

مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي - الإسرائيلي

تحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

نظام بركات

المشاركون

إبراهيم أبو جابر إبراهيم عبد الكريم أحمد البرصان أحمد سعيد نوفل

أحمد خليفة إلياس حنا دياب مخادمة رائد نعيرات

رشاد الشامي زكريا حسين سعيد عكاشة سلمان الماطور

سمير عوض صبري سميرة صلاح عبد المقصود طلال العتريسي

عبد الإله بلقزيز عبد الفتاح الرشدان عبد الله الأشعل عبد القادر ازريع

عبد الله معازبة عزيز حيدر عماد جاد فارس أبو الحسن

مضر المظفر مجدي حماد محمد النبر محمد السعيد إدريس

معين بشور منذر سليمان مها عبد الهادي موسى الحديد

نظام بركات نورهان الشيخ يوسف رزقة

مؤتمرات ٤٨



MESC مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن

مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي - الإسرائيلي

مؤتمرات ٤٨



مستقبل وسيناريوهات
الصراع العربي- الإسرائيلي

الطبعة الأولى

عمان- 2011

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف 4613451- فاكس 4613452

ص.ب 20543 – عمان (11118) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO

HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

مستقبل وسيناريوهات
الصراع العربي- الإسرائيلي

تحرير

أحمد البرصان **عبد الفتاح الرشدان**

نظام بركات

المشاركون

إبراهيم أبو جابر	إبراهيم عبد الكريم	أحمد البرصان	أحمد سعيد نوفل
أحمد غضية	إلياس حنا	ذياب مخادمة	رائد نعيرات
رشاد الشامي	زكريا حسين	سعيد عكاشة	سلمان الناطور
سمير عوض	صبري سميرة	صلاح عبد المقصود	طلال عتريسي
عبد الإله بلقزيز	عبد الفتاح الرشدان	عبد الله الأشعل	عبد القادر ازريع
عبدالله محارمة	عزيز حيدر	عماد جاد	فارس أبو الحسن
ماهر الطاهر	مجدي حماد	محمد البشر	محمد السعيد إدريس
معن بشور	منذر سليمان	مها عبد الهادي	موسى الحديد
نظام بركات	نورهان الشيخ	يوسف رزقة	

مؤتمرات 48

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية- الأردن
2008/5/1614

المحتويات

التقـديـم

يقدم هذا الكتاب نتاجا علميا وفكريا لمخرجات مؤتمر"العرب وإسرائيل عام 2015 ... سيناريوهات الصراع المحتملة"، الذي عقده مركز دراسات الشرق الأوسط في 28-2005/11/30 في العاصمة الأردنية عمان، وشارك في أعماله وجلساته أكثر من مائتي باحث وسياسي ومفكر عربي، قدموا عشرات الأبحاث والمشاركات العلمية المركزة، وتناولوا بالبحث والدراسة والتفصيل محاور الصراع العربي- الإسرائيلي.

كان هدف عقد المؤتمر يتمثل في المساهمة الموضوعية في صياغة سيناريوهات متوقعة للصراع، وبلورة اتجاهات وأولويات الأمة في التعامل معه مستقبلا، وبالتالي العمل على بلورة منهج جديد في إدارته يقوم على الفعل والتخطيط وتوفير الأدوات والإمكانات اللازمة أمام متخذي القرار في الوطن العربي، كما يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالتحديات والفرص التي يحملها المستقبل.

وقد جاء المؤتمر بعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 والحرب الأمريكية على ما أسمته "الإرهاب" لتلقيا بظلال قاتمة على الصراع العربي- الإسرائيلي بعد أن طالت شبهة الأحداث العرب والمسلمين، فكانت الحرب على أفغانستان 2001 واحتلال العراق 2003، وهي أحداث أدّت إلى تهميش الصراع وتراجع الاهتمام الدولي به، بل لم يعد ذلك الأمر يتربع على أولويات أجندة اجتماعات الهيئات الإقليمية والدولية والعربية كما كان في السابق؛ وانشغل كل طرف عربي بقضاياه الداخلية بحجة المحافظة على الأمن وعلى سيادته الوطنية في ظل هجمة دولية لأسباب ومبررات مختلفة، بل وصل الحد بالبعض منه إلى مقايضة مواقفه القومية من قضية فلسطين أو العراق بوقف التحرش به أمريكيا على صعيد الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.

وبذلك يمكن القول إن هذا المؤتمر يعد من الوقفات الاستراتيجية المهمة للأمة مع النفس ومع المتغيرات الواقعية والمستقبلية، حيث يمكن عبر دراستها رسم بعض الاتجاهات والديناميكيات الخاصة بحركتها التاريخية ومآلاتها المستقبلية خلال الفترة

القادمة، والتي حددت وقت المؤتمر بعشر سنوات، ليكون التنبؤ والاستشراف في المدى المعقول لحركة المتغيرات وانعكاساتها، حيث إن دراسة اتجاهات الصراع العربي- الإسرائيلي، والتحديات التي تواجه مستقبل فلسطين، ومقدرات الأمة العربية ووحدتها، يسهم بعمق في توحيد الجهود من جهة، وتوجيه الطاقات إلى المواجهة الاستراتيجية مع الخطر الأكبر من الصهيونية العالمية والكيان الإسرائيلي من جهة ثانية.

وللوصول إلى رؤية استراتيجية لدراسة الصراع ومستقبله فقد عملت لجنة علمية متخصصة لعدة شهور، وتوصلت إلى سيناريوهات أولية أربعة للصراع خلال العقد القادم، وهي:

الأول: استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة

الثاني: تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني

الثالث: تقدم عملية التسوية السياسية

الرابع: تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني

وقد تم وصف كل سيناريو تفصيلاً، بمحدداته وبالشروط التي يفترض توافرها كي يتحقق، ثم تم تحليل انعكاسات كل سيناريو على مختلف المستويات، وشكلت جميعا رؤية استراتيجية، وتم وضع هذه الرؤية المقترحة كمسودة بين يدي هيئة استشارية موسعة تم اختيارها من بين الزملاء الخبراء المشاركين في المؤتمر، ومثلت كل الدول العربية المشاركة، ثم أُعلنت على المؤتمر ومثلت إعلانه الختامي مدعومة بأبرز التوصيات التي قدمها الباحثون للانتقال من الحال القائم إلى حال التكافؤ مع الكيان الإسرائيلي في هذا الصراع، بوصفها شروطا موضوعية لاستثمار الواقع وتشجيع حركة السيناريوهات بما يحقق للأمة أهدافها في هذا الصراع، وهو ما قد يمثل رؤية استراتيجية متقدمة تخدم صانع القرار العربي بكل مستوياته، وتضع له البدائل والخيارات المتاحة ومستلزماتها التي تساعد على تحسين الأداء في إدارة الصراع، وتعطي تصورات مستقبلية لترتيب أولويات التعامل مع المستقبل، وصياغة منهج في إدارة شؤون الصراع.

ويمكن القول إن هذه سيناريوهات نظرية افتراضية تبقى رهينة التطور الفعلي لآليات الصراع وتطوراته؛ إذ قد يفرض الواقع تداخلاً بين سيناريو أو آخر وقد تتبدل أولوياتها، ولكن يبقى المحدد الأساس في هذه السيناريوهات هو القدرة العربية على حسم الصراع.

وإنني إذ أقدم لهذا الكتاب ليسعدني أن أشكر كل الزملاء الذين شاركوا في أعمال المؤتمر، سواء المتحدثون في الجلسة الافتتاحية، أو رؤساء الجلسات، أو مقدمو الأوراق، أو اللجان العلمية والاستشارية، ولا يتسع المقام هنا لتفصيل ذكرهم شخصيا فلهم الشكر والتقدير.

كما أشكر الأساتذة الكرام المحررين العلميين على ما قاموا به من جهد كبير لإخراج الكتاب بالشكل العلمي المميز الذي هو عليه الآن، مع الأمل أن يسهم هذا الكتاب في تقديم ما يعين صاحب القرار العربي، والسياسي والقارئ، في النظر في مستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي وآليات التعامل معه فيما يخدم المصالح العربية.

المدير العام

جواد الحمد

المقــدمــة

يعد الصراع العربي- الإسرائـيلي سـبب أزمـة هـذه المنطقـة وتوترهـا، ورغـم أن الصراع يجري ضمن منطقة جغرافية صغيرة نسبيا، إلا أنه يحظى باهتمام سـياسي وإعلامـي وشـعبي كبير نظرا لتورط العديد من الأطراف الدولية فيه، وغالبا مـا تكـون الـدول العظمـى في العـالم منخرطة فيه نظرا لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر، فهذا الصراع يوصف بأنه الأعقد عـلى مـر التـاريخ، فلـيس ثمـة صراع في تاريخ البشرية يحتوي على ملفات كثيرة وتفاصيل عديدة وأحداث متداخلـة ومتلاحقـة، مثـل الصراع العربي- الإسرائيلي، وقد مر بمراحـل تغـير دائمـة، اتسـمت كـل مرحلـة بميـزات معينـة حددت طبيعته في تلك المرحلة، وقد شهد العقد الأخير من القرن المـاضي تطـورات عـلى قـدر كبير من الأهمية، تركزت على تغير موضوعات الصراع الأساسية، خاصة لـدى الجانـب العـربي، مع تغير واضح في الاستراتيجية الإسرائيلية لإدارة الصراع، ويتوقع أن يكون العقد القـادم عقـداً حاسماً في وجهته نحو الحل السلمي، أو نحو تأجيجه.

وعند الحديث عن الاتفاقيات التي توصل لها العرب وإسرائيل يتبين أن هنـاك مشـكلتين رئيستين برزتا عند عملية التفاوض والتوقيع، أولاهـما أن الأطـراف المبـاشرة المعنيـة في الصراع لم تذهب إلى التسوية برغبة منها، بل إن ظروفاً خارجة على إرادتها دفعتها إلى ذلك، وبالتـالي فقـد تم توقيع اتفاقيات بقيت غامضةً وعائمةً وقابلة لأكثر من تفسير عنـد كـل طـرف لصـالحه عنـد التنفيـذ، خاصـة أننـا نشـاهد العامـل الإسرائـيلي اليـوم سـببا في تـردّي عمليـة السـلام، وتراجـع اتجاهاتها، لأنه لا يقدم للأطراف التي تقبل التفاوض معـه أي تنـازلات ذات قيمـة فـيما يتعلـق بإنهـاء الاحـتلال، وهـو مـا يصـب بالتـالي في صـالح تصـاعد التأييـد لبرنـامج المقاومـة وتفاعـل اتجاهات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي، حيث حافظ العامل الفلسطيني على ديناميكية كامنـة يمكن لها أن تؤثر في مختلف اللاعبين لرسم سياسات المنطقة، وثانيهما أنه حتـى إذا تـم الاتفـاق على كل المواضيع المتنـازع عليهـا، فـإن مسـألة قبـول إسرائيـل الدولـة الصـهيونية ذات الطـابع

الكولونيالي ستظل بؤرة الخلاف، ولا يمكن القبول بها جسماً غريباً في هذه المنطقة، فهي لن تصمد كدولة صغيرة في قلب مجموعة كبيرة من الدول المتجانسة حضارياً وسياسياً، وسيكون وجودها قائماً على القوة العسكرية والاقتصادية ومحاولة الهيمنة، وعلى عطف بعض الدول العربية، إلا أن الهيمنة لا تبقى، والعطف لا يصمد في العلاقات بين الدول والشعوب، وهو ما لا تظهره اتجاهات السياسة الإسرائيلية القائمة والمستقبلية القريبة.

ويقدم هذا الكتاب في أبوابه الثلاثة: واقع الصراع العربي- الإسرائيلي، ومستقبل الصراع، وسيناريوهات الصراع حتى عام 2015، نتاجا علميا واستراتيجيا مهما في الصراع، حيث يسهم في معرفة طبيعة الصراع بشكل منهجي سليم.

ويتسم الكتاب بالعلمية والتخصصية؛ إذ تُعرَضُ أوراقُه العلمية محكمة ومحررة وفق الأصول العلمية المتبعة من قبل أساتذة أكاديميين ذوي خبرة وتخصص في هذا المجال، وتتوزع على أبواب وفصول تتناول جذور الصراع العربي- الإسرائيلي، ودوائره، والتجارب العملية في التعامل معه بالتسوية والسلم أو المقاومة والرفض، ومستقبله سياسيا واستراتيجيا وعسكريا، وعلاقة الأطراف ذات الصلة وتصوراتها تجاهه، ودور المؤسسات العربية الشعبية والحزبية والإعلامية فيه، ويعرض الكتاب لسيناريوهات الصراع المحتملة حتى عام 2015 وآفاقها، بالبحث في محددات بناء تلك السيناريوهات وبدائلها وخياراتها عند كافة أطراف الصراع، حيث مثلت هذه السيناريوهات خلاصة مهمة في إبراز التحولات الممكنة الوقوع في ضوء التحليلات المستقبلية التي قدمها الباحثون في المؤتمر.

وقد تبين في الكتاب أن تقييم المشروع الصهيوني يعتمد على الربط بين الأهداف الرئيسة التي حددتها الصهيونية، وبين الإنجازات التي تحققت، مع رصد الإخفاقات التي اعترت مسار هذا المشروع، ورصد التوجهات الجديدة له.

ويناقش الكتاب تجارب عملية السلام مبينا الانتقالة الكبيرة من حال الصراع إلى حال التسوية، ثم إدارة عملية التسوية التي تحددت من خلالها معالم المواقف العربية في عملية السلام، وفي ظل تغير المعطيات وتداعي الأحداث أصبح الحال العربي الرسمي الآن أكثر ضعفاً، وهذا أدعى إلى تقديم مزيد من التنازلات في اتفاقيات لاحقة، كان منها أوسلو ووادي عربة.

وناقش الكتاب كذلك الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في الصراع، حيث إن الصراع الاجتماعي والثقافي بعوامله المؤثرة فيه قائم على أسس مختلفة ومتفاوتة من التعددية الثقافية التي لا تصلح لأن تكون قاعدة من قواعد السلام في الشرق الأوسط، مما يعني استحالة الالتقاء بين ثقافة المشروع الصهيوني وأيدلوجياته وبين ثقافة الأمة العربية الإسلامية وحضارتها.

وعرض الكتاب لمقومات قوى كل طرف في الصراع، مركزا على عوامل مادية وأخرى معنوية، إضافة إلى تطور التوازن العسكري التقليدي العربي- الإسرائيلي لصالح الإسرائيلي بفعل عوامل مؤثرة داخلية وخارجية على طرفي الصراع، مقابل رؤية الحكومات العربية لعوامل قوتها ممثلة في الاتفاقيات وعمليات السلام والتطبيع مع إسرائيل، في حين يرى الشعب ممثلا بالمنظمات والأحزاب العربية والفلسطينية باتجاهاتها السياسية والفكرية المختلفة، عوامل قوته في التخلص من الأنظمة عن طريق خوض حروب مع إسرائيل، وتناول أيضا تصورات أطراف الصراع لمستقبله، بمعالجة العوامل المؤثرة في طرفي الصراع، والإرادة السياسية لكلا الطرفين.

وعن دور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع، رسم الكتاب ثلاثة سيناريوهات ممكنة لمستقبل دورها: سيناريو الانصهار أو الذوبان في الآخر، وسيناريو الاستمرار والتقوقع، وسيناريو التجديد والمقاومة المتأسس على جدلية التجديد والمقاومة.

وسلط الكتاب الضوء على سيناريوهات الصراع؛ حيث تناول محددات بنائها حتى عام 2015 من وجهات نظر الأطراف، وتحدث عن خيارات الأطراف وبدائلها، ثم تناول السيناريوهات وآفاقها، وانتهى إلى تحديد أربعة سيناريوهات محتملة لهذا الصراع، مثلت خلاصةً مهمةً لأبرز التحولات ممكنة الوقوع في ضوء التحليلات المستقبلية التي قدمها الباحثون.

السيناريوهات المحتملة وآفاقها

رؤية استراتيجية

السيناريوهات المحتملة وآفاقها
رؤية استراتيجية

أولا: مفهوم السيناريو وأهميته التحليلية وإشكالاته

- **المفهوم**

هو وصف لوضعٍ مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض.

- **شروط التحقق**

إن رصد المحددات لبناء السيناريو وتحليله لا بد أن يأخذ بالاعتبار أن بيئة المحددات تتميز بالحركة الدائمة والتغير المستمر، سواء في العناصر والمكونات، أو في الأوزان النسبية لكل منها.

- **أهميته**

- تكمن أهمية دراسة السيناريوهات عربياً في أنها تسهم في إعطاء تصورات عن مستقبل الصراع، وما له من دور في ترتيب أولويات الأمة مستقبلاً.
- بلورة منهج في إدارة شؤون الصراع، وتوفير أدوات علمية لمتخذي القرار.
- رفع مستوى الوعي بالتحديات والقضايا التي يمتلكها المستقبل، والإعداد للتعامل مع هذه التحديات والفرص بأفضل الوسائل.

- **إشكالات رسم السيناريوهات**

تبين للباحثين- من خلال دراسة السيناريوهات للصراع العربي الإسرائيلي خلال السنوات العشر القادمة- صعوبة الحديث عن وضع تصور واضح ودقيق للمسارات، أو الاحتمالات التي يمكن الوصول إليها في مسيرة الصراع العربي الإسرائيلي، وكيف يمكن أن تكون الأوضاع حتى عام 2015، ويعود ذلك إلى:

1- طبيعة الصراع

فهو صراع مركَّب ومعقَّد وممتد؛ إذ تتباين الأطراف الداخلة فيه وتتنوع، وتتعدد مستويات الصراع، ويتداخل ويتواصل فيها الدولي والإقليمي والوطني، وتتعدد كذلك مجالاته الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ضمن كل مستوى، وتختلف المواقف والسياسات إزاءها بدرجات متفاوتة وكبيرة.

2- أطراف الصراع

أ. الطرف الصهيوني الإسرائيلي

إسرائيل ليست دولة محتلة فقط، أو دولة استعمارية بالمعنى التقليدي فحسب، وإنما هي دولة احتلال واستعمار فريدة من نوعها؛ لأنها تتميز بالاستيطان والإحلال واقتلاع الشعب الفلسطيني- صاحب الحق- من جذوره.

وإسرائيل هي أداة للصهيونية، التي هي حركة عالمية تعتمد على البعد الخارجي، وتدعم وجود إسرائيل واستمرارها، وتسعى لاستقطاب الدعم العالمي لها من أجل تنفيذ رغبتها في الهيمنة على السياسة العالمية، وليس على فلسطين أو جزء من الوطن العربي فقط.

ب. الطرف العربي- الفلسطيني

ويتسم بضعف الإدراك الحقيقي لخطر الطرف الآخر في الصراع (الصهيونية– إسرائيل)، بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق واضح مشترك- بين الأطراف العربية فيما بينها من جهة، وبينها وبين الطرف الفلسطيني من جهة أخرى- إزاء كيفية التعامل مع الطرف الآخر.

ج. ارتباط كل طرف من أطراف الصراع بامتدادات دولية وإقليمية مختلفة

إن طبيعة الأطراف الداخلة في الصراع وخاصة الطرف الصهيوني- الإسرائيلي تقودنا إلى سؤال محوري ومركزي، هل تقبل طبيعة المشروع الصهيوني، والنشأة التي قامت عليها إسرائيل إمكانية إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، والوصول إلى حل عادل أو مقبول للقضية الفلسطينية يؤدي إلى تحقيق سلام دائم؟

ثم هل طبيعة الفكر العربي- الإسلامي الذي ينتمي إليه الطرف الثاني في الصراع- وهم العرب والفلسطينيون- تقبل بالتسليم للصهيونية وإسرائيل باحتلال أراضيهم ومقدساتهم وتشريدهم، والوصول إلى تسوية يرضخ فيها الشعب الفلسطيني لشروط الاحتلال ومن

يساعده من القوى الكبرى والعالمية؟ وهل الضعف المستشري في العالم العربي يعني بالضرورة التسليم للعدو والرضوخ له، أم إن الحالة القائمة مهما طالت لا بد وأن تتغير وتفضي إلى تغيير الموازين، وإعادة الأمور إلى نصابها؟

3- متغيرات الصراع

تعتمد هذه السيناريوهات على متغيرات تستمر وتبقى، وأخرى تتحول وتنتهي، ومتغيرات تقوى وأخرى تضعف، سواء كانت عالمية أو إقليمية أو محلية، وهي عوامل كثيرة ومتداخلة، وليس بمقدور الاستقراء في مثل هذه المؤتمرات العلمية أن يلم بهذه العوامل ومساراتها وتوجيهها لمصلحة ما، إنما تستطيع الأبحاث المعدة أن تستكشف إمكانات هذه الأطراف أو تلك لتختار متغيرات بعينها تعتقد أنها الأهم لتشجيع تحقق سيناريو معين يحقق مصالحها، إذ يركز جهودها على هذه المتغيرات المختارة، فكلما ازداد عدد العناصر التي تخضع بالفعل للتغيير والسيطرة زادت قدرة الطرف على التحكم بمستقبل السيناريو، ووضع المشهد المستقبلي في سياق التوقع الدقيق، ليصب في النهاية في مصلحة هذا الطرف.

ثانيا: المدخل التحليلي

- حصيلة خمسة عشر عاما من التحولات (1990-2005)

شكلت السنوات الخمس عشرة الماضية مفتاحا مهما في استقراء طبيعة التحولات المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة، ورسم اتجاهاتها العامة إزاء الصراع العربي-الإسرائيلي، ومنها:

1- لقد تحقق التحول الجذري على صعيد النظام الدولي في القطبية الدولية نحو الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة.

2- تحول النظام العربي إلى محاور جهوية تصطف وفق مصالحها الذاتية، وليس على قاعدة الأمن العربي المشترك بعد احتلال العراق للكويت عام 1990، والحرب الأميركية، والحصار ضد العراق حتى عام 2003 عندما نجحت الولايات المتحدة باحتلال العراق وإسقاط نظامه بالقوة.

3- تمكنت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة 1987) من الاستمرار رغم الانهيار في

المنظومتين العربية والدولية، مؤكـدة أن الصراع المبـاشر مـع الاحـتلال لـه ديناميكياتـه الخاصة حتى في غياب البيئة الإقليمية والدولية المواتية، ومثلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000 (انتفاضة الأقصى) أيضا التحـول النـوعي الأكـبر في المواجهـة، فقـد تمكنت هذه الانتفاضة من تحريك الشارع العربي آنذاك.

4- مبـاشرة الحكومـات العربيـة ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية التعامـل مـع التسـوية السياسـية بعيـداً عـن التحفظـات السـابقة في لحظـة تاريخيـة غـير مناسـبة لـدخول مفاوضات، وهـي تعـاني مـن الجـراح عـلى مختلـف الأصـعدة، وبرعايـة منتقصـة مـن القطب الدولي الوحيد الذي يعيش لحظة انتصار واسعة النطاق.

5- تسببت أحداث 11 سبتمبر2001 في شن الولايات المتحدة هجمتها الكـبرى عـلى العـالم العربي والإسلامي تحت عنوان "محاربـة الإرهـاب" ليصـار إلى احـتلال أفغانسـتان مـن جهة، واحتلال العراق وتدميره من جهة أخرى، والتلويح بالعصا لباقي الأطراف المـؤثرة في التوازن الإقليمي، مثل سوريا وإيران.

ولتنتقل بذلك المنطقة من واقع المعايشـة لـلصراع الفلسـطيني- الإسرائـيلي المنـدلع إلى واقع التشارك والتعاون مع توجهات الولايات المتحدة في تغيير المنطقة، والتي تبلـورت عبر ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

6- تراجع دور الأمم المتحدة لمصلحة التغول الأميركي الكامـل عـلى قراراتهـا، كـما في حـال العراق، ولبنان، وسوريا، وغيرها.

7- تسارعت وتيرة الانفتاح العالمي والعولمة في المجالات الاقتصـادية والسياسـية والثقافيـة والتكنولوجية، وهو ما خلق تداولاً واسعاً للمعرفة من جهة، وكـرّس الهيمنـة الأميركيـة على قطاعات الحياة المختلفة في الوطن العربي من جهة أخرى.

- **استشراف تحولات السنوات العشر القادمة (2005- 2015)**

في ضوء هذه المتغيرات التي عملت على تشكيل الواقع في الوطن العربي، وشكلت عنـاصر وموازين قوى وديناميكيات جديدة، وما زال بعضـها يمتلـك الطاقـة والقـدرة الكـافيتين في التـأثير والتغيير والتفاعل مع مخرجات العوامل المختلفة- يمكن استشراف الاتجاهات الإسـتراتيجية لهـذه المتغيرات التي تؤثر في تحولات الصراع العربي- الإسرائيلي ومستقبله فيما يأتي:

1- تزايد التحولات في العلاقات العربية- العربية على الصعيد الرسمي، وسيادة نمط القطبية الإقليمية والقُطرية فيها، وتراجع قدرتها على اتخاذ مواقف مستقلة نسبياً في التعامل مع واقع الصراع سلماً وحرباً.

2- تطور النظام الدولي باتجاه تشكيل قطبية أحادية حاكمة وتعددية مؤثرة، قد تتباين مصالحها في الشرق الأوسط لصالح الاقتراب من الموقف العربي دون إحداث تحولات كبيرة في الاتجاه العام.

3- إخفاق المخطط الأميركي في العراق في تحقيق الاستقرار، وتداعي التحالف فيه لمصلحة سحب القوات الأجنبية، وربما حدوث التحول السياسي الأوسع في طبيعة الحكم في العراق عربياً وإسلامياً بديلا لتحالفه مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

4- تزايد الدعم الأميركي السافر للعدوان الإسرائيلي، وهو ما سيسهم في تعميق أسس القاعدة الفكرية لبلورة اتجاهات الرفض ضد سياسات الولايات المتحدة وتفعيلها، وتنامي المعاداة لدورها الدولي، وتشكيل أساس فكري للمقاطعة ومقاومة التطبيع تتفاوت موجاتها جغرافيا وزمانيا حسب الأحداث.

5- تسارع وتيرة المطالبة بالمشاركة الشعبية في الإصلاح السياسي، وتداول السلطة، وتطبيق قوانين الحرية والديمقراطية في الوطن العربي، بما في ذلك اتجاهات الشفافية ومحاربة الفساد، وهو ما سيجعل المعادلة بين القوى السياسية والحكومات تصل إلى حد التكافؤ جماهيريا، والتي سوف تصب في صياغة مواقف عربية تحظى بشعبية يتوقع أن يكون أساسها مواجهة المشروع الصهيوني، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

6- سوف يؤدي العامل الإسرائيلي دورا مهما في تردي عملية التسوية وتراجع اتجاهاتها؛ لأنه لا يقدم للأطراف التي تقبل التفاوض معه أي تنازلات ذات قيمة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، وهو ما يصب أخيرا في مصلحة برنامج المقاومة واتجاهات المواجهة.

7- توفر الفرصة لانتفاضة فلسطينية ثالثة تستلهم نتائج الانتفاضات السابقة، وتسبب تراجعا في عملية التسوية السياسية، وتزايد الدعم الجماهيري لقواها السياسية.

8- تسارع التحول نحو الإسلام السياسي شعبياً، وفي عدد من المناطق ذات الصلة

بجغرافيا الصراع، سواء عبر صناديق الاقتراع، أو عبر القدرة على الحشد الجماهيري.

9- تزايد حركة الاستقطاب السياسي في الساحة الفلسطينية وفق ما كرسته تجارب الانتخابات الفلسطينية، إذ ساهم في تحول كبير في ميزان القوى الداخلي الذي يشير إلى أن حركة فتح لم تعد قادرة على احتكار القرار السياسي، فقد تمكنت حركة حماس من الوصول إلى حالة التوازن معها في الانتخابات البلدية والرئاسية.

ثالثا: السيناريوهات المحتملة

تمثل السيناريوهات خلاصة مهمة لأبرز التحولات ممكنة الوقوع في ضوء التحليلات المستقبلية التي قدمها الباحثون في هذا المؤتمر، وقد تم حصرها في أربعة سيناريوهات، لكل منها تفرعاته الجزئية من خلال تقدير شروط التحقق وتحليلها، وبيان مخرجاتها السياسية، والفرص والتحديات التي يخلقها لأي سيناريو، وما ورد من سيناريوهات إنما يقع في دائرة الفرضية النظرية اللازمة للتفكير، كما تُستخدم أداةً لتناول إمكانات تحقق السيناريو من عدمها، وبيان علاقته بالسيناريوهات الأخرى، وتوسيع دائرة الاختيار والبدائل أمام صانعي القرار إزاء الإمكانات المتاحة من الناحيتين العملية والنظرية.

في تناولنا للسيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع حتى عام 2015 يمكن طرح أكثر من سيناريو ضمن تحليل ورؤية معينة تعتمد على فهم الأوضاع القائمة والعوامل التي تتحكم فيها، وعلى مدى فهم المتغيرات التي يمكن أن تحدث خلال السنوات العشر المقبلة، وما يمكن أن تفضي إليه من تحولات على المستويات الثلاثة: الوطنية والإقليمية والدولية، وهنا قد تتفاوت التفسيرات وطرق التحليل لهذه المتغيرات والعوامل بشكل يؤدي بالمحلل أو الباحث إلى الوصول إلى نتائج قد تكون مختلفة عن غيره من الباحثين.

لذلك ربما لا يتم الاتفاق على رسم صورة واحدة للمستقبل، وإنما يمكن أن تتشكل صور عدة بناء على الاختلاف في دراسة المتغيرات وتحليلها، والتحولات المتوقعة، والمهم عند طرح أي سيناريو هو توضيح المسوغات والمعطيات وتحليلها بشكل موضوعي.

تحديد السيناريوهات

تشير عديد من الدراسات والأطروحات إلى أن ثمة سيناريوهات رئيسة يمكن للتحولات في العقد القادم أن تصب في أي منها، وأن في إطار كل منها سيناريوهات جزئية

تتعلق بمجال أو جغرافيا أو طرف يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقق السيناريو من جهة، وانعكاساته المختلفة لإخراج الفرص والتحديات من جهة أخرى، ومن أهم هذه السيناريوهات الرئيسة:

1- **استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة.**
2- **تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني.**
3- **تقدُّم عملية التسوية السياسية.**
4- **تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني.**

السيناريو الأول: (استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة)

*** وصف السيناريو**

تطوُّر الواقع القائم اليوم- بتزايد أو تناقص غير جوهري- في مكوناته لمصلحة إبقاء الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية القائمة بين أطراف الصراع في منطقة قريبة من التقديرات القائمة، أي إن معدلات التغير ستبقى متقاربة بين مصالح الطرفين وقدراتهما على مختلف المستويات دون حدوث أي اختراقات مهمة وجوهرية عند أي منهما دون الآخر، ويشمل:

1- استمرار حالة الرفض الفلسطيني- على المستوى الشعبي- للأوضاع القائمة بسبب الظلم والقمع والإرهاب الذي تمارسه إسرائيل على الشعب الفلسطيني من جهة، ورغبة هذا الشعب في التحرر ونيل حقوقه الوطنية المشروعة من جهة ثانية.
2- استمرار إسرائيل- تساندها الحركة الصهيونية وبعض القوى الدولية- في احتلال الأراضي العربية بالقوة، وإقامة مزيد من المستوطنات، وتهويد القدس، والاعتداء على المسجد الأقصى، وإقامة الجدران العنصرية العازلة، والاعتداء على الأفراد والممتلكات الفلسطينية، وتغيير الحقائق على الأرض لمصلحة إسرائيل، والعمل على تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها تدريجياً.
3- استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية على جميع الصعد من خلال حدوث أزمات في منطقة الإقليم أو افتعالها، سواء كانت على الصعيد الداخلي لكل دولة، أو على صعيد علاقة الدولة بالدول الأخرى كما حدث سابقاً.

4- استمرار أعمال العنف والإرهاب في الدول العربية وانتشارها بصورة أوسع.
5- استمرار توازن القوى التقليدي وغير التقليدي في المنطقة، وبقاء أنماط التحالفات الدولية والإقليمية دون تغيرات جذرية.

*** محددات السيناريو وشروط تحققه**

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

1. وجود حالة من عدم التوافق بين الأطراف الفلسطينية على رؤية وإستراتيجية محددتين لإدارة الصراع، وكيفية استعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني.
2. تعرض الشعب الفلسطيني للضغوط من بعض الدول العربية للقبول بالتسوية دون تقديم ضمانات للحفاظ على حقوق الفلسطينيين.
3. عدم تشكل كيان فلسطيني في الداخل قادر على تحمل المسؤولية، أو تلبية الاحتياجات الفلسطينية الأساسية، أو تبني سياسات وبرامج واضحة لمواجهة إسرائيل.
4. تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

ثانياً: على الصعيد الإسرائيلي

1. عدم حسم الموقف داخل إسرائيل تجاه عملية التسوية، أي إنه ليس هناك قرار باعتبارها خياراً إسرائيلياً إستراتيجياً، وبقاء الخلافات حول هذه العملية وشروطها، وكيفية التعامل معها.
2. عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى تغير الحكومات بشكل متسارع وضمن فترات زمنية قصيرة، مما ينعكس بشكل أو بآخر على قراراتها في التعامل مع موضوع التسوية، ومن ذلك إعادة تعريف عملية السلام حسب الزعيم الجديد أو الفئة الحاكمة.
3. استمرار توازن القوى داخل الكنيست بين القيادات الحزبية القائمة دون حدوث تغييرات جذرية على تحالفاتها على صعيدي اليمين واليسار السياسي.
4. ضمان الحكومات الإسرائيلية تدفق المساعدات الخارجية للحفاظ على مستوى المعيشة القائم.

ثالثاً: على الصعيد العربي والإسلامي

1. بقاء النظام الإقليمي العربي مفككاً وضعيفاً، فضلا عن ضعف دوله منفردة، وتباين مواقفها تجاه الصراع.
2. بقاء مستوى التأثير الدولي للدول العربية في مستواه الحالي.

3. دخول بعض الدول العربية والإسلامية والصديقة في علاقات مع إسرائيل.
4. ضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان في الدول العربية والإسلامية، وعجزها عن إدارة الصراع وتحمل تبعاته.
5. فشل مشاريع خطط التنمية العربية في مواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

رابعاً: على الصعيد الدولي

1. استمرار الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم، والتحكم بمجريات الأحداث العالمية، والإقليمية، والوطنية أيضا، واستغلالها لصالح إسرائيل- حليفتها الإستراتيجية-؛ إذ ستسعى إسرائيل بالتعاون مع أمريكا إلى تحقيق هيمنتها على المنطقة، والعمل على إضعاف الطرف الفلسطيني والعربي بشكل عام، بما في ذلك اللجوء إلى طرح مبادرات سياسية غير جادة لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي بهدف إعطاء إسرائيل الفرصة لتكريس الأمر الواقع.
2. ضعف الإرادة الأوروبية في تقديم أي مبادرات فاعلة يمكن أن تشكل منافساً للمبادرات الأمريكية.
3. تراجع الأولويات في الأجندة الدولية (الدول الصناعية الثمانية (G8)) عن الاهتمام بموضوع تسوية الصراع، وحل القضية الفلسطينية إلى الاهتمام بموضوع "مكافحة الإرهاب"، وقضايا الإصلاح السياسي والديمقراطية في المنطقة.
4. طرح مشروعات دولية وإقليمية عديدة للمنطقة، مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد، ومشروع الشراكة المتوسطية، ومشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، وغيرها من المشروعات التي تهدف إلى قبول إسرائيل وإدخالها في منظومة المنطقة.

*** انعكاسات السيناريو وآثاره**

1- ازدياد تراجع السلطة الفلسطينية دون انهيارها بسبب عجزها عن الإمساك بزمام الأمور، وتحمل المسؤولية بشكل فعّال يلبّي احتياجات الشعب الفلسطيني ومطالبه، ويخفف من معاناته، ويواجه الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة عليه.

2- ظهور انتفاضة جديدة في فلسطين تسعى إلى الخروج من حالة الإحباط التي وصلت إليها

الأوضاع في فلسطين، وقد تستخدم أدوات ووسائل جديدة في إطار إستراتيجيات مختلفة عما استخدم في الانتفاضات السابقة.

3- تنامي التيارات اليمينية والدينية المتطرفة في إسرائيل.

4- ازدياد الضعف في أنظمة الحكم العربية، وفشلها في حسم الصراع لصالح العرب، وإعادة الحقوق العربية الفلسطينية.

5- تنامي الشعور بالإحباط عند الشعوب العربية، واتساع حالات الرفض والاحتجاج التي تشكل تحدياً للنظم القائمة.

6- بقاء درجة الاهتمام الدولي بالصراع على مستواه الحالي، واستمرار طرح المبادرات السياسية، وتزايد انحياز الموقف الأمريكي لإسرائيل.

السيناريو الثاني: (تدهور الوضع العربي لمصلحة المشروع الصهيوني)

*** وصف السيناريو**

1. اضطرار السلطة الفلسطينية للتخلي عن معظم الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.
2. فرض حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد يلحق بالأردن، حسب رؤية بعض القوى الإسرائيلية المتطرفة.
3. هيمنة الحل الإسرائيلي على الصراع، خاصة في شقه الفلسطيني.
4. تزايد علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشكل فرصة لإسرائيل لتؤدي دوراً داخلياً في العلاقات العربية البينية.
5. حدوث تحول جذري في خريطة الصراعات في المنطقة بدلاً من مركزية الصراع العربي مع إسرائيل، وإحلال الصراع الداخلي في الدولة العربية الواحدة على أسس عرقية وطائفية لمصلحة مشروع التجزئة.
6. تراجع الوضع العربي نحو الأسوأ، بإضعاف الجامعة العربية، والعمل العربي المشترك، وتغليب المصالح الشخصية والقُطرية والجهوية الضيقة.
7. نجاح المشروعات الإقليمية والدولية باعتبارها بديلاً للمشروع العربي.

*** محددات السيناريو وشروط تحققه**

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

1. احتدام الصراعات الداخلية، وعجز القوى الفلسطينية عن التوصل إلى صيغة عمل مشتركة.
2. تراجع ثقافة المقاومة لمصلحة ثقافة التطبيع والاستسلام.
3. تكثيف الروابط المصلحية بين أطراف فلسطينية وإسرائيلية على حساب المشروع الوطني الفلسطيني.

ثانياً: على الصعيد الإسرائيلي

1- تقدم المشروع الصهيوني، وزيادة التوحد بين أطياف المجتمع الإسرائيلي كافة.
2- تزايد القوة الإسرائيلية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية.
3- نجاح إسرائيل في تشكيل علاقات اقتصادية وسياسية وأمنية مع دول عربية وإسلامية، بحيث تصبح لها الأولوية على حساب علاقات هذه الدول مع الشعب الفلسطيني.
4- نجاح الحكومات الإسرائيلية في إبقاء حال الصراع في حده الأدنى عبر احتواء المقاومة الفلسطينية.
5- تزايد الضمانات الدولية لحماية الأمن الإسرائيلي، وتوفر الفرصة لتكون إسرائيل الدولة الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الإسرائيلية، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع الدول العربية.

ثالثاً: على الصعيد العربي والإسلامي

1- تفكك النظام العربي بما في ذلك تراجع دور الجامعة العربية عما هو عليه الحال، والتحول نحو التكتلات الإقليمية القائمة على المصالح القطرية.
2- التراجع الاقتصادي في الوطن العربي، وتفاقم معدلات الفقر والبطالة، وارتفاع المديونية، وزيادة الارتباط بالاقتصاد الدولي والمساعدات الخارجية.
3- نجاح الحكومات العربية بالسيطرة على شعوبها، واستمرار الحكومات غير الديمقراطية، وتحجيم قوى المعارضة السياسية.
4- صعود حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، والمطالبة بالحقوق الذاتية على الصعيد السياسي.

5- احتواء إيران وتركيا، وإبقاؤهما خارج دائرة التحالف مع الوطن العربي، وشغلهما بقضايا إقليمية ومحلية أخرى.

6- تقدم برامج تطبيع العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل.

رابعاً: على الصعيد الدولي

1- التفرد الأمريكي في السيطرة على النظام العالمي، وفشل القوى المناهضة لسياساتها في المشاركة الفاعلة في القرارات الدولية.

2- تراجع الولايات المتحدة عن خطتها بمشروع دولتين لشعبين وفق خريطة الطريق.

3- فرض مشروع الشرق الأوسط الكبير بعضوية كاملة وفاعلة لإسرائيل.

4- استمرار هيمنة الولايات المتحدة على المقدرات النفطية لدول الخليج والعراق، والتحكم في السوق النفطية.

5- تصاعد دور الاتحاد الأوروبي في دعم السياسات الأميركية إزاء حل الصراع، والعمل باتجاه تشكيل تحالف غربي (أطلسي) للهيمنة العالمية تحت شعار صِدام الحضارات، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

6- تفاقم تراجع دور الأمم المتحدة وضعفها إزاء التدخل في مسألة الصراع في المنطقة.

*** انعكاسات السيناريو وآثاره**

1- فشل الفلسطينيين في فرض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واستبدالها بكيان فلسطيني فاقد للسيادة.

2- تفاقم قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وفي الشتات، وتزايد معاناتهم.

3- بروز إسرائيل قوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط.

4- زيادة التعاون الأمني الإسرائيلي- العربي في مجال مكافحة أي توجهات مناهضة لإسرائيل والهيمنة الأميركية.

5- تزايد الاختراقات الثقافية والفكرية الصهيونية والأمريكية للعقل العربي، ودفع التوجهات العربية نحو التطبيع والاستسلام.

6- تراجع الدور العربي الرسمي والشعبي في دعم القضية الفلسطينية على المستويين الدولي والرسمي.

7- تراجع القوة العسكرية العربية لمصلحة بناء قوات أمن داخلي.

8- تراجع الرهانات السياسية على النظام الدولي عربياً وفلسطينياً.

9- تراجع النظام العالمي عن الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: (تقدم عملية التسوية السياسية)

*** وصف السيناريو**

احتمال التقدّم في عملية التسوية نحو اقتراب أكثر من القانون الدولي والشرعية الدولية، لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 حزيران 1967، مع تعديلات أمنية إسرائيلية، استناداً إلى مضامين القرارات الدولية ذات الصلة، ويتمثل ذلك في ما يلي:

1- الاستفادة الكبيرة من الإمكانات المتوافرة في المنطقة اقتصادياً لتحسين الأوضاع المعيشية لأطراف الصراع، وإيجاد الشعور بالأمن.

2- تقديم تنازلات للتوفيق بين مواقف أطراف الصراع تجنباً لعواقب قد تكون أسوأ من الحالة القائمة.

3- يقوم سيناريو التسوية على التوفيق بين مبدأ الأرض مقابل السلام، والحقوق الفلسطينية، وتقرير المصير من جهة، والأمن وشرعية الوجود الإسرائيلي من جهة أخرى.

4- توقف المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين، وفتح المجال لحل مشكلات الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات، وتسهيل الاتصال بين أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

5- استمرار تهدئة الجبهات العربية مع إسرائيل، وتشكل حالة من الهدوء والسلم بين الطرفين تستند إلى نوع من السلام البارد.

6- زيادة الضغوط الدولية؛ لتطبيق مواثيق حقوق الإنسان لشعوب المنطقة، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

7- سيادة التسويات الفرعية وعملية التسوية التي تعبر عن حلول وسط تعكس موازين القوى في اللحظات القائمة، وتمثل حالة مؤقتة.

*** محددات السيناريو وشروط تحققه**

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

1- تركيز المطالب الفلسطينية حول حق العودة للاجئين، وحق تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال للمناطق المحتلة سنة 1967.

2- الإقرار بالمساواة والديمقراطية للفلسطينيين تحت الكيان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1948.

3- استمرار الجدال والخلاف بين السلطة والفصائل الفلسطينية حول خياري المقاومة والتسوية.

ثانياً: على الصعيد الإسرائيلي

1- ضمان التماسك والانسجام ووحدة القرار داخل إسرائيل، وتحقيق الإجماع الإستراتيجي في لحظة الاستعداد للتسوية، كما كان في الماضي بتحقيق إجماع إستراتيجي للاستعداد للحرب.

2- المواءمة بين الرؤية الإستراتيجية التقليدية لمصالح إسرائيل الذاتية، والاستجابة لضرورات المصالح الأمريكية الداعية لقيام نظام أمني وسياسي جديد في الشرق الأوسط.

3- اعتبار جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي كامنا في مدى التقبل العربي لوجود إسرائيل، والإقرار النهائي بشرعيتها في حدود معترف بها، وليس في المشكلة الفلسطينية والمناطق المحتلة.

4- تحقيق مبدأ التفوق في القوة التقليدية وغير التقليدية، الأمر الذي يضمن الأمن وفق التصور الإسرائيلي، ويمنع العودة عن اتفاقيات التسوية.

5- إنشاء علاقات طبيعية مع الدول العربية تضمن لإسرائيل النفاذ إلى المجتمعات العربية، والمشاركة في الاستفادة من مواردها الاقتصادية، والترويج لثقافة التسوية على حساب ثقافة المقاومة.

6- إتمام عملية المفاوضات المباشرة للوصول إلى تسوية سلمية بين أطراف الصراع بمعزل عن المجتمع الدولي والأمم المتحدة وقراراتها.

ثالثاً: على الصعيد العربي والإسلامي

1- استمرار التمسك العربي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس مقابل الاعتراف بإسرائيل وفق ما عبرت عنه قرارات القمة العربية ذات الصلة، ابتداءً من مؤتمر فاس عام 1982.

2- العمل على إزالة آثار حرب حزيران عام 1967، بما فيها تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السورية وشبعا اللبنانية والضفة الغربية.

3- تحقيق درجة ملموسة من التوافق في العلاقات العربية- العربية، وتفعيل دور الجامعة العربية.

4- تلاحم عربي- إسلامي متزايد في دعم القضية الفلسطينية.

رابعاً: على الصعيد الدولي

1- حدوث تغيرات ملموسة على توجهات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي.

2- الاتجاه نحو مزيد من التوازن في النظام الدولي، وبروز دور أوروبي متميز، لكنه لا يتناقض مع الدور الأمريكي والرؤية الأمريكية للتسوية.

3- اعتماد مقررات الشرعية الدولية العادلة بوصفها مرجعية في حل معظم مشكلات المنطقة، وتزايد إمكانية مساهمة المجتمع الدولي في إنعاش المنطقة، وتقديم الدعم للتسويات السلمية لمنع المنطقة من الاتجاه نحو الصراع مستقبلاً.

*** انعكاسات السيناريو وآثاره**

1- نشأة أنماط جديدة من التفاعلات الفلسطينية- الإسرائيلية في المجالات المختلفة.

2- زيادة التنافس على السلطة، والمشاركة السياسية في صفوف الفلسطينيين.

3- التحول إلى مرحلة بناء الدولة بمختلف مؤسساتها وأطرافها وأنشطتها.

4- مباشرة سياسة خارجية فلسطينية لا تقوم على العداء لإسرائيل.

5- بروز أولوية الإصلاح السياسي والديمقراطي داخل الدول العربية بعد انتهاء ذريعة الخطر الخارجي.

6- حدوث توازن دولي في المنطقة، وتراجع حدة المنافسة بين المشروعات الإقليمية الجديدة والنظام العربي.

السيناريو الرابع: (تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني)

*** وصف السيناريو**

1- تصاعد الصراع باتجاه الحسم لمصلحة الشعب الفلسطيني.

2- ازدياد قوة المقاومة الفلسطينية وتصاعدها.

3- تراجع الوزن الإسرائيلي في النظام العالمي.

4- انخراط عربي متزايد مع كفاح الشعب الفلسطيني على المستويات كافة.

*** محددات السيناريو وشروط تحققه**

أولاً: على الصعيد الفلسطيني

1- تفجر انتفاضة ثالثة، واندلاع حرب استنزاف على شكل عمليات ترهق العدو، وتدفع باتجاه توسيع جبهة المقاومة ضد إسرائيل.

2- سقوط الرهانات على مشروعات التسوية المختلفة، والتوحد الوطني الفلسطيني حول خيار المقاومة.

3- زيادة الإحباط السياسي بسبب التنازلات المتكررة التي تدفع باتجاه الصمود الشعبي ودعم المقاومة.

ثانياً: على الصعيد الإسرائيلي

1- زيادة حدة الأزمات الاقتصادية نتيجة الاستنزاف الناتج عن الانتفاضات المتوالية والاستعدادات العسكرية.

2- تراجع الاستثمارات الخارجية.

3- تفجر الصراعات الداخلية بين القوى السياسية والاجتماعية في الكيان الإسرائيلي.

4- فشل سياسة الاستيطان الإسرائيلي.

5- ازدياد الهجرة اليهودية المعاكسة، وتراجع في معدلات الهجرة إلى الكيان الإسرائيلي.

ثالثاً: على الصعيد العربي والإسلامي

1- تطور الإرادة العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية في إجبار الطرف الإسرائيلي على السعي نحو السلام، وتقديم تنازلات إزاء الحقوق الفلسطينية.

2- توحد عربي على مركزية القضية الفلسطينية.

3- تحول موازين القوى على المستويين العسكري والاقتصادي لمصلحة العرب ضمن مشروع تكامل عربي متنامٍ.

4- حدوث تغيرات داخلية عربية كبيرة تؤدي إلى استعادة حرية القرار العربي، وإنهاء الروابط كافة مع إسرائيل ومنها التطبيع، والعودة إلى خيار المواجهة خياراً إستراتيجياً.

5- تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي والسياسي العربي، وتفعيل دور الجامعة العربية.

6- نجاح الدول العربية في عقد تحالفات مع القوى الإقليمية الفاعلة في مواجهة الكيان الإسرائيلي.

رابعاً: على الصعيد الدولي

1- تراجع هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي.

2- تحول نسبي في المواقف الأمريكية من الصراع نتيجة تزايد تهديد مصالحها في المنطقة العربية.

3- تراجع الدعم الدولي لإسرائيل على المستويين السياسي والاقتصادي.

4- زيادة تفعيل دور الأمم المتحدة، وتزايد الاعتبار لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالصراع.

5- تطور دور دول كبرى، مثل الصين الشعبية، وروسيا الاتحادية، والهند، والاتحاد الأوروبي، والتي لها مصالحها الخاصة في الوطن العربي، وقد تعمل كلها أو بعضها على تشجيع الحد من نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

6- تزايد تحرك القوى والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية المناهضة للعولمة وللهيمنة الأمريكية بهدف تحجيم الدور الأمريكي على المستوى العالمي.

*** انعكاسات السيناريو وآثاره**

1- التوحد الفلسطيني، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة الفصائل الفلسطينية كافة حول خيار المقاومة.

2- حدوث اختراقات فلسطينية في الكيان الإسرائيلي.

3- تفعيل مشروع نهضوي على الصعيدين العربي والإسلامي قادر على توظيف طاقات الأمة لمواجهة التحديات، وتحقيق درجة من التكامل بين المجتمعات العربية والإسلامية.

4- تفعيل علاقات التعاون العربية والإسلامية ضمن سياق عالمي لمواجهة نزعات الهيمنة والتدخل.

5- توسيع دائرة المواجهة في حالة استمرار الصراع، وعدم استجابة إسرائيل للمطالب العربية، مما سيهدد وجود الكيان الإسرائيلي واستقراره.

6- تفعيل دور الجماهير العربية لدعم المشروع العربي في الاتجاه نحو حسم الصراع العربي– الإسرائيلي.

7- تصاعد تهديد المصالح الأمريكية والأوروبية بسبب التحيز للجانب الإسرائيلي.

8- انحسار التحالفات الدولية والإقليمية مع إسرائيل وعودتها إلى دولة منبوذة.

في الختام يمكن القول: إن هذه سيناريوهات نظرية افتراضية، تبقى رهينة التطور الفعلي لآليات الصراع وتطوراته، إذ قد يفرض الواقع تداخلاً بين سيناريو وآخر، وقد تتبدل أولوياتها، ولكن يبقى المحدد الأساسي في هذه السيناريوهات القدرة العربية على حسم الصراع.

فيمكن للسيناريو الأول (استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة) مع السيناريو الثاني (تدهور الوضع العربي لصالح المشروع الصهيوني) أن يدفعا النظام الدولي لفرض تسوية سياسية تحقق كل الشروط الإسرائيلية ولا تحقق للعرب أي انتصار، ويمكن للسيناريو الرابع (تقدم المشروع العربي على حساب المشروع الصهيوني) أن يدفع بالنظام الدولي للاستجابة وتقديم تسوية بشروط محسنة لمصلحة الحقوق العربية، إذ يمكن لهاتين الحالتين خلق حالة من التقدم في عملية التسوية التي يمثلها السيناريو الثالث.

ولذلك قد تؤدي بعض المتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة دوراً يتجاوز حدود الاستشراف الذي قدمته هذه الرؤية الإستراتيجية خلال السنوات العشر القادمة حتى عام 2015، وهو ما يستدعي إعادة النظر فيها خلال السنوات العشر لتطويرها.

الباب الأول

واقع الصراع العربي- الإسرائيلي

الفصل الأول

دوائر الصراع، وتفاعلاته في الإطار الإقليمي والدولي

الفصل الثاني

تجربة عملية السلام 1978-2005

الفصل الثالث

الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في الصراع

الفصل الأول

دوائر الصراع وتفاعلاته في الإطار الإقليمي والدولي

- الورقة الأولى

المشروع الصهيوني في قرن الإنجازات والإخفاقات والاتجاهات الجديدة

- الورقة الثانية

تحديات المشروع الصهيوني ومستقبل فلسطين

- الورقة الثالثة

دوائر الصراع وتأثيرها على أطرافه

- الورقة الرابعة

انعكاس التغيرات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001 على مكونات الصراع واتجاهاته

الفصل الأول/ الورقة الأولى

المشروع الصهيوني في قرن
الإنجازات، والإخفاقات، والاتجاهات الجديدة

رشاد شامي*

مقدمة

قامت الصهيونية- على النحو الذي صيغت به على أيدي مفكريها الأساسيين في العصر الحديث- على المبادئ التالية:

- يشكل اليهود المنتشرون في أرجاء العالم أمة واحدة، والرابطة بينهم ليست رابطة دينية أساسا، بل هي قومية، وللحركات القومية الأوروبية الحديثة ميل طبيعي للتجانس المرتبط بإبعاد العناصر الغريبة في هذا التجانس.
- لأي أمة عادية أرض قومية، ونظرا لافتقار الأمة اليهودية إلى بلد خاص بها فقد ظهرت فكرة "معاداة السامية".
- على الشعب اليهودي أن يتجمع في بلد خاص به، والمكان المناسب لذلك هو وطنه القديم فلسطين.
- قامت الصهيونية من أجل حل "ضائقة اليهود".

وقد وضعت الصهيونية أهدافا سعت لتحقيقها ووضعها موضع التنفيذ إثر انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في سويسرا عام 1897 بزعامة تيودور هرتسل، وهي:

1. تجميع شتات اليهود، أو كما يطلقون عليهم "المنفيون" في أرض فلسطين، والعمل على جعلها بمنزلة "بوتقة انصهار" لجميع الثقافات التي سيهاجرون منها إلى "أرض الميعاد".
2. السعي من أجل تحويل التجمع اليهودي في فلسطين تدريجيا إلى دولة لليهود، مع التأكيد على مفهوم الطبيعية المتمثل في شعار "لنكن شعبا مثل سائر الشعوب" وذلك بالنسبة للكيان السياسي الذي سيتبلور بمرور الوقت.
3. السعي لخلق نمط يهودي جديد، مناقض تماما في صفاته وسلوكه وتوجهاته وطموحاته

* أستاذ الأدب العبري المعاصر والدراسات الإسرائيلية في كلية الآداب- جامعة عين شمس/القاهرة.

"لليهودي الجيتوي" الذي نشأ في ظل قرون القهر والاضطهاد والمسكنة والمذلة، وهذا النمط اليهودي الجديد المتخلص من أمراض "الجيتو"، سيكون ذا ثقافة عبرية خالصة، تركز على المفاهيم القومية وليس على الشريعة اليهودية والدين، وهي ما عاش اليهود أسراه قرونا عديدة، وتم رفع شعار "آخر يهودي وأول عبري".

4. إقرار مبدأ المصير اليهودي المشترك ليهود الدولة المرتقبة مع اليهود في كل مكان في العالم.
5. إقرار مبدأ أن "أرض إسرائيل"- فلسطين- هي الرمز الرئيس للصهيونية، ومن هنا، فإن الهجرة إليها تصبح بمنزلة الطقس الأول والالتزام الرئيس لكل يهودي مؤمن بالصهيونية.

هذه هي الأهداف التي وضعتها الصهيونية نصب أعينها، وحشدت لها القوى المؤيدة والداعمة لتحقيقها يهوديا ودوليا، وبدأت في المضي قدما نحو تحقيقها على مدى المرحلة الممتدة من 1882 وحتى العام الذي هاجرت فيه أول جماعة يهودية من روسيا إلى فلسطين، وهي جماعة "البيلو"، ثم انعقد بعد ذلك المؤتمر الصهيوني الأول 1897، الذي بدأت في إثره الخطوات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف الصهيونية، وحتى المرحلة الحالية 2005.

وهذه الأهداف- رغم طول المرحلة الزمنية بتعقيداتها المختلفة- هي رصدٌ لما يمكن أن نقول إنه إنجازات نجحت الصهيونية في تحقيقها، وإخفاقات سقطت من حساب النجاحات، مع الوقوف على المرجعيات والأسس التي قام عليها المشروع الصهيوني في فلسطين.

ولكي تكون عملية التقييم صحيحة، ينبغي أن نؤكد أن المرحلة التاريخية الممتدة لأكثر من مائة عام 1882- 2005 لا يمكن تناولها مرحلة واحدة متصلة، لأنها كانت في الواقع عبارة عن حلقات متتابعة ومترابطة كل مع الأخرى، ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذه المرحلة الزمنية وفقا لمعايير كاتب هذا البحث، على النحو الآتي:

أولا: المرحلة الممتدة من عام 1882- 1949

- **الهجرة الأولى** (الدعم البشري إلى فلسطين والتوسع الاستيطاني فيها، "الأرض مقرٌّ للوطن المأمول").

بدأ الاستيطان اليهودي في فلسطين في منتصف القرن التاسع عشر بازدياد بسرعة نسبية: من 10.500 نسمة وفقا لمن تم إحصاء عددهم عام 1865، ثم وصل التعداد عام 1880 إلى (20.000- 25.000) نسمة، وأقام معظمهم في أحياء يهودية خاصة بالمدن المقدسة، عاش نصفهم تقريبا في القدس، وأقام الباقي في صفد وطبرية والخليل.

وقد فتحت هجرة المجموعة الأولى- 13 عضوا، وعضو واحد من طلائع "البيلو" إلى فلسطين في صيف عام 1882- الباب للهجرة الأولى (عليا ريشونا)، التي أحضرت إلى فلسطين طوال 22 عاماً 1882- 1903 حوالي 25 ألف مهاجر يهودي، من بينهم طلائع حركة "محبة صهيون"، ومجموعات مهاجرين آخرين من روسيا ورومانيا، وقد توجه معظمهم إلى القرى، وعملوا بالزراعة وأسسوا المستعمرات الجديدة في فلسطين.

كانت خلاصة الهجرة الأولى زيادة الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى 50 ألف نسمة تقريبا، (من بينهم حوالي 28 ألفا سكنوا مدينة القدس، وحوالي 3000 في يافا، وقرابة 6000 في المستعمرات الزراعية التي وصلت إلى حوالي 20 مستعمرة، واستقرت البقية في طبرية وصفد وحيفا، وعدة أماكن أخرى).

وكانت مساحة الأراضي التي اشتراها اليهود في فلسطين تصل إلى حوالي 400 ألف دونم، وشملت 90 ألف دونم في شرق الأردن.

- الهجرة الثانية

بدأت موجة جديدة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين عام 1904 فيما عرف بالهجرة الثانية (عليا شنيا)، التي استمرت من 1904-1914، وبلغ هؤلاء- حتى نشوب الحرب العالمية الأولى- حوالي 40 ألف يهودي، معظمهم من الشباب الصهيوني المتحمس الذي يحمل مبادئ العمل والإحياء القومي والاشتراكي للجماهير اليهودية فيما يسمى بالوطن التاريخي.

- الهجرة الثالثة

في نهاية الحرب العالمية الأولى 1918 لم يكن في فلسطين سوى 55 ألف يهودي، وذلك بسبب انضمام عدد كبير من اليهود إلى جيوش الحلفاء، والإنجليز تحديدا، وتشكيل وحدات عسكرية خاصة بهم، قاتلت في عديد من معارك الحرب إلى جانب الحلفاء.

وبعـد وعـد بلفـور 1917 وقيـام الانتـداب 1918، اسـتوطنت موجـات متعاقبـة مـن المهاجرين في فلسـطين، وبـدأت موجـة الهجـرة الثالثـة مـن 1919- 1924 بتكـريس جهودهـا لإعداد البلاد للأمواج التالية، وكان 45% من هؤلاء المهاجرين قادمين مـن روسـيا، و30% مـن بولندا، وكانت الغالبية العظمى منهم من الصـهيونيين الاشـتراكيين المتشـبعين بهـدف الإحيـاء الاجتماعي للشعب اليهودي، والبعث القومي، وكان بينهم مؤسس "الهستدروت" الـذي أقـيم عام 1920، وأصبح دافيد بن غوريون سكرتيرا له عام 1921.

- الهجره الرابعة

امتدت موجة الهجرة الرابعة مـن 1924- 1931، وهـي تختلـف عـن سـابقاتها، وكـان المهاجرون أقل مثالية، وقد اشتملت الموجـة أساسـا عـلى جماعـات مـن البرجوازيـة الصـغيرة، الذين ما كانوا ليترددوا في الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لـو لم تغلـق هـذه أبوابهـا في وجوههم.

- الهجره الخامسة

كانت الهجرة الخامسـة 1932- 1938 أيضـا أقـل صـهيونية وأقـل انعطافـا نحـو المثـل الطليعية عن سـابقاتها، وكانـت أساسـا نتيجـة الاضـطهادات النازيـة في ألمانيـا، واللاسـامية في بولندا وروسيا.

وقد وصل عـدد السـكان اليهـود في أعقـاب هـذه الموجـة مـن الهجـرة إلى 445 ألـف يهودي، وكنتيجة مباشرة لسياسة الهجرة هذه كانت أعـمار 85% مـن يهـود فلسـطين في عـام 1936 تقل عن 45 سنة، ومتوسط أعمارهم 27 سنة.

- الهجره السادسة

كانت الهجرة السادسة والأخيرة قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948 ممتـدة مـن 1939- 1948، وجاءت هذه الهجـرة في ظـروف تشـدد فيهـا الانتـداب مـع موجـات الهجـرة التـي لم تتوقف رغم الإجراءات، حتى إن ما لا يقل عن 153 ألف مهاجر دخلـوا فلسـطين بطـرق غـير مشروعة، ومن بين الـ 92 ألفا الذين سجلوا رسميا أتى 13 ألف مهـاجر فقـط مـن آسـيا، ومـن اليمن وتركيا والعراق.

الملاحظ أن هذه الهجرات الست جاءت من بلاد وضعت أقدامها على طريق التصـنيع،

وهذا مس كثيرين من المتعلمين وأصحاب الثقافة العالية، وأعضاء المهن الحرة أو العمال المهرة (الخياطين، والنجارين...إلخ) الذين كان سهلا عليهم أن يكيفوا أنفسهم مع ظروف المجتمع اقترابا نحو نقطة الاقتصاد "المقلد"، وبالذات في الموجات الأولى والثانية والثالثة والخامسة.

وقد كانت الموجات الثلاث الأولى هي التي زوَّدت أساسا يهود فلسطين بقادة الاشتراكية الإسرائيلية ومؤسسي الكيبوتسيم "المستعمرات الاشتراكية"، والهستدروت والأحزاب العمالية وكبار المحنكين، من أمثال دافيد بن غوريون الذي هاجر عام 1912، وحاييم وايزمان، وبن تسيفي، وهم "القدامى" الذين فرضوا وصايتهم على "الشباب" مثل موشيه ديان، وشمعون بيريس اللذين ثارا على هذه الوصاية.

وعلى وجه العموم فإن هذه الهجرات التي سبقت عام 1948 نجحت في ملاءمة نفسها أكثر أو أقل سرعة، ولم تلبث أن أصبحت عناصر اقتصادية وإنتاجية، ووصل عدد اليهود في فلسطين حتى كانون أول/ديسمبر 1947 إلى 629 ألف يهودي.

وقد اتبعت المنظمات الصهيونية العاملة العلنية والسرية، في فلسطين، سياسة "دونم إثر دونم" للاستيلاء على أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية، وفي آب/أغسطس 1943 قدمت "الهاجناه"- بوصفها الذراع العسكرية للاستيطان الصهيوني في فلسطين- مذكرة إلى الوكالة اليهودية كانت بمنزلة برنامج عام للاستراتيجية الاستيطانية، جاء فيها: "إن المطلوب هو الاستيطان اليهودي على طول الساحل، من رأس الناقورة إلى رفح، وتوسيع الاستيطان في غور الأردن من منابعه إلى البحر، والاستيطان في مناطق بيت لحم، والخليل، وبئر السبع، والمجموع 103 مستوطنة تعزيز، و140 مستوطنة تغلغل جديدة"، وقد وصل عدد السكان اليهود عند إعلان قيام الدولة في 14 أيار/مايو 1948 650 ألف يهودي.

- **الإخفاقات في مجال الهجرة**

1. فشلت الصهيونية العالمية بمنظماتها ومؤسسات "الوكالة اليهودية" المعنية في تشجيع اليهود أو في حشدهم في شرق أوروبا وغربها للهجرة إلى فلسطين، وفشلت أيضا في وقف المد الهائل من سيل الهجرة اليهودية الذي تدفق اعتبارا من عام 1882 إلى الأرض الجديدة "أمريكا" أملا في الثروة، طارحين جانبا أي أماني قومية أو دينية يهودية، وهو

الأمر الذي أدى بمرور الزمن إلى تفوق عدد اليهود في أمريكا عنه في الدولة اليهودية، وليس عند قيامها فحسب بل بعد قيامها بخمسين عاما.

2. امتناع قطاع عريض من اليهود المتدينين عن الهجرة إلى فلسطين في ظل الدعوة الصهيونية، لأنهم نظروا إلى الصهيونية باعتبارها فرية علمانية ملحدة، تجاوزت أحد بنود العقيدة اليهودية، وهو بند "انتظار المسيح المخلص" ليقود اليهود بنفسه عند ظهوره إلى فلسطين، وقد انقسمت القوى الدينية اليهودية في أوروبا الشرقية والغربية- منذ ذلك الحين فصاعدا- بين قوى دينية مؤيدة للصهيونية السياسية بأساليبها وأهدافها تمثلت في "الصهيونية الدينية"، وتحديدا حزبي "المزراحي" و"العامل المزراحي"، وبين قوى دينية معارضة للصهيونية تمثلت في حزبي "أجودات يسرائيل" و"عمال الأجودات"، ضمت في صفوفها معظم اليهود المتدينين من غرب أوروبا وطائفة "الحسيدية".

3. إهمال الدعوة للهجرة إلى فلسطين بين يهود البلدان العربية والإسلامية، إلا في نطاق محدود للغاية، وهو ما تنبهت إليه الصهيونية بعد قيام الدولة، ونشوب حرب 1948، تحت وطأة حاجتها لقوى بشرية جديدة، وأيد عاملة.

4. اعتمدت الصهيونية منذ بداياتها الأولى 1897 على ضرورة الارتباط في تحقيق مصالحها بالدول العظمى في العالم آنذاك، وظلت هذه الحالة من السمات الرئيسة المميزة للسياسة الصهيونية في علاقاتها بالقوى الدولية المهيمنة، وقد ارتبطت المصالح **الارتباط بالقوى العظمى الداعمة للصهيونية وأهدافها**

الصهيونية في بدايات القرن العشرين ببريطانيا التي كانت آنذاك القوة الأعظم في العالم، واستطاعت أن تحصل على تصريح بلفور 2 تشرين ثاني/نوفمبر 1917، وزادت العلاقة بين الطرفين توثيقا بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وقيام بريطانيا بفرض الانتداب على فلسطين، وكان المهندس الرئيس لهذه العلاقات هو حاييم وايزمان الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة إسرائيل بعد قيامها عام 1948.

وقد حاولت بريطانيا بقدر الإمكان- مع انحيازها الواضح للصهيونية وأهدافها في فلسطين- ألا تغضب العرب بشكل عام، والملك عبد الله بشكل خاص، حفاظا على مصالحها في المنطقة العربية، مما جعل علاقتها بالقيادة الصهيونية في فلسطين خاضعة للمد والجزر.

وفي عام 1939 قامت الإمبراطورية البريطانية بعمل تحول دراماتيكي في سياساتها، وتخلت نهائيا عن مبادئ "وعد بلفور"، وانصرفت عن إقامة "الوطن القومي لليهود"، مما شكل ضربة قاسية لـ"وايزمان" الذي كان مرتبطا ببريطانيا، ومتماثلا معها ومع النهج المعتدل في الصهيونية، وعندئذ أعلن بن غوريون أن عصر "الصهيونية السياسية" قد انتهى وتم الانتقال إلى عصر "الصهيونية المقاتلة"، وطالب بمقاومة "الكتاب الأبيض" الذي أصدرته بريطانيا، وحاصرت فيه الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وقد زادت شقة الخلاف بين بن غوريون ووايزمان بعد "مؤتمر بلتيمور" في أمريكا عام1942؛ إذ رأى بن غوريون أن على الشعب اليهودي أن يبحث عن دعامة جديدة حليفة، تكون صاحبة نفوذ كبير وقادرة على تحقيق مطالبه السياسية، وَعَدَّ بن غوريون أن أمريكا يجب أن تكون هي الحليف الجديد، وهو ما جعل يهود أمريكا منذ ذلك الوقت القوة الرئيسة والركيزة الأكبر في عالم الصهيونية، بعد اضمحلال دور يهود أوروبا نتيجة صعود النازية، ونشوب الحرب العالمية الثانية.

أما وايزمان، فقد بقي على ولائه لبريطانيا، وانتهى الصراع بين الزعيمين الصهيونيين إلى بروز بن غوريون وفرض سياسته على الحركة الصهيونية.

أما بالنسبة لموقف أمريكا من الحركة الصهيونية فإن موقف الرئيس روزفلت قد حكمه- بعد الحرب العالمية الثانية- اعتبار أنه كان بطبيعته وبحكم نشأته وثقافته كارها لليهود ومعاديا للسامية، وأنه كان يتوهم أن مصالح أمريكا تتحقق عن طريق تأييد المواقف العربية حفاظا على مصالح أمريكا في البترول العربي، وقد ذكر الزعيم الصهيوني ناحوم جولدمان ما يلي: "لم يكن روزفلت من أنصار الصهيونية، ومن حسن حظنا أن روزفلت مات في نهاية الحرب، وارتقى هاري ترومان الرئاسة، فلم يكن روزفلت ليساعد على إقامة دولة يهودية أبدا".

لقد أدركت أمريكا بعد هزيمة العرب على يد الجيش الصهيوني في حرب 1948، واكتشافها لمدى ضعف العرب وتفتتهم أنها تستطيع أن تحقق مصالحها بشأن البترول لدى هؤلاء العرب الضعفاء عن طريق القوة الصهيونية حليفا قويا في المنطقة، ولديه قوة ردع كافية لتحجيم هؤلاء العرب وإخافتهم، وكان لهذا التحول دوره الكبير والفعال في تشجيع

جماعات وقوى ضغط يهودية في أمريكا وفي غرب أوروبا، كانت حتى ذلك الحين مترددة في مساندة الصهيونية وتقديم كافة أوجه الدعم لها: عسكريا، واقتصاديا، وسياسيا، وبشريا، وأصبح معيار "أمريكا تساند القوي" هو المعيار الأساس في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة، والصراع العربي- الإسرائيلي خاصة منذ ذلك الحين.

وهكذا ضمنت الصهيونية، منذ ذلك الوقت، حليفا، هو أمريكا- القوة الأعظم في العالم-.

وقد أشار ناحوم جولدمان أيضا إلى سؤال يتعلق بلقاءاته بموسوليني، فأجاب بأنه التقى صهر "الدوتشة" الذي قال له:"عندي خبر لك من الدوتشة، إنه يعارض الفكرة الصهيونية لإقامة دولة يهودية، وسيستمر في ذلك بشرط واحد: أن تكونوا دولة مستقلة فعلا، ولا تسيروا في ركاب بريطانيا".

استغلت الصهيونية بتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة ما قام به النازي ضد يهود أوروبا فصوروا للعالم الحر أنه مسؤول مسؤولية كاملة عما حدث، وأن اليهود كانوا وسيظلون عنصرا غريبا وغير مرغوب فيه في دول أوروبا، وأن "معاداة السامية" لن تنتهي من العالم بسهولة، ولذلك فإن حل "المشكلة اليهودية" ليس هو الأسلوب الهتلري بإبادة اليهود، وما الحل الأيسر والأسهل إلا التخلص منهم عن طريق دعم إقامة دولة يهودية يتجمعون فيها في فلسطين، حتى تستريح هذه المجتمعات من عبئهم النفسي والاقتصادي المترتب على وجودهم في وسط شعوب أوروبا، وقد ترتب على هذا الطرح- بالإضافة إلى الضغط المتزايد على البعد الخاص "بالإحساس بالذنب" لدى هذه الدول لما اقترفه النازي في حق اليهود- أن ازداد الدعم المادي والسياسي والعسكري للصهيونية.

• بناء المؤسسة العسكرية الصهيونية في فلسطين

تمت إقامة أول قوة للدفاع عن اليهود في العصر الحديث في روسيا إثر القلاقل التي وقعت في مدينة كشينيف عام 1903 التي قتل فيها عديد من اليهود، عندئذ تكوّنت فرق "جماعات الدفاع الذاتي عن اليهود" للوقوف في وجه مثل هذه الاضطرابات إذا تكررت مرة أخرى.

أنشئ أول حرس صهيوني مسلح بين يهود فلسطين في نيسان/أبريل 1909، فقد

شُكِّلت منظمة "هشومير"- وكان شعارها "الحراسة والدفاع"- ضد إغارات بدو فلسطين على المستوطنات الصهيونية تحت شعار "بالدم والنار سقطت يهودا، وبالدم والنار قامت يهودا" وهو الشعار الذي اختاره بن غوريون، وكان الهدف من هذا التنظيم العسكري أن يكون نواة لقوة عسكرية محترفة تسيطر عسكريا على مناطق الاستيطان الصهيوني بدعوى حق الدفاع عن الشعب اليهودي.

بدأت القوة العسكرية الصهيونية تتبلور بعد صدور وعد بلفور 1917 تحت شعار "السور والبرج" للاستيلاء على الأراضي وتسويرها، وإقامة أبراج لحمايتها كالحصون، وفيما بين 1918-1920 كانت هناك ثلاث منظمات تعمل على مسرح العسكرية الصهيونية في فلسطين، وهي "هشومير" (الحارس)، و"جابوتنسكي" (قوات الدفاع الذاتي) (هجاناه عصميت)، و"يوسف ترومبلدور" (كتيبة العمل) (جيدود هاعفودا).

عندما حدث الخلاف داخل الحركة الصهيونية، وانتهى بانفصال زئيف جابوتنسكي عنها، وتكوين "المنظمة الصهيونية الجديدة" عام 1935، ظهر جناحان متعارضان داخل منظمة "الهاجناه" العسكرية التي كان قد تم إنشاؤها عام 1920، وهكذا انشقت جماعة جابوتنسكي عام 1937، وأنشأت منظمة عسكرية جديدة باسم "المنظمة العسكرية الوطنية" (إرجون تسفائي ليئومي، واستعارت شعار حركة "هشومير") بينما استمرت "الهاجناه " تحت سيطرة جناح بن غوريون- وايزمان، اللذين كانا يناديان بسياسة "ضبط النفس" في مواجهة بريطانيا، بينما كان جابوتنسكي يعتبر البريطانيين أعداء للصهيونية- تماما مثل العرب- وينبغي محاربتهم.

طوَّر إسحق ساديه، القائد العسكري، مفهوم العسكرية الصهيونية في فلسطين بعد الثورة العربية (1936- 1939)، ونادى بنبذ سياسة "الدفاع الثابت"، وبدأ بإنشاء قوة عسكرية صهيونية بمفهوم جديد يقوم على مواجهة القرى العربية والاستيلاء عليها، وقام بتكوين قوة عسكرية صهيونية ضاربة خلال فترة الحرب العالمية الثانية تحسبا أيضا لاحتمال غزو النازي لفلسطين، وهي القوة التي عرفت باسم "بلوجوت همحص" (سرايا الصاعقة)، التي اشتهرت باسمها المختصر "البالماح"، وذلك في أيار/مايو 1941، وكانت بمنزلة أول جيش يهودي يخضع للسلطة السياسية اليهودية في فلسطين منذ عصر "بركوخبا" في القرن الثاني الميلادي.

رأى بن غوريون أن الوحدة العسكرية اليهودية التي حاربت إلى جانب الإنجليز في الحرب العالمية الثانية ستكون هي الإطار العسكري الذي يشكل نواة الجيش الصهيوني النظامي ليقوم بالدور الحاسم من أجل إقامة دولة بعد الحرب.

في تشرين أول/أكتوبر1945، أصدر بن غوريون تعليمات إلى قادة "الهاجناه" بشأن الوسائل التي ستتخذ ضد البريطانيين، وهي:

- إقامة مستوطنات في مناطق محظورة.
- زيادة الهجرة غير الشرعية المدعومة بمدربين على استخدام السلاح.
- العصيان المدني.
- المظاهرات وضرب المرافق العسكرية وتخريبها.

وأجرى بن غوريون اتصالات بكبار الضباط اليهود في العالم لتنظيم الجيش اليهودي الناشئ، وخاصة بعد صدور قرار التقسيم في تشرين ثاني/نوفمبر 1947، وتم إحضار مزيد من الأسلحة، ونجحت جولدامائير في جمع 40 مليون دولار لشراء أسلحة، وكان الهدف الرئيس لبن غوريون آنذاك إرغام بريطانيا على الجلاء عن فلسطين ليخلو له المجال لحسم صراعه مع العرب في فلسطين.

استطاع بن غوريون- بعد إعلان الدولة في 15 أيار/مايو 1948- حل مشكلة "القيادة والسيطرة" على المنظمات المسلحة، ووجود قيادات ذات ميول سياسية مختلفة مع تطلعات ذاتية تنتمي إلى منظمات تتصارع على الانفراد بالقيادة، وقد أعلن بن غوريون رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع في 26 أيار/ مايو 1948 قرار إقامة "جيش الدفاع الإسرائيلي"، وفي حزيران/يونيو 1948 قامت منظمة "الإرجون تسفائي" بحل نفسها والانضمام إلى ذلك الجيش، وفي تشرين ثاني/نوفمبر 1948 أصدر بن غوريون تعليماته بحل رئاسة أركان "البالماح"، وتم دمج أفراده في "جيش الدفاع"، وهي الخطوات التي أدت إلى خلق جيش محترف يضم قطاعات المجتمع الإسرائيلي الناشئ كله، ويمكن تعبئته وقت الضرورة للقيام بالأعمال العسكرية المطلوبة منه بدافع من "الالتزام القومي".

وقد أدى هذا الأمر بمرور الوقت إلى سيطرة الإيديولوجية العسكرية الإسرائيلية، وبروز رموزها كأصحاب مؤسسة لها دورها القومي الذي يؤثر على صياغة الوجدان العام

للمجتمع الإسرائيلي؛ لأن هذه المؤسسة تحديدا لعبت دورا حاسما باعتبارها "فرن الصهر" الحقيقي لكافة تناقضات المهاجرين اليهود غير المتجانسين حضاريا، أو ثقافيا، أو لغويا، أو اجتماعيا...إلخ، وأنها أيضا غذّت في أفرادها نزعات العنف وتمجيد البطولة وسفك الدماء والروح القتالية، وأخوة السلاح ... إلخ.

- **خلق مؤسسات "الدولة في الطريق" وتطويرها**

منذ بداية الحرب العالمية الثانية، أخذ كل من وايزمان وبن غوريون بالتلويح بشعار الدولة حلا للمشكلة اليهودية في العالم، وطُرح الشعار بصيغ مختلفة، منها صيغة الكومنولث، إلا أن اليهود في فلسطين كانوا أقلية، ولذلك رأى بن غوريون أنه لا بد من "فترة انتقالية" يتم خلالها نقل يهود أوروبا إلى فلسطين على نطاق واسع، ومن أجل ذلك عُقِد "مؤتمر بلتيمور" للزعماء الصهيونيين في أمريكا عام 1942، وتقرر فيه فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية، ومنح "الوكالة اليهودية" صلاحية الإشراف على الهجرة، واستيطان الصحارى والمناطق غير المأهولة، بحيث تقوم في فلسطين جمهورية يهودية تكون جزءا من هيكل العالم الديمقراطي الجديد.

نجحت الصهيونية خلال المرحلة، منذ الهجرة الأولى وحتى إعلان قيام الدولة، في بناء استيطان يهودي متماسك، كان بمنزلة "الدولة في الطريق" في كافة المجالات، مما هيأ للقيادة الصهيونية السياسية في فلسطين، الإعلان عن قيام الدولة بثقة تامة.

كانت معظم التيارات السياسية- في مجال المؤسسات الحزبية والسياسية- قائمة منذ بدايات الحركة الصهيونية خارج فلسطين، ثم انتقلت إلى الاستيطان الصهيوني بتشكيلاتها المختلفة: اليسار الصهيوني (المباي، وأحدوت هعفودا)، واليسار الماركسي (المبام)، والأحزاب الليبرالية (الأحرار، والأحرار المستقلون)، والأحزاب اليمينية (حيروت)، والأحزاب الشيوعية (ماكي)، والأحزاب الدينية الصهيونية (المزراحي، والعامل المزراحي)، والأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الأجودات، وعمال الأجودات).

قامت الأحزاب ذات التوجه اليساري أو الاشتراكي تحديدا بأجنحتها المعتدلة- (المباي) والمتطرفة (المبام)- بدور حاسم في بناء الاستيطان الصهيوني وقيادته إيديولوجيا، وظلت لعقود طويلة مهيمنة ومسيطرة على واقع الحياة السياسية في الاستيطان الصهيوني

قبل الدولة، وكذلك على الحياة السياسية في الدولة بعد قيامها لفترة طويلة من الزمن.

وفي مجال الحياة الاقتصادية تم بناء قاعدة اقتصادية في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، في أطر متنوعة وقوية في أرجاء الاستيطان الصهيوني (الكيبوتس- الموشاف)، وفي المدن الصغيرة والكبيرة التي استوطن فيها اليهود بشكل كبير، وفي المناطق غير المأهولة على أطراف حدود فلسطين الشمالية، وقد ساعد على تبلور هذا المجال بشكل جيد ذلك التنوع البشري الذي حملته الهجرات المختلفة إلى فلسطين، بشكل شرعي أو غير شرعي، بالإضافة إلى التبرعات التي انهالت من أثرياء اليهود في العالم، لمساعدة إخوانهم في فلسطين، على بناء "وطنهم القومي".

في مجال التعليم تم إنشاء شبكة هائلة من المدارس بمراحلها المختلفة، كانت لغة التدريس الأساسية فيها هي العبرية، غطت كل أماكن الاستيطان الصهيوني في أرجاء فلسطين، وتم إعداد منظومة هائلة من المعلمين في كافة التخصصات الدراسية لتدريس المعارف الحديثة، والعلوم والمواد التاريخية، والدينية وغيرها باللغة العبرية، وعندما تم إقامة "جيش الدفاع الإسرائيلي" على سبيل المثال طلب بن غوريون إعداد المصطلحات العسكرية اللازمة للحياة العسكرية باللغة العبرية، وتم جمع 3 آلاف مصطلح وإعدادها وترجمتها في حينه، وتزايدت بمرور الوقت.

وبالتزامن مع تلك الخطوات تم الاهتمام بإقامة الجامعات، فأقيمت الجامعة العبرية عام 1925، والمعاهد التقنية، مثل "التخنيون" لتخريج الفنيين اللازمين للحياة المدنية والعسكرية، وتم إنشاء مراكز أبحاث في كل المجالات.

ودعما لنشر الثقافة العبرية انتقلت دور النشر والمطابع العبرية من دول شرق أوروبا إلى فلسطين، إذ مارست نشاطا واسعا في نشر اللغة والثقافة العبرية، وقامت الأحزاب الصهيونية الاشتراكية (المباي، والمبام، وأحدوت هعفودا) بدور رئيس في هذا المجال، وبدأت تنتشر الصحف العبرية المختلفة، سواء الناطقة بلسان القوى السياسية أو المستقلة، ولعبت هي الأخرى دورا هائلا في تثبيت دعائم الثقافة واللغة العبرية بين المستوطنين.

وهكذا نجحت الصهيونية في إحياء اللغة العبرية، وجعلها لغة حديث وثقافة لأول مرة منذ عام 586ق.م، بعد أن ظلت طوال هذه المرحلة- من القرن السادس ق.م وحتى قيام

الصهيونية في العصر الحديث- لغة صلوات وطقوس دينية.

وينطبق الأمر نفسه على قطاعات الحياة الأخرى، مثل الصحة والخدمات الاجتماعية، والزراعة، وشؤون الأمن الداخلي، والهويات الشخصية، وحصر المهاجرين وتصنيفهم، وتعليم اللغة العبرية للمهاجرين الجدد، وتأهيل من ليس بقادر على أداء أعمال بناء وإنتاجية ...الخ.

وبشكل عام كانت "الأيديولوجية الصهيونية" ذات الطابع الاشتراكي هي العنوان الرئيس للتجمع الصهيوني في فلسطين خلال هذه المرحلة.

- **حرب 1948 بين الواقع والمأمول**

وافقت الأمم المتحدة على قرار لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود مع مراعاة مناطق الأغلبية السكانية لكل منهما في أرض الواقع، وكان ذلك في 27 تشرين ثاني/نوفمبر 1947، لكن العرب رفضوا القرار، وقد اشتعلت أرض فلسطين بعد ذلك بالعمليات المسلحة بين الطرفين اليهودي والفلسطيني.

عمدت المنظمات الصهيونية السرية المسلحة إلى اتخاذ تدابير أمنية في المنطقة التي خصصت للدولة اليهودية في قرار التقسيم في كل الأمور المتعلقة بحرب فلسطين: طرق المواصلات والاستحكامات، وهي الخطة التي عرفت باسم الخطة "د" للتصدي للهجمات العربية المحتملة، وكان قد تم البدء في إعدادها منذ عام 1942.

كان شهر آذار/مارس 1948 شهر سقوط القوافل اليهودية في أيدي العرب: قافلة دانيال، وجولده، ويحيعام، وكانت الغلبة للفلسطينيين، لذلك لم يكن مصادفة أن الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت في ذلك الشهر بالذات، عن دعمها لقرار التقسيم، وعادت إلى مشروع "الوصاية"، وكان معنى هذا أن الوضع العسكري قرر الواقع السياسي.

قبل إعلان الدولة بيومين سقطت "جوش عتسيون" في أيدي العرب في فلسطين، وكان ذلك بمنزلة اختبار لقدرة القوات اليهودية على الصمود أمام جيش عربي نظامي مزود بالعتاد، وهو الأمر الذي أثار الفزع بين القيادات الصهيونية، لدرجة أنه تم التفكير في "تأجيل إعلان الدولة"، إلا أن بن غوريون صمم على إعلان قيامها في 14 أيار/ مايو 1948.

وبعد إعلان الدولة في ذلك التاريخ قررت الجيوش العربية- مصر وسوريا ولبنان وشرق الأردن والعراق- دخول الحرب ضد المنظمات الصهيونية المسلحة في فلسطين، وسارت المعارك في معظم الجبهات لصالح الجيوش العربية، لا سيما مصر، ولكن سرعان ما تدخلت الدول العظمى وقررت فرض "الهدنة" التي أنقذت إسرائيل فعليا من الهزيمة، والتي وصفها أحد القادة العسكريين الصهاينة بقوله: "لقد جاءت بالنسبة إلينا مثل الندى المنعش، الذي نزل من السماء في صيف حار، وبعد انتهاء الهدنة، انتقل زمام المبادرة إلى أيدينا".

بعد انتهاء الهدنة واستئناف المعارك استطاعت القوات الصهيونية حسم الحرب لصالحها، فقد استولت من الأراضي الفلسطينية على 20%، أكثر من المساحة التي تقررت للدولة اليهودية في قرار التقسيم، وضمت أكثر من 100 ألف عربي فلسطيني ضمن حدود الدولة العبرية، وبالرغم من هذه المكاسب فإن الجيش الصهيوني في المرحلة الثانية من الحرب بعد الهدنة لم يستطع أن يستولي على كامل فلسطين، وعندما سئل بن غوريون عن سبب ذلك، أجاب: "لقد حررنا مساحة أكبر بكثير مما حدد لنا، ولدينا الآن عمل لجيل أو جيلين، وبعد ذلك سنرى".

لم يكن الانتصار الإسرائيلي نصرا عسكريا على جيوش بعض الدول العربية فحسب، بل إنه قَلَبَ موازين القوى في المنطقة رأسا على عقب، وضَمِن لإسرائيل تأييدا أمريكيا وغربيا بشكل نهائي وبلا حدود، وأتى لها الانتصار بدعم لا حدود له من القوى اليهودية التي كانت حتى ذلك الحين مترددة في تأييد الصهيونية، وشجعت يهودا كثيرين في العالم الغربي وأمريكا- وحتى من دول الاتحاد السوفييتي آنذاك- على الهجرة إلى هذه الدولة لدعمها بشريا واقتصاديا، وفوق هذا كله وضع بداية لمرحلة جديدة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، وهي المرحلة التي عرفت باسم "الصراع العربي- الإسرائيلي"، إذ انتقل زمام الصراع من أيدي الفلسطينيين أصحاب القضية المباشرين إلى أيدي الدول العربية المحيطة بإسرائيل (مصر وسوريا والأردن)، وهي الدول التي لم تستطع اعتبارا من ذلك التاريخ حماية القضية الفلسطينية أو تقديم الحلول الناجعة لها، فضلا عن أن الهزائم والخسائر المتتابعة تحسب عليها وليس على الفلسطينيين.

وبهذا الحدث الأخير أسدل الستار على الفصل الأول من تاريخ الصهيونية في

فلسطين، وهو الفصل الذي يمثل المرحلة الأخطر في مسيرتها، وهي مسيرة "التأسيس والبناء"، وتثبيت أركان الدولة داخليا بكافة مؤسساتها، وإثبات الوجود إقليميا ودوليا، وهو الأمر الذي نستطيع أن نقول فيه: إن الصهيونية نجحت في تحقيقه بدرجة عالية من التوفيق، رغم وجود عقبات هائلة وقفت في طريقها عبر هذه المرحلة الممتدة من 1882- 1949، أي 67 عاما.

لم يكن للدين دور مؤثر، بل يمكن القول إن دوره خلال المرحلة من 1882- 1949 لا يكاد يذكر، فالأيديولوجية الصهيونية ذات الطابع الاشتراكي المعادي للدين غالبا كانت هي السائدة بين جموع المهاجرين المؤمنين بالصهيونية، والذين هاجر غالبيتهم إلى فلسطين من دول الاتحاد السوفييتي، أما الجماعات الدينية التي هاجرت إلى فلسطين فقد انحصرت إقامتها غالبا في بعض الأحياء اليهودية في القدس أو في بعض المدن مثل عكا وصفد والخليل وغيرها.

ولم يكن للأحزاب الدينية (المزراحي، والعامل المزراحي، وأحزاب الأجودات، وعمال الأجودات) التي قامت خلال هذه المرحلة دور يذكر في محاولة تغيير الواقع العلماني المهيمن والمسيطر على كافة قطاعات الوجود اليهودي في فلسطين.

وحافظ الانتداب البريطاني على الوضع الخاص بالجوانب الدينية، وفقا لما كان سائدا أثناء حكم الأتراك لفلسطين، وكان هناك حاخام ديني يشرف على الجوانب الخاصة بالشريعة اليهودية والموجهة لجمهور المتدينين، كالزواج والطلاق والختان وطقوس الدفن والذبح الحلال ...إلخ.

ثانيا: المرحلة الثانية، من عام 1949- 2005

تميزت هذه المرحلة الزمنية بنشوب ثلاث حروب بين إسرائيل ومصر، بالإضافة إلى حرب شنتها إسرائيل على لبنان، كان لنتائجها آثار خطيرة وكبيرة، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل، بل للمنطقة العربية بأسرها، وعلى مجرى الصراع العربي- الإسرائيلي.

- حرب 1956

عُرفت هذه الحرب في الأدبيات العربية بأنها "العدوان الثلاثي على مصر" لاشتراك بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فيها، وعرفت في الأدبيات الإسرائيلية بأنها "حرب قادش"، وقد

اتفقت إرادة الأطراف الثلاثة ومصالحها في نقطة مركزية تمثلت بضرب مصر ضربة قاصمة.

قررت بريطانيا وفرنسا دخول الحرب بسبب تأميم عبد الناصر لقناة السويس، وضرب مصالحهما في المنطقة، وتدخله ضد الفرنسيين في الجزائر.

أما إسرائيل فقد أصابها القلق الشديد من جراء صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر عام 1955، والتي قلبت موازين القوى في المنطقة، وكانت ترمي إلى جني ثمار النصر في هذه الحرب بجعل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء منطقة منزوعة السلاح، والقيام بتسلط إسرائيلي على مضايق إيلات، وقد طلبت إسرائيل عدة أمور من الشريكين- بريطانيا وفرنسا- للاشتراك في الحرب ضد مصر:

أولا: منع دخول **العراقيين للأردن.**

ثانيا: تأمين ضد العقوبات الأمريكية.

ثالثا: كميات كبيرة من السلاح الفرنسي لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي".

رابعا: تحقيق مطالب إسرائيل بشأن غزة والمضايق.

وبعد أن بدأت وقائع الحرب وهاجمت إسرائيل سيناء واحتلتها، تدخل الاتحاد السوفييتي وهدد بضرب القوات الإسرائيلية إذا لم تنسحب، وهو الأمر الذي استجابت له تحت ضغوط من أمريكا، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا رضختا أيضا للضغوط الدولية، وانسحبتا من مصر.

ويمكن القول: إن المكسب الأكبر الذي خرجت به إسرائيل من هذه الحرب هو أن شركاء إسرائيل في هذه الحرب، وخاصة فرنسا، ظلوا أوفياء لها؛ لأن إسرائيل- الدولة الصغيرة- مدت يد العون في ساعات صعبة لدولة عظمى، وقد انعكس هذا الوفاء سريعا في تلك المساعدات التي قدمتها فرنسا لإسرائيل في بناء مفاعلها الذري بديمونة، وفي تسليح إسرائيل بأسلحة فرنسية متقدمة، وخاصة طائرات الميراج وغيرها.

طرأ تغيير جوهري في التفكير القتالي الإسرائيلي بالنسبة للمستقبل، حيث تم تبني إستراتيجية نقل القتال إلى أراضي العدو، وتم إعطاء أولوية للمدرعات، وسلاح الطيران، وظهرت فكرة الحرب الإجهاضية وسيلةً لشل قدرة العدو على الهجوم، وزيادة الاعتماد

على قوات الاحتياط مع التركيز على بناء جيش نظامي محترف، وبناء صناعات عسكرية متطورة بمساعدة المراكز البحثية في الجامعات الإسرائيلية، والتي احتلت مكانة متقدمة بين الدول العشر الأولى على مستوى العالم.

- حرب 1967 والتحولات الجذرية في المفهوم الصهيوني

كانت أهم إنجازات الدولة، خلال المرحلة من 1948- 1967، استيطان المناطق التي احتلها الجيش الإسرائيلي، والمدن والقرى التي أخليت من سكانها العرب، بالإضافة إلى البدء في حركة تنمية واسعة في كافة الميادين والمجالات، واستقبال مهاجرين جدد قَدِم جميعهم تقريبا، خلال تلك المرحلة، من البلاد العربية والإسلامية التي لم تكن فيها أصلا حركة صهيونية، على غرار تلك التي كانت قائمة في أوروبا وأمريكا، وهكذا كانت هذه المرحلة فترة بناء وتنمية واستيعاب لهذه القوى البشرية الجديدة ذات الثقافة المتدنية والقادمة من حضارة أخرى غير الحضارة الغربية التي قدم منها جيل المؤسسين، وهو الأمر الذي أَثَّر تدريجيا في تغيير طابع الدولة، ونمط الحياة فيها بصعوبة اندماجهم في التطورات التكنولوجية والاقتصادية منها.

قامت الدولة عام 1948، وأصبح اليهود أكثرية فيها، وهاجر إليها عدد قليل من يهود الشتات، ولكن أكثرهم بقي حيث كان بإرادته، أما الدولة بحدودها غير الثابتة ورقعتها التي كانت وليدة المصادفة فأصبحت وطنا لمن فيها من اليهود، وانطوى يهود إسرائيل على أنفسهم باعتبارهم أمة جديدة- إسرائيليين- يختلفون عن يهود الشتات في ثقافتهم العبرية المستقلة، ومستقبلهم ومصيرهم، وقد هدد هذا الوضع أركان الوعي الصهيوني، وظهرت حالة من التقسيم الوظائفي المثلث: يهود الضائقة يتم تهجيرهم أو يهاجرون، ويهود إسرائيل يتم استيعابهم داخل الوطن، ويهود العالم الحر- أوروبا وأمريكا- يدعمون الهجرة والاستيعاب ماليا.

ووفقا لهذه المعايير الجديدة أصبحت فكرة تجميع كل اليهود في إسرائيل غير واقعية؛ لأن الإسرائيليين اكتفوا بقسم من فلسطين، ولأن يهود الشتات في العالم الحر اندمجوا في مجتمعاتهم اندماجا كاملا، لتحقيق التقدم المادي والاجتماعي، وبطبيعة الحال كان السبب الرئيس وراء هذه التطورات هو أزمة الإيمان بالصهيونية، وتفريغ الحركة الصهيونية في الشتات من محتواها المتميز.

تُعدّ حرب حزيران/يونيو 1967 مثابة خط فاصل وخطير، ليس في تاريخ الصهيونية وإسرائيل فحسب، بل في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، دولا وشعوبا بأسرها، لقد احتلت إسرائيل أراضي من ثلاث دول عربية: شبه جزيرة سيناء من مصر، وهضبة الجولان من سوريا، والضفة الغربية وقطاع غزة من أرض فلسطين، رغم أنهما كانتا تحت الوصاية الأردنية والمصرية، وفوق هذا كله القدس الشرقية.

إذا كانت الإجابة- بعد ما تمخضت عنه حرب 1948 من نتائج- على سؤال ماذا سنفعل بالأراضي التي استولينا عليها من الفلسطينيين إجابة ميسورة حيث تم استيطانها وضمها للدولة، فإن السؤال الأصعب الذي واجهته الصهيونية وإسرائيل كان ذلك السؤال الخاص بما تمخضت عنه حرب 1967، وهو ماذا سنفعل بالمساحات الشاسعة التي استولينا عليها، والتي تفوق باتساعها ومصادرها ما احتل عام 1948؟ وهو السؤال الذي ما زال مفتوحا حتى الآن دون إجابة قاطعة، رغم حل بعض أجزائه.

أدت نتائج هذه الحرب إلى حدوث استنفار صهيوني واسع ليهود العالم، وإلى نوع من البعث الصهيوني الجديد، وإلى توسيع حلقة الاستقطاب الصهيوني، وتجلى ذلك في أعداد المتطوعين اليهود الذين قدموا للمشاركة في إنقاذ إسرائيل من التدمير على أيدي العرب، وتجلى أيضا في تدفق المهاجرين اليهود إلى الدولة*، بعد مرحلة نضوب نسبية سبقت الحرب، بسبب انتهاء هجرة "يهود الضائقة"، وإحجام يهود الغرب عن الهجرة، إذ وصل عدد المهاجرين إلى إسرائيل عام 1966 إلى 14 ألفا، وهو أقل رقم للمهاجرين منذ عام 1948، وتجلى ذلك الاستنفار الصهيوني الواسع أيضا في حالة انتعاش اقتصادي غير مسبوقة بفضل التبرعات والمساعدات من أمريكا والدول الغربية، ومن يهود "العالم الحر"، بدلا من البطء الاقتصادي بسبب الهجرة المتضائلة وازدياد حالة النزوح الجماعي من إسرائيل، والذي ساد عشية الحرب مباشرة، وبسبب تحويل مصادر ضخمة إلى ضرورات الأمن بدلا من توجيهها للبناء والتنمية.

حققت إسرائيل بعد حرب 1967 تقدما ملموسا على المستوى التنموي

* قدم إلى إسرائيل، عام 1967، 215 ألف مهاجر.

والتكنولوجي، وفي كافة مجالات التطور العلمي، وأصبحت تحتل مكانة متقدمة في مجالات عديدة بين الدول الأوروبية: في المجال العلمي والتعليم الجامعي، وفي تزويد العالم بالأخبار، وفي بناء الوحدات السكنية، وفي متوسط أعمار سكانها، وفي إصدار الكتب، وفي عدد الأطباء والمهندسين لعدد السكان ...الخ، كما وصل عدد سكانها عام 1966 2.3 مليون نسمة.

كان من الآثار السلبية لهذه الحرب، بنتائجها التي تمخضت عنها، أن عددا كبيرا من الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز قطعت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل، وإن كان هذا الأمر لم يؤثر كثيرا على إسرائيل، لأنها عوضته بمكاسب عديدة جنتها من علاقاتها التي توثقت مع أمريكا ودول العالم الحر.

وضعت نتائج هذه الحرب إسرائيل أمام المأزق التاريخي التقليدي الذي تواجهه إثر كل انتصار؛ ففي أعقاب انتصارها في حرب 1948 لم تستطع أن تستثمر هذا الانتصار في فرض السلام على الدول العربية، وحدث نفس الأمر في أعقاب حرب 1967، ولم يعد الانتصار العسكري هو مفتاح السلام كما اعتقد كثيرون من قادتها.

كان من أهم الآثار- بالنسبة للواقع الإسرائيلي الداخلي- أن أدت عملية الانتصار إلى حدوث هزة عنيفة داخل المجتمع الإسرائيلي تمثلت في حدوث بدايات لمد ديني استمد مقوماته الأساسية من أن هذا الانتصار هو معجزة إلهية (نفي دور جيش الدفاع الإسرائيلي)، وبأن الإرادة الإلهية هي التي حررت الأراضي التي كان العرب قد استولوا عليها من اليهود تاريخيا، ومن هنا بدأت شوكة القوى الدينية في إسرائيل تقوى، وبدأت الدعوة لاستيطان المناطق المحتلة التي تتحول إلى بند رئيسي في الحياة السياسية الإسرائيلية، من منظور ديني بحت، وظهرت لأول مرة أسماء قيادات جديدة في الخريطة السياسية لإسرائيل، تسبقهم جميعا لفظة "الحاخام"، وبدأت أيضا موجة هائلة من تملق القيادات العلمانية، سواء للدين اليهودي ورموزه، أو لهذه الزعامات الدينية الصاعدة التي حرصت على أن يصبح الانتماء الديني البديلَ الصحيح للانتماء الوطني أو "للصهيونية".

- **إخفاق حرب 1973... وبداية عصر "ما بعد الصهيونية" في إسرائيل**

جاءت حرب تشرين أول/أكتوبر عام 1973 بعد 25 عاما من قيام إسرائيل، وبعد سلسلة من الانتصارات على الدول العربية، وبخاصة مصر، جاءت بنتائجها العسكرية على كل من الجبهتين المصرية والسورية، والتي أتت في غير صالح إسرائيل لتشكل منعطفا مهما وخطيرا بالنسبة لإسرائيل وللصهيونية على حد سواء، ولكن في اتجاه سلبي أثر على عديد من المفاهيم والمعتقدات في علاقة إسرائيل بالشتات اليهودي من ناحية، وفي علاقات القوى السياسية وموازينها داخل إسرائيل من ناحية أخرى.

ويمكن- على مستوى العلاقة بين إسرائيل ودول الشتات اليهودي- أن نرصد عددا من نتائج تلك الحرب:

1. عمقت نتائج الحرب الزلزالَ الذي أحاق بالقناعات الصهيونية، وليس فقط في إسرائيل، بل شمل الصهيونية العالمية والعلاقات بين إسرائيل وما يسمى يهود الشتات، وطرحت مرة أخرى أسئلة قديمة، مثل: هل هذا ممكن؟ وهل هذا مُجدٍ؟ (أي الاستيطان الصهيوني في فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها)، وقد تحولت عبارة "صهيونية" إلى "شتيمة"، وأصبحت عبارة "إسرائيل" معرضة لخطر الاختزان السلبي، وأصبحت النتائج بمثابة العنصر الكاشف للتناقضات الكامنة في المجتمع الإسرائيلي، وفي الحركة الصهيونية العالمية.
2. ظهور اتجاه في الدول الغربية- التي كانت تضم أكثر من نصف تعداد اليهود في العالم- نحو ابتعاد تدريجي وواضح عن المفاهيم الصهيونية التقليدية مع تأكيد صريح ومتزايد لليهودية عنصرا إثنيا وحضاريا منفصلا.
3. أدى عجز إسرائيل عن دورها في حماية اليهود، إلى محاولة سلب حقها في تمثيل الشعب اليهودي كله، ومراجعة ادعائها بأن بقاءها هو العامل الرئيس للحفاظ على حياة الشعب اليهودي كله في العالم، فأثبتت حرب 1973 عكس هذا الادعاء، واتضح أن يهود الشتات هم الذين يضمنون وجود إسرائيل واستمرارها، وبقاء من فيها من اليهود.
4. تراجعت مسألة "مركزية إسرائيل"، وأصبحت محل خلاف بين يهود أمريكا وإسرائيل، وأصبح هناك من ينادي بتقوية الطائفة اليهودية في أمريكا بدلا من تقوية إسرائيل.

5. ظهور أصوات بدأت تنادي بأنه إذا كانت "الصهيونية الكلاسيكية" قد قامت من أجل بناء وطن قومي لليهود، فإن "الصهيونية" فيما بعد حرب 1973 يجب أن تركز جهودها من أجل إحراز السلام لدولة إسرائيل.

وعلى المستوى الداخلي في إسرائيل، كانت أبرز النتائج:

1. سقوط حكم "العمل الإسرائيلي" بعد فترة سيطر فيها على السلطة في إسرائيل من عام (1948- 1977) لاتهامه بـ"التقصير" في الأداء العسكري، وفشله في حل مشاكل اليهود الشرقيين الاجتماعية والاقتصادية، وصعود حزب "الليكود" للسلطة عام 1977، وبدء مرحلة جديدة من الحياة السياسية في إسرائيل، شكلت منعطفا مهما على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.
2. ازدياد موجة المد الديني التي كانت قد بدأت على استحياء بعد حرب 1967، فأصبحت القوى الدينية الحزبية وغير الحزبية لاعبا أساسيا في الحياة السياسية في إسرائيل.
3. ازدياد موجة الاستيطان في الأراضي المحتلة (الجولان، الضفة الغربية، غزة، سيناء، القدس).
4. ازدياد حدة الاستقطاب داخل المجتمع الإسرائيلي بين الدينيين والعلمانيين، وبروز أحزاب وقوى سياسية جديدة تمثل "اليهود الشرقيين"، مثل (شاس) وغيرها من الأحزاب التي غيرت شكل الخريطة السياسية في إسرائيل تماما.

- **أهم نتائج إخفاق حرب 1973 على مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي**

إذا كانت إسرائيل قد نجحت، في 19 عاما، خلال المرحلة من حرب 1948- 1967، أن تكسب مزيدا من الأراضي داخل فلسطين، ومن أراضي الدول العربية، فإن المرحلة التي أعقبت حرب 1973 (1973- 2005) كانت فترة سداد فواتير هذا التوسع الذي لم تعرف إسرائيل ماذا تصنع فيه، سواء من حيث المساحات أو من حيث السكان (العامل الديمغرافي الذي يمكن أن يفقدها صفة الدولة اليهودية في حالة ضم الأرض بالسكان)، وبدأت تدريجيا- تحت ضغط عوامل كثيرة في إعادة معظم هذه الأراضي في مقابل السلام- بالآتي:

أولاً: توقيع اتفاقية سلام في 26 آذار/مارس 1979 بين مصر وإسرائيل (حكومة الليكود بزعامة مناحيم بيغين)، أعادت إسرائيل بموجبها كل شبه جزيرة سيناء لمصر مقابل

التزام مصر بكافة البنود التي نصت عليها الاتفاقية التي عرفت باسم "اتفاقية كامب ديفيد"، وكان المكسب الأهم بالنسبة لإسرائيل في هذه الاتفاقية أن أكبر وأقوى دولة عربية في منظومة الصراع خرجت من دائرة الصراع والعداء إلى دائرة الوفاق والسلام.

ثانيا: قامت إسرائيل عام 1982 بغزو دولة لبنان، في محاولة لضرب البنية التحتية لقوات المقاومة الفلسطينية، وقد نجحت في هذا الأمر في ظل حكومة "الليكود" بزعامة مناحيم بيغين، ولكن الثمن العسكري والبشري كان باهظا، مما أوجد حالة من السخط والاحتجاجات داخل قطاعات عريضة من المجتمع الإسرائيلي.

ثالثا: أصبح الصراع بعد هذا التطور، من المنظور الإسرائيلي، صراعا إسرائيليا- فلسطينيا، وفي هذا الإطار تم التوصل إلى اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين في 13 أيلول/سبتمبر 1993، ثم توقيع اتفاق غزة- أريحا في القاهرة في 4 أيار/ مايو 1994.

رابعا: في 26 تشرين أول/أكتوبر 1994 تم التوصل إلى توقيع اتفاقية سلام بين إسرائيل والأردن، أعقبها اتفاقية أوسلو الثانية بشأن الضفة الغربية وغزة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995، وهي إنجازات تحققت على يد حكومة حزب العمل الإسرائيلي بزعامة إسحق رابين الذي اغتيل في 5 تشرين ثاني/نوفمبر 1995 على يد مهووس ديني، وانتقلت السلطة مرة أخرى منذ ذلك التاريخ وحتى 2005 إلى حزب "الليكود" بزعامة بنيامين نتنياهو ثم أرئيل شارون.

خامسا: انسحبت إسرائيل من طرف واحد من جنوب لبنان عام 2001، ثم الانسحاب من طرف واحد أيضا مع إخلاء كافة المستعمرات (21 مستعمرة) من قطاع غزة عام 2005، وهو ما جسد تماما نظرية "التقلص التوسعي الصهيوني" في الأراضي العربية، واليقين بأن إسرائيل لن تجد أمامها إلا العودة لما حصلت في حرب 1948، لتكتفي بـ"صهيونية الحد الأدنى".

الفصل الأول/ الورقة الثانية

تحديات المشروع الصهيوني
ومستقبل فلسطين

ماهر الطاهر[*]

مقدمة

يؤكد تاريخ فلسطين أن وضعها الجغرافي والسياسي وصلتها الوثيقة بالأراضي العربية المجاورة حددا على مر الزمن تطورها ومصيرها.

إن أطماع الدول الغربية بفلسطين قديمة العهد لما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية اقتصادية وعسكرية ودينية، وتشهد غزوات الفرنجة على مدى قوة هذه الأطماع ومداها، كما تشهد هذه الغزوات على وحدة المصير العربي أمام التحديات التاريخية الكبرى وخطورة الاحتلال الأجنبي لفلسطين على الوجود الحضاري للعرب.

لقد كثف الغرب اهتمامه بالمنطقة العربية في أعقاب احتلال بريطانيا للهند في القرن السابع عشر، وأيقظت حملة نابليون بونابرت- على مصر وفلسطين في أواخر القرن الثامن عشر- أطماع بريطانيا ورغبتها في السيطرة على المنطقة بشكل أكثر مباشرة نظراً لما انطوت عليه حملة نابليون من تهديد خطير لمصالح بريطانيا في الهند.

والواقع أن اهتمام بريطانيا ومطامعها في فلسطين والمنطقة وتأمين نفوذها جعلها تعارض قيام أي قوة حقيقية فاعلة للعرب، ومن هنا نظرت إلى بروز محمد علي في مصر بقلق بالغ ما لبث أن تحول إلى تدخل عسكري عندما هزمت جيوشُ محمد علي الجيوشَ العثمانية ووحدت مصر وسورية الطبيعية مهددة بذلك عاصمة الدولة العثمانية ومصالح الدول الغربية في المنطقة.

أثار تقدم جيش محمد علي في الشرق العربي قلق بريطانيا، واستتبع ذلك إقدامها على الالتزام بسياسة ثابتة هدفها الحيلولة دون قيام دولة موحدة في مصر وسوريا تهدد نفوذ الدول الأجنبية ومصالحها.

[*] عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول قيادتها خارج فلسطين.

أقامت بريطانيا أول قنصلية لها في القدس عام 1839، فوجهت معظم جهودها لاستقدام جاليات يهودية لأسباب ودوافع استعمارية عبر عنها بوضوح بالمرستون- رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين- في رسالة بعث بها إلى سفيره في استانبول قال فيها: "إن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين تشكل سداً في وجه مخططات شريرة يعدها محمد علي أو من يخلفه"، ومن هنا فقد ارتبطت فكرة تشجيع استيطان اليهود لفلسطين منذ البدء بفكرة إقامة حاجز بشري استعماري غريب يحول دون قيام دولة عربية مستقلة موحدة تضم الشرق العربي وأفريقيا العربية، وذلك حفاظاً على استمرار السيطرة الأجنبية على مقدرات العرب.

تمكن الاستعمار من زرع إسرائيل في قلب الوطن العربي لتجزئة العرب ومنع وحدتهم وتقدمهم وتبديد إمكاناتهم وقدراتهم، ونجحت الصهيونية في تأسيس دولة إرهابية عنصرية عام 1948 قامت على أشلاء الشعب العربي الفلسطيني الذي تم تشريده في كل أصقاع الأرض.

ورغم مرور أكثر من نصف قرن على تنفيذ هذه الجريمة، فإن مأساة الشعب الفلسطيني لا زالت قائمة لا تجد لها حلاً، بل ازدادت تفاقماً رغم التضحيات الجسيمة وطنياً وقومياً، ورغم كل مشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الأسئلة والإشكاليات المثارة بعد سبعة وخمسين عاماً من الصراع، أسئلة تاريخية كبرى مقلقة وعميقة، جادة وشاملة على مختلف المستويات فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، لعل أهمها السؤال المحوري الكبير: **لماذا تقدم المشروع الصهيوني؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟**

لا شك أن نجاح المشروع الصهيوني في تجسيد كيانه المادي إسرائيل كان حصيلة جهود كثيفة ومتواصلة استغرقت 50 عاماً من الإعداد والتخطيط منذ انعقاد مؤتمر الأول في 1897، وخاصة معرفة كيفية الربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية لإطلاق المشروع.

استطاعت الصهيونية عبر مسيرتها أن تحقق أهدافا عدة، أبرزها قيام إسرائيل عام 1948، واحتلال أراض عربية جديدة، وتوسيع حدود الدولة عام 1967، واجتياح عاصمة عربية عام 1982، وتمكن المشروع الصهيوني كذلك من ترسيخ البنية الداخلية لكيانه وتدعيمها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتكنولوجية في إطار

استراتيجية شاملة، ونجح في فرض تزايد القبول به، خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

إن حصيلة ما تحقق لإسرائيل تجاوز كثيرا من التقديرات؛ إذ بات هذا الكيان خطراً وتهديداً حقيقياً للأمة العربية بأسرها، فضلا عن تهديده للشعب الفلسطيني، فإسرائيل اليوم- وبعد أكثر من نصف قرن على قيامها- ليست هي إسرائيل عام 1948 ارتباطاً بمجمل التطورات التي عاشتها خاصة بعد دخولها للنادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن المنطقة كلها واستقراها.

تمكنت إسرائيل، وعلى ضوء تطورها النوعي الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، مضافاً لذلك دور الحركة الصهيونية في الشركات العالمية الكبرى من التحول إلى قوة إقليمية لا تفكر في الدفاع عن نفسها فحسب، ولعب دور التابع الذي يؤدي وظيفة استعمارية محددة، بل انتقلت طموحاتها وبرامجها إلى لعب دور الشريك والوحش الذي يهدد الأمن القومي العربي ويسعى جدياً إلى لعب دور رئيس محوري في المنطقة.

إن الصهيونية ليست مشروعاً إيديولوجياً فحسب، وليست إيديولوجية شعاراتية، بل لقد نجحت هذه الايديولوجية في بناء دولة حديثة عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً، من خلال حد أعلى من العمل وحد أدنى من الشعارات والضجيج.

وفي الجهة المقابلة لم يتمكن العرب من تحرير فلسطين، بل لم يتمكنوا من إيقاف اندفاعة المشروع، وواجهوا سلسلة من الاخفاقات المتتالية على مدى العقود الستة الماضية، ولا نبالغ إذا قلنا إن المشروع الصهيوني قد حقق في مراحله الأخيرة مكاسب كبيرة على سائر الأصعدة، في ظل ظروف دولية وإقليمية مناسبة له، عرف كيف يستفيد منها إلى أبعد الحدود، ولعل من أهم العوامل التي استمد منها هذا المشروع قوته: تفكك النظام العربي، وتراكم سلبيات الضعف حتى على مستوى كل قطر وكل حركة على حدة.

وقد تحدث رئيس شعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية قبل عقد ونصف من الزمن عن تشخيصه للواقع العربي مشيراً إلى أنه "يتميز بنوع من الضعف الجماعي المستمر الذي يتسم بعدد من السمات، أهمها التفسخ البارز إزاء موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، واستمرار تبلور الدولة القطرية العربية لحساب استمرار هبوط قوة الاتجاه للوحدة العربية،

وتنامي الصعوبات أمام خلق ائتلاف عسكري وحتى سياسي ضد إسرائيل كرد جماعي على التحدي الذي تضعه أمام العرب، إضافة لضعف القوة الاقتصادية العربية ووجود تهديدات لاستقرار قسم من الأنظمة العربية"، ويختتم رئيس الاستخبارات حديثه بالقول:"إن التفسخ في العالم العربي ينعكس أيضاً على تصور الصراع ضد إسرائيل، وعلى هذه الأرضية فإن معظم العالم العربي يقبل اليوم أنه ليس بالإمكان قهر إسرائيل أو على الأقل إعادتها إلى "الجحيم الطبيعي".

إن تحديد عوامل الإخفاق العربي بما فيه الإخفاق الفلسطيني يتطلب الجرأة والموضوعية والأمانة في التشخيص، وعدم مجافاة الحقائق أو الدفاع الغريزي عن الذات؛ لأن هذا هو الطريق العلمي الذي يمكن الارتكاز إليه لمعالجة أسباب الهزيمة والواقع القائم للوصول إلى رؤى ومواقف صائبة، وفي حال تحقق ذلك فإنه سيمهد للانطلاق في عملية مجابهة تاريخية شاملة تسير وفق اتجاه بياني صاعد لا تحكمه ردود الفعل والعواطف، وهو يحقق النجاح ويعالج بشمولية وعمق أسباب الفشل، ويجيب على السؤال: لماذا هُزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه، بعد كل التضحيات والدماء والآلام!

ما هي الأسباب الحقيقية لإخفاق الأداء العربي، وما هي الدروس الأساسية المستخلصة بعد سبعة وخمسين عاماً من النكبة؟

لا جدال في حقيقة وجود أسباب موضوعية، تاريخية واستراتيجية، دعت النظام الإمبريالي- بريطانيا وأمريكيا- إلى تبني المشروع الصهيوني ودعمه بإمكانيات كبيرة لعبت دوراً أساسياً لا ينبغي التقليل من حجمه في نجاح المشروع، لكن مقابل ذلك لا ينبغي حجب الرؤية، بل إن هناك ضرورة إلى تسليط الضوء على الأسباب الذاتية الداخلية التي لعبت دوراً حاسماً في إخفاق الأداء العربي وبصورة متراكمة.

تمكنت الصهيونية والاستعمار بهجوم كثيف ومتواصل على الوطن العربي من الإبقاء على واقع التجزئة والتخلف والتبعية، واستمرار احتلال فلسطين وأجزاء من الأراضي العربية ، واليوم ينتقل الهجوم إلى مستويات نوعية جديدة لم يعد المواطن العربي قادراً على متابعتها وهو في حال ذهول شديد، وما كان لكل ذلك أن يتحقق لولا استناد المعسكر المعادي لاستراتيجية عمل شاملة ترتكز لمجمل طاقاته وإمكاناته، ولولا الاستناد بذات الوقت

لقصور العامل الذاتي العربي وضعفه وتشوهه وعجزه عن بلورة استراتيجية مجابهة مجتمعية شاملة ترتكز لمجمل طاقات الأمة العربية وإمكاناتها المرئية والكامنة.

فما هي عوامل إخفاق الأداء العربي؟ وما هي الدروس الأساسية المستخلصة بعد أكثر من نصف قرن من الصراع؟

أولاً: ضعف بنية المجتمع العربي وتخلفه

إن ضعف بنية المجتمع العربي وتخلفه- وهو المجتمع الذي خضع للاستعمار لفترات طويلة، وحصلت دوله على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني- قد ساهما، وبحكم عوامل التخلف المتنوعة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وعلميا، في قيام إسرائيل، ثم في قدرتها على ترسيخ نفوذها وتعظيم مواطن قوتها، وساهما في عدم قدرة الجانب العربي بأن يرقى إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يعتمد أداءً متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات استعمارية واسعة النطاق.

لقد شخّص بن غوريون الحالة العربية وأصاب كبد الحقيقة عندما خاطب ضباط الهاغاناة عام 1949 بعد توقيع اتفاقية للهدنة بين الدول العربية وإسرائيل قائلاً:"إن ما تحقق لنا هو نصر تاريخي للشعب اليهودي كله، كان أكبر مما تصورناه وتوقعناه.، ولكن إذا كنتم تعتقدون أن هذا النصر قد تحقق بفضل عبقريتكم وذكائكم فإنكم على خطأ كبير، إني أحذركم من مخادعة أنفسكم؛ لقد تم لنا ذلك لأن أعداءنا يعيشون حالة مزرية من التفسخ".

ترافق وقوع الوطن العربي تحت السيطرة العثمانية مع صعود الرأسمالية الغربية، وقد تأثر التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للعرب تأثراً عميقاً بخضوعه لحكم ضعيف دام أربعة قرون أعقبه استعمار أوروبي دام قرناً كاملاً، ومن هنا فإنه يوجد إلى جانب الشرور الحديثة سلسلة كاملة من الأحداث الموروثة التي تترك أثرها العميق وتفعل فعلها في قلب المجتمعات العربية لآجال طويلة.

"إن المجابهة فوق أرض فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر بين المشروع الصهيوني وبين أبناء المنطقة سواء من الفلسطينيين أو العرب ما كانت إلا مواجهة بين قوى واعية لهدفها، ولطريقة تحقيق هذا الهدف، وبين قوى غير قادرة على أن تعي الأبعاد الكاملة للمخطط الذي تعرضت له، وغير قادرة على سلوك الطريق الصحيح لمواجهة ذلك المخطط، وفي حين عرفت

الحركة الصهيونية أيضاً كيف تنسق تحركاتها مع القوى الإمبريالية الكبرى المسيطرة في العالم، وأن تلحق نفسها بتلك القوى ومصالحها، فإن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لم تكن سوى محل لسيطرة القوى الإمبريالية، وموضوع للتنازع فيما بينها".

لا شك أن أسباب المرض في الجسم العربي كانت تفعل فعلها منذ زمن بعيد، وهي التي تفسر الواقع العربي المؤلم الذي يقول:"إن البطالة في الوطن العربي عام 2000 وصلت إلى ما يقرب من ثلث القوى العاملة، وإن 5% من العرب يملكون حوالي 40% من الدخل العربي الإجمالي، وإلى جانب الفقراء والعاطلين عن العمل ستبقى الأمية معلماً كبيراً من معالم التخلف؛ إذ عند العرب أكثر من 100 مليون أُمّي، وبات العالم العربي عاجزاً في الظروف الحالية عن تأمين نصف غذائه، وينفق المواطن العربي 60% من دخله على الغذاء، وبلغت الديون الخارجية أرقاماً تثير الذعر، وقد وصل الدين الخارجي عام 2000 إلى حد يعجز فيه العرب حتى عن الوفاء بخدمته، وهناك دول عربية تجاوزت ديونها 100% من الناتج القومي".

لقد كنا نركز في تحليلنا وقراءتنا لأسباب نكبة فلسطين وقيام إسرائيل على العوامل الخارجية ومخططات الاستعمار لنلقي باللوم دائما على الآخرين في الوقت الذي نتنصل فيه من مسؤولياتنا وواقعنا وأمراض مجتمعاتنا المزمنة، فلم يعد كافياً أن نفسر الهزائم وأسباب تداعياتها على أساس أن أمريكا والغرب يقفان وراء إسرائيل ويدعمانها بكل قوة، هذا صحيح ولا ينبغي التقليل من أهميته ودوره، ولكنه ليس كافياً وحده لتشخيص الواقع وتحليله بصورة ملموسة موضوعية ونزيهة.

إن معركتنا الأساسية هي معركة مع الذات، مع التراجع في كافة مظاهره، من التراجع المعرفي إلى الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والعلمي، ودون أن نسلط الضوء باستمرار على هذا التحدي، فإننا لن نستطيع خوض صراع تاريخي شامل وجاد كالصراع العربي الصهيوني.

أليس التخلف وسيادة عقلية القبيلة والعشيرة والانقسام هما اللذان أسهما مساهمة أساسية في نجاح المشروع الصهيوني، وزرع إسرائيل في قلب الوطن العربي، وليس الانتداب البريطاني أو وعد بلفور فقط!

تراجع المجتمع الفلسطيني في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته جزء من تراجع المجتمع العربي؛ فقد كانت تسوده علاقات إنتاج إقطاعية وتسيطر عليه أسر تقليدية، وحتى عندما تكونت الأحزاب السياسية الفلسطينية بعد الانتداب بقيت العلاقات والصراعات العائلية هي المسيطرة على هذه الأحزاب، إضافة إلى الهوة العميقة التي كانت تفصل بين المدينة والريف، فمئات القرى التي كانت تضم الغالبية الساحقة من السكان معزولة وغير مسيسة، وتقف على رأسها قوى سياسية وحركات وطنية تقليدية، منقسمة ومتناحرة، ومن هنا فإن المواجهة كانت تجري بين طرفين تفصلهما فجوة واسعة في التحديث والتطور.

كان لليهود في فلسطين عشية النكبة جزء من برلمان ومجلس تنفيذي، وفي المدن كان هناك الهستدروت، وفي الريف انتشرت الكيبوتسات التي نظمت شؤون المزارعين، وكانت المنظمات العسكرية الصهيونية تضم 43 ألفاً من الرجال والنساء يحملون السلاح في جيوش الحلفاء، وفي تموز/يوليو 1948 أصبح لديهم 60 ألف جندي مقابل 40 ألف جندي عربي، ولم يدرك العرب تطور القوة العسكرية الصهيونية التي تفوقت عليهم في النوع، بالإضافة إلى الكم كذلك.

إن النجاح في مواجهة المشروع الصهيوني بمخاطره مشروط ومرهون بمدى تقدم مجتمعاتنا وتطورها ومرهون بمدى تقدمنا على الصعيد الاجتماعي، فمن غير الممكن أن يستطيع مجتمع متخلف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وتكنولوجيا محاصرة عدو متفوق، وأن يهزمه على صعد عديدة، ولذلك فإن عملية التحرر الوطني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التحرر والتقدم الاجتماعي؛ لأن مواجهة المشروع الصهيوني مواجهة جادة لا يمكن أن تتم دون تطوير مستوى الوعي والارتقاء به إلى مستوى وعي شعبي عام يستنهض الإمكانات لتسخير طاقات الأمة العربية وخلق بنية مواجهة صلبة قادرة على تجاوز أسباب الضعف والتخلف.

ثانياً: غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة، وطغيان التناقضات الداخلية

افتقد العرب في صراعهم مع الصهيونية وإسرائيل مشروع رؤية واضح الأهداف والمعالم، سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الحركات والأحزاب السياسية، ولم يتمكنوا من صياغة رؤى عملية تاريخية موحدة نتيجة الارتباك والضعف الفكري والثقافي وتباين المصالح وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده، وسبل التصدي له،

وطغيان التعارضات والانقسامات على حساب التناقض الرئيس، مما أدى إلى استنزاف الموارد والطاقات وتعميق الشروخ والصراعات، وعدم إدراك مخاطر ذلك في تقوية العدو بنقاط قوة إضافية كبيرة وتغذيته.

لم تتمكن القوى السياسية العربية بمختلف اتجاهاتها الفكرية من الوصول إلى صياغة نظرية وعملية سليمة للعلاقة فيما بينها لمواجهة إسرائيل، فقد اتسمت العلاقة بالتناقض والصراع واختلاف التصورات والوسائل، بينما كانت التحديات الخارجية تفترض التوحد ورؤية المشترك، وهو كبير وواسع، والعمل على تطويره مع فهم حرية الاختلاف والاجتهادات وضبطها على أساس القواسم المشتركة وضرورة وجود ناظم عام من الأساسيات يجمع مختلف الاتجاهات.

إن الإخفاق الذي تجلى على هذا الصعيد يعود في بعض جوانبه لخلل معرفي عند جميع القوى بتياراتها المختلفة والتي لم تستطع أن ترى الواقع العربي بكل مكوناته وتراثه وتاريخه وتجاذباته السياسية والاجتماعية والفكرية.

لا شك أن ضبابية الرؤيا وعدم وضوحها، وما ترتب على ذلك من فشل في مواجهة المشروع الصهيوني والقوى الداعمة له، ناجم في الأساس عن غياب المشروع النهضوي العربي، وعدم تبلوره بكامل أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

ولا شك أن القوى والاتجاهات الفكرية السياسية في الساحة العربية بمختلف تياراتها قدمت اجتهادات ورؤى للنهوض بالمجتمع العربي ومواجهة التحديات الخارجية، لكنها كانت تدّعي امتلاكها للحقيقة، وأن برنامجها ورؤيتها وأدواتها ستكفل تحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات التي يطمح إليها الإنسان العربي.

اختلفت الآراء والاجتهادات النظرية والعملية، سواء على صعيد عملية البناء المجتمعي الداخلي، أو على صعيد مجابهة التحديات الخارجية، وفي القلب منها التحدي الصهيوني، وكان من الطبيعي والمفهوم أن تختلف التصورات والأفكار لقوى وتيارات فكرية سياسية متباينة المنابت والاتجاهات، لكن الشيء غير الطبيعي وغير الصحيح سيادة روح الاحتراب والتصادم بين هذه القوى، وطغيان التعارضات والتناقضات على حساب التناقض الرئيس، وعلى حساب الخطر الداهم الذي مثله المشروع الصهيوني، وعلى حساب المجتمع.

لقد قدمت الاتجاهات المختلفة اجتهادات سليمة واجتهادات خاطئة، ولا تستطيع قوة أو اتجاه أن يدّعي أنه قدم مشروعاً متكاملاً ومتبلوراً على الصعيد النظري وعلى صعيد الممارسة، وعلى كل واحد- باعتقادنا- أن يعيد قراءة تجربته قراءة نقدية جريئة لاستخلاص الدروس والاستفادة منها؛ فالقوى الشيوعية لم تستطع الإمساك بالخصوصية القومية وتحدياتها، ولم تعط هذا المرتكز المهم والجوهري الأهمية التي تستحق، والقوى القومية ركزت على الشعارات الاستراتيجية وسادت أطروحاتها نزعة رومانسية عاطفية رفعت شعارات كبرى، لكن لم يجر التدقيق والدراسة في العناصر والعوامل الأساسية التي يمكن أن تجعل من هذه الشعارات ومن الحركة الجماهيرية الواسعة قوة مادية لتغيير الواقع؛ فقد تمحور الفكر القومي حول شعارات بعيدة المدى، دون أن يرى الوسائل المفضية إلى تحقيقها، فقدّس الوحدة والعروبة ونسي الواقع وتعقيداته، والقوى الإسلامية وقفت موقفاً سلبياً غير متفتح من الأفكار الأخرى التي تقع خارج نطاق رؤيتها الفكرية.

قادت هذه الأفكار إلى علاقة مأزومة بين القوى المختلفة؛ إذ هيمنت في الممارسة عملية نفي الآخر، الأمر الذي أدى إلى صدام شبه دائم فيما بينها، وضعفت، إلى حد بعيد، إمكانيات العمل المشترك لمجابهة الخطر المشترك.

إن رؤية جديدة لا بد أن تتبلور وتنطلق من عناصر اللقاء والتوافق، فلا تعارُضَ بين الفكر القومي والإسلامي، ولا تعارض بينهما وبين أفكار العدالة الاجتماعية، ويمكن لمشروع حضاري نهضوي عربي أن يستوعب مختلف الاتجاهات إذا أدركت جميعها في العمق مستوى المخاطر الخارجية المحيطة، وإذا انطلقت من رؤية علمية منفتحة وغير متعصبة لا تضع أسواراً وقيوداً بين الحفاظ على كل ما هو إيجابي في الموروث الحضاري للأمة العربية وبين متطلبات العصر والمستقبل، مع ضرورة إقرارها بوجود التعددية الفكرية السياسية وأهميتها، وتنوع الآراء والأفكار وتفاعلها الإيجابي، والاحتكام لمعطيات الواقع وما تفرزه الحياة الغنية من حقائق.

جَهِد الاستعمار لمواجهة الدين والإسلام السياسي مع القومية العربية والاشتراكية، وعمل كل ما يستطيع لاستغلال النزاعات الأيديولوجية والسياسية والمذهبية والدينية والطائفية في المنطقة وتعميقها، ومن نافلة القول أن الرد على ذلك لن يكون إلا من خلال

التنسيق والتفاهم حول الأهداف الوطنية والقومية والنضال المشترك لتحقيقها.

وأفرزت تجربة 57 عاماً من الصراع دروساً عديدة، في مقدمتها ضرورة إعادة قراءة تجارب الأحزاب لذاتها قراءة نقدية أولاً، وقراءة تجارب القوى الأخرى لمعرفة الجوانب السليمة والصحيحة في أطروحتها؛ أي بات مطلوباً من اليسار أن يعيد قراءة أطروحات التيار القومي والحركة الإسلامية، ومطلوب من الإسلام السياسي المتنور أن يعيد قراءة التجارب والأفكار القومية واليسارية وتقييمها بهدف معرفة الآخر معرفة حقيقية علمية لتعميق التحالف السياسي، وخلق أوسع جبهة عربية على الصعيد الوطني، وعلى المستوى القومي لمواجهة الاستحقاقات الداخلية والخارجية.

إن الفكر اليساري قدم رؤية متقدمة للوحة التناقضات الاجتماعية وتحقيق العدالة والديمقراطية بين أبناء المجتمع، والفكر القومي قدم رؤية صائبة لأهمية الوحدة العربية وضرورتها والحاجة الموضوعية لها في مواجهة التجزئة والاستعمار، والفكر الإسلامي يحمل الموروث الحضاري للأمة، وقدمت أجنحته المجاهدة نموذجاً في الكفاح والمقاومة، لذلك فإن التناقض الرئيس هو بين جميع هذه القوى مجتمعة وبين الصهيونية والاستعمار الحاضرَين بقوى ملموسة تهدد جديا حاضر الأمة العربية والإسلامية ومستقبلها.

ينبغي بناء تحالف عريض ينطلق من السياسي ويؤجل الأيديولوجي إلى مراحل لاحقة وليست راهنة، هذا على صعيد الأحزاب والحركات السياسية، وأما على المستوى الرسمي العربي فتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن مقولة أن الصراع العربي الصهيوني مَثَّل الأولوية بالنسبة لها صحيحة وذات مصداقية خلال الخمسين عاماً الماضية لكثير من الأنظمة العربية، بل استُغِل شعار قضية فلسطين جوهر الصراع في غايات ضيقة لصالح بعض الأنظمة الحاكمة، وفي الوقت الذي كانت فيه الصهيونية تكرس وجودها على أرض فلسطين، كان النظام العربي الرسمي يعاني جملة واسعة من التناقضات والتعارضات وتضارب المصالح والسياسات، وبينما كان التحالف الإمبريالي يعزز مواقع هجومه على الوطن العربي مستهدفاً إخضاعه، كان مشروع الدولة أو السلطة العربية يتبلور في كيانات قطرية همها الأساس المحافظة على هده الكيانات، ومن ثَمَّ احتلت قضية فلسطين والصراع حولها درجات متفاوتة في سلم برامج هذه الأنظمة.

ولئن استشعر بعضنا خطورة ما تمثله إسرائيل في المنطقة وضرورة مواجهتها بصورة جماعية تستدعي إخضاع الموارد والإمكانيات العربية لصالح المواجهة والتصدي للخطر، كان الآخرون ينأون عن هذه المواجهة عملياً، ولذلك أصبحت أولويتهم حماية سلطتهم، وفي محاولة للتنصل من الالتزام بالقضية القومية رفعت تلك الأنظمة شعار "نقبل ما يقبل به الفلسطينيون" للتحرر من الأعباء والهموم.

شهد النظام العربي الرسمي حالات مد وجزر، لكن الصورة بالمحصلة كانت تسير نحو التراجع والتردي، وقد عجزت جامعة الدول العربية عن تطبيق مواثيقها، وعجزت عن تسوية المنازعات والتناقضات الداخلية بين الدول العربية بما يحول دون تفاقمها واستفادة الأعداء من انفجاراتها غير المحكومة، وقد تُوِّج هذا التراجع بمأساة حرب الخليج الثانية بكل تداعياتها ونتائجها المأساوية على امتداد الساحة العربية، وبعد ذلك كارثة احتلال العراق بكل ما ترتب وسيترتب عنها من نتائج على القضية الفلسطينية والوضع في عموم المنطقة.

لم تنجح الدول العربية في ضبط تناقضاتها ضمن إطار ناظم عام، وحَكَم عنصر التصادم والاحتراب العلاقاتِ فيما بينها في أحيان كثيرة، وبالمقابل، فإن إسرائيل تعاملت مع تناقضاتها وتباينات قواها السياسية والفكرية على قاعدة تغليب المصالح العليا للمشروع الصهيوني، وأخضعت تناقضاتها الداخلية لمصلحة تناقضها الأول مع العرب.

هناك حقيقتان مهمتان في الوطن العربي:

أولاهما أن الوضع العربي القائم هو وضع متردٍ للغاية، **وثانيتهما** أن هناك إمكانية لتغيير هذا الوضع إلى ما هو أفضل قبل أن يتحول إلى ما هو أسوأ خلال العقود المقبلة.

"إن نظرة الموضوعية نحو الخلف ستوضح أن كماً هائلاً من الصراعات الداخلية اجتاحت أقطار الوطني العربي، ودفعتها بعيداً عن الهم الوطني والقومي، مما أفضى إلى تقوقع إقليمي مصحوب بوعي ضيق الأفق والنظرة وانشداد نحو الهم الخاص، ومن هنا كان للانشداد أو تغليب التناقضات الثانوية على الرئيسة انعكاس موضوعي في الوعي العام الوطني والقومي، وله ديناميات داخلية أفضت إلى مستوى من الانحدار الفكري والسياسي يعمل على إنتاج وعي مشوه، كأن يصبح الخوف من الجار العربي أكبر من الخوف من العدو الصهيوني، ويصبح الأمن القطري أهم من الأمن القومي، والأخطر أن تفضي النزعة

الإقليمية إلى الاستقواء بالإسرائيلي على القطر العربي الآخر".

"إننا حين نسترجع تجربة 57 عاماً ماضية من الصراع مع إسرائيل نتذكر حجم المعارك والصراعات الداخلية العربية ومساحتها، التي حرفت مسيرة الصراع وأضاعت فرصاً تاريخية ثمينة في إيقاف تقدم المشروع الصهيوني، فالصدام الذي نشب بين النظام الأردني والثورة الفلسطينية في الأردن عام 1970 هو تجلٍّ لتغليب الثانوي على الرئيسي، وكذلك فإن الحرب اللبنانية التي استمرت سنوات طويلة هي تجسيد لمدى الغرق في التناقضات الثانوية".

لم تنجح الحركة الصهيونية وإسرائيل في ضبط تناقضاتها الداخلية فحسب، بل نجحنا في تعظيم مواطن قوتهما على المستوى الداخلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي، في الوقت الذي لم ننجح فيه، نحن العرب، من نسج تحالفات دولية وفق رؤية شمولية إلى أن أصبحنا نواجه ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

لقد توهمت أنظمة عربية أن إسرائيل لن تتوسع، وستكتفي بما حصلت عليه نتيجة قصور في رؤية الأهداف الحقيقية والكبرى للمشروع الصهيوني الذي يطمح للوصول إلى منابع النفط العربية والتطلع إلى ما وراء الصحراء، ولذلك يخطئ من يظن أن إسرائيل ستقف عند الحد الذي وصلت إليه إن لم تواجَهْ باستراتيجية عمل شاملة وبعيدة المدى، وتوهمت أنظمة عربية أيضا أن توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة والارتباط الوثيق بها قد يجعل أمريكا تحد من اندفاعة عمق علاقتها مع إسرائيل لتقيم علاقات متوازنة مع الجانبين العربي والإسرائيلي، لكن هذه الأوهام يدحضها الواقع المشخص كل يوم، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر للأنظمة العربية وثيقة الصلة بها حلفاء، بل مجرد قوى تابعة، مطلوب منها تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد انتقل هذا الوهم عند بعض العرب إلى القيادة الرسمية الفلسطينية التي تراهن على تحالف مع أمريكا قد يعطيها بعض المكاسب على حساب إسرائيل.

لقد أسقطت تجربة الصراع مع إسرائيل أوهام التحالف مع أمريكا، وأسقطت من قبلها أوهام التحالف مع بريطانيا لعلها تقف إلى جانب العرب لتحقيق استقلالهم.

لا جدال في رسوخ تحالف الولايات المتحدة الحقيقي والاستراتيجي مع إسرائيل، ولذلك فإن معركتنا مع إسرائيل طويلة ومعقدة وذات أفق تاريخي مديد.

وإن غياب مشروع رؤية عربي واضح المعالم والأهداف وعدم القدرة على صياغة استراتيجية عمل موحدة وضعف الوعي بحقيقة المشروع الصهيوني وأبعاده وطغيان الصراعات الثانوية على حساب التناقض الرئيس، كل ذلك شكل أحد أهم الدروس التي ينبغي استخلاص نتائجها خلال صراعنا المرير.

ثالثاً: أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية

إن غياب المشاركة الشعبية العربية وفقدان الديمقراطية بمفهومها الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، سواء على المستوى الرسمي أو حتى على مستوى الحركات السياسية العربية، أدى إلى تقييد أنشطة المجتمع والحركات الاجتماعية، مما أسهم عملياً في عزل الجماهير العربية عن معادلات المواجهة مع المشروع الصهيوني.

ومن الصعب جداً تصور مواجهة عربية شاملة وتاريخية مع إسرائيل دون تحرير طاقات الإنسان العربي وإمكانياته وإطلاقها، وهو الإنسان المكبل بقيود لا حصر لها من أنظمته وحكامه، فكيف يمكن لمواطن مقهور ومقموع، ولا تتوافر له حقوق المواطنة، أن يواجه عدواً ذا طبيعة قومية يملك إمكانيات القوة والعدوان ويوفر لمواطنيه الحرية والديمقراطية! ولا شك أن المجتمعات العربية التي يفتقر قسم منها حتى هذه اللحظة إلى وجود برلمانات ومجالس نيابية- حتى لو كانت صورية- يعطي دلالة واضحة على مدى غياب الديمقراطية في الوطن العربي.

لعل أبرز الدروس المستخلصة، وأهم العوامل التي تفسر أسباب الإخفاق العربي في مواجهة المشروع الصهيوني، هي تلك المتصلة بالعلاقات الداخلية في مجتمعنا، سواء بين الأنظمة والشعوب، أو ضمن إطار القوى والحركات السياسية في البلدان العربية؛ "فالديمقراطية لم تعد مطلباً للمواطن للحفاظ على كرامته وحرياته فحسب، بل باتت ضرورة للوطن كله، بما في ذلك الحاكم نفسه الذي أثبتت التجارب والدروس أن كُلَف تنازله أمام أبناء شعبه تبقى أقل بكثير من كُلَف التنازل أمام الأجنبي الطامع بكل خيراتنا ومواردنا، والمستعد للتضحية بكل أصدقائه من الحكام من أجل تحقيق ذلك.

الديمقراطية هي صمام أمان الوحدة الوطنية لأنها القاعدة التي ترتكز عليها العلاقات السليمة بين الجماعات المكونة لأي قطر، فلا تضطر أي جماعة للإذعان أوالوقوع في أحضان

الأجنبي بذريعة حماية وجودها الذاتي، والديمقراطية هي سبيلنا لدخول العصر الجديد شركاء في صياغة العلاقات الدولية بدلاً من أن نكون ضحايا هـذا الـعصر، وهـو الـعصر الـذي يضـج بثوراته العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية.

إن السبب أو الجوهر لكثير من المشكلات التي تعانيها المجتمعـات العربيـة يكمـن في أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسـان، ومـع أننـا نـرى في عـدد مـن البلـدان العربيـة نوعـا مـن الديمقراطية النسبية المقننة إلا أن المظهر الرئيس في الوطن العربي هو غياب الديمقراطية.

أليس منطقياً وعقلانيـاً القـول إن كثـيرا مـن الأحـداث المأسـاوية التـي واجهتهـا الأمـة العربيـة عـلى الصـعيد السـياسي وتتـالي عمليـات الانهيـار والتراجـع تكمـن في الـتعطش إلى الديمقراطية؟

ألم يكن من الممكن تجنب توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، وتجنـب وقوع حرب الخليج الثانية بكل مآسيها وتداعياتها، وتجنب كارثـة احـتلال العـراق، لـو كانـت مجتمعاتنا مجتمعات مدنية حديثة تتمتع بصورة حقيقية ملموسة بالديمقراطية؟

ألم يتم توقيع اتفاقات أوسلو في الظلام بعيداً عن عيون الشعب الفلسطيني والعربي؟

ألم يشكل غياب الديمقراطية وكبت الحريات عاملاً رئيساً في هجـرة العقـول والأدمغـة العربية لتستفيد منها وتسخرها لصالحها البلدان والمجتمعات الأوروبية المتقدمة؟

صحيح أن هناك أسبابا اقتصادية لا ينبغي تجاهلهـا وصرف النظـر عنهـا، لكنـه يجـب علينا أن نقلل من أهمية العامل الديمقراطي في خسارة المجتمعات العربيـة لكفـاءات علميـة إبداعية هائلة يستفيد منها ويستثمرها في كثير من الأحيان أعداء الأمة العربيـة، فقـد قـدرت إحدى الدراسات أن عدد الكفاءات العربية المهاجرة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـام 1978 بلغت 100 ألف شخص، 50% منهم يحملون شهادة الدكتوراه.

إن ما تعرض له الوطن العربي من نكسات وانهيارات وهزائم يعود في سـبب رئـيس منـه إلى الانفصام الحاصل بين السلطات الحاكمـة والشـعب في معظـم البلـدان العربيـة، مـما جعـل المواطن يعيش حالة من الاغتراب والسلبية وعدم الاكتراث إزاء قضايا خطـيرة وحيويـة تواجههـا الأمة، وبات هذا المواطن مشغولا بملاحقة قوته ولقمة عيشه وهمومه اليومية المتراكمـة في ظـل أنظمة سياسية تقليدية، وفي ظل وجود سلطات غنية ودول فقيرة وشعوب أفقر.

أليس مثيراً للتفكير قصف طرابلس الغرب بالطائرات الأمريكية وحصارها لسنوات طويلة، وقصف عاصمة السودان لتدمير مصنع أدوية تحت حجج ومسوغات واهية دون أن تتحرك الأنظمة العربية أو الشارع العربي؟

أليس مثيراً للفزع حصار شعب عربي بأكمله في العراق وتجويعه لأكثر من 13 سنة تمهيداً لاحتلاله ومحاولات تقسيمه وتدميره، وقتل مئات الآلاف من أطفاله وأبنائه دون أن يتحرك العرب بشكل جاد وحاسم لوضع حدٍ لجريمة من أبشع جرائم العصر الحديث؟

ألا يوجد علاقة وثيقة بين حصار العراق واحتلاله وتدميره وبين الاستهداف المتكرر للمشروع الصهيوني الاستعماري في المنطقة؟

أليس مثيراً للتفكير والتأمل العميق أنه أثناء غزو إسرائيل للبنان واجتياح عاصمة عربية عام 1982 ومحاصرتها لثلاثة شهور، كانت أكبر مظاهرة اعتراض حصلت في تل أبيب؟

ألا تتحمل القوى السياسية والأحزاب العربية مسؤولية ما جرى ويجري؟ وهل يكمن الخلل والأزمة في الواقع العربي من الأنظمة الرسمية فقط، أم هناك مسؤوليات كبرى تقع على عاتق القوى والأحزاب السياسية؟

علينا الاعتراف وبجرأة أن الخلل والأزمة لا تكمن في الواقع العربي الرسمي فحسب، بل تطال وفي العمق واقع الحركة الشعبية العربية وحواملها السياسية التي تعاني هي الأخرى من أزمة في الفكر والسياسة والتنظيم، وضعف الممارسة الديمقراطية داخل صفوفها وفي بنيتها وتشوهها، وإلا ما الذي يفسر الجمود وغياب التجديد والحيوية ضمن إطار هذه القوى؟ وهو الأمر الذي أدى إلى عزوف الناس المتزايد عن الانخراط في العمل السياسي، وخاصة في صفوف الشباب مقارنة بمرحلة الخمسينيات والستينيات.

لم تعان الأنظمة الحاكمة من غياب الديمقراطية فحسب، بل إن القوى والحركات السياسية العربية لم تمارسه بصورة حقيقية وشاملة، مما أدى إلى إضعافها وتراكم مشاكلها وتناقضاتها الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى نجحت السلطات في ترويض قسم كبير من أحزاب المعارضة وتدجينه، فباتت برامجها وممارساتها العملية تعمل وفق سقف محدد لا تستطيع تجاوزه.

عانت الحياة الثقافية العربية معضلات حقيقية بسبب أزمة الديمقراطية التي مثلت عاملاً مهماً في تراجع مستوى الحياة الثقافية في الوطن العربي، والثقافة في أي مجتمع ما هي إلا جزء من كل، ولذلك فإنه كان من المحتم أن ينعكس الانحسار والأزمات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في المجال الثقافي، ومن البديهي القول إن الإنتاج والإبداع الثقافي يتوقف على مستوى تطور الديمقراطية وعمقها في المجتمع، فإذا غابت هذه الديمقراطية انحسر الإبداع وتقوقعت الثقافة، وهذا هو حال كثيرين من المثقفين العرب في علاقتهم مع السلطات الحاكمة؛ فبعضهم أصبح خارج وطنه، وبعضهم بات بوقاً للحاكم، أو إنه لا يستطيع التعبير عن أفكاره وقناعاته، ولذا انغمس في العمل الأكاديمي وابتعد عن الدور الحقيقي الطليعي في المجتمع.

لقد مثل تعطيل الديمقراطية في العالم العربي عاملاً أساسياً من عوامل الإخفاق في مجابهة المشروع الصهيوني، وأدى إلى شل طاقات الجماهير العربية وعزلها من معادلات المواجهة، وقد برهنت تجربة نصف القرن الماضي أن توفر الديمقراطية نظاما للحياة هو الشرط الحاسم في تطور العرب لخلق مجتمعات حديثة ومتطورة قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

رابعاً: الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي

يعدّ جدل العلاقة بين الوطني والقومي- أي إشكالية الخصوصية القطرية والتكامل القومي- من الدروس الأساسية التي أفرزتها تجربة الصراع مع إسرائيل، لأن الخلل وعدم وضوح الرؤية والممارسة لجدل العلاقة الصائب والسليم بين البعدين شكل عاملاً أساسياً من عوامل الإخفاق في الأداء العربي لمواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

لقد تكرس في الواقع العربي- ارتباطاً بعوامل خارجية وداخلية- وجود كيانات عربية قطرية بعد أن نجحت المخططات الاستعمارية في إعادة ترتيب الوطن العربي وتقسيمه بما يناسب أغراضها ومصالحها، وأصبحت الكيانات العربية تتمتع بحدود دولية وسيادة ومصالح وطنية ضربت جذورها في الواقع.

وبعيداً عن أي آراء حول إذا ما كان كيان الدولة العربية مصطنعاً بفعل عوامل استعمارية أو سابقاً للاستعمار، فإن وجود الدولة القطرية العربية بات حقيقة راسخة لا

يمكن نفيها بالشعارات والأمنيات، رغم توفر أسس موضوعية علمية عميقة للوحدة، لكن هذه الأسس وحدت العرب عندما توفر العامل الذاتي، أما عندما كان الخلل يصيب هذا العامل، فإن الصورة تختلف تماماً "ويذكرنا التاريخ العربي بأنه لم يكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى حالة وحدة أو حالة تجزئة، فالشواهد التاريخية تؤكد هذا المنحى، فليس صحيحاً أن الوطن العربي كما نعرفه اليوم ظل في حالة وحدة شاملة معظم تاريخه، كذلك لم يبق مفتتاً أو مجزءاً طوال تاريخه، بل إن التوحد، عمليةً مجتمعيةً سياسيةً، كان يمثل اتجاهاً تاريخياً مستمراً، وكان التفتت أيضاً، عمليةً مجتمعيةً سياسيةً، يمثل اتجاهاً تاريخياً مضاداً، والعمليتان سادتا التاريخ العربي من خلال جدلية مستمرة، وأهم من ذلك بالنسبة للمستقبل هو التأكيد على أن عوامل التوحد موجودة بالقوة نفسها التي توجد بها عوامل التفتت في التجزئة الظاهرة في الوقت الحاضر".

لا جدال في أن التجزئة وعدم قدرة العرب على تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي قد أسهما بصورة واضحة في إضعاف المواجهة مع المشروع الصهيوني وفشلها.

إن ضعف التكامل الاقتصادي العربي، بل وفقدانه، واستمرار خضوع البلدان العربية في إسار حالة تتعمق يوماً بعد يوم من التبعية للبلدان الرأسمالية الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ساهم في في ضعف مواجهة المشروع الصهيوني، "إن تلك التبعية التي كانت مسيطرة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها أخذت تضغط بشدة أقوى بكثير في الحقبة النفطية 1973-1982 وما زالت، والواقع أن التبعية تمتد خارج المجال الاقتصادي إذ نشاهدها أيضاً في مجال التقانة والإعلام".

لقد تفاقمت المشكلات الجدية وتراكمت في مسار تطور أوضاع اقتصادات البلدان العربية وتراجعت معدلات النمو، وزيادة عبء الإنفاق العسكري وبروز مظاهر الأزمة والعجز في الموازنات الحكومية والميزان التجاري مع ازدياد خطورة التبعية الغذائية، وهكذا تتدهور الأوضاع الاقتصادية لكل بلد عربي على حدة، وتزداد الصورة والواقع خطورة بعد حرب الخليج الثانية بتكاليفها الخيالية التي تم تغطيتها على حساب العرب، واندفاع عدد من دول الخليج لتكديس الأسلحة بما يخدم في النهاية مصالح احتكارات السلاح الأمريكية وغيرها، إضافة إلى الوجود العسكري الأجنبي المباشر في المنطقة.

تقدر الثروة المالية العربية خارج الوطن العربي بحوالي ألف مليار دولار، وهي ثروة المال والاستثمار والمصارف والأسهم وغير ذلك في العالم الخارجي، وتعد المنطقة العربية من أكبر الأسواق العالمية استيراداً للغذاء والأدوية والتكنولوجيا والسلاح، وهي تقوم بأداء مبادلات تجارية مع أمريكا والغرب واليابان تصل إلى نسبة 92% من تجارة العرب الخارجية، أما نسبة الـ8% الباقية فيذهب نصفها إلى ما يسمى بنمور آسيا الصغرى فيما تبقى التجارة العربية العربية ما بين 4-6% فقط.

لا شك أن هذا الواقع الاقتصادي العربي- ممثلاً بسيادة علاقات التبعية على مستويات عديدة- هو الذي شكل الأساس المادي للتراجع والانهيار السياسي للنظام العربي ومواقفه تجاه قضايا الأمة العربية وفي المقدمة قضية فلسطين والصراع العربي- الصهيوني.

ويواجه العرب وجميع شعوب العالم تحديات أكبر في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، والعولمة التي ترسم صورة وحشية للمستقبل؛ لأن كافة التنازلات التي قدمتها الرأسمالية في ظل وجود الاتحاد السوفييتي لم تعد على ما يبدو مضطرة لتقديمها في الظروف العالمية الجديدة، ففي القرن القادم، وكما تشير بعض الدراسات، سيكون هناك فقط "20% من سكان العالم الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل، أما النسبة الباقية 80% فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة، ومع نمو العولمة يزداد تركز الثروة وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له حيث يملك اليوم 358 مليارديراً في العالم ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة، وإن 20% من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية".

بات عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى يفرض على العرب تحديات مصيرية تتعلق بوجودهم ومستقبل أجيالهم، حيث تبرز الحاجة الموضوعية المتزايدة للتكتل والتكامل والسوق العربية المشتركة، والعمل على أساس إعادة الاعتبار للعمل القومي القائم على أسس علمية سليمة، بعيداً عن أسلوب الخطابات والشعارات الخالية من المضامين الملموسة التي يمكن أن تؤدي تدريجياً إلى تكامل وتنمية اقتصادية قومية شاملة، ولن تستطيع البلدان العربية مواجهة التحديات النوعية العالمية في ظل التشرذم والانقسام والتبديد، ولن يستطيع

أي قطر عربي مهما بلغ حجمه وإمكاناته وقوته أن يواجه بمفرده التحديات القائمة.

إن إعادة الاعتبار للعمل القومي العربي باتت ضرورة موضوعية للدفاع عن الذات وحمايتها، ودون ذلك سنواجه أخطار التبديد والتمزق والضياع وزيادة بؤس الأغلبية في الأمة العربية، ولكن إعادة الاعتبار للعمل القومي تتطلب نظرة جديدة تستخلص دروس المرحلة الماضية بسلبياتها وإيجابياتها، نظرة قومية متجددة وعقلانية، واقعية وملموسة، بعيداً عن زمن البديهيات الذي كان يعد الوحدة العربية في متناول اليد، وتحرير فلسطين شأنا قادما وقريبا.

لا شك أن المشروع الوحدوي العربي الذي تعرض للمراقبة الشديدة والتآمر الخارجي منذ محاولة محمد علي بناء دولة موحدة حديثة في مصر والشام جوبِهَ من القوى الاستعمارية الأوروبية، وبعد ذلك حاول عبد الناصر والقوى القومية العربية إحياء المشروع من جديد لكن المحاولة تم ضربها عام 1961 وتكريسها عام 1967.

استطاع المشروع القومي العربي الذي رفع شعارات الوحدة والتحرر والاشتراكية ومكافحة الصهيونية والاستعمار أن يحقق رصيداً كبيراً والتفافاً واسعاً حول شعاراته وأهدافه في الخمسينيات والستينيات، لكن معضلته الأساسية تجسدت برؤيته العاطفية التي لم تر الواقع العربي المعقد كما هو لتنطلق من رؤية واقعية تراكم الإنجازات خطوة خطوة باتجاه عملية معقدة تواجه عقبات كبيرة في ضوء تبلور مفهوم الدولة الوطنية وتجذره، وافتقر المشروع كذلك للبعد الديمقراطي بمفهومه الشامل، هذا البعد الذي يشكل الضمانة الأساسية لحمايته.

لم ينجح العرب، سواء على المستوى الرسمي أو حتى على مستوى الحركات والأحزاب السياسية، في إقامة علاقة جدلية صحيحة بين الوطني والقومي، فبعضهم ركز كل انشداده للقومي متجاهلاً الخصوصيات القطرية، وبعضهم ركز بصورة معاكسة على انشداده للقطري متجاهلاً أهمية القومي وضروراته، وباعتقادنا فإن علاقة وثيقة متكاملة بين البعدين هي الحل السليم لمواجهة معضلات الواقع بصورة سليمة.

لقد شكلت هزيمة حزيران/يونيو 1967 نكسة فكرية وتراجعاً للمشروع القومي العربي، فقد كانت مسألة الوحدة العربية وتحرير فلسطين تمثل الشعارات المركزية لكثير من العرب، فجاءت هزيمة حزيران زلزالاً مدوياً بات معه شعار الوحدة والتحرير أكثر صعوبة

وتعقيداً مما كان متصوراً، ودخلت الساحة العربية بمخاضات وشعارات جديدة، وامتلأت قواميس السياسة والفكر بشعارات إزالة آثار العدوان وقرار 242 والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ولكن الشارع العربي رغم ذلك عبّر عن رفضه للهزيمة ونتائج العدوان، وكان من أبرز تعبيرات هذا الرفض نهوض الثورة الفلسطينية وتصاعد فعلها العسكري والجماهيري، كذلك سارعت مصر وسوريا وبشكل جاد لإعادة بناء قواتهما المسلحة وحققتا بدعم عربي نتائج ملموسة آتت ثمارها في حرب تشرين أول/أكتوبر 1973، وكل هذا كان إيجابياً وملموساً، لكنه لم يكن كل شيء، لأن قراءة شاملة عميقة لما حدث كانت تشير إلى أن شيئاً نوعياً آخر كان يحصل في العمق كنتيجة لما انتهت إليه حرب حزيران واحتلال إسرائيل لأراض عربية، لأن هذا كان يعني أننا أصبحنا أمام قضايا وطنية للبلدان العربية التي احتل جزء من أرضها وتسعى لتحريره، ولذلك طغى شعار تحرير الأراضي المحتلة على شعار تحرير فلسطين.

شكلت هزيمة حزيران منعطفاً عميقاً في مسار الصراع، وعززت مكانة الاتجاه القطري في الساحة الفلسطينية، خاصة بعد حالة النهوض التي مثلتها الثورة الفلسطينية والعمليات العسكرية التي مارستها ضد إسرائيل، وما ولّده ذلك من آثار إيجابية، خاصة في صفوف الفلسطينيين، ولكن الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي وقعت فيه القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصورة عميقة وخطيرة عندما أهملت علاقاتها مع الجماهير العربية والقوى الوطنية والشعبية العربية، وركزت على علاقاتها مع الأنظمة، بذات الوقت الذي مارست فيه بصورة مشوهة شعار القرار الفلسطيني المستقل، وهو الشعار الذي شجعه معظم الحكام العرب للتحلل من التزاماتهم القومية إزاء قضية فلسطين.

إن إبراز العامل الوطني الفلسطيني والتأكيد على الشخصية الفلسطينية أمر مهم، خاصة في مواجهة أطروحات الصهيونية التي استهدفت تبديد الشخصية الفلسطينية ونفي مقوماتها، ولا بد من التأكيد على البعد الوطني الفلسطيني، لكن إبرازه لمواجهة مخططات التذويب والتبديد شيء، والنزعة الإقليمية الفلسطينية التي شوهت مفهوم القرار الفلسطيني المستقل تحت شعار"يا وحدنا" و "ماذا فعل لنا العرب شيئا آخر".

في **الحالة الأولى**: التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية سلاحا في مواجهة التهويد والإلحاق، وليس نقيضاً للبعد القومي لقضية فلسطين، وفي **الحالة الثانية**: سلاح لتبرير نزعة الانفصال عن البعد العربي لتسويق سياسة التنازلات لإسرائيل والانحراف السياسي واللحاق بركب الإقليميات العربية.

إن تجربة النضال الفلسطيني منذ وعد بلفور أفرزت بالملموس أن إضعاف البعد الوطني الفلسطيني في الصراع لا يخدم كفاح الشعب الفلسطيني، لكنها برهنت كذلك أن إضعاف البعد القومي العربي لهذا الصراع خطأ استراتيجي تدفع ثمنه الحركة الوطنية الفلسطينية ثمناً باهظاً، كانت محصلته اتفاقات أوسلو وواي ريفر وإلغاء الميثاق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

خامساً: جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك وتكامل أشكال النضال

وضعت الحركة الصهيونية، منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، نصب عينها أهدافاً ومخططات مرحلية واستراتيجية كانت تبدو بعيدة المنال، لكنها تعاملت مع الواقع، ونسجت تحالفات وراكمت إمكانيات مكنتها من فرض كثير من أطماعها خطوة خطوة وعلى مراحل، ولكنها في كل المراحل لم تتخلَّ أو تتراجع عن طموحاتها وأهدافها الاستراتيجية، ولم تدَع التكتيك ينتهك الاستراتيجية.

إن الحركة الصهيونية التي تمكنت من تحقيق أهداف كبيرة وملموسة كانت ولا زالت تسير عكس تيار التاريخ، ومع ذلك حققت بالتحالف مع القوى الاستعمارية معظم أهدافها، وتتهيأ لتحقيق مزيد منها عبر اختراق الوطن العربي ودمج إسرائيل في بنية المنطقة التي تتعرض لمخططات استعمارية تستهدف إحداث مزيد من التفتيت والانقسام وإعادة رسم خرائطها الجغرافية والسياسية لإضعاف العرب والسيطرة الكاملة على مقدراتهم.

لا شك أن الحركة الصهيونية قد استنفدت مهماتها وبرامجها السابقة، ونفّذت أهدافها المرسومة، وتعمل في الظروف الراهنة بشكل جديد يتناسب مع المتغيرات العالمية والإقليمية لتحقيق مزيد من أهدافها الاستراتيجية، والواقع أن الحركة الصهيونية وإسرائيل ربطتا بشكل جدلي وثيق بين الاستراتيجية والتكتيكات، وفهِمَتا الحلول المرحلية خطوات على طريق

تحقيق الأهداف العليا والبعيدة، وهذا لا يعني عدم وجود تناقضات داخلية أو امتلاك القدرات الكلية، لكن ينبغي الاعتراف بأن الحركة الصهيونية وإسرائيل حافظتا على بوصلة واتجاه عام في الحركة ربط بشكل محكم وناجح بين تحقيق الأهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة في المدى؛ إذ نجحتا في القراءة العلمية لمعطيات الواقع في كل مرحلة من المراحل وتحديد الأهداف بالاستناد إلى ما هو قائم وممكن للاقتراب خطوة أو خطوات من الأهداف المرسومة، وهكذا نجد أن أهداف المشروع الصهيوني المرحلية التكتيكية كانت في حركة دائمة إلى الأمام، وما أن تحقق الأهداف في مرحلة معينة حتى تصبح أساساً مادياً ثابتاً لمنظومة جديدة من الأهداف الأبعد، لهذا اتسمت الاستراتيجيات الصهيونية بدقة الأداء، واتسمت بمستويات متنوعة بعضها معلن وبعضها مضمر، لكنها لم تكن غامضة بالنسبة إلى النخب القيادية الصهيونية، وكان التكتيك يتسم بالمرونة العالية ارتباطاً بمعطيات الصراع والواقع؛ ولهذا نجد أن إسرائيل استطاعت أن تحقق معظم أهدافها، وإن تحدثت بلغة دفاعية فإنما هي في الواقع كانت باستمرار في حالة هجوم.

وفي المقابل فإن التجربة العربية والفلسطينية في مواجهة إسرائيل برهنت بأننا لم نتقن عملية إدارة الصراع كما أداره عدونا، فقد رفعنا شعارات كبرى واستراتيجية دون ربطها بالوسائل المُفضية إلى تحقيقها، فقد تخبط العرب في مراحل معينة بشعارات أكدت الاستراتيجية والخيار العسكري خيارا وحيدا لحسم الصراع، وفي مراحل أخرى تم الانتقال إلى حالة معاكسة كلياً، أي التخلي عن الشعارات الاستراتيجية وإسقاط الخيار العسكري والحديث المكثف والأحادي الجانب عن الواقعية والاعتدال وهجوم السلام.

وفي الوقت الذي فهمت فيه إسرائيل الحلول السياسية والمرحلية محطات على طريق تحقيق مزيد من أهداف المشروع الصهيوني فإن بعض العرب انخرطوا في الحلول السياسية ورسموا تصوراتهم للسلام على أساس أنه الخيار الوحيد، وأسقطوا الخيارات الأخرى، وإلا ما الذي يفسر مقولة إن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وعلى أي أساس علمي واقعي يمكن أن تستند مثل هذه المقولة.

هل تستند لأساس أن الصهيونية تطورت وغيرت مفاهيمها، وأنها يمكن أن تتجه نحو

سلام عادل ودائم مرتكز لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي؟!

هل برهنت مسيرة السنوات الطويلة الماضية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وما أعقبها من اتفاقات أن إسرائيل حقاً ظاهرة تستطيع التعايش مع سلام حقيقي وشامل في المنطقة يقوم على أساس الإقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة!

إن تجربة الصراع برهنت على ضرورة عدم الاكتفاء برفع الشعارات الاستراتيجية دون تحديد الحلقات الوسيطة المفضية إليها، وأكدت كذلك أهمية التفكير بالحلول المرحلية استناداً لقرارات الشرعية الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية والعربية، والتي تشكل سلاحاً مهماً بأيدي العرب، ولكن وفي الوقت نفسه فإن التجربة أكدت بجلاء أن إسرائيل ظاهرة معادية للسلام ولو بالحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، بل هي حالة استعمارية استيطانية إجلائية تعمل على فرض مفهومها لحل يفرض إرادة طرف على طرف آخر، وهي في مفهومها لهذا الحل تلقى كامل الدعم والتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن السياسة الأمريكية ليست منحازة فقط، بل تتبنى السياسة والاستراتيجية الإسرائيلية بشكل شبه كامل انطلاقاً من رؤيتها لمصالحها الأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

لقد انطلقت في الساحة العربية مقولات ومفاهيم تستند إلى منطق يقول: لماذا لا نشن هجوماً سلمياً ونتخلى عن الأفكار التقليدية والشعاراتية والحماسية السابقة التي لم تؤدِّ إلى نتيجة ولم تحرر شبراً من الأرض بينما طريق السلام والمفاوضات والتطبيع يمكن أن يحقق نتائج أفضل؟

والسؤال المطروح مقابل ذلك: ماذا حقق هذا الطريق وهذا المنطق بالصورة التي مورس بها؟ حلول منفردة وتنازلات كبرى وجوهرية دون تحقيق الأدنى من الحقوق.

إن على أصحاب هذا المنطق أن يستخلصوا الدرس الأساس الذي أفرزته تجربة ربع القرن الماضي، إذ برهنت الوقائع أننا لا نواجه مشكلة بضعة ملايين من اليهود يريدون

العيش بأمن وسلام، بل نواجه مشروعاً يريد فرض الاستسلام الكامل على العرب والسيطرة على المنطقة، وإلا ما معنى رفض إسرائيل الإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدها الأدنى رغم كل التنازلات العربية ورغم كل التنازلات التي أقدمت عليها القيادة الرسمية الفلسطينية والتي لم تكن تحلم بها أية قيادة صهيونية؟ وبعد كل ذلك فإن 70% من الإسرائيليين يؤيدون استخدام السلاح النووي ضد العرب حسب ما أشار إليه استطلاع إسرائيلي.

لا شك أن هدف السلام المزعوم هو إضعاف العرب وتجريدهم من كامل أسلحتهم، وليس بالمعنى العسكري فقط بل بمعنى أبعد، وهذا ما يفسر احتلال العراق وتشديد الضغوط على سوريا ولبنان، وهذا ما يفسر أيضا محاولات إضعاف دور مصر عربياً وإقليمياً، فقد برزت مؤشرات عديدة على ذلك.

إن كافة الوقائع والمعطيات السياسية تشير إلى أن إسرائيل تريد استسلاماً شاملاً كاملاً من الفلسطينيين والعرب، وتعمل على خلق حقائق جغرافية سياسية على الأرض من خلال توسيع الاستيطان واستمرار السيطرة على الأرض، ومن هنا فإن السؤال المطروح بقوة هو: إذا كانت العملية السياسية قد وصلت عملياً وواقعياً إلى الطريق المسدود, فما هو البديل؟

هل يبقى العرب المراهنون على الحل السياسي في دائرة رد الفعل ينتظرون ما يقدمه الآخرون؟ أم يستمرون في أوهامهم ومراهناتهم في تعليق الآمال على تحولات داخلية في إسرائيل تستبدل بالليكود العمل الذي خاض كل الحروب مع العرب، والذي يتفق مع الليكود في جوهر الموضوعات السياسية المتعلقة بالمصالح العليا للمشروع الصهيوني، ويتلاقى مع الليكود حول قضايا الاستيطان واللاجئين والقدس والمياه.

صحيح أن موازين القوى الراهنة ومعطيات الوضع العالمي تميل لصالح الجانب الإسرائيلي، وجميعنا يدرك هذه الحقيقة، لكن ذلك ينبغي ألا يسوّغ الاستسلام والرضوخ تحت حجة أن ليس أمامنا من بديل، فهناك خيارات وبدائل واقعية ومساحات واسعة للصمود والمقاومة.

إن من أخطر القضايا التي قد تواجه أمة من الأمم هو أن تأسر نفسها بخيار واحد يجعل أعداءها يصلون إلى قناعة أنها لا تملك غيره، وهنا ينبغي التفكير والإجابة على سؤال

جوهري عما إذا كان العرب قد فكروا باستراتيجية بديلة لفشل ما يسمى بعملية السلام؟ أم إنهم رسموا كل تصوراتهم ورؤيتهم على أساس النجاح الحتمي لهذه العملية، وعلى أساس أنها الخيار الوحيد الذي لا خيار غيره؟

طرح هذا السؤال لا يعني الدعوة إلى الحرب في ظل المعطيات الراهنة، ولكنه في ذات الوقت يدعو إلى عدم إسقاط الخيار العسكري حتى في ظل الانخراط بمفاوضات وحلول سياسية؛ لأن وصول إسرائيل إلى هذه القناعة جعلها تتصرف على قاعدة أنها القوة الوحيدة التي تملك قوة الردع والتهديد بالحرب، وأن العرب ليس أمامهم من خيار سوى التكيف والاستسلام.

لا نظن أننا أمام خيارين لا ثالث لهما: الاستسلام أو الحرب، فهناك خيارات وبدائل واقعية، لكن شرطها الصمود والكرامة ووضوح الرؤيا والاتفاق على ناظم عام ينطلق من المصالح العليا للأمة العربية، فالخيارات عندما تتعلق بمصير الشعوب ومستقبلها تصبح مشروطة بالحفاظ على حقوقها ومصالحها، وإلا يفقد أي خيار سياسي مقوماته الوطنية.

لا شك أن ترابط الاستراتيجية والتكتيك وتحليل الواقع الملموس ورؤيته بحركته وطاقاته الكامنة وترابط كافة أشكال الكفاح السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي تشكل عنصراً أساسياً من عناصر مواجهة جادة وناجحة مع المشروع الصهيوني.

إن خيار المقاومة المسلحة الذي بات يوصم بأنه شكل من أشكال "الإرهاب" هو خيار دفاعي مفروض على الذين يخضعون للاحتلال والعدوان، وهو انعكاس موضوعي لطبيعة الصراع الذي يتحدد بطبيعة الأيديولوجيا الصهيونية وممارساتها وبرامجها العدوانية التوسعية.

سادساً: فشل المقاومة في تطوير الواقع نحو حالة متقدمة وصولاً إلى أوسلو

شكلت هزيمة حزيران 1967 منعطفاً عميقاً في مسار الصراع العربي- الصهيوني، وكان من أبرز نتائج الهزيمة المباشرة تبلور ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني الذي مثل أحد أشكال الرد على الهزيمة.

وحظيت الثورة الفلسطينية بأوسع تأييد شعبي فلسطيني وعربي، خاصة بعد حالة النهوض التي مثلتها، والعمليات العسكرية التي مارستها ضد إسرائيل وما ولده ذلك من آثار

إيجابية، ولكن رغم كل هذا لم يدرك كثير من الفلسطينيين الوضع الدقيق والنقطة الأسوأ التي وصلت إليها قضيتهم، وذهب جل اهتمامهم لصورتهم مقاومين بعد هزيمة عربية، فأمّن لهم ذلك تعويضاً نفسياً هائلاً، وبالتأكيد كانوا في حينها في نقطة متقدمة، ولكن على أرضية المعطيات المادية لحرب عام 1967 التي وضعت الصراع برمته ومن ضمنه فلسطين في نقطة هي الأسوأ في تاريخها حتى حينه ولم يكن ذلك إلا تطبيقاً لمنطق صحيح قام ويقوم على أن القضية الفلسطينية تاريخياً لم تكن إلا جزءاً من القضية العربية تتقدم بتقدمها وتتراجع بتراجعها.

لقد شهدت الساحة الفلسطينية قبل 1967 وبعدها طيفاً من التيارات الفكرية السياسية، بعضها أدرك أهمية البعد القومي لقضية فلسطين، وكان هذا الاتجاه قد انبثق أساساً من الوعاء الفكري والسياسي الذي مثّله تيار الحركة القومية العربية وأحزابها، والذي تحولت بعض قواه باتجاه اليسار، وتيار آخر شكّل المظهر الرئيس في قيادة الساحة الفلسطينية تناغَمَ وتساوق مع الواقع العربي بصورة تدريجية وصولاً إلى الانخراط في الحلول الأمريكية لمحاولة تأمين موقع له ضمن إطار التسوية وبأي ثمن، وتيار ثالث ظهر بقوة إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وهو تيار الإسلام السياسي والذي بات يمثل اتجاهاً أساسياً في الساحة الفلسطينية.

لسنا بصدد استعراض تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة وتقييمها منذ انطلاقتها وحتى اليوم بجميع قواها واتجاهاتها والظروف الموضوعية التي أحاطت بها، ولسنا بصدد استعراض الواقع الذاتي والأمراض والأخطاء الكبيرة التي رافقت مسيرتها، فهذا يحتاج إلى دراسة وتقييم شاملين، وسنكتفي بالإشارة إلى المحصلة التي وصلت إليها مسيرة المقاومة الفلسطينية، وهي حصيلة لا تخرج في التحليل النهائي عن إطار الواقع العربي الذي أخفق في مواجهة المشروع الصهيوني.

لقد حققت الثورة الفلسطينية، وعبر أربعة عقود، إنجازات مهمة للشعب الفلسطيني، في مقدمتها بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية وتكريس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده واعتراف العالم بحقوق شعب فلسطين وإبقاء القضية حية متواصلة، ودحض مقولات الصهيونية بأن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.

لكن الحصيلة تجسدت بفشل المقاومة الفلسطينية وإخفاقها في تحقيق أهدافها وبرنامجها،

وهذا الفشل كان محصلة لعوامل عديدة ومترابطة موضوعية وذاتية.

إن نظرة تحليلية لمسار الثورة الفلسطينية المعاصرة وتجربتها يشير باعتقادنا ورغم كل الإنجازات والتضحيات والمظاهر الإيجابية إلى وصول الحركة الوطنية الفلسطينية إلى أزمة عميقة وشاملة تعود لأسباب داخلية وخارجية، لكن جوهرها يكمن في العامل الذاتي، ويتمثل أساساً بطبيعة القيادة المتربعة على رأس الهرم الفلسطيني أو بالمنهج السياسي الذي سلكته أو بفكره وسلوكه، والذي أوصل إلى محطة أوسلو بكل ما حملته وتحمله من مخاطر على مستقبل النضال الفلسطيني والعربي.

ربما يكون من أبرز الأخطاء التي وقعت فيها الثورة الفلسطينية المعاصرة أنها لم تركز عملها وكفاحها منذ انطلاقتها على الداخل الفلسطيني ليكون هذا الداخل هو الأساس والخارج هو الرديف، لكن المعادلة لم تكن كذلك، إذ تجسد مركز ثقل المقاومة الفلسطينية في الخارج، وكان لذلك أسبابه بطبيعة الحال، خاصة بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران، ورغبة الجماهير الفلسطينية والعربية في قتال إسرائيل للرد على الهزيمة.

استمرت هذه المعادلة عشرين عاماً، وذلك إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987، بعد أن أدرك الشعب الفلسطيني في الداخل حالة الضعف والتراجع التي وصلت إليها منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج والمصاعب الهائلة التي باتت تواجهها.

اتسمت الانتفاضة بالشمولية والعمق والامتداد، ومثلت نقطة تحول في النضال الفلسطيني، فقد كرست انتقال مركز ثقل النضال الوطني إلى داخل فلسطين.

كان يمكن للانتفاضة بما أحدثته من تفاعلات على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية أن تمثل رافعة نهوض وطنية وقومية في مواجهة إسرائيل، وكان يمكن أن تكون حدثا ذا طبيعة وأبعاد استراتيجية كبيرة لو تم التعامل معها بصورة سليمة، لكن القيادة المتحكمة بمنظمة التحرير مارست منهجاً ضيق الأفق عمل على أساس الاستثمار السياسي المتسرع للانتفاضة للانخراط في حل سياسي، وكان ذلك قبل حرب الخليج الثانية، وكذلك أقر المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف تشرين ثاني/نوفمبر 1988 وبعد عام على اندلاع الانتفاضة الموافقة على قرار 242 أساسا لمشاركة منظمة التحرير في التسوية، وقد دخلت قيادة منظمة التحرير في مفاوضات سرية مع إسرائيل كانت حصيلتها توقيع اتفاق أوسلو

الذي اعترف بموجبه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود والعيش بسلام وأمن، مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير والتفاوض معها.

كرس اتفاق أوسلو مرحلة جديدة في النضال الفلسطيني والنضال القومي العربي؛ فحققت الصهيونية وإسرائيل، نتيجة هذا الاتفاق، أكبر عملية اختراق لإطار الصراع العربي- الإسرائيلي ومضامينه، إذ تم تحقيق جملة من الأهداف ذات الطبيعة الاستراتيجية، أبرزها ضرب البعد القومي للقضية الفلسطينية، وكسر الأبواب العربية التي كانت مقفلة رسمياً في وجه إسرائيل، وفتح بوابات التطبيع، لأن الأنظمة العربية باتت تعمل وفق مقولة: لسنا ملكيين أكثر من الملك.

فتح الاتفاق بصوره جدية- وليس ببعده القومي لقضية فلسطين فحسب، بل وبوحدة الأرض والشعب الفلسطيني ذاته وخطر تحويله إلى مجموعات سكانية بالقفز عن القضايا الأساسية المتعلقة بمصيره وخاصة موضوع اللاجئين- فتح الباب على مصراعيه أمام مخططات فرض التوطين والتهجير على جماهير الشعب الفلسطيني في الشتات، ووضع 5 ملايين فلسطيني مهجرين من بلادهم في غياهب المجهول، معرضين لشتى أنواع الحلول التي تتعارض مع حقهم في العودة إلى وطنهم، وهو الأمر الذي صانته قرارات الأمم المتحدة.

إن الوصول بالنضال الوطني الفلسطيني إلى محطة أوسلو وصولاً إلى "واي ريفر" وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني لم يأتِ من فراغ، ولم يهبط من السماء، بل كان نتيجة ومحصلة لسياسة ومنهج كان يستهدف التوصل إلى إيجاد موقع في التسوية الأمريكية وبأي ثمن.

كان يمكن للثورة الفلسطينية أن تلعب دوراً مختلفاً وأن تشكل رافعة لحركة التحرر العربية والمشروع القومي النهضوي، لكن ذلك بالضرورة كان يستلزم توفر مجموعة من الشروط والعوامل التي افتقدت إليها القيادة الفلسطينية، ولذلك فقد شكلت عاملاً من عوامل الإخفاق في مواجهة المشروع الصهيوني.

آفاق المستقبل وممكنات النهوض

حاولنا تقديم اجتهاد لأساليب إخفاق الأداء العربي وعوامله، وتفسير أسباب الهزيمة خلال الأعوام السبعة والخمسين الماضية، ويتقدم السؤال المطروح على الجميع أحزابا وقوى سياسية وفعاليات اجتماعية وساسة ومثقفين: كيف نرى المستقبل؟ سؤال كبير جداً، وهو بحجم الصراع

ذاته، والإجابة عليه أيضاً كبيرة وواسعة ومثقلة بـالهموم والمشـكلات؛ لأن الواقـع العـربي الـراهن يتسم بحالة من الانقسام والتراجع وفقدان التوازن، فالعرب مهددون بأخطار جسيمة وهائلـة إن لم يتم مواجهتها باستراتيجية عمل وإرادة فاعلة تعي هذه الأخطار والتحديات.

إن صورة الواقع السياسي العربي في الظروف الراهنة تفيد بما يلي:

- انقسام النظام العربي الرسمي وتفككه.
- احتلال العراق من القوات الأمريكية- البريطانية بكل ما ترتب وسـيترتب عـلى ذلـك مـن نتائج في عموم المنطقة.
- الاختراق الإسرائيلي للمنطقة.
- انخرطت بعض الأنظمة العربية والقيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات مع إسرائيل على قاعدة الشروط الأمريكيـة- الإسرائيليـة، وتوصـلوا إلى معاهـدات كامـب ديفيـد ووادي عربـة- أوسـلو دون تحقيـق الحـد الأدنى مـن الحقـوق الوطنيـة للشـعب الفلسطيني، وبقاء أجزاء من الأراضي العربية تحت الاحتلال.

لم تعد قضية فلسطين والصراع التناحري التاريخي مع الصهيونية وإسرائيـل يمثـل القضـية المركزية، وباتت الهمـوم والمشـكلات القطريـة العربيـة تطغـى عـلى القضـايا الكبرى والمصـيرية المتعلقة بمستقبل الأمة العربية.

ما هو مستقبل قضية فلسطين؟ وما مشروع رؤيتنا القادم؟ ألا نحتاج إلى تطـوير وتجديـد في الفكر والسياسة والتنظيم وتقييم المرحلة الماضية لاستخلاص دروسها ونتائجها، ألا نحتاج لحركة شعبية عربية جديدة؟

هل هناك أفق لمشروع سلام مع إسرائيل والتعايش معها؟ أم إن تجربة الصراع برهنت أننا أمام مشروع استعماري عدواني لا يمكن التعايش مع دوره ووظيفته، ومـن ثـمَّ فـإن الصراع معـه صراع تاريخي شامل ومفتوح لن يتوقف إلا بدحر الغزوة الصهيونية؟

من يصوغ ويبلور مشروعاً عربياً للمستقبل؟ ولمن يوجه هذا المشروع؟ وممن تتألف قـواه؟ وما هو هدفه الاستراتيجي وخطواته المرحلية؟

كيف نحدد رؤيتنا وموقفنا وموقعنا في عالم التكتلات والأقطاب والعولمة وعصر المعلوماتية والتقدم التكنولوجي واختراق الحدود والحواجز والعقول؟

لقد حددنا عوامل الإخفاق (الهزيمة)، ولكن هل تمت الإفادة منها واستخلاص دروسها؟ أم إن الواقع قد يفرز نكبات جديدة قادمة خاصة بعد احتلال العراق، تؤدي إلى مزيد من التفتت والانقسام وتهديد وحدة بلدان عربية وسيادتها لإحداث فوضى شاملة وحروب أهلية تكرس الهيمنة الاستعمارية والصهيونية في عموم المنطقة؟

هل سنتمكن من النهوض والمواجهة؟ ليس من الصعب أن نحدد عوامل الإخفاق والفشل، لأنه واقع مقروء وظاهر ومتجل أمامنا.

الأصعب أن نحدد كيف ننتصر في ظل شروط ومقومات نستنهض فيها إمكانيات المجتمع العربي وطاقاته بصورة شمولية، هذا هو التحدي.

إن عوامل الإخفاق وأسباب الهزيمة الأبرز التي اجتهدت هذه الورقة في تقديمها هي ذاتها العوامل والأسباب التي يمكن تحويلها لعوامل بناء لرسم آفاق المستقبل وتأمين ممكنات النهوض والتقدم.

إن المشروع الصهيوني بعد مائة عام ونيف من التخطيط والإعداد والتنفيذ "ما زال مفتوحاً لم تتحدد ملامحه النهائية بعد، وحدود هذا المشروع ترتبط حصرا بعوامل عديدة موضوعية وذاتية جوهرها الواقع العربي وقدرة هذا الواقع على تخطي أزماته وأمراضه المزمنة".

الخلاصة

إن تجربة 57 عاماً من الصراع العربي- الإسرائيلي تجربة حافلة بالدروس والاستخلاصات، كانت حصيلتها تقدم المشروع الصهيوني وعدم قدرة الجانب العربي على دحر هذا المشروع، والوصول إلى مرحلة من الفشل والهزيمة تضع الجميع أنظمة وأحزاباً، ساسة ومثقفين، أمام مسؤولياتهم التاريخية للإجابة على سؤال: لماذا حصل ما حصل؟

إن للهزائم أسبابها ومقدماتها، وللانتصارات أسبابها ومقدماتها، ولهذا فإن الإخفاق العربي والفلسطيني لم يأت من فراغ، ولم يهبط من السماء، بل كان له مقدماته وعوامله، وأبرز هذه العوامل:

- ضعف وتراجع في بنية المجتمع العربي الذي خضع للاستعمار لفترات طويلة.
- غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة.

-طغيـان التعارضـات والتناقضـات الداخليـة عـلى حسـاب التنـاقض الـرئيس مـع المشروع الصهيوني.

-أزمة الديمقراطية في المجتمعات العربية وما نتج عن ذلك مـن إخـراج الشـعوب وعزلهـا من معادلات المواجهة.

-الخلل العميق في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين الوطني والقومي.

-الخلل في الرؤية والممارسة لجـدل العلاقـة بـين الاسـتراتيجي والمـرحلي، وتكامـل أشـكال الصراع وشموليته.

-فشل المقاومة الفلسطينية في تطوير الواقع الفلسطيني نحو حالة متقدمة وصولاً إلى الاعتراف بإسرائيل والاعتراف بحقها في الوجود بعد كل التضحيات الفلسطينية والعربية.

هل نستطيع أن نحول عوامل الهزيمة هذه وغيرها إلى عوامل ومقـدمات للانتصـار؟ هـذا هو السؤال المطروح على الجميع.

الصراع مع الصـهيونية وإسرائيـل صراع تـاريخي متواصـل ومسـتمر، لـه أسـبابه وجـذوره العميقة، ولن يتوقف إلا بإزالة هذه الأسباب والجذور.

إن مستقبل قضية فلسطين ومصيرها ومستقبل الأمة العربية بأسرها يتوقف على معالجـة أسباب الفشل والتراجع، وحيث نتمكن من تحويـل عوامـل الإخفـاق والهزيمـة إلى قـوة وصـمود وتقدم نكون قد سـلكنا بدايـة الـدرب السـليم نحـو تأسـيس المشروع النهضـوي القـومي العـربي الديمقراطي الشامل وبنائه الذي يضع حـداً للغـزوة الصـهيونية الاسـتعمارية، والـذي يضـع الأمـة العربية في مكانها اللائق في عالم لا مكان فيه إلا للأقوياء الذين يملكون زمام أمورهم ومستقبلهم.

المراجع

1. آمنون شاحاك: إسرائيل والشرق الأوسط على عتبة عام 2000، صحيفة هآرتس الإسرائيلية 1986/12/13.
2. أسامة الغزالي حرب: مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية.
3. جورج حبش: خمسون عاماً من النكبة، حقائق تاريخية ودروس المستقبل، مجلة الهدف، تاريخ 15 أيار، 1998.
4. جورج حبش: التجربة النضالية الفلسطينية، إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حوار أجراه: محمود سويد.
5. صحيفة السفير اللبنانية 1998/11/18.
6. مركز دراسات الوحدة العربية: مستقبل الأمة العربية، التحديات والخيارات.
7. معن بشور، صحيفة السفير اللبنانية، 1998/12/28.
8. مكسيم رودنسون: إسرائيل واقع استعماري.
9. هانس بيتر مارتن، هرالد شومان: فخ العولمة، ترجمة: عدنان عباس.

الفصل الأول/ الورقة الثالثة

دوائر الصراع وتأثيرها على أطرافه

نظام بركات*

مقدمة

ينقسم العالم المعاصر إلى أقاليم جغرافية ومناطق ودوائر حضارية ودينية وقومية، يضم كل منها دولاً تشغل موقعاً جغرافياً معيناً، وتُظهر خريطة العالم السياسية نمطاً توزيعياً للدول لا يتفق كثيراً مع الأقاليم الطبيعية المعروفة عند علماء الجغرافيا ولا يتفق مع الدوائر الحضارية والقومية.

وحين النظر في الدوائر الإقليمية للبحث عن حالة الصراع أو السلام فإننا نستحضر في أذهاننا دوائر أخرى، فهناك دائرة الدولة المرسومة حدودها، وهناك دائرة الوطن القومي ويرسمها مدى انتشار الأمة، والذي برره الغرب بظهور الدولة القومية الحديثة، وهناك الدائرة الحضارية التي يرسمها مدى انتشار الحضارة التي ساهم في بنائها شعب الدول المعنية، وهناك الدائرة الإنسانية الشاملة، وبين هذه الدوائر جميعاً صلة قوية نتيجة زيادة تفاعل الدول مع بعضها وترابط العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل وانتشار السلع والخدمات والثقافات والأيديولوجيات عبر الحدود.

إن التجانس والانسجام داخل الأقاليم من أهم المتغيرات التي تؤدي إلى السلام، أما غير ذلك فيسبب التوتر ويؤدي للحروب المحلية والإقليمية، وهذا ما سنحاول إثباته في هذه الدراسة.

تقع منطقة الصراع على نقطة الالتقاء بين دوائر ومناطق جغرافية رئيسة، هي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبين البحر المتوسط والبحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى وقوعها على نقطة التقاطع بين الحضارات القديمة الرئيسة، وفي منطقة تشكل مهد الأديان والثقافات القديمة، وتعرف الدائرة هنا باعتبارها حلقة من حلقات الصراع، وهي تشمل مجموعة من الوحدات الفرعية التي تضم خصائص مشتركة كالإقليم الجغرافي والتضامن الجيوإستراتيجي

---

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك/ الأردن.

أو التماثل الحضاري أو السياسي أو التنظيمي التي تشكل أرضية مشتركة للتعامل، وترتبط تسمية هذه المجموعة- دائرة معينة إلى حد ما- بحجم التفاعلات بين وحدات هذه المجموعة وطبيعتها، بشكل يجعلها شبيهة بالنظام الذي تفصله عن بقية الدوائر حدود وتسوده درجة من الاعتماد المتبادل بين وحداته، وهناك- ثانياً- حجم هذه الدائرة وتفاعلاتها مع قضية، ومدى تداخلها بقضية الصراع وارتباطها بها كمجموعة ذات نسق معين من التفاعل.

أما مفهوم الصراع فيعني وجود وضع تكون فيه مواقف الأطراف متعارضة بشكل جوهري، سواء في المصالح أو القيم أو الأهداف، إضافة إلى الاستعداد للتورط في نشاطات متناقضة كليا، ويشترط في الصراع وجود نوع من العداء المستمر الذي تتخلله حالات من استخدام القوة التي تشمل القتال **Fight** أو الكفاح **Struggle** أو التنافس **competition**، وتهدف إلى تهديد الآخر أو فرض حل عليه، وتتألف منطقة الصراع العربي- الإسرائيلي من عدة حلقات، هي:

الحلقة الأولى: وقوامها الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهي محور الحلقات الأخرى.

الحلقة الثانية: وتتضمن الصراع بين اليهودية العالمية الصهيونية مصدر الدعم الأول والأساس لإسرائيل، ضد الوطن العربي الذي يشكل مصدر الدعم الأساسي للفلسطينيين.

الحلقة الثالثة: وقوامها الدول النامية، وعلى رأسها الدول الإسلامية الأفروآسيوية، وهي تؤيد في معظمها الموقف العربي.

الحلقة الرابعة: التي تقف فيها الدول العظمى، والتي تتوزع بين تأييد الحق العربي مثل الصين وروسيا، وبين تلك الدول المؤيدة للموقف الإسرائيلي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتضم هذه الحلقة بعض الدول الكبرى التي تتسم مواقفها بالتأرجح بين الموقفين أو الحيادية مثل اليابان والدول الأوروبية الأخرى.

وستركز هذه الدراسة على تأثيرات هذه الدوائر على مواقف أطراف الصراع باعتبارها تمثل إحدى مدخلات مواقف هذه الأطراف، وتلعب دوراً في صياغة مواقفها السياسية وقراراتها.

تشكل دوائـر الصراع البيئـة الأساسـية التـي تـؤثر عـلى قـرارات الـزعماء، ويعـد إدراك صانعي القرارات لدوائر الصراع عاملاً حاسـماً في رسـم السياسـة الخارجيـة للـدول ومـواقفهم السياسية.

وتمثل دراسة هذه الدوائر ومحاولة تحديد حجم قوتها وتفاعلاتها مع الـدوائر الأخـرى أهم متغيرات التفكير الاستراتيجي في عصرنا الحـالي؛ لمـا لهـذه العمليـة مـن آثـار وانعكاسـات مباشرة على سلوك الدول.

وللوصول إلى تحديد ذلك تطـرح الأسـئلة: مـا الـدوائر الرئيسـة في قضـية الصراع؟ ومـا العوامل التي تجعل من دائرة أهم من الـدوائر الأخـرى، وتـفضي إلى إمكانيـة تبـدل المواقـف الخاصة بالدوائر المعنية للصراع؟ وكيـف تـؤثر عمليـة التفاعـل بـين الـدوائر في سـلوك الـدول المعنية بالصراع وعملية صنع القرارات بداخلها؟ وما هي عناصر القوة والضعف في كل دائرة؟

تعد عملية تحديد دوائر الصراع وفاعليتها من العمليات المعقدة التي تتطلب ملاحظة جملة من المتغيرات التي يصعب حصرها، فمثلاً عنـد تحديـد فاعليـة دائـرة معينـة لا بـد أن يقاس الصراع مرتبطاً بالجهة التي تقوم به، وكذلك بالفترة الزمنية لعمليـة الصراع؛ فقـد تأخـذ دائرة معينة المقام الأول في مرحلة لكنها تتراجع في مرحلة أخرى.

دوائر الصراع

يمكن تقسيم دوائر الصراع إلى الدوائر التالية:

1- **الدائرة العربية والفلسطينية**

تنطلق هذه الدائرة في الأساس من مفهـوم الأمـن القـومي العـربي الـذي يحـرص عـلى حماية الكيان القومي للأمـة العربيـة بمـا يمثلـه مـن قـيم الأمـة وسـيادتها وحضـارتها، وخلـق المواجهة الواعية لكافة التهديدات المتعلقة بمصير الأمة ومصالحها وأهدافها.

ويتحكم الوطن العربي بموقعه المتوسط بين قارات العالم القديم بأهم الممـرات الملاحيـة، فهو يسيطر على مداخل البحر المتوسط في جبل طارق وقناة السـويس، ويسـيطر عـلى مـداخل البحر الأحمـر والخلـيج العـربي، ويشـكل منطقـة الوصـل بـين آسـيا وأفريقيـا وأوروبـا، وعـلاوة

على ذلك تمتلك الدائرة العربية النفط، عصب الحياة الصناعية الحديثة.

وتتصف هذه الدائرة بمجموعة من المعطيات التي تؤثر على دورها بخصوص أطراف الصراع، ومن أهمها:

1. غياب الديمقراطية عن معظم الأنظمة العربية، وتقليص نسبة المشاركة الشعبية في صنع القرارات، وفقدان الشرعية المؤسسية لحساب الحاكم الأوحد.
2. عدم الاستقرار السياسي وزيادة الشعور بالانقسامات الداخلية والتفتت إلى دويلات طائفية.
3. زيادة التبعية للغرب بارتفاع نسبة المديونية، وارتباط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الرأسمالي.

وقد ظهر الحديث عن القرار الفلسطيني المستقل مؤخراً بديلا عن دور الأمة العربية، وتحول الصراع إلى صراع فلسطيني- إسرائيلي.

الدوائر العربية الفرعية

تقع إسرائيل بين ثلاث دوائر عربية رئيسة، هي:

1.دائرة وادي النيل، وتتولى مصر القيادة فيها.

2.دائرة شبه الجزيرة العربية، وتمثل السعودية الدولة الرائدة منها.

3.دائرة الهلال الخصيب، وتتولى سوريا دور الريادة فيها بعد انتهاء دور العراق.

وهناك حلقة عربية أخرى بعيدة عن الصراع جغرافياً تقع في شمال أفريقيا وتلعب دوراً داعماً لدول المواجهة، إضافة إلى حلقة أخرى تمثلها دول الحزام التي تتشكل من إيران وتركيا وأثيوبيا، وفيما يلي استعراض وتحليل لدور كل دائرة:

أ- دائرة وادي النيل

شكلت الدائرةَ الرئيسةَ في الصراع، ففيها يعيش نصف سكان الوطن العربي، وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها، ولها عمق ثقافي وديني، لكن هذه الدائرة تعاني من مشاكل وتحديات، أهمها:

1.زيادة سكانية متسارعة تشكل عبئاً على موارد الدولة، وعلى إمكانيات تحقيق نمو

اقتصادي حقيقي، مع تركز السكان في المدن الرئيسة مما يشكل تحديا للمرافق الرئيسة.

2. الفقر وتدني مستوى المعيشة، مما خلق مشكلات اجتماعية متراكمة وضغطاً على القيادة السياسية للخروج من المأزق الحالي.
3. هناك مشكلة إستراتيجية تتمثل في تبعية هذه الدائرة للدوائر الأخرى للحصول على المساعدات الخارجية المطلوبة لإحداث تنمية أو تطوير اقتصادي.
4. مشكلة مياه وادي النيل، إذ إن 80% من مصادر النيل آتية من أثيوبيا، ويمكن لدول القرن الأفريقي المتحكمة بمداخل البحر الأحمر أن تشكل تهديداً للملاحة في قناة السويس.

ويلاحظ أن هناك اتجاهات لهذه الدائرة، وقد برزت مؤخراً، وتتلخص في ما يلي:

- أهمية السلام بالنسبة لمصر وتقليل خطر اندلاع حرب لم تعد مصر قادرة على تحمل أعبائها.
- التركيز على الجبهة الداخلية بهدف معالجة الوضع الداخلي وما فيه من مشاكل النمو السكاني والفقر.
- العمل في مصر على مواصلة الحصول على الدعم الخارجي خاصة من الولايات المتحدة مما يزيد من تبعيتها للأخيرة.

ب- دائرة الهلال الخصيب

تعد هذه الدائرة من أكثر الدوائر انخراطاً في الصراع العربي- الإسرائيلي، إذ تشكل معظمها دول مواجهة، وهي شاركت في الحروب العربية- الإسرائيلية، وفيها أكبر تجمعات للاجئين الفلسطينين.

تتمثل مشكلة هذه الدائرة في عدم وجود دولة رائدة فيها، فهناك تنافس بين دول هذه الدائرة، وهناك مشاكل داخلية وانقسام طائفي وعرقي ومتغيرات دائمة لعدم الاستقرار، كما أن فيها جاليات فلسطينية قادرة على إثارة الصراع وتحفيزه، ولا تخضع هذه الدائرة لنفوذ محسوم من أي من الدول العظمى، ويوجد فيها حالة من عدم الاستقرار السياسي.

وتمثل هذه الدائرة قوة دفع أيديولوجي وقومي نحو استمرار الصراع، وفيها تيارات ثورية وشعوب مسيسة تؤمن باستمرار المواجهة.

ت- دائرة الجزيرة العربية

توصف هذه الدائرة بأنها تضم دولاً قليلة السكان وضخمة الموارد، ويمكن تشخيص مشكلتها الرئيسة في كيفية المحافظة على الثروات المحلية واستغلالها لمصلحة الأنظمة السياسية الحاكمة، واستبعاد امتداد خطر الصراع العربي- الإسرائيلي إلى أراضيها، أو وصول أخطار أخرى مجاورة لبلادها مثل إيران والحركات الأصولية في ظل ضعف البنى العسكرية والقدرات الحربية لهذه الدول.

وقد أدت الوفرة الاقتصادية في دول الخليج إلى بروز المجتمعات التي تشكل القوى الأجنبية فيها أغلبية كبيرة أثرت على التركيبة السكانية، وشيوع ثقافة النفط المرتبطة بالأنماط الاستهلاكية، وانخفاض الإنتاجية، وتراجع الثقافة العربية المرتبطة بالقضايا القومية والإسلامية، وهناك تغير في إدراك دول الخليج لمفهوم الأمن بعد احتلال العراق للكويت، والتدخل الأجنبي، والوجود الأمريكي في المنطقة.

وقد خطت دول الجزيرة العربية خطوة محسومة في مجال الارتباط بدائرة الغرب، خاصة الولايات المتحدة، للأسباب التالية:

1. إن البلدان الغربية هي أسواق التصدير الرئيسة للنفط العربي.
2. إن معظم عائدات النفط تستثمر في دول الغرب وليس لديها سوق بديل.
3. إن أمن المنطقة العسكري مرهون في الأساس بالدعم السياسي والعسكري للولايات المتحدة في ظل ضعف الإمكانات العسكرية.

تكمن أهمية هذه الدائرة في قدرتها على الدعم المالي لدول المواجهة وتغطية نفقات الصراع، مع أن جزءاً من ميزانيات هذه الدائرة قد استنفد لدعم الجهد الغربي في محاربة العراق وإيران في المنطقة.

أفرزت هذه المنطقة تيارات دينية وسلفية لها تأثير قيمي وأيديولوجي على مستوى العالم الإسلامي، شكلت حاضناً لدعوات الجهاد الإسلامي وداعماً لها في فلسطين وفي غيرها، وهي تحوي جاليات فلسطينية ذات ثروة قادرة على تعزيز الصمود الفلسطيني.

وإذا نظرنا إلى الدائرة العربية عموما نلاحظ تراجع طموحات الوحدة العربية الشاملة، وظهور اتجاهات لتجزئة الدائرة العربية إلى وحدات جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد والسياسة العالمية في محاولة لمنع قيام نظام إقليمي عربي؛ فهناك اتجاه يدعو لقيام الإقليم الشرق أوسطي الذي يطمس الهوية العربية، ويعطي لإسرائيل دوراً قيادياً للتحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية وناظماً لها، وتدخل تركيا وإيران ضمن هذا النظام ليعكس تعددية دينية وثقافية في المنطقة، ويُخْرج دولا عربية منه مثل دول المغرب العربي.

ويرى معظم المحللين أن هذا النظام سيخدم إسرائيل وقبولها في المنطقة، وأن المنافع الاقتصادية المترتبة عليه ستذهب للاقتصاد الإسرائيلي، وأن إسرائيل تستعد لجني مكاسب السلام بحيث تصبح بوابة طبيعية للسوق العربية ومركزاً للمنطقة.

أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى قيام الإقليم المتوسطي الذي يؤسس لشراكة أوروبية متوسطية مع بعض البلدان العربية خصوصا دول المغرب العربي، ويُخْرج بلدانا أخرى مثل دول مجلس التعاون واليمن والعراق والسودان.

2- الدائرة الإسرائيلية

يتسم الموقف الإسرائيلي بقوة الثوابت، خاصة فيما يتعلق بالمصلحة القومية العليا الخاصة بالصراع، فنجد هنا اتفاقا على المسائل الجوهرية وعلى تأكيد الجانب الأمني بصرف النظر عن الانتماءات الحزبية والتغيرات الحكومية.

وفي المقابل هناك اختلاف في تنسيق الوسائل واختيار المناسب المتوافر منها في لحظة محددة، وهذا يعكس تزايد محدودية الخيارات الإسرائيلية في ظل رقعة جغرافية محدودة وقلة عدد السكان، إذ يتركزون في منطقة جغرافية تنحصر في مثلث بين القدس وتل أبيب وحيفا يشكل 10% من مساحة إسرائيل، ويحوي 66% من السكان ومعظم المرافق الحيوية والعسكرية، الأمر الذي جعلها تتبنى سياسة المجال الحيوي والبحث الدائم عن العمق الإستراتيجي المفقود.

وتتوزع المحدودية بين:

1. محدودية القوة وعجز إسرائيل عن ترجمة الإنجازات العسكرية إلى تحولات سياسية لمصلحتها.

2. محدودية الخيارات العسكرية، وبالخصوص ما يتعلق بوقف المقاومة والقضاء على العمليات الاستشهادية والعسكرية الداخلية.
3. محدودية الخيارات السياسية، خاصة ما يتعلق بالخريطة السياسية الإقليمية والدولية، والعجز عن تحقيق أهدافها بالوسائل الدبلوماسية، فإسرائيل لا تقدر على السلام؛ لأن السلام من ناحية والصهيونية ويهودية الدولة من ناحية ثانية أمران متناقضان على المستوى الأيديولوجي والبيئة النفسية، عدا عن تعارض الصهيونية والطابع اليهودي لإسرائيل مع حقوق الشعب الفلسطيني.

وينفرد المجتمع الإسرائيلي دون غيره من حلقات الصراع بتجسيد ظاهرة عقدة الاضطهاد Persecution Complex، التي نادراً ما يخلو موقف إسرائيلي منها؛ فالإسرائيليون يعُدّون أنفسهم ضحية الاضطهاد، وهي نزعة نفسية اكتسبوها عبر السنين، وهذا ما يجعلهم يعتقدون أن العرب يريدون اجتثاث الكيان الإسرائيلي من أساسه، وهو ما يطلق عليه "روح المساواة"*، هذا بالإضافة إلى الصراعات الايديولوجية الحادة بين اليمين واليسار والقوى الدينية.

أما على المستوى الاجتماعي فإن إسرائيل تعاني من أزمة داخلية مردها عدم التجانس والتفكك، وعملية الاستقطاب الداخلي سواء على المستوى الإثني والعرقي أو المواقف الدينية، وتعاني زيادة الهوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وظهور مشاكل تتعلق باستيعاب المهاجرين الجدد والحصول على موجات هجرة جديدة لنضوب مجتمعات الهجرة في روسيا وغيرها.

وهناك اتفاق إسرائيلي في حالة الحرب والصراع، ولكن الخلافات تظهر بصورة واضحة في مسألة التسوية السياسية، فمأزق إسرائيل الأساس يتمثل في الانتماء الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، والعمل على الانتماء الحضاري للعالم الغربي المتقدم، وفي الوقت نفسه محاولة استيعاب مهاجرين من أصول شرقية "السفرديم" وأصول غربية "الأشكناز" وعدم القدرة على اجتثاث الأقليات العربية في إسرائيل، مما دفع إسرائيل إلى طرح مشروعات الأوسط الكبير والشرق الأوسط الموسع لتسويغ وجودها في المنطقة العربية.

---

* نسبة إلى قلعة المسعدة التي تحصن فيها اليهود أيام الغزو الروماني والتي أدت إلى مذبحة لليهود فيها.

3- الدائرة الصهيونية

يمكن النظر إلى الصهيونية- فكرةً وحركةً- باعتبارها إحدى دوائر الصراع العربي- الصهيوني، انطلاقاً من مدخلات قدمتها الصهيونية في قضية تفاعلاتها في الصراع، وذلك دون الرجوع إلى الخلفيات التاريخية للحركة الصهيونية وعلاقتها بإسرائيل، أو الانغماس في دراسة التنظيمات الصهيونية وتفرعاتها ومنطلقاتها الأيديولوجية والفكرية، وهذه المدخلات هي:

1. قدمت الصهيونية منظومة القيم والمعتقدات التي تمثل القيم العليا في المجتمع الإسرائيلي، مثل فكرة النقاء العرقي والتفوق العنصري والادعاء بأن اليهودية دين وعرق وكل منهما يرتكز على الآخر، ولذلك فإن الدولة اليهودية (إسرائيل) هي دولة خاصة باليهود لا يجوز أن يشاركهم فيها أحد، كما أوجدت الصهيونية نوعاً من الصعوبة في الفصل بين الدين والدولة.
2. شكلت الصهيونية الجسر الذي يربط الشعب اليهودي بالأرض التاريخية وتحقق الوحدة اليهودية، مما جعلها تنظر لإسرائيل أنها المسؤولة عن "مصير الأمة اليهودية" أينما كانت، والمسؤولة عن أرض إسرائيل التاريخية، مما يدفع المجتمع الإسرائيلي إلى رفض وضع حدود طبيعية للدولة، أو تقييد النظام السياسي بدستور مكتوب يكون قيداً على الأجيال القادمة من اليهود، وفي الوقت نفسه ضَمِنت الصهيونية نوعاً من الدعم الدائم في الاقتصاد والمال وتأمين الهجرة والإمداد البشري لإسرائيل.
3. شكلت الصهيونية الرقيب على الثقافة السياسية لصانعي القرارات في إسرائيل، وأصبحت تمثل خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها، وخصوصا لجهة المواقف الإسرائيلية المتعلقة ببعض القضايا الحاسمة في إسرائيل، مثل الهجرة والاستيطان والقدس، وفي الوقت نفسه دعمت الصهيونية نفوذ القوى الدينية وتأثيرها على السياسة الإسرائيلية.
4. ساهمت الصهيونية في خلق الأيديولوجية العسكرية الإسرائيلية القائمة على التلويح بخطر الإبادة أو عقدة الحصار وخلق الشعور الدائم بعدم الأمن وضرورة الاعتماد على القوة من أجل البقاء وتحقيق الأهداف الصهيونية.
5. يلاحظ ظهور حركات جديدة في المجتمع الإسرائيلي، مثل الصهيونية الجديدة والمؤرخين الجدد، تدعو لإعادة النظر في الموقف الإسرائيلي رغم أنها مؤشر هامشي.

مدخلات الدائرة الصهيونية

يـفضي الالتـزام بالصـهيونية إلى تنـاقض بـين السـلام وإسرائيـل، لأن ارتبـاط إسرائيـل بالمخططات الاستعمارية في المنطقة وتفاخرها بأنها حاملة طائرات أميركيـة لا تغـرق- أو كـما عبر عن ذلك هرتزل بأن إسرائيل تشكل رأس الـجسر للحضـارة الغربيـة في وسـط البربريـة في الشرق الأوسط- يشكل حافزا لإسرائيل لعدم القبول والاندماج في المنطقة وعدم قبـول السـلام والتركيز على أسس الهجرة والاستيطان والحرب لتحقيق مصالحها، والمتمثلة في:

1- أن الصـهيونية تقـدم لإسرائيـل الـدعم المـالي مـن خـلال المعونـات والمسـاعدات ودعـم المؤسسات الصهيونية.
2- أن الحركة الصهيونية تؤمن أبناءها من خلال الهجرة والاستيطان وتسهيل عملية تكيـف اليهود مع المجتمع الإسرائيلي، وعدم اندماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.
3- الضغط على الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، وتشكيل قوى داخلية وفرق ضغط تعمل لصالح إسرائيل في مؤسسات صنع القرار في تلك الدول.

4- الدائرة الدولية

تميز النظام الدولي المعاصر بمرحلة انتقالية بين نظام القطب الواحد والمتعدد الأقطاب، ويشهد حالة من الفوضى ومن الصراعات، تتمثل في:

1- الصراع بين القوى الكبرى على تشكيل القطبية الدولية.
2- الصراع على الأقاليم لتوظيفها في تغيير البنية الدولية أو تثبيتها.
3- الصراع داخل الأقاليم على دور الدولة القائدة.

تميزت الدائرة الدولية بمجموعة من الخصائص:

1- سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي الجديد واستعمال الأمم المتحدة والشرعيـة الدولية أداة لتمرير سياساتها في المنطقة، وقد حاولت من خـلال هـذا النظـام الانفـراد باتخاذ القرارات على المستوى الدولي، ومحاولة إعادة تشكيل القوى الدوليـة وتنظيمهـا بشكل يضمن المصالح الأمريكية ويضمن وحـدة القـوى الغربيـة، وقـد ارتبطـت هـذه المحاولات بسيطرة اليمين المتطرف عـلى عمليـة صـنع القـرار السـياسي الأمـيركي، الـذي وصفه أحد المحللين بأنه في حالة اختطاف Hijacked، مما جعل هـذه الحالـة تتصـف بالتوتر وعدم العقلانية.

2- تراجع دور الاتحاد السوفييتي وانكفائه على مشاكله الداخلية، مما انعكس سلباً على دور القوى العربية الصديقة له في المنطقة، وحرص الصين على عدم ممارسة دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط للمحافظة على مصالحها مع الغرب.

3- بروز أوروبا الموحدة قوة عظمى تحاول منافسة الدور الأميركي مستفيدة من التراث التاريخي والعلاقات الاقتصادية في المنطقة.

4- زيادة الاتجاه نحو العولمة وإضعاف الأيديولوجيات المحلية والإقليمية التي تتعارض مع النظام الدولي الجديد، والاتجاه نحو زيادة التعاون الإقليمي والدولي، وتهدئة حدة الصراع الأيديولوجي والقومي وأهمية الحدود السياسية.

5- ظهور الاتجاه الدولي لتسوية النزاعات بالطرق السلمية مع تنامي الحرب ضد ما يسمى "الإرهاب".

مدخلات الدائرة الدولية

إن انتهاء الحرب الباردة وانحسار قوة الاتحاد السوفييتي ستؤثر في مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية، أما انشغال أميركا لفترة بالتحولات الاقتصادية في أوروبا الشرقية فقد أثر على كمية المساعدات المقدمة لإسرائيل.

حاولت الولايات المتحدة استغلال المساعدات العسكرية والاقتصادية للتأثير على السياسة الإسرائيلية وإجبارها على قبول التفاوض في الشرق الأوسط وإمكانية تقديم تنازلات.

وقد ساهم وصول المتعصبين للإدارة في أميركا- رغم تأييدهم لإسرائيل- في التقليل من أهمية اللوبي الصهيوني في أميركا نظراً لاتجاه القيادة الأميركية الجديدة للتخفيف من تأثير جماعات الضغط بشكل عام، وعدم الاستجابة لتأثيرات الرأي العام.

يمكن القول بشكل عام: إن هناك اتجاهاً لزيادة تأثير الضغوط الخارجية على الأوضاع الداخلية لأطراف الصراع، وزيادة اعتماد أطراف الصراع على النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة وصعوبة تحدي هذا النظام.

تضغط المدخلات الدولية نحو تهدئة الأوضاع في المنطقة والاتجاه نحو الحلول السلمية مع محاولة الولايات المتحدة إبعاد الأمم المتحدة والشرعية عن أخذ دورها، وأن تترك عملية

الوصول لتسويات في المنطقة من خلال المفاوضات المباشرة ووجود الولايات المتحدة وسيطا، مع تقوية الموقف الإسرائيلي لإجبار العرب على تقديم تنازلات، وقد سمحت مقولة الحرب ضد"الإرهاب" في تعزيز سيطرة الولايات المتحدة على العالم وتوحيد المعسكر الغربي الذي اتخذ طابعاً أيديولوجياً تحت عدة عناوين، مثل صراع الحضارات أو الصراع ضد الإسلام السياسي، والعمل على تصفية كل جيوب المقاومة ضد الهيمنة الأميركية، خاصة في العالم العربي وفي فلسطين بالذات ضد حركات المقاومة الإسلامية، والاعتماد على إسرائيل حليفا إستراتيجيا وشريكا في سيطرة المحافظين الجدد على القرار الأميركي، ونظرتهم للمنطقة العربية منطقة موبوءة بالتطرف القومي والإسلامي، ولا بد من التخلص من القوى الشريرة فيها بالاعتماد على إسرائيل.

الخلاصة

هناك دوائر مختلفة تلعب أدواراً متباينة، مما يعكس طبيعة الصراع على أنه صراع معقد ومتشابك وممتد، ويشمل مجالات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية.

إن دور كل دائرة- بصرف النظر عن حجمها- يتفاوت من مرحلة لأخرى، وقد يتزايد في قضية محددة أو يتراجع في قضية أخرى، كزيادة تأثير الدائرة الإسلامية في قضية القدس، أو زيادة تأثير دول الخليج في مجال الصراع الاقتصادي، وزيادة تأثير الدائرة الدولية في المجال الإنساني وحقوق الإنسان واللاجئين.

ويلاحظ أيضاً أن عمل هذه الدوائر متداخل بحيث يؤثر عمل كل دائرة في الأخرى؛ فالدائرة الفلسطينية تؤثر في الدائرة العربية التي تؤثر بدورها في الدائرة الإسلامية والدول النامية، وكذلك يمكن القول: إن الدائرة العالمية تؤثر في دائرة الشرق الأوسط التي تؤثر بالتالي على الدائرة الإسرائيلية.

وفي الختام يمكن القول: إن أهمية أي دائرة لا تعتمد فقط على مدى امتلاكها لعناصر القوة الظاهرة أو الكامنة، ولكن أيضاً من خلال قدرة هذه الدوائر على التفاعل في داخلها، وامتلاك الإرادة للاستفادة من عناصر القوة التي تملكها، وكذلك من خلال قدرتها على التفاعل مع الدوائر الأخرى.

المصادر والمراجع

1- أحمد صدقي الدجاني، مستقبل الصراع العربي الصهيوني، دار المستقبل العربي، القاهرة.

2- آلوف هارئوبين (إشراف)، ضرورة الاختيار، مشاكل إسرائيل الاستراتيجية، تل أبيب، ترجمة خاصة.

3- برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة شومان 2005.

4- جبرائيل البيطار، المظاهر العسكرية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

5- حمد الموعد، إسرائيل والمتغيرات الدولية، دار كنفان للنشر، دمشق.

6- سعد العيسوي، أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، عدد 8 تموز 2003.

7- سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

8- علي محافظة وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، مؤسسة شومان، عمان 2005.

9- محمود توفيق محمود، الجغرافيا السياسية لإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

10- مركز دراسات الوحدة العربية، إسرائيل 2020، إسرائيل في مسار الدول المتقدمة، بيروت، 2005.

11- مصطفى عبد العزيز مرسي، الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004.

12- منذر المصري وآخرون، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة شومان، عمان 2005.

13- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أمن إسرائيل في الثمانينات، ملف خاص، بيروت.

14- نعيم الظاهر، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار اليازوري، عمان 1999.

15- هشام شرابي، الدبلوماسية والاستراتيجية في الصراع العربي الإسرائيلي، الدار المتحدة- بيروت.

16- Hersh, Symour , The Samson Options : Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy , N.Y. Random House , 1991.

17- United States Security Strategy for Middle East, Office of International Security Affairs Washington .D.C – 1995.

الفصل الأول/ الورقة الرابعة

انعكاس التغيرات الدولية بعد 11 سبتمبر 2001
على مكونات الصراع واتجاهاته

محمد البشر*

مقدمة

رغم أن جذور الصراع العربي- الإسرائيلي تعود إلى القرن التاسع عشر، إلا أنه بلغ ذروته بإعلان الدولة العبرية في عام 1948، ويرى المؤرخون أن هذا الصراع يتميز بأنه صراع شامل ومتعدد الجوانب والاستراتيجيات، من سياسية وعسكرية واقتصادية، علاوة على الجانب الديني المتمثل في ترويج مستمر للأساطير الصهيونية لهذا الصراع من خلال التفسير المغلوط لوقائع دينية من التوراة والتلمود وغيرهما.

وقد مرّ هذا الصراع بعدة تطورات، تراوحت بين الحروب والمفاوضات السلمية، وجميعها تركت آثاراً وتداعيات كبيرة على مجريات الصراع على المستويين الإقليمي والدولي، وليس من المبالغة القول إن الصراع العربي- الإسرائيلي قد حظي بأكبر اهتمام دولي طيلة الفترة التي أعقبت قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم، وهي مدة زادت على النصف قرن.

ظلّت منطقة الشرق الأوسط وأحداثها وتطوراتها تتصدر أخبار أجهزة الإعلام العالمية وتتبوأ أولويات المحادثات السياسية بين زعماء الدول، إضافة إلى أنها ظلت تتصدر أجندة اجتماعات هيئة الأمم المتحدة وبياناتها وغيرها من المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، وهو ما يدل على الاهتمام العالمي بهذا الصراع وتأثيره على مجريات كثير من التطورات في العالم، ذلك أن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى بالنسبة لدول العالم من النواحي الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية.

مرّ الصراع العربي- الإسرائيلي بعدة حروب وانتفاضات مسلحة، نذكر منها الحرب الأولى عام 1948، وهو العام الذي شهد ميلاد دولة إسرائيل، ثم بعدها بسبع سنوات، أي

* أستاذ الإعلام السياسي في جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض/السعودية.

في عام 1956، قامت حرب السويس التي تندرج في إطار الصراع العـربي- الإسرائـيلي بمفهومـه الأشمل، وإن كانت هناك أطراف خارجية أخرى قد اشتركت فيها، وكانت حرب حزيران/يونيو 1967 بمنزلة انتكاسة في صراع العرب مع إسرائيل؛ إذ تمكنت القـوات الإسرائيليـة مـن احـتلال مساحات واسعة من الأراضي الفلسـطينية شـملت كامـل القـدس وهضـبة الجـولان السـورية وصحراء سيناء المصرية، واستمر الوضع في التوتر وحرب الاستنزاف طيلة الأعوام التي أعقبـت حرب حزيران وحتى قيام حرب رمضان/أكتوبر 1973 التي حقق فيها العرب ضربات استباقية خففت عنهم ما لحق بهم في حرب حزيران.

وشهد الصراع بعد عام 1973 نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً قاده وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة آنذاك هنري كيسنجر في محاولة أمريكية للإمساك بكل خيوط الصراع، وهذه محاولة أدّت إلى انقسام في الموقف العربي، وهو انقسام وصل ذروتـه بمعاهـدة كامـب ديفيـد بكـل تـداعياتها وتأثيراتها على العلاقات العربية- العربية، وعـلى الصراع العـربي- الإسرائـيلي، ورغـم أن كامـب ديفيد قد سبقتها جهود دولية لعقد مؤتمر دولي للسلام في جنيف برعاية الاتحـاد السـوفييتي والولايات المتحدة ومشـاركة كافـة أطـراف الصراع، إلا أن إسرائيـل تمكّنـت مـن إفـراغ البيـان السوفييتي– الأمريكي من محتواه، واعترف الرئيس كارتر بعدم استطاعته ممارسة ضغوط على إسرائيل لجعلها تقبل صيغة المؤتمر الدولي.

وشـهدت حقبـة السـبعينيات والثمانينيـات تطـورات مهمـة عـلى صـعيد الصراع، منهـا الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخـروج المقاومـة الفلسـطينية مـن ذلـك البلـد، الأمـر الـذي أزال أي تهديد عسكري خارجي مباشر على إسرائيل، لكن يمكن القـول إن الانتفاضـة الفلسـطينية الأولى في نهاية 1987 قد أعادت إلى أذهان الإسرائيليين الإحساس بالخطر، الأمر الـذي أدّى إلى البحـث عن خيارات أخرى تؤدي- على الأقل- إلى إيقـاف الغضـب الفلسـطيني، وهـو مـا تمثّـل في فـتح أبواب المفاوضات والحديث مجدداً عن إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع.

في ضوء هذا التطور التاريخي فإن هدف هذه الدراسـة هـو قـراءة التغـيرات الدوليـة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 على مكونات الصراع العربي- الإسرائيلي ومعرفة اتجاهـات هـذا الصراع حتـى عـام 2015، مـن خـلال اقـتراح سـيناريوهات محتملـة تحـدد مسـاره في ضـوء معطيات التطور التاريخي القريب ومقتضيات الواقع الراهن.

وللإجابة عن هـدف الدراسـة بشـقيه المعـاصر والمسـتقبلي فقـد قسـمتها إلى مبحثـين رئيسين، ثم خاتمة وتوصيات.

يتناول المبحث الأول القـراءة التاريخيـة لـلصراع منـذ تسـعينيات القـرن المـاضي حتـى أحداث 11 سبتمبر 2011، ويتحدث المبحث الثاني عن مستقبل الصراع حتى عام 2015.

المبحث الأول: الصراع العربي- الإسرائيلي، قراءة تطورية

أولاً: الصراع العربي- الإسرائيلي في تسعينيات القرن الماضي

نخص هذه المدة الزمنية بالذكر لأنهـا شـهدت أحـداثاً تركـت آثـاراً سـلبية بالغـة عـلى الصراع العربي- الإسرائيلي، من أبرزها الاجتياح العراقي لدولة الكويت عام 1990 وما نتج عنه من تصدع كامل في الموقف العربي والعلاقات العربية- العربية، وهو أمر أدّى إلى شـلل تـام في القـدرات العربيـة، وبالتـالي إلى إضعـاف الصراع مـع إسرائيـل؛ إذ بـدلاً مـن أن تواجـه الـدول العربية الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها وتوحـد صـفها في مواجهـة هـذا الاحـتلال، أصبح أمامهـا معضلة إنهاء احتلال دولـة عربيـة لدولـة عربيـة أخـرى، ويتفـق كثـير مـن المـراقبين عـلى أن التطورات التي شـهدها الصراع العـربي- الإسرائـيلي في عقـد التسـعينيات مثـل مـؤتمر مدريـد للسلام عام 1991، وهو المؤتمر الذي شاركت فيه أطراف عربية وفلسطينية وأخـرى إسرائيليـة ودولية، وكذلك اتفاق أوسلو عام 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كانـت مـن تداعيات الغزو العراقي للكويت، ويمضي هؤلاء المراقبون إلى القول: إن ضعف الموقف العـربي وانقسامه شجّع إسرائيل على التفاوض من موقف القـوة ثـم إمـلاء شروطهـا والتنصـل وعـدم الوفاء بأي تعهدات تنص عليها اتفاقيات السلام، ويستشهدون بـرفض إسرائيـل الـدائم تنفيـذ قراري الأمم المتحدة 242 و338 اللـذين يمـثلان حـلاً مقترحـاً لـلصراع؛ إذ يـنص القـراران عـلى ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

لكن إسرائيـل ظلـت بعـد ذلـك تسـعى للحصـول عـلى مزيـد مـن التنـازلات مـن الفلسطينيين والعمل على ضم المزيد من الأراضي الفلسـطينية مـن خـلال توسـيع دائـرة المستوطنات والمحافظة على مواقعها العسكرية في الأراضي الفلسطينية وحرمان اللاجئين

الفلسطينيين من حقهم في العودة، يحدث هذا رغم الاعتراف الفلسطيني عام 1988 بحق إسرائيل في الوجود وتكرار ذلك والتأكيد عليه في مناسبات لاحقة مثل مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاقيات أوسلو عام 1993.

وظلت المفاوضات على المسار السوري تراوح مكانها وسط رفض إسرائيلي متكرر للتفاوض على الانسحاب من الجولان، أما على المسار اللبناني فيمثّل انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000 خطوة أحادية الجانب لا تفي بالتزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن رقم 425 الصادر في هذا الشأن.

وعلى الرغم من أن اتفاق أوسلو قد أتاح للفلسطينيين تشكيل سلطة ومؤسسات وطنية ونص على الحل الدائم خلال خمس سنوات من قيام السلطة الفلسطينية، إلا أن الواقع على الأرض كان مختلفاً، فقد استمر الصراع والعنف بين الجانبين، وقد يرى البعض أن عملية السلام ممثلة في اتفاق أوسلو قد أحدثت تغييراً لدى الرأي العام الإسرائيلي، إذ أصبح يدرك أن الحرب ليست هي الحل، وأن استمرار الصراع واتساع دائرة العنف سيكون مكلفاً، ولذا لا بد من وضع حل من خلال التفاوض والتنازلات المتبادلة.

ثانياً: السياسة الدولية تجاه الصراع من أول التسعينيات حتى 11 سبتمبر 2001

لعله أمر خارج عن نطاق هذه الورقة التطرق بإسهاب وبشيء من النقد والتحليل للسياسة الدولية تجاه الصراع في عقد التسعينيات حتى أحداث 11 سبتمبر 2001، لكننا سنتطرق بشيء من الإيجاز لبعض الجهود والتحركات الدولية في المنطقة خلال هذه الفترة كنوع من التمهيد للحديث عن الفترة التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر.

إن افتتاح مؤتمر مدريد عام 1991 الذي يُعدّ جزءاً من الجهود الدولية لإحلال السلام في الشرق الأوسط قد تم بمشاركة أطراف عربية وإسرائيلية ودولية، وكانت حقبة التسعينيات قد شهدت جهوداً دولية لإيجاد حل للنزاع، وهي جهود متعددة ولكنه لم تفلح في تحريك عملية السلام وإيجاد مخرج لهذا الصراع الطويل، والسياسة الدولية تجاه الصراع في هذه الفترة لم تكن تختلف عن الفترات السابقة، بل يمكننا القول إن حقبة التسعينياتة التي شهدت تفكك الاتحاد السوفييتي قد عزّزت من الدور الأمريكي في المنطقة وجعلت أمريكا تنفرد بطرح الأفكار

والمقترحات، وهذا ما نراه واضحاً في المبادرات الأمريكية العديدة (جهود الرئيس كلينتون- مؤتمر شرم الشيخ في تشرين أول/أكتوبر 2000، تقرير لجنة ميتشل أيار/مايو 2001).

وربما تكون إخفاقات الرئيس كلينتون في التوصل إلى اتفاق فلسطيني- إسرائيلي، رغم جهوده الكبيرة، كانت عاملاً، ضمن أسباب أخرى، في ابتعاد إدارة الرئيس بوش عن القيام بدور فاعل لإيجاد نهاية للصراع وترك الأمر للأطراف المعنية، وهو ما يعني ضمناً غض الطرف عن إسرائيل، بل ودعم ممارساتها، وهو ما عبرّ عنه وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول وأكده أكثر من مرة حين قال: "سوف نساعد ونبذل جهدنا ولكن مسؤولية إيجاد الحل تقع على الأطراف في المنطقة"[1].

ولذا عندما تقاعد المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط دينيس روس في كانون أول/يناير 2001 لم يتم ترشيح خلف له، بل إن التزام بوش بدعم إسرائيل كان في صلب حملته الانتخابية عام 2000؛ إذ أعلن في فلوريدا، حيث يعيش حوالي 970 ألف يهودي، أنه إذا انتخب فسيقوم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وانتقد علانية خطط الرئيس كلينتون للسلام في المنطقة واصفاً إياها بأنها "عدوانية".

أما الاتحاد الأوروبي فقد ظل في هذه الفترة يؤكد ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للصراع دون القيام بدور مؤثر، وبقيت جهود الاتحاد الملموسة تنعكس في المساعدات الإنسانية وتقديم العون غير العسكري فقط، رغم أن الاتحاد كان ممثلاً في قمة شرم الشيخ وفي لجنة ميتشل، أما الأمم المتحدة فلم يكن دورها بأفضل من دور الاتحاد الأوروبي، إذ ظل الطابع الإنساني هو المهيمن على جهودها في الشرق الأوسط وظلت قراراتها الخاصة بتسوية النزاع وحتى تلك التي تدين إسرائيل تواجه بالفيتو الأمريكي.

وشهد عقد التسعينيات في بدايته تفكك الاتحاد السوفييتي، وشهد أيضاً تغيراً ملحوظاً في العلاقات الروسية- الإسرائيلية، وهي علاقات خففت كثيراً من أي جهود يمكن أن تمارسها روسيا للضغط على إسرائيل للتفاوض، ففي عام 1995 أصبحت إسرائيل "ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا في منطقة الشرق الأوسط"[2]، ولا ننسى العلاقات الثقافية والسياحية التي تعود إلى حقيقة أن أكثر من 800 ألف من اليهود الذين يتحدثون الروسية يقيمون في إسرائيل، هذه العوامل أضعفت الدور الذي كان مؤملاً أن تقوم به روسيا في

تسوية الصراع؛ إذ إن أي تسوية للنزاع تتطلب ممارسة ضغوط على الدولة العبرية باعتبارها دولة احتلال، وباعتبار أنها ظلت على الدوام ترفض المقترحات السلمية التي قدّمت من أطراف عديدة وفي أوقات مختلفة.

ثالثاً : تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الصراع

أجمع كثير ممن كتبوا عن هجمات 11 سبتمبر 2001 أنها كانت حدثاً زلزل العالم وأحدث شرخاً كبيراً في العلاقات الدولية، وفي سياسة أمريكا الخارجية أيضا، إذ لا جدال في أن هذه الأحداث قد شكّلت السياسية الخارجية للولايات المتحدة، وليس هذا فحسب، بل وكانت لها آثارها المدمرة على كثير من قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية.

وكما يرى الأكاديمي اليوناني البروفيسور زينفون كونتياديس Xenophon Contiades فإن "أحداث 11 سبتمبر كانت هي الذريعة التي سببت أو بررت الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وكان لها عديد من الضحايا والنتائج التدميرية للقيم الأساسية التي قامت عليها الحضارات الشرعية لجميع الديمقراطيات المعاصرة"[3].

وسنتجاوز هنا تداعيات الأحداث على الصعيد المحلي الأمريكي وما نجم عن ذلك من تقييد للحريات وسن القوانين التي تحدُّ من حقوق الإنسان والحريات الشخصية، إذ إن المجال ليس مجال التفصيل فيها، وما يهمنا هنا تداعيات الأحداث على المستوى السياسي الدولي وعلى علاقات دول العالم بعضها ببعض وعلاقات الولايات المتحدة بهذه الدول وقياس تأثير ذلك كله على الصراع العربي الإسرائيلي.

كان الحدث كبيراً ومأساوياً لا شك في ذلك، لكن تداعياته كانت شراً كلها، وما زالت البشرية بعد أربعة أعوام من هذا الحدث تعيش هذه التداعيات، وعلى الرغم من أن الكثير من بقاع العالم قد تأثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، إلا أنه ونظراً لأن شبهة التورط في الأحداث قد طالت العرب والمسلمين، فإن منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي كانت من أكثر المناطق التي اكتوت بنيران هذه التداعيات، وكانت أحداث 11 سبتمبر هي التي منحت أمريكا المبرر لشن ما أسمته: "الحرب على الإرهاب" مدشّنة بذلك مرحلة جديدة في علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقات هذه الدول مع أمريكا، يتمثل ذلك في عبارة الرئيس بوش "من ليس معنا فهو ضدنا".

بهذه العبارة الشهيرة قادت أمريكا "الحرب على الإرهاب" وهو المعنى ذاته الذي ردده الرئيس بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أوائل كانون أول/ديسمبر 2001 عندما ذكر أنه لا يمكن لأي دولة أن تبقى محايدة في الوقت الذي يواجه فيه العالم التحدي الإرهابي، ولابد من التأكيد في هذا السياق أنه عندما وقعت أحداث 11 سبتمبر كانت انتفاضة الأقصى التي اشتعلت في 28 أيلول/سبتمبر عام 2000 قد أكملت عامها الأول، وهي الانتفاضة التي جاءت رد فعل مباشر لفشل جهود التسوية التي كان آخرها قمة كامب ديفيد الثانية برعاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون في تموز/يوليو 2000، وكما يرى روبرت فريدمان فإن "هجمات القاعدة على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 قد كانت لها مساوئها على الفلسطينيين، ففي حزيران/يونيو 2002 كان ربط عرفات بالإرهاب قد جعله شخصية غير مرغوب فيها لإدارة بوش، كما أن الانقسام الحاد في فريق إدارة بوش، خاصة بين وزير الخارجية الأسبق كولن باول من جهة، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب الرئيس ريتشارد تشيني من جهة أخرى، قد خلق نوعاً من عدم الانسجام في سياسة الإدارة تجاه الشرق الأوسط"[(4)].

وقد جاء غزو أفغانستان في 7 تشرين أول/أكتوبر 2001 ليمثّل البداية الحقيقية لحرب أمريكا على ما أسمته "الإرهاب"، فقد أدّت الحرب إلى إقصاء نظام طالبان بعد رفض الأخير تسليم بن لادن المتهم الرئيس في أحداث 11 سبتمبر، ورغم أن بعض الكتاب والمحللين يرون أن أمريكا كانت تخطط للحرب على أفغانستان قبل أحداث 11 سبتمبر، إلاّ أن الأحداث نفسها قد سرّعت وتيرة الحرب، وأعطت الخطط الأمريكية زخماً ودعماً من أطراف عديدة لم تكن لتفعل ذلك لولا الأحداث التي وقعت، وهذا ما يجعل الحرب في أفغانستان جزءاً لا يتجزأ من إفرازات أحداث 11 سبتمبر و"الحرب على الإرهاب".

وتجيء الحرب على العراق واحتلال هذا البلد في صلب السياسة الأمريكية في "الحرب على الإرهاب" وهي السياسة التي دعمتها أحداث سبتمبر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن احتلال العراق دون الإشارة لعلاقة ذلك بالسياسة الأمريكية التي تشكلت بعد 11 سبتمبر وتأثير المحافظين الجدد داخل إدارة بوش وخارجها على مجريات هذه السياسة، ومعلوم أن المسألة العراقية تعود إلى بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وتحديداً احتلال

جيوش صدام حسين لدولة الكويت، وما نتج عنه من تحالف دولي قادته الولايات المتحدة لطرد هذه الجيوش، ثم العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، وسيناريوهات مفتشي الأسلحة النووية والشد والجذب اللذين ظلا يحدثان طيلة تلك السنوات.

إذن، كانت الحرب على العراق في صلب السياسة الأمريكية قبل أحداث 11 سبتمبر، لكن الأحداث ثم "الحرب على الإرهاب" قد عجّلت هذه الحرب التي أفضت إلى احتلال العراق وما نتج عن ذلك من تأثيرات سلبية على المنطقة بأسرها أفقدت الولايات المتحدة الكثير من الدعم والتعاطف الذي حظيت به بعد هجمات 11 سبتمبر، وقد ذكر فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama أنه في أعقاب الهجمات سمح الأمريكيون للرئيس بوش أن يقودهم في أي اتجاه شاء، وحينها كان الشعب الأمريكي على استعداد للقبول بأي تضحيات ومخاطر مهما كبرت، لكن هذا الأمر اختلف بعد السقوط السريع لحركة طالبان في أفغانستان؛ إذ تحرّكت الإدارة الأمريكية صوب مشكلة مزمنة لا صلة تجمعها بالتهديد الذي تمثله شبكة القاعدة، أي مشكلة العراق، وبهذا التوجه أضاعت إدارة بوش التفويض الشعبي العريض الذي حصلت عليه بعد الهجمات، وفي الوقت نفسه أقصت كثيرا من أصدقائها المخلصين، الأمر الذي أدّى إلى تصعيد للمشاعر المعادية لأمريكا في الشرق الأوسط[5].

ويرى باتريك بيوكانن Patrick Buchanan أن تيار المحافظين الجدد المتشدد هو من دفع إدارة بوش للدخول في حروب لا تخدم أمريكا، حروب تخدم أولا مصلحة إسرائيل:"إننا نقول إن هناك مجموعة من المتربصين والمسؤولين الحكوميين تسعى إلى الزج ببلادنا في سلسلة من الحروب التي ليست من مصلحة أمريكا، إننا نتهمهم بالتواطؤ مع إسرائيل لإشعال تلك الحروب وتدمير اتفاقيات أوسلو، إننا نتهمهم بالسعي عن عمد لإلحاق الضرر بعلاقات الولايات المتحدة مع كل دولة في العالم العربي تتحدى إسرائيل أو تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن له على أرضه، إننا نتهمهم بأنهم قد أبعدوا أصدقاءنا وحلفاءنا على نطاق العالم الإسلامي والعالم الغربي من خلال تعجرفهم وغرورهم وإصرارهم على العدوان"[6].

رابعاً: السياسة الدولية تجاه الصراع في أعقاب 11 سبتمبر

لا شك أن العمليات التي ضربت عدة مناطق في العالم خلال السنوات القليلة الماضية وكذلك "الحرب على الإرهاب" قد شغلت العديد من دول العالم للدرجة التي لم تجد معها تلك الدول وقتاً للالتفات للنزاعات الدولية، ولم يكن الصراع العربي- الإسرائيلي استثناء، فقد عانى التهميش طيلة السنوات الأربع الماضية، بل وطالت أطراف الصراع اتهامات متفاوتة بالضلوع في "الإرهاب" أو دعمه، وهو أمر في غاية الخطورة؛ إذ يهدد بإفراغ الصراع من محتواه، ويلفت الأنظار بعيداً عن المشكلة الحقيقية.

ومع هذا برزت أصوات تقول إنه لكي تنجح "الحرب على الإرهاب" ويتم الحد من أي احتمالات لهجمات مستقبلية لا بد من معالجة المشاكل الكبرى التي ظلت عدة مناطق في العالم تعاني منها، ومنها بالطبع الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي هذا الصدد ظهرت أصوات تنادي بإيجاد حل دائم وعادل وشامل لهذا الصراع المزمن، ونذكر في هذا الصدد ما أشار إليه يفجيني بريماكوف رئيس وزراء روسيا الأسبق بقوله: إن أحداث 11 سبتمبر أكّدت الحاجة الملحة والمهمة بالنسبة للمجتمع الدولي لتسوية النزاعات الإقليمية وبالأخص أزمة الشرق الأوسط، التي هيّأت التربة المناسبة لنمو الإرهاب الدولي وظهوره بأخطر أشكاله[7].

لكن هذا السيناريو لم يحتل الأولوية في السياسة الدولية وخاصة سياسة الولايات المتحدة؛ إذ شهد الصراع في أعقاب 11 سبتمبر تراجعاً ملحوظاً من الاهتمام الدولي مقارنة بما كان عليه الحال في الفترات السابقة، فلم تشهد الفترة من 11 سبتمبر 2001 وحتى الآن أي جهود جادة من قبل المجتمع الدولي لترتيب مفاوضات لأطراف النزاع، وحتى الجهود التي تمثلت فيما عرف بخارطة الطريق– التي وضعتها اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا في عام 2002- ركّزت على المسائل الأمنية وشددت على مطالبة الجانب الفلسطيني باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لوقف أعمال العنف كشروط مسبقة قبل التقدم في المفاوضات.

ولعلنا نذكر هنا أن تصريحات الرئيس بوش حول قيام الدولة الفلسطينية بحلول عام 2005 ذهبت هي الأخرى أدراج الرياح، ولا يبدو- حسب ما يلوح في الأفق ونحن نوشك أن نودع عام 2005- أي أمل في أنها سترى النور، وقد كان القائمون على هذه الخارطة

أكثر تفاؤلاً إذ كانت رؤيتهم أنه بالوصول إلى المرحلة الثالثة من الخارطة يكون قد حدث تقدم جوهري على الأرض، ولا بأس من أن ندلل على ما ذهبنا إليه بالإشارة إلى بعض ما نصت عليه المرحلة الثالثة من هذه الخارطة التي تشير إلى مؤتمر دولي ثانٍ "تعقده اللجنة الرباعية بالاتفاق مع الأطراف في بداية عام 2004، لإقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولإطلاق مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حل نهائي ووضع دائم مع العام 2005، وبما يشمل الحدود، والقدس، واللاجئين والمستوطنات، ولدعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وسورية يتم التوصل إليها بأسرع وقت ممكن"[8].

لقد حدث بالفعل تراجع ملحوظ في الاهتمام بالصراع العربي- الإسرائيلي خلال السنوات الأربع الماضية، وهي فترة انفردت فيها الولايات المتحدة باتخاذ القرارات الدولية متجاهلة جميع الأطراف الأخرى مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا، ناهيك عن الأطراف المعنية بالنزاعات، وعلى سبيل المثال نجد أن قرار الحرب على العراق واحتلاله قد اتخذته الولايات المتحدة منفردة رغم المعارضة من الأوساط الشعبية ومن دول مثل فرنسا وألمانيا.

وشهدت فترة السنوات الأربع الماضية أيضاً تصعيداً خطيراً من الجانب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وسلسلة من الاغتيالات (اغتيال أحمد ياسين في آذار/مارس 2004 واغتيال عبد العزيز الرنتيسي في نيسان/أبريل 2004)، وأعمال التدمير والهدم والجرف واستهداف المدنيين، وهي أعمال طالت جميع المناطق الفلسطينية، هذه الممارسات ألقت بظلال قاتمة على الصراع، وباعدت من فرص التسوية السلمية، ولم تكن سوريا- كطرف في الصراع- بمنأى عن التأثر بالسياسة الأمريكية في المنطقة في أعقاب أحداث 11 سبتمبر، فالاتهامات الأمريكية لسوريا بدعم الإرهاب كانت ذريعة لتهديدات عديدة أطلقتها الإدارة الأمريكية ضد الحكومة السورية وتوّجتها بقانون محاسبة سوريا في كانون أول/ديسمبر 2003.

لقد خلت ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي من وجود أطراف دولية جادة ومؤثرة تعمل على إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وجرى تهميش تام لدور الأمم المتحدة وقراراتها، ووصل الأمر إلى أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرار الجمعية العامة (2002/12/20) الذي يدين العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ويطالب بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين، وظلت الولايات المتحدة تعرقل أي جهود

دولية تهدف إلى إرسال قوات دولية أو مراقبين للأراضي المحتلة، وحتى المبادرات العربية، ومنها مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002، لم تلق حظها من الدعم، رغم أن هذه المبادرة كانت متوازنة؛ حيث تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة مقابل إقامة علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل، وهذا هو جوهر الصراع، أي رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة وفشل المجتمع الدولي في ممارسة أي ضغوط على إسرائيل لإلزامها بالانصياع للشرعية الدولية.

في الوقت الذي تصاعد فيه الصلف والعنف الإسرائيلي على النحو الذي ذكرنا، ازداد الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل، صحيح أن الولايات المتحدة ظلت ملتزمة بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري والتقني في المنطقة منذ عشرات السنين، وأن العلاقات الأمريكية– الصهيونية قديمة، تعود إلى تاريخ قيام الولايات المتحدة نفسها[9]، لكن السنوات الأربع التي تلت أحداث 11 سبتمبر أثبتت أن الإدارة الأمريكية تولي الدولة العبرية ومستقبلها اهتماما فائقاً حتى ليكاد يفوق في بعض الأحيان الاهتمام بالمصالح الأمريكية نفسها، هذا الدعم غير المحدود قد جاء بفضل اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الذي أضحى قوة يحسب لها ولا يقبل التنازل أبداً عن الدعم الإسرائيلي القوي لإسرائيل، بل ويعارض، وبكل قوة، أي تحرك للتضامن مع القضية الفلسطينية، حتى وإن جاء من قبل مؤسسات لا تتبع مباشرة للإدارة الأمريكية، وقد وصفت ديلندا هانلي Delinda Hanley المحررة في مجلة واشنطن ريبورت أون ميدل ايست أفيرز Washington Report On Middle East Affairs، وهي مجلة أمريكية تعنى بقضايا الشرق الأوسط وشؤونه، كيف أن اللوبي الصهيوني استشاط غضباً عندما قررت جامعة ديوك الأمريكية في تشرين أول/أكتوبر 2004 استضافة مؤتمر طلابي للتضامن مع فلسطين، فقد تلقت الجامعة أكثر من 3000 رسالة تهديد تطالب بضرورة إلغاء المؤتمر[10]، وكتب مورتون كلين Morton Clein رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية خطاباً إلى الجامعة جاء في آخر فقرة منه: "إننا نحث جامعة ديوك على أن تتراجع عن قرارها استضافة مؤتمر حركة التضامن مع فلسطين، وعلى الجامعة- على الأقل- أن تصدر بيانا عاماً تدين فيه بكل قوة وصراحة أقوال وأفعال حركة التضامن مع فلسطين وحركة التضامن الدولية، وأي خطوة أقل من هذه ستعدّ تغاضياً صريحاً ويمنح الشرعية لأفعال هذه المجموعات العنصرية والمعادية للسامية، وتروّج للكراهية والعنف"[11].

المبحث الثاني: مستقبل الصراع حتى 2015 في ظل تداعيات 11 سبتمبر

السيناريوهات المحتملة

قلنا إن الصراع العربي- الإسرائيلي قد اتخذ عدة أبعاد، وإن الجهود الدولية لتسوية هذا النزاع لم تنجح- لأسباب عديدة- في وضع نهاية له، رغم المبادرات ومشروعات التسوية العديدة التي طرحت والاتفاقيات التي وقّعت، فكما رأى الدكتور عبدالله تركماني فإن إصرار إسرائيل على تحديد موقفها من الصراع من منظور ديني عقدي قد فاقم من صعوبة إمكانية التوصل إلى حل لهذا الصراع، "ولعل اكتساب الصراع طابعا دينيا قد صعّب إمكانية الوصول إلى الحل الوسط التاريخي، إنّ الرداء السياسي العلماني الذي تلبسه الحركة الصهيونية الرسمية، يبدو قناعا تتخفى وراءه رؤية دينية تصر إسرائيل من خلالها على تحديد مواقفها من الصراع استنادا إلى اعتبارات تمليها عقائد دينية بأكثر مما تمليها اعتبارات سياسية، ولأنّ المعتقدات الدينية لا تقبل بطبيعتها حلولا وسطا، فمن الطبيعي أن تصبح الصراعات المبنية على معتقدات من هذا النوع مستعصية على الحل وعلى التسوية"[(12)].

وفي ظل ماض اتسم بعدة حروب بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وهيمنت عليه كثير من المبادرات والخطط ومشاريع التسوية التي لم تر النور، وحاضر تتحكم فيه غلبة القوة، وهي كفة تميل لصالح إسرائيل التي تمتلك ترسانة متقدمة من الأسلحة والأنظمة الدفاعية والهجومية المتقدمة وتحظى بالدعم القوي من الولايات المتحدة، يمكن رسم صورة للمستقبل تتمثل في ثلاثة سيناريوهات تبدو محتملة لمستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي في السنوات العشر القادمة.

- **السيناريو الأول** والأكثر ترجيحاً، هو استمرار الوضع كما هو عليه، وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يبدو مثيراً للتشاؤم لدى البعض إلا أنه تدعمه وقائع عدة، فالاحتلال الأمريكي للعراق مدعوم ومؤيد من إسرائيل، وأعضاء اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة وقفوا وراءه بكل قوة، ويرون أنه أصبح من المغانم التي لا يمكن لأمريكا وإسرائيل التفريط فيها، هذا الاحتلال أدّى إلى تهميش أي دور فعّال للمجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة في المنطقة، أصبحت

خيوط اللعبة كلها بيد القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولم تعد المشروعات والخطط التي تحاك لمستقبل المنطقة خافية على المراقب البصير، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا واحد منها، الضعف العربي الراهن يقابله مكتسبات إسرائيلية ملحوظة تمثّلت في الشعور- أكثر من أي وقت مضى- بأنها لم تعد ذاك الكيان المنبوذ، فقد صرح وزير الخارجية الإسرائيلي مؤخراً- في أعقاب إقامة باكستان علاقات دبلوماسية مع بلاده- بأن بلاده ستتمكن قريباً من إقامة علاقات طبيعية مع 10 دول عربية وإسلامية على الأقل، هذا الوضع الذي ستتمتع به إسرائيل وما ذكر آنفاً من ضعف الدول العربية وانحسار الشعور العام بالقضية مع انشغال كل دولة بمشاكلها ومصالحها والدعم الأمريكي لإسرائيل، يجعلنا نرجح غلبة سيناريو بقاء الوضع الحالي خلال العشر سنوات القادمة.

وفي ظل هذا السيناريو ستعمل الولايات المتحدة جاهدة للاستمرار في الانفراد بأية مبادرة تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وستعمل كذلك على تهميش أي دور يمكن أن يبرز للمجتمع الدولي في هذا الصراع، إذ المعلوم أن أي محاولة جادة للتسوية لابد أن تكون من خلال ممارسة ضغط على إسرائيل، وهو أمر وقفت ضده الولايات المتحدة زمناً طويلاً ولا أظن أنها ستقبله أو تدعمه في المستقبل.

- **السيناريو الثاني،** وهو ذو علاقة وطيدة بالأول، هو بقاء الاختلال الحالي في ميزان القوة العسكرية، والمستوى التقني العسكري بين الجانبين العربي والإسرائيلي هو الحكم في إدارة دفة النزاع في المنطقة، ومعلوم أن كفة هذا الميزان تميل بصورة ملحوظة لصالح إسرائيل التي تشير التقارير إلى أنها تعتبر القوة النووية السادسة في العالم، ووفقاً لبعض التقديرات الغربية فان إسرائيل تمتلك ما بين 200 إلى 500 رأس نووي، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم توقع على اتفاقية حظر الأسلحة النووية وبالتالي فإن منشآتها النووية لا تخضع للتفتيش الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم يعد سراً التفوق العسكري النوعي الذي تتمتع به إسرائيل في الوقت الذي حرمت فيه دول الطوق العربي من الاستفادة من أي تقنية متقدمة في الميادين العسكرية واستخدام الفضاء للنشاطات العسكرية وذلك بسبب

القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على وجه الخصوص والدول الغربية على وجه العموم، وتعمل إسرائيل على الحفاظ على جيشها كأقوى جيش في المنطقة وتعمل باستمرار على تحديث الرادع النووي وعدم إخضاع منشآتها النووية لأي اتفاقيات تفتيش دولية، مع العمل على تدمير أية قوة نووية عربية أو إسلامية (تدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981 والتهديدات المستمرة بضرب إيران).

هذا الوضع الذي يتسم بالتفوق النوعي العسكري لصالح إسرائيل يقابله ضعف عربي واضح سينعكس على أي مفاوضات لتسوية هذا الصراع، فمن غير المعقول أن تقبل إسرائيل، وهي في موقف القوي، تسوية ليست في صالحها أو تقدّم تنازلات لصالح الطرف الآخر الضعيف، وفي المقابل يستحيل على الجانب العربي، وهو في هذه الحال من الضعف أن يفرض أي شروط أو حتى يتفاوض من موقع يمكّنه من المطالبة بحقوقه كاملة غير منقوصة.

- **أما السيناريو الثالث**، وهو وإن بدا من السيناريوهات الضعيفة في ظل التطورات الكثيرة التي لازمت الصراع العربي- الإسرائيلي التي لم تكن أبداً تبشر بالحل العادل والدائم والشامل، إلا أنه يظل من السيناريوهات المطروحة ولا يمكن استبعاده كلياً في عالم السياسة المعروف بتقلباته وبتحكم المصالح فيه، هذا السيناريو يتخذ من (البترول) ركيزة له، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تحتل موقعاً استراتيجياً بالنسبة للاقتصاد العالمي؛ وظل البترول يلعب دوراً حيوياً وفعّالاً في اقتصاديات الدول المختلفة وسياساتها، وتشير الإحصائيات إلى أنه يوجد في منطقة الشرق الأوسط أكثر من نصف احتياطات البترول العالمي، وحسب إحصائيات أوبك عام 2001 فإن إجمالي الاحتياط من النفط الخام لكل من المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والكويت يبلغ أكثر من 567 بليون برميل، هذا عدا الاحتياط الذي تتمتع به بعض البلدان الإسلامية مثل إيران ونيجيريا.

استخدم البترول طيلة حقبة الصراع العربي- الإسرائيلي كسلاح مرة واحدة، وكان ذلك في حرب عام 1973 التي كان للبترول الذي استخدمها العرب كنوعمن الضغط دور بارز في النتائج التي تمخضت عنها تلك الحرب، ونذكر هنا

كلمات لرئيس وزراء ماليزيا السابق مهاتير محمد قالها في إحدى محاضراته وأشار فيها أن لدى العرب سلاحاً خطيراً وفعالاً ومؤثراً، اسمه البترول لو استخدموه مثلما فعلوا في حرب 1973 لأجبروا كلاً من أمريكا وإسرائيل على تغيير مواقفهما.

نحن هنا لا نناقش التأثيرات التي يمكن أن تحدث للدول العربية والإسلامية المنتجة للبترول إذا استخدمت هذا البترول كسلاح، ولكننا نتحدث عن التأثيرات الإيجابية التي يمكن أن يجلبها البترول على الصراع العربي الإسرائيلي إذا استخدم كسلاح مهما كانت نسبة إمكانية استخدامه من عدمه، ففرضية استخدام هذا السلاح قائمة وهو أمر لا شك يؤثر في التعامل مع الصراع ليس من جانب الولايات المتحدة، اللاعب الرئيس في الصراع فحسب، ولكن أيضاً في أطراف دولية أخرى مؤثرة بقوة في الاقتصاد العالمي مثل اليابان والصين، فشعور هذه الأطراف أن مصالحها مهددة بصورة كبيرة سيجعلها تتحرك لمعالجة أسباب هذا التهديد ومن هنا يمكن أن تشكّل عامل ضغط على إسرائيل وترغمها على تقديم قبول تسوية النزاع في إطار الشرعية الدولية، هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فان استخدام سلاح البترول سيضطر أمريكا إلى إعادة حساباتها وفقاً لمصالحها وربما يجعلها تتيقن أن مصالحها على المدى الطويل مرهونة بإيجاد حل دائم وعادل وشامل للصراع العربي- الإسرائيلي، نقول هذا ونحن نضع في الاعتبار أن العالم لن يتحرك لحل مشاكلنا ما لم يشعر أن هناك حاجة ماسة لحل هذه المشاكل، أما إن تركها دون حل فسيمثّل ذلك تهديداً جدياً لمصالحه الآنية والمستقبلية.

خاتمة وتوصيات

أكثر من نصف قرن هو عمر الصراع العربي- الإسرائيلي الحافل بالكثير من التطورات والحروب والمفاوضات والاتفاقات والمواقف المعادية المتناقضة النابعة من الدول المعنية بالصراع ومن المجتمع الدولي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تعقيدات هذا الصراع وتداخل المصالح الدولية المرتبطة بالمنطقة العربية بصورة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة خاصة.

وقد شهدت الخمسة عشر عاماً المنصرمة تطورات عديدة إقليمية ودولية كانت لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الصراع العربي- الإسرائيلي، وكان لإنفراد الولايات المتحدة بزعامة العالم بعد تفكك الإتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، أثراً كبيراً في تقوية شوكة إسرائيل التي وجدت سياساتها العدوانية كل الدعم والمؤازرة من الولايات المتحدة الأمر الذي جعل من المفاوضات بين الجانب العربي والإسرائيلي نوعاً من تحصيل الحاصل في ظل تمسك إسرائيل بسياساتها المعلنة.

وقد ألقت هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة بظلال قاتمة على هذا الصراع؛ إذ كان العالم العربي والإسلامي أكبر متضرر من هذه الأحداث وأكبر من دفع ثمن تداعياتها العديدة، ومنها– بطبيعة الحال– الحرب على أفغانستان والاحتلال الأمريكي للعراق، والأخير أربك معظمالسيناريوهات المحتملة لإيجاد حل لهذا الصراع، وربما كلها، وهو أضاف تعقيدات أكثر ووضع عقبات أكبر في سبيل الحل السلمي للصراع، وأخلّ بميزان القوى في المنطقة وجعل الكفة تميل لصالح دولة الاحتلال وهمّش أي دور يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي والأمم المتحدة في سبيل الحل العادل الشامل لهذا الصراع.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن حالة الضعف العربي والخلافات بين الدول العربية حتى تلك المعنية مباشرة بالصراع، بل وحتى الخلافات داخل البيت الفلسطيني قد أضرّت كثيراً وأثرت سلباً على مجريات الصراع، وهذا الوضع أضعف من الدور العسكري والتفاوضي للجانب العربي وانعكس على السياسة العربية وتوجهاتها حيال هذا الصراع.

وبوضع كل هذه الحقائق والتطورات في الاعتبار، فقد تضمنت هذه الورقة ثلاث سيناريوهات محتملة للصراع العربي- الإسرائيلي خلال العقد القادم، وخلصت إلى بعض النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في الآتي:

1- ضرورة تفعيل المبادرة العربية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية عندما كان ولياً للعهد، وتنص المبادرة التي أُطلقت في قمة بيروت العربية عام 2002، على السلام مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

2- منح الدعم الكامل مادياً ومعنوياً للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن والذي يتعرض يومياً لكل ألوان الإضهاد والحرمان والقتل والتشريد، وتقديم الدعم كذلك لدول المواجهة مع إسرائيل حتى تكون في موقف قوي من الناحية العسكرية ومن الناحية التفاوضية.

3- الاستفادة من الموارد الضخمة التي تمتلكها الدول العربية، لاسيما البترول، من أجل التأثير على الدول الأخرى حتى تنتهج سياسة مؤثرة فاعلة وتتخذ مواقف حاسمة تجاه إسرائيل لإرغامها على نبذ العنف والركون إلى الحل السلمي.

4- العمل على ترتيب البيت العربي ورأب الصدع في العلاقات العربية- العربية ودعم الجهود الرامية إلى التضامن العربي وأن يكون التركيز منصباً على إنهاء الصراع.

الهوامش

1.Robert O ،Freedman, The Bush Administration And the Arab- Israeli Conflict: The Record of the First Three Years ،Jerusalem Center for Public Affairs No ، 516-1-15 April 2004- www.Jcpa.org

2.Robert O ،Freedman, Russia’s Middle East Ambitio, www.meforum.org/article/405

3. Xenophon Contiades in: Saudis and Terror: Cross Cultural Views, Ghainaa Publications, First Edition 2005, P 148

4. Robert O ،Freedman, The Bush Administration And the Arab- Israeli Conflict: The Record of the First Three Years ، (مرجع سابق)

5. Francis Fukuyama, Invasion of the Isolationists ،New Yor Times, August 31,2005.

6. Patrick J ،Buchanan, Whose War? American Conservative magazine, March 24, 2003 www.amconmag.com

7. يفجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق، تعريب عبدالـله حسن، مكتبة العبيكان– الرياض، ط1، 2004، ص53.

8. انظر نص خارطة الطريق في موقع إسلام أون لاين- وثائق وبيانات:
www.Islamonline.net/Arabic

9. نظر توفيق يوسف حصو، الصهيونية الأمريكية وفلسطين حتى الحرب العالمية الأولى، مجلة المستقبل العربي، ع104، أكتوبر 1987، ص128.

10 ،Delinda Hanley in: Saudis and Terror: Cross Cultural Views, Ghainaa Publications, First Edition 2005, PP 365-66

11. المرجع السابق

12. عبد الـلـه تركماني، معوّقات السلام العربي- الإسرائيلي وآفاقه، ورقة موسعة لمحاضرة قدمت في إطار دورة " معهد العلاقات الدولية/ جمعية الدراسات الدولية للعام الدراسي 2004- 2005 من 6 إلى 24 أيلول/سبتمبر، بتونس تحت عنوان " في سبيل عالم جديد لإرساء السلام :استراتيجيات جديدة" راجع الورقة على:http://hem.bredband.net/cdpps/s344.htm

الفصل الثاني

تجربة عملية السلام 1978- 2005

- الورقة الأولى

اتفاقية كامب ديفيد والتجربة المصرية في عملية السلام

- الورقة الثانية

مؤتمر مدريد للسلام

- الورقة الثالثة

اتفاقية أوسلو واستمرار المحاولات السلمية

- الورقة الرابعة

استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية ودورها في عملية السلام

- الورقة الخامسة

النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام

الفصل الثاني/ الورقة الأولى

اتفاقية كامب ديفيد والتجربة المصرية في عملية السلام

مجدي حماد*

مقدمة

تنصرف "التسوية" في العلوم السياسية، وإدارة الصراعات الدولية، إلى اتفاق الأطراف المتصارعة على حل مسائل الخلاف أو النزاع الناشب بينها حول الحدود، والحقوق وغيرها للتوصل إلي سلام بينها، ولأن مسائل الحدود والحقوق غير محددة إلى ما لا نهاية فإن تسويتها تخضع بالدرجة الأولى لحقائق موازين القوى بين الأطراف المتصارعة لحظة التسوية، فهل الصراع بين العرب وإسرائيل هو "خلاف" أو "نزاع" على الحدود أو الحقوق، حتى يمكن أن يخضع لمقتضيات مبدأ التسوية؟

إن القبول بمبدأ التسوية أصلاً يعني القبول بمبدأ وجود العدو الإسرائيلي نفسه، وبأن له حدوداً وحقوقاً، في حين أن التناقض مع العدو الإسرائيلي هو بطبيعته تناقض أساسي، وهو تناقض وجود لا تناقض حدود أو حقوق، والعدو يدرك هذه الحقيقة جيداً، لذلك فقد آن الأوان أن نفهم ما فهمته إسرائيل منذ البداية من أنه ليس هناك حل سريع أو سهل، فهناك صراع بين طرفين على أرض غير قابلة للتقسيم، أولهما لديه الحق ويمكن أن تكون لديه القوة، والثاني لديه القوة ولا يمكن أن يكون لديه الحق، وهذه الأرض إما أن تكون لصاحب الحق الباقي: الشعب الفلسطيني والأمة العربية، أو أن تكون لصاحب القوة المؤقتة: إسرائيل والصهيونية العالمية.

لقد كان بن غوريون أول من عبر عن هذه الحقيقة حين انتهى إلى أنه "ليس هناك حل... الأرض واحدة ولا يمكن تقسيمها، والصراع على الأرض بين اثنين، وهي لا بد أن تكون لأحدهما فقط، ولا بد أن يكون الشعب الإسرائيلي هو الذي يحصل على الأرض بمفرده"، والحل الوحيد بالنسبة له- إذا كان هناك حل- أن يسعى بكل الوسائل، بما فيها القوة والسياسة وحتى الخديعة، لكي يجعل الطرف الآخر يرضى بالتنازل عن مطلبه، أي إن

---

* رئيس الجامعة اللبنانية الدولية- بيروت

هدف كل الجهود- من وجهة نظر إسرائيل- هو "جعل الطرف العربي يرضي بالتنازل عن حقه في فلسطين".

لكن بعض العرب– أصحاب مدرسة التسوية– لا يفهمون ذلك، يتصورون أن التنازلات الجزئية هي الطريق إلى الحل، والحقيقة أن التنازلات الجزئية ليست طريق الحل إلا على منطق إسرائيل، أي إن كل تنازل جزئي تحصل عليه معناه الاقتراب خطوة من التنازل الكلي، ولقد أعطى العرب من أجل السلام تنازلات لم تكن تخطر على بال، والنتيجة هي ما نراه اليوم.

ومن هنا تكمن أهمية دراسة تجربة كامب ديفيد ومتابعة دوافع ذلك التحول الكبير ومبرراته من حال الصراع إلى حال التسوية، سواء في الإدراك أو في الممارسة، لكي نفهم ما أظهرته التجربة العملية طوال أربعة عقود من مسيرة التسوية أو عملية السلام- كما قد يقولون- عن طبيعة الحل الممكن للصراع العربي- الإسرائيلي.

وفي ضوء ما تقدم تنقسم الدراسة إلي قسمين:

أولهما: يرصد عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية.

ثانيهما: يتابع إدارة عملية التسوية.

القسم الأول

عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية

يمكن القول- في إطار رصد المقدمات، أو الطريق إلى التسوية وتحليلهما حيث جرت عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية-: إن مسيرة كامب ديفيد قد صدرت عن طبقات عربية حاكمة بعينها من ناحية، وأنها تعبير عن حال جماهيرية عربية معينة من ناحية ثانية، فضلاً عن كونها محصلة تغييرات ومتغيرات عربية، تمخضت عنها ظاهرة تآكل النظام العربي من ناحية ثالثة، كما أنها تمت في إطار تحولات جذرية في النظام الدولي فرضت هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية في نهاية الأمر من ناحية رابعة.

إن من الواضح أن حقبة التسوية ستمتد إلى الأجل المتوسط على الأقل، ومن هنا تأتي أهمية إدراك حقائق تلك التسوية المبنية- من حيث الجوهر- على الانتصار العام للحركة

الصـهيونية بـانتزاع الاعـتراف المصري ثـم العـربي الرسـمي بدولـة إسرائيـل، كـما تجسـد في المعاهـدات والاتفاقيـات التـي تـم إبرامهـا مـع مصر أولاً، ثـمّ مـع الأردن ومنظمـة التحريـر الفلسطينية باعتبارها تشكل قيوداً على الحركة مستقبلاً، بمـا تتضـمنه مـن التزامـات قانونيـة، وما تفرزه من آثار سياسية، من هذا المنظور تبرز أهمية متابعـة عمليـة التحـول الكـبرى مـن الصراع إلى التسوية.

أولاً: الطبقات الحاكمة والجماهير المحكومة

لا شك أن الشلل الذي أصيب به الوطن العربي في ظروف مبادرة السادات، وحتى الآن يقود إلى استنتاجات خطيرة، بخاصة حين يطرح السؤال الحيوي الآتي: ما هـو السـبب؟ ولمـاذا بدا الوطن العربي كله عاجزاً- ويتزايد عجزاً- من وقتها حتى الآن فاقداً لقدرتـه عـلى المنطـق، فضلاً عـن قدرتـه عـلى الحركـة والفعـل، حتـى إزاء وجـود حـالات عـدوان إسرائيليـة فادحـة وخطيرة، كتلك التي تعرّض لها لبنان والعراق وتونس، في ظل مبادرة السادات، وتدشين مسيرة التسوية، بل وإبرام اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل؟

يصـعب القـول إن الأمـة العربيـة تعـاني نقصـاً في الإمكانيـات، أو في المبـادئ أو في التضحيات، وإنما يتركز القصور في إدارة هذه الموارد، أي إن هذه الموارد أكبر بكثير مـن كفـاءة المسؤولين عن إدارتهـا، وبالتـالي نشـاهد هـذا التنـاقض بـين الـتراكم في الإمكانـات والعجـز في القدرات، ونشاهد القصور عن الحركة والفعل، وبالطبع فإن مسألة الكفاءة تقودنا مباشرة إلى التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة في الأقطـار العربيـة، ولا بـد أن نعـي- مـع كـل عنـاصر الاستمرار والتواتر في سلوكها- أن تلك هـي حدودها، وتلك هي اختياراتها الحرة إلى أن يأتي مـا يخالف ذلك.

وتؤكد ذلك الخصائص العامة للنظم السياسية العربيـة، بخاصـة مـن منظـور الارتبـاط العضوي بين النظم السياسية الداخلية لكل بلد عربي والنظام العربي من ناحية، ومن الارتبـاط العضوي بين طبيعة تركيب الطبقات الحاكمـة العربيـة وأنمـاط ممارسـة السـلطة مـن ناحيـة أخرى.

وتفصيل ذلك أن محصلة هذا الارتباط العضوي إنما تعبر عن ظاهرة أكثر اتسـاعاً تشـمل العديد من المتغيرات الأساسية للحياة السياسية؛ تتمثـل في "ظـاهرة التآكـل"؛ فمـن الملاحـظ أن

كل شيء ثمين في هذه الأمة يتعرض لحال من "التآكل"، ابتداء من شرعية النظام، إلى فكرة الدولة النموذج، وامتداداً إلى النخبة السياسية التي تتولى قيادة الدولة، وانتقالاً إلى الطبقة المتوسطة عماد حركة المجتمع، وصولاً إلي منظومة القيم التي تمثل روح الأمة، وانتهاء بتآكل النظام العربي ذاته، وذلك نتيجة للأزمة العميقة التي تلف هذه المتغيرات وتحدد الخصائص العامة للنظم السياسية العربية.

وهنا تنبغي الإشارة إلى ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين: "ظاهرة التحول والمراجعة" في الأنظمة العربية الوطنية باتجاه الغرب من ناحية، وظاهرة "تقارب" الأنظمة العربية- على اختلاف أصولها وتباين لغة خطابها السياسي- من ناحية أخرى.

ولقد سارعت الحقبة النفطية من معدلات حركة هاتين العمليتين من خلال ثلاثة عوامل أساسية: **أولها** تعميق اندماج الدول العربية في النظام الرأسمالي العالمي، وأثر ذلك على تسريع معدلات المراجعة في الأنظمة العربية "الوطنية"، **وثانيها** ازدياد نفوذ الأنظمة النفطية، الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة، واستغلالها لبعض عائدات النفط لبناء وتوسيع هذا النفوذ، **وثالثها** تعرض حركة التحرر الوطني العربي لحال من الضعف والتراجع، فضلاً عن انحسار النفوذ الجماهيري.

وتبرز عمليتا التحول والتقارب الجاريتين بين الأنظمة العربية، رغم كل التباينات الظاهرة، في اتجاه حركتها السياسية الفعلية ومواقفها تجاه القضايا الرئيسية المطروحة على الوطن العربي، وفي مقدمتها قضايا تفكيك روابط التبعية، والتنمية المستقلة، والوحدة العربية، والموقف الفعلي من القضية الفلسطينية.

من هذه الزاوية يمكن الحديث عن تبلور نظام عربي، لكن دون إغفال التباينات المهمة التي ما زالت قائمة بين أنظمة الحكم العربية، بفعل الاختلاف النسبي في التكوين الاجتماعي والاقتصادي والتاريخ السياسي الحديث من ناحية، وعدم استكمال بعض الأنظمة العربية عمليتي التحول والمراجعة لعوامل عدة، منها خصوصية انعكاس الصراع العربي- الصهيوني عليها، والشروط المطروحة عليها من الغرب، والعوامل العربية المرتبطة بها، وتأثيرات الضغوط الجماهيرية، من ناحية أخرى.

إن تلك الظواهر كلها تعبر عن طبيعة تركيب الطبقات الحاكمة في الأقطار العربية،

فالقاعدة الأساسية لهذه الطبقات تتشكل من احتكارات البترول من جهة وتجارة السلاح من جهة ثانية، وأجهزة المخابرات من جهة ثالثة، وهكذا نشأت سلالة جديدة من بقايا العسكر وسماسرة السلطة والوسطاء وتجار السلاح والتجار الأغنياء الذي يطيرون بين الشرق والغرب، بين القصور الملكية والشركات الملكية، إن الملوك، والرؤساء– الملوك، الذين يستترون خلف مؤسسة عسكرية حاكمة في الحالين، قد أصبحت بين أيديهم سلطات غير مسبوقة.

ومن ناحية أخرى، ففي إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي على مختلف المستويات، تبدو الجماهير العربية غائبة عن الفعل السياسي المنظم والمستمر، وهي بالتالي غائبة عند التحليل والتفسير والاستشراف، وبالتالي عند تقرير عوامل الاستمرار وعوامل التغير، وفي ظل هذه الحال الجماهيرية العامة، التي ساهمت في صنعها، وتساهم في استمرارها، أطراف عربية ودولية عديدة، كان من الممكن للرئيس السادات أن يتخذ قراراته الخطيرة مطمئنا إلى رد الفعل العربي العام.

كذلك فإن حال الصراع العربي- الإسرائيلي، إلى جانب تدشين مسيرة التسوية، مصرياً ثم عربياً، قد أحدث نقلة نوعية في الإحباط لدى تلك الجماهير العربية، دفعت بها إلى المزيد من السلبية وإلى الاختزال الشديد في تحديد الهدف الاستراتيجي، شعبياً، بالنسبة إلى الصراع العربي- الإسرائيلي والصراع العربي- الغربي إجمالاً.

وهكذا فإن الجماهير المصرية والعربية التي وقفت ضد مبادرة الرئيس السادات وجدت نفسها في حيرة بالغة إزاء ما ترتب عليها من عواقب وخيمة على الأمة العربية كلها، ما بين رفض تصديق ما حدث، إلى الذهول- وربما الانهيار- من روع ما حدث، وكلها مواقف تجعلها غائبة عن الوعي، وليست فقط في حال من الشلل والسلبية، ولننظر إلى الوطن العربي من الداخل لحظة المبادرة وانطلاق مسيرة التسوية، لقد كانت تغلفه موجة ضباب لا حدود لها؛ فكل بلد أصبح منعزلاً عن البلد الذي يجاوره، وكل بلد يركز على جماهيره بكافة وسائل السيطرة، بدءاً بأجهزة الإعلام، وما تعجز عنه هذه الأجهزة تكمله أجهزة الأمن، وبالتالي فإن تلك الجماهير العربية قد أصبحت في حال غيبوبة إجبارية واختيارية معاً.

ثانياً: تآكل النظام العربي

سبقت الإشارة إلى أن الارتباط العضوي بين النظم السياسية الداخلية لكل بلد عربي والنظام العربي من ناحية، وبين طبيعة تركيب الطبقات الحاكمة العربية وأنماط ممارسة السلطة من ناحية أخرى، قد أفرزا "ظاهرة التآكل" على المستويين القطري والقومي؛ حيث يلاحظ أن كل شيء ثمين في هذه الأمة يتعرض لحال من "التآكل"، وتتضح هذه الظاهرة على المستوى القومي، من منظور دراسة "اتفاقية كامب ديفيد والتجربة المصرية في عملية السلام"، في أربعة تغييرات أساسية: **أولها**- هزيمة 1967، ونكسة الشرعية الثورية، **وثانيها**- سيادة الحقبة النفطية السعودية، **وثالثها**- معادلة الثورة والثروة، **ورابعها**- تردي حال الأمن القومي العربي.

- **هزيمة 1967، ونكسة الشرعية الثورية**

لا جدال في أن الحيوية التي يتمتع بها النظام العربي تستند أساساً إلى درجة كبيرة من "الشرعية القومية"، ذلك أن منطق النظام العربي، أو الدعوة القومية التي يقوم عليها، أفرز قواعد للسلوك السياسي العربي، في مقدمتها مبدأ الشرعية القومية التي كانت ترتبط بها قيم سياسية عربية تتعلق بالصراع العربي- الصهيوني، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية المستقلة، والأمن العربي، والوحدة العربية، لذلك فقد تخللت مراحلَ تطور النظام العديدُ من فترات الأزمات اجتازها وتجاوزها بفضل هذه الشرعية، وظلت شرعية النظام سائدة، واستمر النظام صامدا.

لعل هزيمة 1967 كانت نقطة التحول الكبرى في ذلك العقد، فقد أعقبها تكريس للفرقة العربية، وقسمت البلدان العربية إلى بلدان مواجهة وبلدان مساندة، وظهر الصراع سافراً بين البلدان التي تحمل لواء الوحدة وتلك التي تعادي فكرة الوحدة، وتعاظمت عمليات الاتهام عن مسؤولية الهزيمة، وصحبها اتهام للذات سرعان ما تحول إلى جلد للذات، والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد عقدت العزم على إحداث هذه الهزيمة، لأنها رفضت أن يقترن التوجه التنموي المتحرر بالتوجه الوحدوي، ليضرب مثلاً يحتذي في مناطق أخرى من العالم؛ فالهزيمة كانت مقررة، ولو لم تتحقق بتلك الطريقة الخاطفة لقامت الولايات المتحدة بالإجهاز الكامل مباشرة علي قيادة قوى الثورة العربية.

اختبر النظام العربي عبر مراحل تطوره المختلفة الهزائم والانتصارات، المحن والخطوب، ومن المفارقات أنه خلال حقبة السبعينيات، وبينما تزايدت الإمكانيات الموضوعية لأعضاء النظام بشكل بالغ (حرب 1973 والنفط) تقلصت إرادته السياسية، والرغبة في توظيف هذه الإمكانات لمصلحة تأكيد الاستقلال القومي، بل لقد شهدت تلك السنوات مزيداً من التبعية السياسية والاقتصادية؛ **الأولى**- أدت إليها سياسات عدد من النظم العربية التي اقتربت حثيثاً من الولايات المتحدة، **والثانية** - دشنها اندماج الاقتصادات العربية في السوق الرأسمالية، كما شهد النظام مزيداً من التبعثر بين سياسات أعضائه، وغياب واضح للدولة النموذج أو المركز للحركة العربية القومية، وكان من شأن ذلك أن تعرضت شرعية النظام العربي لأنواع من الأزمات لم تواجه مثلها من قبل.

ففي فترة المد القومي اكتسبت الأيديولوجيات الثورية مصداقية عالية لدى الجماهير العربية، نتيجة ما حققته من معدلات سريعة في مضماري التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما أن هذه الأنظمة تبارت مع بعضها في تصعيد توقعات الجماهير وآمالها في أقطارها نحو مزيد من الإنجازات قطرياً وقومياً، وجاءت الطامة الكبرى عام 1967، مع الهزيمة المروعة على يد إسرائيل، لأكبر نظامين قوميين في الوطن العربي، وهما النظام الناصري في مصر والنظام البعثي في سوريا، وعلى الرغم من أن هذه الطامة الكبرى سبقتها بعض الانتكاسات أو الهزائم الصغرى، إلا أن هزيمة 1967 كانت هي الشرخ الأعظم في شرعية معظم "النظم التقدمية"، لأن هذه الهزيمة حدثت في ميدان القومية العربية، الذي كان يشكل المصدر الأساسي لهذه الشرعية.

لم تَعِدْ الأنظمة المدنية بتحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة، وتحرير فلسطين، ووعدت الأنظمة العسكرية والعقدية بكل ذلك وبأكثر منه، وجعلت من هذه الوعود مسوغ استيلائها على السلطة، واحتكارها لها، أما الأنظمة المدنية فلم تعمد إلى تعبئة شعوبها سياسياً، ولم ترفع توقعاتها الداخلية والخارجية، ولذلك فإن ما أنجزته من برامج إصلاحية كان يمثل مع تواضعه أكثر مما توقعته شعوبها منها، أما ما أنجزته الأنظمة العسكرية العقدية، على أهميته، فكان دون الحد الأدنى الذي توقعته شعوبها، على ضوء الوعود الضخمة التي أطلقتها.

وعلى الرغم من بقاء الأيديولوجيات الثورية، واللغة السياسية المتضخمة المصاحبة لها،

فإن ممارسات الأنظمة "التقدمية" قد أفرغت من محتواها، وحتى قشرتها الخارجية أصبحت شديدة البهتان؛ فقد تميزت ممارسات تلك الأنظمة بالبراغماتية والانتهازية، بل وأحيانا كثيرة بالعبثية واللاعقلانية، وتبددت الأحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية، وانحسر السعي الحثيث إلى تأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب، وتبددت الإجراءات الاشتراكية منذ السبعينيات لمصلحة سياسات وآليات تقوم على فلسفة السوق، أما هدف تحرير فلسطين فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة العربية، وحل محله هدف الأرض مقابل السلام، لكن الممارسة الفعلية كانت دون ذلك بكثير، بل أصبحت مشروعات التسوية الأجنبية هي كل ما تأمل تلك النظم في تحقيقه، اتقاء لشر المشروع الصهيوني الزاحف نحو عواصمها.

يضاف إلى آثار هزيمة 1967 حال الضعف الشديد الذي أصاب الفكر القومي والحركة الوحدوية العربية بشكل عام، حيث تحولا من موقع الهجوم إلى موقع الدفاع، ووقعا فريسة للإحباط والتمزق بسبب الصدمة التي سببتها الهزيمة، وكان البحث عن طريق جديد، واختلاف الاجتهادات في ذلك، وعدم الوصول من هذا البحث إلى حل متفق عليه، من بين العوامل التي عمقت هذا الضعف، والتي أدت إلى تجزئة الحركة الوحدوية العربية وتشرذمها، بوصفها حركة سياسية تشمل الأقطار العربية كلها، وهكذا ترك الميدان خالياً تماماً لدعوات الإقليمية والانعزالية والطائفية التي اكتسبت قوة جديدة، بخاصة بعد اتجاه الرئيس السادات إلى البحث عن حل للمشكلات المصرية خارج النطاق العربي.

- **الحقبة النفطية- السعودية**

عندما انعقد مؤتمر وزراء النفط العرب- الذي صادف أول أيام حرب عام 1967- احتدم الخلاف بين اتجاهين: **اتجاه** يريد أن يزج بالنفط في المعركة، **وآخر** تنادي به البلدان النفطية يرى أن حظر تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل يضر بمصالح الأقطار النفطية نفسها، ثم بالمنطقة العربية قبل غيرها، ونجح تيار عدم تسييس النفط، وتم عقد صفقة في مؤتمر قمة الخرطوم عام 1967 "رفع الحظر عن النفط مقابل دعم بلدان المواجهة مالياً".

وتعد الهزيمة، ومن بعدها قمة الخرطوم، بداية العمل العربي المشترك بالصورة التي

نعرفها اليوم، فقد تراجع تيار الوحدة، وانتزعت الأقطار المنتجة للنفط "استقلالها"، وأنشأت "الأواب" كمنظمة مستقلة لها، تضم السعودية والكويت وليبيا، يطلق لها الاستقلال بشؤون النفط عن جامعة الدول العربية.

وهكذا جاءت تلك المنظمة نموذجاً لأجهزة عربية تنطلق من قاعدة أن من يملك المال له حق الاستقلال، ولا يشرك في شؤونه من لا يملك، فضلاً عن تجاهل الاعتبارات القومية ومتطلبات التكامل، حيث إنها تنتسب إلى الخارج، غير أن الأنظمة الثورية نفذت إليها من الباب الخلفي، بقيام ثورة الفاتح في ليبيا 1969، وأصبح على المنظمة إما التوقف أو التأقلم، فاختارت الطريق الثاني.

ولتحليل دور النفط تلزم الإشارة إلى اثنتين من خصوصيات النظام العربي: **أولاهما** الخلط بين الإمكانيات وبين الإرادة التي تستخدم هذه الإمكانيات، **وثانيتهما** الدور الذي يلعبه الرأي العام العربي عبر الحدود السياسية لدول النظام، وهو الدور المرتبط بمبدأ الشرعية القومية للنظم السياسية الحاكمة، ويفسر هذا المبدأ كثير من تفاعلات النظام التي أدت في جملتها إلى الانحراف عن الخط القومي؛ فحينما دخل النظامان السوري والمصري حرب 1973 وحققا الانتصارات الأولى، لم يحاول أيٌّ منهما أن يعلن عن أهدافه المحددة من هذه الحرب، ولذلك فإنه حين حدثت انتكاسات على الجبهتين في الأيام الأخيرة للحرب لم يتأثر الرأي العام بهذه الانتكاسات بقدر ما تأثر عند اكتشافه قبول النظامين الدخول في اتفاقيات لفك الاشتباك على الجبهتين، وهنا تعرض التضامن العربي الذي سبق الحرب إلى صدمة، وبدأت الخلافات تظهر على سطح العلاقات العربية.

وفي هذا السياق ينبغي متابعة بداية تبلور الحقيقة النفطية وتفاعلاتها ومواريثها، فقد كان الموقف النفطي الذي اتخذته الأقطار العربية النفطية، في الأيام الأخيرة للحرب، مشابهاً لموقف البلدين المتحاربين، فقد استجابت لنداء المتحاربين، أو خضعت لمقتضيات الشرعية القومية، ولكنها لم تعلن أهداف خطواتها في مجال النفط بالشكل الذي يسمح لها بالتراجع في الوقت المناسب وبالشكل المقبول، وبالفعل حدث التراجع في وقت، وبشكل غير مناسب لهما، أدى إلى تسرب بعض الظن لدى الرأي العام العربي في أن الغرض من الفعل النفطي لم يكن التأثير على مسار الحرب بقدر ما كان استغلالاً للحرب بهدف رفع السعر، وسواء

أكان هـذا الظـن مـبرراً أم مغرضـاً، فالـذي حـدث أن الفعـل في حـد ذاتـه عـوّض كثـيراً عـن الانتكاسات التي أصابت الجبهتين المحاربتين، فتأجل لبعض الوقت الشعور بخيبـة الأمـل مـن حرب ظنها الرأي العام حرباً تحريرية واكتشف أنها كانت محدودة الأهداف، وقوي الأمـل في أن النفط العربي- بما أثبته من فاعلية وما أصـابه مـن إرادة سياسـية- يمكـن أن يحقـق للأمـة العربية ما لم يحققه الفعل العسكري بالشكل المطلـوب، وتحـول هـذا الأمـل مـع الوقـت إلى توقعات بالغت في قدرة النفط وفي قوة الإرادة السياسية العربية؛ إذ ألقى على الـنفط العـربي بمسؤوليتين: **المسؤولية الأولى** تجاه العـالم الخـارجي مـن أجـل فـرض الضـغوط عـلى إسرائيـل للجلاء عن الأراضي التي احتلتها، **والمسؤولية الثانيـة** تجـاه الـوطن العـربي، وتتفـرع إلى ثلاثـة اتجاهات: **اتجاه** إعـادة تسـليح قـوة الأطـراف المحاربـة وتـدعيمها، **واتجـاه** التنميـة العربيـة الشاملة، **واتجاه** تدعيم التضامن العربي في إطار قومي مسـتقل، وبمعنـى آخـر مواصـلة ربـط النفط بمقتضيات الشرعية القومية.

ولأسباب متعددة لم ينجح النفط في تحمل هذه المسؤوليات، في مقدمة هذه الأسـباب هجمة الولايات المتحدة الدبلوماسـية ضـد المنطقـة، وضـد الـنفط بوجـه خـاص، ومـع مـرور الوقت أصبحت الأسباب الأخرى لا تقل أهمية عن هذا السبب؛ فمن ناحية انخفض بالتدريج اعتماد الدول الغربية على النفط العـربي، وصـاحب هـذا الانخفـاض زيـادة في اعـتماد بلـدان النفط العربية على الدول الغربية، ومن ناحيـة أخـرى أدى عـدم وجـود سـيطرة مـن جانـب البلدان المنتجة على شبكة التوزيع إلى إضعاف نفـوذ البلـدان المنتجـة عـلى الأسـواق، كـما أن الوكالة الدولية للطاقة- التي سـعى "هـنري كيسـنجر" لإنشـائها- حققـت نجاحـاً، فضـلاً عـمّا ساهمت به ظروف الكساد في العالم الصناعي في هذا النجاح.

وإذا كان النفط قد فقد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر، فإنه تمكن مـن أن يفـرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطاً اجتماعية خاصـة بـه وبطبيعتـه كمـورد قابـل للنضـوب؛ إذ فَرَض الشعور ببشاعة الفقر لدى الدول الفقيرة وشعوبها، وفَـرَض مشروعيـة معينـة لسـلوك الفساد والرشوة، ونَشَر الأمل في رخاء مصطنع مفـاجئ، وتَسَـبَّب في فجـوة ثقـة داخـل مجتمـع المثقفـين العـرب، وسـاهم- بـوعي أحيانـاً ومـن دون وعـي أحيانـاً أخـرى- في تكبيـل الحريـات وعرقلة الديمقراطية وتدعيم التيارات المتطرفة، لـيس فقـط في دول الـثروة، ولكـن أيضـاً في دول

الفقر، وبذلك أَضْعف الفكرةَ القومية في النظام العربي، ولم ينجح في وضع فكرة محلها تضم أهداف هذه الأمة وتطلعاتها.

إلا أن أكثر ما يهم هنا هو الأثر الذي خلّفه النفط على علاقات القوة في المنطقة، فمع كل الآثار التي أحدثها النفط في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي، إلا أنه لم يتمكن من توجيه توازنات القوة في النظام بالشكل الذي يتناسب مع الآثار التي أحدثها، أي إنه هدم قواعد للسلوك السياسي العربي، ولم ينسج شبكة قواعد جديدة تلم البعثرة وتحدد الأهداف، ولذلك، وتحت تأثير التغيرات السلوكية التي أحدثها النفط، كانت هناك مبالغة في تقدير قوة السعودية، سواء قوتها داخل النظام أو قوتها الدولية، كما كانت هناك مبالغة أيضاً في تصوير بدايات تحالف مصري- إيراني- سعودي، وفي تصوير احتمالات ممارسة السعودية للنفوذ في الولايات المتحدة، وفي قوتها داخل العالم الإسلامي، واتضح فيما بعد أن كلا من السعودية ومصر قد تعرضتا لحملة "تضخيم" وتعظيم للقدرات قادتها أجهزة الإعلام الغربية، وشاركت فيها الدبلوماسية الأمريكية، بشكل أدى إلى نشأة هوة عميقة بين القدرات وبين النفوذ الفعلي، وهو الأمر الذي اكتشفته قبل غيرها القيادات الحاكمة في القطرين، ولكن بعدما تمت البعثرة في النظام العربي، فاتجهت مصر إلى الانعزال والانفراد بالعمل، واتجهت السعودية بعدها إلى التقوقع داخل محيط إقليمي في الجزيرة العربية، كذلك اكتشفت سوريا هذه الحقيقة، فانطلقت تمارس نفوذاً على دائرتها الإقليمية، وفي لحظة معينة شعرت معظم الأطراف بالعجز، وبضرورة السعي نحو تحميل الدول العظمى مسؤولية حل مشكلات النظام العربي، وحماية أعضائه، وتسهيل اختراق القمة الدولية لجميع تفاعلات النظام، وفي الحقيقة فإن هذا التوجه يتفق مع تصرح وزير الخزانة الأمريكي: "إن العرب لا يملكون النفط ... إنما هم فقط يقعدون فوقه"!

كذلك أحدثت التطورات النفطية في الوطن العربي بعد حرب تشرين ثاني/نوفمبر 1973 تغييرات هائلة في توزيع الثروة والدخل بين الأقطار العربية، مع ما ترتب على ذلك من تغيير في موازين القوى داخل الوطن العربي؛ فقد ترتب على التوزيع الجديد للثروة والدخل خلق شعور بوجود قطرية خاصة متميزة للأقطار ذات الثراء المالي والنفطي في منطقة الخليج العربي، في مواجهة بقية الأقطار العربية التي تعتبر فقيرة بهذا المعيار، ويمكن

القول إنه، للمرة الأولى، في التاريخ العربي الحديث، يظهر عامل الثروة والتفاوت في توزيعها بين الأقطار العربية بوصفه العامل الذي يلعب الدور الأخطر في تبرير التجزئة والقطرية وفي تعميقها في داخل الوطن العربي.

ويلاحظ أنه في فترة ما قبل الحقبة النفطية التي بدأت عام 1973، لم يكن التفاوت بين الأقطار العربية من الناحية البشرية، وما يميزها من قدرات وكفاءات، يلعب أي دور في تعميق القطرية والتجزئة، كما لم يكن لهذا التفاوت أي انعكاس على اللغة المستخدمة، بل على العكس من ذلك، فإن الأقطار العربية ذات الثقل البشري والحضاري- بما تحويه من "قدرات الإنسان"، الذي هو العامل الأول والأساسي في التطور والتقدم- كانت ترى في هذا التفاوت عاملاً معززاً ومقوياً للحاجة إلى التكامل العربي في جميع المجالات، وكانت تقوم، رغبة واختياراً، بما كانت تراه واجباً عليها من النهوض التعليمي للإنسان العربي في الأقطار العربية الأخرى، تحقيقاً للتكامل الثقافي والتعليمي.

- **تحولات معادلة الثورة والثروة**

إن الحديث عن القومية والقطرية طَرَفي معادلة في بنية النظام العربي يعني أساساً وتحديدا الحديث عن "معادلة الثورة والثروة" باعتبارها أداة الانتقال من"القومية" إلى"القطرية" وبالعكس في تلك المرحلة من مراحل تطور النظام العربي.

كانت الثورة العربية، في الخمسينيات والستينيات، في مواجهة التحدي الصهيوني والإمبريالي هي التي شكلت المحرك الرئيس في المنطقة، فقد أسفرت انطلاقتها عن خريطة للوطن العربي فيها قلب ومحيط، كان "القلب" يمثل تلك الرقعة من الأرض العربية، الممتدة من مصر إلى الهلال الخصيب، التي تفاعلت فيها القومية العربية، وهي أيضاً الرقعة المحيطة بإسرائيل، ومركزها "فلسطين"، وفيها كانت تتحدد توجهات "الثورة القومية العربية".

ثم امتدت "الثورة" بالأمة العربية إلى مواقع أخرى، كما حدث في الجزائر واليمن، فاسترشدت هذه الثورات بالمفاهيم الثورية التي حددت ملامحها التفاعلات في منطقة "القلب".

وكان لا بد من أن تفضي انطلاقة "الثورة العربية" إلى ردود أفعال وتفاعلات معقدة على الصعيد العربي، وجدت تعبيراً عن نفسها في شعاري "وحدة الهدف" و"وحدة الصف".

وفي السبعينيات ظهرت "الثروة العربية" أبرز محرك لإعادة صياغة بنية النظام العربي، وكان "للثروة العربية" خصائص، تختلف اختلافاً بيناً عن خصائص "الثورة العربية"؛ فالمنطقة العربية الأكثر ثراء نفطياً (منطقة الخليج) ليست المنطقة العربية الأكثر تقدماً تاريخياً، والأكثر تعرضاً للتحدي الصهيوني الإمبريالي، وقد أفضى تعاظم شأن "الثروة العربية" إلى وطن عربي لم يعد له قلب ومحيط، بل وطن عربي له "مركز جديد" برز في غير موقع مركزه السابق، وأصبح شأن المركز الجديد يتعاظم على المركز السابق بقدر ما أصبحت "الثروة" تحل محل "الثورة" كقوة مقررة للسياسات العربية، بل أخذت "الثروة" تستوعب "الثورة" وتمتصها.

ومما يؤكد هذه السمة التي اكتسبتها "الثروة النفطية العربية" أنها تنظر إلى الغرب- لا باعتباره "عدواً إمبرياليا"- بل هو"زبون نفط"، أي إنه طرف يجري التعامل معه، بل التكامل معه، بدلاً من أن يكون "التناقض" و"الصراع" هما طابع العلاقة معه، ونظراً إلى أن إسرائيل مرتبطة ارتباطاً عضوياً بهذا الغرب، فقد أصبح شعار "السلام" يطرح مع إسرائيل باعتبارها تمثل "حليف الحليف"، ولم يعد الصراع العربي- الصهيوني "صراع وجود"، بل "نزاع حدود"، وكانت لتلك "التحولات" الجذرية انعكاساتها الخطيرة على مفهوم الأمن القومي العربي، وبالتالي على بنيته؛ حيث تسرب محله "مفهوم جزئي مجزَّأ للأمن".

- **تردي حال الأمن القومي العربي**

في أعقاب هزيمة 1967 أخذ مفهوم جديد يطرح نفسه على الأقطار العربية بوصفه بديلاً لمفهوم "الأمن العربي"، أي "الأمن الذي يتحقق بوساطة القوة الذاتية العربية المتكاملة، على أساس القومية العربية"، فقد أخذ يحل تدريجياً محلَّ هذا المفهوم، بشكل صريح أو ضمني، مفهومٌ آخر يمكن أن يطلق عليه "المفهوم الجزئي المجزَّأ للأمن" الذي يقوم على الدعوة إلى إحلال المظلة الخارجية محل الذاتية العربية، فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للأمن العربي، ليخلفهما مفهوم مشبوه، يجمع بين الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة، وأمن "السلام" والاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة أخرى، كما تطرح إلى جانب ذلك دعوة "بناء نظام الشرق الأوسط" الذي تهيمن عليه دول التخوم غير العربية والكيانات الأجنبية المحيطة به، بديلا للنظام

القومي العربي، في ظل انحسار المد القومي، وتعرض الشرعية القومية للتشكيك والانتهاك.

ولا شك أنه في ظل هذا المفهوم "الجزئي المجزأ" للأمن العربي يكون من الطبيعي اهتمام كل قطر عربي بذاته، ونبذ فكرة التكامل العربي إجمالاً، والبحث لنفسه عن مكان تحت المظلة الخارجية، سواء أعلن ذلك صراحة أو قاومه في الظاهر، ولا شك أن التحول الذي قام به الرئيس السادات بالنسبة إلى حل موضوع الأمن المصري، وقبوله بالبحث عن هذا الأمن تحت المظلة الأمريكية، دون الاعتماد على الإمكانات الذاتية والمتكاملة للوطن العربي في مجموعه، كان من بين العوامل المهمة التي لعبت دوراً في تشجيع أقطار عربية أخرى على المجاهرة صراحة بالأفكار نفسها، وتشجيعها على البحث العملي عن الأمن بهذا المفهوم الجديد، وكان لذلك كله آثاره في تعميق القطرية والتجزئة ولكن مع المزيد من التبعية للخارج، وبالذات للولايات المتحدة الأمريكية.

إن ما تباشره النزعة القطرية من أثر في عمليات التكامل العربي بصفة عامة، إنما يجري من خلال المواقف التي تتخذها بعض القوى الداخلية والخارجية التي تتمتع بإمكانية التأثير على القرار السياسي في الأقطار العربية، ومن هنا يكون من الضروري التعرّض لمواقف هذه القوى من التكامل العربي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة حقائق:

أولاها: إن أغلبية أعضاء النخبة الحاكمة في البلدان العربية لا تقف في صف عملية التكامل العربي، لما تفترضه هذه العملية، بالضرورة، من متطلبات، وما تفرضه بالضرورة أيضاً من آثار ونتائج.

ثانيتها: إن أفراد النخبة الحاكمة لا يتخذون هذا الموقف لمجرد الحرص الذاتي على مصالحهم، فهناك بعض القوى الاجتماعية الأخرى التي تتعارض مصالحها مع التكامل العربي، وتمارس تأثيرها على السلطة الحاكمة في البلد لمنع التكامل الاقتصادي العربي أو عرقلته، وفي الواقع قد يصعب الفصل بين هاتين المجموعتين، فهما تشكلان قوى اجتماعية وسياسية مترابطة في بعض البلدان العربية، وهكذا يتضح مدى الترابط الوثيق بين قضية الوحدة العربية ومطلب التغيير الاجتماعي الجذري.

ثالثتها: ما تمارسه قوى الهيمنة العالمية من أساليب وضغوط لمنع التوحيد العربي، ولعرقلة

التكامل الاقتصادي بخاصة، لأنه لا يمكن أن يتم إلاّ من خلال فلسفة وسياسة تؤديان إلى تحرر اقتصاديات البلدان العربية من حال التبعية التي تربطها بالسوق الرأسمالية العالمية، ومن هنا السعي إلى تلافي حدوث ذلك بكل الوسائل، بما في ذلك تقوية النزعة القطرية، وشل الإرادة السياسية العربية.

رابعتها: غياب حركة سياسية شعبية قوية عربية، تقوم بحشد الرأي العام في البلدان العربية وراء قضية التكامل، وتأخذ على عاتقها إقناعه بأن التكامل هو قضية حياة أو موت بالنسبة للإنسان العربي في مواجهة التحديات المصيرية التي تواجهه في الحاضر وفي المستقبل.

خامستها: كان غياب المشاركة الشعبية في توجيه التطورات والقرارات السياسية في البلدان العربية وصنعها طبقاً لأسس الديمقراطية السليمة من أهم العوامل التي أدت إلى الموقف السلبي الذي تقف النخبة الحاكمة في هذه البلدان من عملية التكامل العربي، وهكذا ترتبط مشكلة غياب الإرادة السياسية الضرورية لعملية التكامل العربي ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية في صنع الحياة في البلدان العربية.

سادستها: إن فاعلية جامعة الدول العربية، التي هي الوعاء المؤسسي للهوية القومية، يرتبط بمدى إحساس الأمين العام وموظفي الأمانة العامة بأن منظمتهم تضم بلداناً أعضاء تتمتع حكوماتها بشرعية شعبية، على نحو يجعل الجامعة تعبيراً عن إرادات شعبية عربية قومية، لكن هذه الكيانات البيروقراطية التي تمثل البلدان الأعضاء، لا يتوقع أن تلتزم بمقررات مجلس الجامعة أو بالإرادة القومية، في الوقت الذي لا يلتزم معظمها بالإرادة الوطنية الشعبية داخل كل قطر، وطبيعي أن ينعكس هذا الواقع بدوره على ضعف الإرادة السياسية الجماعية العربية، الذي هو مصدر جميع السلبيات الملازمة للعمل العربي المشترك في شتى مجالاته.

ثالثاً: هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية

إذا وضعنا النظام العربي في إطاره العالمي، يمكن القول إنه إذا كانت الخمسينيات والستينيات مرحلة النضال من أجل الاستقلال السياسي للأمة العربية وتبني سياسة عدم الانحياز سياسةً خارجية للقومية العربية، فإن هزيمة عام 1967 كانت فرصة متاحة أمام نظام

السيطرة والاستغلال العالمي كي يتطلع لاسترداد كثير من مواقعه المفقودة؛ فقد انطلق الغرب بقيادة الولايات المتحدة على أنه "زبون نفط"، وليس"عدوا استعماريا"، ومن هنا فإن القوى التي سوف تكتسب مركز الصدارة في الوطن العربي هي تلك التي تتطلع إلى"علاقات تكامل" بين منتج النفط ومستهلكه، لا "علاقات تناقض" مع الغرب ومواجهة مع الاستعمار كما كان الأمر سابقاً، وفي مناخ هذه "الحقبة النفطية" الجديدة، علّقت الولايات المتحدة آمالاً كبيرة على إنجاز تحول سياسي تحت إشرافها، ووفق مصالحها، استناداً إلى التحولات المهمة التي اعترت المنطقة العربية خلال هذه الفترة، وفي مقدمتها صعود الرئيس السادات.

لقد اعتقدت الولايات المتحدة أن موقف العرب من الغرب لا بد أن يتغير بعد "صفقة" زيادة أسعار النفط، وتراكم الفوائض النفطية، وبعد أن أصبحت "الثروة النفطية العربية"، دون "الثورة القومية العربية"، هي الظاهرة الأكثر تأثيراً في الساحة العربية.

وبعدما تأكدت الولايات المتحدة من منهج الرئيس السادات وسياساته، واتصالاته بطبيعة الحال، فإن هناك إمكانية فعلية لإحلال علاقات التكامل محل علاقات التناقض، تطلعت إلى إنهاء المواجهة العربية مع "إسرائيل"، ونظراً إلى أن هناك في الساحة العربية من يسعى إلى علاقات تكامل مع الغرب على حساب توجهات القومية العربية وعدم الانحياز، ونظراً إلى الارتباط العضوي بين الغرب و"إسرائيل"، فقد أصبحت "التسوية" هي السبيل، لئلا تكون المواجهة ضد "إسرائيل" سبباً في إرباك علاقات التكامل الجديدة بين العرب والغرب.

ومن اللافت أن الرئيس السادات لم يسع لأن يحفظ لمصر دورها المقرر على الصعيد العربي عبر مواصلة خط جمال عبد الناصر في تأكيد هوية مصر الوطنية القومية التحررية، ولكنه على النقيض من ذلك تماماً أراد استباق دول النفط العربية في التكامل مع "الغرب"، ودور إسرائيل في "خدمة" الغرب، وهو خط بلغ حد "الصلح المنفرد" مع إسرائيل.

ولا شك أن القوى العربية والأجنبية التي استعادت زمام المبادرة على الساحة العربية، ودفعت إلى السطح بكل معتقداتها وتوجهاتها، تعتقد أن لديها فرصة، لن تدعها تفلت من يديها لضرب المشروع النهضوي العربي، وبالذات تحت شعار الواقعية، إزاء ما نجم عن المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة، وإزاء الاختلال الفادح في موازين القوى العربية- الإسرائيلية.

القسم الثاني

إدارة عملية التسوية

عندما تسلم الرئيس السادات منصبه رسمياً في تشرين أول/ أكتوبر1970 بادر مباشرة إلى تدشين أضخم انقلاب جذري في الاستراتيجية العليا التي اعتمدتها مصر، حتى قبل صعود جمال عبد الناصر، في مواجهة إسرائيل منذ قيامها عام 1948، وهي الاستراتيجية المبنية على مبدأ "صراع وجود لا صراع حدود"، من حيث الجوهر والمضمون، بكل ما يترتب على ذلك الإدراك المحوري، بشأن طبيعة ذلك الصراع وقضاياه وديناميكياته وحله أو تسويته، ومعنى ذلك أن "مبادرة السلام" لم تهبط عليه فجأة وهو في الطائرة في أعالي السماء، عندما كان يعبر الأجواء التركية، عائداً من زيارة إلى رومانيا، إنما سبقتها ومهدت لها تحولات كبرى في الإدراك والسياسات والممارسات.

لقد تم توثيق أصول هذا الانقلاب الجذري الضخم في الاستراتيجية المصرية العليا تفصيلاً في كتاب "حرب 1967" الذي أصدره محمد حسنين هيكل، بخاصة بوادره الأولى منذ عمد الرئيس السادات عام 1970 إلى افتتاح "قناة اتصال سرية" مع إسرائيل عبر الولايات المتحدة؛ فقد قام الرئيس السادات بتكليف عبد المنعم أمين- عضو مجلس قيادة الثورة السابق، الذي غادر مصر منذ عام 1953 لاختلافه مع توجهات الثورة، ولم يعد إليها إلا بعد وفاة جمال عبد الناصر- إبلاغ القائم بأعمال السفير الأمريكي في القاهرة استعداده للإقدام على الاعتراف بدولة إسرائيل وإجراء مفاوضات مباشرة معها، كذلك تم إبلاغ جوزيف سيسكو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الرسالة ذاتها لدى زيارته مصر عام 1971، وكانت أجهزة الأمن المصرية قد زرعت أجهزة تنصت في مكتب القائم بالأعمال الأمريكي ومنزله، لذلك تم تسجيل هذه الاتصالات، وقام وزير الداخلية آنذاك بتسليم نصوصها إلى الرئيس السادات الذي أنكر معرفته بها، أو تكليفه عبد المنعم أمين، وقد نشرت هذه النصوص كاملة في كتاب هيكل "حرب 1967"، ثم أطاح الرئيس السادات بوزير الداخلية وكل "المجموعة الناصرية" في عملية أيار/مايو الشهيرة عام 1971، وتلك قصة أخرى!

في ضوء ما تقدم، تبرز عدة أسئلة: لماذا "خيار التسوية" في إدراك الرئيس السادات؟

وما هي السياسات التي عمد إليها؟ وكيف تولى "إدارة المفاوضات"؟ من ثم تجيء الخاتمة المنطقية عن حال البيئة العربية في غمار "عملية التسوية"، وما تمخض عن "اتفاقية السلام"!

أولاً: خيار التسوية في إدراك الرئيس السادات: منهج الواقعية

إن هذا التوجه المصري الرسمي الذي عمد إليه الرئيس السادات ناحية "خيار التسوية"- كما التوجه العربي الرسمي العام لاحقاً- يقود إلى عرض ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بمتابعة مسارات التغير والتغيير، وتحديد دوافع التسوية، في إدراك القيادات السياسية العربية:

أولها- منهج التسوية الذي التزمت القيادة المصرية والعربية وهو ما تجسده "مدرسة الواقعية".

ثانيها- إدراك البدائل لدى لك القيادات، بخاصة الإدراك الذي أشاعته حول "توازن القوى" و"المتغيرات العالمية".

ثالثها- خبرة التسوية التي نجمت عن هذا المنهج، وذلك الإدراك[4].

وحيث سبق تحليل هذه الأبعاد الأساسية الثلاثة في "دراسة المحددات"، سيقتصر العرض الآتي على إضافة بشأن"منهج الواقعية" تقتضيه هذه الدراسة عن "تجربة كامب ديفيد".

لقد سوَّغت "مدرسة التسوية" التي قادها الرئيس السادات كل توجهاتها بمنطق "الواقعية"، لكن هذه الواقعية تقودنا بعيداً جداً عن الواقع وعن التاريخ معاً؛ إذ يمكن القول إن هناك موقفين كلاهما خطأ: **الأول**- أن نتحدث عن الواقع، وننسى الحقيقة التاريخية، **والثاني**- أن نتحدث عن الحقيقة التاريخية، وننسى الواقع، فليس هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع، كما أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية.

يمكن القول: إن اعتراف الدول العربية بوجود دولة إسرائيل، والتوصل إلى تسوية

4. راجع ما ورد في دراسة الباحث: "محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015 من وجهة النظر العربية"، بشأن هذه الأبعاد الثلاثة، تحت عنوان: 4- حال التسوية.

شاملة معها يعنيان إقرار "القومية العربية" بحق "القومية اليهودية" وعقيـدتها الصـهيونية في الوجود فوق أرض فلسطين، وانطلاقاً من هذه الفرضية النظرية العامة فإن اعـتراف مصر- ثـم منظمة التحرير الفلسطينية- بوجود دولـة إسرائيـل لا بـد أن يتضـمن "إقـراراً قوميـاً عربيـاً"، وبالحجم الذي يمثله كل منهما بحق"القومية اليهودية" بعقيدتها الصهيونية في الوجـود فـوق أرض فلسطين، بخاصة أن كل اتفاقيات السـلام لم تشر مـن قريـب ولا مـن بعيـد إلى المشروع الصهيوني، رغم توجهاته وسياساته المعلنة التي يجسدها مفهوم "أرض إسرائيل التاريخية"، إلى جانب ممارساته العنصرية والعدوانية والتوسعية.

بل أكثر من ذلك، لقـد اقـترب الـرئيس السـادات إلى حـد بعيـد وغريـب مـن المنطـق الصهيوني بشأن مسألة "قيام إسرائيل"، حين أشار في خطابه أمام "الكنيست" إلى هذه المسـألة قائلاً: "وإذا كنتم قد وجدتم المبرر القانوني والأخلاقي لإقامـة وطـن قـومي عـلى أرض لم تكـن كلها ملكا لكم، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامـة دولتـه مـن جديـد في وطنه".

وفي هذا التوجه الخطير تتجسد تماماً الاستجابة إلى "متطلبات إسرائيل"، التي سـبق إلى تأصيلها وتوضيحها "هاركابي"- المدير الأسبق لجهاز "الموساد"- حين أشار إلى "أن اعتراف الدول العربية بإسرائيل ينبغي أن ينصرف ليس إلى مجرد وجود دولـة إسرائيـل كـأمر واقـع، إنمـا إلى شرعية تأسيس دولة إسرائيل من جديد".

وهنا تحديداً تكمن "الهزيمة الكاملة"، أي "هزيمة الإرادة" دون قتال، وهـي تحـدث حـين تقع هزيمة على "المستوى التكتيكي"، فيجري التراجـع عـلى "المسـتوي الاسـتراتيجي"، ويـتم قبـول "نظرية العدو" وتبنيها! إن "الهزيمة الكاملة"- كما "الجريمة الكاملة"- نادرة الحـدوث، لكنهـا عـلى الساحة العربية أصبحت متكررة الحدوث، وبشكل أكثر سوءا في كل مرة.

ولننظر إلى الأمر من زاوية واقعية أخرى، ماذا كان يمكن أن يقدم الـرئيس السـادات أكثر مما قدم تحت شعار "الواقعية"؟ لكن حتى هذا الكثير، وهو كثير جداً، ظل عاجزاً عن أن يلقى استجابة حقيقية من إسرائيـل، ولا يرجـع ذلـك في الأسـاس إلى طبيعـة مـا يقدمـه الجانب العربي، ومدى استعداده في الحقيقة لتقديم مزيد، إنما إلى التناقضات الجذرية بـين العقيدة الصهيونية و"السلام الحقيقي"، لذلك فإن إسرائيل لن تقبل سلاماً مع الأمة العربية

إلا إذا فرضت عليها "السلام الإسرائيلي"، وقد تقوم إسرائيل من وقت لآخر ببعض "استعراضات القوة"، مثل العدوان على العراق وتونس، أو غزو لبنان، أو اغتيال أبو جهاد، لكن الرد على كل ذلك بسيط، وهو أن ضرباتها، وحتى ضربة 1967 الغادرة والهائلة، لم تحقق لها ما أرادت!

ويذكر هنا أن الأطراف العربية لم تحشد أبداً كل إمكاناتها في مواجهة إسرائيل، ولا حتى في حرب عام 1973، ولكن الأكثر أهمية هنا أن "الاختلال الفادح في ميزان القوى" كان سمة بارزة من سمات الصراع العربي- الصهيوني، نتيجة للموقف الأمريكي في مساندة إسرائيلي من ناحية، ونتيجة لذلك الموقف العربي الذي كشفت عنه مبادرة السادات، ويعطي للتناقضات العربية- العربية أولوية على الصراع مع إسرائيل، بالمقياس الفعلي من ناحية أخرى.

ولكن مع كل هذا الاختلال الفادح في ميزان القوى ظلت إسرائيل مشروعاً مستحيلاً بالمعنى التاريخي، وقد يبدو غريباً القول إن هذه الاستحالة برزت أكثر ما برزت في أعقاب هزيمة 1967؛ ففي الوقت الذي كان فيه "المنطق الواقعي" الذي كانت الأمور تقاس به، يشير إلى أن هزيمة بهذا الحجم لمصر عبد الناصر بالذات لا بد لها من أن تفرض استسلاماً عربياً للأمر الواقع، إذا بالهزيمة نفسها تكون حافزاً لبناء أول جيش عربي عصري بمعنى الكلمة، عند هذه النقطة بدأت معالم المعادلة تتضح أمام جميع أطراف الصراع؛ فإسرائيل لا تصبح مشروعاً واقعياً، أي لا يمكن تحولها من كيان مفروض على المنطقة بالقوة إلى جزء طبيعي منها، إلا باستمرار العجز العربي كوضع ثابت ومتواصل، لا تقطعه فواصل "شاذة" مثل مرحلة جمال عبد الناصر، لذلك فعلى الرغم من كل إنجازات هذه المرحلة وبرغم إنجازات التحدي في معركة احتكار السلاح، وفي معركة قناة السويس أمام إمبراطوريات الاستعمار القديم، وبرغم بقاء قرار التحدي مرفوعاً على أنقاض هزيمة 1967، وبرغم بناء الجيش العصري القادر على التحدي في حرب استنزاف حقيقية، ثم في معركة العبور المجيدة عام 1973، إلا أن بدايات الأمور، وخواتيمها أيضاً، توحي- حتى الآن- بأن مراهنة الغرب وإسرائيل على ديمومة "العجز العربي" هي الأكثر "واقعية"! ومن هنا أهمية تأكيد خطورة إغراق الساحة العربية بمفهوم "الواقعية"، الذي أطلقته "مدرسة التسوية"!

لقد كان أكثر ما يخيف الغرب- والحكام العرب الموالين له- أن تقتنع الجماهير العربية

أن ما ينجزه جمال عبد الناصر من نجاح في تحدي النفوذ الاستعماري، هو أمر واقعي قادر على النجاح، وقابل للاستمرار، لذلك كانت جهود الغرب منصبة على إسقاط جمال عبد الناصر بالدرجة الأولى، أو على وصم منهجه أمام الجماهير العربية بعدم الواقعية، وذلك عن طريق ضربات دورية قاسية، مثل الانفصال، وحرب اليمن، ثم هزيمة 1967، وباختصار، كان يهم الغرب- ولا يزال يهمه- إرغام الجماهير العربية على الاقتناع بأن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى لو حقق نجاحاً في بعض الأحيان، وأن الحاكم الذي يحاول جر الجماهير وراء مثل هذه الشعارات، يورطها في السير على طريق مسدود.

كان خوف الغرب الأعظم من جمال عبد الناصر أن ينجح في كسر خاتم الأزلية عن العجز العربي، فيحوله من حال دائمة، إلى حال عابرة؛ لأن في ذلك انهياراً لكل "واقعية" الغرب التي يبني عليها كل توجهاته ومشاريعه في هذه المنطقة، وعلى رأسها المشروع الصهيوني.

لقد خلصت "مدرسة التسوية" التي قادها الرئيس السادات إلى أن كل ما تقدم يستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب السائدة، بشأن إدراك الصراع وإدارته، وتبني منظومة جديدة تتسق مع المتغيرات العالمية، وتنزل على مقتضيات "الواقعية"، وكان معنى ذلك في التطبيق مزدوجا بين ناحيتين:

- **من ناحية**، التسليم بأن الولايات المتحدة تتحكم بـ 99% من أوراق الحل، ما يعني أن الباقي لدينا يمثل 1% إرادة! لقد ذهبت "المدرسة الواقعية" إلى أن الفكر القومي الحالم تسبب في هزيمة طاحنة، وأزمات اقتصادية، وخلافات عربية شديدة، وتسبب في خلق حالات عداء مع الولايات المتحدة، الدولة الأقوى والأعظم، وأنها اضطرت تحت هجوم أنصار القومية العربية إلى مساندة إسرائيل، ضد مصالحها وضد مصالح العرب!
- **ومن ناحية أخرى**، التسليم بأن 70% من عوامل الصراع نفسية، لا اغتصاب وطن، ولا تشريد شعب! وقد تمثل ذلك في أحاديث السادات المتتابعة منذ مطلع عام 1976 عن "الحاجز النفسي" بين العرب وإسرائيل، وجاءت المبادرة لكي تكسر هذا الحاجز النفسي!

ثانياً: السياسات الجديدة

لكي نفهم أصول هذا الانقلاب الجذري الضخم في الاستراتيجية المصرية العليا، وفي

السياسة العربية، الذي ساهمت فيه أطراف عربية ودولية عديدة، يكفي تحليل "السياسات الجديدة" التي اعتمدها الرئيس السادات فور وصوله إلى السلطة، حين بادر إلى افتتاح "قناة الاتصال السرية" مع إسرائيل عبر الولايات المتحدة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الرئيس السادات عمد بنفسه إلى الاعتراف بهذه المبادرة المبكرة، في بيانه أمام مجلس الشعب المصري عن زيارته إلى إسرائيل، فور عودته منها في تشرين الثاني 1977، حين أشار إلى أنه سأل قادة إسرائيل الذين قابلهم أثناء الزيارة: "لماذا لم يقبلوا مبادرته التي عمد إليها منذ توليه السلطة عام 1970، من خلال "قناة الاتصال السرية" عبر الولايات المتحدة؟ مؤكداً أن القبول بها كان سيجنبنا حرب 1973!"، ولكن ما لم يقله السادات أن أساس الرفض الإسرائيلي لا يعود في حقيقته إلى استعداد الرئيس الجديد، وهم يعرفون مدى جديته مصداقيته، ولا إلى "الصفقة" التي يعرضها، وهم يعلمون أنها حقيقية، بل هي صفقة مغرية، ويسيل لها اللعاب بكل معيار، إنما يعود الرفض الإسرائيلي إلى مشكلة حقيقية أعقد من ذلك بكثير؛ لقد أوضحوا له أنهم ليسوا على استعداد لعقد صفقة مع "فرد"، مهما كانت شروطها مغرية بالنسبة لهم، فهم يدركون أنهم حين يكونون أمام "فرد" فإن "عمر قراره" المتوقع هو "عمر بقائه في السلطة"، ويدفعهم ذلك إلى الشك في الأساس الذي تقوم عليه "شرعية" الطرف الذي يحاورهم ويحاورونه، لأن المدى الطويل مرهون بغيب يصعب حسابه، بخاصة إذا كان أي خلف على استعداد لنسخ أي سلف.

لقد أكدت إسرائيل بوضوح أنها على استعداد لعقد اتفاقية سلام مع نظام متكامل، وليس مع فرد، وأن النظام القائم في مصر- آنذاك- بصرف النظر عن"الفرد" المتربع على قمته، ومهما كانت نياته، ليس النظام الذي يمكن إبرام السلام المنشود معه، لأنه نظام يتناقض مع متطلبات السلام الحقيقي؛ أي إنهم أكدوا بصراحة تامة عدم استعدادهم هم لإبرام اتفاق مع النظام الذي شيده جمال عبد الناصر، والذي يقبع الرئيس السادات على قمته من الناحية الشكلية بينما السلطة الحقيقية ليست ملك بنانه، إنما في مكان آخر تمثله القيادات الناصرية، التي تولت هي تنصيبه، وكذلك لم يقل الرئيس السادات إنه فهم مغزى الرسالة، و بدأ العمل بموجبها لإحداث أضخم انقلاب جذري شهده الصراع العربي-

الإسرائيلي منذ تفجره، لبناء النظام الجديد الذي يصلح لهذه التسوية.

وهكذا شرع على الفور في إحداث أكبر انقلاب في بيئة الصراع" العربي- الإسرائيلي، وبهذا المعنى فإن الطريق إلى كامب ديفيد عبدته "حزمة من السياسات" عمد إليها الرئيس السادات لإحداث ثلاث عمليات تاريخية كبرى: **أولاها**- إعادة تشكيل البيئة الداخلية في مصر، **وثانيتها**- إعادة ترتيب أوضاع البيئة العربية والإقليمية، **وثالثتها**- تغيير شبكة التحالفات الدولية.

- التوجه العام للسياسات الجديدة

قبل حرب 1973 كان الرئيس السادات قد أعلن ما يلي: "إن التشكيك في الاتحاد السوفييتي خيانة عظمى"! وبعد الحرب جعل منه العدو الأول لمصر، مقدماً بهذا التحول المفاجئ تضحيات كبرى تحملها الاقتصاد المصري، والمرافق الأساسية لفترة طويلة، فضلاً عن القوات المسلحة المصرية.

وعلى العكس من ذلك تماماً أكد الرئيس السادات أن "الولايات المتحدة تتحكم بـ 99% من أوراق اللعبة"، واتجه اتجاهاً حاسماً إلى الغرب عموماً، سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً.

لقد تصور أن حل مشكلتي مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن، وخَلَدَ في يقينه أنه لكي يصل إلى هذا الحل فإنه يتعين على مصر أن تبادر إلى اتخاذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفييتي، وأن تتزعم حملة مطاردته في المنطقة العربية، وفي أفريقيا بأسرها، وأن تنبذ مصرُ طريق المواجهة مع إسرائيل، وتخطوَ خطوات نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، وتتخذ موقف المعارضة لمجموعة النظم العربية "التقدمية"، وتقترب أكثر فأكثر من "النظم المحافظة"، وأن تجتث تراث ثورة 23 تموز/ يوليو، وأن تشكك في قدرة القطاع العام على تحمل مسؤولية الاقتصاد المصري، وأن تفتح أبواب البلاد على مصراعيها لاستقبال الغرب، نفوذاً وثقافة ومناهج فكر وإعلاما وتنشئة سياسية، وبتعبير متكامل: أن تجري تسوية الصراع العربي- الغربي، باعتباره الصراع الأساسي في المنطقة، كمدخل لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وهكذا، عمد الرئيس السادات إلى تسليم الولايات المتحدة 99% من أوراق اللعبة!

كـذلك أدرك الـرئيس السـادات- بخاصـة بعـد مظـاهرات الخبـز في 18 و19 كـانون ثاني/يناير 1977- أن "رأس المال النفطي" غير مستعد لأن ينقذ مصر من مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن شروطه تشتد تعسفا؛ فقد رفضت السعودية- مثلاً- أن تكون احتياطياً مالياً لمصر، بل على العكس، فرضـت شرطـاً عـلى مـنح معوناتهـا إلى مصر بـأن تقبـل مصر "شروط صندوق النقد الدولي".

وإذا كان الطريق إلى كامب ديفيد قد عبدته حزمة من السياسات، فإن تلـك السياسـات بدورها كانت تستند إلى منظومة أيديولوجية متكاملة، تتكون من أربعة عناصر أساسية: **أولهـا**- الديمقراطية السياسية الليبرالية، **ثانيها**- الانفتاح الاقتصادي، **ثالثها**- السلام مـع إسرائيـل، **رابعهـا**- الرخاء (من خلال التحالف مع الولايات المتحدة، والتوجه إلي الغرب عموماً).

وقد اعتمد الرئيس السادات على "ترسانة الأسلحة" التي تنطوي عليها هذه "المنظومة" في حملته من أجل "تسويق السلام" في صفوف الشعب المصري.

- حملة "تسويق السلام"

يمكن القول إن أخطر ما تمخـض عـن هـذا الانقـلاب الكبـير إنمـا تمثـل في إجـراء عمليتـين متداخلتين على جانب كبير من الأهمية، في سياق تسويق السلام في صفوف الشعب المصري:

العملية الأولى: غسيل دماغ الشعب المصري

فقد رفعت حملة تسويق السلام شعاراً بسيطاً للغاية، لكنه كان بـالغ التـأثير: "السـلام من أجل الطعام"، ولقد انطـوى هـذا الشـعار عـلى مجموعـة مـن المقـولات: فسـاد التجربـة الناصرية، واعتبارهـا مسـؤولة عـن المشـكلات التـي تواجـه مصر داخليـاً وخارجيـاً، والتكلفـة الباهظة للحرب اقتصاديا وإنسانياً، والتشكيك في انتماء مصر العربي وإبراز تاريخها الفرعـوني، بخاصة مع ظهور الثروة النفطية بعد حرب 1973، وإشاعة أن العرب إنمـا أثـروا عـلى حسـاب الشعب المصري، وأن من الخطأ الانشغال بقضية شعب آخر.

إن حملة التشكيك الموجهة إلى الشعب المصري كانت قصـداً مقصـوداً يـراد منـه أن يهتز يقين الشعب المصري في كل شيء، حتى في نفسه، ليصل إلى حال من الإحباط الشـديد، تورثه شعوراً من اللامبالاة، يجعله في نهاية المطاف يقبل بما لا يمكن قبوله، ويسكت عـما لا يجوز السكوت عليه، وقد كان ذلك تمهيداً لتحقيق عزلة مصر عـن الـوطن العـربي، ونتيجـة

ذلك أن الرئيس السادات وجد نفسه، أو هكذا بدا الأمر، كأنه ليس أمامه سوى مخرج واحد، أو وحيد، هو عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، باعتبار أنه إنما يجتهد في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وأنه إنما يفعل ذلك من أجل الشعب المصري! وذلك بالقطع ما تريده إسرائيل وتسعي إليه.

ولا شك أن الرئيس السادات قد برع في استخدام ترسانة الأسلحة التي كانت تنطوي عليها المنظومة الإيديولوجية المتكاملة تلك، وذلك في حملته من أجل تسويق السلام في صفوف الشعب المصري، من خلال منهج الاقتراب غير المباشر، ومن نماذج ذلك ما يأتي:

أ- أنه دشن عملياً "ثورة مضادة شاملة"، بدأت بإجراءين متماثلين ومتكاملين: **أولهما** إطلاق سراح الإخوان المسلمين من السجون المصرية، **وثانيهما** إنهاء حالات فرض الحراسة والمصادرة على أموال قيادات ما قبل ثورة 23 تموز/يوليو، ولا شك في صواب هذين الإجراءين، مع تأكيد أنهما كانا محل حوار في وجود عبد الناصر، بعد زوال الظروف التي اقتضتهما، والتهيئة لحشد كل الإمكانات الداخلية من أجل معركة التحرير، ولكن مع ما تقدم تنبغي الإشارة إلى أن ذلك قد تمخض عملياً عن إطلاق أبواق دعائية مجانية ضد الثورة وضد عبد الناصر، قادتها قوى اجتماعية وسياسية معادية لهذه الثورة ولقائدها، ثم تمثل الفصل الثاني بانقلاب 15أيار/مايو 1971 بداعي المؤامرة على النظام الحاكم الذي أطاح بكل الرموز والقيادات الناصرية من قمة السلطة إلى غياهب السجون ذاتها التي كانت تقبع داخلها رموز وقيادات الثورة المضادة، وجاء الفصل الثالث فكان بمثابة مسرحية كاملة، تمثلت في التظاهرة التي قادها السادات بنفسه لإحراق سجلات وأشرطة التسجيلات التي أعدتها أجهزة الأمن، وزعم أنها كانت تحتوي على دليل المؤامرة، فضلاً عن أنها وصلت إلى حد التنصت عليه شخصياً.

ب-بعد نصر أكتوبر 1973 أخذ السادات يتحدث حديثاً منطقياً عن ضرورة النظر إلى المستقبل، ومن ثم بادر إلى تقديم مجموعة من الدراسات، تكفي الإشارة إلى ثلاث منها:

1- طرحت "ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي"، حيث انتهت المناقشات إلي إقرار تشكيل ثلاثة منابر: **منبر اليمين**، منبر الأحرار الاشتراكيين، **منبر الوسط**، منبر مصر العربي الاشتراكي، **منبر اليسار**، منبر التجمع الوطني التقدمي الوحدوي،

وتم إجراء انتخابات مجلس الشعب على أساس هذه المنابر الثلاثة، وفي خطابه أمام المجلس المنتخب أعلن الرئيس السادات تحويلها إلى أحزاب!

وفي ندوة في الجامعة الأمريكية في القاهرة عام 1976، أعلن رئيس الوزراء المصر مصطفي خليل أن هذا التحول باتجاه الديمقراطية الليبرالية كان مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً، كي تظهر كل القوى السياسية والاجتماعية على السطح، وتتحدد أحجامها وأوزانها الحقيقية، ثم تتضح خريطة تلك القوى من حيث تأييدها أو معارضتها لعملية السلام، الجاري التحضير لها على قدم وساق، ولنتذكر أن زيارة إسرائيل تمت في العام التالي مباشرة.

2- طُرِحت سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث انتهت المناقشات إلى إقرار "قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي"، وبدأ التبشير بقدوم عهد الرخاء بعد طول معاناة، بعضها من أجل شعب آخر أو أحلام الزعامة، وتم الربط بين الرخاء والولايات المتحدة، بخاصة بعد زيارة الرئيس نيكسون إلى مصر عام 1974، بل إن "علي أمين" العائد من الغربة بعد الإفراج الصحي عن شقيقه "مصطفى أمين" من السجن، كتب بالحرف في صحيفة الأهرام: "إن الدولارات سوف تهبط من السماء"! وللعلم؛ فإن "كمال حسن علي" عندما عينه السادات رئيساً لجهاز المخابرات العامة، وعُيِّن بعد ذلك وزيراً للدفاع ثم رئيساً للوزراء، أكد في حوار منشور أنه عمد إلى مراجعة ملف الحكم على "مصطفى أمين" في "جريمة الخيانة العظمى"، وفي داخله شكوك وظنون، إلا أنه تأكد أنها نموذج لما يطلق عليه أهل القانون: "الجريمة الكاملة"، وفضلاً عن ذلك فإن الرئيس السادات بنفسه عاد إلى دمغ الانفتاح الاقتصادي بأنه صار "انفتاحاً إجرامياً"!

3- طُرِحت "ورقة المتغيرات العالمية" التي استكملت الأبعاد الداخلية مع الأبعاد الخارجية، فربطت بين تحقيق الديمقراطية السياسية الليبرالية ونجاح الانفتاح الاقتصادي بالتوصل إلى السلام مع إسرائيل، وبلوغ مستويات الرخاء التي يستحقها الشعب المصري، من خلال التحالف مع الولايات المتحدة، والتوجه إلى الغرب عموماً سياسياً واقتصادياً وإيديولوجياً.

العملية الثانية- نزع سلاح الشعب المصري

إن تلك الحملة المركزة التي هدفت إلى "غسيل دماغ" الشعب المصري كان قصدها، في نهاية المطاف نزع سلاح الشعب المصري، أو تجريده من مجموعة الأسلحة، المادية والمعنوية، التي كانت تعزز إرادته الحرة، ومن الغريب أن تلك الإرادة الحرة قد تأكدت، أكثر ما تأكدت، عشية هزيمة 1967، يومي 9 و10حزيران/ يونيو 1967، حين خرجت الجماهير المصرية والعربية، تطالب جمال عبد الناصر بالاستمرار في موقعه لكي يقود معركة التحرير، ثم حققت تلك الإرادة الحرة ذاتها من خلال الانتصار في حرب 1973 المجيدة، لذلك كان من الضروري أن تتوجه سياسات الرئيس السادات إلى نزع السلاح الذي كان يعزز تلك الإرادة الحرة، وذلك في أكثر من مجال:

1. **نزع السلاح النفسي**

إن أول سلاح يملكه أي شعب تجاه أي عدو هو سلاح الرفض، ومعنى ذلك أن تجريد أي شعب من هذا السلاح الأساسي قبل أن يجيء سلام حقيقي، وأن هذا الشعب أصبح منزوع السلاح نفسياً، بينما الصراع مستمر، والحرب واردة، وعلى حد تعبير أستاذ العلوم السياسية الأمريكي البارز مالكوم كير: إن الورقة الوحيدة التي يملكها العرب قد ألقيت على الطاولة قبل أن تبدأ اللعبة.

2. **نزع السلاح العسكري**

عمد الرئيس السادات إلى إسقاط خيار الحرب فعلياً قبل أن يسقطه رسمياً بإعلانه أثناء زيارته إسرائيل: "أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب"، فتذرع بفكرة "تنويع مصادر السلاح" لإضعاف القوات المسلحة، وأكد ضرورة التركيز على استرداد الأراضي المصرية بالطرق السلمية، بالإضافة إلى الحملة الإعلامية التي أبرزت ضخامة تكلفة الحروب، وآثارها المدمرة على الاقتصاد المصري، وهنا يبدو الفرق واضحاً بين "الواقعية التكتيكية" التي ميزت السياسة المصرية بعد حرب 1967، بمعنى الاستعداد لجميع الخيارات، وبين "الواقعية الاستراتيجية" في أعقاب حرب 1973، بمعنى إغلاق منافذ جميع الخيارات الأخرى، لكي يصبح "طريق التسوية السلمية" ممهداً ومقنعاً.

3. نزع السلاح القومي

ترتب على السياسات التي تبناها الرئيس السادات اتخاذ عدة إجراءات، كان من شأنها إهدار فاعلية التضامن العربي، فضلاً عن فقدان تقاليد القيادة القومية التي انعقـدت لمصر في مراحل مختلفة من تاريخها، ومنها مرحلة جمال عبد الناصر، وكان من بينها إبعـاد عـدد مـن القوميين واليساريين عموماً عـن وظـائفهم، بخاصـة في مجـال الإعـلام، أو إضـعاف تـأثيراتهم، وتشجيع القيادات الإسلامية بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية بـين الشـباب، وفـرض تعتيم تام على الإنجازات القوميـة في السياسـة المصريـة، وارتبطـت هـذه الإجـراءات بحملـة إعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي، ركـزت عـلى خسـائر مصر بسـبب مواقفهـا العربيـة، وصورت حروب مصر مع إسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف، وأنها أغفلت مصالح مصر لمصلحة الفلسطينيين أو أحلام الزعامة.

4. نزع السلاح الدولي

استغل الـرئيس السـادات التحـول باتجـاه "الوفـاق الـدولي" بـين الـدولتين العظمـين، بخاصة منذ لقاء نيكسون- كوسيجين عام 1972، لكي يجرد مصر من كل قوة دولية، بسياساته ضد الاتحاد السوفييتي، لقد أكد الفريق أول سـعد الـدين الشـاذلي أن القـادة العسـكريين في مصر، رغم ضيقهم من الموقف السوفييتي، ما كانوا يتصورون أن علاج ذلك يكون بقـرار طـرد الخبراء واستعداء السوفييت، وأكثر من ذلـك يشـير إلى أن الفريـق أول محمـد صـادق- وزيـر الحربية وعدو السوفييت الأول في القيادة المصرية آنذاك- لم يطمـئن لقـرار طـرد الخـبراء، ولم يكن من رأيه أن تذهب مصر إلى ذلك الحد.

ثالثاً: إدارة المفاوضات

عندما يتفاوض عدوان يسجل أحدهما انتصاره الأول على خصمه متى أرغمـه عـلى مغادرة بديهياته، ولا شك أن البديهية الأولى هي أن "هذا الآخر" عـدو، ومـن تغيـب عـن وعيه هذه الحقيقة يبدأ في الانزلاق نحو تسويات تهدر حقـائق المـاضي، وتقبـل بمسـتقبل غير متكافئ، إن التفاوض هو "فن التمسك بالبديهيات"، بمعنى التنازل بشق الأنفـس عـن حقوق لا شك فيها، والوعي الحـاد بصـحة الموقـف الأصـلي وشرعيتـه، واعتبـار أن كـل مـا ينتزعه العدو غير أخلاقي، ولا صحيح مطلقاً ولا دائم، إنه يقتضي مرونـة مـن نـوع خـاص

تدرك أن ما يؤخذ من كفة يوضع في كفة أخرى، وأن المصالح المشتركة معدومة، إنه لحظة في صراع، في حرب، إنه حرب.

لكن منذ بدأت المفاوضات مع إسرائيل أخذ الرئيس السادات يتصرف وكأنه تخلى عن كل بديهياته، ليباشر حواراً مع طرف يكاد ينسى أنه عدو، لولا أنه يذكره بعداوته باستمرار! ألم تصبح لغة التخاطب مع قيادة هذا العدو تتصدرها كلمات: صديقي وعزيزي بيجين!

صحيح أن التوازن الاستراتيجي مختل لمصلحة إسرائيل، لكن هذا لا يبرر أن يكون التوازن النفسي مختلاً أيضاً، بحيث يكون الإسرائيلي قادراً على التصرف كما لو أنه يعطي بعضاً مما يملكه شرعاً، ويكون العربي قد أصبح مسَلِّماً بالخسارة الأصلية، وساعياً للاكتفاء بما قيل له أنه حقه، إن لم يكن ببعض هذا الحق، كذلك أخذت تتصرف الوفود العربية من بعد كأنها تخلت عن كل بدهياتها.

لذلك كان من الطبيعي أن تعبر إرادة التسوية عن نفسها في سياق عملية إدارة المفاوضات بشكل خاص.

إن عملية إدارة المفاوضات، من الناحية النظرية، تركز على ثلاثة عناصر أساسية: أولها- أهداف التفاوض، وثانيها- مرجعية التفاوض، وثالثها- مسيرة التفاوض.

- أهداف التفاوض

يتضح من إدارة الصراع أن الجانب العربي عموما لم يكن له هدف واضح أو محدد، ولم تكن هناك بالتالي استراتيجية قومية متفق عليها، يرتبط بذلك أن إخفاق الجانب العربي في إدراك طبيعة الصراع، وفي إدارته لمصلحته، جعل مرور الوقت دائما في مصلحة إسرائيل، بما يعني مزيدا من التدهور في الموقف العربي وفي الإمكانيات العربية، وبالتالي مزيدا من التمكن الإسرائيلي، ومن تفاقم الخلل الاستراتيجي بين الجانبين.

انطلاقاً من هذا التقدير العام، ساد التخبطُ التحركَ المصري نحو التسوية؛ حيث تأرجح ما بين التحرك السريع والمفاجئ، ابتداءً من زيارة إسرائيل ذاتها، وما بين التصلب أو التحرك البطيء، حين قرر السادات قطع المفاوضات الجارية أكثر من مرة.

لقد تمت المبادرة تحت شعار "التسوية الشاملة"، وتضمن الخطاب أمام الكنيست "خطة سلام شامل"، لكن لحظة مواجهة الحقيقة جاءت في مؤتمر كامب ديفيد، حيث تأكد

الرئيس السادات أن عليه أن يصارع من أجل الوصـول إلى اتفـاق منفـرد مشرف يخـص مصر وحدها! لقد عُقـد اجـتماع ثـلاثي ضـم الرؤسـاء كـارتر والسـادات وبيجـين، لتحديـد العنـاصر الحقيقية التي سيضمها الاتفاق المنتظر، فكان بيجين قاطعاً وحاسماً في أنه لن يوقع أي اتفـاق يخص الضفة الغربية وقطاع غزة، وهكذا تم الاتفاق بينهم على وضع اتفاق بشأنهما يستحيل تنفيذه، لكي يؤكد الرئيس السادات أن في يده تسوية شاملة!

أثناء قيام الوفود بحزم حقائبها للانتقال من كامب ديفيد إلى البيت الأبيض، مر السفير الأمريكي في القاهرة- آنذاك- "هيرمان أيلتس" و"ويليام كوانت" على الوفد المصري الـذي كـان يحيط برئيسه مذهولاً من الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليـه بعـد سـاعات في البيـت الأبـيض، فكان تعبير الرئيس السادات لهما لافتاً؛ حيث قال: "لقد تركتموني عارياً في كامب ديفيد"!

- مرجعية التفاوض

انطلقت عملية السلام من البدايـة دون تحديـد مرجعيـة التفـاوض، أي مبـادئ عامـة وأسس وقواعد محل اتفاق، وهو ما يضاف إلى قائمـة سـلبيات الأداء المصري في التفـاوض مـع إسرائيل، ومن أهم الأخطاء المصرية، المتكررة عربياً، التي ترتبت على غياب مرجعية التفاوض:

1. الترتيب الخاطئ أو المعكوس لأولويات التفـاوض؛ فقـد أصرت إسرائيـل عـلى أن يكون التفاوض أولاً حول "طبيعة السلام"، قبل إعادة الحقوق لأصحابها، أي إنها تريد الحصول على ثمـار السـلام دون تقـديم اسـتحقاقاته، وتطبيقـاً لـذلك مـثلاً استقبلت مصر السفير الإسرائيلي في أول عـام 1981 بيـنما سـيناء لا تـزال تحـت الاحتلال، حيث تم الجلاء في 25 نيسان/أبريل 1982!
2. قبول المفاوضات الثنائية المباشرة، وهي تحمل معنـى "الاعـتراف المتبـادل"، مـما أجهض هذه "الورقة" المحورية في يد باقي الأطراف العربية، بخاصة أنهـا تصـدر عن أكبر بلد عربي، بينما قرار مجلس الأمن رقـم (242) لا يـنص عـلى الاعـتراف، ولا على المفاوضات أصلاً، ولا على إنهاء حـال الحـرب، وترتـب عـلى ذلـك وضـع القدرات الإسرائيلية أمام مصر وحدها- وأمام كل دولة عربيـة عـلى حـدة- مـما

يرجح بالضرورة كفة الميزان لمصلحتها، فضلاً عن أنها تعطيها فرصة أكبر في المساومة، وفي إذكاء الخلافات بين الدول العربية.

3. إهدار المرجعية القانونية للمفاوضات؛ فقد رفضت إسرائيل الاحتكام إلى قرارات الأمم المتحدة، وعندما قبلت بعض قرارات مجلس الأمن، أصرت على فرض تفسيرها الخاص لها.

4. رفض إسرائيل مشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات، لأن مشاركتها ستكون لمصلحة الحل العادل، وبالتالي لمصلحة الجانب العربي، أما تنازل الجانب العربي عن ضرورة مشاركة الأمم المتحدة ، فهو يعني تلقائياً التنازل عن بعض الحقوق العربية.

- مسيرة التفاوض

تبدو قائمة السلبيات هنا أكبر، لكنها في النهاية محصلة أو نتيجة تلقائية ومباشرة لجوانب الإخفاق في العناصر السابقة، وتشمل قائمة السلبيات هنا ما يأتي:

1. تولي السادات بنفسه قيادة عملية التفاوض وإدارتها؛ فكان المفاوض الأوحد عملياً، والأكثر خطورة أنه كان أيضاً المفاوض الأول لا الأخير، ما منع المناورة أمام الوفود المصرية، بما في ذلك حجة: أنهم غير مفوضين في بعض القضايا، وأن عليهم العودة إلى المستويات الأعلى! إن دور "الرئيس" ينبغي أن يقتصر على إقرار نتائج المفاوضات التي تجريها أساساً وفود فنية من مختلف الاختصاصات، تستخدم كل فنون التفاوض وأساليبه، بما في ذلك بطبيعة الحال حجة العودة إلى المستويات الأعلى التي يفترض أيضاً أن تكون متعددة، ومن الغريب أن السادات بنفسه "فضح" هذا "الأسلوب"، في إحدى خطبه، حين أشار إلى أن الوفود الإسرائيلية تبدأ جولاتها بمقابلته، والحصول منه على بعض التنازلات من أجل السلام، ثم عندما يلتقون الوفود الفنية المصرية يضيعون الوقت في مناقشات عبثية، وأخيراً يزعمون أنهم غير مفوضين، ويعودون من حيث أتوا، فتكون التنازلات بغير مقابل، وعندما يعودون من جديد تبدأ الجولة معه للحصول على تنازل جديد، لكنه فهم لعبتهم!

2. تبعثر الإمكانات العربية، وعدم القدرة على استثمارها، بل تعطيل العديد منها، مثل غياب التنسيق العربي في استخدام العديد من الأسلحة الاقتصادية الدبلوماسية المتاحة، وبخاصة المقاطعة والاعتراف، والتطبيع لاحقاً، أو إفقادها قيمتها.
3. العجز إزاء ما تتبعه إسرائيل من سياسة الإغراق في التفاصيل الجزئية بهدف تحويل الاهتمام عن القضايا الجوهرية، والعجز هنا لا يقتصر فقط على غياب خطة للمواجهة، بل قد يصل في بعض الأحيان إلى تهيئة الفرصة أو تقديم الذرائع لإسرائيل كي تمعن في هذا المسعى.
4. تقديم تنازلات لإسرائيل دون مقابل، والتسليم بكل أمر واقع تخلقه لتغيير مسار عملية التفاوض ونتائجها، وكذلك قبول ما تصكه إسرائيل من مصطلحات جديدة تخفي ورائها دلالات خطيرة- حدود آمنة، حدود قابلة للدفاع عنها، السلام مقابل السلام- بالإضافة إلى القبول بصياغات للاتفاقيات يكتنفها الغموض المقصود من جانب إسرائيل، لتضمن حرية تفسيرها والتحلل منها.

خاتمة: كامب ديفيد عربي!

لا جدال في أن زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل قد أحدثت تأثيرات هائلة، بأشكال مباشرة وغير مباشرة، على النظام الدولي والنظام الإقليمي والنظام العربي، وقد اكتسبت هذه الزيارة، بفضل تلك التأثيرات أهمية لا تقل عن الحظر النفطي عام 1973، وتزيد بالتأكيد عن حرب 1967، بخاصة أن هذه الزيارة، بحكم المنهج الذي دفع إليها والقوى التي دعمتها، جاءت لتحقيق الأهداف نفسها التي عجزت الهزيمة عن تحقيقها، رغم فداحة مفعولها وآثارها.

وأساس ذلك أن الإرادة المصرية والعربية لم تنكسر، بل على العكس من ذلك خرجت الجماهير المصرية والعربية يومي 9 و10 حزيران/ يونيو 1967 لتعلن رفض الهزيمة، والإصرار على مواصلة المسيرة، وهذا هو المعنى الحقيقي لتمسكها باستمرار قيادة عبد الناصر، وعندما أتيحت للجماهير حرية الحركة والتعبير عن إرادتها، وفي وقت غاب فيه النظام بالكامل، اتخذت قرار الحرب في تلك الأوقات العصيبة من عام النكسة، مؤكدة بذلك

على لسان عبد الناصر بعد عودته إلى القيادة: "إن قطعة من الأرض العربية قد تسقط تحت الاحتلال، لكن أية قطعة من الإرادة العربية ليست عرضة لأي احتلال"، وهذا هو الفيصل الحقيقي بين الهزيمة والنصر في المعارك عبر التاريخ، حتى توجت إرادتها بالقرار الرسمي بخوض حرب 1973 المجيدة.

لقد أكدت زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل أن عقيدة النظام العربي تتعرض لانتكاسة خطيرة؛ فالقرار في ذاته، وبصرف النظر عن الأهداف التي أعلن أنه يسعى إلى تحقيقها، لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار التيار القومي، إذ كان القرار، على الرغم من كل المتغيرات الدولية والإقليمية التي ساهمت في الإعداد له، يمثل تجاسراً على واحد من أهم مصادر شرعية نظم الحكم في الأقطار العربية، ومن ناحية أخرى، لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار، ولا شك أن الوجوم الذي ساد أنحاء الوطن العربي كان مرده إلى شدة الصدمة النفسية، وبراعة الهجمة الإعلامية الأمريكية التي سبقت ورافقت الزيارة وأعقبتها، ولكن بأي حال لا يبرر أيُّهما ردَّ الفعل العربي غير العنيف وغير المتوقع.

ثم إن الزيارة حين تمت أعطت قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة، وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعاً اتسم باليأس، وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط الرئيس السادات في الجوهر، إذ بدا واضحاً للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت ممسكة بخط لا يختلف إلا في الدرجة أو الشكل، ولا جدال أن هذا الوضع أثر بعمق على فاعلية العناصر الوطنية المصرية التي اتخذت موقفاً معارضاً، بل وكان مبرراً سياسياً وإعلامياً استخدمه الرئيس السادات لمواصلة الطريق حتى نهايته.

وأدى القرار ومضاعفاته كذلك إلى اختلال جذري في الإمكانات الكلية العربية؛ فالانعزال المصري خلّف فجوة شديدة في الإمكانات العسكرية والسياسية الكلية، لأن القرار ارتبط بالالتزام بإنهاء حال الحرب مع إسرائيل، ولأن الحكومات العربية ظهرت بمظهر المنقسم فيما بينها حول القرار المصري، ولأنها دخلت مع مجموعات دولية أخرى في صراعات حول عضوية مصر في المؤسسات الدولية، بعدما أجمع الرأي الغالب في مؤتمر قمة بغداد على مقاطعة مصر.

ورغم الجهود الضخمة التي بذلتها أقطار عربية، توقف الحوار العربي- الأوروبي، وتوقف التعاون العربي- الأفريقي، وفي مجال التحالفات تشكلت جبهة للصمود والتصدي، قاطعت أعمال الجامعة في القاهرة، وتصدت لخط الرئيس السادات، ولكنها لم تتمكن من تسخير هذا التحالف لمنع تشرذم أعضاء النظام.

كما تسبب الانعزال المصري في نشأة أنماط معينة في السياسات العربية أو تقويتها، مثل محاولة العراق وسورية الاضطلاع بمهام الدور القيادي في النظام، بما ترتب على هذا التنافس من آثار ليست فقط على العلاقات بين القطرين، ولكن أيضاً على علاقات كل منهما بإيران ومنطقة الخليج.

وفرضت التطورات على تونس، التي وقع عليها الاختيار لتكون مقراً مؤقتاً للجامعة، أن تتخلى عن كثير من قواعد سلوكها السياسي، وتتوجه صوب الشرق ومشكلاته.

من ناحية أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن الموقف الرسمي العربي العام قد تمخض في النهاية عن كامب ديفيد عربي لا عودة مصر عربية، على الرغم من كل التوجهات والمواقف والسياسيات التي بدت على السطح بالغة الضراوة في معارضتها، وليس أدل على ذلك ما تكشف عنه المقارنة بين خطاب الرئيس السادات أمام الكنيست عام 1977، بخاصة مشروع السلام الذي تضمنه، وبين مشروع السلام الذي أقره مؤتمر القمة العربي في فاس عام 1982.

وفي السياق ذاته، يمكن القول إن الدول العربية أخذت تصر بداعي الواقعية على تجاهل بعضها، وتجاهل المنظمات القومية والإقليمية، وأية قوة يمكن أن تشكل قيداً على سلوكها، حتى إذا كان ذلك السلوك واضحاً في انتهاكه محرمات العروبة، وهناك أمثلة كثيرة للدلالة على سلوك "المدرسة الواقعية"، من بينها زيارة الرئيس السادات إلى إسرائيل، وبعض المواقف العربية تجاه حرب الخليج الأولى وغزو الكويت وتحريرها، ورغم الطبيعة "اللاعروبية" لتلك الأحداث الجسام، إلا أنها قد صدرت من جانب قيادات تدين بالولاء اللفظي لعقيدة القومية العربية.

لذلك فمن الملاحظ بالنسبة للحكام، أن انهيار محرمات العروبة أصبح من الوضوح بمكان، مما أدى إلى تغيير في التوجهات والأدوات؛ فلم تعد السياسات العروبية المعلنة تشكل

قيداً على السلوك الفعلي لهؤلاء الحكام، كما كان الاعتقاد، بل وكلما رأوا زعماء آخرين يسعون إلى تحقيق المصالح الوطنية الخاصة لدولهم، وفق إدراكهم لتلك المصالح، فإنهم لا يألون جهداً في تحويل محرمات الأمس إلى واقع اليوم.

أما بالنسبة للمحكومين فقد أصبح انهيار مصداقية العروبة من الوضوح بمكان أيضاً، حتى لقد أصبحوا أكثر ريبة تجاه صيغ الخطاب العام لشعارات العروبة، لأن الفجوة الهائلة بين المبدأ السامي والتطبيق العملي له كان لا بد أن تؤدي إلى التقويض من شرعية المبدأ ذاته.

وهكذا استطاعت تلك "المدرسة الواقعية" أن تنتزع حقوقاً عربية لم يكن من الممكن انتزاعها سابقاً، حين كانت الشرعية القومية "حاكمة"، وكان "التيار القومي العربي" ضاغطاً على الحكومات العربية، وفاعلاً أساسياً في العمل العربي الدولي والإقليمي، بل إنها تمخضت في نهاية المطاف عن "كامب ديفيد عربي"! لذلك فإن اتفاقيات كامب ديفيد كانت سيئة، لا لمجرد أنها لم تسترد الحقوق العربية، المصرية والفلسطينية معاً، إنها أسوأ من ذلك بكثير؛ فقد أتاحت للعدو الإسرائيلي- المسيطر على الأرض العربية، والمصر على اقتلاع أصحاب الأرض الفلسطينية- أن يزداد منعة وقدرة وقوة، ليعزز وجوده ويوسع هيمنته، وبالتالي فإن "إدانة" تلك الاتفاقيات لا تنبع من أنها لم تعطنا شيئاً، بل لأنها أخذت أشياء.

الفصل الثاني/ الورقة الثانية

مؤتمر مدريد للسلام

مها عبد الهادي*

مقدمة

دخل مسار الصراع العربي- الإسرائيلي مرحلة جديدة مع انعقاد مؤتمر التسوية في الشرق الأوسط بعد أن دأبت الإدارة الأمريكية بزعامة بوش الأب على عقده بعد إجراء حسابات دقيقة للأوضاع والظروف التي تعرضت لها دول منطقة الشرق الأوسط وشعوبها جراء انهيار المعسكر الاشتراكي، ووقوع حرب الخليج، وتجدد الانتفاضة، وكان الهدف من المؤتمر أن يقود فورا إلى مفاوضات ثنائية عربية- إسرائيلية مباشرة.

اختارت الإدارة الامريكية شهر آذار/مارس عام 1991 توقيتا لإطلاق مبادرة السلام الجديدة في الشرق الأوسط ولدعوة أطراف النزاع لدخول الصف الذي قررت افتتاحه في مدريد، وفي 30 تشرين أول/أكتوبر عام 1991 نجحت الإدارة الأمريكية في عقد المؤتمر الخطط له وعرف بمؤتمر مدريد، واعتبر حدثا تاريخيا مهما، إن لم يكن أهم حدث يقع في منطقة الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي؛ إذ إنه أدخل هذا الصراع مرحلة جديدة، خصوصا أنه جاء بعد أحداث دامية وحروب بين الطرفين استمرت زهاء ستة عقود.

ولم يكن اختيار هذا التاريخ من قبل الإدارة الأمريكية عبثيا، بل جاء بعد دراسة عميقة تقوم على أساس أن اختلال الأوضاع واضطرابها وتبدل العلاقات هي مناسبات ملائمة لإطلاق المبادرات السياسية الناجحة والقيام بتحركات دبلوماسية فاعلة ومؤثرة.

ورغم مرور هذه السنوات على عقد المؤتمر، وما تمخض عنه حتى الآن، إلا أن عقده آنذاك يبقى منعطفا تاريخيا مهما لأنه جاء تعبيرا عن المرحلة الجديدة التي كانت تعبرها المنطقة العربية والشرق أوسطية، وتعبير عن التحولات المطلوبة من المنطقة في ظل تشكل ما بات يصطلح على تسميته النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فلأول مرة منذ تأسيس الدولة العبرية تلتقي، بصورة رسمية حول طاولة المفاوضات، وفود من جميع

* باحثة سياسية وصحفية- فلسطين

الدول العربية إلى جانب وفد من الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير.

وكانت غالبية المجموعة العربية، ومنذ أن قبلت مبدأ إنهاء الصراع مع إسرائيل على أرضية قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338، وبعد أن وضعت لنفسها هدف تحقيق تسوية تقوم على مبادلة صريحة بين الأرض والسلام، أي الانسحاب الإسرائيلي مقابل الاعتراف العربي بإسرائيل، كانت قد عجزت عمليا عن إيجاد الآلية الملائمة لتطبيق القرارين وتحقيق أهدافها المنبثقة منها، وكان السبب الرئيس الكامن خلف ذلك هو رفض إسرائيل الدائم للمفهوم العربي والدولي للتسوية، وعجز العرب عن دفع إسرائيل نحو حل غير راضية عنه.

ورغم أن انعقاد مؤتمر مدريد لم يكشف عن أي تغير ملموس في الموقف الإسرائيلي لكن المؤتمر في حد ذاته كان إشعارا بأن هناك تسوية سلمية، معادلتها مبادلة الأرض بالسلام بصرف النظر عن شكل هذا التبادل وطبيعته.

وقبل الحديث بإسهاب عن السياقات التي انعقد فيها المؤتمر ومواقف الأطراف المختلفة منه نستطيع القول: إن مؤتمر مدريد عكس التغيير أو الانتقال من وضع دولي أو نظام دولي لا يساعد في تسوية إلى نظام دولي يشجع على إنجاز تسوية دون تغيير جوهري في أسباب النزاع محليا، أي إننا اصبحنا بصدد مرحلة جديدة لم تتوافر فيها بعد كل متطلبات عملية السلام، لكن توافر لها لأول مرة إصرار من قبل المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التوصل إلى صيغة تسوية ما.

وليس ظلما القول إن مؤتمر مدريد كان في الأساس تظاهرة استعراضية أظهرت حجم التباعد في المواقف بين الأطراف العربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ومدى استمرار التعنت الإسرائيلي فيما يتعلق بالأراضي المحتلة، وبالتالي غياب الضغوط على إسرائيل لدفعها إلى الانصياع لقرارات الشرعية الدولية والجلاء عن الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

المسارات والسياقات التي قادت إلى مؤتمر مدريد

إن إلقاء نظرة سريعة إلى المسارات التي أدت إلى عقد مؤتمر مدريد وما تمخض عنه هذا الحدث، سواء لناحية الشكل أو المضمون، وما ترتب عليه من مؤشرات على الخطوات اللاحقة يقودنا إلى الحديث عن الأمور التالية:

1.الضغط الأمريكي

من المعلوم أن السعي لعقد مؤتمر مدريد منذ البداية كان مشروعا أمريكيا خالصا، تم وفقا لرؤية أمريكية تتماشى مع الحفاظ على استتباب مصالحها في المنطقة، وفي مقدمتها علاقتها العضوية الاستراتيجية بإسرائيل، وما تقود إليه بالتالي من الحفاظ على مصالح الدولة العبرية وضمان أمنها، ومن ناحية أخرى يوجد مصالح استراتيجية متعددة للولايات المتحدة في أرجاء الوطن العربي، يقف على رأسها الحفاظ على استقرار أنظمة الحكم المساندة والموالية للسياسات الأمريكية في المنطقة، والهيمنة على مصادر النفط العربي، وضمان الاستقرار في هذه الهيمنة.

وفي المقابل فإن للولايات المتحدة مسؤوليات في المنطقة ضمن المسؤوليات العالمية التي فرضها الواقع الدولي الجديد المتمثل بانهيار الكتلة الشرقية وغياب واقع توازنات وتنافسات القطبين على الساحة الدولية، الأمر الذي أفرز تفرد الولايات المتحدة في الساحة الدولية[1].

2.حرب الخليج والانقسام العربي

تزامن انعقاد مؤتمر مدريد مع حدوث سلسلة تغيرات داخل المنطقة العربية على الصعيد القطري، وعلى وجه الخصوص ما نجم عن حرب الخليج؛ فقد كانت الحرب ذات دلائل وآثار كبيرة على المنطقة برمتها، فخلال هذه الحرب قامت الولايات المتحدة تحت غطاء الشرعية الدولية بقيادة تحالف دولي دمّر العراق وبيّن مدى القدرة الأمريكية على تحقيق ما تريد، وفي ذات الوقت أطلقت من داخل المنطقة صيحات تطلب من الولايات المتحدة التخلي عن ازدواجية المعايير وعدم الكيل بمكيالين، وجرت مقارنات بين قضية الخليج من جهة والصراع العربي- الإسرائيلي من جهة أخرى.

من هنا لم يكن أمام الولايات المتحدة من مخرج بعد حرب الخليج يزيل عنها هذه التهم ويمتص النقمة العربية سوى إظهار عزمها على حل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي بذات العزم في معركتها ضد العراق، وكان توجهها، نحو عقد مؤتمر السلام، حثيثا وواضحا لما يمكن أن يحققه هذا المؤتمر من استتباب مصالحها في المنطقة، وتثبيت وضعيتها المتفردة بالهيمنة عليها.

أما الأنظمة العربية التي شهدت حوارا محتدما حول جدوى قبول المبادرة الأمريكية فقد رجح القرار على الصعد الرسمية لها بقبول الدعوة للمؤتمر والتعامل مع المبادرة لأن ذلك "هو أهون الشرور في ظل تزايد الضغط الأمريكي وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى في العالم"[2].

3.الوضع الإسرائيلي

جاء عقد المؤتمر في ظل سيطرة حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل ليس لديها نية في التوصل إلى تسوية إقليمية للصراع، وتصر هذه الحكومة في مخاطبتها الإسرائيليين على أن السببين اللذين سيقودان العرب إلى مؤتمر لإجراء مفاوضات معها هما **أولا**: تطرفها وتكثيفها للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، **وثانيا**: اعتقاد قادة هذه الحكومة بأن استمرار تطرفها تجاه مسألة التسوية سيحقق لها الأهداف المنشودة من الجانب العربي، وهو الأساس الذي قامت عليه بالمشاركة في مؤتمر مدريد بهدف المماطلة وكسب الوقت لتثبيت وقائع في الأراضي المحتلة يصبح معها التوصل إلى تسوية إقليمية للصراع أمرا مستحيلا في غضون أعوام قليلة.

إعلان المبادرة

كان الوضع العربي في وقت عقد المؤتمر كما قلنا سابقا في حالة اختلال واضح في وضعه بالنسبة إلى موازين القوى المحركة، على أمل أن تكون الولايات المتحدة جادة في سعيها لإيجاد حل للصراع ضمن معادلة منصفة، لكن الوضع الداخلي العربي كان منقسما على ذاته ولا يملك أي قدرة للتأثير على المجريات والتحولات الدائرة حوله.

ووسط تلك الظروف بادر الرئيس بوش الأب يوم 6 آذار/مارس عام 1991 إلى الإعلان عن مبادرته لصنع السلام في المنطقة، حدّد فيها أمام الكونغرس رؤية إدارته لأسس السلام في الشرق الأوسط على النحو التالي:

1- الأرض مقابل السلام

2- تطبيق قراري 242 و 338 من خلال المفاوضات

3- تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني

4- ضمان الأمن والسلام لدولة إسرائيل

وفي ذات الخطاب قال بوش ما نصه: "لا بد أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن 242، 833، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ووجوب التوسع في هذا المبدأ حتى يكفل أمن إسرائيل والاعتراف بها، ويكفل في نفس الوقت الحقوق السياسية

الفلسطينية المشروعة، وأي شئ غير ذلك سوف يفشل من ناحيتي تأمين العدالة والأمن، لقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي- الإسرائيلي"[3].

وقبل أن ينهي بوش خطابه كان إسحاق شامير، يعلن رفضه لمشروع بوش، ويعلن تمسكه بفهمه وتفسيره الخاص لقرار مجلس الأمن (242)، وبأن إسرائيل قد نفذته بالفعل عندما انسحبت من أكثر من 90% بالمائة من الأراضي التي احتلتها عام 1967 عندما أعادت سيناء لمصر حسب اتفاقية كامب ديفيد، أما قطاع غزة ويهودا والسامرة والقدس فإنها على حد تعبير شامير تشكل جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية، وأن الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة هي تطبيق الحكم الذاتي بعد إجراء انتخابات للسكان الفلسطينيين.

لكن الولايات المتحدة، وعلى هدي هذه المبادرة لرئيسها ووسط تلك الأوضاع والظروف الدولية والإقليمية، أوعزت لوزير خارجيتها جيمس بيكر لإعداد وتهيئة المسرح دوليا وإقليميا لانطلاق المفاوضات العربية والفلسطينية- الإسرائيلية، ومنذ اللحظات الأولى لتحركه وعلى امتداد فترة الإعداد والتهيئة (آذار- تشرين الأول 1991) كان هدفه الأساسي وهمه الرئيس إدخال كل أطراف الصراع إلى غرف المفاوضات، وجمعهم وجها لوجه مراهنا على آلية العملية ذاتها في تطوير وتقريب مواقفهم المتناقضة والمتنافرة[4].

وجاءت جولات بيكر المكوكية لترتيب عقد مؤتمر للسلام كي تلبي تطلعات بوش ومبادرته، وبما يخدم النظام العالمي الجديد الذي كان بوش يطمح إلى فرضه على العالم، وقد واجه بيكر خلال جولاته حقائق لا تنسجم مع التوقعات والتطلعات التي وضعتها المجموعة الرئاسية في تقرير "البناء من أجل السلام" بشأن القيادة البديلة في الأرض المحتلة، التي يمكن من خلالها تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد جاء في نص التقرير ما يلي: "قد يحاول البعض اللجوء إلى مزيد من العنف، ولكن هذا لن يؤدي إلا إلى سوء وضعهم، وقد يحاول آخرون العمل في النهاية لصالح تولي أمورهم الذاتية على المستوى السياسي، مثلما يتولون أمورهم في الشارع، وهذا بالتحديد نوع من التطور بعيد المدى الذي يجب على الإدارة المقبلة تشجيعه، كون هذه القيادة ليست لمنظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على شرعيتها من خلال مقاومتها لإسرائيل، ولكن كونها منتمية إلى الضفة الغربية وغزة فإن لديها بعض

التجربة في التعايش مع إسرائيل إلى الحد الذي يمكن معه نقل موقع النشاط السياسي من عرفات وضباطه في تونس وبغداد إلى جماعات محلية في الأراضي، ويمنح التشجيع لنهج يبنى على هذه الديناميكية الجديدة فإنه بمقدور الإدارة المقبلة إحداث عملية على شكل اتفاق سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين بالأراضي يحتوي على طاقة لفرز نوعية من المفاوضين الفلسطينيين الذين طالما سعى العديد من الإسرائيليين والأمريكيين بحثاً عنهم"[5].

لقد وضع مخطط مدريد مواصفات مساراته بشكل ينسجم مع خطة شامير الاستراتيجية في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وفي الوصول إلى الحكم الذاتي حلا نهائيا للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، وبالتالي استطاع التعنت الإسرائيلي والتعسف الأمريكي أن يفرضا شروط انعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام ارتكازا على قبضة الهيمنة الأمريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد.

وعلى ذات الأسس وضع منظمو المؤتمر، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، آليات سيره، وقام على الخطوات التالية:

1. يفتتح المؤتمر أعماله برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وحضور الدول المشاركة وهي: مصر وسوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين وإسرائيل، وحضور ممثل بصفة مراقب عن كل من مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي العربي، والسوق الأوروبية المشتركة، وهيئة الأمم المتحدة.
2. عند انتهاء جلسة الافتتاح يؤلف المؤتمر لجان عمل ثنائية إسرائيلية- لبنانية، وأخرى إسرائيلية- سورية، وثالثة إسرائيلية- أردنية/فلسطينية.
3. تبدأ اللجان أعمالها بمفاوضات ثنائية مباشرة بشأن الموضوعات التي تخص كل منها.
4. بعد مرور أسبوعين على أعمال اللجان الثنائية تبدأ مفاوضات أخرى متعددة الأطراف تضم إسرائيل والدول العربية المشاركة في المؤتمر، أي لبنان وسوريا والأردن الفلسطينيين ومصر، يضاف إليها دول مجلس التعاون الخليجي التي ينتقل دورها من دور المراقب إلى دور المشارك الفعلي في المفاوضات.

ويتضمن جدول أعمال هذه المفاوضات متعددة الأطراف الموضوعات التالية:

- نزع السلاح
- المياه
- البيئة
- التنمية الاقتصادية

وقد أضاف إليها الرئيس بوش في الخطاب الذي ألقاه في جلسة الافتتاح موضوع اللاجئين، وأدخلت الولايات المتحدة تعديلا لاحقا على هذه المرحلة بأن قررت دعوة اليابان وبعض الدول الأوروبية وكندا ودول الاتحاد المغاربي إلى المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، وذلك بهدف إيجاد اتفاق دولي على الخطوات التي تخذها في هذه المنطقة(6).

وتقول هذه الآليات إن الآفاق الأمريكية لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط أصبحت واضحة، وتتلخص بتأسيس منتدى أو تجمع لدول المنطقة يقوم على التعاون الاقتصادي والأمني ويضم الدول العربية بما فيها العراق، وهذا الترتيب الجديد للمنطقة ينسجم انسجاما تاما مع النظام الدولي الجديد الذي تحاول الولايات المتحدة أن توجده للعالم بما يستجيب لمصالحها أولا وأخيرا، وهو ما تأكد في خطاب بوش في المؤتمر، حيث شدّد على أن هدف المؤتمر ليس مجرد إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وإحلال حالة عدم الحرب مكانها، "فهذا لا يكفي ولن يستمر" على حد تعبيره، وقال:"إننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي، وأعني بالسلام الحقيقي معاهدات وأمناً وعلاقات دبلوماسية، علاقات اقتصادية، تجارة واستثمارات، تبادلاً ثقافياً، وحتى سياحة"، وهذه كلها تطلعات إسرائيلية على حساب الأمة العربية(7).

وعلى الرغم من تظاهر الولايات المتحدة بالضغط على الدولة العبرية في مسألة ضمانات لتقليص الهجرة اليهودية، إلا أن الإسرائيليين استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم وأن يحطموا معظم الأسس والثوابت الفلسطينية، فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، تحولت إلى شكل من الإشراف غير المباشر، كما أن تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعا وتمثيلا منع تحقيقها، وقد جاء خطاب الرئيس بوش خاليا من التزاماته السابقة والذي ركز على مبدا الأرض مقابل السلام والحقوق السياسية للفلسطينين مستبدلا ذلك بعبارة فضفاضة تتحدث عن "منح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره ويوفر قبولا بإسرائيل وتحقيق أمن لها"، في الوقت الذي شدد فيه على أن هدف

المؤتمر (ليس مجرد) إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وإحلال حالة عدم الحرب مكانها، فهذا لا يكفي، وهذا لن يستمر، وأضاف: بل إننا نسعى إلى السلام، السلام الحقيقي، وأعني بالسلام الحقيقي معاهدات، وأمنا وعلاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية، تجارة واستثمارات، تبادلا ثقافيا وحتى سياحية)، وهذه كلها تطلعات إسرائيلية على حساب الأمة العربية.

مواقف الأطراف الرئيسة

- **الموقف الإسرائيلي**

عندما أطلق الرئيس بوش مبادرته في 1991/3/6 وبدأ الوزير بيكر حركته كانت إسرائيل من الناحية الاستراتيجية في أفضل الأوضاع والمواقف الأمنية والسياسية، وفي مجال الطاقة البشرية أيضا؛ فأعداؤها العرب خرجوا منهكين من حرب الخليج متصارعين فيما بينهم وغير قادرين على شن حروب ضدها، وخصمها الاتحاد السوفييتي حليف أعدائها يعيش حالة تفكك وانهيار دراماتيكي ومئات الألوف من المهاجرين الروس والإثيوبيين ينتظرون رحلات أساطيل الطيران للرحيل إلى إسرائيل، ولهذا لم يكن واردا لدى شامير أن يشارك في عملية السلام، ولهذا استقبل مبادرة الرئيس بوش والزيارات الأولى لبيكر ببرود وفتور كبيرين، حيث كان لديه خيارات واهتمامات أخرى غير الاهتمامات الأمريكية.

ولهذا استغل شامير منذ البداية لقاءاته مع الوزير بيكر للحصول على ثمن مسبق لأي قبول بالمشاركة في عملية السلام، وبعد إغلاق كل سبل الهروب أمامه وبعد التجاوب مع مطالبه من قبل الإدارة الأمريكية وافقت إسرائيل على المشاركة بالمؤتمر[8].

وصلت إسرائيل إلى المؤتمر في مدريد بشروطها تقريبا، ودون أن تقدم تنازلات ذات شأن، سواء في النواحي الجوهرية أو في الإجرائية، ومع ذلك لم تكن إسرائيل راضية تماما من المؤتمر، والسبب هو استمرار الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة على كثير من القضايا الجوهرية، وبعض المسائل الإجرائية، وخشيتها أن تكون الإدارة الأمريكية جادة ومصممة فعلا هذه المرة على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وربما الشيء الأهم بخصوص موقف إسرائيل من المؤتمر هو الشروط التي وضعتها للموافقة على المشاركة، والمتمثلة بـ:

1- استبعاد فكرة المؤتمر الدولي المتمتع بصلاحيات كاملة، والمعقود بدعوة من الأمم المتحدة وبرعايتها لتطبيق القرارين 242 و338.

2- القبول بمؤتمر سلام تكون الأمم المتحدة فيه مدعوة لا داعية، وبصفة مراقب فقط، مؤتمر لا يملك سلطة فرض حلول على الأطراف أو سلطة اتخاذ قرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج، يعقد جلسات افتتاحية فقط للاستماع إلى خطابات، وينفض بعدها، ولا يمكن الدعوة إلى عقده مرة أخرى إلا "بموافقة جميع الأطراف".

3- قبول سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين بمفاوضات مباشرة، وثنائية كلٌّ على حدة مع إسرائيل، للتوصل إلى سلام حقيقي على أساس القرارين 242 و338، وليس تطبيقا لهما.

4- قبول الدول العربية الرئيسة الأخرى بالإضافة إلى الدول المذكورة أعلاه بالمشاركة في مفاوضات متعددة الأطراف مع إسرائيل للبحث في قضايا، مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والموضوعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك[9].

أما بالنسبة للفلسطينيين فقد وضعت إسرائيل شروطا خاصة عليهم الالتزام بها، وهي:

1. القبول بحل على مرحلتين: المرحلة الأولى ترتيبات حكم ذاتي مؤقت لمدة خمس سنوات، والمرحلة الثانية حل دائم، وتجري المفاوضات بشأن الحل الدائم بدءا من العام الثالث للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي.
2. التنازل عن التمثيل الفلسطيني المستقل، والقبول بالمشاركة في المفاوضات من خلال وفد أردني- فلسطيني مشترك.
3. التنازل عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية رسميا في المفاوضات.
4. التنازل عن مشاركة ممثلين عن سكان القدس وعن الشتات الفلسطيني في الوفد الرسمي الأردني- الفلسطيني، والاكتفاء بممثلين من الضفة والقطاع من غير سكان القدس.
5. القبول بالبحث في مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات متعددة الأطراف، لا في المفاوضات الثنائية الأردنية/الفلسطينية- الإسرائيلية[10].

وإلى جانب الشروط الإسرائيلية تلك كانت هناك شروط قبلت بها الولايات المتحدة الأمريكية، أهمها أنها:

- لا تؤيد إيجاد رابط بين مختلف المفاوضات لتحقيق تسوية شاملة.
- لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.
- لا تهدف إلى إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في عملية المفاوضات، أو التسبب بدخول إسرائيل في حوار أو مفاوضات معها[11].

- **الموقف الفلسطيني**

لم تضطرب الأوضاع القيادية الفلسطينية طيلة حياتها مثل ذلك الاضطراب الذي عاشته أشهر شباط-نيسان عام 1991، وذلك لعدة أسباب، أهمها: الحصار السياسي والاقتصادي، والتهجير الذي تعرضت له، وترافق ذلك مع انهيار الاتحاد السوفييتي بما يقدمه من دعم للفلسطينيين، وحرب الخليج التي انتهت بتهجير مئات الألوف منهم من الكويت، ووقف كل أشكال الدعم التي كان يتلقاها أبناء الضفة والقطاع من الجالية الفلسطينية هناك.

ولهذا كله بادرت منظمة التحرير الفلسطينية بالإعلان رسميا في 8 آذار/مارس عام 1991 عن ترحيبها بمبادرة الرئيس بوش، وأبدت في بيان رسمي صدر عن اللجنة التنفيذية استعدادها للتعامل الإيجابي معها؛ حيث رأت فيه منفذا صغيرا يمكنه المساعدة على التخفيف من حدة التوتر والعداء الأمريكي لقيادة منظمة التحرير، كما وجدت في المبادئ التي نصت عليها المبادرة: الأرض مقابل السلام، وتطبيق قراري مجلس الأمن 242 و338، وضمان الأمن والسلام لإسرائيل، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، رأت فيها أسسا تصلح للدخول في المفاوضات، ولا تتعارض مع القرارات والتوجهات التي أقرها المجلس الوطني في الدورة التاسعة عشرة، ولا تتناقض مع مبادرة السلام الفلسطينية التي أطلقتها عام 1988[12].

وفي 1991/3/11 وافقت القيادة الفلسطينية بعد عدة جلسات من النقاش الطويل، وبالإجماع، على السماح لوفد من الداخل باللقاء مع الوزير بيكر، وبعد الاجتماع انهمكت القيادة الفلسطينية في تشكيل الفريق الذي سيكلف باللقاء وفي إعداد المذكرة، وشكل الفريق من 12 عضوا بعد مراعاة كل الحسابات السياسية والتنظيمية والجغرافية، لكن الظروف

والأوضاع الصعبة التي كانت تعيشها المنظمة وانعدام الخيارات الأخرى، جعلت المفاوضات التمهيدية تجري بصورة غير متكافئة إطلاقا، وكان الخوف والقلق من المصير الوطني ومصير المنظمة مسيطرا على ذهن المفاوضين، مما أسفر في المحصلة عن قبول الفلسطينيين المشاركة في مؤتمر مدريد على أساس كتاب الدعوة الذي وجهه الراعيان لكل الأطراف، وعلى أساس ما تضمنته رسالة التطمينات الأمريكية التي سلمت للسيد فيصل الحسيني.

وبعد الانتهاء من صياغة رسالة الدعوة ورسالة التطمينات، وبعد إبلاغ الوزير بيكر بالموافقة الفلسطينية المبدئية على المشاركة في المؤتمر، بشقيه الثنائي ومتعدد الأطراف، بدأت الولايات المتحدة ممارسة ضغوط هائلة على الأطراف العربية عامة وعلى الطرف الفلسطيني خاصة كي تدفعها للمشاركة في المؤتمر بالشروط التي وضعتها لهذه المشاركة ولآلية عمل المؤتمر، في حين لم تمارس على إسرائيل سوى ضغوط مخملية، مما جعل الصيغة الأمريكية للمؤتمر شديدة القرب من التصورات والاشتراطات الإسرائيلية، في حين لم يتم الأخذ بأي من الأسس التي حددها الفلسطينيون، كما صيغت في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني.

وهكذا شارك من شارك من الفلسطينيين في مؤتمر مدريد في ظل شروط تمثيل مجحفة؛ حيث جرى استبعاد أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني عن التمثيل، سواء فلسطينيو المهجر والمنافي أو فلسطينيو القدس العربية، وجرى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن المؤتمر، وبالتالي تمت تجزئة الشعب الفلسطيني وتهميش أحد شقي قضيته الوطنية المتعلق بفلسطيني الشتات، وهذا الشكل من التمثيل الفلسطيني، أي الاكتفاء بتمثيل سكان الضفة الغربية دون القدس وقطاع غزة، هو الشكل الذي اشترطه شامير منذ البداية، وسلمت الإدارة الأمريكية به، وضغطت على الطرف الفلسطيني من أجل القبول به[13].

كان واضحاً أن الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك يجمع مسارين مختلفين: **الأردني** يدخل مباشرة في الحل النهائي على أساس القرار 242، و**الفلسطيني**، ومساره ينقسم إلى مرحلتين: **أولاهما** انتقالية، للوصول إلى ترتيبات حكم ذاتي في المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات، **والثانية** يتم فيها التفاوض في السنة الثالثة حول المرحلة النهائية على أساس القرار 242.

وقد عبرت حركة فتح عن موقفها الحذر من مؤتمر مدريد والمشاركة فيه كما صدر في نشرة فتح بتاريخ 13 تشرين أول/أكتوبر عام 1991، بالقول:"استطاع التعنت الصهيوني

أن يفرض شروط انعقاد مؤتمر مدريد تحت شعار السلام، ارتكازا على قبضة الهيمنة الأمريكية التي أصبحت بعد حرب الخليج مطلقة اليد، وعلى الرغم من تظاهر أمريكا بالضغط على الكيان الصهيوني في مسألة ضمانات قروض ومواجهة متطلبات الهجرة اليهودية، إلا أن الصهاينة استطاعوا أن يفرضوا معظم شروطهم، وأن يطمسوا معظم الأسس والثوابت الفلسطينية؛ فالمشاركة المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، تحولت إلى شكل من الإشراف غير المباشر، كما أن تشكيلة الوفد من الخارج والداخل بما فيها القدس، وقضية القدس وضرورة وجودها موضوعاً وتمثيلاً منع تحقيقها".

إذن، فصّلت أمريكا سيناريو مؤتمر ما أسمته بالسلام على أساس المسارين: الثنائي والمتعدد، بحيث يمكن تحقيق حالات الاستفراد في المسار الثنائي لجعل الدول العربية تبحث- كل منها على حدة- عن تحقيق أمنها الإقليمي على حساب الأمن القومي العربي، وقد حاول الرئيس بوش في خطابه في مؤتمر مدريد التقليل من أهمية خطورة بحث القضايا الإقليمية متعددة الجوانب في المسار الثنائي، مثل ضبط التسلح والمياه ومشاكل اللاجئين والتنمية الاقتصادية؛ حيث أن بحث هذه القضايا قبل إنجاز وضمان تحقيق الانسحاب الصهيوني من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هو تكريس لتفوق إسرائيل على العرب مجتمعين، وهو ما سيجعل قضية الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة قضية لاجئين، على الدول العربية استيعابهم مقابل استيعاب إسرائيل لمزيد من المهاجرين اليهود.

- **المواقف العربية**

وجد بيكر، منذ بداية جولاته في المنطقة العربية، أن كل الطرق سالكة أمامه تقريبا، خاصة في العواصم العربية التي زارها، ولم يجد بعضها جاهزا للاستجابة لما يطالب به فحسب، بل كان يلمس التشجيع من معظم العرب أيضا.

بالنسبة لسوريا ولبنان لم يكن أمامهما في تلك الفترة من خيارات سوى الاستجابة للمطلب الأمريكي، والموافقة على الدخول في عملية السلام، وكان هدفها إظهار مزيد من الاستعداد للتكيف مع الوجهة الدولية الجديدة، وإبداء الاستعداد للتعامل مع متطلباتها وتوجهاتها على صعيد المنطقة، وفي حينها رحبت سوريا بمبادرة الرئيس بوش على أمل

تحقيق أمرين أساسيين في وقت واحد:

1- محاولة إيجاد نقاط تقاطع بين مصلحتها في استعادة الجولان وتعزيز نفوذها في لبنان، وبين مصالح الإدارة الأمريكية في صنع استقرار دائم في المنطقة.

2- التكيف مع السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة وتجنب العقاب على مواقفها وسياساتها السابقة شبه المنحازة للسياسة السوفييتية، وعلى أمل شطب اسمها من قائمة الدول المساندة للإرهاب، في وقت أخذت المطاردة والمحاصرة الدولية تزداد ضد كل المتهمين بالإرهاب حتى لو كانت التهمة مبنية على شبهة كما حصل مع ليبيا[14].

أما الموقف الأردني فلم يكن أفضل حالا من سوريا ولبنان والعرب الآخرين؛ ففي الوقت الذي أطلق فيه الرئيس بوش مبادرته كان الأردن يعيش أحلك الأوقات وأصعب الظروف، فحرب الخليج انتهت وأصابع الاتهام الأمريكية والغربية تشير له باعتباره طرفا متهما بمساندة غزو الكويت والتحالف مع النظام العراقي، ورغم إدانته لاحتلال أراضي الغير بالقوة إلا أنه بقي متَّهما من قبل أمريكا ودول الخليج، ومع إعلان بوش عن مبادرته وقبل وصول الوزير بيكر في أول رحلة له لدول المنطقة أعلن الأردن تأييده للمبادرة الأمريكية.

وفي حينه لم يكن أمام الأردن من خيار سوى التجاوب مع المبادرة الأمريكية والتماشي مع كل ما طلبه بيكر، بما في ذلك القبول بالمشاركة في صيغة ناقصة عن الدول العربية الأخرى؛ حيث وافق على المشاركة في إطار وفد أردني- فلسطيني مشترك[15].

وخلال اللقاءات المتكررة والمتعددة مع بيكر عملت القيادة الأردنية على تحسين أسس وشروط مشاركة الأردن في عملية السلام، وتحسين أسس علاقات الوفد الأردني مع الوفد الفلسطيني لجهة تعزيز استقلالية الأخير، وبعد مناقشات مستفيضة حصل الأردن على رسالة تطمينات أمريكية أسوة بالدول الأخرى، تضمنت ذات المواقف التي قدمت لسوريا ولبنان بشأن قرار مجلس الأمن 242 والتسوية الشاملة، وهدف المفاوضات، والدور الأمريكي والروسي، وأضافت مسائل أخرى، منها ما يتعلق بالموقف الأردني بقضايا النزاع الأردني- الإسرائيلي[16].

انعكاسات مؤتمر مدريد

بانعقاد المؤتمر بدأ يتضح أنّ السلام الذي تريده إسرائيل يقوم على قاعدة "جزء من الأرض في مقابل السلام الكامل"، أما القناعة التي كانت تقبع في خلفية هذا التصور للسلام، والتي شكلت إحدى ثوابت الفكرة الصهيونية على مدى تاريخها، فهي أنّ الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 هي "ملك الشعب اليهودي"، وأنّ تنازل إسرائيل عن جزء منها هو للخروج من المأزق ولضمان وجود إسرائيل ومستقبلها والحفاظ على طابعها اليهودي على المدى البعيد.

وبينما كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تتردد وتمانع في الاستجابة لشروط السلام الدائم والشامل، كان المجتمع الإسرائيلي، الذي تبين بأنه يخشى السلام أكثر مما يخشى الحرب، يتجه نحو التطرف أكثر فأكثر، في ظل الدور المتزايد في حياته السياسية لقوى إثنية ودينية واجتماعية (اليهود الشرقيون، والمهاجرون الروس، والمتدينون الأرثوذكس والمستوطنون)، يجمع بين أطرافها عدم الثقة بالسلام مع العرب، والاعتقاد بأنّ المواجهة الشاملة هي البديل الأفضل للصهيونية، وهي الوسيلة الفعالة التي تحافظ على متانة ووحدة "القلعة"، وتمنع انفجار التناقضات الداخلية المعتملة داخل المجتمع الإسرائيلي[17].

وربما أن الملفات الأخرى الحيوية والمهمة التي فتحها مؤتمر مدريد لاحقا تحددت وفق التصور الذي قام عليه المؤتمر، فإن الدعوة إليه والاستجابة له وصورة انعقاده في مدريد أثارت عدة موضوعات أهمها: العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، والعلاقات الأمريكية- العربية، والمفاوضات الثنائية المباشرة التي افتتحت في أعقابه بين إسرائيل وأطراف عربية وأثارت هي الأخرى موضوعات، مثل الاتحادية بين فلسطين والأردن، والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما سمي بالحل النهائي، والجولان، وجنوب لبنان، فضلا عن موضوع القدس الذي قصد مصممو المؤتمر تجنبه في هذه الفترة[18].

ومن خلال هذه القراءة لملفات المؤتمر يمكن أن نقول إن الولايات المتحدة انطلقت في تصميم المؤتمر من فرضيتين: **الأولى** أن جلوس أطراف الصراع وجها لوجه على مائدة المفاوضات الثنائية المباشرة سيفتح الباب واسعا أمام التفاهم الإسرائيلي مع كل منهم بصرف النظر عن مواقفهم المسبقة، **والثانية** التي تتصل بالأولى هي أن انعقاد المفاوضات متعددة

الأطراف يساعد على التقدم في المفاوضات الثنائية؛ لأن إسرائيل ستنعطف نحو المرونة حين تتحقق مكاسب لها على صعيد المنطقة.

وقد ثبت فشل الفرضيتين في اجتماع موسكو الذي أكد فيه وزير الخارجية الإسرائيلي رفض مبدأ الأرض مقابل السلام، وكانت قد غابت عنه سوريا ولبنان والفلسطينيون[19].

ومن خلال الإحاطة بكل الظروف التي رافقت مؤتمر مدريد يمكن أن القول: إن المؤتمر افتقد إلى الأساس الصلب من قبل مصممه الأمريكي؛ فقد تباينت أطراف النزاع في تفسيراتها لقرار مجلس الأمن رقم 242 الذي اعتُمِد أساسا للمؤتمر، ولم يَدَع التفسير الإسرائيلي للقرار أي مجال لاستخراج قاسم مشترك بين التفسيرات.

ويمكن القول إنه حينما نقوم برصد نتائج المؤتمر على المصلحة العربية يجدر بنا أن نستحضر عناصر عملية التسوية: الإطار المرجعي والأساس والأطراف والخطوات؛ ففيما يخص العنصر الأول "الإطار المرجعي"نرى أنّ المصمم الأمريكي جعله مؤتمرا دوليا يعقد بعيدا عن المنظمة الأممية، مفتقدا من هنا مرجعية الشرعية الدولية، ومعتمدا مرجعيته الخاصة به التي حددها مصمم العملية الأمريكي، وألزم الأطراف العربية بقبولها، بعد أن استلهم جل مطالب إسرائيل وضمَّنها فيها.

ونلاحظ فيما يخص العنصر الثاني وهو "الأساس" أنه قرارا مجلس الأمن 242 و 338، والثاني يتضمن اعتماد التفاوض، أما الأول فينص في مقدمته على مبدأ عدم "جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة"، ويتعامل مع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ويدعو إلى الانسحاب منها، وإلى ضمان أمن جميع دول المنطقة، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، وقد تعذر تطبيقه منذ صدوره في خريف 1967، واختار مصمم العملية الأمريكي هذا القرار من بين العديد من القرارات الدولية التي تحدد الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني، ولم يكتف المصمم بذلك، بل قَبِل وجهة النظر الإسرائيلية في أنّ لهذا القرار تفسيرات مختلفة ويحق لكل طرف أن يتمسك بتفسيره.

والعنصر الثالث وهو "الأطراف"، لبّى مصمم العملية في تصميمه الطلب الإسرائيلي في أن تتفاوض إسرائيل مع كل طرف عربي على حدة، وكان قد وفى من قبل بتعهده لإسرائيل أن تتفاوض من موقع القوة، بحيث تتفوق قوتها على الأطراف العربية مجتمعة.

أما العنصر الرابع في العملية وهو "الخطوات"، فنجد أنّ المصمم الأمريكي حدّد بداية فترة ثلاث سنوات تكون إسرائيل طوالها مطلقة اليد في الأراضي العربية المحتلة، وعمد إلى تأجيل البحث في موضوعات القدس والاستيطان واللاجئين والحدود، وهذا ما تم الاتفاق عليه في اتفاق أوسلو، وباشر منذ انعقاد مؤتمر مدريد إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تستهدف إقامة نظام إقليمي جديد يكون لإسرائيل مكان خاص فيه.

ومن هنا يمكن القول: إن المأزق الراهن للمفاوضات العربية- الإسرائيلية حاليا هو نتيجة منطقية للهيكل التفاوضي الذي تبلور في مؤتمر مدريد، إضافة بالطبع للشكوك حول نيات إسرائيل وسياساتها المجحفة بحق كل ما هو عربي ومسلم[20].

وكانت هندسة التفاوض مبنية بصورة محكمة تمنع أي تصرف غير عاقل، ومن أهم عناصر تلك الهندسة ثلاثة: **الأول** هو أنها خططت بطريقة تجعل من يخرج من المسيرة يخسر بالضرورة، **والثاني** أنها جعلت موافقة الأطراف المعنية مرتبطة بضمانات خطية قدمتها واشنطن قبل مدريد إلى كل من الأطراف المعنية، أما **الثالث** فهو إقامة وضع يجعل الخيار دائما بين المسيرة، كما هي جارية، وبين العدم، بالتركيز على أنْ "لا لعبة في المدينة غير هذه اللعبة"، فإما أن تلعبها، وإما أن تبقى وحيدا وتندم.

وفي سياق ذلك مارست إسرائيل لعبة ابتزاز تناقضات الأطراف العربية، فقد علمتنا تجارب السنوات الماضية أنّ إسرائيل تستخدم المسار الفلسطيني للضغط على المسار السوري، وعندما لا تحقق مراميها في هذا المسار تتحول إلى المسار السوري وتمارس الضغط نفسه، وهكذا.

الهوامش

1. علي الجرباوي: مؤتمر السلام، تقويم مرحلة مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1991، ص135-136
2. أحمد صدقي الدجاني: لا للحل العنصري في فلسطين، شهادة على مدريد وأوسلو، بيروت- دار المستقبل العربي، 1994،ص57-59
3. George Bosh Speech in the Congress, Documented in William Quant book, Peace Process, Brockings 1993,P496.
4. ممدوح نوفل: الانقلاب، أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني-الإسرائيلي، مدريد-واشنطن، عمان- دار الشروق، 1996، ص39-40
5. Building for Peace, Washington Institute for Near East Policy 1988,P33035
6. جورج ذيب: "الترتيب الأمريكي الجديد لأوضاع الشرق الأوسط"، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1991، ص127-128.
7. George Bosh Speech in Madrid Conference, Documented in AIPACreport, The Middle East Peace Since Madrid.1992.P 60-61.
8. ممدوح نوفل: مصدر سابق، ص43-45
9. أحمد خليفة: مفاوضات السلام، الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1991، ص164-165
10. نفس المصدر، ص165
11. انظر رسالة الدعوة إلى مؤتمر السلام ورسائل الضمانات الأمريكية إلى الأطراف، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1991
12. ممدوح نوفل، مصدر سابق، ص43-45
13. نايف حواتمة: العملية التي بدأت في مدريد مفتوحة في أكثر من اتجاه، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف 1991، ص148-149
14. ممدوح نوفل، مصدر سابق، ص46
15. نفس المصدر، ص50
16. نفس المصدر، ص50-51
17. عبد الله تركماني: في سبيل عالم جديد لإرساء السلام، استراتيجيات جديدة، ورقة موسّعة لمحاضرة حول معوقات السلام العربي- الإسرائيلي وآفاقه قدمت في إطار دورة "معهد

العلاقات الدولية/ جمعية الدراسات الدولية" للعـام الـدراسي 2004 – 2005 مـن 6 إلى 24 سبتمبر/أيلول بتونس

18. الدجاني، مصدر سابق،ص63-65

19. الدجاني: نفس المصدر، ص65

20. تركماني، مصدر سابق180

الفصل الثاني/ الورقة الثالثة

اتفاقية أوسلو والمحاولات السلمية

ذياب مخادمة*

مقدمة

لم تذهب الأطراف المباشرة في الصراع إلى التسوية برغبة منها، بل إن ظروفاً خارجة عن إرادتها دفعتها إلى ذلك، ودفعتها بالتالي للتوقيع على اتفاقيات بقيت غامضة وعامة وقابلة لأكثر من تفسير، فقد أخذ كل طرف يفسرها وفقاً لمصالحه، وعند الانتقال إلى عملية التنفيذ ظهر التناقض بأم عينيه، مما أعاد الكرة إلى خارج الملعب، ولأن الظروف الإقليمية والدولية تغيرت اليوم عما كانت عليه وقت توقيع اتفاقية أوسلو، وهذا التغيير أصبح بشكل واضح لصالح الجانب الإسرائيلي، فإن إسرائيل بأطيافها المختلفة تحاول التهرب من تلك الالتزامات بأي شكل وتحت أي حجة دون أن تعلن تنصلها من عملية السلام، وكأن لسان حالها يقول: إن ما تم توقيعه قبل اثني عشر عاماً لا يمكن قبوله اليوم؛ فالمعطيات قد تغيرت، وعليه فإن الاتفاقيات عليها أن تتغير، والحال العربي لم يعد كما كان، بل أصبح أضعف بكثير مما كان عليه، وبالتالي لماذا لا نطلب مزيدا من التنازلات حيث لا يوجد ما يمنع ذلك!

من هنا، فإن التهرُّب الإسرائيلي المتواصل تحت الحجج الواهية هو سيد الموقف على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي، إن لم يكن على مختلف المسارات الإسرائيلية- العربية، وعليه فإنه لا يوجد حل نهائي في المدى المنظور، والأقرب أن تسير الأمور باتجاه إدارة الأزمة أو تأجيلها دون محاولة حلها من الجانب الإسرائيلي، رغم تشبث الجانب الفلسطيني بالحلول السياسية، ولكن معطيات جديدة غير منظورة قد تظهر على الساحة وتعيد خلط الأوراق، وقد تقلب الأمور رأساً على عقب.

أولاً: دوافع الأطراف المتفاوضة

كانت الانهيارات في المعسكر الشرقي ساخنة، فيما تتقدم أمريكا مباشرة بانفرادها في الساحة الدولية بتسارع شديد، مقابل غياب شبه ملحوظ لبقية الأطراف الدولية، خاصة الصين.

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية- الأردن

وكانت حرب الخليج الثانية، بكل تفاصيلها وبواعثها ونتائجها، تشكل حافزاً آخر للإدارة الأميركية لتمد تقدمها إلى هذه المنطقة التي طالما كانت تشكل منطقة اهتمام واستقطاب عالمي، خاصة أن أميركا أصبحت اللاعب الرئيس في الساحة الدولية، كما أن الساحة العربية أيضا شكّلت بانقساماتها وخلافاتها تبايناً بل تناقضا في مواقفها، وعاملاً أساسياً لغياب موقف عربي موحد، ولحاجة بعض الأطراف بالتقارب من القطب الذي بات وحيداً في الساحة الدولية، فكان أن مواقف البعض انسجمت مع تطلعات هذا القطب، لاذت أطراف أخرى بالصمت، وأخذت الأطراف المتحمسة نسبيا لموقف مناهض للهيمنة الأميركية تتراجع تدريجياً عن مواقفها السابقة، وأحياناً تبحث عن مبررات منطقية لتلك المواقف.

ومن هنا، لم تذهب الأطراف المتصارعة في المنطقة إلى مدريد، وبالتالي إلى عملية السلام، بدوافع ذاتية منها، ولا رغبة نابعة من كل طرف، وإن كانت تتحدث بين حين وآخر عن أهمية السلام وضرورته في المنطقة وميولها نحو هذا الاتجاه.

ذهب الطرفان الرئيسان المباشران في الصراع إلى مدريد بدوافع وضغوط خارجية أولاً، وبعوامل ذاتية ثانياً، مع عدم وجود الرغبة الذاتية لكل منهما، ولوحظ ذلك من خلال كلمة كل من رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي والإسرائيلي إسحق شامير، حيث الاستعجال، وحب لوم الطرف الآخر، وحاجة كل طرف إلى منقذ ومساعد ليحميه من عدوانية الطرف الآخر، وكأن الكلمات عبارة عن شكوى ضد الطرف الآخر في السوق الدولي العريض الذي شهدته مدريد في 1991/10/31.

أما الساحة الفلسطينية فكانت قبل ذلك تبحث عن دورٍ لها في ظل هذا التغييب الرسمي، حيث كان التراجع الواضح لدور منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة العربية وكذلك الدولية، وكاد العرب يتجاهلون وجود المنظمة، فوجدت في الانتفاضة الأولى التي انطلقت داخل فلسطين فرصة لإعادة الاعتبار لحضورها، بعد أن قفزت إلى قيادة الانتفاضة وتولّت دور المُوَجِّه والمخطِّط، ما جعل الانتفاضة عاملا أساسيا في إعادة الاعتبار للمنظمة، والتي وجدت في عملية التسوية الفرصة المواتية لإثبات الذات الفلسطينية، خاصة بعد الشتات الذي أصاب بنيتها التنظيمية نتيجة للخروج من الساحة اللبنانية.

أما الجانب الإسرائيلي فلم يكن أمامه خيار لمعارضة الرغبة الأمريكية في العمل من أجل إيجاد تسوية في المنطقة تقود إلى الاستقرار، بعد أن أصبحت المنطقة جزءاً من النفوذ المباشر لها، وإن حاول إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه عرقلة العملية عن طريق الاستمرار في الاستيطان داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، فجعلها تعبّر عن موقفها هذا بالضغط على الحكومة الإسرائيلية الليكودية بتجميد قرض الاستيطان المقرر سلفاً من الإدارة الأميركية وتأجيل تنفيذه، وأدى تفاعل هذا الموقف إلى سقوط حكومة الليكود ومجيء حكومة العمل التي كانت تعلن وبصراحة عن نيتها في التفاوض مع الجانب الفلسطيني من أجل الوصول إلى تسوية في المنطقة.

وهكذا، لم تستمر حكومة الليكود طويلاً بعد مؤتمر مدريد، ليأتي حزب العمل برئاسة إسحق رابين الذي قاد حزبه عملية تفاوض سرية مع الجانب الفلسطيني في أوسلو تم الإعلان عنها في البيت الأبيض في 1993/9/13، حيث وقّعها عن الجانب الفلسطيني الرئيس الفلسطيني الحالي محمود عباس بحضور الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، فيما وقّعها عن الجانب الإسرائيلي وزير الخارجية شيمعون بيرس، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين والرئيس الأمريكي بيل كلنتون.

ثانياً: رؤى الأطراف

- **الرؤى الفلسطينية**

اعتبر الفلسطينيون أن دعوتهم لمؤتمر مدريد، وبالتالي توقيعهم لاتفاقية أوسلو في حديقة البيت الأبيض، تشكل إعادة اعتبار وحضور مباشر في العملية المعنية بقضيتهم، بعد أن فشلت كافة الجهود والمحاولات لطمس هويتهم وتغييبهم وتجاهلهم وإحلال بديل عنهم.

وهكذا عاد الفلسطينيون يمسكون زمام قضيتهم بأنفسهم، وأخذوا الاعتراف بهم من قبل الجميع، وخاصة الإدارة الأمريكية اللاعب الرئيس في الساحة الدولية، وكذلك إسرائيل المنافس الشرس الذي بقي يتجاهلهم ويعمل على طمسهم تاريخياً.

فهذه الاتفاقية أعادت للقضية الفلسطينية، بنظرهم، حياتها وحضورها، بصرف النظر عن مضامينها التي قد تختلف أو تتفق أطراف عديدة معهم فيها.

كما أن الفلسطينيين قرأوا هذه الاتفاقية بطريقة تخدم مصالحهم وتقودهم إلى حلمهم

المنشود، وهو الدولة الفلسطينية، وهكذا يلاحظ في ديباجة الاتفاقية عند الحديث عن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها، مما يشكل العنصر الأساس للدولة وهو الإقليم، كما أن هذه الاتفاقية تهدف من بين أمور أخرى إلى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، وبمجلس منتخب للشعب الفلسطيني، مما يشكل العنصر الثاني للدولة الفلسطينية المنشودة وهو السلطة.

وتشير المادة الثالثة في اتفاقية أوسلو إلى أن الشعب الفلسطيني موجود في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يوفر العنصر المادي الثالث للدولة وهو الشعب، وهكذا فإن العناصر المادية الأساسية للدولة نصت عليها الاتفاقية، الأمر الذي يعني أن الدولة الفلسطينية آتية لا محالة.

أما عن حجم هذه الدولة ومضمونها وطبيعتها، وخاصة قضايا الحل النهائية التي تعتبر القضايا الجوهرية في هذا الصراع، فإنها ستأتي مع المفاوضات، ولكن المهم هو التوجه الجاد نحو الدولة، ورغم أن هذه الاتفاقية مصاغة بعمومية واسعة جداً تجعل كل مادة منها بحاجة إلى اتفاق خاص به، إلا أنها اعتُبرت بالنسبة لمنظمة التحرير إنجازاً كبيراً وفرصة لا تعوض يجب اقتناصها، وفي جميع لأحوال فإن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد تُبقي القضية، في أسوأ الأحوال، حية بأيدي أصحابها.

أما الجانب الفلسطيني الآخر، وهو جانب الرفض، فقد كان له موقف مناوئ لمنظمة التحرير، خاصة من قيادتها؛ فقد حاول قبل مؤتمر مدريد إيجاد بديل للمنظمة في دمشق، ولم يوفق في هذه الخطوة رغم كثرة عدد القوى الفلسطينية المعارضة والمناهضة لقيادة المنظمة، لكن فاعليتها بقيت محدودة مقارنة مع قوى منظمة التحرير.

ويتمثل جانب المعارضة في حركة المقاومة الإسلامية حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وبعض القوى داخل حركة فتح، وقد كانت هذه القوى تنظر إلى مسألة التسوية على أنها خيانة للقضية الفلسطينية، ولا يجوز لأي طرف، حسب رؤيتها، أن يتصرف بفلسطين أو بجزء منها لأن فلسطين كلها أرض وقف، وهي- أي هذه القوى- بقيت تتمسك بشعارات الخرطوم التقليدية: لا اعتراف ولا صلح ولا مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وعليه فإن أوسلو هي حلقة كبيرة من حلقات تصفية القضية الفلسطينية، ولا بد من مواجهتها، حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى القوة المسلحة.

وتتقارب الاتجاهات الرافضة للتسوية، بل وتتلاقى وإن كانت بدرجات، في تجمع واحد، ولكن لم ترص صفوف هذا التجمع، بل باتت بعض القوى من داخله تمد جسوراً بشكل أو بآخر مع السلطة الفلسطينية، خاصة بعد أن قطعت السلطة شوطاً لا بأس به في التعايش مع أهل الداخل، وظهر ذلك واضحاً في الانتخابات التشريعية وحتى الرئاسية الفلسطينية.

- **الرؤى الإسرائيلية**

على الجانب الإسرائيلي هناك اتجاهان رئيسان إلى جانب مجموعة من الأحزاب والقوى الإسرائيلية ذات المواقف المتباينة، حزب العمل يرى أنه لا مانع من الذهاب في التسوية مع الفلسطينيين، والتنازل عن جزء من الأراضي، خاصة تلك المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان الحزب تاريخياً يرفع شعار الخيار الأردني؛ أي ضم المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى الأردن، لكنه فيما بعد لم يعد يمانع من إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع التحفظ على بعض المناطق.

واجه حزب العمل رؤية معارضة لرؤيته، وخاصة من حزب الليكود الذي بقي يصر على عدم التنازل عن أي شبر من أراضي الدولة الإسرائيلية، الباسطة سلطتها على كل فلسطين، ولكن لا يمانع من إقامة شكل من أشكال الحكم الذاتي للفلسطينيين في إطار الدولة الإسرائيلية، وتطور هذا الموقف فيما بعد، خاصة عند رئيس الوزراء الليكودي أرئيل شارون الذي أخذ يقبل فكرة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية، ولكن بمواصفات جغرافية وعسكرية وسياسية، ويضعها هو وفق قياسات خاصة، وهذا ما واجهته معارضة من قبل أطراف أخرى داخل الليكود، مما أدى بالتالي إلى انشقاقات داخل الحزب، بل وخروج رئيسه شارون عليه وتشكيله لحزب جديد.

في المقابل، تقف القوى الدينية الإسرائيلية موقف الرفض من التسوية التي يمكن أن تؤدي إلى الانسحاب من أي أرض إسرائيلية، وتعتبر ذلك كفراً باليهودية وبالفكر الصهيوني، وتدعو إلى بسط السيطرة على كل الأراضي الواقعة تحت هيمنة الحكومة الإسرائيلية، وإلى جانب ذلك فإن المفاوضات ستكون وفقاً للتطلعات الإسرائيلية على النحو التالي:

1. المفاوضات المباشرة.
2. المفاوضات التنافسية.
3. بعيداً عن الشرعية الدولية.

ثالثاً: مسار العملية السلمية

نشطت مسارات التسوية بعد اتفاقات أوسلو، خاصة في عهد حكومة إسحاق رابين؛ حيث كان يتصرف بمنطق الواثق وبخطوات قوية واثقة، إلى أن تم اغتياله في 1995/11/4، الأمر الذي شكّل ضربة قوية إلى مسار التسوية برمته، خاصة بعد أن خَلَفه شمعون بيرس الذي شكّل حكومة جديدة في 1995/1/22، ورغم أنه أعلن التزامه بمواصلة عملية السلام إلا أن حزب العمل بزعامته لم يستمر طويلاً في الحكم، حيث فشل في الانتخابات التشريعية في أيار/مايو عام 1996، وخَلَفه رئيس حزب الليكود المتطرف بنيامين نتنياهو الذي شدّد- رغم إعلانه الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين- على ألا يكون التنفيذ أحادي الجانب، واشترط وقف عمليات المقاومة للتقدم بعملية السلام، وأخذ يعمل على إعاقة طريق المفاوضات؛ فقد بدأت حكومته في حفر نفق تحت المسجد الأقصى، ما أثار غضب الفلسطينيين، ثم أخذ يتجاهل مسألة المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

وبعد ذلك تكاثفت الضغوط الأميركية تجاه تحريك التسوية، وأسفرت الجهود عن توقيع الاتفاق المرحلي في أيلول/سبتمبر عام 1996، ثم مذكرة واي ريفر في تشرين أول/أكتوبر 1998، ولكن دون تحقيق شيء ملموس.

عاد حزب العمل برئاسة إيهود باراك إلى السلطة في أيار/مايو عام 1999، مما لاقى ارتياحاً في الأوساط العربية على أن تعاود مسيرة المفاوضات حركتها، وفعلاً في أيلول/سبتمبر من نفس العام وُقّعت مذكرة جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عرفت باتفاق واي بلانتيشن، ثم مذكرة شرم الشيخ، التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من 11% من الأراضي الفلسطينية، وأن تعالج قضية السجناء الفلسطينيين، إلا أن المعارضة الفلسطينية رفضت ذلك.

على الرغم من أن باراك دعا إلى الانفصال الإسرائيلي عن المناطق الفلسطينية، فقد جرت سلسلة من الاتصالات واللقاءات الفلسطينية- الإسرائيلية في عهد حكومة باراك، ولكن تلك الاتصالات لم تتوصل إلى نتائج محددة؛ حيث ظهر التلكؤ الإسرائيلي ثانية،

خاصة في مسألة عدم الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، ومحاولة القفز عن المرحلة الثانية إلى المرحلة النهائية في اتفاق أوسلو دون إنجاز تلك المرحلة، وكذلك محاولة القفز عن المسار الفلسطيني إلى المسار السوري، أي العودة إلى لعبة المسارات، وفي تلك الفترة أعطت إسرائيل 6.1% من أراضي الضفة الغربية لتصل بذلك مساحة الأراضي الخاضعة لسلطة الحكم الذاتي في الضفة إلى 40%، دون القدس الكبرى التي تكاد تشكل ربع الضفة الغربية.

ونتيجة لتردي الأوضاع هدد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية المرحلة الانتقالية، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة ودعت بالمقابل إلى لقاء فلسطيني- إسرائيلي تحت إشرافها، وعلى مستوى القمة للخروج باتفاق نهائي، واستمرت اللقاءات المغلقة حتى 4 تموز/يوليو عام 2000 دون أن تتوصل الأطراف إلى حل نهائي، وكان ذلك في منتجع كامب ديفيد، وأعلن الرئيس الأمريكي فشل القمة وحمّل نتيجة ذلك إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي أبدى تصلباً، وعلى إثر ذلك قرر المجلس المركزي الفلسطيني تأجيل إعلان الدولة الفلسطينية، ولكن كان واضحاً للعيان أن المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية (كامب ديفيد) تمثل الحلقة الأهم في سير عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ إذ لم تحدث أي عملية جادة لإعادة مسار المفاوضات إلى مسربه رغم الجهود المختلفة، خاصة الجهود الدولية.

بقي حال التسوية هكذا إلى أن أتت خارطة الطريق التي تمثل مبادرة رباعية، وأركانها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ومجلس الأمن، وأعلنت المبادرة أنها تهدف إلى إيجاد تسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي عام 2005، بالتفاوض بين الأطراف لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة على الحياة تعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين، ولكننا الآن تجاوزنا الوقت المحدد من الرباعية دون أي إنجاز يذكر.

رغم هذا الهدف المقبول عربياً إلا أن الانحياز الأميركي الكامل وإسرائيل واضح، حيث ضمان المصالح والأمن للدولة الإسرائيلية، وعدم أخذ الحقوق الفلسطينية بالاعتبار، بل وعدم الأخذ الجدي بالقرارات الدولية، ثم إنها- أي خارطة الطريق- هاجمت المقاومة الفلسطينية وحماس على وجه التحديد ووصفتها بالإرهاب.

ورغم ذلك رحب الفلسطينيون بخارطة الطريق وقبلوها كما هي، فيما رفضتها إسرائيل، بل إن رئيس الوزراء شارون وضع 14 تحفظاً، لو أُخِذ بها لأفرغت المبادرة من فحواها، ومع ذلك وعد الرئيس الأميركي إسرائيل بالأخذ بالاعتبار التحفظات الإسرائيلية أثناء التطبيق.

عُلِّقت المفاوضات والاتصالات مع الفلسطينيين تحفظاً على الرئيس ياسر عرفات الذي حوصر إسرائيلياً وبرضى أميركي ودولي حتى وفاته، وبعد غيابه تم تحريك مسألة الاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية ونشطت الإدارة الأميركية، حيث استقبلت الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس مرتين في واشنطن وفتحت أمامه أبواباً عربية ودولية بقيت مغلقة في وجه سلفه، ولكن تبين فيما بعد أن كل هذا كان لامتصاص وهج الوضع الفلسطيني الجديد.

رابعاً: مستقبل العملية السمية

يلاحظ من خلال متابعة الاتصالات الفلسطينية- الإسرائيلية أن الاحتمالات المتوقعة نتيجة للمراقبة والمقارنة ومعرفة الأيديولوجيات المختلفة أن يستمر الفلسطينيون في محاولاتهم لإعادة تنشيط المفاوضات باعتبارها السبيل الوحيد المتبقي أمامهم، بعد التراجع الواضح في الوضع العربي، ويتوقع أن يتشبث الفلسطينيون باتفاق أوسلو وكل ما لحقه من مبادرات وخطط لتحريكه أو تنفيذه، وإن كانت بخطى تراجعية، وعليه خطت السلطة الفلسطينية بهذا الاتجاه خطوات عديدة من أجل إبداء حسن النوايا؛ حيث حلت الأجهزة الأمنية، وفرّقتها إلى ثلاثة أجهزة، وتمت السيطرة على المالية، وقللت من مسألة الفساد، وتصاعد الحديث عن جمع الأسلحة غير المرخصة، كما جرت سلسلة من الاتصالات بين الأطراف الفلسطينية المختلفة أسفرت عن قبولها بالتهدئة من الجانب الفلسطيني، وفعلاً تم التزامها بها، ولكن إسرائيل خرقتها مرات متتالية، وليس للتهدئة فحسب، بل لكل المناطق الفلسطينية، بما فيها المناطق التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية والمستوطنون، مثل قطاع غزة.

تبيّن أن حزب الليكود لا يريد أن يذهب في التسوية إلى أبعد مما وصلت إليه، بل إنه يعمل على هدم كل ما تم إنجازه في هذا الاتجاه، وقد كاد حزب العمل أن يلحق به خاصة في

عهد شمعون بيرس، ولكن يبدو أن شيئاً ما في أذهان القيادة الجديدة لحزب العمل مثل عمير بيرتس جعله يعلن أنه يريد إعادة حزب العمل إلى حقيقته، وهذا يعني أنه يريد التوصل إلى حل مع الفلسطينيين وبالطرق السلمية.

في المقابل أراد شارون، الذي استقال من رئاسة الليكود وشكل حزباً جديداً، أن يخطو خطوة منفردة كخطوته في الانسحاب من غزة، خطوة أحادية دون التفاوض مع الفلسطينيين، ولكن بعون من الإدارة الأميركية، دون أن توصل الفلسطينيين إلى حل مقبول ودائم.

أما ما تبقى من حزب الليكود، الذي قد يتزعمه نتنياهو أو موفاز وزير الحرب، فإنه سيذهب أكثر نحو اليمين، ويدمر أي تسوية، حتى تلك التي تحدث عنها رئيسه السابق شارون.

وحيث إن استطلاعاً للرأي العام الإسرائيلي يشير إلى أن شارون قد يفوز بمقاعد عديدة في الكنيست عام 2006 فإن ذلك يعني أن خط تطلعاته سيبقى الأوفر في الحياة السياسية حتى عام 2011، أي الدورة التشريعية القادمة إذا اكتملت، وهذا بدوره يقود إلى أن الأوضاع مفتوحة ولن تغلق نهائياً؛ لأن الفلسطينيين لا يقبلون برامج شارون وخططه.

لا بد أن تعكس الأوضاع نفسها في المنطقة على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي؛ فأميركا غدت جزءا من المنطقة بعد احتلالها المباشر للعراق، والمسار اللبناني- الإسرائيلي وأصبح منفصلاً، بعد أن بقي تاريخياً مرتبطاً بالمسار السوري، ومع هيمنة اليمين اللبناني فهذا يعني أن النشاط قد يعود إلى هذا المسار بعد أن يصبح منفرداً، ثم إن الضغوط الكثيفة والمتتالية على سوريا قد تربك النظام وتجعله، من أجل المحافظة على رأسه، يذهب في مساره مع إسرائيل إلى مسافة أبعد ما يريد، وإن النظام العربي مدفوع للحفاظ على رأسه مقابل أي ثمن، خاصة بعد الانتخابات التي تشير إلى أنه إذا تركت الأمور على حالها فإن مستقبله محفوف بالإشكاليات، أما المسار الأردني فيشير إلى وجود حراك دون إزعاجات تذكر، حتى لو كان هادئاً هذه الأيام.

كما أن الاتصالات والعلاقات الإسرائيلية- العربية، خاصة مع تلك الدول البعيدة عن

إسرائيل، هي في حال عراك مستمر ولصالح الجانب الإسرائيلي.

الانفتاح الدولي على إسرائيل خاصة في آسيا، والعلاقات مع الهند والصين، يغري التشدد الإسرائيلي على حساب الوضع الفلسطيني الذي يعاني من ضعف وتراجع وخلافات ثنائية تربك وضعه أمام إسرائيل.

إلا أن القوى والحقوق التي حافظ عليها الفلسطينيون طيلة أكثر من نصف قرن، رغم كل محاولات الطمس والإذابة، أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الصراع في المنطقة، وأجبرت الجميع على إعادة النظر في موقفهم تجاه شعبها الفلسطيني، والاعتراف بهم شعبا له حقوقه، وتلك القوى هي التي ستحافظ على الحضور الفلسطيني، وتحول دون أي محاولة للتجاهل أو الاستيعاب، مما يعني أن الأبواب ستبقى مفتوحة أمام استمرار الصراع في المنطقة حتى نهايته، وإن أخذ أشكالاً جديدة.

الفصل الثاني/ الورقة الرابعة

استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية
ودورها في عملية السلام

زكريا حسين*

مقدمة

تُبْنى استراتيجيات التفاوض الإسرائيلية على ثوابت المواقف والأهداف والاستراتيجية القومية، وهي ترتكز على التوظيف السياسي للقوة العسكرية من خلال عقيدة شاملة للدولة، وتعتبر القوة العسكرية العامل الرئيس في التأثير على الموقف التفاوضي، وأن التوظيف الناجح للقوة العسكرية والقوة السياسية مع باقي قوى الدولة الأخرى وعلاقاتها وتحالفاتها الدولية يؤدي إلى تحقيق الأهداف القومية التي يجب أن ينتهي إليها التفاوض، ومن هذا المنطلق تعتبر استراتيجيات التفاوض أهم مكونات الاستراتيجية القومية أو الشاملة التي تمثل نظرية الأمن الإسرائيلي المحور الأساس الذي تدور حولها.

وقد صاغت إسرائيل استراتيجيتها القومية أو الشاملة أوائل عام 1985، وأعلنت لاءاتها الست الشهيرة لتحدد المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها استراتيجية التفاوض، بصرف النظر عن موقف الحزب الحاكم، وتتمثل فى عدة مبادئ:

أولها: رفض العودة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967 بالنسبة للضفة الغربية والجولان والقدس.

ثانيها: رفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ثالثها: رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

رابعها: رفض التراجع عن قراري ضم القدس والجولان.

خامسها: رفض التوقف عن أقامة المستوطنات أو إزالة أجزاء منها.

سادسها: رفض الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

* المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ومستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

وعلى ضوء تلك اللاءات الست يمكن القول إن مفهوم السلام من وجهة نظر إسرائيل يعتمد أساسا على تحقيق سلام شامل يؤدى إلى علاقات طبيعية مع الدول العربية.

وقد عبّر وزير خارجية إسرائيل السابق أبا إيبان عن ذلك بقوله: "سلام تام مئة بالمئة، وهذا يعنى أن إسرائيل لن تقدم أي تنازلات إلا بمقدار ما تؤدي هذه التنازلات إلى اعتراف كامل ومطلق بالوجود الإسرائيلي كإحدى دول المنطقة، وتتعامل كغيرها مع الدول الأخرى وبما يضمن استمرار ذلك مستقبلا".

وعلى ضوء ذلك فإن استراتيجية التفاوض الإسرائيلي تبنى على الركائز الآتية:

- **اعتراف الدول العربية المشروط بها.**
- **قبول عربي كامل بإسرائيل والتعامل معها كباقي دول المنطقة.**
- **عدم اعترافها بحقوق الفلسطينيين لأنهم غير موجودين في واقع الأمر من وجهة نظرها.**
- **الاحتفاظ بالأراضي التي تحقق لها قدرة الدفاع عن عمقها الإستراتيجي.**
- **القبول بالضمانات الدولية بموافقة الولايات المتحدة، وفي أضيق الحدود، لأن قدرتها الذاتية هي الضمان الرئيسي لها.**
- **أن تكون المفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية مع عدم وجود أي شروط مسبقة.**

وفى مجال تأكيدنا لتلك الاستراتيجية ومدى تمسك إسرائيل بتطبيقها فقد سعت إسرائيل إلى إفشال جميع المحاولات لعقد المؤتمرات الدولية للسلام في الشرق الأوسط، سواء في جنيف أو باريس أو الأمم المتحدة، وكذلك إفشال جميع مبعوثي الأمم المتحدة في تحقيق المهام التي كلفوا بها للتوفيق والوساطة، التزاما بمبدأ إجراء المفاوضات المباشرة التي اعتبرته أحد ركائز استراتيجيتها التفاوضية.

ويضاف إلى ذلك اختراق وحده الصف العربي بالتعامل مع القضايا التي تخص كل دوله أو جبهة منفصلة تماما عن الجبهة الأخرى، مع تشكيل لجان تفاوض لكل طرف من أطراف التسوية كل على حدة، ورفضها الكامل لأي ربط أو تكامل أو تقدم متوازن على كل الجبهات، بل قد تتعمد تقديم حلول مرنة في جبهة، وتسريع بعقد اتفاق معها، على حساب تعنت في جبهة أخرى، لزيادة تأكيد استراتيجيتها التفاوضية القائمة على الحل المنفرد مع كل دولة وكل جبهة عربية على حدة.

أما عن المفهوم الإسرائيلي للقبول العربي الكامل لها فيعني في إطار استراتيجيتها التفاوضية أنه يلزم أن يسبق أي انسحاب من أي جبهة إقامة العلاقات الطبيعية التي تعني التمثيل الدبلوماسي الكامل وفتح الحدود والانفتاح التام على كافة المجالات، خاصة المجال الاقتصادي الذي تتطلع الاستراتيجية الإسرائيلية فيه إلى تحويل المنطقة العربية إلى مجال حيوي للاقتصاد الإسرائيلي من خلال فتح الأسواق العربية للمنتجات الإسرائيلية، والاستفادة من العمالة العربية الرخيصة، ومصادر الطاقة، فضلا عن رؤوس الأموال العربية.

وعلى ضوء ذلك تجدر الإشارة إلى المواقف الثابتة والمتغيرة التي تنتهجها إسرائيل، وظهرت من خلال مواقفها التفاوضية مع العرب بصفة عامة، ومع المفاوض الفلسطيني بصفة خاصة، تأكيدا لاستراتيجيتها في التفاوض، حيث تعني ثوابت الموقف الإسرائيلي أن تكون التسوية نهائية وليست جزئية، تُنهي جميع مظاهر العداء والحصار والمقاطعة، وتحديدا الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، وبحق إسرائيل في إقامة علاقات طبيعية مع الدول المجاورة، وإجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية على حدة، وأن القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وبحرية الملاحة في الممرات الدولية، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، وأن تكون ضمانات الوجود والهيمنة هي القوة العسكرية لإسرائيل، وأن ينبع كل اتفاق سلام من المفهوم الإسرائيلي أساسا ويوافق عليه الكنسيت.

أما المتغيرات في موقفها فهي:

- بعد استمرار رفض الانسحاب من كل الأراضي العربية، فإنه يمكن الانسحاب من بعضها على أن تصبح هذه الأراضي منزوعة السلاح.
- بعد الإصرار على عدم الاعتراف بالهوية الفلسطينية يمكن إعطاء حكم إداري للفلسطينيين في الضفة وغزة، مع إمكانية قيام اتحاد كونفدرالي مع الأردن.
- بعد التمسك بإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة يمكن التخلي عن بعضها، خاصة ذات الكثافة السكانية العالية "كما حدث مؤخرا في غزة".
- بعد رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية يمكن الاعتراف بها مقابل تنازلات أمنية كبيرة مباشرة وغير مباشرة "شمَلَها إطار أوسلو للسلام في 13 أيلول/سبتمبر عام 1993".

أولا: استراتيجية التفاوض الإسرائيلية

على ضوء المبادئ والأسس العامة لإدارة المفاوضات فى العلاقات الدولية يمكن إجراء الدراسة التحليلية لاستراتيجية التفاوض الإسرائيلية من واقع التجربة المصرية في هذا الإطار، حيث يتضح من دراسة خصائص سيكولوجية المفاوض الإسرائيلي وأيديولوجيته أنه يركز على:

- التركيز فى إدارة المفاوضات على شخص يتخذ القرار أساسا فى الطرف الآخر مع إدارة المناقشات الجدلية (الدائرة المفرغة) مع باقي مجموعة المفاوضين الآخرين، وهذا ما أكده إسحاق رابين حين قال: لقد ركزنا على الرئيس السادات لأنه الشخص الوحيد فى مصر الذي يتخذ القرار.
- العمل دائما على الإيحاء للمفاوض المصري بأن هناك اتفاقا مسبقا مع رؤساء الحكومة المصرية والإسرائيلية والأمريكية على نقاط الخلاف الجارية مناقشتها، وبأنه لا جدوى ولا طائل في تشدده وعرض وجهة نظره التي تعتبر قائمة.
- أن أحد الشروط اللازم توافرها في المفاوض الإسرائيلي هو إلمامه الجيد باللغة العربية مع عدم كشفه عن ذلك خلال سير المفاوضات، لأن هذا يمكِّنه من فهم المناقشات الجانبية والتعليقات العفوية للوفد المفاوض الآخر.
- الخلط دائماً بين شمولية التفاوض ومحدوديته، فإن كان المفاوض الآخر يطالب بشمولية التفاوض فتركز إسرائيل على محدوديتها، والعكس صحيح، ويتم ذلك خلال التفاوض أيضا في كل نقطة تتم دراستها؛ فمرة تتم الدراسة موضوعية هادفة لنقطة معينة، وفي كثير من المرات يتم الربط بين أكثر من موضوع في وقت واحد.
- أن المفاوض الإسرائيلي لا يتسرع بالرد أبداً في أي نقطة مثارة قبل أن تتم دراستها وإعداد الرد عليها، وفي هذا المقام أيضًا نجد أن مناحيم بيجين كان يصر دائماً على ضرورة إطلاع الإسرائيليين أولاً على أي مقترحات أمريكية قبل تقديمها للرئيس محمد أنور السادات، وهو مبدأ كان تم الاتفاق عليه وتوثيقه منذ الدور الذي قام به هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية فصل القوات عام 1975.
- السعي دائما لتكون المفاوضات بصورة مباشرة مع الطرف الآخر، لأن هذا يتيح له تنظيم

عملية المفاوضة من مرحلة جس النبض وحتى الإدارة، وليحتك بصورة مباشرة بشخصية المفاوض الآخر، ومن ثم يتمكن من مواجهة تحركاته التساومية بصورة واضحة.

وتُعدُّ إسرائيل صاحبة نظرية تفاوضية خاصة بها، تبلورت معالمها وتحددت، بل وزادت عمقا ورسوخا مع الأيام، وهي محصلة لصراع عربي- إسرائيلي امتد لأكثر من نصف قرن من الزمان، إذ فرضت طبيعة النشأة في قلب الوطن العربي، والأهداف التي تبنتها الصهيونية من ورائها عند فرض هذا الكيان ألا تلتقي الأهداف العربية والإسرائيلية على المدى البعيد.

ثانيا: استراتيجية إدارة التفاوض

يعتبر تعدد مستويات اتخاذ القرار من الأمور الحيوية في إداره التفاوض، ويعطي الفرصة للمفاوض الإسرائيلي أن يرجع عن قراراته بشأن قضايا تفاوضيه تم حسمها، كما تعطيه الفرصة مزيدا من المعرفة لخطة الطرف الآخر في التفاوض.

وترتكز استراتيجية إدارة التفاوض الإسرائيلية على الآتي:

- مركزية تحديد المواقف، حيث يتولى رئيس الوزراء بنفسه تحديد المواقف التي يتخذها المفاوض الإسرائيلي، ولا يترك مرونة للوفد المفاوض، وبالتالي فإن رئيس الوفد المفاوض يتصل برئيس الوزراء قبل اتخاذ أي قرار، ورغم أن هذا يشكل عائقا لسير المفاوضات إلا أنه يمثل وسيله ضغط على الجانب الآخر، خاصة إذا كان من مصلحته سرعة التوصل إلى قرار، هذا إلى جانب قيام لجان متخصصة بإجراء دراسات مستفيضة يؤدي إلى وضع مبادئ ومشروعات، وتحدد مواقف للمفاوض الإسرائيلي في إطار تلك المبادئ، ومن هنا فإن حدود الحركة لوفد التفاوض تحكمها قيود تلك المبادئ فقط.
- التمسك بحرفية النصوص نظرا للتشدد البالغ في صياغة النصوص بما يتناسب مع الأهداف، ولهذا فإن المفاوض يبدي حرصا شديدا على التمسك بحرفيه تلك النصوص، ومن هنا يجب مراعاة الدقة المتناهية في صياغة نصوص الاتفاقيات بما لا يسمح بأي اختلاف في تفسيرها.
- التمسك بمبادئ ثابتة، مثل عدم العودة إلى حدود عام 1967، وأن القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، ورفض قيام دولة فلسطينية، وحق الإسرائيليين في الاستيطان، ويستمر التمسك بها إلى الحد الذي يسعى معه إلى إقناع الطرف الآخر بعدم جدوى مناقشتها.

- تصعيد المواقف التفاوضية للحصول على تنازلات ضخمة، حيث يستمر في اتخاذ مواقف معينة لا يمكن تصور قبول الطرف الآخر لها، ولا تنازله عنها، إلا مقابل تنازلات كبيرة من الطرف الثاني، مثل التمسك ببناء المستوطنات، وعدم قبول التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووجود المطارات الإسرائيلية في سيناء، ولا يتم التنازل عنها إلا مقابل تنازل كبير، إضافة إلى تعويض مالي مناسب من جانب الولايات المتحدة.
- أهمية مبدأ توزيع الأدوار، ومنه دور الوسيط في تحقيق المطالب التفاوضية.
- تعدد مستويات اتخاذ القرار ليعطي حرية أكبر لدراسة الموقف والمراجعة، أو عدم الموافقة إذا تطلب الأمر ذلك.
- عدم الخوض في قرارات سبق اتخاذها من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو الرجوع لأحكام القانون الدولي أو أي اتفاقيات دولية في موضوع مماثل، وذلك ما يفسر عدم قبول إسرائيل للتفاوض في إطار أو تحت مظلة الأمم المتحدة، وبما يعني عدم الاعتراف الإسرائيلي بالشرعية الدولية.
- التمسك المطلق بموضوع الأمن، وربط كل موضوع تفاوضي بالأمن، حتى لو كان على حساب الشرعية الدولية.

وفي مجال التطبيق لاستراتيجية إدارة التفاوض فإن من المناسب دراسة أوجه الاختلاف والاتفاق بين حزبي العمل والليكود وتحليلها، وذلك من خلال متابعة استراتيجية التفاوض لديهما، ويمكن القول: إن هناك مساحة كبيرة من الالتقاء الفكري بين الحزبين؛ حيث يلتقيان على ثوابت الموقف الإسرائيلي الذي تعبر عنه الأحزاب الرئيسة بألوانها المختلفة من يمين ويسار ووسط، ومن الموازنات بين الحزبين:

- **يتمسك الليكود** بأن يكون غاية ما يمكن للجانب الفلسطينى أن يحصل عليه هو نوع من الحكم الذاتي، بينما **يرى حزب العمل** إمكانية قيام دولة فلسطينية تتمثل أركانها في النشيد والعلم والمطار وجوازات السفر، دون أن يكون لهذه الدولة جوهر سمات السيادة، مثل الجيش والسيطرة على الحدود، والحرية في تشكيل القدرات الذاتية، وإدارة العلاقات الخارجية، ومن ثم تنتهي رؤية حزب العمل إلى شيء أقرب إلى إطلاق مسمى "دولة" على نوع من "الحكم الذاتي الموسع".

- **يـرى الليكود** في مبدأ العودة إلى حدود ما قبل 5 حزيران/يونيو1967 تقليـص مسـاحة الأراضي التي يتم إعادتها للسلطة الفلسطينية، أو التي ستعيد قوات الاحتلال انتشـارها فيها، تحت ادعاء فكرة (أرض إسرائيل الكبرى)، وذلك على النحو الذي تبلـور في اتفـاق الخليـل واحتجـزت فيـه حكومـة الليكـود 20% مـن المدينـة لادعـاءات دينيـة وأمنيـة واقتصادية، بينما تتقلص هذه المساحة **في ادعاءات حزب العمل،** وتقتصر على المناطق ذات الأهميـة القصـوى مـن وجهـة نظـر الحـزب، والتـي تتصـل بالاعتبـارات الأمنيـة والاقتصادية، وتتقلص للاعتبارات الدينية، وذلك يعني استعداد حزب العمل للانسحاب من مساحة أكبر من تلك التي يطرحها حزب الليكود.
- يدعو **الليكود إلى** مواصلة الاستيطان في جميـع أنحـاء أراضي الضـفة الغربيـة والقطـاع، ويـرفض تفكيـك أي مـن المسـتوطنات القائمـة، بيـنما **يـرى العمـل إ**مكانيـة إخـلاء المستوطنات الصغيرة المتناثرة بغرض مقايضتها والمساومة عليها في اتفاق للتسوية.
- كلا الحزبين متفق على ضرورة التفـوق العسـكري الكمـي والكيفـي عـلى كافـة الـدول العربية، باعتباره الأساس في التعامل مع الدول العربية، وليس معاهدات السلام.
- وفيما يخـتص بالمسـار السـوري، فهنـاك درجـة كبـيرة مـن الاتفـاق بـين الحـزبين عـلى الانسحاب من الجولان، ويركز الاختلاف حول حدود هذا الانسـحاب وشروطـه ودرجـة الاستعداد للتسليم بحالة الارتبـاط الـواقعي بـين المسـار السـوري واللبنـاني, ويبـدو أن حزب العمل أكثر استعدادا للتسليم بهذا الارتباط، وبالتالي إدارة عملية الانسحاب مـن مزارع شبعا في إطار صيغة مرتبطة بالانسحاب من الجولان.

ثالثا: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

تعتبر الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية مكملـة للاسـتراتيجية الشـاملة أو القوميـة، وبـدأ تفعيلها بعد أن تمت تهيئة الظروف المناسبة لإنجاحها، وبعد مسيرة سـلام اسـتمرت أكـثر مـن 10 أعوام كاملة، حيث كان من المناسب أن يبدأ التخطـيط الاسـتراتيجي العسـكري لاسـتخدام القـوة المسلحة الإسرائيلية، بالتعاون مع المستوطنات، لفرض السلام عـلى الجانـب الفلسـطيني، ويعنـي القبول بحكم ذاتي فلسطيني محدود الصلاحيات على نسـبة مـن أراضي الضـفة الغربيـة وغـزة لا تتعدى 40% من مساحتها، تشمل المدن والقرى ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العاليـة، عـلى

أن يعتمد هذا الكيان على الدولة الإسرائيلية اقتصادياً وأمنياً، من خلال تقطيع أوصاله إلى ثلاثة تجمعات تفصل بينهما المستوطنات الإسرائيلية، إضافة إلى سيادة إسرائيلية مطلقة على جميع المرافق الحيوية فيه، من مياه وكهرباء ومصادر طاقة ومواصلات واتصالات وحركة على الطرق والموانئ والمطارات، إضافة إلى التجارة والصناعة، مع عزله تماماً عن كافة الدول المحيطة، وعدم السماح له بإقامة أي علاقات من أي نوع مع أي دولة من دول الجوار أو العالم، إلا من خلال الموافقة والرضا الإسرائيلي.

وقد حققت استراتيجية التفاوض الإسرائيلية كل تلك المطالب؛ حيث تم احتواء السلطة الوطنية الفلسطينية والسيطرة الفعالة عليها، والقضاء على الانتفاضة الكبرى، والحد من كل أشكال الكفاح المسلح الفلسطيني وأنواعه، وتم السماح بقيام شرطة فلسطينية محدودة القوات والتسليح، ترتبط بتعاون أمني مع الشرطة والقوات المسلحة الإسرائيلية في فرض الأمن ومطاردة العناصر المناوئة للسلام واعتقالها، مما حوّل المواجهات المسلحة، في بعض الأحيان، لتكون فلسطينية- فلسطينية بدلاً من فلسطينية- إسرائيلية، مع السيادة الكاملة على كافة المعابر إلى الضفة الغربية وغزة، ومن خلال كافة الطرق والمحاور بين مدن وأراضي الإدارة الفلسطينية.

وبعد النجاح في إعداد الرأي العام العالمي، الذي ساعدت فيه الولايات المتحدة بعد إعلانها عن فشل قمة كامب ديفيد الثانية، وتحميل الرئيس ياسر عرفات المسؤولية عن فشلها، وتزامن ذلك مع استكمال بناء المستوطنات وتسليحها وتنسيق تدريبها مع القوة المسلحة الإسرائيلية، بدأت إدارة العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بعد أن نجحت حكومة باراك في استفزازه بالتنسيق الكامل مع كل قوى اليمين الإسرائيلي وعلى رأسها إرئيل شارون.

ومن خلال إدارة العمليات جواً وبحراً وبراً، وبالاستخدام الموسع للصواريخ، الذي حول المواجهات مع الشعب الفلسطيني الأعزل إلى حرب إبادة جماعية، بدأ تنفيذ مرحلة جديدة من الاستراتيجية الشاملة الإسرائيلية بإقامة الحواجز والمواقع والسدادات التي تعزل الكيان الفلسطيني عن الأراضي الإسرائيلية، مع الإعلان عن فشل العملية السلمية وانتهاء المفاوضات حول كل القضايا الرئيسة العالقة، سواء منها قضية القدس أو المستوطنات أو فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في حد ذاتها، وبالتالي تحويل الوضع القائم إلى وضع دائم.

رابعا: الاستراتيجية الأمنية

برزت استراتيجية الأمن الإسرائيلية من خلال مشروعها الذي تبنته حكومة أرئيل شارون، ويسعى إلى تحقيق الأمن المطلق الإسرائيلي من ناحية، وفكرة إسرائيل النقية من ناحية أخرى، وترتكز هذه الاستراتيجية على بعدين أساسيين: أولهما- البعد الجغرافي، وثانيهما- البعد الديمغرافي، ومن هنا جاءت مبادرة شارون بالانسحاب من غزة، وتغيير وضع وليس إزالة المستوطنات ذات الأعداد الكبيرة سكانيا في قلب السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، مع إقامة جدار عازل في إطار منظومة دفاعية كاملة تحقق الأمن المطلق لإسرائيل.

وبوصول أرئيل شارون إلى الحكم، بعد سقوط حكومة إيهود باراك، نجح فى صياغة مخطط استراتيجي عسكري لتصفية القضية الفلسطينية وحسمها، وكسر إرادة قياداتها بالقوة العسكرية، وقد تأكد ذلك من خلال الأسلوب المتدرج والمتصاعد والمحسوب في استخدام القوات المسلحة بكل فروعها البرية والبحرية والجوية والصاروخية، بالتعاون الفعال والمخطط مع المستوطنين والقوات الخاصة الإسرائيلية المدربة تدريباً عالياً لتنفيذ هذا المخطط.

ساهمت في هذا المخطط الاستراتيجي كافة الحكومات المتعاقبة في إسرائيل منذ بدء مسيرة السلام، وجاء شارون ليحسم الموقف وينهي الصراع، وهذا هو سر ما تتمتع به حكومته من تأييد غير مسبوق فى الشارع الإسرائيلى، بعد أن أصبح السائد فيه ترسيخ الاعتقاد أن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس ياسر عرفات غير جادة أو غير قادرة على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، وقد تأكد ذلك من خلال العروض السخية جداً التي قدمتها حكومة إيهود باراك بالتنسيق مع إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، وتبلورت في مبادرة كلنتون للسلام؛ حيث لم تكتف السلطة الفلسطينية بالرفض، بل فجّرت انتفاضتها لتعصف بالأمن الإسرائيلي، ولتؤكد أن قيام الدولة الفلسطينية لن يحقق الأمن على المدى القريب أو البعيد لدولة إسرائيل، علما أن الذي رفضه الرئيس الراحل ياسر عرفات هو القبول بدولة فلسطينية منقوصة السيادة مقطعة الأوصال طبقا للمواصفات الإسرائيلية، والتنازل عن القدس الشرقية عاصمة للدولة الجديدة، والتنازل عن حق العودة للاجئين، وإنهاء كافة صور الكفاح الفلسطيني المسلح، وعقد مصالحة تاريخية مع إسرائيل، الأمر الذي يتناقض مع كل قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام وطموحات الشعب الفلسطيني!

وفى ظل هذا الاعتقاد الذي ساهمت وسائل الإعلام الصهيونية في تغذيته جاءت

حكومة أرئيل شارون لتنسف كل ما تحقق، وتعيد الأمور في الضفة الغربية بصفة خاصة إلى ما قبل المرحلة الانتقالية لاتفاقات أوسلو، وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- طرد السلطة الفلسطينية أو حصرها في حدود قطاع غزة فقط.
- تغيير التركيب الديمغرافي للسكان، وتحويل الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية لصالح إسرائيل بتشريد وتهجير أكبر نسبة من الفلسطينيين، وتوطين حوالى مليون يهودي بدلاً منهم.
- تصفية كوادر وقيادات كافة الفصائل الفلسطينية، وفرض قيادات على التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية موالية لإسرائيل، أو تعيين قيادات من قِبَلِها كما كان سائدا قبل اتفاقيات أوسلو.
- الاستيلاء التدريجي على مساحات من القرى والمدن والمنشآت والأراضي لتقليص نسبة المساحة المخصصة للفلسطينيين.
- تدمير كل ما حققته السلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية من منشآت أساسية وقوات أمنية، بل والعودة بالأوضاع إلى مرحلة أسوأ مما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو.

هذا، وقد تم القيام بعزل المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولا تتعدى 40% من مساحتها، بالأسوار المكهربة والخنادق والألغام والأسلاك، مع فرض حراسة مشددة عليها من أطقم مدربة تدريباً عالياً على مقاومة أي قوات أو عناصر تحاول اختراق الأسوار، مع تقطيع أوصال المناطق والقرى والمدن الفلسطينية للحد من أي تواصل جغرافي بينها.

الجدار العازل أمنياً وعسكرياً

يسود الاعتقاد في أجهزة التخطيط والعمليات العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى خبراء الاستراتيجية، أن الضفة الغربية تمثل خط دفاع رئيس لإسرائيل، ويحذرون القيادة السياسية والعسكرية من التخلي عنها في إطار اتفاق سلام نهائي.

ويأتي ذلك الاعتقاد من خلال فكرهم الذي يؤكد أن سلسلة جبال الضفة الغربية ومنطقة غور الأردن مهمة جداً لصد أي هجوم محتمل ضد إسرائيل، ليس فقط من

جانب عمليات العصيان المدني والمقاومة الفلسطينية المسلحة، بل تمتد هذه المخاوف من احتمال تملك الجمهورية الإسلامية الإيرانية لطرازات متعددة من الصواريخ، وآخرها الصاروخ الإيراني من طراز "شهاب 3"، حيث أسهب المراقبون العسكريون الإسرائيليون في تقدير الخطر الذي يمثله هذا الصاروخ واعتبروه موجهاً لتدمير إسرائيل، وقد استندوا في ذلك إلى تقارير للمخابرات الغربية والأمريكية كشفت النقاب عن تقديرات تفيد باحتمال ازدياد الخطر لعمليات واسعة النطاق من جانب الفلسطينيين بتشجيع خاص من إيران، ويسود الاعتقاد لدى قسم العمليات في الجيش الإسرائيلي بأنه في المواجهة بين الصواريخ أرض- أرض لإيران ودول عربية أخرى، وبين الرد الإسرائيلي فإن التفوق ما زال في غير صالح إسرائيل رغم التقدم في تطوير صواريخ "جيتس" وتجهيز سلاح الجو الإسرائيلي بقاذفات الصواريخ وكل ما تملكه إسرائيل من قوة نووية، خاصة أن كل أجهزة المخابرات في إسرائيل مقتنعة بأن إيران تسعى للتزود بالسلاح النووي، بما في ذلك الرؤوس النووية التي من المنتظر أن تمتلكها إيران خلال السنوات القليلة القادمة، وتزداد هذه المخاوف بسبب أن إيران قد أثبتت أن بحوزتها قدرة تنفيذية أولية حقيقية لإطلاق صواريخ استراتيجية بمدى قد وصل إلى 2000كم، وبالتالي لم تعد الصواريخ الإيرانية من وجهة النظر الإسرائيلية خطراً نظرياً، بل أصبحت خطراً واقعياً، وأن الجهد الدولي الذي بذل قد فشل في صد المشروع الإيراني، خاصة في مجال استمرار التطوير الإيراني، سواء في مجال صواريخ أرض- أرض، أو في مجالات الذرة، وأن الأسبقية العاجلة لإيران هي الاستعداد لزيادة مدى صاروخ "شهاب" حتى يصل لمدى 5000كم، إضافة إلى سعيها لإطلاق قمر صناعي تجسسي إلى الفضاء!

وعلى ضوء ذلك فإن احتفاظ إسرائيل بالضفة الغربية وتكثيف الوجود العسكري بها يعتبر من الأمور الحيوية للأمن الإسرائيلي، ذلك أن هناك خوفا متعاظما من احتمال التعرض لهجوم مفاجئ من وراء نهر الأردن، والذي لا يمكن صده إلا إذا أغلقت القوات الإسرائيلية المعابر في السلسلة في غضون نصف ساعة من العبور، فضلاً عن خطر جسيم من وجهة النظر الإسرائيلية في أن تؤدي الشرطة الفلسطينية دوراً حيوياً من خلال السرعة في إمساكها بهذه المعابر والاحتفاظ بها!

مـن هـنا، فـإن هناك أهمـية استراتيجية وعسكرية للاحتفـاظ بخـط نهـر الأردن والمعـابر الجبليـة في سلاسل الضفة الـغربية؛ حيث إن الاحتفاظ به يصل بالعمق الإسرائيلي الإجمالي للدولة لمـدى يـتراوح مـا بيـن 50-100كـم، مـما يجعـل أي هجـوم نـاجح كـالهجوم في حـرب تشريـن أول/أكتوبر 1973 يخرق الجبهة، فتنهار الدولة العبرية في غضـون سـاعة دون المعـابر في سلاسـل الضفة، الأمر الذي يحتم وجود قوات مرابطة بشكل دائـم، ويـؤدي الانسـحاب الإسـرائيلي إلـى "الخط الأخضر" إلى عدم وجود عائق يمكن أن يوجد من خلفه وحولـه نظاما وقائيا ناجحا، حتـى لو كان تحت تصرف إسرائيل منظومة جاهزة مسبقاً من السـلاح النووي، عندها لن تكون هنـاك أي إمكانية لاستخدامه؛ إذ إن الحدود الضيقة والالتصاق ين القوى المتصارعة وتقاربها يجعل من شأن كل ريح عادية أن تنشر الإشعاعات على المدن والقرى الإسرائيلية!

خلاصـة مـا انتهـى إليـه رجـال الـصفوة والفكـر الاسـتراتيجي والعسـكري والأمنـي في إسرائيل أن الاحتفاظ بالضفة الغربيـة أهم من وجهة النظر الأمنية من امتلاك إسرائيل للقـوة النووية، ومن هنا كان التخـطيط لمنظومة دفاعية كاملة لتأمين الضفة الغربيـة وغـزة مـن أي هجوم محتمل خاصة الإيراني- الفلسطيني عبر نهر الأردن في إطار استراتيجية أمنية متكاملة!

خطة الانسحاب أحادى الجانب

أعلن شارون أن: "أفـضل خطة لأمن إسرائيل خطتي، وسوف أنفذها، اسـتمروا في رفـع لافتاتكم "انتصر الإرهـاب"، أما أنا فـسأضطلع بمسؤوليتي بجلب السلام والأمـن لهـذه الـبلاد، المستوطنون شـجعان يـتمتعون بالولاء للصهيونية، لكن إسرائيل ستضـطر للتنـازل عـن بعـض الـمستوطنات الـيهودية في سبيل السلام مـع الفلسـطينيين، اذا اسـتمر الفلسـطينون في رفـض مـقترحاتنا سـنعمد إلى فـصل أنفسـنا عـنهم عسـكريا وسياسـيا، ومنـع كـل أشـكال التواصـل معهم".

هذه عبارات ذكرها شارون في الخامس من كانون ثـاني/ينـاير 2004 أمـام اجـتماع اللجنـة المركزية لحزب الليكـود، يـوحي ظاهرها بإصرار شارون على تنفيذ خطة الـفصل من جانب واحد عبر تـقديم تـنازلات عن بعض المستوطنات من أجل سلامة وأمن الإسرائيليين.

وعلى ضوء ما سبق فإن الاستراتيجية الأمنية التي تبناها شارون قد هدفت إلى تحسـين الأوضاع الأمنية والسياسـية والاقتصـادية، بـل والشخصـية، وطبقـاً لخطابـه فى هرتزليـا ترتكـز

هذه الخطة على العناصر التالية:

- إعادة نشر الجيش الإسرائيلى على طول الخطوط الأمنية الجديدة، وإعادة رسم خريطة المستوطنات، بحيث ينخفض عدد الإسرائيليين الذين يعيشون بين الفلسطينيين قدر الإمكان، وسيؤدي ذلك إلى تخفيف الاحتكاك بين الجانبين، ما يلزم اتخاذ تدابير شديدة الصعوبة تتمثل في إعادة توزيع بعض المستوطنات في إطار اتفاق مستقبلي.
- تتم إعادة توزيع المستوطنات بهدف رسم المسار الأكثر جدوى للسياج الأمني، بحيث يتم الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا الخط الأمني لن يشكل الحدود الدائمة للدولة، ومع ذلك سيتم نشر الجيش الإسرائيلي على طول هذا الخط طالما لم يتم البدء بتطبيق خريطة الطريق.
- إن المستوطنات التى سيعاد توزيعها هي تلك التي لن تشكل جزءاً من أراضي إسرائيل في إطار اتفاق دائم ممكن في المستقبل، وفي الوقت ذاته ستعزز إسرائيل سيطرتها على هذه المناطق ضمن أرض إسرائيل الكبرى التي تشمل إسرائيل، وبعض الأراضي الفلسطينية التي ستشكل جزءاً أساسياً من دولة إسرائيل في أي اتفاق مستقبلي أياً كان مضمونه.
- تقوم الخطة على الإسراع بصورة أكبر في بناء السياج الأمني، الذي من نتائج إكماله إتاحة الفرصة للجيش لتفكيك حواجز تسهل الحياة اليومية "للفلسطينيين الذين لا علاقة لهم بالإرهاب"، كما ستتم إتاحة الفرصة للفلسطينيين لتنمية اقتصادهم عبر التنسيق مع الأردن ومصر حول حرية المرور للبضائع والأشخاص عبر المعابر الحدودية الدولية مع أخذ الاحتياطات الأمنية اللازمة.
- إن خطة الفصل تدبير أمني وليس سياسياً، لذا لن تحول دون العودة لتطبيق خريطة الطريق والوصول لحل عن طريق التفاوض.
- يؤكد شارون أن الفلسطينيين، بعد تطبيق خطة الفصل، سيحصلون على أقل بكثير مما كانوا سيحصلون عليه إثر مفاوضات مباشرة، كما تنص خريطة الطريق.
- ستتم كل هذه التدابير أحادية الجانب بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة التي تعزز تدابير أمن سكان إسرائيل، وبالتالي فإن أقصى ما ستقدمه إسرائيل هو التفاوض على "مبدأ الأمن مقابل الأمن"؛ حيث سيشهد العقد القادم ترسيخا للاحتلال الإسرائيلي في هضبة الجولان، واستكمال تصفية القضية الفلسطينية وحصرها في استكمال تنفيذ

استراتيجيتها الأمنية، والتي تتم بمباركة وضمانات أمريكية أعلنت في 14 نيسان/أبريل 2004 فيما أطلق عليه "وعد بوش" الذي أقر بمسار الجدار الأمني العازل، واعترف ببقاء واستمرار المستوطنات في الضفة الغربية ومصادرة حق العودة للاجئين!

في النهاية يمكن القول: إن الصراع من وجهة النظر الإسرائيلية يتم التخطيط له لمدى بعيد يحقق أقصى قدر من المصالح القومية والأهداف القومية، وفي المقابل فإن الدول العربية تُفرض عليها المواقف، سواء في الفعل وتوقيته ومكانه، أو في قوته، وإن الدول العربية تنجذب وتنشغل بعيدا عن مراحل الصراع الرئيسة، إما بواسطة قوى خارجية، أو بغلبة المصالح الذاتية والقضايا الفرعية والجانبية، مما يبعدها عن التخطيط المدروس بعيد المدى الذي يواجه التخطيط الإسرائيلي.

إن الأمر يحتاج إلى موازنة بين "القوة الذاتية الإسرائيلية" و"القوة الذاتية العربية" حتى تتوازن كفة التفاوض ويصل العرب إلى أكبر مزايا في التسوية المنتظرة.

تلك كانت الملامح الرئيسة لاستراتيجيات التفاوض الإسرائيلي ودورها في عملية السلام، والتي تطرح تساؤلات عديدة تفرض نفسها بعد مسيرة أكثر من ربع قرن من المفاوضات الفلسطينية والعربية لعل أهمها:

- **هل إسرائيل تريد حقا السلام مع الفلسطينيين والعرب؟**
- **هل هي جادة في قبولها لدولة فلسطينية قابلة للحياة طبقا لخارطة الطريق؟**
- **إلى متى سيظل "خيار السلام" هو الخيار الاستراتيجي الوحيد للعرب في ظل تبني منطق القوة العسكرية المفرطة لفرض المخطط الصهيوني الأمريكي بالقوة على المنطقة؟**

هذا ما يجب أن يتدارسه العرب والفلسطينيون لصياغة استراتيجية عربية موحدة تجاه قضايا الصراع، بحيث تحقق أقصى استغلال للقدرة العربية وتوجيهها في الاتجاه الصحيح قبل فوات الأوان!

خاتمة الدراسة

إن الحقيقة المؤكدة تشير إلى أن انسحاب شارون الأحادي الجانب من قطاع غـزة كـان أولى مراحل هذا المشروع بعد أن حوّل القطاع إلى سـجن كبـير محـاصر بريـاً وبحريـاً وجويـاً، ويتحكم من خلال سيطرة كاملة على كـل المعـابر المؤديـة إليـه، حيـث كـان يقـوم مشروعـه الاستيطاني على تحويل مدن الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جزر معزولة محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية التي تشكل خطراً أمنياً وديموغرافياً واقتصادياً على الفلسطينيين.

وبعد الغياب السياسي لأرئيل شارون، الذي أقعده المـرض بعـد نجاحـه في تأسـيس حـزب كاديما، وتبنى من خلاله ذلك المشروع الاستيطاني، تولى خليفته إيهود أولمرت الذي من المنتظر أن يحرز فوزاً كبيراً في انتخابات الكنيست القادمـة عـلى خلفيـة اسـتكمال مخطـط شـارون ورؤيتـه الاستراتيجية في حسم القضية الفلسطينية طبقـاً للثوابـت الإسرائيليـة مـن جهـة، ولرؤيـة شـارون الاستراتيجية من جهة أخرى؛ فقد أكد أولمرت في برنامجه الانتخـابي ذلـك وأعلـن، لأول مـرة، عـن سعيه لترسيم حدود إسرائيل التي تضم كل التكتلات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وتبني السيادة على أكثر من 50% من أراضي الضـفة وغـور الأردن والقـدس الموحـدة، وليصـبح الجـدار العازل حدودها الذي يضمن لها النقاء اليهودي، وبمـا يعنـي فـرض الرؤيـة الإسرائيليـة الأمريكيـة استغلالاً لظروف إقليمية ودولية مواتية، وتمشياً مع رؤية شارون الذي غاب عن الساحة السياسية بعد أن ترك كل عوامل النجاح التي تمهد الظروف المناسبة لنجاح استراتيجية!

مراجع الدراسة

أولا: المصادر العربية والترجمات الأجنبية

- أبا أيبان: **علاقات إسرائيل العالمية حتى فترة السلام**، جامعة تل أبيب- مشروع أبحاث السلام.
- إسحاق رابين: **مذكرات**، ترجمة وطباعة ونشر الهيئة العامة المصرية للاستعلامات– جمهورية مصر العربية.
- إسماعيل فهمي: **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**– مكتبة مدبولي- القاهرة.
- زكريا حسين: **عدة مقالات** في مجلة أكتوبر المصرية، عام 1998، إصدار دار الهلال.
- زكريا حسين، **استراتيجية التفاوض الإسرائيلية**، مركز الخليج 2004.
- سيرونس فانس: **الخيارات الصعبة، السنوات الحرجة في السياسة الخارجية الأمريكية.**
- عيزرا وايزمان: **الحرب من أجل السلام**، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر- عمان/الأردن.
- محمد أنور السادات: **البحث عن التراث، مذكرات شخصية**، إصدار المكتب المصري الحديث- القاهرة.
- د. محمد أبو العز: **الدول الفلسطينية، حدودها وسكانها**، معهد معهد البحوث والدراسات العربية- القاهرة 1991.
- محمد إبراهيم كامل: **السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

ثانيا: متابعة شخصية من الباحث، إذ كان عضواً في لجنة إعداد المعاهدة المصرية- الإسرائيلية بواشنطن، وكان مقرراً للجنة المصرية- الإسرائيلية لاستلام سيناء المصرية بعد المعاهدة.

الفصل الثاني/ الورقة الخامسة

النتائج العملية للمفاوضات وآفاق عملية السلام

رائد نعيرات*

مقدمة

من الأهمية بمكان عند، تناول موضوع العملية السلمية، الوقوف على مجموعة من المحطات، كطبيعة العملية السلمية والمرتكزات الأساسية التي قامت عليها، والنتائج التي أفضت إليها، أي ما هي مخرجات هذه العملية برمتها، علاوة على القضية الأهم في هذا الموضوع، وهي الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق العملية السلمية والمفاوضات للسلام في المنطقة، رغم حجم الطاقات التي حشدت لها، سواء المادية أو المعنوية، أما الجزء الآخر الذي سيقوم البحث بالوقوف عليه فيتمثل في مستقبل العملية السلمية وآفاقها، وما هي أبرز المحددات التي من شأنها أن تصوّب النتائج العملية للمفاوضات والعملية السلمية برمتها.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يعالج قضية تعتبر من أبرز القضايا التي احتلت، وما زالت تحتل، الموقع الأهم في أجندة المفكرين السياسيين أو صانعي السياسة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وتتعاظم هذه الأهمية يوما تلو الآخر مع توالي الأحداث والمتغيرات في المنطقة والعالم.

لقد تناول البحث هذه الموضوعات مرتكزا على المنهجية التاريخية والوصفية التحليلية، إضافة إلى نظريات الصراع، وبالذات نظرية مثلث الصراع القائمة على ثلاثة محاور رئيسة، هي بنية الصراع، والمواقف من الصراع، والسلوك المتبع لقيادة الصراع وتوجيهه.

أما محاور البحث فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسة: المحور الأول يعالج طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي، وبالذات الشق الفلسطيني منه، لما له من خصوصية كونه المتأثر مباشرة بهذا الصراع، والمحور الثاني سيتناول مراحل العملية السلمية وديناميكيتها في الشرق الأوسط، والمحور الثالث يتناول آفاق العملية السلمية.

---

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية- فلسطين

طبيعة الصراع ومحدداته

رغم محدودية المساحة التي يحتلها الصراع العربي- الإسرائيلي إلا أنه يعد من الصراعات العالمية التي أخذت حيزا كبيرا، سواء على مسرح التفاعلات العالمية، أو في عدد الحروب التي أحدثها الصراع، ويتميز الصراع بعدة ميزات جعلته يختلف عن باقي الصراعات العالمية ومنها:

أولا: الامتداد الجغرافي لساحات الصراع، فقد شكّل الصراع في حقبة الثنائية الدولية مسرحا لتقاطب الكتلة الرأسمالية أو الكتلة الاشتراكية، أما بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور ما يسمى "الحرب على الإرهاب" فقد اعتبر الصراع مركزا لهذه الظاهرة الجديدة في العلاقات الدولية؛ حيث تم تبرير أحداث نيويورك بأنها نتاج لانحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، كما جاء في أغلب تصريحات قادة القاعدة، علاوة على تأثير هذا الصراع على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها، والتي تعتبر مركزا للتقارب أو الصراع العالمي.

ثانيا: طبيعة أطراف الصراع المتمثلة في الطرف الإسرائيلي وامتداداته اليهودية والصهيونية العالمية، وفي مقابله الطرف العربي والفلسطيني وامتداداته الإسلامية عالميا.

ثالثا: الطبيعة البنائية للصراع، حيث إن التطور البنائي للصراع والأحداث المستجدة يوما تلو الآخر في طبيعة الصراع تجعله ينفرد عن غيره من الصراعات، فهو لم يعرف حالة الثبات البنائي منذ اليوم الأول لنشوئه، وبالذات فيما يخص جوهره وهو الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1948م، فالتركيبة المتغيرة في البناء الهيكلي للصراع من الناحية الجغرافية أو الديمغرافية تجعل إحداثياته في حالة من الديمومة، وتتمثل هذه الإحداثيات الجديدة في تزايد عدد الفلسطينيين، أو ما اعتبره مؤتمر هرتزليا القنبلة الديمغرافية، والهجرة اليهودية، والاستيطان، والجدار، ونتيجة لما أطلق علية القنبلة الديمغرافية تبَنّت إسرائيل خطة فك الارتباط والانسحاب من جانب واحد، ونتيجة للهجرة تعاظم الاستيطان الذي يُعدُّ من أهم العقبات الآن في طريق إيجاد حل للقضية الفلسطينية بعد موضوع اللاجئين.

رابعا: إن الصراع من أكثر الصراعات في العالم ارتباطا بالأحداث العالمية، حتى يبدو أحيانا وكأن بعض الأحداث العالمية، وبالذات ما يتعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط، قد حدثت نتيجة لهذا الصراع.

خامسا: الدور المهم الذي تلعبه طبيعة الخارطة السياسية العالمية أو الإقليمية في التاثير على مجريات الصراع، سواء في حالته السلمية أو حينما ينحو منحى العنف؛ حيث يبدو الدور العالمي وكأنه أحد أهم الفاعلين في الأحداث، وكان هذا الدور بارزا أثناء العملية السلمية منذ أن بدأت مسيرتها في مدريد، وكذلك أثناء انتفاضة الاقصى.

ونتيجة لهذه المعطيات فإن ما يميز الصراع العربي- الإسرائيلي بشقه الفلسطيني ما يلي:

- الصراع صراع وجودي (أنتولوجي)[1] يتعلق بمكنونات الإنسان ذاته أكثر من اعتماده على مصالح قد تكون أحيانا قابلة لمعادلة الربح والخسارة.
- الاعتماد الوثيق للصراع على الخارطة السياسية الدولية، وهذا يجعل ديناميكيات الصراع، وبالذات في شقه الفلسطيني، يعتمد على طبيعة السياسات المعتمدة عالميا، أو يرتبط ارتباطا وثيقا بالظواهر السائدة في العلاقات الدولية.
- إن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية209 وقطاع غزة لا يمكن أن يطلق عليه احتلال، بل إن هذا الوجود يتعدى هذا المفهوم، فالاستيطان في الضفة الغربية والتربية الاستيطانية لها مفاهيم وأبعاد أعلى بكثير من مفاهيم الاحتلال الكلاسيكية، حيث إن هذا الاستيطان يبني نموذجا مغايرا حتى للنموذج القائم في تل أبيب.
- إن الأسس التي تقوم عليها العملية السلمية في الشرق الأوسط أسس غير واقعية، وبالذات فيما يخص قرار 242، حيث إن هذا القرار وُجد في مرحلة معينة من الصراع، واليوم فإن جميع مكونات هذا الصراع متغيرة، وما بقي منها هو مفهوم الاحتلال فقط، ولذا يتطلب الصراع إيجاد أسس جديدة تواكب ما أفرزه الاحتلال من وقائع على الأرض.

مراحل العملية السلمية في الشرق الأوسط وديناميكيتها

مرت العملية السلمية في الشرق الاوسط بعدة مراحل، وعدة أشكال، وبالذات فيما يخص تعامل الجانب الإسرائيلي معها برمتها، سواء من ناحية التفاوض أو من ناحية تطبيق ما تم الاتفاق عليه؛ فقد كانت أولى هذه المراحل على الجبهة المصرية، فتم توقيع معاهدة السلام بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية، والمعروفة باسم كامب ديفيد الأولى، وتم

بموجبها الاعتراف المصري بإسرائيل والانسحاب الإسرائيلي من جنوب سيناء، ثم تلا ذلك مفاوضات مدريد التي انتهت بتوقيع اتفافيتين منفردتين: إعلان المبادئ أو ما سمّي لاحقا باتفاق أوسلو، والاتفاقية الأردنية- الإسرائيلية، وتلا هذه المرحله انعطافة أخرى باتجاه شكل آخر من أشكال معالجة الصراع العربي- الإسرائيلي، ممثلا بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من جنوب لبنان، واعتبر نوعا جديدا من أنواع التعامل الإسرائيلي مع التصورات الإسرائيلية لحل الصراع.

ورغم جميع هذه الصور والأشكال المتعددة، إذا استثنينا منها اتفاق إعلان المبادئ، فإنها ما كانت تمس جوهر هذا الصراع، رغم علاقتها الوثيقة به، وما نعنيه بعدم مساسها لجوهر الصراع هو التعامل الإسرائيلي معها؛ حيث إنه، وعلى الدوام، كان يتعامل مع هذه المواضيع ضمن محورين: **الأول** من أجل تقوية نفوذه في جوهر الصراع (الأرض الفلسطينية)، وتثبيت أركانه في الأراضي الفلسطينية، **والثاني** أن هناك جدلية في الأوساط الإسرائيلية الصهيونية حول طبيعة التوسع في المنطقة، وما هي أسسها، هل هي اقتصادية أم امتداد جغرافي؟ لهذا انصب التصور الإسرائيلي للقضايا العربية وللعلاقة مع العالم العربي دائما على خدمة الهدف الاستراتيجي المتمثل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويعدّ هذا الموضوع محل إجماع في الأوساط الإسرائيلية الفاعلة في الحياة السياسية، فلا يوجد حتى الآن أي تصور إسرائيلي يطرح إمكانية تقبله إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، أو الاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، لذا فإن الساسة الإسرائيليين كانوا دائما يهربون من معضلة التفاوض الفلسطيني إلى التفاوض مع الدول العربية، حيث تمتع صانع القرار والمفاوض الإسرائيلي بقابلية عالية من المناورة، وتقديم الحلول ضمن ما يسمى في علم التفاوض "compromise" عند معالجة العلاقة العربية- الإسرائيلية.

أما عند التعرض إلى الحلول التي كانت تقدم فيما يخص الجانب الفلسطيني، فمن الملاحظ أن الإسرائيليين لم يقبلوا بأي حلول وسط، وذلك يعود إلى ما ورد سابقا عند تناول طبيعة الصراع، لذا سيحاول هذا الجزء الوقوف على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ أوسلو وحتى الانسحاب من غزة، لأنه يعد نموذجا فريدا في العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية، ومؤشرا على ما قد ستكون عليه الحاله المستقبلية، فقد اعتبر اتفاق

أوسلو انقلابا رأسا على عقب في العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية، وأحيانا حُمّل أوسلو أكثر مما يحتمل، ولكن لا يمكن تجاهل مجموعة من الحقائق التي أوجدها أوسلو على صعيد العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية، أو فيما يخص العملية السلمية، حيث إننا الآن وبعد مضي 12 عاما، نستطيع أن نقف على أهم العوامل والأسباب التي أوصلت حقبة أوسلو إلى ما هي عليه الآن، باعتبارها التجربة الوحيدة في الحياة التفاوضية الفلسطينية- الإسرائيلية، وهذا كان مدعاة إلى أن يبحر عديد من المفكرين السياسيين في محاولة الوقوف على أهم الأسباب التي آلت إلى وصول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية إلى نفق مظلم، تجسّد في فشل قمة كامب ديفيد الثانية من إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية، وتلا ذلك انتفاضة الأقصى، ومن ثم الموافقة الضمنية للقوى الداعمة لحل الصراع، وعلى رأسها اللجنة الرباعية على وحدانية الحل، أو الحل من طرف واحد، ممثلا في خطة شارون لفك الارتباط[2].

ومع محاولة استكشاف آفاق العملية السلمية لن ندخل في تفاصيل الأسباب التي أدت إلى إخفاق اتفاق اوسلو لأنها متعددة الجوانب، إلا أنه لا بد من تناول ما تعرض إليه البرفيسور جيرالد ستينبرغ من زاوية حل الصراع، ومن تركيزه على بعض القضايا الاستراتيجية التي ما زالت تعتبر من أدوات حل الصراع؛ فقد اعتبر أن اتفاق أوسلو احتوى على مجموعة من نقاط الضعف التي جعلت الفشل حليف منهج أوسلو، ومن هذه النقاط:

1. من الناحية البنائية: تم تقسيم أوسلو إلى مرحلتين مع عدم تحديد المقصود بالوضع النهائي، فموضوع الأرض مقابل السلام معقد أكثر مما هو واضح، وذلك في ظل عدم وجود حدود دوليه معترف بها.
2. فترة السنوات الخمس التي حددت للمرحلة الانتقالية لمناقشة قضايا"الحدود، المستوطنات، اللاجئين، القدس" غير واقعية.
3. التوقعات لدى كلا الجانبين، فبالنسبة للإسرائيلين كانت توقعاتهم أنه بمجرد توقيع الاتفاق ستنتهي عقود من الكراهية والاقتتال، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد بنوا توقعاتهم أنه بمجرد توقيع اتفاق أوسلو فإنهم سيحصلون على العدالة التاريخية.
4. أدوات بناء الثقة "building measures-confidence" حيث استمر التحريض من قبل الفلسطينيين، وفي المقابل استمرت إسرائيل ببناء المستوطنات[3].

قد نتفق مع كل ما ورد من معوقات وقفت في طريق تحقيق اتفاق أوسلو للنجاحات المتوقع تحقيقها، خاصة إذا أخضعناها إلى معايير حل الصراعات، إلا أن هناك بعض العناصر الأخرى لعبت دورا ولم يتم الوقوف عليها بجدية حتى الآن، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولا: القضايا البنائية (structural issues) ونقصد بها مواضيع الصراع، وتتضمن مواقف الأطراف من هيكلية الصراع وبنيته، فرغم وجود بعض التغييرات الشكلية في طبيعة التعامل مع مكونات الصراع في شقه الفلسطيني إلا أن هذا التغيير لم يرق بعد إلى إيجاد حلول واضحة وصريحة فيما يخص الصورة النهائية التي ستكون عليها الحالة الفلسطينية مستقبلا، بل على العكس من ذلك فإن التغيير الحاصل في بنية محاور الصراع بقي يراوح مكانه على الجانب الفلسطيني فقط، فإسرائيل قد اكتفت باعتراف (م.ت.ف) بها، وهكذا أصبحت الضفة الغربية ملعب الصراع الذي بنته إسرائيل على قاعدة جديدة "السلام مقابل الأمن"، وإذا كانت معادلة "الأرض مقابل السلام" غامضة أكثر مما هي واضحة فإن معادلة "السلام مقابل الأمن" لا يمكن قياسها من الناحية العملية، خاصة إذا قيس عليها التفسير الإسرائيلي للسلام وللأمن على مدار فترة أوسلو.

أما موضوع الأرض فقد تغير كذلك، لأن علاقة الأرض والوجود الإسرائيلي كانت تابعة لمعادلة الاحتلال، أما المفهوم الجديد، وخاصة من وجهة النظر الأمريكية، فهو لمعادلة الأراضي المتنازع عليها disputed territories[4]، وبالتالي تحوّل تفصيل موضوعات القضايا الرئيسية في الصراع وترتيبها إلى الزمن ضمن قاعدة المواقف المتغيرة مع الزمن، وهذه كانت قاعدة التعامل الإسرائيلي منذ بداية أوسلو، فالمستوطنات تضاعفت سكانا ومساحة، والقدس أفرغت من سكانها العرب، وتُوِّجت هذه الديباجة بالجدار العازل.

ثانيا: البيئة السياسية (Political Environment)، وهي البيئة السياسية التي ولد اتفاق أوسلو في رحمها، وعقلية صناعتها ما زالت هي المسيطرة إلى يومنا هذا، وهذه البيئة تمت صياغتها ضمن ثلاثة محاور، هي:

أ. خلخلة الروابط الفلسطينية- العربية، عبر إضعاف الجبهة العربية في إحداث تغيير ملموس على الساحة الفلسطينية، وهذا ما حدث أثناء حرب الخليج الأولى، وتجدَّد

في الانتفاضة الثانية بإعلان مشاريع الإصلاح العربية التي جعلت الأنظمة العربية تحاول الدفاع عن نفسها أكثر من محاولتها تحقيق فرص إيجاد توازن في معادلات السلام[5].

ب. التفوق الإسرائيلي، وهو عامل متغير مع الوقت؛ فإذا كان يكمن على أبواب أوسلو، فإنه يبدو اليوم أكثر من ذلك، ويتعدى تلك الحدود ليدخل في مراحل التفوق الاقتصادي الذي يعتبر أعلى قيم الرتابة في عصر العولمة، علاوة على التفوق "الأخلاقي"، وما نعنيه هو التقسيم القيمي للعالم اليوم، مَنْ هي القوى المولدة للإرهاب؟ ومن هي القوى المتضررة من الإرهاب؟ فالعالم العربي يصوَّر الآن على أنه مصدر للإرهاب، وعلى العكس من ذلك فإن إسرائيل تعتبر مهدَّدة بالإرهاب كما هي باقي الديمقراطيات[6]، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تلعب دورا مهما في محاولة ربط علاقاتها الاقتصادية بالعالم العربي بمستوى معين من العلاقات الاقتصادية بإسرائيل[7].

ج. خلخلة الروابط الفلسطينية- الفلسطينية، فالتقاليد الإسرائيلية في التعامل مع القضية الفلسطينية أثبتت أن القيادة الإسرائيلية لا تستطيع أن تتعامل مع الشعب الفلسطيني كصاحب قضية، بصرف النظر عن طبيعة الحكومة الإسرائيلية، سواء كانت يمينية أو يسارية، فقبل أوسلو تم طرح قيادة الداخل بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية واعتبارها منظمة إرهابية، واليوم تشترط إسرائيل عدم دخول حماس إلى مسرح العملية السلمية، وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية[8].

ثالثا: أطراف التفاوض (mediation)، رغم أن المفاوضات في أوسلو قد قادها طرف ضعيف ليس ذا مصلحة عند أي من أطراف الصراع، وهو شرط من شروط النزاهة في الوساطة التفاوضية، إلا أنه سرعان ما عادت الوساطة الرئيسة للصراع بيد الولايات المتحدة التي تعتبر صاحبة أجندة ومشروع في المنطقه كلها، لذا تأتي نظرتها إلى الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من زاوية مشروعها في المنطقه، أو حتى من زاوية تعاملها مع القضايا العالمية.

رابعا: العقلية التفاوضية (negotiation styles)، وتتمثل هذه الصورة في جملة من القضايا، على رأسها عدم إيمان المفاوض الإسرائيلي بحق المفاوض الفلسطيني في

التفاوض، لذا فإن الإسرائيلي يملي ولا يفاوض من جهة، ويوجه رسائل إلى الداخل الإسرائيلي أكثر من أن يقدم حلولا من جهة أخرى، فكما قال هنري كيسنجر فإن إسرائيل لا تمتلك سياسة خارجية، وإنما تمتلك سياسة داخلية فقط (domestic policy)[9]، ولا يأتي ما يقدم من حلول ضمن رسالة مفادها أحقية الشعب الفلسطيني في امتلاكه هذه الحقوق، بل تبيان أن ما قدم هو على حساب القضايا الاستراتيجية للشعب الفلسطيني، أما عقلية التفاوض الأمريكية فأصبح من الواضح أنها لا تخاطب سوى الطرف الفلسطيني الذي يجب عليه أن يقدم الغالي والنفيس من أجل إثبات حسن النوايا للجانب الإسرائيلي، مع عدم ملاحظة أي خطوات تتخذها الإدارات الأمريكية المتعاقبة من أجل إجراء بعض التغييرات في المجتمع السياسي الإسرائيلي، الأمر الذي من شأنه أن يمهد لبناء بيئة سليمة للتفاوض، بل على العكس أخذ المجتمع الإسرائيلي في النمو نحو التطرف يوما بعد يوم، والإدارة الأمريكية لا تحرك ساكنا، وتعتبر هذا قمة الديمقراطية، والعكس صحيح على الجانب الفلسطيني؛ فالإدارة تعمل دوما من أجل لبرلته (جعله أكثر ليبرالية في توجهاته السلمية، والليبرالية من وجهة النظر الأمريكية تعني الواقعية الكاملة).

آفاق العملية السلمية

من المعلوم أن محور أي عملية سلمية بين أي طرفين يعتمد على ثلاثة محاور، يطلق عليها مثلث الصراع، وتتمثل هذه المحاور في بنية الصراع (Structure)، والمواقف (Attitudes)، والسلوك (Behavior)، لذا سنحاول في هذا الجزء الوقوف على هذه المحاور من وجهة النظر المستقبلية لمحاولة رصد إمكانيات تفعيل العملية السلمية، والوقوف على أهم المحددات التي ستكون ضامنا لنجاح أي عملية سلمية مستقبلية أو فشلها، مع الأخذ بالاعتبار أن النجاح أو الفشل على صعيد المستقبل لا يعني بالضرورة عدم حدوث أي تنشيط للعملية السلمية ما بين مؤتمر هنا أو هناك، أو لقاء قمة بين الأطراف، بل إن ما نعنيه من محددات هي تلك العناصر التي تعتبر من أهم مدخلات العملية السلمية والضابط الذي يتحكم بمخرجاتها، ولذا فإن موضوع النجاح أو الفشل لم يعد يقاس بالميكانزمات بمقدار ما أن المهم هو النتيجة النهائية لأي عملية سلمية ممثلة بما أصبح متعارف عليه دوليا، وهو الحل العادل والشامل لكلا الطرفين.

وحيث إن اتفاق أوسلو من جهة، وانتفاضة الأقصى من جهة أخرى، قد وضعتا الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي في زاوية لا يمكن معها التعامل مع أنصاف الحلول، فإن من الأهمية بمكان عند الدخول في مستقبل أي قضية تتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي في شقه الفلسطيني الغوص عميقا في جميع مكونات الصراع وأطرافه، والأهم من ذلك الوقوف على أهم المتغيرات، سواء في طبيعة الصراع، أو في نظرة الأطراف إلى مكوناته، وبالتالي دراسة استراتيجيات أطراف الصراع بما يستجد من ظروف وإحداثيات تجعل أحد مكوناته يطغى على باقي المكونات الأخرى، لذا سيأتي تقسيم هذا الجزء بناء على تقسيم محاور الصراع سالفة الذكر، ومحاولا ربط المتغيرات بمخرجات أي عملية سلمية مستقبلية.

أولا: بنية الصراع

إن بنية الصراع العربي- الإسرائيلي الحالي طرأ عليها تغيرات كثيرة نتيجة خطة فك الارتباط التي بنيت على أهم الجوانب الفلسفية في أن هذا الصراع لا يمكن حله على المدى القريب، وإنما يمكن إدارته بطريقة يمكن معها المحافظة على عدم تطوره وتصاعده، أو إعادة تشكيله، بحيث يتحول إلى شكل آخر تصلح معها معادلات الربح والخسارة، وهذا ما تقدمه الفلسفة الإسرائيلية لخطة فك الارتباط، فإن كان عنوان الخطة من الناحية التركيبية أنه لا يوجد شريك فلسطيني، لكنها تحتوي على أبعاد فلسفية كثيرة، ومن أهم هذه الأبعاد قضية الوقت والحل التي أصبحت عنوانا متفهما من الأطراف جميعا، وبالذات الأطراف الدولية بقيادة الرباعية، بحيث إن القضايا المركزية، قضايا الوضع النهائي، كالقدس والدولة واللاجئين والمستوطنات، لا يوجد لها أرضية عند الشعبين في إمكانية القبول بفكرة أنصاف الحلول، لذا من المهم منح العملية فترة طويلة من الوقت قد تكون بحاجه إلى 20 عاما من أجل بناء تقبل شعبي، أما القضية الفلسفية الأخرى الكامنة في خطة فك الارتباط فتكمن بمقايضة العملية السلمية وتحويلها إلى قضايا الربح والخسارة عبر بناء دولة في قطاع غزة، ومن هنا يصبح لدى الطرف الفلسطيني ما يخسره في حالة عدم التساوق مع الحلول الإسرائيلية.

أما القضيه الأخرى والأكثر أهمية فهي تدخل في العنصر الجديد الذي أصبح جزءا مهما في تركيبة الصراع وهو الاعتراف العالمي بحل الدولتين (two state solution)[10]

بصرف النظر عن طبيعة هـذه الدولـة التـي سـتكون مسـتقبلا، فـالواقع الجغـرافي والـديمغرافي لا يسمح بحل كهذا، ومن أهم القضايا التي تقف عائقـا في تحقيـق هـذا الحلـم قضـيتان رئيسـتان: الأولى المسـتوطنات، والثانيـة اللاجئـون، خاصـة إذا أردنـا أن نأخـذ بالحسـبان المـدى البعيـد؛ فالمستوطنات الإسرائيلية تشكل من مساحة الضـفة الغربيـة مـا نسـبته 2.7%، والنمـو الطبيعـي يتراوح بين3-3.5% سنويا، مع العلم أن الزيادة الحالية تصل الآن إلى 9%، وهنـا يـأتي السـؤال الملح، حتى لو تم فعلا تفكيك النقاط العشوائية، ومن ثم تجميع الكتل الاستيطانية في ثـلاث كتـل رئيسـة، وتـلا ذلـك تبـادل لـلأراضي في النقـب، أو في أي مكـان، فمـن المعلـوم أن هـذه المستوطنات قد أقيمت في أغلبها عـلى أراض تمـت مصـادرتها، وهنـا مـا الـذي سـيكون عليـه موضوع التوسع السكاني للمسـتوطنات مسـتقبلا، أم إن أبنـاء هـذه المسـتوطنات سـيذهبون للعيش في إسرائيل؟

أما قضية اللاجئين فهي كذلك لا تقل تعقيدا عن قضية المستوطنات، وبالـذات في ظـل وجود الجدار، حيث إن فتح الباب للاجئين للعودة إلى أراضي الدولـة الفلسـطينية المسـتقبلية وليس إلى أماكن سكناهم التي هجروا منها أمر يكـاد يكـون في غايـة الاسـتحالة مـن الناحيـة الفيزيائية للموضوع.

ثانيا: الموقف من الصراع

عند النظر إلى محددات مواقف الأطراف من الصراع نجد أن هناك مجموعة من هـذه المتغـيرات لعبـت دورا أساسـيا في تبنـي تصـورات مختلفـة حـول الصراع، وأعتقـد أن هـذه التصـورات هـي التـي تلعـب دورا أساسـيا في صـياغة مشروع جديـد للعلاقـة الفلسـطينية- الإسرائيلية وإعادة هيكلة مفهوم الاحـتلال، وهـذا الـذي جعـل إسرائيـل توافـق، ولـو بشـكل ضمني، على موضوع الدولة الفلسطينية، ومن أهـم هـذه المتغـيرات قضـيتان: **الأولى** مفهـوم الدولة القطرية في ظل العولمة، و**الثانية** التطورات التي حدثت على الجانب الفلسطيني.

وسنتناول هذين المتغيرين بشيء من التفصيل لتوضيح أهم الأدوار التي لعبتهـا هاتـان القضيتان في تحديد الموقف الجديد من الصراع.

- **العولمة والدولة القُطْرية**

لعبت العولمة دورا مهما في صناعة بيئة وتصورات، أصبـح يمليهـا الواقـع حـول مفهـوم

الدولة القُطْرية، ومن أهم هذه التغيرات دور الدولة القطرية وقدرتها على البقاء وتنمية الذات، ويتمثل ذلك في الاعتمادية الدولية، وهذا بدوره صنع ظرفين لإسرائيل لا بد أن تتعامل معهما من أجل تحقيق استراتيجياتها الجديدة، الأول يتعلق بإسرائيل ذاتها، والثاني يتعلق بمنظورها للصراع؛ ففيما يخص ذات إسرائيل فإنها تعدت ما يمكن تسميته إسرائيل (Phase One) لتدخل في إسرائيل (Phase Two)، ويعني أن إسرائيل أصبحت دولة تستطيع أن تكون في مصاف الدول العظمى، إن لم يكن عالميا فإقليميا، وبالتالي لم تعد إسرائيل تبحث من واقعها الإقليمي على الاعتراف بوجودها بمقدار ما تحاول الحصول على الاعتراف بالتميز.

- **الدولة الفلسطينية المستقلة**

لم يعد مفهوم هذه الدولة في عالمنا المعاصر كما كانت عليه الحال في منتصف الستينيات من القرن الماضي، فالعولمة فرضت أن سبل بقاء أي دولة ونموها يعتمد على علاقتها التبادليه مع المحيط، وعند النظر إلى المحيط الفلسطيني لا يستطيع الباحث أن يجد هناك أي خلاص للدولة الفلسطينية المستقلة من الاعتماد على إسرائيل، وهنا يتحول الاحتلال إلى مطلب فلسطيني، وتتحول العلاقة الاحتلالية من مطلب إسرائيلي إلى مطلب فلسطيني، خاصة في ظل ما يصنعه الجانب الإسرائيلي من واقع يجعل هذا الظرف أكثر صعوبة، وهنا قد يخلق واقعا جديدا في التاريخ الاحتلالي فيما لو حدث هكذا حل.

لذلك نجد أن الدولة الفلسطينية التي قدمت للشعب الفلسطيني من الجانب الأمريكي، وبموافقة ضمنية إسرائيلية ما هي إلا إحدى المطبات السياسية التي لا تعبر إلا عن تغير في الموقف من الصراع، خاصة أن مشروع الدولة الفلسطينية كما تناولته رؤية الرئيس بوش غير محددة الحدود والمعالم[11].

أما المتغير الآخر فهو الموقف الفلسطيني الذي بات على وعي ودراية كاملة بما يخطط له الإسرائيليون في التعامل مع القضيه الفلسطينية؛ فلم يعد الجانب الفلسطيني يقبل بمرحلية التفاوض بمقدار ما يتم التركيز على الفضاء النهائي للعملية التفاوضية، وكذلك لم يعد يهتم بالمسميات بمقدار ما يهتم بما ستفضي إليه هذه المسميات[12].

ثالثا: السلوك التفاوضي

عند الحديث عن السلوك التفاوضي تبرز عدة قضايا من الأهمية بمكان الوقوف عليها لملامسة أهم المتغيرات التي قد تشكل ظرفا مغايرا في صناعة العملية التفاوضية، وبالتالي تفضي إلى وصول الصراع إلى طريق مسدود أو إلى حل يرضي طرفيه، ويعتمد السلوك التفاوضي على قضيتين رئيستين: نظرة الأطراف إلى بعضها والرصيد الفكري لكل طرف عن الطرف الآخر، والوساطة بين الطرفين.

فالرصيد الفكري الذي تكوَّن لدى الفلسطينين حول العقلية التفاوضية الإسرائيلية يمكن تجزئته إلى جزئين يقودان إلى النتيجة نفسها، حيث إن هناك طرفين من المفاوضين الإسرائيليين، الطرف الأول ليس على استعداد للتفاوض نهائيا ممثلا باليمين وقواه الممتدة داخل المجتمع الإسرائيلي، والطرف الثاني يرغب بالتفاوض ولكن بشروط إسرائيلية تؤول في النهاية إلى الوصول إلى لا شيء، نتيجة لعدة عوامل أهمها ضعف هذا الطرف في الوسط الإسرائيلي.

وعند رصد حركة المجتمع السياسي الإسرائيلي من الملاحظ أن هذا المجتمع ينحو نحو التطرف واليمين بشكل تصاعدي أكثر منه تنازليا، وبالذات فيما يخص العلاقه مع الطرف الفلسطيني، مما يعني أن السلوك التفاوضي الإسرائيلي أخذ في التصلب والتشدد أكثر من الاتجاه نحو الوصول إلى حلول وسط.

كذلك الحال على الجانب الفلسطيني، فإن المجتمع السياسي الفلسطيني متجه نحو اليمين، إن لم يكن فيزيائيا فعلى الأقل من ناحية التوجهات السياسية، حيث إن السياسات الإسرائيلية المتعاقبة جعلت المجتمع السياسي الفلسطيني يفقد شهيته نحو التفاوض، بل إن مفهوم المفاوضات أصبح يشكل رديفا لمعان أخرى في الثقافة السياسية الفلسطينية، بمعنى أن أي عملية تفاوضية لا تعني سوى التنازل عن شئ جديد من الثوابت الفلسطينية[13].

أما فيما يخص الوساطة فإن هيمنة الولايات المتحدة على سير المفاوضات إلى يومنا هذا يجعل هذه المفاوضات تدور في رحاها المغلق، وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها أن الولايات المتحدة ليست طرفا محايدا في العملية التفاوضية، وكذلك العقلية التفاوضية الأمريكية المبنية على تفهم متطلبات الآخر ولكن هذه المتطلبات لا تؤخذ بالحسبان أثناء عملية التفاوض.

إذن، وعند محاولة رسم معالم آفاق العملية السلمية وخارطتها خلال السنوات العشر القادمة وبناء على كل ما سبق، لا بد من الخروج بالنتائج التالية:

أولا: السيناريوهات المحتملة

هناك أربعة سيناريوهات محتملة تخص الصراع ذاته وهي:

السيناريو الأول: أن تمضي إسرائيل قدما في الحل من طرف واحد على غرار ما حدث في غزة، وهنا يتحول الصراع من مفهوم الحل إلى مفهوم إدارة الصراع، ويبقى التفاوض على جزئيات لا تمس صميم الصراع ذاته.

السيناريو الثاني: أن تبقى الحالة على ما هي عليه، وهنا يبقى الطرف الإسرائيلي يطالب الطرف الفلسطيني بالالتزام بإقامة نظام ناجح في غزة ليكون منطلقا لتمدد فك الارتباط في الضفة، وتبقى المقاومة المقبولة إسرائيليا إلى حد ما هي التي لا تتعدى التهديد المباشر للأمن الفردي الإسرائيلي.

السيناريو الثالث: تصاعد أعمال العنف بحيث لا يعود كلا الطرفين يحتمل النتائج المترتبة على ذلك، كإطلاق الصواريخ المطوَّرة من قطاع غزة، بحيث تهدد العمق الإسرائيلي، وعندها لا يستبعد أن تُقْدِم إسرائيل على عمليات ترانسفير جماعية.

السيناريو الرابع: قد يكون سيناريو غير كلاسيكي، حيث إنه من المعلوم أن أي حدث كبير في تاريخ الأمم يصنع ما يسمى الذاكرة الجمعية لدى فئة قد تكون هي المستهدفة، وما نعنيه بالضبط أن الانسحاب من غزة قد يولد لدى المستوطنين في الضفة الغربية ما يسمى بالذاكرة الجمعية لمقاومة أي خطوة كهذه مستقبلا، وضمن هكذا حالة قد تكون الحرب المستقبلية القادمة بين المستوطنين والفلسطينين.

وبناء على هذا السيناريو يتمكن الجانب الإسرائيلي من تحقيق عدة أهداف، منها:

أ- سيتم تهجير عدد لا بأس به من الفلسطينين، وبالذات من القرى الواقعة خلف الجدار.

ب- سيدفع الطرفان الثمن مباشرة حيث ستنتقل الحرب من صراع بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين إلى صراع بين الفلسطينيين والمستوطنين، وهذا سيتيح للقيادة السياسية الإسرائيلية تقديم تنازلات فيما يخص موضوع الاستيطان مستقبلا، حيث إن المستوطنين

لا يشعرون إلى الآن بأن عليهم أن يقدموا أي تنازلات كونهم لا يُعْتَبَرون أساس المعركة، أما إذا باتت المعركة كما ذكرنا فإن هذا قد يؤدي إلى إيجاد أرضية للحل كما حدث مع المستوطنات في غزة، خاصة أن اتجاها كهذا يتساوق مع الرؤية الأمريكية بأن الضفة الغربية أراض متنازع عليها، فتبدو المعركة وكأنها بين فئتين من شعبين.

وعلى الرغم من كل هذه السيناريوهات إلا أن هناك مجموعة من المحددات يجب أخذها بالحسبان لصناعة بيئة صالحة وسليمة، يستطيع الشعب الفلسطيني من خلالها تحقيق طموحاته في صناعة ظرف سياسي واجتماعي يقود إلى:

أولا: الحالة الفلسطينية، وتتمثل في قدرة المجتمع السياسي الفلسطيني على بلورة برامج تخص إعادة هيكلة الوضع الداخلي الفلسطيني، وتأتي هذه الهيكلة ضمن محورين رئيسين: **الأول** صياغة برنامج مقاومة موحد يجمع بين آليات المقاومة ووسائلها، وبين آليات التعامل السلمي وضوابطه، **والثاني** إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني برمته، وما يهمنا في هذه المرحلة هو الاحتواء الفعلي للنظام السياسي الفلسطيني والمشاركة الفعالة لجميع قوى العمل السياسي الفلسطيني وأطيافه، لتثبيت قاعدة التقلب السياسي بدل قاعدة اللون السياسي الواحد[14]، وكذلك لترسيخ قاعدة مفادها أن على العالم وعلى إسرائيل بالذات أن يتعاملوا مع الشعب الفلسطيني برمته وليس مع طرف على حساب طرف آخر.

ثانيا: الوضع العربي والإسلامي، وأهم ما نود ذكره في هذا المضمار هو الابتعاد عن التصورات المثالية بعيدة المدى، بل إن ما نعنيه هو إيجاد سياسة عربية موحدة تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة بعد الانسحاب من غزة، حيث إن ما تسعى إسرائيل لتحقيقه هو الالتفاف على القضية الفلسطينية عبر الدخول إلى حلبة العالم العربي والإسلامي دون دفع استحقاقاتها المطلوبة منها فلسطينيا.

كما أن هناك قضيه مهمة تتمثل في إشراك العالم العربي في حل القضية الفلسطينية كما حدث في القطاع، وما قد يحدث في الضفة الغربية، ولهذا الأمر عواقب كثيرة، خاصة أن الجانب العربي سيصبح ملزما بتقديم الأمن لإسرائيل، رغم أن ما تقدمه

إسرائيل لا يمنح الدولة العربية المعنية القدرة على شرعنة تقديم هذا النوع من الأمـن، مما قد يقود إلى إيجاد نوع من الصراع بين الدول العربية والشعب الفلسطيني.

ثالثا: الوضع الدولي، وهـو البيئـة السياسـية التـي تسـير بهـا المفاوضـات والعمليـة السـلمية، وبالذات "توافر دعم أمريكي مباشر للتسـوية ومسـاندة أوروبيـة لهـا"[15]، وأهـم مـا في الموضوع هو الثقل الأوروبي في العملية.

الخلاصة والنتائج

بناء على ما ذكر، يبقى السؤال القائم الـذي حاولـت هـذه الدراسـة أن تجيـب عليـه، وهو: ما هو مستقبل العملية السلمية وفضائها خلال السنوات العشر القادمة؟

إن النظرة المتفحصة لمحاولة استشراف مستقبل العملية السلمية لا تقود إلا إلى نتيجة مفادها أن ما سيبقى مهيمنا على العملية السلمية خلال السنوات العشر القادمة هـو قضـية فـك الارتبـاط مـن طـرف واحـد، أي سـتتحول العلاقـة الثنائيـة إلى علاقـة إدارة الصراع بـدل التنسيق في حلحلة هذا الصراع، ويعود هذا إلى عدة عوامل، من أهمها:

1. الخارطة السياسية الإسرائيلية، حيـث يظهـر التصـاعد اليمينـي في التوجهـات الإسرائيليـة، وبالذات فيما يخص العلاقة مـع الجانـب الفلسـطيني، حيـث أصـبح شـارون عـلى يسـار الهيكل السياسي الإسرائيلي مقارنة بتكتل نتنياهو وليبرمـان، وهـذه التوجهـات هـي التـي تفرغ أي توجهات سياسية سلمية إسرائيلية من مضمونها، وأكـبر مثـال عـلى ذلـك قضـية الانسحاب من غزة، والتـي لم تـأت بشيء جديـد، ومـا حـدث فقـط هـو إنهـاء السـيطرة الفيزيائية (Control Physical) للتحول إلى السيطرة الفعلية (Effective Control)[16]، وعاد الجانب الإسرائيلي يطالب الفلسطينيين بما عليهم من التزامات.
2. الخارطة السياسية الفلسطينية المستقبلية، حيث إن أي عملية سلمية لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا إذا أخذت بالحسبان التغيرات على السـاحة الفلسـطينية، وأهـم هـذه التغـيرات هـو وجـود حركـة حـماس، فبحسـب رأي بيفـرلي إدوارد وألسـتير كـروك "فـإن مـا أفشـل خطة الرباعية وجميع الخطـط السـابقة أنهـا لم تأخـذ بالحسـبان التغـيرات الرئيسـة عـلى الخارطة الفلسطينية ممثلة بحماس"[17]، عـلاوة عـلى ذلـك الموقـف الإسرائـيلي مـن دخـول

حركة حماس الانتخابات مع العلم أنه بات من نافلة القول أن حماس سيكون لها حصة لا بأس بها في المجلس التشريعي القادم، وأعتقد أن هذا سيقود إسرائيل إلى إعلان أنها لن تستطيع أن تتحاور مع "إرهابيين".

3. العملية السلمية ذاتها ومواضيع التفاوض، حيث إن سياسة الخطوة خطوة لم تعد تلبي طموحات الطرفين، وبالذات الجانب الفلسطيني، أما قضايا الحل النهائي فإنه لم يجر أي تغيير بخصوصها سواء في الشارع الفلسطيني أو الإسرائيلي؛ ففي دراسة قام بها صبحي عسيلة لتوجهات الرأي العام الفلسطيني إزاء عملية السلام في ظل انتفاضة الأقصى توصل الباحث إلى أنه لم يجر هناك أي تغيير كبير على موقف الشارع الفلسطيني من القضايا المصيرية، رغم الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية، وحدث التغيير فقط على القضايا الداخلية، خاصة ما يتعلق بمسألة إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية[18]، أما على الجانب الإسرائيلي فقد خلصت دراسة مماثلة قامت بها الباحثة عبير ياسين حول مواقف المجتمع الإسرائيلي من عملية السلام إلى وجود فجوة بين تأييد المجتمع الإسرائيلي للسلام، وطبيعة النتائج التي سيسفر عنها، وأن هذا الأمر سيقلل من قابلية المجتمع الإسرائيلي للتضحية من أجل السلام، وتضيف الباحثة أن هذا يعود إلى وسائل الإعلام التي تركز على البعد القيمي والوجداني لقضايا القدس والمستوطنات[19].

4. مواقف الأطراف الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أدى فشل قمة كامب ديفيد إلى تصوير الجانب الفلسطيني باعتباره يتحمل مسؤولية الفشل، وحسب رأي روبرت مالي"فإن تبني الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم العروض السخية من طرف باراك قد قاد إلى إشكاليتين مهمتين: الأولى شكلت الرأي العام في الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان لها آثار كارثية على عملية السلام، والثانية- وهي مبنية على القضية الأولى- أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد لديها سياسية خارجية تجاه عملية السلام"[20]، وما هو موجود لديها هو عبارة عن سياسات تجاه القضايا، وأعتقد أن هذا ما جعل الرئيس الأمريكي يرفض تحديد قيام الدولة الفلسطينية بمدة زمنية محددة أثناء مؤتمر القمة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في واشنطن[21].

كما أن هناك قضيتين مهمتين ستلعبان دورا حاسما في صياغة أي عملية سلمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات العشر القادمة: الأولى أولوية الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في دورها في العراق، فطالما بقي الوضع في العراق متصاعدا فلن تستطيع الولايات المتحدة أن ترمي بثقلها في الصراع العربي- الإسرائيلي، وحتى إن استطاعت أن تروض الوضع في العراق، فإنها لن تكون بحاجه إلى إنفاق رأسمال سياسي كبير على العملية السلمية على محور الصراع.

أما القضية الثانية فهي موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أطراف الخارطة السياسية الفلسطينية، وما نعنيه هنا إعلان الولايات المتحدة أن حماس تعتبر "حركة إرهابية"، وهذا يتطلب وقتا كافيا حتى تستطيع الولايات المتحدة أن تغير من آليات تعاملها مع حركة تعتبر على الأقل ممثلا لثلث الشارع الفلسطيني من ناحية الوزن السياسي، بل إن فضاء أفكارها السياسية يكاد يتعدى 60% من مجموع الشعب الفلسطيني.

أما الجانب الآخر للعملية التفاوضية، والذي يمثله الدور الأوروبي، فإن دوره لن يكون- إلى الآن وأعتقد على مدار السنوات المقبلة- مميزا بشكل ملحوظ، ولن يتعدى عمليات تهيئة أجواء لمرحلة بعيدة المدى، وقد لوحظ هذا من فتح الخطوط بين حركة حماس والاتحاد الأوروبي، وذلك لعدة أسباب ليس هذا مجال بحثها.

التوصيات

لقد خرجت الدراسة بعدة توصيات، نوجزها فيما يلي:

1. إن مستقبل أي عملية سلمية خلال السنوات المقبلة يعتمد على قدرة الشعب الفلسطيني على إقامة نظام سياسي فلسطيني مبني على التعددية والرتابة.
2. عدم إيلاء الفصائل وصانع القرار السياسي الفلسطيني العملية السلمية أولوية خاصة خلال المرحلة المقبلة بمقدار التعامل معها كأحد مكونات الصراع.
3. التركيز على إحداث تغيير داخل المجتمع الإسرائيلي.
4. رفض أي مقترح سياسي لا تكون مآلاته النهائية واضحة، ومبني على الغموض والتعدد التفسيري.

5.مطالبة الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بممارسة دورها في إحداث تغييرات داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي أولا، وكذلك بتقبل إفرازات الحراك السياسي الفلسطيني.

6.منح الدور الأوروبي ثقلا أكبر في العملية السلمية.

الهوامش

1. الصراع الأنتولوجي: هو الصراع الذي يكون أساسه قضايا غير قابلة للتفاوض كونها تتعلق بحاجات الإنسان الأساسية، ولا يمكن أن تقبل الحلول الوسط، كالهوية والأمن والوحدة، للمزيد ينظر:

burton JohnConflict resolution as apolitical phelosiphy.1993.Manchester University press.p55

2. خطاب الرئيس الأمريكي في المؤتمر السنوي لمنظمة أيباك، 2004/5/18، Palestine studies, N4, summer 2004, p175

3. Gerald m. steinberg, beyond the oslo process: coopering and indirect negotiations, http://faculty.biu.ac.il/steing/conflict/beyondoslo.htm

4. christison, Kathleen, perceptions of Palestine: their influence on united state mideast policy. University of California press, brekeley, 1999, p278.

5. ياسر الزعاترة، الدستور الأردنية 2004/6/4م، حول المبادرة المصرية بشأن غزة، الموجز السياسي: http://www.qudsway.com/akhbar/arshiv/2004/6-2004/a/repor 6&06&17219.htm

6. خطاب الرئيس بوش أمأم منظمة ايباك، مصدر سبق ذكره.

7. محمد السعيد إدريس، اتفاقية "الكويز" ماذا تعني؟، 2004/12/16:

http://www.arab-nation.com/index.php?option=com_content&task=view&id=273&Itemid=0

8. هاني المصري، أزمة حكومة أم أزمة حكم بكامله؟:

http://www.amin.org/views/uncat/2005/oct/oct8-6.html

[9] Shlomo mezrahi, Abraham mehrez, arye naor, A two- level analysis of Israelis strategy toward peace during the 1990s:

http://www.gmu.edu/acadimic/pcs/table81.htm

10. UN Security Council Resolution 1397 ،

ttp://www.state.gov/p/nea/rt/11134.htm

11. كلمة الرئيس بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، مجلة دراسات فلسطينية، ع 49، شتاء 2002، ص173.

12. هنري كيسنجر، هذه هي فرص حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني:
www.balagh.com/islam/hr0le3jj.htm

13. باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، ص 57، مواطن، رأم الـلـه ، 2003.

14. أحمد رسلان: مستقبل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، كراسات استراتيجية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

15. أحمد رسلان: مرجع سبق ذكره.

16. مقابلة خاصة أجراها لباحث مع الدكتور ناصر القدوة وزير الخارجية الفلسطيني 2005/10/7م.

17. Beverly Milton_Edward and Alastair Crooke>Elusive Indredient: Hamass and the peace process. Palestine Studies ,N4, summer 2004.PP39_41

18. صبحي عسيلة: توجهات الرأي العام الفلسطيني إزاء عملية السلام في ظل انتفاضة الأقصى، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية.

19. عبير ياسين: مواقف المجتمع الإسرائيلي من قضايا السلام، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

20. Robert Mally. Lessons of Arab Israeli Negotiating: Four negotiators look back and ahead. Middle east Institute .April25,2005 .WashingtonDc2003.pp.15_16

21. جريدة القدس: 2005/10/21

الفصل الثالث

الجوانب الفكرية والاجتماعية والاقتصادية في الصراع

- الورقة الأولى

الصراع الاجتماعي والثقافي بين الطرفين
والعوامل المؤثرة فيه

- الورقة الثانية

الجانب الثقافي والحضاري في الصراع

- الورقة الثالثة

العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل
الاستراتيجية الإسرائيلية

الفصل الثالث/ الورقة الأولى

الصراع الاجتماعي والثقافي بين الطرفين
والعوامل المؤثرة فيه

سلمان الناطور *

مقدمة

الانشغال بالمستقبل يعني البحث عن مخرج وعن حلول إبداعية، ولأن هذه الورقة ليست لاتخاذ القرارات، بل لتقديم ما هو جديد ومنطقي وعادل يخدم متخذي القرار في الوصول إلى صيغ الحلول الأنسب، فستقدم شهادة ووجهة نظر ترى مستقبل الصراع من الزاوية الثقافية المحضة، العلمانية والحداثية المحررة من الصيغ المألوفة، إنها رؤية لا تضع هذا الكيان الذي يسمى إسرائيل مقابل العالم العربي بل في العالم العربي، ليس بفعل تأثيرها عليه بل بفعل تأثيره عليها، هذا إذا اعتبرنا أن الصراع سيُحسم سياسيا وحضاريا، وليس عسكريا، وبالطبع ليس "إرهابيا" مهما حصد من ضحايا، والواضح من موازين القوى وموقع هذا الشرق في الخريطة السياسية العالمية والمعولمة أن الحسم سيكون سياسيا، ويمكن الجزم أنه لن يحسم إلا سياسيا بناء على تجربة قرن من الزمن وعلى موازين القوى وتطور الصراع في المنظور القريب وكذلك البعيد.

إن أي وجهة نظر مستقبلية لموضوع الصراع في الشرق الأوسط، ستظل وجهة نظر فقط حين تعرض في محفل فكري وعلمي وأكاديمي، هي ليست نبوءة أو وصفة علمية، وهي بالطبع ليست مشروعا سياسيا لأن المشاريع السياسية يضعها محترفو السياسة والسلطة، وإن كانت وجهة النظر هذه تحمل طابع السيناريو فهو سيناريو قد يتحقق بقدر ما قد لا يتحقق، إلا أن الأمر الأساس في وجهة النظر هو أنها قابلة للنقاش حتى وإن كانت تبدو بعيدة عن الواقع.

لا أعرف لماذا تم تحديد المدة الزمنية (10 سنوات من 2005-2015) للحديث في سيناريوهات الصراع، لكني أفهم أن الحديث عن المستقبل يبدأ من اليوم وإلى ما لا نهاية،

---

* مدير معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية- حيفا/فلسطين

وإذا عدنا لعشر سنوات خلت وقبلها لعشر سنوات أخرى، وهكذا إذا قسمنا الماضي إلى عقود فإن الحدث الأبرز الذي يشكل المنعطف التاريخي في العقود الستة الماضية في منطقتنا هو النكبة وقيام إسرائيل، وكل ما جاء بعدها هو من إفرازاتها ونتائجها، ولذلك لا أتوقع منعطفا تاريخيا موازيا في العقد المقبل إلا إذا انهارت الأنظمة العربية، الواحد تلو الآخر، كما انهارت المنظومة الاشتراكية، وأصبحنا مجتمعات ديمقراطية أو ذات مشروع قومي ديمقراطي، وأعتقد أن عملية انهيار الأنظمة لن تأتي مرة واحدة؛ فهي عملية تاريخية قد تبدأ اليوم أو بعد عشر سنوات، ولا نعرف متى وكيف تنتهي.

ما يُفترض حصوله في السنوات العشر المقبلة، وهو قابل للحصول، ليس إلا أن نكون شاهدين على زيادة وتيرة دمقرطة العالم العربي وانفتاحه وتحديثه، وقد تكون عملية الدمقرطة والتحديث أهم العمليات التاريخية التي ستحرك الشرق العربي في السنوات المقبلة، وهي التي قد تفرز حالات ثورية لم يعرفها هذا الشرق من قبل.

بين التعدد والتعددية

تقوم هذه المقالة على فرضيتين أساسيتين: الأولى أن التعددية الثقافية تصلح لأن تكون قاعدة من قواعد السلام في الشرق الأوسط والعالم، والثانية أن العروبة فضاء قومي حضاري تعددي بطابعه العام، وهناك فرق بين "التعددية الثقافية" و"تعدد الثقافات".

في الحديث عن تعدد الثقافات هناك اعتراف ضمني ومسبق بوجود الثقافات المختلفة بصرف النظر عن قيمتها ومكانتها والموقف منها، فالحضارة البشرية هي تشكيلة من الثقافات التي تفاعلت مع بعضها وأغنت الواحدة منها الأخرى، ومنها ثقافات ازدهرت في مرحلة تاريخية معينة، وأخرى هزلت أو كادت تضمحل، لكنّ الثقافات التي يمكن القول عنها إنها اختفت تماما ولا يوجد لها أي أثر نادرة؛ لأن الثقافة لا تختفي بل قد تندمج وتذوب في ثقافات أخرى، ولكنها تترك أثرها كالملح في الثقافة الأخرى، وقد تتطور ثقافة بشكل كبير بحيث تفقد فيه معالمها الأولية، وحتى هويتها، ومع ذلك تبقى ثقافة ذات أصل وانتماء.

كل الثقافات القائمة اليوم لم تنشأ من فراغ أو من لا شيء، بل هي امتداد لما سبقها، ولهذا فإن تعدد الثقافات واقع موضوعي.

النقاش الذي يجب أن يطرح اليوم هو حول التعددية الثقافية، ليس بوصفها واقعا

موضوعيا، بل بوصفها حقا شرعيا لوجود ثقافات متباينة، صغيرة وكبيرة أو قوية وضعيفة، وذلك أمام خطر الهيمنة الثقافية والغزو الثقافي والعولمة.

التعددية الثقافية تعني الاعتراف بحق كل ثقافة في الوجود والحياة والفاعلية، ليس على ذاتها وفي ذاتها فقط، بل على الثقافات الأخرى أيضا، وفي التأثير والتأثر، دون أن تشكل خطرا عليها، ودون أن تملي حضورها على الآخرين فتخلق حالة من حالات الاحتلال والإحلال الثقافيين، مفهوم التعددية الثقافية بهذا المعنى يجعله مصطلحا سياسيا وليس ثقافيا فقط، ومن يعتقد أن هناك خطرا على ثقافته، بسبب واقعها الموضوعي وظرفها التاريخي، عليه أن يخوض معركة التعددية الثقافية بأدوات ثقافية وسياسية أيضا.

هذا هو حالنا كأمة عربية من المحيط إلى الخليج

عندما وجدنا أنفسنا- نحن الفلسطينيين الذين بقينا في وطننا- بعد النكبة أمام هجمة شرسة على وجودنا وثقافتنا وأصبحنا على الخط الأمامي في المواجهة الحضارية والثقافية ضد الصهيونية، دعَوْنا إلى تعميم فكرة التعددية الثقافية بهدف صيانة ثقافتنا القومية وحمايتها والاعتراف بها، وبالرغم من أننا كنا الطرف المهزوم في معادلة القوة التي سادت في ذلك الوقت، إلاّ أننا كنا المبادرين إلى طرح موقفين أصيلين ومبدئيين:

الأول: الدفاع المستميت عن ثقافتنا العربية الفلسطينية، والتصدي لكل محاولات طمس هذه الثقافة.

الثاني: مواجهة الثقافة الأخرى والمثقفين الإسرائيليين، ليس من منطلق ضعف الضعيف أمام القوي المتغطرس، بل عملا سياسيا وطنيا يهدف للوصول إلى فرصة متكافئة للمواجهة الثقافية الحقيقية والحاسمة.

لم يؤدِّ هذا الموقف المبدئي في نهاية الأمر إلى اعتراف المثقفين الإسرائيليين بالثقافة الفلسطينية فقط، بل إلى اعتراف الدولة الإسرائيلية بها، هذه الدولة التي حاولت صهر كل ثقافة شرقية وعربية لتنشيء فيها الثقافة العبرية الواحدة ذات المركبات اليهودية الأوروبية الإحلالية "الكولونيالية".

إن قبول إسرائيل مبدأ التعددية الثقافية في الشرق العربي يعني نهاية سياسة الانصهار الثقافي اليهودي الداخلي التي انتهجتها حكومات إسرائيل، في محاولة بائسة لخلق قومية

يهودية عبرية إسرائيلية، وما زالت هناك أوساط يمينية عنصرية تنادي بها؛ إذ إنها لا تعترف بالثقافة العربية لليهود الذين هاجروا من الدول العربية، وهي تغلّب الانتماء الثقافي اليهودي الديني على الانتماء الثقافي القومي العربي لهؤلاء اليهود، ليس هناك ثقافة إسرائيلية واحدة، وإن كانت تجمعها اللغة العبرية، ولم تنجح المؤسسة الإسرائيلية خلال نصف قرن في خلق ثقافة واحدة على أي أساس من الأسس التي حاولت ترسيخها، وهي اللغة العبرية والدين اليهودي والمصير المشترك والجغرافيا، ومع أن هذه المركبات قد تشكل العناصر الأولية في التركيبة الثقافية لمجتمعات أخرى إلاّ أن غياب العنصر القومي الواحد هو الذي يحول دون تحقيق أحد أهم التطلعات الصهيونية.

المجتمع الإسرائيلي مؤلف من عشرات الثقافات بصفته مجتمع مهاجرين، ولأنه لم تكن في إسرائيل ثقافة يهودية مركزية تلتف حولها هذه الثقافات، أو تشكل المظلة لها، فقد بقيت كل ثقافة مركزية لذاتها، وترفض الانصهار في الثقافة الأخرى التي لا تتساوى ولا تتشابه معها.

من ناحية أخرى، فإن شرط قبول الثقافة الإسرائيلية المتعددة بين الثقافات العربية المتعددة أيضا هو بقبول مبدأ التعددية المتكافئة والخلاص من الدور الذي تقوم به إسرائيل في الشرق، وهو كونها قاعدة "للغرب المتطور كي يتغلغل في الشرق المتخلف"، هذا التوجه الاستعلائي والدور الإحلالي "الكولونيالي" هو الذي يجعل الصراع معها حضاريا وثقافيا ووجوديا بالدرجة الأولى.

كل صراع سياسي أو قومي ينشأ عنه بطبيعة الحال صراع ثقافي، والصراع السياسي يفرز الصراع الثقافي ويحول الثقافة إلى سلاح بأيدي القوى المتصارعة، والجانب القوي يحاول فرض الهيمنة الثقافية، هكذا كان الحال في جميع الصراعات التاريخية من البدائية التي كانت على الأرض والزراعة وحتى الاستعمار، واليوم نشهد أخطر الصراعات على الثقافة نفسها؛ إذ إن محور الحرب الدائرة في العالم هو: على سيادة أي ثقافة، ثقافة الغرب على الشرق؟ أو بالمفهوم الأوروبي الجديد لقسمة العالم، ثقافة الشمال على الجنوب؟ باعتبار أن ثقافة الشمال هي الأرقى.

والحرب الثقافية هي حرب على نشر التكنولوجيا والإنجازات العلمية والسينما

والتلفزيون والكتاب والمسرحية، ليس باعتبارها نتاجا إنسانيا رفيعا، بل مصادر اقتصادية ووسائل إنتاج استهلاكية جماهيرية، الثقافة لم تعد ما تفرزه الحرب فقط، بل صارت هي سلاح الحرب، وهي غاية الحرب أيضا.

الدعوة إلى تعميم مفاهيم التعددية الثقافية في هذا الوضع لم تعد لمجرد الاعتراف بالثقافات ووجودها الموضوعي، وليست على مستقبل ثقافة الجماعة، بل هي على حق الفرد في الانتماء الثقافي والاستهلاك الثقافي.

الثقافات التي تتعرض لعمليات غزو ومسح بسبب ضعف مواردها وإمكاناتها وضعف شعوبها ومجتمعاتها قد تُسحق وتضمحل في هذه الحرب غير المتكافئة، وعليها، لمواصلة وجودها، أن تتحصن في وجه هذا الطوفان العارم، والسؤال الصعب هو كيف تفعل ذلك؟

الموقف من التعددية الثقافية يجب أن تحدده أيديولوجيا قائمة على رؤية الواقع العالمي والأخطار الإمبريالية من جهة، وتعميق جذور الثقافات المعرضة للخطر بالعودة إلى جذورها برؤية حداثية، وبتوظيف التكنولوجيا المتطورة حتى تلك التي طورها غزاة الثقافة من جهة أخرى.

سؤال الثقافة الشرقية

الشرق هو مهد حضاري تعددت فيه الثقافات، ولكن الصراعات الحضارية التي أصابت هذا الشرق أدت إلى انتصار حضارات على غيرها، بسبب سيطرة القوة في المراحل التاريخية المنصرمة، إلاّ أن كثيرا من معالم الحضارات الأولى التي انهارت، ما زال قائما حتى اليوم، وأصبح مُركَّبا مهما في هذه الحضارات، فالحضارة العربية ليست تلك الحضارة التي نشأت في الجزيرة العربية فقط، بل هي أيضا ما بقي من الحضارات البابلية والكنعانية والفينيقية والفرعونية، ولعل مصدر التمايزات بين مواقع الحضارة العربية هو تعدد الثقافات الأصل لهذه المواقع.

لم تبدأ الفلسفة، باعتبارها أم الثقافات الروحية والفكرية والمعرفية ومنبت العلوم، بمن يعتبره الغرب مؤسسها في القرن السادس قبل الميلاد، أي بالفيلسوف طاليس، فقد سبقه الفلاسفة الشرقيون في الصين والهند ومصر وبابل، الذين حاولوا الإجابة على الأسئلة التي طرحها هو فيما بعد عن أصل الكون، وإن كان الذين سبقوه لجأوا إلى الأسطورة فإنه حاول

توظيف العقل والمنطق، لكن إجاباته لم تخل من التفكير الميثولوجي الذي أنشأ الميتافيزيقا، موضوع الفلسفة الأول، إلى أن "أنزلها سقراط من السماء إلى الأرض".

الشرق هو منبت التعددية الثقافية؛ لأنه منبت مهم من منابت الحضارات البشرية: المادية والروحية، ولأن جميع هذه الحضارات التقت بعضها بعضا خلال فترات تاريخية طويلة، فقد أغنت الواحدة منها الأخرى، ولذلك فإن التعددية الثقافية في الشرق تعني إبراز دور هذه الحضارات، حتى الذي غاب تاريخيا مع غياب شعوبها مثل الآشورية والفينيقية والبابلية والنبطية، وهي التي تشكل جذور الحضارة العربية، إلى جانب الجذر الأساس الذي نما في الجزيرة العربية.

التعددية الثقافية في الشرق العربي لا تعني التعددية الدينية فقط، على أنها مطلب للتعايش بين الأديان، ولكنها تعني بالأساس منح الشرعية لكل شكل من أشكال الثقافة، الدينية والعلمانية، الفلسفية والعلمية، التاريخية والمعاصرة، العربية والأجنبية.

نحن العرب نتأثر يوميا بالثقافة الأجنبية، ونحن أكثر المستهدفين في حملات الغزو الثقافي التي تأتينا من الغرب، وخاصة من أمريكا، فكيف سنصمد في وجه هذا الغزو إذا لم نكن محصنين بثقافة ذات جذور وفروع متعددة!.

كل الغزاة لهم مشروع ثقافي عدواني، سينجحون أينما لا يصطدمون بمشروع ثقافي يقاومهم، ولا نضع هذا المشروع لصيانة ثقافتنا فقط، بل لنشرها بيننا أولا، وبعدها بين الأمم الأخرى، فمن يفكر ويخطط لهذا المشروع؟

هذا السؤال فلسفي بالدرجة الأولى، لأن الإجابة عليه هي النقد الأولي لمخرجات الحضارة العربية التي تبدو يتيمة بلا أب ولا أم، فإلى أن نخلصها من مأزقها سنظل نطرح السؤال في مجال المسألة الوجودية أولا، ثم السياسية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية.

إسرائيل دولة عبرية لجميع مواطنيها

في مطلع عام 2000م دعيت لإلقاء محاضرة أمام طلبة معهد أكاديمي في القدس، عنوانها "ثقافة الأقلية وسط ثقافة الأكثرية"، وقد دعيت للتحدث باعتبار أنني أنتمي إلى ثقافة الأقلية في الدولة العبرية الإسرائيلية، وأثارني الانتباه إلى العنوان حين فكرت به مجردا عن الرؤية الإسرائيلية للواقع الثقافي في الشرق، فهل أنا العربي أنتمي إلى ثقافة الأقلية،

وهم- الإسرائيليين- ينتمون إلى ثقافة الأكثرية؟ هل الحدود السياسية هي حدود ثقافية في عصر انهيار كل الحدود واختصار كل المسافات؟

قلت في بداية محاضرتي: إنني أنتمي إلى ثقافة 300 مليون عربي في هذا الشرق، ثقافة تمتد من بحر كبير في الشرق إلى محيط كبير في الغرب، وإلى تاريخ يبعد 10 آلاف عام، منذ أقيمت المدينة الأولى في تاريخ وطني وبلادي، وأنتم لا يساوي عددكم حارة واحدة في القاهرة؛ إذ يبلغ تعدادكم 5 ملايين والقاهرة 20 مليونا، والأرض التي تقفون عليها، وتدّعون أنها لكم وحدكم ليست أكبر من واحة واحدة في الصحراء العربية، وانقطع تاريخكم ألفي عام، وما ثقافتكم اليوم إلاّ بنت سبعين أو ثمانين عاما، فمن منا ينتمي إلى ثقافة الأقلية! لن أتحدث هنا عن مشكلتنا نحن، بل عن مشكلتكم، أنتم الذين تنتمون إلى ثقافة الأقلية وسط ثقافة الأكثرية.

وخلصت إلى نتيجة أن ما من خيار أمامهم إلاّ أن تصبح دولتهم عربية، فلفّهم صمت عجيب، وقد تشجّعت مستوطنة متدينة وأبدت رغبتها في التعقيب، فاتهمتني بأنني لست ديموقراطيا لأنني أفرض عليهم الثقافة العربية وأطمس ثقافتهم العبرية اليهودية، ووقف شاب يهودي شرقي وشكرني لأنني وجدت له الحل لمشكلة الانتماء والهوية التي يعانيها في إسرائيل ذات الثقافة الغربية الغريبة عنه، وهو الذي ينتمي إلى عائلة قَدِمت من مصر، وما زالت تتكلم العربية وتستمع إلى الأغاني العربية.

الحركة الصهيونية التي نشأت في أوروبا ترفض الانتماء ثقافيا إلى الشرق العربي، ولا يبرز ذلك فقط في الطابع الثقافي الرسمي الغالب للدولة اليهودية، ولا بالاشتراك في مباريات الدوري الأوروبي أو الأوروفيزيون ولا بالمرجعية الأوروبية في سن القوانين والنظام البرلماني، بل في المطالبة أيضا بأن يعترف بها رسميا في هيئة الأمم المتحدة عضوا في مجموعة الدول الأوروبية.

"إسرائيل دولة أوروبية" هو تعريف مقبول جدا لدى الإسرائيليين والعالم أيضا، مع أن الحقيقة تبين خلاف ذلك؛ فلا يمكن إقامة حضارة بمعزل عن جغرافيتها وتاريخها.

الإسرائيليون يرفضون الانتماء إلى الشرق وإلى الحضارة العربية، من منطلق الاستعلاء على هذه الثقافة فقط، لأنهم ما زالوا يفكرون بعقلية إحلالية "كولونيالية"ترى الثقافة

العربية عاجزة عن الوصول إلى مستوى الثقافة الأوروبية، ولكن بما أن الثقافة هي ظاهرة متغيرة وليست خالدة، وبما أن الإنسان مع مرور الزمن يعمق علاقته بالمكان بفعل تأثير المكان، فإن اليهود الإسرائيليين الذين سيبقون في الشرق العربي، إذا أرادوا الاندماج الفعلي المتكافىء في هذا الشرق، فسيرون أنفسهم عربا نتيجة التفاعل التاريخي الحضاري الذي ينشأ موضوعيا بينهم وبين المجتمع العربي.

يبدو الحديث عن عروبة اليهود الإسرائيليين ضمن مفاهيم المرحلة الراهنة أمرا يستحيل تحقيقه، وذلك لأن الخطاب الذي يسيطر على اليهود والعرب والعالم هو الخطاب الغيبي الذي يؤمن بخلود الظواهر السياسية والاجتماعية، فالظواهر متغيرة وليست خالدة، والحضارة مثل الدولة والشعب والأمة، كلها ظواهر قابلة للتغيير وحتى الزوال، والسؤال هو كيف تتغير هذه الظواهر، وما هي القوى الفاعلة في عملية التغيير؟

التسويات والصراع التاريخي

إن ما يسمى اليوم عملية السلام التى بدأت في نهاية السبعينيات باتفاقية كامب ديفيد، ما هي إلاّ عملية سياسية لن تؤدي إلى سلام شامل ودائم، بل قد تؤدي في أحسن الحالات إلى تسوية ضرورية بين إسرائيل والعرب، تسوية على الأرض والحدود والمياه وتصحيح أخطاء الماضي وخطاياه، أي تسوية ما يجري النزاع عليه لاسترداد الحقوق المهضومة، وعلى رأس هذه الحقوق الاعتراف بحق العودة لكافة الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم منذ النكبة عام 1948، ولكن التسوية الأساس هي قبول الدولة الإسرائيلية كمجتمع وكينونة سياسية وثقافية، وليس كنظام فقط، ولا يجري الحديث حول هذا الموضوع؛ لأن قبول إسرائيل كواقع مسلم به، اعتبر شرطا للتسويات الأخرى، بأن أعلنت الدول العربية ومنظمة التحرير أنها تقبل بهذا الوجود "كونها لا تستطيع أن تفاوض كيانا ليس موجودا"، وأصبح الاعتراف المتبادل يعني الاعتراف بالوضع القائم، مع العمل على تغييره بالوصول إلى التسويات المذكورة، والتي يجري التفاوض حولها.

حتى إذا تم الاتفاق على كل المواضيع المتنازع عليها، فإن مسألة قبول الدولة ستظل بؤرة الخلاف، لأن الدولة اليهودية، بصيغتها الحالية ذات الطابع الإحلالي"الكولونيالي"، لا يمكن أن تبقى جسما غريبا في هذا الشرق، فهي لن تصمد كدولة صغيرة في قلب مجموعة

كبيرة من الدول المتجانسة حضاريا وسياسيا، بل عليها أن تتجانس مع هذه الدول، وإلاّ فإن وجودها سيكون قائما على القوة العسكرية والاقتصادية والثقافية ومحاولة الهيمنة- كما يحلم شمعون بيرس- وعلى عطف الدول العربية، ولكن، لا الهيمنة تبقى ولا العطف يصمد في العلاقات بين الدول والشعوب، بل المساواة والاحترام المتبادلان.

ستصبح إسرائيل دولة عربية، معظم سكانها من اليهود وهي لكل مواطنيها، وكما هو الحال اليوم قانونيا، فإن لغتيها الرسميتين هما العبرية والعربية، ولو أنها طبقت هذا القانون منذ وُضِع مع إقامة الدولة وعملت على نشر اللغة العربية والثقافة العربية كما يجب، لكانت سهّلت عليها كل مسارات التسوية، ولكان الإسرائيلي في وضع مختلف من حيث فهمه لمسألة التعايش اليهودي العربي في الشرق.

الإسرائيليون سيحتاجون إلى العربية لأنهم يحتاجون إلى الفضاء العربي والمساحة العربية والحضارة العربية، وهي لن تُفرض عليهم قسرا، بل ضرورة حياتية ووجودية، في زمن الحرب وزمن السلم، وسيكتشفون أن معرفتهم للعربية وللثقافة العربية ستغني لغتهم وثقافتهم، وستحل مشكلة الهوية التي هي أهم وأخطر المشاكل التي يواجهها اليهودي الإسرائيلي اليوم.

عاش اليهود، في مرحلة ما قبل الإسلام، في الجزيرة العربية وفي ظل الدولة العربية من المحيط إلى الخليج بانسجام تام، بل إنهم قبلوا النظام الذي كان يميز بين الديانات، وشاركوا في بناء الحضارة العربية، وكانوا جزءا لا يتجزأ من هذه الدولة ومن المجتمع العربي، لقد كانوا عربا بكل ما للكلمة من معنى، مثل العرب المسلمين والمسيحيين والطوائف الدينية الأخرى التي عاشت في الفضاء العربي، وتحت أنظمة عربية أو احتلالات أجنبية، ولم يبتر هذا الدور إلاّ في القرن العشرين، حيث شدت الصهيونية جزءا كبيرا من اليهود العرب إلى مشروعها الاستعماري، هذا المشروع انسجم مع المشاريع الاستعمارية الأوروبية التي التقت على تقطيع جثة "الرجل المريض" الدولة العثمانية المنهارة.

نجحت الصهيونية في مشروعها، ولكن الاستعمار، الذي هو ظاهرة متغيرة أيضا، بدأ يزول، ولا تستطيع إسرائيل أن تبني مستقبلها على واقع زائل، وعلى فكر يختفي من الوجود أو يلبس أشكالاً أخرى ويستعمل أدوات ليس بمقدور إسرائيل أن تمتلكها.

التحالف مع الاستعمار- الامبريالية ليس هو الضمان لبقاء إسرائيل، لأن تحالف الدولة الصغرى مع الدولة الكبرى لن يؤدي إلاّ إلى تعلق الصغير بالكبير، وتحوله إلى أداة تسخر لخدمة مصالح الدولة الكبرى وأطماعها، أي دولة عميلة.

إسرائيل ليست دولة عظمى، ولا تستطيع أن تكون كذلك، حتى وإن ملكت السلاح النووي، وهي لن تكون دولة واحدة مقابل مجموعة دول، فإذا اجتمعت هذه الدول متفقة تستطيع محاصرتها وابتلاعها، إن ضمان مستقبل إسرائيل ووجودها هو في أن تكون دولة ضمن مجموعة الدول العربية.

إن التفكير بالسلام بلغة السلام يعني تغيير معاني"الاستقلال" وتداعياته، بحيث يشمل كل دول المنطقة وشعوبها، بما فيها إسرائيل، وسيكون الاستقلال ضمن منظومة دول عربية مستقلة، هي فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، مطلبا إسرائيليا، وهو البديل الأفضل لدولة"الغيتو الجديد" المحصنة عسكريا، وعندها ستساهم هذه الدولة في صياغة مستقبل المنطقة للوصول إلى الحل الدائم الذي من شأنه أن يحقق انسجاما تاما بين كل شعوب المنطقة.

الصراع الأكبر في الشرق العربي ليس بين إسرائيل والدول العربية، هذا الصراع في السياق التاريخي يبدو هامشيا أمام صراع الشرق والغرب من جهة الصراع على دمقرطة المجتمع العربي وتحديثه وعصرنته.

الشرق العربي ما زال يرزح تحت ذيول الاستعمار الأوروبي وقرون الإمبريالية الأمريكية، وهو يتعرض إلى غزو عسكري وسياسي واقتصادي وثقافي، ويصارع من أجل تحرره ونهضته، كذلك فإن الشرق العربي ومنذ مطلع القرن العشرين يصوغ مشاريعه النهضوية ويصارع على ديموقراطيته؛ فأسقط في منتصف القرن أنظمة الإقطاع القبلية، ودخل في مرحلة الصراع ضد البرجوازيات الحاكمة بأساليب إقطاعية قبلية، وإذا كان اليهود يعتبرون أنفسهم بناة الدولة الديموقراطية الوحيدة في هذا الشرق، وهم ليسوا كذلك، وأنهم"واحة الديمقراطية في هذه الصحراء"، وهم ليسوا كذلك، فإنهم لا يستطيعون أن يكونوا خارج الملعب، أولاً لأن الديموقراطية الإسرائيلية هي ديمقراطية قومية في مجتمع متعدد القوميات، ولذلك فهي تصبح عنصرية في الممارسة، وثانياً لأنها إذا كانت حقا تحمل مفاهيم

الديمقراطية فإن عزلتها عن الصراع الديمقراطي العربي الشامل تفقدها القدرة على التأثير الإيجابي في هذا الصراع، وينظر اليها عنصرا أجنبيا غريبا ورأس الحربة في الغزو الثقافي الغربي للشرق العربي، أي تبقي على دورها التاريخي الذي حددته لها الصهيونية، وهذا ما يرفضه الشرق رفضا قاطعا.

اليهود مدعوون إلى المساهمة في عملية دمقرطة الشرق العربي وبناء حضارته إذا أرادوا البقاء في هذا الشرق وفي إطار سلام شامل، وفي دولة خاصة بهم تستمد ديمقراطيتها من ديمقراطية الشرق العربي المتطورة، وتقوم على ثقافة عربية شرقية، في صلبها مركبات الثقافة اليهودية الدينية والعلمانية، بما فيها اللغة العبرية التي سيعمل العرب على صيانتها وعلى تطويرها أسوة بكل اللغات والثقافات الشرقية الأخرى، إذ إن الشرق العربي سيقوم على تعددية ثقافية واسعة، هكذا سيتحقق التطبيع بين العرب والوجود اليهودي في الشرق العربي الذي ترسم حدوده في اتفاقات تسوية على الحدود.

مثّل اليهود في الشرق العربي عددا من المجموعات الإثنية، كالأكراد، والأرمن، والشركس، والسومريين، والسريان، والبربر، وهم أيضا ممن يحق لهم أن يمارسوا كل حقوقهم القومية، ولن يتحقق ذلك إلاّ في شرق عربي ديمقراطي يجب أن نعمل جميعا على بنائه.

هناك محاولات إسرائيلية وأوروبية وأمريكية لإطلاق تسميات جديدة للكيان الشامل في المنطقة، أو المنظومة العربية التي نتحدث عنها، فمنهم من يسميها "دول الشرق الأوسط" ودول "حوض البحر المتوسط" و"الشرق الأوسط الجديد"، وكل هذه التسميات تشمل إسرائيل، وجاءت لتفادي استعمال المصطلح الأصح وهو الشرق العربي.

هذه المحاولة استمرار للنهج الإحلالي "الكولونيالي" الذي وضع إسرائيل منذ50 عاما مقابل العالم العربي، وليس إسرائيل في العالم العربي، وذلك للمحافظة على هويتها الغربية ولتشويه هوية الشرق العربي، والخطأ الأكبر في هذه التسمية هو أن الغرب وإسرائيل يبالغون في تضخيم الحضور الإسرائيلي في المنطقة وقدرتها "الجبارة" على تغيير معالم الشرق إلى الأبد، أي مرة أخرى الإيمان الغيبي بخلود الظاهرة، والأمر الثاني هو أن هذا الغرب يتصور "أن العرب سيبقون عربا مثلما أن البحر سيبقى بحراً، كما قال إسحق شامير رئيس حكومة إسرائيل سابقا، أي يزعم أن التخلف العربي هو خصلة عربية خالدة.

العرب أمة لها جذورها وتاريخها الممتد آلاف السنين، وهي قادرة على النهوض والتفوق الحضاري، بل إنها تسير في هذا الاتجاه، والتخلف هو حالة سياسية ستزول بتبدل سياسة الأنظمة العربية الحالية.

تعريف إسرائيل على أنها دولة يهودية ديمقراطية فيه تناقض، وسيكون التناقض أكبر إذا عُرِّفت"دولة يهودية ديمقراطية لكل مواطنيها"، مثل التناقض في تعريف فرنسا دولة كاثوليكية ديمقراطية، وبريطانيا دولة بروتستانتية ديمقراطية، والولايات المتحدة دولة كاثوليكية لكل مواطنيها، وهو التناقض ذاته في تعريف الدولة الإسلامية العربية أو غير العربية، لأن التعريف الديني للدولة المدنية الحديثة يتناقض وديمقراطيتها، إلاّ إذا كانت الدولة ثيوقراطية، مثل الفاتيكان، أي إنها كينونة دينية، ودينية فقط.

لقد سقطت كل المشاريع الوحدوية العربية القائمة على القومية الإثنية والثقافية الأحادية التي حصرت الثقافة العربية باللغة والدين والموروث التاريخي فقط، وكانت هذه المشاريع ردود فعل على النهضات القومية الأوروبية مطلع القرن العشرين ومنتصفه، والتي أدت إلى كوارث وحروب شملت أوروبا بأسرها، وما زالت آثارها المدمرة بارزة إلى هذا اليوم، وعلى العرب في القرن الحادي والعشرين أن يطرحوا مشروعا قوميا للوحدة لا يقوم على تكريس الماضي فقط، بل على مجاراة المتغيرات، وإدراك العالم المعاصر بمفاهيم حداثية معاصرة.

قد تشكل اللغة والدين والتاريخ محيطا أو إطارا للوحدة العربية، ولكن المجتمع العربي الشامل جميعا مجتمع قابل للتغيير والتحول بفعل المؤثرات العالمية والتاريخية، وعليه أن يتعامل مع حركة التاريخ التي تفرضها عوامل داخلية وخارجية.

ويجب أن يطور المجتمع متعدد الثقافات هذه التعددية من خلال تقديم نموذج جديد وحداثي للتعددية، لأن الواقع الثقافي التعددي العربي ليس له مثيل في العالم، التعددية الأوروبية الثقافية هي تشكيلة ثقافات عريقة وكبيرة، وتقوم على توازن قوى فيما بينها، وتربطها علاقات تنافسية حساسة ويقظة، والتعددية الأمريكية قائمة على هيمنة ثقافة الدولة الواحدة مع إعطاء الحريات للثقافات الإثنية الصغيرة في إطار الدولة التي تفرض ثقافة عامة وشاملة من شأنها طمس الثقافات الصغرى، ولكن العالم العربي المكون من مجموعة ثقافات

تاريخية وصغرى تتحرك في الفضاء الثقافي العربي لن يحول هذا الفضاء إلى ثقافة الدولة الواحدة، ولن تنشأ ثقافات كبرى تهدده، الثقافة العربية يجب أن تحتضن الثقافات الأخرى الفاعلة بين ظهرانيها، يجب أن تقدم لها وتأخذ منها، أن تغنيها وتغتني بها، ويستطيع اليهود والأرمن والأكراد وكل المجموعات الدينية والإثنية أن تسهم في بناء ثقافتها الصغرى من جهة والعربية الكبرى من جهة أخرى، ضمن مشروع متكامل يقوم على الديمقراطية والحريات الفردية والجمعية والمصلحة المشتركة.

هل يمكن إقامة شرق عربي وحدوي دون نظام عربي واحد؟

العالم العربي اليوم مقسم سياسيا إلى أنظمة جمهورية وملكية، بل وإقطاعية، وهذه التقسيمات من الأسباب التي تحول دون توحيد العالم العربي، وتعاني جميع هذه الأنظمة من غياب الديمقراطية، وتتعامل مع شعوبها بأساليب أقرب إلى الدكتاتوريات، ولذلك فإن عملية دمقرطة الشرق العربي تعني بالأساس إقامة أنظمة ديوقراطية، بكل ما للكلمة من معنى.

يمكن أن تقوم الوحدة العربية على اتحاد الجمهوريات العربية حسب نموذج اتحاد الدول الأوروبية الذي يشكل واقعا جديدا في بناء العلاقة العضوية بين مجتمعات متعددة الثقافات والقوميات، لكنها متجانسة المصالح والتطلعات.

300 مليون عربي، على هذه المساحة الشاسعة والمتواصلة من الأرض المكتنزة بخيرات طبيعية لا حدود لها، قادرون على تغيير كل شبكة العلاقات الدولية والخارطة العالمية إذا استثمر في الإنسان.

إسرائيل بسياستها التي مارستها حتى اليوم، وبالدور الذي تقوم به في الشرق تشكل حجر العثرة أمام بناء هذا الشرق العربي الوحدوي، قلب سياستها رأسا على عقب، أي قيامها بدور حضاري وسلمي وإبداعي ضمن مجموعة الدول العربية سيضمن بقاء وحرية وكرامة أي يهودي في هذا الشرق مثلما أن هذا الشرق سيضمن كرامة وحرية كل عربي يعيش فيه.

خطاب السلام يعني وضع صيغة نقيضة لخطاب الحرب، وهذا ما يجعل هذه الأفكار تبدو بعيدة عن الواقع الراهن، لكنها في منظور الواقعية العقلانية أرجو أن تكون الأقرب إلى المستقبل.

المراجــع

- بكر مصباح تنيرة: تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. منشورات جامعة قان يونس- بنغازي، 1994م.
- أيلاة شوحط: ذكريات ممنوعة، نحو تفكير متعدد الثقافات. (بالعبرية) منشورات كيشت مزراح، تل أبيب 2001
- أميل توما: الصهيونية المعاصرة، ألأعمال الكاملة، المجلد الثالث. إصدار إدارة معهد أميل توما- حيفا 1995
- توم سيغف: الصهيونيون الجدد. (بالعبرية) منشورات كيتر- القدس 2000
- باروخ كيمرلينغ: مهاجرون، مستوطنون، أصلانيون. (بالعبرية) منشورات عام عوفيد- تل أبيب 2004
- موشي سيكرون: ديمغرافيا، سكان إسرائيل- خصائص ونزعات. منشورات كرمل- القدس 2004
- سامي شالوم شطريت: النضال الشرقي في إسرائيل. (بالعبرية) منشورات عام عوفيد- تل أبيب 2004
- أمل جمال: مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية. (تحرير)، إصدار مدى الكرمل- حيفا 2005
- ليئون شيليف: أعشاب ضالة في الجنة، عن التوراة وعن السياسة. (بالعبرية) منشورات الكيبوتس الموحد- تل أبيب 2002
- موشي يهلوم: التوراة العلمانية. (بالعبرية) منشورات دورة- تل أبيب 2002
- يورام نمرود: خيارات السلام وطريق الحرب. (بالعبرية) إصدار معهد دراسات السلام في غبعات حبيبة 2000
- نفتالي غولومب: مائدة مفتوحة، عن الدين والقومية والصراع مع الفلسطينيين. (بالعبرية) منشورات مودان- تل أبيب 2000

الفصل الثالث/ الورقة الثانية

الجانب الثقافي والحضاري في الصراع

عبد الإله بلقزيز*

لا يشبه الصراع العربي- الإسرائيلي غيرَه من الصراعات الإقليمية، مثل الصراع الهندي- الباكستاني على كشمير، أو الصراع اليوناني- التركي على جزيرة قبرص، أو الصراع البريطاني- الأرجنتيني على جرز المالوي، أو صراع العراق وإيران على شط العرب في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أو أيّاً من الصراعات التي من هذا الضَّرْب، وليست تفرُّده في أنه كان حادّاً وعنيفاً ومديداً في الزمان، وأنتج حروباً كبرى (في الأعوام 1948، 1967، 1973، 1982)، فالصراعات التي أوْمَأنا إليها لم تكن تقلّ (بعضُها على الأقل، كما في حالتي الهند وباكستان ثم العراق وإيران) عن الصراع العربي- الإسرائيلي ضراوة، لكنها كانت تقبل شكلاً ما من أشكال الحلّ السياسيّ المبنيّ على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب»، وإن حصل وكان هناك غالب، لا يذهب الشعور بالخسارة لدى المغلوب إلى الحدّ الذي يبدو فيه مستسلماً أو مفرِّطاً أو مُحْرَجاً أمام شعبه، وليس الأمر على هذا النحو في الصراع العربيّ– الإسرائيلي؛ حيث يبدو الشعورُ ذاك ممكناً.

إن إسرائيل ليست مجرّد دولة استعمارية غَزَت فلسطين واحتلتها، ويمكن أن تَجلُوَ قواتها عنها يوماً كما احتلت فرنسا سورية، وكما احتلت إيطاليا ليبيا، ثم جَلَت عن أراضي هذه البلدان العربية لتظفر باستقلالها السياسي، إنها أكثر من ذلك بكثير، دولةٌ ذاتُ مشروع إحلاليّ لا تقوم لكيانها قائمة إلا باغتصاب أرض الشعب الذي أخضَعته للاحتلال، وبناء دولتها على تلك الأرض، وعلى ذلك، يكون انسحابها من تلك الأرض انسحابا لها من عالم الوجود، أما إن حَصَلَ وكان منه بعضُ الانسحاب- على نحو ما بات يُطلب منها منذ صدور القرار 242 وإعلان «البرنامج المرحلي» لمنظمة التحرير في العام 1974، فالمطالبة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على مناطق الضفة والقطاع- فهو الانسحاب الذي لا يُحِقُّ حقاً محقوقاً ولا يصحّح واقعاً قام على الأرض إياها منذ العام 1948، بل مُنتهى ما يبلُغُه إعادة

* مفكر ومحلل سياسي، وأستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني- المغرب

تعريف المشروع الصهيوني في فلسطين بأنه مشروع إحلالي "كولونيالي" للمناطق المحتلة في حرب عام 1967، وإن في ذلك أبلغ تزوير لماهية ذلك المشروع، حتى لا نقول إنه صيغة من الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني لا تُعوزها الصراحة وإن أضمر المضمرون مفردات ذلك الاعتراف في خطاب سياسي «تحرُّريّ».

المشروعُ الصهيونيُّ في طبيعته الإحلالية الاقتلاعية يشبه المشروع الاستيطانيّ الأوروبيَّ للقارة الأمريكية في شمالها على نحو خاص، ونظائرَهُ في إيرلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا؛ إذ يجمع بين هذه الحالات مبدأ مشترك متكرر، هو الغزو العنيف، والسَّطو المسلَّح على الأرض، وإبادة السكان الأصليين أو اقتلاعهم بالقوة، أو إجبار من تبقّى حياً منهم على تقديم السّخرة في زراعة الأرض وفي الاستيطان، بعد تبديد كيانهم المعنوي فضلاً عن المادّي، ومحو شخصيتهم الوطنية، وإدماجهم قسراً في النظام الاجتماعي الجديد لمجتمع الغزاة المستوطنين لا بصفتهم جزءاً من نسيج ذلك المجتمع يتمتع بثمرات إنتاجه، بل من حيث هم احتياطي بشري في حركة الإنتاج.

والمشروع الصهيونيّ يُمَثِّل نَهْباً لوطن شعب هو الشعب الفلسطيني فحسب، وهضما لحقوق ذلك الشعب وتبديدٍ لشخصيته، وغُنما مَثَّل وما زال فِعْلَ سرقةٍ صريحةٍ لأرض أمَّة بأكملها هي الأمة العربية وشعب فلسطين جزء منها، والقسم المسروق من أرضها هو الأكثر قداسة في خيالها الجمعي بعد قداسة الحرمين المكي والمدني، ناهيك عن وسطيَّته في جغرافية مكانها الكياني، حيث وقوعه في نقطة الاتصال بين الجناحين الآسيوي والأفريقي من تلك الجغرافيا، والمسألة هنا- أي اتصال قضية فلسطين بمحيطها العربي وصِلَة الوجود الصهيونيّ فيها بأوضاع ذلك المحيط- ليست مسألة علاقة جزء فلسطيني بكل عربي كما يمكن أن تُدْرَك على وجه منطقي، أي ليست مسألة حاجة ذلك الكل إلى تجميع أبعاضه أو استعادته لما انتُقِصَ منه، إنما هي مسألة حماية ذلك الكل لِكُلّه مما هدد بعضه، أو نَهَب بعضه.

لكأن للمشروع الصهيوني استهدافاتٍ عربيةً فوق فلسطين، ومنها التوسع الجغرافي خارج حدود فلسطين (والجولان ومزارع شبعا مثالٌ لذلك)، كما أنه لم يتوقف يوماً عن انتداب نفسه عاملاً حاسماً في ردع أيّ مشروع للنهضة والتقدم في البلاد العربية ووأده في المهد.

يجد العربُ أنفسهم- كالفلسطينيين- طرفاً مباشراً في المعركة مع المشروع الصهيوني، وهو واقع لم تدفعهم إليه علاقة فلسطين بنطاقها العربي فحسب، بل سَعْيُ إسرائيل في تعريب الصراع حول فلسطين منذ حرب عام 1956 (احتلال سيناء)، وخاصة منذ حرب عام 1967، وعلى ذلك لا يجوز تعريف الصراع بأنه فلسطيني- إسرائيلي، كما يُردّد ذلك اليومَ على نطاق واسع، بل ينبغي النظر إليه بوصفه صراعاً عربيا- إسرائيليا يتجاوز عنوان الأرض (فلسطين) إلى عناوين أخرى كالشعب (اللاجئين)، والموارد (المياه)، والقوة (التسلُّح)، والمكانة الاستراتيجية (الدور الإقليمي).

ومن يستعيد وقائعَ الصراع والديناميات الدافعة فيه، خلال السنوات الستين الماضية، يلحظ جملة من السمات الخاصة به، نحو تطبعه وتميّزه عن سواه من الصراعات الإقليمية التي يزخر بها العالم المعاصر، فإلى كونه صراعاً من جانب الفلسطينيين والعرب مع مشروع إحلاليّ استيطاني إجلائي يتجاوز في طبيعته النماذج الكولونيالية المعروفة، ويطرح نفسه نقضاً للكيانية الوطنية الفلسطينية وموقعَ قتال سالماً وحصيناً في وجه محيطها العربي، فهو ينطوي على أبعاد رمزية تتخطى العوامل المادية التقليدية التي تصف أيّ صراع وتعبر عن نفسها مباشرة فيه، ومهما حاول الباحث في علاقات هذا الصراع، الجاري على أرض فلسطين وجوارها العربي، تقصّي الأوجه والأشكال المادّية له والتماسَ تفسيرٍ سياسيّ للعوامل الحاكمة له والديناميات الدافعة فيه، فلن يَسَعه تجاهُلُ العلاقات غير المادية، أو غير السياسية، وغير المباشرة، أي تلك التي أسميناها بالرمزية.

إذا استعرنا بعض مفاهيم (ألتوسير وبيتلهايم وبولانتزاس) لتعريف طبيعة تلك الأبعاد الرمزية بعيدة التأثير في الصراع نقول: قد لا تكون أبعاداً محددة determinants، لكنها تبدو- في سياقات الصراع- أبعاداً مسيطرة dominate، قد يعود مبدأ التحديد determination إلى عوامل المصلحة المادية في الاستيلاء والسطو على فلسطين من قبل الحركة الصهيونية، أو في استعادتها إلى أهلها الفلسطينيين والعرب، لكن أحداً لا يملك أن يتجاهل، مثلا، التأثير البالغ الذي يمارسه المخيال الديني (الإسلامي- المسيحي مع اليهودي) في معركة الصراع على فلسطين، وربما فاق غيره من المؤثرات الأخرى أحياناً، الأمر الذي يجوز معه حسبان تلك الأبعاد مسيطرة أو غالبة في تمثُّل معنى الصراع وفي ممارسته.

لِنَقُل إذن: إن لهذا الصراع أبعاداً فكرية وعقدية وحضارية مضـمَرة أحيانـاً ومُعلنـة في معظم الأحيان، وهي التي بها يكاد ينفرد عن الأعم الأغلب من الصراعات المزمنة التي تشبهُه أو تقاربه في الحِدّة والضراوة، فالذين يخوضون هذا الصراع، من الجانبين، لا يخوضـونه باسـم حقوق وطنية أو سياسية فحسب، بل أيضاً باسم حقوق تاريخية ودينيـة نصَّـت عليهـا كتـب السماء، وهو ما يزوِّد اشتباكهم بطاقة لا تكاد تنضب.

ويمكن القول: إن الصراع بين الفلسـطينيين والعـرب وبـين الحركـة الصـهيونية ودولتهـا العبرية صراعٌ على الأرض، وعلى المصالح المادية فـوق تلـك الأرض، وهـو في الأثنـاء صراع عـلى هوية تلك الأرض وهوية أهلها ونسبهما الحضاري، وإن حـروب الهويـات (الثقافيـة، الدينيـة، القومية، الحضارية) أشدُّ فتكاً وشراسةً، لأنها هي نفسها حروب مصالح مادية، ولكنها مضـافة إلى تلك المصالح الرمزية التي تستوطن نسيجها، لذلك يبدو عنفُها مضاعفاً.

فالصراعات التي من نوع الصراع العربي- الإسرائيلي تُستخدم فيها جميع أنواع الأسلحة: السياسة، والقتال، والدبلوماسية، وقتل العدوّ وإن كان أعزلاً، وربما كانـت الحـرب العسـكرية هي الشكل الأعلى حدّة في التعبير عنه، لكن الحرب لا تخاض دوما على الجبهـات العسـكرية، ومع هذا، يستمر الصراع عنيفاً بين الفريقين، وليس سـبب ذلـك أن وسـائل النضـال السـياسي والمعركة الدبلوماسية تشتغل على نحو فعال فتعـوض عـن اسـتمرار القتـال أو تمـارس القتـال بطريقة غير عسكرية، ذلك أنه في الجبهة السياسية يُطل بـين حـينٍ وآخـر ثـم يختفـي، ولكـن الصراع، مع ذلك، مستمر، ليس في فلسـطين فحسـب، بـل وفي كافـة الـبلاد العربيـة بـدرجاتٍ متفاوتة.

ولو تركنا جانباً حالات من الصراع المباشر مع المشروع الصهيوني- بدا فيها قتـالاً كـما في الضفة والقطاع وجنوب لبنان، أو مواجهة سياسيةً واقتصادية، كما في حركة مناهضـة التطبيـع في المغرب ومصر والأردن ولبنان واليمن والكويت- لأمكننا أن نلحظَ الشكل اليومي المسـتدام لذلك الصراع: الصراع النفسي الجاري في الوجدان العام، عند العرب- مسلمين ومسيحيين- كـما عند اليهود.

وغنــي عــن البيــان أنــه الصراع «الصــامت» الــذي يــزوّد الصراع «النــاطق» (الســياسيّ والعسكريّ) بأسباب استمراره محتداً ومتجدّدا في منعطفات مختلفة، وما أغنانا عن الحاجـة إلى

بيان خلفية حالة الاستنفار النفسي لدى العرب والإسرائيليين في مواجهة بعضهم، إنها خلفيتهم الدينية والثقافية والحضارية التي تزوّدهم بمشاعر العداء المتبادل، والشكل المتبادل، وتحمل كل فريق على الاعتقاد بأنه صاحب الحق الحصري في الأرض التي يخوض المعركة من أجلها.

في مثل هذا الصراع يقع استدعاء الذاكرة والرموز والتاريخ وتعاليم الدين والوعد الإلهي في الأرض المقدسة، الخ، يمتشقها كلّ فريق سلاحاً ويتزوّد بها طاقة في المواجهة، والأهم من ذلك بكثير أنه يجري استدخال هذه الموارد الرمزية في الخيارات البرنامجية لدى طرفي الصراع، ولا يكتفي الفريقان بتجنيد الموارد الاقتصادية والقدرات العسكرية فحسب، بل يجيش الجمهور أيضاً باستثمار المقدّس والرمزيّ الثاوي في مخياله ودفعه- أي الجمهور- إلى وعي المعركة بوصفها نداء متعاليا أو واجب وجود لا يكون الوجود إلاّ به.

ربما حاولت القيادات العربية والفلسطينية أن تنأى قليلاً عن النظر إلى الصراع من هذه الزاوية الدينية- الثقافية الحضارية، حال القيادات الصهيونية، لكن إعراضها عن الأبعاد الرمزية للصراع ما كان شأن جمهورٍ عربيّ عريض استمر في استدعاء تلك الأبعاد في وعيه ذاك الصراع.

وللقول بوجود أبعاد ثقافية- دينية وحضارية للصراع لنقف سريعاً أمام ثلاث قرائن على ذلك:

- **الأرض المقدسة**

متقرر عند الجميع أن أرض فلسطين أرض الديانات التوحيدية الثلاث، لصلتها بأحداث ذات كثافة رمزية بالغة عند أتباع موسى عليه السلام، أما العرب فقد حفظوا لها- بعد فتحها- شخصية التنوُّع التي وسمَتها، حصل ذلك بمقتضى «العُهدة العمرية» لكنائسها، مثلما حصل بعد تحريرها من قبضة الصليبيين، وأمكن لأتباع الديانات الثلاث أن يعيشوا فيها متعايشين طيلة حقبتها العربية- الإسلامية الممتدة على مدى زمني يزيد على الألف وثلاثمائة عام إلى حين خروجها من قبضة المسلمين العثمانيين، وسقوطها تحت سنابك جيش الاحتلال البريطاني فدخول الحركة الصهيونية على خطّ الصلة السياسية بها.

يسلّم الفلسطينيون، والعرب والمسلمون، بحقوق اليهود في فلسطين دينياً دون التسليم

لهم بحق الاستيطان فيها أو السيادة عليها، ويذهب هذا التسليم إلى حدود تنال من حقوق العرب والمسلمين أحيانا، كالصمت على سيطرة اليهود على حائط البُراق، والقبول الاضطراري باقتسام الحرم الإبراهيمي في الخليل بنسبة ثلاثة أرباعه لليهود، أما الإسرائيليون فلا يكادون يعترفون للمسلمين والمسيحيين بحق دينيّ في القدس؛ فالأقصى والقيامة مهدَّدان بالحفريات وبهلوسات «إعادة بناء الهيكل»، والوصول إليهم، وإلى غيرهما من أماكن العبادة، يكاد يكون مستحيلاً على غير المقدسيّين، بل على المقدسيين أنفسهم، وكنائس بيت لحم عرضة للاستباحة الإسرائيلية باستمرار على نحو ما حصل قبل أعوام قليلة حين حوصرت كنيسة المهد وقُصفت، ونُكِّل برجال الدين فيها والمصلين، أما مساجد المسلمين فهدفٌ دائمٌ للعدوان من قبل الجنود والمستوطنين والجماعات الدينية اليهودية المتطرفة، وأما تهويد المعالم الدينية المسيحية والإسلامية، فجارٍ بإيقاع جنوني لتزوير شخصية القدس وسائر مدائن فلسطين.

تتصل هذه السياسات الصهيونية حيال شخصية فلسطين التاريخية والدينية والحضارية بادّعاء سياسي إسرائيل بالحق في ملكيتها أرضا ووطنا بمقتضى «وعدٍ إلهي» قُطع في الأسفار لِـ«شعب اللـه المختار» في هذه الأرض، إن فكرة «أرض الميعاد» توجد في أساس الفكرة الصهيونية "القومية" على الرغم من أنها فكرة نبتت في بيئات النخب العلمانية اليهودية في أوروبا وأمريكا الشمالية، لكنها، إذا كانت في ابتدائها فكرة مؤسِّسية لمشروع «قومي» بتجنيد جماهير اليهود في «الدياسبورا» والزجَّ بهم في معركة ذلك المشروع، تحوّلت- مع الوقت واليوم خاصة- إلى الدينامية الأساس التي تحرِّكه وتُبْقيه في حالة اشتغال، وبمعزل عن أزعومة «الأرض الموعودة» لن يكون في وُسع إسرائيل أن تبرّر وجودها أو استيلاءها على فلسطين؛ ذلك أن الاكتفاء بإقامة التبرير لشرعية الكينونة والقيام على واقعة الهولوكوست النازيّ، أثناء الحرب العالمية الثانية، لن يسوِّغ لها اغتصاب فلسطين سياسيّا أو أخلاقيا، لأن الفلسطينيين والعرب ما كانوا مسؤولين عمّا تسمّيه إسرائيل بـ«المحرقة» حتى يدفعوا ثمنها من أرضهم.

وأن تكون «أرض الميعاد» ملكية سماوية لليهود، كما زعمت الحركة الصهيونية منذ أكثر من قرن وكما أصبح ذلك في حكم العقيدة الثابتة في الوعي الجمعيّ اليهوديّ من خلال

التربية والتعليم والدعاية، فلن يكون وارداً لديها أن نتخلى عن أرض «أقطعتها» لها السماء، إلا إذا قرَّرت الانتحار الذاتيّ، ويُثبت تاريخُ إسرائيل، منذ قيامها قبل 57 عاما، أن سياساتها وحروبَها إنما صُمِّمت على خلفية فكرة الأرض المقطوعة لليهود، وأنها لم تساوم على الأرض في أية لحظة، وأن ما تخلَّت عنه من أرضٍ (سيناء، جنوب لبنان، غزة) لا يقع ضمن خريطتها التوراتية المتمسكة بها.

وما كان الفلسطينيون والعرب والمسلمون أقلّ عناية بهذا البعد القداسيّ لفلسطين من اليهود، فهي عند المسيحيين العرب مهد السيد المسيح ومكان قيامته، وأرض حوارييه ورعيته، وموطن تراث النصرانية الأول، ومحجّ الملايين من أبناء المِلّة في كافة أصقاع العالم يستعيدون مع عيسى عليه السلام خطّ سيره من المهد، وعلى طريق الآلام، إلى قيامته، أما عند المسلمين فتتركز قداستها بنعتهم إياها بالوقف الإسلامي، منها أسري بنبيهم صلى الله عليه وسلم إلى السماء، وكانت أولى قبلتيهم في الصلاة، وموطن ثالث حرميهم بعد الحرمين المكي والمديني، وعلى أرضها عاشوا قريباً من الألف وخمسمائة عام وأقاموا حضارتهم، ونزفوا أنهارا من دمائهم لافتكاكها من الصليبيين والمحافظة عليها، فمن يملك- إذن- أن ينتزعها منهم (من المسلمين والمسيحيين، خاصة المسيحيين العرب) إلا أن ينتزع منهم الأفئدة والأرواح؟!

تفرض الأرض المقدسة على الصراع عليها وحولها مفرداتٍ أخرى ليست من المألوف في علم المنازعات الدولية والإقليمية، وبالتالي تفرض على المتقاتلين عليها خيارات في السياسة ليست قابلة دائما للضب والاحتواء، ويكفي دليلاً على استعصاء قضيتها، بسبب خصوصيتها الرمزية والحضارية، أن الصراع عمّر في الزمان أطول من زمن أيّ صراعٍ آخر في العالم دون أن يجد له حلا، ومع أن الاختلال في نسبة القوة فادح لصالح الدولة اليهودية منذ عقود، إلا أنها ما أفلحت في إنهاء ذلك الصراع وفرض صلحها وشروطها على الفلسطينيين وعلى كافة أهل فلسطين من العرب والمسلمين.

- **الوطن القوميّ والروحي**

للأسباب التي ذكرنا (قداسة الأرض، والصراع على احتكارها)، تفيض أهمية فلسطين وقيمتُها عند ساكنيها من أهلها الأصليين- والمشرّدين منهم في الجوار العربي والشتات

العالمي- ومن الوافدين عليها بالاستيطان والغزو من يهود العالم، لِتصل قسماً عظيماً من ساكني الأرض، والأهمية التي نقصد ليست بمعاني الاستراتيجيات وامتيازات الجغرافيا السياسية لموقعها في الإقليم العربي (قلب الوطن العربي، ونقطة الاتصال بين شطريه الآسيوي والأفريقي، وموقعها البري على تخوم النفط)، وإنما بالمعنى الثقافي الديني الحضاري.

فالإسرائيليون لا يعتبرون فلسطين أرضاً لليهود المقيمين فيها فحسب، بل أرض لسائر يهود العالم، وهو تعريفٌ ينسجم مع ادّعائهم بأنها «الأرض الموعودة» التي أقطعتها السماء لـ«شعبها»، لذلك أقرت إسرائيل ما دعته بـ«قانون العودة» الذي يتيح ليهود العالم الإقامة فيها والمواطنة في الدولة العبرية، ووضعت استراتيجيات طويلة الأمد لاستقدام المستوطنين إليها وإغراء هجرتهم إلى فلسطين بشتى الامتيازات، ودليل على ذلك ما وفّره يهود العالم- خاصة في الأمريكيتين وأوروبا- من إمكانيات الدعم للدولة العبرية، وكانوا دائما، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، قوة الضغط النشطة التي تشتغل لحسابها في الإدارة والكونغرس والإعلام والرأي العام، وكثيراً ما كان يهود الولايات المتحدة أكثر صهيونية وتطرفاً من النخب الحاكمة في إسرائيل، وأكثر تعاطفاً مع اليمين الديني، وهو ما نشهده اليوم في سياق الاحتضان اليهودي الأمريكي لحكومة أرئيل شارون.

وعلى النحو نفسه ارتبط العرب والمسلمون مع فلسطين، وسلّموا بأنها أرض شعب هو الشعب الفلسطيني، ولكنهم ظلوا يتمسكون بها، في الوقت نفسه، أرضاً لسائر الأمة، عربيةً كانت أو إسلامية، وحارب من أجلها العرب في 1948، و1956، و1967، و1973، وساند المسلمون قضيتها في كل المحافل، كما بالمال والدعم المعنوي والإعلامي، وتظاهرت من أجلها حشود مليونية في كل بقاع العروبة والإسلام، وشارك مع ثورتها مئات وآلاف المقاتلين العرب في مواجهة إسرائيل من الجبهتين الأردنية واللبنانية، وحيث كانت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير تُبدي تنازلات عن الثوابت القومية والدينية في قضية فلسطين (إقرار البرنامج المرحلي وصيغة الدول المستقلة عن القسم المحتل في حرب 1967، والاعتراف بالقرارين 242 و 338، وتوقيع اتفاق أوسلو، والاعتراف بإسرائيل، وإلغاء البنود الأساس من ميثاق المنظمة ...الخ) كانت حركة الاجتماع تنطلق من قوى

عربية قبل أن تبدأ في الساحة الفلسطينية في معظم الحالات.

هكذا إذن بدت فلسطين أرضاً أكبر من سكانها (الأصليين الشرعيين، والوافدين المستوطنين)، وقضية أبعد مدى من مجرّد نزاع بين دولة مغتصبة وحركة تحرر وطني.

لقد أرادت الحركة الصهيونية فلسطين وطناً قومياً ووطناً روحياً لليهود، ورسمت سياساتها على ذلك المقتضى، فكان على اثني عشر مليون يهودي- لا على خمسة ملايين فحسب (هم عدد سكان إسرائيل من اليهود)- أن يكونوا طرفا في المعركة الطاحنة حولها، مباشرة من داخل فلسطين، أو من طريقٍ غير مباشر عبر الانتشار اليهودي في العالم، ولقد كانت فلسطين- بالمعنى نفسه- وطنا لشعب هو شعبها الفلسطيني، ووطناً قوميا للأمة العربية ووطناً روحياً لسائر المسلمين، لذلك كان على الفلسطينيين والعرب والمسلمين جميعاً أن يكونوا- وإن بدرجات مختلفة- طرفاً في المعركة إيَّاها، بعضهم بيده، وبعضهم بلسانه، وبعضهم بقلبه.

- **صراع الوجود**

يتَّصل هذا النمط من الصراع، وهو خاصّ بالصراع العربيّ- الإسرائيليّ، بطبيعة القضية نفسها مدار الصراع، الأرض مَحو اسم فلسطين، والمحو هذا ليس لفظيًا (لغويّاً)، وإنما هو بشريٌّ وجغرافيّ (كيانيّ)، وبوجود شعب فلسطين على أرضه لا تُحقِّق إسرائيل امتلاك الدولة التوراتية، لأنها تعجز عن تحصيل معادلة التطابق أو التماثل بين الكيان والبشر، فهي قد تنجح- وقد نجحت- في أن تفرض الغلبة السكانية اليهودية على الأرض المغتصَبة، لكنها تعجز، وما فتئت عاجزة، عن تحقيق «النقاء اليهوديّ» الكامل، ولا يمكن إدراك وطأة هذه المسألة على مشروعها العنصري إلا متى استحضرنا نزوعها الدائم إلى اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وتبديدهم في الآفاق، والرفض الهستيري لحق اللاجئين منهم في العودة، إنها بذلك كلِّه لا تبغي أقلّ من السطو الكامل على الأرض خالية من شعبها الأصلي عليها، وتعظم محنة وجود إسرائيل بوجود محيطٍ عربي لفلسطين معاد لها، فتدرك أنه لا يستقيم لها بقاءٌ إلا بحرب ذلك المحيط ودَفعِه إلى فك ارتباطه بقضية فلسطين، وليس أفضل من التوسع فيه واحتلال أرضه، ثم مساومته على الانسحاب منها مقابل انسحابه من الصراع، كما في مثال كامب ديفيد، طريقة إلى بلوغ ذلك.

في المقابل، يعرف الفلسطينيون أن إيمانهم بمستقبل لهم في بعض فلسطين بوجود إسرائيل اضطرارٌ لا اختيار، ولن يترتب عليه التسليم النفسيّ بحقها في إقامة كيانها على وطن الفلسطينيين، وإنه إن تغيرت موازن القوى في الإقليم وفي العالم- والموازين ليست قدرا مقدورا أبديا- فلا شيء يمنعهم أن يعملوا لاسترداد حقهم كاملا غير منقوص في وطنهم وأرض أجدادهم، ثم يعرف العرب أن إسرائيل ليست مجرد دولة سرقت وطنا وتريد العيش فيه ملاذا نهائيا، وإنما هي وظيفةٌ سياسية استراتيجية في قلب الوطن العربي وضدّه، ضدّ تقدمه الصناعيّ والعلميّ، وضدّ أمنه القوميّ، وضدّ وحدته الكيانية، وليس أمامه سوى أن يقاوم وجودَها لدفاع عن مصيره.

منذ حرب تشرين أول/أكتوبر 1973 تكرَّست بين العرب وإسرائيل مقولة صراع الحدود بدل صراع الوجود، تلك حدودُ السياسة، بل حدود السياسة في نظر النخب الحاكمة العربية، أما عند الشعوب ومناضليها، فالحدود حضارية وثقافية لا جغرافية، إنها الحدود بين مشروعين لا يقبلان التعايش، وهي حدودٌ وجودية.

لا نميل إلى الاعتقاد بأن تغييرا مهما سيحصل على صعيد الأبعاد الفكرية والحضارية للصراع في السنوات العشر القادمة، بل نحسب أن تلك الأبعاد ستكون أظهر في المستقبل القريب مما كانت عليه منذ ابتداء هذا الصراع في القرن الماضي؛ ذلك أن مقدمات الإدراك المتبادل عربيا وإسرائيليا، والناتج عن التمثلات الفكرية لمعنى فلسطين في دائرتها الحضارية العربية- الإسلامية أو لمعنى «الأرض الموعودة» في المخيال الدينيّ العبراني، ستظل عينها المقدمات التي تعيد إنتاج صورة كل فريق لدى الآخر، وصورة الأرض المقدّسة في وعيه.

يبدو ذلك أوضح ما يكون في حالة إسرائيل والحركة الصهيونية؛ فهذه ما تخلت يوما عن النظر إليه صراعا عقديا، بين فكر صهيوني يدرك أن مشروع وطن قومي لليهود لا يستقيم بغير توظيف الرمزية الدينية العبرانية، وبين فكر عربي يدرك أن مجابهة هذا المشروع الإحلالي الاستيطاني ومزاعمه الدينية غير ممكنة بغير استدعاء الأبعاد التاريخية والحضارية لاستنهاض الأمة.

ولذلك، بقدر ما سعت إسرائيل في تشغيل مواردها الرمزية الدينية ومغازلة المسيحيين في العالم بدعوى الشراكة المسيحية- اليهودية في الحضارة الغربية الحديثة، فإنها سعت في

إبطال التوظيف العربي لتلك الموارد الرمزية من خلال تجييش العالم ضد معاداة «السامية» في السياسة العربية أو في مواقف المثقفين والرأي العام، وفي ظنّي أن إسرائيل ستظل حبيسة الفكرة الصهيونية- الدينية التي أسَّست المشروع الصهيوني الذي أفضى إلى قيامها دولة على أرض فلسطين، بل وستجنح أكثر نحو القاع الديني لمشروعها ليصبح ذلك ديناميةً حاكمة لتطورها.

ليس هذا التوقُّع محض فرضية ذهنية مجرّدة، إنه يلحظ جملة من الوقائع المعاصرة في السياسة الإسرائيلية تشهد بذلك المنحنى التصاعدي للفكرة العقدية في تطور الكيان الصهيوني، وهي- أي الوقائع- استمرار مكثفٌ ومتسارعُ الوتيرة لحركة المشروع الصهيوني منذ بداياته قبل ما يزيد علة القرن، أي منذ أقامت الحركة الصهيونية مماهاة بين مشروعها السياسي القومي وبين العقيدة اليهودية، فطابقت بين الأمة الروحية وبين الأمّة القومية، أو بين المِلّة وبين الأمة، فحوّلت الأولى إلى الأخيرة بعد أن اقتلعت يهود العالم من أوطانهم وأممهم وقومياتهم لتزجّ بهم في فلسطين، وفي مغامرة تأسيس قومية على الدين.

وإذا كانت إسرائيل أكثر علمانية في عهد حكومات حزب العمل- أو هكذا بدت لكثيرين في منطقتنا والعالم- فإن أمرها اختلف منذ 1977 مع صعود الليكود وزعيمه مناحيم بيغن إلى السلطة، وباستثناء فترات قليلة تولى فيها عُمّاليون (إسحق رابين، شمعون بيريز، ايهود باراك) السلطة عبر حكومات «وحدة وطنية» في الغالب، فإن الغلبة كانت لحكومات اليمين التي تولّى رئاستها مناحيم بيغن، وإسحق شامير، وبنيامئن نتنياهو، وأرئيل شارون، والأهم من ذلك أن حزب العمل نفسه بدأ يميل تدريجيا نحو اليمين، وهو ما أصبح خياراً رئيسا بعد مصرع رابين قبل عشر سنوات، وبداية الانشقاقات في صفوفه، فتحوله إلى ما يشبه مكتب علاقات عامة لشارون في عهد رئيسه بيريز!

ترتبط حقبة الثلاثين عاماً الأخيرة من تطور الحياة السياسية داخل إسرائيل بطوفان الهجرة والاستيطان التي شهدتها بعد احتلال القدس والضفة والقطاع في العام 1967، وكان من نتائج ذلك نشوء جيش عرمرم من المستوطنين المستقدمين من خارج فلسطين، خاصة من اليهود الشرقيين، ودخولهم معترك السياسة فيها من خلال تأسيس أحزاب لهم، أو الانضواء في أحزاب اليمين، وقد غذّى وجودُهم، كما توجهاتهم الدينية، قوى التطرف الدينية، التي

استفادت أيضا من دعم الدولة لمدارسها وكُنُسها، واستيطانها أراضي الفلسطينيين.

وهذه هي الحقبة التي شهدت ميلاد حركات متطرفة ونموّها منذ «كاخ» و «غوش إيمونيم» إلى «هتحياه» و «شاس» وما خفي أعظم.

ولقد بَدَت إسرائيل- منذ عقد التسعينيات الماضي- وكأنها تحت رحمة مواقف أحزابها وجماعاتها المتطرفة، ومضطرة لحسبان تلك المواقف في سياساتها، بل بات على أحزابها التقليدية أن تتنافس في ما بينها لكسب ودّ القوى المتطرفة واستدراجها إلى تحالفات الكنيست لتشكيل الحكومة، ولم يكن مقتل إسحاق رابين على يد متطرف يهودي خاتمة مطاف هذا الميل الجنوني نحو اليمين والتطرف والعودة بالمشروع الصهيونية إلى مقدماته الدينية، بل كان استئنافاً جديداً لها، ومن ذلك سلسلة السياسات الإسرائيلية الجانحة نحو اليمين، المغازلة لقوى التطرف، ومنها عدم جرأة بيريز على توقيع "اتفاق الخليل" بعد مقتل رابين (وكان الأخير من أعدّه ووافق عليه)، وما انطوى عليه الاتفاق- بعد سريان مفعوله إبان حكومة نتنياهو- من إجحاف بحق الفلسطينيين بالسيطرة على ثلاثة أرباع الحرم الإبراهيمي، وبتمكين 400 يهودي في المدينة من حقوق لا يملكها 100 ألف من أهلها الفلسطينيين! كما كان منها تجدّد التعبير عن الرفض القاطع لأي انسحاب إسرائيل من القدس معطوفاً على انفلات أزعومة «جبل الهيكل» من كل عقال، والسّعي في الاعتداء على حرمه الأقصى تحت عنوان «إعادة بناء الهيكل»، وليس آخر تلك السياسات اليمينية ذات الطابع الدينية مطالبة شارون للسلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

تلك كانت عناصر مادية حديثة دالة على منحنى حثيث في السياسات الإسرائيلية، وفي المزاد العام المجتمعي، نحو مزيد من التطرف الديني، وليس في الأفق ما يقيم دليلا، أو شبه دليل، على أنه منحنى آيلٌ إلى أفول، بل إن المؤشرات كافة تقطع بأنه سيتواصل في حركة تصاعدية خلال السنوات العشر القادمة، وسيساعده على التزايُد تفاقم سياسة الاستيطان واستقدام موجات يهودية جديدة من العالم إلى فلسطين، واستمرار اهتراء تنظيمات اليسار الصهيوني وجنوح بعضها إلى الشعبية الدينية سعيا وراء إرضاء الجمهور اليميني وكسب جانبه!

بَدَت الحركة الوطنية الفلسطينية- وإطارها التمثيلي الجامع منظمة التحرير الفلسطينية-

ولفترة طويلة منذ قيامها، وكأنها أقل احتفالا بالأبعاد الرمزية- الثقافية والدينية والحضارية- لقضية فلسطين والصراع، وربما رد هذا الانطباع إلى طبيعة تعيينها لقضيتها قضية تحرر وطني من الاغتصاب الصهيوني في المقام الأول، وليس لاسترداد حق ديني أو ما شاكل ذلك، وربما زاد الانطباع رسوخاً أن منظماتها السياسية والفدائية مستندة إلى أيديولوجيا وطنية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح)، أو إلى أيديولوجيا قومية (الجبهة الشعبية- القيادة العامة، والصاعقة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية)، أو ماركسية (الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي، وجبهة النضال الشعبي).

والحقُّ أن هذا الانطباع خاطئ ولا يلحظ كل تراث الثورة في الدفاع عن مقدسات فلسطين من التهويد (لا من الاحتلال فحسب)، وتكريس القدس مثلا عنوانا رئيسا للقضية، وهي موطن إجماع الفلسطينيين كافة، وطنيين وقوميين ويساريين، ثم إنه ينسى الأصول الأيديولوجية الإسلامية لبعض قادة فتح ومؤسسيها، الأصول الإخوانية لياسر عرفات مثلا، أو انحدار خالد الحسن من حزب التحرير، والأهم من ذلك كلّه السياسات الفلسطينية الرسمية التي تجاوبت تجاوبا بعيد الحدود مع الإدراك الديني الشعبي للمسألة الوطنية الفلسطينية، فوضعت ملف القضية في الأطر المناسبة، القومية في الدائرة العربية، والإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس، والمسيحية في الفاتيكان والكنائس الشرقية، وأنفقت كثيرا من أجل الحفاظ على التراث الثقافي والديني والحضاري لفلسطين، وعياً منها أن مجابهة استراتيجية التهويد والمسح الثقافي والحضاري إنما تتم من خلال الموارد الثقافية الرمزية والدفاع عن الشخصية العربية و الحضارية لفلسطين ببعديها الإسلامي والمسيحي.

ويسَعُ أي متابع لتطورات الحياة السياسية الفلسطينية ومواقف قيادة الثورة والمنظمة- قبل أوسلو خاصة- أن يلحظ درجات التفاعل والتناسب بين تلك المواقف وبين تحولات السياسة الإسرائيلية في امتداد تحولات اتجاهات الرأي العام في المجتمع الصهيوني، وهكذا، حين جنحت السياسة الإسرائيلية نحو اليمين واليمين المتطرف، وأضحت حبيسة ضغوط قواها الدينية ومطالبها، وابتزازاتها للكتل الكبرى لتشكيل الائتلافات الحكومية، ومالت أكثر إلى التركيز على الأبعاد الدينية للكيان الإسرائيلي، استنفرت السياسة الفلسطينية هي الأخرى مواردها الرمزية، واشتغلت بالأدوات نفسها، وذلك ما يفسر بعض أسباب انتقالها

من التشديد على حق العودة شعاراً رئيساً إلى التشديد على القدس في المقام الأول منذ نهايات السبعينيات ومطالع الثمانينيات، أي منذ صعود اليمين الديني الصهيوني، أما حين نشأت تنظيمات الحركة الإسلامية في فلسطين- حركة المقاومة الإسلامية حماس، والجهاد الإسلامي، والحركة الإسلامية في أراضي الـ 48 بقيادة الشيخ رائد صلاح- فقد تعاظمت فرص الذهاب بعيداً في التشديد على تلك الأبعاد العميقة غير السياسية للصراع مع الدولة العبرية ومشروعها المستند إلى مقدمات دينية.

تأخُذُنا هذه المقدمات والمعطيات إلى الاعتقاد بأن تغييرا كبيرا لن يطرأ فلسطينيا على رؤية تلك الأبعاد الثقافية- الحضارية للصراع، بل ستستمر الرؤية عينها في السنوات العشر القادمة، ولعلها تشتد أكثر من ذي قبل.

ربما قيل إن النخبة الفلسطينية الحاكمة اليوم- أي منذ رحيل القائد الشهيد ياسر عرفات- أكثر براغماتيه وعلمانية وفلسطينية من سابقتها، وأقل اعتناء منها بعروبة فلسطين وانتمائها الإسلامي والمسيحي، وأدعى إلى التفاهم على حل سلمي وإن كان ثمنُه هذه المضامين كلها ... الخ، ومن أننا لن نختلف كثيرا في أمر طبيعة هذه النخبة وخياراتها، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن حرية حركتها ستكون محدودة ومقيدة بقيدين لن يكون يسيراً فك جماحها عنهما:

أولهما: السقف الذي رسمه ياسر عرفت للتفاوض حول مسألة القدس في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وتمسكه بالثوابت الوطنية والقومية والدينية، بعدم تقديم أي تنازل عن المدينة المقدسة، ومع علمه بأن الثمن سيكون كبيراً (انهيار المفاوضات، وهو عين ما حصل)، إلا أنه أنهى حياته السياسية بهذا الموقف المشرف وعوقب عليه بالحصار ومحاولات العزل والاغتيال، وسيكون صعباً، بل مستحيلاً، على أي سياسي فلسطيني (علماً أن أحداً لا يملك كاريزما ياسر عرفات) أن ينال من هذا الحرم الديني والسياسي فيقدم على ما رفضه عرفات بشدة لعلمه بما تعنيه القدس بالنسبة إلى الشعب والأمة.

وثانيهما: تصاعد نفوذ الحركة الإسلامية وتنظيميها الرئيسيين (حماس، والجهاد الإسلامي)، على ما كشفت عن ذلك شعبية حماس في الانتخابات البلدية، وتزايد حالة التأييد التي تلقاها مواقفها السياسية المستندة إلى مسوِّغات دينية، فضلاً عن الوطنية، وخطها

الكفاحي الثابت، وأحسب أن هذا النفوذ سيزيد أكثر في المرحلة القادمة، خصوصاً في غياب مرجعية كاريزمية- مثل ياسر عرفات- قد تأخذ من الحركة الإسلامية مثل ذلك الدور، وغني عن البيان ما تعنيه القدس وما تعنيه فلسطين دينياً لدى الحركة الإسلامية وجمهورها.

ما يقال عن رؤية المجتمع الفلسطيني، سلطة ومنظمة وفصائل وشعباً، للأبعاد الحضارية والدينية لقضية فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي يقال نظيره عن رؤية المجتمعات العربية والإسلامية، حكومات وأحزابا وشعوبا، للقضية نفسها، رُبّ قائل إن حكومات العرب والمسلمين ما عادت معنية بهذا الصراع، وهي تتسابق كي تُنهيه من مدخل إقامة علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني، يستوي في ذلك أصحاب القضية المباشرون (العرب) اقتداءً بمصر والأردن وموريتانيا وقطر وتونس، وأصحابها الأبعدون (المسلمون) على نحو ما نعاين أمره في مواقف نظام مشرف في باكستان، ونظام «حزب العدالة والتنمية» في تركيا، ومع وجاهة ملاحظة المقال، فثمة ما لا يمكن تجاهُله في هذا الباب، ومنه أن النظام العربي الرسمي، ممثلاً بجامعته وقممه، والمنظومة الإسلامية الرسمية، ممثلة في «منظمة المؤتمر الإسلامي»، لا يستطيعان- حتى الآن على الأقل، ولعلّ ذلك أيضاً لسنوات أخرى قادمة- إسقاط الثوابت القومية والإسلامية- الحضارية حيال قضية فلسطين والصراع مع إسرائيل، وهذه في حساب السياسة ليست شأنا تفصيليا يمكن شطبه أو استصغار معناه.

الأهمّ من ذلك كله موقف الشعوب وحركاتها السياسية ونخبها الفكرية، الذي لم يحد عن رؤية تلك الثوابت الحضارية للمعركة من أجل فلسطين وضد الكيان الصهيوني، ولنذكّر هنا بثلاث حالات سياسية ذات مضمون ثقافي كبير في الدائرتين العربية والإسلامية، حزب الله والمقاومة في لبنان، وحركة مناهضة التطبيع مع إسرائيل في الوطن العربي، وعشرات الملايين من المتظاهرين نصرةً لشعب فلسطين وقضيته، من الرباط إلى جاكارتا.

ليس اللبنانيون والعرب والمسلمون فلسطينيين بالمعنى المواطنّي لكي يهبّوا دفاعا عنها وافتكاكا لها من براثن الاحتلال، لكن فلسطين وطنهم جميعا بالمعنى الثقافي، والقوميّ، والديني، والحضاريّ، وهم لذلك في قلب المعركة من أجلها، تلك حقيقة تقاس بخبرة مئات السنين، وليس في ظني أن عشرات السنوات- حتى وإن كانت عجافاً- ستغيّر منها.

الفصل الثالث/ الورقة الثالثة

العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل

الاستراتيجية الإسرائيلية

عزيز حيدر *

مقدمة

شهدت العلاقات الإسرائيلية- العربية تحولات عميقة منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978، مروراً باتفاقية إعلان المبادئ المعروفة باتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية 1993، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن عام 1994، وحتى توقيع هذه الاتفاقيات كانت علاقات الدول العربية العلنية واضحة جداً، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد تبدل الوضع وبدأ الوضوح في العلاقات يميل إلى الغموض شيئاً فشيئا؛ تهيأت الظروف في إسرائيل للتوصل إلى اتفاقية اعتراف متبادل في أواخر الثمانينيات، وإلى جانب ذلك تهيأت الظروف الدولية والشرق أوسطية للتوصل إلى هذه الاتفاقية وبداية البحث عن حل للقضية الفلسطينية يؤدي في النهاية إلى تغيير جوهري في جوهر العلاقات بين دول الشرق الأوسط، وخاصة بين إسرائيل والدول العربية.

من هنا كانت فكرة "الشرق الأوسط الجديد" الذي يتمثل في إقامة علاقات اقتصادية لدرجة التكامل الشرق أوسطي، وربط جميع دول المنطقة بشبكة علاقات تشكل أساس السلام وحصنه المنيع أمام القوى الرافضة للتطبيع، لكن تبين أن الفكرة قامت على فرضيات نظرية غريبة عن الواقع الشرق أوسطي، وتبين أن التطورات اتجهت في مسارات مغايرة أوصلت إلى تشكل نوع من العلاقات غير متعلقة بتطورات القضية الفلسطينية.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع مسار تطور علاقات إسرائيل بالدول العربية، مع التركيز على العلاقات الاقتصادية، ومحاولة قراءة مستقبل هذه العلاقات في ضوء تغير الظروف الدولية والشرق أوسطية والتحولات التي مرت بها استراتيجية التطبيع الإسرائيلية مع دول المنطقة.

* أستاذ علم الاجتماع الاقتصادي في الجامعة العبرية- القدس

ويجدر بنا أن نذكر أن عدداً كبيراً من الدراسات ظهرت حتى أواسط التسعينيات تعالج موضوع التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، خاصة في مجال الاقتصاد، إلا أن الوضع قد تغير كلياً إثر تعثر المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، وتغير الظروف بالنسبة لإسرائيل، ما جعلها تغير من استراتيجيتها، وهبط عدد الدراسات التي تبحث هذا الموضوع بشكل بارز، ومن هنا فإن هذه الدراسة تعتمد في تتبع التطورات، خاصة الاقتصادية، في السنوات الأخيرة، على التقارير الرسمية والصحفية والأخبار التي تعنى بالعلاقات الإسرائيلية- العربية، وتشكل مؤشرات على اتجاه تطور هذه العلاقات.

المقاطعة الاقتصادية العربية ومقاومة التطبيع

نشأت فكرة المقاطعة العربية لإسرائيل وصيغت مبادؤها العامة في ظل ظروف اقتصادية ودولية معينة، في ذلك الوقت كان الاقتصاد العالمي متشبعا بفكرة القومية والوطنية والانغلاق الاقتصادي، وكان اقتصاد إسرائيل أقل اندماجا في الاقتصادات العالمية، فلم تكن هناك علاقات اقتصادية قوية بين إسرائيل ومعظم الشركات العالمية، ولم تكن لها علاقات اقتصادية مع الدول الآسيوية والأفريقية والإسلامية التي كانت تعطي أولوية لعلاقاتها مع الدول العربية وتتجنب التعامل مع إسرائيل، وكذلك لم تكن للدول العربية نفسها علاقات اقتصادية مع إسرائيل.

على هذا الأساس وانطلاقا من هذه الظروف تم وضع مبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل لتكون على مستويين: **الأول** مباشر ويتمثل في مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي ذاته، **والثاني** غير مباشر ويتمثل في مقاطعة الشركات والتجار والسفن والمصارف وأي جهة تتعامل مع الاقتصاد الإسرائيلي، وفى ظل تلك الظروف كانت عملية المقاطعة بسيطة ومباشرة وموجهة نحو قلب الاقتصاد الإسرائيلي مباشرة، ولم تكن الدول العربية بحاجة إلى قياس أثر المقاطعة على مصالحها الاقتصادية قبل الإقدام عليها في ذلك الوقت وفي ظل تلك الظروف[1].

تغيرت هذه الظروف بمرور الزمن، خاصة بعد توقيع بعض الدول العربية معاهدات سلام مع إسرائيل، ومع إقامة كثير من هذه الدول علاقات علنية أو سرية معها، تبنّت القوى السياسية في العالم العربي- المعارِضة لمعاهدات السلام- مصطلح «مقاومة التطبيع» لبناء سد منيع ضد الاختراق الإسرائيلي للمجتمعات العربية، وتحديد العلاقات مع إسرائيل في

الإطار الرسمي العربي فقط، وترتب على ذلك تحول جزء كبير من عملية التطبيع إلى الطابع السري، وبناء على ذلك كانت إسرائيل وما زالت تغير استراتيجيتها وتعدل فيها حسب الظروف التاريخية والمسيرة التي قطعتها في علاقاتها مع الدول العربية والفلسطينيين.

تحول مواقف إسرائيل من التطبيع

مرت الاستراتيجية الإسرائيلية لعملية التطبيع في عدة مراحل تاريخية، وفي كل مرحلة عكست هذه الاستراتيجية الظروف التاريخية- السياسية وموازين القوى القائمة؛ ففي حين كان التطبيع قبل اتفاق كامب ديفيد عام 1978 سرياً مع أطراف عربية، وهدف إلى اختراق النخب السياسية العربية، فإن اتفاق كامب ديفيد شكل مرحلة انتقالية دخل فيها التطبيع الرسمي المرحلة العلنية، لكنه بقي تطبيعاً محدوداً، ووصف السلام بين الدولتين بأنه "سلام بارد".

تمثل معاهدة كامب ديفيد، التي وقعتها مصر وإسرائيل عام 1979، المفتاح الرئيس الذي بدأت معه محاولات التطبيع العلنية الرسمية، وتضمنت المعاهدة إقامة علاقات طبيعية وودية بين الطرفين، لكن المجتمع المصري وقف ضد تطبيع العلاقات، وبقي المزاج الشعبي معادياً لإسرائيل، ولذلك وصفت العلاقات بين البلدين، كما أسلفنا" بـ «السلام البارد»، وانطلاقاً من هنا توجه الإسرائيليون والأمريكان إلى السعي لبناء الثقة المتبادلة بين الشعوب العربية وإسرائيل عن طريق العمل على هدم الحواجز النفسية والثقافية والذهنية التي تمنع الاستقرار في الشرق الأوسط.

إثر ذلك انتشرت أفكار عديدة تحت عنوان «اقتصاديات صنع السلام»، وخلاصتها أن التفاعلات الاقتصادية، كالتجارة والاستثمار وحركة البشر والبضائع والخدمات تشكل المضمون الملموس للسلام، وبدون ذلك سيبقى السلام خاوياً، ويبقى الشك باحتمال عودة حالة المواجهة في كل لحظة، والهدف من إقامة العلاقات الاقتصادية هو خلق «نظام تبادل» أو «توازن الازدهار»، ولحق بهذا البحث جملة من دراسات وأبحاث ترى أن الاقتصاد يمثل حجر الأساس لأي مشروع سلام مستقر ودائم بين العرب وإسرائيل، وأن العمل والأرباح والمصالح المتبادلة على أرض الواقع ستشكل دافعاً حيوياً لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي.

التطبيع و "الشرق الأوسط الجديد"

تحدثت الدراسات السابقة عن جوهر الرؤية الإسرائيلية للتطبيع في مرحلة الثمانينيات من القرن المنصرم، إذ بدأت عملية التمهيد لاتفاقيات السلام المحتملة بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، إلا أن هذه الرؤية تطورت مع بداية عقد التسعينيات بتأثير التطورات التالية:

1. قرار إسرائيل خصخصة اقتصادها والدخول في عصر العولمة كمنتج وليس مستهلك، المتمثل في خطة "الاستقرار الاقتصادي" منذ عام 1985.
2. انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشرقي وبداية نظام عالمي جديد أحادي القطب لصالح إسرائيل.
3. تصدع النظام الإقليمي العربي جراء حرب الخليج، ودخول دول الطوق العربي في مفاوضات السلام من خلال مؤتمر مدريد عام 1991.
4. توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة وادي عربة عام 1994 مع الأردن، وقد تضمنت كلتا المعاهدتين بنوداً خاصة بتطبيع العلاقات من خلال التنسيق والتعاون الأمني والاقتصادي وإزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق عملية التطبيع.

انعكس تطور الرؤية الإسرائيلية للتطبيع من خلال المشروع الذي نشره شمعون بيرس تحت عنوان "الشرق الأوسط الجديد"، وانتقلت فكرة التطبيع من إقامة علاقات اقتصادية إلى مشروع كامل عماده إقامة نظام إقليمي يؤدي إلى إدماج إسرائيل في المنطقة، ويستند إلى مجموعة كبيرة من التفاعلات والنشاطات المتشابكة والمصالح المشتركة.

وتستعرض دراسة شمعون بيريس معالم هذا النظام الإقليمي الذي يمر بمراحل تبدأ بإقامة شبكة علاقات متكاملة وبنية تحتية قوية بين الأردن وإسرائيل وفلسطين، ومن ثم تتوسع دائرة العلاقات لتشمل مختلف الدول العربية.

من الواضح أن مشروع «الشرق الأوسط الجديد» كان يهدف إلى خلق آليات للتطبيع من خلال إنشاء شبكة علاقات تحمي السلام، واستندت فكرت المشروع أو استراتيجية السلام الإسرائيلية إلى عدد من الفرضيات، تبين لاحقاً أنها لم تستمد من قراءة صحيحة للواقع الشرق أوسطي والعالمي، كما يتبين فيما يلي:

الفرضية الأولى تقول: إن إسرائيل الصغيرة يمكن أن تُحدث في البلاد العربية ثورة اقتصادية

تؤدي بدورها إلى ثورة اجتماعية وروحية، أما رافعة هذه الثورة فهي المساعدة الإسرائيلية الاقتصادية والعلمية في تحلية مياه البحر والزراعة، وبذلك تدفع تطور اقتصاديات الدول العربية المجاورة، والفكرة من وراء هذه الاستراتيجية أن "الازدهار يساوي السلام"، وحسب تعبير شمعون بيرس "فإن شرط تخفيض التوتر بين دول المنطقة، وفي كل دولة منها، هو رفع مستوى حياة الفرد"[2].

الفرضية الثانية تقول، إضافة لما ورد في الفرضية الأولى، إن إسرائيل أو السلام معها يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في ازدهار المنطقة الذي بدوره يغير الصورة القائمة بمجملها، أما تفسير العلاقة بين السلام مع إسرائيل والازدهار فهو على النحو التالي:

1. تقليص ميزانيات الأمن في دول المنطقة.
2. زيادة المساعدات من أمريكا والدول المانحة.

الفرضية الثالثة تنص على أن التطبيع الاقتصادي يزيل الحاجز النفسي أمام السلام بعد أن يتعلم كل طرف معرفة الآخر كإنسان[3].

هناك فرضية أساسية من وراء هذه الافتراضات، هي أن إسرائيل دولة عظمى عسكرياً واقتصادياً مثل الولايات المتحدة واليابان، وأن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني يشكل قضية مركزية بالنسبة للدول العربية.

وكذلك كانت هناك فرضية أخرى من وراء فكرة الشرق الأوسط الجديد تقول إن السلام سيؤدي إلى تحول الأنظمة العربية نحو الديموقراطية، تأثراً بإسرائيل والتطبيع، وهذان بدورهما يعززان السلام واستقرار المنطقة.

هناك عدد من الحقائق والتطورات التي سبقت طرح استراتيجية الشرق الأوسط الجديد، وأخرى لاحقة، وتبين أن هذه الفرضيات كانت خاطئة في معظمها، للملحوظات التالية:

أولا: إن تسلح الدول العربية ليس ضد إسرائيل إنما ضد بعضها؛ فنزاعها مع إسرائيل هو نزاع نظري كما يسميه بيرس نفسه[4]، ومثال ذلك أن السلام بين إسرائيل ومصر لم يؤد إلى خفض وتيرة التسلح، وإنما زاد التسلح المصري أضعافاً.

ثانياً: تبين مما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية ليست القضية المركزية بالنسبة للدول العربية، وأن هذه الدول يمكن أن تقيم علاقات مع إسرائيل وتسعى للتعاون معها، أو تقبل بها،

دون النظر إلى وضع العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية.

ثالثاً: الاقتصاد الإسرائيلي المحدود في حجمه لا يمكن أن يصنع ما لم تستطعه اقتصاديات الدول الكبرى التي تقيم علاقات قوية مع الدول العربية منذ عشرات السنين.

رابعاً: إن الدول العربية لم تتأثر من علاقاتها بمئات ملايين الأوروبيين والأمريكان فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية، ويمكن لها أن تدّعي أن لا حاجة لاستيراد أنظمة حكم من الغرب المعادي، وأن هذا النظام ليس مناسباً لشعوبها، كذلك تبين أن الديمقراطية قد تؤدي إلى انتصار الأصوليين كما حدث في الجزائر.

خامساً: إن التطبيع الذي شاهدناه بين الجندي الإسرائيلي والشرطي الفلسطيني لم يقف حائلاً أمام إطلاق النار كل على الآخر منذ عام 1998 في انتفاضة النفق، وفي الانتفاضة الأخيرة.

مردود السلام الاقتصادي على إسرائيل

بعد نشر مشروع الشرق الأوسط الجديد نشرت كثير من التحليلات حول الفرضيات التي قام عليها وتوقعات المستقبل، بالرغم من الأفكار والمواقف الكثيرة التي ناقشت المشروع بين معارض ومؤيد، إلا أنه يمكن تقسيم أصحاب هذه المواقف إلى معسكرين مختلفين، وليسا متناقضين: معسكر المتشائمين مقابل معسكر المتفائلين.

- **طروحات المتشائمين**

عبّر المتشائمون عن أفكارهم على النحو التالي:

- إن إسرائيل ستضطر أن تزيد من الإنفاق العسكري في المدى القصير بعد التوقيع على اتفاقيات السلام، بسبب إعادة انتشار الجيش وإقامة المنشآت العسكرية، كما حدث بالنسبة لنقل القواعد الجوية بعد السلام مع مصر من سيناء إلى النقب.
- لو توصلت إسرائيل إلى سلام فإن منطقة الشرق الأوسط تبقى منطقة نزاعات، وسيبقى الإنفاق على الأمن عالياً على المدى البعيد، وليس فقط في المدى القصير.
- هناك أسباب أخرى للقلق، فتدني الأعباء الأمنية في إسرائيل سيجبر الصناعات العسكرية على إعادة بناء نفسها، مما يعني توظيف استثمارات ضخمة جداً، كما أن انخفاض هذه الأعباء يتسبب في تقليص المساعدات العسكرية من الخارج.

- إن التبادل التجاري بين دول الشرق الأوسط متدن جداً، بل إنه لم يتطور بين إسرائيل ومصر بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما، ولذلك يمكن التنبؤ أنه لن يتغير كثيراً بعد السلام مع الفلسطينيين والدول العربية الأخرى.
- إن أسواق الشرق الأوسط ضيقة مقارنة بأسواق غرب أوروبا وأمريكا وكندا والصين والهند، وإن الاقتصاد في دول الشرق الأوسط، وخاصة التبادل التجاري بالذات، ما زال منوطاً بموقف النظام السياسي وقراره.

• **طروحات المتفائلين**

عبر عن مواقف المتفائلين، إضافة إلى شمعون بيريس، الاقتصادي ستانلي فسشر[5] في دراسة نشرت عام 1993، على النحو التالي:

أولا: إن اندماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة يفتح أمامها فرصا بمستوى أعلى من التفاعل والتبادل بين دول المنطقة، لكن تطور علاقاتها الاقتصادية مع باقي دول المنطقة جزء بسيط من المنافع التي تجنيها إسرائيل من السلام، ذلك لأن فوائدها من السلام واضحة:

1. تقليص الإنفاق على الأمن، وبذلك يتم توجيه هذه الأموال للاستثمار والاستهلاك، فإسرائيل تنفق 12% من الدخل القومي على الأمن، وهو يساوي ضعفي الإنفاق في الولايات المتحدة، وثلاثة أضعافه في أوروبا الغربية.
2. توسيع التجارة، نتيجة رفع المقاطعة العربية، يفتح أمام إسرائيل أسواقا جديدة ومصادر جديدة للمواد الخام، وربح إسرائيل من التجارة مع جاراتها ليس فقط نتيجة فتح أسواق جديدة للتصدير، وإنما بسبب فرص استيراد بضائع رخيصة ومواد خام، مثل المنتوجات الزراعية والمواد الأساسية الطاقة: الغاز الطبيعي والنفط.
3. زيادة الاستثمار الأجنبي في إسرائيل بسبب الاستقرار ورفع المقاطعة العربية.
4. ستكون المنافع التي تعود على إسرائيل كبيرة بسبب زيادة المساعدات الخارجية إلى 6% من الدخل القومي الإجمالي، وهذا المردود سيكون بوتيرة بطيئة ولكنه مردود كبير.

ثانياً: التبادل التجاري المتدني بين دول المنطقة ليس مؤشراً بالنسبة للإسرائيليين فيما يتعلق باحتمال تطور تجارتهم مع هذه الدول، فهناك تبادل بحجم كبير بين الدول العربية والأوروبيين، والمنتجون الإسرائيليون يستطيعون منافسة الأوروبيين في الأسواق العربية

كما يفعلون في أوروبا نفسها، كما أنهم يتمتعون بمعرفة علمية متطورة يمكن تصديرها، ويمكن تشخيص مجالات للتجارة بين إسرائيل والدول العربية، مثل التكنولوجيا الزراعية والسماد والنسيج والتكنولوجيا المتطورة[6].

في هذه المرحلة لم يشكك أحد بفرص السلام وانفتاح الدول العربية على إسرائيل بعد التوصل إلى حل القضية الفلسطينية، ولذا علا صوت المتفائلين على المتشائمين، لكن التطورات والمستجدات بعد توقيع اتفاقية أوسلو قلبت كثيرا من الحسابات والتنبؤات السابقة رأساً على عقب، وتسببت في إعادة النظر في التوقعات وفي صياغة استراتيجيات التطبيع من جديد.

التطورات والمستجدات بعد توقيع اتفاقية أوسلو

كما أسلفنا، **حد**ثت بعد توقيع اتفاقية أوسلو والمعاهدة الإسرائيلية- الأردنية عدد من التطورات التي غيرت الأوضاع القائمة والتوقعات والاستراتيجيات؛ فقد وصلت عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين إلى طريق مسدود مع مفاوضات كامب ديفيد2، وحدثت صدامات عسكرية في عهد حكومة نتنياهو، ثم اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 في عهد إيهود براك، وكان من المتوقع أن تؤدي هذه التطورات في العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية إلى تحول كبير في رؤية الشرق الأوسط الجديد، خاصة في ضوء الفرضية التي تدعي العلاقة الوثيقة بين انفتاح الدول العربية على إسرائيل ونجاح عملية السلام بين الأخيرة والفلسطينيين، فتعثر المفاوضات حسب هذه الفرضية يتسبب مباشرة في قطع العلاقات مع إسرائيل وتوقف عملية التطبيع، بما فيه التطبيع الاقتصادي.

إلا أنه في هذه الأثناء حدثت تطورات كانت ذات أثر أعمق بكثير من الأثر الذي تركته التطورات التي شهدتها العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية، التي تمثلت بتعثر المفاوضات واستئناف الصدامات العسكرية، وهي تطورات غيرت بشكل جوهري الأوضاع السابقة، خاصة بالنسبة لإسرائيل، وإثر ذلك تغيرت الطروحات والمفاهيم حول معنى السلام والتوقعات التي بنيت عليه، ومن ثَمَّ غيرت الحسابات الإسرائيلية واستراتيجية التطبيع، وكانت أهم نتيجة هذه التطورات الجوهرية وأبرزها فك الارتباط بين القضية الفلسطينية وبين علاقات إسرائيل بالدول العربية ودول عديدة وأسواق اقتصادية ذات طابع وأحجام لم تؤخذ بالحسبان سابقاً، وأما أهم هذه التطورات فهي:

أولا: تحولات الاقتصاد الإسرائيلي

1. ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل في الفترة 1994- 1999 خمس مرات، تقريباً من 442 مليون دولار إلى 2.3 بليون دولار(7).
2. جزء من الاستثمارات الأجنبية، التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة، كان بتأثير تطور صناعات الهاي- تك وليس بسبب السلام، فتطور صناعات الهاي- تك وتطورات أخرى أدت إلى تحولات بنيوية عميقة في الاقتصاد الإسرائيلي، ومن هنا تحولت مصالح إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط، ذلك أن الأسواق الرئيسة لهذه الصناعات موجودة في أوروبا والولايات المتحدة والصين ودول أخرى، وليست أسواق الشرق الأوسط.
3. وصل متوسط عدد السياح سنوياً في الفترة 1995- 2000 إلى 2 مليون، في العام 2000 وصل العدد إلى 2.7 مليون سائح)، زيادة بنسبة الثلث عن الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية أوسلو(8)، وكان أثر الانتفاضة الفلسطينية كبيراً على قطاع السياحة الإسرائيلي بحيث وصل حد الانهيار، إلا أن هذا الوضع بدأ يتغير في العام 2003، وفي العام الحالي 2005 عاد مستوى السياحة تقريبا إلى ما كان عليه عام 2000(9).

ثانياً: تأثير السلام

ظهر هذا التأثير واضحا على الاقتصاد الإسرائيلي على النحو التالي:

1. بدأت شركات عالمية كبيرة نشاطها في إسرائيل بعد رفع المقاطعة العربية، وأخرى وسعت من نشاطها بعد أن كان محدداً.
2. تدفق العمال الأجانب إلى السوق الإسرائيلي واستغناء إسرائيل عن العمال الفلسطينيين والعرب عامة، مع الاستدراك بالنسبة للأردن.

ثالثاً: المقاطعة والتطبيع

بعد اغتيال رابين، وخلال السنوات اللاحقة، تباطأت عملية التطبيع العلنية بشكل واضح، إلا أن عملية التطبيع السرية بدعم من الحكومات العربية بقيت مستمرة، وظل الجانب الرسمي العربي في عدد من الدول، خاصة مصر والأردن، مصرّاً على التطبيع ولو سراً، كما وُقِّعت اتفاقيات اقتصادية وتجارية شكلت معبراً غير معلن للبضائع والمنتجات

الإسرائيلية إلى الأسواق العربية، وقد شهد التطبيع السري ازدهاراً غير مسبوق في الفترة التي تلت احتلال العراق، وهو الأمر الذي يؤشر إلى أن السياسة الإسرائيلية كانت تتجه بخصوص التطبيع إلى أن يكون جزءاً كبيراً منه سرياً في السنوات الأخيرة.

تشير إحصائيات معهد التصدير الإسرائيلي إلى أن الصادرات الإسرائيلية إلى الدول العربية ارتفعت في الأشهر التسعة الأولى من عام 2004 بنسبة 53%، وفي نفس الفترة ارتفعت إلى الأردن بنسبة 63% لتبلغ 100.7 مليون دولار، أما دول الخليج فقد ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إليها بنسبة 143%[10].

إلى ذلك تجب إضافة الحقائق التالية: نقل الصناعات الإسرائيلية (خاصة النسيج) إلى الأردن، وتدفق العمال الأردنيين إلى سوق العمل الإسرائيلي[11]، وكذلك تطور السياحة إلى المغرب وتونس وسوريا ودول الخليج.

رابعاً: استئناف محادثات السلام

استؤنفت محادثات السلام مرة أخرى بعد احتلال العراق وعلى إثر وفاة عرفات، ودخل الفلسطينيون المفاوضات بشروط أصعب من السابق في ظل ضغوط أمريكية شديدة على الحكومات العربية، لإجراء إصلاحات داخلية، وهو الأمر الذي حاولت كثير من الدول العربية الهروب منه من خلال تقديم تنازلات في مجال التطبيع مع إسرائيل سعياً إلى تخفيف الضغوط الداخلية عليها.

وفي هذا السياق يمكن أن تُفهم تصريحات سيلفان شالوم، وزير الخارجية الإسرائيلي، حول فرص التطبيع بين إسرائيل وعشر دول عربية، وكذلك تصريحه حول سقوط الجدار الحديدي الذي حدّد علاقات إسرائيل مع معظم دول العالم العربي والإسلامي لعدة أجيال، إضافة إلى اجتماعه في الجمعية العامة للأمم المتحدة مع أكثر من 10 وزراء خارجية لدول عربية وإسلامية خلال زيارته لنيويورك، ومن هنا تحولت القمة العالمية في منتصف أيلول 2005 إلى قمة "للتطبيع مع إسرائيل".

يجب التنويه إلى أن العربية السعودية تعهدت في اتفاق ثنائي للتجارة مع واشنطن بالالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية في تجارتها مع كل أعضاء المنظمة ومنهم إسرائيل.

كما قررت حكومة البحرين رفع الحظر المفروض على دخول البضائع الإسرائيلية إلى

الأسواق البحرينية، وذلك بموجب اتفاق التجارة الحرة الموقع مع الولايات المتحدة منذ عام 2004، والذي لا يطبق قرارات المقاطعة مع إسرائيل.

واضح اليوم أن الظروف تبدلت وأصبحت لمعظم الشركات العالمية فروع أو توكيلات أو استثمارات في إسرائيل، وقامت الدول الآسيوية ومعظم الدول الإسلامية بإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، بل وأصبحت الدول العربية نفسها صاحبة مصالح اقتصادية مع إسرائيل في صورة تجارة أو استثمارات مشتركة أو عمالة؛ فقد اختلط الحابل بالنابل في موضوع المقاطعة.

ولا يمكن إرجاع هذا التعقد في عملية المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل إلى الظروف الدولية وعولمة الإنتاج وحدها، ولكن هرولة الدول العربية والتوجهات الاقتصادية نحو إسرائيل والدول التى تساندها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تفسر سقوط المقاطعة والتحول من التطبيع السري إلى التطبيع العلني.

في نهاية هذا الجزء، يجب أن نذكر أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق معدلات نمو تماثل تلك التي حققها في فترة الازدهار التي تلت توقيع اتفاقيات السلام؛ ففي عام 2004 وصل معدل النمو إلى 4.3% وفي العام الحالي 2005 إلى 5.1%[12]، وهذا يعني بوضوح أن أثر تعثر المفاوضات مع الفلسطينيين والصدامات العسكرية على هذا الاقتصاد قد تم تجاوزه، ما سمح لإسرائيل بإعادة حساباتها وصياغة استراتيجيتها من جديد.

تغير حسابات إسرائيل وإعادة صياغة استراتيجيتها

على ضوء هذه التطورات التي غيرت وجه المنطقة، والعلاقات الدولية وسيناريوهات السلام، فقد غيرت إسرائيل حساباتها وطورت استراتيجية مختلفة بناء على تصورها الجديد للسلام؛ تبلورت لدى الإسرائيليين تصورات للعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في المستقبل حسب احتمالات السلام الممكنة، فقد توصلوا لوضع ثلاثة احتمالات لماهية السلام مع الدول العربية:

الاحتمال الأول: سلام حار، ينتج عنه تعاون في المجال الصناعي، وتبادل تجاري، وعبور القوى العاملة في الاتجاهين، وتوظيف أموال من العالم لتطوير المنطقة...إلخ، وهذا السيناريو هو تجسيد رؤية "الشرق الأوسط الجديد" لشمعون بيريس، وملخصه نهاية

الصراع والتكامل الاقتصادي بين إسرائيل وجاراتها، ولم يعد هذا الاحتمال وارداً لدى السياسيين والمحللين.

الاحتمال الثاني: سلام عنيف، توقيع اتفاقية سلام على المستوى الرسمي واستمرار الصدامات العنيفة المتقطعة بمستويات مختلفة، وهذا السيناريو يعني عدم تطور علاقات اقتصادية بين إسرائيل والدول العربية والدولة الفلسطينية، وتستمر إسرائيل في العزلة عن الشرق الأوسط وتبقى وحدة اقتصادية وسياسية منفصلة عنه، وتتطور اقتصادياً بحسب المقومات الاقتصادية التي تملكها من تطوير الصناعات المتطورة، واستغلال التكنولوجيا الزراعية وخاصة التحسين الجيني....إلخ.

الاحتمال الثالث: سلام بارد، هو الاحتمال الوسط، وفي ذهذه الحالة تبقى فرص القوى الاقتصادية محدودة ولا تتمتع بحرية واسعة، ولذا لا فرصة لتطور حيز شرق أوسطي يتسم بعلاقات اقتصادية واسعة لدرجة تطور تبعية متبادلة بين وحداته المختلفة.

ويرى المحللون والسياسيون أن الاحتمال الثالث (الوسط) هو الأكثر حظاً، ولكنهم لا يستبعدون احتمال أن يكون الحل الفعلي بين السلام البارد والسلام العنيف في الظروف الراهنة، وفي الوقت نفسه يأخذون في الحسبان عددا من الاعتبارات التي أثّرت على واقع الشرق الأوسط، وأثّرت على صياغة مصالحهم وماهية التطبيع الذي ينشدونه، ومنها:

1. إنهم واثقون من فك الارتباط بين مواقف الدول العربية والإسلامية من إسرائيل وبين العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية، أي إن إقامة علاقات بين هذه الدول وإسرائيل وتطورها لم يعد مرتبطاً بتحقيق السلام وحل القضية الفلسطينية.
2. لا يرى الإسرائيليون أن مصلحتهم تكمن في تحقيق التعاون التكاملي في الشرق الأوسط لأسباب، منها:

- هناك فجوات كبيرة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات دول المنطقة، ولا يتوقع في السوق الشرق أوسطية إقبال كبير على منتجات السوق الإسرائيلي من صناعات التكنولوجيا المتقدمة
- يتوقع ارتداع المستثمرين من الدول العربية عن العلاقات المباشرة مع رجال الأعمال الإسرائيليين.

- للتعاون الاقتصادي الإقليمي ثمن سياسي واجتماعي، فمن جهة اختلاف درجة التطور بين اقتصاد إسرائيل واقتصادات المنطقة يثير توترا سياسيا بسبب تخوف الدول العربية من "إمبريالية اقتصادية" إسرائيلية، وكذلك يمكن أن تدفع إسرائيل ثمناً إضافيا، مثل دخول قوى عاملة من دول عربية رخيصة يمكن أن يحدث تطورات ديموغرافية غير مرغوبة إثر إقامة العمال العرب في البلاد[13].

3. تضع إسرائيل، بسبب تطور الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط، العراقيل أمام رجال الأعمال القادمين من الدول العربية، وكذلك أمام السياحة القادمة من هذه الدول؛ فقد نشرت أخبار حول وضع العقبات أمام رجال الأعمال المصريين من مجرد السفر إلى إسرائيل، ولم تتجاوب مع مبادرات مستثمرين من الخليج للاستثمار في إسرائيل[14].
4. معظم التقديرات حول احتمال تطور التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية ترى أن الفرص محدودة بسبب بنية التجارة الإسرائيلية والعربية مع دول العالم[15].

رغم أن التقديرات الإسرائيلية ترى أن تطبيعا كاملا مع الدول العربية يمكن أن يوصل التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية إلى مليارات الدولارات، ويمكن أن يتسبب بنمو الإنتاج القومي المحلي في إسرائيل بنسبة 3-5% سنويا[16]، إلا أن توقعات السلام والاعتبارات المذكورة أعلاه تجعلهم يضعون سيناريوهات مختلفة؛ ففي خطة إسرائيل 2020 وضعوا السيناريو التالي: "ترى الخطة أن الوضع القادم هو عبارة عن إسرائيل في بيئة سلام، وهي تعني تخفيف حدة النزاع في الشرق الأوسط، وعن ذلك تنتج علاقات سياسية واقتصادية بين إسرائيل وجاراتها"، وهذا يعني أن الإسرائيليين توقفوا عن توقع سلام حقيقي مع الدول العربية، وتحولوا إلى محاولة التوصل إلى هدنة أو سلام، بمعنى حالة لا حرب، أو سلام بارد.

كان ذلك بلا شك بتأثير تجربة السلام مع مصر؛ فقد رسخت القناعة أن السلام يمكن أن يسود فقط بين دول ديمقراطية، ولذلك يجب توجيه مجهود الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، نحو إجبار الدول العربية على القيام بإصلاحات ديمقراطية؛ فقد قال

بيرس: إن الشرق الأوسط بحاجة للديمقراطية مثل حاجة الروح للهواء ... في النهاية ليس هناك رفاه حقيقي وليس هناك ازدهار اقتصادي لمدى بعيد إلا في إطار ديمقراطي، وكذلك لا يستمر الأمن القومي والشخصي إلا في إطار ديمقراطي[17].

كذلك يعتقد الإسرائيليون أن الواجب الأخلاقي يحتم على الغرب التدخل وفرض الإصلاحات الديمقراطية، وإلى أن يحدث ذلك على إسرائيل تقوية جيشها، ولن يختفي النزاع في الشرق الأوسط، لكن المنشود ألا يكون نزاعا عنيفاً.

بناء على هذا الفهم، تبلورت استراتيجية إسرائيل الجديدة، وهي تقليص الاحتكاك بالدول العربية والفلسطينيين إلى أدنى حد، وزيادة قوة الردع الإسرائيلية، الأول عن طريق الانسحاب من قطاع غزة والانسحاب بقدر معين من الضفة الغربية والفصل بواسطة الجدار الأمني، والتوقف عن الحديث بضرورة تغيير الأنظمة العربية إلى أنظمة ديمقراطية، والثاني- الردع- عن طريق تطوير الجيش والسلاح والرد بحزم على أية هجمات ضد إسرائيل، وهي تطبيق لفكر لايبوفنش:"حسب الواقع السياسي اليوم يجب الافتراض أنه ليس هناك احتمال لسلام إسرائيلي- عربي في المستقبل المرئي بدون أية علاقة مع المناطق، وكذلك ليس هناك احتمال للأمن، كتب علينا أن نعيش لفترة طويلة في حالة خطر من حرب دائمة... لذلك ليس أمامنا خيار إلا الانسحاب من المناطق المكتظة بالسكان العرب التي لا يمكن تحويلها إلى مناطق يهودية، وبما أنه ليس هناك احتمال للسلام في المستقبل القريب علينا أن نتحصن في دولتنا"[18].

أما المنتظر من هذا السلام في مجال العلاقات الاقتصادية ومن هذه العلاقات فهو:

1- ينتظر أن تنحصر العلاقات الاقتصادية في مشاريع محددة في مجالات البنية التحتية، المياه، المواصلات والسياحة، باستثناء الأردن ومصر، وتسعى إسرائيل لإقامة علاقات بمستويات مختلفة مع الدول العربية كل على حدة دون السعي للتوصل إلى نظام إقليمي مشترك.

2- هناك تقديرات أخرى أن السلام مع الدول العربية يمكن أن يؤثر كثيراً على الصناعات الإسرائيلية خاصة التي تنتج منتجات تتأثر بالبعد الجغرافي: منتجات مكلفة من ناحية النقل، منتجات ذات حجم كبير وغير ذلك، بعض هذه الصناعات يمكن نقلها إلى على البلاد العربية المجاورة واستغلال القوى العاملة والمواد الأولية: الحديد والفولاذ، نتجات ورقية، مواد بناء، منتجات معدنية، السماد ومواد الإبادة، ومواد كيماوية وغير

ذلك، أما تحـول الصـناعات التقليديـة إلى صـناعات ذات تكنولوجيـا عاليـة فيحتـاج إلى فترات طويلـة، مـن هنـا فـإن العلاقـات مـع الـدول العربيـة يمكـن أن تفـتح أمـام هـذه الصناعات فرص تنافس جيدة وأن تمهلها فترة 15-20 عاما من الإنتاج.

3- تفوق إسرائيل هو في الفروع ذات المعرفة العالية والتكنولوجيا، وهي تعتـبر مـن الـدول المتقدمة في الكمبيوتر والاتصالات والعلاقات الاقتصادية مـع الـدول العربيـة، حسـب النمط المذكور أعلاه، يساهم في إحـداث تحـولات اقتصـادية بنيويـة: تسريـع تخصـص الاقتصاد الإسرائيلي، إذ ينـتج تقسـيم عمـل ينـتج عنـه تخصـص الاقتصـاد الإسرائـيلي في الصناعات كثيفة المعرفة بيـنما يتخصـص الفلسـطينيون والـدول المجـاورة في الصـناعات ذات العمل المكثـف.هـذا التخصـص ينـتج تحـولات بنيويـة: تتطـور فـروع التكنولوجيـا المتطورة والاتصالات والمواصلات والخـدمات والأعـمال والمصرفيـة، بـالعكس مـن ذلـك يتقلص فرع الزراعة وفرع الصناعات العسكرية.

المراجـــع

[1]. شلبي مغاوري: إسلام أون لاين 2001/1/04.

[2]. شمعون بيرس: الشرق الأوسط الجديد، سطيماتسكي، تل- أبيب، 1993، ص62.

[3]. نفسه، ص74.

[4]. نفسه، ص88.

[5]. تم هذا العام 2005، تعيينه في منصب محافظ إسرائيل.

[6]. ستانلي فيشر: إسرائيل وجاراتها في الشرق الأوسط، السلام واقتصاد إسرائيل، ربعون لكالكلاه، 1993 ، 6: 13-14.

[7]. مكتب الإحصاء المركزي، كتاب الإحصاء السنوي 2000، جدول 7.2.

[8]. كتاب الإحصاء السنوي 2000، جدول 4.6.

[9]. هآرتس 2005/9/26.

[10]. معاريف 2004/4/1.

[11]. دَخَل إسرائيل عام 2003 ستة آلاف عامل أردني، وفي عام 2004، 14 ألف عامل، كما يشكل العمال الأردنيون 11% من العمال الأجانب الموجودين دون أذون عمل (هآرتس 2005/7/29)

[12]. هآرتس 2005/9/29.

[13]. خطة إسرائيل 2020، مقدمة، تبرير وأسلوب وسيناريوهات، التقرير النهائي، آدم مزور والطاقم المهني.

[14]. جدعون بخار: كيف نصنع سلام مع العرب، هآرتس 2005/10/19.

[15]. أرييه أرنون: فرص التجارة بين إسرائيل، الفلسطينيين والأردن، ورقة نقاش رقم 10.94 ، بنك إسرائيل، القدس، 1994.

[16]. نيرؤون حشاي: سلام بارد والبيئة الاقتصادية في إسرائيل، في: صباح اليوم الثاني: عهد السلام- ليس خيالاً، تحرير ميرون بنبشتي، كرمل ومعهد ترومان- الجامعة العبرية، القدس،2002، ص177.

[17]. شمعون بيرس: ص64.

[18]. يشعياهو لايبوفنش: العقيدة، التاريخ والقيم، أكادمون-الجامعة العبرية، القدس، 1993، ص225-226.

الباب الثاني

مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي

الفصل الأول

مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي بين طرفي الصراع

الفصل الثاني

مستقبل الميزان الاستراتيجي غير التقليدي بين طرفي الصراع

الفصل الثالث

تصورات طرفي الصراع حول مستقبل الصراع وتداعياته

الفصل الرابع

تصورات الأطراف الدولية المؤثرة حول مستقبل الصراع وتداعياته

الفصل الخامس

دور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع

الفصل الأول

مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي

بين طرفي الصراع

- الورقة الأولى

توازن القوى لدى طرفي الصراع

- الورقة الثانية

تطور التوازن العسكري التقليدي لدى طرفي الصراع

- الورقة الثالثة

تجربة المقاومة والانتفاضة الفلسطينية وآفاقها

- الورقة الرابعة

مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي

بين طرفي الصراع

الفصل الأول/ الورقة الأولى

توازن القوى لدى طرفي الصراع

عبد اللـه المحارمة*

مقدمة

ليس من السهل على أي باحث في هذا المجال إعطاء القارئ إجابات محدده لميزان القوى لطرفي الصراع إلا من حيث الكم للمعدات، وهو أمر خادع ومضلل؛ حيث تمتلك دولة عربية واحدة مثل سوريا أو مصر كمّاً من المعدات أكثر مما تمتلكه إسرائيل، لكن هناك عوامل موضوعية وأخرى معنوية قد تجعل آلة واحدة تساوي 10 أمثال الآلة المماثلة للطرف الآخر، وهو ما سنتحدث عنه مع بعض التفصيل لاحقاً.

لقد خاض العرب مجتمعين أو في ائتلافات ثنائية أو ثلاثية أو أكثر خمسة حروب خاسرة أدت إلى معطيات الوضع القائم المعروف، فإسرائيل تحتل كل فلسطين التاريخية ومرتفعات الجولان السورية، ومزارع شبعا اللبنانية، وتوصلت إلى اتفاقات سلام مع كل من مصر والأردن واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية، مما أفرز وضعاً عربياً غير موحد في التعامل من حيث الرؤى المستقبلية مع إسرائيل.

أصبحت إسرائيل بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تنفرد بزعامة الإقليم كقوة نووية وعسكرية وتكنولوجية واقتصادية، وأصبحت قوة مهيمنة، وأصبح الطرف العربي بعد طرحة مبادرة السلام العربية في قمة بيروت (السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل) يتصرف بخيار وحيد ومن طرف واحد (السلام الاستراتيجي).

تمكنت المقاومة اللبنانية من تحرير الجنوب اللبناني بالعمل المسلح، ثم خاضت مواجهة مفتوحة مع إسرائيل دامت 33 يوماً، أُجبرت فيها لأول مره على خوض حرب برية دامية خارج إطار عقيدة الحرب الخاطفة، ولجأت إلى تطبيق استراتيجية تدميرية لأهداف مدنية وبنى تحتية، وتعتمد إيقاع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين العزل، ورغم كل ذلك فشلت، ولأول مرة، في تحقيق أهداف هذه الحرب، مما أضعف في الجانب العربي موقف أصحاب خيار السلام الاستراتيجي لصالح قوى خيار المقاومة والممانعة.

---

* لواء متقاعد- ومساعد رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق/ الأردن

سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي

- **السيناريو السياسي**

وهو خيار استخدام الوسائل الدبلوماسية والتفاوض لإنهاء الصراع، وهذا يتطلب الوصول إلى حل مُرضٍ للطرفين بالاعتماد على قرارات الشرعية الدولية، ويرى كل طرف فيها تفسيرات تتلاءم وأهدافه نتيجة الغموض المتعمد في صياغتها؛ فالعرب يريدون عودة الأراضي المحتلة عام 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة مقابل علاقات سلام دائم معهم كحد أدنى لنجاح الحل السياسي، بينما إسرائيل المتفوقة استراتيجياً على أعدائها ويدعمها حليف استراتيجي متفرد في زعامة العالم، تريد الاحتفاظ بكتل الاستيطان الرئيسة والقدس، والسيطرة على الأجواء والمياه ونقاط العبور الحدودية، مع تحويل الجيوش العربية إلى حرس لحدودها مقابل السلام.

هناك تحرك عربي من خلال الجامعة لإعادة ملف التسوية إلى مجلس الأمن، بعد المواجهة الأخيرة بين حزب الله وإسرائيل، كما أن هناك أصواتا إسرائيلية تؤيد العودة لخيار التفاوض، لكن الأكثرية اليمينية في المجتمع الإسرائيلي لا تدعم هذا الخيار، ولهذا السيناريو خياران:

- **خيار التسوية السلمية،** وهو سيناريو مبني على فرض الأمر الواقع القوي مقابل الضعيف، وشروط يمليها الطرف القوي، ويضطر الضعيف للقبول بها، ولا تعطيه إلا الحد الأدنى من الحقوق، وهذا ما تسعى له الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث إنها تشترط قبول الطرفين بأية تسوية سلمية، وموقف إسرائيل القوية والمحتلة- التي تتمتع بالحرية الكاملة ولا تقع تحت ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية- يختلف عن الموقف الفلسطيني الواقع تحت ضغوط مختلفة ويفاوض وهو تحت الاحتلال وإجراءات الاحتلال المختلفة من التجويع وحتى التدمير والقتل والتجهير، وعملية التسوية تسير حسب الرغبة الإسرائيلية، حيث إنها تطرح النقاط التي تريد التفاوض عليها وتؤجل نقاط رئيسة.
- **خيار عملية السلام،** وهذا سيناريو يبنى على سلام عادل دائم وشامل، ويرضي كافة الأطراف ويؤدي إلى التعايش السلمي.

- **سيناريو استخدام القوة العسكرية**

خسر العرب كل الحروب السابقة مع إسرائيل عدا تحرير الجنوب اللبناني بالمقاومة

اللبنانية عام 2000 ومواجهة تموز/يونيو عام 2006، وكل حرب تلد حرباً أخرى، كما في تاريخ حروب أوروبا، أو الحربين العالميتين، أو حروب الإمبراطورية العثمانية والفارسية، والحروب العربية ليست استثناء، فهل هناك حرب قادمة؟ إذا لم ينجح خيار التفاوض فإن أسباب الصراع المسلح ستظل قائمة؛ فالمقاومة الفلسطينية، واللبنانية، ستستمر في مشاغلة العدو الإسرائيلي، كما أن سوريا ستجد نفسها مضطرة إلى استخدام خيار القوة لاستعادة الجولان المحتل منذ 40 عاماً، على الأرجح ستكون الحرب القادمة حرباً سورية- إسرائيلية مع عمليات للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، ولن يشترك بها العرب إذا ظل النظام العربي الحالي كما هو.

مقارنة عناصر القوة الوطنية لطرفي الصراع

لا يجمع بين دول النظام العربي القائم سوى عوامل الدين واللغة والجوار الجغرافي، بل إن هناك صراعات عربية- عربيه لها الأولوية على الصراع مع إسرائيل؛ فقد خرجت كل من مصر والأردن من المواجهة باتفاقات السلام (كامب ديفيد 1979، ووادي عربة 1994) وخرجت العراق بعد تدميرها من الاحتلال الأمريكي 2003، والسودان يواجه احتمال التمزق إلى دويلات بعد اتفاقات نيفاشا وتدويل أزمة دارفور في القرار 1706، والصراعات الداخلية على أساس عرقي أو ديني أو طائفي بدأ العد التنازلي لها في المغرب والجزائر والسعودية ومصر، ولقد تعاونت دول عربية مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وترك العرب لبنان وحيداً في مواجهة حزب الله مع إسرائيل، بل إن دولاً عربية حمّلت حزب الله مسؤولية نشوب المواجهة، لذلك فالمواجهة العربية- الإسرائيلية في ظل هذا النظام العربي الحالي غير ممكنة.

- **عناصر القوة**

1- **النظام السياسي**، الدول العربية كأقطار هي دول تحكمها عائلات، سواء ملكية أو جمهورية، تستخدم أجهزة الأمن والثروة لإحكام قبضتها، وجامعة الدول العربية غير قادرة على وضع سياسات ثابتة يلتزم بها الجميع، وبالتالي فالنظام العربي يفتقر لاستراتيجيات واضحة قابلة للتنفيذ، بينما إسرائيل دولة ديمقراطية مؤسسية متقدمة، وهذا العامل لصالحها ضد أي دولة عربية، وبشكل خاص سوريا كقطر، أو بقية العرب

ولو اجتمعوا في المواجهة، والعراق هو المثال لما يمكن أن يكون عليه الحال في أي حرب قادمة، فقد انهارت الدولة التي تمتلك أسباب القوة في أقل من 20 يوماً.

2- **القوة الاقتصادية،** يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بالتفوق؛ حيث الدخل القومي السنوي لإسرائيل يعادل 5 أضعاف الدخل القومي السوري، ودخل الفرد في إسرائيل يماثل 17 ضعفا دخل الفرد السوري، وتأتي إسرائيل في المركز الرابع لدول العالم المصدرة لصناعة السلاح، أما موازنة الدفاع الإسرائيلية فهي 7.5 بليون دولار لعام 2003 مقابل 1.5 بليون دولار لسوريا[1]، والأمة العربية تمتلك قدرات اقتصادية هائلة إلا أنه ليس من المتوقع تسخير كل هذه القدرات لخدمة الصراع بين دولة أو عدد محدود من الدول العربية ضد إسرائيل.

3- **القوة العسكرية،** يبين الجدول المرفق حجم القوة العسكرية لكل من سوريا وإسرائيل لعام 2003/ 2004 والذي يعطي لسوريا ميزة نسبية من حيث الكم، ما عدا الجو والبحر، مع ملاحظة عوامل مضاعفة القوة التالية:

- **القدرة المعدة/السلاح القتالية** (Operational lethality index)، فمثلاً للدبابة يُحسب عيار المدفع، ونوع القذائف، وعدد القذائف التي تحملها، ووسائل الرؤية الليلية، ووسائل السيطرة على الرماية، وسرعة الدبابة، والمسافة المقطوعة بالوقود تعبئة كاملة، ونوع الحماية المدرعة، وبالتالي فإن دبابة ميركافا تعادل ضعف دبابة (ت72) الروسية.
- **معنوية المقاتل**، فمن يقاتل من أجل الشهادة صابراً يعادل عشرة من غيره، يقول تعالى: (**إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين بإذن الله**) سورة الأنفال، ومن يقاتل عن دينه وعرضه ليس كمن يقاتل دفاعاً عن نظام فردي أو عن نظام ديمقراطي.
- **الكفاءة التدريبية للفرد والطاقم،** ويراعي بها عدد الطلقات التي يرميها الفرد سنوياً وفترة التدريب للطاقم وللوحدة سنوياً.

1 Military Balance 2003/2004 page

- **الإمكانات التكنولوجية والصناعات الدفاعية**، فقد تمكنت إسرائيل عام 1982 أثناء غزو لبنان من إسقاط 80 طائرة سورية في طلعة واحدة وتدمير 20 بطارية صواريخ سام بضربة جوية واحدة بتفوقها النوعي الواضح في هذا المجال.
- **الحرب الإلكترونية** وإجراء الحرب الإلكترونية المضادة.
- **المقدرة الاستخبارية** الاستراتيجية والميدانية، فإسرائيل متفوقة مقابل قدرة محدودة لسوريا.
- **الخبرة القتالية والثقافة الفكرية العملياتية والاستراتيجية**، وهذه مكّنت القادة العسكريين الإسرائيليين من التفوق على أعدائهم بأساليب الحرب الخاطفة وعمليات الالتفاف السريعة وقطع خطوط المواصلات، وعمليات القوات المحمولة جواً، والعمل على الخطوط الداخلية، وإعطاء حرية العمل للقادة الصغار في الأمام.
- **الإسناد اللوجستي،** مثل التزويد بالطعام والوقود والذخائر وصيانة المعدات وإخلاء الإصابات وتعويض الخسائر.

يتبين من مرجعة العوامل أعلاه لطرفي النزاع أن خوض حرب جيوش نظامية مع إسرائيل هو في صالح الجيش الإسرائيلي الذي يمتلك القدرات النوعية المتفوقة، ولإبطال هذه الميزة لا بد من الاستفادة من تجربة المقاومة اللبنانية مع إسرائيل، وذلك بعقيدة الدفاع عن المناطق المبنية بمزيج من الجيش الشعبي وقوات نظامية سريعة الحركة، وذات قوات نار ضد الجو والدروع، تقاتل مع قوات المقاومة الشعبية في المدن والقرى والغابات في كل المحاور.

4- **عوامل أخرى**، هناك كثير من العوامل التي يمكن اعتبارها في الوصول إلى توازن استراتيجي مع العدو الإسرائيلي، وهي:

- **حجم السكان**، فكلما زاد عديد السكان كان لصالح الطرف الذي يتمكن، وهو لصالح سوريا (17 مليون سوريا إلى 5 ملايين إسرائيلي).
- **الاستراتيجية الاجتماعية** التي تمكن من حشد الطاقة البشرية معنوياً ومادياً لخدمة

أهداف الدولة، تجعل من الجبهة الداخلية عـاملاً مسـانداً للمجهـود الحـربي، ففـي حرب العراق لعبت المعارضة العراقية دوراً فاعلاً في إسقاط نظام الحكم، بينما تمكـن اللبنانيون، رغم تنوع المجتمع اللبناني المماثل للتركيبة السكانية العراقية، من الوقوف خلـف المقاومـة عـامي 1982، و2006، وسـيكون هـذا العامـل لصـالح إسرائيـل في المواجهـة مـع سـوريا، حيـث نظـام الحكـم فـردي وراثي ويواجـه معارضـة مدعومـة خارجياً، إلا إذا بدأ النظام السوري تنفيذ سياسات إصلاح شاملة وجريئة للتحول نحو نظام ديمقراطي متقدم.

- **العمق الجغرافي**، تتمتع سوريا أو أي ائتلاف عربي بهذه الميزة، التي قلـل مـن قيمتهـا الإسرائيليون بعملهم على الخطـوط الداخليـة في حـروب 48، 67، 73 بحشـد الجهـد الاسـتراتيجي عـلى الجبهـات الأقـوى أو الأخطـر أولاً، وإنهائهـا ثـم نقـل الجهـد إلى الجبهات الأخرى، وكذلك التركيز على قطع خطوط المواصلات للجيوش العربية (قطع خط مواصلات الجيش المصري الثالـث حـرب 73)، وشـن الحـروب الخاطفـة كـما في حرب 67.
- **حجم الموارد للدولة**، وهو عامل مهم في تقدير اتجـاه تـوازن القـوة، ويـنعكس ذلـك من حجم موازنة الدفاع، وكما بيّنا سابقاً فإن حجم موازنة الدفاع الإسرائيليـة تعـادل نصف كامل الدخل القومي السـوري، وخصصـت إسرائيـل 7.4 مليـار دولار لمعالجـة أوجه القصور في حربها مع حزب اللـه الأخيرة، وهذا المبلـغ يعـادل موازنـة الـدفاع السوري لعام كامل[2].
- **العقيدة الدينيـة**، يقاتـل الجـيش الإسرائـيلي وفـق تعـاليم توراتيـة باسـتخدام أقصى درجـات القـوة ضـد الخصـم لإيقـاع الصـدمة والرعـب عـلى الخصـم، بيـنما يقاتـل المسلمون وفق عقيدة الجهاد التي تدعو للرحمة بالشيخ والمـرأة والطفـل والحيـوان والبيئـة، واتبـاع الشرائـع السـماوية، ولقـد أثبـت حـزب اللـه دور قيمـة الشـهادة البطولي في المواجهة الأخيرة، وعليه لا بد للعرب أن يعدِلوا عن موقفهم في قمة داكار الإسلامية التي حيدّت مفهوم الجهاد وفضل الشهادة، استجابة لضغوط خارجية.

---

[2]. نفس المرجع السابق.

كيف للعرب، وسوريا خصوصا، الوصول إلى توازن استراتيجي مع إسرائيل؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد أن نقرر أن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي يعطل توظيف موارد العرب للتنمية الشاملة، وخطط الإصلاح الديمقراطي (الحكم الصالح أو الشورى)، فبقاء ميزان القوى لصالح إسرائيل، يبقي الدول العربية، أقطارا أو كتلة سكانية متجانسة، في حالة ضعف لا تمكنهم جميعاً أو منفردين من مواجهة هذا التهديد.

إن الحل المثالي للخروج من مأزق التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي هو العمل على إقامة نظام عربي جديد بخطوات تسترشد خطى قيام الاتحاد الأوروبي وفق الرؤى التالية:

- إعطاء فرصة خمس سنوات لكل قطر عربي يرغب أن يكون عضواً في هذا النظام للتحول إلى نظام ديمقراطي (صالح/شوري)، من خلال حكومة مؤقتة ودستور مؤقت لمدة عام، ثم إجراء انتخابات شاملة لمجلس تشريعي، يفرز حكومة نيابية، وسلطة قضاء مستقل، ومنظمات مجتمع مدني، وصحافة حرة، وقوانين أحزاب وانتخابات، ومساءلة وشفافية من رأس الهرم وحتى قاعدة الدولة.
- وضع خطط مفصلة سياسية واقتصادية، ودفاعية، واجتماعية لدول النظام العربي الجديد بمشاركة كل أطياف النخب العربية.

تشكل المقترحات الموجزة أعلاه فرصة مثالية للنظام العربي للبقاء على خريطة العالم بمبادرة ذاتية لمنع قوى الهيمنة الدولية والإقليمية من فرض حالة التخلف التنموي والسياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي والتكنولوجي لصالحهم ولصالح دولة إسرائيل كقاعدة استراتيجية متقدمة لهذه القوى، ويشكل هذا المقترح لنظام عربي جديد مخرجاً سياسياً من أزمة الصراع العربي- الإسرائيلي، بل إنه يجعل الخيار العسكري لإسرائيل خياراً بعيداً.

جدول يبين حجم القوة العسكرية لكل من سوريا وإسرائيل لعامي 2003- 2004

القوه	سوريا	إسرائيل
قوات برية	319 ألف مجند نظامي، 345 ألف احتياط، جيش 280 ألف، 3 قيادات فيلق، 7 فرق مدرعة (21 لواء مدرع 7 مشاه) 3 فرق أليه (6 ألوية مدرعة 6ألوية مشاه آلية) حرس جمهوري 3 فرق مدرعة وفرقة آلية، الاحتياط قيادة فرقة مدرعة، 6ألوية دروع، 31 لواء مشاة، 3 ألوية مدفعية، 2لواء مضاد للدروع، 10 ألوية قوات خاصة، 3 ألوية صواريخ أرض أرض (3 كتائب فروع 3 كتائب سكود ب، س، 3 كتائب س س21) لواء صواريخ دفاع ساحلي 4500 دبابة (ت55، 1000ت62، 1500ت72)، 4000سام7، 160سام 8، 20سام 9، 20سام 11، 35سام 13، 100سام 14.	خدمة دائمة 167 ألف مجند، خدمة علم 107 آلاف، احتياط 360ألف، (330ألف جيش، 3500بحرية، 25ألف جو). سلاح نووي يقدر بمئتي رأس بوسائل قذف صواريخ أريحا، (500كم أريحا)، 1500كم، وطائرات، 3قيادات جغرافية 4قيادات فيلق، 5فرق مدرعة، (4ألوية مدرعة و5ألوية آلية) 4فرق مشاة، 5ألوية محمولة جواً، للاحتياط 6فرق مدرعة، فرقة محمولة جواً. **المعدات** 3950 دبابة منها 1800 دبابة ميركافا 400 عربة استطلاع، 960 مدفع محمول 155ملم، 370 مدفع مجرور، 200راجمات صواريخ، 2000مدفع هاون،100صاروخ اريحا300/2/1 قاذف تو ضد الدروع، 250صاروخ كتف ضد الجو ستنجر، 1000رادآي، 48 شاباربل
قوات جوية	70 ألف فرد، 548 طائرة مقاتلة، 50 سوخوي 22، 60ميج 23، 30ميج 25، 42ميج 29أ، 8سوخوي 27، طائرة عمودية مسلحة 71.، 2 فرقة دفاع جوي (25 لواء دفاع جوي)، 150 بطارية سام 5/6/3/2. ساعات الطيران 30 ساعة.	20 ألف فرد قوة نظامية، 57 ألف احتياط. ساعات الطيران 180 للعاملين، 80 ساعة للطيارين الاحتياط، 70 طائرة F4-E، 90 طائرة F15، 305 طائرة F16، 90 طائرة استطلاع مختلف، 10 طائرات يونج حرب إلكترونية PHALCON، AWACS، 96 طائرة عمودية مسلحة كوبرا أباتشي.
قوات بحرية	4 آلاف. فرقا طه عدد2 18قارب دورية منها 10 قوارب حاملة صواريخ. طيران بحرية 18 هيليوكوبتر.	2500 فرد نظامي، 11500 احتياط، 3غواصات ألمانية + 2 غواصة تحت الشراء، 53 قارب دورية ساعار وجبريل، 11 قارب حاملة صواريخ، 39 قارب دفاع ساحلي سوبردا فورا، ناشال، دبور، 300 فرد قوات خاصة بحرية، 4 طائرات عمود/ سي بانثر.

الفصل الأول/ الورقة الثانية

تطور التوازن العسكري التقليدي لدى طرفي الصرع

موسى الحديد [*]

مقدمة

سار الميزان العربي التقليدي بين الدول العربية وإسرائيل منذ عـام 1948 وحتـى يومنـا هذا لصالح إسرائيل بفعل عوامل داخلية وخارجية مؤثرة عـلى الطـرفين، وكـان بمـرور الوقـت يتطور وبشكل متزايد لصـالح إسرائيـل، حتـى أصـبحت الفجـوة كبـيرة، ويحتـاج تقليصـها إلى جهود عظيمة، لا بد من مضاعفتها إذا ما أريد قلب ميزان القوى الاسـتراتيجي لصـالح الـدول العربية.

تمتلـك الأمـة العربيـة إمكانـات كبـيرة وعظيمـة جـداً، إلا أن الفسـاد، وسـوء الإدارة، والانقسام والتشتت العربي، والتـدخلات الخارجيـة، وقفـت مانعـاً أمـام اسـتغلالها الاسـتغلال الأمثل من أجل تحقيق مواقف مشرفة، وبشكل خاص في مجالات الدفاع عن الأمن القومي.

إن مجرد الحديث عن توازن عسكري عربي- إسرائيلي في هذا الوقت يعد نظرة تفاؤلية خيالية لا وجود لها على أرض الواقع، تم إلغاؤها من خلال الواقع الذي تعيشه الأمة العربية.

تختلف النظرة الاستراتيجية للصراع عند طرفيـه، فإسرائيـل تنظـر إليـه عـلى أنـه صراع وجود لا يحتمل الخطأ مهما كـان طفيفـاً (ودليـل ذلـك المحاسـبة عـلى التقصـير بعيـد حـرب رمضان 73)، بينما تنظر الدول العربيـة إليـه عـلى أنـه صراع حـدود يمكـن اسـتعادتها، ولكـلا النظرتين مبرراتها في الذهنيتين.

عناصر التوازن العسكري التقليدي

للتوازن العسكري التقليدي عدة عناصر رئيسة، تسـاعد دراسـتها وتحليلهـا عـلى فهـم هذا التوازن في حاضره، وكيف يمكن أن يتطور في مستقبله وأهمها:

---

[*] لواء ركن متقاعد، وباحث استراتيجي/ الأردن

أ. هدف الصراع.
ب. جغرافية الصراع.
ج. الموارد البشرية.
د. الموارد المادية.
ه. التكنولوجيا.
و. الإرادة السياسية.
ز. القدرات العسكرية.

هدف الصراع

منذ نشأة الصهيونية العالمية، والهدف الصهيوني واضح باستعادة أرض الميعاد المقدسة، وكان هذا الهدف مرسوما بوعي وعلم في ذهن كل صهيوني، حتى قبل مؤتمر بازل في سويسرا عام 1897، وعلى مدار كل المراحل التي مرت بها الحركة الصهيونية كانت الأهداف الرئيسة، وأهداف كل مرحلة من المراحل، موضوعة ومرسومة بعناية وبدقة، ومحافظة على توقيتاتها حسب معايير المكان والزمان والإمكانات وتطور المواقف، مع الاحتفاظ بقدر معقول من المرونة يستوعب المتغيرات الطفيفة على هذه العوامل، وكما طبق ذلك في الفكر الصهيوني والسياسة الإسرائيلية فيما بعد، فإنه طبق تماماً في الفكر العسكري الإسرائيلي وفي السياسة التي صاغت هذا الفكر وفي الاستراتيجية العسكرية التي نفذت أهداف تلك السياسة.

وكان لكل مرحلة من مراحل تطور الكيان الصهيوني أهداف عسكرية تصور جغرافية هذه المرحلة وزمنها، يتبعها وضع سياسات عسكرية عامة تبين الخطوط العريضة لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم رسم استراتيجيات عسكرية تضع التفاصيل المهمة لتحقيق الأهداف، وسارت هذه المراحل، ولا زالت، بترتيب زمني وجغرافي دقيق، بدءاً **بمرحلة تبلور الفكرة** في مؤتمر بازل، وكانت العسكرية الصهيونية في هذه المرحلة عبارة عن مشاركة يهودية بأعداد قليلة مع جيوش الحلفاء، ومن ثم مرحلة **تأسيس موطئ القدم** الذي حققته الهجرات اليهودية المتلاحقة إلى فلسطين، وحدث تطور عسكري في هذه المرحلة، حيث أصبح للصهيونية مليشيات مسلحة على أرض فلسطين، تستطيع تقديم الحماية للمنشآت اليهودية، **ومرحلة**

تأسيس الدولة عام 1948، ورافقها تأسيس جيش قوي نسبياً، استطاع أن يحمي مكتسبات هذه المرحلة، **ومرحلة التوسع** عام 1967، وتحولت العسكرية الإسرائيلية إلى أسطورة في هذه المرحلة تمثلت أهدافها بتدمير جيوش دول المواجه العربية، واحتلال كامل للأراضي الفلسطينية ومساحات أمان إضافية "الجولان وسيناء"، ومن ثم **مرحلة قتل إرادة القتال** للجيوش العربية، وتمثلت بتحقيق الجيش الإسرائيلي التفوق المطلق على الجيوش العربية، وأخيراً، وبعد تحقيق هذه المرحلة الحاسمة (قتل إرادة القتال) جاءت **المرحلة الأخيرة اجتثاث المقاومة والممانعة** العربية للسياسات الإسرائيلية، ونلاحظ أنه وعلى مسار هذه المراحل كانت الأهداف الإسرائيلية واضحة، وأن استراتيجيات تحقيقها مرسومة بتفاصيل دقيقة ولها قدسية تكسبها حرمة التراجع عن تحقيقها.

وعلى الجانب العربي لم يكن للعمل أهداف واضحة، وان تم وضع أهداف لبعض المراحل فلم ترافقها استراتيجيات عملية قادرة على تحقيقها، وتفتقر إلى أدنى مستويات التنسيق والتكامل العربي، وقدسيتها هشه أفقدتها حرية المحافظة عليها وعدم التراجع عنها والتضحية في سبيلها، أمام أي عقبات تعترض طريق تحقيقها، لذلك فإن العمل العربي جاء على شكل ردود أفعال للأحداث التي تصنعها إسرائيل.

جغرافية الصراع

وجدت إسرائيل نفسها، ومنذ نشأتها، محصورة ضمن مساحة ضيقة ومحاطة من جميع الجهات بدول عربية معادية، باستثناء الجهة الغربية، وهذا الموقع وهذه المساحة يفقدانها العمق الاستراتيجي وحرية المناورة الاستراتيجية، ومثل هذا الوضع الجغرافي يخلق حساسية وتوتراً عالياً لدى القيادة الإسرائيلية، ويفرض عليها يقظة دائمة واستعدادا مستمرا لمواجهة أسوأ الظروف، بالإضافة إلى أن هذا الوضع لا يقبل الهزيمة، ولو لمرة واحدة، ويجعل جميع المخاطرات الاستراتيجية العسكرية محسوبة بدقة متناهية، ولا يقبل المصادفات السلبية مهما كانت بسيطة، لذلك لجأت إسرائيل لعدة عوامل نقلتها من الضعف إلى القوة، فتوجهت إلى البحر وجعلت منه عمقا استراتيجياً من خلفه الدول الأوروبية الداعمة لها، بالإضافة إلى تبنيها لعدة عوامل استراتيجية على مستوى مسرح العمليات، ساعدتها على تقليص أضرار جغرافيتها، أهمها سرعة نقل المعركة إلى الأرض العربية، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم،

وتدمير الجبهات العربية بالتدريج، وتشتيت الجهد العربي المشترك وعزله، وتمكنت من تحسين موقعها الجغرافي بالوصول إلى مناطق استراتيجية حاكمة وعازلة، وبذلك تكون إسرائيل قد تجاوزت الصعوبات الجغرافية بما فيها محدودية العمق الاستراتيجي.

تتمتع الدول العربية المحيطة بإسرائيل بمساحات جغرافية واسعة تؤمّن لقواتها القدرة على الانفتاح والنقل الاستراتيجي، بما تمتلكه من مسارح عمليات ذات طبيعة جغرافية متنوعة: سهول وجبال، ومناطق حاكمة ومسيطرة، تقدم ميزات تعبوية واستراتيجية، وممرات غزو، وطرق مختلفة، وتعطي للقوات العربية خيارات استراتيجية ذات قيمة إضافية كبيرة، تؤمّن لها العمل على الخطوط الخارجية لإسرائيل بما يساعد على إرباك المخطط العسكري الإسرائيلي ويجعل قدرته على التكيف النهائي للمعركة صعبا جداً، ومكلفا من حيث الوقت وموقع وحجم التشكيلات التي ستنفذ عمليات المواجهة الرئيسة.

إلا أن الدول العربية وللأسف لم توظف العامل الجغرافي بالطريقة المناسبة، وكان التنسيق في هذا الجانب محدودا جداً، لذلك اكتفت بالاطمئنان إلى اتساع مساحتها وعمقها الاستراتيجي دون توضيع مناسب للقوات، وأهملت استغلال عناصر القوة والميزات الاستراتيجية الجغرافية، وكانت النتيجة أن خسرت كثيراً من المواقع الاستراتيجية المانعة والحاكمة على كافة الجبهات (المرتفعات الغربية على الواجهة الأردنية/ مرتفعات الجولان على الواجهة السورية/ أصبحت سيناء منطقة عازلة على الواجهة المصرية).

الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر قوة الدول؛ لأنه العنصر الفاعل والمحرك لاستغلال كافة عناصر القوة الوطنية الأخرى، استشعرت إسرائيل، ومنذ نشوء كيانها، وَهْنَها وضعفها في هذا المجال؛ حيث إن القوة البشرية الإسرائيلية بالكاد تعادل القوة البشرية لأصغر دولة عربية مجاورة، وهذا الشعور ولّد لديها حساسية مفرطة تجاه الخسائر البشرية والخوف والإبادة، وخلق عندها دافعاً وحافزا قوياً لاتخاذ إجراءات استراتيجية حاسمة، وإيجاد حلول بديلة تستطيع من خلالها تلافي هذا الوهم وإلغائه، وقلب معادلة القوة البشرية لصالحها.

وكان من أهم هذه الإجراءات التركيز على المواطن الإسرائيلي لرفع كفاءته وفاعليته ووعيه، ووضع كل مواطن في مكانه المناسب، وحوّلت المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع عسكري

من خلال نظام احتياط فعال يعتبر الأمثل في العالم، وبذلك استطاعت الحصول على أقصى طاقة ممكنة من مواطنيها، وأصبح المجتمع الإسرائيلي منتجا اقتصاديا في أوقات اللاحرب، ومجتمعا عسكريا في الحرب والأزمات، وباحتراف عال جداً، بالإضافة إلى لجوء إسرائيل إلى استراتيجيات متعددة أهمها استراتيجية الحرب الخاطفة والسريعة لتقصير مدة الحرب، وتبني استراتيجية الضربة الوقائية، والاعتماد على شريك استراتيجي قوي، والاعتماد على الذات، واستراتيجية الردع التقليدي، واستدعاء هجرات يهودية تعتمد على النوعية من الخارج، وذلك لتحقيق غايات متعددة أهمها الاقتصاد في مواردها البشرية.

أما في الدول العربية، فإن وفرة الموارد البشرية (التي تقدر بـ 350 مليون نسمة، وحتى لو اقتصرنا المقارنة على دول المواجهة وهذا ما يجب الأخذ به منطقياً، فإن تعدادها يزيد على 100 مليون نسمة، أي ما يعادل بالمقارنة عشرين ضعف سكان إسرائيل) أفقدها الشعور بالخوف والحساسية تجاه الخسائر البشرية، وأمعنت في الفرقة والتشتت حتى فقدت التوازن والقدرة على وضع استراتيجية متزنة متكاملة تستغل تفوقها البشري، وفشلت في استغلال عقول أبنائها وتوظيفها، فهاجرت إلى الخارج، وأصبحت هذه الأمة بمئات ملايينها غثاءً كزبد السيل، ويصدق فيها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها قالوا: أمن قلة نحن يا رسول الله ! قال: لا، بل أنتم كثير، ولكنكم غثاءٌ كغثاء السيل".

الموارد المادية والاقتصادية

تعد الموارد الطبيعية في إسرائيل محدودة جداً مقارنةً مع أعبائها ومتطلباتها الدفاعية الضخمة؛ فنسبة التجنيد فيها هي الأعلى في العالم، بالإضافة إلى برامج دفاعية كبيرة وطموحة ومتقدمة جداً في كافة المجالات، وهذه الإجراءات والبرامج تتجاوز بكثير إمكانيات مواردها الطبيعية، لذلك لجأت إلى استغلال الموارد أفضل استغلال، وبأعلى كفاءة ممكنة، واستيراد المواد الخام من الخارج بكلفة قليلة، وتصدير مواد مصنعة مقابلها بأضعاف كلفة استيرادها، بالإضافة إلى اعتمادها على المساعدات الأوروبية والأمريكية، وبهذه المنهجية تكون قد تجاوزت الصعوبات التي يشكلها نقص الموارد المادية.

مقابل ذلك، فإن الموارد المادية العربية تعد ضخمة جداً ومتنوعة، إلا أن سوء إدارة هذه الموارد جعل الفائدة منها محدودة، وأفقد العرب ميزة تفوُّقهم الواضح في هذا الجانب، وأهم ما يعيب الإدارة العربية في هذا المجال عدم اعتماد التكامل والتنسيق بين الدول العربية، وتصدير المواد الخام للخارج وعدم تصنيعها، بالإضافة للتنافس البيني الذي يؤدي إلى تدني الأسعار، وأهم العيوب الملاحظة على الموارد العربية هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، وعدم استخدام إدارة ناجحة لتوظيف هذه الأموال في الداخل، وعدم الاستفادة منها لتقوية الاقتصاد الوطني الذي يدعم السياسة الدفاعية.

القدرة التكنولوجية

إسرائيل من الدول المتقدمة تكنولوجيا، وهي رابع دولة صناعية، وخامس دولة مصدرة للسلاح في العالم، وتنفق 2.6% على البحث العلمي والتقني[1]، وتحتل بذلك الدرجة الثالثة عالمياً، وتحتل المرتبة الثانية بعد أمريكا من حيث معاهد الأبحاث والقدرات العلمية، والمرتبة الثانية بعد ألمانيا من حيث عدد المهندسين قياساً إلى عدد السكان، والمرتبة الرابعة من حيث القدرة على استيعاب التطورات التكنولوجية بعد أمريكا واليابان وفنلندا، والمرتبة الأولى في العالم من حيث العاملين في حقل البحث العلمي قياساً إلى عدد السكان.

وتتبع إسرائيل سياسة جذب العلماء من الغرب ودول الاتحاد السوفييتي السابقة، وإغرائهم للعمل فيها، ويوجد في إسرائيل 217 جهاز كمبيوتر لكل ألف شخص، وفي السنوات الأخيرة ساهمت سياسة الحوافز العلمية التي اتبعتها إسرائيل في زيادة الصادرات الإسرائيلية من الإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة إلى 7 مليارات دولار، والصادرات من أجهزة الاتصالات إلى 3 مليارات دولار، ومن المعدات الطبية 1.6 مليار دولار، والصادرات الدفاعية الإسرائيلية تصل إلى 4 مليارات دولار[2].

ولإسرائيل عقود للتعاون الدفاعي مع كثير من الدول، فهي تزود الأسطول الأمريكي بمنظومة أسلحة حماية ضد الإرهاب[3]، وتشترك معها في إنتاج صواريخ"حيتس" ضد الصواريخ البالستية[4]، وقد أجرت تجارب مشتركة لهذا الصاروخ لاعتراض صواريخ "سكاد" حقيقية وتمت بنجاح، وتجري دراسات مشتركة لتطوير مدافع ليزرية، وتزود إسرائيل الولايات المتحدة بأنظمة طائرات بدون طيار، وأنواع مختلفة من الذخائر.

وبالمقابل فإن إسرائيل تتزود من الولايات المتحدة بأنواع مختلفة من الطائرات[5]، والأسلحة الصاروخية، بالإضافة إلى قذائف ذكية يصل عددها إلى 5000 قذيفة بأوزان ومواصفات مختلفة[6]، وتشتري فرنسا من إسرائيل خبرات لتصنيع طائرات دون طيار بقيمة 200 مليون دولار.

وإسرائيل ثاني دولة بعد روسيا في تزويد الصين بالتقنيات العسكرية، ولها مشاركة مع الاتحاد الأوروبي في مجال الأقمار الصناعية، وتتعاون مع الهند في عدة مجالات، دفاعية وصواريخ وطائرات ومدفعية....الخ، وبالإضافة لذلك فلا قيود دولية على إسرائيل في مجالات نقل التكنولوجيا واستخدامها، بل على العكس من ذلك، فإنها تحظى بكل تشجيع ومساعدة وتسهيلات في مجال تطورها وتقدمها التكنولوجي والتقني.

وتعتبر الصناعات الدفاعية الإسرائيلية من أفضل الصناعات في العالم، حتى إن دولا متقدمة مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا[7] زودت جيوشها ببعض المعدات الدفاعية الإسرائيلية، وبشكل خاص طائرات دون طيار ذات الاستخدامات المختلفة.

وتهدف إدارة الصناعات الجوية الإسرائيلية إلى الارتقاء في تصنيع هذه الطائرة بأحجام صغيرة تلائم الاستخدامات الاستخبارية، وقد تصل إلى حجم النحلة، وبشكل عام يمكن الجزم بأن الصناعات الدفاعية الإسرائيلية قد حققت معايير الجيش الأمريكي، وتوصلت بذلك إلى المرحلة الخامسة من مراحل الاكتفاء الصناعي، وهي مرحلة التصميم والبحث والتطوير الذاتي والاعتماد الكلي على التصنيع المحلي، قاطعة بذلك كافة مراحل الإنتاج والتطور التكنولوجي بوقت قياسي لا يزيد على 50 سنة من عمر الدولة.

تحتل الدول العربية مراكز متقدمة بين دول العالم في استهلاك المنتجات الغربية وبكافة أنواعها، وتعد أسواقها استهلاكية من الدرجة الأولى، تتنافس الصناعات والمنتجات العالمية على الوصول إليها، والصناعات العربية في مجملها وباستثناءات قليلة لم تحقق المرحلة الأولى من مراحل إنتاج التكنولوجيا (وهي مرحلة تجميع المعدات والأجهزة المستوردة والتدريب عليها)، فكثير من الدول العربية تشتري المنتجات الأجنبية جاهزة وتوقع عقود صيانة هذه المنتجات مع الشركات الموردة، وهذا بالضرورة ينسحب على الأسلحة والمعدات ووسائل الدفاع العربي.

ومستوى الإنفاق على البحث العلمي متدن لا يتجاوز 0.2% من إجمالي الموازنات العربية[8] (وقد لا يتم استهلاك هذا المبلغ ويدور لسنوات قادمة)، ويعادل 1-15 مما تنفق إسرائيل في هذا المجال، ونصيب المواطن العربي من الإنفاق على التعليم لا يتجاوز 340 دولارا للفرد سنوياً، ويعادل 1-7 مما تنفق إسرائيل، وتؤكد دراسات الجامعة العربية أن 54% من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وأن 34% من الأطباء الأكفياء في بريطانيا من العرب، وأن 75% من الكفاءات العلمية العربية مهاجرة إلى أوروبا وبريطانيا وكندا، وأن المواطن العربي يساهم بـ 31% من الكفاءات المهاجرة من الدول النامية، وأن مجموع العقول العربية المهاجرة لا يقل عن 450 ألف عالم عربي، وهذه الهجرة تكلف العالم العربي ما لا يقل عن 200 مليار دولار.

إن إهمال البحث العلمي والتكنولوجي يهدد عملياً بخسران العرب لمعركة النهضة خلال القرن الحادي والعشرين، وحتى يتم ردم الفجوة العلمية بين العرب وإسرائيل فعلى العرب أن يضاعفوا إنفاقهم على البحث العلمي إلى 11 ضعفاً عن المعدلات الحالية، بالإضافة إلى تطوير السياسات المشجعة على البحث العلمي في كل قطاعات المجتمع.

الإرادة السياسية العربية

أثرت الأحداث الدولية الإقليمية التي شهدتها المنطقة بشكل رئيس على الإرادة السياسية العربية؛ فمنذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية الاهتمام العالمي، بما فيه الاهتمام الصهيوني، في المنطقة طرأت تغيرات جذرية على الإرادة السياسية العربية، ففي بدايات القرن العشرين كان الحديث السياسي يتمحور حول وحدة الوطن العربي، وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى تقلصت فكرة الوحدة إلى تكوين وحدات عربية (الشرق العربي، والمغرب العربي)، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت الفكرة إلى إنشاء تجمع إقليمي تحت اسم جامعة الدول العربية.

وكان ميثاق هذا التجمع يفتقر إلى مقومات الوحدة، ما أفقده أدنى مربوط الفهم الوحدوي، وأنشئت كيانات وسوِّرت بحدود مصطنعة ضمت أعداداً من السكان أطلق عليها تسميات قطرية مختلفة، ومن ثم أدخلت في صراعات وحروب بينيه عززت معنى القطرية، وقضت على أي آمال مستقبلية لإعادة توحيد الوطن العربي، وكان ذلك بتأثير عوامل ثلاثة

رئيسة: المصالح الأجنبية، والمصالح الصهيونية، والمصالح الخاصة بالأنظمة التي تتحكم بمصير هذه الأقطار، ومن هنا أصبح الحديث عن الوحدة العربية أو حتى التكامل والتنسيق العربي مجرد ترف سياسي نظري لا حقيقة له على أرض الواقع، ويدعو إلى الاستهجان والتندر، وأصبح البناء العربي الداخلي ضعيفاً ومهزوزاً، فلا وحدة جهود ولا تكامل ولا تنسيق ولا نهضة ولا اعتزاز ولا مقاومة، وكل ذلك بفعل ضعف الإرادة السياسية العربية.

وتحولت النظرة إلى الأوروبي والأمريكي من مستعمر ينهب ويسلب ويستنزف مقدرات الأمة، وهو سبب فرقتها وتمزيقها وإدامة إضعافها، ويهدف إلى تحقيق مصالحه فقط، إلى صديق موجه وقدوة نتلهف إلى استيراد أنماط حياته وقشور حضارته، وتعقد معه الاتفاقات الثنائية الاقتصادية والسياسية والدفاعية، ولهذه الاتفاقات أولوية تفضيلية وملزمة على الاتفاقات العربية- العربية، وصولا إلى أن بعض الدول انضوت تحت القيادة الأجنبية في محاربة بعضها.

وشهدت النظرة إلى إسرائيل أيضا تحولات وتطورات تعد انقلابا جذريا في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكان لها تأثير عكسي ومباشر على هذا الصراع، فبينما كانت السياسة العربية في نهاية القرن التاسع عشر لا تقبل بمجرد هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين ووجودهم جزءا من رعايا الدول الإسلامية، وحاربت وضحت في سبيل منع هذه الهجرة، وقاومت إنشاء دولة عبرية على الأرض العربية، وترفض فكرة تقسيم فلسطين، نجد أن إرادتها السياسية بمرور الوقت تضعف تدريجياً، وتُقْدِم بعض الدول العربية، الدولة تلو الأخرى، على توقيع اتفاقات سلام مع إسرائيل، وبشكل ينفي وجود إرادة عربية موحدة.

وتستمر الإرادة العربية بالضعف والوهن إلى درجة الانهيار والاستسلام عندما أجمعت في قمة بيروت عام 2003 على قبول الاعتراف والتطبيع مع إسرائيل إذا وافقت على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والعودة لحدود 1967، وليت الأمر توقف عند ذلك، بل كثير من الدول العربية يجري تنسيقاً أمنيا ودفاعياً مع إسرائيل، ويقف معها في خندق واحد لمحاربة عدو مصطنع سُمّي "الإرهاب"، وقد يسوء الحال أكثر من ذلك بكثير، حيث لوحظ في قمة الأمم المتحدة الأخيرة في نيويورك 2005/09/14 أن كثيرا من الدول

العربية أجرت اتصالات واجتماعات سرية وعلنية مع الوفد الإسرائيلي، معربة عن رغبتها بإقامة علاقات، والبدء بعمليات التطبيع.

إن الفشل الذي لازم الإرادة السياسية للأنظمة العربية في صراعها وحروبها مع إسرائيل (فشلها في منع الهجرة اليهودية، وحرب 1948، وحرب 1967، واجتياح لبنان 1982، ثم اجتياحات إسرائيل المتكررة للضفة الغربية) لم يكن مفاجئا، وإنما كان مخططاً له منذ اتفاقية سايكس- بيكو عام 1916 عندما قسم الوطن العربي إلى أقطار تحكمها أنظمة غير متجانسة، وبذلك قسمت الإرادة السياسية للأمة وأضعفتها، ففشلت في حروبها الخارجية، وانكفأت على داخلها لتقع في محنة حروب ونزاعات بينية وفتن وثورات داخلية (حرب اليمن 62، وحرب الصحراء الغربية، واحتلال الكويت 90، والفتن الداخلية في الأردن 70، ولبنان 76، والسودان 79، ووسوريا 82، والجزائر 93 وأحداث اليمن 94، 95...الخ)، وبذلك أصبحت أقطارا متباينة، لكل منها مصالحها وفق معايير مختلفة، الصالح العربي العام ليس واحدا منها.

القدرات العربية والإسرائيلية الدفاعية*

إن وضع ميزان دقيق يمكن اعتماده يتطلب دراسة جميع الجوانب والمكونات المادية وغير المادية لقدرات الطرفين وبأسلوب واقعي ومتجرد، ولا بد من الوقوف والاطلاع على أهم الحيثيات ذات العلاقة، وكما يلي:

أ. **الجوانب المادية**

- **مسرح العمليات**، ويتضمن جغرافية الصراع ومسارح عمليات واسعة تمنح قوات الطرفين العربي والإسرائيلي قابلية وحرية لحركة جيدة، وتؤمن طرق موصلات استراتيجية بين مسارح العمليات والقاعدة، وأيضا فإن مسارح العمليات تؤمن مناطق استراتيجية حاكمة ومسيطرة على طرق المواصلات وميادين القتال، بالإضافة إلى جود مناطق عازلة تؤمن الإنذار، وتؤمن لجغرافية الصراع عمقا استراتيجيا للقوات العربية، إلا أن هذا العمق محدود جدا للجانب الإسرائيلي، ولأن القوات العربية تحيط بالقوات

* الملحق "أ" يبين جدول ميزان القوى والتعليق

الإسرائيلية من كافة الاتجاهات فإن ذلك يفرض على القوات الإسرائيلية أعباء وجهـودا إضافية، وبشكل عام فإن هذا العامل يعطي أفضلية كبيرة للجانب العربي.

- **السكان،** وهذا العامل ذو أفضلية مطلقة من حيث العدد للجانب العربي، إلا أنـه وباعتبـار معايير الثقافة واستخدام التكنولوجيا والإدارة والتماسك الوطني والقـدرة عـلى التحـول إلى مجتمع عسكري في الأزمات ودعم الجبهة الأماميـة، فـإن هـذا العامـل ذو أفضـلية واضحة للجانب الإسرائيلي.

- **طبيعة الأسلحة ونوعيتها،** إذ تسـتخدم القـوات الإسرائيليـة أحـدث تكنولوجيـا الأسـلحة في العـالم اعـتماداً عـلى ذاتهـا وعـلى حليفهـا الاسـتراتيجي الولايـات المتحـدة، والأسـلحة والمعدات الإسرائيلية (طائرات، صواريخ، دبابات، مدفعية) مـزودة بتكنولوجيـا حديثـة ومتطـورة مـن حيـث المـدى والقـدرة التدميريـة ودقـة الإصـابة، واتصـالات إلكترونيـة متطورة، وقدرة استخبارية واستطلاع لمسارح العمليات، بينما تفتقـر الجيـوش العربيـة لمثل هذه الأسلحة والمعدات.

- **القدرة على حشد القوات في مسـارح العمليـات،** تمتلـك إسرائيـل قـدرة فائقـة عـلى حشـد قواتها في مسارح العمليات حسب خطط استراتيجية معدة سلفاً، بينما تفتقـر القـوات العربيـة لهـذه الميـزة لأسـباب كثـيرة تتعلـق بعـدم وضـوح الأهـداف والمهـام والإرادة السياسية وإرادة القتال ونوعية الأسلحة وطبيعة مسارح العمليات وتجهيزها، وتجهيـز طرق المواصلات الاستراتيجية، والقدرة على تنظيم القـوات، وإمكانيـة القيـادة والسـيطرة، والافتقـار لوحـدة القيـادة والتجـانس العمليـاتي والتنسـيق بـين هـذه القـوات، بالإضـافة للاعتبارات اللوجستية والجغرافية (التي تؤثر سلباً على عاملي الوقت والمسافة).

ب. **الجوانب غير المادية**

- **إرادة القتـال،** أثـرت الإرادة السياسـية عنـد الـدول العربيـة سـلباً عـلى إرادة القتـال لـدى جيوشها وحولتها عن مهامها الرئيسـة (في مواجهـة العـدو الإسرائـيلي) إعـدادا وتـدريباً وتسليحاً إلى مهام جديدة تتعلق بوهم "الإرهاب"، وإذا كانت الغاية مـن شـن الحـرب تحطيم إرادة القتال لدى العـدو ودفعـه إلى الاستسـلام فيبـدو أن إسرائيـل اسـتطاعت تحقيق هذه الغاية؛ فالدول العربية انتهجت السلام الذي فرضته إسرائيل بالقوة خيـارا

استراتيجيا من خلال توقيع بعضها على اتفاقات سلام، ولهاث بعضها الآخر خلف قطار السلام للتوقيع على مثل هذه الاتفاقيات، وهو دليل واضح على ضعف الإرادة السياسية للدول العربية وتحطيم إرادة القتال لدى جيوشها.

- **التدريب**، يعد الجيش الإسرائيلي في طليعة جيوش العالم تدريباً وإعدادا، والجندي الإسرائيلي بالمعايير العالمية يعادل 3-4 جنود عرب (هذه المعايير تركز على القدرات البدنية والعقلية واستيعاب التكنولوجيا والاستفادة القصوى من ميزات الأسلحة والمعدات) بالإضافة إلى توفر نظام احتياط يعتبر الأفضل والأكفأ في العالم، بالإضافة إلى الواقعية التي تتميز بها التمارين والتطبيقات الميدانية الإسرائيلية.
- **المعنويات**، تتمتع القوات الإسرائيلية بمعنويات عالية نتيجة الانتصارات المتتالية التي حققتها على القوات العربية، ونتيجة لما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة انعكست إيجابيا على قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى وحدة القيادة ووضوح الأهداف والإرادة السياسية القادرة على إقناع البيئة الداخلية والدولية بحق إسرائيل بتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي المطلق والالتزام بتحقيق التفوق الإسرائيلي، والحفاظ على الأمن الإسرائيلي، وبعكس ذلك فجميع هذه العوامل غائبة عن القوات العربية.

نستنتج مما تقدم أن اعتماد الأرقام المجردة، سواء للأفراد أو الأسلحة والمعدات، لم يعد المعيار الحقيقي والصحيح للمقارنة بين الجيوش ومعرفة ميزان القوى بينها؛ إذ إن هنالك فروقا كبيرة بين جندي وجندي من حيث المعرفة والمهارة والقدرات الجسدية والقدرة على استخدام الأسلحة والمعدات، بالإضافة إلى العوامل المعنوية ...الخ، وكذلك فهنالك فوارق كبيرة بين نظم الأسلحة، فعدد محدود من الطائرات والمعدات الإلكترونية الحديثة والسريعة في ردة الفعل قادرة على تدمير عدد كبير من الطائرات المعادية دون أن تدخل مدى تأثير هذه الطائرات، والأمثلة على ذلك كثيرة.

سيناريوهات تطور التوازن العسكري التقليدي حتى عام 2015

إن دراسة المعطيات السابقة لميزان القوى الإسرائيلي- العربي تعطي مؤشرات ودلائل واضحة على ترجيح الكفة الإسرائيلية وبشكل مطلق، ويعتبر الأمل في إعادة التوازن حتى

2015 ضرباً من الخيال إلا إذا اتخذت خطوات جادة تجمع على تبنيها جميع الدول العربية، لذلك أرى أن السيناريو المحتمل لميزان القوى سيكون على الشكل التالي:

أ. سيناريو التطور العسكري التقليدي الإسرائيلي

تتبنى إسرائيل تطبيق مفهوم الردع التقليدي لتحقيق نظرية الأمن القائمة على منطق القوة، يقول نتنياهو: "في ظروف السلام الشامل، أو في ظروف حالة الجمود على حد سواء، علينا أن نحافظ على قوه عسكرية متطورة للغاية تناسب القرن الحادي والعشرين، تكنولوجياً وإلكترونياً؛ إذ إن قوة الجيش هي التي أقنعت العالم العربي بالجنوح إلى السلام، وهي التي ستضمن لنا حماية الأمن الوطني"، وإن تناقص عدد الدول العربية المستعدة لمحاربة إسرائيل يجسد حقيقة أساسية هي أن السلام بين إسرائيل وجيرانها ليس سلام انسجام بين شعوب وجماعات، وإنما سلام ردع يرتكز على قوة ردع إسرائيلية دائمة وتعاظم مستمر لقوتها العسكرية.

ولدعم قوة الردع هذه لا بد من ارتكازها على مناطق استراتيجية فاصلة تستطيع من خلالها رد أي هجوم عربي (الجولان، ومرتفعات الضفة الغربية، واستمرار اعتبار الأردن منطقة فاصلة مقابل أي تهديد قادم من الشرق)، ولتعزيز قوة الردع الإسرائيلية لا بد من خلق أنظمة عربية في الدول المجاورة تتفهم وتحترم حق إسرائيل في الوجود، وعدم السماح بسيطرة أنظمة إسلامية على دول الجوار هذه، ولتحقيق نجاح دائم فإن إسرائيل تبنت نظرية الردع المسبق كحق مشروع لتدمير بؤر القوى المعادية في العمق اعتمادا على وسائل استطلاعها واستخباراتها وتجسسها، حتى وإن لم تظهر أي تهديد مباشر.

ستتبنى السياسة العسكرية الإسرائيلية الاستراتيجيات التالية لضمان استمرار تفوقها التقليدي:

أ. تعميق نطاق التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وتوسيعه من خلال توثيق الربط بين المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وسيستمر الاعتماد على إسرائيل قاعدة متقدمة في الإقليم.

ب. وجود كثيف في الفضاء الخارجي بواسطة الأقمار الصناعية الأمريكية والإسرائيلية.

ج. إيجاد آليات ووسائل استراتيجية لتدمير قواعد الصواريخ بعيدة المدى قبل انطلاقها، وأخرى لتدمير الصواريخ في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها.

د. استخدام حاملات الطائرات والغواصات لتوسيع عمقها الاستراتيجي، ولنقل التهديد إلى مسافات شاسعة.

ه. إعطاء أفضلية أساسية للقوات الجوية، بحيث تعطى دوراً مركزياً حيوياً في الحروب القادمة.

و. ستتمكن إسرائيل من الحصول على قواعد بحرية وجوية في بعض دول الإقليم، بالإضافة إلى تعاون استخباري، حتى مع بعض الدول العربية، بحجة التعاون في مجال "محاربة الإرهاب" من خلال اتفاقيات ثنائية.

ز. ستنجح إسرائيل في عزل بؤر المقاومة في العالم العربي وتدميرها وتقليل درجة الممانعة بالتدريج.

بقي أن نقول إن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ليست مقيدة بعدد من الثوابت، ولا حبيسة عدد محدد من المفاهيم، ولا تقيدها مبدئية إنسانية ملزمة، ولا تقع تحت ضحالة اقتصاد ضعيف، إنما هي استراتيجية منفتحة، طموحة متطورة، تدعمها إرادة سياسية قوية، وعقول العلماء والمفكرين في كافة المجالات والاختصاصات، وموازنات اقتصادية تكاد لا تكون محدودة، هاجسها الرئيس الحفاظ على الأمن الوطني والمصالح الوطنية الإسرائيلية، ومساحتها تتجاوز الإقليم لتصل إلى كل مكان يخدم هذه المصالح.

ب. **سيناريو التطور العسكري التقليدي العربي**

سيكون التطور العسكري التقليدي العربي على الشكل التالي:

أ. سيتعزز مفهوم القطرية على حساب الأمن القومي العربي، وسيتحول الصراع ضد إسرائيل إلى صراع قطري- إسرائيلي (سوري- إسرائيلي، فلسطيني- إسرائيلي... الخ) بعيداً عن تدخل باقي الأقطار العربية.

ب. تمشياً مع النظام العالمي الجديدة والاتفاقيات الثنائية العربية- الإسرائيلية، والاتفاقيات الأمريكية مع الدول العربية، لن تكون هناك قدرة على حشد جهود عربية مشتركة على الإطلاق.

ج. الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية لكل دولة عربية منفردة لن تمكنها من تطوير

قدراتها العسكرية، وسيستمر الاعتماد على استيراد التكنولوجيا العسكرية، وستكون عملية التسلح هذه مراقبة عالمياً.

د. ضعف الإرادة السياسية العربية سيكون له تأثير ذو سلبية عالية على إرادة القتال لدى الجيوش العربية، بالإضافة إلى تحول مهامها وواجباتها من مواجهة العدو الإسرائيلي إلى "مواجهة الإرهاب" الذي تستهدفه أمريكا، وبناء على كل ذلك سيطرأ تغيير جذري على بنية الجيوش العربية بما يتعلق في الحجم والتسليح والتدريب، وبما يتناسب مع مهماتها الجديدة "مكافحة الإرهاب" والقدرات التكنولوجية العربية المتواضعة، والاقتصاد الضعيف لبعض الدول العربية، وستصبح جيوشها صغيرة خفيفة التسليح لتحقيق مهام محددة، وهذا سيقلل كفاءتها وقدرتها على مواجهة الجيش الإسرائيلي.

ه. سيتزايد تفكك المجتمعات العربية، وستتزايد الاختراقات الإسرائيلية والأجنبية لهذه المجتمعات، حتى تصبح جيوشها معزولة عنها، ولن تتدخل الشعوب العربية لدعم جيوش بعضها.

و. ستتبنى عمليات المقاومة تنظيماتٌ قومية وإسلامية، قد تستطيع حشد الشعوب العربية حولها وقد تتمكن من النجاح.

التوصيات

إن فرص صياغة أي توصيات منطقية لتعديل ميزان القوى العربية- الإسرائيلية تكاد تكون فقدت قيمتها العملية في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة والعالم؛ فهناك اتفاقيات عالمية لضبط التسلح ومنع انتشار التكنولوجيا، وبشكل خاص تكنولوجيا الأسلحة، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل وضعت قيودا على الدول العربية في المجال الدفاعي، وفرض قوانين دولية تمنع معاداة السامية واليهودية، والأهم من كل ذلك أن الأنظمة العربية تخلت نهائياً عن مقاومة المخططات الصهيونية من خلال التطبيع أو تهافتها على التطبيع مع إسرائيل وفي كافة المجلات.

هذه الأمور الواقعية والمكشوفة التي نعرفها، وغيرها كثير لم يكشف ولم يعرف بعد، تجعل كل من يتحدث عن الصراع العربي- الإسرائيلي أو الأمن القومي العربي وكأنه يعيش

في منتصف القرن العشرين، وما سنورده تالياً من توصيات في مجال تحقيق توازن تقليدي عربي- إسرائيلي هو من باب الآمال والطموحات التي قد تكون بعيدة المنال:

أ. تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليستوعب تصميم اتفاقية دفاع عربي مشترك ملزمة للجميع.

ب. إنشاء قيادة عسكرية موحدة، وإنشاء قوه عسكرية من كافة الصنوف تعمل تحت إمرتها، وتطويرها حتى تصبح قوه إقليمية قادرة على الفعل ورد الفعل المؤثر.

ج. ترسيخ الوعي الوطني وتثبيت أواصر الوحدة الوطنية لمنع الاختراقات الأجنبية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

د. الاعتماد على المقاومة الشعبية بجانب القوات المسلحة الوطنية، من خلال تفعيل نظام خدمة العلم، الذي يكفل تدريب جميع أبناء الوطن، وتفعيل نظام الجيش الشعبي الذي ينظم جميع أبناء الوطن جيشا رديفا، ويعطي للمقاومة الشعبية معناها الحقيقي.

ه. يتمتع الوطن العربي بإمكانيات اقتصادية غير محدودة، فيمكن تسخير جزء كبير منها للبحث العلمي والتطور التكنولوجي، والاعتماد على الذات، من خلال التنسيق فيما بين الدول العربية في هذا المجال.

و. استغلال العقول العربية، وإعادة توطين من هاجر منها، والاستفادة العلمية منها.

ز. توطين رؤوس الأموال العربية المستغلة في البنوك العالمية التي تقدر بمئات المليارات، والاستفادة منها في مجالات التنمية الاقتصادية والتطور العلمي والصناعي.

ح. يعد الوطن العربي سوقاً استهلاكية كبيرة لها أهميتها على مستوى العالم، بالإضافة إلى أن العالم العربي يمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم، وهو العنصر الرئيس المنتج للطاقة، لذلك يمكن استغلال هذين العاملين وتوظيفهما سياسياً لتحقيق مكاسب استراتيجية عربية.

ط. حشد الأمة العربية حول هدف قومي والسعي لتحقيقه.

ي. رفع سوية الإرادة السياسية للأنظمة العربية، وإعادة تفعيل مفهوم الوحدة العربية ومفهوم الأمن القومي العربي، وإعطاء هذين المفهومين الأبعاد التي يستحقانها، ووضع سياسات وأهداف تنفذ على مراحل، وابتكار استراتيجيات عملية قادرة

على تحقيق هذه الأهداف، والتوقف عن النظرة إلى القوه الإسرائيلية على أنها القوة التي لا تقهر، وأن أمريكا هي قدر الأمة العربيـة، فـأي أهـداف مهـما كانـت صـعبة يمكن تحقيقها إذا توافرت النوايا الصادقة والإرادة القوية والإدارة السليمة.

الملحق (أ) للدراسة

ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط

الدولة	جنود	دبابات	طائرات	مروحيات	وسائل إطلاق صواريخ أرض/أرض
إيران	870.00	1700	203	365	40
سوريا	421.500	3700	450	213	45
لبنان	61.400	280	16	–	–
الإمارات	65.500	532	48	102	6
السعودية	191.500	750	286	214	12
الاردن	160.700	975	97	85	–
مصر	704.00	3000	505	230	24
إسرائيل	631.500	3700	518	205	؟

تعليق

عرض الأرقام لا يعطي دلالات ذات قيمة على إجراء المقارنة، وذلك لاعتبارات كثيرة ومهمة تتعلق بمقارنة القوى لا يمكن إدراجها كأرقام في جدول ميزان القوى، وأهمها:

- **القوى البشرية**: الكفاءة التدريبية والمعنويات.
- **الدبابات**: الجدارة، مدى المدفع وعياره، الحماية المدرعة والحماية ضد أسلحة الدمار الشامل.
- **الطائرات**: المدى، مدى الرادار، مدى السلاح، ونوع الأسلحة.
- **المروحيات**: ... .
- **الصواريخ**: المدى، عدد الرؤوس الحربية، نوع الحشوة، السرعة، القدرة على المناورة وتفادي كشف الرادار.

الهوامش

[1]. ميدل ايست أونلاين، Middle East on Line 2004/5/25

[2]. هآرتس 2004/6/14

[3]. صحيفة هآرتس 2004/6/9

[4]. المركز الصحافي الدولي 2004/6/14

[5]. صحيفة يديعوت 2004/7/28، 2004/7/30

[6]. صحيفة هآرتس 2004/9/21

[7]. www.globes.co.il

[8]. البحث العلمي العربي، معوقات وتحديات " محمد مسعد ياقوت"

الفصل الأول/ الورقة الثالثة

تجربة المقاومة والانتفاضة الفلسطينية وآفاقها

يوسف رزقة*

مقدمة

لم تكن الضفة والقدس خارج دائرة الصراع والمقاومة خلال سنوات الانتفاضة الأخيرة، لكن الأحداث التي تجسدت في الانسحاب الجزئي من غزة مؤخرا من ناحية، وفي بناء سور الفصل، والأمر الواقع، ومصادرة الأراضي لتوسيع المستوطنات وربطها بالقدس من ناحية أخرى، تؤكد أن مركزية الصراع والمقاومة ستكون في الضفة الغربية، وهذا أمر تعرفه أطراف الصراع، غير أن السيناريو المثير للأسئلة يتشكل حول كيفية إدارة الصراع؟ وما موقف الأطراف الفلسطينية ورؤاها؟ وما المعوقات والحلول الممكنة؟ وما علاقة ذلك بالتنمية والانتخابات التشريعية التي شاركت حماس فيها؟ وهذه أسئلة مشروعة تحاول هذه المقاربة الإجابة عليها وعلى غيرها، مستشرفة أفقاً زمنياً يمتد إلى 2015 بحسب أجندة المؤتمر.

وقبل الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها هذه الورقة نرى من المفيد أن نمهد للموضوع بالحديث عن حرب العصابات والمقاومة الشعبية، وذلك لصلتها الوثيقة به؛ فحرب العصابات هي نوع من الحرب التي يتخذ فيها الصراع شكل اشتباكات جزئية، تتم وفقاً لاقتصاد كبير في القوى، وتستهدف إلحاق خسائر محدودة بالخصم، ولكنها مستمرة ومتكررة الحدوث على امتداد زمني طويل، بحيث تؤدي إلى استزاف في موارد الخصم المادية والمعنوية، تمهيداً لتوجيه ضربة حاسمة حين يتحول ميزان القوى لصالح الطرف الذي يتبع هذا الأسلوب، أو لدفع الخصم عن مواصلة الصراع لشعوره بفداحة الثمن المادي والمعنوي الذي يتحمله، قياساً بحجم المكسب السياسي الذي كان يستهدفه، وعادة ما تكون التشكيلات المسلحة التي تستخدم هذا الأسلوب مناضلة في سبيل مبدأ أو عقيدة بالاعتماد على تأييد الشعب أو جانب منه، وتستهدف تهيئة الظروف الكفيلة بإظهار هذا المبدأ أو هذه العقيدة إلى حيز التطبيق.

وقد بدأ تبلور حرب العصابات بهذا المعنى على يد الإسبان الذين شكلوا فيما بينهم

* أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الآداب في الجامعة الإسلامية- غزة/فلسطين

عصابات مسلحة لمقاومة نابليون وإزعاجه وإنهاكه بعد هزيمة قواتهم النظامية على يديه، أما بالنسبة للجهات التي تستخدمها فهي عادة التنظيمات المسلحة، وقوات المقاومة الشعبية (خاصة في وجه المحتل)، إلا أن دولاً سيادية تنبهت لأهمية هذا النوع من الحروب، وشكلت قوات تنتهج أسلوب حرب العصابات، كالولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الاتحادية، وفرنسا، رغم مما تملكه هذه الدول من إمكانات التعبئة النظامية.

أولا: تجربة المقاومة قبل أوسلو، (أو انتفاضة الحجارة)

قبل الحديث عن مقاومة ما قبل أوسلو لا بد من الإشارة إلى كون التجربة الفلسطينية في المقاومة تجربة فريدة من جهات عدة، فهي ليست وليدة الأمس القريب، بل نتاج مقاومة تراكمية بدأت قبل نكبة 48، ما منحها غنى لم تحصل عليه تجربة أخرى في التاريخ الحديث.

تصاعدت المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة 1967 في الساحتين الداخلية والخارجية، وأعني بالداخلية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالخارجية دول الجوار الإقليمي، غير أنها تعرّضت لانتكاسات مؤثرة في الساحتين الأردنية واللبنانية، أسفرت عن ضعف وتشتت في المنافي من ناحية، وعن فكر ينادي بمراجعة استراتيجية المقاومة وآلياتها من ناحية أخرى، ولعل هذه المراجعات كانت إحدى أهم العوامل الفلسطينية الذاتية التي عززت خيار المفاوضات عند عديد من قادة منظمة التحرير.

بعد الخروج من لبنان والتفرق في المنافي العربية، وبعد مواجهة المقاومة لأشكال جديدة من المعاناة والمعوقات في المنافي، فجّر فلسطينيو الأراضي المحتلة في غزة والضفة انتافضتهم الشعبية الأولى التي عرفت فيما بعد بانتفاضة الحجارة، وقد شاركت فيها الحركة الإسلامية (حماس) التي تأسست في الأسبوع الأول من الانتفاضة، ولأول مرة منذ سنوات خلت كانت قد أعدت للمقاومة تربوياً وعسكريا، غير أن الإعداد العسكري لاحقته المخابرات الصهيونية عام 1984 مبكرا، واعتقلت بعض قادته وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم المقادمة رحمه الله .

إنه لأول مرة تصبح الساحة الداخلية الفلسطينية في غزة والضفة، بفعل الانتفاضة، مركز صناعة الحدث، ونشر تأثيراته في تونس، حيث قيادة منظمة التحرير، وفي دول عربية أخرى.

بدأت انتفاضة الحجارة شعبية من آلياتها الرئيسة (المظاهرات، والحجارة، والشهداء ، والجرحى، والمعتقلين، إضافة إلى مظاهر إعلامية أخرى)، غير أنها اتجهت في السنتين

الأخيرتين من عمرها إلى السلاح الناري (رصاص وقنابل) بشكل متصاعد.

نادت انتفاضة الحجارة بالتحرير وإزالة الاحتلال وحق العودة والدولة المستقلة، غير أن حرب الخليج عام 1991 دفعت أمريكا (بوش وبيكر) إلى تدخل مباشر في الساحة الفلسطينية أسفر عنه مؤتمر مدريد، فاتفاق أوسلو، وقيام سلطة فلسطينية، ثم توقفت الانتفاضة، وبموجب الاتفاق أخلى جيش الاحتلال المدن والقرى والمخيمات في الضفة وغزة واستبقى المستوطنات.

إن تجربة انتفاضة الحجارة فريدة في المقاومة، غير أنها عجّلت، في رأي بعض الباحثين، باتفاق أوسلو لأسباب ليس هنا مجال بحثها وتفصيلها، وآزرها في هذا التعجيل الواقع المستحدث في العراق، حيث دفع الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين باتجاه إنجاح المفاوضات.

لم يكن اتفاق أوسلو نتاج تفاوض موزون بين طرفين، ومن ثمّ فهو عند كثيرين نوع من الإملاءات التي يستجيب فيها المهزوم لمطالب المنتصر، إنه تعبير عن أمرين مهمين هنا في مجال بحثنا: الأول يأس قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من الواقع العربي والدولي، والثاني يأسها من المقاومة؛ إذ لم تعد ترى فيها القدرة على تحقيق مكاسب تفضل ما هو معروض في مفاوضات أوسلو السرية، وأحسب أن الثاني كان أبلغ تأثيرا من الأول لِقِدَم الأول.

لقد عظّم قادة أوسلو والسلطة من شأن مكاسب الاتفاق، بينما كان الكسب في الواقع هزيلاً لم يحقق رضا شعبيا داعما، وفي المقابل حقق الاتفاق لرابين جل المطالب الصهيونية في الساحتين الفلسطينية والعربية، إضافة إلى إنجازات مهمة في الساحة الدولية، والأهم من ذلك التنازع الفلسطيني الذي أحدثه أوسلو بين طرفي المعادلة: دعاة خيار المقاومة، ودعاة خيار المفاوضات، وهذا شيء يحدث لأول مرة، وما زال مستمراً.

ثانيا: تجربة المقاومة في ظل انتفاضة الأقصى

جاءت انتفاضة الأقصى التي تفجرت في 2000/9/28 بمثابة إعلان شعبي وفصائلي عن هزال أوسلو وفشله في تطوير استجابة إسرائيلية للحقوق الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي التزمت فيه السلطة بكل ما عليها من استحقاقات، لا سيما في مجالات مهمة، منها الاعتراف، وإلغاء فقرت في الميثاق، وإنهاء أعمال الانتفاضة، واعتقال كوادر حماس ومصادرة أسلحتها، وإجراء تعاون أمني فاعل... إلخ.

ثم استشعرت قيادة السلطة الفشل في تطوير اتفاق أوسلو 1993 في كامب ديفيد الثانية (كلينتون وعرفات وبارك)، واندفع هذا الفشل إلى واجهة الأحداث، مما عزز فكرة المقاومة خيارا بديلا بغرض إجبار إسرائيل على تقديم تنازلات لم تقبل تقديمها في كامب ديفيد الثانية.

لكن الملاحظ أن المنتفضين لم يجمعوا على الانتهاء من خيار أوسلو؛ إذ انتفض بعضهم، فيما يبدو، لتحريكه، مما يعني استمرار حالة التباين، وهذا سيطفو على السطح لاحقا بعد الانسحاب الجزئي من غزة، غير أن ما يعنينا في هذه الفقرة هو تقييم تجربة الانتفاضة والمقاومة في مستوين فقط: الأول عسكري، والآخر الحل المنفرد وعلاقته بالمقاومة.

1. **المستوى العسكري وتأثيراته**

كان الشعب الفلسطيني مهيئاً للقيام بانتفاضة جديدة بعد النهاية البائسة لتجربة الحل المؤقت التي لم تفض إلى حلول نهائية كما وعد اتفاق أوسلو، وكانت رحلة شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى المبارك بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير؛ إذ دفعت بالشعب وفصائله باتجاه الانتفاضة، ورأت قيادات في السلطة أن الانتفاضة يمكن أن تحرك المفاوضات.

بدأت انتفاضة الأقصى بأنشطة شعبية مدنية، ثم أخذت تتحول إلى العمل العسكري المسلح، دون إهمال للمظاهر الشعبية للمقاومة، ولهذا التحول مبررات عديدة، يقف على رأسها عاملان محليان وثالث دولي على الأقل:

الأول- القوة المفرطة التي استخدمها الاحتلال ضد المنتفضين، ما أسفر عن خسائر غير محتملة.

الثاني- اليأس من خيار المفاوضات وعطاءاته.

الثالث- الموقف الأمريكي اللامبالي بالحقوق الفلسطينية والرافض للضغط على إسرائيل.

في السنة الأولى من الانتفاضة شكلت فصائل العمل الفلسطيني أجنحة عسكرية حملت على عاتقها عبء المقاومة المسلحة الساخنة، وشهدت الساحة الفلسطينية هنا حركة نشطة لكتائب عز الدين القسام- حماس، وشهداء الأقصى- فتح، وسرايا القدس- الجهاد، وكتائب أبو علي مصطفى- الشعبية، وألوية الناصر صلاح الدين، وتنافست هذه الأجنحة فيما بينها على قيادة الفعل المقاوم من خلال تجنيد أكبر عدد من الشباب، وتوفير أكبر كمية من السلاح، وإيقاع أكبر خسائر في صفوف الاحتلال، للتأثير على قيادته السياسية، وعلى الموقف الدولي، وبالذات الأمريكي، من ناحية، وربما هدف بعضهم إلى تدمير أوسلو من ناحية أخرى.

- أساليب المقاومة

شـهدت انتفاضـة الأقصى مظـاهر عسـكرية متعـددة للمقاومـة المسـلحة، منهـا القـنص والاشتباكات المباشرة بالرشاشات والقنابـل، ومنهـا العبـوات الناسـفة لصـد الاجتياحـات، غـير أن المظـاهر العسـكرية المهمـة تجسـدت في مظهـرين: **الأول** العمليـات الاستشـهادية في الأراضي المحتلة عام 1948، وإقبال الشباب عليها، **والثاني** تصنيع السلاح المحلي، مثـل الهـاون، وصـواريخ القسام، والياسين، والبتار للدروع، والعبوات الناسفة التي تمكنت من تدمير دبابة الميركافا.

لأول مـرة في تـاريخ الصراع يـدفع الإسرائـيلي ضريبـة عدوانـه عـلى المسـتويين **المـادي والمعنوي**؛ فقد سجل المستوى المادي تزايداً في عدد القتلى والجرحى، إضافة إلى خسائر أخرى، وسجل المستوى الثاني: مشاعر إحباط متنوعة، وقلق على مستقبل الدولة في المنطقة.

تقدر دراسات إسرائيلية خسائر القتلى والجرحى في انتفاضة الأقصى حتى الانسـحاب مـن غزة بــ 1048 قتـيلا، و5600 جـريح، (الأرقـام وردت في تصريـح للجـنرال يوفـال ديسـكن رئـيس الاستخبارت آنذاك)، وبلغ مجموع ما ينفق على الأمن عام 2004 9.5 مليار دولار، ومجمـوع مـن خرج من الإسرائيليين للسـياحة خـارج الـبلاد في أثنـاء الانتفاضـة 360 ألفـا، ربمـا أكـثرهم بسـبب العمليات الاستشهادية، ولم يرجع عدد كبير مـنهم حتـى الآن، إضـافة إلى تـأثير صـواريخ القسـام النفسي على سكان المسـتوطنات حيـث قـال المعلـق العسـكري في صـحيفة يـديعوت أحرونـوت الإسرائيلية عوفر شيلح: "إن قادة ميدانيين في الجـيش الإسرائـيلي عـبروا عـن إحبـاطهم مـن عـدم قدرتهم على وقف تساقط صواريخ القسام في جنوب اسرائيل، وهذا الإحباط يشبه الإحباط الذي أصاب قادة الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان أثناء مواجهة الكاتيوشا التي يطلقها حـزب اللـــه ، إن صاروخ القسام عبارة عن عبوة ناسفة بدائية ولا تسـبب أضراراً كبـيرة كالعمليـات الانتحاريـة، لكن هذه الصواريخ سلاح نفسي بكل تأكيد، إن الشـعور بعـدم القـدرة عـلى وقفـه يخـل بـوهم السيطرة التي تعتبر مدماكاً مركزياً في سيكولوجية الأمن الإسرائيلية".

إن أكثر ما يخشاه الإسرائيليون هو وصول هـذه الصـواريخ إلى الضـفة الغربيـة، حيـث الأبعاد هناك مع المدن المركزية وسط إسرائيل أقرب مما هو الحال عليه في قطاع غزة.

لقد فشلت كل المحاولات الإسرائيليـة لإيقـاف الانتفاضـة وإجهـاض الفعـل العسـكري المتنامي لها، وقد استخدمت القيادة العسكرية والأمنيـة الإسرائيليـة القـوة المفرطـة في سـبيل

تحقيق إيقاف فعلي لأعمال المقاومة، فأعادت احتلال مـدن الضـفة في حملـة السـور الـواقي، وقطعت أوصالها، ومارست عمليات اغتيـال معلنـة وغـير معلنـة لقـادة المقاومـة العسـكرية والسياسية بالطائرات والقوات الخاصة وغيرهـا، وبنـت سـور الفصـل العـنصري داخـل أراضي السلطة، وهو فعل جرّمته محكمة لاهاي الدولية وطالبت بإزالته، وقد طالت القـوة المفرطـة العسكريين والمدنيين والفصائل والسلطة، وانتهت باغتيالات مؤثرة لقادة بارزين منهم الشـيخ أحمد ياسين وياسر عرفات وعبد العزيز الرنتيسي، وغيرهم كثير.

وبوفاة الرئيس عرفات تولى رئاسة السلطة السيد محمود عبـاس، الـذي دعـا إلى عـدم عسكرة الانتفاضة والاكتفاء بالمظاهر الشعبية، والعودة إلى مائدة المفاوضات، غير أن الظروف الموضوعية لم تسمح بنجاح دعوته هـذه، ولم يقـدم الإسرائيليـون دعـماً حقيقيـاً لهـا، وظلـت أعمال الاغتيالات والسور قائمة ومتواصلة، ثم التقت الفصـائل والسـلطة في القـاهرة اسـتجابة لمجموعة من الضغوط المحلية والإقليمية والدوليـة، ومنعـاً للفـتن الداخليـة، لقـاءات عديـدة تمخضت عن تهدئة مشروطة لمدة عام برعاية مصرية، وكان شـارون قـد بلـور خطـة انفصـال أحادي الجانب من غزة استجابت لها أمريكا وأيدتها وعلقت مصير المنطقة بها، وغـدت هـي المبادرة الوحيدة محلياً وعالمياً.

2. الحل المنفرد وعلاقته بتجربة المقاومة والانتفاضة

الحل أحادي الجانب أصيل في الفكر اليمينـي الصـهيوني كـما ذهـب إلى ذلـك الكاتـب الإسرائيلي ميرون بنفستي في مقالة بعنوان: (90 سنة من أحادية الجانب)، لإذ رأى أن مشروع شارون الأحادي في الانفصال عن غزة هو تصحيح للخطأ الصهيوني الذي ارتكبه (رابين- بـيرس) في أوسلو حين أقرّا بوجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه، ولهذا القول مؤيـدات مهمـة، منها عدم تأييد شارون والليكود بشكل عام لاتفاق أوسلو يوم عرضه على الكنيست، ثم تبنـي شارون معادلة غياب الشريك الفلسطيني السـياسي في أثنـاء انتفاضـة الأقصى، وتـدمير أوسـلو تدريجياً، ومع ذلك فمن حق المرء أن يتساءل لم تم الحل المنفرد/ الانسحاب الجزئي من قطاع غزة في الربع الأخير من عام 2005 بعد 38 عاماً من الاحتلال، ولم يتم قبل ذلك؟!

هنا يفرض الفعل الفلسطيني المقاوم نفسه على الإجابة بقوة لا تنكر؛ فقد أدرك شـارون

وغيره أن القيمة الوظيفية- الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاستراتيجية- للمستوطنات في قطاع غزة قد انتهت بفعل عمليات المقاومة، وبالذات قذائف الهاون، وصواريخ القسام، والأعمال الاستشهادية، والأنفاق، وبها انتقلت المبادرة الساخنة من يد المستوطنين والجيش إلى يد المقاومين الفلسطينيين، وبالتالي تزايدت حاجة المستوطنات إلى كتائب إضافية من الجيش لحمايتهم، وبهذا غدت المستوطنة عبئا على الجيش، بعد أن كانت عوناً له على مستوى الوظيفة والتكلفة المالية في سنوات خلت قبل المقاومة المسلحة.

صارت المستوطنات، وما يحميها من قوات الجيش، أهدافاً سهلة تغري المقاومة على الاستمرار والتطور والنمو والإبداع، وهذا يذكّر بشكل مستمر العالم بالاحتلال وقرارات الشرعية الدولية على المستوى السياسي، ومن ثم تتولد ضغوط دولية على طرفي الصراع، تمثلت أخيراً بإنشاء الرباعية، وإقرار خارطة الطريق.

ثم إن الرؤية المستقبلية الاستراتيجية حتى 2015 للمستوطنات، بحسب سيناريو المؤتمر، تحكي أنه لا مستقبل للاستيطان والمستوطنات في غزة، حتى وإن ضاعف الجيش وجوده، أو أعاد احتلال غزة، وذلك لسببين مهمين: **الأول** الفعل الفلسطيني المقاوم آنف الذكر، والذي تجذّر شعبياً، وليس من السهل تدميره قبل تدمير غزة كلها أو معظمها، **والثاني أن** ديمغرافية غزة والنمو السكاني المطرد فيها (1,3 مليون نسمة 2005- 3 مليون نسمة 2020) وما يرتبط به من تناقص في الأرض الزراعية والساحات الفارغة، وإحاطة للمستوطنات والطرق المؤدية إليها بمبان عالية متعددة الطوابق تمثل في ذاتها تهديدا آخر لا يقاوم.

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن تجربة المقاومة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى أنتجت الانسحاب الجزئي من قطاع غزة في التوقيت الزمني الذي تمّ فيه، وفي هذا إغراء لتجربة المقاومة على الاستمرار عند تيار عريض في المجتمع الفلسطيني والعربي.

وحين اختار شارون الانفصال أحادي الجانب يكون قد انحاز إلى الفكر الصهيوني اليميني الذي يؤمن به، وحين رفض مقترحات (نيتنياهو ولاندو) كان رفضه لها لأن البقاء في يابسة غزة ليس بديلاً الآن أو مستقبلاً، بل هو ضار بإسرائيل ونافع للفلسطينيين والمقاومين، ومن ثمّ فلا ينبغي لعاقل يعايش الحدث الفلسطيني أن ينظر إلى (فك الارتباط/الانسحاب الجزئي) على أنه استجابة حميدة من شارون لقرارات الشرعية الدولية، أو خطوة ذاتية على

الطريق ستتلوها خطوات مهمة ذاتياً أيضاً، أو أنه عودة للعقل والصواب حتى يوصف شارون بأنه رجل سلام، بينما هو الأب الشرعي العتيد للاستيطان.

ثالثا: تقييم الانسحاب الجزئي

- **تقييم فلسطيني**

ينسب قادة الفعل المقاوم الانسحاب الجزئي إلى المقاومة المسلحة والشعبية معاً، وبالذات في انتفاضة الأقصى، ويهيلون التراب على خيار المفاوضات الذي فشل على مدى عشر سنوات في تفكيك أي من المستوطنات القائمة في غزة والضفة، وفي أن يكون الفلسطيني شريكاً سياسياً في عملية الانسحاب الجزئي، وانتهى إلى التقوقع في الشراكة الأمنية بحسب الرؤية الشارونية، في حين قيّمت بعض الأوساط الإسرائيلية وغير الإسرائيلية الانسحاب على أنه انتصار للمقاومة، وأنه إغراء لها على الاستمرار، وأنه إضعاف للسلطة والمفاوضات، وهو تقييم يلتقي مع تقييم المقاومة التي احتفلت بالانسحاب الجزئي على أنه نصر لها، وللشعب الفلسطيني، وهذا أمر طبيعي لا يستغرب، ولكنه في العمق يعزز ظاهرة التنازع بين خيار المقاومة وخيار المفاوضات.

يرى قادة الفكر والفعل المقاوم أن الانسحاب من غزة كان جزئياً، فهو عن اليابسة فقط دون الجو والبحر والمعابر؛ لأن المقاومة الفلسطينية لا تملك أدوات قتالية ناجعة يمكنها أن تعالج احتلال الجو والبحر، ومن ثمّ فهي تدعو أو تعمل على تعزيز أدوات القتال من ناحية، ومقاومة الاحتلال في ساحات بديلة ممكنة من ناحية أخرى، وهنا أفكار وأحاديث، وربما أفعال، تتحدث عن عمليات قصف صاروخي محلي، وعن عمليات اختراق استشهادي للجبهة الداخلية داخل الخط الأخضر، وأفكار وأحاديث عن ضرورة التغلب على المعوقات اللوجستية والسياسية وتفعيل العمليات المسلحة في الضفة والقدس لدفع القيادة الإسرائيلية والمستوطنين للانسحاب على غرار ما حدث في غزة، غير أن هذه الأفكار والتوجهات التي يتبناها خيار المقاومة تواجه رفضاً ونقداً ذاتيين من السلطة ومؤيدي خيار المفاوضات، وهو ما سنعرض له لاحقاً.

يرى قادة خيار المقاومة، ومعهم تيار شعبي واسع، أن ما حدث في غزة بفعل المقاومة هو بداية انحسار المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي، وبداية انكفائه إلى المركز، أعني إلى

تل أبيب وما احتل في عام 1948 من أرض فلسطين، ومن ثـم فـإن عـلى الشـعب الفلسـطيني والمقاومة مواصلة الطريـق لتعزيـز الإنجـاز الـذي لم يبلـغ درجـة الـنصر أو التحريـر أو إزالـة الاحتلال، وإن مـا تـمّ في غـزة يمكـن أن يتكـرر في الضـفة والقـدس، بشرط مواصـلة المقاومـة وتعزيزها وتطويرها، وتوحيد الموقف الشعبي والرسمي خلفها، ثم الصبر على آلامها.

• **تقييم إسرائيلي**

قلنا إن بعض الإسرائيليين يرون في الانسحاب الجزئي انتصارا للمقاومة، وإغراء لها عـلى الاستمرار، غير أن بعض الدراسات ترى أن الانسحاب الجزئي من غزة، وفق مشروع شـارون، لا يعد هروباً، ولا انتصاراً للمقاومة، ولا تعزيزاً لدورها المستقبلي، لأن الحدث كله يقـع في رؤيـة شارون في دائرة إدارة الأزمة لا حلها، ومن هنا رأى عزمي بشارة أن خطـة شـارون لغـزة هـي خطة هجوم لا انسحاب، وهـي تعـزز الموقـف الأصـيل الجـوهري في الرؤيـة الصـهيونية مـن احتلال الضفة والقدس وتشجيع الاستيطان فيهما.

فالانسحاب الجزئي يحقق إسرائيلياً نقاط رئيسة،أهمها:

1- الاحتفاظ بالقدس ووحدتها وتوسيعها، والاحتفاظ بالمسـتوطنات الكبـيرة كثيفـة السـكان من حولها، ومن ثم شطر الضفة إلى قسمين شمالي وجنوبي.

2- الاحتفاظ بنقاء الدولة اليهودية بمستوى عال جداً، وهـذا يقـتضي الـتخلي عـاجلاً أو آجـلاً عن غزة (1.3 مليون نسمة) وعن مناطق مزدحمة في الضفة (2.3 مليون نسمة).

3- إن الاستيطان في غزة ليس جزءاً من معززات الأمن الصهيوني الجيوستراتيجي بعيد الأمد.

إن قراءة لنتائج التصويت في مركز الليكود على زعامة شـارون في صراعـه مـع نتنيـاهو الرافض لمشروعه يكشف عن موقف يميني لا يرى غالبيته خطورة حقيقية على دولة إسرائيـل في مشروع الانسحاب الجزئي، ولا يرى أنه ينقض الفكرة الصهيونية، ويرى في الوقت نفسه أنه يمكن الإفادة منه في احتواء المتغيرات الدولية السالبة المـؤثرة، لـذا لا مـانع مـن مـنح المشروع فرصة تحت التجريب والمراقبة والتقييم، ومن ثمّ ليبقى شارون في الزعامة[*].

[*] أثناء طباعة البحث أعلن شارون انسحابه من حزب الليكود وإنشاء حزب آخر، يقبل برؤيته السياسية، ويخلصه مما لا يطاق، بحسب تعبيره.

- **تقييم ثالث**

بعيدا عن حالة التضاد بين الـرؤيتين، وتفـاوت في درجـات الموضـوعية العلميـة في كـل رؤية، فإن ما حدث في غزة من انسحاب جزئي اضطراري أضاف نقاطا مهمة موضوعية لصالح خيار المقاومة على حسـاب خيـار المفاوضـات، وبالـذات عـلى المسـتوى الشـعبي الفلسـطيني والعربي، ولعل فيما أصابته الحركة الإسلامية من نجاحات في انتخابات المجـالس البلديـة، هـو تعبير عن هذا التقدير الشعبي، الذي يوحي بنجـاح مماثـل في الانتخابـات التشريعيـة إذا مـا حـدثت في مواعيـدها المضروبـة، وهـذا لا يعنـي أن التقيـيم الإسرائـيلي خـاطئ بمجملـه وأن المؤثرات الدولية وغير العسكرية غائبة تماما عما حدث.

رابعا: آراء في تقييم تجربة المقاومة والانتفاضة

إن قراءة موضـوعية لتجربـة المقاومـة في انتفاضـة الأقصى بعـد الانسـحاب الإسرائـيلي الجزئي تقتضي تقييماً لمنطلقـات خيـار المقاومـة **أولاً**، ثـم تقيـيماً لمكونـات التجربـة ونتائجهـا وتأثيراتها الحاضرة والمستقبلية **ثانياً**.

في تقييم الاختيار ذاته ومنطلقاتـه الفكريـة والواقعيـة نجـد أن خيـار المقاومـة فـرض نفسه بقوة على الطرف الفلسطيني بعد اتفاقيـة أوسـلو، بسـبب فشـل البـديل التفـاوضي في تحقيق الحد الأدنى من الآمال والأحلام الفلسطينية، وهذ ما ظهر جليا في كامب ديفيد الثانية، وبسبب ضعف الإرادة العربية والدولية اللازمة لتطوير الفعل التفاوضي فـيما يتعلـق بقضـايا الحل النهائي على نحو يستجيب للمصالح الفلسطينية في حدها الأدنى، وبسـبب غيـاب الإرادة الإسرائيلية لتوفير حلول معقولة لقضايا الحـل النهـائي وتطـوير مرحلـة الحـل المؤقـت باتجـاه إيجابي يشجع على عملية التفاوض.

لقد فرض خيار المقاومة نفسه نهايـة عـام 2000 عـلى القيـادة الفلسـطينية الرسـمية، وعلى الشعب وفصائله الوطنية، في الوقت الـذي مثـل اسـتجابة لمطالـب الحركـات الإسـلامية وبعض قوى المعارضة، فوجد الجميع أنفسهم أمام خيار يفرض نفسه علـيهم وعـلى المنطقـة بقوة تراكمية لا تقـاوم، ومـن هنـا فـإن القـول بـأن انتفاضـة الأقصى كانـت اسـتجابة شـعبية وفصائلية ورسمية عامة لحالة الفشل التي تمخضـت عـن مرحلـة الحـل المؤقـت قـول جـدير بالاحترام.

يذهب الباحثون في تقييم تجربة المقاومة والانتفاضة في أفعالها ونتائجها وتأثيراتها مذهبين:

الأول: ينطلق من محددات علمية مجردة تقوم على الأرقام والإحصاءات تحكي خسائر الطرف الإسرائيلي على مستوى القتلى والجرحى والاقتصاد، وتحكي خسائر الفلسطينيين، وهنا يمكن رصد الإحصاءات التالية:

- 1048 قتيلا، و5600 جريحا إسرائيليا، نتاج 25 ألف عملية عسكرية بحسب تصريحات يوفال ديسكن.
- 4172 شهيدا، و45718 جريحا، و8600 أسيرا فلسطينيا، منهم580 قبل الانتفاضة، أي 1:4 في القتلى، و1:8 في الجرحى تقريبا*.

بالإضافة إلى خسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة بقيمة 15.5 مليار دولار، وهي في مجموعها تفيد أن خسائر العدو كبيرة، ولكن خسائر الطرف الفلسطيني أكبر، وأن دولة الاحتلال تحتمل مقتضيات التعويض اللازمة في الجانب المادي، ولكن الطرف الفلسطيني يتمتع بميزة أنه لأول مرة يؤلم الإسرائيلي ويجبره على دفع ضريبة مهمة لاحتلاله خاصة في الجانب البشري.

بعض الباحثين الإحصائيين ومعهم بعض العسكريين الإسرائيليين ينتهون إلى خلاصة أو رسالة سياسية ومخابراتية ومادية تقول: إن الانتفاضة ليست في صالح الطرف الفلسطيني الذي دفع ضريبة مادية بسبب المقاومة أكبر مما دفع الإسرائيليون، وبالتالي ينبغي إعادة النظر في تقييم تجربة المقاومة باتجاه العودة إلى خيار المفاوضات وتنشيطه، وهؤلاء يذكرون مبررات أخرى ليس هنا مجال متابعتها في النقاش.

الثاني: يقيم تجربة المقاومة خارج إطار الأرقام والإحصاءات، دون إهمال لدلالتها، وهنا نجد انحيازاً في الخطاب إلى جانب سياسي أدبي في التقييم، يقبل بالإحصاءات ويراها ذات دلالة مشجعة على الاستمرار قياساً بما كان من قبل، وإن كانت مؤلمة للفلسطينيين أيضا؛ حيث كان الطرف الفلسطيني قبل انتفاضة الأقصى هو الدافع الوحيد لفاتورة الخسائر البشرية والمادية والحضارية والمعنوية، ومن ثم فإن تحقيق توازن ما في الخسائر البشرية

* انظر الهيئة الفلسطينية للاستعلامات

بنسبة (1:4) هو شيء جيد، ولكن الأهم في قراءة هذا الطرف هو ما يقع خارج الأرقام ويسهم بفاعلية في رسم المستقبل، وهنا يمكن رصد ما يلي:

أ- ثقافة المقاومة التي تغلغلت في المجتمع الفلسطيني بكافة مكوناته ومستوياته، حيث أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للأفراد والأسر والتجمعات كالطعام والشراب، ولم يعد القتل والأسر والجراح مخيفة أو مقلقة، بل حل محلها الصبر والاحتساب، والفخر بالشهادة والشهداء، ولم يعد السلاح غريباً في المجتمع الفلسطيني، كما لم تعد التفجيرات شيئاً مرعباً أو ثانوياً في الحياة اليومية، لقد تعود المجتمع على المقاومة، وتعود على تقبل الخسائر، وتعود على الاستمرار.

لقد أنتجت ثقافة المقاومة ظاهرة العمليات الاستشهادية التي يتنافس على القيام بها جيل الشباب فيمن هم دون الثلاثين من العمر منافسة شديدة، (تقول الإحصاءات إن 90% من مجموع 18000 شاركوا في عمليات المقاومة الساخنة كانوا من جيل الشباب في سن 16ـ 35 سنة)، والغريب أن يشارك في هذه المنافسة من تجاوز هذه السن ممن استقرت حياتهم الأسرية بشكل معقول، ولم تنحصر العمليات الاستشهادية على إسهام الذكور، ففي تطور جديد اتبعته المقاومة الفلسطينية بدأت الفتيات الفلسطينيات بالقيام بعمليات مماثلة مع بداية العام الثاني للانتفاضة، والمدهش أن يفتخر الأهل بأفعال أبنائهم وبناتهم، وأن يتقبلوا ما يلحق بهم من خسائر (قد يصيب البيت هدم، والأرض الزراعية تجريف، إضافة إلى الاعتقالات) باعتزاز وشموخ.

من جهة أخرى فإن استحداث المقاومة لأسلوب العمليات الاستشهادية استطاع أن يضرب نظرية الأمن الإسرائيلي الذي يشكل حجر الزاوية في السياسة الإسرائيلية في مقتل، وإن هذه العمليات حققت حالة من توازن الفاعلية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث امتلك الشعب الفلسطيني وللمرة الأولى القدرة على التأثير في العمق الإسرائيلي بإزاء قدرة إسرائيل على التأثير في العمق الفلسطيني، فقد أصيبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالصدمة عند استحداث هذه العمليات جراء قوة تأثير أسلوب الاستشهاد، إضافة إلى عدم قابليته للزوال بفعل الاجتياحات المتكررة للمناطق الفلسطينية وقتل المدنيين واغتيال قادة المقاومة، مما دفع بنظرية الأمن الإسرائيلي إلى الهاوية.

ب- لقد ضربت أعمال المقاومة الجبهة الداخلية في إسرائيل بشكل قوي لأول مرة منذ عام 1948، وهي النقطة الأضعف في الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وهو ما لم تقم به الجيوش العربية أبدا في حروبها، مما أوجع الاحتلال، وليس على مستوى الخسائر المادية والبشرية فحسب، بل وعلى مستوى استقرار الدولة ومستقبلها من حيث الوجود، إضافة إلى إيقاف الهجرة القادمة، وإحداث هجرة مضادة هاربة.

وهنا يقول المقاومون الفلسطينيون أيضا: لقد استطعنا إبطال فاعلية الطائرات والأسلحة المتطورة الأخرى بالعمليات الاستشهادية، إذ تمحورت المعركة بين مجاهد استشهادي ورجل أمن إسرائيلي، ما قارب بين مستويات القتال في إطار الآلة إلى مستوى القتال الفردي، ومن ثم فإن الغلبة للشجاعة والتضحية.

ج- لقد أنتجت ثقافة المقاومة جيلاً يملك نية المقاومة وإرادتها، وينظر إلى المحتل نظرة احتقار تخلو من الخوف والتردد، ولذا أخذ المقاومون منه صفة الهجوم والبحث عن الأهداف داخل المستوطنات وخارجها، ولم تعد إسرائيل قلعة مخيفة يصعب اختراقها، ومن ثم انحاز الصراع إلى الدائرة الفلسطينية- الإسرائيلية على حساب الدائرة العربية والإسلامية، بسبب مشاعر الخذلان التي أحس بها المقاومون، وهذا ما كانت الاستراتيجية الصهيونية تحاول تمييعه والقفز عنه، بإخراج الفلسطيني من دائرة الصراع المباشر.

د- إن ثقافة المقاومة وفعل المقاومة، وقد تلبّس أحدهما الآخر على أرض الواقع، فرضا على الاحتلال إعادة النظر في خططه وبرامجه، وفرضا على أمريكا وأوروبا حركة دولية باتجاه الاحتواء والحل بعد أن أغفل بوش القضية الفلسطينية في سنوات حكمة الأولى، وهنا يضيف المقيّمون لخيار المقاومة وتجربتها نقاطاً إيجابية أخرى لصالحها، ونقاطاً تقول إن العالم الإقليمي والدولي لن يتحرك باتجاه إيجاد حلول معقولة دون مقاومة وتسخين للجبهة، وهؤلاء يقرءون أحداث 11 سبتمبر 2001 في أميركا في هذا السياق في علاقتها مع القضية الفلسطينية.

ه- تجربة المقاومة والانتفاضة أنتجت على المستوى الداخلي التقاءً وتفاهماً موحداً بين فصائل المقاومة من ناحية وبين المقاومة والسلطة من ناحية أخرى بشكل من الأشكال، فلم يشهد مجتمع المقاومة في سنوات الانتفاضة نزاعات حادة مفسدة، بل

إن الفعل الاجتماعي التكافلي أثبت حضوراً مهماً تحدثت عنه المنظمات الأوروبية الأهلية، وأشار إليه الساسة إشارات مختلفة، وهذا الالتقاء والتفاهم الموحد مهدد الآن بالعودة إلى حالة تنازع الخيارت بعد الانسحاب الجزئي من غزة.

و- لقد أحدثت تجربة المقاومة والانتفاضة تصدعاً ما في المجتمع الإسرائيلي، وفي الخطاب الإسرائيلي أيضا؛ إذ برغم انحياز الناخب الإسرائيلي نحو اليمين كردة فعل للأعمال الاستشهادية اعتقاداً منه أن عامل القوة المفرطة الذي يتبعه اليمين سيوفر الأمن ويعالج أعمال المقاومة، فإن كثيرين كتبوا وتحدثوا عن فشل المعالجة الأمنية العسكرية ونادوا بالمفاوضات وبحلول سياسية مقنعة، وأبدوا خشيتهم على الدولة، وعلى مكانتها الدولية، وأيدوا تقديم تنازلات مهمة، ومن ثم حمّلوا شارون مسؤولية ما يصيبهم من تفجيرات، إلا أنهم حين عزم شارون على فك الارتباط منحوه دعماً يحول بينه وبين السقوط في انتخابات مركز الليكود.

ز- استطاعت المقاومة غير النظامية أن تحدث شرخاً مزدوجاً في نفسية الجندي الإسرائيلي المتهيئ لمقابلة جيش نظامي وحرب نظامية، وفي أنظمة التدريب والتخطيط العسكري الإسرائيلية، حيث يواجه القادة الإسرائيليون معضلات خلال عملية تهيئة هذا الجندي الذي سيواجه ما لا يتوقعه، مما يفقده تركيزه، وبالتالي سيخسر الموقف لا محالة، ومما يدلل على ذلك محاولة الجيش الإسرائيلي التي توصل إليها مؤخراً والمتعلقة بتدريب جنوده على أساليب الحرب غير النظامية التي أطلقوا عليها مناورة "قتال متناثر"، وتم تشكيل طواقم استراتيجية للعمل في هذا الموضوع بعد حرب العراق، ونشرت تفاهمات هذه الطواقم في كتاب «القتال المتناثر ـ القرن الـ21»، الذي ألّفه يديديا يعاري وحاييم آسا، ويدعو المؤلفان فيه إسرئيل إلى تغيير أساليبها القتالية، لأنها بأساليبها العادية لن تستطيع كشف "رأس الأفعى" في حرب غير تقليدية ومع جيوش غير نظامية، كما يشيران إلى أن الجيش الإسرائيلي مستعد دائماً، ولكن لحرب مثل حرب عام 1973، في حين أنه لا يملك الأدوات لحرب القرن الحادي والعشرين.

تجربة المقاومة والانتفاضة إذن ـ في رأي أصحاب هذا الخيار- ليست سلاحاً ومدافعة،

وقتلى وجرحى وأسرى وخسائر مالية واقتصادية فحسب، وإنما هي أيضا ثقافة، وجيل، وحالة اجتماعية جديدة، وأجندة مجتمع تبدلت فيها الأولويات، وهي فوق هذا رؤى واستراتيجيات تعالج الحاضر والمستقبل، وسياسة تستنهض عوامل القوة في الذات والمجتمع، وتضرب العدو في مناطق الضعف، وتسجل نقاطاً مهمة في اتجاه التحرير وإزالة الاحتلال.

تجربة المقاومة والانتفاضة على مستوى الفعل العسكري ليست فعلاً ثابتاً جامداً، بل تجاوزت ذلك إلى صناعة السلاح وتهريبه من خلال الأنفاق وغيرها، وإلى عمليات الاختراق الأمني والاستخباري، وإلى الأنفاق المدمرة، والعمليات الاستشهادية، والبحرية، واختراق المستوطنات، وإبداعات عديدة يفرضها مسرح العمليات وتعقيدات البيئة، وقد حققت المقاومة في هذا نجاحات أقرّ بها قادة الجيش في إسرائيل، وكذا الباحثون، ولعل النجاح الأكبر للتجربة يكمن في رأيهم في بناء المجاهد والمجتمع والثقافة.

خامسا: آفاق تجربة المقاومة والانتفاضة بعد فك الارتباط

- **الأفق السياسي**

لا تجمع الأطراف الفلسطينية على تقييم واحد لتجربة الانتفاضة وتَحوُّلها إلى مقاومة مسلحة عنيفة، ومن هنا ظهرت تباينات في الخطاب السياسي تنبئ عن حالة الاختلاف في التقييم قبل الانسحاب الجزئي من غزة وبعده، ولم يقف الاختلاف وتباينات التقييم عند أحداث محددة فحسب، بل استغرق عند بعضهم المقاومة المسلحة بمجملها.

استنكرت السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال لا الحصر، العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر لأسباب ليست مجال البحث هنا، وخلاصتها أنها عمليات تضر بالمصلحة الوطنية الفلسطينية، وفي ذلك تناقض شديد مع رؤية فصائل المقاومة التي نفذت هذه الأعمال من ناحية، وتناقض آخر مع الرأي العام الشعبي الذي يرى فيها قصاصاً عادلاً من ناحية أخرى.

وفي الوقت الذي عززت فيه فصائل المقاومة وأجنحتها العسكرية من قدراتها المادية والبشرية دون إهمال أفعال الانتفاضة في مستواها الشعبي، رأت السلطة ممثلة في أبي مازن وغيره أن (عَسْكرة الانتفاضة) ضارة بالقضية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، ومن ثم تنامت حالة الجذب والتنازع بين مؤيد للتجربة المسلحة ومعارض لها، وهي حالة كانت مختفية قبل الانسحاب من غزة، وقبل رحيل عرفات اختفاء نسبيا.

تعزز التنازع والاختلاف بعد الانسحاب الجزئي من قطاع غزة، ومن ثم يلحظ المراقب بوضوح في الساحة الفلسطينية رؤيتين وخطابين:

الأول: ينادي بإيقاف الأعمال العسكرية المسلحة من غزة، وإنهاء مظاهر التسلح العلنية، ثم الحوار حول جمع السلاح وإيجاد حلول للمقاتلين الشعبيين في أحسن الأحوال، وليس لغزة شأن عسكري فيما يحدث في الضفة والقدس، لأن هذا يستدعي انتقاماً عسكرياً إسرائيلياً لا تقوى غزة على تحمُّله، كما لا تقوى غزة على عودة الاحتلال، وقاموس التخوفات والاستحقاقات هنا مليء بالمفردات، ومن ثم فإن هذا التقييم، وهو يستغرق السلطة وبعض مؤيديها، يغلق آفاق المقاومة ويصرّ على محدودية تجربة المقاومة في غزة ومن غزة، وبالتالي يمكن القول إن المقاومة بعد الانسحاب من غزة تواجه عقبتين: الاحتلال وهي خارجية، والسلطة ورؤيتها وهي ذاتية.

الثاني: ينادي أصحابه باستمرار المقاومة، وضرورة إبقاء آفاق التجربة مفتوحة، وليس في الضفة فحسب، بل وفي غزة أيضاً؛ لاعتبارات عديدة، منها أن الأسباب التي أدت إلى تفجر الانتفاضة ما زالت قائمة، وأن الانتفاضة لم تحقق أهدافها الرئيسة التي خطتها لنفسها، وأن بدائل الانتفاضة والمقاومة غائبة وفاشلة، وأن القدس في خطر، وقضايا الحل النهائي كلها في خطر، وأن من أغلق مسار التسوية التفاوضية هم الإسرائيليون، وأن بقاء المقاومة وتعزيزها وملاءمتها للتغيرات الجديدة من شأنه فتح آفاق جديدة للوصول إلى الأهداف الفلسطينية والتأثير على الحركة الدولية والإقليمية والإسرائيلية، وهو فعل، في رأيهم، لا يضر بالمفاوضات السياسية إن لم يعزز موقف المفاوض.

وقد تعزز رأي الاتجاه الثاني بعد الانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية عام 2006؛ إذ إن نتيجة هذه الحرب وصمود المقاومة اللبنانية لا بد أن تفتح آفاقاً جديدة للمقاومة الفلسطينية في مجالات متعددة، كتطوير أساليبها وتعزيز قدرتها على الصمود، رغم اختلاف ظروف كل منهما، مما سيفيدها ويدعم استراتيجياتها المستقبلية، ناهيك عن ما قدمته المقاومة اللبنانية من تعزيز لقناعة العالم العربي بأسلوب المقاومة على حساب أسلوب المفاوضات، الأمر الذي يزيد من الدعم الشعبي للمقاومة في المنطقة عموماً وفي فلسطين خصوصاً.

إن خطاب هذا التيار يقول: إن القضية الفلسطينية وحدة واحدة، وإنه لا ينبغي تجزئة

الوطن إلى (غزة، وضفة، وقدس)، ومن ثمّ يجب منع شارون من الاستفراد بالضفة أو القدس، وعليه فإن اكتفاء (مقاومة غزة) بالشجب والاستنكار للأحداث التي تجري في الضفة بما يماثل موقف السلطة لا قيمة له، ويمثل رضوخاً للرؤية الاستراتيجية الصهيونية التي تقف في خلفية قرار الانسحاب الجزئي من غزة، ويدين الانتفاضة وبالذات الشهداء والجرحى والأسرى.

- **الأفق الفعلي واللوجستي**

إن دعاة المقاومة يحاولون بلورة آفاق جديدة أمام المقاومة المنطلقة من غزة، والمقاومة المنطلقة من الضفة والقدس، مع الأخذ بالحسبان حالة الإنهاك التي تعاني منها المقاومة في الضفة من جراء الوجود الإسرائيلي السهل في مدنها وقراها، وتمشيط الجيش والقوات الخاصة لمناطقها قتلاً واعتقالاً، وإجهاضها لكثير من الأنشطة المقاومة قبل تنفيذها، (راجع إحصاءات القتلى والجرحى ومصادرة الأراضي، وأنشطة الاجتياح).

يركز دعاة المقاومة على أهمية نقل تقنية الصواريخ والهاون والعبوات الناسفة إلى الضفة الغربية، وضرورة إدخال عناصر إسناد وتخطيط وتنفيذ من غزة تكون ذات خبرة ودراية، وضرورة بلورة خطاب إعلامي يعزز الحق في المقاومة، ويرد على الإعلام المضاد والمثبط للتغلب على المعوقات اللوجستية، والفعلية، يقول الجنرال **يوسي كابوريسير** رئيس وحدة البحث في الاستخبارات العسكرية الصهيونية في 2005/11/17:"حماس تحاول نقل تكنولوجيا الصواريخ بهدوء إلى الضفة"، وهناك تقارير تفيد أن نشطاء خرجوا من غزة إلى مصر ودخلوا إلى إسرائيل من الحدود المصرية متوجهين إلى الضفة الغربية وتم اعتقال ثلاثة منهم.

غير أن هذه الاستراتيجية- وإن بدت منطقية ومبررة- تعاني من مشاكل تعيق النجاح دون منعه، أهمها أن رؤية شارون للقدس والضفة مغايرة لرؤيته لغزة، وأن العوامل الديمغرافية في الضفة أقل تأثيراً على الاحتلال منها في غزة، وأن القدرة على القيام بأعمال استشهادية مؤثرة في الجبهة الداخلية الإسرائيلية باتت معقدة بسبب السور الواقي والعوائق اللوجستية الأخرى إلى حد ما، وبسبب تحولات الرأي العام الدولي المناهض لها لإضرارها بالمدنيين.

سادسا: المقاومة والتنمية

المجتمع الفلسطيني لا يعاني من الاحتلال والاستيطان فحسب، وإنما يعاني أيضاً من توقف شبه كامل للتنمية في مجالات الحياة المختلفة، وهذا التوقف عقوبة جماعية تفرضها

إسرائيل على المواطنين كافة، وفق مخطط يهدف إلى إنهاك المجتمع الفلسطيني للضغط على المقاومين بالتوقف.

إنه جزء من رسالة إسرائيل العامة في تحدي الانتفاضة وإجهاض المقاومة، والرسالة تقول إن المقاومة لا تجلب تنمية، ولا توفر عملاً، ولا تحل مشكلة صحية أو تعليمية، ولا تجلب مساعدات الدول المانحة، ومن ثمّ فهي تضر المجتمع الفلسطيني وتثقل عليه، ولن يسمح لها بتحقيق أي مصلحة للفلسطينيين.

نعم إن الرسالة الإسرائيلية والأمريكية والغربية تربط المساعدات والتنمية بوقف المقاومة، ثم بجمع السلاح، ولهذا يقول بعض المراقبين إنه لا يمكن الحديث عن آفاق جديدة للمقاومة بعد تجربة غزة دون الأخذ بالحسبان مقتضيات التنمية وحاجات السكان، وأدوات التنمية جميعها تكاد تكون في قبضة إسرائيل والدول المانحة.

إن خطاب المقاومة يدرك هذه المشكلة، ولكنه يضعها في إطار بسيط يناقش الاختيار وترتيب الأولويات، وخلاصة ذلك أن التحرير قبل التنمية؛ لأن غياب التحرير يجعل التنمية رهينة الاحتلال، وإن تبسيط المشكلة يحلها على مستوى النظرية والأيدولوجيا، ولكن العامة تطلب إجراءات عملية ملموسة تتعلق بالحياة اليومية.

إننا إذاً في قضية التنمية والمقاومة أمام قراءتين: **إحداهما** تضييق أفق المقاومة بسبب التنمية في الأعوام القادمة، أو قُل الطعام والشراب، ولا علاقة لتجربة غزة والانسحاب الجزئي بهذه القراءة، **والأخرى** ترفض التضييق، وترى أن المقاومة تعزز التنمية لاحقاً حال حدوث التحرير؛ لأن التحرير ينبغي أن يكون للتنمية أيضا، وتجارب الأمم التي خضعت للاحتلال وتحررت سلكت الطريق نفسه، وهذا الفريق يرى أن تعثر التنمية وتفشي البطالة والفقر يعزز نمو المقاومة وتطورها.

سابعا: المقاومة والمشاركة السياسية الرسمية

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية سيدخلها في دائرة الاحتواء، ويجعلها في مواجهة شاملة مع مقتضيات الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني بحكم أنها شريك في المسؤولية السياسية والرسمية عنه، وهذا من شأنه أن يضيق أفق المقاومة المسلحة، أضف إلى ذلك أن السياسة الأمريكية الأوروبية ترفض الجمع بين

المقاومة والمشاركة السياسة، ولهذا الخطاب دلالات سلبية على المقاومة تدركها حماس وأنصار خيار المقاومة.

إن هـذا القـول موضـوعي، وجـدير أن يأخـذه خيـار المقاومـة بالحسـبان، لا سـيما أن حماس تقول في خطابها إن المشاركة في الانتخابات البلديـة والتشريعيـة مـن شـأنه أن يحمـي المقاومة، وأن يعززها من خلال المؤسسات الرسـمية، وهـذا القـول- وإن كـان موضـع جـدل- ممكـن إذا تـوافرت شروطـه الذاتيـة عنـد الفـائزين، وتـوافرت لـه ظـروف سياسـية وشـعبية مساندة، وإذا كان حجم فوز تيار المقاومة كبيراً في التشريعي.

إن تجربة غزة، والمشاركة في الانتخابات، يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة أمام المقاومـة، يقـول القيادي في حماس محمود الزهار يوم 2005/11/18: "إن حماس تريد أن تؤسس بدخولها المجلس التشريعي لمشروع مقاومة كبير، ليس فقـط معتمـدا عـلى السـلاح، وإنمـا يعتمـد عـلى مقومـات الصمود في المجالات المختلفة سياسية واقتصادية واستثمارية، وصحة وتعليم وغيرها".

ثامنا: سيناريو الحد الأدنى

إن المعوقات الذاتية التي تتمثـل في رفـض السـلطة وبعـض السياسـيين ودعـاة التفـاوض لمنطق تصعيد العمل العسكري في الضفة، سواء مـن داخلهـا أو انطلاقـاً مـن غـزة وهـي الأكـثر تعقيدا، تمثل تحدياً صعباً لخيار المقاومة، (راجع هنا تصريحا لمسـؤول في السـلطة عـن إجهـاض 45 عملية عسكرية استهدفت الاحتلال بعد الانسحاب من غزة في غضون شهر أو أكثر قليلا).

إنه في ضوء المعوقات الذاتية، السياسية والفعلية واللوجسـتية، والخارجيـة الإسرائيليـة والدولية، فإن تطور الفعل المقاوم في الضفة ومن غزة أمر يتطلـب أحـداثا دراماتيكيـة قـادرة على إحداث تحولات كبيرة.

إن آفاق المقاومة ضاقت نسبيا بعد الانسحاب من غزة، غير أن فرص المقاومـة مـن غـزة في ضوء إبداعات ملائمة ممكنة بحسب خطاب المقاومة نفسه، وإن فرص تطوير فعـل المقاومـة وفتح آفاق جديدة أمامها في الضفة تبدو قليلة في نظر بعـض السياسـيين، ومعقولـة أو كـبيرة في نظر العسكريين، ولكن أمامها معوقات دولية وإسرائيليـة وفلسـطينية معلومـة، وإن مشروعيـة المقاومة وجَدارتها وجدواها وصوابيتها في ضـوء تجربـة الصراع الطويلـة، وفي ضـوء تجربـة غـزة ، لا تكفي لتـذليل المعوقـات والتغلـب عليهـا، سـيما أن الجبهـة الداخليـة الفلسـطينية مهـددة

بمنازعات خطيرة، وإن العودة إلى المفاوضات، والأنشطة الشعبية للانتفاضة، لا تحمل في طياتها آمالاً بتحقيق الأهداف الفلسطينية التي من أجلها انطلقت انتفاضة الأقصى، ما يعني أن الفلسطينيين في مأزق.

إن طرفي الرؤية، أعني المفاوضين والمقاومين، في مأزق، وهم في حاجة للخروج منه بصيغة موحدة تملك ديناميكية في مواجهة الاحتلال ورؤية اليمين الإسرائيلي، وأحسب أن مفردات هذه الرؤية تكمن في المزاوجة بين الفعل المقاوم والفعل التفاوضي بحيث يسندهما موقف سياسي وجبهة فلسطينية موحدة خالية من التنازعات، وهي صيغة ممكنة وليست مستحيلة، وقد جربتها غزة والانتفاضة في السنوات التي خلت، وجربها حزب الله في لبنان، وهذا يتطلب تجديد دماء النظام السياسي الفلسطيني وقراءة ثاقبة للموقف الإسرائيلي والدولي، والعناية القصوى بعامل الزمن لتجاوز التغييرات التي يحدثها الاحتلال على الأرض في الضفة والقدس.

دعاة خيار المقاومة يقولون إن تجربة غزة تفتح آفاق الأمل بتحقيق الأهداف الفلسطينية والمصالح الفلسطينية أكثر بكثير من خيار المفاوضات، ويقولون لو أن المقاومة التي عرفتها انتفاضة الأقصى توافرت بعد هزيمة 1948 مباشرة لما استقرت دولة الاحتلال، ولو أنها توفرات بعد هزيمة 1967 لما قام الاستيطان في غزة والضفة بهذا الحجم، ولو أنها توافرت قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 في أمريكا لما عانت المقاومة من تهمة "الإرهاب" والانحياز الدولي على هذا النحو المعيق.

إن مبررات الفعل المقاوم موجودة وقوية، لا سيما عند التفكير في قضايا الحل النهائي والموقف الإسرائيلي منها، وإن معوقات الفعل المقاوم على المستويين: الذاتي، والإسرائيلي والدولي، قائمة وقوية أيضاً، وهذا يعقد مشكلة خيار المقاومة، ويضعف من جدوى خيار التفاوض أيضاً.

ولكن مسألة إيجاد طريق ثالث يمثل حلاً مقبولاً وموحداً هو مسألة معقدة وغائمة، لكنها مسؤولية فلسطينية جماعية، وهي مسألة ضرورية لا مفر منها موضوعياً، وتركها يهدد الجبهة الداخلية الفلسطينية، ويضعف قدرة الفلسطيني على مواجهة الاستراتيجية الصهيونية

والبرامج اليومية للعدو، ويأخذ الانتفاضة وتضحياتها باتجاه المجهول.

إن نجاح تجربة المقاومة والانتفاضة في غزة كشفت للجميع أن الاحتلال لا يتمثل فقط بالجيش والاستيطان، إذ ثمة أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية له ما زالت قائمة، وعليه فإن خروج الاحتلال من غزة يعني نجاحاً جزئياً للمقاومة، إذ ما زال أمامها طريق شائكة لتطوير هذا النجاح على المستوى السياسي والاقتصادي، وهي أمور زمامها بيد الاحتلال، وليس بيد المقاومة أو السلطة الفلسطينية، ومن ثم ينبغي التفكير في مقولة: (خرج الجيش والمستوطنون وبقي الاحتلال)، لا على مستوى البحر والأجواء والمعابر فحسب، وإنما أيضاً على المستوى السياسي والاقتصادي، وهو أمر يكشف عورتَه اتفاقُ معبر رفح وغيره، وكذا تفاقم الأزمة الاقتصادية في المناطق المحتلة، وفي مقدمتها غزة المحررة تحريراً جزئياً.

إن غزة المحررة تحريرا جزئيا اليوم إذا توقفت عند هذا الحد ولم تطوره باتجاه الاكتمال، تقدم نموذجا غير مسبوق لمفهوم التحرير في التاريخ وفي الجغرافيا وفي السياسة، وهذا في حد ذاته، إضافة إلى القدس وقضايا الحل النهائي، يرشح المنطقة لمزيد من أعمال المقاومة الساخنة في تمام هذا العقد، وربما في بدايات العقد القادم، ما لم تحدث تغيرات جوهرية في الرؤية الإسرائيلية للحل، بحيث تستجيب للحد الأدنى من المطالب، وهو العودة إلى ما قبل حزيران 1967، وقيام الدولة الفلسطينية، إن فكرة الحل المؤقت الدائم أحادي الجانب أو من خلال المفاوضات لأجزاء من الضفة هو وصفة إسرائيلية جيدة لاستمرار المقاومة، واختصار الزمن والمعاناة.

إن ما أود أن أنبه إليه في النهاية أن وكيل الشركة يمكن أن يحقق ربحا ولكنه لا يقيم شركة ولا ملكا، وإن زوال الاحتلال شيء، وخروج الجيش والمستوطنين من اليابسة شيء آخر، فغزة الخالية من الجيش ومن المستوطنين ما تزال محتلة، وهذه التجربة هي المرشح نقلها إسرائيلياً إلى أجزاء من الضفة، ومن ثم فنحن في حاجة حقيقية لتحويل خروج الجيش والاستيطان إلى إزالة كاملة للاحتلال، وفي حاجة إلى شركة مستقلة نملكها وندبرها بِحُرّية، وهذا من شأنه أن يبقي أفق المقاومة مفتوحاً، لأن احتمالات فشل المفاوضات في تحقيق هذا الهدف عالية جداً.

أهم نتائج البحث

1. كشف البحث عن أن تجربة المقاومة في انتفاضة الأقصى كانت فريدة وغير مسبوقة، وأنها سجلت نجاحات مهمة لا تقف عند إرغام الاحتلال على الانسحاب من غزة، وإنما تجاوزت ذلك إلى بناء المجاهد، وتحقيق الوحدة الوطنية، ونشر ثقافة المقاومة.
2. كشف البحث عن أن المغالبة بين خيار المقاومة وخيار المفاوضات، وبين التحريك والتحرير، ازدادت حدتها بعد الانسحاب الجزئي من غزة، وكشف عن مبررات الاستمرار في المقاومة ومعوقاتها الذاتيه والغيرية.
3. كشف البحث عن آفاق ممكنة وإرادة أمام خيار المقاومة انطلاقا من غزة بعد الانسحاب بشكل أو آخر كنقل التقنية، أو المشاركة الفعلية.
4. كشف البحث عن حاجة المجتمع الفلسطيني إلى حل يقرب بين الخيارين بما يحقق الوحدة، ويخفف من حالة المغالبة والاحتقان، ويركن إلى الإرادة الشعبية والثقافة الجديدة في مواجهة الحلول المجحفة التي يعرضها شارون أو غيره، ويبقي الخيارات مفتوحة.
5. كشف البحث عن أن المقاومة لا تصادم التنمية، وأنها لا تمنع من المشاركة السياسية والانتخابات، وأن الأجندة الفلسطينية تحتاج إلى إعادة النظر في ترتيب الأولويات، وأن العقد القادم سيشهد مزيدا من الصراع مع الاحتلال، وقد يسفر عن نقل تجربة حل غزة الأحادي إلى أجزاء من الضفة، دون القدس والمستوطنات الكبيرة المحيطة بها، ما يعني بقاء (شبعا فلسطينية) ، وليس عند دعاة خيار المقاومة فحسب، وإنما عند الآخرين أيضا.

قائمة المراجع

- الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية (دراسة في الإدراك والكرامة)، عبد الوهاب المسيري، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (د.ت).
- الإعلام بتراجم شهداء انتفاضة الأقصى، أ.د. يوسف رزقة ، غزة 2004، دون مكان نشر.
- الاغتيالات الصهيونية ضد رموز الشعب الفلسطيني، أ. إسماعيل الأشقر، ومؤمن بسيسو، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2004.
- أوسلو (1 و 2) المسار والمال، منير شفيق، دار المستقبل بالخليل- فلسطين ط2، 1997.
- جريدة القدس 2005/11/17.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط – جواد الحمد وآخرون مركز درسات الشرق الأوسط، عمان 1991.
- موسوعة اليهود والصهيونية ، عبد الوهاب المسيري ، ج 8 ، دار الشروق 1998.
- الهيئة الفلسطينية للاستعلامات – الموقع الإلكتروني .
- لقاء شعبي تحدث فيه الزهار 2005/11/18.
- لقاء تلفزيوني في العربية مع د. عزمي بشارة.
- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1990، ص179
- http://www.geocities.com/arkanalmo2/1e.doc
- موقع صحيفة **يديعوت أحرونوت** على شبكة الإنترنت، 2005/12/22.
- www.arabs48.com/display.x?cid=3&sid=59&id=39278-39k/31/8/2006

الفصل الأول/ الورقة الرابعة

مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي
بين طرفي الصراع

إلياس حنا*

توطئة

تهدف النظريّة الشاملة، رغم تعقيداتها الداخليّة، إلى تبسيط أيّ ظاهرة، لتقريبها قدر الإمكان إلى مستوى العقل البشري لفهمها، فهي عمليّة تبسيطيّة لأمور معقّدة جدّا تُحيط بنا، نتفاعل معها وتتفاعل معنا، وتُؤثّر فينا، أكثر مما نُؤثّر فيها، وذلك كي نفهم ونعي أكثر.

لكن مردود هذه النظريّة- خاصة الإيجابي- يتعلّق مباشرة بمقدار ما تجمع هذه النظريّة من متغيّرات، فالنظرية كاملة وشاملة فقط عندما تجمع كلّ المتغيّرات دون استثناء[1]، وتكون قادرة على تفسيرها وتفسير تفاعلاتها فيما بينها، وتكون بعدها قادرة على إعطاء تفسير علمي ومفهوم لا لُبْس فيه، إنه الكمال بحدّ ذاته.

لكن عجز هذه النظريّة الشاملة عن جمع كل المتغيّرات، قد ينفي عنها صفة النظريّة الشاملة، لتصبح نظريّة محدودة، وعندما تكون محدودة، تكون قادرة فقط على خلق عالم حولنا- تحاول تفسيره- نعيش فيه، قد يمكن تسميته بالعالم الوهمي غير الحقيقي[2].

فلو كانت النظريّة شاملة لكان تعاملنا مع هذا العالم المُحيط بنا مثاليا، لا أخطاء فيه، لكن الأخطاء كثيرة في عالمنا الفعلي، لأنه لا توجد نظريّة شاملة وكاملة حتى الآن لتفسيره.

نشرت مجلّة الإيكونوميست مقالا في قسم التكنولوجيا الخاص بها، يتناول إمكانيّة توقّع نتائج الحروب المحتلمة، فحتى الآن يمكننا القول: إن الأمم والشعوب تذهب إلى الحروب لأنها تعتقد في قرارة ذاتها أنها ستكسب، فلو عُرفت نتيجة الحرب مُسبّقا، لكان الفريق الخاسر حتما قد أحجم عن خوض هذه التجربة[3].

يُطرح السؤال في هذه الدراسة حول إمكانيّة وجود برنامج كومبيوتر- Software- يمكنه توقّع نتائج حرب معيّنة، كما يُتوقّع الطقس في النشرات الإخباريّة، لذلك، وقبل بدء حرب

---

* أستاذ جامعي، وباحث استراتيجي، وعميد ركن متقاعد- لبنان

الخليج الأولى، استمعت لجنة القوى المسلّحة في مجلس النواب الأميركي إلى جنرال أمريكي متقاعد حول توقّعاته لنتيجة المعركة، فقال: قد يبلغ عدد القتلى أقلّ من 6000 جندي بعد شهر من بدء الحرب، وتوقّعات البنتاغون كانت بين 20- 30 ألفا، وهو توقّع أن تستمرّ الحرب لمدّة لا تزيد على الشهرين، والمعركة الأرضيّة بين 10 و14 يوما، وتوقّع البنتاغون أن تكون المدّة ستّة أشهر على الأقلّ، كيف أتت النتيجة الفعليّة على أرض الواقع؟

أعلن الرئيس بوش الأب النصر بعد 43 يوما فقط، ولم يتعدّ عدد القتلى من قوى التحالف أكثر من 1400 قتيل، ودامت الحرب البرية خمسة أيّام فقط؛ **فأين يقع سرّ هذا الجنرال الأمريكي المتقاعد؟**

حسب الدراسة المذكورة في الإيكونوميست، اعتمد الجنرال على برنامج كومبيوتر، كانت قد ابتكرته مؤسّسة دوبوي Dupuy، تحت اسم TNDM[4]، وأتى هذا البرنامج نتيجة التعاون بين العديد من المختصين في المجالات التالية: علم الرياضيّات، وخبراء أسلحة، ومؤرّخين عسكريّين، وقادة عسكريّين متقاعدين، وإذا كانت التوّقعات نسبيّا قريبة في العراق، فإن هذا البرنامج قد أصاب في حرب البوسنة، لكن السؤال يبقى، على ماذا يعتمد هذا البرنامج؟ أو على ماذا اعتمد هؤلاء المختصون؟

وحسب الدراسة أيضا، تم الاستعانة بكمّ هائل من المعلومات (Data) تشتمل على كلّ شيء له علاقة بالحرب، بدءا من تأثير التمويه في المعركة، وسرعة انطلاق الرصاصة من فوهة بندقيّة معيّنة، وطول خطوط المواصلات، وحتى نوعيّة الأهداف المتوافرة، وتتم معالجة هذه المعلومات عبر معادلات علميّة تربط الأسباب بالنتيجة، ليصدر بعدها تقرير على ورقات معدودة، يُحدّد النتيجة التقريبيّة للحرب، وكلّما اختلفت طبيعة الحرب اختلفت المعطيات التي توضع في النظام؛ فالحرب الثوريّة غير الحرب التقليديّة، وما عرفته أمريكا في حربها التقليديّة لاحتلال العراق، هو غيره حتما بعد الذي تعايشه الآن.

أردت من هذه المقدّمة أن أُبرز صعوبة توقّع الميزان العسكري التقليدي للأطراف المتصارعة في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن الهدف هو في العام 2015.

وتكمن الصعوبة في عدم توفّر نظريّة شاملة تجمع بين كلّ المتغيّرات ضمن معادلة علميّة، تكون قادرة على استشراف صورة المنطقة، وبالتحديد معرفة مستقبل الميزان العسكري

التقليدي، كذلك الامر، تظهر صعوبة ثانية تمنع عمليّة الارتقاب، تتمثّل بأن المنطقة تعيش حاليّا مرحلة تحوّل جذريّة، وفي كلّ الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما أن المتغيّرات الكثيرة جدا يصعب جمعها ضمن نظريّة أو آليّة قادرة على التوقّع، ولذلك يبدو أن توقّع صورة الميزان العسكري في عام 2015 كما هو مطلوب مستحيل؛ إذ إن هذا الميزان سيكون حتما نتيجة لما ستكون عليه صورة المنطقة في عام 2015 وفي كلّ الأبعاد، أي إن صورة المنطقة ووضعها في عام 2015 هو الذي سيُحدّد صورة الميزان العسكري، وليس العكس، فالميزان العسكري التقليدي هو في طبيعته رقمي، ويعكس الكميّة من سلاح معيّن تملكه دولة معيّنة، وهذه أمور لا تحدِّد في الغالب من هو الأقوى، ومن هو المنتصر في الحروب التي عرفناها، وفي التاريخ أمثلة على ذلك، منها الحرب الخاطفة التي خاضها هتلر ضد فرنسا قبيل اندلاع الحرب العالميّة الثانية، وذلك رغم رجوح الميزان العسكري التقليدي لصالح فرنسا، فالمهمّ هو الابتكار[5]، والميزان العسكري وطبيعته يعكس الأهداف العليا الاستراتيجيّة لدول المنطقة في كيفيّة نظرتها إلى أمنها القومي، وفي كيفيّة الحفاظ عليه، وهذه أمور ستُحدّدُ لاحقا بناء لما سترسو عليه أوضاع المنطقة ككلّ.

تسعى هذه الدراسة إلى البحث ومعالجة المتغيّرات في المنطقة بالتفصيل، انطلاقا من الثوابت التي ترعى هذه المتغيّرات، ولذا ستعمد إلى تحليل المتغيّرات والتفصيل فيها، وهي التي تعتبر العامل المؤثّر لما سيكون عليه الميزان العسكري[6]، وإن تفاعل هذ المتغيّرات مع بعضها، من ضمن عمليّة الفعل وردّ العفل، سيعطينا شكل المنطقة في العام 2015، وبالتالي يمكن توقّع شكل وطبيعة ميزان القوى كما هو مطلوب، لكن واقع المنطقة المحتمل قد يكون في احتمالات ثلاثة أو سيناريوهات ثلاثة: السيناريو الممتاز، أو السيناريو الستاتيكو، أو السيناريو السيئ.

لكن مع هذه المتغيّرات، لا بد من وجود قوى مُديرة- Driving Forces- وهي أيضا تُصنّف من المتغيّرات، لكنها قوى تكون مؤثّرة أكثر من غيرها في صياغة صورة المستقبل، كعامل التكنولوجيا وظاهرة العولمة، وفي كلّ سيناريو هناك أبعاد ثلاثة هي: الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وإذا كانت السيناريوهات التي سنتحدّث عنها غير قادرة على إعطائنا الصورة الدقيقة المثاليّة للمنطقة في العام 2015، لكنها على الأقلّ، قد تفعل فعل النجم القطبي، الذي لا يمكن لمسه، لكنه على الأقلّ يدلّنا على اتجاه الشمال الجغرافي.

في المتغيّرات

القوى المُديرة- Driving Forces

1. **الوجود الأمريكي في المنطقة**

إذا استثنينا مرحلة ما قبل 11 سبتمبر، حيث كانت المنطقة مهمّة جدا للاستراتيجية الأمريكية، وإذا اعتبرنا أن الموقف الأمريكي من المنطقة كان خجولا تقريبا، مقارنة مع ما يجري الآن، فإن المنطقة أصبحت بعد 11 سبتمبر مركز الثقل الأساسي لهذه الاستراتيجية، بل يمكن القول إن مستقبل الامبراطورية الأمريكية، وشكل النظام العالمي الذي تحاول أن ترسمه حسب رغباتها، كلّ ذلك يتعلّق بمدى النجاح والفشل في العراق مثلا.

لقد أصبحت المنطقة الساحة الأساسيّة، أو المسرح الاساسي لحرب أمريكا على "الإرهاب"، وإذا اعتبر بعض المحللين أن حادثة 11 سبتمبر انحراف لم تتوقعه أمريكا في استراتيجيتها الكبرى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي[7]، أي إنها كانت تطمح فعلا للسيطرة على العالم بعد غياب المنافس الشيوعي، لكنها لم تكن مستعجلة بسبب عدم توافر العدو الذي يبرر وجود هذه الترسانة، وهذا الانتشار العسكري العالمي فإن حادثة 11 سبتمبر قد خلقت الذريعة والمسبب للمشروع الكبير.

كانت 11 سبتمبر الشرارة لانطلاق المرحلة الأخيرة من هيمنة أمريكا على العالم، ومن المفارقات في التاريخ الأمريكي أن أمريكا كانت قد أبقت على عديد جيشها، وطوّرت أسلحتها، بعد انتصارها على الاتحاد السوفييتي، وذلك بدل أن تقوم بعكس ذلك كما تعوّدنا عليها بعد كلّ حروبها، إذ كانت تُخفّض العديد والعدّة، وبدل أن تُبعد العسكر عن السياسة، وهذا موضوع حيوي في تاريخ أمريكا، بدأنا نرى تورّط العسكر أكثر فأكثر في السياسة، فهل أصبحت أمريكا مجتمعا مُعسكرا على غرار المجتمع الأسبارطي[8]!

وفي وقت سابق، ربط الرئيس بوش سلامة الأمن القومي الأمريكي بالجبهة المتقدّمة في العراق، وأكّد ضرورة قتال "الإرهاب" في بلاد ما بين النهرين بدل قتال "الإرهابيين" في الداخل الأمريكي، وهو الذي ألقى خطابا مهما مؤخرا يحدد فيه شكل الحرب في القرن الواحد والعشرين[9]، وفي هذا الخطاب أكّد بوش أنه لا تنازل أمام "الإرهابيين" الذين يسعون إلى الاستيلاء على الأنظمة، كما أكّد بوش على استمرارية عقيدة الاستباقية.

لكنّـه، لا يمكـن فهـم الأهـداف الأمريكيـة في المنطقـة والعـالم، إلا إذا ألقينـا نظـرة عـلى وثيقة"الأمن الاستراتيجي الأمريكي".

استراتيجيّة الأمن القومي[10]

في هذه الاستراتيجية، يعلن الرئيس بوش انتصار قوى الخير والحرية خلال الصراع الذي دار في القرن الماضي، أما في القرن الواحد والعشرين فإن الدول التي تؤمن بحقوق الإنسان، وتضمن الحرية السياسية والاقتصاديّة لشعوبها، ستضمن حتما مستقبلها.

تتمتع الولايات المتحدة بقوة لا نظير لها، في البعدين العسكري والاقتصادي، ونتيجة لذلك، لن تتفرد أمريكا بسلوكها، ستخلق موازين القوى التي تشجع الحرية، ستدافع أمريكا عن السلم عبر محاربة من سمتهم "الإرهابيين والطغاة"، ستحافظ على السلم العالمي عبر بناء علاقات جيدة مع القوى الكبرى.

وصف الرئيس بوش طبيعة العدو الجديد، فهو بلا شكل وضبابي، ويمكن له أن ينزل الفوضى العارمة والمعاناة على أمريكا بثمن يقل عن ثمن دبابة واحدة، "الإرهابيون" منظمون لاختراق المجتمعات المنفتحة، لاستغلال قوة هذه المجتمعات ضدها، ولدحر هذا الخطر، ستستعمل أمريكا كل ما تملك في ترسانتها: القوة العسكرية، والدفاع الأفضل ضمن الأرض الأمريكية، عبر التشريعات والاستعلام ومنع تمويل هذا "الإرهاب"، وستحمل أمريكا المسؤولية للدول التي ترعى وتمول وتؤوي هذا "الإرهاب"، ومن الضروري التعاون لمنع الملاذ عن هؤلاء "الإرهابيين"، وإن الخطر الأكبر على الأمن الأمريكي، هو في تقاطع الأصولية مع التكنولوجيا؛ "فالإرهاب" يسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، وسنمنع ذلك، ستبني أمريكا مظلة صواريخ NMD، وستستبق أي خطر قبل تشكله، فتضربه استباقيا preemptive Strike، وستسعى إلى التعاون الدولي من أجل فتح المجتمعات على بعضها، والعمل على مأسسة الديمقراطيّة، وستعمد إلى تعديل مؤسساتها المتعلقة بالأمن القومي وتطويرها، فهي كانت مُعدّة لبيئة أمنية معينة لم تعد موجودة، وهي لا تصلح حاليا لضرب المخاطر الجديدة، ولقد حان الوقت لتثبيت دور القوة العسكرية الأمريكية في العالم على الشكل التالي:

- **الدفاع عن الحلفاء والأصدقاء.**
- **منع أيّة منافسة عسكريّة للقوّة الأمريكية في المستقبل.**

- **ردع المخاطر التي تهدد القيم الاساسيّة لأمريكا، ولحلفائها والأصدقاء.**
- **الانتصار على أي عدو بسرعة حاسمة إذا ما فشل الردع.**

ونستنتج من هذه الوثيقة، أنه من غير الطبيعي أن تنشر دولة عظمى، في ظلّ منافسين لها، استراتيجيتها الكبرى على الملأ، وبكل وضوح ومع أدق التفاصيل[11]، في السابق كان التركيز على التطبيق، وعلى المحافظة على السرية المطلقة، وقد يعكس هذا الأمر الخلل الكبير في موازين القوى في العالم لصالح الولايات المتحدة.

أتت هذه الاستراتيجية ردا على 11 سبتمبر التي كانت المفاجأة الكبرى لأمريكا، ولم تكن الإدارة تتوقع هذا الحجم من الأضرار، كذلك الأمر، لم يتوقع المنفذون هذا الحجم من النجاح Unintended Consequences، وقد سبق في التاريخ الأمريكي حوادث وسوابق من الاعتداءات المشابهة، ففي عام 1814 أحرق الإنكليز البيت الأبيض ومبنى الكابيتول، وفي 1941 فاجأ اليابانيون أمريكا في بيرل هاربور، وأظهرت هذه الاعتداءات فشل الاستراتيجيات الموضوعة آنذاك، وتم البحث عن بدائل، هكذا تفعل أمريكا الآن، بوضع هذه الاستراتيجية.

لكن الخطر الآن يكمن في القدرة التدميرية للأسلحة الجديدة، وفي توافر هذه الأسلحة، وفي أن المحيطين الكبيرين لم يعودا حاجزا جغرافيا يحمي الداخل الأمريكي، لقد أصبح العدو في الداخل، وغير معروف The Enemy Within.

بعد أن كان "الطغاة" هم الأعداء الأساسيون للولايات المتحدة الأمريكية، دخل لاعب جديد كان هامشيا في وقت مضى، ألا وهو "الإرهاب"؛ فقد ارتقى بعد 11 سبتمبر في الوعي الأمريكي إلى مستوى الخطر الاستراتيجي الذي قد يهدد كيان أمريكا ووجودها، كما كان يهدد الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة هذا الوجود.

أدخلت الاستراتيجية الجديدة مفهوم الحرب الاستباقية، فأمريكا ستتعاون مع العالم من أجل السلام العالمي، لكنها، وإذا ما شعرت أن هناك خطرا يتكوّن، فإنها لن تتردّد باستباقه دفاعا عن نفسها، لكن، هل هذا المفهوم جديد في الترسانة الاستراتيجيّة الأمريكية؟ بالطبع لا؛ ففي عام 1950 اقترح القائد الأمريكي كورتيس لو ماي، عندما كان قائدا لقيادة الجو الاستراتيجيّة Strategic Air Command، أن تستعمل أمريكا النووي ضد الصين استباقيا لإنهاء الحرب الكوريّة، وفي وقت لاحق، أعدّ لو ماي الخطط لضرب الاتحاد السوفييتي

بالسلاح النووي استباقيا، أما في 1960، فقد اقترح ضرب كوبا بالسلاح النووي لنزع الصواريخ السوفييتية[12].

لم يشتمل التاريخ الأمريكي على قادة محبذين للضربات الاستباقية فقط، بل كان هناك من عارض بشدّة، وعلى رأسهم الرئيس إبراهام لنكولن، عندما علق على الرئيس جيمز بولك في حربه على المكسيك، فقال ما معناه: "إذا سمحت للرئيس بغزو بلد مجاور، فقط لأنه يعتقد أنه من الضروري القيام بذلك لرد الغزو، فإنه حتما سيخوض الحروب حسب رغباته الخاصة، وإذا ما استقر هذا النوع من التعامل، فلا يمكن لك إيقاف الرئيس عن مغامرته، فماذا لو أراد غزو كندا لِمَنْعِ الإنكليز من اجتياحنا؟ كيف يمكن لك أن توقفه؟ يمكن لك أن تقول له إنني لا أرى احتمالا لغزو بريطاني لأمريكا، لكنه سيقول لك: صه، إنني أرى الخطر إذا كنت أنت لا تراه"[13].

كان الاحتواء، خلال الحرب الباردة، دون فرض التغيير في النظام من الخارج، ودون الدخول في نسيج المجتمعات، ومن خلال هذه الاستراتيجية، يضرب بوش كل الاتفاقات الدولية التي قام عليها النظام العالمي السابق، حيث إن قرار بناء المظلة الصاروخية مثلا سيلغي معاهدة الأي.بي.أم (ABM).

إن أي دراسة متأنية وهادئة وعميقة لهذه الاستراتيجية تُظهر لنا الأمور التالية:

- أن الولايات المتحدة عازمة على منع قيام أي منافس لها، على صعيد القوى الكبرى.
- أن الولايات المتحدة ستضرب أي دولة ترعى وتمول وتوفر مكانا لـ "الإرهاب"، وسيكون "الطغاة" أيضا أهدافا مستقبلية للقوات الأمريكية.
- ستلاحق أمريكا "الإرهابيين" أينما وجدوا للقضاء عليهم.

خاضت أمريكا حروبا متنوعة خلال القرن العشرين، فمن الحروب الشاملة في الحرب العالمية الثانية، إلى الحروب المحدودة في كل من كوريا وفيتنام، ويبدو أن أمريكا تؤكّد من خلال هذه الاستراتيجيّة أنها عازمة على خوض حروب شاملة إذا دعت الحاجة، وكذلك الأمر، فستخوض الحروب المحدودة، ضدّ "الطغاة"، وبسبب تقدم "الإرهاب" في سلّم الأولويات الأمريكية فيما يخص المخاطر عليها ستخوض أمريكا نوعا جديدا من الحروب، وهو الميكرو-حروب Micro-Wars، إذن، يكفي في هذا المجال أن تعرف أمريكا بوجود عنصر من القاعدة

في أي زاوية من زوايا العالم، لتذهب بقوّة صغيرة وتحشد الوسائل للقبض أو القضاء عليه.

تتهم الولايات المتحدة العرب بأنهم يـؤون "الإرهـابيين" ويمولـونهم، الأمـر الـذي أدى إلى الاعتـداء عليهـا، فمنفـذو عمليـة 11 سـبتمبر 2001 حسـب رأي الأمريكـان هـم مـن العـرب، وزعيمهم سعودي عربي، وهو الذي أعلن الحرب عليها من خلال الفتـاوى التـي أصـدرها، وهـو الذي اعتبر أن المدنيين هم أهـداف مشروعـة، ويسـعى إلى إخـراج الكفّـار مـن أرض الإسـلام في الجزيرة العربية، والعالم العربي هو الذي يسعى إلى امتلاك أسلحة الـدمار الشـامل، ويبـدو مـن خلال الأهداف الموضوعة في الاستراتيجية، أن الساحة العربيـة سـتكون المسرح الأسـاس للنـوعين من الحروب اللتين حددتهما الاستراتيجية، وهما: الحروب المحدودة، والميكرو- حروب.

تأتي أمريكا حاليا إلى المنطقة كقوة تغيير جذرية، وليست كقوّة ستاتيكو، ولأنها أصـبحت موجودة فعليا وماديا، كان لا بد من اعتبارها- كوجود واستراتيجية- قوة مُديرة، ومن هنـا، فـإن كل ما تفعله وتقوم به الولايات المتحدة، في حال نجحـت أو فشـلت مشـاريعها ومخطّطاتهـا في منطقتنا، ستكون هي العوامل الأساسية لرسم شكل المنطقة المسـتقبلي، وبالتـالي لتحديـد شـكل ونوع ميزان القوى المطلوب، أوليست هي حاليا قوة تغييرية؟ بالطبع نعم.

2. **"الإرهاب"**

من الآن حتى عقد من الزمن، سيبقى "الإرهاب" قوة مُديرة في منطقـة الشرق الأوسـط، وربما في العالم، فهو الذي قد تسبب بقدوم الولايات المتحدة إلى المنطقة على هذا الشـكل، وهـو الذي يعتبرها العدو الأول للإسلام، وهو الذي يريد إظهارها على أنهـا تخـوض حربـا ضـد الـدين الإسلامي.

وإذا كان للولايات المتحدة اسـتراتيجية كـبرى في المنطقـة، فـإن لمـن يتهمـون بالإرهـاب- والمقصود تنظيم القاعدة- أيضا استراتيجيته، وتقوم على إعادة بناء الخلافة، واستعادة أمجادهـا، وضرب الأنظمة المتعاملة مع الغرب المسيحي، انطلاقا من قاعدة هي أفغانستان [14].

إذن لهم بُعدان: محلّي إقليمي وعالمي، ويقوم العـالمي عـلى ضرب الولايـات المتحـدة في رموز قوّتها لإظهار ضعفها، واسـتنهاض الهمـم الإسـلامية؛ فالـذي انـتصر عـلى قـوّة كـبرى، هـي الاتحاد السوفييتي، لمـاذا لا يمكـن لـه الانتصـار عـلى قـوة كـبرى ثانيـة؟ أمـا البُعـد الإقليمـي في

المنطقة، فهو يقوم على اتهام الأنظمة العربية الإسلامية على أنها كانت السبب الداخلي- من خلال الرضوخ للشيطان الأكبر- لسقوط عزّة العرب والإسلام، وإذاً لا بد من ثورة على هذه الأنظمة لإعادة بناء الإمبراطورية الإسلامية، ومن هنا، نلاحظ أن هذه المنظمات هي على صراع، أو في حرب معلنة، وعلى جبهتين: الجبهة الغربية، والجبهة العربية- الإسلامية.

يقول بعض الخبراء: إن الحرب على العراق، ورغم الدراسات التي صدرت حول ذلك، هي حرب غير مباشرة على المملكة السعودية، فالسعودية في العقل الأمريكي تعتبر الخطر الأكبر على الأمن الأمريكي؛ ففيها المأسسة الحقيقية لما يسمى "الإرهاب"، من التمويل والتجنيد والملاذ الآمن، وبسبب عدم إمكانيّة احتلالها، لانها تُعتبر قلب الإسلام، ولأن الحرب عليها ستثبّت مقولة ابن لادن حول صحة الحرب الأمريكية على الدين الإسلامي، ولأن الحرب عليها ستهدد الاستقرار النفطي في العالم، أتت الحرب الأمريكية على العراق اقترابا غير مباشر كما يُبشر المفكر الاستراتيجي الإنكليزي ليدل هارت، فمن العراق، وهو كقلب للعالم العربي، يمكن بدء عملية التغيير مباشرة لمحيطه: السعوديّة وسوريا وإيران وغيرها، عدا جهوزية الآلة العسكرية الأمريكية والإنكليزية حول العراق، وذلك بسبب الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران بعد حرب الخليج الأولى عام 1991.

لكن عدم وقوع السعودية تحت الاحتلال الأمريكي، لا يعني سقوطها في يد تنظيم القاعدة، وهذا أمر قد يكون له انعكاساته الاستراتيجية السلبية الكبرى على العالم وعلى العرب.

لكن القاعدة تخوض حربا شرسة داخل المملكة، كما تحاول اللعب على مفهوم الشرعية السياسية داخل السعودية، من هنا تأتي محاولة ضرب شرعية العائلة الحاكمة، خاصة في بعدها الديني.

وإضافة إلى موضوع الشرعية، تسعى القاعدة للسيطرة على أكثر من 240 مليار برميل من النفط، وقد يعني هذا الأمر إمكانية السيطرة على سوق النفط العالمي، وعلى السعر والإنتاج، كما على الاقتصاد العالمي بشكل غير مباشر.

ومن هنا، يجب اعتبار ما يسمى "الإرهاب" وخطره قوة مُديرة في المنطقة، وهو سيؤثّر على شكل المنطقة، كما على شكل ميزان القوى التقليدي المطلوب في عام 2015.

3. **إسرائيل**

منذ قيام الكيان الإسرائيلي، والمنطقة لم تعرف الاستقرار في أيّ من أبعاده، السياسية منها والعسكرية، عدا عن الأبعاد الاجتماعية؛ ففي كل حرب بين الأطراف كانت مرحلة ما بعد الحرب تأتي بمشاكل جديدة، بدل أن تأتي بالحلول، فالتراكمات كثيرة إلى حد يصعب معه إيجاد حل يتخطى الذاكرة الجماعية للعالم العربي، وخاصة للشعب الفلسطيني، لذلك، وعند التفكير عربيا، لا يمكن إلا أن تؤخذ إسرائيل بالاعتبار، وبكلام آخر، أصبحت إسرائيل المقياس الذي يؤخذ مرجعا عند كل تخطيط، خاصة إذا كان هذا التخطيط يندرج في البعد العسكري، فهي تملك أحدث الأسلحة، وإذاً، من الضروري للعرب أن يحصلوا على أسلحة مماثلة، ولتحسين الموازين العسكرية القائمة فقط، وإذا كانت إسرائيل تملك السلاح النووي- وهي تملكه- فلا بد للعرب من السعي لامتلاكه، إذا استطاعوا لذلك سبيلا.

لكن واقع إسرائيل اليوم، هو غير ما كان عليه في الأربعينيات والستينيات من القرن الماضي، فبعد أن كانت مُطوّقة من العرب، خاصة في الجبهة الشرقية، وبعد أن كانت العدو الأساس لكل العرب، أصبحت عدوة لبعض العرب، وبعد أن كانت القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، أصبحت هذه القضية قضية إسرائيلية داخلية تقريبا، وبعد أن كان الجيش الإسرائيلي الأحدث في المنطقة- جيش الموجة الثانية، والموجة الصناعية- أصبح هذا الجيش جيش ما بعد الحداثة (Post Modern Army)، وذلك في الوقت الذي بقيت فيه الجيوش العربية جيوشا من الموجة السابقة، أي الصناعيّة.

وبسبب كلّ هذا، لا يمكن لإسرائيل إلا أن تُعتبر من القوى المُديرة، حتى ولو تراجع دورها بعد القدوم الأمريكي العسكري إلى المنطقة، وهذا أمر سيؤثر بالتاكيد على موازين القوى التقليدية المطلوبة لعام 2015.

4. **العولمة والديموقراطيّة**

تبدو العولمة كظاهرة، والديموقراطيّة كمشروع، من القوى المُديرة في المنطقة أيضا، فهما من الأمور الأساسية التي ستحدد مستقبل المنطقة، إن كان في الشكل أو في المضمون، ولهما، أي الديموقراطية والعولمة، تأثير كبير على الاستقرار؛ إذ إن عملية التحول من الأنظمة الدكتاتورية إلى الديموقراطية، تتطلب وجود ديموقراطيين، كما تتطلب ثقافة ديموقراطية، وهذه

أمور ليست متوافرة حتى الآن، كما أن عملية تبادل السلطة، تقريبا في أغلب الأنظمة العربية، لا تحصل بطريقة ديموقراطية، فالحاكم غير مستعد للتنازل عن سلطته، في ظل عدم وجود معارضة قوية وفاعلة، وإن سبب عدم وجود معارضة، أو ثقافة ديموقراطية، قد يعود لسبب غياب الطبقة الوسطى؛ حيث إن هذه الطبقة، وبالتوافق مع الحاكم، كانت قد انخرطت في بيروقراطية الدولة لتستفيد منها في القطاع العام، والقوى المسلّحة، وهكذا يكون الكل مستفيدا، الحاكم الذي يحكم دون معارضة، والطبقة الوسطى التي تستفيد من خيرات الدولة، لقاء تخليها عن لعب دورها الفعّال[15].

وبسبب صعود الحركات الإسلامية وسعيها للمشاركة في السلطة، بدأ الحاكم العربي بالضغط على هذه الأخيرة، بعد أن أمّن السيطرة على الطبقة الوسطى كما ذكرنا، إذن، يبدو أن كل تغيير في السلطة، سيكون عُنفيّا وقسريّا، وإن لم يكن من الداخل حتى الآن على الأقل، فهو حتما قد بدأ من الخارج، كما في حالة العراق.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحل الوحيد للتغيير قد يكون في تحالف الحاكم مع الشعب (المعارضة)، سواء كانت زمنية أو دينية، على أن يُوضع برنامج مرحلي لانتقال السلطة، والعكس قد يعني الفوضى والاقتتال الداخلي.

ولو سلمنا جدلا أن المشروع الديمقراطي قد نجح في المنطقة، ونأمل ذلك، فمن ستقاتِل الديموقراطيات؟ هذا إذا انطلقنا من مقولة الفيلسوف "إيمانويل كانط" حول السلام المُستدام، واعتبرنا أن الديموقراطيات لا تقاتل بعضها.

إذن، في ظل هاتين القوتين المُديرتين- العولمة، والديموقراطيّة- وهجمتهما على المنطقة، في ظل شعوب وأنظمة غير مستعدة لها، لا يمكن ارتقاب الميزان الاستراتيجي بين القوى المتصارعة في عام 2015.

المتغيّرات الأخرى

قُطْر، أم أمّة؟

بعد التحوّلات الكبرى في العالم والمنطقة، خاصة سقوط الاتحاد السوفييتي، ووقوع هجمات 11 سبتمبر عام 2001، وبعد أن أصبحت الساحة العربيّة حتى الآن، هي ساحة الصراع الأساسيّة لحرب أمريكا على "الإرهاب"، وبعد أن تفكّك الطوق حول إسرائيل،

وبعد فشل العرب في استرداد الحقّ السليب فلسطين، وبعد فشل جامعة الدول العربيّـة، ومنـذ قمة أنشاص في مصر في نهاية الأربعينيات، في حل أي مشكلة بسيطة بين الدول العربيـة، وبعـد أن تراجعت الدول والأنظمة أمام المخـاطر الكبـيرة التـي تهـدد الأمـة العربيّـة جميعـا، وأهمهـا الخطر الإسرائيلي، واجتياح الكويت، وبعد أن وُكّلت منظّمات عربيّـة بـأدوار التحريـر الأساسـيّة، منظمة التحرير الفلسطينيّة بعد نكسة عام 1967، وتنظيم القاعـدة بعـد حـرب الخلـيج الأولى، وحزب الـلـه بعد احتلال العاصـمة بـيروت، وبعـد أن عجـزت الأنظمـة ضـمن جامعـة الـدول العربيّة في إيجاد حل لقضية العراق، حيث تدور مجازر يومية بحـق الأبريـاء، قـد يكـون لزامـا علينا طرح السؤال التالي: هل يكـون ميـزان القـوى التقليديـة للأقطـار العربيّـة أم للأمـة ككـل؟ وذلك تحت غطاء جامعة الدول العربيّة (اتفاقيـة الـدفاع المشـترك)؟ أو حتـى يمكننـا أن نسـأل، ومن خلال السلوك المعتمد في هذا الخصوص على الساحة العربية من قبل الأنظمة: هل يجـب أن نتوقع ميزان القوى العسكرية التقليدي للقوى المتصـارعة، بـين الأنظمـة الرسـمية مـن جهـة وإسرائيل من جهة ثانية؟ أم بين المنظمات العربية- ومنها إسلامية- والمُكلّفـة بـالصراع والحـرب، وإسرائيل من جهة ثانيـة؟ وهـل يجـب هنـا، وعنـد محاولـة توقـع الميـزان المطلـوب، أن نهمـل الوجود الأمريكي العسكري في المنطقة؟

في تحديد العدو

يقول الفيلسوف السياسي الفرنسي جوليان فرويند:" تقوم السياسة، كلّ السياسة، عـلى مبـدأ تحديـد العـدو والصـديق"[16]، وعنـد القيـام بعمليـة تحديـد العـدو والصـديق، تُبنـى الاسـتراتيجيات، خاصـة العسـكرية، ويُـدرس العـدو في ثقافتـه وأهدافـه ونظامـه وفي تاريخـه العسكري، وبعدها توضع المخططات، وتبنى الجيوش، وتسـلح وتـدرب مـن أجـل قتـال هـذا العدو، ونسأل اليوم، وفي حالة العالم العربي: "من هو العدو"؟ أهو الإسرائيلي؟ يمكن أن يكـون كذلك بالنسبة للبنان، ولكن ليس لمصر، ويمكن لسوريا، ولكن لـيس للمغـرب، أو نسـأل: أهـو أمريكا؟ يمكن لسوريا، أو لحزب الـلـه في لبنان، ولكن ليس للدولـة اللبنانيّـة الرسـميّة، يمكـن للعراقيين السنّة، ولكن ليس للحكومة العراقية الحالية أو للأكراد وللغالبيـة الشـيعية، ويمكـن أن نسأل أيضا: هل "الإرهاب" هو العدو؟ يمكن أن يكون كـذلك لكـل الـدول العربيـة تقريبـا ، ولكن، لماذا يؤيد الشارع العربي عمليات القاعـدة ضـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وهـي

صديقة العديد من الدول العربية؟ وإذا كانت إسرائيل هي عدو المنظمات الجهادية الإسلامية، فلماذا تخوض كل هذه المنظمات حربا شرسة ضد أنظمتها الحاكمة؟ أو: هل العدو هو إيران؟ هذا ممكن لعدد من الدول العربية، وإلا ما معنى تحذير عبد الله الثاني ملك الأردن حول خطر تكون هلال شيعي؟ أو ما معنى تحذير وزير خارجية المملكة السعودية أمريكا حول سياستها في العراق، والتي سوف تؤدّي إلى وقوع العراق في حضن إيران[17]؟ وما معنى ردّ وزير داخليّة العراق على التصريح السعودي، وبهذا الشكل المُهين[18]؟ هل تعد إيران عدوا للبنان، وهي التي ترعى وتمول حزب الله ، المنظمة العربية الإسلامية الوحيدة، التي حقّقت انتصارا على العدو التاريخي إسرائيل؟ ولماذا لم يُساعد كثير من العرب حزب الله إبّان حربه لتحرير الجنوب اللبناني؟ وقد يسأل البعض: كيف يمكن لحزب الله ، من جهة، التوفيق بين كونه حزبا لبنانيا صرفا، وبين كونه يشارك في العملية السياسية اللبنانية، التشريعية منها والتنفيذية، وبعمق، والقول والاعتقاد بمبدأ ولاية الفقيه، التي تعتبر المصدر الأساس لشرعية الحزب العقدية، من جهّة أخرى[19]! وماذا لو تناقضت هذه الشرعية الدينية مع الشرعية الزمنية- والمقصود المصلحة اللبنانيّة العليا-؟ وماذا لو حصلت إيران على السلاح النووي؟ وكيف سيكون التوازن الإقليمي؟ وهل سيقدر العرب على التوازن معها نوويا، في ظل اتهام أمريكا لدول المنطقة على أنها ترعى "الإرهاب"؟ وذلك في الوقت الذي تعتبر فيه أمريكا أن حصول "الإرهابيين" على أسلحة دمار شامل، هو المعادلة الأكثر خطرا على أمنها القومي، لا بل على ديمومتها قوة عظمى.

مدى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة

قال الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول مرة لرئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان:"يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية بلد يصعب حكمه"[20]، وقد قصد الرئيس ديغول بهذا القول أن الديموقراطيات، عادة، تتأثر بالرأي العام الداخلي، حيث كل السياسات في أمريكا داخلية لا خارجية، وعادة لا تتدخل الديموقراطيات في الخارج، إلا إذا كانت هناك ظروف استثنائية تشكل خطرا على أمنها القومي، ولذلك تدخلت الولايات المتحدة في أفغانستان فورا بعد 11 سبتمبر، وليس قبلها، وذلك لأن التدخل قبل 11 سبتمبر قد يتطلب نقاشا داخليا طويلا ومعقدا، ومن هنا، فإن إطلاق الرئيس بوش لعقيدته الاستباقية، بعد

الحادثة، كانت فقط لأن الرأي العام الداخلي قد أصبح أكثر تقبلا لها، هذا مع الاعتراف أن تطبيق هذه العقيدة بشكل مستمر هو من الأمور المستحيلة؛ فهي تتطلب إمكانات عسكرية ضخمة، خاصة في الرجال، وقد ظهر هذا الأمر جليا بعد التعثر الأمريكي في العراق، وتتطلب استعلاما دقيقا جدا، خاصة بعد الفشل الاستخباراتي في درء هجمات 11 سبتمبر من جهة، وفي عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق من جهة ثانية[21]، وتتطلّب عقيدة بوش الاستباقية أخيرا وقوف الرأي العام الأمريكي معه، خاصة الحزب الديموقراطي.

في مكان آخر، قد تقرّر الولايات المتحدة الخروج من المأزق العراقي في حال استمرّ طويلا، وفي حال أصبحت الكلفة أكثر من الأرباح، وفي حال لاحت مخاطر أهمّ في أمكنة أخرى، مثل الصين وتايوان، وفي حال تشكّلت تحالفات كبيرة بهدف التوازن مع الولايات المتحدة فقط، ولجعل العالم متعدد الأقطاب، وبمعنى آخر، عندما يصبح النظام العالمي في وضع يحتّم إعادة توزيع القوى فيه[22]، وقد تكون حادثة ثانية على الأرض الأمريكية، مماثلة لـ 11 سبتمبر، سببا رئيسا في قرار العزلة الأمريكية عن العالم، أو قد تكون سببا لحروب متفرّقة، يتحوّل فيها السلاح النووي من سلاح غير تقليدي، إلى سلاح تقليدي عادي يستعمل على المستويات التكتيكية.

يقول كثير من المحللين: إن أحد أهم الأهداف من احتلال العراق هو النفط، وقد يكون هذا صحيحا إلى حد كبير، خاصة أن منطقة الخليج تملك حوالي 60% من احتياط النفط العالمي المعروف، وخاصة أن نوعيّة هذا النفط ممتازة، إضافة إلى أن كلفة استخراجه متدنية، وقد يكون الهدف من السيطرة على نفط المنطقة هو السيطرة على أمن الطاقة للتنين الصاعد(الصين) ومنافسة روسيا المنتجة للنفط، التي قد تحتلّ المركز الأوّل في الإنتاج العالمي، حيث هي في المرتبة الثانية حاليا، سواء في الانتاج أو التسعير.

وفي 10 تشرين أول/أكتوبر 2005 نشرت صحيفة نيويورك تايمز دراسة مصغرة عن حالة القطب الشمالي المتجمد، ومخاطر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وما قد ينتج عن ذوبان الجليد هناك من تأثيرات على الكرة الأرضية[23]، وفي الشق الإيجابي لهذا الذوبان، يقول التقرير: إن تلك المنطقة تحوي ثروات من الطاقة كبيرة جدا، نفط وغاز طبيعي، يشكل ربع احتياط العالم غير المكتشف حاليا، وفي حال الذوبان الكامل، بحيث تصبح منطقة المتجمد

الشمالي مفتوحة للملاحة طوال السنة، فمن الممكن أن يؤدّي هذا الذوبان إلى فتح طرق ملاحة جديدة، أقصر مسافة من القديمة، وبشكل قد يجعل منطقة الشرق الأوسط ثانوية في التجارة بين أوروبا وشرق آسيا، وعلى سبيل المثال، تبلغ مسافة الإبحار من لندن إلى طوكيو، وعبر قناة السويس، حوالي 13 ألف ميل، بينما تبلغ المسافة بين لندن وطوكيو، وعبر مضيق بيرينغ، حوالي 8 آلاف ميل، لذلك، وإذا كانت الإمبراطورية البريطانية القديمة قد خاضت الحروب الكثيرة لاستمرار سيطرتها على الممر للهند وآسيا عبر قناة السويس فقط، وإذا كانت الإمبراطورية نفسها قد قسّمت منطقة الشرق الأوسط، وتقاسمتها مع فرنسا بعيد الحرب العالمية الأولى، فكان ما كان في المنطقة من خلق الكيان الإسرائيلي، وكل الحروب التي دارت معه، فإن هذه المعطيات الجيوستراتيجية الجديدة، قد تقلب الأمر رأسا على عقب، لتتراجع أهمية المنطقة للقوى الكبرى، ولتُهمل بعدها؛ إذ من المعروف مثلا أن أهمية دولة ما من الجهة الاستراتيجية ترتكز على أمور ثلاثة هي:

- الموقع الذي تحتله هذه الدولة أو المنطقة– العراق حالياً.
- الثروات التي تملكها هذه الدولة أو المنطقة– العراق والخليج.
- الدور الذي تلعبه هذه الدولة أو المنطقة في الاستراتيجيات الكبرى للدول العظمى المتصارعة في تركيبة النظام العالمي.

لذلك، إذا تبدلت تلك المعطيات، فإن الاستراتيجيات ستتبدّل، لتتراجع أهمية مناطق، وتتقدّم أخرى، ولا تشذّ منطقة الشرق الأوسط عن هذه المُسلّمات.

وأخيرا، هناك مفهوم عسكري يُستعمل في القصف الجوّي، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو القصف الاستراتيجي المتوازي[24]، أي إن أمريكا تعمد إلى اختيار الأهداف الاستراتيجيّة لدى العدو، مركز الثقل، فتقصفها بشكل يحقّق الشلل الاستراتيجي لديه، والذي سيطلب الاستسلام حالا، ومقارنة مع هذا التشبيه، يبدو أن الأحداث الكونية الطبيعية والأخطاء البشريّة من قبل الرئيس بوش خاصة، تفعل نفس مفعول القصف المتوازي، فمنذ 11 سبتمبر، إلى التعثّر في العراق، إلى إعصار كاترينا وريتا، وكلّ الفضائح التي تحدث داخل فريق عمل الرئيس بوش، تبدو الأثمان كبيرة على الولايات المتحدة، وهذه أمور قد تُفقد الرئيس حرية الحركة داخليا، الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على كيفيّة إدارة الرئيس

للسياسة الخارجيّة، خاصة في مجال استعمال قوة أمريكا كعامل ضاغط أو رادع؛ فالرئيس بوش الحالي في قدرته بالطبع، هو ليس نفسه بعد الانتهاء من احتلال العراق، فإلى أي مـدى ستسـتمر أمريكا في تحمّل هذه الأعباء، أو هي قادرة على هذا؟ وعلى سبيل المثال، وعنـدما كـان الـرئيس الأمريكي ضعيفا داخليا- الرئيس فورد والرئيس كـارتر- كـان الاسـتغلال لهـذا الضـعف مـن قبـل القوى الأخرى المنافسة، وحتى من تنظيم القاعدة، وكـان اجتيـاح أفغانسـتان مـن قبـل الاتحـاد السوفييتي، وكانت 11 سبتمبر، فقط لأن أمريكـا كانـت قـد أعطـت أو عكسـت صـورة ضـعف لفترة طويلة على الساحة العالمية.

لذلك، لا يمكن لنا أن ننظر إلى الميزان المُرتقب للمنطقة في عام 2015، إلا إذا عرفنا مـدى الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة.

صراع القوى الكبرى على المنطقة

يبدو أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تتفـرد حتـى الآن بمصـير المنطقـة، أو حتـى يمكـن القول: إنها تتحكم إلى حد كبير بمصير العالم، فهي تتقدم على غيرها من القوى الكـبرى بمجـالات كثيرة، أهمها يقع في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسـكرية، وإذن، هـي تملـك قـوة لا مثيـل لها، في البُعدين: الليِّن والصلب معا (Soft and Hard Power)[25]، لكن لقوّتها حدودا، وهذا ما يُعرف بالامتداد الأقصى، أو ما يُعرف بلغّتنا "القشّة التي قد تقصم ظهـر البعـير"، أي إنهـا نقطـة الذروة حسب المفكّر العسكري البروسي كارل فون كلوزفيتز، لذلك، وبعملية مسح ومراجعـة لمـا يحدث في المنطقة والعالم بعد احتلال أمريكا للعراق، يمكننا الاستنتاج بأنـه لا يمكـن لأمريكـا أن تخوض حروبا متعددة وفي أماكن متباعدة، ومن هنا فإن سلوكها يناقض عقيدة بوش الاسـتباقية مع كلّ من دول محور الشرّ، العراق وإيران وكوريـا الشـمالية، فهـي ضربـت النظـام في العـراق وغيّرته، مُتحدّية الشرعيّة الدوليّة ومصالح الحلفاء، وهي تحاور كوريـا الشـمالية بواسـطة لجنـة الدول الستّ، وهي ترغب حتما بفتح بـاب الحـوار مـع إيـران نظـرا للأربـاح الكبـيرة مـن هـذا الانفتاح، لكن عبر الثلاثي الأوروبي (بريطانيا وألمانيا وفرنسا)، وقد يقول الـبعض: إن الخـلاف الآن بين أمريكا وإيران هـو عـلى الحصـص لمرحلـة مـا بعـد اسـتقرار العـراق، مـن هنـا يـأتي القلـق السعودي، وأخيرا، تحاول أمريكا تطويق سوريا وعزلها بواسطة الأمم المتحـدة وقـرارات مجلـس الأمن (1559، 1595، 1636).

في الإطار نفسه، كتب مستشار الأمن القومي السابق للرئيس جيمي كارتر، زبيغنيو بريجينسكي، مقالا في جريدة لوس أنجلوس تايمز تحت عنوان "الانهيار الأمريكي"[26]، ويذكر فيه أن انهيار الإمبراطوريات السابقة كان نتيجة سوء الحكم من قبل الحكّام، وذلك بسبب عدم الرؤية السياسية السليمة، ويتابع بريجنسكي ليشدد على النقاط الأساسية التالية:

- إن حرب بوش على "الإرهاب"، تبدو وكأنها حرب على الإسلام، فالمهمّ هو ما يدركه العربي المسلم في عقله ووعيه، وليس ما ينوي بوش فعله من حربه هذه.
- لا يولد "الإرهابي" إرهابيا، فالظروف والتجارب والانطباعات والكره والفوارق الإثنيّة، والذاكرة التاريخيّة، كلّها تقريبا تساهم في عمليّة "خلق الإرهابي"، وهذا ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط.
- إذا كانت أمريكا تحارب انتشار أسلحة الدمار الشامل، فلماذا وعدت الهند بالمساعدة في التكنولوجيا النوويّة؟
- بدأت الولايات المتحدة تخسر صورتها اللينة المتعلقة بالقيم الأخلاقية، التي قام عليها كل التاريخ الأمريكي، فلماذا لم يحاسَب أيٌّ من الكبار في الإدارة عن فضيحة سجن أبو غريب في العراق!؟
- وبانشغال الولايات المتحدة في حربها على "الإرهاب"، بدأت القوى الكبرى تُعدّ ترتيبات إقليمية في محيطها، أمنيّة وسياسية واقتصادية، لا دور لأمريكا فيها سوى محاولة إبعادها عن تلك المناطق، وفي هذا الإطار، تتصدر كل من روسيا والصين قيادة منظمة شانغهاي للتعاون[27]، وتضم هذه المنظمة كلا من الدول التالية: روسيا، والصين، وكازاخستان، وكيرغيزستان، وأوزباكستان، وطاجاكستان، أعضاء أساسيين، وتضاف إليهم كل من إيران والهند بصفة مراقب، إذن من خلال التركيبة لهذه المنظّمة، ومن خلال التجاور الجغرافي بين الدول المُكوّنة، وبسبب وجود الثروات في هذه المنطقة، وبسبب الوجود الأمريكي العسكري هناك، وبسبب عرض العضلات من قبل منظمة شانغهاي، عبر المناورات العسكرية المشتركة بين الدول على الحدود المتاخمة للوجود الأمريكي، فهل يمكن القول: إن الصراع المقبل بين القوى الكبرى سيكون في هذا الممر الأساسي لأوراسيا؟

- وأخيرا، يقول بريجينسكي: إن المستفيد الأكبر من الغرق الأمريكي في الحرب على "الإرهاب"، هو كلّ من روسيا والصين، فروسيا ارتاحت لأن الغضب المسلم تحوّل عنها في الشيشان باتّجاه أمريكا، أما الصين فهي تعمل بنصيحة مفكّرها العسكري العظيم صان تسو، التي تقول:"إن أفضل طريقة للانتصار، هي أن تجعل عدوك يهزم نفسه بنفسه".

لكن السؤال يبقى، هل هناك مؤشرات تدلّ على عودة الصراع بين الدول الكبرى على المنطقة؟

عندما نقصد الصراع بين الدول الكبرى على المنطقة، يجب أن نميّز بين العديد من هذه الدول الكبرى، هذا باعتبار أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم حتى الآن على الأقلّ؛ ففرنسا وبريطانيا والصين وروسيا، تعتبر كلّها دولا كبرى، منها من له تاريخ قديم في التعامل مع المنطقة، ومنها من يريد دورا مستقبليا كالصين، لكن الوجود الأمريكي في قلب المنطقة (العراق) وبقوّة، وبسبب عدم إمكانيّة مجابهة القوّة الأمريكية من قبل القوى الكبرى، يبدو أن الدول الكبرى، خاصة الصين وروسيا، تحاول تطبيق استراتيجية الاقتراب غير المباشر، كما نصح بها المفكّر العسكري الإنكليزي ليدل هارت، أو بالأحرى، تحاول تلك الدول الاستفادة من حرب أمريكا على "الإرهاب" كي تُستنزف، وتمتدّ في قدراتها إلى الحدّ الأقصى، والعودة بعدها للاستفادة من جهود أمريكا مجانا.

وإذا كانت أمريكا قد دخلت إلى مناطق نفوذ روسيا (آسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية) لتغذية الثورات الديموقراطية، بمساعدة وتمويل يهوديين، فإن روسيا تريد الردّ في عمق النفوذ الأمريكي المُستجدّ في منطقة الشرق الأوسط، وإذا كانت أمريكا تريد ترتيب وضع المنطقة، خاصة خلفية انتشارها في العراق، والمقصود سوريا، فإن روسيا، وكمؤشر ورسالة غير مباشرة للولايات المتّحدة، كانت قد قرّرت بيع سوريا صواريخ لاستعمالات متعدّدة[28]، وبذلك تحقق روسيا هدفين بضربة واحدة، أمريكا في العراق على الحدود السوريّة، وإسرائيل، أيضا على الحدود السوريّة.

لكن السؤال يبقى: هل يمكن لروسيا استعادة دورها الأساس على الساحة السوريّة، بمعنى: هل سوريا الآن، هي سوريا الأمس؟ وهل يمكن استعادة سوريا التي لعبت الأدوار

القديمة في الصراعين، صراع الحرب الباردة، والصراع العربي– الإسرائيلي؟

بالطبع، لا؛ فواقع المنطقة يقول بعكس ذلك، فبعد أن طوّقت سوريا وإيران أمريكا ودورها في العراق، التفّت أمريكا على سوريا من خاصرتها الضعيفة لبنان.

لذلك، وبسبب التفرّد الأمريكي في ترتيب قلب العالم العربي يبدو أن باب الدخول للقوى الكبرى على منطقة النفوذ الأمريكية، هو حتى الآن عبر إيران، ويعتقد بعض الخبراء أن صورة العلاقة الأمريكية- الإيرانية، وشكلها المستقبلي، إن كانت عدائيّة أو حميمية، هي التي ستلعب الدور الأساس في رسم صورة النظام الإقليمي المقبل، العسكري منه والسياسي، وحتى الاقتصادي، ولكن لماذا؟

كانت إيران أيّام الشاه، أو أيام الحرب الباردة، صمّام الأمان للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، أي إن إيران شكّلت السدّ المنيع أمام المدّ الشيوعي، ومن هنا، وبعد اجتياح أفغانستان، أصدر الرئيس كارتر عقيدته الشهيرة التي تعتبر المنطقة منطقة حيوية للأمن القومي الأمريكي، وشكّلت هذه العقيدة رسالة ورادعا للكرملين في ذلك الوقت.

تبدّل الوضع الآن، وتحوّلت إيران إلى دولة إسلاميّة، شعارها القضاء على الشيطان الأكبر وحليفته إسرائيل، وبدل أن تكون السد المنيع أمام الاتحاد السوفييتي (روسيا الحاضر)، أصبحت إيران الآن الممرّ الأساس لدخول روسيا والصين إلى المنطقة، وإلا فما معنى التبني الروسي للمشروع النووي الإيراني؟ وما معنى توقيع الاتفاقات مع الصين حول الطاقة، من غاز ونفط[29]؟ وما معنى انضمام إيران إلى منظمة التعاون شانغهاي، بصفة مراقب؟

هل يمكن استعادة إيران أمريكا؟ هذا ممكن؛ فالاثنان بحاجة إلى بعضهما، أمريكا بحاجة إلى إيران كي تستكمل السيطرة على العراق، وترتيب أوضاع المنطقة، وإيران بحاجة إلى أمريكا كي يُفتح الباب أمامها على تمددها الطبيعي الجغرافي الديني، أي الشرق الأوسط، حيث يمكن لها أن تلعب دورا استراتيجيا مهما وأساسيا، لا يتوافر على الجبهة الأوراسية، خاصة أن العالم الإسلامي، وتحديدا في المحيط العربي، يشهد حاليّا ما يُطلق عليه بـ "اليقظة الشيعيّة"، وقد يقول الخبراء: إن سبب التأخّر في استكمال عودة التحالف يعود إلى الاختلاف على توزيع الأدوار والمكاسب.

في ظلّ كلّ هذه الأمور، لا يمكن توقع الميزان الاستراتيجي التقليدي للمنطقة في عام 2015، فالمتغيّرات كثيرة جدّا، كما هي زئبقيّة على الأقلّ حتى الآن.

النظام الأمني- السياسي الإقليمي

إذا كان الرئيس بوش قد راهن وربط الأمن القومي الأمريكي وسلامته بكلّ ما يجري في العراق، وإذا كان يعتبر أن هناك ضرورة لقتال "الإرهابيين" على الساحة العراقية، وإلا اضطر لقتالهم على الشواطىء الأمريكية، وإذا كان يؤكد دائما على صلابة موقفه من استراتيجيته لقتال "الإرهاب" واستمراره، والتي تقوم على عدم التراجع أمام "العمليات الإرهابية" مهما كان الثمن[30]، فمن الضروري أن يكون لدى الإدارة الأمريكية فكرة واضحة عن النظام الإقليمي التي ترى أنه ملائم لأهدافها، وعندما نقول نظام إقليمي، فمن الضروري أن يكون لهذا النظام العناصر المكونة التالية: (الأهداف والاستراتيجية) و(التركيبة) و(الوسائل)، وتندرج في هذا المثلث عملية توزيع الأدوار على العناصر أو الدول المكونة له، كما تندرج عمليّة اتخاذ القرار وآليّته (Decision Making)، ومن الضروري أخيرا أن يكون هناك موازين قوى بين الفرقاء المكونين لهذا النظام، كما تتجلّى ضرورة توزيع الحصص والمكافآت، وباختصار، هناك عملية مأسسة لهذا النظام.

وإذا كنا قد اعتبرنا أن العراق هو مرحلة من حرب طويلة تخوضها الولايات المتحدة، فإن من المؤكد أن أمريكا، ورغم تعثّرها في العراق، تنظر إلى المدى الأوسع، وهو المدى الأوراسي، وعبر بوابة آسيا الوسطى، وذلك انطلاقا من مركز الثقل الأساس، وهو العراق.

وإذا كنّا قد اعتبرنا أن تعثّر أمريكا في العراق، كان ولا يزال يضعها "ككرة بين مضربين"- سوريا وإيران- فإن أمريكا تحاول الآن الالتفاف على سوريا عبر قضيّة اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وإذا كانت أمريكا تتعامل مع إيران عبر مجموعة الثلاث الأوروبية في الموضوع النووي، فإن آخر المطاف سيقودها إلى التعامل المباشر مع الجمهوريّة الإسلاميّة.

وبهذه المقاربة، يظهر لنا أين تقع المشاكل الأمريكية في الإقليم العربي، وتتمثّل بالمحور الإيراني- السوري، وبالتالي اللبناني عبر حزب اللـه .

وإذا كانت أمريكا تريد الانطلاق من القلب العربي كنقطة انطلاق للانقضاض على المنافسين المستقبليين لها في العمق الأوراسي، فمن الضروري أن ترتّب خلفيتها، وتتمثل الخلفية المُقلقة لأمريكا في كل من سوريا وإيران، وفي عملية ترتيب البيت الفلسطيني، وهي فعلا قيد التعامل مع كل هذه المشاكل.

ظهور الاستراتيجية الأمريكية للإقليم

بمجرّد أن دخلت أمريكا مع ترسانتها الكبيرة إلى المنطقة، كان لهذا الدخول تداعيات كبيرة جدا؛ فالدخول يعني التغيير، وقرب النسر الأمريكي هو ليس كبُعده في تأثيره على سلوكيات دول المنطقة، لذلك تتجلى الاستراتيجية الأمريكية أكثر ما تتجلى في هدفين أساسيين، هما:

- تغيير العقول والقلوب في المنطقة، حتى ولو كانت أمريكا غير محبوبة في المنطقة، فهي تريد أن تكون مرهوبة الجانب بعد أن نعتها أسامة ابن لادن بالعملاق الذي يقف على أرجل من طين.
- كان "الإرهاب" يشكّل خطرا محليّا وإقليميّا قبل حادثة 11 سبتمبر، ولكنه بعد الحادثة، تحوّل إلى مستوى استراتيجي خطير جدا، لذلك تسعى أمريكا إلى إعادته إلى مستواه الإقليمي أولا، ثم إلى المستوى المحلي على صعيد كل دولة، ومن هنا جاءت عقيدة بوش الاستباقية القائمة على مبدأ "السيادة المشروطة"، والمقصود بهذا أن كلّ دولة تتعامل مع "الإرهاب" كما تريد أمريكا، حيث إن سيادتها مُصانة، والعكس قد يعطي أمريكا حقّ التدخّل، ويندرج قرار مجلس الأمن 1566 في هذا الإطار.

لكن السؤال المهمّ يبقى في ما يلي: هل ستكون إيران ضمن هذا النظام الإقليمي؟ أم ستكون على أطرافه؟ أي: هل ستكون إيران عدوّة أو صديقة لهذا النظام الإقليمي، وبالتحديد لأمريكا؟ من هنا تسعى أمريكا إلى احتوائها عبر الوجود في محيطها الجغرافي.

وقد يسأل البعض: ماذا لو تحوّلت إيران إلى دولة نووية؟ من الذي سيضمن الأمن القومي الإقليمي العربي؟ أليست المظلّة الأمريكية النوويّة؟ وبالتالي، هل سيؤدّي كون إيران نوويّة إلى سباق تسلّح نووي في المنطقة كما يريده البعض؟ وهل ستسمح أمريكا بهذا السباق، وهي التي تخاف من معادلة تلاقي "الإرهاب" مع أسلحة الدمار الشامل؟

إذن، كلّ شيء فيما يخصّ الميزان التقليدي الاستراتيجي، في المنطقة في عام 2015، يتعلّق مباشرة بمستقبل النظام الإقليمي في المنطقة وشكله كما ذكرنا آنفا.

خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال المطروح في الندوة: مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي بين طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي عام 2015، لكن هذه الإجابة قد طرحت مزيدا من الأسئلة، وهذا أمر طبيعي؛ فإن عمليّة توقّع الميزان الاستراتيجي التقليدي في 2015 هو أمر تحدّده تفاعلات، وفعل وردّات فعل كل المتغيّرات التي تحدّثنا عنها، وكذلك الأمر تُساهم القوة المُديرة برسم صورة المستقبل بشكل كبير جدّا، وبسبب التعقيدات الكبيرة الموجودة في عمليّة التفاعل هذه، وبسبب عدم قدرة السيطرة البشريّة على النظام (Process) الذي يخلط هذه المتغيّرات مع بعضها البعض، لينتج واقعا قد يكون مختلفا عن الآمال والأهداف الموضوعة في الاستراتيجيات، وقد يسأل المرء هنا:

- هل الميزان هو بين كلّ العرب وإسرائيل، أم هو مع بعض العرب مع إسرائيل؟
- كيف يمكن تحديد المطلوب عسكريا، قبل معرفة من سيكون العدو عام 2015؟ خاصة أن معرفة العدو تعتبر العامل الأساس الذي يحدّد العقيدة العسكريّة، أي طريقة قتال هذا العدو، وبالتالي يحدّد نظام الأسلحة المطلوبة لقتاله.
- وإذا حدّدنا العدو، وعرفنا كيف يقاتل، ولدينا تجربة مع إسرائيل طويلة جدّا، فمن سيبيع الأسلحة لنا؟ وهل سيكون بمقدورنا أن ننتج نحن هذه الأسلحة الجديدة؟ كيف هذا ونحن لا نملك سوى النفط سلعة استراتيجيّة نبيعها في الأسواق العالميّة، وقد تتراجع أهميّتها لاحقا!
- هل سنلجأ إلى الحرب اللاتماثليّة (Asymmetric Warfare) حلا، فقط لأننا نملك القنبلة البشريّة، ولأننا الأضعف عسكريّا حتى الآن على الأقلّ؟ إن هذا أمر يتطلّب تحديد العدو أيضا.

وقد يقول البعض: إن عمليّة التفاعل المعقدّة هذه قد تنتج ثلاثة سيناريوهات مختلفة، وفي كلّ سيناريو هناك وضع مختلف، وفي كلّ وضع سيختلف الميزان الاستراتيجي التقليدي في المنطقة، وهذه السيناريوهات هي:

- **السيناريو الممتاز**

تتحول المنطقة إلى الديمقراطية، وتنسحب أمريكا عسكريا من المنطقة، وتُحل القضية

الفلسطينية، وقضية اللاجئين، وتتحول المنطقة إلى منطقة آمنة على غرار الاتحاد الأوروبي، وتُحل قضايا الحدود بين دول المنطقة وهي كثيرة، وتعتمد دول المنطقة الشعار التالي: "الديمقراطيات لا تقاتل بعضها"، وتعتبر كلّ دول المنطقة "الإرهاب" عدوا مشتركا لها، وقد يتساءل المرء في هذا السيناريو عن شكل الميزان التقليدي في المنطقة.

- **السيناريو الستاتيكو**

يستمر وضع المنطقة على ما هو عليه، لا حل للمشكلة الفلسطينية، ولا لمشكلة "الإرهاب"، مع استمرار صراع الدول الكبرى على المنطقة وثرواتها، وتقدم نوعي للولايات المتحدة على غيرها من الدول، وتستمر إسرائيل عدوا لبعض الدول، وصديقا للبعض الآخر، وتتحول أمريكا لدعم الأنظمة الدكتاتورية، لأن هذه الأنظمة تعتبر قادرة على التعامل مع "الإرهاب"، وتتخطى الخطوط الحمراء فيما يخص حقوق الإنسان والحريات، وتبقى إيران في سعيها للحصول على السلاح النووي، كما تستمرّ مشكلتها مع أمريكا وأوروبا، وتحاول الدول الكبرى، خاصة الصين وروسيا، إزعاج أمريكا في المنطقة عبر دعم بعض الدول العربيّة الممانعة للمشروع الأمريكي ومحاولة تبنيها، وتظهر الفوارق الإثنية الدينيّة والمذهبيّة بوضوح، لتتحضر الأرضية لمزيد من الاقتتال المذهبي، فكيف سيكون عليه ميزان القوى التقليدي؟

- **السيناريو السيئ**

تصبح كلفة البقاء الأمريكي في المنطقة كبيرة جدّا، وتخرج أمريكا لتدب الفوضى، ويتحول العراق إلى ساحة صراع في كلّ الأبعاد الدينيّة والمذهبيّة، ثمّ الإثنيّة، وتحاول الدول المحيطة بالعراق، مثل تركيا، التدخّل فيه لحماية أمنها ووحدتها الجغرافيّة، وتتحول إسرائيل إلى تنفيذ عملية الترانسفير الأكبر عبر طرد الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، وتحاول بعض المنظمات ضرب النفط أو السيطرة عليه، ويصبح الباب مفتوحا في هذا السيناريو للدول الكبرى لتعود وتؤسس لموطىء قدم لها في المنطقة، ثمّ الصراع للسيطرة عليها وعلى ثرواتها.

الهوامش

[*] أستاذ جامعي، وباحث استراتيجي، وعميد ركن متقاعد- لبنان

[1]. Variables

[2]. Pseudo-Environment

[3]. Stoessinger, J. Why Nations go to War, ST.MARTINS, NY, 1978, PP-227

[4]. Tactical Numerical Deterministic Model

[5]. Blitzkrieg

[6]. Peter Schwartz, The Art of the Long View, Doubleday, NY, 1991

[7]. Peter Zeihan, Beyond the War on Terrorism, www.Stratfor .com, Aug 09, 2005

[8]. A.Bacevich, The New American Militarism, Oxford, NY, 2005, PP- 58

[9]. H.La Franchi, Bush frames battle of 21rst century, Christian Science Monitor, 7-10-2005

[10]. The National Security Strategy of the United of America, September 2002

[11]. J.Lewis Gaddis, A Grand Strategy. Foreign Policy, 11-8-2002

[12]. James Fallows, The Military-Industrial Complex, Foreign Policy, 11-8-2002

[13]. Lincoln: Speeches and writings 1832-1858, The Library of America

[14]. George Friedman, America's Secret Wars, Doubleday, NY, 2004, PP- 28

[15]. دراسة قدّمها الكاتب في المركز الدولي للدراسات المستقبليّة والاستراتيجيّة- مصر، القاهرة 2005، تحت عنوان، التحوّل الديموقراطي في العالم العربي، والاستقرار الامني.

[16]. J.Freund, l'essence du Politique, Edition Sirey, Paris 1986, PP-704-705

[17]. Saudi Arabia: Feeling the Iranian Pinch in Iraq, www.strafor.com Sep 22, 2005

[18]. Ibid

[19]. الشيخ نعيم قاسم، حزب اللـه ، دار الهادي 2002، بيروت، ص23

[20]. Robert Jervis, Why the Bush Doctrine Cannot Be Sustained, Political Science Quarterly, Volume 120, Number 3 Fall 2005, pp-356

[21]. Ibid

[22]. Robert Gilpin, War & Change in World Politics, Cambridge University Press, NY, 1981, PP-10

[23]. Clifford Krauss, As Polar Ice turns to be water, Dreams of treasure abound, NYT, 10 October 2005

[24]. Parallel

[25]. Joseph Nye Jr, The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone, Oxford University Press; New Ed edition (April, 2003)

[26]. Zbigniew Brzezinski, American debacle, latimes, October, 9, 2005

[27]. Shanghai Cooperation Organization-SCO

[28]. Russia: Syrian Missile Sale as Litmus Test, www.stratfor.com, Jan, 17, 2005

[29]. China's wmd foot in the greater middle east's door, Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 3 (September 2005)

[30]. President discusses war on terror, www.whitehouse.gov, October 28, 2005

الفصل الثاني

مستقبل الميزان الاستراتيجي

غير التقليدي بين طرفي الصراع

- الورقة الأولى

عناصر القوة وعناصر الضعف على جانبي الصراع

وديناميات التفاعل داخلياً وخارجياً

- الورقة الثانية

إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

سيناريوهات مستقبلية

الفصل الثاني/ الورقة الأولى

عناصر القوة وعناصر الضعف لدى جانبي الصراع ودیناميات التفاعل داخلياً وخارجياً

طلال عتريسي*

عندما سمحت الدول الكبرى في منتصف القرن الماضي بتأسيس الكيان الإسرائيلي الغريب في قلب منطقة عربية موحدة اللغة والدين والثقافة، كانت تلك المنطقة لا تزال تحت الاستعمار الأوروبي المباشر، وكان ذلك إيذاناً بخلل كبير في موازين القوى بين الطرفين العربي والإسرائيلي سيترك أثره الواضح طيلة العقود المقبلة على مسيرة هذا الصراع، بتفاعلاته الداخلية والخارجية، ومن طبيعة الحكومات التي نشأت بعد الاستقلال، وتأثير احتلال فلسطين على أولوياتها وشعاراتها، إلى التدخل الدولي المتواصل في شؤون هذه المنطقة، تارة لدعم أحد طرفي الصراع، وتارة للبحث عن حلول أو عن تسويات بين أطرافه، وسيكون على العرب حكومات وشعوبا أن يبحثوا دون توقف عن عناصر القوة التي تحقق لهم التكافؤ مع العدو لكي يذهبوا تارة إلى الحرب معه وتارة إلى السلام، وسيقع الاختلاف منذ بدايات هذا الصراع بين الحكومات وبين المنظمات والأحزاب الفلسطينية والعربية باتجاهاتها السياسية والفكرية المختلفة بين من سيدعو الى تحقيق الوحدة العربية أولاً، ومن سيجعل التخلص من الأنظمة هو الأولوية، وبين من سيدعو إلى التحالف مع الولايات المتحدة التي تمتلك أوراق التأثير في هذا الصراع، إلى من يريد ذلك التحالف مع الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي السابق، ومن سيطالب بفتح الجبهات العربية وخوض حرب تحرير شعبية، إلى من سيراهن على تسليح الجيوش وتحرير الإرادة السياسية.

وهكذا سنشهد منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي وبداية ما سيعرف بالصراع العربي- الاسرائيلي استراتيجيات مختلفة من الجانب العربي- الفلسطيني لمواجهة هذا الصراع، وستتباين الرؤى حول عناصر القوة التي يمكن أن تخدم هذه الاستراتيجية أو تلك، كما سيجمع الإسرائيليون في المقابل على اعتبار عناصر قوتهم في التفوق العسكري، وفي الحرب

---

* أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية- بيروت

الخاطفة، وفي القتال داخل أرض العدو، لكنهم سيختلفون لاحقاً حول استمرار هذه العناصر، بين من سيراها في السلام المنفرد والتطبيع والانسحاب، ومن سيرى ذلك تهديداً وضعفاً للمشروع الصهيوني نفسه ولدولة إسرائيل.

لقد كشفت سنوات طويلة من الصراع، ومعها تطورات سياسية وعسكرية وتفاعلات داخلية وخارجية، فشل بعض تلك الاستراتيجيات، وصوابية بعضها الآخر، وتراجعا عن بعض التوقعات فيما يمكن أن يحقق التقدم في موازين القوى، وتم طي توقعات أخرى، وظهرت عوامل جديدة أضافت إلى العدو بعض عناصر القوة، وإلى العرب عناصر أخرى، وهكذا لم يتوقف هذا الصراع، فهو ينزع حيناً إلى السخونة والاشتعال، وإلى البرودة حيناً آخر، ولم يكن له خط بياني واحد يرجح دائما عوامل القوة والتفوق إلى جانب أحد طرفيه فقط، ولو كان الأمر كذلك، كما يذهب بعض المحللين والمفكرين العرب الذين يعتبرون أن نقاط الضعف كانت على الدوام من الثوابت العربية، لكان من المنطقي أن يُحسم هذا الصراع لمصلحة الطرف الذي امتلك عناصر تلك القوة، وأن يفرض المنتصر شروطه جميعها، ويحقق أهدافه، وهذا ما لم يحصل في الواقع.

إن القاعدة التي نعتقد بأهمية الارتكاز إليها في تقدير موازين القوى وتحولاتها اللاحقة تبدأ مع تأسيس الكيان الإسرائيلي الذي حظي بأكبر دعم دولي على المستويات السياسية والعسكرية والمعنوية، وقد انتقل هذا الدعم والتأييد من قوة عظمى إلى أخرى، وطيلة مراحل الصراع إلى اليوم، أي إن المواجهة في إطار تراكم عناصر القوة لم تكن تقتصر على القدرات الذاتية والتفاعلات الداخلية لطرفي الصراع فقط، ولم تكن بالتالي مواجهة متكافئة بين طرفين متساويين، فالطرف الأول إسرائيل كان يحمي نقاط ضعفه الديمغرافية، ولا شرعية لاحتلاله لفلسطين بدعم دولي قانوني وعسكري وسياسي، أما الطرف المقابل الدول العربية فكان عند تأسيس ذلك الكيان تحت الاحتلال المباشر، أو على عتبة الاستقلال، وكان يحمل في الوقت نفسه إرث التفكك والتقسيم الذي صنعته الدول الكبرى في ذلك الوقت، وتحول لاحقا إلى دول "حديثة" لا تريد سوى تثبيت شرعيتها وأنظمتها التي نشأت بعد الاستقلال، وبهذا المعنى كانت قضية فلسطين قضية "اعتراضية" من خارج سياق الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال عند العرب، في حين كانت "ولادة" إسرائيل تحقيقاً لمشروع استراتيجي بدأ قبل عشرات السنين، وأبصر النور بتلك الحماية الدولية غير المعهودة، لذا من المفترض أن

يتوجه أي تقدير لمسار التطور والتحـولات في مـوازين القـوى بـين طـرفي الصراع إلى تحـولات المشروع الصهيوني نفسه، قبل أي مشروع آخر، عربي أو غير عربي، لأن هذا المشروع قـام عـلى الهجوم والاعتداء والاحتلال والاستيطان، تدعمه قوى دولية على المستويات جميعهـا، في حـين كان المشروع المقابل مشروعاً "دفاعياً" مهما قيل في تعثر شروط ذلك الدفاع أو عدم الاستعداد الملائم له، وهذا يعني أن متابعة تحولات عوامل القوة وعوامـل الضـعف عنـد طـرفي الصراع، هو في الإجابة بالدرجة الأولى عن الأسئلة: ماذا تحقق من المشروع الصـهيوني؟ إلى أيـن وصـل هذا المشروع الذي يريد أن تمتد دولته من الفرات إلى النيل؟ ما الـذي أعـاق ذلـك التمـدد أو منعه بعد نصف قرن من المواجهة والحروب؟ وما معنى الأسئلة المشوبة بالقلق التي تثار من داخل إسرائيل نفسها حول المستقبل؟

ولأن المقارنة التي يعقدها البعض بين ما تحقق من المشروع الصـهيوني ومـا تحقـق مـن المشروع العربي (التحرير، الوحدة، الاشـتراكية...) لتحديـد عنـاصر القـوة هنـا وعنـاصر الضـعف هناك، ليست عادلة أو منطقية، خصوصا أن بداية السباق لم تكن أصلاً متكافئة بين الطرفين.

إن الحديث عن نقاط الضعف العربية في هذا الصراع ليس جديداً، فقد كتـب كثـيرون عن ذلك طيلة السنوات الماضية، ويختلف تقدير تلك النقاط وحجـم مخاطرهـا عـلى طبيعـة الصراع بين الاتجاهات السياسية والفكرية، وهذا التقدير بدوره ليس ثابتاً، ويتأثر بالتفـاعلات الداخلية والخارجية.

فمن تلك الاتجاهات مـن يحمّـل الحكومـات العربيـة مسـؤولية ضـياع فلسـطين، وبـاقي الأراضي العربية المحتلة وعدم استردادها، ولم تجعل الاستعداد للحرب والتحرير أولوية فعلية على المستويات جميعها، لأنها انشغلت تارة بالاستيلاء على السلطة، وطوراً بحماية تلك السلطة بقبضة الحديد والتعسف، وحصل ذلك كله في معظم الأحيان تحـت شـعارات، مثـل فلسـطين والتحريـر والوحدة، وهناك من كان يريد الوحدة أولاً شرطا للتحرير، باعتبار أنها أهـم عنـاصر قـوة العـرب السياسية والعسكرية، إلى من أراد فتح الجبهات العربية كلها لخوض "حرب تحرير شعبية" تحقق التفوق البشري على العدو الذي يمتلك التفوق التكنولوجي والعسكري.

وكتب كثـيرون أيضـاً عـن الصراعـات العربيـة- العربيـة، وعـن هيمنـة القطريـة عـلى السياسات العربية، وعن تراجع فلسطين كقضية مركزية، وعن فشل التنميـة الداخليـة، وعـن التخلف المعرفي عند العرب على أساس أن المواجهة مع العدو هي مواجهة حضارية في المقـام

الأول، وأن تفوق العدو هو تفوق تكنولوجي ومعرفي قبل أي تفوق آخر، كما رأى آخـرون في تخلف مناهج التعليم، والتعليم الديني عقبة أساسية في المواجهـة، أو في الـترابط بـين الـديني والسياسي، وفي القوانين التي تقيد حركة المرأة ومشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وفي الفقر الذي تزداد نسبته ارتفاعاً، أو في غياب الحريات والديمقراطية التي يقدمها كثيرون عـلى ما سواها من شروط لبناء عناصر القوة، وثمة من أشـار إلى الـدين نفسـه باعتبـاره مـن نقـاط الضعف التي تحيل الأمة إلى التخاذل والاستسلام والغيبيات، في عصر العلم والتقانـة، إلى مـن يحث العرب اليوم على الالتحاق بركب العولمة لتعويض نقاط ضعفهم، وبناء الدولة الحديثـة قبل أن يفوتهم قطارها، فيهلكون، ويخسرون ما تبقى من معاركهم.

إن هذا النوع من أدبيات نقاط الضعف العربية لم يتوقف إنتاجه منذ سـنوات الصراع الأولى، وهي غالباً نقاط ضعف صحيحة وحقيقية، ولها تأثير كبير على إيقاعات الصراع ووتـيرة تقدمه وتراجعه، وثمة أدبيات أخرى مقابلة تتحدث عـن "الإمكانيـات العربيـة" الأيديولوجيـة والسياسة والاقتصادية[1]، سـواء عـلى مسـتوى الحكومـات أو الأحـزاب السياسـية والمـنظمات الشعبية والمدنية، أو على مسـتوى موقـع فلسـطين في الثقافـة السياسـة العربيـة وفي الـذاكرة الشعبية وموقع القدس وأهميتها في المنظورين الديني والقومي، وتعقد تلك الأدبيات المقارنة بين نقـاط القـوة هنـا ونقـاط الضـعف هنـاك، وتقـدم السـيناريوهات والاقتراحـات لتحويـل الضعف إلى قوة، والتأثير في مستقبل الصراع.

إلا أن المقارنة الأخرى التي يمكن أن نعقدها بين حجم ما كتب وما يكتـب عـن نقـاط الضعف العربية مقارنة بنقاط القوة ستكشف لنا طغيانـاً هـائلاً للدراسـات والأفكـار التـي لا تتحدث إلا عن نقاط الضعف والتخلف والتراجع المتواصـل، ولا تكمـن خطـورة هـذا الاتجـاه فقط في تضخيم هذا الجانب والتغافل عن نقاط الضعف المماثلة عنـد العـدو، بـل في إشـاعة ثقافة محددة من انعدام الثقة بالنفس، ومن الثقـة المطلقـة بقـدرة العـدو عـلى تحقيـق مـا يشاء، وربما ساعد في انتشار هذا النوع من "أدبيات الهزيمة" تلك الهزائم الفعلية التي لحقـت بالأنظمة العربية في هذا الصراع خاصة بعد عام 1967.

إلا أن هذا الاتجاه من تثبيط العزائم ومن تعزيز نقاط الضـعف عنـد الجانـب العـربي استمر على حاله ووتيرته.

إن كل التغيرات والتبدلات التي طرأت على نقاط القوة ونقاط الضعف في المواجهات الفلسطينية- الإسرائيلية، والعربية- الإسرائيلية بين الأعوام 1970 و1973، يعتبرها المنظرون الاستراتيجيون الإسرائيليون الخطوات الأولى في مسار تراجع "قدرة الردع الإسرائيلية" في هذا الصراع.

في مقابل ذلك لم يتعرض "المشروع الإسرائيلي" من جانب الإسرائيلين أنفسهم لمثل ذلك النقد والهجوم أو التركيز على نقاط ضعفه، خاصة أن إسرائيل كانت تحقق الانتصارات منذ تأسيسها، وبلغت الذروة عام 1967، وكانت الحاجة الى التضامن السياسي والأيديولوجي في مواجهة بيئة معادية تماماً، أقوى من الأسئلة والشكوك كلها، وبعيداً من بعض التيارات الدينية اليهودية التي رفضت مبدأ إنشاء الدولة باعتبارها تؤخر ظهور "المخلص" فإن ابتداء البحث الجدي في نقاط الضعف وفي المخاوف الإسرائيلية وفي التقصير بدأ يطفو على سطح الحياة السياسية والعسكرية والاجتماعية في إسرائيل بعد حرب تشرين عام 1973 عندما تمكن العرب من شن حرب مفاجئة أطاحت بدفاعات العدو، وقلبت أساس الأمن الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يقوم على المبادرة في الحرب، وعلى نقل المعركة إلى أرض العدو، كما هزت تلك الحرب مفهوم "الجيش الذي لا يقهر" الذي كان جزءاً من نقاط القوة الثابتة عند إسرائيل، ولم يبدل من آثار تلك الحرب النفسية والاستراتيجية على الداخل الإسرائيلي ما نجم عنها سياسيا وعسكريا لأن الصدمة قد حصلت والمفاهيم قد اهتزت.

ومع ذلك ستستمر الكتابات العربية التي تتحدث فقط عن نقاط الضعف الذاتية وعن تفوق الخصم المطلق، بحيث يستنتج الإنسان استحالة مواجهة هذا الخصم أو الانتصار عليه، أو حاجتنا إلى عشرات السنين على الأقل لبناء عناصر القوة المطلوبة اجتماعياً وعلمياً وعسكرياً وتنموياً قبل أن نبدأ حربنا ضد العدو، ولكن دون أن يقال لنا هل سينتظرنا هذا العدو كي نحقق التكافؤ المطلوب معه، وسيتوقف هو عن التقدم كل تلك السنوات؟

إن التركيز المتواصل على نقاط الضعف العربية لا يؤدي، كما يعتقد بعضنا، إلى التحفيز على المستوى النفسي، ولا إلى إثارة الدوافع من أجل، التقدم بل إلى الإحباط الذي يدفع إلى التفاعل مع فكرة التصالح مع العدو الذي لا نملك القدرة على مواجهته، أو مع

فكرة القبول بما يتنازل عنه هذا العدو، لأن التشكيك المتواصل في أي انتصار يحصل، أو يمكن أن يحصل على العدو، لن يشيع سوى ثقافة الهزيمة النفسية التي ترى الشجرة ولا ترى الغابة، وإن التحفظ تجاه هذه المنهجية في رؤية الواقع لا يكمن في عدم الاعتراف بنقاط الضعف في الجانب العربي، بل في عدم الربط الذي يحصل في معظم الأحيان بين هذا الضعف وبين حجم التدخل الخارجي في هذه المنطقة لحماية مصالح الغرب (تدفق النفط) وأمن إسرائيل، وهذا التدخل قد يصل إلى زعزعة الاستقرار، أو إلى حماية الأنظمة، أو إلى إسقاطها، أو إلى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية، وقد نشأ التحفظ أيضاً من عدم الالتفات إلى التبدل الذي يحصل في نقاط القوة ونقاط الضعف على جانبي الصراع؛ فغياب الاستراتيجية العربية الموحدة للحرب أو للسلم، من نقاط الضعف الأساسية في إدارة الصراع مع العدو، وتصدع السياسات الموحدة من المقاطعة هي نقطة أخرى من نقاط الضعف، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصراعات العربية- العربية، وإلى غياب التعاون الاقتصادي العربي وفشل الجامعة العربية، وإلى المزيد من التدخل الخارجي في القضايا السياسية والاقتصادية والتعليمية، وإلى انتشار الأمية والبطالة وغياب التنمية الشاملة وعدم التفاعل المعرفي مع العالم، وهجرة الأدمغة وغير ذلك الكثير مما حفلت به الدراسات المتخصصة في هذه المجالات، ويكفي أن نراجع تقارير التنمية الإنسانية العربية التي صدرت في السنوات الثلاث الماضية عن الأمم المتحدة بالتعاون مع فريق كبير من الباحثين العرب، لنطلع على حجم ذلك التنوع في نقاط الضعف الحقيقية لدى الجانب العربي[2]، فتقرير عام 2002 يركز على ما سماه "خلق الفرص للأجيال القادمة"، وتقرير عام 2003 يركز على "إقامة مجتمع المعرفة"، وتقرير عام 2004 يركز على "الحرية في الوطن العربي"، وعلى "مبادرات الإصلاح في العالم العربي"، وقد استخدم أكثر من مسؤول أميركي هذا التقرير ذريعة من ذرائع تبرير الحرب على العراق، والتدخل المباشر لإصلاح ما فسد في المنطقة العربية، ولتغيير هذا الواقع القائم إلى ما هو أفضل.

وفي مقابل ذلك مشاريع عربية كثيرة للإصلاح ولتقليص الفجوات وعوامل الضعف بينها، منها محاولات من الحكومات نفسها، ومن الأحزاب السياسية المختلفة، ومن هيئات المجتمع المدني، ومن الجامعة العربية، وهي مشاريع تدور بمعظمها حول ضرورة الإصلاح والحاجة

المتسارعة إليـه، في المجـالات السياسـية والدسـتورية والتشريعيـة، وفي مجـال إصـلاح المؤسسـات والهياكل السياسية، وإطلاق الحريات والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، "على ألا يحجـب الإصلاح الداخلي أهمية معالجة القضايا الاقليمية ... وفي مقدمها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدولية ..." (راجع عـلى سـبيل المثـال"وثيقـة الإسـكندرية، مشروع عـربي للإصـلاح السياسي" 12-14 آذار/مارس 2004) ولا يفهم من هذه المشاريع هل سيتم توظيف هذا الإصـلاح من أجل الصراع مع العدو، أم إن القضـية الفلسـطينية هـي قضـية مـن القضـايا التـي لا ينبغـي إهمالها ونحن نقوم بالإصلاح، كما جاء في الوثيقة السابقة!؟

ولكن، ماذا عن نقاط الضعف لدى الطرف المقابل من الصراع، أي إسرائيل؟ وهـل ثمـة نقاط ضعف حقيقية خلف مظاهر القوة والتفوق؟ وهل يمكن لعوامـل الضـعف إذا وجـدت أن تؤثر على مستقبل هذا الصراع المعقد والطويل؟

ينبغي الإشارة إلى أن الحديث عن نقاط الضعف في الجانب الإسرائيلي هو أكثر صعوبة من الحديث عنه في الجانب العربي، لأن منطق القياس والتجربة المعاصرة لا يظهـر معهـما إلا عوامل القوة عند الإسرائيلي وعوامـل الضـعف عنـد العـربي، لكـن السـنوات القليلـة الماضـية حفلت بكثير من الدراسات التي لا تشير من وجهة نظر إسرائيلية إلى عوامـل الضـعف فقـط، بل إلى تفاقم تلك العوامل عـلى المسـتويات الاسـتراتيجية والأمنيـة والاجتماعيـة والاقتصـادية، وأهمية تلك الدراسات هو في مصدرها الإسرائيلي الذي يـدق نـاقوس الخطـر المسـتقبلي عـلى الكيان نفسه، وعندما ندقق في تلك العوامل سنلاحظ أنها لن تقل أهمية أو خطورة عن تلـك التي نشهدها ونعيشها لدى الجانب العربي.

فعـلى الصـعيد الاجتماعـي ثمـة تمييـز واضـح بـين اليهـود الشرقيـين واليهـود الغـربيين (السفارديم والأشكناز) وعداوة ملحوظة بين الطرفين، فقد تبوأ اليهود الغربيون جميـع مراكـز النفوذ في الخدمـة المدنيـة والجـيش والتعلـيم والصـناعة والتجـارة الماليـة، ويشـعر اليهـودي الشرقي أنه مواطن من الدرجة الثانية، وأنه ضحية للتمييز والعجرفة اليهودية[3].

ولا تقـل مشـكلة الهويـة أهميـة وقلقـاً عـن مشـكلة التمييـز بـين الشرقيـين والغـربيين؛ فالعلمانيون يرون يهودية الدولة في قوميتها لا في دينها، في حين يـرى المتـدينون تلـك الهويـة في الدين، وبمرور الوقت يزداد القلق والانقسام حول هذه الهوية، وحول التساؤل عـن أن إسرائيـل

دولة دينية أو دولة علمانية، لأن الإجابة مرتبطة بالجوانب القانونية والدستورية، وبالأنظمة التي تتسم حالياً بالطابع العلماني الليبرالي الذي يشبه أنظمة أوروبا الغربية، من دون الاصطدام بالتقاليد الدينية وطقوسها وأعيادها التي استطاعت الأحزاب الدينية بفضل قوتها المتنامية أن تفرضها وأن تجعل لها إطاراً قانونياً في الأحوال الشخصية وفي قضايا أخرى.

إلا أن الانقسام بين المتدينين والعلمانيين ينسحب إلى الحياة الاجتماعية وإلى أماكن السكن، وقد أدى هذا الانقسام الذي بلغ ذروته في لحظة سياسية معينة إلى أن يغتال شاب (متدين) رئيس الحكومة (العلماني) إسحاق رابين أواخر عام 1995، أضف إلى ذلك الانقسام بين المتدينين أنفسهم، وكذلك بين العلمانيين أنفسهم، وإسرائيل أيضاً دولة غير ديمقراطية، فسكان فلسطين الذين يعرفون اليوم بعرب 48 يشكلون نحو 20% من سكان الدولة، وهم يتعرضون للتهميش وللتمييز بين من هو عربي ومن هو يهودي، وحتى ديمقراطية اليهود في ما بينهم فإنها تجنح أيضاً نحو الغربيين أكثر من اليهود الشرقيين.

أما الخلل الجوهري في ديمقراطية إسرائيل فهو كامن في حقيقة أن إسرائيل ليست فقط يهودية، بل ما زالت إلى الآن تعد دولة متهودة، وهذه هي البنية التحتية للنظام في العمق، أغلب أسس السلطة يستهدف استمرار المشروع الكبير للصهيونية، وهو تهويد فلسطين، ومن أجل ذلك أنشأت وسنّت منظومة كاملة من القوانين والمراسيم والمؤسسات بهدف السيطرة اليهودية وتمددها على المنطقة المتنازع عليها، وهي منظومة تمس بالمبادئ الأساسية للديمقراطية[4].

والمجتمع الإسرائيلي مجتمع شديد التعدد، ويتحدر أفراده من أصول شديدة التباين، قَلّ أن نجد مثلها في أي مجتمع آخر، ففيه من هو من أصول عربية، وروسية، وأوروبية، وحبشية وإسلامية، وينعكس هذا التعدد في "غيتوات" وأحياء يعيش فيها القادمون من تلك البلدان، بعيداً من أقرانهم، وقد أدت حياة التشتت إلى مشكلة عدم الاندماج الثقافي والفكري واللغوي في إسرائيل، حيث تضم مجموعات من 74 بلداً تختلف من حيث اللغة والثقافة والعقلية والتفكير، وعليها أن تنصهر جميعاً في إطار ثقافي واحد[5].

وعلى الرغم من سيل المعونات المالية والدعم الأميركي الغربي الذي لا ينقطع، يعيش واحد من كل ثلاثة إسرائيليين في حالة من الخوف والتوتر، خاصة أثناء المواجهات مع الفلسطينيين (الانتفاضة)[6]، ويعتبر 85% من عينة شملت 505 إسرائيليين أن وضعهم

الاقتصادي أسوأ مما كان عليه عام 2003 (هآرتس 2004/1/22)، كما ارتفعت نسبة المتشائمين من الوضع الاقتصادي من 60% إلى 87%، ورأوا أن ميزانية 2005 لن تغير من الصورة الاقتصادية المأساوية شيئاً، وكذلك نسبة من يخشون أن يندرجوا في المستقبل غير البعيد في المجموعة الموصوفة بالفقراء[7].

أما الانعكاس السلبي لذلك كله (عامل ضعف وتهديد وجودي خطير) فهو تزايد نسبة الشباب الذين يحلمون بالعيش في مكان آخر، "لأن المادة اللاصقة التي تربط الصهيونية مع بعضها آخذة في الضعف، والإسرائيلي الشاب يسأل نفسه بصورة متزايدة لماذا يتوجب عليه أن يعيش في مثل هذه الدولة، بقوله: أنا أحب هذه الدولة ولكنني لست عبداً لها، وإذا سنحت لي فرصة أخرى سأبحث عن البديل"[8].

أما لماذا يحصل ذلك؟"فلأن الجيل الحالي من الشبان يحمل على أكتافه آثار ثلاث أزمات صعبة لم تحل بعد، أزمة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وأزمة في دولة الرفاهية الإسرائيلية (تزايد الفجوات الاقتصادية)، وأزمة في العلاقات بين العلمانيين والمتدينين"[9].

وفي الإطار نفسه أصدرت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية نهاية عام 2002 تقريراً يشير إلى أن عدد الفقراء في إسرائيل تجاوز مليون نسمة، وهذا معناه أن خُمس السكان مرشحون لحزم حقائبهم والرحيل عن البلاد عند أول فرصة، لأنهم جاؤوا إلى ما زعموا أنه أرض الميعاد بحثاً عن الأمن وتحت إغراء تحسين مستوى معيشتهم، فإذا كان حلم الأمن قد تبخر للأسباب المعروفة، ولحق به حلم الرخاء، فما الذي يحفزهم على البقاء في إسرائيل!

وحتى الجيش الذي كان منذ تأسيس الدولة بعيداً عن أي نقد أو مساءلة فَقَدَ تلك الهيبة التي كانت له، ولا يوجد الآن من يستنكر عدم الخدمة العسكرية كما كان الأمر في السابق، وتحولت وصمة العار السابقة التي كانت تلصق بمن يرفضون الخدمة العسكرية إلى نوع من التحقير لأولئك الذين ينفذون واجباتهم العسكرية القانونية(10)، وإن الزي العسكري لم يعد مصدر فخر واعتزاز، ولم يعد التهرب من الخدمة وصمة عار في جبين التهرب (من خطاب التأبين الذي ألقاه رئيس هيئة الأركان آمنون شاحاك في الذكرى السنوية الأولى 1996 لاغتيال رابين)، وكذلك أعرب أكثر من 35% من السكان اليهود في استطلاع مطلع عام 2000 عن موافقتهم على القول بأن قوة الجيش انخفضت في السنوات

الأخيرة، واعتقد 10% منهم أن الانخفاض كبير(11)، وذكرت هآرتس في 2002/11/18 أن عدد الفارين من الخدمة العسكرية ارتفع من 1564 شخصاً عام 2001 إلى 2616 شخصا عام 2002.

يمكن أن نضيف إلى ما تقدم من عوامل الضعف النقاش الأيديولوجي- السياسي المهم الذي برز في السنوات القليلة الماضية حول الصهيونية وأهدافها، والاتجاه النقدي ممن أطلق عليهم "المؤرخون الجدد" و"أنصار ما وراء الصهيونية" الذين اعتبروا أن الصهيونية إنما قامت على مجموعة من الخرافات والادعاءات التي لا تمت إلى التاريخ أو إلى الحقيقة بأي صلة، خاصة ادعاؤها بعدم وجود شعب في فلسطين التي أتى اليهود المهاجرون إليها من أرجاء الأرض كافة، في حين يرد المدافعون عن الصهيونية على المؤرخين الجدد بأنهم "قريبون من الميل للاسامية"، وبأنهم يروجون لخرافة جديدة هي الخرافة المناهضة للصهيونية[12].

إن التأمل فيما تقدم من عوامل ضعف في الكيان الإسرائيلي، من غياب الديمقراطية، والصراع بين الديني والعلماني، وتزايد نسبة الفقر، وأزمة الهوية، والرغبة في الهجرة إلى بلدان أكثر أمناً واستقراراً، يشبه إلى حد بعيد تلك العوامل التي يعيشها الطرف أو الأطراف العربية المقابلة، ويشبه ما ورد في مئات الدراسات والتقارير المحلية والدولية عن أكثر من دولة من الدول العربية، وهذا يدعونا للاستنتاج أو قول ما يلي:

أ- إن إسباغ القوة الثابتة أو المطلقة على العدو التي لا يعتريها أي ضعف مبالغة لا يمكنها إخفاء ما يتحدث عنه الإسرائيليون أنفسهم بوضوح منذ سنوات.

ب- إن رؤية عوامل الضعف، باعتبارها من الثوابت العربية التي تؤدي إلى الهزائم، تحتاج إلى مراجعة، لأن هذه العوامل تتشابه مع عوامل الضعف عند الطرف المقابل من الصراع.

ت- إن التفوق العسكري والعقيدة القتالية الإسرائيلية، ومفهوم الأمن القومي، ونظرية الردع، هي عناصر القوة الأساسية التي حجبت نقاط الضعف (إضافة إلى التركيز على سيكولوجية التهديد: القلة مقابل الكثرة، وعلى ذاكرة الإبادة)، وسمحت لإسرائيل أن تحقق الانتصارات العسكرية والمعنوية على العرب في صراعها معهم منذ أكثر من نصف قرن، وقد ساعد (الخارج)- الولايات المتحدة بشكل مباشر- على المحافظة على هذا التفوق واستمراره بالطرق كافة، وعلى عدم الإخلال به في أوقات الحرب والسلم معاً.

ولكن تجربة السنوات الماضية بينت أن هذا التفوق هو أخطر ما يتعرض إلى الاهتزاز (كعامل من عوامل الضعف الاستراتيجي) والتراجع عند إسرائيل، وهو ما يطلق عليه بعض الجنرالات والباحثين الإسرائيليين "هزيمة الوعي"، و"أفول قدرة الردع".

فما هي تفاعلات الصراع بين الجانبين، وساهمت في أفول هذه القدرة التي كانت منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي حجر الزاوية في حماية مشروعه الوجودي الذي لا يمكن التهاون فيه أو التفريط في شروطه، وما الذي يتبدل عند الطرف المقابل (العرب) رغم استمرار عوامل ضعفه المزمنة، حتى ظهر ذلك العامل من عوامل الضعف الاستراتيجي عند إسرائيل؟

لنعد في محاولة البحث عن الإجابة إلى ما يقوله الإسرائيليون أنفسهم بهذا الصدد؛ إذ يعد "الردع" من أهم العوامل التي بُنيت عليها النظرية الأمنية الإسرائيلية في إطار تغليب "النوعي" على "الكمّي" الذي تتمتع به الدول العربية، وفي إطار الاعتماد على تفوق القوة "حتى ييأس العرب من أملهم باقتلاع إسرائيل بالقوة من المنطقة"[13]، وقد عملت الدولة العبرية طيلة العقود الماضية على المحافظة على هذا التفوق في قدرات الردع من نوعية التسلح إلى الجوانب المعنوية والنفسية لمدنيّيها وجنودها، إلى الحروب الخاطفة، وصولاً إلى امتلاك السلاح النووي والتهديد باستخدامه.

وقد تبلورت العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي من خلال الثوابت التالية:

- الحفاظ على عنصر التفوق والردع.
- اعتماد مبدأ الحرب الاستباقية.
- القيام بالحرب بشكل خاطف وسريع.
- نقل المعركة إلى أرض العدو[14].

ويمكن أن نلاحظ بسهولة أن ثوابت هذه العقيدة القتالية التي حققت لإسرائيل التفوق والنصر في العقود السابقة، كان يقابلها عند الطرف المقابل عوامل ضعف واضحة، لأن العرب لم يمتلكوا يوماً تفوقاً في الردع التقليدي وغير التقليدي (النووي) الذي كان يحتاج دوماً إلى الخارج (الولايات المتحدة، وأوروبا، والاتحاد السوفييتي السابق)، في حين كانت إسرائيل تحصل من أي دولة دون تردد على أحدث التقنيات العسكرية والحربية مباشرة من الولايات المتحدة، ولأن العرب لم يعتمدوا استراتيجية الحرب الاستباقية كعقيدة قتالية (باستثناء حرب تشرين/أكتوبر عام

1973) ولم ينقلوا المعركة أبداً إلى أرض العدو، بل كانت كل معاركهم دفاعية عن أراضيهم التي احتلها هذا العدو، وأفقدوا شعوبهم الجوانب النفسية والمعنوية المحفزة للصراع والمواجهة، إما بسبب "الانتصارات" التي تبين أنها كانت وهمية وهزائم في الحروب التي خاضوها، وإما بسبب استبداد حكوماتهم الذي جعل الهوة سحيقة مع شعوبهم.

رغم ثبات هذه العقيدة القتالية الإسرائيلية عاملا جوهريا من عوامل القوة والحماية في الصراع إلا أن تلك العقيدة تعرضت للتغيير في بعض مستوياتها استجابة للتغير في المعادلات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية بعد حرب الخليج الأولى 1991، وتفكك الاتحاد السوفييتي، ومؤتمر مدريد 1991، واتفاقيات أوسلو 1993، إلى انتفاضة الأقصى عام 2000، مروراً بالانسحاب من لبنان.

وهكذا أصبحت إسرائيل، رغم التزامها بمفاهيم الردع والتفوق النوعي والحروب القصيرة، تسعى أكثر من أي وقت مضى إلى الحصول على عمق استراتيجي وحدود يمكن الدفاع عنها من خلال معاهدات سلام وضمانات أمنية ثابتة بدلاً من السيطرة على الأراضي[(15)].

ولكن ماذا لو بدأ الحديث في الداخل الإسرائيلي عن تراجع قدرة الردع نفسها، أي: جوهر القوة والحماية في الصراع؟ ماذا سيعني ذلك بالنسبة إلى تحولات عوامل القوة التي أشرنا إليها عند طرفي الصراع وعدم ثباتها؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع من وجهة النظر الإسرائيلية؟

يقدم الجنرال احتياط أهارون ليفران، الباحث في المجال الاستراتيجي، وشغل منصباً رفيعاً في هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، يقدم دراسة شديدة الأهمية في هذا المجال بعنوان "أفول قدرة الردع الإسرائيلية" كتبها في شهر آذار/مارس 2001، أي بعد نحو عام على انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، وبعد نحو ستة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى، يحلل فيها أسباب أفول هذه القدرة وأبعادها، فبعد تعريف الردع وأهميته في النزاعات الاستراتيجية، وبأنه "القدرة على ثني عدو/ خصم عن القيام بأعمال عدائية، عن طريق توجيه رسالة إليه مؤداها أن مثل هذه الأعمال لن تكون مجدية بالنسبة إليه، ويصف هذا المجال بأنه المدماك الأساس، بل المدماك الأهم والأعلى، في نظرية الأمن الإسرائيلية[(16)]، يعتبر ليفران أن غاية الردع بالنسبة إلى إسرائيل هو التلويح لأعدائها بأنهم كلما اختاروا طريق الحرب سوف

يهزمـون[17]، وفي رأيـه أن اسـتمرار قـدرة الـردع ضروريـة حتـى في "عهـد السـلام" لأن المخـاطر والتهديدات المحدقة بإسرائيل لم تتلاش في بيئة استراتيجية خطيرة وغير مستقرة[18].

لقد بلغ الردع الإسرائيلي ضد العرب ذروتـه عـام 1967، إلا أن المحطـة الأولى الفعليـة التي ألحقت ضرراً جسيماً بقدرة الردع الإسرائيلية هي حرب تشريـن أول/أكتـوبر عـام 1973؛ ففي هذه الحرب لم يظهر الجيش الإسرائيلي، للمرة الأولى، بصفة "الجيش الـذي لايقهـر"، أمـا المحطة التالية فهي عملية "سلامة الجليل" أو حرب لبنان التي بدأت في حزيران/يونيو 1982، وقد وجهت هذه الحرب من وجهة النظر الردعية رسـالتين متناقضـتين: ففـي المجـال الجـوي أحرز سلاح الجو الإسرائيلي انتصاراً ساحقاً على سلاح الجـو السـوري، لكـن في المقابـل تعـرض الجيش في الميدان البري لانتكاسـتين، فقـد أظهـر الجـيش في تحركاتـه صـعوبة في أداء مهامـه، والأسوأ من ذلك هو عمليات "الإرهـاب وحـرب العصـابات" التـي قامـت بهـا مـنظمات أمـل وحزب اللـه ، وتركت انعكاساً خطيراً ووجهت رسالة حول نموذج يمكن تقليده أو الاقتداء به، أي إن الجيش يمكن قهره والتغلب عليه وإرغامه على الانسحاب مـن خـلال التصـدي لـه بمـا يسميه ليفران "قوة منخفضة" أو "حروب مصغرة"، وما تتركه من آثار سيئة على حافز الجنود وروحهم القتالية وعلى استعدادهم للتضحية [19].

وهكذا نجـح الفلسـطينيون أيضـاً، كـما يـرى ليفـران، بعـد انتفاضـة 1987 في ليّ ذراع إسرائيل وإجبارها على تغيـير سياسـتها بصـورة جذريـة وكاملـة, وهـذا مـا لم تـنجح الجيـوش العربية في تحقيقه، ولذا يؤكد "أن قدرة الردع الإسرائيلية لا تعمل مطلقاً في المواجهة الدامية، أو في الحرب المصغرة "انتفاضة الأقصى" بلغة العرب، خاصة بعدما منيت هـذه القـدرة بضرر يصعب تخمين كامل أبعاده، بعد الانسحاب من لبنان"[20].

وفي تفسيره لأسباب أفول الردع الإسرائيلي يشدد ليفران على الأسباب المتعلقة بالجيش وفي مقدمتها الخط البياني الهابط لانتصارات هـذا الجـيش، ثـم بـالمجتمع الإسرائـيلي وبغيـاب قدرة الصمود اللازمة[21].

إن ما تقدم من تبدل في عوامل القوة وعوامل الضعف من وجهة اسـتراتيجية إسرائيليـة، خاصة بالنسبة إلى التأكد من مفهوم الردع، يسمح لأمثال أهـارون ليفـران بالاسـتنتاج الـذي قـد

يتردد كثير من الباحثين العرب في الإشارة إليه، فها هو يقر بأن "المجتمع الإسرائيلي يتسم في العقدين الأخيرين بمواطن ضعف كثيرة وعميقة، أهمها التعب والإعياء المعنوي من النزاع الطويل والمستمر، وتزعزع الإيمان والثقة بعدالة الهدف والطريق، وضمور جلي في المثل القومية، ووضع "الأنا" الشخصي في الصدارة وغيرها، ما يجعل المجتمع الذي يخوض غمار صراع مستمر يصاب بضعف ووهن شديدين، وعندما تضطرب القيم والقناعات التي شكلت بوصلة المجتمع الإسرائيلي وضمير، إزاء تهديدات ومخاطر شديدة من الخارج، فإن من الواضح والبديهي أن تكون المناعة القومية لهذا المجتمع معتلة للغاية، لقد كان المجتمع الإسرائيلي حساساً على الدوام إزاء الخسائر البشرية، لكن عندما يصاحب هذه الحساسية نكوص وإحجام عن خوض النضال حتى حينما يكون هذا مفروضاً عليه، فإن هذا يعني وجود مشكلة في جذور وأسس وقدرة الصمود لدى هذا المجتمع، ولا عجب في أنه يعكس ضعفاً تاماً"[22].

إن الخلاصة الأولى من هذا الدراسات التي أصبحت أكثر اتساعاً بعد الانسحاب المذل من لبنان عام 2000، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، أن "الحروب الصغيرة" هي التي تسببت بشكل رئيس في "تعب المجتمع الإسرائيلي"، ولو لم تحصل تلك الحروب لما دب الوهن والتعب في جسد ذلك المجتمع، بما في ذلك الانسحاب من غزة 2005[23].

وقد حصل ذلك كله على امتداد السنوات الماضية من دون أي تبدل في عوامل القوة الأخرى السياسية والعسكرية والاقتصادية عند الطرف العربي، فلم يتقدم مستوى التسلح على إسرائيل، ولا العلاقات البينية الاقتصادية، ولا التقارب أو التنسيق السياسي الشامل، لا في ظل الجامعة العربية ولا خارجها، وهذا يفتح باب البحث الجدي في الشروط السياسية وغير السياسية في طبيعة "الحروب الصغيرة" وإمكانية نجاحها، أي المقاومة في لبنان، والانتفاضة في فلسطين، في تحقيق ذلك التبدل النوعي في مرتكزات الأمن والردع والقوة عند الطرف الإسرائيلي المقابل، وكذلك البحث في كيفية تبني وحماية استراتيجية "الحروب الصغيرة" التي تزيد من الوهن في جسد العدو، ومن دون أن تنتظر هذه الاستراتيجية اكتمال كل عناصر القوة التي يحتاج العرب سنوات طويلة من أجل التمكن منها.

والخلاصة الثابتة التي يمكن التوصل إليها في تاريخ هذا الصراع الطويل والمعقد

وتحولات عوامل القوة فيه الداخلية والخارجية، أن استراتيجيات المواجهة التي سبق ولجأ إليها العرب في السابق، لم تحقق ما كانوا يطمحون إليه لأسباب ذاتية تارة، وخارجية دولية تارة أخرى، فاستراتيجية "الحرب التقليدية" التي خاضتها الجيوش العربية لاستعادة فلسطين، لم تؤد إلى ذلك التحرير، ولا إلى تحرير "الأراضي العربية المحتلة" لاحقاً بعد عام 1967، واستراتيجية "الاعتماد على الشرعية الدولية" بعد عام 1967 لم تبدل كثيراً في معطيات الصراع أو استرجاع الأراضي، باستثناء سيناء مقابل خروج مصر من الصراع، سواء في مرحلة التوازن الدولي ووجود "جبارين"، أو في مرحلة التفرد الدولي والقيادة الأميركية، من القرار 242، إلى قرار 194، وغيرها.

أما "استراتيجية الحرب الشعبية" التي عرفت مع انطلاق المقاومة الفلسطينية، فقد نقلت الصراع لأول مرة إلى بعده الشعبي المباشر، وحققت انتصارات عدة، حتى على مستوى التحفيز النفسي وأولويات المواجهة مع العدو، لكنها انتهت رسمياً مع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 بعدما اصطدمت تارة بالأوضاع الداخلية للبلدان التي كانت فيها المقاومة الفلسطينية، وتارة بالأنظمة المختلفة التي دعت إلى إسقاطها، أو بالصراعات الداخلية الفلسطينية- الفلسطينية، ولم يكن لاستراتيجية فتح الحدود "أمام الجماهير" أي إمكانية واقعية أو عملية، وثمة ما يمكن أن نسميه "استراتيجية التفاوض المباشر" التي اعتُمِدت بعد حرب الخليج الثانية عام 1990 وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وقد تراجعت كل الاستراتيجيات السابقة (الاستعداد للحرب التقليدية، الاعتماد على الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة) لتصبح استراتيجية التفاوض عملياً هي الخيار الوحيد بالنسبة لمعظم العرب، وإلى قرارات الجامعة العربية المتعلقة بالصراع، وهي استراتيجية متواصلة منذ مؤتمر مدريد عام 1991 من دون أي تقدم فعلي في استرجاع الأراضي المحتلة.

إن "استراتيجية المواجهة من الداخل" أو "الحروب الصغيرة"، أي مقاومة الاحتلال في جنوب لبنان، ومواجهته بالانتفاضة من داخل فلسطين، هي التي تمكنت فعلياً، بالمقارنة مع تجارب الاستراتيجيات السابقة كلها، من فرض "الانسحاب المذل على العدو"، ومن " نقل التعب إلى جسد المجتمع الإسرائيلي"، ومن تراجع قدرة الردع، وإسقاط هيبة الجندي

الإسرائيلي، بعيدا عن بعض الادعاءات التي تربط ذلك "الانسحاب المذل" بتنفيذ اتفاقيات هنا وقرارات دولية هناك، (القرار 425 الذي يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وصدر عام 1978، وتم الادعاء بتنفيذه عام 2000!).

الخلاصة الثالثة أن هذه "الحروب الصغيرة" التي تشكل عامل القوة الأساس عند العرب منذ سنوات يجب أن لا تستمر في تهديد أمن إسرائيل وإنهاك "المجتمع الإسرائيلي"، لأن أمن إسرائيل هو من المصالح الاستراتيجية الثابتة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذا يعني أن على تلك "الحروب الصغيرة" أن تتوقف عن الدور الذي لعبته طيلة السنوات الماضية في أفول قدرة الردع الإسرائيلية، وأن على المنظمات التي قامت بهذا الدور في قيادة تلك الحروب أن تتخلى عن سلاحها (حزب الله ، وحماس، والمنظمات الفلسطينية الأخرى)، أما كيف سيتم التخلي عن هذا السلاح، فإما أن تقوم الحكومات بذلك (الحكومة اللبنانية والسلطة الفلسطينية)، تؤيدها القرارات الدولية (1559 بالنسبة إلى لبنان) والضغوط الدولية، بمنع مشاركة من يحمل السلاح في العملية السياسية، وإما أن تندلع حروب أهلية، وتحت غطاء التهديد بما تسيمه بعض الدوائر الاستراتيجية الأميركية "الفوضى البناءة" التي تسمح بالتحكم بالفوضى في الشرق الأوسط لإعادة تشكيل الأوضاع السياسية والأمنية بما يتلاءم والمصالح الاستراتيجية الأميركية وأمن إسرائيل.

إن التأمل في كثير مما جرى ويجري على المستوى الدولي (سرعة صدور القرارات، والتدخل المباشر) في لبنان وفلسطين وفي جوارهما منذ تحرير جنوب لبنان، وبعد استمرار الانتفاضة، إلى تحرير غزة، ليس له من تفسير سوى محاولة خنق "الحروب الصغيرة"؛ فهذه هي نقطة القوة التي امتلكها العرب في الصراع في السنوات الماضية، وتمكنوا بها من تحقيق انتصارات حقيقية على العدو، وتنسجم هذه المحاولات لخنق الحروب الصغيرة مع منع التطرف والقضاء على "الإرهاب"، وتعزيز الديمقراطية في إطار "الشرق الأوسط الكبير" الذي لا يستهدف سوى إزالة غربة الانتماء التي يعيشها الكيان الإسرائيلي في محيط عربي وإسلامي، لتصبح هوية جميع بلدان المنطقة هوية جغرافية موحدة، ليس لها أي ارتباط ديني أو قومي يمكن أن يرى في إسرائيل عدواً أو كياناً غريباً عن شعوب هذه المنطقة، يقول ستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض: "إن نشر الديمقراطية سيجعل من الشرق

الأوسط جارا أكثر وثوقا في نظر إسرائيل"[24].

ثمة تعقيدات كثيرة سياسية وعسكرية وأمنية في هذا الصراع، لكنها تتفاوت من حيث الشدة والضعف بين مرحلة وأخرى، بحيث تتقدم على سبيل المثال عمليات التفاوض في مرحلة، وتستبدل بها الحروب أو الاجتياحات في مرحلة أخرى، إلا أن طبيعة الضغوط التي نعيشها منذ بضع سنوات إلى اليوم تكاد تتلخص في المواجهة بين اتجاهين: من يريد استمرار الحروب الصغيرة لأهمية دورها في التأثير السلبي العسكري والأمني والاجتماعي على العدو، والإيجابي على الطرف المقابل، ومن يريد إطفاء تلك الحروب لإزالة القلق الإسرائيلي ونزع أي عامل قوة من العوامل التي يمتلكها العرب، حتى لو أرادوا استمرار التفاوض.

وهذا يعني أن تكون حماية تلك "الحروب الصغيرة" التي تتعرض للتهديد المباشر، من دون ربطها باستراتيجيات المواجهة التقليدية، في مقدمة اهتمام كل الذين يعتقدون بأن مظاهر القوة والادعاء بامتلاكها، وحتى التهديد باستخدامها، لا يمكن أن يخفي مواطن الضعف الكثيرة في جسد الكيان الإسرائيلي.

الهوامش

[1]. راجع على سبيل المثال إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية في هذا المجال، خاصة: أعمال ندوة "العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل" (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت 2000.

[2]. راجع تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة في الأعوام 2002 و2003 و2004 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP.

[3]. إسحق دوتشير، اليهودي اللايهودي، ترجمة ماهر الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، طبعة 1987، ص76. ويوسي ميلمان، الإسرائيليون الجدد، مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، دون تاريخ.

[4]. راجع حول تفاصيل هذا الخلل الجوهري مقال البروفسور أورن ييتحال:"الأوهام الإسرائيلية الثلاثة" في مجلة بانيم، فصلية تصدر عن نقابة المعلمين في إسرائيل، عدد 20 أيار/مايو 2002.

[5]. سناء صبري، الجيتو اليهودي، دراسة للأصول الفكرية والثقافية والنفسية للمجتمع الإسرائيلي، دار التعليم- دمشق، ط1، 1999، ص20.

[6]. معاريف 2004/10/15.

[7]. يديعوت أحرونوت 2004/1/16.

[8]. معاريف 2002/12/20.

[9]. نفس المصدر.

[10]. ستيوارت كوهين وأور- يسرائيل بيغنو:"الآثار الاجتماعية للخدمة العسكرية في إسرائيل، إعادة تقييم"، مركز بيغن – السادات للأبحاث الاستراتيجية جامعة بار – إيلان ، نيسان/أبريل 2001.

[11]. ستيوارت كوهين، العلاقات المتغيرة بين المجتمع والجيش في إسرائيل، الأبعاد الميدانية.

[12]. راجع على سبيل المثال: شلومو شيرن الصهيونية، ما وراء الصهيونية والخرافة، مجلة نتيف، مركز أرئيل للدراسات السياسية، عدد 84/1، 2002.

[13]. حسين سلامة، دور المقاومة في هز العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، سلسلة أوراق

باحث، مركز باحث للدراسات، بيروت 2004، ص10.

[14]. حسين سلامه ، المرجع نفسه، ص25.

[15]. دافيد رودمان، مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي، نظرة تمهيدية، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية، المجلد الخامس، عدد 3، معهد بيغن- السادات، جامعة بار إيلان، أيلول/سبتمبر 2001، ذكره حسين سلامه مرجع سابق، ص 33.

[16]. أهارون ليفران، أفول قدرة الردع الاسرائيلية، سلسلة أوراق إسرائيلية (5)، منشورات المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الـلـه ، 2001، ص9.

[17]. نفسه، ص12.

[18] . نفسه، ص16-18.

[19] . نفسه، ص21-22.

[20] . نفسه، ص26.

[21] . نفسه، ص29، ص43.

[22]. نفسه، ص44، وراجع أيضا: حسين سلامه، التصدعات البنيوية في المجتمع الصهيوني، باحث للدراسات- بيروت 2004.

[23]. اعتبر معظم القيادات الإسرائيلية الانسحاب من غزة "انتصارا للفلسطينيين ولحركة حماس"، يقول نتنياهو: "بإمكان الفلسطينيين أن يعبروا عن انتصارهم بهذا النصر الكبير"، وقال قائد المستوطنات تسفي هندل: "قالوا لنا دائما: دعوا الجيش ينتصر، لكن الذي حدث هو أن حماس هي التي انتصرت".

[24]. رويترز- السفير 2005/11/2.

الفصل الثاني/ الورقة الثانية

إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
سيناريوهات مستقبلية

منذر سليمان*

مقدمة

شكّل التهديد الضمني بإمكانية استخدام السلاح النووي، في المسرح الأوروبي أو الشرق أوسطي من قبل الولايات المتحدة ضد أي توسع أو اختراق سوفييتي، علامة بارزة من علامات حقبة الحرب الباردة؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي يسود الافتراض أن منطقة الشرق الأوسط تبقى مسرحا مرشحا لنشوب نزاع يؤدي إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، إما نتيجة لتطورات ذات صلة بالصراع العربي- الإسرائيلي، أو لاعتبارات متصلة بفرض نظام أمن إقليمي جديد من قبل الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق يضمن مصالحها ومصالح وكيلها الرئيس إسرائيل، ويحول دون تمكن أي دولة إقليمية أخرى- إيران مثلا- من تطوير القدرات الكفيلة بدخولها النادي النووي، ولا يجوز إغفال عوامل أخرى إضافية ترجح من احتمالية استخدام أسلحة الدمار الشامل خلال السنوات العشر القادمة نابعة من انعكاسات داخلية لدى الصين وإيران لتحقيق مكانة خاصة كقوة عظمى عالمية للأولى، وقوة إقليمية رئيسة للثانية.

ولا يجوز أيضا تجاهل عوامل دافعة أخرى ذات صلة بالمنافسة الحادة للتزود أو السيطرة على مصادر الطاقة، مرورا بتعقيدات وتوازنات التركيبة السكانية وتوازناتها، خاصة في دول الخليج العربي، وصولا إلى امتدادات غير محسوبة لنزاع هندي- باكستاني.

وتهدف هذه الورقة إلى محاولة تقييم مخاطر استخدام أسلحة الدمار الشامل واحتمالات حدوثها، وفقا لسيناريوهات تشمل إسرائيل وإيران والدول العربية والولايات المتحدة، بالإضافة إلى سيناريوهات أخرى لا تحظى عادة بالاهتمام، مصدرها الصين والهند وباكستان.

السياق التاريخي للوضعية النووية للولايات المتحدة في المنطقة

بدأ التخطيط لاستخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مطلع عام 1950، حيث بحث المخططون العسكريون عن وسائل بديلة للتعويض عن التفوق العسكري التقليدي للاتحاد

* باحث ومتخصص في شؤون الأمن القومي- مدير مكتب مجلة "المستقبل العربي"، واشنطن

السوفييتي، ويفيد تقرير مجلس الأمن القومي الصادر في حزيران/يونيو عام 1950 رقم (NSC 26/3) بعنوان: "التدمير والتنازل عن منشآت وآبار النفط في الشرق الأوسط"، عن "إمكانية إغلاق آبار النفط السعودية ... كنوع من الحماية ومنع الحيازة خلال احتلال العدو، وكان ينظر للأسلحة النووية بوصفها أداة محتملة لمنع الاتحاد السوفييتي من الوصول إلى حقول النفط"[1]، واستمر دور الأسلحة النووية بالتطور ليتوافق مع رؤية الولايات المتحدة لمصالحها في الشرق الأوسط، ولمواجهة التفوق العسكري التقليدي السوفييتي على الحدود التركية والإيرانية.

برز التلويح باستخدام السلاح النووي في محطات مختلفة لحماية المصالح الإقليمية للولايات المتحدة، فقد تم وضع قوات الولايات المتحدة، بما فيها القيادة الجوية الاستراتيجية، في حالة الإنذار القصوى في تشرين أول/أكتوبر 1973، لمواجهة تدخل محتمل للاتحاد السوفييتي لمنع إسرائيل من تدمير الجيش المصري الثالث المحاصر، وأثناء هذه الأزمة أرسل هنري كيسنجر رسالة إلى الزعيم السوفييتي بريجنيف قال فيها إن تقدم القوات السوفييتية أو إدخالها إلى المنطقة سيعد خرقا للاتفاقية الأخيرة الموقعة بين الطرفين الأميركي والسوفييتي حول منع نشوب الحرب النووية[2]، فكان التلميح بليغا ومفاده: إن تدخل القوات السوفييتية سيتسبب بمواجهة نووية.

بعد احتلال السفارة الأميركية في طهران في كانون ثاني/يناير عام 1980، وإقدام الاتحاد السوفييتي على التدخل في أفغانستان، صرّح الرئيس الأميركي كارتر: "إن أي محاولة من أي قوات أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية، وسيتم صدّ هذا الاعتداء باستخدام كل الوسائل بما فيها العسكرية[3]، وتم اعتبار تصريح كارتر وعلى نطاق واسع في ذلك الوقت بأنه يشمل استخدام الأسلحة النووية للرد على أي تقدم سوفييتي نحو إيران.

وفي شهر شباط/فبراير عام1980 أصدر البنتاغون تقريرا أشار فيه إلى أنه قد يكون من الواجب على الولايات المتحدة أن تستخدم أسلحة نووية تكتيكية للرد على أي تقدم عسكري سوفييتي نحو الخليج[4]، وساعدت دراسة البنتاغون بعنوان "قدرات في الخليج العربي" في وضع الأسس لتشكيل قوات التدخل السريع التي أضحت لاحقا تسمى بالقوات المركزية الأمريكية.

وفي ربيع عام 1996 تم إطلاق التهديد بالردع الاستراتيجي لمواجهة ما اعتبرته الولايات المتحدة انتشارا لأسلحة الدمار الشامل، فقد كشفت واشنطن عن مشروع سري ليبي لإقامة منشآت سرية محصنة جدا في منطقة ترهونة، واعتبرتها مخصصة لتطوير عناصر للحرب الكيماوية

وإنتاجها، وأعلن وزير الدفاع آنذاك وليام بيري بأن الولايات المتحدة ستأخذ بالاعتبار خيارات عديدة لتضمن عدم وصول منشأة ترهونة إلى مستوى التشغيل، وصرّح بيري أيضا بأن أي دولة تهاجم الولايات المتحدة بالسلاح الكيماوي يجب"... أن تخشى عواقب الرد من أي سلاح في ترسانتنا"، وأضاف: "نستطيع أن نرد بهجوم مدمر دون استخدام الأسلحة النووية، ولكننا لا يمكن أن نتخلى عن هذه الإمكانية"[(5)].

كما برز الاستخدام المحتمل للسلاح النووي في حرب الخليج مع العراق عام 1991 ومرة أخرى في غزو عام 2003، لقد أطلق كبار المسؤولين الأمريكيين تحذيرات محددة للقيادة العراقية في الحالتين حول عواقب استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وعززت مثل هذه التحذيرات من القناعة بأن ترسانة الأسلحة النووية الأمريكية لعبت دورا رادعا للعراق رغم أنه تبين لاحقا في الحرب الأخيرة أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل.

استخدام الولايات المتحدة المحتمل للأسلحة النووية في الشرق الأوسط

مع انتهاء التهديد السوفييتي وبروز تهديدات جديدة حددتها الولايات المتحدة بـ "الدول المارقة" أو "العاصية على الطاعة" و"الإرهاب العابر للدول" و"انتشار أسلحة الدمار الشامل"، أضحى الردع الاستراتيجي متصلا بمهمات جديدة بارزة في الشرق الأوسط والخليج العربي، وشكلت السياسات المتعلقة بالعوامل الخارجية التي تضمنتها مراجعة الوضعية النووية (NPR) الصادرة في كانون ثاني/يناير عام 2002 مؤشرات على ما يمكن أن يؤثر في الأمن الإقليمي، وخاصة الآن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي جعل الولايات المتحدة قوة عالمية وإقليمية في نفس الوقت.

تمثل مراجعة الوضع النووي (NPR) حالة من الاستمرار والتغيير معا ينظر إليها في سياق الدور الذي لعبته الأسلحة النووية في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وتشير المراجعة إلى أن الولايات المتحدة قد جعلت من منطقة الشرق الأوسط محورا مركزيا لإعادة صياغة ردعها الاستراتيجي المكون حاليا من مزيج من الأسلحة النووية والتقليدية التي تشمل ما يطلق عليه "الأسلحة الذكية" الضاربة عن بعد.

ويبدو واضحا الآن أن الطوارئ الإقليمية قد احتلت مكان الاتحاد السوفييتي كنقطة ارتكاز في اعتبارات استراتيجية الردع الأمريكية[(6)]، وتشير المراجعة إلى أن الردع الاستراتيجي سيطبق في

الشرق الأوسط كوسيلة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة، وتبرر واشنطن هذا التوجه بالمشاكل والصعوبات التي قد تواجهها في التعامل مع أهداف بالغة التحصين والإخفاء في الأعماق، ولا يمكن تدميرها بالأسلحة التقليدية(7)، ويلاحظ في المراجعة الإشارة إلى أن مثل هذه الأهداف تستوجب إنتاج قنابل وصواريخ، وتطويرها لتحوي طاقة تفجير نووي منخفضة الشحنة، أو تطوير أسلحة نووية تكتيكية لتكون جاهزة الاستخدام في العقد القادم على نطاق واسع، ويتم التركيز على إنتاج هذه القنابل والصواريخ للتعامل مع أهداف استراتيجية في دول شرق أوسطية، مثل إيران وسوريا(8).

وتحدد المراجعة كلا من العراق وإيران وسوريا وليبيا دولا شرق أوسطيةأ أنها يمكن أن تكون معنية بطوارئ مباشرة وغير متوقعة (نووية)، وبوصفها دولا معادية للولايات المتحدة وحلفائها، وبكونها دولا ترعى أو توفر ملاذا "للإرهابيين"، بالإضافة إلى امتلاكها برامج ناشطة لأسلحة الدمار الشامل(9).

وبالطبع، فبعد إزاحة الرئيس العراقي عن الحكم، وتنازل ليبيا الطوعي عن برامج أسلحة الدمار الشامل، تم إسقاط البلدين من القائمة، لتبقى إيران وسوريا الدولتان المرشحتان لاستخدام الأسلحة النووية ضدهما.

وكانت المراجعة النووية أيضا قد أشارت في حينه إلى أن حالة "طارئة مستعجلة" يمكن أن تقود لاستخدام السلاح النووي، وتشمل أي هجوم عراقي على إسرائيل، وبالطبع لم يعد هذا الاحتمال واردا بعد إزاحة النظام السابق، ولكن يتم الآن اعتبار أن هذه الحالة مطابقة لأي هجوم سوري أو إيراني على إسرائيل.

ونستنتج مما تقدم أن حماية إسرائيل من أي هجوم إيراني أو سوري محتمل يشكل المهمة الرئيسة لاستراتيجية الردع النووي الإقليمي للولايات المتحدة.

وتحدد المراجعة أربع مهمات للردع الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط:

1. **ضمان الأمن والسلامة** (Assurance):"تستمر القوات النووية الأمريكية في توفير الضمان لحلفاء الولايات المتحدة في مواجهة أي تهديد معروف أو قيد الشبهة لأسلحة الدمار الشامل، أو في حال حدوث تطورات عسكرية مفاجئة"(10).
2. **المنع** (Dissuasion):"أن توفر إمكانية واسعة من القدرات النووية والتقليدية الرادعة ... قد **تمنع** الخصم المحتمل من اتباع أو ممارسة السعي لامتلاك قدرات مهددة"(11).

3. **الردع** (Deterrence):"مزيج من أنظمة الدفاع الصاروخي عن أراضي الولايات المتحدة، مع القدرة على نشر القوات الضاربة في الخارج لتثبيت مصداقية الولايات المتحدة في توفير القوة الضامنة لردع أي هجمات على حلفائها وأصدقائها"[12].
4. **إلحاق الهزيمة** (Defeat):"توفر الأسلحة النووية والتقليدية العناصر الضاربة الكفيلة بمنح الولايات المتحدة المرونة في توجيه حملاتها العسكرية لإلحاق الهزيمة الحاسمة بخصومها"[13].

يلاحظ أن الأهداف الاستراتيجية التي حددتها المراجعة تتماهى مع المراجعة الدفاعية الفصلية (QDR)[14]، وتبعا لوزير الدفاع رامسفيلد تمثل هذه المفاهيم"أهدافا رئيسة توجه تطوير القوات الأميركية وقدراتها وكيفية انتشارها واستخدامها"[15]، وتظهر الصيغ نفسها في تقرير إدارة الرئيس بوش لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة[16].

تبدو القوة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة أداة للتعامل مع أنواع متعددة من التهديدات والمهمات، وسيستخدم الردع الاستراتيجي والسلاح النووي في سيناريوهات السلم أو الحرب، وتكون أقل من الانتقام في أوضاع الحرب الشاملة التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، وهذا يعني أن وظيفة الأسلحة النووية قد توسعت لما هو أبعد من مجرد الردع.

تقضي المراجعة بأنه يمكن استخدام القوة النووية كرادع قوي لضمان وضع قائم أو للحيلولة دون نشوب نزاع إقليمي بين الدول، وفوق ذلك تشدد هذه الوثيقة الاستراتيجية على عزم إدارة الرئيس بوش ورغبتها باعتبار الترسانة النووية الأمريكية عاملا مؤثرا في تعديل سلوك بعض الدول من خلال اقناعها بانعدام جدوى الدخول في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة.

وتبرز المراجعة الردع الاستراتيجي بوصفه أداة لمنع الدول "العاصية" عن تزويد منظمات متطرفة، تابعة لها أو مؤيدة، بأسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تستخدمها ضد الولايات المتحدة وحلفائها[17].

وتكرر إدارة بوش سياسات معلنة من قبل الإدارات السابقة أنه في حالة نشوب حرب فإن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها باستخدام السلاح النووي، وكما هو مبيّن في الاستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل "ستستمر الولايات المتحدة بموقفها الصريح بأنها تحتفظ بحق الرد وبقوة كاسحة، تشمل اتباع كل الخيارات، على أي اعتداء بأسلحة الدمار الشامل ضد قواتنا المنتشرة وأصدقائنا وحلفائنا"[18].

مما تقدم نستطيع أن نجد في هذه الأهداف السياسة والعسكرية مؤشرا على الدور الـذي سيلعبه منطق الردع الاستراتيجي في الاستراتيجية الأمنية الإقليمية على النحو التالي:

- تأمين الردع والدفاع ضد هجمات على القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة.
- تأمين الردع والحماية لإسرائيل ضد أي هجـوم قـد تتعـرض لـه مـن خصـومها، وتقـديم الضمانات الأكيدة لإسرائيل حول التزامات الولايات المتحـدة، وقـد يخـدم هـذا الأمـر في لجم أية اندفاعات هجومية من قبل إسرائيل ضد جيرانها.
- إقناع الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل، أو التي تفكـر بامتلاكهـا، بضرورة الـتخلي عن ترسانتها وبرامجها.
- ردع الدول التي تملك أسلحة الدمار الشامل من التفكير بتزويد منظمات بهذه الأسـلحة لاستهداف الولايات المتحدة أو إسرائيل.
- تقديم ضمانات أكيدة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أنها قادرة وجاهزة لاسـتخدام القوة لصد أي اعتداء عليهم، حتى لو اقتضى الأمر استخدام السلاح النووي.

مشاكل محتملة للمراجعة النووية

إن تعديل وظيفة الأسلحة النووية والردع الاستراتيجي، كما هو مضمر في المراجعة النووية لخدمة تحقيق أهداف سياسية وعسكرية بالإكراه، يعد تحولا مهما يـدعو للقلـق، وهنـاك قضـايا أخرى تتعلق باحتمالات التصرف بعقلانية أو بتهور، أو بوجود سبل وأنظمة الاتصال الضرورية في الأزمات بين الأطراف المعنية في أي نزاع، وعبّر وزيـر الـدفاع الأمـيركي روبـرت مـاكنمار عـن هـذه المخاوف في خطاب ألقاه في حزيران/يونيو عـام 1962 في حفـل تخـريج للطلبـة في جامعـة ولايـة ميتشيغان عندما ذكر "أن واقع اتخاذ كل دولة لإجراءات تبدو عقلانية لمنع نشوب حرب نووية لا يقدم لنا ضمانا بأن الحرب النووية لن تقع؛ فالدول لا تتصرف أحيانا بطريقـة يمكـن فهمهـا وفقـا للقواعد المنطقية فحسب، بل حتى عندما تعتقد أنها تـتصرف بطريقـة عقلانيـة يمكـن أحيانـا أن تخطئ في التقدير أو تستند إلى معلومات مغلوطة لا تعكس حقيقة الوضـع القـائم، إذ يمكـن أن تخطئ في الحكم على رد فعل الآخرين أو على الطريقة التي قد يفسر بها الآخرون أفعالها"[19].

لقد لعبت اتفاقات ضبط الأسلحة خلال الحرب الباردة دورا رئيسا في إقامة شبكة من أنظمة الاتصالات المباشرة خلال الأزمات بين واشنطن وموسكو، وساهمت مباحثات الحد من انتشار الأسلحة بين الطرفين في إيجاد مجموعة من الإجراءات التي تخفف من إمكانية حدوث أخطاء مدمرة، ولا يوجد أي إجراءات أو شبكة اتصالات مباشرة حاليا في منطقة الشرق الأوسط بين الأطراف المرشحة لتكون على طرفي نزاع إقليمي مهما كانت أسبابه المباشرة.

الدفاع عن إسرائيل: مهمة جوهرية يشوبها التعقيد

تلمح المراجعة إلى أن أحد المهام الجوهرية لها تتركز حول ضمان أمن إسرائيل، ونلحظ ذلك من خلال تحديد سيناريوهات محتملة يمكن أن تتعرض فيها إسرائيل للهجمات التي قد تقود إلى استخدام الولايات المتحدة لأسلحتها النووية[20].

ويشكل الدفاع عن أمن إسرائيل تأكيدا جديدا على حقيقة أضحت معروفة خلال العقود الماضية، وخاصة منذ اتفاقية كامب دايفيد عام 1979، ويقف الحزبان الديمقراطي والجمهوري، المتناوبان على الحكم، على مسافة واحدة في دعم إسرائيل، واعتبارها جزءا حيويا في المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، رغم عدم حاجة إسرائيل لضمانات نووية أميركية لحيازتها على الأسلحة النووية التي تقدر بـ 100-400 سلاح متنوّع[21]، وتفيد تقارير نشرت مؤخرا بأن إسرائيل قد زودت غواصاتها الألمانية الصنع"دولفين" بالأسلحة النووية[22].

ونظرا للوجود المكثف للقوات الأمريكية حاليا في المنطقة بعد احتلال العراق لا يوجد مبرر لتركيز واسع لقوات ومعدات أميركية في إسرائيل، علما أنه يوجد هناك مخازن احتياطية للولايات المتحدة، يمكن للطرفين الإسرائيلي والأمريكي استخدامها خلال الأزمات.

ولكن توفر المظلة الأمريكية يغري إسرائيل دائما ويشجعها على التصرف بطريقة هجومية وعدوانية على جيرانها، ولكي نقدر مدى التأثير الذي تحدثه ترسانة الولايات المتحدة النووية والموقف الأمريكي من استخدامها على السلوك الإسرائيلي علينا مراجعة المواقف الإسرائيلية حيال استراتيجية فرض الإذعان والردع التي تتبعها القوات الإسرائيلية، وتوصي دراسات تناولت استراتيجية الردع الإسرائيلية بوجود بعض التمايز بين الرؤيتين الأميركية والإسرائيلية، والذي قد يصل إلى درجة من الخطورة أحيانا.

فالرؤية الأمريكية تعتمد استراتيجية التصعيد على مراحل، بينما تعتمد الرؤية الإسرائيلية

على فرض الإذعان والتصعيد الذي يجب أن يتم مباشرة ودون ضوابط وبقوة ساحقة[23]، ويستند هذا التحليل على عدد من الملحوظات:

1. أقدم القادة الإسرائيليون على الاستفزاز المتعمّد لدول الطوق في مراحل مختلفة بقصد تحقيق هيمنة ساحقة، وباستخدام غير متناسب للقوة، لدى التعامل مع ردود الفعل العربية على الاستفزازات الإسرائيلية.
2. التمس الإسرائيليون أعذارا لتصعيد استخدام القوة ضد الدول العربية.
3. أدى التجاذب الدائم بين العسكريين والبيروقراطيين في عملية صنع القرار إلى توفر مناخ دائم للتصعيد التقليدي، ولكن لم تنجح هذه المقاربة في تحقيق أهداف إسرائيل الأمنية، ولعبت دورا سلبيا في عدم تمكين الساعين من اللاعبين الخارجيين والإقليميين من توفير إطار سياسي فعّال للمفاوضات العربية- الإسرائيلية.

أسلحة الدمار الشامل لدى اسرائيل

تحتل أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل موقعا جوهريا في استراتيجيتها للردع، وكان الردع مناطا أصلا بسلاح الجو، لكنه توسّع ليشمل قوة صاروخية مهمة جدا_ وتهديدا نوويا متناميا بعد امتلاك الغواصات الألمانية"دولفين" وتشغيلها، ويعتقد أنها مزودة بصواريخ نووية، وفي السنوات الأخيرة رشحت معلومات عن توجهات على مستوى القيادات العسكرية والسياسية لإعادة النظر والتقييم في سياستها تجاه أسلحة الدمار الشامل التي تملكها، وخاصة السلاح النووي، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية، وطالب خبير السلاح النووي الأمريكي اليهودي أفنر كوهين (Avner Cohen)، الذي ألّف كتابا بعنوان "إسرائيل والقنبلة"، طالب الحكومة الإسرائيلية بالتخلي عن سياسة "الغموض المتعمّد" حيال سلاحها النووي، والإعلان رسميا عن امتلاكها لترسانة نووية، وتقديم ضمانات لجيرانها بعدم استخدامه.

ولا تزال إسرائيل منخرطة في تطوير برامج للأسلحة النووية، ويعتقد بأنها تملك ثالث ترسانة في العالم بعد روسيا والولايات المتحدة، وتركز جهودها على تطوير ما يطلق عليه مجازا "الأسلحة النووية النظيفة" التي تتجنب تساقط الغبار الذري والإشعاعات على نطاق واسع، في محاولة للتخفيف من مساحة التلوّث والدمار الذي تحدثه عادة القنبلة النووية التقليدية، ويعبر هذا التوجه عن تصميم إسرائيل على استخدام السلاح النووي التكتيكي في حروبها المستقبلية.

وتعتمد القنابل النووية التقليدية على صاعق تفجير نووي يؤدي إلى تساقط الغبار الذري وانتشاره على مساحة واسعة جدا، فعلى سبيل المثال تعتمد القنبلة النيوثرونية على صاعق صغير الحجم من مادة اليورانيوم أو الديوتيريوم Deuterium لإحداث الانفجار النووي، وبالرغم من أن هاتين المادتين خاليتان من الغبار النووي إلا أن الحاجة إلى انفجار الصاعق المكوّن من البلوتونيوم واليورانيوم يؤدي إلى تساقط نووي كبير، ما يجعل مثل هذه القنابل غير ملائمة أو مرغوبة للاستخدام في ميدان المعركة لرقعة جعرافية محدودة، ونتيجة لذلك ركّزت إسرائيل على إنتاج صواعق بديلة مثل الليزر وغيرها، للاستغناء عن استخدام اليورانيوم والبلوتونيوم، كما يتم تطوير أنظمة صاروخية نووية في الغواصات وإجراءات مضادة للصواريخ البالستية التي يمكن أن تحويها ترسانة الدول العربية المجاورة وإيران، ويشكل هذا تحولا في عقيدة إسرائيل الأمنية، مفاده أنه لا يمكن الاعتماد على التفوق الجوي وحده.

وركّزت إسرائيل على تطوير تقنياتها العسكرية بمساعدة مباشرة من الولايات المتحدة أو عن طريق التجسس، تهدف إلى تحسين دقة صواريخها وتطوير أنظمة صاروخية متنوعة وتحسين إجراءاتها المضادة للصواريخ، بما فيها إجراءات مضادة لأنظمة الباتريوت الأمريكية وصواريخ SA-300 الروسية.

يعتمد صاروخ "أريحا" مثلا على إرشادات مقارنة للتضاريس الأرضية، حيث تقارن بين المعلومات المخزنة من استطلاعات الأقمار الصناعية بالمعلومات التي يلتقطها الصاروخ خلال طيرانه، مما يمكّن من توجيه الصاروخ نحو الأهداف المنشودة بدقة.

ويساعد إسرائيل في تعزيز دقة صواريخها قدرتها على إطلاق أقمار تجسس خاصة بها، وتوفر الصواريخ النووية المركزة على الغواصات مرونة غير عادية لإسرائيل تجعلها قادرة على توجيه ضربات نووية من مصادر مختلفة (صواريخ أرض- أرض، وطائرات، وغواصات)، وتوفر الغواصات ميزة خاصة بقدرتها على الاقتراب من الأهداف المحتملة، وتوجيه ضربات مفاجئة أكثر دقة من الصواريخ بعيدة المدى أو الطائرات في حال تعرضها للانكشاف بواسطة الرادارات.

وبالرغم من حصول إسرائيل على القنابل الخارقة للتحصينات العميقة تحت الأرض إلا أنها تقوم بتطوير قنابلها الخاصة مستندة إلى التصاميم الأميركية، وتهتم بانتشار أنظمة الأسلحة

الدفاعية من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ، وتعتمد على التقنية الأميركيـة والمسـاعدات المالية لتطوير أنظمة خاصة بها، مثل نظام السهم (Arrow).

كما أنها توسّع من نطاق تعاونها العسكري والنووي مع الهند، ورغم عدم التناغم التـام في المصالح الاستراتيجية الإقليمية للطرفين، إلا أن هناك مصلحة مشـتركة في تطـوير التعـاون التقنـي والعسكري، وهناك تقارير غير مؤكدة عن تبادل لمعدات وتقنيـات تسـتخدم في تطـوير الأسـلحة النووية.

وبالرغم من ضخامة ترسانتها النووية فإن إسرائيل لم تتوقف عن تطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، لدرجة أنه ذكر في السـنوات الأخـيرة أن علـماء إسرائيليـين يحـاولون تطـوير أسـلحة بيولوجية عرقية تهدف إلى إصابة العرب فقط من خلال الكشف عن الخريطـة الجينيـة الخاصـة بالعرب (DNA)، وأنها استخدمت أشكالا مختلفة من الأسلحة الكيماوية على نطاق محدود، مثل العملية التي استهدفت اغتيال القائد الفلسطيني خالد مشعل.

تطورات الأسلحة غير التقليدية في الجانب العربي

لا يوجد برنامج نووي ناشط لأي دولة عربية حاليا، ولكن الولايات المتحدة تروّج لإمكانيـة أن يتم تطوير ما أسمته "القنبلة الإشعاعية" أو القنبلة القذرة، وتسـليمها مـن قبـل بعـض الـدول العربية العاصية لمنظمات متطرفة، كما تتم الإشارة من وقت لآخر إلى إمكانية شراء قنبلـة نوويـة صغيرة يطلق عليها "قنبلة الحقيبة" من السوق السوداء المتسربة من مخازن الاتحـاد السـوفييتي السابق.

وتبقى هذه السيناريوهات طبعا من نسـج الخيـال، وخاصـة خيـال المؤيـدين للسياسـات الأميركية الإسرائيلية، ومهما سعت بعض الدول العربية إلى امـتلاك أسـلحة الـدمار الشـامل فإنهـا تبقى قاصرة جدا من حيث التهديد أو الفاعلية، مقارنة بالترسـانة الإسرائيليـة، وخاصـة في المجـال البيولوجي والكيماوي.

على أي حال، تزعم مصادر غربية أنه قد يكـون لـدى سـوريا بـرامج للأسـلحة الكيماويـة، ويتم ربط هذه البرامج بامتلاك سوريا لصواريخ بالستية قادرة على ضرب إسرائيـل، وتفيـد بعـض المعلومات غير المؤكدة إلى احتمال وجود مكونات لغـازات الأعصـاب، ولكـن لا يوجـد أي مـؤشر

على أن سوريا منخرطة في تطوير برنامج لتصنيع غازات أو مواد كيماوية متطورة، أو أنها استطاعت الوصول إلى تطوير قدرة خاصة بتنقية غازات الأعصاب التي لا يمكن الاحتفاظ بفاعليتها أصلا مع تقادم الزمن.

وبالطبع تبقى هناك المزاعم بأن العراق نقل أسلحته المحظورة إلى سوريا، ويستخدم هذا الأمر عادة في حملات الضغط والتعبئة الإعلامية المغرضة ضد سوريا، ولا يستبعد أن تعود هذه النغمة للتردد من الأوساط المؤيدة لإسرائيل في الصحافة العالمية.

وعلى أية حال، تبقى الصواريخ السورية البالستية مصدر التهديد الرئيس الذي تحاول إسرائيل التعامل معه وتحيّن الفرص لإنهائه.

تأتي مصر بعد سوريا، ولكن بالرغم من وجود بنية تحتية لتطوير الصواريخ والأسلحة الكيماوية إلا أن العلاقات الودية الرسمية المصرية- الأميركية، وتلقي المساعدات من الولايات المتحدة، جعلها في موقع الحريص على هذه العلاقات والمساعدات، وابتعادها عما يؤدي إلى إلحاق الأذى بها، ولكن في حال تدهور العلاقات المصرية- الأميركية إلى حالة التأزم فإن بإمكان مصر تطوير ما يمكّنها من إنتاج أسلحة كيماوية ووسائل إيصالها.

أما ليبيا، فرغم أن لديها القدرة على تطوير برامج للأسلحة الكيماوية إلا أن حرصها على تطوير وتحسين وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة وأوروبا جعلها تتخلى عن السعي لتطوير هذه البرامج أو غيرها متصلة بأسلحة الدمار الشامل، ولكن في حال تغير الظروف السياسية الراهنة سيكون بمقدور ليبيا العودة إلى استئناف بعض الأنشطة، ولكن هذا الاحتمال محدود جدا.

بعد سوريا ومصر وليبيا لا يوجد أي تهديد يذكر، ويكون ذا صلة بأسلحة الدمار الشامل، لكن اتهام الدوائر الغربية يبقى قائما فيما يتعلق بإمكانية تطويرأو امتلاك أطراف غير حكومية لمكونات قنبلة إشعاعية، وحتى الآن لم يتم تطويرها من أي دولة، ويبقى تأثيرها التدميري أصلا محدودا جدا حسب رأي الخبراء.

لا يزال موضوع إمكانية استخدام أو تطوير أسلحة الدمار الشامل من قبل الدول العربية أمرا مرتبطا بتطوير إمكانيات رادعة تجاه النزعات العدوانية لإسرائيل، ولا يوجد في الواقع ما يشير إلى وجود مساع تتجاوز ذلك إلا امتلاك التهديد الصاروخي بعيد المدى.

السيناريوهات المحتملة لاستخدام إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل

يبدو واضحا من المعطيات المتوافرة أن قوة التهديد المحتملة هي الترسانة الإسرائيلية لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من احتفاظ إسرائيل بالتفوّق النوعي على مجمل الدول العربية في الميزان العسكري التقليدي.

وقد ينجم التهديد الأكبر من عدم الاستقرار داخل القيادة الإسرائيلية في ظل استمرار حالة التشظي داخل المجتمع الإسرائيلي وأحزابه السياسية، وقد يساعد في ذلك حدوث تغير مفاجئ على شاكلة الانقلابات العسكرية في دولة محيطة بإسرائيل يأتي فيه إلى الحكم مجموعة من القادة العسكريين والمدنيين ممن يثبتون موقفا متشددا من إسرائيل، كما أن حدوث أزمة حكومية إسرائيلية مستدامة قد يدفع بعض قادتها إلى صرف الأنظار عن المأزق الداخلي بتوجيه ضربة مفاجئة إلى إحدى الدول العربية المجاورة، أو توجيه ضربة استباقية للمنشآت النووية الإيرانية، وكما أشرنا في السابق إلى أن استراتيجية التصعيد الإسرائيلية قد تقود مع توافر عوامل أخرى إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل.

المملكة العربية السعودية كمنطقة ساخنة محتملة

لا يوجد ما يشير إلى امتلاك المملكة العربية السعودية لأي مخزون من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن ثروتها النفطية واستمرار المواجهات مع إسقاطات تنظيم القاعدة وتوافر الصواريخ الصينية (CSS-2) يجعلها منطقة ساخنة ومليئة بالاحتمالات، وبالرغم من الانتقال السلمي الهادئ للحكم بتولي الملك عبد الله سدة الحكم فإن تنامي دور الجماعات الإسلامية المتطرفة في المملكة، وعدم قدرة أجهزة الأمن على فرض سيطرة كاملة على الأوضاع الأمنية، يُبقي الباب مفتوحا أمام المفاجآت، وبالطبع يبقى التهديد الأعظم هو الإطاحة بالقيادة الحالية بواسطة مجموعة من الأمراء الشباب الراديكاليين، أو من داخل المؤسسة العسكرية، أو بالتعاون بين الطرفين، وإذا نجحت مثل هذه المحاولات وكانت القيادة الجديدة تعبّر عن توجه متشدد ضد إسرائيل والولايات المتحدة، فإن كل الاحتمالات واردة، بما فيها إمكانية اللجوء لأسلحة الدمار الشامل.

الأطراف غير الحكومية

إن الأطراف غير الحكومية قد تشكل تهديدا في حال تمكنها من الحصول على مكونات

للحرب الكيماوية أو البيولوجية، إذا توفرت لها الخبرات الفنيـة، والوصـول إلى بعـض المختـبرات، وتفيدنا تجربة اليابان مع منظمة أوم شرينكيو Aum Shrinkyo، أو المقاتلين الشيشـان، أو نمـور التاميل، أن الإمكانية واردة، خاصة إذا تـم الحصـول عـلى غـازات الأعصـاب السـامة، وفي مطلـق الأحوال يبقى هذا التهديد محدودا وغير مرجّح.

إيران ودول مجلس التعاون الخليجي

تشكّل إيران التهديد الأكبر، إن كان من حيث إمكانية تعرضها لهجوم أمريكي أو إسرائيلي، أو بسبب استمرارها في تطوير برنامجها النـووي نحـو المرحلـة التسـليحية، وأضـحت إيـران بعـد احتلال العراق الدولة الطامحة إلى لعب دور القوة الرئيسة الإقليميـة في منطقـة الخلـيج العـربي، وتركز حاليا على نشر نفوذها وقدرتها على بسط قواتها العسكرية في منطقة الخليج، وصـحيح أن صواريخها البالستية قـادرة عـلى الوصـول إلى إسرائيـل، لكـن منطقـة الخلـيج تحتـل الأولويـة في توجهاتها، وخير دليل على ذلك استمرار انتشارها العسكري وتعزيـز وجودهـا ومنشـآتها في جـزر الطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن المعروف من تجربة الحـرب العراقيـة- الإيرانيـة امـتلاك إيـران للأسـلحة الكيماويـة، وتبدو الخلافات الحدودية خاصة فيما يتعلـق بـالجزر الإماراتيـة، بالإضـافة إلى تـداعيات الوضـع الميداني في العراق، وتنامي الدور الإيراني، عوامل قد تؤثر في نشوب نزاع إقليمي، وفي حـال تطـور النزاع وإقدام إيران على إغلاق مضـيق هرمـز، أو تهديـد أي مـن الـدول الخليجيـة، فـإن تـدخل الولايات المتحدة وأوروبا إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي قد يؤدي إلى توسع رقعة النزاع وتصاعده لدرجة إمكانية اسـتخدام أسـلحة الـدمار الشـامل، ولكـن في حـال تمكّـن إيـران خـلال السنوات القادمة من امتلاك السلاح النووي فإن رغبة الدول الإقليمية والدولية ستكون أكثر نزوعا نحو السعي للتفاهم مع إيران، خاصة أن كـل الأطـراف ترغـب في أن يسـتمر تـدفق الـنفط مـن الخليج.

الصين والهند وباكستان

إن نمو الاقتصاد الصيني مرهون بالقدرة على ضمان تدفق النفط، واتخذت الصين خطوات واضحة للحصول على مصادر جديدة للنفط جنوب البحر الصيني.

وهناك خيارات متعددة يمكن أن تؤدي إلى أدوار عسكرية للصين في منطقة الشرق الأوسـط

تمهّد لمخاطر استخدام أسلحة الدمار الشامل، فهي معنية ببيع أسلحة للعديد من دول المنطقة، بما فيها إيران والسعودية، ويبدو سيناريو عرض بيع أسلحة متطورة لدول مصدّرة للنفط في الشرق الأوسط، مقابل عقود طويلة الأجل للتزود بالوقود، مسألة ليست من نسيج الخيال.

على أي حال، ترحّب الصين بأن تتولى دورا فاعلا في المنطقة في ظل سعيها للتخفيف من الهيمنة الأمريكية، وقد طوّرت قوة بحرية قادرة على نشر قوتها، وتستطيع أن تقحم نفسها في شؤون منطقة الخليج بحجة حماية عقودها ومصالحها النفطية، ولا يبدو مستغربا جدا أن يتطور سيناريو قيام إيران بالطلب إلى الصين أن تدخل المنطقة عسكريا على أمل أن يشكل حضورها رادعا لمخططات عسكرية أمريكية وأوروبية تستهدف إيران.

كما أن هناك تهديدا آخر في منطقة الخليج أقل وضوحا، وله علاقة بالتركيبة السكانية، حيث إن زيادة إنتاج النفط وعوائده يجذب أعدادا كبيرة من العمال الأجانب يأتون إلى دول مجلس التعاون تبعا للحاجة الاقتصادية هناك، ومعظم هؤلاء من باكستان أو الهند، وفي حالات عديدة تفيض أعداد العمالة الأجنبية عن عدد السكان الأصليين الذين لا يستطيعون الاستغناء بسهولة عن نمط حياة ونمو اقتصادي خدماتي اعتادوا عليه بوجودهم، ورغم سعي دول مجلس التعاون لمعالجة هذه الثغرة البنيوية الخطيرة إلا أنها لا تزال قاصرة عن إيجاد حلول واقعية، ويزعم البعض أن الوضع تدهور إلى مستوى يصعب فيه إيجاد الحلول.

وبناء عليه، تبدو احتمالات عدم الاستقرار الداخلي، بسبب عدم توازن التركيبة السكانية، مضافا إلى احتمال نشوب نزاع جديد بين الهند وباكستان، من الأمور التي لا يحتاج المرء إلى مخيلة واسعة ليدرك أن هناك تداعيات خطيرة قد تطال دول مجلس التعاون الخليجي، حيث توجد جاليات كبيرة للبلدين.

ولا يستبعد هنا سيناريو تكون فيه الهند في معسكر والصين وباكستان في معسكر آخر، وهذا يعني وجود ثلاث دول نووية على المسرح الخليجي، وكل قوة تسعى لضمان مصالحها أو مصالح رعاياها.

وفي المحصّلة النهائية فإن جاذبية امتلاك مصادر الطاقة وتدفقها يُبقي عامل التهديد الأساسي لإمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل في المنطقة خلال السنوات العشر القادمة ضعيفا.

الهوامش

[1] Declassified Top Secret Memorandum for the National Security Council, June 29, 1950, NSC 26/3, Subject: Demolition and Abandonment of Oil Facilities and Fields in the Middle East.

[2] See details in William Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (Brookings Institution Press and University of California Press, 2001), pp. 120-124. Text of the agreement at http://www.state.gov/t/ac/trt/5186.htm.

[3] President Jimmy Carter, State of the Union Address, 23 January 1980, as cited by Secretary of State Cyrus Vance, "US Foreign Policy: Our Broader Strategy," 27 March 1980, Department of state, Current Policy No. 153.

[4] Richard Burt, "Study Says a Soviet Move in Iran Might Require U.S. Atom Arms," The New York Times, February 2, 1980, p.1.

[5] Perry's statements as cited in the Arms Control Association Fact Sheets, "U.S. Nuclear Policy: Negative Security Assurances," at: http://www.armscontrol.org/factsheets/negsec.asp.

[6] See John Donnelly, "DIA: Mideast Most Likely Place Nukes Could Be Used," Defense Week, (Vol. 21. No. 19, May 8, 2000)..

[7] See Proliferation: Threat and Response, Office of the Secretary of Defense, January 2001, pp. 90-91.

[8] See Doug Frantz, "Iran Closes in on Ability to Build a Nuclear Bomb," Los Angeles Times, August 4, 2003, p. A1. For details on Syria, see Dany Shoham, "Poisoned Missiles: Syria's Doomsday Deterrent," Middle East Quarterly, Vol. IX, No. 4, Fall 2002. Also see Anthony Cordesman, "Weapons of Mass Destruction in the Middle East: Regional Tends, National Forces, War fighting Capabilities, Delivery Options and Weapons Effects," Center for Strategic and International Studies, April 15, 2003, pp. 51-59

[9] NPR, p.6, as posted on the Global Security.org website.

[10] Ibid. p.4.

[11] Ibid. p 5.

[12] Ibid. p.5

[13] Ibid. p.5.

[14] Quadrennial Defense Review Report, The Defense Department, September 30, 2001, pp. iii.

[15] Ibid. p.iii

[16] The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002, p.29.

[17] For an expanded discussion of this issue, see James J. Wirtz and James A. Russell, “U.S. Policy on Preventive War and Preemption,” The Nonproliferation Review, Volume 10, Number 1, pp. 113-123.

[18] National Strategy to Combat Weapons of Mass Destruction, The White House, December 2002, p. 3.

[19] Defense Secretary Robert McNamara, “The No Cities Doctrine,” University of Michigan Commencement, June 1962. In this speech, McNamara also argued that”…basic military strategy in a general nuclear war should be approached in much the same way that more conventional military operations have been regarded in the past. The is to say, principal military objectives, in the event of a nuclear war stemming from a major attack on the alliance, should be the destruction of the enemy’s forces, not his civilian population.”

[20] NPR, p. 6, as posted on the Global Security.org website.

[21] See a summary of the Israel’s nuclear program at Monterey Institute for International Studies, Center for Nonproliferation Studies, Israel country summary, at http://cns.miis.edu/research/wmdme/israel.htm.

[22] Peter Beaumont, “Israel Deploys Nuclear Arms in Submarines,” Guardian Unlimited, Internet Edition, October 12, 2003.

[23] Zeev Maoz, “The Unlimited Use of the Limited Use of Force: Israel and Low Intensity Warfare, 1949-2004,” unpublished paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March 17-20, 2004.

الفصل الثالث

تصورات طرفي الصراع حول مستقبل الصراع وتداعياته

- الورقة الأولى

الإرادة السياسية لطرفي الصراع والعوامل المؤثرة فيه

- الورقة الثانية

تصورات الدول العربية

- الورقة الثالثة

تصورات الطرف الفلسطيني

- الورقة الرابعة

التصورات الإسرائيلية

الفصل الثالث/ الورقة الأولى

الإرادة السياسية لطرفي الصراع والعوامل المؤثرة فيها

عبد اللـه الأشعل*

مقدمة

تعالج هذه الورقة العوامل المؤثرة في الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام 2015، ولذلك نخصص المبحث الأول لفحص مجمل تاريخ الصراع والمحطات الرئيسة فيه.

البداية في هذه الدراسة هي الصراع بين المنطلقين الصهيوني والعربي، وتحديد تطور هذين المنطلقين، فالمنطلق الصهيوني في أقصى تطلعاته يركز على ضرورة السيطرة على كل فلسطين، أما المنطلق العربي فقد ركز في البداية على تفكيك الدولة العبرية وإعادة الأقليات اليهودية إلى أوطانها الأصلية، ومعنى ذلك أنه لا يوجد قاسم مشترك لهذين المنطلقين، وبينما تراجع المنطلق العربي إلى أقصى حالاته استمر طموح المنطلق الصهيوني بحيث يصعب في هذه المرحلة العثور على أساس مشترك للمنطلقين أيضاً.

في نفس الوقت، حدد كل طرف طبيعة مشروعه وطبيعة الصراع حوله، فالمشروع الصهيوني قدم نفسه منذ البداية على أنه القومية اليهودية التي تستعصم بالمقولات التاريخية والدينية الهادفة إلى إقامة دولة دينية، أما المشروع العربي فقد ظن أن المشروع الصهيوني هو أكبر تحد في إنجاز المشروع الذي ركز على فكرة الوحدة، وأن استلاب فلسطين من الحضن العربي هو التحدي المشترك للأمة العربية، ومن الطبيعي في مثل هذا النوع من الدراسات المستقبلية أن تكون الدراسة عامة، وأن تلقي ما تيسر من الأضواء على العوامل التي يعتقد أن لها تأثيراً خلال العقد القادم على أساس أنها تنطلق من وضع الاختلال الكامل بين الحالة الفلسطينية والعربية والحالة الإسرائيلية، والمطلوب هو تقديم ما يفيد في تصحيح هذا الاختلاف.

---

* مساعد وزير الخارجية السابق، وأستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، ورئيس شعبة الدراسات السياسية- جامعة عين شمس- مصر.

المبحث الأول: دروس تطور الصراع العربي- الإسرائيلي

يقدم تطور الصراع عدداً من الملاحظات والدروس التي لا مفر من تسجيلها حتى يمكننا استجلاء المستقبل ومحاولة التحكم فيه، فمن الترف أن نكتفي بوصف مسيرة الصراع دون أن يكون لهذا العمل وظيفة تهدف في النهاية إلى تصحيح الحوار الذي اكتنف هذا الصراع.

الملاحظة الأول: أن الفكر الصهيوني قد ارتبط بخطة عملية لتنفيذه، اعتمدت على أربعة محاور: **الأول** تسكين فلسطين عن طريق غرس اليهود بالهجرات المتتالية، وتأمين وسائل التهجير والإعاشة، **الثاني** ضرورة الانتداب البريطانى الذي تعاون بشكل وثيق مع الوكالة اليهودية، وتطويع قوى النظام الدولي خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، مما سمح لليهود بوعد بلفور، وانتداب بريطانيا بشكل محدد ومتعمد على فلسطين بتصور بناء الدولة اليهودية على أحشاء الوجود العربي، كما سمح في نفس الوقت بمساندة الكونجرس الأمريكي للقضية اليهودية منذ عام 1922 على الأقل، أما **الثالث** فهو الاستعانة ببريطانيا في تدريب الكوادر العسكرية اليهودية المنضوية تحت العصابات الصهيونية الرئيسة التي تربت في كنفها الزعامات السياسية التي لا يزال بعضها حاكماً في إسرائيل، والاستعانة ببريطانيا لتهدئة مخاوف بعض الزعماء العرب من الهجرة اليهودية، وإقناعهم بمأساة الهولوكوست، مما سمح بتدخل هؤلاء الزعماء العرب لوقف الثورة الفلسطينية في مرحلة كان فيها الإطار العربي محدوداً، وكان الصراع لا يزال يهودياً- فلسطينياً حتى قيام إسرائيل عام 1948[1]، **والرابع** هو الإيمان التام بدور القوة بأصنافها المختلفة في زرع هذا الكيان الغريب في قلب المنطقة العربية[2].

الملاحظة الثانية: كان صدور قرار التقسيم 181 لعام 1947 إعلاناً عن إرادة دولية بإنشاء كيان، جسمه في فلسطين وأطرافه في الغرب، وإذا لم يكن العرب آنذاك قد قبلوا القرار لأسباب وجيهة، فإنهم قد قبلوه بطريقة عملية رغم استمرار موقفهم الرافض للقرار، ومحاولة مقاومته بالقوة التي كشفت عن ثغرات مخيفة في فهم العرب آنذاك لحجم

الخطر وقدرة العدو[3]، وفشلوا في قراءة المشهد الدولي بطريقة منطقيـة، مـما أدى إلى أن اتخذوا موقفاً غير منطقي من هـذا الكيـان، فـلا هـم قـادرون عـلى إزالتـه لـتخلص فلسطين لأهلها، ولا قادرون على تقديم تصور بديل لهـذا التصـور العـدمي Nihilistic القاضي بالإصرار على عودة اليهود إلى حيث جاءوا، وكان خطاباً غريباً في عالم يسعى إلى إدماج هذا الكيان في نسيج المنطقـة، في هـذا الوقـت مـن بدايـة الخمسـينيات كانـت الثورة المصرية والمد القومي العربي قد وفّر إطـاراً عربيـاً عاطفيـاً للقضـية الفلسـطينية أتاح للفلسطينيين إنشاء كيان سـياسي مغـترب هـو منظمـة التحريـر وحركـة المقاومـة المسلحة، بينما كان ضرب مصر، القـوة الرئيسـة في الصراع عـام 1967 بأخطـاء مصريـة خالصة، هو بداية المشهد الحالي.

ازدهرت المقاومة الفلسـطينية المسـلحة، ولكـن هزيمـة مصر واحـتلال أراضـيها، فضلاً عن كل فلسطين والجولان السـوري، كانـت البدايـة في انكسـار المشروع القـومي، وتفكيك لحمته العاطفية، ما أدى إلى الأزمات المتكررة التي نشـأت بـين المقاومـة وكـلٍّ من الأردن ولبنان، وانتهت بالصدام بين المقاومة والحكومـة الأردنيـة في أيلـول/سـبتمبر 1970، وبإخراج المقاومة المسلحة كليا من المنطقة بعـد احـتلال إسرائيـل لبـيروت عـام 1982، وكان انكسار المشروع القومي عام 1967 قد أعـاد طـرح الصراع بحيـث لم يعـد المطلب العربي هو إزالة إسرائيل، وإنما أصبح لكل دولة محتلة هدف محدد هو تحرير أراضـيها، عـلى أن تـدفع مقابـل ذلـك ثمنـاً معلومـاً، وهـو الاعـتراف بإسرائيـل وإقامـة العلاقات معها، بدلا من الوضع القائم على التنكر لها والسعي لإزالتها، ولا شك أن غزو بيروت عـام 1982 أدى إلى تغـير أقـدار القضـية الفلسـطينية، بحيـث يمكـن القـول إن 1967، و1982 قد أضعفا إلى حد بعيد الإطار العـربي الحـامي للقضـية، وحـوّلا النضـال الفلسطيني إلى نضال سياسي على بعد آلاف الأميال من فلسطين، وهذا العامل بالـذات هو الذي خلق الحماس لاتفاق أوسلو[4].

الملاحظة الثالثة: لا شك أن إغـواء مصر عـام 1979 باتفاقيـة السـلام مـع إسرائيـل[5]، وتحـول النظام الدولي صوب إنهـاء الحـرب البـاردة، والانفـراد الأمـريكي بقمـة النظـام الـدولي،

والتوحش الأمريكي الصهيوني، وغزو العراق للكويت، قد أسهمت كلها في التراجع المستمر في الموقف العربي، والتنامي المستمر للمشروع الصهيوني، وتوثيق التحالف الأمريكي- الإسرائيلي، وما أحدثته أحداث 11 سبتمبر 2001 من استهداف للمقاومة والعرب والمسلمين، وتنصيب شارون زعيماً للسلام في المنطقة، ووكيلاً عن الولايات المتحدة في قمع"الإرهاب الفلسطيني".

الملاحظة الرابعة: لا شك أن مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/أكتوبر 1991 هو نتيجة طبيعية للتراجع العربي إثر انكسار العراق بعد استدراجه إلى الكويت، ومن قبله استدارجه لمحاربة إيران لصالح الولايات المتحدة، ففي المؤتمر تقرر أن تنطلق عملية التسوية السياسية على أساس قرارى مجلس الأمن 242، 338، مما يؤدي في تفسير هذا الموقف من الجانب الإسرائيلي الذي أعلن صراحة على لسان شامير في المؤتمر إلى توقف عن الإشارة إلى قرار التقسيم باعتباره من رموز الردة السياسية العربية، وكان واضحاً أن المؤتمر يعكس الخلل الكبير بين الإصرار العربي على التمسك بالقضية، حيث استغلت القضية في السياسة العربية والصراعات العربية، كما كان الصراع سبباً أساسياً لكي ترتهن مقدرات وعلاقات العالم العربي بالخارج بهذا الصراع[6]، ومن الواضح أيضاً أن القدرات الإسرائيلية تنامت واستغلت المؤتمر وتداعياته كي تُطَبِّع علاقاتها مع العالم كله انطلاقاً من العالم العربي، ما دام مدريد أصبح مرجعيته لعملية السلام، فانطلقت إسرائيل تقطف ثمار السلام الذي لم يتحقق إلا في التسميات الرسمية لهذه العملية، وكان واضحاً أيضاً أن هناك مفهومين للسلام: **السلام العربي** Peace القائم على التفاوض والمرجعيات المعروفة، **والسلام الإسرائيلي** Pax Israeliana القائم على رفض الآخر العربي، واسترقاق الفلسطيني أو إبادته، وظل المفهومان يتباعدان، فنشط العالم العربي في تقديم مشروعات السلام الرومانسية التي تفترض توفر حسن النية لدى إسرائيل، ولا يزال يندهش لصد إسرائيل، في الوقت الذي تتناقص أوراقه في عملية السلام، أما إسرائيل فإنها تعمد إلى فك الارتباط بين القضية الفلسطينية والعلاقات العربية- الإسرائيلية، بعد أن أصبح الصراع فلسطينياً- إسرائيلياً، وسقط عنه الإطار العربي تماماً.

وهكذا تبدو صورة الصراع عام 2005 على النحو التالي:

أولاً: الاندماج الكامل في المواقف بين إسرائيل والولايات المتحدة، واقتناع واشنطن الكامل بأن الشراكة الإسرائيلية- الأمريكية أساسية في إعادة رسم خرائط المنطقة، متجاوزة بذلك قضية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي؛ فقد ساهم السلاح الإسرائيلي في الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وأطلقت واشنطن يد إسرائيل في القضاء على المقاومة الفلسطينية، وأخضعت الرئيس الفلسطيني محمود عباس للشروط الإسرائيلية، بحيث يستطيع شارون أن يعلن أن سياسته الرسمية هى خطته أحادية الجانب التي لا تكترث بالجانب الفلسطيني، والقائمة على أساس توفير الأمن لإسرائيل وحدها، وتكريس الاستيطان في الضفة، واستكمال الجدار بما يعنيه من ضم معظم أراضي الضفة، وتهويد القدس وضمها واعتبارها عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل، والتنصل من الناحية العملية من اتفاق أوسلو، وحصر وظيفة السلطة في حماية إسرائيل من الفصائل، والتشديد على أن أهم مؤهلاتها وجدارتها للشراكة في عملية السلام في المفهوم الإسرائيلي يعتمد على نزع سلاح الفصائل، أو ما يسميه "الإرهاب الفلسطيني"، بعبارة واحدة، تمكنت إسرائيل بعد خطاب الضمانات الأمريكية في نيسان/أبريل 2004 من الانطلاق في رسم خريطة الواقع في فلسطين لتكون التسوية تصديقاً لهذا الواقع المرسوم، وفي نفس الوقت تسعى إسرائيل والولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن إلى إذلال سوريا وتفجير الأوضاع في لبنان، ونزع سلاح حزب الله والمخيمات الفلسطينية في لبنان، وتقليم أظافر إيران في هذا التحالف الرباعي.

ثانياً: أما الجانب الفلسطيني، فقد أدرك أن أوراقه قد تبددت، وهي تجميد الإطار العربي بفضل السياسات الأمريكية التي حرمت الانتفاضة من الدعم العربي والإسلامى بسيف "الإرهاب"، وتمكين واشنطن لشارون بأن يفعل ما يريد، طليقاً من كل قيد قانوني أو أخلاقي أو محاذير سياسية، وهو يرى كيف أن إسرائيل قد استبعدت قيام الدولة وعودة اللاجئين ووقف الاستيطان، وتأكيد ضم القدس، بينما اللجنة الرباعية quartet التي قدمت خريطة الطريق تشترك مع الولايات المتحدة في إيهام المنطقة العربية بأن الخريطة لا تزال صالحة، رغم أن الجزء الوحيد المطلوب تنفيذه هو القضاء على المنظمات

الفلسطينية، في الوقت الذي لا ترى تناقضاً بين خريطة الطريق وخطة شارون[7]، رغم الافتراق الكامل بينهما من ناحية أن الخريطة إطار للتسوية الشاملة على كل الجبهات وفق قرارات مجلس الأمن، بينما خطة شارون انفرادية وتهدف إلى تصفية القضية لا إلى تسويتها[8]، وليست بحاجة إلى مفاوضات أو شريك فلسطيني، ولا علاقة لها بالأراضى السورية واللبنانية المحتلة، كذلك فإن الخريطة تقوم على سلام الأحياء، وعلى المفاوضات بين الأطراف، بينما تقوم الخطة على افتراض سلام المقابر أو الأموات[9].

ثالثاً: انطلقت إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع مزيد من الدول العربية بعد أن أرغمت هذه الدول على فك الارتباط بين معدل التطور في تسوية القضية الفلسطينية وبين معدل التطبيع، وأصبح التطبيع هو المحفز لإسرائيل على قبول التسوية، وهو المبرر للجانب العربي للقبول به، رغم أن هذا المنطق ينسجم مع الخطة الإسرائيلية، ويضعف الجانب الفلسطيني الضعيف أصلاً، كما انطلقت إسرائيل في اقتحام العالم الإسلامي، فتحاول ذلك مع باكستان بوساطة تركيا، وتزمع أندونيسيا التطبيع مع إسرائيل[10]، وهكذا سقطت سياسة المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية كليا، بل إن الولايات المتحدة تشترط مع دول مثل البحرين أن تعلن رسمياً سقوط المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل حتى تبدأ مفاوضاتها مع واشنطن لإنشاء منطقة التجارة الحرة[11].

رابعاً: استَعَرَ الجدل في العالم العربي خلال الخمسين عاماً الماضية حول طبيعة الصراع مع إسرائيل، فظهرت اتجاهات متعددة، من يرى أنه صراع حضاري، ومن يرى أنه صراع عسكرى، بينما يرى آخرون أنه صراع بين النظم الدكتاتورية والنظم الديمقراطية، وآخرون أنه صراع ديني، وكلما فشلت النظم العربية في المواجهة اتسع نطاق التفسير الديني للصراع، رغم أن العالم العربي الرسمي يرفض هذا التفسير، في الوقت الذي تصر عليه الأوساط الدينية في إسرائيل.

خامساً: تمكنت الولايات المتحدة من نقل الصهيونية من كونها مساوية لجريمة العنصرية إلى كونها حقاً للشعب اليهودى في التوحد القومي[12]، وفرضت جريمة معاداة السامية لكل من ينتقد السياسات الإسرائيلية، وتوّجت هذا الاتجاه بإصدار قانون المعاقبة على معاداة السامية[13]، وبذلك نصّبت الولايات المتحدة نفسها حارساً على حق إسرائيل وحصانتها من كل نقد.

سادساً: السيطرة الصهيونية على المقدرات المالية والإعلامية العالمية وتسويق المشروع الصهيوني في مرحلته المتطورة مقابل الإعلام العربي الذي يعاني القيود والضعف والافتقار إلى القدرة على مواجهة الإعلام الصهيوني[14].

والخلاصة أن قراءة المشهد الحالي تُظهر أن هناك عجزاً عن مواجهة الخطط الإسرائيلية، ورغبة صامتة عربية ودولية بتسويته على أي نحو، وأن تطوى صحيفته بكل تعقيداتها بعد أن أرهق كل الأطراف.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تطور قدرات طرفي الصراع

إذا كانت صورة الصراع على هذا النحو الذي قدمنا عام 2005، فما هي صورة الصراع والعوامل المؤثرة خلال السنوات العشر القادمة؟

يُظهر تطور الصراع أن هناك عدداً كبيراً من العوامل المؤثرة في نتيجته، أهمها تطور المجتمع المدني الدولي، وحركات الاحتجاج على تصرفات إسرائيل، وشكل النظام الدولي، والعلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، وحالة العالم العربي ومنظماته الإقليمية، وحالة العالم الإسلامي وارتباطه بالصراع، والوضع الفلسطيني، والوضع الإسرائيلي، والتحالفات العربية والإسرائيلية، غير أن هناك عاملاً رئيسا يسبق هذه العوامل جميعا، وهو إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني.

العامل الأول: إرادة المقاومة لدى الطرف الفلسطيني

إذا كانت إسرائيل قد خلقت لنفسها تحالفات قوية في جميع القارات، وجرّدت العالم العربي من حلفائه القدامى مثل الهند والصين، وخلقت أمرا واقعا في فلسطين، فإن الصراع لا يزال يدور بين نفس المنطلقين: المنطلق الفلسطيني الذي لا يسعى إلى زوال إسرائيل، وإنما إلى قبولها في حدود 4 حزيران/يونيو 1967، أي إسرائيل بنسبة 78% وليس بنسبة 56.5% كما تحدد في قرار التقسيم، على أن تخلص النسبة الباقية للفلسطينيين، وهي 22%، وبحيث تقوم دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على هذه المساحة.

أما المنطلق الإسرائيلي فهو أن تخلص كل فلسطين لإسرائيل، بحيث تتخلص من سكانها بالإبادة أو التهجير أو الاسترقاق واجتثاث نزعة المقاومة، وقد أدركت إسرائيل أمراً

أساسياً من ملاحظتها لتجربة انتفاضة الأقصى، وهو أن عزل الفلسطينيين عن الساحة العربية والعالمية، والحصول على تصريح مطلق من واشنطن باستخدام قوتها الخارقة، لا يدفعها إلى التغاضي عن إرادة الفلسطينيين بالتمسك بالأرض إلى حد الموت أو القيام بعمليات داخل إسرائيل، وأدركت أن صاحب الحق مهما كان ضعيفاً هو الطرف الآخر في الصراع، ولذلك كان الشعور لدى إسرائيل بأن اغتصاب الأرض من مالكها لا يزال حياً في نفوس أبناء هذه الأرض، وأن ثقافتهم المقاوِمة هي التي دفعتها إلى الإصرار في كل وثائق التسوية السابقة على اشتراط اعتراف الجانب الفلسطيني بإسرائيل(15)، ولم يهتم الجانب الفلسطيني، بالطبع، بأن تعترف به إسرائيل، لأنه الطرف الأصيل وإسرائيل هي الطرف الطارئ، وهذا هو السبب في الحساسية المفرطة لدى إسرائيل تجاه الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر يوم 2004/7/9(16)، ويعد توثيقاً قانونياً دقيقاً، وصكًا للحقوق الفلسطينية من الجهاز القضائي الأعلى في العالم.

ومعنى ما تقدم أن العامل الأول والخلفية الأساسية لمستقبل الصراع هو مدى استمرار روح المقاومة للمشروع الصهيوني، يضاف إليه ما لاحظته إسرائيل من أن الفلسطينيين داخل الخط الأخضر قد تضامنوا مع بقية الشعب الفلسطيني، فأسقطوا وَهْمَ استيعابهم، مما جدّد لدى إسرائيل الكابوس الديمغرافي الذي سيتفاقم بضم إسرائيل لبعض قرى الضفة الغربية إلى أراضي إسرائيل بين الجدار والخط الأخضر، وهو التحدي الأكبر لفكرة الدولة اليهودية الخالصة، والنموذج الديمقراطي الإسرائيلي(17).

العامل الثاني: شكل النظام الدولي

لا بد أن نُسلم بأن إسرائيل أجادت التعامل مع النظم الدولية المختلفة، كما رأينا منذ القرن العشرين، وإذا كانت الحرب الباردة قد أحدثت تحالفاً ما بين الجانب الفلسطيني والعربي في الصراع وبين الاتحاد السوفييتي، فإنه لا يقارن بمكونات التحالف الأمريكي- الإسرائيلي، وما دامت إسرائيل مشروعاً استعمارياً، فإن من الخطأ النظر إليها دولة عادية، وهذا هو السبب في نجاحها في إقناع الغرب عموماً بمقولاتها، بل سَلَّم لها العالم بأنها وكيل الدم عن كل يهود العالم، حتى قبل أن تقوم دولة إسرائيل رسمياً، ولا تزال إسرائيل تخطف من ترى أنهم اشتركوا في الهولوكوست(18).

وبهذه المناسبة احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى الستين للهولوكوست، وقررت الجمعية العامة في 2005/10/31 اعتبار يوم 27 كانون أول/يناير من كل عام الذكرى العالمية السنوية للهولوكوست بعد أن فرضت إسرائيل على أوروبا سن قوانين تجعل كل ما يتعلق بالبحث في الهولوكوست من المحظورات والجرائم، وتطبق هذه القوانين بكل حزم، رغم تناقضها الصارخ مع حرية التعبير والبحث في النظم الديقراطية[19].

والراجح أن تعدد أقطاب النظام الدولي سيضعف من مكانة الولايات المتحدة، ويوفر سنداً للانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، ومن ثم فإن المصلحة العربية تتطلب العمل على إقامة نظام متعدد الأقطاب، وليس مجرد الأمل والدعوات بسيادة هذا النظام، ومن المتوقع أن يتحقق هذا النظام الدولي نسبياً خلال السنوات العشر القادمة؛ حيث يتوقع أن تظهر الصين واليابان والاتحاد الأوروبى وألمانيا منفردة، بالإضافة إلى دول إقليمية مؤثرة مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وروسيا الاتحادية.

من ناحية أخرى، يلاحظ أن السيطرة على النفط ستكون من أهم وسائل تشكيل النظام الدولي، وتملك المنطقة العربية الاحتياطي الأكبر من النفط، وصحيح أن توافق مصالح الدول الكبرى في مجلس الأمن في هذه المرحلة يطغى على اعتبارات العدل والقانون والأخلاق، لكن هذه الحالة قد لا تستمر طويلاً، لأنها تعمل في منطقة رمادية بين قانون قائم وقانون تريد بعض الدول الكبرى أن يقوم.

العامل الثالث: نمو تأثير المجتمعات المدنية والدولية

أصبح المجتمع المدني الوطني في إسرائيل أحد إفرازات الديمقراطية، وتزايدت قوته بفعل ترابط العالم في ظل العولمة، ولا شك أن نمو المجتمع المدني العربي يتم في مساحة التسامح الديمقراطي التي تسمح بها النظم الحاكمة[20]، وقد رأينا كيف يتحرك المجتمع المدني الدولي والإسرائيلي في التصدى للسياسات الإسرائيلية مثل بناء الجدار العازل، حيث مزقت الجرافات الإسرائيلية جثة "راشيل" الأمريكية[21] وهي تعترض طريقها عندما أزاحت المنازل الفلسطينية ليقوم محلها الجدار العازل، وتحتج هذه المنظمات على سياسات الاستيطان والاغتيال، وعلى السياسية الأمريكية وصفتها بأنها تشجع إسرائيل على المضي في سياساتها الباطشة.

لكن قوة هذه المنظمات محدودة التأثير على مجمل السياسات الإسرائيلية، وإن كان من المتوقع أن تكسر شبه الإجماع الإسرائيلي على السياسات الحكومية.

يجب أن نضيف إلى هذا العامل الاتحادات الدولية، مثل اتحاد أساتذة الجامعات البريطانية الذي أوقف التعامل مع بعض الجامعات الإسرائيلية بسبب خدمتها بأبحاثها لسياسات الاحتلال الإسرائيلي[22]، ونضيف من ناحية ثالثة حركات الاحتجاج والعصيان داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية؛ إذ رفض عدد كبير من جنود الجيش وضباطه الخدمة في الأراضي المحتلة بسبب التعليمات غير الإنسانية التي يُرغم الجيش على تنفيذها ضد الشعب الفلسطيني[23].

تبدو أهمية هذه العوامل الفرعية- بالذات- في حالة إسرائيل التي تعتمد القوة الخرقاء في التوازي مع خط إعلامي مسيطر، وكذلك التركيز على فضائل الأمة اليهودية، ولذلك فإن إبراز القتل والتدمير والاستيلاء باعتبارها أهم فضائل تلك الأمة الآن في إعلام عربي مستنير، فضلاً عن الاهتمام بالمؤثرات الدولية المنددة بالسياسات العنصرية للدولة العبرية، والعمل على تجريم هذه السياسات، سيكون له أكبر الأثر في تآكل مصادر القوة الإسرائيلية، خاصة إذا صحّت الفرضية الإساسية أن نصف قوة إسرائيل وتوحشها والدعم الدولي يرجع إلى الضعف العربي الإعلامي والسياسي، والتراجع المذهل للأداء العربي في كل مجال، وتخلفه عن تيارات العصر، واحتضان سلبيات هذه التيارات، حيث ينكشف كل ذلك كلما تقدمت عمليات العولمة.

العامل الرابع: أوضاع العالم العربي

أبرزت التقارير الدولية الوضع العربي بمؤشرات محددة أعدتها أقلام منصفة، بل وغيورة على هذا الوضع، وهو وضع مأساوي في أدائه السياسي والاجتماعي والاقتصادي، رغم توافر القدرات المادية الهائلة والتصريحات الآلية المتكررة، مقابل ذلك زيادة الهامش المتاح نسبياً لحرية الإعلام، مما سمح للرأي العام في كل دولة أن يعرف ما كان لغزاً أو محظوراً بالنسبة له، فإذا قنعت الدول العربية بالديمقراطية لهذا الهامش، فإن المجتمعات بدأت تدرك بحق أين تكمن علة تخلفها، والمعادلة المؤلمة في المنطقة أن قدرات المجتمع الهائلة لا

تترجم إلى أداء رسمى لإدارة هذا المجتمع، وذلك بسبب الفساد والشللية والشبكات العنكبوتية من المصالح الاقتصادية والاجتماعية الشخصية، وانحسار فكرة المصلحة العامة، وهو ما تسجله بانتظام المنظمات الدولية لمكافحة الفساد والتمسك بالشفافية، بل إن هذه المنظمات قد جعلت من الممكن بهذه التقارير وضع معادلة منطقية للعلاقة بين معدل الفساد والمعدل الممكن للنمو، وكلما ارتفع معدل الفساد انحسر المدى الممكن لتنمية المجتمع، مما يعنى أن المجتمع يمكن أن يحقق معدلات عالية من النمو متعايشاً مع معدلات معقولة من الفساد وفقاً للتعريف الدولي للفساد.

هذا التفاوت بين الاستعداد النظري للديمقراطية، وتوفر عوامل الدفع الشعبى والعملي للحث على إعادة تنظيم المجتمعات العربية على أساس ديمقراطي هو الذي سيؤدي خلال السنوات العشر القادمة إلى إنشاء ديمقراطية حقيقية.

ولا شك أن تباعد الهوة بين الحاكم والمحكوم في العالم العربي، وتزايد حالات الإفقار ستؤدي إلى التمزق والانفجار، وما لم تنته الصفوة الحاكمة إلى أن الحكم الديمقراطي هو خير ضمان للاستقرار وإعادة بناء الأمة، فإن آثار العولمة الإعلامية والاقتصادية والسياسية ستمثل تحدياً كبيراً أمام هذه الصفوة في الصمود بحالتها أمام هذه المتغيرات الطاغية، ولعل أهم عوامل الاستفزاز هو شعور المجتمعات العربية بأن الصفوة الحاكمة ترتب أمن نظمها مع الولايات المتحدة، واللين مع إسرائيل، على أساس أن الشعوب ليست طرفاً في هذه السياسات، وبأن أمن النظم الحاكمة هو أمن الوطن.

نعتقد أن الرهان الديمقراطي في العالم العربي هو العامل الحاسم في تحديد مستقبل الصراع مع إسرائيل، لأن الديمقراطية تعني الازدهار الاقتصادي بدلاً من اقتناص الثروات لصالح قلة في المجتمع، وتعني احترام القانون وتكافؤ الفرص، وحكم المؤسسات الديمقراطية الحقيقية، وكلها عوامل قوة للدولة العربية، وعوامل ضاغطة للوحدة العقلانية بين الدول العربية، وأخيراً تعمق الديمقراطية شعور الجميع بالانتماء والاعتزاز بدلاً من الشعور بالدونية التي تسببت فيه موجة استهداف العروبة ورموزها.

فالعالم العربي بدأ يدرك تماماً أن الاستقلال ليس معناه العلم والنشيد الوطني وغيره من

الرموز الشكلية، وإنما الاستقلال الحقيقي هو سلطة اتخاذ القرار الذي يخدم المصلحة القومية، وليس مصلحة الحاكم، حتى لو كانت هذه المصلحة تعني قهر الشعب والاستمرار في إقصائه.

يتحدد الوضع العربي أيضاً بعوامل متعددة، أهمها الارتباط بين القوى الاقتصادية والقوى الاجتماعية، بمعنى إلى أي مدى يتحالف رأس المال الحقيقي أو الوهمي (رجال الأعمال الوهميون) مع الطبقات الاجتماعية وتنمية المجتمع، أم هو التحالف للقضاء على ما تبقى من الطبقة الوسطى، وتفضيل التحالف مع قوى العولمة، خاصة الأمركة، وتكريس استبداد الحاكم وبطانته ضد طموحات الشعوب العربية في العيش الكريم والحرية المسؤولة، وكيف يمكن تصحيح الوضع الحالي الذي يسير بالفعل في هذا الاتجاه المدمر في بعض الأقطار العربية.

العامل الثاني هو الشباب وعلاقته بالثقافة والنمو السكاني، والتدهور الاقتصادي في الوقت الذي يزداد فيه الاستقطاب الحاد بين طبقة رقيقة فاحشة الغنى وأغلبية ساحقة مسحوقة لا تكاد تجد القوت الضروري.

والعامل الثالث هو العلاقات العربية وفرص التعاون العربي بعيداً عن الموانع والكوابح الخارجية التي عطلت هذا التعاون منذ عام 1979، وتسعى لربط الدول العربية فرادى بمجموعة من المصالح المختلفة، وتديرها في مدار محكم، فيجف نبع العمل المشترك، وتتهاوى مؤسساته، كما يحدث الآن، رغم ارتفاع نبرة المطالبة الوهمية بالإصلاح وهو أمر مستحيل[24].

العامل الخامس: الوضع الإسرائيلي

تُظهر المؤشرات المختلفة تميز إسرائيل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية[25]، ولكنها تواجه أزمة اجتماعية كبيرة كلما تحركت الدول العربية صوب الديمقراطية والإعلام الحر والعقلانية في سياساتها الخارجية، ذلك أن قوة إسرائيل تتغذى على الوضع المتردي للعالم العربي، فلو قدر للعالم العربي أن يقف على قدميه، فإن إسرائيل وحلفاءها سيغيرون قواعد اللعبة، لأن إسرائيل لا تريد أن تعيش بين الدول العربية، ولكنها

تريد أن تكون فوق الدول العربيـة، وتسـتخدم في ذلـك كـل السياسـات الهادفـة إلى إضـعاف العالم العربي.

ومعلوم أن أوراق القوة الإسرائيلية هي الديمقراطية، والقوة العسكرية بكـل أصـنافها، والقدرة الاقتصـادية المعتمـدة عـلى قاعـدة علميـة تضـع إسرائيـل في موقـع متميـز يمكـن أن يتحسن لو تمكنـت مـن الأسـواق العربيـة، والورقـة الثالثـة والأهـم هـي التحـالف الأمـريكي- الإسرائيلي الذي يلعب اللوبي الصهيوني دوراً بالغ الأهمية فيه، فضلاً عـن الاسـتثمار الإسرائـيلي إعلامياً وسياسياً واقتصادياً للعلاقة الخاصة مع واشنطن.

ومن المتوقع استمرار الورقتين الأولى والثانيـة، لكـن الورقـة الثالثـة هـي المسرح الـذي يتأثر بتغيرات النظام الدولي من ناحية، وتبني دبلوماسية عربية من ناحية أخرى.

أما تحديات الوضع الإسرائيلي فهو ترسيخ الديمقراطيـة العربيـة، والتحـديات الداخليـة أهمهـا الأقليـة العربيـة الكبـيرة في فلسـطين، خاصـة أن الاسـتيطان وضـم مزيـد مـن الأراضي الفلسطينية يدفع السكان المشردين إلى أوضاع أسوأ داخل فلسطين ذاتها، في ضـوء السياسـات العنصرية الإسرائيلية، واعتماد إسرائيل على القوة وحدها للسيطرة على الأراضي الفلسطينية.

والواقع أن العامل الإسرائيلي قد أصـبح، عـلى الأقـل منـذ عـام 1979، هـو الحاسـم في تقرير مستقبل الصراع، ومحسـوبا عـلى أسـاس المـدخلات الكـبرى فيـه، وهـي العلاقـات مـع واشنطن والتراجع العربي والتحالفات الإسرائيلية الجديدة، فضلا عن التطور والتنـامي لعوامـل القوة داخل إسرائيل، وما لم يتم التعامل بنجاح مع عوامل القـوة الخارجيـة الإسرائيليـة، فـإن هذا العامل سيظل حاسما أيضا خلال العقد القادم، بحيث تظل إسرائيل هي اللاعب الوحيد، ويظل الجميع في مقاعد المتفرجين، فيألفون هذا الوضع ويسعون إلى تبريره.

العامل السادس: البعد الإسلامى

يذكر أن القضية الفلسطينية قبل قيام إسرائيل كانت في نظـر الغـرب قضـية إسـلامية، وأن وزير الدفاع الأمريكي فورستال عـارض فكـرة تقسـيم فلسـطين بـين العـرب واليهـود عـام

1947 خشية إثارة الشعوب الشرقية والإسلامية في هذا المقام؛ حيث إنه سجل نقطة مهمة في مجمل نظرة الغرب للصراع، وهي أن الغرب كان يتوقع أن يكون الأداء العربي والإسلامي من الحدة لدرجة أن المشروع الصهيوني نفسه يصبح مجرد وهم، ويبدو أن هذا هو ما كان يعتقده الرئيس ترومان وسجلته وثائق الخارجية الأمريكية عن تلك الفترة.

النقطة الثانية التي تضعف أي عمل عربى مشترك هي اعتماد الغرب على حلفائه داخل الصفوف العربية، الذين لا يرعون للمصلحة العربية العليا حقها مقابل المنافع الشخصية مع الغرب لبعض الحكام، فأصبحت الكثرة العربية عبئا وترهلا، وهذه القضية بالغة الخطورة، وتزداد خطراً كلما تم الاختراق الغربي، ومن ورائه الصهيوني، للصفوف العربية، فما حدث بين مصر وسوريا مثلا في حرب 1973 يستحيل تصور حدوثه اليوم في ضوء ما يسمى بالواقعية العربية الجديدة التي لامست في العالم العربي القاع، ولم تترك بتنازلاتها مزيدا من أوراق الحركة.

كان العالم الإسلامى يعتبر الصراع العربي- الإسرائيلي بعيدا عن ساحته، حتى بعد سقوط القدس كلها في يد إسرائيل عام 1967، ولكنه بدأ يدخل طرفاً جانبياً وحليفاً سياسياً في الصراع مع العرب منذ محاولة إحراق المسجد الأقصى عام 1969[26]، وهو الحادث الذي أدى إلى قيام منظمة المؤتمر الإسلامى في قمة الرباط عام 1969، ومن الناحية العملية، لا يشعر العالم الإسلامي بالحماس تجاه قضية القدس أو الصراع، وإن كانت ألسنة المسلمين ترتفع بالدعاء في كل صلاة لتخليص المسجد الأقصى من "الصهاينة المعتدين"، وقد ارتبط تدني الفاعلية الإسلامية بنفس الظروف التي فرضت تدني الفاعلية العربية، وذلك كله بفضل المساعي الأمريكية والصهيونية للتغلغل في العالم الإسلامي، وإبعاده تماماً عن مساندة القضية العربية، خاصا بعد أن تم الإقرار ضمنيا بأن سلوك إسرائيل في فلسطين لا صلة له بعلاقة هذه الدول بها، فضلاً عن الجوائز التي ترصدها واشنطن لكل دولة إسلامية أو عربية ترفع ستار الماضي مع إسرائيل.

ولعل المنزلق الخطر في مثل هذه الدراسات هو هذا الخلط بين الأمل والوصف ووضع اليد على مواطن العلاج في كل نقطة، ولذلك فإن تحفيز العالم الإسلامي مرتبط بالموقف

العربي ونجاحه أيضاً في الصمود أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على العالم الإسلامي، والواقع أن قضية "الإرهاب الإسلامي" من أهم أدوات الحرب ضد الإسلام والمسلمين، وقد عملت المراكز الصهيونية على سبكها طيلة العقود الثلاثة الأخيرة[27]، فلم تزد أحداث 11 سبتمبر إلا الإعلان الرسمي عنها، والسؤال هو: هل تتحسن أوضاع العالم الإسلامي بحيث يصبح سنداً للعالم العربي الذي نريد؟

جزء من الإجابة عن هذا السؤال يرتبط بالتحدي المتصل بانتقال الصراع ضد إسرائيل والولايات المتحدة إلى المستوى الديني المتطرف، تارة لمواجهة الهجوم على رموز الإسلام والمسلمين، وتارة أخرى لرد المظالم السياسية والعسكرية التي تلحق بديار المسلمين، فكيف يمكن فض هذا الاشتباك مع أن المقدمة واضحة، وهو حالة الاستنفار الصهيوني والأمريكي بحيث تبدو الأعمال الإسلامية رداً طبيعياً عليها، ولكن الاطمئنان إلى هذه العلاقة المبسطة بين المقدمة والنتيجة يمكن أن يؤدى إلى نتائج مضللة، وأخطرها أن الأمة قد تركت فراغاً هائلاً، ووكّلت عنها فيه جماعات خلطت بين المفاهيم وممارسات تحتاج إلى بيان، والأمة نفسها بحاجة إلى شبابها المنخرط في هذه الجماعات لعجز الأمة عن استيعابه بمنطق عملي سليم وثقافة دينية مقنعة.

العامل السابع: التحالف الأمريكي- الإسرائيلي[28]

لا يمكن مقارنة التحالف الأمريكي- الإسرائيلي بأي تحالف عربى مع الاتحاد السوفييتي السابق أو غيره، لأن نسيج العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية ومكوناتها متميزة تماماً، بحيث تشكل تحدياً كبيراً لكل طموحاتنا لضبط العلاقات العربية- الأمريكية، وبالطبع فإن التحالف الإسرائيلي- الأمريكي قد وجد له أسباباً في ظروف الحرب الباردة التي قامت قبلها إسرائيل عام 1948، وازداد توثقاً بعد انتهاء الحرب الباردة وسط أوهام المثقفين والساسة العرب[29] بأن إسرائيل ستفقد وظيفتها في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، فأصبحت مكانتها مع تربع واشنطن وحدها على سقف النظام الدولي أكثر متانة، ثم وصلت المتانة إلى حد الاندماج الكامل بعد أحداث 11 سبتمبر التي يراها بعضنا صناعة إسرائيلية- أمريكية، بحيث أصبحت واشنطن بعدها كالفيل الأعمى الذي تقوده إسرائيل

لتضرب حيث تشاء، دون أن يتبصر الفيل مدى المنفعة أو الضرر للدولة الأمريكية، بل إن ما يقع من أعمال التجسس الإسرائيلية على الولايات المتحدة في أكثر المواقع حساسية سياسياً وعسكرياً، واحتواء واشنطن لهذه الفضائح بسرعة يجعل من الصعب فهم طبيعة هذه العلاقات المعقدة، ومدى ارتباطها بتيارات أو شخصيات بذاتها[30].

غير أنه من السهل أن نرى بوضوح أن الأداء الإسرائيلي مقارنا بالأداء العربي كان خطأً ثابتاً في الخيارات الأمريكية، فضلاً عن المرونة الإسرائيلية المطلقة للعمل مع الولايات المتحدة أو ضدها في كل الساحات، واللوبي الصهيوني الذي تمكن من أعصاب الحياة والفكر والقرار في الولايات المتحدة.

فهل تحدث تطورات من فعل غيرنا أو من فعلنا تؤدي إلى تفكيك أركان هذه العلاقة التي جعلت واشنطن الخصم الحقيقي في الصراع، وهو أمر لا تحتمله ظروف المنطقة العربية حتى خلال عقد كامل من الزمان؟

هناك تطورات تتعلق بتحول النظام الدولي وتخفيف هيمنة واشنطن عليه، وأخرى تتصل بأثر المجتمع المدني الدولي مع استمرار الممارسات غير الإنسانية الإسرائيلية، والإدانات المتكررة لهذه الممارسات، خاصة من داخل إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن كل ذلك سيجد سنده الحقيقي في تطوير الموقف العربي سياسياً وإعلامياً حتى يتمتع بمصداقية الدعوة إلى سلام عادل بالمفهوم الدولي القائم على اعتبارات القوة والمصلحة، فيصبح القانون والأخلاق وسائل مكملة وليست متناقضة أو بديلة.

الخلاصة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التطورات في العقد القادم قد تؤدي إلى تفاهم الموقف العربي، واستكمال المشروع الصهيوني، ولذلك لا يجوز أن تقتصر الدراسات على وصف ما يمكن أن يحدث، كما تخلص إلى أنه لا بد من إجراء دراسات معمقة مهدَّفة في العامل الجوهرى، وهو الوضع العربي الذي يكون عاملاً محفزاً لجميع العوامل الأخرى، بما في ذلك التحالف الأمريكي- الإسرائيلي، لأن واشنطن لن تختار الجانب العربي المتهالك ليكون عبئاً عليها، ولا يمكن تبريره في زمن لا يعترف بالمعجزات.

الهوامش

[1] انظر في دور بريطانيا في المشروع الصهيوني في مراحله الإنشائية على سبيل المثال:

Sherman, A. J. Mandate days: British lives in Palestine, 1918-1948. [London, England] :Thames and Hudson, 1997, p. 264.

[2] انظر على سبيل المثال, تأكيدات إريل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي في هذا الشأن في كتابنا: الفكر الصهيوني في مذكرات أينشتاين وشارون, القاهرة ,2003.

[3] انظر التفاصيل في كتابنا: المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، القاهرة, 1988, ص42 وما بعدها وخاصة ص 45، وانظر كذلك رسالتنا المقدمة إلى جامعة باريس بعنوان:

adoptees par le Conseil de securite en La mise en ouvre des mesues coercitives droit international, Paris 2001, p 50 etsq."

[4] انظر مقالاتنا بجريدة الحياة اللندنية خلال أغسطس 2002.

[5] لم يكن توقيع مصر لاتفاقية السلام هو هذا الإغواء، وإنما هو أن الاتفاقية كانت تعبيراً عن منهج مصري يفرط في الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولهذا عجزت مصر عن إدارة الصراع مع إسرائيل، وترتب على ذلك مجموعة من التطورات التي اقترنت بتراجع الدور في تطور الإطار العربي للقضية الفلسطينية، ثم انحساره في السنوات الأخيرة, بحيث أصبح صراعاً فلسطنياً- إسرائيليا، وأخطر ما تسببت به اتفاقية السلام 1979 هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت علاقة ثنائية مع كل دولة عربية على حدة، مما أفقد العمل العربي المساحة اللازمة لحركته.

[6] انظر دراساتنا: أثر الصراع العربي- الإسرئيلي على المجتمعات والعلاقات الدولية العربية, القاهرة, 1988.

[7] ويظهر ذلك المقارنة الوثيقة بين المنطق الذي يقود كلاً منهما، انظر النص الكامل لخطة شارون ولخريطة الطريق على مواقع وزارة الخارجية الأمريكية والإسرائيلية.

[8] ومع ذلك لا تزال اللجنة والولايات المتحدة الأمريكية تصران على التوفيق بين الوثيقتين وهو أمر مستحيل.

[9] انظر في ذلك كتاب: حوليات القضايا العربية, القاهرة , 2005, ص267.

[10] تحاول إسرائيل فك الحصار الدبلوماسي العربي والإسلامي، وهذه المحاولات ليست حديثة، وإنما الجديد فيها هو الإعلان عنها، وتعتقد إسرائيل أن الظروف الراهنة مناسبة لإقامة العلاقات مع العالم الإسلامي، رغم تفاقم الموقف الإسرائيلي المنكر لكل حق فلسطيني، ولكن المنطق الإسرائيلي يستغل ضعف الموقف العربي.

[11] سبق أن احتجت السعودية لدى البحرين على هذا الشرط الذي يتناقض مع موقف مجلس التعاون الخليجي, ولكن وزير خارجية البحرين أعلن رسمياً قبول بلاده لهذا الشرط, انظر في: حوليات القضايا العربية, القاهرة, 2005, ص296.

[12] أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3379 في 1975/11/10 باعتبار أن الصهيونية حركة عنصرية, ومعنى ذلك أن الصهيونية تعتبر من الجرائم في النظام العام الدولي, وتلحق بالوضع القانوني للجرائم العنصرية في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1973، ولذلك صمدت إسرائيل والولايات المتحدة 15 عاماً أخرى حتى أصدرت الجمعية القرار 86 في الدورة 46 في 16 كانون أول/ديسمبر.

[13] صدر هذا القانون بعد أن لاحظت الولايات المتحدة عدداً من الحوادث التي اعتبرتها إسرائيل معادية للسامية في مصر، وأصبحت جزءاً من مقدمة هذا القانون، وقد أثار القانون رد فعل عنيفاً في العالم العربي، فتشكلت في مصر المنظمة العربية لمكافحة التمييز، انظر التفاصيل في موقع المنظمة بجريدة الأهرام على الإنترنت.

[14] انظر في ذلك دراستنا: أثر الإعلام الصهيوني في تشكيل السياسة الأمريكية تجاة فلسطين، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي بكلية الإعلام، أيار/مايو 2002.

[15] انظر على سبيل المثال وثيقة الاعتراف التي قدمها ياسر عرفات عند توقيع إتفاق أوسلو مقابل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك فقد بعث ياسر عرفات رسالة لكل من إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وجون جورجين هولست وزير الخارجية النرويجي، يؤكد فيها على اعتراف المنظمة بدولة إسرائيل في 1993/11/9، انظر نصوص هذه الرسائل، ووثيقة الاعتراف في كتابنا: المركز القانوني لاتفاق أوسلو، الأهرام الاقتصادى، القاهرة كانون أول/ديسمبر1993، وكذلك: Middle East Web

1993: Exchange of Letters between Yitzhak Rabin , http://www.mideastweb.org .and Yasser Arafat

[16] انظر للتفاصيل كتابنا: قضية الجدار العازل أمام محكمة العدل الدولية، القاهرة, 2005، حيث يعالج تفاصيل الموقف الإسرائيلي الذي يعكس هذه الحقيقة.

[17] انظر في ذلك دراسات ومقالات الدكتور عزمي بشارة، وعلى سبيل المثال كتابه: من يهودية الدولة حتى شارون، عام 2004, وانظر أيضا معالجتنا لهذه النقطة في كتابنا: حوليات القضايا العربية, القاهرة 2005, ص311-315.

[18] تطالب إسرائيل بالتعويضات نيابة عن اليهود في كل مكان، انظر في الفصل الأول من كتابنا: المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، القاهرة 1988، وذكر خطف "لإخمان" الألماني من

الأرجنتين وإعدامه في محاكمة مشهورة, وكذلك تسلم إسرائيل لعدد من مجرمي الحرب النازيين من فرنسا وغيرها, وانظر كذلك:

- Albright, Madeleine K. Remarks at the opening of the Washington Conference on Holocaust-Era Assets. Washington: U.S. Holocaust Memorial Museum, 1998. 5 pp. Online:
- http://secretary.state.gov/www/statements/1998/981201.html.
- Balabkins, Nicholas. West German reparations to Israel. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1971. pp. 384

[19] المثال الصارخ هو محاكمة الفيلسوف الفرنسي "جارودي" بسبب كتابه: الأوهام المؤسسة للسياسة الإسرائيلية, و كانت محاكمة لحرية الفكر في فرنسا وفقاً لقانون "جيسو".

[20] لمزيد من المعلومات عن المجتمع المدني في الشرق الأوسط انظر في:

- Rex Brynen, Bahgat Korany, & Paul Noble (eds.)"The Concept of Civil Society and the Arab world &Political Liberalization and Democratization in the Arab World" Lynne Rienner Publishers-Boulder & London. (1995) Vol 1, Theoretical Perspectives. 131-147.
- Anglika Timm, Israeli Civil Society Facing New Challenges, Israel Studies Forum 17, no. 1 (2001).
- Shany Payes, Palestinian NGOs in Israel: A Campaign for Civil Equality in a Non-Civic State, Israel Studies 8, no. 1 (2003): 60-90

[21] وكذلك حادث مقتل ناشط السلام البريطاني "توم هرنلد" في آذار/مارس عام 2004، بناء على أوامر عسكرية، انظر: جريدة الحياة, مقال بعنوان "جنود إسرائيليون يعترفون بارتكاب جرائم حرب"، 2004 /3/16.

[22] يجب أن تقوم الجامعات العربية بتوثيق الاحتجاجات الجامعية الأجنبية ضد إسرائيل، وأن تقوم بالاتصال بها لتعزيز موقفها، وتقديم ما يفيد لتثبيت هذا الموقف ضد إسرائيل، ومقاومة الضغوط التي تؤدي عادة إلى تراجع الجامعات الأجنبية عن هذه المواقف.

[23] لمزيد من التفصيل انظر كتابنا: حوليات القضايا العربية، القاهرة، 2005، ص296-301.

[24] ظهرت موجة الإصلاح السياسي في العالم العربي مقترنه ببحث الموضوع من الزاوية القومية في القمم العربية, كما اقترن الإصلاح في العالم العربي بإصلاح الجامعة العربية، وهو هدف نبيل، ولكنها تغفل المعالجة الجذرية داخل كل دولة على حدة, كما أن هذه الدعوات الإصلاحية في العالم العربي تهدف أساساً إلى الإفلات من الضغوط الأمريكية، فلما أدركت الحقيقة انتهى الحديث عن الإصلاح، انظر: قضية الإصلاح السياسي والجامعة العربية، في الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان: من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، عام 2003.

[25] انظر تقارير التنمية الصادرة من الأمم المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

[26] انظر كتابنا: أصول التنظيم الإسلامي الدولي, القاهرة 2001, ص284-290.

[27] انظر تفاصيل الجهود الصهيونية للربط الذهني بين الإسلام والإرهاب في كتابنا: القانون الدولي لمكافحة الإرهاب, القاهرة 2003.

[28] حظي هذا الموضوع بدراسات موسعة من الجانب العربي والإسرائيلي على السواء , انظر على سبيل المثال من الجانب الإسرائيلي:

- Melman, Yossi and Raviv, Dan. Friends in deed: inside the U.S.-Israel alliance. 1st ed. New York, N.Y.: Hyperion, c1994, 537 p.
- Bass, Warren. Support any friend: Kennedy's Middle East and the making of the U.S.-Israel alliance. New York, N.Y.: Oxford University Press, 2003,336p.

[29] كانت تلك هي الخلاصات العربية العامة في هذا الشأن, رغم أننا كنا ضمن الأقلية التي ترى أن إسرائيل قادرة على التكيف مع كل البيئات السياسية.

[30] انظر أمثلة لحالات التجسس, وكذلك حادث تجسس السفير الأمريكي في إسرائيل لصالح إسرائيل, حيث كوفئ فيما بعد بتعيينه مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط.

الفصل الثالث/ الورقة الثانية

تصورات الدول العربية

عماد جاد*

مقدمة

يعتبر إطار هذا المؤتمر حول مستقبل الصراع مع إسرائيل واحدا أو مشتركا للدول العربية، وقد حدد الإطار الاسترشادي رؤية الباحثين الذين خططوا، وأعدوا لهذا المؤتمر التصورات العربية لهذه القضية حتى عام 2015 في ثلاثة هي: العمل العربي المشترك، والتوافق والتنسيق، والتفكك وغياب التصور المشترك، وحمل الإطار الاسترشادي تكليفا لمن سيتصدى لهذه القضية بالتركيز على تصور السيناريوهات المتوقعة، مع الاجتهاد في دراسة إمكانية وشروط أن يكون للدول العربية تصور شامل ومتكامل حول الصراع.

وستتعامل هذه الورقة مع التصورات المستقبلية الثلاثة الواردة، مع التأكيد على أن التصور المستقبلي أو السيناريو هو وصف لوضع مستقبلي ممكن، محتمل أو مرغوب فيه، إضافة إلى توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي.

وبداية لا بد من التأكيد على أن هذه الورقة ستتناول تصورات الدول العربية لمستقبل الصراع وتداعياته حتى عام 2015؛ أي إننا نتحدث عن استشراف مستقبلي في المدى القصير، وربما القصير للغاية، فنحن نتحدث عن استشراف لمستقبل نبتعد عنه بنحو عقد من الزمن، الأمر الذي يعني أن المحددات وعوامل التأثير لن تختلف جوهريا عن العوامل القائمة الآن، فمدة عقد ليست بالطويلة التي تتشكل خلالها، وتتبلور عوامل ومحددات جديدة مغايرة للقائمة حاليا، لا سيما أن هذه المحددات تشكلت وترسخت منذ أكثر من ثلاثة عقود، وجل التفاعلات التي يمر بها العالم العربي منذ بداية تشكل المحددات الراهنة- ونحددها من منتصف السبعينيات- تسير في اتجاه محدد، ولا تبدو مؤشرات على أن تغيرا كبيرا سيقع، أو أن انقطاعا ما سيحدث بشأن السيناريو الذي تسير باتجاهه التفاعلات العربية- العربية من ناحية، والعربية- الإقليمية والدولية من ناحية ثانية بخصوص موضوع البحث.

* رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام- القاهرة

ولا بد أيضا أن يكون واضحا أن عملية الانشغال بتكوين تصور معين تجاه الصراع مع إسرائيل لا يشغل جميع الدول العربية بنفس الدرجة، بل إن هناك دولا عربية لا تشغلها هذه القضية، وتتحرك منفردة أو تنتظر تشكل توجه عربي عام كي تلتزم به أو تعمل وفقه، ومن ثم فقضية التصور هي في الأغلب قضية الدول التي ترى نفسها معنية مباشرة بالقضية، أو أن الرأي العام فيها يبدي قدرا كبيرا من الاهتمام بالقضية لاعتبارات مختلفة.

أولا: محددات تصورات الدول العربية

هناك مجموعة من المحددات التي تدفع بكل دولة عربية إلى تفضيل تصور معين، فمن جملة تفاعل هذه المحددات معا تأتي ملامح التصور الذي يحكم رؤية الدولة العربية المعنية وتصورها ومن ثم سياستها، وقد يحيد محدد آخر أو يقلص من تأثيره، ومن أبرز هذه المحددات:

1- **موقع الدول العربية جغرافيا من بؤرة الصراع**، فالدول العربية القريبة جغرافيا من قلب الصراع هي الأكثر انشغالا بتبني تصور ما للتعامل مع الصراع، ولا يقلل ذلك من ارتباط الدول الأبعد جغرافيا بالصراع أو بتبني تصور، ولكن الدول الأقرب جغرافيا، والمسماة عربيا: دول المواجهة، خاضت مواجهات مسلحة مع إسرائيل، وتم احتلال جزء من أراضيها، ولذا فهي الأكثر تأثرا وارتباطا مباشرا بالصراع.

2- **مكانة الدولة بمقياس القوة الشاملة**، التي تعني المساحة الجغرافية وعدد السكان وحجم الموارد، ومعدلات التعليم، والقوة الاقتصادية والعسكرية والارتباطات الخارجية، أي إن الدولة الأقوى بمقياس القوة الشاملة تكون أكثر اهتماما بتبني تصور ما، وأكثر سعيا لتعميم هذا التصور وتسويقه باعتباره التصور الأفضل، بصرف النظر عن رؤية الأطراف الأخرى للدوافع أو الأسباب الحقيقية لهذا التصور.

3- **طبيعة نظام الحكم في الدولة العربية**، ويعني ذلك مدى وجود نظام حكم ديمقراطي أو مستقر يحظى بالقبول العام من الرأي العام في هذه الدولة، فالدولة التي تتمتع بنظام حكم ديمقراطي يحظى بالقبول العام أكثر قدرة على صياغة تصور يعكس مصالح البلد، ويتوافق مع التوجه العام للرأي العام في هذه الدولة.

4- **الأيديولوجية التي يتبناها هذا النظام**، ويعني ذلك مدى تبنى النظام لرؤى أيديولوجية دينية أو قومية، والنظام الذي يتبني رؤية أيديولوجية، سواء دينية أو قومية، يميل إلى صياغة رؤية تتوافق وهذه الأيديولوجية، ومن ثم يكون أكثر مقاومة لتبني تصورات لا تتوافق مع هذه الأيديولوجية، ومن الصعب على هذا النظام إحداث تبديل جذري في تصوره، لا سيما على المدى القصير، والنظم العربية التي تتبنى رؤى أيديولوجية- قومية أو دينية- هي النظم الأكثر مقاومة للتوافق مع الأجندة الأمريكية، ومن ثم الأكثر سعيا لبناء تصور عربي مشترك بحديه: المتوسط (التنسيق)، والأقصى (العمل المشترك).

5- **طبيعة علاقات الدولة العربية بالقوى الدولية، وتحديدا الولايات المتحدة**، ويعني ذلك مساحة الالتقاء والاختلاف مع القوى الدولية الرئيسة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ورؤية الأخيرة للدولة العربية المعنية، فالمعروف أن هناك دولا عربية عديدة تحتفظ بعلاقات جيدة مع القوى الدولية المختلفة بما فيها الولايات المتحدة، وهناك دول تتسم علاقاتها الدولية بالتوتر، بل وتضعها واشنطن ضمن الدول "المارقة" أو ضمن دول "محور الشر"، وتختلف علاقات الدول العربية أيضا بالقوى الدولية ومنها واشنطن، فهناك دول عربية تتبع الاتجاه العام للسياسة الأمريكية، ودول تتصادم معه، دول تحصل على مساعدات ومعونات، وأخرى ليست بحاجة إلى هذه المساعدات، والافتراض الرئيس هنا أن الدول العربية التي تحتفظ بعلاقات جيدة بالقوى الدولية، هي الأكثر ميلا للعمل على نحو منفرد، أو الساعية إلى التوافق عند حدود التنسيق المشترك، كما أن طرحها للعمل المشترك إنما يأتي لاعتبارات تتعلق بخدمة شبكة علاقاتها الدولية.

6- **طبيعة التفاعل وشكله مع إسرائيل**، ويعني ذلك مدى وجود علاقات دبلوماسية بين الدولة العربية المعنية وإسرائيل، وأيضا مدى وجود تفاعلات تحتية دون وجود علاقات دبلوماسية، أي إن الدولة العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تكون عادة أكثر ميلا للعمل المنفرد، ويتوقف سقف تحركها عند التنسيق المشترك، أما العمل المشترك فهو غير مطروح لديها تماما، لأنه يعد عملا عدائيا من وجهة النظر الإسرائيلية، وإذا ما طرحت أي من هذه الدول فكرة العمل المشترك، فذلك يكون لاعتبارات تتعلق برؤية للمصالح الذاتية، ولا يعدو الطرح هنا نوعا من التوظيف المصلحي.

ومن جملة المحددات السابقة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- **من حيث الموقع الجغرافي من بؤرة الصراع**، لدينا دول الطوق أو الجوار الجغرافي لفلسطين، وهي الأردن ولبنان وسوريا ومصر، ودول قريبة مثل دول الخليج العربي، وأخرى بعيدة جغرافيا مثل دول المغرب العربي والسودان.

2- **من حيث مقياس القوة الشاملة**، لدينا دول عربية كبيرة (مصر والسعودية والعراق والجزائر وسوريا والمغرب) وأخرى متوسطة (السودان والإمارات وتونس وليبيا والأردن) وثالثة صغيرة (لبنان والكويت وقطر والبحرين).

3- **من حيث طبيعة نظام الحكم**، لا يوجد نظام عربي واحد يعد نظاما ديمقراطيا بالمقاييس الدولية للديمقراطية ومؤشراتها العامة، وفي العالم العربي توجد أنظمة حكم تطبق بعض مكونات العملية الديمقراطية، مثل الانتخابات الدورية، وحرية الرأي والتعبير، وأخرى لا صلة لها بالديمقراطية، وبالنسبة للأولى هناك لبنان والكويت والأردن والمغرب والجزائر والبحرين ومصر، أما التي لا صلة لها بالديمقراطية فهي الحالة الأكثر بروزا.

4- **من حيث أيديولوجية النظام**، هناك دول قومية أو ترفع شعارات قومية، مثل العراق، قبل احتلاله، وسوريا، ودول ترفع أيديولوجية دينية مثل السعودية والسودان.

5- **من حيث طبيعة العلاقة وشكل التفاعل مع إسرائيل**، لدينا ثلاث دول عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، هي مصر والأردن وموريتانيا، ودول أخرى تقيم تفاعلات مع إسرائيل تتمثل في اتصالات علنية ومكاتب تمثيل تجاري، مثل تونس والمغرب وقطر والبحرين وعُمان.

ثانيا: مواقف الدول العربية

إذا وضعنا المحددات السابقة معا وتركناها تتفاعل، فستُنتج لنا أنماطا مختلفة من التصورات، عكست نفسها في اختلاف طبيعة العلاقات والتفاعلات مع إسرائيل من ناحية، وفي فرض مزيد من التمزق على الموقف العربي من ناحية ثانية، وسنختبر ذلك في بحث التصورات الثلاثة التي وردت في الإطار الاسترشادي على النحو التالي:

التصور الأول: العمل العربي المشترك

وهو يعني وجود تصور عام لدى الدول العربية يتضمن التوافق حول طبيعة الصراع وسبل التعامل معه، وانطلاقا من هذا التصور تبدأ عملية صياغة السياسات المستقبلية لتحقيق أو تطبيق الأهداف التي تحظى بالتوافق العام، ويعني كذلك وجود أسس واضحة لدى القيادات على المستويات المختلفة لطبيعة العمل المشترك ومتطلباته، وبعد ذلك يكون الحديث عن مؤسسات وهيئات عامة تعمل على وضع الأسس العملية على أرض الواقع لتطبيق مكونات التصور المشترك، ومن خلال المحددات التي سبق ذكرها يمكن القول إن تصور العمل العربي المشترك يتطلب توافر مجموعة محددات تمثل الأساس الموضوعي الذي ينبني عليه العمل المشترك، ومن أبرز هذه المحددات:

- **وجود توافق في الرؤية بين الدول العربية حول طبيعة القضية**

والحديث هنا يدور عن توافق في الرؤية، أو على الأقل سيادة أيديولوجيات غير متنافرة بين الدول العربية، ونعني بها هنا دول الجوار والدول الكبيرة بمقاييس القوة الشاملة، ومن أهم أسس التوافق في الرؤية وجود تصور مشترك حول طبيعة القضية وما تمثله من أهمية، ويعني ذلك بالأساس وجود توافق حول أهمية القضية الفلسطينية كقضية مشتركة للعرب جميعا، وتوافق أيضا حول أسس تسوية هذه القضية والتعامل مع هذه الأسس باعتبارها خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها، ليس لخوف من دولة عربية أخرى، ولكن لقناعة تامة بأهمية هذه القضية من منطلق مبدئي.

ونظرة إلى واقع الدول العربية اليوم تكشف لنا بوضوح غياب هذا العامل؛ فالدول العربية لا تحمل رؤية مشتركة لهذه القضية، وانعكس ذلك في لغة جديدة مغايرة للغة التي سادت في الخمسينيات والستينيات حتى منتصف السبعينيات، فقد كان الحديث يدور عن صراع عربي- صهيوني، عربي- إسرائيلي، والآن صار صراعا فلسطينيا- إسرائيليا، وسوريا- إسرائيليا ...، أما الدول التي استمرت في استخدام اللغة السابقة الخاصة بالرؤية المشتركة، وهي الدول التي تخضع لأنظمة حكم تحمل رؤية أيديولوجية فقد تراجعت مكانتها كثيرا على مدار العقد الماضي، فالدول التي تحمل رؤى قومية- كالعراق وسوريا- في مرحلة تراجع وانحسار، فقد خرج العراق من دائرة الفعل العربي عمليا بإقدامه على غزو الكويت

في آب/أغسطس 1991، وعزل تماما بعد مشاركة دول عربية رئيسة في حرب "تحرير الكويت"، فقد شاركت سوريا التي تحمل لواء القومية في العمل العسكري لإخراج القوات العراقية من الكويت، ومصر الدول العربية الرئيسة، ودول المساندة الرئيسة وهي دول الخليج العربي بقيادة السعودية، وانتهى السيناريو بوقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي وبدء عملية سلخه عن إطاره العربي تماما، بحيث بات الانتماء للعالم العربي أمرا غير مرغوب فيه من قبل عناصر قوية وفاعلة في عراق ما بعد الاحتلال، وتكشف عملية صياغة دستور العراق عن حدود التغير وآفاقه المستقبلية في موقع العراق في دائرة الفعل العربي.

وكذلك فإن سوريا، الدولة العربية القومية، تتعرض لعزلة دولية شديدة، لا سيما بعد احتلال العراق؛ فقد تم استصدار القرار رقم 1559 من مجلس الأمن الدولي في أيلول/سبتمبر 2004، الذي قضى بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، الأمر الذي جرى بموجبه إنهاء الوجود العسكري السوري في لبنان، وتم توظيف عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري التي وقعت في شباط/فبراير 2005 من أجل إحكام الحصار على سوريا وفرض عقوبات عليها، وثمن التراجع هو إزالة كل ما لسوريا من علاقة بالإطار القومي في أبعاده اللبنانية والعراقية والفلسطينية، وجاء تقرير القاضي الدولي ديتلف ميليس حول اغتيال الحريري، والذي تم تقديمه إلى الأمين العام للأمم لمتحدة في 21 تشرين أول/أكتوبر 2005 محمِّلا عناصر وأجهزة رسمية سورية ولبنانية مسؤولية اغتيال الحريري، الأمر الذي فتح الطريق أمام تحرك أمريكي وأوروبي من أجل فرض عقوبات على سوريا.

وإن الدول التي تحمل أيديولوجيا دينية، مثل السعودية والسودان، في حالة تراجع شديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وتبحث كل منهما عن التوافق، أو على الأقل عدم الصدام مع واشنطن، لاسيما بعد وقوع اعتداءات 11 سبتمبر 2001.

يبدو واضحا إذاً أن هذا المحدد (توافق في الرؤية) غير متوافر، ولا يتوقع توافره على المدى الزمني لهذه الدراسة، وهو 10 سنوات من الآن، بل إن ما يجري حاليا يكشف عن مسار عكسي لهذا التصور تبدو فيه الغلبة للتوجهات الفردية المصلحية على حساب التصور العام المشترك.

- **توافق عربي حول أدوات إدارة الصراع مع إسرائيل**

ويعني ذلك توافق الدول العربية بصفة عامة على الوسائل التي يمكن من خلالها إدارة الصراع، وإذا كانت حرب حزيران/يونيو 1967 قد دفعت بالدول العربية الرئيسة إلى استخلاص أنه من المستحيل هزيمة إسرائيل عسكريا، وأن كل الأدوات ينبغي أن توظف من أجل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة للصراع، فإن واقع الحال في العالم العربي يكشف عن إقرار واقعي باستحالة هزيمة إسرائيل، ولكن دون التوافق على أسس التسوية السياسية وطرق الوصول إليها، وقد كشفت خبرة مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في تشرين أول/أكتوبر 1991، ثم المسار الذي سلكته المفاوضات الثنائية المباشرة ودخول الطرف الفلسطيني في مفاوضات سرية وصولا إلى اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993، ثم معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية في تشرين أول/ أكتوبر1994، كشفت هذه الخبرة عن غلبة البعد الوطني القُطري على القومي، فكل طرف من الأطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات الثنائية كان يرى أن فرصته في الوصول إلى تسوية سياسية مع إسرائيل ممكنة دون انتظار الطرف الآخر، وهو ما استغلته إسرائيل جيدا للتلاعب بالمسارات المختلفة، وحفّز أطرافا عربية- منظمة التحرير الفلسطينية والأردن- على الإسراع بإبرام صفقة تسوية معها، وجاء الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/مايو عام 2000 لتبدأ عملية ابتعاد لبنان عن سوريا، وفصل المسارين على نحو عملي.

- **الإطار المؤسسي للعمل العربي المشترك**

لا يمكن الحديث عن تصور عربي للعمل المشترك دون أن تكون هناك مؤسسات وهيئات مشتركة أو أطر للعمل الجماعي، وآليات محددة يجري العمل من خلالها، وبالنظر إلى الواقع العربي اليوم يمكن القول إن الأساس الأولي للعمل المشترك الذي يتمثل في الإطار المؤسسي غير متوافر، بل العكس تماما، حيث يبدو واضحا أن الإطار المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية يتعرض للتآكل للدرجة التي دفعت عددا من الدول العربية إلى التساؤل عن جدوى وجود الجامعة العربية واستمرارها، وكذلك فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها لإدارة العمل المشترك، مثل اتفاقية السوق العربية المشتركة، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والهيئة العربية للتصنيع، ظل معظمها حبرا على ورق، والذي وجد طريقه للعمل سرعان ما

اعتراه الجمود أو التقلص، ومن هنا نحن نتحدث عن 22 دولة عربية بـ 22 سياسة خارجيـة، منقسمة على نفسها من حيث التصورات والرؤية، ومن حيث السبل والأدوات.

التصور الثاني: التوافق والتنسيق

ويعنــي هـذا التصـور وجـود توافـق في الرؤيـة بـين الـدول العربيـة حـول القضـية الفلسطينية، ومن ثم وجود درجة ما من التنسـيق بـين المعنيـة منهـا حـول إدارة الصراع مـع إسرائيل دون أن يقتصر ذلك على شكل معين للأدوات، بمعنى وجود توافق على الأدوات وعلى ترتيب العلاقة بينها، وأيضا على التحـرك بـين هـذه الأدوات حسـب مقتضـيات الحـال، وهـذا يعني أن التنسيق يقتضي وجود توافق في الرؤية أولا، فالتنسيق يـأتي مـن التوافـق في الرؤيـة، والتوافق يفرضه بين الأطراف المعنية.

وهنا نقول إذا كان التوجه العربي العام بعد حرب حزيران/يونيو 1967 هو العمل على تسـوية الصراع سـلميا، سـواء بإزالـة أثـار العـدوان أو تطبيـق قـرارات الأمـم المتحـدة ذات الاختصاص، وتحديدا قراري مجلس الأمـن 242 و338، فـإن تطـورات الأوضـاع بعـد معاهـدة السـلام المصريـة- الإسرائيليـة عـام 1979، ثـم الاتفـاق الفلسـطيني- الإسرائـيلي في أوسـلو في أيلـول/سـبتمبر 1993، ثـم الإسرائيليـة- الأردنيـة في تشريـن أول/أكتـوبر 1994، أشرت بشـكل واضح على عدم وجود تصور عربي واحد بشأن علاقة التطبيـع بالتسـوية والموقـف مـن مبـدأ المقاطعة العربية لإسرائيل، وقد انعكس ذلك بوضوح على بروز حالة من الانقسام والاخـتلاف بين الدول العربية المعنية مباشرة- دول الطـوق- والـدول العربيـة الأخـرى أو المسـاندة حـول علاقة التطبيع بالتسوية، فهناك دول من الجوار رسخت علاقاتها بإسرائيل، كمصر والأردن، ثـم السلطة الوطنية الفلسطينية، ودول أخرى عملـت عـلى فـتح قنـوات للعلاقـات مـع إسرائيـل بصرف النظر عن التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسـية، كموريتانيـا، ودول بـدأت تتحرك نحو شكل ما من العلاقة مع إسرائيل يراعـي المصـلحة الذاتيـة والعلاقـة مـع الولايـات المتحدة، ويقدم تحت تطوير القدرة على خدمة القضية الفلسطينية من خـلال وجـود علاقـة مع إسرائيل، وتمثل ذلك بالأساس في الدول العربية التي افتتحت مكاتـب تمثيـل تجـاري بينهـا وبين إسرائيل.

وإذا كانت الدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قد سـحبت سـفيرها

من إسرائيل احتجاجا على اجتياح إسرائيل لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية في آذار/مارس 2003 كمصر والأردن، وأن الدول العربية التي كانت تقيم علاقات تجارية أو تتبادل مكاتب تمثيل تجاري كتونس والمغرب وقطر وعمان، قد بادرت بإغلاقها، فإنها سرعان ما عادت إلى إلغاء هذه الخطوة ارتباطا بخطة فك الارتباط أحادي الجانب مع قطاع غزة.

من هنا بدا واضحا أن هذا العنصر غائب أيضا، حيث لا يوجد توافق عربي عام حول علاقة التطبيع بالتسوية، ورغم طرح الجامعة العربية لمبادرة عامة تربط التطبيع بالتسوية في مؤتمر القمة العربي الذي عقد ببيروت عام 2003، إلا أن هذا الطرح ظل على المستوى النظري فقط، دون أن تلتزم به الأطراف العربية التي كانت قد قطعت شوطا في علاقاتها بإسرائيل.

لذلك نخلص إلى القول بأن تصور "العمل العربي المشترك" في حده الأقصى المتمثل في العمل المشترك على كافة المستويات، أو حده الأدنى الخاص برؤية مشتركة بشأن علاقة التطبيع بالتسوية، غير متوافر حاليا، كما لا يتوقع توافره على المدى الزمني لهذه الدراسة المحدد بعقد من الزمن.

التصور الثالث: التفكك وغياب التصور المشترك

يعني هذا التصور عدم وجود رؤية مشتركة بين الدول العربية حول القضية الفلسطينية، ولا حول أدوات التسوية والحل، وينبع هذا التصور من اختلاف أوّلي في الرؤية تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه إسرائيل، وقد تتوافق أكثر من دولة عربية على رؤية معينة، ومن ثم توجد في العالم العربي أكثر من رؤية مختلفة متنافسة، وربما متصارعة، وسرعان ما تعكس هذه الاختلافات نفسها على أطر العمل الإقليمي، فإما تبدو عاجزة عن تبني رؤية أو موقف، أو تتعرض لبروز محاور داخلية يلتئم كل محور حول دولة رئيسة أو عدد من الدول، وفي هذا الإطار تسود اتجاهات في التفكير تركز على الوطنية والقُطْرية الشديدة، فنرى تعبيرات من نوع مصر أولا والأردن أولا وهكذا، أو خلافات شديدة في رؤية كل محور، ومن ثم تظهر الاتهامات المتبادلة التي تستعين خلالها دول عربية بدعم دول خارجية.

ومن خلال استعراض ما يمر به العالم العربي منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن، نجده تراوح بين التصورين الثاني- التوافق والتنسيق المشترك- والثالث- التفكك وغياب التصور المشترك-.

إن التفكك وغياب التصور المشترك هو التصور الغالب، وإن التوافق والتنسيق بدا أمـرا عارضا في كثير من المواقف والفترات، ولم يستمر كثيرا، وقد فرض التفكك نفسـه عـلى السـاحة العربية بعد بادرة الرئيس المصري السادات بزيارته لإسرائيل في 17 تشرين ثاني/نوفمبر 1977، وتبدّى التمزق العربي واضحا في العجز عن مجـرد اتخـاذ موقـف مشـترك في مواجـه العـدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1982، بل والعجز عن بناء تصور مشترك في مواجهة احتلال إسرائيـل لبيروت، وأيضا فإن عـودة مصر إلى الصـف العـربي مجـددا بـدءا مـن عـام 1987 قـد مهّـدت الطريق أمام إنهاء أي حديث عن رؤية مشـتركة، بعـد أن باتـت قضـية العلاقـة مـع إسرائيـل قضية جدلية وخلافية، واستمر سيناريو التفكك وغيـاب التنسـيق في مواجهـة الغـزو العراقـي للكويت، وفي العمل العسكري ضد العراق، وفي التعامل مع اعتـداءات 11 سـبتمبر 2001، وفي مواجهة الاحتلال الأمريكي للعراق.

ثالثا: آفاق المستقبل

إيمانا بأهمية العمل العربي المشترك، وفهما للواقـع الـراهن الـذي يسـير باتجـاه تصـور التفكك، وتقديرا لأن السيناريو هـو في المحصـلة النهائيـة وصـف لوضـع مسـتقبلي ممكـن أو مرغوب فيه، يمكن القول بأن السيناريو الراهن يمثل خطرا شديدا على الأمن القـومي العـربي، وأن الركون إلى اللافعل إنما يعني مساهمة في مسيرة اللاعودة بالنسبة للعمل العربي المشـترك، وبما أن هذا السيناريو لن يصب في مصلحة أي دولة عربية، وأنه سينتقل بعد ذلك مـن إطـار العمل المشترك على المستوى العربي إلى المستوى التـالي لـه وهـو التـأثير السـلبي عـلى أوضـاع الدول العربية منفردة، وهـو الـذي بـدأ بالقضـية الفلسـطينية، وطـال العـراق، وسـوريا عـلى الطريق، ويمكن أن يطول بعد ذلك كل دولة عربية مهما قدرت قياداتها أنها بمـأمن عـن مثـل هذا السيناريو، فإن الرؤيـة العقلانيـة المتلزمـة بالمصـلحة القوميـة التـي تتحقـق مـن خلالهـا المصلحة الوطنية لكل الدول العربية تقـتضي العمـل عـلى الانتقـال مـن سـيناريو التفكـك إلى سيناريو التوافق والتنسيق المشترك، الذي بدوره يمكن أن يقود عند مرحلة معينـة إلى التصـور الأمثل الخاص بالعمل المشترك.

ويقتضي تفعيـل سـيناريو التوافـق والتنسـيق جهـودا هائلـة عـلى المسـتويين الفكـري والسياسي، ومراجعـة الفكـر السـياسي العـربي مراجعـة جذريـة، وإجـراء إصـلاحات كبـيرة في

النظم السياسية العربيـة، وتطـوير الثقافـة السياسـية العربيـة، وإذا كانـت عمليـة المراجعـة الكبيرة مطلوبة في مختلف المجـالات، فـإن المجـال الأول هنـا يتمثـل في الـوطني أو القطـري، بمعنى أولوية أن يبدأ التطوير والإصلاح داخل كل دولة عربية مـن أجـل السـير باتجـاه نظـم ديمقراطية حقيقية، وإرساء مبادئ المحاسبة والشـفافية، وتطـوير اقتصـادات الـدول العربيـة، وسيادة قيم العقلانية والموضوعية على حسـاب التفكـير الغيبـي والخـرافي، وتطـوير التعلـيم، وغداة انتقلنا إلى المستوى القومي فلا بد من مراجعة الخبرة العربية في مجال العمل المشترك؛ فهذه الخبرة تفيد بأن كافة تجارب العمل المشترك كانت تأتي بقـرارات فوقيـة، وتنتهـي عـادة بعداء حاد وسياسات عدائية وأحيانا بقطيعة سياسية.

صحيح أن هناك عددا من المعوقات الفعلية للعمل المشترك، ولكـن الصـحيح أيضـا أن السياسة تطغى على ما عداها من اعتبارات، الأمر الـذي يـؤدي إلى ولادة تجـارب فاشـلة مـن قبل أن تبدأ، وهكذا يبدو واضحا أن العمل الإقليمي المشـترك بـين الـدول العربيـة يبـدو أمـر صعبا للغاية؛ إذ إن الاتجاه العام للتخطيط لمثل هذا العمل أو تنفيذه يسـير في اتجـاه مغـاير لكافة الخبرات التاريخية في العمل الإقليمي المشترك، ففي كافة التجارب الناجحة مثل الاتحاد الأوروبي وتجربة الآسيان، كانت البداية من أسفل، وكانت السياسة بعيدة للغاية عـن تحديـد مجالات التعاون التي بدأت وفق أسس اقتصادية وبشكل تدرجي، وبعد أن رسـخت التجربـة بدأت في التمدد إلى مجالات اقتصادية واسعة، وفي مراحل تالية بدأت تطرق مجالات السياسة الخارجية والأمن.

أما في حالة التجارب العربية فقـد كـان الاتجـاه العـام هـو الوحـدة الشـاملة أو صـيغ قريبة منها، وبقرارات سياسـية دون أن يكـون "لأهـل الخـبرة والاختصـاص" صـوت مسـموع، فالتعاون أو الوحدة تتم بقرارات سياسية علوية، وأيضا يأتي الخروج أو الإنهاء أو التجميد.

من هنا لا بد من العمل على مرحلتين: الأولى تتمثل في الحفاظ عـلى مسـتوى معقـول من التوافق والتنسيق المشترك، تجري خلالهـا عمليـة إعـادة البنـاء عـلى المسـتوى الـوطني أو القطري، تعقبها علمية تدريجيـة لبنـاء أسـس العمـل المشـترك عـلى أسـس واقعيـة عمليـة لا تعادي فكرة المصلحة الوطنية، فالتجارب الناجحة في العمل الإقليمي المشترك سـواء في أوروبـا أو آسيا أو حتى أمريكا اللاتينية لا تمتلك عناصر مشتركة على غـرار تلـك التـي تمتلكهـا الـدول

العربية، ونجحت في تدشين تجارب عمل إقليمي مشترك لأنها نجحت في بناء تجارب واقعية وفق مبادئ مهمة راعت مصالح الشعوب، وتركت هذه التجارب للتطور الذاتي على النحو الذي مكّنها من خلق تدريجي لمساحة مشتركة انطلقلت تدريجيا من الاقتصادي إلى السياسي إلى الأمني على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي.

نخلص مما سبق إلى الآتي:

1- إن السيناريو الحالي فيما يخص تصورات الدول العربية حول مستقبل الصراع مع إسرائيل، هو سيناريو التفكك وغياب التسنيق المشترك، وإن هذا التصور قد يضمن من حين إلى آخر بعض مكونات سيناريو التوافق والتنسيق، إلا أن هذه الأمور سرعان ما تتأرجع لتفسح مكانها للتصور السائد وهو التفكك.

2- إن سيناريو العمل العربي المشترك قد تراجع تماما، ولم يعد مطروحا بأي شكل من الأشكال لدى الغالبية من الدول العربية.

3- إن الإطار الزمني المحدد لهذه الدراسة، وهو عقد من الزمن- لا يسمح بأي حديث عن سيناريو العمل المشترك، لأن الأخير يتطلب فترة زمنية أطول من ذلك تتراوح بين عقدين إلى خمسة عقود.

4- إن التصور الذي ينبغي التركيز عليه هنا هو التصور الثاني، أي التوافق والتنسيق المشترك، وهو تصور كفيل بوقف منحنى التدهور الذي إذا استمر فسيكرّس سيناريو التفكك وغياب التنسيق، وربما يفتح المجال أمام سيناريو آخر جديد هو سيادة الصراع في العلاقات العربية- العربية، وتفكك الكيانات الكبيرة في العالم العربي دون استثناء.

5- إن ترقية سيناريو التوافق والتنسيق المشترك وترسيخه يمثل في رؤية هذه الورقة المدخل الطبيعي للوصول إلى السيناريو الأفضل، وهو العمل العربي المشترك.

6- إن أي جهد لتكريس تصور التوافق والتنسيق يتطلب عملا شاقا على المستويين القطري الوطني والقومي، وذلك عبر اعتماد مداخل جديدة مغايرة تماما لتلك التي اتبعتها القيادات العربية في العقود الستة الماضية، فعلى المستوى الوطني لا بد من بناء تجارب تنموية جديدة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع، وعلى المستوى القومي لا بد من اعتماد مداخل وظيفية، كالمدخل الاقتصادي والتدرجية والبدء من أسفل.

7- يمكن وضع إطار زمني لترسيخ تصور التوافق والتنسيق المشترك في فترة تدور حول العقد، على أن تبدأ عملية التحضير على المستوى القومي للوصول إلى تصور العمل العربي المشترك في غضون نصف قرن، ليس أقل من ذلك، ولندرس تجربة العمل الأوروبي المشترك (الاتحاد الأوروبي) وكيف تطورت من اتفاقية للفحم والصلب عام 1951 إلى معاهدة روما عام 1957 إلى سوق مشتركة ثم إلى اتحاد أوروبي، ومن ست دول عام 1957 إلى خمس وعشرين دولة عام 2004.

المصادر والمراجع

1- مركز دراسات الوحدة العربية: العرب ومواجهة إسرائيل، احتمالات المستقبل، الجزء الأول، بيروت، سبتمبر 2000.

2- مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر: النظام العربي والعولمة، عمان، بيروت، 2004.

3- وحيد عبد المجيد: كامب ديفيد بعد عشرين عاما، مطابع دار المستقبل، القاهرة، 1998.

4- محمد السيد سعيد: نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات بالأهرام- القاهرة، عدد 1.

5- وحيد عبد المجيد: تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي بعد أزمة الخليج، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات بالأهرام- القاهرة، عدد 4.

6- وليد محمود عبد الناصر: قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 110، يناير 1994.

الفصل الثالث/ الورقة الثالثة

تصورات الطرف الفلسطيني

أحمد غضية*

مقدمة

يمكـن بنـاء التصـورات الفلسـطينية لمسـتقبل الصراع الفلسـطيني- الإسرائـيلي عـلى التطورات السياسية المتوقعة دوليا وإقليميا ومحليا في السنوات الـعشر المقبلـة، فهـل سـيبقى العالم أحادي القطب، أم سنكون أمام عالم متعدد الأقطاب؟ ما هو مصير الحرب على العراق؟ وما هو وضع إيران في ظل الضغوط الدولية، وخاصة الأمريكية، فـيما يتعلـق بملفهـا النـووي؟ وماذا بالنسبة لسـوريا، هـل سـتتكيف مـع الضـغوطات أم سـتحدث مواجهـة؟ كـذلك الأمـر بالنسبة لحزب الـلـه ، هل ستُقْدِم الحكومة اللبنانيـة عـلى نـزع سـلاحه وإضـعاف دوره، ثـم السيطرة عليه استجابة للضغوط الأمريكية؟ وكيـف سـيكون وضـع اللاجئـين الفلسـطينيين في الخارج، وخاصة في لبنـان والعـراق؟ ومـاذا عـن مسـتقبل الفصـائل الفلسـطينية الموجـودة في سوريا؟ ماذا عن الموقف العربي تجاه كل هذه القضـايا وخاصـة مواقـف كـل مـن السـعودية ومصر والأردن؟

ارتباطـا بمـا تقـدم، هـل سـتنجح فكـرة الشرق الأوسـط الجديـد المبنـي عـلى النظريـة الأمريكية (Vague Instability)، أم ستعم الفوضى والصراع؟

إن مصـير هـذه الموضـوعات سـينعكس حـتما عـلى السـيناريو السـياسي في فلسـطين، وسيكون للأوضاع الداخلية الفلسطينية دور مهم في تحديد المستقبل السياسي الفلسـطيني في السـنوات الـعشر القادمـة، فهـل سـتُقْدِم السـلطة الفلسـطينية عـلى تفكيـك البنيـة التحتيـة للمنظمات الفلسطينية المسلحة، وماذا يمكن أن يترتب على مثل تلك الخطـوة؟ هـل سـتؤدي إلى حرب أهلية فلسطينية، خاصة أن حماس والجهاد لم توقعا على ميثاق الشرف الذي يـنظم العلاقات الداخلية الفصائلية بينها وبين السلطة الفلسطينية؟ والجميع يعلن تحـريم الاقتتـال الداخلي، لكن التجربة التي حصلت في غـزة تنـذر بخطـورة الموقـف، ومـا مـن شـك أن لمصر

* رئيس قسم الجغرافيا- جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين

تأثيرا مهما على الفصائل في هذا المجال، فهل سيحدث تفاهم بين السلطة الفلسطينية وتلك المنظمات؟ وما هو شكل هذا التفاهم؟ هل ستقوم السلطة الفلسطينية باستيعاب المسلحين الفلسطينيين في أجهزتها المختلفة على غرار ما هو مطروح بالنسبة لكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح (الفصيل الحاكم في السلطة الفلسطينية)؟ وإذا لم تقم السلطة الفلسطينية بنزع سلاح المنظمات الفلسطينية أو تنظيم استعماله، هل ستبقى أمريكا وإسرائيل تتعاملان مع القيادة الفلسطينية الحالية؟ أم ستقومان بمحاولة فك وإعادة تركيب للسلطة بما يخدم تمرير المخطط الإسرائيلي؟ إن تصريحات موفاز الأخيرة بعدم إمكانية تحقيق السلام مع الجيل الفلسطيني الحالي هو في الحقيقة تهديد للقيادة الفلسطينية وانسجام مع الاستراتيجية الصهيونية المبنية على التوسع والاحتلال.

ما مستقبل التركيبة السياسية الداخلية الفلسطينية والإسرائيلية؟ هل سيكون لحماس تأثير حاسم في رسم السياسات الفلسطينية من خلال تمثيلها في المجلس التشريعي القادم؟ هل ستبقى حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل صامدة، أم ستُحَل ويعلن عن انتخابات جديدة، خاصة بعد فوز بيرتس على شمعون بيريس في انتخابات حزب العمل وتوجهه نحو عقد انتخابات جديدة؟

علينا ألا ننسى الصراع السياسي الذي يدور بين فكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة والذهاب للحل الدائم، فهل ستفرض إسرائيل حلها المؤقت طويل الأمد باعتباره منسجما مع استراتيجيتها، وتقوم بانسحابات جديدة من مناطق (أ) و (ب) ومن جانب واحد (42% من مساحة الضفة الغربية)، لتصبح هي الدولة ذات الحدود المؤقتة؟

كل هذه التساؤلات والاحتمالات ستسهم في رسم الصورة السياسية لمستقبل الصراع في السنوات العشر القادمة، وسنتناول كلا منها بالبحث والتحليل انطلاقا من الوقائع الحالية.

الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصراع

تقوم الاستراتيجة الإسرائيلية السياسية تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والصراع العربي- الإسرائيلي على الأسس التالية:

- اعتبار فلسطين الانتدابية كلها- والتي رسمت حدودها في عهد بريطانيا وتبلغ مساحتها

27 ألف كم^2، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة- جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل[1].

- اعتبار الفلسطينيين مجموعة من البشر تسكن على أرض إسرائيل.
- حدود الدولة قابلة للتمدد والاتساع[2].
- التحالف مع الدول الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة، لتأمين التفوق العسكري الاستراتيجي في المنطقة.
- تحقيق نوع من الهيمنة الاقتصادية على الوطن العربي.
- احتواء الدول الإسلامية الإقليمية الكبيرة أو ضربها، والحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية.
- تعزيز الوجود الإسرائيلي في الدول المجاورة للدول العربية، وخاصة المعادية لها[3].
- المساعدة في خلق كيانات معادية للعرب داخل الدول العربية، من أقليات عرقية ودينية[4].

والشواهد على اعتبار فلسطين التاريخية جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل حسب التفكير الإسرائيلي كثيرة، أهمها:

أ. عدم اعتراف إسرائيل أنها قوة محتلة لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنها أرض متنازع عليها.

ب. عدم وضع حدود جغرافية لدولة إسرائيل، فلا توجد حتى الآن أي خارطة إسرائيلية تظهر عليها الحدود السياسية للدولة.

ج. إقامة الجدار العازل على أراضي الضفة الغربية، ومصادرة الأراضي والمياه الفلسطينية، وإقامة المستوطنات وتوسيع ما هو قائم، وشق الطرق الالتفافية، فإسرائيل ماضية في توسيع المستوطنات وخاصة الكبيرة منها، وآخر مخطط في هذا المجال هو توسيع مستوطنات أرئيل التي تخترق الضفة الغربية غربا وشرقا، وتفصل شمال الضفة عن وسطها وجنوبها، وكذلك توسيع مستوطنة معالية أدوميم نحو الشرق الواقعة شرق مدينة القدس لتفصل وسط الضفة الغربية وشمالها عن جنوبها، ولتحكم الطوق حول القدس الشرقية وتنجز ما يعرف بالقدس الكبرى الموحدة، وإخراج آلاف الفلسطينيين من النفوذ الإداري للمدينة المقدسة.

د. عدم الاعتراف بوجود شريك سياسي فلسطيني حتى الآن، والاكتفاء بالتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وكان هذا واضحا من خلال عملية فك الارتباط أحادية الطرف مع غزة.

تعمد إسرائيل إلى افتعال أزمات داخلية فيها من أجل التملص من أي نوع من الضغوط الدولية عليها وتنفيذ أي استحقاقات لعملية السلام، أو لملء أي فراغ سياسي قد ينشأ من فترة إلى أخرى؛ فمن الملاحظ أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو تم إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل ثلاث مرات، وفي كل مرة تتنصل الحكومة اللاحقة من التزامات الحكومة السابقة، لتبدأ مفاوضات جديدة وبأسس جديدة، تكون دائما لصالح الإسرائيليين، وفي هذه الفترة تم الاتفاق بين الحزبين الكبيرين في إسرائيل على عقد انتخابات جديدة في ربيع 2006، كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون عن نيته الانفصال عن حزب الليكود وتشكيل حزب جديد لخوض الانتخابات، وتاتي هذه الخطوة بهدف ملء الفراغ السياسي الذي تعاني منه عملية السلام، والتنصل من استحقاقات خارطة الطريق، ولتحقيق نقطة استراتيجية غاية في الأهمية، وهي توسيع مستوطنة معاليه أدوميم من أجل إنجاز ما يعرف بالقدس الكبرى وإتمام فصل وسط الضفة الغربية عن جنوبها، وتوسيع مستوطنات أرئيل وربطها بمستوطنات الأغوار، من أجل إتمام فصل شمال الضفة الغربية عن وسطها، وبهذا المخطط تكون إسرائيل قد أنجزت تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث كنتونات (شمال، وسط، جنوب).

أما فيما يتعلق باعتبار الفلسطينيين بشر يسكنون أرض إسرائيل، فإن إسرائيل تسمي الضفة الغربية يهودا والسامرة، ورخص البناء التي كانت تصدرها للفلسطينيين كان يكتب عليها (ساكن غير مالك)، إذن فالاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأرض لا تعترف بحق الفلسطينيين بالسيادة عليها، وستبقى هذه الاستراتيجية قائمة طالما تتمتع إسرائيل بتفوق عسكري في المنطقة.

أما على مستوى التحالفات الإسرائيلية مع القوى الدولية، فهناك مصلحة للقوى الدولية الفاعلة في المنطقة، وخاصة أمريكا وأوروبا، في الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على الدول العربية مجتمعة، وهذا ينسجم تماما مع المصالح الإسرائيلية، وتتجلى

هذه الاستراتيجية في تمكين إسرائيل من امتلاك اسلحة الدمار الشامل، وخاصـة النوويـة منهـا، وحظر ذلك على الدول العربية والإسلامية، ولترسيخ هذا التحالف، عملت إسرائيل على تقويـة نفوذها في هذه الدول من خلال اللوبيات الصهيونية الموجودة فيها والمسـيطرة إلى حـد كبـير على مراكز صنع القرار، ولم تتمكن الـدول العربيـة حتـى الآن مـن اخـتراق هـذه التحالفـات، وإقناع القوى الدولية بأن مصلحتها معها وليس مع إسرائيل.

وتسعى إسرائيل، بالتنسيق والعمل الكامل مع الولايـات المتحـدة، إلى تحقيـق سـيطرة اقتصادية على دول المنطقة، وتتبعان في هذا المجال عدة وسائل، أهمها:

- زيادة حجـم التبـادل التجـاري مـع مصر والأردن (وجـود اتفاقيـة سـلام بينهـا وبـين إسرائيل).
- فتح أسواق جديدة لإسرائيل في دول عربية أخرى، وخاصة دول الخليج العربي.
- دخول البضائع والمنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق العربية بأسماء شركات مستعارة.
- استغلال الجنسـية الأمريكيـة التـي يمتلكهـا اليهـود في التسـويق، فتصـدر المنتجـات الإسرائيلية إلى الدول العربية على أنها منتجات أمريكية.
- إجبار الدول العربية النفطية، وخاصة دول الخليج العـربي، عـلى عقـد صـفقات بيـع أسـلحة أمريكيـة بمليـارات الـدولارات، حتـى لا تعمـل تلـك الـدول عـلى اسـتغلال العائدات النفطية في بناء اقتصاد قوي يكـون رديفـا للاقتصـاد النفطـي، وبـديلا عنـه عندما تنضب هذه الثروة.

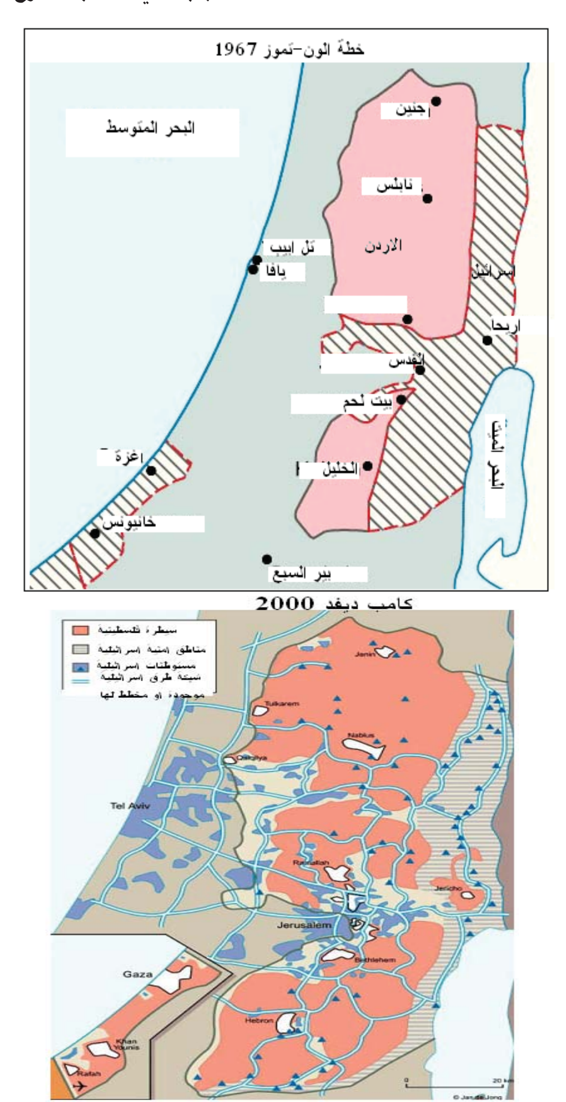
ويتجاوز المجال الجغرافي الذي تتعامل معـه إسرائيـل حـدود المنطقـة العربيـة إلى الـدول الإسلامية، خاصة إيران وباكسـتان، واسـتطاعت في الآونـة الأخـيرة، وبمسـاعدة الولايـات المتحـدة الأمريكية، أن تحدث اختراقا سياسيا كبيرا في باكستان (الدولة الإسلامية النوويـة الوحيـدة)، وهـذا قد يمكن إسرائيل من احتواء أي خطر نووي باكستاني مستقبلي على إسرائيل، أمـا بالنسـبة لإيـران فإن إسرائيل تعمل بشكل حثيث مع أمريكا وأوروبا على عدم تمكين إيران من امتلاك أي نوع من الطاقة النووية، حتى لو كان ذلك للأغـراض السـلمية، وقـد تلجـأ إسرائيـل، بايعـاز مـن الولايـات المتحدة، إلى توجيه ضربات جوية للمفاعلات النووية الإيرانية، على غرار ما فعلت في العراق عـام 1981، إذا لم ترضخ إيران للضغوط الأمريكية والأوروبية.

وتعمل إسرائيل أيضا على محاصرة الدول العربية وإثارة القلاقل فيها وقضّ مضجعها، عن طريق توثيق علاقاتها مع الدول المجاورة لها؛ ففي القرن الأفريقي- المنطقة الاستراتيجية المهمة في تحكمها بمضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر والمتوسط بالمحيط الهندي وشرق إفريقيا- وثّقت إسرائيل علاقاتها مع أرتريا وإثيوبيا، ودعمت أرتريا عسكريا في حربها مع اليمن ومكّنتها من احتلال جزر حنيش اليمنية الموجودة في البحر الأحمر، وتعمل إسرائيل أيضا على دعم إثيوبيا التي تدعم حركة التمرد والانفصال شرق السودان، إن الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة يشكل تهديدا لأمن اليمن والسعودية ومصر والسودان جميعا.

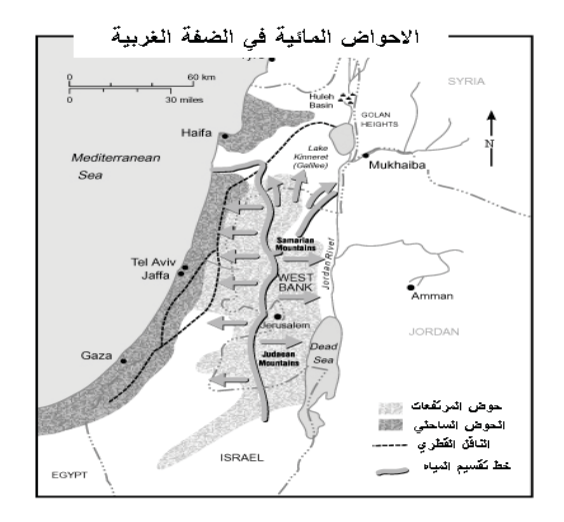
أما داخل الدول العربية فتعمل إسرائيل على اختراق الأقليات العرقية والدينية في الوطن العربي وتشجيعها على التمرد على حكوماتها والانفصال عنها؛ ففي العراق تحاول إسرائيل استغلال بعض الأكراد بذريعة التعاطف مع قضيتهم في التجسس على البلاد، خاصة بعد سقوط البلد في قبضة الاحتلال الأمريكي، وامتد نشاطهم إلى كافة أرجاء البلاد بتسهيل من القوات الأمريكية، وفي جنوب السودان لعبت إسرائيل والولايات المتحدة دورا مهما في دعم حركة التمرد، وسجلت اختراقا أمنيا كبيرا هناك، وتمكنت الحركة من تحقيق مكاسب سياسية مهمة تمثلت في المشاركة الفاعلة في السلطة، وتعمل أمريكا على تقديم دعم مفتوح للحركة تمثل أخيرا بفتح قنصلية أمريكية في مدينة جوبا، ويعتقد أن هذه مقدمة للانفصال التام عن السودان، وتشكيل دولة ذات سيادة موالية تماما لأمريكا، وتربطها علاقات استراتيجية مع إسرائيل.

أما في مصر فتثير أمريكا وإسرائيل النعرات الطائفية، وتشجع الأقباط على التمرد على السلطة، كان آخرها المؤتمر الذي عقده الأقباط في واشنطن واتهموا فيه الإخوان المسلمين بالإساءة للأقباط، ومن المتوقع أن يعقب هذا المؤتمر مؤتمرات أخرى يصل فيها الانتقاد إلى السلطة الحاكمة كمقدمة للضغط على الحكومة وإعطاء صلاحيات وامتيازات أكبر للأقباط، ومن ثم منحهم نوعا من الحكم الذاتي او حتى الانفصال عن الدولة.

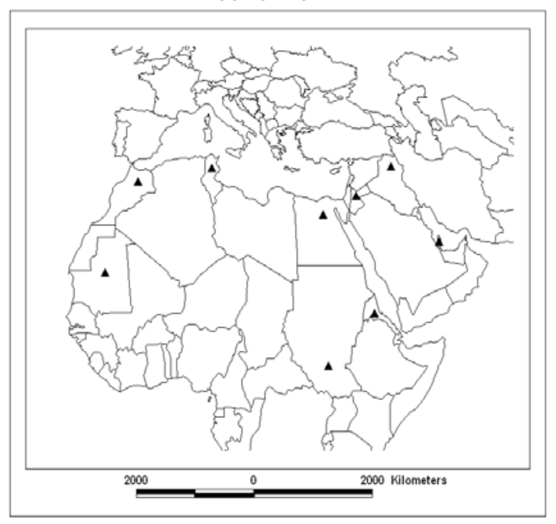
ولإدراك وجهة النظر الإسرائيلية يمكن إلقاء نظرة دقيقة على الخرائط التالية:


خطة الون-تموز 1967
البحر المتوسط
جنين
نابلس
الاردن
تل ابيب
يافا
اسرائيل
اريحا
القدس
بيت لحم
غزة
الخليل
خانيونس
بير السبع
كامب ديفد 2000
سيطرة فلسطينية
مناطق امنية اسرائيلية
مستوطنات اسرائيلية
شبكة طرق اسرائيلية
موجودة او مخطط لها
Jenin
Tulkarem
Nablus
Qalqilya
Tel Aviv
Ramallah
Jericho
Jerusalem
Bethlehem
Gaza
Hebron
Khan Younis
Rafah


خطة باراك
80%
الدولة الفلسطينية
10%
10%
ISRAEL
JORDAN RIVER


الاحواض المائية في الضفة الغربية
0 60 km
0 30 miles
SYRIA
Huleh Basin
GOLAN HEIGHTS
Haifa
Mediterranean Sea
Lake Kinneret (Galilee)
Mukhaiba
N
Samarian Mountains
Jordan River
WEST BANK
Tel Aviv
Jaffa
Amman
Jerusalem
JORDAN
Gaza
Judaean Mountains
Dead Sea
ISRAEL
EGYPT
حوض المرتفعات
الحوض الساحلي
الناقل القطري
خط تقسيم المياه

التواجد الاسرائيلي الدبلوماسي والامني في الدول العربية



إن الخرائط السابقة التي تمثل وجهة النظر الإسرائيلية (عمالا وليكوديين) لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي منذ عام 1967 حتى الآن، تؤكد جميعها على الثوابت الإسرائيلية التالية:

- وضع منطقة الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بحيث تمثل منطقة حاجزة بين المناطق الفلسطينية والأردن.
- وضع المعابر بين الأردن والأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية.
- منع التواصل المباشر بين الأراضي الفلسطينية وجارتها العربية الأردن.
- إحكام طوق كامل على الأراضي الفلسطينية حسب تلك الخطط من جميع الجهات، مما يعني تحكم مطلق وشامل بحركة الفلسطينيين في كافة مجالات الحياة.
- تقسيم الضفة الغربية إلى معازل، وقطع التواصل الجغرافي الحقيقي بين مختلف أنحائها.
- السيطرة على الأراضي الخصبة في كل من الأغوار والهوامش الداخلية للسهل

الساحلي الفلسطيني (طولكرم وقلقيلية).

- السيطرة على حوضي الماء الرئيسين في الضفة الغربية (الحوض الغربي والحوض الشرقي)، ومنع الفلسطينيين من المشاركة بمياه نهر الأردن.
- الضم الكامل للقدس الشرقية التي احتلت عام 1967 واعتبار القدس الموحدة (الغربية والشرقية) عاصمة أبدية لإسرائيل.
- إحاطة القدس الشرقية بالمستوطنات، حيث بلغ عدد تلك المستوطنات 17 مستوطنة تضم حوالي 200 ألف مستوطن، ثم ضم هذه المستوطنات للقدس الموحدة من أجل تحقيق تفوق ديمغرافي على الفلسطينيين المقدسيين.
- الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية وضمها إلى إسرائيل، وتتركز هذه الكتل الاستيطانية في الأغوار على امتداد نهر الأردن، وحول القدس وبيت لحم، وهضبة الخليل، ومحور قلقيلية نابلس، وتمثل هذه الكتل خطرا استراتيجيا على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية في المستقبل.

مما تقدم، يتضح أن إسرائيل قد تقدم على عملية إعادة انتشار أحادى الجانب من المناطق (أ) و (ب) على غرار ما فعلت في غزة، وتطرح على الفلسطينيين فكرة إقامة دولة مؤقتة في تلك المناطق التي تشكل مجموعة من الكنتونات بالإضافة إلى قطاع غزة، كما هو واضح في الخرائط السابقة (خارطتي شارون وباراك).

الاستراتيجية الفلسطينية تجاه الصراع

قد يعتقد بعضنا أن هناك تعارضا بين استراتيجية السلطة الفلسطينية واستراتيجية الفصائل الفلسطينية تجاه الصراع مع الإسرائيليين، ولكن في الحقيقة هناك توافق كبير فيما بينها؛ فالمتتبع للمواقف الفلسطينية السياسية الرسمية يجد أنها تنقسم إلى نوعين:

مواقف تكتيكية، يتم اتخاذها لتحقيق أهداف قريبة المدى، ولا يكون لها تأثير حاسم على الثوابت الفلسطينية، وتلجأ السلطة الفلسطينية إليها عند تعرضها للضغوط أيا كان مصدرها، سواء كانت ضغوطا محلية أو إقليمية أو دولية، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها اتفاقية أوسلو عام 1993، التي وافقت فيها منظمة التحرير الفلسطينية

على قيام سلطة فلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد جاءت هذه الخطوة التكتيكية بعد خروج منظمة التحرير من لبنان، وتضييق الخناق عليها عربيا ودوليا، ومن ثم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، ومحاولة قطف ثمار هذه الانتفاضة سياسيا، بعد أن أقفلت كل خطوط المواجهة مع إسرائيل أمام الفدائيين الفلسطينيين، فارتأت حركة فتح وفصائل أخرى أن لا جدوى من البقاء بعيدا عن ساحة الصراع الحقيقية، ولا بد من نقل المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي حول القضايا الأساسية إلى الداخل.

مواقف ثابتة، وتشمل التعامل مع قضايا الحل النهائي التي تمثل جوهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وهذه القضايا هي:

1. قضية اللاجئين الفلسطينيين
2. الحدود
3. المياه
4. الاستيطان الإسرائيلي
5. القدس المحتلة عام 1967

فالموقف الرسمي الفلسطيني من قضية اللاجئين يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، وبالتحديد قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي ينص على حق اللاجئين بالعودة إلى الأراضي التي هُجِّروا منها، وتعويضهم عما لحق بهم من ضرر مادي ومعنوي خلال فترة الاحتلال، ولم يصدر عن السلطة الفلسطينية أي موقف آخر حيال هذه القضية.

أما فيما يتعلق بالحدود، فالموقف الفلسطيني يستند أيضا إلى قرارات الشرعية الدولية جميعها، وعلى رأسها القرار 242 الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الجزء الفلسطيني من تلك الأراضي.

وبالنسبة لقضية المياه التي تعتبر حيوية بالنسبة للفلسطينيين، ترفض السلطة الفلسطينية الهيمنة الإسرائيلية على المياه الفلسطينية، وتطالب بتطبيق القوانين الدولية المتعلقة بهذا

الموضـوع، وتجـدر الإشـارة هنـا إلى ضرورة إصرار المفـاوض الفلسـطيني عـلى الانسـحاب الإسرائيلي الكامل والشامل من الأراضي المحتلـة عـام 1967 لارتبـاط ذلـك بـالتوزيع الجغـرافي للموارد المائية في الضفة الغربية ارتباطا عضـويا، وأن أي اتفـاق يبقـي الأغـوار والأراضي التـي ضمها الجدار تحت السيطرة الإسرائيلية سيخلق أزمة مائيـة فلسـطينية يصـعب حلهـا (انظـر الخرائط).

أما بخصوص الاستيطان الإسرائيلي في الضـفة الغربيـة، فـالموقف الفلسـطيني الرسـمي يعتبره غير شرعي، وبالتالي يجب إزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية عـلى غـرار مـا حـدث في قطاع غزة، ذلك أن الكتل الاستيطانية، كما تظهر في الخرائط، تمنع قيام دولة فلسطينية دائمـة وذات سيادة، وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى ضرورة التعامل مع أي تجمع استيطاني، مهما كبر أو صغر، من منطلق أنها غير شرعية، وليس من منطلق جيوسياسي، وتحاول إسرائيـل أن تصـنفها بطريقة تخدم مخططاتهـا الجيوبوليتيكيـة، فابتـدعت مفهـوم المسـتوطنات العشـوائية وغـير العشوائية الذي يوحي بأن ما هو غير عشوائي فهو شرعي.

أما الموقف الفلسطيني من القـدس الشرقيـة فإنـه يسـتند إلى القـرارات الدوليـة التـي تعتبر القدس أرضا محتلة عام 1967، وبالتالي ينطبق عليها القرار 242، والقدس الشرقية جـزء لا يتجزأ من أراضي الضفة الغربية، وتجدر الإشارة هنـا إلى ضرورة التنبـه إلى ضرورة اسـتخدام توحيد المصطلحات المتعلقة بقضية القدس، وعدم الوقـوع في أخطـاء اصـطلاحية قـد تكلفنـا فقدان كثير من الحقـوق؛ فمـثلا هنـاك فـرق بـين مفهـوم القـدس الشرقيـة ومفهـوم القـدس الشريف، فالأول يشير إلى القدس المحتلـة عـام 1967، أمـا الثـاني فيشـير إلى القـدس القديمـة الموجودة داخل السور، وشتان ما بين المفهومين.

أما فيما يتعلق بمواقف الفصائل الفلسطينية التي تستمد منها استراتيجية عملها، فقـد تم تلخيصها فيما يعرف بميثاق الشرف الفلسطيني الذي وقعت عليه جميـع الفصـائل مطلـع 2005، باستثناء حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتضمن الميثاق العديد من القضايا، منها:

1. صون وحماية حق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التـي طـردوا منهـا، والعمل على استرداد هذا الحق بكل الوسائل المشروعة.
2. تحرير الأرض الفلسطينية، والعمل المشـترك عـلى جميـع الصـعد الفلسـطينية والعربيـة والدولية.

3. التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده، وحمايته بكل الوسائل الممكنة.
4. الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وعند النظر في بنود هذا الميثاق، نجده لا يختلف في جوهره ومضمونه عن اتفاق القاهرة الذي شمل جميع الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس والجهاد.

إن مقارنة سريعة بين الثوابت الفلسطينية الرسمية والثوابت الفصائلية تبين أن هناك توافقا كبيراً بينهما، رغم عدم الوضوح في بعض النقاط، وخاصة البند المتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، فلم تتم الإشارة إلى الأرض التي ستقام عليها الدولة، ولا القدس التي ستكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وقد يكون هذا الغموض مقصودا، حتى يحقق إجماعا فلسطينيا وطنيا وإسلاميا، كما يهدف إلى عدم منح إسرائيل اعترافا مجانيا.

إن التوافق الفلسطيني الكبير حول قضايا الحل النهائي، يستمد قوته من فهم جيد للاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الصراع والمبنية- كما ذكر- على عدم الاعتراف بحق الفلسطينيين بأرضهم، واعتبار فلسطين الانتدابية جزءا لا يتجزء من أرض إسرائيل، لذلك وعلى الرغم من المواجهة المحدودة التي حصلت بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في غزة عقب الاندحار الإسرائيلي من قطاع غزة، إلا أن عناصر الوفاق بين مختلف ألوان الطيف الفلسطيني ستنتصر، وهذا ما أكدت عليه جميع القوى الفلسطينية.

إن التجربة الفلسطينية التفاوضية بقيادة حركة فتح مع إسرائيل كانت ضرورية لكشف الأهداف الإسرائيلية الاستراتيجية، وهذا بدوره أسهم في تجنب نشوب حرب أهلية فلسطينية؛ فقد أدركت جميع القوى (سلطة وفصائل ومواطنين) أن حماية الأرض والشعب يجب تقديمها على الاختلافات في الرؤى والتصورات، وأن التشخيص والفهم الدقيق للاستراتيجية الإسرائيلية قد أسهم إلى حد كبير في إقدام معظم القوى الفلسطينية على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية وانتخابات المجلس التشريعي المقرر عقدها في كانون ثاني/يناير 2006، فقد شعرت الفصائل الفلسطينية بأن من واجبها المشاركة في اتخاذ

القرارات من أجل المحافظة على الحقوق الفلسطينية، وتحمل مسؤولياتها، وعدم الاكتفاء بتوجيه الانتقادات لأداء السلطة الفلسطينية، وأدركت تلك الفصائل أن مقاومة فرض الحلول الإسرائيلية الأمريكية على الفلسطينيين هي مسؤولية كافة شرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وبالتالي من المتوقع ألا تؤثر تركيبة المجلس التشريعي السياسية على مستقبل الصراع حتى عام 2015.

إن نجاح إسرائيل في تنفيذ مخططها الرامي إلى إعادة انتشارها في الضفة الغربية على غرار ما فعلت في قطاع غزة قد يعني:

1. السيطرة الإسرائيلية على 58% من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس ومنطقة الأغوار والكتل الاستيطانية والمناطق التي دخلت في الجدارالعازل.
2. حصار 2.4 مليون فلسطيني في الضفة الغربية في مساحة لا تتجاوز 2400كم^2 في الشريط الأوسط من الضفة الغربية الممتد من جنين شمالا مرورا بنابلس ورام الله والقدس وبيت لحم وانتهاء بالخليل، وهذا يعني رفع الكثافة السكانية من 400 نسمة/كم^2 قبل إعادة الانتشار إلى 1000 نسمة/كم^2.
3. حرمان الفلسطينيين من التوسع العمراني الأفقي وخاصة في الشريط الشرقي المتمثل في منطقة الأغوار، والذي يُعوَّل عليه في استيعاب الزيادة السكانية الكبيرة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وإن وضعا كهذا يمكن أن يخلق حالة سكانية كثيفة مشابهة لقطاع غزة بعد عدة سنوات، خاصة في ظل معدلات الزيادة السكانية الكبيرة في الضفة الغربية التي تزيد على 3% سنويا[(5)].
4. دفع الفلسطينيين إلى الهجرة، وخاصة المتعلمين منهم والمزارعين، في ظل ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير، فقد أشارت تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد تجاوزت 24%، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر من 63%[(6)]، وقد بدأت تظهر مؤشرات للهجرة الفلسطينية، خاصة بين أوساط الشريحة المتعلمة، إلى بعض الدول الغربية الأوروبية وأستراليا والولايات المتحدة وكندا، حتى إن نقاش هذه المسالة بين أوساط المثقفين بدأ يظهر بصوت عال، ومن الواضح أن هذه الدول قد سهّلت شروط الهجرة من

الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويخشى أن يكون ذلك بالتنسيق مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

5. ضرب القطاع الزراعي من خلال الجدار العازل الذي نهب الأراضي الزراعية الخصبة خاصة في منطقتي طولكرم وقلقيلية، ففي هذه المناطق زراعة مروية كثيفة، وإنتاجيتها تضاهي إنتاجية أراضي المناطق المحتلة عام 1948، وقد عمل هذا الجدار على وضع عدد كبير من الآبار الجوفية تحت السيطرة الإسرائيلية، فمثلا خسرت قلقيلية حوالي 30% من مياهها الجوفية بسبب الجدار، هذا بالإضافة إلى منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى مزارعهم المحاذية للجدار وزراعتها، ما أدى إلى ضياع مساحات زراعية إضافية، كما أن المزارعين الفلسطينيين لم يعوددوا قادرين على تسويق منتجاتهم بِحُرِّية، فمن ناحية أوقفت إسرائيل استيرادها للمنتجات الزراعية الفلسطينية، ومن جهة أخرى وضعت إسرائيل العراقيل أمام حركة المنتجات بين أنحاء الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال مئات الحواجز العسكرية الثابتة والطيارة المنتشرة على شبكة الطرق، ناهيك عن عدم وجود أسواق عربية أو أجنبية للمنتجات الزراعية الفلسطينية؛ فالمزارع اليوم يعيش أصعب أيام حياته، فهو من ناحية غير قادر على زراعة الأرض، ومن ناحية أخرى لا يتلقى الدعم والمساندة الكافية.
6. إضعاف النسيج الاجتماعي في الأراضي المحتلة عن طريق وضع المعوقات أمام حركة السكان وتنقلهم بين المدن والقرى، وانتشار الفوضى والفقر والبطالة والفلتان الأمني.

أمام تلك التحديات المصيرية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، فإن تعامل الفلسطينيين معها يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:

1. وضع خطط واستراتيجيات مواجهة علنية وواضحة المعالم مضادة وجراحية للمخطط الإسرائيلي، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تفشل تلك الاستراتيجيات والخطط بسبب اختلال ميزان القوى لصالح إسرائيل، وقدرة إسرائيل على إحداث تغييرات

جيوسياسية عميقة وجذرية على الأرض تنقل الفلسطينيين من خط المواجهة الحالي إلى خط مواجهة أصعب وأكثر خطورة، وهذا ما حدث منذ أوسلو حتى اليوم، خاصة إذا ترافق مع بقاء الموقف السلبي الذي تقفه الأنظمة العربية حاليا تجاه القضية الفلسطينية، وعدم قدرتها على التحرر من العبودية الأمريكية لها، وفي هذه الحالة قد تنتقل إسرائيل وبسرعة إلى مرحلة المواجهة العلنية والبدء في عمليات ترحيل جماعية للفلسطينيين لتحقيق ما يسمى بإسرائيل اليهودية النقية أحادية القومية.

2. وضع استراتيجية سياسية وجيوسياسية تنفذ بالتوازي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي تؤدي على مدى 10 سنوات إلى خلق حالة جديدة بشكل تدريجي يصعب على الاحتلال مواجهتها والسيطرة عليها، ويمكن توضيح معالم هذه الاستراتيجية كما يلي:

- **على الصعيد الوطني**

سياسيا: الاتفاق على برنامج سياسي فلسطيني موحد بين الفصائل السياسية الوطنية والإسلامية، انطلاقا من قاعدة أن إسرائيل غير راغبة في السلام، ولن تسلم بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بصرف النظر عن هوية الفصيل الفلسطيني الذي يحكم.

اقتصاديا: العمل على تأسيس اقتصاد مقاومة يمكّن الفلسطينيين من توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية، عن طريق خلق المشاريع الصغيرة في كل بيت فلسطيني، وتغيير السلوك الاستهلاكي، وعدم محاولة بناء اقتصاد دولة يكلف الخزينة الفلسطينية مليارات الدولارات وينتهي بالتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما حصل إثر اجتياح إسرائيل للمدن الفلسطينية عام 2002، كما أن دعم المزارعين الفلسطينيين، خاصة الذين تضرروا من الجدار العازل، أصبح ضرورة وطنية وعربية ملحة من أجل تثبيتهم على أرضهم.

سكانيا وإسكانيا: العمل على ترميم الخرب الفلسطينية والتي تنتشر في كافة أرجاء الضفة الغربية وتطويرها، ويبلغ عددها 162 خربة[7]، ويمكن أن تشكل هذه الخرب مراكز عمرانية جديدة تؤمّن الحماية للمناطق العمرانية المجاورة، وتضع العراقيل أمام التوسع الاستيطاني اليهودي، كما أن إقامة الإسكانات التعاونية في مناطق (ب) المسموح البناء فيها حسب اتفاقية أوسلو، وليس فقط في مناطق (أ)، يعمل على تكوين غلاف عمراني فلسطيني مقاوم.

اجتماعيا وثقافيا: استحداث برامج اجتماعية وتعليمية وثقافية مقاومة تعمل على ترسيخ انتماء الفلسطيني لأرضه وشعبه وأمته، وإشعار الجميع بأن الخطر يتهددهم دون استثناء، وخلق حالة من التحدي والإصرار على الثبات على الأرض مهما كلف ذلك من تضحيات.

- **على الصعيد الإقليمي**

عدم تعريض العلاقات الفلسطينية- العربية والفلسطينية- الإقليمية لأي مخاطر من شأنها إضعاف الصمود الفلسطيني، والعمل على تنسيق المواقف انطلاقا من حقيقة أن الخطر الصهيوني لا يتهدد الوجود الفلسطيني فقط، وإنما يتهدد الدول العربية والإسلامية المجاورة أيضا.

- **على الصعيد الدولي**

إقناع العالم بعدالة القضية الفلسطينية، وحشد التأييد السياسي لها من خلال استخدام لغة الحوار، وإبراز رغبة الفلسطينيين بالسلام، وقطع الطريق أمام إسرائيل للاستفراد بالساحة الدولية.

الخلاصة

يتضح أن حلا دائما للقضية الفلسطينية بجوانبها المعقدة حتى عام 2015 (اللاجئين، والقدس، والحدود، والمستوطنات، والمياه) يبدو بعيد المنال، في ظل العقيدة الصهيونية التي تحكم إسرائيل، وفي ظل موازين القوى في المنطقة والعالم، والتي تصب جميعها في صالح إسرائيل، وسوف تضطر السلطة الفلسطينية للتعامل مع ما يطرح عليها من دون التفريط بالحقوق الفلسطينية التي سبق ذكرها.

كما أنه من غير المتوقع قبول الجانب الفلسطيني بفكرة الدولة المؤقتة، لأن ذلك يعني إمكانية إلغائها في أي وقت، ويعني كذلك عدم تحقيق سيادة على الأرض، وفي هذه الحالة قد يلجأ الجانب الفلسطيني إلى إعلان دولة فلسطينية على الجزء الذي قد تنسحب منه إسرائيل وتعلن عاصمتها القدس، وأن النضال سيستمر إلى حين تحرير كامل الأراضي التي احتلت عام 1967.

الهوامش

1 . أربيه نائور 2001، أرض إسرائيل الكاملة، إصدار جامعة حيفا وزيمورا بيتأن.

2. صحيفة الوطن العمانية 2003/12/12.

3. تجمع صنعاء وأمن البحر الأحمر، صحيفة الصحافة للديموقراطية والسلام والوحدة، 2005.

4. غازي حسين 2005، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025، رام الـلـه - فلسطين.

6 . المبادرة الوطنية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية/ مفتاح 2004.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية، رام الـلـه ، فلسطين.

الفصل الثالث/ الورقة الرابعة

التصورات الإسرائيلية

إبراهيم عبد الكريم*

مقدمة

تتيح المعرفة الدقيقة لطبيعة الاتجاهات الحالية إمكانية توقع تطورات عدة في المدى المنظور؛ إذ إن أنساق هذه التطورات ليست مقطوعة الصلة بالتراكمات التي تفضي إليها، وإن استشراف المستقبل ليس عملية تنبؤية، بل هو محاولة تقوم على استخدام البنى والتفاعلات الجارية لتحديد الآفاق المستقبلية.

بخصوص ثنائية "الصراع- السلام" في المنطقة، كحالة تطبيقية، ربما ينطوي اقتطاع عشرة أعوام من المستقبل المفتوح عملياً على سلوك تعسفي، إلا أن هذا الاقتطاع يعدّ محاولة مبرَّرة حين يقصد به مقاربة الفترة الزمنية واستشراف الملامح المتوقعة للأوضاع التي ستفرض حضورها، استناداً إلى علاقات القوى بين الأطراف المعنية.

تُعنى هذه الدراسة بتحري مضامين التصورات الإسرائيلية لمستقبل الصراع وتداعياته في المنطقة، استناداً إلى تفصيلات موثقة نشرها الإسرائيليون، وتوظيف هذه التفصيلات في محاولة تحديد مسارات التطورات المستقبلية، ولاعتبارات تتعلق بمركزية الموضوع الفلسطيني ثمة ما يستدعي التوسع في تناول مفردات هذا الموضوع الذي ينطلق منه الإسرائيليون في سعيهم لرسم السياق العام لمستقبل إسرائيل، ولعلاقاتها المتوقعة مع محيطها الإقليمي.

وبخصوص الجانب العربي، يسهم الإدراك الموضوعي لأنماط التفكير الإسرائيلية المستقبلية في امتلاك عنصر مهم في التعامل مع سير الأحداث والمستجدات، كيف لا، وهذه الأنماط تعنى أساساً بالبحث عن سبل ضمان البقاء للمشروع الصهيوني، وحيازة مشروعية وجوده واستمراره.

---

* باحث ورئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية- دمشق.

أولا: التقديرات الإسرائيلية لمستقبل الصراع في بيئتها الاستراتيجية

ترتبط التصورات الإسرائيلية لمستقبل الصراع على نحو وثيق بموضوعات "الأمن القـومي" بمفهومه الشامل، وتتيح عناصر القوة التي تمتلكها إسرائيل إمكانية التأثير الفاعل في توجيـه دفـة التطورات المستقبلية، بصرف النظر عن مقدار هـذا التـأثير ومـردوده عـلى الدولـة، فـيما تـؤدي عناصر الضعف الإسرائيلية إلى إعاقة العمل في بعض المناحي التي ترغب إسرائيل بتحقيقها.

تتمتع إسرائيل بأوضاع جغرافية وسياسية مناسبة لممارسة الصراع، وتقـوم عـلى الـدوام بإدخال تعديلات على ميزان القوى في المنطقة بما يزيد الخلـل القـائم في القـدرات العسـكرية عند الآخر لصالحها، وهي تمتلـك قاعـدة ماديـة صـلبة بفعـل الإمكانـات الذاتيـة والتحالفيـة المستمدة من الولايات المتحدة والغرب ويهود العالم، وعـلى خلفيـة هـذه الأوضـاع مجتمعـة، اتسمت التوجهات الإسرائيلية بتأجيج عوامل العداء والصراع.

بالمقابل، تعاني إسرائيل مأزقاً اسـتراتيجيا، انطلاقـاً مـن عوامـل متعـددة، أبرزهـا: تآكـل مختلف الأيديولوجيات الصهيونية التي استمرت عقوداً، وعجز إسرائيل عن حسم الصراع مـع الفلسطينيين، وإخفاقها في تحييد القـوى العسـكرية المعاديـة لهـا، وعـدم نجاحهـا في تحقيـق السلام الكامل مع الدول العربية، بالإضافة إلى تردي صـورتها عـلى السـاحة الدوليـة، والإدانـة شبه التامة لسياستها في مختلف موضوعات الصراع.

تترك عناصر القوة والضعف بصمتها على الأمن القومي الإسرائـيلي، بمحتـواه الـراهن والمستقبلي، على حد سواء، وأصبح من الشائع اعتبار المفاهيم التي توجّه التفكير والسـلوك الإسرائيلي بأنها تشمل الجغرافية، والقوة البشرية، والكمية مقابل النوعيـة، وحـرب منـاورة هجومية، والردع، والتهديدات التقليدية مقابل اللاتقليدية، والاعـتماد عـلى الـذات، وتأييـد القوة الكبيرة، وفي صلب هذه المفاهيم تحرك مبدأ الأمن القومي الإسرائيلي باتجـاه الـتخلي عن بعض الأراضي المحتلة مقابل اتفاقيات سلام رسمية مثل مصر، أو تفاهمات غـير رسـمية مثل لبنان، وهذا الأمر يعني بقـراءة دافيـد رودمـان، أحـد كبـار البـاحثين، أنـه إذا توجـب على إسرائيل أن تخوض حرباً شاملة في المستقبل، فمن غـير المحتمـل أن تتضـمن أهـدافها احتلالا طويل الأمد لأراض ما، ومن المحتمل أن تركز القوات الإسرائيلية على تدمير الجيـوش

العربية، أو تدمير الأسس السياسية والاقتصادية للدول العربية، كطريقة أكثر فاعلية للتأكيد على الأمن القومي لإسرائيل، وبشأن العناصر الأخرى في عقيدة الأمن القومي، ستظل قوات الجيش الإسرائيلي تعتمد على كادر كبير من الاحتياطيين للمستقبل، وستظل تحتاج إليهم إذا كانت ستندلع حرب شاملة، مع تكنولوجيا عالية تضاعف فعالية القوات، بما فيها أنظمة إلكترونية متطورة وذخائر موجهة بدقة، تستمر بالانتشار في ساحة المعركة للحفاظ على الخاصة النوعية مقابل الجيوش العربية، وستظل قوات الجيش الإسرائيلي بشكل مطلق ملتزمة بمفهوم التفوق في القوة البشرية والأسلحة، وحين يتعلق الأمر بطبيعة المواجهة المستقبلية مع العرب، هناك ترجيح إسرائيلي يقوم على عدم حدوث تغير أساسي في موقف إسرائيل الدفاعي بالمدى المنظور[1].

هذا فيما تعطي إسرائيل لمبدأ الردع مكانة متقدمة بين مجمل أوجه السلوك المعتمدة في إدارة الصراع؛ فامتلكت ترسانة تقليدية متطورة وأسلحة نووية كبيرة متنوعة، لمنع العرب من التفكير بشن حرب ساحقة عليها أو التفكير باستخدام أسلحة الدمار الشامل المتوافرة لديهم، يضاف إلى هذا المزاوجة الإسرائيلية التكاملية بين الطاقات الذاتية والطاقات التحالفية التي تتيحها الولايات المتحدة والدول الغربية لإسرائيل.

ورغم تعبيرات الاطمئنان الإسرائيلي للقدرة العسكرية الذاتية، ولرديفتها التحالفية، يحرص صانعو القرار الإسرائيلي على التذكير المستمر بالتحديات المستقبلية الخطيرة التي تواجهها الدولة اليهودية من قبل محيطها العربي والإقليمي، وتجري عملية مبرمجة لتغذية روح "القلعة المحاصرة" التي يتعين الدفاع عنها حتى الرمق الأخير؛ ففي عيد الفصح مثلاً ينشدون: "على مر الأجيال والعصور يسعون إلى محقنا وإبادتنا"، ويُقْسم المجندون يمين الولاء للدولة عند حائط المبكى وفي قلعة مسادا، مرددين: "مسادا إسرائيل لن تسقط ثانية"، وحسب تحليل إيلي فوده، رئيس دائرة الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في الجامعة العبرية، ينبع الإعلان عن وجود عدو، أولاً، وقبل كل شيء، من احتياجات ومتطلبات للمجتمع والزعامة في إسرائيل، إذ إن هذا الأمر يتيح تعزيز تضامن الشعب الإسرائيلي في مواجهة ما يُنظر إليه عدوا متربصا وخطرا محدقا، ويتيح فهماً أفضل للحاضر الذي يتراءى كجزء من سياق تاريخي طويل، وربما حتمي، من الصراعات والحروب المفروضة على الشعب اليهودي، وهو يتيح

التهرب من مواجهة المشكلات الحقيقية الماثلة أمام الدولة والمجتمع، وفي هذا الوضع سيسهل علينا العودة إلى جملة "لا يوجد من يمكن الحديث معه" التي أصبحت أساساً مهماً في السياسة الخارجية لإسرائيل[2].

وحول التحديات المحددة حالياً وفي المستقبل القريب، أشار التقرير السنوي لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عام 2004 إلى أنه في السنوات الأخيرة قلّت التهديدات التي كان لإسرائيل رد عليها، ولكن في الوقت نفسه تعاظمت تهديدات لا يوجد عليها رد، على الأقل في هذه المرحلة[3]، والملاحظ أن المهتمين الإسرائيليين درجوا على ترتيب التهديدات الأمنية المحدقة بإسرائيل، فكانت هذه التهديدات في أواخر التسعينيات بترتيب تبناه زئيف شيف، المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، تهديد الدول البعيدة (إيران) الذي قفز إلى المرتبة الأولى، وتراجع الوزن النسبي لتهديدات الجيوش النظامية للدول المتاخمة لإسرائيل إلى المرتبة الثالثة، وصار تهديد المرتبة الثانية هو حرب العصابات في الدائرة الإسرائيلية[4].

أما حالياً، وفي المستقبل المنظور، فتواجه إسرائيل بتوصيف بوعز غانور، نائب مدرسة الإعداد للإدارة- المركز الإقليمي- هرتسليا، ثلاثة تهديدات أمنية استراتيجية، هي الفوضى والضبابية الأمنية داخل السلطة الفلسطينية إلى الحد الذي تصاعدت فيه قوة حماس، ووصول الفعاليات والنشاطات المنظمة لما يُعرف بـ"الجهاد العالمي" إلى حدود إسرائيل والمناطق المحتلة، ثم وصول إيران إلى القدرة النووية التي تصاحبها تهديدات واضحة وصريحة ضد إسرائيل[5].

وفي مواجهة هذه التهديدات، بامتدادها الزمني، ينبع جزء من التحديات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي- حسب توصيف قدمه غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي في إسرائيل،- من التغيرات المبدئية التي طرأت على طبيعة الحروب، وليس بالذات من المميزات الخاصة للنزاعات التي دخلت فيها دولة إسرائيل، كالصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وأحد الأوصاف المهمة للتحدي الذي تقف أمامه الجيوش اليوم وضعه البروفيسور فان كارفيلد قبل أكثر من عقد من الزمن، وحسب كارفيلد، لن تكون في المستقبل حروب؛ إذ إن النزاعات ستُدار من خلال التهديد باستخدام السلاح النووي أو استخدامه من جهة، وباستخدام العصي والحجارة من جهة أخرى، وفي ضوء هذا الوضع ستفقد الدبابات والطائرات معناها، وهذه الصياغة وإن كان مبالغا فيها، تصف الميل القائم جيداً، وباعتقاد

كارفيلد، تعدّ تحديات الحروب متدنية الشدة ذات أهمية أقل على خلفية الحروب التقليدية[6].

هم يفكرون- في هذا المنحى وأمثاله- بالقدرة العسكرية كضمان للوجود الإسرائيلي واستمراره، ليس فقط عبر الحرب، بل يؤكدون في الوقت ذاته أنه في عصر السلام سيكون للتفوق العسكري الإسرائيلي "قيمة ردعية" على حد قول أفرايم سنيه، وأن قوة الردع يجب أن تكون كبيرة جداً حتى يرسخ السلام مع الدول المجاورة، وبقناعته لا يجوز التحدث عن الردع دون التطرق للموضوع النووي، وإن لسياسة الغموض النووي التي تنتهجها إسرائيل قيمة ردعية بارزة، وينبغي عدم قبول أي تدخل أجنبي في هذه السياسة، وعدم قبول أي إشراف أو تفتيش على منشآتها النووية[7].

وضمن صورة الأمن الإسرائيلي في الطريق إلى سلام مع الدول العربية، هناك إصرار على ما يسمى "مركبات الأمن الحيوية" في أي تسوية مستقبلية، وأهمها: إن التسويات الأمنية المستقرة ستفرض على إسرائيل تبني سياسة أمنية حذرة، وإن السلام الشامل في المنطقة سيغير الأهمية النسبية للأراضي المحتلة، وستحتاج إسرائيل، من أجل ضمان السلام، إلى بنية تحتية أمنية متقدمة وإلى ترتيبات رقابة على الأسلحة، وإن الأسس الأمنية التي ستكون حيوية في أوقات السلام تبدأ بضرورة تنمية فكرة الردع الاستراتيجي لتجنب التهديدات الوجودية[8].

تعبيرا عن المشترك الأمني في ثنائية "الصراع- السلام" أكد المدير العام لوزارة الخارجية رون بروسور- بكلمته في مؤتمر هرتسليا السادس 2006- أن إسرائيل تعمل كي تكون استعداداتها الأمنية والدبلوماسية متماشية مع احتياجات العصر الحديث واضطراراته, مع إيجاد التوازن الصحيح بين القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard Power)، وباعتقاد بروسور، في المحيط الاستراتيجي الجديد، وإزاء التهديدات والفرص العالمية, فإن لإسرائيل مصلحة واضحة في تطوير أنماط تعاون أوسع مع المجتمع الدولي، وتطوير تصور مشترك أكثر جرأة وشمولية لأمنها القومي[9].

باختصار، يركز التعامل الإسرائيلي مع الشؤون المستقبلية، والصراعية والدبلوماسية، على امتلاك مزيد من مكونات القوة، ويصنعون من هذا الامتلاك زاوية محددة للنظر إلى التطورات جميعها، في مختلف المجالات الاستراتيجية والجارية على حد سواء.

ثانياً: مسألة الديمغرافيا ومستقبلها في التقديرات الإسرائيلية

في صلب الموضوعات الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي، يعتبر الجدل الإسرائيلي حول قضية الديمغرافيا وسيلة علمية- مزعومة- للمواقف الأيديولوجية، وعمر هذا الجدل يطابق عمر الصهيونية، ويتلخص محوره في أنه إذا أصبح الفلسطينيون أغلبية في "أرض إسرائيل" فإن الجالية اليهودية ستفقد حقها في السيطرة على الدولة وحكمها، وبذلك تفقد هذه الدولة طابعها اليهودي، ويفترض هذا التوجه بصورة خفية أن الفلسطينيين سيحصلون على حقوق سياسية تمكنهم من ترجمة قوتهم الديمغرافية إلى قوة انتخابية، ولكن لا يوجد أحد من كل الاتجاهات السياسية فكّر في منح الفلسطينيين حقوقاً قد تؤثر على طابع الدولة اليهودية، وفي المقابل نجد أن عدد الفلسطينيين المستعدين لاستبدال كفاحهم من أجل حق تقرير المصير بكفاح من أجل الحقوق المدنية قليل، والمشكلة لا تتجسد في الحقوق الفردية الليبرالية فقط، وإنما بالأساس في الحقوق الجماعية التي تتصادم فيما بينها ولا يستطيع الجهاز السياسي أن يحول إليها الاحتكاكات العرقية، وحسب رأي ميرون بنفنيستي (نائب الرئيس الأسبق لبلدية القدس المحتلة تيدي كوليك- وأحد الباحثين)، فإن من أبرز وسائل مواجهة التهديد الديمغرافي، سواء الخيار الرأسي أو الأفقي، خيار التقسيم الذي يقسم مناطق جغرافية حسب أعراقها، أو خيار المشاركة في قوة الحكم الذي يخصص كتل حكم عرقية في جهاز فيدرالي[10].

تعبيراً عن الأجواء السائدة في إسرائيل بخصوص الديمغرافيا، هناك من يعتقد بين الإسرائيليين مثل ماتي شتينبرغ (مستشار رئيس جهاز الأمن العام- الشاباك سابقاً)، أن الارتكاز على الديمغرافيا هو نتيجة للوضع الذي يعبر عن عدم وجود مخرج، وليس نتيجة قرار مسبق قائم على الاختيار، ولهذا السبب يعتبر تغييراً وانقلاباً في ظروف التسوية السياسية، وهذا هو السياق العام لمقولة:"إن المرأة الفلسطينية هي قنبلة بيولوجية"[11].

من المعطيات التي يعتمدها الإسرائيليون بشأن مستقبل الديمغرافيا، ذكر المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، أنه في عام 2012 سيساوي عدد العرب عدد اليهود من الأردن إلى البحر (فلسطين الانتدابية)، وفي عام 2015 ستصبح هنا أكثرية عربية، وسيصبح اليهود أقلية، وسينقسم العرب إلي ذوي حقوق (مواطني دولة إسرائيل) وعديمي الحقوق (سكان المناطق)، أما اليهود كافة، وفيهم المستوطنون، فسيكونون ذوي حقوق كاملة[12].

وتبين من تقرير قدمه معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي إلى لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست أنه اعتباراً من عام 2006 سيكون التجمع الأكبر لليهود قائماً في إسرائيل، وسيكون عدد اليهود الذين يعيشون في إسرائيل أكبر من عدد اليهود الذين يعيشون في الولايات المتحدة، وحسب التقرير فإن عدد اليهود الذين يعيشون في إسرائيل سيزداد عام 2020 بما يقرب من مليون نسمة، فيما سينخفض عدد اليهود الذين يعيشون في الخارج بنصف مليون، ويبلغ العدد الإجمالي لليهود في العالم حالياً 13 مليون نسمة، ويتوقع التقرير أن يصل هذا العدد حتى عام 2020 إلى 13.5 مليون نسمة، ولا يتوقع معدو التقرير هجرات كبيرة إلى إسرائيل في المستقبل القريب، ويشيرون إلى أن 90% من يهود العالم يسكنون في دول متطورة ويعيشون في مستوى معيشة أعلى من مستوى المعيشة في إسرائيل، وبرأي معدّي التقرير، فإن الاعتبارات الديمغرافية يجب أن تشكل العامل الحاسم في تحديد حدود إسرائيل، سواء أكان ذلك من خلال اتفاق أم من خلال عمل من جانب واحد[13].

في إطار النقاشات الإسرائيلية حول المستقبل الديمغرافي في البلاد، هناك من يقول: بعد عدة سنوات سيكون اليهود أقلية بين النهر والبحر، لذلك هيا بنا نبني الجدار الآن، وننفذ انسحاباً أحادي الجانب، ويقول آخرون: هيا بنا نفر إلى داخل جيتو، وحتى من دون السلام، من خلال شن الحرب التي لا توجد لدينا قدرة على مواجهة تحدياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية، واستطراداً: الديمغرافيا هي الخطر الأكبر الذي تواجهه إسرائيل كدولة يهودية خلال 25-30 عاما قادما، إلا أن الانسحاب أحادي الجانب لن يمنعها، لأن خطرها الحقيقي هو في داخل دولة إسرائيل وليس في "يهودا والسامرة"(الضفة الغربية)، المشكلة الديمغرافية الحقيقية الحاسمة تكمن داخل دولة إسرائيل؛ فعدد العرب فيها يبلغ اليوم 20% من مجموع سكان الدولة، ونسبة الطلاب العرب في الصف الأول الابتدائي تبلغ 32.5%، وهذا مؤشر حاسم لما سيحدث في المستقبل القريب، كما أن 58.8% من العرب تحت سن 24 عاما (مقابل 38% عند اليهود)، والسكان اليهود يشيخون وخصوبتهم في حالة انخفاض، أما السكان العرب فهم مجتمع شاب ذو نسبة خصوبة عالية متصاعدة، ومتوسط عدد أفراد العائلة العربية هو 5.26، أما للعائلة اليهودية فهو 3.13، وعندما يصبح السكان العرب أقلية كبيرة (40% مثلاً) لن تستطيع دولة إسرائيل أن تبقى يهودية الطابع، بل ستصبح

يهودية بصورة مؤقتة، إلى أن يتحول العرب إلى أغلبية من الناحية الفعلية، ويبدأ جموع اليهود بالفرار منها، وستكون أكثرية الفارين من أولئك الذين يرغبون اليوم في الفرار من يهودا والسامرة بسبب الديمغرافيا[14].

وفق هذه الذهنية، احتل التوزيع السكاني داخل مناطق الخط الأخضر مرتبة متقدمة في سلم الاهتمام الإسرائيلي بالمستقبل الديمغرافي للدولة، ومن المعلومات التي أشعلت الأضواء الحمراء في الأوساط الإسرائيلية، استطلاع أجراه "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي" برئاسة غيورا آيلاند، وعرض آيلاند نتائجه في جلسة الحكومة في ربيع 2005، جاء فيه: إن العرب يشكلون معدل 54% في منطقة الجليل (شمالي البلاد)، في حين يشكل اليهود 45%، ويوجد في القدس الثلث من العرب والثلثان من اليهود، ويوجد في حيفا 28% من العرب و72% من اليهود, وفي المنطقة الوسطى يوجد 11% من العرب مقابل 88% من اليهود، وفي الجنوب توجد غالبية يهودية بمعدل 94% مقابل 5.9% من العرب، إلا أن الوقت يعمل لصالح العرب[15].

في محاولة لتوصيف الحلول التي يتعين على إسرائيل اعتمادها، كان تقرير أصدره "مجلس الأمن القومي"عام 2002 قد أوصى بالتوصل في السنوات القادمة لحسم حول موضوع حدود الدولة، سواء عبر اتفاق مع الفلسطينيين أو بصورة أحادية الجانب، ويقترح التقرير أن ترسخ الحدود على أساس اعتبارات ديمغرافية، وجاء في التقرير "هذه هي الطريقة العملية الوحيدة لإقامة دولة يهودية ديمقراطية لوقت طويل"[16]، وكان هناك تأكيد على ضرورة الاختيار الإسرائيلي بين الديمغرافيا، أي الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، أو الجغرافيا، أي استمرار الوجود في المناطق، فلا يمكن مواصلة السيطرة على المناطق المحتلة وفي الوقت ذاته الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة، ولم يبق مزيد من الوقت للتردد، الفترة قصيرة جدا، وبعدها ستنقلب العجلة، والحل الوحيد هو العودة إلى حدود آمنة ومعترف بها، وأن يكون اليهود في داخلها أغلبية مستقرة، وإلا فإننا سنصل إلى وضع البيض في جنوب أفريقيا في النصف الثاني من القرن العشرين، وإذا أرادت إسرائيل ألا تتحول إلى دولة "أبارتهايد" تسيطر فيها الأقلية اليهودية على الأغلبية العربية، فإنها ستضطر إلى التنازل عن معظم المستوطنات في المناطق ورسم حدود واضحة بين الشعبين[17].

وعاد مؤتمر هرتسليا السادس 2006 ليضع بعض المواضيع بالغة الأهمية على رأس جدول الأولويات في النقاش الدائر في إسرائيل، وأحد هذه المواضيع هو العودة إلى طرح الاقتراح القديم الذي يُعنى بمسألة "دراسة اقتراح تبادل المناطق والسكان" بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في إطار التسوية السياسية النهائية لهذا النزاع، مثل نقل قرى وتجمعات سكنية عربية من المناطق الواقعة ضمن الخط الأخضر في منطقة وادي عارة، كمدينة أم الفحم والطيبة، إلى مناطق حكم السلطة الفلسطينية، وذلك مقابل إجراء "تعديلات حدودية" في منطقة أرئيل (غربي الضفة الغربية) [18].

من الواضح أن ما يسمى "المارد الديمغرافي" نجح في ترسيخ نفسه في عالم الأشباح الإسرائيلي، عند كل أصحاب المعتقدات والآراء، يمينا ويسارا، متدينين وعلمانيين، مستوطنين وخصومهم، مؤيدي مبادرة جنيف وجماعة أوسلو، كلهم يستخدمون التهديد الديمغرافي برهانا أبديا على صدقهم، وقد حشدوا الطاقات مرات كثيرة لمكافحته، لدرجة أن التعاويذ التي أُعدت ضده تكفي لتعبئة مجلدات كاملة من الكتب، بتعبيرات ميرون بنفنستي، وتشمل التفاصيل التالية:

- فك الارتباط عن كل المناطق المأهولة بالعرب
- ضم كل المستوطنات
- فك الارتباط عن غزة فقط
- إلغاء ضم الأحياء العربية شرقي القدس
- إخراج وادي عارة و"المثلث الصغير" من حدود دولة إسرائيل
- حظر منح الجنسية الإسرائيلية في إطار جمع شمل العائلات العربية
- التفرقة في مخصصات الأولاد
- سياسة الهجرة غير الانتقائية لمن يُشك في يهوديتهم
- مساعي عرقلة هجرة اليهود إلى دول غربية حتى يضطروا للهجرة إلى إسرائيل خلافاً لرغبتهم.

والنتيجة معروفة، وهي أنه عما قريب، عندما يفرض "المارد الديمغرافي" موقفاً يربط بين تعداد الرؤوس (=الإحصائي) وتعداد اليدين (=الديمقراطي)، ولن يكون بالإمكان التهرب من معضلة الدولة اليهودية أو الديمقراطية، عندها ستكتب التعويذة المخيفة التي

ستطرد "الجني الديمغرافي" من رحم المرأة العربية، وتشجب استخدام الفزاعة الديمغرافيـة، عـلى اعتبار أن ذلك خطوة عنصرية[19]، وبالمناسبة، كان ميرون بنفنستي قد توصل قبل ذلك مع حاييم هنغبي (من زعماء كتلة السلام- غوش شالوم)، كل عـلى حـدة، إلى اسـتنتاج مـؤداه بأنـه لم يعـد هناك أمل في إنهاء الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني بحل يستند إلى دولتـين، وأنـه آن الأوان للعمـل من أجل إنشاء دولة واحدة في البلاد، تمتد بين النهر والبحر، دولة ثنائية القومية[20].

تشبه هذه الرؤية تغريداً خارج السرب، بينما يستقطب حل الدولتين تفهماً متزايـداً في أوساط الإسرائيليين، وهناك انطباع جارف بينهم، هو- بتحديد م.ج. روزنبرغ الباحث في تحليل السياسات- أن الخروج من المناطق ليس هدية للفلسطينيين، بل هدية لإسرائيل، وأن إسرائيل هي التي تحتاج إلى حل الـدولتين أكـثر مـن الفلسـطينيين، وإذا مـا أجـبروا فـإنهم كـما يبـدو سيعيشون مع الوضع الراهن 38 عاما أخرى، وعند ذاك ستكون لهم كثرة واضحة في السـكان، ولكن إسرائيل لن تستطيع التسليم بوضع كهذا، والتمسـك بالمنـاطق سـيؤمن كـثرة عربيـة في إسرائيل خلال 15 عاما أو قبل ذلك[21].

إجـمالاً، يكـاد الإسرائيليـون يجمعـون عـلى الخطـورة البالغـة للتطـورات الديمغرافيـة المستقبلية، وتجد التحذيرات من هذه الخطورة تفهماً وآذاناً مصـغية في أوسـاط الإسرائيليـين، خاصة حين يتعلق الأمر بالمدى الطويل نسبياً، وكعيّنة لذلك، قوبل مقال بعنوان "هل سـتبقى إسرائيل قائمة بعد مائة عام؟" (في عدد أيار/مايو 2005 لمجلة أتلانتيك الأميركية بقلـم بنيـامين شفارتس) باهتمام إسرائيلي سوداوي ملحوظ، وكان محوره التوقع بألا تحتفل إسرائيـل بمـرور مائة عـام عـلى تأسيسـها، بسـبب عـدم تمكـن المشروع الصـهيوني مـن التغلـب عـلى العـائق الديمغرافي الذي أقلقه منذ تأسيسه، مقابل الاحتياجات الوجودية للسـكان الفلسـطينيين ذوي نسبة النمو العالية، أكثر بكثير من إسرائيل التي ستلزم كل دولة فلسطينية مستقبلية بمحاولـة التوسع، الأمر الذي سيأتي على حساب إسرائيل[22].

الخلاصة التي تفضي إليهـا التحـذيرات الإسرائيليـة في المسـألة الديمغرافيـة هـي أن هـذه المسألة تشكل الباعث الأول على البحث عن حلول مستقبلية للصراع تهمّش إسرائيل عبرهـا مـا ينجم عن اختلال الميزان لصالح الفلسطينيين، بحيث تجري التطـورات هنـاك، أي خـارج المجـال الإسرائيلي الذي يراد تحصينه بتلك الحلـول، وهـذا مـا يـفسر لمـاذا تركـز جميـع السـيناريوهات

المستقبلية الخاصة بالصراع على العامل الديمغرافي، ضمن حيثياتها وتعليلاتها وأهدافها، وينطبق هذا على الصيغ المتداولة حالياً، ومن المؤكد أنه سيظل حاضراً في أي صيغة حل ستوضع مستقبلا.

ثالثاً: خطط حل الصراع مع الفلسطينيين محور التصورات الإسرائيلية المستقبلية

شغل مستقبل الصراع مع الفلسطينيين الحيز الأكبر من الهموم الإسرائيلية، وكرست الغالبية العظمى من النقاشات الجدية لسبل حل هذا الصراع، بما يؤدي إلى تجنيب إسرائيل المخاطر المترتبة على استمراره.

من أبرز الخطط المستقبلية التي عرضها الوسط الأكاديمي الإسرائيلي بشأن مستقبل الصراع مع الفلسطينيين في المدى الجاري المحدود، عدد من أوراق العمل التي صدرت عن مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في خريف 2005، بعنوان "إسرائيل والفلسطينيون- بدائل سياسية لإسرائيل"، بُحثت فيها خمس خطط أو خيارات لأول مرة في حلقة دراسية مغلقة، وبرعاية المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية، ويمكن تلخيص أسس كل واحدة من تلك الخطط الخمس كما يلي:

الخطة الأولى (دافيد كيمحي/ المدير العام السابق لوزارة الخارجية وسفيراً خاصاً، وعضو في لجنة إدارة الجامعة العبرية في القدس، ومن مؤسسي الحلف الدولي من أجل السلام العربي- الإسرائيلي): يجب البدء فوراً في مفاوضات لاتفاق دائم من خلال تحقيق "خارطة الطريق"، وتُستعمل "مبادرة جنيف" في هذه الخطة مصدر وحي وتوجيه لتحديد خطوط إنهاء النزاع وحله بوساطة دولتين مستقلتين، ويؤكد هذا التوجه أن الأعمال أحادية الجانب لن تأتي بالسلام.

الخطة الثانية (يسرائيل هرئيل/ رئيس المعهد الإسرائيلي للقيادة والاستراتيجية اليهودية، وأحد زعماء مجلس المستوطنين): توسيع أحادي الجانب لمجال سيادة إسرائيل على مناطق الضفة الغربية الواقعة اليوم تحت سيطرة أمنية إسرائيلية مباشرة (مناطق ج المُعرَّفة بحسب اتفاق أوسلو)، دون المراكز السكانية الفلسطينية أو على قطاع غزة، وبحسب هذا التوجه، المكانة السياسية للفلسطينيين في المستقبل هي مكانة إشكالية، حلها متعلق بسياسة مصر والأردن، لا بإسرائيل.

الخطة الثالثة (عوزي أراد/ رئيس المعهد السياسي الاستراتيجي في المركز متعدد المجالات في هرتسليا، وكان مستشاراً سياسياً سابقا لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو): التوجه لتغيير تدريجي يشتمل على سلسلة تسويات مرحلية لإدارة النزاع، إلى أن تنضج ظروف أشد ملاءمة لصنع السلام، لأنه في الأمد القريب لا تستطيع مفاوضات التسوية الدائمة ولا الخطوات أحادية الجانب أيضاً التي تقتضي وساطة دولية أن تنجح، ولا بد من إدارة مفاوضات لتسويات مرحلية في غضون عدة سنوات للتخفيف من غلواء النزاع، إلى أن يتغير الطرفان والوضع والأجواء عموماً.

الخطة الرابعة (يوآل بيترز/ محاضر كبير في قسم العلوم السياسية والسلطة ورئيس مركز بحوث السياسة والاجتماع لأوروبا في جامعة بن غوريون في النقب، وأوريت غال/ من قسم العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس وتُدير مشروعاً في صندوق التعاون الاقتصادي بتل أبيب): إدخال وجود دولي لتقديم المفاوضات نحو حل لدولتين، لأن المشاركة المباشرة للجماعة الدولية ووجود قوة دولية في المنطقة مطلوبة لمساعدة الطرفين في التقدم نحو حل النزاع.

الخطة الخامسة (دان شفتان/ زميل رفيع في مركز بحوث الأمن القومي في جامعة حيفا، ومحاضر في مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا، وفي معهد الأمن القومي وفي مدرسة قيادة الجيش في إسرائيل ومقره): انفصال أحادي الجانب لفصل إسرائيل عن قطاع غزة والمراكز السكانية الفلسطينية بـ"جدار الفصل" في الضفة الغربية، إلى أن يشعر الإسرائيليون بالأمن، لأن الفلسطينيين سيَكُفّون عن استعمال الوسائل العنيفة معهم، وسيكونون مستعدين لقبول اتفاق مصالحة.

اتفق المؤلفون على أن القيم الأساسية لإسرائيل هي: دولة يهودية- دولة ديمقراطية- أرض إسرائيل- دولة آمنة- دولة تعيش بسلام مع جاراتها، وكانوا جميعاً يودون الحصول على جميع هذه الأهداف معاً، لكن في الوضع الذي يضطرون فيه للحصول على بعضها والتخلي عن جزء آخر، فإن سلّم تفضيلاتهم لا يتماثل في موضوعات العلاقة بين القوة العسكرية والسلام والأمن والدور الدولي وغير ذلك[23].

وكشف كاتب إسرائيلي بارز النقاب عن وجود أفكار لدى المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية تقضي بالعودة إلى نموذج الهدنة لعام 1949، بحيث تُعطى غزة لمصر، والضفة الغربية للأردن، والجولان لسورية، وتحصل إسرائيل على تسويات راسخة مع الدول التي تتحلى بالمسؤولية مقابل التنازل عن المناطق، وذلك بعد أن أخفق حل الدولتين، سواء بالاتفاق أو بالإكراه، لأن هذا الحل يعني نهاية الصهيونية[24].

يشير تداول هذه الأفكار إلى إدراك متزايد في أوساط الإسرائيليين بأن حربهم على الشعب الفلسطيني أخفقت في تحقيق ما تتطلع إليه الأوساط العسكرية الإسرائيلية، عن طريق استخدام مزيد من القوة الغاشمة لإخضاع الفلسطينيين، وهو ما يُشعر جيش الاحتلال بعبثية ما يقوم به، الأمر الذي يجعله يرجع إلى أفكار واجهها الزمن بمعادلات جديدة.

رابعاً: الصورة الإسرائيلية للجغرافية السياسية الفلسطينية في المدى المنظور

تتركز صيغ الحل المتوخى إسرائيلياً بالبحث عن "وصفة" ترى فيها إسرائيل خلاصاً من مأزقها الاستراتيجي، تتضمن رفض خيارين نقيضين: رفض الضم التام للضفة الغربية، كونه يؤدي إلى دولة ثنائية القومية، ورفض التسليم بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على كامل أراضي الضفة والقطاع، وضمناً القدس الشرقية، لأن هذه الدولة تشكل خطراً وجودياً وأمنياً على إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية، هذه الوصفة تحكم عملية الترسيم الجغرافي- الأمني- السياسي للواقع المستقبلي الذي ترغب إسرائيل بفرضه على الفلسطينيين، وهي عملية أخذت تنشط خلال السنوات الأخيرة، وستستمر في المستقبل، فماذا عن تركيبتها.

- **قطاع غزة**

يتوقع الإسرائيليون أن تظل الأوضاع الجغرافية- الأمنية لقطاع غزة على النحو القائم حالياً، مع إجراء بعض التعديلات اللوجستية، وتتلخص بما يلي:

- استمرار السياج المجهز بمعدات إلكترونية يحيط بقطاع غزة، وأقيم بعد عام على اتفاقات أوسلو عام 1993، وهو يتبع إجمالاً خط 1967، وهناك خطة لبناء سياج ثان يتيح إقامة منطقة عازلة بعرض 70م مع السياج القديم، ستتم مراقبتها خصوصاً عبر شبكة كاميرات وآليات موجهة عن بعد[25].
- الإبقاء على "المنطقة العازلة" بعرض 5-7كم أقيمت أواخر عام 2005 شمالي

قطاع غزة، لمنع دخول فلسطينيين إلى المناطق التي تطلق منها القذائف الصاروخية على إسرائيل، وستشمل المنطقة العازلة أيضاً الأراضي التي كانت تقوم عليها المستوطنات الإسرائيلية التي دمرها الجيش الإسرائيلي بين شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2005 جنوبي القطاع[26].

- تحويل معابر إيرز وكيرم شالوم وكارني وصوفا الموجودة بين إسرائيل وقطاع غزة إلى معابر حدودية "دولية"، طبقاً لأمر وقعه وزير الداخلية الإسرائيلي أوفير بينيس وصادقت عليه لجنة الداخلية البرلمانية، بحيث يجب على من يريد دخول إسرائيل عبرها الحصول على تأشيرة، كما هو عليه الحال بالنسبة لأي مواطن أجنبي يرغب بدخول إسرائيل عبر المعابر الدولية الأخرى[27].
- استمرار حصار قطاع غزة براً وبحراً وجواً، وإخضاع حركة العبور إلى القطاع والخروج منه للمعايير الإسرائيلية الأمنية والعملية والسياسية وسواها.
- التحسب الإسرائيلي الدائم لمحاولة اختراق الحدود بوسائل شتى، وضمناً بأنفاق أو بإدخال طائرة صغيرة دون طيار، كما حدث على الحدود الشمالية[28] من قبل حزب الله ، وغير ذلك.

- **الضفة الغربية**

من أبرز المحددات الشائعة لصورة الوضع الجغرافي- الأمني المستقبلي في الضفة الغربية، كما يرسمها الإسرائيليون، ما جاء في تصريح ليهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة، حين عرض أسس الخطة السياسية لحزب كديما، اختصاراً: الانسحاب من مناطق فلسطينية مكتظة، مع تحصن إسرائيلي في الكتل الاستيطانية (القدس الشرقية ومستوطنات غوش عتسيون ومعاليه أدوميم وأرئيل) وفي غور الأردن، وهي صورة من الخارطة[29] التي عرضها أرئيل شارون على الرئيس محمود عباس في مزرعته لطبيعة الحل الذي يراه في المرحلة المؤقتة التي قد تمتد من 10-15 عاماً، وقال أولمرت: إن خطة كديما التي تهدف إلى إقامة كيان فلسطيني في 50% من الضفة الغربية يكون محاطاً من كل الجهات بسيطرة إسرائيلية، وحسب المعلومات التي نشرت عن ذلك، يتضمن مشروع شارون التفصيلي ما يلي[30]:

- إقامة حزامين أمنيين طوليين: الحـزام الأمنـي الغـربي عـلى طـول الخـط الأخضر بعمـق يتراوح بين 5-10كم، وحزام شرقي يشمل غور الأردن بعرض 15-20كم.
- إقامة خمسة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين العرضيين (ممر بـين منطقـة جنـوب طولكرم حتى منطقة نابلس، ومنطقة زعترة، وغور الأردن- شارع عابر السـامرة رقـم 5 بين رأس العين، وغور الأردن- شارع رقم 45، ومنطقة اللـد، واللطـرون شـمال القـدس/ الغور- شارع غوش عتسيون غور الأردن (عابر صهيون)- شارع رقم 35، شمال الخليـل، غور الأردن).

وأهم نتائج هذه الخطة عملياً تشكيل أربع كتل (جُزُر) فلسطينية يمكـن إقامـة دولـة عليها، هي: كتلة جنين/نابلس، كتلة رام اللـه ، كتلة بيت لحـم، كتلـة الخليـل، وهـذه الكتـل الأربع ترتبط بشوارع مزدوجة منفصلة، بعضها خاص بالفلسطينيين، وبعضـها خـاص بـاليهود، ويحصل الفلسطينيون على ممـرات شـمالي الضـفة الغربيـة وجنوبيهـا، وبـين الضـفة الغربيـة وقطاع غزة، وتتخذ الممـرات شـكل تحـويلات مـن الشـوارع القائمـة وأنفـاق تحـت الشـوارع الاستراتيجية، عندئذ تتضمن النتائج حسب الرؤية الإسرائيلية تمكين الفلسـطينيين مـن تطبيـق رغبتهم الوطنية بإقامة دولة، بالحفاظ عـلى الأمـن والمسـتوطنات اليهوديـة في جميـع الضـفة الغربية، والتهديـد الـدائم للفلسـطينيين (وإذا لم تحسـنوا الـتصرف بإمكاننـا إغـلاق الشـوارع أمامكم) وهذا ما تم تطبيقه خلال الانتفاضة الحالية[31].

ضمن العوامل التي تمهد لإمكانية تنفيذ هـذه الخطـة، انتهـاء الجـيش الإسرائـيلي مـن إنشاء شبكتين منفصلتين من الطرق، بحيث تكـون المحـاور المركزيـة في أرجـاء الضـفة موضـع استخدام المستوطنين والإسرائيليين، فيما تكون الطـرق الترابيـة الجانبيـة بـين القـرى مخصصـة لاستخدام الفلسطينيين، وعملياً، يدور الحديث عن مدماك آخر في سياسة "الأبرتهايد" السائدة في المناطق[32]، وأطلق على هذه الخطة اسم "كل شيء يتدفق"، وقـد تسـارعت مراحلهـا عـلى خلفية انتصار حماس في الانتخابات، ورغبة إسرائيل في خلق واقع جديد على الأرض، وصـودق عـلى الخطـة في الجـيش الإسرائـيلي، تمهيـداً لإقرارهـا مـن القيـادة السياسـية التـي ينبغـي أن تـوفر الميزانيـة لهـا، ومـن المتوقـع للكلفـة أن تـتراوح بـين 100 و 600 مليـون شـيكل لبنـاء تحويلات وطرق جديدة[33]، وتكاملاً مع ذلك، يستمر العمل بـأمر عسـكري صـادر عـن قائـد

المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، دخل حيز التنفيذ منتصف شباط/فبراير 2006، يحظر على الفلسطينيين حاملي التصاريح دخول إسرائيل في الطرق التي يدخل فيها الإسرائيليون إلى نطاق "الخط الأخضر"، كما يحظر على الإسرائيليين نقل أصحاب التصاريح الفلسطينيين إلى إسرائيل إلا عبر 11 معبراً خاصاً مخصصة للفلسطينيين فقط[34].

يحتل غور الأردن مكانة خاصة في الاستراتيجية الإسرائيلية المتعلقة بالوضع الجغرافي-الأمني للضفة الغربية، وسيظل يحظى بأهمية قصوى في المشاريع الإسرائيلية المستقبلية[35]، ويمكن القول: إن الاعتبارات الأمنية الخاصة بغور الأردن تنتمي إلى دائرتين: **الأولى** اعتبارات الأمن الخارجي، أي الرد على خطر هجوم قوة برية كبيرة تعبر الأردن، **والثانية** اعتبارات الأمن الداخلي، أي ضمان عدم تحول الدولة الفلسطينية إلى "مصدر للإرهاب وحرب العصابات" ضد إسرائيل، ويضع الإسرائيليون الذين يتبنون شعار السيطرة الإسرائيلية على غور الأردن هدفين لهذه السيطرة: **أحدهما** الفصل بين الأردن والدولة الفلسطينية، من أجل منع التأثير غير المرغوب فيه بين الضفتين، **والآخر** منع إدخال وسائل قتالية وأشخاص غير مرغوبين إلى الدولة الفلسطينية، بسبب الخوف من أن يؤدي غياب الرقابة إلى تمكين الدولة الفلسطينية من انتهاك القيود المفروضة على قواتها المسلحة وكذلك التسهيل على المعارضة بتنفيذ عمليات ضد إسرائيل[36].

وحسب المعلومات المنشورة، يمتد القطاع الشرقي من الضفة الغربية على طول 120كم، من منطقة عين جدي على مقربة من البحر الميت في الجنوب، ولغاية "الخط الأخضر" جنوبي بيسان شمالاً، بينما يصل عرض هذا القطاع إلى 15كم، ويعيش فوق هذه المساحة اليوم أكثر من 47 ألف فلسطيني، في نحو عشرين بلدة ثابتة، بما في ذلك مدينة أريحا، وبضعة آلاف في بلدات مؤقتة، ومما يذكر أنه منذ احتلال الضفة الغربية نظرت جميع حكومات إسرائيل إلى هذه المنطقة التي تضم غور الأردن، على أنها "الحدود الشرقية" لإسرائيل، وفكرت بضمها إلى أراضي الدولة، ومن أجل تثبيت قدمها في المنطقة، أقامت إسرائيل في الغور، منذ مطلع السبعينيات، 26 مستوطنة إلى جانب خمسة مواقع للمستوطنين "الناحال"، يعيش فيها اليوم نحو 7500 مستوطن، وعلى مدار الأعوام التالية تم الإعلان عن الغالبية العظمى من أراضي هذا القطاع على أنها أراض تابعة للدولة، وجرى ضمها إلى

مناطق النفوذ التابعة للمجلسين الإقليميين "عرفوت هيردين" و"مجيلوت" اللذين تعمل في إطارهما معظم المستوطنات في المنطقة، وفي إطار اتفاقية أوسلو تم تعريف هذه المنطقة، باستثناء جيب يضم مدينة أريحا والمساحات التي تحيط بها، على أنها مناطق (ج) التي تسيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة[37].

ووفق حسابات أجراها البروفيسور أورن يفتاحئيل، رئيس قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، يشكل غور الأردن ثلث مساحة الضفة، ولكن، إذا اعتمد إيهود أولمرت على تعريف رئيس الوزراء السابق إيهود براك في الإبقاء على السيطرة على شريط في الغور بعرض 12كم فإن هذه المنطقة تشكل 10% من الضفة، أي إن أولمرت يفكر بإبقاء السيطرة الإسرائيلية على أكثر من ربع مساحة الضفة الغربية، إضافة إلى مناطق في القدس الشرقية[38].

تبين الوقائع القائمة في غور الأردن أن سلطات الاحتلال تعتزم مواصلة فصل المنطقة الشرقية من الضفة عن سائر أجزاء الضفة، وحرمان نحو مليوني فلسطيني من الدخول إلى هذه المنطقة، وتشتمل على غور الأردن ومنطقة شاطئ البحر الميت والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة، خاصة أن كبار المسؤولين الإسرائيليين كانوا قد أعلنوا أن منطقة الغور ستبقى تحت سيادة إسرائيل في كل تسوية مستقبلية[39]، وتؤكد التقارير المنشورة أن الجنود الإسرائيليين يشرفون على التغييب القسري للفلسطينيين بواسطة أربعة حواجز أساسية تقطع طريق الغور عن باقي أجزاء الضفة، وما يحدث فعليا هو أنهم يساعدون في تفريغ الغور من سكانه الفلسطينيين تحضيرا لضمه إلى إسرائيل بصورة رسمية[40].

تدرك الأوساط الإسرائيلية أن تأثير ضم غور الأردن سيكون كبير جداً وخطيراً على الدولة الفلسطينية وعلى مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، لأسباب متعددة، منها[41]:

- غور الأردن حتى الجزء الجنوبي الشرقي من الخليل هما احتياطي الأرض الوحيد الذي يتوافر للدولة الفلسطينية، والسيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة سيعتبر عاملاً معرقلاً لتطور الدولة الفلسطينية.
- كل حل معقول لمشكلة اللاجئين يلزم إعادة بعضهم إلى منطقة الدولة الفلسطينية، ودون هذه المناطق لن يتوافر مكان لتوطينهم.

- وجود الجيش الإسرائيلي وحركة قواته في هذه المنطقة سيؤديان إلى احتكاكات مع السكان الفلسطينيين.
- تجميد الدولة الفلسطينية في إطار طوق إسرائيلي يحيط بها من كل جانب يخلق الإحساس بالحصار، مما يعيق إقامة علاقات طبيعية بين الدولتين.

وارتباطاً بالواقع الجغرافي، يذكر أن إسرائيل سيطرت على 900 مليون م^3 من مياه حوض الأردن البالغة 1300 مليون م^3، وتقوم بالسيطرة على المياه الجوفية في الحوض الغربي الفلسطيني وسرقتها[42]، وليس هناك ما يشير إلى أن إسرائيل ستقدم تنازلات في موضوع المياه مستقبلاً، خاصة أنه لا مغزى من ترسيم مسار الجدار بيتطابق تماماً مع مسار خزانات المياه الجوفية وآبار المياه، بحيث تقع في الجهة الإسرائيلية، ويفصل الجدار بعض التكتلات السكانية عن مصدرها الوحيد من المياه[43].

وهكذا تبين بنية الحل الإسرائيلي المُتصور لمسألة الجغرافيا السياسية أن تقطيع أوصال الضفة الغربية، وحرمانها من الوحدة الإقليمية مع قطاع غزة، يشكلان الهدف الأبرز للخطط الإسرائيلية الراهنة والمستقبلية، على نحو يجري فيه تكريس الجزء الأكبر من الواقع الاستيطاني والسياسي والأمني الحالي.

خامساً: صيغة الجدار الفاصل قيد الإنهاء

على مدى السنوات العشر المقبلة سيكون الجدار الفاصل واقعاً ناجزاً قائماً، بفعل الإصرار الإسرائيلي على استكمال إنشائه، وستكون النتيجة وجود جدار عملاق يبلغ طوله 10 أضعاف سور برلين وارتفاعه 3 أضعافه، وفيما يلي بعض ملامح الواقع الراهن والمستقبلي الخاص به:

- حسب العرض الذي قدمه جهاز الأمن الإسرائيلي في مداولات حكومية (تموز/يوليو 2005) ظهرت وتيرة التقدم في مشروع الجدار كما يلي: 28% من المسار اكتمل، و24% قيد العمل، و8% أخرى سيبدأ العمل فيها قريباً، و5% متأخرة بسبب التماسات لمحكمة العدل العليا، و24% في مراحل تخطيط مختلفة، و11% أخرى توجد في مداولات بين وزارة الحرب والمستشار القانوني للحكومة[44]، وحسب تصريح

لنائب رئيس الأركان اللواء موشيه كابلانسكي، في لجنة الخارجية والأمـن في الكنيسـت، في كانون أول/ديسمبر 2005، أنجز من الجدار الفاصل 275كم فقط من أصـل 759كـم مخطط له، وهو سيستكمل حتى نهاية 2006، ومن أصل 39 معبراً ستعمل عـلى طـول الجدار، أقيم حتى الآن 11 معبراً، ويخطط لإقامة 28 أخرى[45].

- مع اكتمال بناء الجدار، لن تتجاوز مساحة الأراضي المتبقيـة للفلسـطينيين (منـاطق أ + ب) ما مجموعه 2700كم^2 (= نحو نصف مساحة الضـفة، أي نحـو 10% مـن مسـاحة فلسطين التاريخية) وهو ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون، وبتأييـد أمـريكي من الرئيس بوش الابن، لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على منـاطق (أ+ب)، ويكـون الجدار الشرقي والغربي قد تجاوز طوله 1000كـم، وسيصـبح شـكل الجـدار مثـل اليـد المشوهة التي تتغلغل أصابعها داخل أراضي الضفة الغربية، لتضم أكبر عدد ممكن من المستوطنات الصهيونية، وأول هذه الأصابع شمالاً، لضم مستوطنة ألـون موريـه شـمال شرق نابلس، والثاني أيضاً في أراضي محافظة نابلس لضم مستوطنة إيـتمار، أمـا الإصـبع الثالث على حدود محافظة رام اللـه نابلس، ويكون أكثر اتساعاً، وذلك لضم ما يعرف بمجموعة مستوطنات (شيلو، عيليه، معاليه لبونـة، رحـاليم، متسـبيه شـيلو)، والإصـبع الرابع يمتد إلى مستوطنة بيت إيل ويضم (بسجوت، كوخاف يعقوب، معاليه مخـماس، عوفرا)، ويتصل بعد ذلك بمحافظـة القـدس، والخـامس في محافظـة بيـت لحـم ليضـم مستوطنات (تقوع، ونيكوديم، متسار شمعون، متسار سيفر، معاليه عـاموس)، وهنـاك إصـبع سـادس يصـل إلى حـدود مدينـة الخليـل، ليضـم (كريـات أربـع وخارسـينه والبـؤر الاستيطانية داخل المدينة، وكذلك معاليه حيفر وبني حيفر وكرميل ومعول)، وبذلك يكون قد ضم الجدار معظم المستوطنات الشرقية، وما عرف مـن مسـتوطنات خـط آلـون التـي يبلغ مجموع مستوطناتها 35 مستوطنة، إضافة إلى المستوطنات سابقة الذكر[46].
- طبقـاً لمعطيـات "مركـز المعلومـات الإسرائـيلي لحقـوق الإنسـان في الأراضي المحتلـة- بيتسـيلم"، يضـم الجـدار الفاصـل 31% مـن أراضي الضـفة الغربيـة، ويصـل عـدد الفلسطينيين المتضررين منه إلى نحو نصف مليون نسمة، يقطنون نحو 85 قرية وبلدة، وبحسب المركز، فإن 14 قرية وبلدة فلسـطينية يقطنهـا أكـثر مـن 24 ألـف فلسـطيني

ستوجد جميعا غرب الجدار, فيما يحيط الجدار من جهات ثلاث على الأقل بـ 53 قرية وبلدة يسكنها أكثر من 230 ألف فلسطيني، فضلاً عن أنه يعزل 18 قرية وبلدة في القدس الشرقية المحتلة يسكنها 220 ألف فلسطيني، وسيضم الجدار عملياً إلى إسرائيل 55 مستوطنة يهودية تقطنها الغالبية العظمى من المستوطنين، من بينها 12 مستوطنة في القدس، و42 مستوطنة في الضفة الغربية يقطنها أكثر من 322 ألف مستوطن، في حين يُبقي الجدار 79 مستوطنة تضم 84 ألف مستوطن إلى الجهة الشرقية منه[47].

استند إنشاء الجدار الفاصل إلى فلسفة أمنية مستقبلية، بمضامين جغرافية وديمغرافية ونفسية، وكان الجدار في نظر بعض المتخصصين الإسرائيليين (أمنون سوفير من جامعة حيفا، وسيرجيو ديلا فرغولا كبير الديمغرافيين المختص في ديمغرافيا الشعب اليهودي) يشكل الحل لبقاء إسرائيل، ومن دونه سيكون هناك انتحار جماعي، أما إذا بُني الجدار فهذا يعني النجاة لليهود، "السور هو الطريق الوحيد للانتصار على الرحم الفلسطيني ... إذا سقط هذا السور سيغمرنا طوفان هائل من الفلسطينيين، مثل المكسيكيين الذين دخلوا إلى الولايات المتحدة، وإذا سقط السور سقطت إسرائيل ... ولكن الجدار سيدفع الفلسطينيين إلى البحث عن عمل لهم في الأردن والسعودية والعراق ودول الخليج"[48].

على الرغم من الأهمية الجغرافية- الأمنية للجدار الفاصل لإسرائيل، إلا أن ثمة اعتراضات عدة أُثيرت من قبل أوساط إسرائيلية على إنشائه، من منطلق الحرص على مستقبل الدولة الإسرائيلية، وعلى سبيل المثال، ذكر أبراهام شالوم، رئيس الشاباك سابقاً، أن الجدار يتسبب في إنشاء واقع سياسي- أمني سيتحول إلى مشكلة بحد ذاته، لماذا؟ لأنه يتسبب بالكراهية، ويصادر الأراضي، ويلحق مئات آلاف الفلسطينيين بدولة إسرائيل، وهذا ضد مصلحتنا ... الجدار يحقق عكس ما أُرِيدَ منه، بدلاً من بلورة واقع فصل وإبقاء نافذة لدولتين لشعبين يتبلور واقع آخر تغلق فيه نافذة الفرص هذه، ويقول الفلسطينيون: أردتم دولتين، وبدلاً من ذلك تقومون بحبسنا في واقع جنوب أفريقي ... ولذلك، كلما أيدنا الجدار أكثر فقدوا هم حلم وأمل الدولة الفلسطينية المستقلة"[49].

خلافاً لهذه الاعتراضات وأمثالها، تواصل إسرائيل تغليب مصلحتها الذاتية على أي

مصلحة للفلسطينيين، ولا يغيب عن الذهن الإسرائيلي ما يلحقه الجدار من مفاعيل تدميرية لدى الفلسطينيين، ويمكن تلخيص أبرز هذه المفاعيل الراهنة والمستقبلية التي توغل إسرائيل في تكريسها حيال الفلسطينيين، بما يلي:

- **سياسياً**

يصادر الجدار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويمزق الضفة الغربية، ويحول دون إقامة دولة فلسطينية على منطقة متصلة جغرافياً وسكانياً، وخاصة عبر ترسيم حدود إسرائيل من جانب واحد، بضم أكبر مساحة ممكنة من الضفة، وجعل الاعتبار المركزي من وراء تحديد مقاطع كثيرة من مساره ضم مساحات المخصصة لتوسيع المستوطنات وراء الجانب الإسرائيلي من الجدار.

- **سكانياً**

للجدار آثار تدميرية على الواقع اليومي والدائم للفلسطينيين، حيث يحاصر أكثر من 1.5 مليون فلسطيني يعتبرون رهينة لدى إسرائيل، ولا يسمح لهم بالدخول أو الخروج إلا عبر بوابات تسيطر عليها قوات الاحتلال، ويتعرضون فيها لإجراءات تعسّفية وإذلال وإهانات يومية.

- **اقتصادياً**

يُلحق الجدار أذى كبيراً بالواقع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين عموماً، ولسكان المدن والقرى التي يمر في أراضيها، ويشكل عملية خنق وإفقار للسكّان بتجريدهم من مصادر رزقهم.

- **اجتماعياً**

يعاني الفلسطينيون القاطنون غرب الجدار نقصاً في الخدمات الصحية، وهناك كارثة صحية محدقة بهؤلاء، بسبب القيود على حرية التنقل للوصول إلى الأماكن الصحية والتمتع بالخدمات الأساسية التي تتركز في المدن، وأكثر فئة متضررة هي الأطفال دون سن الخامسة الذين يحتاجون إلى التطعيم الشهري، وكبار السن، والمصابون بأمراض مزمنة، وذوو الاحتياجات الخاصة، ويلحق الجدار ضرراً بآلاف الطلاب جراء صعوبة الوصول إلى

المدارس، إضافة إلى تدمير المدارس وتعرض مرافقها للإضرار.

- **حضارياً**

يدمر الجدار المواقع التاريخية والأثرية والتراثية الفلسطينية ويعزلها، خصوصاً في مدن بيت لحم والقدس والخليل، مما يؤدي إلى طمس الهوية الفلسطينية.

- **بشأن القدس**

يراد للجدار أن يحسم النقاش حول موضوع القدس، عبر تهويدها وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني، ثم خلخلة التوازن الديمغرافي لخلق واقع في القدس يصعب تغييره، من خلال خنق تطور القدس الشرقية، وضم بؤر استيطانية مثل (معاليه أدوميم وجفعات زئيف)، وإخراج قرى ومناطق فلسطينية من حدود بلدية القدس، وبالتالي التخلص من أكبر عدد من السكان الفلسطينيين.

وإن تحديد مسار الجدار على طول خط حدود بلدية القدس يتجاهل بصورة فظة نسيج الحياة الذي تطور على مدار السنين، ويهدد بتدميره بصورة تامة، فيهدد ارتباط سكان شرقي القدس بأواصر القربى والعلاقات الاجتماعية الوثيقة مع سكان الضفة الغربية عامة، ومع سكان البلدات المجاورة بصورة خاصة، ويعزل عشرات آلاف المواطنين المقدسيين في الضواحي عن مدينتهم، ويعزل آلاف الطلبة عن جهاز التربية والتعليم في شرقي القدس، كما يعزل المواطنين العرب عن مراكز الخدمات الصحية في المستشفيات والعيادات الموجودة في شرقي القدس، ويلحق ضرراً بالغاً بالقوى العاملة من الضواحي في القدس (بجميع أجزائها) وبأصحاب الحوانيت والمحلات والمصانع والزبائن الذين يأتون إلى القدس.

- **قانونياً**

يجسّد الجدار السياسة العنصرية الإسرائيلية المناهضة للأعراف والقوانين الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وحتى للاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ولا يولي أي اعتبار للقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/2/23 بعدم مشروعية الجدار، وبذلك سيظل الفلسطينيون والعالم يعتبرونه جريمة ضد الإنسانية تعاقب عليها الدول الأطراف من خلال محاكمة دولية وذلك وفقاً لمعاهدة مناهضة التمييز العنصري.

في مواجهة هذا الواقع المأساوي، من الواضح أن الجدوى الإسرائيلية المحسوبة لإقامة الجدار الفاصل تشمل مختلف جوانب الصراع مع الفلسطينيين، لدرجة أن دور الجدار لا يختلف عن الدور الذي تؤديه الآلة العسكرية الإسرائيلية، وهو ما يحتم الاستنتاج أن الفلسطينيين سيواصلون وضع تحريك الجدار إلى الخط الأخضر في صدارة مهماتهم النضالية، ومعروف تماماً أن ذلك يتلازم مع العمل للتخلص من الاحتلال والاستيطان، على طريق إنجاز مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

سادساً: المعابر ... التوزع القائم والمخطط

يكاد المتابعون الإسرائيليون يجمعون على أن خط التماس بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية يرتدي بالتدريج شكل حدود بين دولتين، في المستقبل المنظور، ويجد المراقب صعوبة في تحديد عدد المعابر التي ستكون على هذه الحدود؛ فقد ذكر تقرير إسرائيلي أنه يتم التخطيط لإقامة مشروع كبير من المعابر ونقاط الحدود، سيتضمن 33 معبراً مع الضفة الغربية و3 مع قطاع غزة[50].

وحسب معلومات إسرائيلية أخرى، تخطط إسرائيل لإقامة 30 معبراً كبيراً، و65 معبراً صغيراً (زراعياً) على امتداد نحو 800كم من الجدار، وبعضها أصبح قائماً الآن، والمعابر الـ 30 الكبيرة تتضمن 5 معابر للبضائع و25 أخرى للسيارات والمشاة، ومن بينها 10 لعبور الفلسطينيين[51]، وتحدثت تقارير إسرائيلية عن إنشاء 40 نقطة عبور في الجدار، بعضها موجود وأغلبها سيوضع في المواقع المعروفة حالياً وتوجد فيها حواجز، وعموماً ليس هناك تحديد واضح لهذه المعابر، لأن مسار الجدار الفاصل النهائي لم يتحدد بعد.

واستناداً لمعطيات ومعلومات جمعت من مصادر مختلفة، ستكون في الجدار الفاصل أربعة أنواع من المعابر، هي[52]:

- **معابر الشحن والتنزيل المخصصة للبضائع**، دون دخول الشاحنات وخروجها على طريقة "ظهرا لظهر"(مثل معبر كارني في غزة)، وهناك خمسة معابر تجارية مخططة مع الضفة.
- **معابر مخصصة للسيارات والمسافرين الإسرائيليين**، وهي نقاط مراقبة سيمر منها

المستوطنون وكل من يحملون هويات زرقاء إسرائيلية (باستثناء عرب شرقي القدس).

- **معابر مخصصة للفلسطينيين**، على طريقة "شوارع الأبرتهايد".
- **معابر على شكل بوابات زراعية** مخصصة للمزارعين الفلسطينيين في ساعات محددة وفي مواسم الزراعة.

ورغم الخطوات التجميدية (العقابية) اللاحقة التي اتخذتها إسرائيل بعد فوز حماس في الانتخابات، من المرجح العودة إلى اتفاق المعابر الذي توصل إليه الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بإشراف وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، في 2005/11/15، والذي يتناول الحركة من غزة إلى الضفة ومعبري إيرز وكارني ومعبر رفح بين مصر وغزة تدار من شرطة مصريين وفلسطينيين، ومعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) بين سيناء والنقب[53].

ولكن تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قدمت في صيف 2005 اقتراحاً إلى السلطة الفلسطينية لإقامة سكة قطار بين قطاع غزة والضفة الغربية لتأمين الانتقال بين المنطقتين بعد تنفيذ خطة فك الارتباط، وحسب الاقتراح ستمر السكة الحديد من حاجز إيرز (بيت حانون) شمالي القطاع إلى معبر ترقوميا قرب الخليل[54].

سابعاً: ملامح الواقع المستقبلي لحدود مناطق السلطة في الضفة الغربية

يرتبط تخطيط الحدود المستقبلية مع مناطق السلطة الفلسطينية بعوامل استيطانية وأمنية وسياسية، ففي منطقة القدس، تمثل الحدود البلدية للمدينة، كما قررتها الحكومة الإسرائيلية بعد عام 1967، الحد الفاصل، مع إمكانية تغيره؛ إذ تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى ضم التجمعات اليهودية المحيطة بالقدس، وخاصة معاليه أدوميم، إلى داخل الحدود البلدية للمدينة[55].

وفي المنطقتين الغربية والشرقية للضفة الغربية، سيتم رسم الحد حسبما خططه شارون، وكرره خلال اللقاء الذي عقده مع أعضاء الكونغرس من كاليفورنيا، متضمناً الاحتفاظ بمناطق أمنية إسرائيلية، قائلاً: "هناك مستوطنات بادرتُ إلى بنائها غربي السامرة وعلى المرتفعات المطلة على ساحل البحر الميت ومنطقة المطار، مثل مستوطنة نيلي ونعله وبيت آريه، ولهذه المستوطنات أهمية استراتيجية في السيطرة على منطقة الساحل ومصادر المياه،

وفي كـل مفاوضـات مسـتقبلية سـتكون الحـدود متطابقـة مـع تلـك المرتفعـات والنقـاط الاستراتيجية التي تمكّن إسرائيل من الوجود ضمن حدود قابلـة للحمايـة ... غـور الأردن مهـم للرد على التهديدات المستقبلية، صحيح أن العراق لم يعد تهديداً اليوم، ولكـن لا يعـرف أحـد ماذا سيحدث هناك، خاصة أن إيران تستطيع أن تصل حتى حدودنا إذا أصبح العراق خاضعاً للسيطرة الإسلامية"[(56)]، وكـرر نائبـه أولمـرت التأكيـد عـلى أن "حـدودنا الأمنيـة سـتكون عـلى امتداد النهر، ولهذه المسألة اعتبارات استراتيجية لا نستطيع التنازل عنها"[(57)]، وفي مقابلـة مـع صحيفة جيروسالم بوست ذكر أولمرت أنه يعتزم بحلول عام 2010 "الوصول إلى حدود إسرائيل الدائمة، وحينها سنكون منفصلين تماماً عن غالبية السـكان الفلسـطينيين، مـن خـلال عمليـات انسحاب من مناطق بالضفة الغربية"[(58)]، وفي مقابلة مع هآرتس قال أولمرت: "أُؤمن أنـه بعـد أربعـة أعـوام (عـام 2010) سـتكون إسرائيـل منقطعـة عـن الأغلبيـة السـاحقة مـن السـكان الفلسطينيين، في حدود جديدة، فـيما أن مسـار الجـدار الـذي هـو حتـى اليـوم جـدار أمنـي، سيتلاءم والمسار الجديد للحدود الدائمة ... توجد الآن نافذة فـرص لنيـل موافقـة دوليـة عـلى ترسـيم الحـدود، في أعقـاب صـعود حـماس إلى الحكـم في السـلطة الفلسـطينية، والتأييـد في إسرائيل في أعقاب فك الارتباط عن قطاع غزة"[(59)]، وقال أولمرت في مقابلة أجراها معـه موقـع يديعوت أحرونوت الإلكتروني: "يمكن قيام دولة فلسطينية ضمن الحدود التـي سـنمليها، دون إلغـاء خياراتنـا العسـكرية في المسـتقبل في كـل الضـفة الغربيـة للـدفاع عـن أنفسـنا مـن الإرهاب"[(60)].

ومن جهته، قال وزير الحرب الإسرائـيلي شـاؤول موفـاز، خـلال جولـة أجراهـا في غـور الأردن (يوم 2006/2/6): "في غضون فترة زمنية، تمتد من عـام حتـى عـامين بعـد الانتخابـات، ستقرر الحكومة الحدود الدائمة لإسرائيل، وستعمل بحزم لتحقيقها، وستستند الحدود الدائمـة إلى الغور والى الكتل الاستيطانية ... غور الأردن يندرج في المصالح الوطنية والأمنيـة، ولا ريـب لديّ أن الغور سيبقى في المستقبل جـزءاً مـن دولـة إسرائيـل، وفي السـنوات القريبـة القادمـة ستستند قرارات الحكومة إلى الكتل الاستيطانية الإسرائيلية، القدس ومعاليـه أدومـيم وغـوش عتسيون وأرئيل وريحان شكيد وعوفريم، وغور الأردن ... هذه هي المستوطنات التي سـتقرر حدود دولة إسرائيل"[(61)].

ويشار هنا إلى أن الخط الأخضر كان يعتبر من جانب كثيرين من صانعي السياسة الخط الطبيعي والمرجعي لرسم الحدود في المستقبل، ولكن لم يعد لهذا الخط وجود عمليا، ويتجلى ذلك بعدم إبرازه في خرائط إسرائيل التي تصدرها دائرة المسّاحين أو في الأطالس المستخدمة في المدارس والجامعات الإسرائيلية، ومع أنه يتم تداول فكرة ترسيم الحدود تبعاً لمسار الجدار الفاصل، إلا أن هناك من يعتبر هذه الحدود غير آمنة لإسرائيل، وفي هذا الشأن يرى أحد المتخصصين الإسرائيليين أنه "إذا رسمت إسرائيل حدودها تبعاً لمسار الجدار الفاصل الحالي، ستكون تطل على مطار بن غوريون على الجهة المقابلة والفلسطينية للجدار، وعندئذ هل نسلّم مهمة المحافظة على الأمن في مطار إسرائيلي دولي للسلطة الفلسطينية؟! ... وماذا سيحل بمصير الملاحة الجوية إلى إسرائيل ومنها، إذا أطلقت منظمات "إرهابية" الصواريخ على مطار بن غوريون؟! لهذا، على إسرائيل أن تضمن لنفسها حدوداً يمكن الدفاع عنها، وتبعد التهديد عن سكانها"[62].

على هذا المنوال، يتصرف الإسرائيليون وكأنهم وحدهم الذين يقررون الواقع والمستقبل، الأمر الذي يثير حفيظة بعض المعترضين على ذلك، تحسباً لتبعاته على مستقبل إسرائيل، وبتعبيرات أحد كتابهم: "نحن لسنا إمبراطورية منتصرة يمكنها أن ترسم فوق رمال صحراء الشرق الأوسط حدودها كما تشاء، لم نحصل على الإذن بذلك سابقاً، ولن نحصل عليه مستقبلاً، فراسمو الحدود مثلهم مثل تجار الأحلام، هم يحاولون بيعنا آمالا انتهى تاريخ صلاحيتها"[63].

ثامناً: الاستيطان في المخططات الإسرائيلية المعتمدة

يبدو، من المواقف والتصريحات المتواترة لأقطاب المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، أن هناك إصراراً على إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن المجال الإسرائيلي، مع احتمال تفكيك مستوطنات معزولة، يسكنها نحو 60-80 ألف مستوطن، بموجب عملية "تكنسوت" (تجميع أو انطواء)، وهي عملية يقدر أولئك الأقطاب أن تتم مستقبلاً في إطار خطوة "فك الارتباط الثاني"، وحسب آفي ديختر، رئيس الشاباك السابق وأحد زعماء حزب كديما، فإن هذه الخطوة ستكون حسب نموذج فك الارتباط عن مستوطنات شمالي السامرة،

وليست مشابهة لمصير مستوطنات غزة، بحيث تخلي حكومة أولمرت مستوطنات منعزلة لينتقل مستوطنوها إلى الكتل الاستيطانية في الضفة، فيما يواصل الجيش الإسرائيلي السيطرة على المنطقة المخلاة، ويشدد ديختر على أن "فك الارتباط سيكون عن المستوطنات، وليس عن الأرض، فالسيطرة الأمنية ستبقى بيد إسرائيل"، وفي محادثات مغلقة يتحدثون في كديما عن سبع كتل استيطانية: أربع كتل كبرى (معاليه أدوميم، وأرئيل، وغوش عتسيون، وغور الأردن) تبقى جزءا من الحدود الشرقية لدولة إسرائيل، وثلاث كتل استيطانية أخرى أصغر (كرنيه شومرون/كدوميم، وعوفرا/بيت إيل، والخليل/كريات أربع)، وسيتعين على مستوطنات عديدة الانطواء ضمن الكتل الاستيطانية، بما فيها مستوطنات متطرفة في ظهر الجبل في السامرة، مثل: (آلون موريه، ويتسهار، وإيتمار، وتفوح، وهار براخاه)، ومستوطنات منعزلة في منطقة بنيامين، مثل: (عالي، وشيلو، وعطرات، وحلميش، وبساغوت)، ومستوطنات شرقي غوش عتسيون، مثل: (نوكاديم، وتكوع، ومعاليه عاموس، وميتساد)، ومستوطنات في جنوب جبل الخليل، مثل: (بني حيفر، وماعون، وكرميل، وعتنئيل)[64].

وقد أعلن إيهود أولمرت، بصفته رئيس الوزراء بالوكالة، أثناء جولة له في مستوطنة أرئيل، أن كتلة أرئيل ستكون في كل الأحوال جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وتعهد بأنه إذا ما فاز حزب كديما في الانتخابات، فسيصار إلى ترسيم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل حتى عام 2010، وفصّل أولمرت النقاط الأساس في مشروعه السياسي قائلاً: "في العام 2010 ستبدو دولة إسرائيل على نحو مغاير، لن نكون في أماكن لا فائدة في أن نكون فيها، وإذا كانت هناك بلدات لا يمكنها أن تبقى في مكانها فإنها ستنقل إلى الكتل الاستيطانية، بما في ذلك إلى منطقة أرئيل"[65]، وخلال مقابلة أجرتها معه القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، كرر أولمرت تصريحاته مؤكداً أن في نيته تنفيذ خطة "التجميع" من خلال إخلاء مستوطنات معزولة في الضفة، وتجميع المستوطنين في الكتل الاستيطانية الكبيرة، وترسيم حدود دائمة لإسرائيل، وقال أولمرت: "لا يمكننا البقاء في هذا الوضع، ويتوجب علينا الانفصال عن الفلسطينيين"، وتعني أقوال أولمرت تنازله عن خطة "خارطة الطريق" لصالح تنفيذ خطوات أحادية الجانب[66].

وحسب معلومات منشورة، نقل أولمرت إلى علم الإدارة الأميركية الخطوط الرئيسة لمشروعه السياسي، الذي صاغه بالتعاون مع مستشار رئيس الوزراء دوف فايسغلاس الذي لعب دوراً مركزياً في مبادرة فك الارتباط لشارون، وأراد أولمرت ألا يتفاجأ الأمريكيون من أقواله عن مستقبل المسيرة السياسية، وعرض أولمرت في المقابلات الصحفية "مبادرة التجميع" لانسحاب من معظم مناطق الضفة الغربية إلى حدود جديدة تضم الكتل الاستيطانية الكبرى والبلدة القديمة والأحياء المجاورة لها في شرقي القدس، وستستند الحدود إلى الجدار الفاصل، الذي سينقل موقعه في بعض النقاط، وإلى السيطرة الأمنية في غور الأردن، وإخلاء المستوطنات خارج الجدار، وتكثيف الكتل الاستيطانية، وبناء الحي الاستيطاني(E-1) في القدس بين جبل المشارف ومعاليه أدوميم[67]، وبعد بضعة أسابيع من نشر هذا الخبر، تطرقت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس للمرة الأولى لخطة "التجميع"، وأعلنت أن الولايات المتحدة لا تنفي إمكانية تأييد خطوات أخرى أحادية الجانب من قبل إسرائيل، وألمحت رايس إلى أن الإدارة الأمريكية يمكن أن تقبل بفكرة رسم إسرائيل حدودا نهائية بشكل انفرادي مع الضفة الغربية بحلول عام 2010[68].

الهدف الذي تسعى إليه فكرة "التجميع" هو الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، ويعتبره أولمرت مصلحة إسرائيلية، ويقول: "إن الخطة تستهدف تقليص الاحتكاك الذي يُنتج العنف، ويتطلب نفقات مالية كبيرة"، ويكرر أولمرت التذكير بالبُعد الديمغرافي، إذ سيصبح اليهود أقلية خلال عشرين عاما ما بين النهر والبحر، مشدداً على أن دولة إسرائيل مطالبة بالحفاظ على أغلبية يهودية حقيقية، وإلا فإن وجودها تُحدق به المخاطر، لذلك، يقترح أولمرت التكتل في تجمعات استيطانية مليئة، وإخلاء جزء من مستوطنات موجودة، وهو يتحدث عن عملية ستستغرق فترة حكومة كاملة[69].

الكتل الاستيطانية التي يتحدثون عنها تقطع أوصال الضفة، وتحول الكيان الفلسطيني إلى دولة غير قابلة للبقاء؛ فكتلة أرئيل الكبرى ستقطع مركز الضفة، وكتلة معاليه أدوميم، التي ستتصل بالقدس من خلال منطقة E-1، ستقطع الضفة إلى شطرين، وغوش عتسيون ستدس أصابعها متغلغلة نحو كريات أربع وتقضم الأراضي الممتدة جنوباً[70].

يلاحظ هنا أن خطط شارون لمستقبل الاستيطان في الضفة الغربية لا تزال الموجّه الأبرز

لورثته في حزب كديما، ويجدر التوقف عند خارطة شنلر، لما كان لها من مكانة لـدى شـارون، وهذه الخارطة تحمل اسم عتنئيل شنلر (54 عاماً)، وهو من سكان مستوطنة معاليه مخماش ورئيس مجلس "يشع" سابقاً، وعميد في الاحتياط، ومن البُناة المركـزيين للاسـتيطان في الضـفة الغربية، وكان قد شق طريقاً طويلاً ومثيراً حول شخصه إلى أفضل مرشح لمنصـب رئـيس إدارة فك الارتباط، وقد فاز في انتخابات الكنيست السابعة عشرة على قائمة حزب كديما.

وضع شنلر خارطة أثارت شـارون جـداً ووافـق عليهـا، عنوانهـا"إعـادة تصـميم حـدود الاستيطان في منظـور التسـوية المسـتقبلية"، وقسـم شـنلر المسـتوطنات في المنـاطق إلى أربـع فئات، هي: مستوطنات الأماكن البعيدة والمعزولـة، والمسـتوطنات الموجـودة داخـل الجـدار، وتلك القريبة من الجدار، ومستوطنات الأمـاكن المقدسـة- الخليـل والقـدس، ويـرى شـنلر أن الأماكن البعيدة (الفئة الأولى) ضائعة سلفاً ولا مناص من التنازل عنها، أما المسـتوطنات التـي تعيش داخل الجدار فهي مزدهرة وحيوية وتتطور كالمعتاد، والأماكن المقدسة تحتاج بـدورها الى "نظام خاص"، أما تلك القريبة من الجدار فتتطلب حلولا خلاقـة؛ بعضـها يُنقـل إلى داخـل الجدار، والآخر يُربط بإسرائيل بطريقة ما مع تجميد الوضـع (لا تنمـو أكـثر مـما هـو قـائم)، وقبل أشهر شكل عيبال جلعادي، وهو من مخططي فك الارتباط، طـاقم عمـل بعِلـم شـارون وتوجيهه، لإعداد كل الخيارات والخطط للوضع المستقبلي المتوقـع عنـدما يتضـح أن "خارطـة الطريق" غير قابلة للتنفيذ، وقد أعد الطاقم خطة تبين أن خطوطها العريضة تتلاءم مع خطـة شنلر[71].

ومن بين الانتقادات التي وجهت لخطة "التجميع"، التي تشير إلى أن هذه الخطة تعـد بديلاً مستقبلياً لاستنفاد الجهد في عملية المصـالحة مـع الفلسـطينيين، يؤكـد أورن يفتاحئيـل، رئيس قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، أن خطة أولمرت هـي لعبـة مُضـلة، تحاول اختصار الطرق؛ للأسباب التالية:

أولاً: لأنها مبنية على تناقض، فهي من جهة تريد إنشاء ظروف أسهل لإقامة دولة فلسـطينية، لكنها من جهة ثانية تضمن تقوية "الكتل الاستيطانية" وتوسيعها.

ثانياً: لأنها الخطة تواصل صورة التصرف المتمركز عـلى الـذات لإسرائيـل في الحلبـة الدوليـة ، ويقوم على إملاء من جانب واحد مستعمِلٍ للقوة، وهي مـن النـوع الـذي فشـل في

الماضي وأفضى إلى زيادة التطرف والاستقطاب، كما أنها تعارض القانون الدولي.

ثالثاً: لأنها تُعمق عملية "التمييز العنصري الزاحف"، وتُذكر بالبانتوستونات سيئة الذكر في جنوبي أفريقيا، لأن الأرض الفلسطينية ستوزع في أربعة جيوب، في وضع "احتلال خارجي"[72].

تاسعاً: الاقتصاد الفلسطيني ومستقبل الصراع

بفعل الإصرار الإسرائيلي على الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين، يقدر بعض المتخصصين الإسرائيليين، أمثال إفرايم كلاينمان، البروفيسور في الاقتصاد بالجامعة العبرية في القدس، أنه من الصعب أن نتخيل اليوم آلية معقولة لعملية مشتركة في المجال الاقتصادي، وهناك احتمال كبير بألا تسمح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالدخول بأعداد كبيرة إلى إسرائيل في المدى القريب، مما يعطي أهمية كبيرة لاستبدال تصدير الأيدي العاملة الفلسطينية بتصدير سلع صنعتها هذه الأيدي، والخطر الأكبر من تحويل الحدود الملموسة إلى حدود اقتصادية، حتى ضمن اتفاقية مناطق تجارة حرة، هو أنه سيجلب ضغوطاً في سبيل توسيع الفصل الاقتصادي، بينما ليس هناك بديل حقيقي في المدى المنظور للأسواق التي تتيحها إسرائيل للاقتصاد الفلسطيني، وإن القيود التي تحول دون وصولهم إليها قد تفضي إلى فقر مدقع وبطالة منتشرة[73].

تقدم الإحصائيات الإسرائيلية الراهنة بعض المؤشرات على الصورة المستقبلية للعلاقات الاقتصادية المتوقعة بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية، وقد أظهرت معطيات مسح أعده القسم الاقتصادي في اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية، أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في عام 2004 نحو 1.9 مليار دولار، بارتفاع بـ37% مقارنة بعام 2003، الذي بلغ- كما في عام 2001- نحو 1.4 مليار دولار، وتراجع عام 2002 إلى 1.2 مليار دولار، وبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية عام 2004 نحو 1.6 مليار دولار، وكانت السلطة الفلسطينية هي المستورد الثاني في قائمة الدول المستوردة من إسرائيل، وتأتي بعد الولايات المتحدة، وقد استوردت في عام 2004 نحو 4.4% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، أما الواردات الإسرائيلية من السلطة

فقد بلغت عام 2004 نحو 300 مليون دولار، بارتفاع بنسبة 36% مقارنة بعام 2003، وتشكل الواردات من السلطة 0.8% من مجمل الواردات الإسرائيلية[74]، وتكفي هذه الأرقام للدلالة على منحى التبعية الذي تريد إسرائيل للعلاقة الاقتصادية مع الفلسطينيين أن تتخذه مستقبلاً!

عاشراً: مرحلة ما بعد الانسحاب من قطاع غزة في قراءات إسرائيلية

لدى استعراض السيناريوهات الإسرائيلية المستقبلية الخاصة بالضفة الغربية، من المتعذر القفز فوق التجربة التي حدثت كسابقة على الصعيد الفلسطيني، وتمثلت بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة، وتقدم القراءات الإسرائيلية لهذا الحدث مادة مهمة لمحاولة استكناه بنية المشهد الصراعي المستقبلي، وفي ظل تعددية المنطلقات والمفاهيم لهذه القراءات، يغدو من الممكن رصد المسار الذي يريد الإسرائيليون تحديده لمستقبل الحل مع الفلسطينيين.

خلال مقابلة صحفية، قال دوف فايسغلاس، مدير مكتب شارون، ويقوم بدور كبير في إدارة السياسة الإسرائيلية: "إن فك الارتباط هو زجاجة الفورمالين التي تضع صيغة بوش في داخلها لتحافظ عليها لفترة طويلة جداً، وهو يوفر كمية الفورمالين المطلوبة حتى لا تحدث عملية سياسية مع الفلسطينيين، ويوفر لإسرائيل فرصة للتوقف في وضع انتقالي مريح يبعدنا قدر المستطاع عن الضغط السياسي، وهو يدخل الفلسطينيين في ضغط هائل، ويحشرهم في الزاوية التي يكرهون الوجود فيها، كانت هنا رزمة صعبة جداً من الالتزامات التي توقعوا الحصول عليها من إسرائيل، هذه الرزمة سُميت العملية السياسية، وتضمنت عناصر لن نوافق عليها أبداً، وعناصر لا نستطيع قبولها الآن، ولكننا نجحنا في أخذ هذه الرزمة ونقلها إلى ما وراء جبال الزمن، وعندما تجمّد المسيرة السياسية فإننا نمنع إقامة دولة فلسطينية ونمنع البحث في مواضيع اللاجئين والحدود والقدس"[75].

وباعتقاد د. أشر ساسر، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب ومدير مركز دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، فإنه إذا قررت إسرائيل العدول عن الانسحاب من طرف واحد ستجد نفسها في مواجهة مطالب بإقامة دولة واحدة من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط لشعب واحد لا بإقامة دولتين لشعبين اثنين، وإن مثل هذه الدولة ستضم غالبية يهودية منكمشة سرعان ما ستتحول إلى أقلية في دولة عربية، وما يثير العجب إذن, أن

قيام دولة فلسطينية مجاورة لإسرائيل بات مطمعاً إسرائيلياً حتى لو تقرر الإقدام على هذه الخطوة من دون اتفاق مسبق مع الجانب الفلسطيني عبر خطوة أحادية للانسحاب[76].

ويشرح يعقوب عميدرور، عميد احتياط ورئيس دائرة البحوث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية سابقاً، بعض جوانب المسألة، مبيناً "أن الانسحاب أحادي الجانب سيبدو للفلسطينيين كالهرب، حتى لو برهنت إسرائيل أن الإرهاب لم يتسبب بالقرار، وسيكون من الصعب إقناع أحد ما في العالم عامة، وفي الشرق الأوسط خاصة، أن الإرهاب لم ينتصر على دولة إسرائيل، وسيصبح انتصار الإرهاب أسطورة تؤثر في المستقبل، حتى لو كان للفلسطينيين، لتقديرات سياسية أو تكتيكية، خفض للإرهاب بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي، وباختصار، يشتمل الانسحاب أحادي الجانب على مخاطرة استراتيجية وسياسية وعسكرية، عرّفتها جهات أمنية رفيعة بكلمات ثلاث: ريح خلفية للإرهاب"[77].

ومع أن فكرة "أرض إسرائيل الكبرى" تعدّ مركزية في الحياة الأيديولوجية والشعبية الإسرائيلية، وفي حالات عديدة ملأت الحياة الشخصية لعدد كبير من الإسرائيليين، وفجرت أزمة عميقة متحدية ومزعزعة العديد من الحقائق التي تشكل أساس نظرتهم، لكنها في الوقت ذاته صارت تواجه بالنسبة لهم لحظة الحقيقة ونقطة اللاعودة[78]، وذلك على أمل أن تتيح خطة الفصل فرصة إيجاد دينامية إيجابية في العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية، وتخفف الاحتكاك بين إسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة، فضلاً عن أنها قد تشكل المرحلة الأولى في عملية إنهاء الصراع مع الفلسطينيين، وربما تعتمد الانطلاقة لهذه العملية على نجاحها، والمعيار الأساسي للنجاح سيكون الوضع الأمني، والواقع الذي سينشأ في غزة وشمال السامرة بعد الانسحاب[79].

خلال البحث عن الفوارق بين التصورات والأوضاع التي سيسفر عنها إخلاء قطاع غزة، ظهرت افتراضات إسرائيلية تتعلق بالوضع السياسي للقطاع، لا تزال قيد البحث، ولا توجد مؤشرات على تنحيتها جانباً، ويمكن أن تنطبق جوانب منها على الضفة الغربية، أبرزها: الأحادية وعدم التفاوض مع الفلسطينيين على قضايا الحقوق السياسية، والسيطرة الإسرائيلية على محيط المنطق المخلاة، وليس ثمة انتقال للمسؤوليات السياسية إلى أطراف ثالثة، لا دولة فلسطينية في الأراضي التي شملها الانسحاب، أما التحديات المترتبة على بلوغ

مرحلة إنهاء الاحتلال في المناطق التي سيشملها الانسحاب، فتتمثل بأن السيطرة تعني المسؤولية وتعني الاحتلال، وسيبقى الغموض يكتنف الأوضاع في قطاع غزة[80].

وضمن محاولة تحديد "اليوم التالي للانسحاب من قطاع غزة" سيقت أفكار لا تزال هي أيضاً حاضرة في رزمة التوقعات المستقبلية، ويلخصها شلومو بروم، باحث في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، بتأكيده أن "السيناريو الأكثر احتمالية ومنطقية، بعد تنفيذ الانفصال، هو سيناريو الأزمة، والذي سيطالب فيه الفلسطينيون باستئناف المفاوضات حول التسوية الدائمة، فيما ستطلب إسرائيل التنفيذ الكامل للمرحلة الأولى من خارطة الطريق، أي تصفية البنية التحتية للإرهاب، وسترهن بذلك موافقتها على إجراء مفاوضات حول المرحلة الثانية من خارطة الطريق (دولة فلسطينية في حدود مؤقتة)، أما الولايات المتحدة وأوروبا فستضغطان على الطرفين للشروع في مفاوضات على أساس خارطة الطريق، وعلى مستوى الجمهور الفلسطيني الواسع يمكن لمثل هذا التطور أن يوسع ويعمق الشعور بالأزمة وبعدم وجود مَخرَج، وفي ظِل مثل هذا الوضع ستزداد بدرجة ملحوظة فرص اندلاع موجة عُنف تؤدي إلى تجدّد الانتفاضة بكامل قوتها ووتيرتها"[81].

ويتناول الباحث يائير عفرون فك الارتباط من ناحية علاقته بالردع الإسرائيلي، فيرى أن هناك شكوكاً كبيرة تكمن في التطورات المستقبلية، **أولاً**: ليس من الواضح إطلاقاً أنه ستكون هناك نقطة التقاء بين صياغة المصالح الوطنية الإسرائيلية وصياغة المصالح الوطنية الفلسطينية، و**ثانياً**: قد تحاول المنظمات المسلحة الفلسطينية المنشقة أن تخرق الهدوء الحالي، أو المستقبلي، للعنف، وإن الافتراض المبسط بأن خطة فك الارتباط مع قطاع غزة ستؤدي بذاتها إلى إضعاف الردع الإسرائيلي ضد العنف الفلسطيني المستقبلي غير صحيح؛ فدروس الانتفاضة تشير إلى أن الردع ممكن, لكن هذا يتوقف على تضافر مزيج من المصالح والعمليات العسكرية والسياسية[82].

وتحت عنوان "طريقان متباعدان- خيارات إسرائيل الاستراتيجية ما بعد فك الارتباط"، يبين شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الأسبق، أن الهدف الاستراتيجي للسياسة الإسرائيلية الحالية هو السعي الحثيث لاستخدام "الجدار الأمني" من أجل إقرار الحدود المستقبلية من جانب واحد، حيث سيتم تحويل الجدار من جدار أمني إلى

جدار سياسي- ديمغرافي، وسيكون التعبير العملي لهذه السياسة محاولة العودة إلى عمليات الإنشاء المكثفة الضخمة في المستوطنات القائمة، فضلاً عن التوسع إلى ما وراءها، والهدف الواضح هو إحداث حقائق على الأرض تضمن بقاء هذه المستوطنات فعلياً في يد إسرائيل لزمن طويل كأرض سيادية إسرائيلية، ولكن هذه السياسة- والكلام لغازيت- ستؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى تجدد الصراع العنيف[83].

يستشف من هذه التحذيرات أن إحجام إسرائيل عن تنسق فك الارتباط مع الفلسطينيين حررها من أي التزامات تجاههم، وفتح أمامها إمكانية القيام بخطوات تراعي مصالحها فقط، ومع نجاح تجربة إخلاء قطاع غزة بحد أدنى من المشكلات، وتحويل العلاقة مع القطاع إلى صيغة "احتلال ديلوكس"، بدا أمام صانعي القرار في إسرائيل أن هذه التجربة تقدم دروساً غنية في كيفية متابعة إدارة الصراع مع الفلسطينيين مستقبلاً.

حادي عشر: استراتيجية الحل بخطوات من طرف واحد

يمكن تحديد آلية التعامل المستقبلي الإسرائيلي مع الفلسطينيين في بضعة خطوط عريضة، كان شارون أول من حددها، وسار عليها خليفته أولمرت وباقي أقطاب حزب كديما، وتجد قبولاً لدى كثير من الإسرائيليين، وتتلخص هذه الآلية باعتماد الخطوات أحادية الجانب، بذريعة غياب، أو تغييب، الطرف الفلسطيني المستعد للتوصل إلى سلام مع إسرائيل، حيث يفضل أولمرت ترسيم الحدود بمبادرة إسرائيلية، وعدم الانتظار إلى أن يغير الفلسطينيون مواقفهم، وبتعبيراته: "نحن لا يمكننا أن نكون رهائن لسلطة "إرهابية""[84]، وفي كلمته إثر الفوز في انتخابات الكنيست السابعة عشرة في 2006/3/28، قال أولمرت: إنني مستعد للتخلي عن بعض الأراضي المحتلة، ولا أزال آمل أن يكون بالإمكان تحديد الحدود من خلال محادثات مع الفلسطينيين، مع إخلاء اليهود الذين يعيشون فيها عن منازلهم رغم ما يرافق ذلك من ألم شديد، وذلك لخلق الظروف التي تتيح لهم تحقيق حلمهم والعيش إلى جانبنا في دولة خاصة بهم، بسلام وسكينة واطمئنان، ولكن إذا لم يفعلوا ذلك فستتسلم إسرائيل مصيرها بأيديها، واستناداً إلى اتفاق وطني عريض في صفوفنا، وتفاهم عميق مع أصدقائنا في العالم، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والرئيس جورج بوش، سنتخذ خطواتنا حتى دون التوصل إلى اتفاق معهم[85].

حسب السيناريوهات المتداولة في الأوساط الإسرائيلية، إذا نفذ أولمرت وعده بالانسحاب في عام 2010، فستكون للفلسطينيين سيادة على قطاع غزة كله وعلى معظم أراضي الضفة الغربية، ولكن من دون الاعتراف بإسرائيل ومن دون إنهاء الصراع، وبذلك ستحقق الحركة الوطنية الفلسطينية أهدافها في حروبها، مُحققة حسماً استراتيجياً كاملاً في مواجهة دولة إسرائيل، وهذا يعني أن انسحاب أولمرت من دون شروط سيُسجل في التاريخ على أنه استسلام صهيوني غير مشروط، وهذه لن تكون النهاية، إلا أنها ستكون بداية النهاية، وطبقاً لتحليل قدمه أحد الكتاب الإسرائيليين، تبدو خطة أولمرت للوهلة الأولى جذابة للناظرين؛ خلال ثلاثة أعوام سنُخلي 80 ألف مستوطن، وخلال أقل من خمسة أعوام سنفترق عن الفلسطينيين نهائياً منغلقين في حدود دولة ساحلية مزدهرة، نُحيط وجودنا بسور شاهق يحمينا من جنوب أرض إسرائيل ومن تهديد فلسطين، وهكذا خلال ولاية واحدة سنعزل أنفسنا عن كل مشاكل الشرق الأوسط وآفاقه، ولكن للنظرة الثانية- يتابع الكاتب- يتضح أن خطة أولمرت تنطوي على عيب واحد صغير هو أنه ليس فيها فلسطينيون، وذات منطق تجريدي متعال، خطة للإسرائيليين وحدهم، وتنطوي على توجه سخيف متطرف وأحادي الجانب، وتتجاهل كلياً حقيقة أن الصراع ثنائي، وأن الواقع السياسي متعدد الأطراف، وما ينوي أولمرت فعله خلال السنوات القادمة هو إقامة دولة حماس مسلحة في يهودا والسامرة وغزة، وبما أن أولمرت يقيم هذه الدولة من دون أن يضمن نزع سلاحها مسبقاً، فستكون لديها قدرة عسكرية مهمة، وبما أنه يقيمها دون شطب حق العودة عن جدول الأعمال، فسيكون لديها مطلب مُدمر في مواجهة إسرائيل التي تعترف الأسرة الدولية بشرعيتها، والمزج بين سيادة الدولة والقوة العسكرية والالتزام بمطلب العودة سيحول دولة حماس التي يقيمها أولمرت إلى دولة خطيرة على وجود إسرائيل ذاته[86]، وفي الاتجاه ذاته، يتصور بعض منتقدي نهج شارون- أولمرت، أن الانتفاضة الثانية قادت شارون إلى خطة الانفصال، فيما قاد فوز حماس إيهود أولمرت إلى "خطة" تحديد الحدود الدائمة لإسرائيل تحديداً أحادياً[87].

ثاني عشر: التطورات الأمنية ومستقبل موضوع صواريخ القسام

من الآراء الإسرائيلية البارزة حول التطورات الأمنية في مرحلة ما بعد الانسحاب من قطاع غزة، تحذير رئيس الأركان السابق موشيه يعلون في مقابلة صحفية بأنه "إذا لم يكن

هناك التزام إسرائيلي بخطوة أخرى بعد فك الارتباط فسيكون انفجار للعنف، بعمليات من كل الأنواع: إطلاق نار، وعبوات ناسفة، وانتحاريين، وراجمات، وصواريخ قسام، الانفجار الأول سيأتي في يهودا والسامرة، وسيكون وضع كفار سابا وتل أبيب والقدس كوضع سديروت، يوجد احتمال كبير لحدوث "حرب إرهابية ثانية"، وفكرة إقامة دولة فلسطينية حتى العام 2008 وتحقيق استقرار هي فكرة منفصلة عن الواقع وخطيرة، فمثل هذه الدولة ستتآمر على دولة إسرائيل"[88].

وفي خطاب ألقاه في مؤتمر هرتسليا، اعتبر رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس أن التطورات في الساحة الفلسطينية قد تعيد الأمور لسنوات طويلة إلى الخلف، وعلى إسرائيل أن تستعد لإمكانية حدوث جولة أخرى من العنف يوجه ضدها وينبع من نتائج الانتخابات في السلطة، وأن "الجهاد العالمي" يمكنه أن يكون مصدر قلق كبير لإسرائيل[89].

ويشير أمير أورن، مراسل صحيفة هآرتس لشؤون الجيش، إلى جانب من التفكير الإسرائيلي بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، مبيناً أن الحيرة في إسرائيل الآن تدور حول موعد التصادم مع حماس، وقريباً من خلال معركة عسكرية، وألمح مستشار الأمن القومي غيورا آيلاند، في نقاش جرى في إطار مؤتمر أيباك في واشنطن، إلى إمكانية أن تخرج إسرائيل لشن الحرب على فلسطين الحمساوية، وبرأي الكاتب، تبدو إسرائيل والسلطة كمسافرين على الطريق نفسه، بحيث تشبه حماس سائقاً ثملاً يسافر بسرعة في الطريق الساحلي بالاتجاه المعاكس، وهذه الرحلة ستنتهي بتصادم قاتل بالتأكيد، إذا لم يصح السائق بنفسه أو يتبين أن وقوده قد نفد[90].

في تفصيلات الحديث عن التطورات الأمنية المتوقعة إسرائيلياً، اتضح أن من الأمور التي باتت تقلق القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية، الخشية من أن نجاح صواريخ المقاومة الفلسطينية في ضرب مواقع استراتيجية نفطية وكهربائية في محيط مدينة عسقلان سيؤكد "السيناريو الأسود" الذي رسمه معارضو خطة الفصل، وهو اتساع ظاهرة انطلاق الصواريخ من الضفة الغربية، وعلى سبيل المثال، حذّر العقيد الإسرائيلي عوزي بوخبندر، رئيس شعبة الحماية والتحصين في قيادة الجبهة الداخلية في جيش الاحتلال، من أن صواريخ القسام ستكون قادرة على قصف 46 بلدة استيطانية يهودية في النقب الغربي[91].

وحسب المعلومات الاستخبارية التي بيد الجيش الإسرائيلي، تستغل المنظمات في القطاع فترة التهدئة للتزود بالأسلحة المهربة من مصر وإنتاج قاذفات وصواريخ القسام، وقدرة السلطة على التصدي للمنظمات قليلة جداً أو غير موجودة على الإطلاق[92]، والتقدير الذي يتردد في الجهات الاستخبارية الإسرائيلية، أن نتائج ما يجري حالياً ستؤثر بالضرورة على مساعي حماس وشركائها للانتقال إلى المرحلة التالية، وتحويل الضفة إلى قاعدة واسعة في مساحتها لإطلاق صواريخ القسام، وإذا نجحت حماس في إنشاء شبكة صاروخية في الضفة، فستتحول مشكلة صواريخ القسام من مشكلة عسكرية صرفة إلى مشكلة استراتيجية، من يشكك في ذلك مدعو للتمعن في الخارطة وتفحص عدد الكيلومترات بين الضفة والمدن المركزية في إسرائيل، مدن مثل كفار سابا ورأس العين والخضيرة وبيسان ستكون موجودة في مدى الصواريخ، ومثلها أحياء يهودية مجاورة في القدس، وحتى إذا انطلقنا من الافتراض القائل إن حماس لن تنجح في زيادة مدى الصواريخ إلى أكثر من 9كم فيكفينا في هذه الحالة "تنقيط" القسام نحو مطار بن غوريون حتى تتوقف أغلبية شركات الطيران عن إرسال طائراتها إليه، ومثل هذا التطور لن يتيح لإسرائيل خياراً آخر سوى توجيه ضربة عسكرية قاسية جداً للفلسطينيين[93].

للبرهنة على واقعية التصور المعروض، كشف النقاب عن وجود مصنع لإنتاج قذائف القسام الصاروخية في الضفة الغربية، وعلق بعضهم على ذلك بقوله: "إن ما بدأ تهديداً تافهاً، أو فُسر كذلك على الأقل، ارتفع درجة، وأصبح خطراً استراتيجياً على مرأى من العيون المفتوحة لخبراء الاستراتيجية والأمن ... تخيلوا ما الذي سيحدث بعد لحظة من إطلاق قذيفة قسام من بيت آريبه وسقوطها في مطار بن غوريون، حتى بغير أن تنفجر ... وإن من يعلن عن هرب من غوش قطيف، بلا مقابل وبلا خجل، سيتلقى قذيفة القسام في الشارون والغور، مع الجدار أو بدونه ومع الكثير من الخزي"[94]، وكان هناك من تحدث عن "آثار استراتيجية" لسقوط صاروخ قسام في نتانيا، أو في تل أبيب، أو في هرتسليا، أو في ريشون لتسيون التي هي لب البنية التحتية لإسرائيل، وحسب عوديد تيرا، عميد احتياط ورئيس اتحاد أرباب الصناعة سابقاً، ليس من المقبول أن تكون تجمعات السكان وخطوط النقل العام المركزية والبنى التحتية للطاقة والموانئ والمطارات تحت التهديد، وإذا لم تتوقف

عملية إصابة صواريخ القسام لمراكز البنى التحتية والتجمعات السكانية في إسرائيل، التي تبدأ في سديروت وعسقلان، فسيكون في ذلك مس شديد بمستوى الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل[95]، وقال العميد يائير دوري، الذي أنهى في صيف 2004 وظيفته قائدا للدفاع الجوي في سلاح الجو: "بعد خمسة أو ستة أعوام عندما يحيط الجدار الفاصل بكل دولة إسرائيل, ويتراجع عدد العمليات الانتحارية, فإن "الإرهاب" الأعتى سيكون في الصواريخ والمقذوفات الجوية، وبينها أيضاً الطائرات الشراعية التي سيحاول الفلسطينيون استخدامها ضد إسرائيل، ومن الواضح أن الرد المباشر على التهديد الذي يتخطى الجدار ويأتي من الجو هو بواسطة سلاح الجو الذي يطلق حزم أشعة ليزر شديدة القوة, لتدمير كل هدف خلال ثانيتين أو ثلاث ثوان ... وسبق لي أن قلت هذا في كل محفل من محافل سلاح الجو، وحتى بحضور رئيس الأركان ووزير الحرب"[96].

في مواجهة ضغط صواريخ القسام على واقع الإسرائيليين وعقولهم، برزت محاولة للطمأنة، تتمثل بالإعلان عن أن جهاز الأمن بدأ بتطوير مشروع جديد لاعتراض صواريخ القسام، وأن عملية التطوير من المتوقع أن تمتد نحو عام، وقد أرسل العالم د.عوديد عميحاي، الخبير بأجهزة الليزر والفيزياء الإلكترونية، وعمل في الماضي في شركة تطوير المعدات القتالية "رفائيل"، وشارك في تطوير منظومات أسلحة سرية، أرسل رسالة إلى رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست يوفال شتاينيتس، اقترح عليه استخدام منظومة الليزر عالية القدرة "ناوتيلوس" ضد صواريخ القسام، ويدور الحديث عن منظومة تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بتطويرها بصورة مشتركة من أجل اكتشاف واعتراض صواريخ من أنواع مختلفة[97]، وقد اتفق وفد من لجنة الخارجية والأمن برئاسة عضو الكنيست شتاينيتس في سلسلة لقاءات مع مسؤولين أميركيين، على أنه في غضون السنوات الخمس القادمة (حتى عام 2009) ستنفق الولايات المتحدة أكثر من 200 مليون دولار في مشروع "ناوتيلوس"[98].

على الرغم من التفاؤل الإسرائيلي بإمكانية امتلاك التكنولوجيا القادرة على مواجهة صواريخ القسام، إلا أن هناك مسافة كبيرة عملياً تفصل إسرائيل عن هذا الامتلاك، فضلاً عن أن تعدد أنماط القذائف الصاروخية الفلسطينية وبدائيتها يجعلان من المرجح أن يكون التفاؤل الإسرائيلي مجرد أمنيات بعيدة المنال.

ثالث عشر: منحى العمل الإسرائيلي في مواجهة حكومة حماس

يسود انطباع في أوساط الإسرائيليين أن حكومتهم ستواصل سياستها المتشددة إزاء حكومة حماس، من خلال محاصرة الواقع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وطلب تحقيق شروط مرفوضة من قبل حكومة حماس، وقد كان المسؤولون الإسرائيليون واضحين تماماً في التعبير عن توجهاتهم في هذا المنحى، ومثالا على ذلك أن أولمرت قال في المؤتمر الاقتصادي الإسرائيلي- الأوروبي، الذي انعقد في فندق هيلتون في تل أبيب: لقد تفاهمت إسرائيل مع سياسة الغرب على عدم الاعتراف بحكومة فلسطينية برئاسة حماس أو بمشاركتها، إلا في ثلاثة شروط:1- تغيير ميثاق حماس واعترافها بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، 2- النزع التام لسلاح حماس ووقف "الإرهاب"، 3- تطبيق كل الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل[99].

واقترح جهاز الأمن على القيادة السياسية الإسرائيلية اتخاذ سلسلة من الخطوات الأخرى أحادية الجانب[100]، في أعقاب فوز حماس في الانتخابات، تتضمن استكمال فك الارتباط عن قطاع غزة والانتشار في خط دفاعي جديد داخل الضفة الغربية، يستند إلى غور الأردن وإلى نقاط أساس في ظهر الجبل (أرئيل، وباعل حتسور، وغوش عتسيون، والقدس)، وانتهاج "سياسة عزل" بين قطاع غزة والضفة الغربية، وتكييف الرد الأمني على التحديات المختلفة في المنطقتين، إلى أن تنشأ في المناطق قيادة فلسطينية مغايرة، وتتلخص الأفكار الرئيسة في "سياسة العزل" التي تترجم النهج أحادي الجانب إلى خطوات عملية، وتتمتع بتأييد متعاظم في القيادة الأمنية الإسرائيلية، بما يلي:

- الحدود بين القطاع وإسرائيل تصبح حدوداً دولية، وضمناً تحويل معبري إيرز وكارني على حدود القطاع إلى معبرين دوليين.
- فك ارتباط البنى التحتية للقطاع مثل الكهرباء والمياه، بعد أن يمنح الفلسطينيون وقتاً كافياً لاستعدادات بديلة، ويمكنهم أن يستخدموا المطار والميناء، ولكنه سيتعين عليهم توفير كل الخدمات وإدارة تجارتهم الخارجية بأنفسهم.
- دخول العمال من القطاع إلى إسرائيل يتوقف تماماً، ولا يسمح حتى بأي عبور بين الضفة والقطاع عبر إسرائيل.

- ترد إسرائيل بشدة على أعمال "إرهابية" وعلى إطلاق القذائف الصاروخية من أراضي القطاع على أراضيها.
- يعتقد المسؤولون في جهاز الأمن أنه بسبب قرب الضفة الغربية من التجمعات السكانية الإسرائيلية ومن مطار بن غوريون، فلا يمكن تنفيذ فك ارتباط فيها مثلما في قطاع غزة.
- هناك خطر كبير في إخلاء كامل وانتشار خلف الجدار الفاصل.
- يرغب الجيش الإسرائيلي في مواصلة العمل بحرية في المنطقة لمنع نمو قدرات "الإرهاب" مثلما يجري اليوم شمالي السامرة، في المنطقة التي أخليت فيها أربع مستوطنات (صيف 2005).
- يترك جهاز الأمن للقيادة السياسية القرار الحساس في إخلاء مستوطنات أخرى في الضفة.
- مكان الاستيطان يتقرر لاعتبارات مثل: الطبوغرافيا، والسيطرة على مصادر المياه، وغيرهما، وفي المفهوم السائد اليوم لا توجد للمستوطنات مساهمة أمنية مباشرة.
- يرى جهاز الأمن أهمية في السيطرة على نقاط استراتيجية في ظهر الجبل، وفي قطاع في غور الأردن، شمالي البحر الميت حتى شمالي الغور، وعلى هذا القطاع أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية للسماح بدفاع فعال.

في إطار الحكم على طبيعة السلوك الإسرائيلي إزاء حماس، رأى بعض الإسرائيليين أن صعود حماس مع لاءاتها كان فرصة سياسية نادرة بالنسبة لأولمرت وحزب كديما، وأن رفض قادة حماس وعدم استعدادهم للاعتراف بإسرائيل وتنكرهم للاتفاقات السابقة معها، توفر لأولمرت حرية التحرك في ترسيم الحدود الشرقية دون إعطاء الفلسطينيين حق الفيتو على عمق الانسحاب ودون دفع ضريبة كلامية لخارطة الطريق وعملية أوسلو، ولا غرابة أن أولمرت يريد حشد دعم دولي للانسحاب المعمق من الضفة الغربية نحو حدود ديمغرافية تضمن الأغلبية اليهودية، كنوع من استثمار عناد حماس كرافعة لسياسته، بينما يطالب الجيش بحرية الحركة في الضفة مستقبلاً، مثلما يوجد لديه اليوم، وكذلك سيطرة على الأرض في غور الأردن وفي المواقع المركزية في ظهر الجبل، ويبدو الانسحاب نحو الجدار مخاطرة كبيرة جداً، أما نموذج فك الارتباط في شمالي السامرة حيث بقيت المنطقة تحت السيطرة الإسرائيلية ولم تسلم

للسلطة فيبدو ملائماً، ومعنى ذلك هو أنه في حال قبول موقف الجيش فستشكل في الضفة الغربية منطقة أمنية إسرائيلية، حيث ستكون مشابهة لجنوب لبنان ولكن دون جيش لحد[101].

يسوق الإسرائيليون هذه التقديرات مشفوعة بالتأكيد على أنه مع غياب شريك فلسطيني في التفاوض، وبخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، ستضطر إسرائيل إلى تقرير طريقها دون مفاوضات، فقد تطرق إلى ذلك آفي ديختر وهو من أفراد القيادة الأمنية في كديما، وحدد ثلاث مراحل، ستنفذها إسرائيل أحادياً، هي: استكمال سريع قدر الإمكان للجدار الأمني، وإخلاء تام لجميع المستوطنات الإسرائيلية وراء الجدار، وإبقاء قوات الجيش الإسرائيلي في الأراضي التي ستُخلى ما دام يُحتاج إلى ذلك الأمر، أما عملياً، حسب شلومو غازيت، أحد الخبراء الإسرائيليين، "ستضطر إسرائيل إلى إجراء تفاوض سياسي مع الفلسطينيين حسب خارطة الطريق الحالية، أو على حسب "خارطة جديدة" تصاغ في المستقبل، وسيُستعمل مسار جدار الفصل الذي نقيمه خطاً ابتدائياً للتفاوض السياسي هذا، ولن تكون لإسرائيل في هذا التفاوض مطالب إقليمية شرقي المسار الذي سيُبنى"[102].

بهذه الأفكار ومثيلاتها، يبدو أنه في السنوات القليلة القادمة ستكون السياسة الإسرائيلية المتبعة في مواجهة حكومة حماس على خط العداء السافر، خاصة أن ذلك يشكل برأي حكومة أولمرت فرصة للتنصل من أي التزامات إزاء الفلسطينيين، وسيضع حكومة حماس وجهاً لوجه أمام المطالب الدولية بتنفيذ الاشتراطات المعروفة التي تتطابق تماماً مع نظيراتها الإسرائيلية، ومن المرجح أن تستغل إسرائيل هذه السنوات في المضي بنهج الخطوات الأحادية التي لا ترتب للفلسطينيين أي حقوق أو مصالح سوى ما تمنّ به إسرائيل عليهم.

رابع عشر: مستقبل قضية القدس في التصورات الإسرائيلية

درجت الأحزاب الصهيونية على اعتبار "القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل الأبدية"، ومنذ احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967، ظلت التوجهات الإسرائيلية المتعلقة بمستقبل القدس تتخذ منحيين متسايرين، هما: تهويد المدينة وتفريغها من مواطنيها العرب، وتصب السياسة والإجراءات المعتمدة في إنجاز هذين الهدفين معاً، وتكثر التوصيات المقدمة من مختلف الأوساط الإسرائيلية، لحسم مسألة القدس في المدى الزمني القريب، بما يؤدي عملياً إلى إخراجها من نطاق المفاوضات.

ومثال على ذلك، تحذّر وثيقة سرية وضعها وزير الإسكان نتان شرانسكي على طاولة رئيس الحكومة أرئيل شارون، من مغبة خطر التوسع السكاني العربي داخل القدس وضواحيها، وتوصي بوجوب "الحفاظ على أغلبية يهودية، وإلا سنجد أنفسنا خلال سنوات غير بعيدة دون قدس يهودية"، وجاء في تقرير قسم التخطيط الاستراتيجي والأبحاث في بلدية القدس، الذي جرى لغرض إعداد مخطط رئيس لعام 2020 أن: "استخدام احتياطي الأراضي في شرقي القدس، مع غياب احتياطي أراض في غربي المدينة من شأنه أن يقود إلى الانقلاب الديمغرافي، ويدور الحديث من جهة عن ارتفاع بحوالي 150 ألف نسمة، ومن جهة ثانية مغادرة متوقعة للسكان بحجم 190 ألف نسمة في العقدين القادمين"[(103)]، وتبين معطيات التوزيع السكاني الحالي في القدس، أن النسبة العددية بين اليهود والعرب لا تزال تميل لصالح اليهود (66% مقابل 34%)، فيما كان عام 1967 بعد الحرب 74% من اليهود مقابل 26% من العرب، وما قد يكون بعد 14 عاما (عام 2020)، على حسب التنبؤ السكاني المأخوذ به هو تقلص الكثرة اليهودية إلى 56 % فقط[(104)].

في التنفيذ العملي، أعطت بلدية القدس الغربية شارة البدء لعملية تطهير عرقي واسعة النطاق في بلدة القدس القديمة، بتوصيتها الشروع في حمل الفلسطينيين في البلدة على ترك منازلهم، والبدء في تسجيل العقارات فيما يسمى بالحي اليهودي في البلدة القديمة في سجل "الطابو" لصالح اليهود واستثناء الفلسطينيين في باقي أحياء البلدة من هذه العملية باعتبار أن أملاكهم متنازع عليها وفقاً للرؤية الإسرائيلية[(105)].

وانسجاماً مع التطلع الإسرائيلي إلى تعميق الفجوة العددية لصالح اليهود، من المؤكد أن تواصل سلطات الاحتلال التضييق على المواطنين العرب وسحب هويات الآلاف من المقدسيين، وإجراء صفقات بالاحتيال والتزوير للحصول على العقارات العربية وغير ذلك، وتخطط إسرائيل لبناء جدار فاصل يحيط بخمس قرى فلسطينية (يسكنها نحو 15 ألف فلسطيني) تقع شمال غرب القدس، ويحصرها في جيب معزول يفصلها عن شرقي القدس وعن القرى الفلسطينية المجاورة، القرى التي سيتم سجنها في الجيب هي: بيت حنينا البلد (1.400 نسمة)، بير نبالا (6.100 نسمة)، الجيب (4.600 نسمة)، الجديرة (2.100 نسمة) وقلنديا (1.200 نسمة) [(106)].

ومن المتوقع أن تستمر المطالب الإسرائيلية بتقسيم الحرم، التي ترد على لسان زعماء العصابات الصهيونية المتطرفة، بالحصول على مكان صغير محدود على باحة الحرم القدسي الذي يسمونه "هار هبايت = جبل البيت" لإقامة الصلاة فيه، وتطبيق النمط السائد في الحرم الإبراهيمي في الخليل، الذي استولت سلطات الاحتلال على جزء كبير منه وحولته إلى كنيس، ومن الواضح أن هذه الدعوات ومثيلاتها تكشف عن التصميم الصهيوني على طمس الهوية الإسلامية للقدس، بتهويدها وتغيير طابعها ومعالمها الدينية والثقافية والسياسية، بعد أن قطعت سلطات الاحتلال أشواطاً مديدة في تهويد القدس ديمغرافياً وجغرافياً، عبر تطويقها بالمستوطنات وإحكام قبضتها عليها بإقامة جدار الفصل العنصري حولها.

أما عن الاستشارات البحثية التي تنبري الجهات الإسرائيلية لتقديمها بشأن تحديد مستقبل القدس، فيمكن الوقوف، في عدد لا يكاد يحصى من المخططات والمشاريع والأفكار المتعلقة بذلك، عند نموذجين نوعيين جديدين "لمعهد القدس لدراسات إسرائيل" الذي يقف منذ عقدين وراء أكثر خطط الأدراج التي تتصل بالقدس، ويُجري حواراً متصلاً فيها مع مستوى اتخاذ القرارات، السياسي والعسكري على حد سواء.

النموذج الأول[107]، وضعته لجنة خبراء موسعة، برئاسة البروفيسورة روت لبيدوت ومشاركة د. يفراح زلبرمان، عملت في إطار المعهد، وقد عرضت الدراسة الكاملة لهذا النموذج في مؤتمر هرتسليا السادس المنعقد في 21-2006/1/24، وقدمت للسياسيين الإسرائيليين، وتضمنت خمسة بدائل للتسوية- باعتماد "معيار القداسة" ــ في "حوض القدس التاريخي" (أي البلدة القديمة والمناطق المجاورة لها)، ملخصها:

البديل الأول، يقترح سيادة وسيطرة إسرائيلية كاملة على كل مناطق الحوض، مع إعطاء حكم ذاتي معين للسكان الفلسطينيين، وربما حتى تحديد مكانة خاصة للاماكن المقدسة للمسيحيين والمسلمين.

البديل الثاني، معاكس في مضمونه، يقترح سيادة وسيطرة فلسطينية كاملة على الحوض المقدس مع حكم ذاتي لليهود (في الحي اليهودي مثلاً)، ومكانة خاصة للأماكن المقدسة

لليهود، وهذا البديل سيكون مقبولا ربما عند أغلبية الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل سترفضه على الفور، تماماً مثلما سيرفض الفلسطينيون البديل الأول.

البديل الثالث، يقترح تقسيما إقليمياً لأحياء القدس القديمة بين الجانبين، مع رقابة دولية بعد الاتفاق على الحدود، بحيث يكون لكل جانب سيادة ومصدر صلاحيات في المنطقة المخصصة له في الاتفاق.

البديل الرابع، يقترح إدارة مشتركة وتوزيعاً للصلاحيات بين الجانبين مع دعم دولي، حوض البلدة القديمة يكون كوحدة واحدة، ويقوم الجانبان بممارسة أغلبية الصلاحيات الإدارية والشرطية في الحوض بصورة مشتركة، الطرف الدولي يكون مسؤولاً عن نزع الصلاحيات من الجانبين وتفعيلها في المجالات التي تفشل فيها الإدارة المشتركة لسبب معين.

البديل الخامس، إدارة الحوض التاريخي كوحدة واحدة، ولكن الأمر يتم من خلال هيئة دولية وليس من قبل الجانبين، مع ذلك، من الممكن أن تكون مساحات صغيرة نسبيا، خصوصا الأماكن المقدسة التي لا يوجد اختلاف حولها، مقسمة بين الجانبين على أساس إقليمي.

تجنب طاقم التسوية الدائمة للمعهد إعطاء توصية صريحة بتفضيل أحد البدائل المقترحة، ولكنه يؤيد تدخلاً دولياً معيناً في إدارة البلدة القديمة، خصوصاً في مجال الأمن والحماية والرقابة على الأماكن المقدسة.

النموذج الثاني[108]،أعد كسابقه في المعهد، ويتضمن ثلاث خرائط رئيسة، تعرض ثلاثة بدائل، هي:

البديل الأول، يتضمن كثرة يهودية تبلغ 83%، ستُخرج من المجال البلدي للمدينة أحياء في جنوب شرق القدس، وفيها: أم طوبا، وصور باهر، وعرب السواحرة الغربية، وكذلك مخيم اللاجئين عناتا وحي شعفاط وبيت حنينا في الشمال، ستضم إلى كتلة بيرنبالا والجيب الذي يُعرّف اليوم بمنطقة (ب) (منطقة تحت سيطرة أمنية إسرائيلية وإدارية فلسطينية)، وستبقى أحياء الشيخ جراح ووادي الجوز ورأس العامو وسلوان والعيسوية والصوانة والبلدة القديمة كلها وما حولها داخل القدس الإسرائيلية،

وستجري على الأحياء العربية التي ستبقى داخل القدس تسوية خاصة، وستتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي في السلطة، لكن السيادة والأمن سيبقيان في يد إسرائيل، مقابل ذلك ستضم إسرائيل كتلة معاليه أدوميم وميشور أدوميم، ومنطقة هيشوف أدام شمال شرق نفيه يعقوب ومستوطنة جيلو جنوبي القدس، وكل منطقة غوش عتسيون وبيتار عيليت، وكذلك مناطق جفعات زئيف وجفعون الجديدة وجبل أدار وبيت حورون شمال غرب القدس، وفي هذا البديل الذي يُلمح إلى المستوى السياسي، سيكون عدد السكان العرب في المجالات البلدية الإسرائيلية في القدس وما حولها نحو 110 آلاف نسمة، وهو نحو 40% من عدد العرب الذين يعيشون في القدس اليوم، وسيكون عدد السكان اليهود نحو 540 ألف نسمة، والعرب الذين سيبقون داخل القدس سيحصلون على مواطنة إسرائيلية.

البديل الثاني، ستضم إسرائيل إليها المناطق نفسها تقريباً، وستتخلى عن مناطق أخرى يسكنها العرب داخل القدس، مثل حي العيسوية، وستُعطى البلدة القديمة وما حولها مكانة خاصة، وستُعرّف أنها "منطقة مجال مقدس" يُطمس فيها على قضية السيادة، وستُمنح الطوائف الدينية مكانة معززة، وسيصبح مطار عطروت مطاراً مشتركاً إسرائيلياً ـ فلسطينياً، وعدد العرب الذي سيبقون داخل مجال السيادة الإسرائيلية في هذه الحالة سيكون 77 ألفا فقط، أما السكان اليهود فسيبلغون نحو 573 ألف نسمة، وسيتمتعون في هذا البديل بكثرة كبيرة تبلغ نحو 88%.

البديل الثالث، يسمى "القدس الموسعة تحت سيادة إسرائيل"، لا يقتطع من القدس أحياءً عربية، لكنه يوسع المناطق التي تسودها إسرائيل جدا، المنطقة الجديدة متصلة جغرافياً بالقدس، أو بمناطق أخرى داخل إسرائيل، وسيظل يسكن مدينة القدس نحو 220 ألف عربي، وإن ضم المناطق إلى سيادة إسرائيل، عدا منطقة الزعيم، يتم كله من أراضي المنطقة (ج) (أي منطقة تسيطر إسرائيل عليها سيطرة تامة)، ولن يتغير تقسيم المنطقة على حسب الاتفاقات المرحلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تقريبا، والمستوطنات التي ستشتمل عليها السيادة الإسرائيلية ومجالات سيادتها بحسب هذا الاقتراح هي: كتلة معاليه أدوميم الموسعة، وكتلة جفعات زئيف وبيت حورون وجبل أدار، ومن

الجنوب جيلو وبيتار العليا وغوش عتسيون، ولن تتغير نسبة السكان اليهود إلى السكان العرب بحسب هذا الاقتراح، (71% و29%، على الترتيب)، وربما تكون لهذا السبب أقل جاذبية للمستوى السياسي، وستكون صعبة التنفيذ من ناحية دولية أيضاً.

بحسب ما يرى "معهد القدس"، تقوم البدائل كلها على فرض أنه ستسود في مجال القدس الموسعة "ظروف سلام وانفتاح تام" بين المناطق التي ستكون من مسؤولية أو سيادة السلطة الفلسطينية، وبين مدينة القدس والمناطق حولها التي ستكون تحت سيادة إسرائيل، وأنه ستكون للناس حركة حرة، وللبضائع والأموال في المنطقة كلها، وسيكون تعاون وتنسيق تامان في موضوعات مثل أجهزة التخطيط المادي التي تشتمل على البنى التحتية، وشق الشوارع، وعلاج المجاري، والموارد المائية، وموضوعات تتصل بالحفاظ على البيئة، و"الربح" الذي ستجنيه إسرائيل من التقسيم الجديد هو التحسين السكاني للتوازن بين اليهود والعرب، ولكن بمنزلة "الخسائر"، والنقد العام والسياسي الذي قد يثور نتيجة كسر حظر "القدس الكاملة والموحدة" موجود في عدة مواد ثقيلة الوزن، أولها المسألة الأمنية.

من ناحية التقديرات العامة لمستقبل الصراع حول القدس، ثمة من يرى من الإسرائيليين أن استمرار السيطرة الإسرائيلية وفرض الحقائق على الأرض في شرقي القدس، لا يترك مجالاً للتفاوض حول مستقبل المدينة[109]، فيما يرى آخرون أن تهويد القدس يصطدم بوجود نحو ربع مليون فلسطيني ضمن المجال الذي ضمته إسرائيل عام 1967، ويعتقد هؤلاء أنه في الظروف القائمة ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء "تعديلات ديمغرافية" شرقي القدس، في محاولة لإخراج 200 ألف فلسطيني في المدينة من نطاقها، ويمكن إجراء مثل هذا التغيير بالاتفاق، ولكنه أصعب بكثير على التنفيذ في خطوة أحادية الجانب، لا يكون فيها في الطرف الآخر من يستوعب الزيادة السكانية[110].

على أرضية استمرار الصراع المحتدم مستقبلاً حول القدس، ورغم الممانعة الفلسطينية الثابتة، لما للقدس من مكانة مركزية بالغة لدى الفلسطينيين خاصة، ولدى العرب والمسلمين عامة، انطلاقاً من الاعتبارات العقدية والتاريخية والحضارية وسواها، من المقدر أن تكثف إسرائيل جهودها لحمل الفلسطينيين على التسليم بالأمر الواقع المفروض بقوة الاستيطان والديمغرافيا والضم، وأن يستمر السعي الإسرائيلي خلال السنوات القادمة لدفع المفاوض

الفلسطيني إلى موقع اليأس من إمكانية تغيير الوقائع التهويدية والاستيطانية في القدس، بالترافق مع التمسك الإسرائيلي بحلول التصفية للمشكلات التي تركت للتسوية النهائية.

خامس عشر: الرؤية الإسرائيلية لحل مسألة اللاجئين مستقبلاً

صار من الشائع أن الموقف الإسرائيلي التقليدي القديم إزاء حل مشكلة اللاجئين سينسحب على المستقبل، بفعل التعنت الإسرائيلي الرامي إلى فرض هذا الحل بالقوة، وليس هناك ما يدل على أن إسرائيل ستتراجع عنه في المدى المنظور، ومن التصريحات التي تختصر ذلك الموقف، قول رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون: "لقد توصلنا إلى إنجازات كبيرة من خلال الاتفاق بيني وبين الرئيس جورج بوش، وهي إنجازات لم تتوصل إليها إسرائيل منذ قيامها، مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يمكنهم العودة فقط إلى دولة فلسطينية"[111]، وفي خطبتها السياسية الأولى، منذ تولت منصب وزيرة الخارجية في حكومة كديما، قالت تسيبي ليفني في مؤتمر هرتسليا السادس (2006): "مثلما أدت إقامة دولة إسرائيل دولة يهودية إلى زوال القضية اليهودية عن جدول الأعمال العالمي، وشكّلت حلاً قومياً شاملاً، فإنّ إقامة دولة فلسطينية تشكل حلاً لقضية اللاجئين ... إنّ مبدأ الدولتين للشعبين يشطب قضية اللاجئين من جدول الأعمال الإسرائيلي"[112].

يتسق التصور الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين مع منظومة التوجهات الإسرائيلية المتعلقة بمختلف جوانب القضية الفلسطينية، بمضامينها الديمغرافية والجغرافية والسياسية، ومن المسلم به أن ما تسعى إسرائيل لتحقيقه على المسار الفلسطيني يشكل نموذجاً نمطياً لنهج فرض الأمر الواقع، بما يلبي المصالح الإسرائيلية، وهو نهج يتكرر في مواجهة جميع الدول العربية.

سادس عشر: التوجهات الإسرائيلية في الشأن السوري

تتعدد القراءات الإسرائيلية لمستقبل الوضع في سورية، وعلى خط موازٍ تتعدد التصورات والتصريحات المتعلقة بكيفية التعامل معها، ومع موضوع الجولان، بيد أن الموقف الحكومي يظل هو التعبير عن السياسة الرسمية الإسرائيلية المتبعة إزاء سورية، وعن هوية التفكير الإسرائيلي في الشأن السوري المستقبلي.

في موضوع التسلح السوري، ليس هناك ما يشير إلى توقف إسرائيل عن إثارة الضجة

إزاء تزود سورية بالأسلحة، ومن المتوقع أن تستمر إسرائيل باستغلال كل مناسبة للتذكير بالتسلح السوري التقليدي وبامتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتحذير من أن سورية لا تزال تعد لشن حرب على إسرائيل، وقد كان يوفال شتاينيتس، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، وهو من الليكود، صريحاً في الحديث عن ذلك، داعياً إلى ضرورة التحسب لقدرة سورية على "نشر صواريخ طويلة المدى يمكن أن يصل مداها إلى أي نقطة في إسرائيل"[113]، وأكد غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي في إسرائيل، أن سورية قادرة على أن تلحق ضرراً بالجبهة الداخلية لدولة إسرائيل باستخدام السلاح الكيماوي أيضاً[114].

وفي موضوع الضغط على سورية، من المقدر أن تواصل إسرائيل تحريض واشنطن على سورية لفك ارتباطها مع حزب اللـه ، فخلال الحوار الاستراتيجي، الذي استؤنف أواخر عام 2005، بين إسرائيل، بوفد ترأسه الوزير تساحي هنغبي وضم المديرين العامين لوزارتي الحرب والخارجية، والولايات المتحدة، بوفد ترأسه نيكولاس بيرنز وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، تمت مناقشة الشأن السوري، في إطار محاولة الجانبين وضع أهداف على المدى الطويل للبلدين في المنطقة، وحسب تقارير صحفية طلب الجانب الإسرائيلي من واشنطن التركيز على وقف "دعم النظام السوري لحزب اللـه اللبناني"[115].

وحين يتعلق الأمر بالموقف الإسرائيلي من مستقبل النظام في سورية، يظهر توجهان متناقضان: **أحدهما** يتلخص بأنه "من الأفضل أن يسقط الأسد"، كما ورد في أحاديث مغلقة لوزير الخارجية في حينه سيلفان شالوم[116]، وتصريح نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب العمل شمعون بيرس في حديث للإذاعة الإسرائيلية بأن "ثمة حاجة لإجراء تغييرات في سورية"، معتبراً أن "من غير الطبيعي، ولا يمكن القبول، أن تحكم سورية عائلة تنتمي إلى أقلية"، على حد قوله، ودعوة رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوفال شتاينيتس إلى تغيير النظام السوري، مقدراً أن "استبدال سلالة الأسد هو مصلحة أمريكية وإسرائيلية"[117].

أما التوجه الإسرائيلي الآخر فيحذر من مغبة الخطر الذي يحدق بإسرائيل بعد سقوط النظام السوري، لأن النظام الجديد لن يكون أفضل حالاً من النظام القديم من وجهة نظر

إسرائيل؛ فخلال محادثات مع مسؤولين أمريكيين (في خريف 2005)، قدم الجانب الإسرائيلي ثلاثة سيناريوهات محتملة في حال سقوط النظام السوري، تنطوي جميعها على مخاطر أمنية كبيرة على إسرائيل والمنطقة:

الأول: أن سورية قد تسقط في حالة من الفوضى الكاملة وتندلع فيها حرب أهلية.

الثاني: وصول قيادي متشدد من الطائفة العلوية التي ينتمي لها الأسد لحكم البلاد.

الثالث: استيلاء نظام إسلامي متشدد على الحكم.

وفي محادثات أجريت بين شخصيات كبيرة من الولايات المتحدة وإسرائيل، اهتم الأمريكيون بالتقدير الإسرائيلي بشأن الورثة المحتملين للأسد في الحكم، وسُئل كبار الأمريكيين في المحادثات: من يمكن أن يحل محل الأسد في قيادة سورية ويضمن الحفاظ على الاستقرار في الدولة؟ وترك الإسرائيليون انطباعاً لدى الأمريكيين أن إسرائيل "تفضل أن يترأس القيادة في سورية الأسد وهو ضعيف وخاضع لضغوط دولية"، وأن إسرائيل "ليست متحمسة لحدوث تغييرات محتملة في النظام السوري"[118]، وحذرت محافل أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى من أن الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد بلغ حداً أكثر مما ينبغي، وأنه "من الأفضل عدم حشره في الزاوية"، لأنه إذا شعر بأن ليس لديه ما يخسره فمن شأنه أن يتخذ خطوات يائسة خطيرة ويشدد دعمه "للإرهاب"[119].

وبعد نقاش خاص (في خريف 2005) عقده رئيس الحكومة شارون مع وزير الحرب موفاز وقادة جهاز الأمن، رجح المجتمعون أن حكم الرئيس السوري بشار الأسد يوجد في خطر ملموس ومن شأنه أن ينهار، وتقرر الاستعداد لإمكانية تغيير السلطة في سورية، على خلفية الضغط الهائل الذي تمارسه الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، على سورية، في أعقاب نتائج لجنة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وطرح تقدير استخباري مفاده أن ينجح الضغط الهائل على الأسد بهزّ حكمه، وإحدى الإمكانيات التي أخذت بالحسبان هي أنه بسبب الضغط على سورية سيحاول حزب الله تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في الحدود الشمالية، وفي النقاش طرح التخوف من أن سقوط الأسد سيؤدي إلى فوضى تسيء للوضع الأمني لإسرائيل، وكان موقف جهاز الأمن هو أنه من الأفضل أن يبقى الأسد في الحكم وهو ضعيف"[120].

بصرف النظر عن هذه القراءة السطحية في الحكم على ضعف النظام السوري، من الملاحظ أن الإدراك الإسرائيلي لقوة سورية الراهنة وآفاقها المستقبلية يتوزع في الأوساط البحثية الإسرائيلية وفق دائرتين واضحتين:

الأولى: دائرة الذين يرون أن النظام السوري يمتلك مستوى عالياً من القدرة على الاستمرار، وجوداً ومواقف، وكمثال، كتب الباحث إيال زيسر، المتخصص في الشؤون السورية واللبنانية في معهد دايان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ورئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب: "إن النظام السوري ليس قلقاً كثيراً من منظمات المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان، لأنهم ظلوا مجموعة صغيرة من القوى المؤيدة للإصلاح، ويفتقرون إلى أي قاعدة حقيقية في الجمهورية السورية الواسعة، وبشكل عام لا يزال النظام يتمتع بتأييد أعمدة المجتمع السوري، وهم ضباط الجيش، والنخبة الاقتصادية، والطبقات المتوسطة الصغيرة، وهذه العناصر تفهم أكثر من أي ملاحظ أجنبي أن البديل للنظام الحالي ليس بالضرورة حالة "ديمقراطية حرة" كما تريد الإدارة الأميركية، وإنما عصبة إسلامية من النوع الذي سيجعل البعث يبدو- بالمقارنة- بصورة إيجابية ليبرالياً"[121]، وعاد زيسر ذاته ليبين، في موضع آخر، أن دمشق تجاهلت التحذيرات الأمريكية التي وجهت إليها، وقدّر أن سورية لا تعتزم تغيير طريقها والانحناء في وجه الضغوط التي تمارس عليها، بل هي مستعدة للمواجهة مع الولايات المتحدة وحلفائها في كل المسائل موضع الخلاف، وعلى رأسها الساحة اللبنانية، وأضاف زيسر: "يحتمل أن يكون السوريون محقين، فكل ما بوسع بوش أن يفعله لهم على المدى القصير سيكون التنديد في مجلس الأمن وربما عقوبات محدودة وعديمة المعنى، وبالتالي إن المنتصر على المدى البعيد في مثل هذه الحالة سيكون الرئيس بشار الأسد"[122].

الثانية: تضم الآراء التي ترى أن سورية معزولة، وأنها "تمر بمسيرة ضعف تدريجي"، كما كتب تسفي شتاوبر، رئيس مركز جافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، في مقدمة تقرير الميزان الاستراتيجي في المنطقة لعام 2005[123]، ويسوق الإسرائيليون المنتمون لهذه الدائرة تعليلات لتدني مكانة الخيار العسكري السوري في مواجهة إسرائيل، منها- كما ورد في دراسة للباحث شلومو بروم ـ: "أن سورية بعد تفكك

الاتحاد السوفييتي فقدت القوة العظمى التي كانت تساندها، والتوازن العسكري بينها وبين إسرائيل أصبح يسوء يوماً بعد يوم، ووضعها الاقتصادي أصبح سيئاً بالإضافة إلى معاناتها من العزلة الاستراتيجية، وأدت نتائج الحرب الأمريكية على العراق إلى تدهور الوضع الاستراتيجي لسورية، وفقدت الأمل بالاستمتاع من الجبهة الاستراتيجية التي كانت تمنحها لها العراق، وبسبب تصرفها قبل هذه الحرب وخلالها فإنها أصبحت هدفاً لغضب الدولة العظمى الوحيدة الولايات المتحدة، الموجودة في وضع تنتشر فيه قواتها في دولة مجاورة، وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان، خسرت سورية آلية الضغط التي مكنتها من الضغط على إسرائيل، من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات واستعادة السيادة على هضبة الجولان، وأصبح هناك غياب للضغط الحقيقي على إسرائيل للقيام بهذا التنازل، لأن الوضع في الحدود الشمالية هادئ نسبياً، وعمليات حزب الله محدودة ويمكن أن تكون مقبولة بهذا الشكل، وهناك هدوء في هضبة الجولان"[124]، على مقربة من الدائرة الثانية، يتبنى الجيش الإسرائيلي تقديراً مفاده أنه من الجدير فحص التوجهات السلمية للرئيس السوري بشار الأسد، لأنه يوجد في ما يسمى "أزمة داخلية ودولية عسيرة"، وهذا هو السبب الوحيد لإصراره على المفاوضات مع إسرائيل![125].

لكن الموقف الإسرائيلي الأكثر قبولاً في الأوساط الإسرائيلية يتلخص، بتقدير جهاز الأمن في إسرائيل، بأن نظام الرئيس السوري بشار الأسد سيواجه الخطر في السنوات القادمة، وقال مصدر أمني رفيع:"إن الأسد صعد إلى مسار الصدام مع الولايات المتحدة، وضمن بعض الظروف فإن هذا الأمر قد يكلفه استمرارية سلطته"[126]، وهنا يذهب الإسرائيليون في اتجاهين: **الأول** يدعو إلى استغلال وجود سورية تحت الضغط، وعدم تفويت الفرصة المناسبة للتوصل إلى اتفاق معها، حسبما كتب شلومو غازيت، رئيس شعبة الاستخبارات الأسبق[127]، **والآخر** يطالب بعدم الاستجابة لدعوات السلام السورية، وعدم منح النظام السوري فرصة التخلص من الضغوط، ويشرح جاي بخور، أحد أبرز المستشرقين الإسرائيليين، والباحث في مركز هرتسليا متعدد المجالات، آلية عمل الأسباب التي تفضي إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان، قائلاً: "لنفترض أننا وافقنا على إعادة هضبة

الجولان إلى سورية، فلا ريب أن سورية سترد على ذلك على الفور بإسكان مليون سوري على الأقل في هضبة الجولان كي تقرر حقائق على الأرض، غير أن نظام البعث في سورية آخذ بالضعف، وحكم سورية كفيل بأن يكون كحكم العراق: انهيار النظام المركزي ونشوء الفوضى الطائفية والدينية، وموجات الإرهاب ستصل مباشرة إلى المليون مستوطن سوري في هضبة الجولان وعبرهم إلى الجليل إلى مجال إسرائيل، ليس لإسرائيل مصلحة في إنقاذ النظام البعثي في دمشق، فالأمريكيون يرونه في إطار محور الشر، وزمنه قد يكون محدوداً، فلنتركه يتورط مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى أن يسقط، وإسرائيل من جهتها يتعين عليها أن تستعد لليوم التالي لنظام البعث، ومن هذه الناحية، فإن الحاجة إلى هضبة الجولان الإسرائيلية، التي تفصل بيننا وبين الحرب والإرهاب اللذين سيشتعلان في سورية، هي حاجة وجودية"[128]!

تلعب قناعة القيادة الإسرائيلية بافتقار سورية إلى الخيار العسكري دوراً في مواصلة الرفض الصريح للانسحاب من الجولان، ومن العينات التي يمكن إدراجها هنا، التأكيدات المتكررة لرئيس الحكومة أرئيل شارون بأن الجولان سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن اقتراحات أسلافه للانسحاب من الجولان كانت تعرض إسرائيل للخطر[129]، وتوقع وزير الحرب شاؤول موفاز أن تحصل تطورات على مسار التفاوض السوري تفضي إلى التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية "دون التخلي عن شاطئ بحيرة طبرية"، رافضاً الحديث عن إمكان انسحاب إسرائيل من الجولان المحتل، مكتفياً بالقول: "الاشتراط بأن على سورية أن تثبت صدق نيتها للتوصل إلى سلام وتكف عن دعم الإرهاب وتعالج مسألة حزب الله ، وليس هناك أي سبب لعدم بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الجولان حتى في حال التوصل إلى سلام مع دمشق"[130]، ونقلت صحيفتا معاريف ويديعوت أحرونوت الإسرائيليتان، على موقعهما الإلكتروني في 2005/9/27، عن موفاز، خلال جولة له في مستوطنة كتسرين ووضعه لحجر أساس لمنطقة صناعية جديدة للصناعات الإلكترونية المتقدمة (هاي- تك) خلال السنوات القادمة في مرتفعات الجولان قوله:"علينا مواصلة الاستيطان في الجولان، وبذل كل ما هو ممكن حتى تنتعش الصناعة هناك، لأن مرتفعات الجولان ستظل وللأبد في أيدي إسرائيل"، وركز موفاز في تصريح آخر لموقع يديعوت أحرونوت على أن

منطقة الجولان تشكل ذخراً استراتيجياً لدولة إسرائيل، ولا يمكن التنازل عنها، "ويمكننا التوصل إلى اتفاقات تبقي هضبة الجولان من خلالها بأيدينا"[131]، وأكثر من ذلك، يدعو رئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة إيهود أولمرت الرئيس السوري بشار الأسد ألا يحلم بعودة الجولان المحتل لسورية! مؤكداً في حديثه للإذاعة الإسرائيلية على أنه لا يوجد الآن لدى إسرائيل أي اهتمام بمنطقة الجولان سوى تطويرها وتعزيز الاستيطان فيها، مضيفاً: "إن الجولان ليس ورقة مساومة مع سورية، وهي ليست على جدول الأعمال في أي سلم أولويات، لكن لا شك أنها جزء من جهود التطوير التي تنفذها دولة إسرائيل، ولن تكون هدفاً لانسحاب أحادي الجانب"[132].

بهذا الجزم، تغيب الدلائل على إمكانية استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل وسورية، ما دامت إسرائيل تضع أفقاً مغلقاً للمسألة تحدده برفض الاستجابة لاستحقاقات السلام، واستناداً إلى التقديرات الإسرائيلية لميزان القوى الثنائي الحالي بين إسرائيل وسورية، وفي ضوء السياسات الإسرائيلية والسورية المنتهجة، ما لم تتشكل "حكومة سلام"، يمكن الاستنتاج أن الإسرائيليين يرشحون حالة "الوضع الراهن" للاستمرار خلال السنوات العشر القادمة.

سابع عشر: مستقبل موضوع لبنان وحزب الله في التصورات الإسرائيلية

تشير المواقف والمواد المنشورة في إسرائيل حول لبنان وحزب الله إلى أن الاهتمام الإسرائيلي بمستقبل الأوضاع اللبنانية يتركز على إخراجهما من ساحة الصراع مع إسرائيل، ويتطلع الإسرائيليون إلى إقامة علاقات طبيعية مع لبنان جديد، وتعبّر التكهنات الإسرائيلية عن المحرك الخفي لهذا التطلع، ومن التقديرات التي نشرت، يتبين أن موضوعي حزب الله والوجود العسكري السوري السابق في لبنان يشكلان محورين مركزيين في الاهتمامات الإسرائيلية بمستقبل الوضع اللبناني.

يعتقد اللواء أهرون زئيفي، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية، أن حزب الله موجود في عملية تدريجية للتحول إلى حزب سياسي، وهو موجود في عملية ترجمة مكانته القوية كمنظمة"إرهابية" إلى مكانة سياسية قوية، تؤثر على الحكم في لبنان[133]، ويرى إيال زيسر، المتخصص في الشؤون السورية واللبنانية في معهد دايان لدراسات الشرق الأوسط

وأفريقيا ورئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، أنه بعد خروج سورية من لبنان، سيصبح حزب الله الهدف التالي، إلا أنه لن يطرد من لبنان، فهو منظمة لبنانية نشأت في هذه الدولة، ولكن بلا شك مجال مناورته سيضيق لدرجة لا يمكن بعدها التعرف عليه[134]، وأعرب وزير الخارجية سيلفان شالوم عن أمله في أن يؤدي الانسحاب السوري من لبنان إلى "فتح طريق السلام" بين إسرائيل ولبنان، وقال: "إن لبنان يتحرر، ومن الممكن أن تكون هناك قوى وطنية أصيلة في هذا البلد ترى أن مصلحتها هي العيش بسلام مع إسرائيل"[135]، وذهب إيتمار رابينوفيتش، السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن المتخصص في العلاقات الإسرائيلية- السورية، في تصريح لإذاعة الجيش الإسرائيلي إلى أن الانسحاب سيشكل على المدى البعيد مكسباً لإسرائيل، ولو أنه قد يكون في المستقبل القريب عاملاً لزعزعة الاستقرار في جنوب لبنان على الحدود مع إسرائيل حيث ينتشر مسلحو حزب الله المدعوم من سورية[136]، ويلخص غيورا أيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، رؤية إسرائيل الثابتة حول حزب الله ، بتأكيده أن حزب الله يُنتج حيال إسرائيل أربعة أمور، هي:

أولا: التهديد على طول الحدود.

ثانيا: التدخل البالغ جداً في "الإرهاب" الفلسطيني إلى درجة أنه يقوم بتوجيه هذا "الإرهاب" أكثر من بعض المنظمات الفلسطينية.

ثالثا: العدد الكبير جداً للصواريخ مما لا يشكل بالنسبة لإسرائيل تهديداً "إرهابياً" فقط، بل وتهديداً عسكرياً أيضاً.

رابعا: الرغبة في التحرر والسيطرة أو مضاعفة القوة السياسية في لبنان.

وهذا الدمج هو الذي يشكل خطراً، على حد قوله أيلاند[137].

وباعتقاد وزير الحرب شاؤول موفاز، سيكون "الإرهاب" خلال الأعوام العشرة المقبلة (حتى 2015) "مشكلة دولية" تقلق راحة "العالم الحر" الذي سيواصل بزعامة الولايات المتحدة "حربه على الإرهاب"، ولا يستبعد موفاز أن تشمل هذه الحرب حزب الله الذي يصفه بأنه يشكل الذراع الأمامية لإيران في لبنان، وقال:"لا أعتقد أن حزب الله سيختفي، لكنني لا أسقط من حساباتي عملاً دولياً ضده"[138].

وبصدد المكانة التي سيشغلها حزب اللـه في الوضع الداخلي اللبناني، ثمة تقدير سائد في أوساط المتخصصين الإسرائيليين بعدم تمكن المعارضة اللبنانية من إجبار حزب اللـه على التخلي عن سلاحه، ويعدّ سيناريو الإجبار شبه مستحيل، وحسب التقدير ذاته، فضلاً عن ذلك، هناك كثير من اللبنانيين يعتقدون أن القوة العسكرية لحزب اللـه هي عامل قوة للوطن، وكلما ازدادت النظرة في لبنان إلى إسرائيل كبلد يهدد أمنه، استمر حزب اللـه في تلقي الدعم؛ حيث وجد من الأسهل عليه أن يسوق نفسه قوة ردع وطنية لبنانية ضد إسرائيل، ويخلص التقدير المذكور إلى أنه من المرجح في المستقبل أن يواجه حزب اللـه بتسامح أقل في لبنان بالنسبة لنشاطه على المسرح الفلسطيني، وذلك لأن وجوده ذاتيا كقوة مسلحة واستمرار أنشطته سينظر إليهما على أنهما يحولان إسرائيل إلى مصدر تهديد، ولكن من وجهة نظر إسرائيل، كلما اتخذت المنظمة صورة مؤسساتية أكثر رسمية، فإنها تتحول تدريجياً من تهديد إلى خطر[139].

وحول الرد الإسرائيلي المستقبلي على خطر حزب اللـه ، تتفق الأوساط الإسرائيلية على أن منظومة الصواريخ الكبرى لحزب اللـه تستند إلى الصواريخ التي يتلقاها من إيران ومن سورية، ومن المشكوك فيه أن يكون لإسرائيل اليوم رد كاف على تهديد هذه الصواريخ، وحتى لو دمرت 80% منها، سيواصل أكثر من مليون إسرائيلي في شمالي البلاد البقاء في الملاجئ، أما مصانع المنطقة ومدارسها فستكون مغلقة[140].

من السذاجة قراءة هذه التعبيرات بروح الاطمئنان إلى أن حزب اللـه يستطيع حسم الصراع وإحراز النصر على إسرائيل مستقبلاً، وربما يستمرئ الكثيرون الحديث عما يسمى"الردع المتبادل" أو "توازن الردع" بين إسرائيل وحزب اللـه ، من يردع من؟! لكن يمكن الاقتراب من حالة الفهم العقلاني للصورة الراهنة والمستقبلية حين توضع على خلفية صيغة "التحدي/المقاومة"، هذه الصيغة تعبّر عن الواقع، وتبعث الأمل بإمكانية إحداث تغييرات في ميزان القوى، تمهيداً لحالة "الردع المتبادل" المتوقع بين إسرائيل من طرف وحزب اللـه والقوى الحليفة له من طرف آخر.

يلاحظ الإسرائيليون أنفسهم أن وضعية حزب اللـه في لبنان ستظل تؤثر في التفاعلات الجارية للصراع مع إسرائيل الذي يصنف حالياً بأنه "منخفض الشدة"، وتعوّل إسرائيل

على الشق الداخلي اللبناني من هذه التفاعلات، في إيجاد حل لمشكلة سلاح حزب الله ، بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1559، رغم أن الأغلبية اللبنانية الفاعلة لا ترى في حزب الله ميليشيا، وبالتالي لا ينطبق عليه القرار المذكور، وفي ظل التوقع بأن تظل بعض الأطراف اللبنانية على خط إثارة مشكلة المليشيات، وضمناً بصورة رئيسة موضوع السلاح الفلسطيني في لبنان، من المقدر أن هذه الإثارة قد تسهم بتزايد الحديث عن ضرورة وضع مسألة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على جدول الأعمال الدولي، وبذلك ستبقى المشكلة في دوامة البحث عن حل لها.

ثامن عشر: العلاقات مع الدول العربية والإسلامية وآفاقها في خطط إسرائيل

بالتساوق مع التصورات الإسرائيلية لمستقبل الصراع في المنطقة، يلمس المراقب وجود اهتمام إسرائيلي ملحوظ بالمنحى الذي تتخذه العلاقات القائمة مع بعض الدول العربية، وصولاً إلى تكوين أفكار وتوصيات حول مستقبل هذه العلاقات.

أ- مع مصر

يسهم المستوى المنخفض للعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية بين مصر وإسرائيل، واستتباعاً خيبة الأمل الإسرائيلية من ذلك المستوى، بدفع بعض الإسرائيليين إلى التوجس مما يخبئه المستقبل للعلاقات بين البلدين، بينما يميل فريق آخر من الإسرائيليين إلى إثارة التفاؤل بجدوى مسار هذه العلاقات، وكمثال على النظرة التفاؤلية، جرى الحديث عن أن اتفاق التجارة الحرة مع مصر سينقذ أكثر من 700 مصنع ويوفر أكثر من 400 ألف فرصة عمل للمصريين، ومن المحتمل أن يكون هذا الاتفاق تلميحاً أوليا للاتجاه الذي تتغلب فيه المصالح الاقتصادية على الانفعالات العاطفية وحسابات الماضي، ويتمثل اتجاه التطبيع المستقل هذا- الذي يبدأ حتى في ظل الإملاء- بإجراء حسابات الربح والخسارة بدلاً من حساب مستوى الكرامة والمكانة الاعتبارية[141]، وبالمثل جرى التركيز على أهمية اتفاق كويز (QIZ) (المناطق الصناعية المؤهلة) الذي دخل العمل به حيز التنفيذ في شباط/فبراير 2005، وتمت المصادقة فيه على إقامة ثماني مناطق صناعية في مصر تسمح بتصدير البضائع إلى الولايات المتحدة دون جمارك وإن نسبة 13% من المنتجات يجب أن تصل إلى

إسرائيل[142]، كما جرى الاهتمام بمردود الاتفاقية التجارية التي وقعت في 2005/8/8 مع مصر لتزويد شركة كهرباء إسرائيل بـ 1.7 مليار م^3 من الغاز سنوياً لمدة 15 عاما، بقيمة 2.5 مليار دولار[143].

من الناحية الأمنية، يأمل الإسرائيليون أن يتيح الاتفاق الذي وقع بين الطرفين في أيلول/سبتمبر 2005، ونص على نشر 750 شرطياً مصرياً في "محور فيلادلفيا"، تنفيذ التعهد المصري بمكافحة عمليات التهريب والإرهاب في عمق سيناء، هذا إلى جانب تبادل الطرفين المعلومات والبقاء على اتصال عبر غرف عمليات متوازية، وللغرض ذاته، تخطط إسرائيل لبناء جدار جديد على طول الحدود المصرية بطول 80كم وبكلفة 1.5 مليار شيكل (نحو 335 مليون دولار)، بحيث يمنع التسلل أو الاقتراب منه أو لمسه مثل أي سياج حدودي معروف[144].

لكن الموضوع الأبرز والأكثر إثارة في مستقبل العلاقات بين إسرائيل ومصر، في الحسابات الإسرائيلية، يتعلق باحتمالات تغير الخصائص الحالية للعلاقات، وعودتها إلى مسار الصراع القديم، ومن التخوفات التي سيقت في هذا الصدد، تصريح ليوفال شتاينيتس، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، نشره موقع صحيفة هآرتس على الإنترنت، يقول فيه: "إن مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحضّر لإمكانية مواجهة عسكرية مع إسرائيل"[145]، وبياناً لهذا الحكم، جاء في مقال كتبه شتاينيتس: "إن تعاظم مصر العسكري في العقود الأخيرة مقلق، فمنذ بدء الثمانينيات تستغل مصر أموال المساعدة من الولايات المتحدة للتسلح المثير للانطباع، إلى حد أنها قد أصبحت تمتلك تفوقاً عسكرياً حاسماً على أي دولة عربية أو أفريقية، وإن حقيقة مواصلة هذه الدولة الفقيرة توجيه أكثر مواردها لأغراض عسكرية تثير الخوف من أن تعاظمها موجه في الأساس نحو إسرائيل، والآن يحاول المصريون عبر اتفاق حراسة الحدود (محور فيلادلفيا) ابتزاز تنازل إسرائيلي لا سابق له في قضية نزع السلاح في سيناء، الذي يعتبر ثروة استراتيجية لإسرائيل"[146].

يتفق بعض المهتمين الإسرائيليين مع هذا التقدير، ومن هؤلاء غابي أفيطال، بروفيسور في هندسة الصواريخ وعضو دائرة أساتذة الجامعات للمنعة السياسية والاقتصادية، الذي يشدد على أن الجيش المصري مسلح اليوم بأفضل السلاح الغربي، ابتداء بطائرة F16، وسفن صواريخ متقدمة، ودبابات معركة من نوع أبرامز، وتزيد مصر من وتيرة تزودها

بصواريخ سكاد، ويشارك الجيش المصري في تدريبات قتالية (بعضها مع جيش الولايات المتحدة)، وأحد أهدافها هو "تحوير شرقي" أي باتجاه إسرائيل العدو من الشرق، ويخلص أفيطال إلى أن أقوال متان فلنائي، عندما كان نائب رئيس هيئة الأركان، عن كون مصر العدو الأكبر لإسرائيل، وكذلك أيضاً أقوال رئيس لجنة الخارجية والأمن يوفال شتاينيتس، صحيحة أكثر من أي وقت مضى(147).

وفي المقابل، هناك مهتمون إسرائيليون يخفضون احتمالات الصدام مع مصر إلى حد متدن يبدو معه هذا الصدام غير وارد في المستقبل القريب، وكعينة، يحلل البروفيسور إيلي فوده، رئيس دراسات الإسلام والشرق الأوسط في الجامعة العبرية، منظومة العلاقات بين إسرائيل ومصر، حاضراً ومستقبلاً، وينطلق من وصف هذه العلاقات بأنها "سلام بارد"، وإحدى مميزات "السلام البارد" هي أن الخطط الاحتياطية للحرب لا تزال قائمة، لكن أمام صانعي القرار في مصر سبب واحد محتمل فقط يبرر شن الحرب، مقابل أربعة أسباب جدية لعدم شن الحرب، أو التخطيط لها، ضد إسرائيل، وهي:

الأول: يرتبط بالمشكلة الديمغرافية التي تلزم الدولة بأن تُركز على الصحة والتعليم والبطالة والبنى التحتية وغيرها من القضايا الداخلية.

الثاني: أن الحرب ضد إسرائيل ستوقف المساعدة الأميركية لمصر البالغة 2.3 مليار دولار سنوياً وتستخدم في التسلح والتنمية.

الثالث: أن السلام جلب لمصر استثمارات عربية وغربية كثيرة، وأتاح لها مواصلة خطة الخصخصة وزاد من الدخل في مجال السياحة والمعابر في قناة السويس وغيرها، وهما القطاعان الأكثر عُرضة للضرر إذا ما نشبت الحرب.

الرابع: أن تعاظم القوة المصرية وتحديث الجيش يعانيان من فجوة كبيرة في مواجهة إسرائيل القوية، والخوف المصري من السلاح النووي الإسرائيلي كل ذلك يمنع مصر من المبادرة بالحرب.

أما السبب الوحيد الذي قد تنجر مصر من جرائه إلى الحرب مع إسرائيل فهو، كما يقول فوده، حدوث تغيير عميق في الساحة الداخلية، كوصول الأطراف الإسلامية الأصولية إلى الحكم، وإن دولة إسرائيل تتحرك على أساس"السيناريو الأسوأ" على الأقل من الناحية العلنية، وبرأيه، بما أن خيار الحرب مع مصر هو مسألة بعيدة، فمن الأفضل أن يحاول صانعو

القرار إيجاد السبل الجديدة لتحسين العلاقات وإبعاد هذا الخيار أكثر فأكثر[148].

بتقاطع واضح مع هذا السيناريو، يفضل نائب رئيس الأركان الإسرائيلي، اللواء موشيه كابلنسكي، الحديث عن مستقبل العلاقات مع مصر بمصطلحات التخوف من "مؤشرات أولى لاحتمالات ضعضعة الحكم المتماسك للرئيس مبارك"[149].

ب- مع الأردن

يحاول الإسرائيليون إبراز الإشارات المطمئنة على استمرار العلاقات الإسرائيلية- الأردنية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والعلمية وسواها، في المستقبل، وحين يتعلق الأمر بالبحث عن حلول لجوانب القضية الفلسطينية، تظهر بين الحين والآخر دعوات لما يسمى "الخيار الأردني"، بإقامة كونفدرالية فلسطينية- أردنية، لكن هذه الدعوات تحافظ على سوية منخفضة ضمن النقاشات الإسرائيلية، انطلاقاً من الإدراك الإسرائيلي عموماً بأن التوجه الأردني لم يتغير منذ فك ارتباط المملكة عن الضفة الغربية عام 1988، وبأن دولة فلسطينية قادرة على الوجود هي مصلحة وطنية أردنية، ذلك لأن الخيار الوحيد الذي تبقى للأردن يتراوح بين التسوية في الضفة الغربية وبين عدم التسوية الذي يهدد وجود الأردن في الضفة الشرقية ذاتها[150].

إلى جانب هذين التيارين- مواصلة المسيرة الجارية والخيار الأردني- هناك من يدعو بين الإسرائيليين لفكرة "الأردن هو فلسطين" بنسخ متفاوتة، على طريقة وزير السياحة الأسبق بيني إيلون، زعيم هإيحود هلئومي[151]، وفي الواقع، كثيراً ما راودت هذه الفكرة مخيلة بعض الزعماء الإسرائيليين، ومن الأمثلة التي كشف النقاب عنها أواخر آذار/مارس 2006، إشارات وردت في كتاب أفرايم هليفي، الرئيس السابق للموساد، بعنوان "من الظلال- في ثنايا الأزمة في الشرق الأوسط، من الرجل الذي قاد الموساد" مفادها أنه بعد حرب الخليج عام 1991، وفي أعقاب اكتشاف الطلعات الجوية العراقية في الأجواء الأردنية، كان في إسرائيل من يعتقد أن هناك فرصة ذهبية لحل القضية الفلسطينية في الضفة الشرقية، أي العمل ضد الصواريخ العراقية عن طريق المجال الجوي الأردني، وفي الوقت نفسه العمل على إسقاط المملكة الهاشمية[152]، وثمة تصريح لقائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي اللواء يائير نافيه في شباط/فبراير 2006 يمكن اعتباره دليلاً على الطريقة التي

يفكر بها، يقول فيه نافيه، خلال حديث مع دبلوماسيين ومراسلين أجانب في المركز المقدسي للجمهور والدولة: إن 80% من السكان في الأردن هم فلسطينيون، وإن الملك عبد الله الثاني قد يكون الملك الأخير في السلالة الهاشمية"[153].

لدى الإحاطة بمختلف التصورات الإسرائيلية المستقبلية حيال الأردن وعلاقاته مع إسرائيل، يخرج المراقب بانطباعات متباينة، تبعاً للمرجعية السياسية التي تتخذها هذه التصورات، في مقدمتها إمكانية عودة اليمين الصهيوني لطرح "الخيار الأردني" أو "الوطن الفلسطيني البديل"، في ظروف انفجار الصراع مع الفلسطينيين، مقابل أغلبية إسرائيلية تحاول تطوير العلاقات بين البلدين على مسار التعاون الثنائي والإقليمي الراهن.

ت- مع دول الخليج

يتعمد الإسرائيليون تسريب الكثير من الأخبار حول اللقاءات والاتصالات التي تتم مع مسؤولين خليجيين، ومشاركة إسرائيليين في مؤتمرات تعقد في دول خليجية، ويبدو من المنشورات الإسرائيلية أن هناك تفاؤلاً بمستقبل العلاقات الإسرائيلية- الخليجية، ومما نشر مثلاً أن دبي وقطر وعمان ستعلن رفع المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل، بفعل الضغوط الأمريكية عليها، في أعقاب طلبها التوقيع على اتفاق التجارة الحرة مع السوق الأمريكية الذي يسمح لها بتصدير بضائعها إلى الولايات المتحدة دون دفع رسوم جمركية، واشترط الأمريكيون موافقتهم على ذلك برفع الحظر عن إسرائيل، وبمقتضى ذلك، ستسمح الدول الخليجية بدخول البضائع والمنتجات الإسرائيلية إلى أراضيها، كما ستلغي هذه الإمارات القوائم السوداء، وذكرت تقارير صحفية إسرائيلية أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تجري اتصالات سرية لفتح ممثلية تجارية لإسرائيل في دبي، على غرار الممثلية في قطر، وتعمل الوزارة باتجاه ممارسة الضغوط على السعودية لإنهاء المقاطعة ضد إسرائيل شرطا لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ونشرت تقارير عن علاقات اقتصادية- عبر طرف ثالث- بين إسرائيل والعراق، وعن لقاءات بين مسؤولين من البلدين[154].

تبين متابعة اهتمامات الإسرائيليين بمستقبل العلاقات مع دول الخليج أن هناك إجماعاً على أن العنوان الأول لهذه العلاقات سيظل متضمناً إنهاء المقاطعة الاقتصادية وتوسيع مجالات التعاون، وخفض عوامل التوتر السياسي مع هذه الدول إلى أدنى مستوى متاح.

ث- مع دول المغرب العربي

إضافة إلى العلاقات الدبلوماسية بين موريتانيا وإسرائيل، صار من المعتاد قيام الإسرائيليين، مسؤولين وشخصيات عادية، بزيارة المملكة المغربية وتونس، سواء بدعوات رسمية للمشاركة في مؤتمرات أو بمبادرات ذاتية، كما تنشر الصحف الإسرائيلية بين حين وآخر تقارير عن لقاءات شخصيات إسرائيلية وجزائرية، مثل نائب رئيس الحكومة شمعون بيرس والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في مدريد في آذار/مارس عام 2005[155]، وطبقاً لتقرير سري وضعته دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ثمة توجه لفتح قنوات مع ليبيا، بعد شبكة العلاقات التي أقامها اليهود الإسرائيليون من أصل ليبي مع الإدارة الليبية، على أساس التقدير الإسرائيلي بأن التحول الجديد في السياسة الخارجية الليبية يتضمن الانفتاح على إسرائيل[156].

ووفق تصريحات متعددة لوزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم عام 2005 توقع أن يبلغ عدد السفراء العرب المعتمدين في تل أبيب 10 سفراء، وأن هناك آمالاً بأن يكون الانسحاب من غزة فرصة لقيام دول عربية وإسلامية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل, وأن يكون هناك استعداد لدفع تلك العلاقات، وأن وزارة الخارجية الإسرائيلية تقوم بنشاطات مكثفة سياسية لتوسيع دائرة العلاقات الخاصة بها في الشرق الأوسط وفي مناطق أبعد بكثير[157].

تشير هذه التوجهات الإسرائيلية إلى أن الأفق الذي تتطلع إسرائيل إلى تحديده بخصوص العلاقات مع الدول العربية مستقبلاً يتأطر برغبة إسرائيل في توسيع علاقاتها لتشمل غالبية هذه الدول، خاصة في ظل شعور إسرائيلي بوجود علامات تجاوب عربي مع هذه الرغبة، ويعلم الإسرائيليون أن هناك علاقة شبه طردية بين تحسن الوضع في المناطق الفلسطينية وتسخين العلاقات الإسرائيلية- العربية.

الهم الأكبر لإسرائيل في هذه المسألة، يتلخص بضرورة استغلالها نافذة الفرص لتطبيع العلاقات مع العرب قبل أن ينتقل التفوق إلى الجانب العربي، وبرأي تامير راوند، محرر مجلة عينييم، إذا كان من الواضح أن هذه الفترة ستأتي فيجب حل النزاع بما يحفظ وجود إسرائيل دولة يهودية، ويمكننا أن نفهم من تحليل الوضع سبب استثمار جهود كبيرة جداً كهذه في محاولة التوصل إلى اتفاق سلام، وحتى إلى مصالحة بين إسرائيل وبين العالم العربي قبل هذه الفترة[158].

تاسع عشر: رؤى إسرائيلية لمستقبل النظام الشرق أوسطي والأمن في المنطقة

رغـم تعـثر جهـود المصـالحة والمخططـات الإسرائيليـة الخاصـة بالمنطقـة، إلا أن "الشرق الأوسط الجديد"، الذي حدد شمعون بيرس ملامحه منذ أوائل التسعينيات من القـرن المـاضي، لا يزال قيد الاعتماد، ويجري البحث عن سبل إخراجه من الملفات إلى ورشات العمل، ومـما تجـدر ملاحظته أن السيناريوهات الإسرائيلية حول موضـوعات الصراع والسـلام في المنطقـة تفـترض أن يتم تجاوز الأزمات في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية التي برزت خلال السنوات الماضـية، إثر المواجهات الإسرائيلية- الفلسـطينية، وتتـيح تطـورات هـذه العلاقـات إدراك بعـض جوانـب المراهنة الإسرائيلية على إمكانية استئناف التفكير بتشكيل "الشرق الأوسط الجديد".

ومع أن حلم "الشرق الأوسط الجديـد" لشـمعون بـيرس يقابـل حاليـاً بحالـة بـرود أو لا مبالاة، لكن بيرس لا يعتـزم التراجـع، ومـؤخراً أبلغـه البيـت الأبـيض، عـبر السـفير الإسرائـيلي في واشنطن، أن الولايـات المتحـدة تعتـزم رسـمياً تأييـد خطتـه التـي لم يظهـر لهـا مثيـل في الشرق الأوسط، وتقدر كلفتها بنحو 8 مليارات دولار، وحسب بيرس، تبدأ الخطة من مصب اليرمـوك في الشمال وحتى البحر الأحمر في الجنوب على مسافة نحو 400كـم، وتتكـون مـن جملـة واسـعة جداً مـن المشـاريع في مجـالات السـياحة والتكنولوجيـا وإنتـاج الطاقـة، ودرّة التـاج في المشروع ستكون شق قناة البحرين التي تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وهكذا يتحقق هدفان: إقامـة منشآت كهرومائية لإنتاج الطاقة الكهربائية اسـتناداً إلى فـوارق الارتفـاع، وفي الوقـت ذاتـه يـتم إنقاذ البحر الميت من الجفاف[(159)].

حين يجري الحديث عن هذه الخطة بداية، يفترض الإسرائيليون أن يتبعها توسـيع أوجـه التعاون مع أطراف أخرى في المنطقـة، في مجـالات المواصـلات والـنفط والبيئـة وغـير ذلـك مـن القطاعات، أي محاولة إحياء المشروعات والأفكار التـي كانـت تطـرح إبـان المحادثـات متعـددة الأطراف منذ أوائل التسعينيات، ومن العينات البحثية التـي تسـتحق التوقـف عنـدها، حسـبما ذكرت مجلة "نتيف" الشهرية الإسرائيلية المتخصصة في الأبحـاث السياسـية والاسـتراتيجية، تمـت الاسـتعانة بـأكثر مـن 250 مـن العلـماء والبـاحثين والأكـاديميين والعسـكريين والاقتصـاديين والسياسـيين مـن إسرائيـل وخارجهـا في إعـداد مشروع خـاص لدولـة إسرائيـل، يتمحـور حـول

مستقبل إسرائيل حتى عام 2020، ووضع هؤلاء تصوراً شاملاً لوضع إسرائيل في المنطقة العربية يتوجب على زعماء إسرائيل تنفيذه، وقال البروفيسور الإسرائيلي آدم مزور، المشرف الأول على السيناريو: "إن البنود التي خرجنا بها حول الصورة المرغوبة للسلام في السنوات القادمة تتطلب منا استغلال كل الظروف الراهنة والضعف العربي المستشري، إضافة لاستغلال الوجود الأمريكي في المنطقة، لتحقيق أقصى ما تصبو إليه إسرائيل"، وأوردت المجلة البنود الـ15 التي اتفق عليها الباحثون وقدموها إلى المستوى السياسي في تل أبيب وهي:

- إقامة كيانين قوميين على الأرض دولة إسرائيل ودولة فلسطين.
- عدم السماح للكيان الفلسطيني بإنشاء جيش أو تضخيم قواته الأمنية.
- في حال إخفاق تنفيذ البند الأول ثم إخفاق الثاني يتم العمل على محاولة توحيد الفلسطينيين مع الأردن في صورة فيدرالية أو كونفدرالية.
- تبرم الدول العربية والإسلامية معاهدات سلام كاملة مع إسرائيل تتضمن إسقاط حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأي من الدولتين الفلسطينية أو الإسرائيلية.
- إقامة مشروعات مشتركة بين إسرائيل والدول العربية تكون السيطرة فيها لليهود على أن يقدم العرب القوة البشرية والأرض.
- إقامة طرق سريعة تصل إسرائيل ببيروت وعمان والقاهرة وعواصم عربية أخرى.
- يتم إنشاء وتطوير السكك الحديدية بين البلدان العربية وإسرائيل.
- استثمار الإمكانيات السياحية الأردنية بترتيب جولة سياحية للسائح الأجنبي لإسرائيل في الأردن والعكس.
- إقامة مشروعات مشتركة لتحلية مياه البحر الميت ونهر الأردن.
- تطوير منطقة صحراء النقب لتستوعب مليون مهاجر يهودي، وبذلك تصبح في عام 2020 ثالث أكبر التجمعات السكانية الإسرائيلية، بعد تل أبيب وحيفا.
- إنهاء وضع الحرب بين العرب وإسرائيل يستوجب تقليص الإنفاق على الأمن الإسرائيلي.
- توجيه الأموال المقلصة من ميزانية الأمن إلى المشروعات الصناعية وزيادة التصدير للدول العربية.
- زيادة النشاط الاقتصادي والتجاري عن طريق العمل على أن تكون إسرائيل مركز

الشركات متعددة الجنسيات ووكيلها الرئيس في المنطقة.

- انتهاء المقاطعة العربية نهائياً لإسرائيل سيجلب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية والعربية لإسرائيل.
- يتم جلب نصف يهود العالم أو أكثر إلى إسرائيل[160].

أمام افتراض كهذا، لا يغيب عن أذهان الإسرائيليين استمرار التحدي الأمني الذي يحيط بهم في المنطقة، ويعتبرون إيران رأس الحربة فيه، ويلاحظ المراقب هنا أن إسرائيل لم تحصل على الطمأنينة بفعل مستجدات الواقع العربي، بل تنظر إلى الكثير من التطورات في المنطقة بعين التخوف الأمني من تأثيراتها السلبية على إسرائيل، فهم يقدرون، حسب د. أشر ساسر، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب ومدير مركز دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، أن مراكز القوى العربية التقليدية تعاني انهياراً أو أزمة سياسية؛ فمصر دولة فقيرة من دول العالم الثالث ما عاد باستطاعتها التحكم بجدول الأعمال الإقليمي كما كانت تفعل سابقاً في عنفوان عبد الناصر، وسورية معزولة كلياً, وتراجعت قوتها العسكرية وتدهور اقتصادها وباتت قيادتها ضعيفة بعد أن أحيطت البلاد بالولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، وتعاني السعودية حالة اضطراب تكاد تبلغ حد الذعر منذ أحداث 11 سبتمبر؛ إذ دخلت علاقتها مع الولايات المتحدة مرحلة حرجة تتسم بانعدام الثقة[161]، ومع ذلك، تسيطر حالة من الارتياب والقلق على العقل الإسرائيلي لدى رصد العديد من الظواهر في المنطقة.

ومن التعبيرات عن ذلك، التأكيد على أن ارتفاع أسعار الوقود في العالم يقلق جهاز الأمن في إسرائيل، والمخاوف هي من أن الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط بدأت باستغلال أرباح النفط الضخمة التي كسبتها من أجل التزود بمنظومات أسلحة حديثة, وربما حتى من أجل تعزيز دعمها "للإرهاب"، كما في حالات السعودية وإيران وسورية، وإذا ما استمر هذا الاتجاه فمن شأن هذا الأمر أن يؤدي على المدى الطويل إلى بداية سباق جديد للتسلح، وإلى تعريض إسرائيل للخطر[162].

تولي إسرائيل للعنصر الإيراني اهتماماً خاصاً بين مجمل مكونات التحديات الإقليمية، والسبب المجمل لذلك، كما ورد في ورقة قدمها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا أيلاند إلى مؤتمر هرتسليا الخامس 2004، يتلخص بأن "إيران تشكل بالنسبة لدولة إسرائيل

أربعة مخاطر مجتمعة، ويشكل اجتماعها مشكلة لإسرائيل، وهذه المخاطر هي: كراهية إيران الدينية لإسرائيل، وعدم الاعتراف الإيراني بوجود إسرائيل، وتأييد إيران للمنظمات "الإرهابية"، وطموح إيران للحصول على السلاح النووي(163).

تستحوذ هذه الرؤية على عقول الإسرائيليين، حتى صار هناك نوع من"التشخيص النمطي" للتحدي الإيراني، ولسبل مواجهته، في أساس هذا التشخيص، تنبثق التهديدات الصادرة عن إيران من نهجها الإسلامي الراديكالي، ومن التعاظم العسكري الذي بلغته، ممثلاً بذراع جوي مع قدرة هجومية بعيدة المدى لقاذفات حربية من نوع سوخوي يمكن تزويدها بالوقود جواً، وذراع بحرية بعيدة المدى ذات قدرة على إغلاق طرق تصدير النفط من الخليج وقدرة على تنفيذ عمليات إنزال برمائية، وذراع استراتيجي لصواريخ أرض- أرض بعيدة المدى، والعمل بنشاط لامتلاك سلاح نووي، لهذا يشغل التخلص من التهديد الإيراني حيزاً مركزياً في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، ويجاهر العديد من الإسرائيليين باعتماد "الضرورات العاجلة" التالية:

- استمرار المساعي السياسية لتجنيد ائتلاف عالمي ضد"الأصولية العنيفة"ومصدرها إيران.
- بناء شراكه إقليمية فاعلة لكل الدول الشرق أوسطية التي يهددها الخطر الإيراني.
- عدم السماح بتصدّع قوة الردع الإسرائيلية.
- الاستعداد ذهنياً وعملياً لاحتمال اضطرار إسرائيل للوقوف وحدها أمام التهديد العسكري الإيراني(164).

مر على هذه التوصية عشرة أعوام، ولا تزال مفرداتها قابلة لاعتمادها في مختلف الأوساط الإسرائيلية، بدليل تطابقها مع سيول الدعوات النارية التي تتدفق من المؤسسات السياسية والعسكرية والأكاديمية وسواها، لضرورة خروج إسرائيل في عملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، ومن المستبعد أن تخبو هذه الدعوات في السنوات القادمة.

عشرون: الآفاق المتصورة إسرائيلياً لحركية الصراع والسلام

غطت التوقعات الإسرائيلية الخاصة بثنائية الصراع والسلام بين إسرائيل ومحيطها شتى القطاعات المكونة للأفق الإسرائيلي، ذاتياً وإقليمياً ودولياً، وكان مستقبل العلاقة مع الفلسطينية يشكل العمود الفقري لهذه التوقعات، ويمكن التمييز في هذا النطاق بين نوعين من المشاعر

والأحاسيس: **الأول** يشير إليه حرص أقطاب المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة على إشاعة أجواء الثقة بالقدرة الذاتية على صنع المستقبل المنشود، وتسويق الحلول التي تراها لحسم الصراع في مواجهة الفلسطينيين، **والثاني** يأتي بصيغ تعبيرات وخلاصات تكثف الهموم الإسرائيلية وتفتح لها منصرفاً بهدف تمكين المشروع الصهيوني من الاستمرار ولو ضمن أطر ضيقة.

لقد رأينا كيف تنصبّ المحاولات الرسمية الإسرائيلية للتخلص من الأخطار المحدقة بإسرائيل جراء الصراع مع الفلسطينيين، على اعتماد القوة والحصار وتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية والفصل والجدار والخطوات أحادية الجانب وخطط تجميع الاستيطان وسواها، وانسجاماً مع هذه المحاولات، يسعى المسؤولون الإسرائيليون إلى بيع أوهام القدرة على مواصلة التحكم بدفة السفينة مستقبلاً، ويجزمون، كما في حالة وزير الحرب شاؤول موفاز، بأن التغيرات التي ستحصل في غضون السنوات العشر القادمة ستكون في مصلحة إسرائيل، فتنعم بالسلام وفقاً للشروط الإسرائيلية، مع جاراتها بما في ذلك إيران"التي قد يتغير النظام فيها ويصبح موالياً للغرب" فيما سيحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة في حدود تقررها إسرائيل"[165].

على النقيض من ذلك، يمكن إيراد قراءات لشخصيات إسرائيلية، توصف بأنها على قدر كبير من الأهمية، تشترك فيما بينها بالحكم على كارثية السياسة الإسرائيلية المتبعة إزاء الفلسطينيين، وعلى انسداد نفق الهروب من مصير الفناء الذي ينتظر إسرائيل في حال استمرارها بهذه السياسة، يصف أحدهم حالة إسرائيل في مسارها الحالي بأنها "مثل سفينة الحمقى التي تُبحر في بحر هائج وتصور لنفسها أنها في أمان وسلام ... كنا حمقى عام 1967 عندما لم نفهم لعنة المناطق، وفي عام 1973 عندما شاهدنا "حرب يوم الغفران" وهي تقترب منا ... كنا حمقى ومغفلين عندما أقمنا المستوطنات، وعندما اجتحنا لبنان، وعندما اعتقدنا أن أوسلو هو النهاية، وعندما تأملنا في الوصول إلى نهاية الصراع في كامب ديفيد، وعلى الرغم من ذلك، يبدو أننا لم نكن حمقى أبداً، كما نحن اليوم، حمقى لأننا نختار التظاهر بعد المعرفة والسعي لعدم إدراك كُنه العاصفة التي نُبحر في داخلها ... نفضل أكثر من أي وقت سابق، عدم رؤية البحر الأسود الذي تُبحر فيه سفينة الحمقى التي نركبها ... نحن نفضل عدم رؤية الأمواج المتعاظمة ... نقول ونرقص: إلى الأمام ... إلى الأمام يا سفينة الحمقى"[166]، ويتفق معه آخر، بتأكيده أن امتياز القوة العسكرية لإسرائيل هو ذو معنى واحد، محدود جداً، وهو أن المنهج الذي وجه القيادة الإسرائيلية على امتداد السنين ويقول:"ما لا يحدث بالقوة سيحدث بقوة أكبر"، يُدحَض مرة

بعد مرة، لكن مسيرة القوة مستمرة، بلا غايات وبلا انقضاء ... هذه الكلـمات تُكتـب في النقـب الغربي، بإطلاق صواريخ القسام التي يصنعها الفلسطينيون، حتـى أصـبحنا نعـرف النتـائج ونحـن محصورون في الحلقة المفرغة لمسيرة الحماقة"[167]، ويختار ثالث الحديث عـن دور الاسـتيطان في تواصـل الحـرب الدمويـة مـع الفلسـطينيين، إلى أن تـأتي حـرب يـأجوج ومـأجوج التـي يتمنـى المستوطنون قدومها، عندها ستقوم هذه الحرب "بتطهير الضفة" وربما "تطهرنـا نحـن أيضـاً"[168]، وكان هناك من قال: "إن صراعنا ضد الفلسطينيين هو صراع خاسر ... لقد كان خـاسراً منـذ اليـوم الأول من أيام الانتفاضة الأولى، وسوف يؤدي إلى القضاء علينا"، هذه عبارات لم تـأت عـلى لسـان شخص عادي، بل صرح بها البروفيسور مارتن فان كرفيليد من قسم التاريخ في الجامعـة العبريـة، وهو خبير متخصص بالتاريخ العسكري وعلم الاستراتيجيات، ومعـروف عـلى مسـتوى العـالم[169]، ويحاول أبراهام بورغ، رئـيس الكنيسـت 1999- 2000، التعليـق عـلى سـجل المـاضي والتوقعـات الخاصة بالمشروع الصهيوني، فيخـرج بحقيقـة مـرة، هـي بكلماتـه: "إن نهايـة المشروع الصـهيوني أصبحت بالفعل على أبوابنا، وهناك احتمال حقيقي أن جيلنا هـو الجيـل الصـهيوني الأخـير ... إن الشعب اليهودي لم يستمر في الوجود طوال ألفي عام من أجـل اخـتراع أسـلحة جديـدة، وبـرامج أمينة للكمبيوتر، وصواريخ مضادة للصواريخ، بل المفروض أننا منارة للأمم، ولقد أخفقنـا في هـذا المجال ... إن ألفي عام من الصراع للاستمرار اليهودي انتهت إلى دولـة مـن المسـتوطنات تـديرها عصبة غير أخلاقية مـن الفاسـدين الـذين لا يحترمـون القـوانين ولا يـأبهون بمـواطنيهم ولا حتـى بأعدائهم، ولا يمكن استمرار دولة تفتقر للعدالة ... لقد بدأ العد التنازلي للمجتمع الإسرائيلي"[170]، وبرأي نعـومي حـزان، أسـتاذة العلـوم السياسـية في الجامعـة العبريـة في القـدس وعميـدة كليـة الاجتماع والسياسة في الكلية الأكاديمية بتل أبيب- يافا، بدأ الوقت ينفد، ليس فقط بالنسبة لخيار الدولتين وإنما كذلك بالنسبة لآمـال معظـم الفلسـطينيين والإسرائيليـين وتوقعـاتهم، ولا يمكـن إلا لعملية إنقاذ جماعية ترتكز على استراتيجية متعددة الجوانب ومجموعة متعددة المستويات مـن اللاعبين أن تعكس الاتجاه الذي يهدد بنسف استقرار المنطقة بشـكل شـامل وتعـريض مسـتقبل جميع المعنيين[171].

لا تقتصر التحذيرات الإسرائيلية عـلى التنبيـه لخطـر مـآل الصراع مـع الفلسـطينيين، بـل تتعداه إلى الدعوة للانسجام مع المحيط الإقليمي والدولي، "دون حدود مفتوحة، ودون انخـراط في المحـيط الإقليمـي الاقتصـادي لـن تـتمكن إسرائيـل مـن البقـاء"، يقـول هـذا الكـلام رومـان

برونفمان، عضو كنيست، ورئيس حزب الخيار الديمقراطي ضمن كتلة (ياحد)[172]، وتوقع تقرير سري أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تتدهور المكانة الدولية لإسرائيل خلال السنوات العشر المقبلة بشكل خطير، وأن يتعامل معها العالم بصورة مماثلة لتعامله مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[173]، ويدق يوري أفنيري جرس الإنذار بقوله: "القوة لا تدوم إلى الأبد ... الشعوب العربية ستتطور ... ستبدأ موازين القوة بالاختلاف.. القنبلة النووية ستكون من نصيب الجميع في منطقتنا أيضاً ... لن تظل الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، وستبدأ الصين والهند بمنافستها ... يمكن أن تنشب في العالم العربي ثورة إسلامية متطرفة، من شأنها أن تقضي على أنظمة الحكم الفاسدة وأن توحّد المنطقة من حولنا ... لدى الشعب الفلسطيني أيضاً يمكن أن يقام نظام حكم من المتطرفين المسلمين ... هل سيكون من الأسهل علينا آنذاك أن نتوصل إلى السلام؟!"[174]، بصرف النظر عن إشكالية المصطلحات التي يستخدمها أفنيري، إنه يختار عرض تساؤل من النوع الإنكاري، وكأنه يشير في طويته إلى حقيقة آخذة في التبلور وهي أن إسرائيل تسير عكس الاتجاه الآمن.

خاتمة

من المتعذر اجتزاء التصورات الإسرائيلية لمستقبل الصراع خلال السنوات العشر المقبلة من امتدادها الزمني- الحدثي، لكن العرض التوثيقي الموظف لهذه التصورات بحدودها التقريبية، يقدم دليلاً على أن إسرائيل تسعى إلى تقرير إرادة الفلسطينيين والمنطقة على طريقتها الخاصة، بإجراءات محددة وبخطط مبرمجة متنوعة، تراها مناسبة لإبقاء زمام المبادرة بيدها، بيد أن الإسرائيليين أنفسهم يدركون استحالة أن يكون النجاح حليف إسرائيل على طول الخط.

وبمعايير حركة الواقع والتاريخ، إذا كانت هناك فرصة أمام إسرائيل لتحقيق إنجازات تتغنى بها في مدى "زمن الأفراد"، إلا أن الحصيلة التراكمية لمسيرة العمل الفلسطيني- العربي، تسمح بالاعتقاد أن إسرائيل ستكون الخاسر الأوحد في مدى "زمن المجتمعات".

المصادر والإحالات

1 .David Rodman, Israel's National Security Doctrine: an Introductory Overview ,MERIA(Middle East Review of International Affairs)Volume 5, No. 3 - September 2001. .MERIA is a project of the Global Research in International Affairs (GLORIA) Center of the Interdisciplinary Center (IDC). Www.gloria.idc.ac.il - www.idc.ac.il

2. إيلي فوده، من سيكون العدو التالي، هآرتس 2004/11/29.
3. يوآف كيرن، عندما تجاوز القسام السكاد، معاريف 2004/10/17.
4. زئيف شيف، انقلاب في تعريف التهديدات، هآرتس 1999/5/5.
5. بوعز غانور، فوق برميل من المتفجرات، يديعوت أحرونوت 2006/1/16
6. غيورا آيلاند، استعداد الجيش الإسرائيلي في ضوء التحولات في المحيط الاستراتيجي، المركز الفلسطيني للإعلام 2004/10/29.. على الرابط:

http://www.palestine-info.info/arabic/books/derash/ders1.htm

7. أفرايم سنيه، (بأحريوت) بمسؤولية/ إسرائيل في عالم ما بعد عام 2000،(تل أبيب: إصدار سفري حيمد ويديعوت أحرونوت) 1996، ص 22 (بالعبرية).
8. يتسحاق مردخاي، زعامة أمنية في مجتمع مجزأ، هآرتس 1998/9/20.
9. رون بروسور، الدبلوماسية الإسرائيلية في عالم متغير ـ من الدفاع إلى المبادرة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ التواصل 2006/1/22.. على الرابط:

http://www.altawasul.net/mfm/ArabWeb/main/document.asp?DocumentID=8993 MissionID=218&4

10. ميرون بنفنستي، من الذي يخشى التعادل، هآرتس 2005/6/16.
11. د. ماتي شتينبرغ، كيف نقرأ الساعة الديمغرافية، هآرتس 2004/7/27.
12. يهودا ليطاني، كثرة هي قِلة، يديعوت 2005/4/7.
13. عميرام بريكت، للمرة الأولى تركيز اليهود الأكبر سيكون في إسرائيل، هآرتس2005/7/12).
14. يسرائيل هرئيل، يهربون من المشكلة الديمغرافية، هآرتس 2003/12/11.
15. اليئيل شاحر، العودة الزاحفة ـ 192 ألف عربي نالوا حق المواطنة بفضل لم شمل العائلات، معاريف 2005/5/16).
16. تقرير، يجب رسم الحدود على أساس ديمغرافي، يديعوت أحرونوت2002/8/22.
17. يهودا ليطاني، بين الديمغرافيا والجغرافيا، يديعوت أحرونوت 2002/9/12.
18. ليئور أورغاد، ترانسفير بلباس جديد، معاريف 2006/1/26.

19. ميرون بنفنستي، من الذي لا يؤمن بالفزاعة العلمية، هآرتس 2005/1/27.
20. آريه شافيت، وداعاً للصهيونية، ملحق هآرتس، 2003/8/9.
21. م.ج. روزنبرغ، حل لمشكلة إسرائيلية، هآرتس 2005/4/26.
22. يوآف برومر، إسرائيل لن تصل إلى سن الـ 100، معاريف 2005/4/14.

23 .Mark A. Heller, Rosemary Hollis, Israel and the Palestinians Israeli Policy Options ,(Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies), memoranda, No. 77, September 2005, (Hebrew)

24. ألوف بن، بدلاً من حل الدولتين، هآرتس2004/10/19.
25. تقرير، إسرائيل ستبني سياجاً ثانياً على طول قطاع غزة، موقع الحركة العربية للتغيير 2005/3/13.. على الرابط:

http://www.al-arabeya.net/index.asp?f=3319886222

26. تقرير، صحيفة القدس المقدسية 2005/12/26.
27. تقرير، تحويل الحواجز العسكرية بين القطاع وإسرائيل إلى معابر حدودية دولية، القدس المقدسية 2005/9/22.
28. روني سوفير، الجيش الإسرائيلي يستعد لمواجهة طائرات دون طيار، يديعوت انترنت 2005/4/15.
29. أعد شارون التوجهات الرئيسة لخارطته برفقة اثنين من رؤساء المستوطنين، هما: زئيف حيبر (سكرتير الحركة الاستيطانية/أمانا) وتسبيكي بارحي(رئيس المجلس الاستيطاني في جبل الخليل). وساهم في إعداد الخارطة بدرجة أكبر منهما شمعون فارهانغ(رئيس قسم التنظيم في الأشغال العامة في مطلع التسعينات، وهو الذي بادر عام 1983 بتحديد مخطط شبكة المواصلات في الضفة الغربية الذي شكل أساساً فيما يعرف بفكرة الشوارع الالتفافية، وهو أول من عرض فكرة الشوارع المزدوجة).
30. محمد أبو خضير، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية 2006/2/27، ص2
31. محمد أبو خضير، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية 2006/2/27، ص2.
32. ياريف أوفينهايمر (سكرتير حركة "سلام الآن")، طرق الابرتهايد، معاريف 2005/10/23.
33. عمير ربابورت، خطة "كل شيء يتدفق" ـ طرق منفصلة للإسرائيليين والفلسطينيين، معاريف 2006/2/24.
34. عميده هاص، أمر يحظر على الفلسطينيين الدخول إلى إسرائيل في "طرق الإسرائيليين"، هآرتس 2006/2/17.

35. د. ماتي شتينبرغ، كيف نقرأ الساعة الديمغرافية، هآرتس 2004/7/27.
36. محمد أبو خضي، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية 2006/2/27، ص2.
37. كيفا الدار، قائمة غور الأردن السوداء، هآرتس 2006/3/14 + تقرير، إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية، المشهد الإسرائيلي 2006/3/6.. على الرابط:
http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2925
38. تقرير، إسرائيل لن تتمكن من ضم مناطق في الضفة الغربية إليها، موقع عرب 48، 2006/3/11.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=35408
39. عميره هاس، إسرائيل فصلت غور الأردن من الضفة الغربية، هآرتس 2006/2/13.
40. عميره هاس، على درب زئيفي، هآرتس 2006/2/15.
41. محمد أبو خضير، تفاصيل مشروع شارون، القدس المقدسية 2006/2/27، ص2.
42. تقرير، إسرائيل تسيطر على مياه حوض الأردن وتسرق مياه الحوض الغربي في فلسطين، وكالة وفا 2005/2/15.
43. تقرير، الجدار العازل يقع على أكبر خزان للمياه الجوفية في الضفة الغربية، موقع عرب 48 ـ 2006/3/18.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=118&id=35583
44. ألوف بن، إقامة الجدار تستغرق وقتا أطول مما ينبغي، هآرتس 2005/7/7.
45. يهودا غولان، الجدار سيستكمل حتى نهاية 2006، معريف2005/12/8.
46. تقرير، الجدار سيتجاوز 1000 كيلومتر ولن يبقي إلا 10% من مساحة فلسطين التاريخية، 2005/6/27، موقع: www.alwatanvoice.com
47. تقرير مركز بيتسيلم، 2005/3/24، على الرابط:
http://www.btselem.org/Arabic/Index.asp
48. أريك بندر ويوآف برومر، على طريق 2048، معاريف 2005/4/22.
49. اليكس فيشمان وسيما كدمون، أربعة رؤساء سابقون "للشباك" في لقاء دراماتيكي لمرة واحدة، يديعوت أحرونوت 2003/11/14.
50. ألوف بن، 36 معبراً تحدد الحدود الجديدة، هآرتس 2005/9/9.
51. أليكس فيشمان، رقصة الدم، يديعوت أحرونوت 2005/10/28.
52. داني روبنشتاين، معبر ايرز هو لا شيء بالمقارنة مع ما سيأتي، هآرتس 2004/7/19.

53. ايتمار أيخنر، الحرية لغزة، يديعوت أحرونوت2005/11/16.
54. ألوف بن، إسرائيل اقترحت على إقامة سكة حديد بين القطاع والضفة، هآرتس2005/6/7.
55. دافيد نيومان، الخط الأخضر كحدود سابقة ومستقبلية، نشرة الخط الأخضر(ع 8)، 2003/2/24، موقع:

www.bitterlemons.org

56. ألوف بن، حدود شارون، هآرتس 2005/3/25.
57. عكيفا الدار، قائمة غور الأردن السوداء، هآرتس 2006/3/14.
58. ألفت حداد، أولمرت يعلن أن حكومة برئاسته ستبني 3500 وحدة سكنية بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم، موقع عرب 48 ـ 2006/3/9، على الرابط:

http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=35382

59. ألوف بن، أولمرت يقترح إخلاء مقابل تكثيف الكتل، هآرتس2006/3/10.
60. تقرير، أولمرت: يمكن قيام دولة فلسطينية ضمن حدود تمليها إسرائيل، موقع عرب 48 ـ 2006/3/25، على الرابط:

http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=35710

61. فليكس فريش، موفاز: سنقرر الحدود الدائمة في غضون سنتين، معاريف 2006/2/7.
62. دوري غولد، التنازل عن حدود آمنة محظور إسرائيلي، المركز الدولي لدراسات أميركا والغرب 2006/1/24، على الرابط:

http://www.icaws.org/site//modules.php?name=News&file=article&sid=5777&mode=&order=0&thold=0

63. سيفر بلوتسكر، الذين يرسمون الحدود، يديعوت 2006/3/13.
64. يوفال كارني، هكذا سيكون شكل فك الارتباط القادم، يديعوت أحرونوت 2006/3/5.
65. اليئيل شاحر، أولمرت: أرئيل ستبقى دوماً جزءاً من إسرائيل، معاريف 2006/3/15.
66. تقرير، أولمرت: الموافقة على "خطة التجميع" شرط لانضمام أحزاب للحكومة القادمة، موقع عرب 48 ـ 2006/3/23.. على الرابط:

http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=35680

67. ألوف بن، أولمرت نسق مع الولايات المتحدة التصريحات بشأن الإخلاء، هآرتس2006/3/12.
68. تقرير، رايس: الولايات المتحدة لا تنفي تأييدها لخطوات إسرائيلية أحادية الجانب، موقع عرب 48 ـ 2006/3/31.. على الرابط:

id=35808&Sid=54&http://www.arabs48.com/display.x?cid=6

69. أسرة التحرير، الانطواء مع الأمل، افتتاحية هآرتس 2006/3/13.

70. تحميا شترسلر، انتصرتم، هآرتس2006/3/21.
71. بن كاسبيت، خطة شنلر، معاريف 2006/1/20.
72. أورن يفتاحئيل، الانطواء كحيلة مُضلّة، معرف 2006/4/2.
73. إفرايم كلاينمان، مخاطر الانفصال الاقتصادي، نشرة "الاندماج أم الانفصال الاقتصادي"، ع2، 2003/1/13.. موقع: www.bitterlemons.org
74. تاني غولدشتاين، إسرائيل والسلطة الفلسطينية..، يديعوت إنترنت 2005/4/27.
75. آريه شافيت، مقابلة مع دوف فايسغلاس مدير ديوان شارون، هآرتس 2004/10/8.

76 .Asher Susser, Between Iraq and the Palestinians-Israel's Fateful Choices, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies.., IPF Focus, (Vol.2- 37) 30/11/2004.

77 .Yaakov Amidror, The Unilateral Withdrawal: A Security Error of Historical Magnitude,(Tel Aviv University :Jaffee Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Volume 7, No. 3 December 2004

78 .Yehuda Ben Meir, the Disengagement: An Ideological Crisis, (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Volume 7, No. 4 - March 2005.

79 .Shlomo Brom, the Disengagement Plan: Political and Security Ramifications, (Tel Aviv University: Gaffe Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Volume 7, No. 2, August 2004.

80 .Impact of the Disengagement Plan on the One-State Threat,
http://reut-institute.org/eng/resources/publications_item.asp?PublicationID=88

81 .Shalom Broom the Disengagement Plan: The Day After, (Tel Aviv University: Gaffe Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Volume 8, No. 1 June 2005.

82 .Year Evron, Disengagement and Israeli Deterrence, (Tel Aviv University: Gaffe Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Vol.8, No.2, August 2005.

83 .Shlomo Gazit, Two Roads Diverged: Israel's Post-Disengagement Strategic Options, (Tel Aviv University: Gaffe Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Vol.8, No.2, August 2005.

84. ألوف بن، أولمرت يقترح إخلاء مقابل تكثيف الكتل، هآرتس2006/3/10.
85. كلمة رئيس حزب "كديما" إيهود أولمرت بعد الفوز في الانتخابات، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية 2006/3/28.. على الرابط:
http://www.altawasul.net/mfm/ArabWeb/main/document.asp?DocumentID=

93594&MissionID=218

86. آريه شافيت، غطرسة أولمرت، هآرتس 2006/3/14.
87. يوسي بن أهارون(مدير ديوان رئيس الحكومة سابقاً)، الانطواء خضوع، معريف2006/3/14
88. آريه شافيت، يعلون: بعد فك الارتباط من المتوقع حرب إرهابية ثانية تتضمن عمليات وصواريخ قسام على الوسط.، هآرتس 2005/6/1.
89. يوسي يهوشع، رئيس الأركان: يجب الاستعداد لجولة عنف أخرى، يديعوت 2006/1/23.
90. أمير أورن، انتصار ردع حماس، هآرتس 2006/3/21.
91. تقرير، إسرائيل ترصد 70 مليون دولار لمواجهة صواريخ "القسام"، موقع فلسطين برس Note: Pal Press is closed until Feb.) ...(http://www.palpress.com/) 2005/1/13 .(2006
92. ايتسيك تسبان، قسام في اليوم التالي، يديعوت 2005/5/5.
93. زئيف شيف، صواريخ القسام في الضفة انعطافة استراتيجية، هآرتس 2004/10/6.
94. غابي أفيطال صاروخ القسام كتهديد استراتيجي، معرف 2005/3/9.
95. عوديد تيرا، ليست تكساس هنا، يديعوت 2006/3/22.
96. أمنون برزيلاي، متى يستطيع الناوتيلوس اعتراض القسام، هآرتس 2004/10/24.
97. أريك بندر، عالم كبير في رافائيل يقول في غضون عدة أشهر سيكون بالإمكان إزالة خطر صواريخ القسام، معريف2004/10/14.
98. أمنون برزيلاي، متى يستطيع الناوتيلوس اعتراض القسام؟، هآرتس 2004/10/24.
99. فليكس فريش، موفاز: سنقرر الحدود الدائمة في غضون سنتين، معرف 2006/2/7.
100. ألوف بن، الخطة: خط دفاع جديد داخل الضفة الغربية، هآرتس 2006/3/6.
101. ألوف بن، منطقة أمنية في الضفة، هآرتس 2006/3/9.
102. شلومو غازيت، الانطواء وهْم كله، معرف 2006/3/14.
103. عوفر بطرسبورغ، القدس بيدنا حتى عام 2022، يديعوت أحرونوت 2002/6/14.
104. نداف شرغاي، هكذا ستُقسِّم الحكومة القادمة القدس، هآرتس 2006/3/7.
105. عبد الرؤوف أرناؤوط، التفكجي: نحن مقبلون على كارثة... هل بدأت عملية حسم مستقبل البلدة القديمة من القدس؟، موقع شبكة الأخبار العربية(أمين) 2004/9/16.. على الرابط: http://www.amin.org/news/abed_elraouf_arnaout/2004/sep16.html
106. تقرير، مخطط لحصر خمس قرى شمال غربي القدس في جيب معزول، المشهد الإسرائيلي

2006/3/6.. على الرابط:

http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2927

107. نداف شرغاي، سيضطرون إلى استخدام معيار القداسة أيضاً، هآرتس 2006/3/8.
108. نداف شرغاي، هكذا ستُقسِّم الحكومة القادمة القدس، هآرتس 2006/3/7.
109. داني روبنشتاين، القضاء على إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية، هآرتس 2005/5/2.
110. ألوف بن، الخطة: هجر خارطة الطريق، هآرتس 2006/3/5 .
111. أطيلا شومفيلبي، الانفصال سيعزز تمسكنا في الضفة الغربية، يديعوت إنترنت 2005/2/16.
112. كلمة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني في مؤتمر هرتسليا السادس، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية ـ التواصل 2006/1/23.. على الرابط:

http://www.altawasul.net/mfm/ArabWeb/main/document.asp?DocumentID=90007&MissionID=218

113. تقرير، القاهرة ودمشق تعدان لمواجهة عسكرية ضد إسرائيل، صحيفة الوطن السعودية، نقلاً عن موقع هآرتس 2005/2/2.. على الرابط:

http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-02-02/politics/politics06.htm

114. غيورا أيلاند، استعداد الجيش الإسرائيلي في ضوء التحولات في المحيط الاستراتيجي، موقع المركز الفلسطيني للإعلام 2004/10/29.. على الرابط:

http://www.palestine-info.info/arabic/books/derash/ders1.htm

115. تقرير، واشنطن تصر على الإطاحة بالأسد رغم المعارضة الإسرائيلية، نقلاً عن صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، موقع صوت سورية الحرة 2005/12/5.. على الرابط:

http://www.radiofreesyria.net/news/modules.php?name=News&file=article&sid=131

116. عمير ربابورت، إسرائيل تستعد لسقوط الأسد، معرف 2005/11/21.
117. تقرير، مسؤولون إسرائيليون يدعون إلى "إجراء تغييرات في سورية"، موقع عرب 48 ـ 2005/10/22.. على الرابط:

=http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=32169&ar

118. ألوف بن، الولايات المتحدة تفحص إمكانية إيجاد مرشحين لوراثة الأسد، هآرتس2005/10/3
119. عمير ربابورت، ضغط الولايات المتحدة على الأسد مبالغ فيه، معرف 2005/10/11.
120. عمير ربابورت، ضغط الولايات المتحدة على الأسد مبالغ فيه، معرف 2005/10/11

121 .Eyal Zisser, Bashar Under Pressure.. (Tel Aviv University, The Jaffee Center for Strategic Studies), Tel Aviv Notes, No. 102, 22/3/2004 (www.tau.ac.il/jcss).

122. إيال زيسر، ورطة بشار الأسد ـ يلعب على الزمن، معريف2005/12/13.

123 .Middle East Military Balance 2004-2005
http://www.tau.ac.il/jcss/balance/toc.html#military

124 .Shlomo Brom, Israel-Syria Negotiations: A Real Possibility? (Tel Aviv University: Gaffe Center for Strategic Studies), Strategic Assessment, Volume 7, No. 1, May 2004.

125. بن كاسبيت، القدس لا تستجيب، معرف 2004/11/23.

126. عاموس هرئيل، التقديرات في إسرائيل: استقرار النظام السوري في خطر، هآرتس 2005/8/2.

127. شلومو غازيت، كي لا نضيع فرصة سورية، معرف 2004/10/20.

128. جاي بخور، أهمية جديدة لهضبة الجولان، يديعوت 2004/10/14.

129. ألوف بن، الولايات المتحدة تفحص إمكانية إيجاد مرشحين لوراثة الأسد، هآرتس2005/10/3.

130. أرئيلا رينغل هوفمان، مقابلة مع وزير الدفاع شاؤول موفاز، يديعوت 2004/9/29.

131. تقرير، موفاز: ليس لدينا مصلحة اليوم بفتح جبهة ثانية على الحدود الشمالية، موقع عرب 48 ـ 2006/3/21.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=35653

132. بشار دراغمه، أولمرت: على الأسد أن لا يحلم بعودة الجولان، موقع إيلاف 2006/3/20.. على الرابط: http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/3/136374.htm

133. يديعوت انترنت 2005/3/14.

134. إيال زيسر، يخبطون سورية، معرف 2005/3/1.

135. تقرير، هآرتس ـ ا ف ب ـ 2005/4/26.

136. خبر، غالي تساهل (عبري) 2005/4/26.

137. غيورا أيلاند، مقتطفات من "تقرير وضع الأمن القومي" في إسرائيل (ح2)، ورقة قدّمت إلى مؤتمر هرتسليا الخامس، صحيفة المستقبل اللبنانية 2004/12/29، ع 1791، رأي وفكر، ص 19.

138. أرئيلا رينغل هوفمان، مقابلة مع وزير الدفاع شاؤول موفاز، يديعوت 2004/9/29.

[139] .Daniel Sobelman, Hizbollah after the Syrian Withdrawal from Lebanon, (Tel Aviv University: Jaffee Center for Strategic Studies, Strategic Assessment, and Volume 8, No. 1 June 2005).

140. زئيف شيف، إخفاق إسرائيل حيال القسام، هآرتس 2005/7/22

141. تسفي برئيل، تجارة لتدفئة السلام، هآرتس 2004/12/19.

142 .Hades Manor, Israel and Egypt close to agreement on joint exports to

US, www.globes.co.il ,13/7/2004.

143 .Gal Nissim, IEC, EMG sign $2.5b 15-year gas supply deal,www.globes.co.il ,8/8/2005

144. يهودا غولان، الجدار سيستكمل حتى نهاية 2006، معريف2005/12/8.

145. تقرير، القاهرة ودمشق تعدان لمواجهة عسكرية ضد إسرائيل، صحيفة الوطن السعودية، نقلاً عن موقع هآرتس 2005/2/2.. على الرابط:
http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-02-02/politics/politics06.htm

146. يوفال شتاينيتس، من الجنوب سيأتي السوء، يديعوت 2005/5/25.

147. غابي أفيطال، من الجنوب سيبدأ الأسوأ، معاريف 2005/3/22.

148. إيلي فوده، على طريق التطبيع، هآرتس 2005/7/12.

149. فليكس فريش، اللواءان في ورطة، معاريف 2006/2/23.

150. د. ماتي شتينبرغ، كيف نقرأ الساعة الديمغرافية، هآرتس 2004/7/27.

151. يائير شيلغ، فجأة تذكر اليمين الخيار الأردني، هآرتس 2004/2/8.

152. تقرير، هليفي، رئيس الموساد سابقاً: حماس عرضت هدنة 30 عاماً على إسرائيل قبل محاولة اغتيال مشعل الفاشلة.. موقع عرب 48 ـ 2006/3/31.. على الرابط:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=165&id=35816

153. فليكس فريش، اللواءان في ورطة، معاريف 2006/2/23.

154. تل شنايدر، السعودية ستنهي المقاطعة الاقتصادية على إسرائيل، معريف2005/11/13.

155. إيتمار أيخنر، بيرس يلتقي الرئيس الجزائري، يديعوت أحرونوت 2005/3/11.

156. إيتمار أيخنر، القذافي معني بعلاقات مع إسرائيل، يديعوت أحرونوت 2005/6/23.

157. تقارير؛ يديعوت 2005/2/22، يوآف شتيرن، هآرتس 2005/4/13 + سمدار بيري، يديعوت 2005/4/13 + ألوف بن، هآرتس 2005/7/12.

158. تامير راوند، قبل الفترة الثالثة، هآرتس 2001/10/19.

159. نداف إيال، بيرس يعرض هكذا سيبدو الشرق الأوسط الجديد، معريف2006/3/16.

160. تقرير، تصور لدولة إسرائيل في العام 2020.. تطبيع كامل مع الدول العربية وإسقاط حق العودة وفدرالية أردنية فلسطينية، المركز الصحافي الدولي 2005/5/23.. على الرابط:
http://www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/details.asp?name=4856

161 .Asher Susser, Between Iraq and the Palestinians-Israel's Fateful Choices, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies.., IPF Focus, (Vol.2- 37) 30/11/2004.

162. عمير ربابورت، مخاوف في إسرائيل من أن الشرق الأوسط يسير في طريق التسلح من جديد،

معاريف 2005/10/11.

163. غيورا أيلاند، مقتطفات من "تقرير وضع الأمن القومي" في إسرائيل (ح 2)، ورقة قدّمت إلى مؤتمر هرتسليا الخامس، صحيفة المستقبل اللبنانية 2004/12/29(ع 1791) رأي و فكر، ص 19.

164. أفرايم سنيه، بمسؤولية/ إسرائيل في عالم ما بعد عام 2000، (تل أبيب: إصدار سفري حيمد ويديعوت أحرونوت) 1996، ص93 ـ 97، 104(بالعبرية).

165. أرئيلا رينغل هوفمان، مقابلة مع وزير الدفاع شاؤول موفاز، يديعوت 2004/9/29.

166. آريه شافيت، إلى الأمام يا سفينة الحمقى، هآرتس 2006/2/16.

167. زئيف تساحور، على صوت المدافع، يديعوت 2006/3/2.

168. نحميا شترسلر، انتصرتم، هآرتس2006/3/21.

169. غيورا أيالون، مقابلة مع البروفيسور مارتن فان كرفيليد، الجزء الأول، دورية "يروشلايم" (بالعبرية) 2002/3/1.

170 .Abraham Burg, The end of Zionism,Israel must shed its illusions and choose between racist oppression and democracy. (The Guardian Monday September 15, 2003).

171. نعومي حزان، دعم المفاوضات أو التخلي عن خيار الدولتين، خدمة Common Ground الإخبارية، 2005/2/20.. على الرابط:

http://www.commongroundnews.org/article.php?mode=3&id=721

172. رومان برونفمان، هونغ كونغ الشرق الأوسط، هآرتس 2005/5/19.

173. تقرير سري إسرائيلي: خلال 10 سنوات سيتم التعامل مع إسرائيل دولياً كنظام فصل عنصري، موقع دنيا الوطن، غزة 2004/10/15.. على الرابط:

http://www.alwatanvoice.com/articles.php?go=articles&id=11299

174. أوري أفنيري، سلام بدل "سلامي"، موقع كتلة السلام (غوش شالوم) 2005/10/8، على الرابط:

http://www.gush-shalom.org/arabic/archive/198.html

الفصل الرابع

تصورات الأطراف الدولية المؤثرة حول مستقبل الصراع وتداعياته

- الورقة الأولى

تصورات الولايات المتحدة الأمريكية

- الورقة الثانية

تصورات روسيا والدول الآسيوية الكبرى

- الورقة الثالثة

تصورات الاتحاد الأوروبي

- الورقة الرابعة

تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان)

الفصل الرابع/ الورقة الأولى

تصورات الولايات المتحدة الأمريكية

صبري سميرة*

مقدمة

تدرس هذه الورقة تصورات الولايات المتحدة لطبيعة أدوارها وأدوار اللاعبين الآخرين والبيئات المصاحبة الحالية والمستقبلية في السيناريوهات المستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي في العقد القادم، التي من المحتمل أن تواجهها، وتلك التي ترغب في إنتاجها، دون الدخول في أي مبالغة؛ فدراسة التصورات الأمريكية تعد الأهم والأعقد والأخطر، والإحاطة بجوانبها وسبر أغوارها بصورة منهجية شاملة متوازنة متكاملة هي الأصعب، فأهمية الدور الأمريكي تنبع من كون أمريكا العظمى اليوم هي أكبر صانع قرار مؤثر في أوضاع العالم وسياساته، وهي في أعلى درجات تأثيرها في الوطن العربي وإقليم الشرق الأوسط، وتعقيد الدور الأمريكي ينتج من التحديات التي تواجهها أمريكا في صنع سياساتها حيث تصارع نفسها والآخرين، أصدقاء ومنافسين ومعادين، لتحقيق مزيج مناسب يوازن بين خليط معقد متنازع من الأهداف والمصالح والبيئات، وتوازنات القوى وتحالفاتها داخل أمريكا وخارجها، وينتج عن أهمية الدور الأمريكي وتعقيده مخاطر كبيرة عالميا وإقليما وأمريكيا إذا ما سارت سياسات صانع القرار الأمريكي بدرجة عالية ركضا وراء تحقيق سراب الهيمنة العالمية والإقليمية، أو إذا أوقعهم أو يسّر لهم منافسو أمريكا وأعداؤها، وهم كثر، بلوغَ مستنقعات هذا السراب، بمعاونتهم جديا أو شكليا، أو السكوت على سياساتهم الخاطئة والتربص بهم أو تحريضهم أو تحديهم لدفعهم في اتجاهات فاشلة؟

وبسبب أهمية وتعقيد وخطورة الدور والتصورات الأمريكية في رسم مستقبل الصراع في المنطقة تلقي الدراسة الأضواء على التأثيرات المتبادلة الجدية الحالية والمتوقعة بين صناع وبيئات القرار وأشكال القوة والنفوذ والمصالح والتحالفات داخل أمريكا، وأثر كل ذلك في

* أستاذ علوم سياسية، ومحلل سياسي/ الأردن

السياسات والتصورات الأمريكية الخارجية تجاه الصراع من جهة، وبين كافة صناع وبيئات القرار وأشكال القوة والنفوذ والمصالح والتحالفات خارج أمريكا، وأثر كل ذلك في سياسات وتصورات كل تلك الجهات تجاه جوانب مستقبل هذا الصراع العالمية والإقليمية والثنائية والوطنية ذات العلاقة من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه أن دراسة كل هذه التصورات وتأثيراتها المتبادلة يتطلب منا دراسة كل ما له علاقة بالتصورات الأمريكية تجاه هذا الصراع، ومن ذلك: موضوعات الصراع وقضاياه، وأطرافه ودوائره وتحالفاته، ومواقف تلك الأطراف وتحالفاتها وتصوراتها، وتطورات وتحولات دولية وإقليمية، وعوامل متغيرة وثابتة، وأبعاد فكرية وحضارية، وتطورات عملية التسوية وتعثرها، وتفاعل التصورات الأمريكية مع غيرها من تصورات الأطراف الإقليمية والدولية تجاه الصراع، وواقع المنطقة السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتفاعل شعوبها وقواها، وموازين القوى الاستراتيجية التقليدية وغير التقليدية.

ويلاحظ المتتبع للسلوكيات والاستراتيجيات الأمريكية وجود كثير من التردد والسلبية والاضطراب في معالجة أمريكا لهذا الموضوع، لأسباب كثيرة، أهمها: تعقيدات الشرق الأوسط والصراع العربي- الإسرائيلي وتكاثر اللاعبين في ساحته، واتساع شبكة مصالح وعلاقات أمريكا الإقليمية والدولية التي قد تتضارب اتجاهاتها بخصوص هذا الصراع، وتناقضات الفلسفة والتوجهات السياسية والحزبية الداخلية الأمريكية بخصوص الدور المرغوب لأمريكا في العالم (مشاركة أو تقوقعا)، والدور الاستغلالي للوبي اليهودي وأصحاب المصالح الاقتصادية، والسعي الأمريكي للاستئثار بقيادة العالم، ثم تغير أولويات السياسية الخارجية الأمريكية بحسب التقلبات العالمية العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وعليه، فلن تعمد هذه الدراسة لتغطية كافة الجوانب السابقة وغيرها من العوامل المهمة في التأثير في السيناريوهات المستقبلية المحتملة أو المرغوبة للصراع العربي– الإسرائيلي بحسب التصورات الأمريكية، وإنما ستركز الدراسة على الحزم السابقة وما يرتبط بها باعتبارها مكونات أساسية في سياسات أمن شامل أمريكية استراتيجية داخلية وعالمية وإقليمية، تنتج عنها آثار مهمة جدا على سياسات وتصورات أمريكا تجاه الصراع في المنطقة، فتعرض كما تقدمها أمريكا للعالم، مع محاولة سبر أهم توجهاتها الحقيقية والمصالح الذاتية لصناع القرار

فيها، وتناقضاتها في تحقيق الأمن الأمريكي الشامل الداخلي والخارجي بناء على فهم دقيق لتاريخ سياسات أمريكا وواقعها وعمليات صنعها، وأهم تفاعلات الآخرين معها ومع واقع المنطقة، وآثار ذلك كله على سيناريوهات الصراع المستقبلية فيها، أي إنه يجب علينا، لدراسة التصورات الأمريكية، أن ندرس كيفية صنع هذه التصورات والمصالح والتحالفات الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، ويجدر التنبيه أن هذه المنهجية في الدراسة تعيننا على فهم حالات التناقض أو التخبط أو عدم الوضوح أو النزعة نحو السلبية أو الانحياز الشديد في السياسة والتصورات الأمريكية، التي ليست في حال من الأحوال وحدة واحدة من التصورات المتماسكة المتناسقة تجاه الصراع وأطرافه.

تغيرات وتحديات السياسة الأمريكية المؤثرة في تصوراتها تجاه الصراع

بعد الأحداث الكبيرة المتمثلة في الحرب الأولى على العراق وأحداث 11 سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق حدثت تغيرات مهمة في السياسة الأمريكية، وبرزت أمامها العديد من التحديات التي تؤثر على تصورات أمريكا تجاه الصراع في الشرق الأوسط، ومن أهمها:

1- هيمنة أحادية القطبية لأمريكا في العالم والمنطقة، ووجود أمريكي عسكري وأمني كثيف ومباشر فيها، والانفراد بدولها على كل المستويات.

2- غرق أمريكا في احتلالها للعراق ومواجهتها لكثير من التحديات المالية والعسكرية والسياسية والإقليمية والاستراتيجية، وعدم امتلاك حل واضح متناسق للخروج من العراق، ومواجهة أمريكا لتحديات جديدة مع إفرازات الانتخابات العراقية.

3- استمرار ارتهان السياسة الأمريكية لمتطلبات الحفاظ على أمن الطاقة وإسرائيل، وإعطاء الأولوية لقضيتي "الإرهاب" وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

4- إعادة تقييم القضايا الأخرى وخاصة الصراع العربي- الإسرائيلي، وبذل العديد من المحاولات الدولية والأمريكية، قطبية الجانب، للسيطرة عليه لتسببه الدائم بإشعال المنطقة وتأجيج صراعاتها ومقاومة النفوذ الأمريكي فيها.

5- إعادة ترتيب العلاقات مع دول المنطقة وحلفاء أمريكا، مثل السعودية، بناء على قضايا "الإرهاب" وأسلحة الدمار الشامل والنفط والموقف من إسرائيل والحرب على العراق.

6- زيادة الحصار والمواجهة مع الدول والجماعات المعارضة للسياسات والوجود الأمريكي في المنطقة.

7- الانتباه إلى الاستقرار الداخلي لأنظمة المنطقة ومجتمعاتها، حيث باتت ساحات العالم العربي والشرق الأوسط متعاطفة أكثر مع الجماعات والدول المناهضة لأمريكا وإسرائيل، وتأييد مواقفها وأعمالها الدفاعية والمقاومة.

8- سعي أمريكا للوصول إلى عقول العرب وقواهم الشعبية والضغط على المنطقة بنشر أفكار الديمقراطية، وفي المقابل مواجهة أمريكا لمزيد من المطالبات الشعبية العربية بالمصداقية فيما تدعيه، بما في ذلك عدم دعم فساد الأنظمة ومد يدها للقوى الشعبية المعارضة للسياسية الأمريكية وإسرائيل، خاصة الإسلامية.

9- انخفاض التهديدات العسكرية التقليدية ضد المصالح الأمريكية وضد إسرائيل بين دول المنطقة.

10- تزايد الاهتمام الأمريكي الحكومي الخاص بالتغلغل الأمريكي الاقتصادي والسياسي والمدني والثقافي والإعلامي والتكنولوجي في المنطقة مع تزايد حدة المنافسة العالمية لأمريكا من قبل القوى الصاعدة، دولا وجماعات، في هذه المجالات، وباستخدام الوسائط والمؤسسات والشبكات العالمية متزايدة الانتشار.

المصالح الأمريكية المؤثرة في تصوراتها تجاه الصراع

بحسب ما يطرحه الأمريكيون، يمكن سرد المصالح الأمريكية وأهدافها في الأمن الشامل في الوطن العربي والشرق الأوسط التي ستؤثر على تصورات الولايات المتحدة وسياساتها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي في العقد القادم على النحو التالي:

1- مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- الحفاظ على مصادر النفط المستقرة والأسعار المرغوبة، والهيمنة على أسواق المنطقة.

3- مكافحة ما سمي "الإرهاب" ضد أمريكا وحلفائها، ومتابعة التدخل العسكري والأمني الكثيف والشامل في المنطقة وعلى أطرافها.

4- الحفاظ على أمن إسرائيل ومصالحها، والتوسط والتدخل في صراعها مع العرب

لحمايتها، وفرض تسوية شاملة على العرب والفلسطينيين بما يتفق والرؤية الإسرائيلية- الأمريكية، ومعاقبة كل من يقف مقاوما أمام ذلك بكافة الوسائل الدولية والاقتصادية والتهديدية والعسكرية.

5- تحقيق استقرار العراق وبنائه المرتبط بها وبمصالحها.

6- الحفاظ على استقرار وتحالفات الأنظمة الصديقة لأمريكا، مع تسخيرها، والضغط الشديد عليها، وتغيير الأنظمة المعادية أو إضعافها أو تحييدها.

7- الاستمرار في الهيمنة على صنع القرارات العامة المهمة لدول المنطقة ومستقبلها وعلاقاتها الدولية، ومنع أي من القوى الدولية الصاعدة في منافسة أمريكا في السيطرة عليها.

8- تشجيع تطوير اقتصاديات المنطقة وعولمتها وخصخصتها، وإنشاء طبقات متنفذة منتفعة متحكمة بأسواقها وحياتها العامة مرتبطة بالمصالح والشركات الأمريكية، وتطوير رفاه مجتمعات المنطقة وإنشاء طبقات متوسطة عريضة لتزيد في استهلاكها للمنتجات الأمريكية، ولتخفيف احتقانات شعوبها ضد حكوماتها الفاسدة المدعومة أمريكيا.

9- نشر الثقافة الغربية والأمريكية والديمقراطية والتحررية وحقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة، على الطريقة الأمريكية العرجاء، وإضعاف وتهميش من لا يتفقون مع ذلك.

الأمن الشامل في الوطن العربي والشرق الأوسط، وأمن أمريكا الشامل

يعالج هذا العنوان سياسات الأمن الشامل الأمريكية في الوطن العربي والشرق الأوسط باعتبارها جزءا أساسيا من سياسات أمريكا الأمنية العالمية الساعية للحفاظ على التفوق الأمريكي الشامل، ويعالج كذلك السياسات الأمنية الأخرى ذات البعد العالمي مما يتصل بموضوع المؤتمر، ويفترض أن لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط نتائج ومضاعفات خطيرة على المصالح والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وفي العالم، ومن ثم فهو العامل المؤثر الأكبر في تصورات أمريكا وأدوارها تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي.

ومع إقرار الإدارات الأمريكية بهذه الفرضية، ولو على المستوى النظري والخطابي الدبلوماسي على الأقل، إلا أن أيا منها لم ينجح حتى الآن في انتهاج سياسات متناسقة في

المنطقة والعالم تحقق أهداف الأمن الشامل لأمريكا وتحدث الاستقرار المطلوب في المنطقة، ويعزى ذلك أساسا إلى انحراف السياسات الأمريكية عن تحقيق مصالح الشعب الأمريكي الحقيقية ومبادئه، والسعي بدلا من ذلك إلى تحقيق المصالح الضيقة لأصحاب النفوذ فيها، ولاعتمادها الحلول والتحالفات العسكرية والأمنية ضيقة الأفق في المنطقة بعيدا عن الحلول الشاملة، ولذلك فإننا كثيرا ما نجد السياسات الأمريكية تعالج مظاهر الأزمات التي تعم المنطقة بعيدا عن جذورها، وتقدم سياسات شكلية وميكانيكية آنية ومجزوءة بعيدا عن المضمون المناسب أو حتى المبادئ التي تقوم عليها أمريكا نفسها، وتعتمد على أصحاب النفوذ والمصالح من الدول والجماعات في المنطقة، بل وتسعى لخلق وجود مبتور لهم لينوبوا عن شعوب المنطقة، بدلا من المحاولات الجادة في الوصول إلى شعوب المنطقة والاستجابة إلى مطالبها بالعدل والمشاركة في الحكم والتخلص من الاحتلالات والحكومات الفاسدة، ومما سيضاعف من حدة تخبط السياسة الأمريكية في المنطقة وشدة معارضة الشعوب وعدد من أنظمة الحكم فيها، بما في ذلك تذمرات أصدقائها، هو انتهاج أمريكا لسياسة التدخل المتعجرف الكثيف المباشر في كافة شؤون المنطقة وموازين القوى في مجتمعاتها وبين دولها وتحالفانها، وعلى رأسها العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية، وحتى التعليمية والدينية.

وبشكلٍ عام، فإن عدم الاستقرار في الوطن العربي والشرق الأوسط قد يؤدي إلى خسران الولايات المتحدة لشركائها، أو إضعافهم، أو ازدياد مشاعر العداء لها في المنطقة، مما سيُضعف من قدرتها على تحقيق مصالحها وأهداف أمنها الشامل في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وإن من أهم موضوعات المنطقة التي ستعرضها هذه الدراسة ذات العلاقة بالأمن الشامل واستقرار المنطقة والسياسة الأمريكية المرتبطة بذلك هي: الإصلاحات والتطورات السياسية والاقتصادية، والتطورات في العلاقات العسكرية المدنية، والتغيرات في أنظمة الحكم، وأمن الطاقة والنفط، وانتشار تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

علما أن هذه القضايا المتضاربة تتطلب من أمريكا العمل بجد كبير لتوازن بين مصالحها المتناقضة في المنطقة المرتبطة بهذه القضايا، كي تقدم تصورات متماسكة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، وتحقيق أمنها الشامل الداخلي والعالمي والإقليمي، وفي هذا السياق فإن

كثيرا من التوجهات الجديدة المتعلقة بهذه القضايا قد تزيد من احتماليات عدم الاستقرار في المنطقة، وبالتالي زيادة تضرر السياسة الأمريكية فيها، ومن أمثلة ذلك:

أولاً: إن التحررية أو التوجه نحو إعطاء مزيد من الحريات سيكون بطيئاً، وإصلاحات الدمقرطة الجذرية الهيكلية ستكون محدودة جداً، وكل ذلك سيزيد من عدم الرضا الشعبي في المنطقة.

ثانياً: إن تدهور الاقتصاديات سيزيد من عدم الرضا عن حكومات المنطقة.

ثالثاً: إن الجيوش في المنطقة ستسعى إلى السيطرة الداخلية أكثر من اهتمامها بالدفاع الخارجي.

رابعا: إن القادة الجدد سيكونون أضعف أمام شعوبهم، وبالتالي أقل تعاوناً مع أمريكا.

خامساً: إن التغيرات والتقلبات في سوق الطاقة والنفط ستزيد من تقارب الشرق الأوسط مع الدول الآسيوية، بما في ذلك الصين.

سادساً: إن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ستزيد من مطالبة الشعوب في المشاركة الفعالة في الحكم.

سابعاً: إن دول الشرق الأوسط ستستمر في محاولات تطوير أسلحة الدمار الشامل وحيازتها.

العوامل المؤثرة في التصورات الأمريكية لمستقبل المنطقة والصراع فيها

بالاعتماد على الخلفية السابقة حول تطورات وأولويات الأمن الشامل والمصالح الأمريكية في المنطقة، فإن هذه الدراسة تسعى لتقييم التصورات الحالية والمستقبلية الأمريكية بعيدة المدى في الوطن العربي والشرق الأوسط، والتعرف إلى آثارها على مصالح الأمن الشامل الأمريكية في ذلك الإقليم، وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه السياسات الأمريكية تجاه هذه المنطقة، وأشكال السيناريوهات الناتجة عن ذلك تجاه الصراع فيها.

وباستقراء التوجهات المستقبلية للسياسة الأمريكية في المنطقة، واستعدادا من أمريكا لمواجهة منافسة قوى ومصالح الدول والتكتلات الدولية الصاعدة ولتحقيق أعلى درجة من الهيمنة على القرار العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والسياسي في العالم، فإننا نرى أن

أمريكا ستسعى في العقد القادم لتطوير بيئات وترتيبات للأمن الشامل والاستقرار في الوطن العربي والشرق الأوسط، بحيث تقبل المنطقة أن ترتبط بأمريكا وبمصالحها الإقليمية والدولية، وأن يكون أمن المنطقة موجها ومرتبطا بالأمن الأمريكي الشامل.

ولذا تعرض الدراسة مجموعاتٍ عريضة لأهم القضايا التي يتوجب على أمريكا معالجتها لأثرها البالغ على أمن المنطقة الشامل، وتطرح الدراسة كذلك ما يمكن أن يحدث من تغيرات وعوامل أساسية في السنوات القادمة مما يتعلق بأمن المنطقة الشامل، علما أنه وفي كثيرٍ من الأحوال فإن القضايا التي تطرحها الدراسة كانت لا تعتبر حتى وقت قريب قضايا أمن، ولكن تبين للجميع اليوم، وبعد تزايد العنف الداخلي والإسرائيلي والأمريكي في العراق، والتململ الشعبي من فساد الحكومات وتدهور الأحوال العامة، واضطراب دول المنطقة، وغير ذلك، تبين أن الديناميكيات الداخلية لدول المنطقة تؤثر على السياسات الأمنية الشامل الإقليمية.

وابتداء، فإن التحديات العديدة الناتجة عن التغيرات المتوقعة في العقد القادم في الشرق الأوسط تتطلب من الولايات المتحدة وشركائها اتباع سياسات مبتكرة، وصعبة في أحيان كثيرة؛ فانتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، والتغيرات المحتملة في قياداتها، وتزايد وجود الصين وروسيا فيها قد تعقد الجهود الأمريكية لكسب دعم الدول الصديقة لها وكبح جماح مناوئيها، وكذلك فإن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي سيزيد من عدم استقرار المنطقة، ويقيد العلاقات الأمريكية مع أقرب حلفائها فيها، ويصعب من تحقيق أمريكا لأهدافها الإقليمية والدولية الأخرى، وعدا عن ذلك، فإن تحقيق بعض الأهداف الأمريكية في المنطقة، مثل الدمقرطة والتحرر الاقتصادي، قد تزيد من عدم استقرار الشرق الأوسط، وقد تدفع أنظمة صديقة لأمريكا في الابتعاد عنها، وتعرض الدراسة القضايا على شكل مجموعات وليس على أساس دول أو إقليم.

ومن هنا، فإن الدراسة تستعرض العناصر المؤثِّرة في السياسات المحلية العامة لدول المنطقة، وتنطلق بعدها إلى التوجهات التي تعم الإقليم، ولها أيضاً علاقة بقضايا دولية، مثل انتشار تكنولوجيا المعلومات وأسلحة الدمار الشامل.

ومجموعات هذه القضايا المؤثرة في أمن المنطقة، ثم في التصورات الأمريكية لمستقبلها،

والصراع فيها، هي ثلاث مجموعات مترابطة: مجموعة متناقضات لا زالت تؤثر على صناعة السياسة الخارجية، ومجموعة تحديات متصاعدة ستُعقد من تبني سياسات أمريكية ناضجة، ومجموعة متغيرات رئيسة قد تؤثر بصورة كبيرة على استقرار وتطورات المنطقة، ثم على السياسة الأمريكية فيها وتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي.

أولا: مجموعة المتناقضات المؤثرة في تصورات السياسة الخارجية الأمريكية

وتشكل هذه المتناقضات أو الضغوطات المتدافعة معضلات تحير صانع السياسة الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، ومن أهم هذه المتناقضات الموازنة بين تعزيز الأمن العسكري أو تشجيع الديمقراطية في المنطقة، والموازنة بين الاهتمام بأنظمة الحكم في المنطقة أو شعوبها.

- **أمن عسكري أم ديمقراطية**

إن تزايد المشاركة الشعبية في الحياة السياسية في دول المنطقة يحدث مضاعفات على المدى القصير قد تولد تحديات استراتيجية لاحقة للسياسة الأمريكية الإقليمية والدولية؛ فمشاعر العداء الشعبية للسياسة الأمريكية قد تترجم إلى سياسات رسمية عربية مبتعدة عن أمريكا في حال أصبحت الأنظمة السياسية أكثر تمثيلا لإرادة شعوب المنطقة، والابتعاد عن أمريكا سيضعف من إمكانية تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، التي منها، مثلا، تحقيق استقرار وبناء العراق الذي تريده، ووساطتها أو تأثيرها الفعال في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، وتصديها للهجمات ضدها وما تعتبره "إرهابا عالميا"، ومكافحتها انتشار أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من المصالح المذكورة سالفا.

كذلك، فإن الإصلاحات السياسية المتزايدة قد تقود إلى عدم استقرار إقليمي، فأبناء الوطن العربي يتعرضون اليوم إلى وجهات نظر عديدة عبر وسائل الإعلام والإنترنت ووسائط تكنولوجيا ونقل المعلومات، وعليه فإن التحرر أو نشر الحريات يقود إلى إبراز وجهات نظر مختلفة في الشرق الأوسط، ولذا فإن دمقرطة الوطن العربي (بمعنى أن يزداد حكم الشعب لنفسه) قد تقود إلى أن يتم التعبير عن بعض هذه الأصوات الجديدة لتصبح جزءا من السياسات الحكومية المتبناة، ومع تزايد شعبية الإسلاميين والمعارضين عامة في دول المنطقة فإن ذلك قد يقود إلى إقلاق أنظمة هذه الدول، وكذلك، فإن الدول التي تمر باضطرابات داخلية كبيرة تصبح أكثر عرضة للدخول في حروب خارجية، أو أن تظهر بشكل ضعيف يستدعي

الاعتداء عليها من جيرانها، أو تفتح باب تـدخلات ضـخمة لـدول كـبرى، وهـذه الاضـطرابات لا تخدم المصالح الأمريكية.

إن وصف الحال هذا يُحـدث لـدى صُـنّاع القـرار الأمـريكي صـعوبة في إيجـاد التـوازن المناسب ما بين الأمن العسكري والإصلاح الديمقراطي، وهكذا تبدو السياسة الأمريكيـة الشرق أوسطية متناقضة في كثير من الأحيان.

إن الدعم الخطابي للإصلاح السياسي في المنطقة من قبـل الإدارة الأمريكيـة رافقـه كـذلك قبول ودعم أنظمة وسياسات غير ديمقراطية لحلفاء أمريكا، وفي الوقت نفسه نجد هـذه الإدارة تغض الطرف عن التطورات الديمقراطية في الدول المعارضة للسياسات الأمريكية أو قد تعارضـها مستقبلا، وفي الغالب الأعم فإن الإدارة الأمريكية تختار الأمن العسكري على الديمقراطيـة إذا مـا اضطرت إلى ذلك، وكان لهذا الخيـار كثـير مـن المضـاعفات الإقليميـة عـلى الأنظمـة والشـعوب؛ فالأنظمة السلطوية أصبحت أكثر تعنتاً أو سلطوية، فهي تشعر بأنهـا آمنـة مـن أن أمريكـا لـن تجبرها على إحداث الإصلاحات الديمقراطية الجذرية، وفي المقابل فـإن الشـعوب تـرى، وبشـكل متزايد، أن أمريكا بشكل أو بآخر مسؤولة عن حماية ظلم وفساد هذه الأنظمة التسلطية.

- **الأنظمة مقابل الشعوب**

إنّ تفضيل الأمن العسكري عـلى الدمقرطـة قـد جعـل مصـالح أمريكـا مرتبطـة أكـثر بوجود ومصالح الأنظمة على حساب مصالح ورضـا شـعوبها، وهكـذا فـإن العـداء للسياسـة الأمريكية في الشرق الأوسط ليس بالظاهرة الجديدة، وإنما تؤشر التطورات إلى أن هذا العداء بازدياد، فحسب اسـتطلاعات رأي عـام متعـددة تجريهـا مؤسسـات دوليـة وإقليميـة عامـة وخاصة، فإن العرب وشعوب الشرق الأوسط ترفض سياسة أمريكا في المنطقـة، وتشـعر بأنهـا متحيزة ضدها، وفي هذا السياق فإن المحـاولات التـي تبـذلها السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة لتحسين صورتها بين العرب والمسلمين عبر تعريفهم بأمريكا وثقافتها وشـعبها والتأكيـد عـلى حب أمريكا لبناء علاقات حسنة معهم لا تجد آذاناً صاغيةً كثيرة في تلك المنطقـة، حيـث إن المشكلة ليست في نقص المعلومات عن الأمريكيين وأمريكا ومبادئها ونواياهـا المعلنـة، وإنمـا هي معارضة هذه الشعوب للسياسات الأمريكية، كذلك فإن الشعوب، وبنـاء عـلى تجاربهـا،

تفترض الأسوأ في نوايا أمريكا الخارجية وأهدافها، ومن هنا لا تحصد أمريكا أي شكر أو عرفان حتى تجاه بعض سياساتها التي تخدم شعوب تلك المنطقة، ومن هنا فإن أمريكا مطالبة أكثر بأن تشرح حقيقة سياساتها بصورةٍ واضحة ومنطقية تحترم عقول شعوب هذه المنطقة، وأن تتقبل في المقابل أن أسبابها وأهدافها قد تكون مرفوضة أو تحتاج إلى التغيير لتكسب رضا هذه الشعوب.

ثانيا: مجموعة تحديات جديدة متصاعدة تواجه التصورات الأمريكية

حيث تواجه تصورات السياسة الأَمريكية تحديات متزايدة في المنطقة تُصعِّد من الاضطرابات والتعقيدات فيها، فالحياة السياسية فيها مضطربة متخبطة، وصورة الجيش والأجهزة الأمنية لا تزال سيئة رغم تحسن نظر الناس إليها في العقود المنصرمة.

- **تحديات سياسية**

يواجه القادة العرب تحديات واسعة لحكمهم، وبصورة أدق لقدرتهم على الحفاظ أو تقوية صلاتهم بالولايات المتحدة، وتماشيا مع تحول دول العالم الثالث نحو الديمقراطية، فإن الأحزاب السياسية المعارضة في المنطقة، والصحافة الأكثر حريةً، وعناصر النمو في المجتمع المدني ومؤسساته تعمل مجتمعةً على تخفيض أو إضعاف الهيمنة الكاملة للحكومات على الحياة السياسية التي سادت لفترات طويلة سابقاً، وكنتيجة طبيعية، فإن هؤلاء القادة يملكون مرونة أقل في رسم سياستهم الخارجية، ويضطرون للاستجابة للضغوطات الشعبية بطرق لم يفعلوها من قبل، وأكثر من ذلك، فإن مجرد إعطاء شراكة جزئية في الحكم تزيد من الجهود المنظمة لاستغلال هذه الثغرة ضد هيمنة الأنظمة والابتعاد عنها، مما قد يزيد من احتمالية تغيير النظام، أو على الأقل زيادة عدم استقراره، وفي المقابل فإن عدم تقديم هؤلاء القادة لأي تنازلات، وحرمانهم الكبير للشعب من حقه في الحكم، وقمعهم له وللمعارضين، سيضعف شعبيتهم، وهذا قد يُعرِّض أنظمتهم من بعد للخطر والقلاقل على المستوى البعيد.

إن معظم أنظمة المنطقة والمتنفذين المنتفعين فيها تشعر بأن للتحررية والدمقرطة نتائج أمنية كبيرة وخطر على نفوذهم ومصالحهم، فازدياد تكنولوجيا المعلومات والفضائيات تُمكِّن الشعوب من التعرف على مواقف المعارضة وقياداتها من كافة الأطياف، ثم تُمكّن المعارضة من التأثير أكثر في السياسة الوطنية والقومية والخارجية لهذه الأنظمة، ومن نتائج

ذلك أنه سيصعب على الحكومات العربية أن تستمر في الحفاظ على علاقات سرية مع الحكومة الأمريكية وقوات جيشها واستخباراتها ومراكز قواها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه الاستمرار في إعلان عدم الموافقة على بعض السياسات الأمريكية في المنطقة، وإنكار أي تعاون معها في قضايا حساسة أو مصيرية، ومن هنا فإن مشاركة الشعب المتزايدة في صنع القرار ستقيد حرية الأنظمة العربية، بما فيها السلطة الفلسطينية، في تعاونها مع أمريكا، خاصة في القضية الفلسطينية، وكذلك العراقية.

وإن الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها كثير من حكومات المنطقة تزيد من حدة وتعقيد التحديات التي تواجه صانع السياسة الأمريكية في تعامله مع تلك المنطقة حكومة أو أنظمة أو شعوبا، فالقوى العاملة الشابة المتزايدة وفرص العمل القليلة وتزايد الطلب على الخدمات الاجتماعية، وغيرها من الصعوبات الاقتصادية تعيق وتبطئ من الإصلاحات الشاملة والسياسية المنشودة، ومن هنا فإن العديد من الأنظمة العربية، تواجه توازنات، أو مساومات مؤلمة، ما بين الإصلاحات السياسية الصعبة والمخاطر من استمرار تدهور أو ركود اقتصادياتها.

وإن العلاقة بين الأجهزة العسكرية والأمنية من جهة، والمجتمع المدني من جهة أخرى، تضيف تحدياً آخر للعديد من الأنظمة العربية؛ وعلى القيادات الجديدة التي جاءت في المنطقة العربية أو التي قد تأتي قريباً أن تسعى لبناء تحالفات وتوازنات جديدة بين مراكز القوى في بلدانها، خاصة الأمنية والعسكرية منها.

ورغم كل هذه التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فإن اضطرابات عنيفة مستمرة تبدو غير محتملة في المدى القصير، حيث إن قادة المنطقة أظهروا مهارة بمزج سياسات الاستيعاب مع القمع للبقاء في السلطة، وقد نجحت هذه الأنظمة بمواجهة عواصف القومية العربية والحماسة اليسارية وموجة الصحوة الإسلامية، وهي لا زالت تصطرع مع ما تعتبره قوى "إرهابية" إسلامية متطرفة تسعى للإطاحة بها، كما تفعل أمريكا، وقد سبب الضغط الشعبي دفع هؤلاء القادة إلى اتخاذ قرارات على عكس السياسات والمصالح الأمريكية كما حصل في حرب الخليج الأولى والثانية، مع دول مثل الأردن والعراق وتركيا، إلا أن هذه الافتراقات للدول الحليفة عن السياسات الأمريكية ليست في غالب الأحيان مقدمات لتغيرات دراماتيكية مستمرة في توجهات تلك الأنظمة وسياساتها.

- **تحديات عسكرية لأمريكا وحلفائها**

إنَّ الصورة العسكرية التقليدية لأمريكا وحلفائها في المنطقة أفضل بكثير من الصورة السياسية، فلن تختفي مكتسبات الولايات المتحدة خلال التسعينيات وبعد أحداث 11 سبتمبر واحتلال أفغانستان والعراق بسرعة، مما يجعل أمريكا وحلفاءها في المنطقة متمكنين، أو لديهم ميزة عسكرية وأمنية على الأعداء أو المعارضين، فإسرائيل وتركيا ستبقيان قوتين عسكريتين مهمتين في المنطقة، والتطويرات في الأسلحة والقدرات العسكرية المصرية والسعودية والدول العربية الصديقة لأمريكا ستكون أيضاً لصالح الوجود العسكري الأمريكي، وكذلك فإن القوة العسكرية العراقية المعادية السابقة قد تم تدميرها، وتسعى أمريكا لإيجاد قوات عراقية عسكرية جديدة حليفة لأمريكا، وفي المقابل فإن القوى العسكرية الأخرى مثل إيران وسوريا تواجه كثيرا من الصعوبات الفنية والتقنية وغيرها، وعتادها ضعيف وقديم، وتدريباتها ليست حديثة، وتزويدها بالمعدات وقطع الغيار العسكرية الجديدة ضعيف، وباستثناء إيران فإن القوى العسكرية غير الحليفة لأمريكا هي أضعف مما كانت عليه بالقيم المطلقة مما كانوا عليه في العقد السابق.

كذلك فإن الجيوش في المنطقة مقيدة بمجموعة من الحواجز والارتباطات والتركيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمذهبية التي تضعف صفوفها وإعدادها وروحها القتالية، وتواجه مشاكل في التنفيذ العملي الميداني، حيث إن ذلك يتطلب مبادرات وتكنولوجيا حديثة والقدرة على المناورة، فمن غير المحتمل أنها تستطيع أن تقوم بعمليات مشتركة بفاعلية عالية لوحداتها الداخلية، فضلاً عن أن تقوم بعمليات تحالفية مع جيوش أخرى، كل السابق يحد من قدرة هذه الجيوش على القيام بعمليات هجوم سريعة فعالة قد تسعى إليها، وهذه المشاكل تشكل إزعاجاً أكبر للدول غير الحليفة لأمريكا مثل إيران من كونها إشكاليات، أو تحديات كبيرة لدول مثل السعودية وغيرها من الدول الصديقة لأمريكا.

ومن هنا، فإن ما يثير القلق والخوف في هذه الصورة التي قد تبدو مشرقة لأمريكا هو ظلال انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية بعيدة المدى القادرة على إرسال مواد أو أسلحة كيماوية من دول المنطقة ضد بعضها وضد أجزاء أخرى من العالم، ومما يزيد من خوف أمريكا هو سعي العديد من الدول إلى تطوير قدراتها البيولوجية والنووية

العسكرية، ورغم أنه قد ثبت عدم صحة التحذيرات السابقة من وجود انتشار لهذه الأسلحة في المنطقة الشرق الأوسط، كما هو الحال في العراق وليبيا، إلا أن أمريكا تصر على أن إيران قد تتمكن خلال العقد القادم من تطوير مثل هذه الأسلحة، وعندها قد تُستخدم في مواجهة أمريكا وإسرائيل وحلفائهما (كأوروبا)، أو أن يُهدَّد بها كقوة ردع على مستويات استراتيجية وتكتيكية.

إن الصواريخ العابرة أو بعيدة المدى تأتي بمجموعة جديدة من المخاطر على الأمن الأمريكي الشامل، وحتى لو أن أمريكا تتمتع بهيمنة جوية إلا أن الصواريخ ضدها قد تضرب في عمق الأراضي أو المناطق حيث توجد القواعد الأمريكية والموانئ، وحتى مناطق العمليات الخلفية جداً، وهكذا فإن الأسلحة البالستية تُغيِّر المعادلة الاستراتيجية العسكرية في المنطقة وفي العالم، وضد أراضي ومصالح أمريكا وأوروبا وإسرائيل، خاصة إذا ما انتقل العنف أو الصراع العسكري من داخل الأراضي الفلسطينية إلى خارجها، أو إن حدثت وصراعات جديدة في منطقة الخليج.

من جهة أخرى، فإن هنالك آليات وتوازنات خارج منطقة الشرق الأوسط قد تلعب دورا أساسيا في تحديد انتشار أسلحة الدمار الشامل وتطوير الصواريخ بعيدة المدى فيها، أهمها استعداد واستمرارية روسيا والصين في تزويد وتقديم المساعدة النووية والبيولوجية لدول المنطقة، كإيران، كذلك فإن البرامج النووية الصاروخية في دولة مثل باكستان قد تمكن إيران من الحصول على هذه الأسلحة، وكعامل إضافي جديد فإن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة قد يقود إلى إصرار بعض الدول للحصول على هذه الأسلحة لتعزيز قدراتها العسكرية التقليدية في مواجهة أمريكا وإسرائيل وحلفائهما، وخاصة في حالات الهجوم.

وعليه، ورغم وجود الجيش الأمريكي بحجم تاريخي في المنطقة، ومع توقع استمرار احتلال العراق لفترات طويلة، فإن الحل الوحيد لردع القوات الأمريكية وتدخلاتها في المنطقة قد يصبح السعي لحيازة أسلحة الدمار الشامل هذه.

ومن التحديات العسكرية الأخرى لأمريكا ما يرتبط بجهودها في مكافحة ما تعتبره "الإرهاب العالمي" وعلى رأسه تنظيم القاعدة وشبكاته المنتشرة في العالم، وحيث إن جهود

أمريكا هذه ستستمر في العقد القادم، وهي في غالبها لا تحتوي على استخدام للعمليات العسكرية الضخمة، فإن تزايد الوجود الأمريكي ونشاطاته العسكرية في المنطقة سيزيد من حدة نقد من يعتقدون أن أمريكا والغرب يستغلون غطاء مكافحة الإرهاب ليزيدوا في الحقيقة من هيمنتهم على المنطقة ومقدراتها كاملة، وإضعاف العرب والمسلمين والإسلام، ودعم معاونيها في المنطقة، وفي ضوء انحياز أمريكا لإسرائيل، وتصنيفها للمقاومة ضدها بأنها إرهاب، ودعمها للأنظمة الدكتاتورية، فإن وجودها العسكري الكثيف سيضعف جهودها في مكافحة أعدائها، وتحتاج فيها إلى تعاون الشركاء التقليديين في المنطقة، وشركاء جدد مثل أوزباكستان وباكستان.

ثالثا: مجموعة متغيرات رئيسة مستمرة تربك التصورات الأمريكية

بينما يمكن التنبؤ بدرجة جيدة من الثقة بتطورات تطوير الأسلحة بعيدة المدى وانتشارها وسهولة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، إلا أن اتجاهات تطورات جديدة في المنطقة لا يمكن التنبؤ بها بصورة مطمئنة، وتشمل هذه خمسة من التطورات الرئيسة التي تؤثر على حياة المنطقة ومستقبلها، وتربك التصورات الأمريكية، وهي: السياسات العالمية والإقليمية المستقبلية للصين وروسيا، وتقلبات أسعار النفط، والتغيرات غير السلسة وغير الديمقراطية في سياسات حكم المنطقة وأنظمتها، ومستقبل العراق، ومستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي.

- **سياسات روسيا والصين المستقبلية**

يبدو الدور الروسي في الوقت الحالي أكثر أهمية بسبب العلاقات والتاريخ الروسي مع دول المنطقة، وبسبب امتلاكها لتكنولوجيا عسكرية متطورة، لكنه من المتوقع في العقد القادم أن تتمكن الصين من تعظيم قدراتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية، مما يجعلها أكثر أهمية من روسيا، وإذا أصبحت السياسات الروسية والصينية أكثر تحديا أو عداء لأمريكا في العقد القادم، وإذا ما رأت هاتان القوتان أن مصالحهما في الوطن العربي والشرق الأوسط أبعد من المستويات المحدودة الحالية، فإن ذلك سيؤثر على توازنات القوى والمصالح في المنطقة، وعلى مصالح الأمن الأمريكي الشامل في المنطقة والعالم، فقد تقوم روسيا

والصين بمساعدة إيران وغيرها من الدول المعارضة لأمريكا لكي تتمكن هاتان الدولتان من موازنة الهيمنة الأمريكية في المنطقة أو لزيادة تأثيرهما فيها، وإذا زادت أي من هاتين الدولتين من نشاطها وحضورها في المنطقة فإن ذلك سيُعقد ويخلق تحديات أكبر للسياسة الأمريكية ولعملياتها العسكرية من عدة طرق:

1- قد توازن وتعاكس جهود أمريكا في إحداث التسويات السلمية المنحازة لإسرائيل في المنطقة عبر عرقلة الجهود الدولية لحل هذا الصراع وفق الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، وتزويد أي من الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية بالدعم العسكري والسياسي، وكذلك للفصائل الفلسطينية وغيرها.

2- قد تعمل على مواجهة محاولات عزل إيران والدول الشبيهة بها من قبل الإدارة الأمريكية في المحافل الدولية، وتعارض وضع أي قيد على صفقات السلاح، وتعارض أي عقوبات للدول التي تسعى للحصول على أسلحة دمار شامل.

3- قد تبني علاقات سياسية واقتصادية مع هذه الدول المُعاقَبة أو المرغوب في عقابها، مما يشجع هذه الأنظمة على الاستمرار في معارضتها للسياسة الأمريكية.

4- على المستوى العسكري التقليدي فإن روسيا خاصة يمكنها أن تزوّد الدول المعارضة لأمريكا بأسلحة معقدة حديثة، مثل أسلحة الدفاع الجوي، أو سفن حربية مزودة بصواريخ، وهذا قد يعقد الوجود أو العمليات العسكرية في المنطقة، وكذلك فإن تدريب القوات العسكرية لهذه الدول التي هي في أمَسّ الحاجة لهذا التدريب قد يرفع من مهارات جيوشها في المنطقة.

5- قد تساعد إيران وغيرها في حيازة أسلحة الدمار الشامل والصورايخ البالستية.

6- قد تختلق بعض الصراعات في المنطقة، أو تسعر القائم منها، للزج بأمريكا فيها وإرهاقها، وبالتالي إعطاء الصين أو روسيا مزيدا من الحرية في مناطق أخرى من العالم، وفي مجالات تنافس وصراعات أخرى اقتصادية وغيرها.

في المقابل فإن مواقف وسياسات إيجابية من روسيا والصين تمنح أمريكا كثيرا من المنافع لأمريكا، ومن ذلك:

1. مشاركتها في توحيد الضغط واستمراره على الدول المشاكسة لأمريكا في المنطقة، حيث

تجبر هذه الدولة على الاستجابة للمطالب الأمريكية والدولية الموحدة تجاه مختلف القضايا.

2. إضعاف فاعلية هذه الدول المشاكسة عسكريا، حيث لن تتمكن من تحصيل مزيد من القدرة العسكرية التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.
3. زيادة احتماليات التوصل إلى تسويات سلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وفق الرؤية أمريكا وإسرائيل.
4. زيادة فاعلية وإنجاح جهود أمريكا في مكافحة ما يسمى "الإرهاب" ضد مصالحها، لما لدى الصين وروسيا من التأثير في المنطقة ولدى الجماعات المحلية الكثيرة الموجودة فيه.

وبالنسبة لإسرائيل، فإنها تتحرك لفتح خطوط وتحالفات مع روسيا والصين رغم انزعاج أمريكا، محاولة بذلك أن تسبق العرب في اكتساب دعم هاتين القوتين متزايدتي القوة والنفوذ في العقد القادم، وخاصة الصين، وبهذا تثبت إسرائيل دورانها مع القوى الكبرى وتنبهها الاستراتيجي المبكر، وتعضد إسرائيل ذلك بخدماتها لهاتين الدولتين في مناطق ومجالات أخرى في العالم، تكنولوجية وعسكرية واستخبارية واقتصادية وعلاقات دولية.

- **تقلبات أسعار النفط**

إن للديناميكيات والترتيبات الأمنية المتعلقة بسوق النفط نتائج وحيثيات متناقضة؛ فانخفاض أسعار النفط قد يؤذي دولا صديقة وعدوة لأمريكا، وقد يقود هذا إلى عدم استقرار المنطقة سياسيا، فحتى الدول غير النفطية كمصر والأردن قد تتضرر جداً من انخفاض أسعار النفط نتيجة لانخفاض تحويلات العمال المغتربين المتوقعة، ونتيجة لانخفاض الاستثمارات والمعونات الخليجية في تلك البلدان، حيث سيسبب ذلك إفقاد الأنظمة للقدرة على تعويض نقص شعبية حكوماتها ونقص الديمقراطية التي تمنحها لشعوبها بمستوى معقول من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فإن الأنظمة التي تريد مواجهة أي قلاقل ستضطر إلى خصخصة موجوداتها واقتصادها، وتخفيض شبكة الأمان الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتخفيض تعويضات و دعم الاقتصاد أو القطاعات الاقتصادية الضعيفة، وتخفيض الأموال المتوفرة للطبقة الحاكمة أيضا، واتخاذ إجراءات سياسية صعبة أخرى، وقد تضطر هذه الدول إلى طلب المساعدات الدولية، وبالتالي سيُمكن هذا أمريكا من ممارسة

أشكال جديدة من التأثير والتحكم بالمنطقة، الأمر الذي يستفز الشعوب والأنظمة.

ومن جانب آخر، فإن انخفاض أسعار النفط قد يوتر العلاقات بين دول المنطقة، فالدول التي تواجه احتجاجات شعبية نتيجة لانخفاض أسعار النفط قد تهدد أو تستخدم القوة ضد سياسات دول المنطقة المنتجة للنفط لتحول الأنظار المحلية إلى الدول المجاورة، أو لتكرهها على مساعدتها، وانخفاض أسعار النفط يضعف كذلك من القدرة على بناء الجيوش وتحديثها، فإيران وسوريا مثلا تحتاجان إلى تطويرات نوعية وكمية لتحافظا على فاعليتهما السابقة.

وفي المقابل، فإن لارتفاع أسعار النفط نتائج معاكسة؛ فسيكون لدى الأنظمة كثير من المال لتنفقه على الخدمات الحكومية وتقوي الاقتصاديات المحلية وتهدئ من الاحتجاجات الشعبية، وإذا ما اختارت هذه الدول إعادة بناء وهيكلة وتحديث اقتصادياتها، وهو أمر لم تفعله هذه الدول في العادة عندما كانت ترتفع أسعار النفط سابقا، فإنها ستخفف من الآثار السلبية التي قد تصاحب الهيكلة الاقتصادية، مثل ازدياد البطالة نتيجة لتوفر المال لديها.

وعلى المستوى العسكري فإن تدفق عائدات النفط على دول مشاكسة للسياسة الأمريكية سيمكّن تلك الدول من تعزيز قدراتها العسكرية التقليدية والمتقدمة، وإذا وجود أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة فإن ذلك سيمكنها من استمرار هيمنتها السياسية في وجه أي معارضة محلية.

- **التغيرات غير السلسة وغير الديمقراطية في سياسات حكم المنطقة وأنظمتها**

حدد قادة المنطقة أو ساهموا إلى حد كبير في رسم سياسات بلدانهم بصورة كبيرة في الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ومن ذلك التأثير في اختيار دولهم لحلفائها ولسياساتها الاقتصادية ولدرجة تعاون بلدانهم مع أمريكا وغير ذلك، وفي كثير من الأحيان فإن هؤلاء القادة قد فعلوا ذلك مع معارضة شعوبهم لهذه السياسات، ولكن هذا الواقع في طريقه إلى التغير، وخصوصا في دول كبيرة كالسعودية ومصر، حيث إن المشاعر الشعبية تجاه أمريكا قد تقود في المستقبل إلى التأثير على قادتها أو أنظمتها، خاصة الجدد منهم، لتخفيف العلاقات مع أمريكا لتحصل على دعم شعوبها.

كما أن القادة الجدد غير المعارضين لأمريكا قد يشكلون خطورة على المصالح

الأمريكية في المنطقة، فالقادة الجدد غير المختبرين قد يتفاعلون بصورة عشوائية أو فوق اعتيادية إذا مروا بمأزق أو اضطرابات لم يألفوها، وبالتالي يساهمون في خلق مشاكل جديدة لخروج الأمور عن سيطرتهم، وإن عدم الفعل وعدم اتخاذ أي سياسات أيضا من قبل قادة المنطقة أمام ما يواجهونه من أزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية قد يشكل خطراً ومأزقاً لهم وللسياسة الأمريكية في المنطقة؛ فحيث إن التغيرات المطلوبة في دولهم ضخمة لعلاج هذه الأزمات فإن كثيرا من القادة قد يؤجلون اتخاذ إصلاحات سياسية كبيرة إلى أن تصبح الأمور خارج القدرة على السيطرة.

وفي المقابل فإن الصورة ليست مظلمة تماماً لأمريكا؛ فكثير من الدول المعارضة لها تتعرض لأزمات داخلية وإقليمية وضغوط دولية متعددة، وقد تواجه تطورات دراماتيكية داخلية وخارجية، وبإمكان أمريكا أن تسعى من خلالها لتغيير أنظمة الحكم أو تركيبتها أو سياساتها خدمة لمصالحها، ومثال ذلك ما حدث في حالة لبنان وسوريا، حيث استغلت أمريكا مسألة اغتيال الحريري لإضعاف الوجود السوري في لبنان والسعي لمحاصرتها، والإتيان بحكومة لبنانية صديقة لها، وإضعاف الجانب العربي في الصراع مع إسرائيل وفي المنطقة ككل، ومحاصرة القوى الفلسطينية في لبنان، والضغط على المنطقة لتخفيف دعمها للمقاومة في العراق.

- **مستقبل العراق**

تحاول أمريكا حاليا إعادة بناء لعراق جديد، وإعادة بناء بنيته التحتية التي حطمتها في حربها عليه، وجيشه الذي حلته ودمرته، واقتصاده الذي حاصرته، والتأسيس لنظام سياسي ديمقراطي حليف لها، وإذا نجحت أمريكا في هذه المهمة فإنه سيتبع ذلك مضاعفات كثيرة وكبيرة للعراق وغير العراق، فعندها سيتحول العراق من عدو للغرب وأمريكا إلى دولة مسالمة تدعم السياسة الغربية، ويصبح قاعدة أمريكية عسكرية، وشريكا في مكافحة ما يسمى "الإرهاب" ضد أمريكا وحلفائها، ويصبح فاعلا في حل الصراع العربي- الإسرائيلي وفق رؤية أمريكا، أو على الأقل مهدئا له ومكرسا للهيمنة الإسرائيلية، وأكثر من ذلك، فقد يصبح العراق نموذجا للديمقراطية الأمريكية في المنطقة تسعى أمريكا لفرضه على دول المنطقة.

وفي المقابل، فإن الصورة ستبدو مظلمة جدا إذا فشلت أمريكا في بناء الديمقراطية

والعراق الجديد، وسيؤدي ذلك إلى اهتزاز المنطقة بأكملها، وتصعيد الصراعات الطائفية والقومية والحزبية وحتى القبلية في العراق، وقد تتقطع أوصال العراق، وستصل الآثار الكارثية إلى باقي المنطقة عبر الهجرات الكبيرة للعراقيين باتجاه دول الجوار، وقد يسعى البعض لإقامة دول مستقلة خاصة بهم، ما قد يسبب حروبا حدودية مع جيرانهم، وقد تضطر إيران وتركيا وغيرهما من التدخل المباشر لحماية مصالحهما أو ضمان وجود مؤيدين قويين لهما داخل العراق، وسيصبح العراق ساحة لأعداء أمريكا من الجماعات المسلحة على اختلاف أنواعهم، وإذا تحولت الحكومة في بغداد إلى عداء أمريكا فإن العراق قد يسعى على المدى البعيد للحصول، بصورة جدية هذه المرة، على أسلحة دمار شامل بحسب رؤية أمريكا ليهددها وإسرائيل وحلفاءهما.

ومن جهة أخرى، لو نجحت أمريكا في بناء العراق الجديد الحليف لها، فإن هنالك مخاطر تحيط بهذا النجاح، فوجود عسكري أمريكي كبير متوقع تحتاجه أمريكا لسنوات طويلة سيصبح مغناطيسا جاذبا لنشاطات أعداء أمريكا من القاعدة وغيرها، وستُتَّهم أمريكا بصورة أكبر بالإمبريالية والهيمنة، وهذا سيمكن القوى المناهضة لأمريكا بأن تستخدم هذا الاحتلال لتجنيد الناس ضد مصالحها في المنطقة والعالم، وإذا نجحت الديمقراطية في العراق كذلك فإن هذا سيشجع أنصار الديمقراطية والجماعات المقهورة في باقي دول المنطقة لزيادة نشاطهما، وقد يكون ذلك بطريقة غير منضبطة، وبالتالي فإن دولاً رئيسة قد تتعرض لعدم الاستقرار ولو مؤقتاً على الأقل، مما يعيد الترتيبات الأمنية والسياسية على غير ما تهوى أمريكا.

- **مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي**

ومما سبق فيما يتعلق بالأمن الشامل للمنطقة، وتأثير ذلك على الأمن الشامل والمصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، تبرز أهمية مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، فتصور أمريكا عن الصراع مرتبط إلى حد كبير بتأثير هذا الصراع على باقي قضايا أمن المنطقة الشامل، وأمن أمريكا الشامل ومصالحها، فأمريكا لا تهتم بهذا الصراع من منطلقات المبادئ والعدالة، وإنما تشعر بآثاره السلبية الكبيرة عليها كلما أصبح الصراع حجة لدى أعدائها في المنطقة للهجوم عليها وتحريك الشعوب والقوى ضدها.

ومنذ بداية القضية الفلسطينية، لا تزال المنطقة تعيش حالة توتر لعدم التوصل إلى حل

شامل وعادل للصراع، حيث فشلت المبادرة تلو الأخرى أمام التعنت الإسرائيلي الرافض لقبول أي تسوية طويلة الأمد، تقنع الفلسطينيين بمنحهم حدا أدنى معتبرا من حقوقهم المسلوبة، وقد صاعد هذا الفشل من الأصوات الداعية إلى وقف العلمية السلمية واللجوء إلى خيار المقاومة حلا وحيدا لهذا الصراع، وأضعف من موقف السلطة الوطنية الفلسطينية والأنظمة العربية المشاركة والداعمة للعملية السلمية أمام شعوبها.

وإن الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة قد نقل الصراع إلى أخطر مراحله، وفتح بوابات كبيرة لصراعات أكثر حدية بين الفلسطينيين والعرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى؛ فالإسرائيليون لا ينوون تقديم أي تنازلات حقيقية في القضايا الرئيسة المصيرية المتنازع عليها في هذه المرحلة، مثل قضايا الحدود واللاجئين وحقهم في العودة وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وما يتبع ذلك من ترتيبات سياسية وعسكرية وحدودية وغيرها.

وهكذا، فإن استمرار الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية العنيفة المتكررة، واستمرار معاناة الفلسطينيين، يجعل وقوف أمريكا إلى جانب إسرائيل مدعاة لكثير من حالة العَداء لها لدى حكومات الدول العربية والإسلامية وشعوبها، وحالة الغضب والهوان والعداء لأمريكا تزيد من معارضة هذه الشعوب لأنظمتها ويخلق كثيرا من المشاكل السياسية المحلية لها، وقد استخدمت الأنظمة في الماضي الصراع العربي- الإسرائيلي لتبرير دكتاتوريتها وتدهور أحوالها العامة وعجز أدائها، وجعلت انتقاد الاحتلال الإسرائيلي طريقة لتنفيس الضغط الشعبي وللتعبير السياسي لشعوب المنطقة، حيث يصبون جامّ غضبهم على إسرائيل بالطرق السياسية القليلة المتوفرة، ورغم ذلك فإن هذه الاحتجاجات السياسية المحلية كانت تتحول في كثير من الأحيان إلى احتجاجات ضد الأنظمة العربية لأنها لم تتصد لعدوان إسرائيل بشكل كاف، فالإسلاميون والقوميون والوطنيون وغيرهم لم يترددوا ولن يترددوا في استثمار الصراع لانتقاد الأنظمة الموالية للغرب ولتبعيتها لأمريكا، وفي كثير من الأحيان فإن الأجهزة العسكرية والأمنية قد دعيت، وقد تُدعى مجددا، لمواجهة الاحتجاجات الشعبية، وبذلك تُختَبر ولاءات هذه الأجهزة للأنظمة السياسية أمام ضغط شعوبها لرفض الإذلال الإسرائيلي والأمريكي.

إن الصراع العربي- الإسرائيلي قد كلف أمريكا كثيرا في علاقاتها مع شعوب المنطقة

ودولها، وسيكلفها أكثر في المستقبل إذا تسلم خصومها الحكم، وإن أمريكا تخسر عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا وسياسيا عندما ترضخ إدارتها لضغط أنصار إسرائيل لمنع مبيعات السلاح لبعض الدول الصديقة لأمريكا في المنطقة في الخليج وغيره، كما حدث عدة مرات، مما دفع دولا للبحث عن مصادر أخرى، ودولا أخرى صديقة لأمريكا إلى قطع علاقاتها العسكرية معها، ومعارضة بعض المبادرات السياسية الأمريكية، وفي عام 1973 خفضت من إنتاجها النفطي لتعبِّر عن احتجاجها على السياسة الأمريكية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي.

ورغم انتشار القواعد الأمريكية بصورة كثيفة وعلنية أكثر من السابق في المنطقة، وزيادة علاقاتها وتدخلاتها في الأجهزة العسكرية والأمنية لدولها، وكل ذلك بحجة مكافحة "الإرهاب"، إلا أن حماية أمريكا لإسرائيل، وانحيازها لها، سيقنع العرب ودول المنطقة بأن المقصود هو دعم الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يصبح الوجود الأمريكي العسكري والأمني والسياسي مرفوضا شعبيا وهدفا للمعارضين والمقاومين للاحتلال الإسرائيلي، وهذا سيضعف من قدرة أمريكا على تحقيق مصالحها وأمنها الشامل في المنطقة والعالم.

ومن جهة أخرى، فإن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي قد يقود إلى صراعات مسلحة كبيرة في المستقبل، وفي هذا السياق فإن أكثر منطقة مرشحة لانطلاق شرارة مثل هذه المواجهة العسكرية هي على الحدود الإسرائيلية اللبنانية السورية، ومن هنا سعت أمريكا لإضعاف سوريا، وإخراجها من لبنان ومحاصرتها، لتضعف من قدراتها على مواجهة الضغط أو الهيمنة الإسرائيلية، ولردعها عن استمرارها في دعم القوى المناهضة لإسرائيل، ولكن، ولسنوات قادمة قد تطول، فإن حزب الله والقوى العسكرية الفلسطينية في لبنان ستستمر في الوجود الفعال، وستواجه القوات الإسرائيلية، وأي اجتهاد أو خطأ في الحسابات لدى أي جهة نتيجة لحادث مقصود أو غير مقصود، أو لحسابات سياسية داخلية أو خارجية، فقد تُفتح جبهة جديدة ويُولد ضغط على الأطراف للصدام، ومن ذلك أن تستغِل إسرائيل ذريعة "منع الأعمال الإرهابية" للاعتداء على سوريا أو لبنان أو الفلسطينيين الموجودين هناك، ومن ثم جر أمريكا إلى صدام مع شعوب المنطقة وربما حكوماتها، وزيادة العداء لها، والتخريب على مصالحها ومعاركها الأخرى وأمنها الشامل في المنطقة.

وإن زيادة التعاون الأمريكي العسكري مع إسرائيل والسكوت على تسلحها النووي

سيصعِّب من دعم الأنظمة العربية للوجود الأمريكي، وبشكل عام، فإنه ما لم يوجد ما تخسره أمريكا في العلاقات ما بين إسرائيل والعرب فإن خطر تصاعد الاشتباكات العسكرية قد يجر المنطقة إلى صراعات سياسية ومسلحة على مستوى المنطقة.

وعلى مدار العقد القادم فإن أحسن ما تتوقع أمريكا أن تساهم في إنجازه هو أن يحدث في المنطقة سلام بارد، حيث لا تشعر شعوب الوطن العربي والمنطقة عامة بالتعاطف أو بالتقارب أو التطبيع مع إسرائيل، وفي بعض الأحيان فإنها قد تظهر عداءها الشديد للوجود الإسرائيلي في المنطقة، وللوجود الأمريكي الداعم له، وحتى لو حدثت علاقات دبلوماسية وسلمية بين حكومات المنطقة وإسرائيل فإن الرأي العام العربي سيبقى رافضا، ولفترات طويلة، لهذه العلاقات، وفي مثل هذه الأجواء فإن الحكومات العربية ستشعر بالضغط الشعبي لتخفف أو لتتجنب تطبيع علاقاتها الاقتصادية والأمنية اللازمة لتحقيق ما تحلم به أمريكا وإسرائيل من استقرار يخدم مصالحهما وهيمنتهما على المنطقة.

وفي دخولها التسويات السلمية مع إسرائيل، فإن الأنظمة العربية قد لا تجد كثيرا من الرصيد السياسي الذي تعول عليه بعدما قامت بالاتفاق أو التطبيع مع إسرائيل وإنهاء الصراع، خاصة إذا واجهت مشاكل محلية كبيرة تتطلب إجراءات غير شعبية، زكذلك فإن القادة الجدد في البلدان العربية والمنطقة يحتاجون لتقوية قاعدتهم وشعبيتهم في بلدانهم قبل أن يتخذوا قرارت خطيرة في العلاقات مع إسرائيل، والنتيجة هي أن السلام الإسرائيلي-العربي الشامل لن يتعدى في الواقع حدود العلاقات الدبلوماسية، ولن يزيد من تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة في استقرار أنظمتها الحليفة وانخفاض مستوى ما يسمى "الإرهاب" ضدها، وتحرير الحياة السياسية والاقتصادية فيها، وفتحها واسعة لأمريكا في كافة المجالات.

صنع القرار في أمريكا والبعد الداخلي المستقبلي في رسم تصوراتها

افترضت الدراسة أن سياسات الأمن الشامل الأمريكية تسعى لتحقيق أعلى درجات الأمن والرفاهية والتفوق لأمريكا، وكذلك مصالح أصحاب النفوذ داخلها، وتسخير أشكال القوة الأمريكية وشبكاتها الخارجية لتحقيق أعلى درجات النفوذ العالمي والإقليمي لخدمة ذلك، ومن هنا فإن التصورات الأمريكية والسيناريوهات المطروحة تجاه الصراع في المنطقة

تتأثر بتدافعات وتوازنات المصالح الأمريكية الداخلية العامة، والمصالح الذاتية لأصحاب النفوذ فيها ممن يؤثرون ويتأثرون في الوضع في المنطقة، وأهمهم أصحاب المصالح الاقتصادية المعتمدة على مصادر الطاقة في المنطقة وأسواقها الاستهلاكية، من أمثال المؤسسات العسكرية والأمنية وصناعات السلاح والكومبيوتر والتكنولوجيا الحديثة والصناعات الثقيلة عامة، والبنوك، وأنصار إسرائيل والصهاينة المسيحيون الجدد.

علما أن التدافعات والتوازنات وعملية صنع السياسات في أمريكا تتأثر بمواقف ومراقبة الشعب الأمريكي بثقافاته ومؤسساته وقطاعاته وآلياته الديمقراطية، وردود أفعال هذا الشعب تجاه السياسات التي قد تتبعها حكوماته في المنطقة والعالم، وقد تمس حياته اليومية أو تصدمه في فلسفاته العامة لعدوانيتها أو فسادها أو نفاقها، وهي السياسات التي قد تستخدم ضد الحكومة في الصراعات السياسية والحزبية والثقافية الداخلية، وخير دليل واقعي، وفي سعيهم لكسب الانتخابات القادمة، هو محاولات الجمهوريين والإدارة الأمريكية استرضاء الناخب الأمريكي بالإعلان عن نية الانسحاب من العراق تحت وطأة انتقادات الديمقراطيين وكثير من جماعات المجتمع المدني والحقوقي لهم، ولشعور المواطن الأمريكي بنوع من خداع حكومته له وجره إلى حرب غير مبررة أمام عدم تحقيق منافع ملموسة له، ولدفعه أثمانا متزايدة، بشرية ومالية وأمنية وحقوقية.

وتزداد أهمية فهمنا لعملية صنع القرار الأمريكي وتدافع قواه ومصالحه الحالية والمستقبلية وتوازنها إذا علمنا أن تركيبة أمريكا العرقية والإثنية والدينية والاجتماعية ستختلف تماما خلال العقدين القادمين، حيث ستضعف الهيمنة وثقافة الإذابة التسلطية التوسعية للرجل الأبيض الثري الأنجلوساكسوني البروتستانتي إلى حد كبير، ويصبح الجميع أقليات، مع ازدياد كبير لنسب السود ومن هم من أصول لاتينية كاثوليكية، مع توقع زيادة أهمية المسلمين والآسيويين.

إن من شأن هذه التغيرات أن تجعل الأمريكيين مهتمين أكثر بالشؤون الداخلية الاجتماعية والاقتصادية لغالبية هؤلاء من الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ورافضين بصورة أشد للاحتلالات، بما فيها الإسرائيلي، ولسياسات التدخل القهرية في شؤون العالم التي عانت منها هذه الأقليات في أوطانها على يد المستعمر الأوروبي والهيمنة الأمريكية،

ومتعاطفين أكثر مع الشعوب المقهورة وحقها في الحرية والديمقراطية (مثل الشعب الفلسطيني وشعوب العالم العربي والإسلامي)، وحذرين أكثر في ألا يزيدوا في جبهات الأعداء، وشدة عداء أعدائهم الذين قد يهددون أمنهم الشامل في عقر دارهم أو في العالم أجمع، بهجمات عسكرية أو بأسلحة دمار شامل، أو بتغيير التحالفات الإقليمة والدولية ضدهم.

إضافة إلى ذلك، وبسبب تركيبة المجتمع الأمريكي الداخلية العرقية والدينية فقد يدفعهم ذلك إلى الاهتمام أكثر بدول جوارهم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وانتهاج سياسة أكثر تسامحا دينيا مقارنة بفئة اليمين المسيحي الإنجيلي المتشدد والصهاينة الجدد المؤثرين اليوم في السياسة الأمريكية، وكل ذلك لحساب التراجع في الاهتمام بالشرق الأوسط وإسرائيل.

وتزداد أهمية البعد الداخلي وصنع القرار الأمريكيين في رسم سيناريوهات الصراع في المنطقة باستمرار اعتماد أمريكا على مصادر الطاقة في المنطقة، ومنافستها الشديدة على أسواقها، وبتعاظم فاعلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه العناصر مجتمعة تجعل من الصعب على أي حكومة أمريكية أن تضلل شعبها بصورة كبيرة ولفترات طويلة بسياسات مرفوضة شعبيا لإضرارها بأمن المواطن الأمريكي وحياته اليومية، ولتحميله أثمانا وضرائب باهظة غير مبررة، أو لتناقضها مع ثقافته العامة الإنسانية والأخلاقية والديمقراطية، فكما أن مصالح أمريكا تقتضي اختراق أسواق المنطقة فإن مصالحها أيضا تصبح معتمدة عليها أكثر وعلى مصادر الطاقة فيها، كصفقات الكمبيوتر والطائرات المدنية والعسكرية وهروب رأس المال العربي منها وغير ذلك.

ولا أدل على أهمية المعلومات والإعلام في هذا المقام مما كُشف عنه من رغبة بوش في ضرب قناة الجزيرة لأثرها في الرأي العام العربي، ولوصول أخبارها الحساسة وتأثيرها في الشعب الأمريكي والغربي أيضا، ولقيام الإعلام هناك بنقل هذه الأخبار عنها أو تنافسا معها حتى لا يفقد ثقة شعوبه به أو للظهور بمظهر المتخلف أو المتآمر أو لحسابات المتخاصمين سياسيا من الدول أو التجمعات الداخلية، ولو لم تقم الجزيرة بنقل هذه الأخبار لتم التعتيم على كثير مما نقل أو طرح، ولنا أن نتصور الحال عندما تتمكن محطات عربية من مخاطبة الأمريكيين وشعوب العالم بلغاتهم بصورة فعالة وصادقة، فسلاح قنوات (CNN) وصوت أمريكا وسوا والحرة، التي أرادتها أمريكا للتبشير بسياستها، هو نفس السلاح الذي

يمكن أن يكون له أثر كبير في تغيير تلك السياسات أو فضح حقيقتها في أوساط الأمريكيين والغرب والعالم عامة، وبالتالي التأثير في السياسات الأمريكية في العالم والمنطقة.

ومن جانب آخر، فإن وجود جالية عربية وإسلامية وفلسطينية كبيرة في أمريكا قد يلعب دورا حساسا وإيجابيا في تعديل السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي والشرق الأوسط، ورغم الضربات الشديدة التي تلقتها الجالية هناك في العقد المنصرم ولا زالت تتلقاها، فإن نموها وتطورها العددي والنوعي والمؤسسي وإصرارها، خاصة لدجى جيلها الثاني أمريكي المنشأ، على العمل في الساحة السياسية والإعلامية والمجتمعية الأمريكية يجعلنا واثقين، ومن خبرة كثيفة بشؤونها، من أنها ستكون عنصرا فاعلا في دعم قضايا المنطقة، وعلى رأسها فلسطين والعراق، وفي بناء جسور قوية بين أمريكا والمنطقة وقواها الحية، خاصة الإسلامية، وستساعد في تشجيع أمريكا لإحداث إصلاحات سياسية وشاملة فيها، وفي هذا السياق، ورغم تناقض المصالح والنظرات، فإنه من صالح الأنظمة العربية والحركة الإسلامية أن تدعم مثل هذا الدور للجالية في أمريكا لتوازن الدور الذي تلعبه الجالية اليهودية هناك، فيخف ضغطها على الحكومات والحركات الإسلامية في الوطن العربي والشرق الأوسط على السواء، وبإمكان دول عربية وإسلامية، لها كثير من الأبناء في أمريكا، أو تملك تمويلا كبيرا، كدول الخليج ومصر وباكستان وفلسطين وإيران ولبنان وسوريا واليمن وتركيا، أن تلعب مثل هذا الدور، وأن تنفق بضعة مليارات من الدولارات في العقد القادم لتقوية البنية السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والمؤسسية لجالية أمريكا العربية والإسلامية، حيث سيجني العرب والمسلمون في العالم كثيرا من الخير نتيجة تغيير السياسات الأمريكية تجاههم.

وفي الجانب المقابل، فإن أمريكا تجد نفسها منتَقَدة بشدة بسبب تشديدها الأمني والقانوني والسياسي والمالي على النشطاء العرب والمسلمين ومؤسسات الجالية فيها، بسبب معارضتهم لسياساتها الخارجية ودعمهم لقضاياهم العالمية في المنطقة، خلافا لتعاملها مع الجالية اليهودية وأنصار إسرائيل، ومصادر الحرج لأمريكا من جراء ذلك متعددة، أهمها انحيازها الأعمى لإسرائيل، وتمييزها ضد العرب والمسلمين، وسيطرة أنصار إسرائيل الكبيرة على صنع سياستها، وإرسالها إشارة صارخة لشعوب المنطقة بهزلية دعاويها للإصلاح والديمقراطية والحريات.

وتجدر الإشارة، ونحن نتحدث عن البعد الداخلي الأمريكي وتأثيره في المنطقة، إلى موضوع اليمين المسيحي المتطرف في أمريكا والصهاينة الجدد، وأثر الأبعاد الدينية والحضارية في مجمل الصراع ومستقبله، فمع الأهمية البالغة لهذه الأبعاد ولفكرة صراع الحضارات ونظرية المؤامرة العالمية والصهيونية والتحكم اليهودي والمسيحي المتطرف بأمريكا وبالعالم، بما في ذلك الصراع في الشرق الأوسط، فإنني أزعم، وبدرجة عالية من الثقة، أن عنصر الدين والحضارة وفكر الصهاينة الجدد لا يشكل إلا نسبة الأقلية في تحديد السياسة العالمية والصراع في المنطقة، وهو في الغالب يستغل الدين والسياسة والثقافة لخدمة المصالح الأكثر أهمية لدى الطبقة الحاكمة والمتنفذة في العالم وأمريكا، والمصالح الاقتصادية للمترفين وإسرائيل، تماما كما كان الأمر في معظم العصور، وكما حدث في منطقتنا على أيدي الصليبيين والمستعمرين.

وفي المقابل، فإن المسلمين، وكما كانوا في عصور فتوحاتهم وانتصاراتهم، يمكنهم اليوم وطوال العقد القادم أن يواجهوا ذلك في العالم وداخل الغرب وأمريكا بإيصال مبادئ الإسلام الإنسانية السمحة التي تناقض صراع الحضارات والأديان تماما؛ فالإسلام، وإن أنكر انحراف الأديان الأخرى، إلا إنه دعا للحوار والتعاون مع أبنائها في البر والتقوى والرحمة والعدل ما داموا لم يقاتلوا المسلمين في دينهم ولم يخرجوهم من ديارهم، وبهذا يستطيع العرب والمسلمون تفويت الفرص على أدعياء صراع الحضارات وأجندات الشر من الصهاينة الجدد في أمريكا، ويستطيعون معها كسب أصدقاء وتحييد أعداء آخرين، ثم تحسين أوضاعهم في الصراع في المنطقة والعالم.

الخلاصة

رغم أن الشرق الأوسط سيبقى، أو يتوقع أن يبقى، منطقة مضطربة فإن طبيعة المخاطر قد تغيرت بصورة دراماتيكية، فالاهتمامات والقضايا التقليدية، كالصراع العسكري التقليدي، لا زالت ممكنة، ولكنها أقل أهمية وبفارق كبير من التحديات والمخاطر التي تأتي مع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومجموعات العنف في المنطقة وفي العالم.

وإن عدم وجود الديمقراطية ومؤسساتها بشكل سليم وكامل في دول المنطقة، وبسبب طبيعة الأنظمة التي تتمحور حول الشخص أو العائلة أو الأقليَّة، فإن ذلك قد يقود إلى

تغيرات مفاجئة وضخمة في الحياة السياسية واستقرار المنطقة.

ليست المنطقة هي التي تغيرت فقط، ولكن الدور الأمريكي قد تغير فيها أيضاً، فأمريكا الآن تعتبر الأكثر تأثيراً في تاريخها في هذه المنطقة، ودون منازعين، ومع ذلك، فإن أمريكا تحتاج إلى تعاون أكبر وعلاقات أوثق مع كثير من دول المنطقة لتنجح في تدخلها في فترة ما بعد الحرب في العراق وفي جهودها لمكافحة ما يسمى "الإرهاب" المعلن ضدها، ولكن التهديدات التي تتعرض لها أمريكا نتيجة لوجودها وسياساتها في المنطقة ستستمر، بسبب قناعة شعوب المنطقة بأن أمريكا هي التي تحافظ على الأوضاع القائمة التي يرفضوها، وهذا العداء لأمريكا قد يعيق ويفشل جهودها في إعادة بناء العراق الحليف وفق رؤيتها ومصالحها، وفي تأثيرها الفعال وفق مصالح إسرائيل ومصالحها في الصراع في المنطقة.

إن تصورات وسياسات حل الصراعين أو إنهاء الاحتلالين في فلسطين والعراق سيكون لها الدور الأكبر في رسم مستقبل المنطقة والسياسة الأمريكية فيها.

وللنجاح في مواجهة الاضطرابات العديدة الحالية في المنطقة والمتوقع استمرارها وتأثيرها على الأمن الشامل لأمريكا، فإن السياسة الأمريكية تشعر بالضغط الشديد لأن تكون أكثر مرونة ومبادرة وفاعلية، وبعد عقود من الاعتماد على القوة العسكرية والتحالف مع إسرائيل ودعم أنظمة عربية، وهي أمور ما زالت سائدة في أقوى تجلياتها في العراق، لن تنجح في تحقيق السياسة الأمريكية وأمنها الشامل رغم زيادة الوجود الحقيقي المادي لأمريكا في المنطقة في مواجهة ظروف إقليمية ودولية ووطنية ومتغيرات كبيرة تفرض على أمريكا تغيير سياساتها تجاه القضايا الرئيسة في المنطقة، وأن تنجح في مخاطبة الشارع العربي، وأن تستخدم كثيرا من الأدوات والوسائل الفعالة، ولضمان تحقيق أمنها الشامل فإن أمريكا تسعى، على المستوى النظري والتخطيطي والخطابي على الأقل، في العقد القادم لأن توازن بين كثير من القضايا التي ناقشناها في هذه الدراسة، ويجب أن تحقق بمجملها حدا معقولا من استقرار المنطقة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري، وهذا يتطلب تحقيق نسب معقولة من رضا شعوب المنطقة وقواها الفاعلة وتعاون حكوماتها وجيوشها وبناء علاقات وتحالفات إقليمية ودولية مرضية لجميع الأطراف.

وأمام تعقيدات القضايا والعلاقات في المنطقة، وإصرار شعوبها على حقوقهم في

التحرر والديمقراطية والعدل، وتحت ضغط دفع الأثمان الباهظة للسياسات الخاطئة، وأمام منافسة العالمية القادمة، لن تجد أمريكا مناصا في النهاية من الضغط على إسرائيل وحلفائها في المنطقة من أجل تسوية للصراع العربي- الإسرائيلي بالحد الأدنى الذي قد يطفئ مقاومة الفلسطينيين ويرضيهم بتسوية سلمية يستحيل أن يحظوا بأحسن منها وفق واقع توازنات القوى المتوقع استمراره في العقد القادم، وفي هذا المقام فإن أمريكا ليست معنية بشكل أو تفاصيل معينة للتسوية بقدر ما يعنيها حماية حليفتها إسرائيل، وتحقيق حد أدنى من القبول للفلسطينيين والعرب، ومن هنا فإن أمريكا سترضى بما ترضى به إسرائيل في الغالب، وستضغط على المنطقة لحل المشكلة الأكبر في الصراع، وهي مشكلة اللاجئين، خاصة الموجودين في لبنان، ولو بترحيلهم مع نهايات العقد القادم إلى بلد أو بلدان عربية أخرى، وستسعى لاسترضاء شعوب المنطقة بتعويضات ودعم اقتصادي يخفف من معاناتهم ويطور بلدانهم، ويجعلهم أكثر حذرا في إدخال بلدانهم في حروب مع إسرائيل وأمريكا، هم ليسوا أهلا لها وطالما خسروها.

وستسعى أمريكا لتوفير حد أدنى مقبول لشعوب المنطقة من الإصلاح الشامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وفي هذا السياق، وإذا ما أشعرت أمريكا المعارضين لها في المنطقة من قواها الشعبية الرئيسة، وعلى رأس ذلك الحركات الإسلامية، في المصلحة العامة من التعامل معها، وإذا ما تجاوبت هذه القوى إيجابيا مع أمريكا، فإن أمريكا ستسعى بصورة جدية، وقد حاولت في السابق بطرق غير فعالة، إلى أن تضغط باتجاه أشكال من الديمقراطية مرضية لشعوب المنطقة ومهدئة لهذه القوى، وتسمح لها بمشاركة حقيقية وأكثر فاعلية في حكم دولها مقارنة فيما لو استمرت في معاداتها الشديدة لأمريكا وفي التحريض على مقاومتها عسكريا وسياسيا، وبهذا فإن أمريكا ستسعى لتهيئة أجواء معينة، بحيث لو حدث تغيير فإن أمريكا ستكون بوضع أفضل مما لو أنها تركت الأمور دون تحضير.

وستعمد أمريكا مع نهايات العقد القادم، ولإثبات حسن نواياها وكسب درجة ثقة من شعوب المنطقة وقواها ولتخفيف الضغط عن أنظمتها الصديقة، إلى تخفيف وإعادة تنظيم وجودها العسكري في المنطقة وبشكل رئيس من العراق، فاحتلالها للعراق يخلق لها أنواعا كثيرة من الخصوم الإقليميين والدوليين والوطنيين، ويجعلها عرضة لضربات شديدة من قبل

أعدائها المتزايدين عددا وعدة وأساليب في كثير من بقاع العالم والإقليم.

وفي المقابل، فإن أمريكا ستستمر، وبكل قوة، بمكافحتها لما تسميه "الإرهاب" ضدها ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وحصار الدول والقوى المساندة لذلك، وستستمر بتقوية روابطها وتأثيرها في أوساط الطبقات الحاكمة وأنظمة الحكم وأصحاب المصالح المتنفذين وأجهزة الأمن والجيش في المنطقة، وستستمر في دعمها لفئات ومؤسسات تساعد في الارتباط الاقتصادي والثقافي مع الغرب وأمريكا عبر الاستثمارات والمؤسسات المالية والاقتصادية الضخمة، وعبر مؤسسات إعلامية ومجتمعية وتعليمية تستهدف فئة الشباب على الخصوص.

وختاما، إذا لم تستطع أمريكا أن تقدم أسلوباً ومنهجاً وسياسةً متناسقة متعددة الأبعاد فإنها ستبقى أسيرة الانفعال ورد الفعل ضد الأزمات والقلاقل المتزايدة في المنطقة، ولن تستطيع أن تجد سياسات للوقاية وللإدارة الناجحة الفعالة لشؤون المنطقة ولأي اضطرابات قد تحدث فيها، ومن ثم لن تستطيع الحفاظ على أمنها الشامل في المنطقة والعالم.

الفصل الرابع/ الورقة الثانية

تصورات روسيا والدول الآسيوية الكبرى

نورهان الشيخ*

مقدمة

ارتبطت كل من روسيا والصين والهند واليابان بروابط تاريخية وتواصل حضاري مع دول المنطقة، فقد كانت المنطقة من دول الجوار الجغرافي المباشر لروسيا في ظل الاتحاد السوفييتي السابق، كما كانت من دول الجوار للصين في فترة المد الإسلامي منذ القرن الثامن الميلادي حيث وصلت حدود العالم الإسلامى إلى الحدود الغربية للصين، كذلك كان هناك تواصل حضاري بين المنطقة العربية والدول الأربع عبر طريق الحرير الذي لم يكن طريقا للتجارة فحسب، بل للتعارف والتفاهم بين العرب والدول الأربع.

ويوضح تطور سياسات الدول الأربع، ومواقفها تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية أن تغيرا ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينيات في اتجاه نمط واحد تقريبا، يميل إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة، ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً.

فقد انتقلت السياسة الروسية من التأييد التام للحركة الصهيونية خلال فترة وجيزة في أواخر الأربعينيات، إلى التأييد التام للموقف العربي حتى أوائل التسعينيات، حيث أصبح التوازن هو السمة الغالبة على السياسة الروسية.

كذلك انتقلت السياسة الصينية والهندية من التأييد العلني والواضح للموقف العربي، مع التعاون سرياً مع إسرائيل إلى التوازن في علاقاتها مع مختلف الأطراف لا سيما عقب تبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل عام 1992.

أما السياسة اليابانية فقد اتخذت نمطا ثالثا مختلفا، حيث مالت إلى تأييد التوجهات الأمريكية تجاه المنطقة، بما في ذلك تأييد إسرائيل، طوال عقدي الخمسينيات والستينيات، ثم اتجهت إلى اتخاذ مواقف أكثر تعاطفا مع العرب عقب أزمة النفط عام 1973، إلا أنها عادت لتتبنى نمطا أكثر توازنا في علاقاتها بالأطراف المختلفة.

* أستاذة مساعدة للعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى طرح تصورات الدول الأربع تجاه تطور الصراع العربي- الأسرائيلى ومستقبله بحلول عام 2015، من خلال تحليل تطور مواقفها من الصراع، ومصالحها في المنطقة وعلاقاتها بإسرائيل.

أولاً: تصور الدول الأربع لمستقبل الصراع حتى 2015

هناك تقارب في الرؤى والتصورات المستقبلية بين القوى الأربع بشأن الصراع العربي- الإسرائيلي على النحو الذي يعني وجود رؤية شبه مشتركة وسيناريو مرجح لديهم لمستقبل المنطقة، وتتمثل أبعاده بما يلي:

- إن التسوية السلمية للصراع أصبحت حتمية، وإنه بحلول عام 2015، وربما قبلها، يجب أن يكون هناك دولتان فلسطينية وإسرائيلية جنباً إلى جنب.
- ترى الدول الأربع أن إسرائيل دولة شرق أوسطية مهمة لا يمكن تجاهلها أو تجاهل مصالحها، وهي ترتبط معها، لا سيما الصين والهند، بمصالح استراتيجية على النحو الذي بدأ معه الحديث عن وفاق ثلاثي (Triple Entente) صيني هندي إسرائيلي[1].
- إن الدول الأربع تبدي اهتماما واستعدادا واضحا لتطوير علاقاتها مع الدول العربية في مختلف المجالات على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين، ويظل الأمر رهناً بإرادة الدول العربية.

إلا أنه من الواضح غياب رؤية عربية واستراتيجية عربية موحدة التعامل مع الدول الأربع، بل وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين سياسات الدول العربية وتفاعلاتها معها في مختلف المجالات، وما تؤدى إليه الخلافات العربية من إضعاف الثقل العربي في التعامل مع هذه الدول وتحوله إلى تعاون ثنائي جزئي تدير دفته الدول الأربع وليس الدول العربية، كما أن اهتمام الدول العربية بالدول الأربع محدود أيضا، حيث تتوجه الدول العربية بجل اهتمامها واستثماراتها إلى الولايات المتحدة وأوربا.

ويؤكد هذا السيناريو مجموعة من الاعتبارات، يتعلق أولها بالخبرة التاريخية وتطور مواقف الدول الأربع من الصراع، ويتعلق ثانيها بمصالحهم في المنطقة، ويتمثل ثالثها في

علاقاتها بإسرائيل وحدود التأثير اليهودي على توجهاتها وسياساتها تجاه المنطقة، وفيما يلى تفصيل لهذه العوامل.

ثانياً: العوامل الداعمة لهذا التصور

- **تطور مواقف روسيا والدول الآسيوية الكبرى من الصراع**

شهدت مواقف الدول الأربع تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي تباينا واضحا عبر الفترات التاريخية المختلفة، وقد أدت أزمة الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي في أعقابها إلى تحول جذري في مواقف الدول جميعا، على النحو الذي أصبح واضحاً أن المعادلة الصفرية (إما/أو) غير مطروحة في علاقاتها مع أطراف الصراع، فهي ترتبط بعلاقات جيدة واستراتيجية، مع اختلاف درجة قوة هذه العلاقة من دولة لأخرى، بإسرائيل، ولكنها في ذات الوقت تؤيد الحق العربي، وتطور علاقاتها بالدول العربية على نحو مضطرد في مختلف المجالات، لأنها لا تجد تناقضا أو تعارضا بين الأمرين، لا سيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

أ. **موقف روسيا الاتحادية**

كان الاتحاد السوفييتي من أوائل الدول التي ساندت الحركة الصهيونية في فلسطين وأمدتها بالسلاح، كما كان من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل اعتقادا منه أنها ستتبنى الأيديولوجية الشيوعية وستكون قاعدة لنشر الفكر الشيوعي في الدول العربية، وكان من الدول التي أيدت قرار تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة، إلا أنه ما أن أتضح التوجه الغربي لإسرائيل وتبعيتها للقوى الغربية حتى بدأ التحول في السياسة السوفييتية، لا سيما عقب صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1956 واتجاه مصر للتعاون مع المعسكر الشرقي، وكان البيان السوفيتي الشهير الذي هدد فيه الاتحاد السوفييتي بضرب لندن وباريس إذا لم توقفا العمليات العسكرية ضد مصر، وقد شهدت المرحلة التالية دورا سوفييتيا بارزا في تنمية القدرات العسكرية لعدد من الدول العربية الحليفة له لا سيما مصر وسوريا في مواجهة الدعم الغربي لإسرائيل، وفى إطار مساندته لحركات التحرر الوطني جاء الدعم السوفييتي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن المدقق في السلوك الروسي في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي يتبين أن الموقف الروسي من القضية الفلسطينية يتسم بقدر كبير من التوازن القائم على عدم التحيز الواضح لأحد الطرفين، فعلى حين تحتفظ روسيا بعلاقات طيبة مع إسرائيل، فإنها في الوقت ذاته تؤكد دوما تأييدها للحق الفلسطيني، وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة، والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن قرارات مجلس الأمن الدولي (242، 338) هي الأساس لإحلال السلام في المنطقة، كما تؤكد روسيا على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ورفض سياستي الاستيطان والعنف باعتبارهما لا تخدمان العملية السلمية، وقد نددت روسيا بإعادة احتلال إسرائيل للأراضى الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية واعتبرته عملاً يصعد من المواجهة بين الجانبين، كما أيدت خطة تينت-ميتشل التي تدعو إلى وقف العنف، وتهدئة الأوضاع واستئناف المفاوضات، وعبر الرئيس الروسي بوتين صراحة في نيسان/أبريل عام 2002 عن استيائه من ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضى الفلسطينية.

وأيدت روسيا كذلك عددا من القرارات المهمة المتعلقة بالقضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة، منها قرار الجمعية العامة (13/10) في تشرين أول/أكتوبر 2003، الذي يدين تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبناءها لجدار الفصل العنصري، الذي اعتبرته روسيا عملاً غير شرعي، كما أنها أعربت في أكثر من مناسبة عن رفضها لإقامة المستوطنات، وتؤكد دوما أن القدس جزء من الأراضي المحتلة، كما تؤكد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، وعلى ضرورة التطبيق غير المشروط لخطة خارطة الطريق التي تستهدف إقامة دولة فلسطينية، بل إنها نجحت في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1515 بناء على اقتراح منها، ويقر خارطة الطريق ويجعل منها قرارا ملزما بدلا من كونها مجرد مبادرة من اللجنة الرباعية، كما رفضت دعوات الولايات المتحدة وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بدعوى التشجيع على ظهور قائد فلسطيني جديد، وقد جاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في نيسان/أبريل 2005 لتؤكد هذا التوجه في السياسة الروسية، ولعل مراسم استقبال الرئيس بوتين في رام الله كانت اعترافا ضمنيا من جانب روسيا بالدولة الفلسطينية،

كما أن مطالبته لإسرائيل "بالسعي لمساندة الرئيس الفلسطيني بدلا من الضغط عليه" مثلت دعما معنويا كبيرا للسلطة الفلسطينية ورئيسها.

من ناحية أخرى، أحدثت الزيارة تغيرا نوعيا في السياسة الروسية تجاه السلطة الفلسطينية تمثل في الاتجاه من الدعم الدبلوماسي على النحو المشار إليه آنفا، إلى الدعم المادي والفني الذي وعد به الرئيس بوتين، ويتضمن إمداد الشرطة الفلسطينية بمروحتين و50 مدرعة، انطلاقا من أن الرئيس محمود عباس لا يستطيع "مكافحة الإرهاب بحجارة في يده"، على حد تعبير الرئيس بوتين، وكذلك تدريب قادة الشرطة الفلسطينية وأفرادها في موسكو، وهى تقترب في هذا الشأن من سياسة الصين واليابان تجاه السلطة الفلسطينية.

وأبرزت دعوة بوتين لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بموسكو أيضا اهتمام روسيا بممارسة دور حقيقي في عملية التسوية السلمية، إلا أنه ما زالت هناك حدود للدور الروسي في عملية التسوية، وما زالت روسيا غير قادرة على لعب دور حقيقي فيها، ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات أهمها الهيمنة الأمريكية على شؤون الشرق الأوسط وخاصة عملية التسوية السلمية، وحرص الولايات المتحدة على القيام بدور الوسيط الوحيد في هذه العملية، وذلك منذ مبادرة كارتر في تشرين أول/أكتوبر 1977.

صحيح أن أزمة الخليج الثانية فرضت ضغوطا دولية وإقليمية من أجل تضافر الجهود وتدخل كافة الأطراف المؤثرة من أجل التسوية السلمية للصراع، إلا أنه كان واضحا منذ البداية أن الاتحاد السوفييتي هو "الراعي الثاني" لعملية السلام بعد الولايات المتحدة، وأن دوره محدود وشكلي، كما أن الولايات المتحدة عادت لتنفرد بدور الوسيط الأوحد في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، والأردنية- الإسرائيلية، ولم يكن لروسيا دور في الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وقد تأكد ذلك عندما لم توجه دعوة للرئيس بوتين لحضور مؤتمر شرم الشيخ بشأن عملية التسوية السلمية عام 2000.

والواقع أن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي علمية السلام، ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك، كما أن روسيا تفتقر لمقومات التأثير، والضغط على الأطراف المختلفة للصراع وخاصة الجانب الإسرائيلي، فما

يقال عن اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل بـأنهم ورقـة ضـغط بيـد روسـيا هـو أمـر غـير دقيق، فصحيح أن عدد المهاجرين الـروس في إسرائيـل يبلـغ حـوالي مليـون نسـمة مـن أصـل مجموع السكان البـالغ 6.2 مليـون نسـمة، أي بنسـبة 16%، وينخرطـون في حـزب للنـاطقين بالروسية، وهو حزب "إسرئيـل بيتنـا" الـذي يرأسـه ناتـان شارانسـكى، أن لـديهم العديـد مـن الصحف والبرامج التليفزيونية باللغة الروسية، وهو ما يعكس حرصهم على استمرار التواصـل مع ثقافتهم ولغتهم الروسية، خاصة هـؤلاء الـذين هـاجروا في مطلـع التسـعينيات، إلا أنـه لا يمكن اعتبارهم ورقة ضـغط يمكـن لموسـكو اسـتغلالها في مواجهـة إسرائيـل، حيـث لا يكـترث هؤلاء كثيراً بمصالح روسيا وتوجهـات السياسـة الروسـية في المنطقـة، ولا يمكـن التعويـل عـلى ولائهم لروسيا باعتباره أمرا مشكوك فيه.

إن افتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائـيلي مـن ناحيـة، ورغبـة إسرائيـل والولايـات المتحـدة في الانفـراد بـإدارة عمليـة التسـوية عـلى النحـو الـذي يحقـق مصـالحهما فقـط، والحيلولـة دون تـدخل أي طـرف ذي موقـف إيجـابي وداعـم للقضـية الفلسطينية للسير في طريق التسوية العادلة من ناحية أخرى، يشكلان عائقا أساسـيا لتفعيـل الدور الروسي كراع ثان لعملية السلام، وكعضو اللجنة الرباعية للتسوية السـلمية في المنطقـة، وقد بدا هذا واضحا في تحفظ إسرائيل والولايـات المتحـدة عـلى مبـادرة بـوتين بعقـد المـؤتمر الدولي، وهذه ليست المرة الأولى لمثل هذا السلوك من الدولتين؛ فقد سـبق وأن رفضـتا دعـوة فرنسية مماثلة لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في فرنسا.

يظل التوازن ضمن هذه المعطيات هـو السـمة الغالبـة عـلى السياسـة الروسـية تجـاه القضية الفلسطينية، مع التأييد الكامل للحق الفلسطيني وضرورة التسوية السلمية للنزاع.

ب. **موقف الصين**

اتسمت الفترة منذ إعلان قيام الصين الشعبية عـام 1949 وحتـى مـؤتمر بانـدونج عـام 1955 بغياب أي اتصالات عربية- صينية تذكر على الصـعيد الرسـمي، إلا أن الـرئيس الصـيني التقى خلال مـؤتمر بانـدونج مـع عـدد مـن القيـادات الفلسـطينية، كـان مـن بيـنهم أحمـد الشقيرى رئيس الهيئة العربية العليا التي كانت تمثل الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت، مـما

أتاح للقيادة الصينية فرصة التعرف على القضية الفلسطينية وفهم أبعادها، وتلا ذلك اعتراف مصر بالصين الشعبية، وكانت أول دولة عربية إفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية، وذلك في أيار/مايو عام 1956، مما حفز الدول العربية على الاعتراف بها تباعا، وقد كان لذلك أكبر الأثر في الموقف الإيجابي للصين من الصراع العربي- الإسرائيلي خلال تلك الفترة؛ فقد أعلنت الصين في تشرين أول/أكتوبر 1956 تأييدها لمصر خلال حرب السويس واستعدادها لإرسال آلاف المتطوعين لمساعدة مصر في حربها والمشاركة في الدفاع عنها.

ورغم الاعتراف الإسرائيلي المبكر بالصين عام 1950 فإن الصين رفضت الاعتراف بإسرائيل في الوقت الذي اعترفت فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنحت ممثل المنظمة في بكين الصفة الدبلوماسية في آذار/مارس 1965، عقب إعلان قيام المنظمة عام 1964 وبدء الكفاح الفلسطيني المسلح، وربما كانت الصين الشعبية خلال تلك الفترة أكثر القوى الدولية دفاعا وتأييدا للحقوق الفلسطينية المشروعة للشعب الفلسطيني، بل إن صحيفة معاريف الإسرائيلية نشرت في تشرين ثاني/نوفمبر 1971 أن شواين لاى رئيس الوزراء الصيني أبلغ بترويتى، الزعيم الاشتراكي الإيطالى، "أن إسرائيل يجب أن تزول"، وعقب هزيمة 1967، أكدت الصين على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها.

ورغم انقسام العالم العربي حول قضية انضمام الصين للأمم المتحدة عام 1971 وتصويت المملكة العربية السعودية ضد عودتها، وامتناع كل من لبنان والأردن والبحرين وقطر عن التصويت، إلا أن هذا الموقف لم يغير من التوجهات الصينية المؤيدة للحق العربي والفلسطيني في صراعهم ضد إسرائيل، فحتى رحيل ماو تسي تونج عام 1976 فتحت الصين أبوابها لتدريب الكتائب الفلسطينية على حرب التحرير الشعبية والكفاح المسلح، وأمدت منظمة التحرير الفلسطينية بالسلاح، كما شجعت سوريا على فتح حدودها أمام المقاومة.

إلا أنه عقب رحيل ماو تسى تونج بدأ التراجع في التوجه الأيديولوجي للسياسة الصينية ليسود توجه واقعي براغماتي يهدف إلى توظيف السياسة الخارجية لخدمة الإصلاح الاقتصادي الداخلي والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، ثم العدول النسبي عن فكرة

الكفاح المسلح، وتراجع الدعم المادي للقضية الفلسطينية دون التخلي عن التأييد اللفظي والسياسي لها، ففي 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1979 أعلن رئيس الوزراء الصيني المبادئ التي يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط، وهي:"تأييد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المغتصبة، وحق العودة إلى وطنه، وحق تقرير المصير، وحق إقامة دولته، واسترجاع الأراضي العربية المحتلة"[2]، وكذلك أدانت الصين للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وأكدت على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان دون شروط.

ورغم اعتراف الصين رسميا بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1992، فإن التوجهات العامة للسياسة الصينية تجاه المنطقة لم تشهد تغيرا كبيرا؛ حيث مالت إلى الاحتفاظ بالتوازن في علاقاتها مع أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي مع التأييد اللفظي والدبلوماسي للمواقف العربية، وتأييد التسوية السلمية للصراع، لذلك استضافت الصين اجتماعات لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف.

وخلال عام 2004 قامت الصين بتعيين (دانج شي جيه) مبعوثا خاصا للسلام في الشرق الأوسط، وطالبت بالانضمام إلى اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وتم بحث هذا الطلب خلال اجتماع اللجنة الذي عقد في أيلول/سبتمبر عام 2004 في القاهرة.

وقد حدد المبعوث الخاص للصين للسلام في المنطقة أهم توجهات الصين الحالية إزاء القضية الفلسطينية بما يلي:

- تأييد الشعوب العربية في استعادة أراضيها وحقوقها، وتأييد حق البقاء، والأخذ بالاعتبارات الأمنية لإسرائيل؛ أي التعايش السلمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، بما فيها فلسطين.
- إن استئناف مفاوضات السلام يقتضى وقف أعمال العنف التي تشنها الفصائل الفلسطينية المتشددة، كما يتطلب من الجانب الإسرائيلي وقف الأعمال العسكرية، وتحسين الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك وقف خطوات بناء الجدار العازل، وبناء المستوطنات الجديدة.
- إن السلام يجب أن يبنى على قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، ومبدأ الأرض مقابل

السلام الذي أقره مؤتمر مدريد للسلام، وضمان كافة حقوق الشعب الفلسطيني، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

- إعادة تفعيل"خارطة الطريق"التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام 2005.
- التأكيد على أهمية دور المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، وتأييد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعايتها.
- الدعم المادي التنموي للسلطة الفلسطينية.

وقد قدمت الصين خلال عام 2004 منحة قدرها 9 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية، منها 1.5 مليون دولار دعما مباشراً للخزينة العامة للسلطة الفلسطينية، و1.5 مليون دولار لتمويل بناء مقر جديد لوزارة الخارجية الفلسطينية، والباقي لتمويل مشروعات تنموية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وتدريب المهنيين الفلسطينيين الذين عبرت الصين خلال زيارة الرئيس محمود عباس لبكين في أيار/مايو 2005 عن استعدادها لتدريب المزيد منهم في المستقبل[3].

ج. **موقف الهند**

كانت الهند من بين الدول التي أبرزت تأييدا واضحا للجانب العربي في صراعه مع إسرائيل، فقد صوتت الهند ضد قرار الجمعية العامة الصادر في 29 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1947 الخاص بتقسيم فلسطين، وكان هذا الموقف الهندي انعكاسا لوجهة نظر زعماء الحركة الوطنية الهندية، وخاصة غاندي ونهرو، تجاه فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وهي الفكرة التي لاحت في الأفق منذ صدور وعد بلفور عام 1917، حيث لم يرحب الزعيمان مطلقا بهذه الفكرة، فعلى سبيل المثال ذكر نهرو في خطابه أمام مؤتمر العلاقات الآسيوية الأول المنعقد في نيودلهي في آذار/ مارس عام 1947:"أنحني متعاطفا مع مآسي اليهود، ولكن شعب الهند يرى دائما أن فلسطين بلد عربي، ولا يمكن اتخاذ أي قرار دون موافقة العرب"، هذا إلى جانب مراعاة الهند لمشاعر المسلمين الهنود (حوالي 30 مليون مواطن آنذاك)، خاصة مع الدعاية الباكستانية بأن الهند تقف موقفا معاديا من هؤلاء المسلمين.

ورغم اعتراف الهند بإسرائيل عام 1950 إلا أنها اتخذت خطا مؤيدا للحقوق

الفلسـطينية والعربيـة، وهـو مـا تمثـل في عـدة مواقـف، فقـد أيـدت الهنـد حقـوق الشـعب الفلسطيني داخل الأمم المتحـدة وخارجها دائمـا، باعتبارهـا حقوقـا مشروعـة، وعنـدما وقـع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أدانت الهند هذا العدوان ودعـت إلى انسـحاب القـوات المعتدية، وساهمت في تكـوين قـوات الطـوارئ الدوليـة، وفي تشريـن أول/أكتـوبر عـام 1966 انعقد مؤتمر القمة الثلاثي لأقطاب عدم الانحياز (ناصر وتيتو وأنديرا غاندي)، وجـاء في البيـان المشترك الصادر عن المحادثـات تأييـد الرؤسـاء الثلاثـة للحقـوق المشروعـة لشـعب فلسـطين، وتأييد نضاله في سبيل تحقيق أمانيه.

وحينما شنت إسرائيل عدوانها على الدول العربية في حزيران/يونيو عـام 1967 أكـدت الهند على ضرورة تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط عن طريق الانسحاب الفـوري الكامـل للقوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها قبل بدء العمليات العسكرية.

وأيدت الهند العرب أيضا في حرب تشرين أول/أكتـوبر عـام 1973، رغـم أن العـرب لم يؤيدوها في حربها ضد باكستان عام 1971، وفي عام 1975 أصبحت الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وفي آذار/مارس عام 1980 منحت الحكومة الهندية مكتب المنظمة في نيودلهي الاعتراف الدبلوماسي الكامـل، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإعلان دولة فلسـطين عـام 1988، وبعـد قيـام السـلطة الوطنية طبقاً لاتفاقيـات أوسـلو افتتحـت الهنـد مكتبـا تمثيلياً لهـا لـدى السـلطة في غـزة في حزيران/يونيو 1996.

كما دعمت الهند طلب السلطة الفلسطينية لتكون مراقبـا في الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة، وصوتت لصـالح القـرار 26 الخـاص بحـق الشـعب الفلسـطيني في تقريـر مصـيره في تشرين ثاني/نوفمبر 1998، كما أن تبادلها التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل عـام 1992 لم يحـل دون تنديـد الهنـد بـالإفراط الإسرائـيلي في اسـتخدام القـوة ضـد الفلسـطينيين بعـد انـدلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000.

وشاركت الهند كذلك في مؤتمر المانحين الذي انعقـد في واشـنطن في تشريـن أول/أكتـوبر عام 1995، وفي باريس عام 1996، ثـم في واشـنطن عـام 1998، وقـدمت مليـون دولار للسـلطة الفلسطينية عقب كل مؤتمر، كما قدمت 51 منحة لتدريب القوات الخاصة الفلسطينية.

ويضاف إلى ذلك تأييد الهند لسوريا ولبنان في حقوقهما تجاه إسرائيل، حيث أكدت أنه يجب احترام السيادة والوحدة الإقليمية لسوريا ولبنان، وأن على القوات الإسرائيلية أن تنسحب من مرتفعات الجولان ومن جنوب لبنان، طبقا لقرارات مجلس الأمن دون أي شروط[4].

وقد أكد مبعوث الهند الخاص إلى منطقة الشرق الأوسط في تصريح له في 26 شباط/فبراير 2005 أن علاقة الهند مع إسرائيل "لا تخرج عن كونها علاقات مصالح متبادلة، وليست على حساب العلاقة مع الدول العربية"، كما أكد "رغبة الهند واهتمامها بتنمية علاقاتها مع المنطقة العربية، وأن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة أمر تسعى إليه كل دول العالم ومنها الهند".

د. **موقف اليابان**

أيدت اليابان وعد بلفور وسياسة بريطانيا وفرنسا تجاه المنطقة بعد أن شاركت في مؤتمر سان ريمو في نيسان/أبريل عام 1920، وقام خلاله الحلفاء في الحرب العالمية الأولى بتقسيم سوريا الكبرى بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني، إلا أنه لم يكن لليابان دور يذكر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو الصراع العربي- الإسرائيلي، يمكن مقارنته بأدوار روسيا أو الصين أو الهند، خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت انكفاء واضحا من جانب اليابان على شؤونها الداخلية؛ فلم تبد أي اهتمام بمنطقة الشرق الأوسط سوى بيان مقتضب من الحكومة اليابانية أيدت فيه مشروع تقسيم فلسطين عام 1947، وظلت المنطقة غائبة تقريبا عن الأجندة اليابانيه، وتطابقت المواقف اليابانيه تجاه قضايا المنطقة مع الموقف الأمريكي، خاصة داخل الأمم المتحدة حتى عام 1973.

ففي أعقاب قرار وزراء النفط في دول الخليج العربي الست، خلال اجتماعهم في 16 تشرين أول/أكتوبر عام 1973 بزيادة أسعار النفط بنسبة 70%، وتخفيض إنتاجهم بنسبة 5% شهريا، إلى أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، ويحصل الفلسطينيون على حقوقهم، حدث تغير واضح في السياسة اليابانية تجاه المنطقة، حيث أدى هذا القرار إلى الإضرار بالمصالح اليابانية على نحو بالغ، إذ كانت تعتمد على بترول الشرق الأوسط في تغطية 80% من احتياجاتها النفطية.

وفي بيان الحكومة اليابانية في 22 تشرين ثاني/نوفمبر 1973، وبياناتها وتصريحاتها اللاحقة، أكدت اليابان مطالبتها بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إقامة المستوطنات الإسرائيلية في أي جزء من الأراضي المحتلة، وسمحت كذلك بفتح مكتب اتصال مستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو عام 1976 بعد أن كان ممثل المنظمة يعمل من خلال بعثة جامعة الدول العربية.

وعقب زيارة ياسر عرفات الأولى لليابان، بناء على دعوة لجنة برلمانية للصداقة اليابانية- الفلسطينية في 12 تشرين أول/أكتوبر عام 1981، اعترفت اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا "بارزا" للشعب الفلسطيني، وليس ممثلا شرعيا أو وحيدا.

ورغم أن الدول الصناعية الكبرى جميعا صوتت ضد مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 لعام 1975 الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية، فقد امتنعت اليابان عن التصويت، الأمر الذي فُسِّر بأنه موقف أكثر تعاطفا مع المواقف العربية.

ومن ناحية أخرى، زادت المساعدات اليابانية للفلسطينيين من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بشكل ملحوظ، لا سيما بعد زيارة وزير الخارجية اليابانية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن عام 1985، كما بدأت اليابان بإجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[5].

وشهدت فترة تسعينيات القرن الماضي تطورا كبيرا في السياسة اليابانية تجاه المنطقة؛ فقد شاركت اليابان في المباحثات المتعددة الأطراف لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر موسكو في كانون ثاني/يناير عام 1992، وكان أول مؤتمر دولي خاص بالمنطقة تشارك فيه اليابان منذ مؤتمر سان ريمو عام 1920، وتولت اليابان رئاسة مجموعة عمل البيئة التي استضافت أول اجتماعاتها في 18-19 أيار/مايو عام 1992.

وقام رئيس وزراء اليابان كذلك بزيارة كانت الأولى من نوعها للسلطة الفلسطينية في حزيران/يونيو عام 1995، كما قام الرئيس ياسر عرفات بزيارات متكررة لليابان عام 1996، وزيارتين عام 1999، وزيارة عام 2000 التي قابل خلالها الإمبراطور الياباني لأول مرة.

إلا أن الموقف اليابان عاد للميل إلى التطابق مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي من انتفاضة الأقصى عام 2000، من حيث تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية فشل كامب

ديفيد الثانية، وإلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في أعمال العنف التي اجتاحت الأراضي المحتلة، ووصفت بياناتُ وزارة الخارجية اليابانية عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها "إرهاب"، في حين خلت تلك البيانات من أي إدانة لعمليات الاغتيال والاجتياح وهدم المنازل التي تمارسها إسرائيل.

ومن جهة أخرى، تم تخفيض المساعدات اليابانية المقدمة للفلسطينيين بنسبة 75%، وذلك استجابة لمطالبة الولايات المتحدة باستمرار الضغط على السلطة الفلسطينية لوقف العنف، كما اتجهت اليابان، في الفترة من أيلول/سبتمبر عام 2000 إلى أيلول/سبتمبر عام 2001، إلى تجميد دورها في عملية السلام، نتيجة لتوقف الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بوش الابن عن التعامل مع هذا الملف[6].

إلا أنه مع اندلاع أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وخروج تفسيرات تربط بين هذه الأحداث واستمرار الصراع في الشرق الأوسط، بادرت اليابان إلى إحياء دورها في عملية السلام، وقامت بعقد مؤتمر "السلام وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي: نحو تعايش مستقر ودائم" في 19-20 أيار/مايو عام 2003 في طوكيو، وتمثلت أهداف المؤتمر في محاولة إرساء أسس وتنفيذ خارطة الطريق، بما يحقق تعايشا مشتركا ومستقرا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وطرح مخاوف وتحفظات كل طرف تجاه الآخر، والاتفاق على أساليب التغلب عليها، وتحديد دور ومسؤوليات المجتمع الدولي بهذا الخصوص.

وتتمثل أهم ملامح السياسة اليابانية الحالية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بما يلي:

- تأييد خارطة الطريق باعتبارها الطريق الوحيد للتعايش بين دولتين إسرائيلية وفلسطينية جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وأن المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن (242، 338)، ومبدأ "الأرض مقابل السلام" هي السبيل لتسوية قضايا الوضع النهائي، ومنها عودة اللاجئين والمستوطنات.
- رفض استكمال بناء الجدار العازل، ورفض إقامة مستعمرات على الأراضي الفلسطينية.
- الدعم المادي والفني للسلطة الفلسطينية.

فخلال الفترة من 1993-2004 قدمت اليابان 767 مليون دولار تقريبا إلى السلطة الفلسطينية، وهو ما يساوي 8,8% من إجمالي المساعدات الممنوحة لها، لتكون اليابان بذلك ثالث أكبر مانح للمساعدات بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد ساهمت هذه المساعدات في تطوير البنية الأساسية والخدمات المقدمة، حيث تضمنت تزويد وزارات الصحة والتعليم والدفاع المدني بالأجهزة والمعدات، وبناء مستشفى أريحا الياباني، ومدرسة ابتدائية في غزه وأخرى في الضفة، وتحسين شبكة مياه الشرب، هذا إلى جانب تنظيم 251 دورة تدريبية لحوالي 437 من العاملين في السلطة الفلسطينية، وقد أكدت اليابان على استمرار دعمها ومساعداتها للسلطة الفلسطينية خلال زيارة الرئيس محمود عباس إلى اليابان في أيار/مايو عام 2005، وتقديم 100 مليون دولار مساعدات عاجلة للسلطة الفلسطينية[7].

مصالح وأهداف الدول الأربع في المنطقة

تهدف الدول الأربع إلى استقرار المنطقة واستتاب الأمن والسلام بها، لاعتبارات تتعلق بمصالحها الاقتصادية الخاصة في المنطقة، والمتمثلة فيما يلي:

- تأمين استمرار حصول الصين واليابان والهند على النفط العربي، باعتبارهما مستوردا أساسيا له، فعلى سبيل المثال، تعتمد الصين على النفط العربي الذي بدأت باستيراده مباشرة من البلاد العربية منذ عام 1995، بنسبة 95% من إجمالي وارداتها النفطية وفق تقديرات عام 2005، وتعتبر اليابان كذلك ثالث دول العالم من حيث استهلاك النفط بعد الولايات المتحدة والصين، ورغم اتجاهها إلى تنويع مصادر وارداتها النفطية واستخدام مصادر بديلة للطاقة مثل الطاقة النووية والشمسية وخلايا الوقود، إلا أن نسبة اعتمادها على النفط ما زالت مرتفعة، لا سيما على نفط المنطقة العربية الذي تعتمد عليه بنسبة تتجاوز 80% من وارداتها النفطية، وفقا لتقديرات عام 2002.
- تمثل المنطقة العربية سوقا اقتصادية مهمة بالنسبة للدول الأربع، وذات قوة استيعابية كبيرة، وإن كانت ذات قوة شرائية منخفضة نسبيا، فقد قدرت إجمالي التجارة العربية مع الصين عام 2003 بـ 25 مليار دولار تقريبا، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين اليابان والمنطقة عام 2000 بحوالي 52.452 مليار دولار.

- جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية، خاصة من دول الخليج العربي، وحماية استثماراتها في المنطقة، فقد شهدت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تحسنا تدريجيا قد يشجع رجال الأعمال والمستثمرين العرب على الاستثمار في روسيا، وكذلك، تبلغ الاستثمارات العربية في الصين حوالي 800 مليون دولار، وتعتبر الكويت المستثمر العربي الرئيس في الصين، وكانت عام 1984 ثالث أكبر مستثمر في الصين، وثالث مُقرض لها بعد اليابان والبنك الدولي، كما تبلغ الاستثمارات الصينية في المنطقة حوالي 5 مليارات دولار، إلى جانب استثمارات اليابان في المنطقة، وتمثل حوالي 1% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج[8] .
- تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة، حيث تسعى الدول الأربع إلى ذلك، ففي إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض الاقتصادي تم التركيز على التوسع في مبيعات الأسلحة، وليس فقط إلى الأسواق التقليدية للسلاح الروسي، ولكن بفتح أسواق جديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة صادرات السلاح من 3.68 مليار دولار عام 2000 إلى4.4 مليار دولار عام 2001، وفي هذا الإطار يكتسب الشرق الأوسط أهمية خاصة كسوق مهمة للأسلحة الروسية؛ إذ من المعروف أن الاتحاد السوفييتي كان أكبر مصدر للأسلحة إلى الشرق الأوسط (27.3%من إجمالي صادرات السلاح للمنطقة)، خلال الفترة من 1984-1989، إلا أن مبيعات السلاح الروسية انخفضت لتمثل 10% فقط من إجمالي مبيعات الأسلحة للمنطقة خلال الفترة من 1989-1993، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة، بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وتسعى روسيا إلى استعادة مكانتها كمُصدِّر رئيس للسلاح في المنطقة، من خلال تنشيط صادراتها إلى عدد من حلفائها التقليديين في المنطقة، ودعم التعاون العسكري مع إيران، ومحاولة فتح أسواق جديدة في الأردن ودول الخليج العربي التي تعد سوقا تقليديا للولايات المتحدة والدول الغربية.

وكذلك الحال بالنسبة للصين، حيث يكتسب التعاون العسكري الصيني- العربي أهمية خاصة، ويرجع هـذا التعـاون بجـذوره إلى السـبعينيات حـين تبنـت الصـين سياسـة الانفتـاح، واتجهت عدد من الدول إلى تنويع مصادر تسلحها، وكانت مصر أول من دشن هذه السياسية في أعقاب حرب تشرين أول/أكتـوبر عـام 1973 حيـث تمـت عـام 1976عـدة صـفقات لشراء أسلحة وقطع غيار محركات طائرات الميج من الصين بقيمـة 10 ملايـين دولار، وتلتهـا العديـد من الدول العربية، أبرزها صفقة المملكة العربية السعودية لشراء صواريخ بالستية أرض أرض متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين، وذلك رغم الضـغوط التـي مارسـتها الولايات المتحدة لثني الصين عن هذه الصفقة بدعوى عدم الإخلال بالتوازن في المنطقة[9].

العلاقة مع إسرائيل وحدود التأثير اليهودي

رغم عدم إمكانية تجاهل النفوذ اليهودي داخل روسيا، إلا أنه يصـعب القـول عمومـا بوجود "لوبي يهودي" في الدول الأربـع عـلى النحـو الموجـود في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، خاصة أن الجالية اليهودية في اليابان والصين والهند محدودة العدد والتـأثير جـدا، ولا تشـكل عنصرا ضاغطا على صانعي القرار في هذه الدول، وأن للدول الثلاث مصالحها الاستراتيجية مـع إسرائيل على النحو الذي يجعل من العلاقة معها محددا أساسيا لسياساتها في المنطقة.

- حدود النفوذ اليهودي في روسيا

استطاع عدد مـن اليهـود الـروس، بـدعم مـن الولايـات المتحـدة، إقامـة إمبرطوريـات إعلامية واقتصادية اكتسبت نفوذا سياسيا واسعا خلال فترة الـرئيس الـروسي السـابق بـوريس يلتسين، وتضمن ذلك السيطرة على عدد من الصـحف والقنـوات التلفزيونيـة الخاصـة، وشراء عدد من المنشآت الاقتصادية العملاقة بأقل الأسعار في إطار عملية الخصخصة التـي قـام بهـا، بل إن نفوذهم قد امتد إلى الكرملين ذاته، وأصبح لهم تـأثير قـوي عـلى عمليـة صـنع القـرار، واختيار المسؤولين التنفيذيين في مختلف المواقع، ويحاول الرئيس بـوتين، منـذ توليـه السـلطة، تحجـيم هـذا النفـوذ، وكـان اعتقـال المليـاردير اليهـودي فلاديمـير جوسينسـكى صـاحب أكـبر

إمبراطورية إعلامية خاصة في روسيا في حزيران/يونيو عام 2000 أولى خطوات هذا التوجه، ومؤخرا اعتقال ميخائيل خودروكوفسكى رئيس مجلس إدارة شركة يوكوس النفطية الروسية عام 2003.

ويأتي هذا التوجه من جانب القيادة الروسية استجابة للحس القومي الروسي المناهض لليهود، وتعتبر الرسالة التي بعث بها 19 نائبا في الدوما (المجلس الأدنى في البرلمان الروسي) أواخر كانون ثاني/يناير 2005 أحد صور الرفض القومي للنفوذ اليهودي، حيث طالبوا فيها بمنع كافة الاتحادات الدينية والقومية اليهودية في روسيا، لتتبعها وملاحقاتها للقوميين الروس، الأمر الذي أثار كبير حاخامات روسيا بيرل لازر، وكذلك الناطق باسم المؤتمر اليهودي الروسي يوروخ جورين، وغيرهم من الشخصيات اليهودية في موسكو، واتهامهم القوميين "بمعاداة السامية"، بل، ووفقاً لاستطلاع للرأي قام به تلفزيون RTVI، فإن نسبة معاداة السامية تجاوزت 70% في روسيا، الأمر الذي دفع إسرائيل، تدعمها الولايات المتحدة، إلى شن حملة ضد الرئيس بوتين نفسه تتهمه بمعاداة السامية والاستبداد والدكتاتورية، بل إن الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف أشار إلى ذلك صراحة خلال زيارة بوتين لإسرائيل في نيسان/أبريل عام 2005 حيث قال: "إن معاداة السامية قد طفت على السطح في روسيا"، ودعا بوتين لمحاربة هذا التوجه، في حين أشار بوتين إلى أن هناك بعض مظاهر لمعاداة السامية في كل أنحاء العالم، حتى في إسرائيل، وأن أي مشاعر من هذا القبيل تعتبر مدمرة بالنسبة لروسيا كدولة متعددة القوميات، وإن كان البعض قد تساءل حول عدم زيارته لحائط المبكى وارتدائه القلنسوة اليهودية كغيره من ضيوف تل أبيب.

إلا إنه مما لا شك فيه أن زيارة بوتين لإسرائيل قد بددت أي مزاعم إسرائيلية وأمريكية تتهم روسيا أو القيادة الروسية بمعاداة السامية، وأكدت التوجه الروسي الحاكم لسياستها في المنطقة، والذي يتسم بالتوازن، ورغبة روسيا في الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع كافة الأطراف، بما فيها إسرائيل، وأن تعاونها مع إيران أو سوريا تفرضه المصالح القومية الروسية، ولا ينطوي على أي معاداة لإسرائيل أو للسامية، حيث أثارت صفقة توريد صواريخ روسية من نوع "ستريليتس" المضادة للطائرات لسوريا حملة مضادة وضغوطا شديدة من إسرائيل

والولايـات المتحـدة للحيلولـة دون إتمامهـا، إلى جانـب تأكيـد القيـادة الروسـية الـدائم عـلى استئناف التعاون مع إيـران في المجـالين العسـكري والتقنـي الخـاص بالاسـتخدامات السـلمية للطاقة النووية، وإنشاء مفاعل بوشهر النووي، وفشل كـل المحـاولات الإسرائيليـة والأمريكيـة لإيقافه أو الحد منه، وهو الأمر الذي برز في تصريح مستشار رئيس الوزراء الإسرائـيلي رعنـان غيسين لوكالة الأبناء الروسية "نوفوستي" بأن إسرائيل لا تنوي جعل علاقاتها مع روسيا رهينـة حل هذه المسـألة، في إشـارة إلى صـفقة الصـواريخ لسـوريا، وكـذلك في اتفـاق البلـدين حـول تسهيل إجراءات السفر بينهم لخدمة الإسرائيليين من أصـل روسي، والـذين يمثلـون نحـو ربـع سكان إسرائيل، إلى جانب بحث إنشاء مركز ثقـافي روسي في إسرائيـل لـدعم الحـوار والتقـارب الثقافي بين البلدين.

وفي هذا الإطار يصعب تصور نفوذ يهودي قادر على عرقلة التعاون العربي- الروسي إذا كان لروسيا مصالح حقيقية من وراء هذا التعاون، ويؤكد ذلك عدم استجابة روسيا للضـغوط الإسرائيلية والأمريكية الشـديدة لوقـف تعاونهـا التقنـي والعسـكري مـع إيـران نظـرا للعائـد الاقتصادي من وراء هذا التعاون.

- **التعاون الاستراتيجي بين الصين وإسرائيل**

اتخذت الصين تاريخيا موقفا معاديا لإسرائيل، إلا أن موقفهـا تحـول مـن التأييـد التـام لمنظمة التحرير الفلسطينية وتدمير إسرائيل إلى إقامة علاقات دبلوماسية مـع إسرائيـل عقـب مؤتمر مدريد للسلام، رغم أن إسرائيل كانت من أوائل الدول التـي اعترفـت بالصـين الشـعبية بعد ثلاثة أشهر فقط من إعلانها في تشرين أول/أكتوبر عام 1949.

ويلاحظ المتتبع للسياسـة الإسرائيليـة حـرص إسرائيـل عـلى دعـم علاقاتهـا مـع القـوى الدولية الصاعدة، وأنها نجحت في نقل مراكز ثقلها مـن بريطانيـا إلى الولايـات المتحـدة قبيـل الحرب العالمية الثانية، وقبل أن تبرز الولايات المتحدة كقوة عظمـى دوليـا، وتحـاول إسرائيـل دعم مراكز ثقلها وعلاقاتها مع الصين وروسيا واليابان والهند وغيرها من القوى الواعدة.

وبدأ التغير النسبي في الموقـف الصـيني مـن إسرائيـل في السـبعينيات نتيجـة التقـارب الأمريكي- الصـيني عقـب زيـارة الـرئيس الأمـريكي الأسـبق ريتشـارد نيكسـون إلى بكـين عـام

1972، والذي لم يدخر وسعا في توضيح أهمية إسرائيل للصين، هذا إلى جانب تأييد إسرائيل لقبول الصين في الأمم المتحدة وشغلها المقعد الدائم المخصص عام 1971، فمنذ ذلك الحين خفضت الصين من حدة لهجتها تجاه إسرائيل، وأصبحت تعتبرها أمرا واقعا، وإن أكدت امتناعها عن الاعتراف بها إلا بعد تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.

ومع اتجاه السياسة الصينية لتصبح أكثر واقعية وبراغماتية بعد رحيل ماو تسى تونج عام 1976، بدأ البحث في أسس العلاقات الصينية- الإسرائيلية، لا سيما في مجال تطوير الأسلحة الصينية ونقل التكنولوجيا في مختلف المجالات، وصاحب ذلك تراجع العامل النفطي مع مطلع الثمانينيات بسبب الانقسام العربي في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وكذلك اتجاه الصين إلى تنوع مصادرها النفطية وتوفير مصادر بديلة للطاقة[10].

ومن هنا، شهدت فترة الثمانينيات تطورا ملحوظا في التعاون الصيني- الإسرائيلي، خاصة في المجال العسكري، وقد كان لإعلان قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في 24 كانون ثاني/يناير 1992 أكبر الأثر في إحداث نقلة نوعية في علاقتيهما، خاصة من حيث علنية التعاون، وخصوصا في المجال العسكري؛ فقدت وجدت الصين في إسرائيل مصدرا مهما للحصول على التكنولوجيا الغربية اللازمة لتطوير نظمها العسكرية اعتمادا على قدراتها الذاتية، ففي عام 1984 عقدت صفقة بين البلدين قامت إسرائيل بمقتضاها بتجديد تسعة آلاف دبابة صينية، كما أكدت الصين حصولها على تكنولوجيا صاروخ بيتون (جو- جو) الإسرائيلي ليشكل أساسا في نظامها الدفاعي الجديد، وحصلت الصين بموجب صفقة عسكرية قيمتها مليار دولار على 54 طائرة كفير، ودبابات ميركافا وصواريخ جبرائيل، إضافة إلى أجهزة الاتصال والمراقبة والكمبيوتر، وشهد عام 1985 أول صفقة علنية بينهما اشترت بكين خلالها معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفييتية (62T) إضافة إلى مدافع إسرائيلية عيار 105ملم، وفي المقابل قامت الصين بتزويد إسرائيل بحاجتها من الفحم والحديد ومعادن التيفان والفاناديوم والتانتال، وهي معادن مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ.

وفي عام 1986 باعت إسرائيل للصين صاروخ (مافيتس) المضاد للدبابات، وقامت بنقل تقنية لإنتاج صاروخ (جورجو بانيون3) وهو تقليد للصاروخ الأمريكي سايد وايندر،

وباعت للصين، وفقا لتقرير المراقب الداخلي لوزارة الخارجية الأمريكية عام 1992، معلومات تكنولوجية حول صاروخ باتريوت الأمريكي الصنع، وفي عام 1999 أعلنت إسرائيل أنها عقدت صفقة مع الصين قيمتها 250 مليون دولار لبيع نظام رادار محمول من طراز فالكون على طائرات اليوشين.

وفي عام 2005 عقدت الصين صفقة مع إسرائيل لتحديث الطائرات "هاربا" ورفع مستوى قدراتها وأدائها في قصف الرادارات ومواقع الصواريخ المضادة للطائرات على النحو الذي يمكنها من التغلب على التقنيات الأمريكية ومجالات الكشف الإداري عن الصواريخ البالستية، وقد أثارت الصفقة أزمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بدت واضحة في حزيران/يونيو 2005، نتيجة القلق الأمريكي المتزايد من تنامي التعاون العسكري بينها وبين الصين على النحو الذي تخشى معه الولايات المتحدة أن يحدث تغييرا في القدرات العسكرية الصينية يضر بالمصالح الأمريكية وبحلفائها في منطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما في تايوان[11].

ولم يقتصر التطور الحادث في التعاون بين البلدين على المجال العسكري، وإنما امتد ليشمل باقي مجالات التعاون، ففي عام 1986 افتتحت إسرائيل كلية لتعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية في جامعة بكين، ثم مركزا أكاديميا في بكين عام 1991، كما قام معهد الدراسات الصينية- اليهودية عام 1992 بإصدار "الموسوعة اليهودية"، وتقوم الجمعية اليهودية بتقديم المنح والبعثات للطلبة الصينيين، إلى جانب التعاون في مجال البحوث الزراعية والاستفادة من الخبرة والتقنيات الإسرائيلية في مجال الزراعة، وتوقيع اتفاق لتطوير شبكات الري في إحدى مناطق الصين بقيمة 40 مليون دولار، كما تم إنشاء معمل للبوتاس كمشروع مشترك في شنغهاي بتكلفة 470 مليون دولار في تشرين أول/أكتوبر 1993 تبلغ الطاقة الإنتاجية له 800 ألف طن سنويا، وتخصص للاستهلاك المحلي في الصين، يضاف إلى ذلك النمو المضطرد في حجم التبادل التجاري بين البلدين رغم أنه يعد من حيث الكم محدودا، حيث تمثل الواردات الإسرائيلية 0.02% من حجم واردات الصين، كما أن صادرات الصين إلى إسرائيل تمثل أقل من 0.01% من صادراتها، إلا أنه يظل مهما جدا من حيث النوع.

- **التعاون الاستراتيجي الهندي- الإسرائيلي**

بدأت العلاقات الرسمية بين البلدين باعتراف الهند بإسرائيل في 17 أيلول/سبتمبر عام 1950، وهو أمر ترددت الحكومة الهندية كثيرا في الإقدام عليه، خاصة أنها كانت قد صوتت مع الدول العربية ضد قبول إسرائيل في الأمم المتحدة، وعلل البيان الرسمي الذي صدر في نيودلهي هذا الاعتراف بمجموعة من المبررات، أهمها:

- أن الهند قد اعترفت بالصين الشعبية على أساس الأمر الواقع، ومن ثم فإنه ليس بإمكانها أن ترفض اتباع الأسلوب نفسه مع إسرائيل، خاصة أنها روجت في ذلك الوقت لفكرة إمكانية الحد من الاتجاه العدواني للصين عن طريق الاعتراف بها، وينطبق هذا على إسرائيل أيضاً.
- أن الهند ليست أول دولة تعترف بإسرائيل، فقد سبقتها إلى ذلك أربعون دولة أخرى من بينها دولتان إسلاميتان، هما إيران وتركيا.
- لا تستقيم سياسة عدم الاعتراف ووجود الهند وإسرائيل جنباً إلى جنب في الأمم المتحدة.
- أن الهند تود أن تلعب دور الوسيط بين إسرائيل والدول العربية، ولذلك تعتقد أن اعترافها بإسرائيل يمكنها من الاضطلاع بهذا الدور.

ولم يستتبع ذلك الاعتراف تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الهند وإسرائيل، فقد وافقت الهند فقط في أيار/مايو 1953 على أن تفتح إسرائيل قنصلية لها في بومباي لتنظيم هجرة اليهود الهنود إلى إسرائيل، وللإشراف على التبادل التجاري والثقافي المحدود بين الهند وإسرائيل، وقد طلبت الحكومة الإسرائيلية نقل مقر هذه القنصلية إلى نيودلهي وتحويلها إلى قنصلية عامة، إلا أن الهند رفضت هذا الطلب.

ورغم عدم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الهند وإسرائيل إلا في 29 كانون أول/يناير عام 1992، إلا أن التعاون العسكري بينهما شهد نموا مضطردا منذ عام 1962، لا سيما بعد زيارة عضوين من حزب المؤتمر الحاكم لتل أبيب في عام 1963 لبحث إمكانية التعاون العسكري بين البلدين، وقام على إثرها رئيس الأركان الإسرائيلي بزيارة نيودلهي، حيث

وقـع اتفاقيـة تعـاون عسـكري بـين البلـدين شـملت مجـالات المخـابرات وتـوفير المعـدات العسكرية والتدريب.

وعندما شنت الهند حربها الواسعة ضد باكستان بسبب قضـية كشـمير في عـام 1965، قدمت إسرائيل إلى الهند كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية، لا سيما الصـواريخ المضادة للدبابات وقذائف المدفعية وأجهزة الاتصالات، وقد ردت الهند هذا الجميل لإسرائيـل في حرب 1967، عندما أرسـلت لهـا كميـات ضـخمة مـن قطـع غيـار آليـات القتـال، لا سـيما بالنسبة للدبابات (MX13)، وعقب انتهاء الحرب أرسلت الهند وفدا عسكريا برئاسة الجـنرال رافجيت سنج إلى إسرائيل للحصول على خبرات ودروس القتال التي أفادت الهند كثـيرا عنـدما شنت حربها الثانية ضد باكستان في عام 1971.

وفى أيار/مايو عام 1970 عقد البلدان عدة صفقات عسـكرية، حصـلت الهنـد بموجبهـا على كميات من الذخائر الجوية وصواريخ أرض- جو، كما تعددت زيارات الوفـود العسـكرية الهندية لإسرائيل خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات للحصول على خبراتها، خاصة في مجـال الحرب الإلكترونية ودورها في تحييد شبكات الدفاع الجوي الأرضية، وكيفية مقاومة الصواريخ المضادة للـدبابات، وتشـغيل طـائرات الاسـتطلاع والإنـذار المبكـر في شـن الهجـمات الجويـة، وحرصت الهند بعد ذلك على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في الحزام الأمني بجنـوب لبنـان لتطبيقه في منطقة الحدود في كشمير.

وفى منتصف الثمانينيات تلقت فرقة كوماندوز هندية تدريبات في إسرائيل على كيفيـة التعامـل مـع مختطفـي الطـائرات، وفى عـام 1991 تلقـى حـوالي 100 ضـابط مـن المخـابرات الهندية دورة في إسرائيل عـن مقاومـة "الإرهـاب"، وفى العـام نفسـه قـام الموسـاد الإسرائـيلي بتدريب دفعة أخرى من رجال المخابرات والحدود الهنود في مواجهـة عمليـات التسـلل، وتـم توزيعهم بعد ذلك في منطقة كشمير، وخلال زيارة شيمون بيرس للهند في نيسـان/أبريـل عـام 1993 ضم الوفد المرافق له 22 عضوا من العـاملين في مجـال الصـناعات الحربيـة الإسرائيليـة عرضوا على الهند أنظمـة رصـد وتحكـم نـيران للدبابـة الجديـدة أرجـون، وتحـديث الأسـلحة والمعدات السوفييتية الموجودة في الهند، مثـل الدبابـة ت-55 والمقاتلـة مـيج-21، مـع إمـداد

الهند بذخائر مدفعية 155ملم وصواريخ مضادة للدبابات ونظم مراقبة، وقد وجدت الهند في ذلك فرصة لتعويض الدور الروسي الذي تراجع بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ووسيلة للحصول على التكنولوجيا الأمريكية من الباب الإسرئيلي الخلفي.

وفى حزيران/يونيو من عام 1996 قام وفد هندي بزيارة إسرائيل، وأبدى رغبته في الحصول على تكنولوجيا تطوير الصواريخ البالستية متوسطة المدى، وبحث شراء طائرات دون طيار.

وخلال زيارة وزير الخارجية الإسرئيلي سيلفان شالوم للهند في شباط/فبراير عام 2004 تم توقيع أكبر اتفاق عسكري بين البلدين، وهي الصفقة التي تبلغ قيمتها حوالي 1.1 مليار دولار، وتتضمن قيام إسرائيل بتزويد الهند بثلاثة نظم مراقبة من طراز فالكون.

إضافة إلى التعاون في المجال النووي بين البلدين منذ عام 1962، والذي تضمن تقليص الأسلحة النووية وتطوير القنبلة الهيدروجينية وتطوير الصواريخ البالستية حاملة الرؤوس النووية.

وفي المجال الاقتصادي تطورت العلاقات بين الهند وإسرائيل منذ تبادل التمثيل الدبلوماسي عام 1992، حيث أقام البلدان نحو 200 مشروع مشترك في مجال الهندسة وإدارة المياه الجوفية ومحاربة التصحر وغيرها، وقد ارتفعت الاستثمارات الإسرائيلية في الهند من 36 مليون دولار عام 1992 إلى مليار دولار عام 1999، واتفق البلدان على معاملة كل منهما للأخرى معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وارتفع حجم التبادل التجاري بينهما من 202 مليون دولار عام 1992 إلى أكثر من مليار دولار عام 2000، كما اتسعت مجالاته وتنوعت[(12)].

وقد نجحت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون للهند في أيلول/سبتمبر عام 2003 في نقل العلاقات الإسرائيلية- الهندية من مرحلة التعاون في المجالين الاقتصادي والعسكري إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي الذي يرتكز على وجود تنسيق بين الدولتين وتطوير استراتيجيات مشتركة تجاه عدد من القضايا، أبرزها الحرب على ما سمي "الإرهاب"، ففي كانون أول/ديسمبر من عام 2004 وقّع البلدان اتفاقا للتعاون في مجال

مكافحة "الإرهاب" تضمن تبادل المعلومات الاستخبارية عن "الجماعات الإرهابية" في الشرق الأوسط وباكستان وأفغانستان، إلى جانب شراء أسلحة إسرائيلية تستخدم في عمليات "مكافحة الإرهاب"، منها أجهزة متطورة للكشف عن المتفجرات.

- **العلاقة بين اليابان وإسرائيل**

كان الدور الأمريكي عاملا حاسما في تطوير العلاقات اليابانية- الإسرائيلية، فكانت اليابان من أوائل الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل فور إعلان قيامها عام 1948، وكانت من أوائل الدول التي تبادلت التمثيل الدبلوماسي معها في كانون أول/ديسمبر 1952، وتم فتح مفوضية إسرائيلية في طوكيو في العام نفسه، وتم رفع هذا التمثيل إلى مستوى السفارة عام 1963، ورغم التحفظ النسبي الذي أبدته اليابان تجاه إسرائيل خلال سبعينيات القرن الماضي نتيجة أزمة النفط، فإن العلاقات بينهما عادت لتشهد تطورا ملحوظا منذ منتصف الثمانينيات، فمنذ عام 1985 ازدادت كثافة الزيارات المتبادلة بين الجانبين، ومنها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لليابان في أيلول/سبتمبر 1985، وزيارة وزير الخارجية الياباني لإسرائيل عام 1988، وكانت أول زيارة لمسؤول ياباني على هذا المستوى لإسرائيل.

وشهدت العلاقات الاقتصادية بينهما نموا مطردا، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين، خاصة خلال التسعينيات في أعقاب مؤتمر مدريد، ورفع إجراءات المقاطعة العربية على النحو الذي أصبحت فيه اليابان الشريك التجاري الأول لإسرائيل في القارة الآسيوية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 1997 حوالي 3 مليارات دولار، كما أن هناك ما يقرب من 202 شركة يابانية لديها استثمارات في إسرائيل تتركز في مجال التكنولوجيا المتقدمة، خاصة في المعلومات والاتصالات[13].

خاتمة

يرجح التحليل السابق لتطور سياسات الدول الأربع وتوجهاتها في المنطقة ومصالحها وعلاقاتها مع طرفي الصراع، وخاصة إسرائيل، السيناريو المقترح لتصور الدول الأربع لمستقبل المنطقة بأبعاده المختلفة من حيث حتمية التسوية السلمية للصراع، وأهمية إسرائيل كدولة شرق أوسطية، واستعدادها لتطوير علاقاتها مع الدول العربية في مختلف المجالات.

ولا شك أن تفعيل العلاقات العربية مع هذه الدول وجذب تأييدها الكامل والفعال للقضايا العربية يقتضى الوصول إلى رؤية عربية مشتركة لنا نحن العرب حول ماذا نريد، وهذه الرؤية يتم ترجمتها في صورة سياسات تتضمن في أولوياتها ربط الدول الأربع بشبكة من المصالح الاقتصادية، تصبح قوة دافعة وضاغطة لتحركها الفاعل في المنطقة من جهة، ونشاطا دبلوماسيا وإعلاميا عربياً مكثفاً، لكي يضمن العرب تعبيرا صادقا عن مصالحهم وقضاياهم، وتعبئة للرأي العام في هذه الدول بما يخدم المصالح العربية من جهة ثانية.

ولا شك أن استمرار غياب الرؤية العربية المشتركة وشبكة المصالح المشار إليها سيضعف التأثير العربي تدريجيا، في حين يتزايد التأثير الإسرائيلي على نحو ملحوظ، مما قد يؤدى إلى تحول سياسات هذه الدول من التوازن إلى التحالف والتأييد للجانب الإسرائيلي.

إن منطقتنا تمر بمرحلة تحول مهمة في تاريخها، وعلينا، نحن العرب، فهم معطيات الواقع الإقليمي والدولي ومستجداته للمحافظة على مصالحنا وجذب تأييد الدول الكبرى التي من المنتظر أن يتزايد دورها ويصبح أكثر تأثيرا في الشؤون الدولية والإقليمية للقرن الحادي والعشرين.

هوامش الدراسة

[1]. الوفاق الثلاثي: هو ذات المصطلح الذي أطلقه البعض على التقارب الهندي الإسرائيلي التركي، انظر: Ilan Berman, Israel, India, and Turkey: Triple Entente?, The Middle East Quarterly, vol.1, Fall 2002.

[2]. جمال ظهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، ورقة مقدمة إلى ندوة "العرب ونظام عالمي جديد" القاهرة 13-14 سبتمبر 1992، الجمعية العربية للعلوم السياسية.

[3]. تحليل لما هو منشور على موقع الصين على الإنترنت: www.xinhuanet.com

[4]. أحمد فارس عبد المنعم، الهند والقضايا العربية، شئون عربية، جامعة الدول العربية، ع123، خريف 2005.

[5]. حسن نافعة (محرراً)، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

[6]. لمزيد من التفاصيل انظر: د، بدر عبد العاطى، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، 2003.

[7]. Japanese Ministry of Foreign Affairs ،www.mofa.go.jp

[8]. تساو دينج زانج، المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط، ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 23، سبتمبر 1999، ومحمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين، شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 123، خريف 2005، وبدر عبد العاطى، م.س.ذ.

[9]. محمد عبد السلام، واقع العلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والصين ومستقبلها، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 2-4 ديسمبر1995.

[10]. عبده الأسدي، العلاقات الصينية- الإسرائيلية، شؤون الأوسط، ع96-97، يونيو/يوليو 2000.

[11]. حسام سويلم، صفقات الأسلحة الإسرائيلية للصين واعتبارات المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة، القدس، العدد(80)، أغسطس 2005.

[12]. Harsh V ،Pant, India – Israel Partnership: Convergence and Constraints, MERIA, vol.8, no.4, December 2005

وحسام سويلم، الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ومخاطرها على الأمن القومي العـربي، 2001، ود.أحمد فارس، م.س.ذ

[13]. بدر عبد العاطى، م.س.ذ.

الفصل الرابع/ الورقة الثالثة

تصورات الاتحاد الأوروبي

أحمد البرصان*

مقدمة

ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات تاريخية واقتصادية واستراتيجية مع العالم العربي بحكم علاقاتها الاستعمارية السابقة، وجوارها الجغرافي، ومصالحها الاقتصادية، إضافة إلى أن وجود الجاليات العربية والإسلامية التي تشكل ثقلا سكانيا لا يمكن الاستهانة به، لذا فإن الاستقرار السياسي في العالم العربي يؤثر عليها، وعدم الاستقرار في المنطقة يهدد الأمن الأوروبي.

ولا بد من القول إن الدول الأوروبية تتحمل مسؤولية تاريخية وإنسانية تجاه القضية الفلسطينية؛ لأن بريطانيا- الدولة الأوروبية- هي التي أصدرت وعد بلفور عام 1917، وأيدتها فيه الدول الأوروبية، ونجد أن وجود إسرائيل حتى الآن وراء عدم استقرار المنطقة العربية، سواء من حيث الحروب الإقليمية، أو تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى بروز ظاهرة ما سمي "الإرهاب الدولي"، واستمرار حركات المقاومة الوطنية في المنطقة العربية، وفي فلسطين خصوصا، من المقاومة السلمية إلى المقاومة المسلحة التي تمثلت أخيراً في الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية.

إن استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي، بسبب عدم الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، سيهدد مصادر الطاقة والأمن الداخلي في الدول الأوروبية، وإن ما حدث في مدريد ولندن لا يمكن فصله عن الصراع، لذلك قامت أوروبا بمحاولات عديدة من أجل احتواء هذا الصراع وآثاره على أوروبا من خلال الحوار العربي– الأوروبي الذي بدأ بعد حرب تشرين أول/أكتوبر عام 1973، وظهر فعلاً على المسرح السياسي عام 1975، وكذلك من خلال التعاون والمشاركة في أمن المتوسط وعقد مؤتمر برشلونة عام 1995، وكلها تصب في محاولة إيجاد تعاون يجنب الأمن الأوروبي مخاطر الصراع العربي- الإسرائيلي وتداعياته، وهو الصراع الذي

---

* أستاذ العلاقات الدولية المشارك، جامعة الحسين بن طلال- الأردن

أخذ أبعاداً جديدة من صراع عربي- إسرائيلي، ثم تحول إلى صراع فلسطيني- إسرائيلي بعد أوسلو عام 1993، وإلى صراع له أبعاد جديدة بعد بروز الحركات الإسلامية ذات الامتدادات العابرة للدول Trans-national وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

تأثر الموقف الأوروبي بالعلاقات الأوروبية– الأمريكية فيما عرف بالعلاقات الأطلسية، خاصة أن الولايات المتحدة مرتبطة بأوروبا الغربية بتحالف الناتو العسكري منذ عام 1949، وتعتبر المظلة النووية الأمريكية حامية لأوروبا الغربية، كما أن مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة تعمير أوروبا كان مساعدة أمريكية لأوروبا خوفاً من الخطر السوفييتي وانتشار الشيوعية فيها.

لقد ارتبط الموقف الأوروبي بالموقف الأمريكي، خاصة في بداية الحرب الباردة، لتشابك الأمن الأوروبي بالمصالح الأمريكية، ولذلك لم تستطع الدول الأوروبية الابتعاد عن الموقف الأمريكي حتى حرب تشرين أول/أكتوبر عام 1973، التي بدأت تشعر فيها بخطر الارتباط مع السياسة الأمريكية بعد استعمال سلاح النفط في الحرب، علما أن فرنسا، ومنذ عهد الجنرال ديغول، حاولت الابتعاد بأوروبا عن الدور الأمريكي والصراع السوفييتي- الأمريكي، ولذا يمكن النظر إلى موقف الاتحاد الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال عدة مراحل:

1- مرحلة الحوار العربي- الأوروبي.

2- المواقف الأوروبية من منظمة التحرير الفلسطينية.

3- دور الاشتراكية الأوروبية.

4- الموقف الأوروبي في ظل الشراكة الأوروبية- المتوسطية.

5- الموقف الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر.

6- الموقف الأوروبي بعد احتلال العراق 2003.

أولاً: مرحلة الحوار العربي– الأوروبي

بدأت جذور الاتحاد الأوروبي تأخذ في التبلور بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دعا وزير الخارجية الفرنسي روبير شومان عام 1951 إلى التعاون بين الدول الأوروبية الست: هولندا وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولكسمبورغ، في مجال اتحاد الفحم والصلب، وفي

معاهـدة رومـا 1957 تشـكلت المجموعـة الاقتصـادية الأوروبيـة التـي عرفـت بعـد معاهـدة ماستريخت 1992 بالاتحاد الأوروبي[1].

كان الموقـف الأوروبي مؤيـداً لإسرائيـل، حيـث شـاركت فرنسـا وبريطانيـا مـع الولايـات المتحدة، في البيان الثلاثي عام 1950، بالتأكيد على الأمـر الواقـع في الشرق الأوسـط، وهـو يعنـي ضمنيا حماية إسرائيل، ودعمت فرنسا إسرائيل بالأسلحة، وأسـهمت في بنـاء مفاعلهـا النـووي في ديمونة، ثم شاركت كل من فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وقد بقـي الموقـف الأوروبي البريطـاني والفـرنسي والألمـاني الغـربي مؤيـدا لإسرائيـل، لكـن فرنسـا اتخذت موقفا ضد إسرائيل في عهد الجنرال ديغول عندما حذرتها من أن تكون البادئـة في حـرب عام 1967[2].

كانت الدول الأوروبية تنظر إلى القضـية الفلسـطينية عـلى أسـاس أنهـا مشـكلة لاجئـين، وليست مشكلة شعب طرد من أرضه وله حق تقرير مصيره والعودة إلى أرضه[3].

ومما زاد من تأزم العلاقات العربية- الأوروبية عامـة والألمانيـة خاصـة، هـو قيـام ألمانيـا الغربية بدفع تعويضات لإسرائيل عام 1957، مما عزز قوة إسرائيـل، ثـم قـدمت لإسرائيـل عـام 1965 أسلحة ألمانية، ما أدى إلى أزمة في العلاقات العربية- الألمانية[4].

ويمكن القول إن تحولاً ما قد حدث بعد عـدوان 1967، فقـد صـدر قـرار مجلـس الأمـن الدولي (242) في 22 تشرين ثاني/نوفمبر 1967، الذي يطالـب إسرائيـل بالانسـحاب مـن الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وأيدت فرنسا القرار عـلى أنـه انسـحاب مـن كامـل الأراضي العربيـة المحتلة، بينما نجد الصياغة البريطانية للقرار تعني انسحابا من أرض، فالمنـدوب البريطـاني لـدى مجلس الأمن الدولي كان وراء الصياغة التي كانت في جوهرهـا مقصـودة في احـتمالات التفسـير بين أرض أو الأراضي المحتلة لإرضاء الأطراف العربية والإسرائيلية، ولذلك كان التفسير الإسرائـيلي على أنه أراض، وكذلك كان التفسير البريطاني والأمريكي مع عدم الانسحاب الكامل، ولكن ضـمن تعديلات في الحدود[5].

أما إيطاليا فكانت منحازة لإسرائيل رغم عدوان الأخيرة على الـدول العربيـة، وقـد أعلـن ألدو مورو رئيس الوزراء الإيطالي في 21 تموز/يوليو عام 1967 أن إسرائيل هـي الدولـة المهـدَّدة، وأنها مارست حقها المشروع في الدفاع عن النفس.

ولكن التحول في الموقف الإيطالي بدأ مع عام 1969، حيث أيد وزير الخارجية الإيطالي آنذاك بيترو ميني جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جونار باريخ وطالب إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 242، وأخذت إيطاليا تقترب من الموقف الفرنسي الذي قرره الرئيس الفرنسي ديغول بعد عام 1967، حيث فرض حظر بيع الأسلحة لإسرائيل، ورفض الاعتراف بأي سيادة للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة[6].

أما بالنسبة لألمانيا فقد حدث تطور في سياستها نحو إسرائيل بعد وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى الحكم فيها عام 1969، حيث انفتح المستشار الألماني فيلي برانت على المعسكر الشرقي، وأخذ يتفهم الموقف العربي، فأيدت ألمانيا قرار مجلس الأمن الدولي 242 إلا أنها كانت أقرب إلى التفسير الإسرائيلي للقرار[7].

أما الموقف الأوروبي الجماعي من القضايا السياسية فقد تبلور بعد عام 1970، فبعد أن كانت المجموعة الأوروبية تركز على مجالات التعاون الاقتصادي، ناقش مؤتمر وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الستة، الذي عقد في مدينة ميونخ في تشرين ثاني/نوفمبر عام 1970، أزمة الشرق الأوسط، وقد كانت هذه الخطوة بداية إلى بيان أيار/مايو 1971، حول الشرق الأوسط، وقد ارتبط الاهتمام بالشرق الأوسط في ظل بداية اهتمام المجموعة الأوروبية بالأمن الأوروبي، حيث تأثرت أوروبا بإغلاق قناة السويس في وجه الملاحة بعد حرب 1967، خاصة مع أهمية القناة للتجارة الأوروبية مع أفريقيا وآسيا[8].

إن التحول في الموقف الأوروبي واتخاذ سياسة شبه مستقلة عن الولايات المتحدة في القضايا الدولية، وخاصة في الشرق الأوسط، بدأ تقريبا مع عام 1971، عندما صرح وزير الخارجية الفرنسية آنذاك موريس شومان الذي كان يرأس المجلس الوزاري للمجموعة الأوروبية، بأن المجموعة على استعداد للمشاركة في تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأدنى، ويقصد الشرق الأوسط، ولقد جاء الموقف الفرنسي مع إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية (بريتون وودز) لنظام النقد الدولي، وإلغاء القاعدة الذهبية للدولار الأمريكي، في ظل التنافس الاقتصادي الأوروبي- الأمريكي، حيث كانت منافسة الاقتصاد الأوروبي قد أقلقت الرئيس الأمريكي نيكسون[9].

أما العامل الرئيس في التحول الأوروبي والحوار العربي- الأوروبي فجاء بعد حرب

تشرين أول/أكتوبر عام 1973، واستعمال سلاح النفط في المعركة، وقد قُسِّمت الدول الأوروبية لدى العرب إلى ثلاث مجموعات: دول صديقة (مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا)، ودول محايدة (مثل ألمانيا)، ودول مؤيدة لإسرائيل فرض عليها حظر شامل للبترول (مثل هولندا)[10].

لقد أدى الحظر إلى ظهور توتر سياسي بين الولايات المتحدة وأوروبا، وداخل المجموعة الأوروبية نفسها، فقد كان سبب الخلافات الأوروبية- الأمريكية الاعتماد الأوروبي على نفط الشرق الأوسط أكثر من اعتماد الولايات المتحدة عليه، لذلك حرصت أوروبا على تدفق النفط وإيجاد حل لمشكلة للشرق الأوسط.

تبلور الموقف الأوروبي الجديد باستئناف بيع السلاح الفرنسي إلى ليبيا والسعودية، ورفض الدول الأوروبية استخدام قواعد حلف الأطلسي في أوروبا لإرسال الأسلحة لإسرائيل، كما أيدت فرنسا الموقف العربي من الحرب باعتبارها حربا مشروعة لاستعادة أراضيها، كما رفضت الدنمارك وهولندا السماح لبريطانيا وفرنسا الحديث باسم المجموعة في مجلس الأمن الدولي[11].

إن المبادرة الفعلية للمجموعة الأوروبية قد ظهرت في منع اجتماع وزراء خارجية المجموعة فيما عرف بـ"بيان بروكسل" في 6 تشرين ثاني/نوفمبر عام 1973، وقمة كوبنهاجن في كانون أول/ديسمبر من العام نفسه، عندما طالب بيان بروكسل بعودة إسرائيل إلى خط وقف النار، وعدم جواز احتلال الأراضي بالقوة[12].

لقد أعطت قمة كوبنهاجن وبيان بروكسل غطاء شرعيا لعقد الحوار العربي- الأوروبي الذي لعبت فرنسا فيه دورا مهما، كما لعبت أيضا التطورات الداخلية الأوروبية دورا مهما في الاتجاه نحو الحوار بسبب تعاقب الأحزاب السياسية الأوروبية على السلطة، وقد بدأ الحوار على صعيد الخبراء، إلا أن أوروبا كانت تتجنب تسييس الحوار عام 1975، وكان الحوار بالنسبة لأوروبا اقتصاديا وحضاريا أكثر منه حوارا سياسيا، لتجنب أوروبا الالتزام بمواقف سياسية قد تحرجها مع الولايات المتحدة وفي سياستها الداخلية.

ثانياً: الموقف الأوروبي من منظمة التحرير الفلسطينية

اعترضت الحوار العربي- الأوروبي قضية التمثيل الفلسطيني، فقد اعترضت الولايات المتحدة على الحوار، ورفضت أوروبا عام 1975 الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، علما

أن مؤتمر القمة العربية في الرباط عام 1974 قد اعترف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقد تم الاتفاق على حل إشكالية التمثيل الفلسطيني بأن يتم التمثيل على شكل فريق أوروبي مشترك وعربي مشترك دون تحديد الجنسيات مثلما اقترحت الدول الأوروبية في شباط/فبراير عام 1975[13].

وعقدت عدة اجتماعات في العواصم العربية والأوروبية نجم عنها تحول في نظرة الموقف الأوروبي من المشكلة الفلسطينية من قضية لاجئين إلى اعتبارها قضية شعب له وطن وله حق تقرير المصير.

وجاء في بيان قمة المجموعة الأوروبية في لندن في حزيران/يونيو عام 1977: "إن الدول التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكنا إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته القومية إلى واقع، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني"[14].

ويلاحظ أن البيان أكد على أن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين بقدر ما هي شعب يجب أن يكون له وطن.

لقد تأثر الحوار الأوروبي- العربي باتفاقية كامب ديفيد والخلافات العربية- العربية، ونقل الجامعة العربية إلى تونس، حيث أيدت المجموعة الأوروبية المفاوضات المصرية- الإسرائيلية في كامب ديفيد، ولكنها أكدت في نفس الوقت على أهمية حل شامل للصراع العربي- الإسرائيلي[15].

ثالثاً: موقف الاشتراكية الأوروبية

تطور الموقف الأوروبي من موضوع القضية الفلسطينية عندما عقد مؤتمر الاشتراكية الدولية في فيينا في تموز/يوليو عام 1979، حيث وجه المستشار النمساوي كرايستكي دعوة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لإلقاء كلمة في المؤتمر، وبحضور فلبي برانت مستشار ألمانيا الغربية آنذاك، فقد كان كرايشكي يهدف إلى إشراك منظمة التحرير في عملية السلام العربي- الإسرائيلي، كما قامت القيادات السياسية الفلسطينية بمباحثات مع المبعوث الألماني[16].

وعلى إثر تطورات الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط، والثورة الإيرانية، والغزو

السوفييتي لأفغانستان عام 1979، تبلور الموقف الأوروبي بشكل رئيس في مؤتمر البندقية في 12- 13 حزيران/يونيو عام 1980، عندما عقد مؤتمر وزراء الخارجية لدول المجموعة الأوروبية.

وجاء بيان البندقية بسبب فشل مباحثات الحكم الذاتي في كامب ديفيد، وأن عام 1980 كان عام الانتخابات الرئاسية الأمريكية حيث يحدث جمود في السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط، كما ازداد الشعور المعادي للغرب، عندها أخذت أوروبا تفكر في مصالحها خوفا من عدم الاستقرار في المنطقة، وعندها صرح وزير الخارجية البريطانية في 18 أيار/مايو 1980:"لا يمكن السماح بقيام وضع خطير جداً في الشرق الأوسط في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة في اختيار رئيس جديد منها"[17].

وأكد بيان البندقية تطبيق قراري 242 و338، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأن المشكلة الفلسطينية ليست قضية لاجئين، بل حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير ممارسة كاملة، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض من أجل السلام، كما رفض البيان استمرار بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

كما أيد بيان القمة العربية الحادي عشر في عمان 21- 23 تشرين ثاني/نوفمبر 1980، بيان النبدقية ومواصلة الحوار العربي- الأمريكي.

لقد تأثر الموقف الأوروبي بالحوار الأمريكي- الفلسطيني، فبعد أن ألقى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات خطاباً في المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي في 13 أيلول/سبتمبر 1988، بدأ الحوار الرسمي بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة في تونس في 14 ككانون أول/ديسمبر 1988، وكان عرفات قد خطب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في 13 ديسمبر 1988، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في الموقف الأوروبي من منظمة التحرير الفلسطينية، فتم رفع درجة التمثيل لممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا من مكتب إعلامي إلى مندوبية عامة لفلسطين، وتمت دعوة الرئيس الفلسطيني لزيارة باريس في 2 أيار/مايو 1989 ولقائه بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وكذلك فعلت أيضاً إيطاليا في رفع درجة التمثيل للمكتب الفلسطيني لديها[18].

رابعاً: الأزمة الكويتية- العراقية 1990-1991والموقف الأوروبي

لاحظنا أن التحرك الأوروبي نحو الشرق الأوسط ودفع عملية السلام ارتبط بتهديد المصالح الغربية، وخاصة الأوروبية، فاستعمال سلاح النفط عام 1973 دفع أوروبا للتحرك نحو الحوار العربي- الأوروبي، ثم إن التحرك الأمريكي في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 شجع أوروبا على مبادرات أوروبية، ولكن نلاحظ أن احتلال العراق للكويت عام 1990، وتركيز وسائل الإعلام الغربية على دور منظمة التحرير الفلسطينية المتعاطف مع العراق، وفشل محاولة إيجاد حل عربي للأزمة، قد أثر على الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، وخاصة أثر الانقسام العربي في الأزمة، وإرسال قوات من بعض الدول العربية للوقوف مع التحالف في عملية تحرير الكويت.

كان الموقف البريطاني مؤيدا لاستعمال القوة العسكرية، بل والمشجع الرئيس على تحطيم القوة العسكرية العراقية، وكان الموقف الفرنسي مع الحل السياسي للأزمة، وربطت فرنسا بين انسحاب العراق من الكويت وفقاً للقرارات الدولية، وبين ذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بالنسبة لإسرائيل في الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

فقد ألقى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أيلول/سبتمبر عام 1990، أكد فيه أهمية انسحاب العراق من الكويت، وإنجاز تسوية سلمية لقضايا الشرق الأوسط، وبحضور جميع الأطراف المرتبطة بالنزاع(19).

لقد أحرج الرئيس العراقي الدول الغربية عندما ربط الانسحاب من الكويت وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، بل أحرج الأمر حلفاء الولايات المتحدة من بعض الدول العربية، كذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها في موقف حرج بالنسبة لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي على العراق وعدم تنفيذها بالنسبة لإسرائيل، فقد رفض جورج بوش الأب هذا الارتباط، مما دفعه لإطلاق الوعود بأنه سيسعى إلى إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط بعد الانتهاء من إخراج العراق من الكويت، وكان الموقف الأمريكي إرضاء لحلفائها العرب الذين أصبحت شرعيتهم السياسية محل استفهام في ظل التحالف مع الولايات المتحدة، ولذلك كان التوجه فيما بعد إلى عقد مؤتمر مدريد في تشرين أول/أكتوبر عام 1991، بحضور جميع الأطراف المشاركة في الصراع، تحت الرعاية السوفييتية والأمريكية، وبحضور مندوب دول المجموعة الأوروبية.

وافتتح المؤتمر برعاية الرئيس الأمريكي جورج بـوش الأب والـرئيس السـوفييتي ميخائيـل غورباتشوف، وحضرت إسرائيل المؤتمر بعد أن حصلت على عشرة مليـارات دولار مـن الولايـات المتحدة الأمريكية، كما حضرته سوريا ومصر وممثل عن دول مجلس التعاون الخليجي والاتحـاد المغاربي، وكـان الموقـف الأوروبي قلقـاً مـن انفـراد الولايـات المتحـدة بـالموقف في العـراق رغـم المشاركة البريطانية والفرنسية.

ولا شك أن سعي الولايات المتحدة للهيمنـة عـلى نفـط الشرق الأوسـط، وإيجـاد قواعـد عسكرية لها في المنطقة سينعكس سلبا على المصالح الأوروبية، وخاصة بعد أن حصلت الشركات الأمريكية على معظم العقود الاستثمارية في الكويـت، مـما أوجـد شـعوراً بالإحبـاط في الجانـب الأوروبي[20].

خامسا: موقف الاتحاد الأوروبي بعد معاهدة أوسلو ومؤتمر برشلونة

شعرت دول الاتحاد الأوروبي أن دورها استثنائي في ظـل الهيمنـة الأمريكيـة عـلى النظـام العالمي الجديد بعد سقوط الاتحـاد السـوفييتي، ولـذلك اقـتصر دورهـا في عمليـة السـلام عـلى المباحثات المتعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد، مثـل قضـايا اللاجئـين والميـاه ونـزع أسلحة الدمار الشامل، والتي عقدت معظم اجتماعاتها في العواصم الأوروبية[21].

والواقع أن الدول الأوروبية قد أدركت أنها لم تعـد مضـطرة للاسـتمرار في سياسـة حفـظ التوازن في سياستها ومواقفها تجـاه المواقـف العربيـة بسـبب دعـم السياسـة الأمريكيـة، ثـم إن إسرائيل قد قبلت بدور أوروبي بعد أن كانت ترفضه، لذا فقد بدأت أوروبا تأخذ موقفـاً إيجابيـاً تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وأيدت اتفاقية أوسـلو الموقـع عليهـا في 13 كانون أول/ديسمبر عام 1993، والاعتراف المتبادل بـين منظمـة التحريـر الفلسـطينية وإسرائيـل، مما جعلها أكثر فاعلية في عملية السلام بعد أن كانت مترددة[22].

تبنت أوروبا الدبلوماسية الاقتصادية لدفع عملية السـلام في الشرق الأوسـط، ودعمـت الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاتفـاق عـلى افتتـاح المفاوضـات متعـددة الأطـراف وتـرؤس الاجتماعات الاقتصادية في المفاوضات، كما قامت بدور مركزي فكري لعقد لقاءات يشترك بهـا عـرب وإسرائيليـون، ثـم اتبعـت سياسـة الحـوافز، حيـث ربطـت تطبيـق بعـض الاتفاقـات (البروتوكول الرابع) مع إسرائيل بتحسـين أوضـاع حقـوق الإنسـان في الأراضي المحتلـة، وأيضـاً

بوضع قرارات مجلس الأمن لدولي موضع التنفيذ، ودعت قمة ماستريخت عام 1992، الطرفين العربي والإسرائيلي إلى اتخاذ إجراءات بناء ثقة بشكل متوازن بحسب المفهوم الأوروبي، وخاصة إيقاف سياسة الاستيطان مقابل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل[23].

وكانت دول الاتحاد الأوروبي المساهم الأكبر في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، مع أنها تساهم بنسبة كبيرة في دعم الاقتصاد الإسرائيلي، فقد كان أول اتفاق لإسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة (المجموعة الأوروبية) عام 1964، أي بعد نشأته بسبع سنوات (1957)، وفي عام 1970 حصلت إسرائيل على أفضلية تجارية مع تسهيلات إعفاء جمركية بقيمة 50%، وفي عام 1975 وقعت إسرائيل اتفاقية التجارة الحرة مع السوق الأوروبية، حيث أصبحت دول السوق الأوروبية الشريك الرئيس للتجارة الإسرائيلية، وفي عامي 1995 و1996 وقّعت إسرائيل عدة اتفاقيات تعاون بينها وبين الطرف الأوروبي[24].

لقد أدى تبني الاتحاد الأوروبي لبيان أوسلو عام 1993، والدور الرئيس الذي لعبته دول أوروبية كالنرويج في مفاوضات سرية قبل أوسلو، وما تبعه من نشوء السلطة الفلسطينية في شهر أيار/مايو عام 1995، أدى هذا إلى تقوية التزام الاتحاد بعملية السلام، وجعلها قادرة على التأثير، وقد قدمت دول الاتحاد الأوروبي دعما ماديا إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني والرئيس الفلسطيني في كانون ثاني/يناير عام 1996، وكان الدعم الأوروبي أكثر من نصف الدعم المقدم من المجتمع الدولي؛ حيث خصص الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين في الفترة 1994- 1998، ما يعادل 2 مليار دولار من خلال عدة مساعدات مقدمة من الاتحاد مجتمعا أو من مساهمات الدول الأعضاء كل على حدة، أو على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي، أو على هيئة مساعدات للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الغوث (UNRWA)، وكان لهذه المساعدات المالية والتقنية دور مهم في بناء الكيان الفلسطيني الذي أجهضته إسرائيل أكثر من مرة من خلال إعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية رغم اتفاق أوسلو[25].

سادساً: مؤتمر برشلونة 1995 والشراكة الأوروبية- المتوسطية (عملية السلام)

ازداد النشاط الأوروبي لإنجاح عملية السلام، سواء على المستوى الدولي أو الاقتصادي، فنجد أن فرنسا قد تحركت لإحلال التهدئة في جنوب لبنان بعد عملية عناقيد الغضب عام 1996 التي شنتها إسرائيل على جنوب لبنان، وقد تشكلت لجنة "تفاهم" نيسان

مـن فرنسـا والولايـات المتحـدة وإسرائيـل ولبنـان وسـوريا، وكـان تشـكيل اللجنـة انتصـاراً للدبلوماسية الفرنسية[26]، فقد كانت رئاسة اللجنة تتم بالتناوب بين فرنسا والولايات المتحدة.

وقد حاولت أوروبا المساعدة في فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية بعد عملية عناقيد الغضب لتعزيز عملية السلام، لكن فوز نتيناهو في رئاسة الحكومة الإسرائيلية أعاق ذلك، وعبر رئيس الدبلوماسية البريطانية، مالكوم ريفكند وزير الخارجية البريطاني عن تأثير وصول نتيناهو لرئاسة الحكومة وفوز حزب الليكود بقوله:"يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل، إن وصول حكومة إسرائيلية جديدة يطرح تحديا جادا، إن لغة الحكومة الإسرائيلية الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان أو القدس، ولا نقاش حول الدولة الفلسطينية، أو توسيع المستوطنات، وإذا استمر الموقف الإسرائيلي على ذلك النحو، فمن الصعب جداً العودة إلى المفاوضات، يجب ألا نقف جانباً ونسمح بحصول ذلك"[27].

ولمواجهة فوز نتنياهو أكدت قمة المجلس الأوروبي في يونيو عام 1996، المنعقدة في مدينة فلورنسا، على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وخاصة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، علما أن حكومة نتيناهو كانت تردد: السلام من أجل السلام وليس الأرض من أجل السلام.

واستمر الدور الأوروبي قويا أيضا من خلال بيان مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر 1996، الذي أكد بلهجة حاسمة فيما يتعلق بضرورة قيام إسرائيل باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ التزاماتها، والتأكيد على أن القدس الشرقية تقع ضمن قرار مجلس الأمن الدولي 242، وليس تحت السيادة الإسرائيلية، وهذا يعكس الموقف الأوروبي النشط المنسجم مع المصالح الاقتصادية الأوروبية في العام العربي.

مبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط

إثر زيادة الاهتمام الأوروبي بعملية السلام في الشرق الأوسط، اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في دبلن بأيرلندا في تشرين أول/أكتوبر عام 1996 على تعيين مبعوث أوروبي ليمثل الاتحاد للمساعدة في إنجاز عملية السلام في الشرق الأوسط، وبناء على طلب زعماء الاتحاد فقد عين مجلس وزراء الاتحاد ميغل موراتينوس، سفير إسبانيا السابق في إسرائيل، مبعوثا لهذه الغاية، وحددت مهامه من قبل مجلس الوزراء الأوروبي بما يلي[28]:

1- العمل على دعم عملية السلام مع كافة الأطراف المعنية.
2- المساهمة في تنفيذ الاتفاقيات، والتدخل دبلوماسيا مع الأطراف المعينة في حالة عدم تنفيذ بنود الاتفاقيات.
3- مراقبة عملية المفاوضات وتقديم المشورة والتدخل عند الطلب.
4- دعم احترام المبادىء الأساسية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون.
5- تقديم تقارير دورية إلى أجهزة المجلس حول احتمالات التدخل الأوروبي في عملية السلام في الجوانب السياسة لمشاريع التنمية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي.
6- مراقبة الأفعال من قبل أي من الطرفين التي يمكن أن تؤثر سلبا في نتائج مفاوضات الوضع النهائي.

إن دلالة تعيين موفد أوروبي لعملية السلام يعني تأكيد القرار الأوروبي بربط الدور الاقتصادي الأوروبي بدور سياسي يعكس حجم الاستثمار الاقتصادي في عملية السلام، خاصة أن دور الاتحاد الأوروبي الممول الاقتصادي الرئيس لعملية السلام، لا يتناسب مع الدور السياسي الذي يقوم به.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن مبادرة قدمها وزير الخارجية البريطانية الراحل روبن كوك باسم الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس عام 1998، أكد فيها أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة غير شرعي ومخالف لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القدس الشرقية التي لا تعترف أوروبا بالسيادة الإسرائيلية عليها[29].

وفي آذار/ مارس عام 1999 أعلن أيضاً تأكيداً على مواقفه عند انعقاد قمة المجلس الأوروبي في برلين بأهمية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وقد جاء في بيان المجلس"بيان برلين" أن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومسالمة، وقادرة على البقاء على أساس الاتفاقات القائمة وعن طريق المفاوضات، وهو أفضل ضمان لأمن إسرائيل، ولقبول إسرائيل كشريك في المنطقة على قدم المساواة.

“The European Union is Convinced that the Creation of a democratic viable and Peaceful Sovereign Palestinian state on the basis of existing agreement through negotiation would be the best guarantee of Israel’s security and Israel’s acceptance as an equal Partner in the region”[30].

وإثر تطور الاندماج الاقتصادي الأوروبي من خلال تطور عملية أوروبية لوحدة "اليورو"، ومع تطور الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد زادت دول الاتحاد الأوروبي من جهودها الدبلوماسية لوضع حد لتدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة بعد انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر 2000، حيث بحث الاتحاد إمكانية وضع خطة أوروبية أمريكية مشتركة من أجل قيام دولة فلسطينية، وتم التأكيد على أهمية الاستمرار في العملية السلمية؛ ففي المؤتمر الخامس للشراكة الأوروبية- المتوسطية الذي عقد في 5 تشرين ثاني/نوفمبر 2001 في بروكسل، وحضره وزراء خارجية الدول الأعضاء في الشراكة، بمن فيهم وزراء خارجية إسرائيل ولبنان وسوريا، تم تأكيد قضايا دعوة الأطراف إلى المفاوضات وعملية السلام، مما أدى إلى تطور موقف أوروبي موحد يدعو إلى قيام دولة فلسطينية، حيث أكدت أيرلندا وهولندا للرئيس ياسر عرفات أثناء زيارته للاتحاد في 16 تشرين أول/أكتوبر عام 2001 تأييدها لقيام دولة فلسطينية، وأكد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أن "بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار، وذلك كجزء من تسوية سلمية تتم باتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبشرط ضمان أمن إسرائيل"[31].

وإثر تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية مع الانتفاضة طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة تهدف إلى الحد من ازدياد حدة تدهور الأوضاع في المنطقة، وتؤكد عودة الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات وفق قراري مجلس الأمن الدولي (242و338)، وتدعو إلى قيام دولة فلسطينية، ووقف العنف، وطرح هذه المبادرة رئيس الوزراء البريطاني بلير باسم الاتحاد الأوروبي أثناء زيارته الشرق الأوسط في نهاية شهر تشرين أول/أكتوبر 2001، ووافقت جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد عليها، كما وافقت الولايات المتحدة عليها، وسعى القنصل الأمريكي في القدس الشرقية بالتعاون مع منسق الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا إلى تهدئة الأوضاع في الأراضي المحتلة تمهيداً لزيارة بلير.

ويذكر أن موقف بريطانيا يعد تحولاً في سياستها التي كانت تعارض لعب دور أوروبي مستقل في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكانت أكثر تقارباً مع الولايات المتحدة، ولكن يظهر أن تطورات الأحداث في المنطقة جعلت بريطانيا تقرأ الأحداث وتتخذ موقفا أكثر واقعية من مواقف أمريكا، وخاصة بالنسبة للمسألة الفلسطينية.

سابعاً: الاتحاد الأوروبي وخارطة الطريق واللجنة الرباعية

تشكلت اللجنة الرباعية بعد انعقاد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في مدريد في نيسان/أبريل عام 2002، رد فعل على إعادة توغل الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وقد أرادت أوروبا من ذلك تحريك الوضع السياسي في الشرق الأوسط بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول/سبتمبر 2002، وتكونت اللجنة من الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة والأمم المتحدة[32].

ويؤكد إنشاء اللجنة الرباعية أهمية الدور الأوروبي في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكذلك مرحلة تجديد وتطوير السلطة الفلسطينية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي الممول الرئيس للجنة الدولية لتحديث السلطة الفلسطينية، ولم تقتصر المشاركة على اللجنة الرباعية فقط، بل أسهم الجانب الكندي والياباني والنرويج وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وشارك الاتحاد الأوروبي في صياغة بنود خارطة الطريق، وتبنتها اللجنة الرباعية في 17 نيسان/أبريل 2002[33].

وجاءت خارطة الطريق بناء على اقتراح تقدمت به الدنمارك أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي آنذاك، وتأثرت في إعداد بنودها بخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وطرحت الخارطة إقامة الدولة الفلسطينية على أساس ثلاثة مراحل:

1- مرحلة نبذ العنف وتجميد المستوطنات وانسحاب إسرائيل إلى موقع القوات قبل اندلاع الانتفاضة، وتبدأ هذه المرحلة من عام 2000 إلى النصف الأول من حزيران/يونيو 2003.
2- إنشاء دولة فلسطينية مع حدود مؤقتة.
3- المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية لتؤدي إلى سلام دائم شامل، وحسب خارطة الطريق يكون إعلان الدولة الفلسطينية عام 2005، والذي لم يتم حتى الآن، بل تزداد الأمور تعقيداً مِنْ قبل إسرائيل.

ربما نستطيع التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالدولة الفلسطينية، أي الحل الثنائي: دولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية، حسب حدود عام 1967[34].

ونلاحظ أنه حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاص بالحقوق المدنية

(he Seville Declaration) في 23 حزيران/يونيـو 2002 والصـادر عـن المجلـس الأوروبي الـذي يتألف من رؤوساء دول الاتحاد، فقد أكدوا على الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

The Policy objectives of the European Union regarding the Middle East Peace Process are A two state solution with Israel and a democratic, viable, peaceful and sovereign Palestinian state living side by side within secure and recognized borders enjoying normal relations with their neighbors in accordance with UN Security Council Resolutions 242, 337, 1397, 1402, and 1515 and on the principles of the Madrid conferences[35].

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن خارطة الطريق هي خطة أمريكيـة رغـم موافقـة الاتحـاد الأوروبي عليها وتبنيها، فقد تمت صياغتها في تموز/يوليو عام 2002، إلا أنها أعلنـت متزامنـة مـع عقد مؤتمر جزر الآزور بين الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ورئيس وزراء بريطانيـا تـوني بلـير ورئيس وزراء أسبانيا، أثناء تحديد موعد الغزو الأمريكي للعراق، وأُعلنت الخارطـة رسـميا في 20 كانون أول/ديسمبر عام 2002، لامتصـاص غضـب الـرأي العـام العـربي إزاء الاحـتلال الأمـريكي- البريطاني للعراق، وفي 30 نيسان/أبريل 2003، قُـدمت الخارطـة رسـميا، وكـان الاتحـاد الأوروبي، كما أشرنا، ضالعا في صياغتها، وجاء تأييده لها والمشاركة في صـياغتها بحكـم عضـويته في اللجنـة الرباعية (Quartet)، التي تبنت الخارطة رسميا[36].

إن الخارطـة في أساسـها مشروع أمـريكي قـام الاتحـاد الأوروبي برعايتـه، وكـان الموقـف الروسي ودور الأمم المتحدة مقتصراً على الموافقة الشكلية أكثر من المشاركة الفعلية، ولذلك فـإن الخارطة تعبير عن التوافق الأمريكي- الأوروبي على كيفية حل القضية الفلسطينية بشـكل نهـائي، ونلاحظ أنه بعد اسـتكمال احـتلال العـراق في آذار/مـارس 2003 فـإن خارطـة الطريـق قـد تـم تجاهلها، علماً أن موقف الاتحاد الأوروبي كان ناقداً لفتـور الـدور الأمـريكي- الأوروبي لتنفيـذها، مما دفع روسيا بتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يطالب بتطبيـق الخارطـة، وقـد وافـق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على المشروع الروسي، ولكن بأن تكون وفقاً للفصل السـادس مـن ميثاق الأمم المتحدة، مما يعني عدم احتمال فرض جزاءات على المخالفين للتطبيق، عـلى عكـس الفصل السابع بالنسبة للعراق الذي يعني تطبيق عقوبات في حالة عدم تنفيذ القرار[37].

وعندما أيدت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابـن سياسـة شـارون في عـزل الـرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ومحاصرته في المقاطعة بـرام اللـه ، لم يوافـق الاتحـاد الأوروبي على هذه السياسة، إلا أنه أيضاً وصف حركة حماس بالإرهاب تماشياً مع القـرار الأمـريكي الـذي اعتبر المقاومة الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) حركات إرهابية[38].

أما بالنسبة لموقف الاتحاد الأوروبي مـن قضـية اللاجئـين الفلسـطينيين فإنـه يؤكـد عـلى تسوية عادلة، ولكن في الوقت نفسه أكد على تسوية واقعية، بمعنـى أنـه لا يؤكـد حـق العـودة للاجئين الفلسطينيين، أي الاعتراف بالأمر الواقع، والذي يتفق مع سياسة التوطين، باستثناء حالـة لبنان لاعتبارات التوازن الطائفي فيه، مع إمكانية كوتا نسبية ببضعة آلاف نسمة بالعودة سنوياً للأراضي الفلسطينية عام 1948، فحسب اتفاقية طابا فإنـه يمكـن عـودة 40 ألفـا خـلال خمسـة أعوام، ولذلك يترك الاتحاد الأوروبي مسألة اللاجئين والأراضي إلى تراضي الطرفين مع التأكيد عـلى سياسة الأمر الواقع[39].

ثامناً: تفجيرات لندن والموقف الأوروبي

أدت أحـداث لنـدن في السـابع مـن شـهر تمـوز/يوليـو 2005، إلى التأكيـد عـلى أن أحـد الأسباب الرئيسة لهـا الصراع في الشرق الأوسـط، وخاصـة تجـاه القضـية الفلسـطينية، وقـد أكـد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بأن عدم حل هذا الصراع يسبب عدم الاسـتقرار السـياسي، وأن عدم حله سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات التي قد تنعكس على المصالح الأوروبيـة، وأكـد بلـير أن المشكلة الوحيدة التي تعد تحديا سياسيا في عالمنا اليوم هي قضية الشرق الأوسط.

"The Single most Pressing Political Challenge in our World Today"[40].

ورغم سياسة الولايات المتحـدة التـي اعتـبرت مـنظمات المقاومـة الفلسـطينية، وخاصـة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حركات إرهابية، إلا أن وزير الخارجية البريطانيـة جـاك سـترو قد صرح في 2005/06/07 أنه لن يتعارض مع حركـة حـماس، ونلاحـظ أن الاتحـاد الأوروبي، وفي أقل من أسبوعين، طلب من الولايات المتحدة أن يتصل دبلوماسـيون، أقـل مـن مسـتوى درجـة سفير، مع أعضاء حركة حماس الذين يترشحون في الانتخابات الفلسطينية، وهذا يعكـس الرغبـة الأوروبيـة في إشراك حركـة حـماس في العمليـة السـلمية في سـبيل إيجـاد حـل سـلمي لـلصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

ولكن نلاحظ أن الإسرائيليين قلقون من موقف أوروبي موحد ضدهم، ومرتاحون من عدم الموافقة على دستور موحد، كما حدث في فرنسا في منتصف عام 2005؛ إذ إن إسرائيل تفضل علاقات ثنائية على موقف أوروبي موحد[41].

ومن هنا اتهمت الصحف والدبلوماسية الإسرائيلية الرأي العام الأوروبي بأنه اتجة نحو العداء للسامية، بسبب تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة، بل زاد الأمر مواجهة بالمطالبة بمحاكمة شارون كمجرم حرب في مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982، وقبلت النظر فيها إحدى المحاكم البلجيكية، ثم صرف النظر عنها، وإصدار مذكرات اعتقال لبعض الضباط الإسرائيليين في أوروبا بتهمة جرائم الحرب، الأمر الذي أقلق السياسة الأمريكية وخاصة في أوروبا بالذات.

ولعل هذه التوجهات الأوروبية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، كانت وسيلة للضغط على إسرائيل بعدم الاستمرار في تجاهل عملية السلام والتنكر للاتفاقيات مع الفلسطينيين، كما هو الحال في خارطة الطريق، وعندما أعلن شارون في تشرين أول/أكتوبر 2005، وبعد عملية الانسحاب من غزة، أن إسرائيل ستستمر في الاستيطان في الضفة الغربية، صرح بعض المسؤولين الأوروبيين بأن هذه المستوطنات مخالفة للقانون الدولي[42].

وإضافة إلى انتقاد السياسة الأمريكية، فإن أوروبا تحاول أيضاً المساهمة في دفع أي تطور في عملية السلام نحو النجاح، فمثلاً وافق الاتحاد الأوروبي على أن يكون هو الطرف الثالث الذي يراقب عملية العبور في ممر رفح بين مصر وفلسطين، لحل إشكالية الخلاف الفلسطيني- الإسرائيلي الذي يرفض وجودا إسرائيليا على الأراضي الفلسطينية.

تاسعاً: المساعدات الأوروبية بعد الانسحاب من غزة

طلبت المفوضية الأوروبية من المجلس والبرلمان الأوروبي وضع خطة تعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل المساعدات الاقتصادية ولبناء الدولة الفلسطينية.

وقد جاء التقرير تحت عنوان:

“FU- Palestinian Cooperation beyond disengagement – towards a two–state Solution”[43].

والهدف من الخطة وضع استراتيجية متوسطة المدى لمساعدة الجانب الفلسطيني بعد الانسحاب من غزة، وقد طلب المبعوث الخاص للجنة الرباعية جيمس ولفنستون" James Wolfensohn" من المجتمع الدولي تقديم المساعدة للفلسطينيين، وجاء طلب المفوضية

الأوروبية بحث الدول الأعضاء على المساعدة العاجلة للفلسطينيين، علماً أن الاتحاد الأوروبي هو المتبرع الرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية[44].

وقد أكدت بنتيا وولدنر (Bentia Ferrero Wandner) مفوضية الشؤون الخارجية وسياسة الحوار الأوروبية، أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنه يساعد على تنفيذ خارطة الطريق، وأن المساعدات الأوروبية تهدف إلى القيام بالإصلاحات القضائية[45] والسياسية في السلطة الوطنية، وشجعت على التعاون الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل والسلطة الفلسطينية حول مشاريع النقل والطاقة في داخل السلطة الفلسطينية، وأن يكون الاتحاد الأوروبي مراقبا للانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأن تثبت السلطة الإصلاحات التي قدمتها خطة عمل لسياسة الجوار الأوروبي (ENPAP)، كما تهتم المساعدات الأوروبية في تحديث الوزارات والمؤسسات الفلسطينية وبناء إدارة جمارك وتقديم الخبرة والمشورة في ذلك، وبناء البنية التحتية في الضفة الغربية والقطاع، وقد بلغت المساعدات الأوروبية التي تقدم إلى الجانب الفلسطيني في عام 2005، 280 مليون يورو.

وفي محاولة للتشويش على السلطة الوطنية في الحصول على المساعدات الأوروبية، ومن أجل عدم بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية التي أعلنها الاتحاد الأوروبي وجورج بوش، فقد أعلنت إسرائيل فساد السلطة الفلسطينية وعدم صرفها للمساعدات في مخصصاتها التي يقدمها الاتحاد، ولكن مفوضية الاتحاد الأوروبي رفضت هذه الاتهامات، وصرح الناطق للشؤون الخارجية للمفوضية الأوروبية بأن الاتحاد سيحقق في هذه الاتهامات، ولكن إسرائيل لم تقدم أدلة ملموسة وواقعية عليها، وأضاف الناطق بقوله: إن الاتحاد يقدم شهرياً عشرة ملايين يورو للسلطة الفلسطينية لمساعدة الإدارة الفلسطينية للتعامل مع نقص السيولة بسبب مواقف إسرائيل، وتم دفع رواتب لموظفي الدولة من هذه الأموال[46]، علماً أن الإنفاق الفلسطيني من المساعدات الأوروبية يتم تحت إشراف صندوق النقد الدولي، ولكن التقارير أشارت إلى أن الاتهامات جاءت من أجل إسكات الصوت الأوروبي الذي يدعو إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وأشار مايكل أمرسون Michael Emerson المحلل السياسي في مركز الدراسات الأوروبية في بروكسل، إلى أن الاتهامات الإسرائيلية تهدف إلى انفراد الولايات المتحدة بالعملية السلمية في الشرق الأوسط وإبعاد أوروبا عنها، وأضاف

أمرسون أن هذه الاتهامات دعائية ولعبة قذرة موجهة ضد الفلسطينيين من أجل إيقاف المساعدات الأوروبية عنهم.

"I Would say its Complete and Utter Rubbish, and it's Propaganda in the Dirty Diplomacy Department[47]"

إن الاتحاد الأوروبي شريك صعب بالنسبة لإسرائيل؛ فقد أيد مبادرة السعودية في القمة العربية 2002، للتسوية مع إسرائيل بالعودة إلى حدود ما قبل عام 1967، والانسحاب من غزة والجولان والضفة الغربية، ولا يمكن تصور حل دون هذا الانسحاب.

الخلاصة

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أن الاتحاد الأوروبي قد حاول أن يلعب دوراً في عملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ولكن توجهات الاتحاد ارتبطت بالظروف الإقليمية والدولية، وحتى الداخلية، في دوله، ويمكن بيان الملاحظات التالية حول المحاولات الأوروبية لإحياء عملية السلام:

1- إن بداية تدخل الاتحاد الأوروبي في إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط قد بدأ إثر تهديد المصالح الأوروبية في الشرق الأوسط، فيلاحظ أن عملية الحوار العربي- الأوروبي لم تتم إلا بعد استعمال سلاح النفط عام 1973، وقبل ذلك كانت المواقف الأوروبية متجاهلة للصراع ومؤيدة لإسرائيل، كما كان الحال في مشاركة فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر 1956، وما حدث من تحرك بريطاني بعد حرب عام 1967 بتأييد قرار مجلس الأمن الدولي 242، حيث استطاعت أن تدس السم في الدسم عندما صاغ اللورد كرادون، المندوب البريطاني في مجلس الأمن الدولي، القرار، وفي تفسيراته اختلاف بين عبارة "الانسحاب من الأراضي" أو "من أراض".

2- كان التحرك الأوروبي في بدايته مرتبطا بمصالح أوروبا الاقتصادية والثقافية أكثر مما هو مرتبط بالحوار السياسي، لأن أوروبا كانت تبتعد عن لعب دور في الصراع العربي- الإسرائيلي من أجل الحرب الباردة لاعتبارات علاقاتها مع الولايات المتحدة.

3- إن الولايات المتحدة، ومنذ عهد هنري كسنجر وزير الخارجية الأمريكي، وفي عهد الرئيسين نيكسون وفورد، كانت تريد الانفراد بحل الصراع العربي- الإسرائيلي، ولذلك كانت ضد إشراك أوروبا في عمليات السلام، فكان الموقف الأوروبي موقف المتفرج في

محادثات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل 1977-1979، سوى عبارات التأييد والإشارة إلى ضرورة الحل الشامل بدلا من الحل الثنائي المنفرد.

4- ليس للدول الأوروبية موقف موحد من عملية السلام أو المشاركة فيها، فنلاحظ أن فرنسا تدعم بقوة لإيجاد حل للصراع، وتنتقد المواقف الإسرائيلية، بينما نلاحظ أن موقف بريطانيا أقرب إلى الموقف الأمريكي، وإن كانت تحاول أحيانا لعب المستشار والناصح للإدارة الأمريكية للتحرك في عملية السلام، ويمكن القول إن الموقف الفرنسي واليوناني والبرتغالي وحتى الألماني في عهد حكومة شرودر أكثر فاعلية من مواقف بقية الدول الأوروبية في الاتحاد.

5- إن إسرائيل تفضل موقفا أوروبيا ثنائيا خوفا من موقف أوروبي موحد، لذلك نجد أن إسرائيل كانت مسرورة لعدم تصويت الشعب الفرنسي على الدستور الأوروبي الموحد، لأنها تعتبر أن الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي يصب في النهاية في مصلحتها.

6- نلاحظ أن التدخل الأوروبي في عملية السلام متوقف على حالة التصعيد الإسرائيلي أو تأزم في الموقف الفلسطيني- الإسرائيلي، فعندها يتحرك الاتحاد الأوروبي من أجل احتواء الأزمة أو النزاع حتى لا يتصاعد أكثر، كما يتحرك لإيجاد حل فعلي للصراع، فهو امتصاص للصدمات واحتواء للأزمات.

7- يفضل الاتحاد ألأوروبي تقديم المعونة الفنية والمساعدات الاقتصادية من أجل تطوير البنية التحتية الفلسطينية والإصلاح السياسي وتمويل هذه العمليات أكثر من لعب دور سياسي أو القيام بدور الوسيط الفعال في المنطقة رغم الزيارات المتكررة للمسؤولين الأوروبيين أو المفوضية الأوروبية ومندوبيها.

8- لا يحاول الاتحاد الأوروبي لعب دور منفرد، بل ينسق مع الأطراف الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة، وإلى حد ما مع الأمم المتحدة وروسيا الاتحادية، كما هو الحال في خارطة الطريق، علما أن إسرائيل تحاول الالتفاف عليها وإجهاضها أو تنفيذ ما تريده منها.

9- يمكن القول أيضا: إن الاتحاد الأوروبي يستخدم القوة الناعمة أو اللينة في التفاعل مع الصراع، وهو يحاول أن يخفف من ردود فعل الشعوب العربية تجاه المواقف الأمريكية

المتطرفة بشأن الصراع العربي- الإسرائيلي، وفي تأييدها لإسرائيل، وفي الوقت الذي تعتبر الولايات المتحدة حماس والجهاد الإسلامي "حركتين إرهابيتين"، فإن الموقف الأوروبي أقل حدة، وذلك بإبقاء الباب مفتوحاً مع ممثلي حماس من أجل احتواء أي تطور في الأزمة في المستقبل أو في حالة ضرورة أن تكون حماس شريكاً فعالاً في عملية السلام بعد فرض شروط الانخراط بالعمل السياسي، وقبول الأمر الواقع بإسرائيل في المنطقة ضمن حدود معترف بها، وتغيير ميثاق الحركة.

10- إن التدخل الأوروبي مرتبط بالأوضاع الداخلية في دول أوروبا، ووصول بعض الأحزاب الاشتراكية إلى الحكم في هذه الدول، فنلاحظ أن الموقف البريطاني في عهد حزب المحافظين يختلف نسبياً عنه في عهد حزب العمل، خاصة أن توني بلير أصبح حليفاً لجورج بوش الابن أكثر مما هو شريك سياسي في المنطقة لتحقيق المصالح البريطانية، وكذلك فإن وصول الاشتراكيين في أسبانيا يختلف عنه في عهد إيثار، أو شردور في ألمانيا بعد الانتخابات الأخيرة.

11- إن للضغوط العربية وموازين القوى دورا حاسما في هذا الموضوع؛ إذ نلاحظ في الوقت الحالي أن التحرك الأوروبي، بسبب الضغوط العربية وخوفاً من تهديدات المنظمات الإسلامية، وبعد تفجيرات لندن، أصبح لا يتجاهل القضية الفلسطينية، حتى لا يسبب مشكلات رئيسة للمصالح الأوروبية، ومن هنا أخذ يدفع باتجاه حل الصراع.

12- إن الاتحاد الأوروبي يدفع عملية السلام بشكل غير مباشر من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتحت مظلة الشراكة يجمع الأطراف لبناء الثقة أو المفاوضات الثنائية.

التصورات المستقبلية للموقف الأوروبي

يمكن تصور سيناريوهات متعددة للموقف الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي، وخاصة الفلسطيني، في العقد القادم، كما يلي:

1- حدوث عمليات عنف تهدد المصالح الأوروبية على غرار أحداث مدريد ولندن، قد تدفع بالرأي العام الأوروبي إلى الاعتراف بأن أمنه في بلاده مرتبط بحل الصراع العربي- الإسرائيلي، ويدفع الحكومات الأوروبية للتحرك الفعلي، وهذا بذكرنا

بتصريح السفير الفرنسي في لندن عندما حمّل إسرائيل مسؤولية عدم الاستقرار في المنطقة، ويذكرنا بالرأي العام الأمريكي الذي اعتبر إسرائيل تهديداً للأمن والسلام في العالم.

2- تطورات الأحداث في سوريا والعراق والدخول في صراع طويل الأمد، ومواجهة شاملة مع الولايات المتحدة، وعندها تجد أوروبا نفسها غارقة في مشكلات المواجهة في العراق وسوريا ولبنان وإيران.

3- إيجاد حل سياسي من خلال إيجاد كانتونات سياسية دينية وعرقية، ثم كانتونات في العراق ولبنان وغيرهما، وإلحاق ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة على شكل كانتونات تتبناها دول الاتحاد الأوروبي كحل، وهو يصب في مصلحة إسرائيل التي تصبح القوة العظمى أمام هذه الكانتونات السياسة.

4- الاعتراف الأوروبي بدولة فلسطين في قطاع غزة مع إيجاد حل لما يتبقى من الضفة الغربية من خلال ارتباطها بالأردن.

5- قيام حرب شاملة في المنطقة تشنها إسرائيل لخلق واقع جديد يدفع دول الاتحاد الأوروبي للتدخل ولفرض حل سياسي في ظل تورط الولايات في نزاعات إقليمية أخرى.

6- تصاعد عمليات المقاومة المسلحة في فلسطين، وسيطرة حركة حماس على الوضع الداخلي الفلسطيني، مما يهدد الأمن والمصالح الأوروبية وعدم الاستقرار في المنطقة، ويدفع للتدخل الأوروبي والاعتراف بالمقاومة الفلسطينية وفرض حل سياسي.

إن كل هذه السيناريوهات مرتبطة بمدى قدرة الجانب العربي على التأثير على المصالح الأوروبية، فعدم الاستقرار السياسي في شرق المتوسط بشكل عام، وضعف الدول العربية، وانهيار النظام الإقليمي، يدفع باتجاه تراجع الدور الأوروبي، ولعل خريطة المنطقة المقبلة قد ترسمها الأحداث على الأرض، وأكثرها تكون مفاجئة للدول الإقليمية والاتحاد الأوروبي، كما هو حال المقاومة العراقية التي فرضت واقعاً لم يكن في حسبان الإدارة الأمريكية.

إن تطورات الأحداث، سواء عمليات المقاومة أو خلط الأوراق في المنطقة، كلها ترسم التدخل الأوروبي المتوقع الذي يتحرك بناء على مدى تهديد مصالحه.

هوامش الدراسة

1. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص23.
2. نادية محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، سلسة الثقافة القومية (8)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986، ص44-46.
3. أحمد سعيد نوفل، توجه الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية عدد 25، خريف 2003، ص44-45
4. نادية محمود مصطفى، مصدر سابق، ص48-50
5. محمد كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقة العربية-الأوروبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص99-101
6. عوض خليل، الصراع الأوروبي في إطار الحوار العربي- الأوروبي، قبرص: شرق برس، 1990، ص17-19
7. نفس المصدر، ص20-21
8. نادية مصطفى، مصدر سابق، ص80-81
9. أحمد سعيد نوفل، مصدر سابق
10. نادية مصطفى، مصدر سابق، ص86
11. نفس المصدر، ص88
12. عوض خليل، مصدر سابق، ص24
13. نادية مصطفى، مصدر سابق، ص98
14. انظر نص البيان في: أحمد صدقي الدجاني، وثائق الحوار العربي– الأوروبي 1975-1985، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص325
15. عوض خليل، مصدر سابق، ص49-50
16. نادية مصطفى، مصدر سابق، ص120-121
17. المصدر نفسه
18. عوض خليل، مصدر سابق، ص66-67
19. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص177-179

20. نفس المصدر
21. نفس المصدر
22. محمد كمال، فؤاد نهرا، مصدر سابق، 175-176
23. علي الحاج، مصدر سابق، 305
24. نفس المصدر، ص308-309
25. نفس المصدر، الهامش رقم 49 ص38
26. محمد رشاد الشريف، تطور الصراع العربي- الإسرائيلي وأثرها على العلاقات العربية- الأوروبية، معلومات دولية، عدد 59، شتاء 1999، ص94
27. علي الحاج، مصدر سابق، 310
28. نفس المصدر
29. نفس المصدر
30. The Sevills Declaration of June 2002
31. علي الحاج، مصدر سابق، ص315
32. Emerson, M; Tocci, M. Road Maps and Final Destinations for Israel – Palestine, Working paper no. 12, CEPS Middle East & Euro-Med Project, 2004.
33. Ibid.
34. Ibid.
35. See The Sevills Declaration of June 2002.
36. merson, M; Tocci, M. op.cit.
37. Ibid.
38. Ibid.
39. Ibid.
40. Dore Gold, After London Bombing: Blair's Israeli-Palestinian Detour from the real root causes of terrorism, Jerusalem viewpoint. 534, Jerusalem Center For Public 1 September 2005.
41. Gerstenfetd, M. European Constitution Crisis and its impact on Israel, Jerusalem viewpoint. 534, Jerusalem Center For Public Affairs, 1 July 2005.
42. Ibid.
43. القدس العربي، 12 ديسمبر 2005
44. EU-Palestinian Cooperation beyond disengagement towards a tow-state solution, Brussel, European Commission.
45. Israel Lobby Watch, EU aid to double aid to Palestinian Authority, Report EC, 6 October 2005.
46. Ibid.
47. Anto Lobjakas, Middle East: EU Bracing itself against Allegation of misuse of Palestinian Funds. Radio Free Europe, Radio Liberty 2005.

الفصل الرابع/ الورقة الرابعة

تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان)

عبد الفتاح الرشدان[*]

مقدمـة

تحتل القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي موقعا مهما في اهتمامات معظـم دول العالم، ولا سيما الدول الإسلامية، حيث لم تعد القضية الفلسطينية مهمة للـدول العربيـة فحسـب، بـل هـي قضـية تهـم العـالم الإسـلامي جميعـا، إلا أن اهتمامـات الـدول الإسـلامية وتوجهاتها تجاه الصراع، منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948، كانت مختلفـة ومتباينـة، وقـد يكون هذا متوقعا في غياب وجود أي نوع من التنسيق أو التعاون الحقيقي بين مختلف دول العالم الإسلامي؛ حيث إن الدول الإسلامية متناثرة في عدة قارات ومنـاطق جغرافيـة مختلفـة، ولا يوجد لها تنظيم أو إطار يؤلف بين سياساتها ومواقفها تجاه القضـايا والمشـكلات الرئيسـة التي تواجهها وتمس مصالحها بشكل أو بآخر.

كما أن اهتمامات هذه الدول بموضوع الصراع العربي- الإسرائيلي كانت تتحدد في ضوء مصالح كل دولة وعلاقاتها مع الدول العربية من جهة، ومدى ارتباط مصالحها وعلاقاتهـا مـع الدول العظمى مـن جهـة أخـرى، ولا سـيما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة التـي كانـت تـدعم إسرائيل منذ قيامها، وما زالت تتخذ موقفا متحيزا لصالحها حتى اليوم.

إذن، يصعب الحديث عن موقف موحد أو سياسات موحدة بين الدول الإسلامية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا ينطبق بالضرورة عـلى تصـورات هـذه الـدول نحـو الصراع في المستقبل القريب أو البعيد، وستبحث هذه الورقة في تصورات ثلاث دول إسلامية كبرى، وربما مؤثرة، ولها وزن على الصـعيدين الإقليمـي والـدولي، وهـي تركيـا وإيـران وباكسـتان، بهـدف التعرف على طبيعة علاقاتها وتوجهاتها نحو الصراع منذ قيام دولة إسرائيل وحتـى اليـوم، مـع التركيز على تصوراتها المستقبلية تجاه هذا الصراع.

---

[*] أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة- الأردن

أولاً: تركيا والصراع العربي- الإسرائيلي

عاش العرب والأتراك معا أكثر من أربعة قرون في ظل الإمبراطورية العثمانية وتحت الخلافة الإسلامية، وهذا يدل على الجذور العميقة لطبيعة هذه العلاقات، إلا أن انهيار الإمبراطورية العثمانية، وموقف العرب من الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم قيام الدولة التركية الحديثة على قاعدة العلمانية التي نادى بها مصطفى كمال أتاتورك، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة، أثرت سلباً على مسيرة العلاقات العربية- التركية، وأدت إلى تنافس متبادل بين الجيران، وولادة خلافات ومشكلات نتيجة القطيعة والبعد عن ثقافة الحوار والتفاهم.

وإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل مهمة ساهمت في التأثير على العلاقات بين الطرفين، مثل قضية فلسطين، والمياه، والأكراد، ولكن هناك متغيرين أثرا بشكل واضح في تعثر العلاقات العربية- التركية وعدم تطورها بشكل إيجابي، وهما[1]:

1- الاعتراف التركي بإسرائيل، حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في 1949/3/28، أي بعد عشرة أشهر من إعلان قيام الكيان الإسرائيلي، وبعد ذلك أقامت تركيا علاقات دبلوماسية على مستوى المفوضيات عام 1950.

2- تطور علاقات تركيا بالغرب وانحيازها إليه عبر الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة، ثم الدخول في حلف بغداد الذي رفضته الدول العربية عدا العراق التي انضمت إليه في منتصف الخمسينيات.

ولا شك أن اعتراف تركيا بإسرائيل قد شكل صدمة للدول العربية باعتبار أن ما يجمع تركيا مع العرب أكثر مما يجمعها مع إسرائيل، ولكن يبدو أن الاعتبارات السياسية والمصلحية هي التي كانت تتحكم بالسياسة الخارجية التركية التي تتمثل في وجود الاتحاد السوفييتي على حدودها الشمالية، العامل الذي ساعد على دخولها في التحالف الغربي المناهض للشيوعية والمؤيد والداعم لدولة إسرائيل، أذ إن تركيا كانت ترى في علاقاتها مع إسرائيل عنصر توازن مضاد للأطماع السوفييتية، وما يمكن أن تشكله من خطر على حدود تركيا وأمنها القومي.

وقد شهدت خمسينيات القرن الماضي ارتفاعاً في حدة التوتر بين تركيا والعرب بسبب قيام بعض الدول العربية بزيادة التقارب وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفييتي شمالاً وبلغاريا واليونان غرباً، ولكن هذه الحالة لم تستمر، إذ مرت العلاقات العربية- التركية عموماً بمراحل من الهبوط والصعود والتوتر والهدوء، وشهدت فترة الستينيات تحسناً في العلاقات بين الطرفين.

وعندما وقعت حرب حزيران/يونيو 1967 بين العرب وإسرائيل اتخذت تركيا موقفاً إيجابياً لإثبات حسن نواياها تجاه العرب، وبالتالي تحسين مستوى العلاقات معهم، حيث رفضت السماح باستخدام القواعد الأجنبية الموجودة في أراضيها ضد العرب، ولم تتوقف تركيا عند هذا بل طالبت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت في 5 حزيران/يونيو 1967، وضمن إطار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، واعترفت بعد ذلك بمنظمة التحرير الفلسطينية في كانون ثاني/يناير عام 1975، وأيدت القرارات الدولية التي تعارض ضم إسرائيل للقدس ومرتفعات الجولان عامي 1980، 1981، وكانت تركيا أول دولة غير عربية تعترف بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة عندما أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في 1988/11/14 في الجزائر.

لقد ترافق هذا التحسن في العلاقات العربية– التركية على الصعيد السياسي بتحسن كبير في العلاقات الاقتصادية، ويبدو أن الموقف التركي كان متأثراً بالمتغيرات والظروف التي مرت بها المنطقة، وخاصة مع وجود تضامن عربي تمثل في دعم العراق في حربه مع إيران (1980-1988) وخروج العراق من هذه الحرب قوة عسكرية يحسب لها حساب في ميزان القوى على مستوى المنطقة.

ولكن، ومنذ بداية التسعينيات، بدأت العلاقات مع إسرائيل بالتحسن وشهدت انتعاشاً كبيراً خاصة في مجال التعاون العسكري والاستراتيجي، ويمكن أن تعود أسباب ذلك إلى ما يلي:

1. اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 بدولة إسرائيل، ثم بدء المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل في مؤتمر مدريد عام 1991 وما نتج عنه من مفاوضات ثنائية أدت إلى توقيع اتفاقيات سلام بين أطراف عربية، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية، وبين إسرائيل.

2.تدهور العلاقات التركية مع بعض الدول العربية (سوريا والعراق) بسبب الخلافات على قضيتي المياه والأكراد.

وفي تشرين ثاني/نوفمبر عام 1994 قامت تانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا بزيارة إلى إسرائيل، وهي أول زيارة تركية على هذا المستوى، كما قام الرئيسي التركي الأسبق سليمان ديميريل بزيارة إسرائيل، وكانت هذه الزيارات تؤثر على مدى تطور العلاقات مع إسرائيل.

وفي نفس الشهر المذكور تم التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا من أجل تحويل الجهود في مناهضة الاكراد إلى اتفاق ثنائي بين البلدين، وفي شهر شباط/فبراير 1996 وقع اتفاق في مجال التعاون العسكري والاستخباري وإقامة أجهزة تصنت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في المنطقة[2]، وهكذا استمرت علاقات البلدين بالتحسن طيلة التسعينيات.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002 إلى رئاسة الحكومة، أخذت تركيا تغير علاقاتها مع الدول العربية، وتبدي تعاطفاً أكثر مع القضية الفلسطينية، وكان دافعها لذلك تحسين علاقاتها مع العرب لاعتبارات اقتصادية، وتفهم الحزب الحاكم لنوع من الالتزامات العقدية تجاه الأراضي المقدسة، وتجاه الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي بدأت تمارسها بشكل مكثف منذ قيام الانتفاضة عام 2001.

ولكن السياسة التركية إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي ستبقى متسمة بالحذر المتزايد، لشعور صانعي السياسة التركية أن هذا الصراع بأبعاده المختلفة يؤثر مباشرة في أمن تركيا، مما يجعل من الصعب عليها أن تقف موقفاً محايداً، لأن أمنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب يستلزم سياسة أكثر فاعلية من جانبها تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، ويجب أن تكون متوازنة مع التزاماتها كعضو في حلف شمال الأطلسي، ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومصالحها على المدى البعيد.

ولا بد من التأكيد على ما تحظى به المؤسسة العسكرية من دور مهم وكبير في التأثير على طبيعة السياسة التركية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، والذي يمكن أن يساهم في الضغط باتجاه استمرار علاقات إيجابية مع إسرائيل رغم تغير الحكومات التي تصل إلى السلطة في تركيا.

ويمكن القول إنه ليس من المتوقع أن يكون موقف تركيا من الصراع خلال السنوات

العشر القادمة موقفا حاسما، ولذا فإن الموقف المتردد قد لا يسهم في حسم الصراع لصالح سيناريو السلام أو التسوية، ولا لصالح سيناريو المواجهة، بل من المرجح أن تكون سياسة تركيا أقرب إلى اتباع سياسة متوازنة بين طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي وإرضائهما لعوامل مختلفة.

إن السياسة التركية إزاء الصراع ومحمل علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل يخضع للعديد من المحددات والمتغيرات التي ترتبط بقضايا داخلية وإقليمية ودولية، وإن تركيا حريصة على ألا تدخل في علاقات توتر مع إسرائيل رغم الانتقادات التي وجهتها لإسرائيل في السنوات القليلة الماضية بسبب ممارسات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية، ومما يدلل على ذلك أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردغان قد التقى في بداية زيارته لواشنطن بداية عام 2004 بالمؤتمر اليهودي الأمريكي، وطمأن أعضاءه على مستوى العلاقات التركية- الإسرائيلية، باعتبار أن هذا اللقاء هو أحد المفاتيح الرئيسة لنجاح زيارته.

إذن، يتأثر موقف تركيا من الصراع العربي– الإسرائيلي في الوقت الراهن وعلى المدى القريب بعوامل كثيرة، منها:

1. ارتباط تركيا بعلاقات تقليدية مع الولايات المتحدة ورغبتها في أن تلعب دورا مهما ومحوريا على صعيد تعزيز علاقاتها مع أمريكا، وفي هذا تسعى تركيا لاستقطاب الدعم الإسرائيلي من خلال وسائل الضغط اليهودي على صناع القرار في واشنطن.
2. رغبة تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وما يترتب على تركيا من اتباع سياسة متوازنة تتفق مع متطلبات الانضمام، وفي هذا السياق تبحث تركيا عن دور حيوي ومهم لها في بالمنطقة يمكنها من تحقيق رغبتها بالانضمام للاتحاد.
3. رغبة تركيا في أن يكون لها موقف مركزي في المشروع الشرق أوسطي الكبير المطروح أمريكيا لوضع ترتيبات جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: إيران والصراع العربي- الإسرائيلي

نظرت إسرائيل منذ قيامها عام 1948 إلى إيران على أساس أنها حليف استراتيجي، فقد أعلن أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون أن على إسرائيل أن تحاصر الدول

العربية من خلال تحالفها مع كل من تركيا وإيران وإثيوبيا، بهدف التقليل من عزلتها وتحقيق أهدافها وإيجاد نوع من التوازن الديمغرافي مع الدول العربية، ومن هنا فقد سعت إسرائيل باستمرار لتوثيق علاقاتها مع إيران، وخاصة في فترة حكم شاه إيران.

ومن المعلوم أن إيران قد اعترفت بإسرائيل بعد قيامها بعامين، وتحديدا في 1950/3/6، وقد استمرت العلاقات الوثيقة بين البلدين، وتوطنت العلاقة منذ ذلك الوقت إلى درجة التحالف الاستراتيجي، إلى أن انهارت هذه العلاقات مع سقوط الشاه عام 1979.

وكان من أبرز العوامل التي ساهمت في تدعيم العلاقات الإسرائيلية مع نظام شاه إيران السابق هو رغبة الشاه في الاستفادة من إسرائيل صاحبة النفوذ القوي والمؤثر في الولايات المتحدة لمساعدة إيران في تحسين وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة[3].

إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أدى إلى إعلان النظام الجديد رفض شرعية الكيان الصهيوني وقطع العلاقات مع إسرائيل مباشرة، وقام بتسليم مبنى السفارة الإسرائيلية السابقة في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية لكي يكون مقراً لسفارتها هناك.

وليس هذا غريبا على النظام الإيراني الجديد باعتبار أن الثورة الإسلامية قد جعلت من دعم مسلمي العالم أحد أهدافها الأساسية، ولذلك وضعت الجمهورية الإيرانية الإسلامية دعم القضية الفلسطينية على رأس أولوياتها.

وانتهجت الحكومة الإيرانية سياسة هجومية معادية لإسرائيل تقوم على أساس أن إسرائيل دولة غير شرعية في وجودها، خاصة أنها احتلت فلسطين بالقوة، وشردت أهلها الشرعيين من أراضيهم، وتسببت لهم بكل أشكال المعاناة والاضطهاد، وكانت إيران تطبق الشعارات المعادية تجاه إسرائيل غير آبهة بالمصالح المادية الداخلية أو الأوضاع الدولية المحيطة، وكانت السمة الغالبة على السياسة الإيرانية هي سمة الواجب الديني، وقابل ذلك دعم إيراني لمنظمة التحرير الفلسطينية على الصعيدين السياسي والإعلامي.

ولكن السياسة الإيرانية التي قامت على أساس دعم منظمة التحرير الفلسطينية بدأت تتغير إثر الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) بعد إعلان منظمة التحرير الفلسطينية

دعمها للعراق، وأصبح هناك فصل بين الموقف المعادي لإسرائيل ودعم منظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ تحول هذا الدعم إلى منظمات فلسطينية أخرى، بسبب التوتر الذي نشب في العلاقات بين الطرفين.

وقد شعرت إسرائيل نتيجة الموقف الإيراني المعادي لها أنها الخاسر الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، سيما أن العرب وإيران أصبحوا في معسكر واحد معاد لها، وقد حاولت إسرائيل من جهتها إعادة علاقاتها مع إيران، كما سعت إلى بيعها أسلحة خلال فترة الحرب مع العراق بهدف تحسين العلاقات مع إيران، ولكن يبدو أن هذه المحاولات لم تفلح في إعادة علاقات إسرائيل مع إيران إلى ما كانت عليه أيام حكم الشاه، كما أنها لم تتمكن من إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وفي سياق الحديث عن موقف إيران من القضية الفلسطينية بعد قيام الثورة الإسلامية، تجدر الإشارة إلى أن إيران قامت بجهود سياسية لدعم القضية على الصعيد الدولي، ولكنها لم تقم بأي عمل مباشر كأن تعلن الحرب على إسرائيل أو أن تقوم بدعم لوجستي مباشر للشعب الفلسطيني لدعم الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية، ولكن يمكن القول إن إيران قدمت دعمها بأشكال غير مباشرة لإضعاف إسرائيل من خلال دعمها ومساندتها لحزب الله في جنوب لبنان منذ إنشائه عام 1982 بقصد تقوية نشاط الحزب في مواجهة إسرائيل.

وكذلك سعت إيران لإقامة شكل من أشكال التحالف مع سوريا لدعمها في أن تكون دولة مواجهة مع إسرائيل، ولكن لم تكن مسألة التحالف مع سوريا تخلو من دوافع أخرى تتعلق بتحقيق مصالح إيران في المنطقة.

- **العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية بعد الحرب الباردة**

بعد انتهاء الحرب الباردة وسيطرة القطب الواحد الأمريكي على النظام العالمي، حدثت متغيرات كثيرة في الشرق الأوسط، وكان أبرزها ما حققته أمريكا من انتصار ساحق في تمكنها من إخراج العراق من الكويت وإلحاق الهزيمة بها وإطباق الحصار عليها، ثم قيام المفاوضات السلمية المباشرة بين العرب وإسرائيل بدفعٍ وضغطٍ أمريكيين في مؤتمر مدريد عام 1991 وحضرته معظم الدول العربية.

وكان من نتائج هذا المؤتمر قيام مفاوضات ثنائية بين الدول العربية وإسرائيل أدت إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وأقامت بعض الدول العربية علاقات دبلوماسية وقنصلية معها، الأمر الذي جعل إسرائيل تقلل من شأن الاهتمام بإقامة علاقات مع إيران لمواجهة الدول العربية، ومع ذلك استمرت إسرائيل بالنظر إلى إيران على أساس أنها تشكل أكبر تهديد لإسرائيل، وبناءً عليه سعت إسرائيل لاتخاذ إجراءات من شأنها عزل إيران وعدم تمكينها من لعب أي دور مؤثر في المنطقة.

ويبدو أن انهيار الاتحاد السوفييتي، وبدء مسيرة التفاوض السلمي بين العرب واسرائيل مع مطلع التسعينيات، قد أدى إلى التقليل من مكانة إيران على مستوى المنطقة، ما جعل إيران تسلك سياسة دفاعية غير هجومية تجاه إسرائيل، وبعد أن كانت إيران تعلن صراحة رفضها لعملية السلام في الشرق الأوسط، أخذت فيما بعد تعلن أنها لن تقف، أو لن تضع العراقيل، أمام المفاوضات القائمة في المنطقة رغم قناعاتها بأن هذه المفاوضات لن تعود على المنطقة بسلام عادل.

ويبدو أن إيران قد سلكت في سياستها الخارجية منحنى أكثر واقعية بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة مما جعلها تعطي أهمية أكبر للمنطقة الشمالية (آسيا الوسطى والقوقاز) والمنطقة الجنوبية.

وكانت السياسة الخارجية الإيرانية بالنسبة لإسرائيل قائمة على العداء لها وعدم الاعتراف بها، إلا أن المحادثات السياسة للدول العربية، وسعيها لإقامة سلام مع إسرائيل، أدى الى تراجع الموقف الإيراني المعادي لإسرائيل ولعملية السلام.

ورغم تراجع العلاقات الإيرانية- العربية بسبب مواقف الأخيرة الداعمة للعراق أثناء حرب الخليج الأولى، إلا أن العلاقات شهدت تحسنا ملموسا مع دول عربية ومع دول الخليج العربي، خاصة السعودية، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، إلا أنه وفي ذات الوقت لم تشهد العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية أي تحسن.

ومن الواضح أن إيران أخذت تواجه وضعا أكثر صعوبة على الصعيد الدولي والموقف الأمريكي منها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومثل هذه التطورات أتاحت

لإسرائيل الفرصة المناسبة لتشديد عدائها لإيران، حيث تبذل حاليا جهدا كبيرا لتوجيه ضربة قاسية لإيران على يد الولايات المتحدة أو على يد إسرائيل مباشرة بالتنسيق مع الولايات المتحدة، ومن هنا انتقلت العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية إلى مرحلة المواجهة وإثارة المجتمع الدولي بضغط أمريكي أمام الملف النووي الإيراني ومنع إيران من التقدم بهذا الاتجاه.

وقد جاء تصريح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، بأن إسرائيل "يجب أن تزال من الخريطة وأن الدول الإسلامية لن تسمح لعدوها التاريخي أن يعيش في قلبها"، في سياق الرد على توجه إسرائيل العدائي تجاه إيران، وخاصة بسبب الضغط الذي تمارسه إسرائيل في جميع الاتجاهات بخصوص الملف النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على إيران، وفي إطار ردة الفعل الدولية الغاضبة على هذا التصريح أكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها أن إيران لا تنوي مهاجمة إسرائيل كما توحي تصريحات نجاد، وسارعت الدبلوماسية الإيرانية إلى شرح الملابسات التي أحاطت بالتصريح.

وتجدر الإشارة إلى أن تصريح نجاد يستند إلى الخطاب السياسي الإيراني تجاه إسرائيل، وهو خطاب سلكته إيران منذ قيام الدولة الإسلامية؛ فهو ليس خطابا جديدا ولا يهدف إلى القيام بأي عمل عسكري تجاه إسرائيل, ومن المعروف أن الخطاب السياسي الإيراني منطلق من منظومة قيم أيديولوجية في السياسة الخارجية الإيرانية تعطي القضية الفلسطينية مكانة خاصة، وتعتبر أن التسويات السلمية لا تنفع مع الصراع مع إسرائيل.

أما موقف إيران تجاه الصراع في المستقبل وعلى مدى السنوات العشر القادمة، فإنه لن يسهم في حسم الصراع باتجاه واضح، وإنما من المرجح أن يميل الموقف الإيراني إلى البراغماتية، منطلقا من مصالح إيران الواقعية، وذلك للأسباب التالية:

1. المتغيرات الدولية التي حدثت بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، وما فرضه على إيران من قيود ومحددات إلى حد اعتبار الولايات المتحدة لها بأنها دولة تدعم الإرهاب وأنها من دول محور الشر، والتهديد بفرض العقوبات الدولية إذا لم ترضخ للشروط الأمريكية.
2. الملف النووي الإيراني المتمثل بالضغط على إيران لوقف تطوير برنامجها النووي،

تدخُّل إسرائيل والمجتمع الدولي (الولايات المتحدة وأوروبا) ضد إيران لإجبارها على التخلي عن الإقدام على عمل من شأنه أن يطور هذا البرنامج.

3. ليس للدول العربية موقف محدد من السياسات الإيرانية بخصوص تطويرها للسلاح النووي، وربما لبعضها موقف سلبي منه، ولذا فإن الدول العربية ليست من الدول المؤثرة على صعيد النظام الدولي أو في نطاق أجهزة الأمم المتحدة لدعم الموقف الإيراني.

4. أصبحت السياسة الإيرانية تجاه موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي أقل معارضة لموضوع المفاوضات مع إسرائيل بعد أن أقامت مع دول عربية علاقات دبلوماسية واقتصادية.

وبما أن الظروف الراهنة تشكل بيئة ضاغطة على إيران، فليس من مصلحة إيران أن يكون لها موقف مباشر للضغط على إسرائيل أو لدعم الدول العربية لتغيير مجرى الصراع.

وجدير بالاهتمام الإشارة إلى أن التجربة أثبتت أنه لم يكن لإيران، منذ مجيء الثورة الإسلامية، أي مواقف عملية على صعيد دعم الدول العربية في جميع القضايا التي واجهتها، وكانت تقف على الحياد، أو كانت تتخذ مواقف سلبية، ومن هنا فإن موقف إيران سيسهم في استمرار الأوضاع على ما هي عليه إلى حد كبير.

ثالثاً: باكستان والصراع العربي- الإسرائيلي

عندما تم الإعلان عن قيام دولة باكستان عام 1947 كان ذلك موضع ارتياح وترحيب من الدول العربية والإسلامية، للاعتبارات الدينية التي كانت وراء قيامها.

وقد قامت علاقات تتسم بالود والتعاون بين باكستان ومعظم الدول الإسلامية والعربية بشكل خاص، ويظهر ذلك من خلال الدعم الذي قدمته الدول العربية لانضمام باكستان إلى الأمم المتحدة، واتخاذ الدول العربية مواقف مؤيدة أو محايدة تجاه الصراع الباكستاني- الهندي، ثم الترحيب بدخول باكستان عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويبدو أن باكستان منذ قيامها كانت تتخذ مواقف إيجابية من جميع القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية كقضية إسلامية عادلة، وبدا ذلك واضحا عندما قام وزير

خارجية باكستان في تلك الفترة بتأييد المجموعة العربية ضد قرار التقسيم الخاص بفلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين ثاني/نوفمبر عام 1947، كما أن باكستان وقفت ضد دعوة إسرائيل إلى المؤتمر الأفريقي- الآسيوي عام 1954، ومؤتمر باندونج عام 1955، وقد استمر الموقف الباكستاني في دعمه للقضية الفلسطينية انطلاقاً من اعتبارين:

1. الأهمية التي تتمتع بها القضية الفلسطينية كقضية مركزية في العالم العربي.
2. ما ترتبه الرابطة الإسلامية على باكستان من مواقف تجاه القضايا العربية والإسلامية ورؤيتها للوطن العربي محيطا إسلاميا تستطيع أن تتعاون معه إلى أبعد الحدود.

ولا شك أن هذا الموقف الداعم للقضية الفلسطينية كان يحقق لباكستان مكاسب سياسية في صراعها مع الهند، إضافة إلى مكاسب اقتصادية في العالم العربي.

ورغم عدم اعتراف باكستان بدولة إسرائيل منذ قيامها، والتأكيد على الحقوق العربية التقليدية في الصراع، إلا أن قضية العلاقة مع إسرائيل ظلت واحدة من الإشكاليات المهمة في السياسة الخارجية الباكستانية، فقد حرصت باكستان على التمييز بين الاعتراف ووجود اتصالات فعلية؛ إذ إن غياب الاعتراف بإسرائيل لم يَحُل دون قيام اتصالات وأشكال مختلفة من التعاون السري بين البلدين.

وتعود هذه الاتصالات إلى الفترة التي سبقت قيام إسرائيل، فقد جرت عدة لقاءات مهمة بين الجانبين بهدف التأثير في الموقف الباكستاني من قرار التقسيم، وجرت لقاءات ومحادثات لاحقة، كان أبرزها اللقاء بين مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ونظيره الباكستاني في 7 نيسان/ أبريل عام 1952، وكذلك اللقاء بين مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة ووزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان في نيويورك في 1953/1/11 الذي ناقشا خلاله اعتراف باكستان بإسرائيل(4).

إلا أن الاجتماعات التي تمت بين دبلوماسيين باكستانيين وإسرائيليين لم تقف عند هذا الحد، بل شملت اتصالات تتعلق بالتعاون الأمني وخاصة أثناء الحرب الأفغانية- السوفييتية، وعقدت في إطار هذه الاتصالات اجتماعات سرية بين قيادات المخابرات الباكستانية

والموساد الإسرائيلي، فضلا عن قيام بعض أشكال التجارة المباشرة وغير المباشرة بين الجانبين، حيث عقدت بعض الصفقات التجارية بين المؤسسات الرسمية، كان من بينها صفقة شراء قطع غيار لطائرات من شركة الخطوط الباكستانية من إسرائيل.

ولم تعد إقامة علاقات مع إسرائيل وتطويرها من المحرمات، لا سيما بعد أن بدأت عملية التسوية بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد عام 1991، وتطورت العلاقات الهندية-الإسرائيلية واتخذت أبعادا استراتيجية على حساب باكستان، وحدثت تغيرات هيكلية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، إلى درجة يرى معها الاتجاه المؤيد في باكستان لإقامة علاقات مع إسرائيل أن عدم تطبيع تلك العلاقات من شأنه أن يخرج باكستان من سياق التفاعلات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم تنامي الاتجاه المؤيد للاعتراف بإسرائيل وتطوير العلاقات في عهد حكومتي بنازير بوتو ونواز شريف، إلا أن القيادات الباكستانية لم تتخذ أي قرار يؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل أو التطبيع معها، ولكن القيادة الباكستانية الحالية حاولت التعامل بدرجة كبيرة من البرغماتية والسياسة واستغلال اللحظة الإقليمية والمحلية الراهنة لاتخاذ قرار بشأن الاعتراف بإسرائيل[5]؛ فقد أعلن الرئيس الباكستاني برويز مشرف في مقابلة له في 17 تموز/ يونيو 2003 عشية ذهابه للولايات المتحدة أن على باكستان أن تكون براغماتية وتعترف بإسرائيل، وهناك مجموعة من العوامل التي دفعت الرئيس مشرف إلى اتخاذ هذا القرار، وأهمها[6]:

1. تجميل صورة باكستان أمام الغرب بعد اتهامها بأنها مصدر للإرهاب وأن الرئيس مشرف لا يقوم بما يلزم لتحجيم خطر التطرف والأصولية.
2. تحييد إسرائيل في الصراع الدائر بين باكستان والهند حول كشمير، وحول سباق التسلح النووي والتقليدي بين البلدين.
3. التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط والحديث عن خريطة جديدة في المنطقة في ضوء ما تطرحه الولايات المتحدة حول مفهوم الشرق الأوسط الكبير الذي قد يضطر باكستان إلى الاعتراف بإسرائيل شرطا لاندماجها في تلك الخريطة وعدم تهميشها.

4. الرغبة في التعاون مع إسرائيل اقتصاديا وتجاريا وعسكريا كما هو الحال مع الهند.
5. تعزيز علاقة باكستان بالولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة، من أجل الحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية والغربية.

ولا شك أن اللقاء الذي تم بين وزيري خارجية باكستان وإسرائيل في أيلول/سبتمبر 2005، في إسطنبول برعاية تركية لتطبيع العلاقات بينهما، وهو أول لقاء تاريخي، يعبر عن مدى بحث باكستان عن مساحة دبلوماسية للاستجابة للضغوط الأمريكية وتجنب مخاطرها، وفي الوقت ذاته تحقيق مكاسب على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق يبدو أن مستقبل موقف باكستان تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي سيتسم بالحذر، وستكون كل الخطوات التي ستقدم عليها بخصوص هذا الصراع محسوبة، ومن غير المتوقع أن تكون مواقفها حاسمة أو مؤثرة بشكل كبير تجاه حسم الصراع، ولذلك فإن الموقف الباكستاني سيساهم في استمرار الوضع على ما كان عليه.

الخاتمة

بعد دراسة التطورات في العلاقات بين البلدان الإسلامية الثلاثة (تركيا وإيران وباكستان) مع إسرائيل، والظروف والمتغيرات التي تحكم موقف كل دولة من هذه الدول تجاه علاقاتها مع الدول العربية ومواقفها من القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، فإن كل دولة من هذه الدول تحكمها في علاقاتها مصالح وطنية واعتبارات دولية وإقليمية، ولذلك لا يمكن الفصل بين مواقف هذه الدول من تطورات الصراع وما يدور في البيئة الدولية وطبيعة النظام الدولي السائد في الوقت الراهن، وخاصة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النظام، ويمكن الحديث عن العوامل التالية كعوامل تؤثر على مواقف الدول الإسلامية الثلاث من الصراع:

1- الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي وتحكمها بمجريات العلاقات الدولية والسيطرة على أجهزة الأمم المتحدة واستخدام القوة للضغط على الدول حتى تتجاوب مع سياسات الولايات المتحدة ومصالحها المختلفة في دول العالم.
2- العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية القائمة على أساس الشراكة الاستراتيجية

والتحيز الكامل لمصلحة إسرائيل، وعدم الرغبة بممارسة أي ضغط عليها لتستجيب لقرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وإيجاد تسوية مقبولة للصراع.

3- موقف الولايات المتحدة من الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، وخاصة تجاه الدول العربية والإسلامية، واعتبارها مصدرا لما أسمته "الإرهاب" والهجمة الشرسة عليها، ورفع الولايات المتحدة شعار "من ليس معنا فهو ضدنا"، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الدول العربية والإسلامية، فقد أخذت هذه المواقف المتشددة ضد العرب والمسلمين تولد الخوف لديهم من جراء التهديدات والعقوبات التي يمكن أن يتعرضوا لها.

4- قبول الدول الأوروبية بالدور الأمريكي في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بمشروعات التسوية تجاه الصراع، أو بخصوص مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعدم رغبتها في أن يكون لها موقف مستقل يمكن أن يوجد نوعا من توازن السياسات في المنطقة العربية ويجعل هناك هامشا للدول الإسلامية والعربية للحركة.

5- إن أوضاع النظام العربي لا تسمح بالحديث عن علاقات عربية أو سياسية جماعية مع دول الجوار أو الدول الإسلامية بشكل عام، ولكن يمكن القول بوجود مجموعة علاقات وسياسات عربية ثنائية مع هذه الدول، كما أنه لا يوجد لدى الدول العربية نفسها سياسة واضحة، أو حتى استراتيجية قائمة على رؤية واضحة، بخصوص موقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي، أو بخصوص تطوير علاقاتها مع الدول الإسلامية.

وفي ضوء الحقائق السابقة فإن من الطبيعي أن تتبنى كل دولة إسلامية تصوراتها وسياساتها ومواقفها من الصراع من منظور مصالحها الوطنية، وما يمكن أن تحققه من مكاسب، فالمصالح في عالم اليوم تلعب دور المفتاح السحري، حيث تحدد أولويات واهتمامات الدول في ضوء الظروف والمتغيرات السائدة في البيئة الدولية والإقليمية وما

تفرضه من محددات أو قيود على سياسات هذه الدول ومواقفها.

ومن هنا، لا يمكن الاعتماد على مواقف الدول الإسلامية الثلاث التي تحدثت عنها الدراسة رغم أهميتها، لأن الدول العربية هي المعني الأول في حسم الصراع العربي- الإسرائيلي، ويجب أن يكون الحسم نابعا من الدول العربية أساسا، ولذلك فإنه ما لم يتبلور موقف عربي متين ورؤية سياسية واضحة بخصوص أخطر قضية تواجه النظام العربي، فإن الصراع سيبقى مفتوحا لكافة الاحتمالات.

ولكن السيناريو المرجح هو استمرار الصراع على ما هو عليه إلى حد كبير، واستمرار مساره بالتخبط وعدم الوضوح، أو الوصول إلى حالة حسم عن طريق الحرب أو السلام، وهو ما يؤكد استمرار الأوضاع القائمة أو السائدة مع حدوث تغيرات لن تكون في الأغلب جوهرية على مدى السنوات العشر القادمة، ولا يتوقع أن يكون للدول الإسلامية الثلاث (تركيا وإيران وباكستان) دور في حسم الصراع.

الهوامش

[1] . سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 284.

[2] . أحمد فؤاد سلامة، التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر 1997، ص 116-117.

[3] . أميرم حاجي يوسفي، سياسة إيران الخارجية إزاء إسرائيل 1979-2002، مجلة شؤون الأوسط، العدد 119 صيف 2005، ص69.

[4] . محمد فايز فرحات، تطبيع العلاقات الباكستانية- الإسرائيلية: الدوافع والإشكاليات، مجلة السياسية الدولية، العدد 162 أكتوبر 2005، ص 179-180.

[5] . نفس المرجع، ص 180-181.

[6] . جمال مظلوم، العلاقات الباكستانية– الإسرائيلية: الأبعاد العسكرية، مجلة السياسية الدولية، العدد162 أكتوبر 2005، ص 183.

الفصل الخامس

دور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع

- الورقة الأولى

مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

- الورقة الثانية

مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في دول المواجهة (مصر، سوريا، لبنان، الأردن)

- الورقة الثالثة

دور المجتمع العربي المدني "نموذج المجتمع المدني المغاربي"

- الورقة الرابعة

مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية

- الورقة الخامسة

دور المؤسسات الإعلامية العربية

الفصل الخامس/ الورقة الأولى

مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

فارس أبو الحسن[*]

تمهيد

لا بد في البداية من تحديد المفهوم الذي نعنيه بمؤسسات المجتمع المدني، نظرا لحداثة استخدام هذا المصطلح واختلاف الآراء حول تعريفه ومدلولاته، وهل تدخل الأحزاب السياسية ضمن محدداته أو لا؟ ولا نرغب أن ندخل في الجدل الدائر حول التعريف، بل نورد هنا ما وجدناه أنسب تعريف، وهو: المجتمع المدني جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص.

ويعرف "برتراند بادي" في كتابه **sociologie politique** المجتمع المدني بأنه "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل الدولة أو توسطها".

عناصر تكوين المجتمع المدني

من الممكن أن نجد تعريفات عدة للمجتمع المدني، إلا أنها لا تخرج عن توافر ثلاثة أركان أساسية:

1. "**الطوعية**" وهي الفعل الإرادي الحر أو الطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات المجتمع المدني وبنيته عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.
2. "**التنظيم**" أي إن المجتمع المدني منظم، ويشير هذا الركن إلى فكرة "المؤسسية" التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا، وتشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. "**الهدف**" الذي تضطلع به هذه المنظمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة وهيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

[*] محام، وعضو مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان

وتنتظم تحت لواء مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين القوى والأحزاب السياسية، والمنظمات الأهلية التي تصنف حسب طبيعتها إلى الجمعيات الخيرية والتعاونية، والمنظمات الجماهيرية، والمؤسسات والمنظمات التنموية، والمراكز ومؤسسات البحث والإعلام وحقوق الإنسان، ومؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح لفئات محددة.

وقد لعبت المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني خلال سنوات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي دروا مهما في توفير خدمات واسعة في ظل الاحتلال، شملت مجالات الحياة المدنية المختلفة: التنمية والتعليم والصحة والإعلام وحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومراكز البحث واستطلاعات الرأي والتدريب التنموي والمهني والصناعات اليدوية المحلية، إضافة إلى خدمات إغاثية تقدمها الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة والعمل التطوعي واللجان الشعبية، لتواجه مشكلات الفقر والبطالة التي خلفها الاحتلال.

فمنذ عام 1967، وبعد أن أكمل الاحتلال الصهيوني سيطرته على ما تبقى من فلسطين "الضفة الغربية وقطاع غزة"، بدأ المجتمع الفلسطيني يشكل آليات الدفاع عن الوجود بشكل أكثر فاعلية.

ولعبت المنظمات الأهلية الفلسطينية، على اختلاف أنواعها، دورا مركزيا في حماية النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني من كافة التحديات والمخاطر التي كانت ولا تزال تهدد كيانه ووجوده، فغياب الدولة الفلسطينية أعطى المنظمات الأهلية والقطاع الأهلي خصوصية فريدة من نوعها، ميزته عن غيره من الأقطار العربية والعالمية، فقد لعب هذا القطاع دورا رائدا في مقاومة الاحتلال الصهيوني وفي التصدي لسياساته العنصرية تجاه الأرض والإنسان والمؤسسات.

كما لعبت دورا مركزيا في مجال البناء والتنمية في ظروف احتلال إجلائي، وعنصري واستيطاني، فقد اتسعت الأنشطة الأهلية، وبدأت المؤسسات غير الحكومية بتنظيم وتطوير خدماتها التطوعية الجماهيرية في أنحاء الضفة والقطاع، وانحسر هذا الدور مع إنشاء السلطة الفلسطينية، ثم عاد وبقوة وزخم أكبر مع اندلاع الانتفاضة الثانية: انتفاضة الأقصى.

أولا: لمحة تاريخية عن مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

قد تكون المنظمات الشعبية الفلسطينية من أقدم مؤسسات المجتمع المدني العربية، ومما

لا شك فيه أن للاستعمار البريطاني، وما تبعه من احتلال إسرائيلي، وما تخلله من انتهاكات لحقوق الإنسان تمثلت في المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية وما بعدها من عمليات تهجير جماعي تمثلت في نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982، وما بعدها من أحداث الانتفاضة الأولى عام 1987، وما بعدها من مستجدات كإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993، وانتهاء بانتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول/سبتمبر عام 2000، كل ذلك كان من شأنه أن يُعجِّل بقيام منظمات شعبية تخفف من وطأة الاحتلال والتخفيف من معاناة المواطنين الفلسطينيين وتعزيز صمودهم.

يمكن الربط بين انتظام العديد من المواطنين في التجمعات الخيرية في عشرينيات القرن الماضي بدافع الغيرة الوطنية على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية (للمحتل) البعيدة عن خدمة المواطن والوطن.

وتؤكد أبحاث أن بعض المؤسسات التي تشكلت في ثلاثينيات القرن الماضي اتخذت من النشاط الاجتماعي والثقافي غاية وستارا لأعمالها السياسية للتحايل على السلطة الاحتلالية.

وفي الحديث عن تطور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين نلاحظ أنه في الفترة من عام 1948-1967 حدثت نقلة نوعية في أداء المؤسسات وحجمها، فقد أثقلت النكبة، وما تبعها من تدفق مئات الآلاف من النازحين والمشردين من مدن وقرى فلسطين، كاهل الجمعيات القائمة، ودفعت كثيرا من أبناء المجتمع إلى التفكير في إنشاء جمعيات يتناسب عددها وتتلاءم خدماتها مع حاجات الكثرة المعوزة، فأضافت الجمعيات الخيرية الخدمات الصحية والإسعافات الأولية ورعاية وتأهيل المعوقين ودور الأيتام وملاجئ العجزة ومراكز التدريب المهني، إضافة لتقديم الغذاء والكساء.

إن الملاحظ على غالبية مؤسسات المجتمع المدني التي عرفتها فلسطين في تلك المرحلة أنها أسست ضد رغبات قوات الاحتلال، حيث إن قوانين الانتداب لم تسمح للفلسطينيين بتنظيم أنفسهم سياسيا واجتماعيا إلا بالشكل الذي يخدم مصالح الاستعمار، وبالتالي فقد طغى العمل السري على غالبية نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وتحايلا على قوانين الاحتلال أخذت مؤسسات المجتمع المدني طابعا أهليا أو تقليديا، حيث لعبت العلاقات

العائلية والعشائرية والطائفية دورا في هيكلة مؤسسات المجتمع المدني، وتلاحظ نخبوية مؤسسات المجتمع المدني، فقد لعبت العائلات المشهورة المنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية دورا في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وقيادتها.

وسنكتفي هنا بذكر أسماء هذه المؤسسات حسب تاريخ ظهورها، مع الإشارة إلى أنه في ذلك الوقت لم يكن يطلق عليها مؤسسات مجتمع مدني، بل إن هذا المصطلح لم يكن مستعملا آنذاك في فلسطين ولا في بقية البلدان العربية، وهي:"المؤتمر العربي الفلسطيني 1918، الجمعيات الإسلامية- المسيحية 1918، الجمعية الفدائية 1919، الجمعية العربية الفلسطينية 1920، المجلس الإسلامي الأعلى 1922، الحزب الوطني 1923، حزب الزراع 1923، النادي الخيري لعمال سكك الحديد 1923، جمعية العمال العربية الفلسطينية 1925، حزب الأهالي 1925، الحزب الحر الفلسطيني 1927، جمعيات الشباب المسلمين 1928، المؤتمر النسائي العربي 1929، جمعية تعاون القرى 1929، مؤتمر البرجوازية العربية 1929، مؤتمر الطلبة 1930، مؤتمر العمال العرب 1930، المؤتمر الإسلامي العام 1931، مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني 1932، حزب الاستقلال 1932، حزب الدفاع الوطني 1934، الحزب العربي الفلسطيني 1935، حزب الإصلاح 1935، حزب الكتلة الوطنية 1935، اللجنة العربية العليا 1936، جمعية العمال العرب، اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب 1942، اتحاد العمال العرب 1945"[1].

ومع تغير الأوضاع السياسية، وقيام دولة إسرائيل، وظهور مشكلة اللاجئين، وإلحاق الضفة الغربية بالأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، ثم احتلال إسرائيل لكل فلسطين، برزت قضايا اجتماعية واقتصادية جديدة تمثلت في مركزية السلطة ومصادرة الحقوق المدنية وانحسار قدرة الفلسطينيين في السيطرة على مصادرهم الطبيعية، وبالتالي كان لهذه المرحلة أيضا مؤسساتها التي مزجت الأهداف الوطنية والقومية مع الأهداف الإنمائية[2].

شهدت فترة ثمانينيات القرن الماضي أحداثا مهمة، تمثلت في خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، واعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، بعد أن كانت الأردن ثم لبنان، وأدى هذا التوجه للداخل الفلسطيني إلى تركيز الفصائل الفلسطينية المختلفة على إنشاء أطر ولجان وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها

ممارسة العمل السياسي من جهة، وتقديم خدمات تنموية للجمهور الفلسطيني من جهة أخرى.

وفي نطاق هذا المفهوم تم إنشاء اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحية والشبابية، واعتبرت أذرعا سياسية للفصائل الأساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وقدمت بديلا تنمويا مختلفا عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت موجودة أصلا، مثل الجمعيات الخيرية والتعاونيات الرسمية الفلسطينية، حيث اختلفت لجهة البرامج والمنشأ الطبقي ولجهة التنظيم الإداري والفئات المستهدفة[3].

وخلال تلك الفترة أيضا تشكلت المنظمات الأهلية العاملة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية... إلخ، ما جعل هذا النمو المتسارع للمؤسسات الأهلية بقيادة الفئات الشابة والمهنية يساهم في إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية التقليدية، من حيث توجهاتها ومجالات عملها، فقد بادر بعضها إلى إنشاء الجامعات والمستوصفات والمستشفيات، ومراكز التدريب والتشغيل والإقراض الصناعي والزراعي، وبعض هذه المشاريع مدر للدخل ومرتكز على أساس إنتاج الغذاء والأعمال اليدوية.

وتبلور في ذلك الوقت ما يعرف بالمؤسسات الإسلامية الخيرية كلجان الزكاة ودور القرآن والمراكز الرياضية والثقافية، كالمجمع الإسلامي في غزة، والمؤسسات الصحية، وهي الواجهة الخدماتية العامة للحركة الإسلامية في فلسطين.

ومع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، وما شهدتها تلك الفترة من بروز حركات فلسطينية جديدة، وخاصة الإسلامية، زمنها حركة حماس، فقد ساهم ذلك في تعزيز دور المنظمات الأهلية والشعبية.

- **مؤسسات المجتمع المدني بعد قيام السلطة الفلسطينية**

أدى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو عام 1994 إلى خلق واقع سياسي واقتصادي جديد ساهم في بروز مجالات عمل جديدة للمنظمات الشعبية، وانحسار مجالات أخرى أصبح بعضها من مهمات السلطة الوطنية الفلسطينية التي شكلت وزارات خاصة، كوزارة الأسرى والشؤون الاجتماعية التي بدأت تحل مكان تلك المنظمات الشعبية، وفي هذا السياق ظهر شكلان من العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية من

جهة والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى، وكانت طبيعة العلاقة بين الطرفين:

1. تنافسية على الدور والمجال وعلى تقديم الخدمات، سببها الرئيس هو السباق على التمويل؛ فالمنظمات غير الحكومية كانت قبل قيام السلطة المتلقي الأول للمساعدات والمنح المالية العربية والدولية، وكانت الجهة الفاعلة في رسم الخطوط الأساسية لخطط التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، وبعد قيام السلطة تقلص هذا الدور إلى مستوياته الدنيا، وأصبح تنظيم العلاقة وترسيمها متطلبا تنمويا ومدنيا.
2. وتمثّل الشكل الثاني بعلاقة شراكة وتنسيق، وكانت غالبا مع المنظمات ذات الإمكانيات الكبيرة كلجان الإغاثة الزراعية والطبية.

وتنبع هذه العلاقة من تقدير كل طرف لأهمية دور الآخر، ولضرورة التنسيق والتعاون في بعض المجالات وبعض الأنشطة، فالسلطة لا تستطيع تجاهل دور المنظمات غير الحكومية وتاريخها والإنجازات التي حققتها في التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلاقتها التاريخية مع الممولين والمجتمع المحلي.

كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي نظرت إلى متغير وجود السلطة كأساس في تقليص حجم الدعم والدور الذي يمكن أن تلعبه في التخطيط والتنفيذ لمجمل البرامج التنموية، فالساحة لم تعد خالية من الوجود المؤسسي للسلطة كما كان الأمر في ظل الاحتلال[4].

أي إن المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني ترى في نفسها الأقدم، والسلطة تعبر عن نفسها كونها الممثل للكل الفلسطيني، وبالتالي فإن أي مساعدات مادية لا بد أن تتم من خلالها وتحت سمعها وبصرها.

- **مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني أرقام ونسب**

ويمكن القول أن أقدم منظمة عاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسست عام 1907، كما يمكن القول إن عدد المنظمات القديمة من حيث سنة التأسيس محدود، حيث إن نسبة المنظمات التي تأسست عام 1948، أو ما قبله، بلغت 3.4% فقط من إجمالي المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما المنظمات التي تأسست بين العامين 1949-1967، أي فترة الحكم الأردني في الضفة الغربية والحكم المصري في قطاع غزة، فقد بلغت نسبتها 11.5%، والمنظمات التي تأسست في الفترة بين 1968-1979 بلغت 15.4%، وبين 1980-1987

بلغت 13.3%، والمنظمات التي تأسست بين 1987-1993، أي في مرحلة الانتفاضة الفلسطينية الأولى فبلغت نسبتها 18.8%، أما المؤسسات بعد عام 1994 وحتى منتصف عام 2000، وهي الفترة التي تلت قيام السلطة الفلسطينية فبلغت نسبتها 37.6%.

- **مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تخصصات ونسب**

أما تقسيم النسب المئوية من حيث تخصص المنظمات الشعبية والأهلية فكانت النسبة الأعلى من المنظمات العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من الجمعيات الخيرية وبلغت نسبتها 40.4% من إجمالي عدد المنظمات، تلتها الأندية الشبابية والرياضية وبلغت نسبتها 30.4%، أي إن المنظمات التقليدية تحظى بنصيب الأسد من بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ومجموعه 70.8%، أما النسبة المتبقية 29.2% فتوزعت بين المنظمات الجديدة على النحو التالي: 10.2% من إجمالي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة والقطاع هي منظمات "مراكز" ثقافية، والمنظمات الإغاثة 4.8%، وتشمل هذه النسبة لجان الزكاة، وبلغت نسبة المنظمات التنموية 4.9%، والبحثية 3.5%، والعاملة في مجال التدريب وإعادة التأهيل 2.7%، والحقوقية 2.6%، ونسبة المنظمات التي لا ينطبق عليها أي من التصنيفات السابقة 0.5%[5].

ثانيا: أهداف ودور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

أخذت المنظمات الأهلية الفلسطينية على اختلاف أنواعها، خلال العقود الماضية، دورا مركزيا في حماية النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني من كافة التحديات والمخاطر التي كانت ولا تزال تهدد كيانه ووجوده، فغياب الدولة الفلسطينية أعطى المنظمات الأهلية والقطاع الأهلي خصوصية فريدة من نوعها، ميزته عن غيره من الأقطار العربية والعالمية.

ويمكن تلخيص الدور الذي تلعبه المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني بالتالي:

1. لعبت منظمات المجتمع المدني، إلى جانب الفصائل المقاومة، دورا رائدا في مقاومة الاحتلال الصهيوني وفي التصدي لسياساته العنصرية تجاه الأرض والإنسان والمؤسسات، ولعبت دورا مركزيا في مجال البناء والتنمية في ظروف احتلال إجلائي، وعنصري واستيطاني، وقامت هذه المنظمات وعلى مدار السنين الطويلة الماضية في تحمل

المسؤوليات في مجال تقديم كافة أنواع الخدمات المميزة للشعب الفلسطيني في كافة أماكنه سواء في الداخل أو الشتات.

2. إرساء قاعدة لمجتمع فلسطيني مدني ديمقراطي، وإلى تقديم خدمات "حكومية" داخل الوطن المحتل قبل قيام السلطة الوطنية، إضافة إلى الإسهام في معركة النضال الوطني التحرري من خلال تعبئة الجماهير وحشدهم في النضال ضد الاحتلال ومواجهة الاستيطان وسياسات القمع، وبناء المجتمع الفلسطيني المتماسك داخليا، والدفاع عن حقوقه الإنسانية والسياسية والتصدي لكل المحاولات التي استهدفت طمس هويته وصولاً إلى تغييبه سياسيا[6].

ودلالة على الأهمية الدولية التي أصبحت لمؤسسات المجتمع المدني ودورها الفعال في تعزيز الديمقراطية، وما يؤكد تداخل عمل مؤسسات المجتمع المدني مع المنظمات غير الحكومية، وبدعم الأمم المتحدة وبحضور كوفي عنان، عقد في "مونتريال" بكندا، منتصف كانون أول/ديسمبر 1999، المؤتمر العالمي الأول لجمعيات المجتمع المدني، وحضره 350 مندوبا يمثلون منظمات غير حكومية في العالم, ناهيك عن حجم المشاركة لمؤسسات المجتمع المدني، وخصوصا المعنية بحقوق الإنسان، بجلسات الشهادة التي تعقدها اللجنة الدولية لحقوق الإنسان للاستماع للشهود العيان وأصحاب الاختصاص في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مختلف المجالات كالإعدام خارج نطاق القانون والقضاء والتعذيب والاعتقال الإداري ومصادرة الأراضي والاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري وانتهاكات بحق الصحفيين والطواقم الطبية ومنع الفلسطينيين من الحركة عبر الحواجز.

3. ساهمت مؤسسات المجتمع المدني بفرض رقابة على أداء السلطة الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وكان لها مواقف لافتة فيما يتعلق بالاعتقال السياسي والاختطاف والتعذيب والمعاقبة على التجمع السلمي، وغيرها من الموضوعات التي تمس حرية الأفراد والجماعات، وكانت المؤسسات تصدر تقارير دورية تتحدث عن هذا الموضوع.

4. المساهمة في التخفيف من حدة البطالة، حيث ساعدت منظمات المجتمع المدني في تشغيل عدد من العاطلين عن العمل، خاصة خرجي الجامعات والمعاهد، ويستوعب

قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (10375) عاملا بأجر، موزعين على 573 منظمة وبمعدل 18.1 عاملا لكل منظمة يعمل فيها عاملون بأجر، وبلغ عدد العاملات الإناث في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أعلى من عدد العاملين الذكور، فقد بلغت نسبتهن في جميع المنظمات في الضفة والقطاع 54.1% مقابل 45.9% للذكور(7).

5. ساهمت مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في رعاية الطفل والمرأة والمعاقين ورعاية المسنين وأسر الجرحى والشهداء والمعتقلين، وساهمت في نشاطات بحثية وشبابية ورياضية وخدمات صحية ورعاية معاقين وأنشطة دينية ودعوية وتنمية ريفية وغيرها.

ثالثا: المشاكل والتحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

عند الحديث عن المشاكل والتحديات والمآخذ التي تسجل على مؤسسات المجتمع المدني يمكن تصنيف هذه التحديات والمشاكل من جانبين:

- عوامل خارجية ليس لمنظمات المجتمع المدني علاقة بها.
- عوامل ذاتية نابعة من منظمات المجتمع المدني ذاتها.

- **العوامل الخارجية**

1. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

شددت الحكومة الإسرائيلية خلال العقود الماضية، وحتى يومنا هذا، قبضتها على المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، لأسباب معروفة وبديهية، منها أن حكومة الاحتلال تسعى جاهدة لضرب كل عوامل صمود الشعب الفلسطيني، فقد عمدت إلى منع التراخيص، وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية واصلت قوات الاحتلال رقابتها وإحكام سيطرتها على المنظمات الشعبية وخاصة المحسوبة منها على الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي).

فاتبعت السلطات الإسرائيلية ما عرف بسياسة "تجفيف المنابع"، بمساندة الحكومة الأمريكية ودول أخرى بهدف وقف التمويل العربي والإسلامي لهذه المؤسسات، ونجحت هذه السياسة بالضغط الأمريكي على عدد من الدول والمؤسسات المانحة بالحد من حجم المساعدات المالية، وبالتالي تقليص مدخولات هذه المؤسسات، وبصرف النظر عن حاجة الشعب الفلسطيني الماسة لخدماتها.

كما قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة التحويلات المالية الخارجية التي بلغت آلاف الدولارات، وفرض رقابة شديدة على تمويلها، وفي أحيان أخرى أغلقت عددا من مقرات هذه المؤسسات ومصادرة محتوياتها كأجهزة الكمبيوتر وتحطيم محتوياتها واعتقال القائمين عليها ومضايقتهم، كل ذلك بحجة مكافحة "الإرهاب".

وشهدت الحملات الإسرائيلية فترات صعود وهبوط في مواجهة هذه الجمعيات، خاصة عند اشتداد العمل المقاوم، ولا يتسع المقام لسرد الاعتداءات الإسرائيلية على هذه المنظمات والجمعيات، بل يكتفى بسرد بعض هذه الممارسات خلال شهر أيلول/سبتمبر 2005، حيث اشتدت الحملة الإسرائيلية على هذه المنظمات والجمعيات وعملت على إغلاق العديد منها، ففي مدينة الخليل اقتحمت قوات الاحتلال مقر الجمعية الخيرية الإسلامية وفروعها في قرى "بيت أولا والشيوخ وبني نعيم"، وداهمت جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام وجمعية الإحسان والمدارس التابعة لها، وأصدرت أوامر عسكرية بإغلاق هذه المؤسسات لمدة غير محددة، وأوامر بمصادرة أملاك هذه الجمعيات[8].

وفي مدينة القدس أغلقت المخابرات الإسرائيلية وقوات حرس الحدود مقر مؤسسة "اقرأ" لرعاية الكتاب والسنة- بيت المقدس، ومؤسسة الرفادة الخيرية، وجرى خلال عملية الدهم والإغلاق مصادرة أجهزة الكمبيوتر وأقراص CD وأشرطة فيديو وملفات خاصة بالمؤسستين، وبعد تفتيش المؤسستين تم استدعاء مسؤولين فيهما للتحقيق معهم وتم تسليمهم أمرين عسكريين بإغلاق المؤسستين لمدة 15 يوما، وبررت قوات الاحتلال عملية الإغلاق بأن المؤسستين تمارسان "أعمالا إرهابية" وأنهما محسوبتان على حركة حماس[9].

وفي قطاع غزة قصفت الطائرات الإسرائيلية جمعية التغريد الثقافية الواقعة في بيت حانون وذلك بدعوى أنها تابعة للجبهة الشعبية، مما أدى الى تدمير جميع محتويات الجمعية[10].

وفي مدينة قلقيلية أغلقت قوات الاحتلال جمعية قلقيلية الخيرية للتأهيل التي تهتم برعاية المعاقين وجرحى الانتفاضة، وتقوم بتقديم العلاج الطبيعي بحجة أنها تابعة لحركة حماس.

كما شنت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة طالت عددا من العاملين في العمل الإغاثي والإنساني، وأعضاء في لجان الزكاة، وعاملين في مؤسسات رعاية الأسرى ومراكز أبحاث ودراسات[11].

هذه سلسلة من الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة المستمرة وتستهدف العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بمختلف تخصصاتها لضرب كل مقومات الصمود الجماهيري أمام الجرائم الإسرائيلية.

2. السلطة الوطنية الفلسطينية

مما لا شك فيه أنه منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي شهدت أعداد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني زيادة ملحوظة، وهو ما سبق توضيحه، ولكن مع كل هذا فقد بدأت السلطة الفلسطينية بمحاصرة المنظمات الشعبية من خلال التضييق المباشر والملاحقة والإغلاق في بعض الأحيان وخاصة الجمعيات والمؤسسات الخيرية المحسوبة على المعارضة الإسلامية- حماس والجهاد الإسلامي- كما حدث في الأعوام (1996، 1998، 2003)، ففي عام2003 أغلقت السلطة الفلسطينية تسع جمعيات خيرية تابعة لحركة حماس هي: الجمعية الإسلامية، وجمعية الشابات المسلمات، وجمعية الصلاح، ولجنة الرعاية الاجتماعية، واتحاد أصدقاء الطالب الفلسطيني، والجمعية الخيرية الإسلامية للزكاة، والمجمع الإسلامي، وجمعية النور الخيرية، وجمعية الأقصى الخيرية، كما أصدر المدعي العام الفلسطيني قرارا بتجميد 39 حسابا مصرفيا عائدا للجمعيات التسع سالفة الذكر[12].

وفي استطلاع أجراه مركز بيسان للبحوث والإنماء أجاب 49% من عينة شملت 200 مؤسسة أهلية أن هناك معيقات تواجه عمل المؤسسات ناجمة عن أداء أجهزة السلطة[13].

وكل هذه الإجراءات والممارسات تتنافى مع قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية[14]، ومنها عدم تطبيق القوانين، والتحكم في منح التراخيص للمنظمات الشعبية، فكثيرا ما منعت السلطة الفلسطينية- ممثلة في وزارة الداخلية- منح تراخيص لعدد من الجمعيات والنوادي الرياضية بحجة عدم اكتفاء الشروط تارة، والادعاء بأنها محسوبة على المعارضة الفلسطينية والإسلامية تارة أخرى، كما لجأت السلطة الفلسطينية إلى سن قوانين تضيق الخناق على هذه المنظمات، وتفرض رقابة مباشرة على وارداتها المالية.

وفي المقابل لم تطبق السلطة قوانين لصالح تلك المؤسسات والجمعيات، كعدم تطبيق قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية لحد الآن، وعدم وضع اللوائح التنفيذية

الملائمة للقانون، وبالتالي استمرار الفراغ القانوني لعمل المنظمات الأهلية، وحرمان المنظمات الأهلية من انعكاسات تطبيق هذا القانون، كالإعفاء الضريبي، وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وفتح الحسابات البنكية، وحرية النشر، وغيرها من الأمور التي تحد من حرية العمل الشعبي، وتساعد في غياب إرادة المجتمع المدني الحقيقية بغياب الخيار الديمقراطي والمحاسبة والرقابة الجماهيرية من خلال الانتخابات واختيار الأصلح والأقدر على قيادة المؤسسات أو المنظمات المهمة ذات القاعدة الواسعة كاتحاد نقابات العمال.

3. الموارد المالية

تقف على رأس هذه المعيقات المشاكل المالية التي تواجهها المنظمات الأهلية الفلسطينية، فقد أشارت 184 مؤسسة أهلية من أصل 200، أي ما نسبته 92.2% من العينة، إلى وجود مشاكل مالية حقيقية لديها، تتفاوت في حدتها من مؤسسة إلى أخرى.

وقد بدا واضحا أن الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية تعاني أكثر من غيرها من الأزمة المالية، وبدرجة أقل المؤسسات المهنية، وإن نشوء السلطة الفلسطينية وقيامها ببعض المسؤوليات التنموية التي كانت على عاتق المنظمات الشعبية قد أضعف من تمويل هذه المنظمات.

وأشارت إحصائيات البنك الدولي إلى أن حجم التمويل الكلي للقطاع الأهلي ما قبل اتفاق أوسلو 1993 قد بلغ 120-180 مليون دولار سنويا، بينما انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 60 مليون دولار سنويا مباشرة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية[15].

- **العوامل الداخلية**

1- الفساد المالي والإداري

بدأ الفساد المالي والإداري، مع كل أسف، بالتسلل إلى المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، فبدأنا نسمع عن عمليات نصب واحتيال واختلاس بآلاف الدولارات من بعض القائمين عليها، وانتشرت الوساطة والمحسوبية فيها، واستبعد الأكفياء والمخالفون سياسيا وفكريا، وتسللت البطالة المقنعة، والخطير أن الفساد المالي قد انعكس سلبا على مصادر الدعم التي بدأت تفقد الثقة بهذه المنظمات.

وقد تحولت بعض المنظمات والمؤسسات إلى مؤسسات شكلية أو وجاهية مجتمعية،

وخاصة لبعض السياسيين والناشطين المتقاعدين الذين أنهوا خدماتهم الحكومية، أي إنها تحولت لدى بعضهم إلى غاية وليست وسيلة لخدمة الجمهور، وأصبحت مطية لكسب دعم جماهيري لأسباب أخرى قد تكون انتخابية أو غيرها.

وتعاني المنظمات الشعبية من مشكلة التواصل والاتصال بين العاملين في المؤسسة، أو بين الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة، خاصة عدم وضوح الوصف الوظيفي، وبالشكل الكافي، للمستويات الإدارية والأفراد العاملين داخل المؤسسة، ويلاحظ الضعف العام بالوسائل الإدارية، وخاصة أنظمة المراقبة والتقييم والتقارير، وتقنيات إدارة البرامج والمشاريع، والإدارة المالية والبشرية، وعدم وجود لوائح داخلية واضحة وشفافة للعمل، وغياب الديمقراطية والانتخابات الداخلية في صفوف المؤسسة نفسها، حتى أصبح المسؤول في بعض المؤسسات مديرا دائما لا يتغير إلا بالمرض أو الوفاة أو التوريث.

2- التشابه في المضمون وغياب التعاون والتنسيق

يمكن الإشارة إلى أن لكثرة المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني سلبيات ما، منها في المضمون أو الوسائل أو حتى الغايات، حتى دخلت الاعتيادية والملل وغاب الإبداع، وأصيب المجتمع بحالة من التخمة في الوسائل وربما الأهداف، فكثيرة هي المنظمات التي تقوم بالعمل الخدماتي والإغاثي وغيرها من النشاطات المعلومة للجميع، ولكن قليلة هي المنظمات التي تهتم بالدفاع عن مصادرة الأراضي أو مقاومة الجدار الفاصل مثلا.

وتعاني المنظمات الشعبية من غياب التخطيط الاستراتيجي والتعاون المشترك، بل وصل الأمر إلى حد الخلافات والمنازعات والتسابق الحزبي بين بعضها، ويلاحظ هنا غياب الاتحادات بين أكثر من جمعية أو مؤسسة، وخاصة تلك التي تتشابه في الأهداف والوسائل.

ومن الثغرات المهمة أيضا، عدم بلورة استراتيجية وخطة واضحة لتنظيم العلاقة مع المنظمات الأهلية في داخل الخط الأخضر أو في الشتات، ورغم وجود تنسيق مستمر إلا أنه دون توجه استراتيجي واضح أو في إطار خطة محكمة.

3- غياب التنسيق مع مؤسسات السلطة الفلسطينية

إن غياب الأسلوب التشاوري والمنتظم مع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، سواء المجلس التشريعي أو الوزارات الفنية المتخصصة قد أدى إلى عدم بلورة إطار مهني

للتعاون التنموي مع وزارات السلطة الوطنية، وعدم بلورة إطار واضح للشراكة، من شأنه تطوير العمل التنموي العام، وبلورة رؤية تنموية مشتركة.

ويسجل هنا ضعف مشاركة المنظمات الشعبية في إعداد الخطط والبرامج التنموية للسلطة الوطنية، كانعكاس لضعف آليات التشاور والتنسيق، وإن عدم وجود رؤية تنموية فلسطينية واضحة ومتفق عليها بين القطاعين الحكومي والأهلي، من شأنه أن يترك آثارا سلبية واضحة على عمليات التنمية الوطنية، وعلى رؤى المنظمات الأهلية الفلسطينية واستراتيجياتها وأدائها[16].

4- التبعية وتنفيذ أجندات خارجية

مما لا شك فيه أن عدم استقلالية الموارد المالية تنعكس بشكل أو بآخر على القرار الداخلي لتلك المنظمات، ومن الواضح أن عددا من المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني قد فقدت بوصلتها في خدمة الجماهير وأصبحت أبواقا للآخر الخارجي، أو أنها مارست دور المطبع مع العدو الإسرائيلي، كحال العديد من مشاريع بذور السلام أو تحرير المرأة التي تتنافى مع قيم مجتمعنا الفلسطيني المحافظ وعاداته.

رابعاً: دور مؤسسات المجتمع المدني خلال انتفاضة الأقصى

أثبتت المنظمات الأهلية الفلسطينية انخراطها الفعلي في النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام، وفي فعاليات الانتفاضة ونشاطاتها بشكل خاص، وإن هذا الدور المميز للمنظمات الأهلية قد أكسبها ثقة الجمهور المحلي واحترامه، ومكّنها من تطوير دورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومسائل التحول الديمقراطي.

وقد ساهمت العلاقات الممتازة للمنظمات الأهلية مع المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية والجهات المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة في خدمة أهداف النضال الوطني وتعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية.

إن اهتمام المنظمات الأهلية الفلسطينية بالاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته خلال الانتفاضة وتطويرها لبرامج طارئة، قد عزز أيضا من ثقة المجتمع المحلي بها وأكسبها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع التغيرات الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإن مرونة المنظمات وقدرتها السريعة على ملاءمة أوضاعها الداخلية للأهداف

الجديدة والقديمة كان مصدرا مهما لقوتها وقيمة إضافية للعمل التنموي والمجتمعي[17].

وفي الوقت نفسه اهتمت المنظمات الأهلية الفلسطينية بعدم إجراء تغيير جذري على أهدافها وبرامجها وأدوارها واستراتيجيات عملها خلال الانتفاضة، بل زادت قناعتها بضرورة الربط المحكم بين البرامج الطارئة قصيرة المدى وأهداف التنمية قصيرة ومتوسطة المدى، أي إن هناك مؤسسات أهلية استمرت في تنفيذ برامجها العادية، وفي نفس الوقت، تمتعت بالقدرة والمرونة الكافية لإضافة محاور برنامجية جديدة.

لقد أبرزت التطورات الحالية قدرات منظمات العمل الأهلي على لعب أدوار سياسية مهمة أو محاولة منافسة الأحزاب السياسية أو الحلول مكانها على هذا الصعيد، أي إن الانتفاضة أبرزت بشكل واضح حدود عمل المنظمات الأهلية ومجالاتها، وقد أدى هذا الوضوح في الأدوار بين منظمات العمل الأهلي من جهة، والأحزاب السياسية من جهة أخرى، إلى تعزيز وتطوير العلاقة بين الطرفين.

لقد أدى الوضع الحالي إلى وضوح أدوار ومسؤوليات وواجبات كل من السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة ومنظمات العمل الأهلي من جهة أخرى، إذ إنه، وبعكس الانتفاضة السابقة، فإن مسؤولية تلبية احتياجات المجتمع المحلي، في هذه الظروف الصعبة، هي بالأساس مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية وليست مسؤولية المنظمات الأهلية الفلسطينية.

أما على الصعيد العملي، فقد استمرت تلك المنظمات في تقديم الخدمات وفي مختلف القطاعات للجمهور الفلسطيني، وقد أدى الدور المهم الذي لعبته المنظمات الأهلية، سواء على الصعيد الوطني أو الاجتماعي، إلى زيادة تقدير السلطة الوطنية وتفهمها لدور المنظمات الأهلية، مما قد ينعكس إيجابا على علاقات التعاون بين الطرفين مستقبلا.

ومن ناحية أخرى اهتمت المنظمات الأهلية بعملية إصلاح السلطة الفلسطينية، وبلورت برامج مبتكرة لمتابعة عمل الإصلاح، وشكلت لهذا الغرض هيئات وأطرا تنظيمية ملائمة[18].

في هذا الإطار أيضا، لم تبلور المنظمات الأهلية الفلسطينية رؤية واستراتيجية واضحة للعمل مع المنظمات الأهلية العربية، مما أفقد الانتفاضة الدعم والمساندة الشعبية اللازمة في العالم العربي.

إن حالة الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية قد حد من قدرة المنظمات على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبالتالي، على خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة، وقد أدى هذا الوضع المعقد إلى صعوبة الوصول إلى خدمات ملائمة، وتأثير ذلك سلبا على المجتمع الفلسطيني، ما أدى أيضا إلى زيادة انكشاف المجتمع الفلسطيني وضعف قدرته على الصمود والمقاومة.

إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمعظم مناطق الضفة العربية، والإغلاق الشامل لقطاع غزة، واستمرار فعاليات انتفاضة الأقصى، قد عزز من دور المنظمات الفلسطينية على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، واقتراح استراتيجيات تنموية لتعزيز صمود الشعب الفلسطينية ومقاومة الاحتلال من جهة ثانية، وقد أدت التغيرات السياسية الحادة إلى تنشيط دور المنظمات على الصعيد الوطني.

لقد تعرضت المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع، كغيرها من المؤسسات الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، إلى عمليات القصف والتدمير والدهم والمصادرة والإغلاق كما أشير سابقا.

وكشفت انتفاضة الأقصى هشاشة السلطة وهشاشة المجتمع المدني؛ ففي الوقت الذي كانت السلطة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني تتصارع، وكان كل طرف يكيل الاتهامات للآخر محاولا تسجيل نقطة لصالحة، جاءت انتفاضة الأقصى بكل ما لها وما عليها، لتكشف مأزق السلطة ومراهناتها المريحة على وعود السلام الأمريكي، بل وتكشف أيضا هشاشة ومأزق المجتمع المدني وقوى المعارضة السياسية، حيث كشفت الانتفاضة أن السلطة لا تستطيع أن تحمي الشعب من التسلط الصهيوني، ما دفع المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني لإيجاد السبل للبحث عن وسائل وطرق لمساندة دولية للنضال الوطني الفلسطيني.

لقد كشفت الانتفاضة أن السلطة والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لم تكن مهيأة جميعا لعودة المواجهة العنيفة مع المحتل الإسرائيلي، وأكدت الانتفاضة مجددا ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، وعدم تأسيس هذه العلاقة على قاعدة العيش في مرحلة الاستقلال الوطني فقط، بل على قاعدة الاستمرار في أوج مرحلة التصادم

والصراع مع العدو، وأن خطاب السلام الذي خلق حالة استرخاء عند قطاع كبير مـن الشـعب هو خطاب زائف، وأن العدو لا يمكنه تقديم دولة على طبق من الذهب للفلسطينيين.

لقد أبانت الانتفاضة أن آفاق حل الصراع مع العدو ما زالت بعيدة، وأن الذي تغير ليس طبيعة الصراع بل أدواته، مما يحتم أن تبحث السلطة عن الشعب ليحميها وتحميه، والبحث معناه أن تعيد الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني، ليس على أنها معارض للسلطة، بل على أنها رافد لها ومكمل، كما كان عليه الحال في مرحلة الثورة.

خامساً: مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع

ربما طال الشرح قبل الوصول إلى صلب ورقة العمل هذه، وهو مستقبل دور المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع حتى عام 2015، ولكن هذه الإطالة في البحث والحديث عن تاريخ منظمات المجتمع المدني، ومكامن قوة وضعف هذه المنظمات تساهم في محاولة صياغة وبلورة دور هذه المنظمات، وفي هذه المسألة يمكن الحديث عن النقاط التالية:

أولا: بات من الواضح أن للمنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني الأثر الكبير في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته في الصراع مع إسرائيل، ويبدو أنه يسير نحو المجهول ويتجه نحو مزيد من التصعيد في ظل التعنت الإسرائيلي وإنكار الحقوق الفلسطينية المتمثلة في قيام دولة فلسطينية مستقلة، ومن هذا المنطلق يجب على السلطة الفلسطينية منح كل الامتيازات التي من شأنها أن تعزز دور هذه المنظمات الشعبية، والعمل على سن القوانين التي تحميها من تغول السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن، وأن تبتعد السلطة الفلسطينية عن نظرة التشكيك في نوايا هذه المنظمات وعملها، وأن تجد الآليات المناسبة التي من شأنها أن تعزز سبل التعاون والتنسيق المشترك.

ثانيا: مطلوب من المنظمات الشعبية أن تعمل على التطوير والإبداع في أساليب عملها، وأن تبتعد عن بعض السلوكات الخطأ المتعلقة بسوء الإدارة والفساد المالي والتبعية للغرب في تمرير مفاهيم وسلوكات غريبة عن مجتمعنا الفلسطيني، وأن تسعى جاهدة للبحث عن مصادر تمويل داخلية.

ثالثا: من الواضح أن العالم العربي، والفلسطيني على وجه الخصوص، في طريقه نحو مزيد

من الإصلاحات السياسية المتعلقة بالحرية والديمقراطية، وأن الحكومات العربية تتجه نحو إعطاء مزيد من الحريات لمؤسسات المجتمع المدني، ومن هنا كان لزاما على هذه المنظمات أن تستثمر حالة الحراك السياسي دون الاعتماد على الغرب أو جهات خارجية مشبوهة.

رابعا: على المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني أن تراعي الأولويات في عملها، خاصة مع توقع مضاعفة أعداد هذه المنظمات حتى عام 2015، وأن تركز جهودها وأنشطتها نحو تعزيز الصمود الفلسطيني ومواجهة إسرائيل من خلال توزيع المهام والتنسيق المشترك بينها من ناحية، والتنسيق مع المنظمات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان والعمل على فضح الانتهاكات الإسرائيلية، وتبني القضايا المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية في المحاكم الدولية في إطار التنسيق مع وزارة الخارجية الفلسطينية من ناحية ثانية، دون إغفال النواحي الأخرى المتعلقة بتعزيز الديمقراطية والإهمال بقضايا الطفل والمرأة وغيرها.

خامسا: على المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني مراعاة مسألة الانسحاب من غزة، أي إن أولويات غزة الآن تختلف عن أختها في الضفة الغربية؛ فقطاع غزة اليوم بحاجة إلى تركيز الجهود في قضايا مثل تعزيز روح الديمقراطية والتسامح الحزبي ومقاومة الفلتان الأمني ومواجهة الفقر والبطالة ونقص المياه والتلوث وغيرها، في حين أن الضفة تواجه مسائل أكثر تعقيدا، خاصة بعد الإعلان الصريح من حكومات الاحتلال المتعاقبة، سواء كانت ليكودية أو عمالية، عن نيتها تعزيز الاستيطان، خاصة في مدينة القدس، وإكمال الجدار الفاصل، وتحويل المدن الفلسطينية إلى جزر متناثرة غير قابلة للحياة، كل هذه الأمور تحتم على المنظمات الشعبية أن تحدد أولوياتها وتنسق بينها، وتركز جهودها، خاصة في مدينة القدس المستهدفة اليوم بتفريغ أهلها والتضييق عليهم من خلال سحب الهويات والاستيلاء على المنازل وفرض الغرامات العالية، ومحاولة إفساد شبابها[19].

سادسا: مطلوب من المنظمات الشعبية حتى عام 2015 أن تراعي مسألة التخصص في عملها، وأن تبتعد عن العمل الارتجالي وغير المنظم، وأن تعمل على وضع الخطط

المرحلية والاستراتيجية، لأن كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتجه اليوم نحو التخصص في العمل، والقاعدة الذهبية تقول: إن التخصص يولد الإتقان في العمل.

سابعا: مطلوب من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تدخل المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق شراكة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إرساء مقومات الديمقراطية والإصلاح، إذ لم تعد السلطة التنفيذية قادرة وحدها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطن في المجتمع الحديث أو إدارتها بمعزل عن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وتتميز هذه العلاقة الجدلية في المشاركة في الشفافية والمحاسبة، وفي صنع القرارات المؤثرة وتبادل المعلومات وتبني برامج تنموية تصب في مصلحة الوطن.

ثامنا: أبدت مؤسسات المجتمع المدني اهتماما خاصا بالرأي العام الإقليمي والدولي لصالح دعم القضية الفلسطينية، وقد تبنت المؤسسات الفلسطينية مجموعة من الاستراتيجيات الفاعلة على هذا الصعيد، من أهمها إعداد ملفات تفصيلية حول الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الجماعية والفردية للأفراد والمجموعات الفلسطينية، كما تفعل حاليا مؤسسات حقوق الإنسان، وغيرها من المؤسسات البحثية والإعلامية، واهتمت مؤسسات المجتمع المدني أيضا باستراتيجية الانتشار وبناء التحالفات مع المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية، سواء على صعيد العالم العربي أو على الصعيد الدولي، وقد استندت هذه الاستراتيجية على أهمية الاشتراك النشط في مختلف المؤتمرات الإقليمية والدولية، والمساهمة بفاعلية في الشبكات العربية والدولية، باعتبارها مساحات مهمة لإثارة القضية الفلسطينية والدفاع عنها وتعزيز الائتلافات حولها.

وإضافة الى هذه الاستراتيجية المهمة، بلورت المؤسسات الأهلية ونفذت برنامجا واسعا لحماية الشعب الفلسطيني من خلال استقدام عدد من الوفود الدولية إلى الأراضي المحتلة التي عملت في كثير من الأحيان دروعا بشرية، ولا يمكن بالطبع قياس أثر هذه الحملات على المدى القريب، ولكن يمكن القول إن المنظمات الأهلية قد بدأت عملية مهمة على هذا الصعيد في إطار رؤية وبرنامج واضحين، والمطلوب منها في هذا

السياق أن تواصل هذه السياسية وتفعلها أكثر في المستقبل القريب.

تاسعا: بناء وتطوير الثقافة والوعي المجتمعي، فمن حق المنظمات الأهلية المختلفة بلورة برامج مجتمعية تتعلق برؤاها الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وطرح هذه الأفكار بحرية تامة على المجتمعات المحلية وإشراك المجتمع المحلي في نقاش هذه الأفكار، وبالتالي بلورة رؤية ثقافية جديدة تنسجم مع مجموعة المبادئ والأفكار التي تؤمن بها هذه المنظمات.

والمسألة الجوهرية هنا لا تتعلق بمضمون وطبيعة الأفكار والمعتقدات التي سيتم تناولها وتداولها، بقدر ما يتعلق بإطلاق عملية مجتمعية جوهرية وأصيلة، من شأنها إشراك المجتمع المحلي في نقاش مشاكله بنفسه، وفي تحديد مصيره وهويته الثقافية، وفي إتاحة الفرصة له للاطلاع على أفكار النخب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة وآرائها، وعدم احتكار هذه العملية على السلطة السياسية الرسمية التي تمتلك كافة وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، فواجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تدعم هذه التعددية، وأن تقدم الإسناد الكافي لكافة اتجاهات العمل الأهلي للعمل بحرية مع المجتمعات المحلية.

عاشرا: لا بد من التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية؛ أي أن يقوم القطاع الأهلي بتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، بينما يتولى القطاع العام دورا تخطيطيا وإداريا لعملية التنمية، ويركز هذا المضمون الجديد أيضا على أهمية دور المنظمات ومركزيتها في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ودورها في تعزيز الانتقال الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية وبناء المجتمع المدني.

إن انتقال دور مؤسسات المجتمع المدني من إدارة الإغاثة إلى التنمية، ومن كونها مؤسسات فئوية عائلية فردية إلى منظمات مدنية- مهنية تُعنى بالضرورة في تمكين قيمها الديمقراطية، وتعزيز الشفافية والمحاسبة والمساءلة في كافة أعمالها ونشاطاتها، الأمر الذي يقيم العمل الأهلي وفعالياته بشكل مؤسسي ومهني لانخراطه الواسع بالعمليات التنموية التي هي عملية معقدة تحتاج إلى قدرات مؤسسية وتنظيمية وبشرية ومالية متميزة.

وهنا تجدر الإشارة أيضا إلى أن انخراط المؤسسات الأهلية الفلسطينية بتقديم الخدمات التنموية قد أدى إلى تغيرات نوعية على صعيد البيئة المؤسسية والتنظيمية للمؤسسات الدولية غير الحكومية التي اضطرت بدورها للقيام بعمليات إعادة الهيكلة لتنسجم وتتواءم مع المتطلبات والتحديات الجديدة، وقد أدى هذا الوضع الجديد إلى نشوء نظام معقد من تخطيط وتنفيذ وتقييم المشاريع والبرامج ينسجم أكثر مع ضرورة إحداث تأثير تنموي ومع ضرورة التركيز على الشفافية والمحاسبة والمساءلة في عمل المنظمات الأهلية.

إذن، فقد طرح الواقع الدولي والإقليمي والمحلي الجديد تحديات مهمة أمام منظمات العمل الأهلي؛ فالتحول الديمقراطي والتنمية والمشاركة وبناء المجتمع المدني هي جميعا موضوعات في غاية الأهمية، تتطلب إجراء تغييرات جوهرية وهيكلية على صعيد منظمات العمل الأهلي، ويجب أن ترتبط هذه التغييرات بوضوح الرؤية التنموية والسياسية، بما فيها دور الحكومات في إدارة عمليات التنمية ودور المنظمات الأهلية في هذا الإطار.

إن وضوح الرؤى الاستراتيجيات عامل مهم من عوامل استمرار المنظمات الأهلية، وأحد أهم تحديات البناء المؤسسي والحُكم السديد، فقد بات واضحاً الآن الربط المحكم بين التنمية المشاركة والتحول الديمقراطي ومقومات الحكم السليم وسيادة القانون من جهة، والبناء المؤسسي من جهة أخرى.

حادي عشر: التشبيك والتنسيق والتعاون والتشاور، حيث اتسمت العلاقة بين المنظمات بالتنافس، وابتعدت في كثير من الأحيان عن التنسيق الفعال بينها لتعظيم نتائج العملية التنموية وإداراتها بكفاءة ونجاعة، إلا أن بعض هذه المنظمات بدأت تدرك أهمية التنسيق والتشاور والتعاون، خاصة في ظل التطورات السياسية الجديدة والتغيرات الإقليمية والدولية الجارية على صعيد أدوار المنظمات الأهلية.

يكتسب التنسيق والتشبيك بالواقع الفلسطيني أهمية استثنائية نظرا للمخاطر المحيطة بالواقع الفلسطيني، ولقلة المصادر المتاحة حاليا، ونظرا لأهمية تضافر الجهود لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وبناء مجتمع ديمقراطي مدني قوي وقادر، وقد شهد العقد السابق نشاطا كبيرا على هذا الصعيد، تمثل في تأسيس"شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية"التي تضم عددا

واسعا من المنظمات وتقدم خدمات نوعية ومتميزة للمجتمع الفلسطيني في كافة المجالات، واستطاعت خلال هذه الفترة ترسيخ وجودها ودورها الوطني والتنموي والمجتمعي.

كما شهدت السنوات الماضية تعزيز التنسيق والتعاون بين شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية والاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية الذي يضم أكثر من 500 جمعية خيرية، لعبت دورا وطنيا واجتماعيا مهما خلال المراحل المختلفة في التاريخ الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، شهدت الأعوام الماضية تنسيقا ملحوظا بين المنظمات الأهلية في القطاع الواحد، وبين هذه المنظمات والوزارات المعنية، حيث نشأت لجان ومجالس مشتركة ساهمت كثيرا في بلورة السياسات العامة، وفي بلورة إطار تشاوري منظم بين بعض المنظمات الأهلية ووزارات السلطة الوطنية.

وتبرز أهمية التنسيق والتشبيك للاعتبارات التالية:

- إن المرحلة الحالية تتطلب تجميع الجهود والطاقات لبلورة رؤية تنموية ومجتمعية وثقافية، وكذلك استراتيجيات واضحة لعمل منظمات المجتمع المدني، وبلورة إطار مفهومي لدور المجتمع المدني، ومن الواضح أن المؤسسات الأهلية لن تستطيع أن تقوم بهذه المهمة منفردة، لأن هذه المرحلة تتطلب أيضا تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص في إطار عقد اجتماعي، تُراعى فيه الشراكة الكاملة، ومن الواضح أن تنظيم هذه العلاقة، وفي المجالات المختلفة، تستدعي قطاعا أهليا موحدا، ذا مصلحة واحدة ورؤية واحدة، تعبر حقا عن توجهات المجتمع المحلي واحتياجاته وأولوياته.
- إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال موجودا على كامل التراب الفلسطيني بعد أن قامت إسرائيل خلال عام 2002 بإعادة احتلال مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية التي أعيد الانتشار حولها، ولم يتم حل القضايا الأساسية والجوهرية للشعب الفلسطيني، وخاصة مواضيع اللاجئين والقدس والمياه والحدود والاستيطان والسيادة وغيرها، فمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تستدعي التشبيك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني لكشف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والتأثير بالرأي العام العالمي باتجاه دعم ومساندة الحقوق الوطنية.
- إن مواجهة المشاكل التنموية الحالية وتحديات البناء، وخاصة موضوعات إزالة الفقر

والبطالة والاندماج الاجتماعي وغيرها، تستدعي تكاتف جهود المنظمات الأهلية الفلسطينية، و لن تتمكن من النجاح في عمليات البناء والتنمية الجارية حاليا دون تعزيز التنسيق بينها.

- إن تحديات العولمة، والقضايا التي تثيرها، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أو على صعيد حقوق الإنسان، تستدعي تحالفا واسعا للمنظمات الأهلية الفلسطينية لبلورة رؤية، ولإجراء نقاش جدي حول تأثيرات العولمة الإيجابية أو السلبية.
- هناك أهمية متزايدة لبلورة رؤية واضحة تجاه الجهات الداعمة ومؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المالية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولن يتحقق هذا ما لم تبلور رؤية وسياسة مشتركة تجاه مواضيع التمويل وقضاياه.

الخلاصة والتوصيات

أولا: يوصى ببلورة وتطوير خطة طوارئ واضحة المعالم ومتفق عليها، بين جميع الأطراف المعنية: السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، ويجب أن تستند هذه الخطة إلى تحديد دقيق لاحتياجات المجتمع الفلسطيني في المرحلة الراهنة، أو في حالة حدوث الأسوأ، وخاصة احتياجات وأولويات الفقراء الفلسطينيين، وفي هذا الإطار يجب العمل بشكل فوري على تطوير بنك معلومات حول البرامج والمشاريع الطارئة وكذلك حول الاحتياجات والأولويات الحالية.

ثانيا: بلورة وتطوير إطار تنظيمي شفاف ومسؤول لتنسيق المساعدات الطارئة وضمان استمرارها، وتجنيد مصادر أخرى لمساعدة الشعب الفلسطيني، على أن يشتمل هذا الإطار على ممثلين من الجهات المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية.

ثالثا: تفعيل اللجان الشعبية الحالية، أو إنشاء لجان جديدة للإشراف على المساعدات الطارئة وتنسيقها، سواء كانت لجان طوارئ أو لجان أحياء أو غير ذلك، ويمكن لهذه اللجان أن تكون حلقة وصل بين الأسر الفلسطينية الفقيرة المتضررة وبين مقدمي الخدمات من السلطة الوطنية أو المنظمات الأهلية، ويجب ضمان توافر آلية منتظمة للعلاقة بين هذه اللجان، والإطار التنظيمي المركزي.

رابعا: تطوير معايير مهنية واضحة وشفافة لاختيار المستفيدين من المساعدات الطارئة، فقد دلت نتائج البحث على عدم وجود هذه الآلية، أو عدم وضوحها بالشكل الكافي، مما يخلق تكهنات لدى المجتمع الفلسطيني حول كيفية توزيع هذه المساعدات، وإن من شأن التشاور مع الهيئات المحلية في المحافظات المختلفة وإشراكهم في تحديد هذه المعايير أن يقلل من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة.

خامسا: إجراء مراجعة شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية الفلسطينية، بحيث تستجيب أكثر لمتطلبات الظروف الراهنة، مع ضرورة استمرار تقديم الخدمات التنموية للمجتمع الفلسطيني، لتقويته وتمكينه بهدف ضمان تنمية مستدامة وطويلة المدى، وقد دلت نتائج البحث على أهمية وضرورة برامج التطوير المؤسسي لوزارات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الأهلية لكي تتمكن من تجنيد أموال ومصادر إضافية لدعم الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الراهنة.

سادسا: تطوير خطة محكمة للتأثير في السياسات العامة للجهات المانحة، بحيث تنسجم برامج هذه الجهات واتجاهاتها التمويلية مع أولويات المجتمع الفلسطيني واحتياجاته.

سابعا: على المنظمات الشعبية أن تولي مدينة القدس أهمية خاصة نظرا لما تعانيه من عملية تهويد مبرمجة تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وتستهدف البشر والحجر.

الهوامش

[1]. إبراهيم أبراش: المجتمع المدني الفلسطيني من التأسيس إلى الدولة، ص12.

[2]. محمد فهمي الشلالدة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم 2002/11/26, رام الـلـه - فلسطين، ص2.

[3]. مركز بيسان للبحوث والإنماء: دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، 2002، رام الـلـه - فلسطين، ص23-24.

[4]. ياسر الشلبي ونعيم السعدي: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2001، ص20.

[5]. نقلا عن موقع هيئة حقوق الإنسان وشؤون المنظمات الأهلية على شبكة الإنترنت www.mongoa.gov.ps

[6]. ياسر الشلبي ونعيم السعدي: مصدر سابق ، ص22.

[7]. السابق، ص22.

[8]. صحيفة القدس الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2005/9/28، ص1، ص35.

[9]. السابق بتاريخ 2005/9/22، ص1، ص33.

[10]. السابق بتاريخ 2005/9/25، ص14.

[11]. ففي مدينة نابلس اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ أحمد الحاج علي الناشط في العمل الإغاثي في مخيم العين في المدينة، واعتقلت الشيخ وائل حشاش عضو جمعية التضامن الخيرية والناشط في العمل الإنساني في مخيم بلاطة، وفي مدينة الخليل اعتقلت إبراهيم عيد يامين الهذالين نائب رئيس جمعية أنصار السجين في المدينة، والشيخ أحمد محمد السلايقة، وهو أستاذ جامعي ورئيس لجنة الزكاة في قرية السموع في المدينة، وفي بيت لحم اعتقلت الدكتور غسان هرماس مدير جمعية رعاية اليتيم في المدينة، وفي مدينة قلقيلية اعتقلت كلا من إبراهيم محمد نمر زيد رئيس جمعية التأهيل الخيرية وعمار محمود صويلح ونسيم محمد الشنطي عضوي إدارة في الجمعية المذكورة، وفي مدينة جنين اعتقلت كلا من نزيه سعيد أبو عون مدير جمعية أنصار السجين في المدينة، وهاشم راضي عزموطي عضو في جمعية البر والإحسان والشيخ زيد زكارنة رئيس لجنة زكاة جنين، وأحمد سلاطنة موظف في لجنة زكاة المدينة، ومحمد رضوان ياسين رئيس جمعية البر والإحسان، وفي مدينة رام الـلـه اعتقلت الشيخ الدكتور بسام جرار مدير مركز نون لعلوم القرآن الكريم.

[12] . نقلا عن موقع "بي بي سي" العربية على شبكة الإنترنت wwwnews.bbc.com .

[13] . مركز بيسان للبحوث والإنماء، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، 2003، رام اللـه - فلسطين، ص39.

[14] . تنص المادة 41 على أنه: "لا يجوز وضع اليد على أموال أية جمعية أو هيئة أو إغلاق أو تفتيش مقرها أو أي من مراكزها وفروعها إلا بعد صدور قرار من جهة قضائية مختصة".

[15] . مركز بيسان للبحوث والإنماء، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، 2003، رام اللـه - فلسطين، ص40.

[16] . وقائع جلسة المؤتمر الدولي"العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعاون"، شباط 2000، رام اللـه - فلسطين، ص40.

[17] . عزت عبد الهادي، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، نيسان 2004، ص3.

[18] . السابق، ص4.

[19] . تبلغ نسبة الشباب الذين يتعاطون المخدرات في مدينة القدس 30%، وتعتبر أسعار المخدرات في المدينة من أرخص الأسعار في مدن العالم.

الفصل الخامس/ الورقة الثانية

مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في دول المواجهة

(مصر، سوريا، لبنان، الأردن)

معن بشور *

إن أي حديث عن دور المؤسسات الأهلية أو مؤسسات المجتمع المدني في دول المواجهة حتى عام 2015 هو حديث عن لوحة متداخلة متشابكة من الاحتمالات ذات الأبعاد المتعددة، بعضها يتصل بآفاق الصراع العربي- الصهيوني ذاته، والمسارات المحتملة التي يمكن أن يأخذها، وبعضها يتصل بمنحى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تشهدها دول المواجهة بما لها من ارتباط بآفاق الصراع ذاته، وبما لها من انعكاس على دور مؤسسات المجتمع المدني، ومنها بالتأكيد ما له علاقة بهذه المؤسسات، ورؤيتها لدورها، وببناها التنظيمية، وبآليات عملها، وبالتحديات الموضوعية والذاتية التي تواجهها.

وإذا كان موضوع هذه الورقة هو الدور المستقبلي لهذه المؤسسات في دول المواجهة، فإن حديث المستقبل هو حديث مشاهد محتملة، أو حديث السيناريوهات المفترضة.

وهنا لا بد من الاستدراك بأن الحديث عن المستقبل ليس تنجيما أو ضربا في الغيب أو قراءة في فنجان، بل هو في الأساس قراءة موضوعية لما يمكن أن تتخذه التطورات المحيطة بنا من مسالك في ضوء المعطيات الراهنة، وقراءة للتأثير المتبادل بين مجمل هذه التطورات المحتملة وموضوعنا.

ومن هنا لا بد من الوقوف، وبشكل سريع، أمام المشاهد المتعددة التي يمكن أن يأخذها الصراع العربي- الصهيوني ذاته، والتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المجابهة بالتحديد، وصولا إلى المشاهد التي يمكن أن يتحرك ضمنها الدور المرتقب لمؤسسات المجتمع المدني، وتأثير هذا الدور على المشاهد الأخرى المحيطة به.

* الأمين العام للمؤتمر القومي العربي- لبنان

وليس من الصعب الافتراض أن مستقبل هذا الصراع محكوم في السنوات العشر القادمة بثلاث احتمالات كحد أدنى، وربما بمشهد يحمل في طياته شيئا من الاحتمالات الثلاثة المتناقضة.

أول هذه الاحتمالات هو أن يأخذ هذا الصراع منحى التسوية، كما هي الحال اليوم في بعض دول المواجهة، وهو منحى يثير معارضة شعبية له، سواء لكونه تسوية لا تنسجم مع النظرة العقدية لبعض التيارات السياسية الرئيسة في المنطقة، أو بصفته انفراديا حيث جرى الاستفراد بدولة بعد الأخرى في غياب الإطار الشامل للتسوية، وهذا ما تعارضه دول وقوى ليس لاعترضها على التسوية من حيث المبدأ، بل لرفضها مبدأ الانفراد فيها.

هاتان المعارضتان تتلاقيان مرحليا، وتعبران عن رفضهما لهذا التوجه عبر مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الأهلية غير الحكومية، سواء كانت مؤسسات ومرجعيات دينية أو قوى سياسية ونقابات مهنية، أو منابر ثقافية وإعلامية، أو هيئات شعبية ذات مهمات محددة، وستزداد مقاومتها للتطبيع مع العدو، وتمسكها بالمقاطعة ودعمها لصيغ المقاومة المتعددة، بحيث تنتشر في ساحات الصراع المباشر (كفلسطين ولبنان) أو في ساحات الصراع غير المباشر التي تنعكس على الصراع العربي- الصهيوني (كالعراق).

وسيتجه دور هذه المؤسسات نحو تعبئة عقدية وضغط سياسي وحركة ثقافية ونشاط اجتماعي إنساني، قد يتم في أجواء ديمقراطية نسبية فتنمو قاعدته، وتتسع مؤسساته، وينكب على معالجة الثغرات الذاتية في عمل مؤسساته، أو قد يتم في أجواء من المنع والقمع والملاحقة، فتتسع دائرة النقمة الشعبية على الأوضاع الراهنة أفقيا وعاموديا في آن معا، فسيتعمق الحقد على العدو والمتعاونين معه عموديا، وفي الوقت ذاته تتسع جبهة الأعداء أفقيا لتشمل أيضا جهات القمع والمنع فتتعزز الاتجاهات المتطرفة، وتزدهر الأفكار التي ترى أن الطريق إلى القدس يمر بالعواصم العربية أولا، وتنمو الاتجاهات التكفيرية والإقصائية ويشتد التوتر الأهلي، وتنتقل حماوة الصراع من مواجهة العدو إلى مواجهات داخلية.

هنا بالطبع يتراجع دور المؤسسات الأهلية لصالح بيئة العنف الأهلي المتنقلة، وبدلا من أن تأخذ معارضة التسوية- بشكليها: الانفرادي أو الشامل- منحى ديمقراطيا سلميا

شعبيا، ويجري الاحتكام في مواجهتها إلى الآليات الديمقراطية المعروفة من صناديق الاقتراع وتداول السلطة، وإلغاء حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية، فإنها ستأخذ منحى تفجيريا خطيرا يطيح بالدولة والمجتمع معا، وبمؤسساتهما الرسمية والأهلية.

أما **الاحتمال الثاني** الذي يمكن أن يتخذه الصراع فهو انهيار جهود التسوية السياسية القائمة، لا سيما مع استمرار التعنت الصهيوني المرتكز إلى مؤسسة التطرف العقدي الصهيوني الضاربة الجذور في مجتمعها، لا سيما في قضايا كالقدس وحق العودة والانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، وبالتالي غلبة المنحى المقابل للتسوية من مقاومة وممانعة وصولا إلى المجابهات العسكرية النظامية.

وفي هذه الحال، سيرتكز دور مؤسسات المجتمع المدني غير المرتبطة بجهات أجنبية حول التعبئة الشعبية لمواجهة متطلبات الصراع، ودعم إرادة المقاومة في الأمة، وهي تعبئة تطال كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والتربوية والفنية والإنسانية، بل ستطال مساحات محلية وعربية وإسلامية وعالمية.

هنا يبرز أكثر من احتمال، كأن يتكامل الجهد الرسمي مع الجهد الشعبي والأهلي في المواجهة، فتسقط كثير من القيود المفروضة على العمل الأهلي والشعبي والسياسي، وتزدهر آليات الحوار الوطني والمشاركة الشعبية والتطوير الديمقراطي فتضيق الهوة بين الدولة والمجتمع، وتزداد قدرات الأمة في مواجهة التحديات المفروضة، وتغلق كثير من الثغرات التي طالما نفذ الأعداء منها، وهنا نحن أمام مشهد "المواجهة بالديمقراطية" وهو حتما المشهد الأكثر استقرارا ومنعة وقوة.

وفي **الاحتمال الثالث** سيتكرر مشهد شهدناه على مدى عقود الصراع كلها، أي التذرع بموجبات هذا الصراع للتضييق على حريات التعبير والتنظيم والتجمع، وعلى الحريات الشخصية والعامة، بحجة شعار "**لا صوت يعلو على صوت المعركة**"، ولا مؤسسة تنمو إلا في ظل النظام الحاكم وبإمرته، وتنحصر مهماتها بالتأييد والتهليل والتطبيل والتزمير.

وفي هذا المجال، ترتبك المؤسسات الأهلية في رؤيتها لدورها، هـذا إذا سـمح بوجودهـا كمؤسسات مستقلة فعلا، بل إنها ستنقسم إزاء هذا الدور، فـيرى بعضـها أن المهمـة الرئيسـة هي في الداخل، حيث ينبغي تشديد النضال ضد سـلطات القمـع أو المنـع، باعتبـار أن تغيـير هذه الأنظمة أو تغيـير سـلوكها- حسـب التعبـير الـدارج- هـو الطريـق إلى مجابهـة حقيقيـة للصراع مع العدو، فيما يـرى بعـض آخـر أن تشـديد المواجهـة مـع العـدو، وإحـراج الأنظمـة وإرباكها، عبر توجيه كل البنادق أو الجهود نحو العدو هو الطريق الأسـلم والأقصر، لافتـة إلى أن الصراع الداخلي قد يؤدي بالضرورة إلى استشراس الأنظمة، وإلى تفتت داخلي وأهلي يصب في مصلحة العدو، بينما يعزز التركيز على العدو الخارجي التماسك الوطني، ويفـتح ثغـرات في سد القمع الرسمي، ويوسّع هوامش التحرك الديمقراطي.

وهنا ستكون المؤسسات الأهلية العربيـة- لا سـيما في دول المواجهـة- سـاحة مواجهـة فكرية واسعة بين أولوية مقاومة الاحتلال أو أولوية مواجهة الاستبداد، حتى يـبرز تيـار ثالـث يحاول أن يصوغ، فكريا وعمليا، معادلة التلازم بين مقاومـة الاحـتلال ورفـض الاسـتبداد معـا، وأن يستكشف حجم المخزون الشـعبي النضـالي والكفـاحي الهائـل الـذي تفجـره اسـتراتيجية الكفاح ضد الاحتلال ومواجهة الاستبداد معا، كاستراتيجية للعمل الوطني والعمل الديمقراطي معا، واستراتيجية لا تسـمح بتبريـر الاحـتلال بذريعـة الـتخلص مـن الاسـتبداد، ولا تسـمح في الوقت ذاته بتبرير واقع الاسـتبداد بذريعـة التصـدي للاحـتلال، إنهـا اسـتراتيجية التصـدي لمـا أسميه، منذ سنوات، بمعادلة الاحتلال الخارجي والاختلال الداخلي.

أما **الاحتمال الرابع** الذي يمكن أن نواجهـه في السـنوات الـعشر القادمـة، فهـو مشـهد "الفوضى" أو "الفوضى البناءة والخلاقة" التي تتحدث عنها اسـتراتيجية "المحـافظين الجـدد" في الإدارة الأمريكيـة الراهنـة، والمسـتمدة أصـلا مـن نظريـات صـهيونية قديمـة تـرى أن الأمـن الحقيقي للكيان الصهيوني لا يتحقق إلا عبر تفتيت دول المنطقة وتقسيمها إلى دويـلات إثنيـة وعرقية وطائفية ومذهبية، وعبر إغراق مجتمعاتها بحـروب ونزاعـات أهليـة تُسـخَّر لهـا كـل الإمكانات والوسائل والأدوات الفكرية والعقدية والسياسية.

ولقد توقعت اعتماد هذه الاستراتيجية منذ حرب الخليج الأولى عام 1991، التي أعلـن بعدها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن قيـام "نظـام دولي جديـد" يحـتكم إلى الشرعيـة الدولية والمؤسسات الدولية، وتساءلت يومها في افتتاحية مجلة "المنابر" في نيسان/أبريـل عـام 1991 عما إذا كنا فعلا أمام نظام عالمي جديد، أم إننا أمام فوضى عالمية منظمـة تمـنح الإدارة الأمريكية فرصة الإمساك بكل دول العالم عبر الإمسـاك بخيـوط لعبـة الصراع داخلهـا أو فـيما بينها، كما تمنح هذه الفوضى الإدارة الأمريكية فرصـة للإفـلات مـن أي التزامـات قـد يفرضـها عليها النظام الدولي، سواء عبر شرعية الأمم المتحدة نفسها، أو شرعية حقوق الإنسـان، أو عـبر القانون الدولي ذاته.

وأوضحت حينذاك في إطار هذه "الفـوضى الدوليـة المنظمـة"، التـي سـتكون منطقتنـا إحدى ساحاتها النموذجية، كيف ستتهرب الدولة الأكبر في العـالم، والداعيـة إلى نظـام عـالمي جديد، من الالتزام، بل وحتى التوقيع على اتفاقات عالمية، كما برز فيما بعد مـع اتفـاق رومـا لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وميثاق كيوتو حول حماية البيئة في العالم.

وعلى الصعيد الإقليمي تبدو نظرية "الفوضى المنظمة" الخيار المفضل لـدى المخططـين الاستراتيجيين في تل أبيب، ليس لأنها تسهم فقط في تمزيق المنطقة وتفتيتهـا وتحويـل الكيـان الصهيوني إلى المركز القائد والمهيمن على جملة كيانات عرقيـة وطائفيـة ومذهبيـة وعشـائرية (حتى الكيان الكردي في العراق مثلا مهدد بالانقسـام إلى كيـانين عشـائريين، باتـت ملامحهـما وحدودهما مرسومة منذ الآن)، بل أيضا لأن هذا الخيار يحـرر تـل أبيـب مـن عـبء الالتـزام بتطبيق قرارات دولية صدرت في ظل موازين قـوى عالميـة مختلفـة كـالقرارات 194 و 242 و 338 و425، بل حتى من عبء تنفيذ مبادرات واتفاقات وخرائط طرق دولية، اضـطرت رغـم انحيازها إلى المصلحة الصهيونية، أن تراعي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية والعربية.

ولخيار الفوضى ما يسمح باعتماده في واقعنا العربي، خصوصا في ظل الاختلال الهائل في أوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل تنامي بيئة التطـرف والعنـف التـي تغذيها الهوة المتزايدة بين الحكام والشعوب على الصعيد الداخلي، والفجوة المتنامية بين ما

يسمى "بالشرعية الدولية" الواقعة تحت قبضة القرار الأمريكي وبين "العدالة الدولية" التي تصون حقوق الشعوب وتأخذ للضعيف من الدول حقها الذي انتزعه منها القوي.

وتبدو طلائع هذا المشهد جليّة اليوم في فلسطين، حيث المحاولات حثيثة للإيقاع بين السلطة وقوى المقاومة المجاهدة، وفي لبنان حيث يجري استقطابٌ طائفي ومذهبي حاد، وفي سوريا حيث الجهود لا تتوقف لتكرار السيناريو العراقي فيها، وفي مصر حيث تنفذ يوميا خطط محمومة لحرف الحراك الشعبي الداخلي الصحي عن منحاه الديمقراطي السلمي إلى اتجاهات أخرى كإثارة مشكلات طائفية، أو افتعال احتقان داخلي.

وفي مواجهة هذا الخيار بالغ الخطورة يبرز دور المؤسسات الأهلية الحاسم إلى حد كبير، فإما أن تنزلق جميعا أو بعضها إلى الوقوع في فخ هذا الخيار، **فتتحول في اتجاه** إلى واجهات له، وإلى منصات للتنظير له، أو للتبرير من منطلقات عقدية أو سياسية، وكثيرا ما تكون متباعدة أو متباينة، حيث يتلاقى فيها المنطق الذي يدعو للخضوع الشامل للإملاءات الأمريكية بذريعة أنها "قوة لا تقهر" وأن "الواقعية تقتضي فهم المتغيرات الكبرى في العالم" وبالتالي تغيير أنفسنا وهويتنا وثقافتنا وثوابتنا وجلدتنا للتكيف مع هذه المتغيرات، مع منطق مغاير يبدأ برفض الإذعان لهذه الإملاءات ليصل إلى رفض كل من لا يذعن له، ويبدأ حربه على أعداء الأمة ومحتلي أرضها ليصل بهذه الحرب إلى كل من يخالفه الرأي أو الرؤية أو الاجتهاد، أي منطق الإقصاء والإلغاء والاستبعاد، وبالمناسبة ليس هذا المنطق مرتبطا بجهة فكرية أو عقدية محددة، أو بمرحلة تاريخية معيّنة، بل هو منطق اخترق الجهات الفكرية والسياسية كلها، ومارسته أنظمة ومنظمات، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وكان بالتالي مسؤولا، من جملة المسؤولين، عن حال التشرذم والتشظي والضعف والهوان الذي يطبع أمتنا اليوم، ولقد عرف التاريخ العربي المعاصر تكفيريين باسم القومية وباسم الاشتراكية قبل أن يعرف تكفيريين باسم الإسلام.

أما **الاتجاه الثاني** الذي يمكن أن تسلكه هذه المؤسسات فهو اتجاه تحصين مجتمعاتنا بوجه خيار الفوضى هذه، وبناء الضوابط البنيوية والذاتية التي تحول دون الانزلاق في أتون هذا

الخيار، فمسؤولية المجتمع ومؤسساته في مواجهة هذا الاحتمال الخطير تفوق مسؤولية الدولة التي يشكل القيّمون عليها سبب الهوة القائمة بين الأنظمة والشعوب، وهم العاجزون عن القيام بهذا الدور، هذا إن لم يكونوا جزءا من المشكلة وعنصرا محركا لاحتمالات الفوضى.

وهنا بالطبع تتقدم المؤسسات الفكرية والثقافية ومراكز الأبحاث والدراسات في مسؤوليتها عبر صياغة رؤى واستراتيجيات وآليات لهذا التحصين، ليأتي بعدها دور المواقع السياسية والمنابر الإعلامية لتعميم الوعي التوحيدي ونشر ثقافة الوحدة في المجتمع وبين الناس، ثم المؤسسات النقابية والاجتماعية على أنواعها التي تسعى إلى تجسيد هذا الوعي وترجمة هذا التوجه في بناها الداخلية، والتي ينبغي أن تكون نموذجا مصغرا عن صورة مجتمع الوحدة الوطنية والمشاركة الديمقراطية الذي يتطلع إليه شعبنا ويرى فيه الضمانة بوجه الفوضى والانهيار.

إذن، فدور المؤسسات الأهلية في مواجهة الاحتمالات الثلاثة دور ضروري وحيوي، وأحيانا مفصلي، لأنه في ظل تنامي هذا الدور تتعاظم قوة المجتمعات في مواجهة الأخطار التي تنطوي عليها الاحتمالات الثلاثة بالغة الخطورة، بل تزداد فرص توحيد الأمة جميعا وأشتاتا إلى ترسيخ خيارات الوحدة في مواجهة التفتيت، والاستقلال في مواجهة الاحتلال والهيمنة، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد، والعدالة في مواجهة الظلم، والتنمية في مواجهة التخلّف والفقر، والتجدد الحضاري في مواجهة الاستلاب الحضاري والجمود الثقافي.

ولكن، هل تستطيع مؤسساتنا أن تضطلع بهذا الدور؟ وما هي أبرز العوائق التي تواجهها؟ وما هي أبرز المداخل التي تساعدها على هذه المواجهة؟

للإجابة على هذه الأسئلة لا بد من التمييز بين الظروف والأنظمة التي تعمل بها هذه المؤسسات في دول المواجهة، فظروف لبنان، وهي الأقرب إلى الليبرالية، هي بالطبع مختلفة عن ظروف سوريا، حيث يقود حزب المجتمع والدولة معا، وهي في البلدين مختلفة عنها في مصر والأردن حيث يمكن الحديث عن مراحل انتقالية يعيشها البلدان مع تفاوت في هذه "الانتقالية"، إلا أن تفاوت هذه الظروف لا يعني أن هناك تفاوتا جديا في حجم تأثير هذه المؤسسات وفاعليتها.

فمعظم المؤسسات الأهلية المستقلة في دول المجابهة، ما عدا استثناءات قليلة، تشكو من ضعف التأثير في مجتمعاتها وعلى حكوماتها، كما تشكو من ضعف الفاعلية، وهو ضعف مرشح لأن يستمر في السنوات القادمة إلا إذا حصلت تطورات كبرى تعيد صياغة البنى والآليات والوسائل التي تقوم عليها هذه المؤسسات، وتعتمدها في مواجهة العوائق الموضوعية والذاتية المفروضة عليها.

ومن العوائق الموضوعية ما هو متصل بالقيود التشريعية والإدارية المتعددة المفروضة على هذه المؤسسات في بلدان المواجهة، وهي قيود تحتاج إلى دراسة خاصة وموثقة تتناول مختلف جوانبها، بدءا من الترخيص لها وصولا إلى حدود حركتها.

ومن هذه العوائق الموضوعية أيضا البنى الاجتماعية والتقليدية التي تقوم عليها مجتمعاتنا فتجعل من عصبيات كالعشيرة والعائلة والطائفة أقوى بكثير من المؤسسات الحديثة التي ينبغي أن تمثلها هذه المؤسسات الأهلية.

وهنا تجدر الملاحظة أن بعض مؤسساتنا الأهلية الفاعلة هي مجرد واجهات لعصبيات تقليدية بحتة، وبالتالي فإن قدرتها على التواصل مع عصبيات أخرى تبقى محكومة بالعلاقات القائمة بين هذه العصبيات.

إن ارتكاز المؤسسات الأهلية إلى عصبيات تقليدية لا يعيبها أو ينتقص منها، لكن تحولها إلى مؤسسات وطنية جامعة وديمقراطية عصرية يصبح صعبا، بل إن العلاقات التقليدية تعيد إنتاج ذاتها في هذه المؤسسات ولا تتطور بالاتجاه العصري المطلوب.

ومما يزيد من حدة هذه العوائق هو ما يمكن وصفه بالذاتي منها، حيث تتمحور كثير من مؤسساتنا حول أفراد، أو تخضع لأحزاب، فتتقدم وتتراجع هذه الأحزاب، وأحيانا تموت مع موت الأفراد إذا لم يكن في العائلة وريث مستعد لقيادتها، بل كثيرا ما تتحول هذه المؤسسات الأهلية إلى واجهات لشخصيات سياسية أو جهات حزبية، وهو أيضا ليس أمرا معيبا إذا كانت هذه المؤسسات ترفد من يقف وراءها بقوى وأفكار وتشاركه الرأي وتصوب له الاتجاه.

فكثير من الأحزاب الفاعلة في بلادنا والعالم كانت تدعو أعضاءها في القرنين الماضيين

للانخراط في نقابات وجمعيات ومؤسسات لكي تتنفس شعبيا من خلالهم، ولكي تتفاعل مع نبض الشرائح الاجتماعية المختلفة، ولكي تستمد منهم دما جديدا ورؤى جديدة وحلولا جديدة لمشكلات مستعصية، لكن النقص يبرز حين تصبح العلاقات سالكة باتجاه واحد، أي من الشخص أو الحزب إلى المؤسسة الأهلية وليس العكس.

ويقود هذا العائق الذاتي والمتمثل بالشخصنة المؤسسية أو بالتحاقها الحزبي أو الفئوي، إلى عائق آخر أي الانعكاس المباشر لأي خلاف شخصي أو حزبي على هذه المؤسسات، بما يعطل عملها ويشل فاعليتها ويحولها من أدوات لحلول إلى مشكلات لنفسها ولأعضائها.

وحين يتجمد عمل هذه المؤسسات نتيجة هذه العوائق الذاتية، تطفو البيروقراطية على السطح، وتصادر روح المبادرة والطبيعة الحيوية اللتين تشكلان سر نجاح أي مؤسسة أو شخص، فكيف بالمؤسسة الأهلية! وينعكس هذا الطغيان للنمط البيروقراطي في العمل على روح المبادرة بشكل واضح في حجم إنفاق المؤسسة ذاتها، حيث تزداد نسبة الرواتب والعلاوات وغيرها على حساب النفقات المخصصة للمشاريع والمبادرات، ويتحول الشاغل الرئيس للمؤسسة إلى التمويل الذي بات القسم الأكبر منه يتحول إلى رواتب لفئة بيروقراطية فيما يمكن تسميته اقتصاديا "بالبطالة المقنعة".

ويقود هذا الانشغال بالتمويل إلى اللـــه اث وراء أي مصادر لـه، فتقع بعض هذه المؤسسات في الطامة الكبرى، حين يصبح من السهل استدراجها إلى طلب تمويل من هيئات أجنبية تبدو نزيهة متجردة في بداية علاقتها، ولكنها تبدأ بفرض "أجندتها" وأولوياتها على مؤسساتنا الأهلية التي لا تكتفي بتقديم خدمات للمؤسسات الداعمة فقط (والخدمات هنا متعددة الأشكال والأنواع، بدءا من إعداد أبحاث ميدانية ودراسية إلى تسويق شعارات وأفكار معينة)، بل يتحول بعض رموزها، بدافع الكبرياء الشخصي، إلى الدفاع العلني عن هذه "الأجندات" والتبرير لها، وربما التنظير لقوتها، بل حتى إلى الهجوم على كل ما له "أجندات" أو أولويات مغايرة متهما إياها "بالتخلف" و"الصنمية" و"الخشبية" وعدم الفهم لما يدور في العالم من متغيرات.

وأمام تدفق المساعدات المالية لمؤسسات معينة، يتراجع دور المؤسسات الملتزمة

بالبرنامج الوطني والأولويات الوطنية حتما، وتبدو ضعيفة مرتبكة عاجزة عن المبادرة، فتخلي المبادرة "للمؤسسات المدعومة" التي تحمل أسماء مشابهة، وعناوين مماثلة، ولكن بمضامين مناقضة تماما.

فإذا أخذنا على سبيل المثال منظمات ومراكز حقوق الإنسان في العديد من دولنا العربية، وأجرينا دراسة على طبيعة أنشطتها واهتماماتها، نلاحظ أن هناك غيابا فاضحا أو ملحوظا لمسألة انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، أو العراقي مثلا، على يد الاحتلال الصهيوني والأمريكي، وهما وجهان لمشروع واحد، عن أنشطة واهتمامات غالبية هذه المؤسسات والجمعيات، علما أن ما يرتكب من مجازر وانتهاكات في فلسطين والعراق يحتاج إلى تجنيد طاقة كافة منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية لفضحه والدعوة إلى محاكمة المسؤولين عنه.

وتنعكس هذه العوائق جميعها، لا سيما العائق المتصل بالتمويل، في جملة أمور:

الأمر الأول: ضعف التواصل وغياب التكامل بين المؤسسات الأهلية العربية، علما أن قوة هذه المؤسسات في العالم تنبع من فكرة التواصل والتفاعل وقيام شبكات التكامل بينها، بل إننا نرى مثلا تواصلا بين مؤسسات أهلية عربية ومؤسسات أهلية أجنبية يفوق كثيرا، كما ونوعا، التواصل بين المؤسسات العربية المتماثلة.

الأمر الثاني: غياب أو تغييب البعد الوطني والسياسي للعديد من هذه المؤسسات، وكأنها تعمل وفق قاعدة "الفن للفن" دون أن تدرك الترابط الوثيق بين أي إنجاز في مهامها، سواء كانت تتصل بحقوق الإنسان، أو البيئة، أو المساواة بين الجنسين، وبين القرار السياسي والوطني العام في البلد.

وبالتأكيد، ليست هذه دعوة لأن تتحول هذه المؤسسات إلى أحزاب سياسية، علما أن للبيئة اليوم أحزابا خاصة بها في كثير من دول الغرب، أو دعوة لكي تنغمس في التجاذبات السياسية القائمة، إنها باختصار دعوة إلى تكتل هذه المؤسسات لتصبح قوة ضاغطة على صاحب القرار السياسي من أجل التجاوب مع مطالبها وتطلعاتها.

فهل هناك من طريق للخروج من هذا المأزق الذي تعيشه هذه المؤسسات، سواء في استقلاليتها أو فاعليتها؟

سأقف هنا عند نماذج خمسة يمكن أن تكون دليلا لنا للخروج من هذا المأزق:

النموذج الأول من فلسطين، وبين فلسطيني الشتات، حيث نجحت مؤسسات أهلية بإطلاق مبادرات في جملة قضايا استطاعت من خلالها أن تعبئ الرأي العام الفلسطيني والدولي معها، وأشير هنا إلى دور المؤسسات الأهلية في "حملة مناهضة جدار الفصل العنصري" التي تحولت إلى نضال يومي على امتداد الجدار كله، وحركت أهالي القرى حين نجحت في الربط بين وطنيتهم ومصالحهم المباشرة، كما نجحت في تجنيد مئات من أحرار العالم إلى جانبها، ولتحول قضية الجدار بالفعل إلى قضية عالمية وإلى انتصار قضائي دولي لم يعرف النظام الرسمي العربي كيف يستثمره حتى الآن، وكيف يحاصر حكومة تل أبيب عالميا وإعلاميا ويظهرها منتهكة للشرعية الدولية في وقت تنهال فيه واشنطن علينا بالقرار الدولي تلو القرار فتحاصرنا بلدا بلدا، وشعبا شعبا.

وتكمن أهمية النموذج هنا في أمرين: القدرة على التعبئة الشعبية المحلية حول قضية محددة، والقدرة على التعبئة الشعبية العالمية والمؤسسات الدولية المماثلة التي يقودها أحرار العالم بدلا من العلاقة المعكوسة التي نجحت فيها جهات أجنبية معروفة الأغراض في استخدام بعض مؤسسات مجتمعنا المدني كحصان طروادة في مجتمعاتها وأوطانها.

النموذج الثاني نموذج من مصر، حيث شكل المجتمع المدني المصري لجان دعم الانتفاضة الفلسطينية قبل خمس سنوات، فنجحت على مدى فترة طويلة في دفع كثير من المواطنين إلى التبرع ولو بالقليل إلى أهل الانتفاضة، وكانت قوافل المواد الطبية والغذائية تتوجه بشكل دوري إلى داخل العريش لتصل إلى الأهل المحاصرين في غزة وعموم فلسطين، وقد رافق هذه الحملة الشعبية الناجحة حملة مماثلة للمقاطعة ومقاومة التطبيع لم تنحصر نتائجها في مصر عبر اضطرار بعض المؤسسات المتهمة

بالتطبيع، بل امتدت لتشمل كل أقطار الأمة العربية والإسلامية، لا سيما دول الجزيرة العربية والخليج التي تراجع فيها حجم الواردات الأمريكية في الأعوام الأولى للانتفاضة بنسبة 35% حسب احصاءات نشرت آنذاك.

النموذج الثالث من المغرب، حيث رأينا مؤسسات أهلية مغربية، نقابات وجمعيات وأحزابا، تنجح في مقاومة جملة اختراقات صهيونية تطبيعية حاولت تحت مسميات متعددة، دينية وقانونية وطبية وثقافية، اختراق المجتمع المغربي فواجهت سدا شعبيا منيعا.

أما النموذج الرابع فهو من لبنان، حيث كان للمؤسسات الأهلية زمن الحرب الأهلية دور كبير في ملء الفراغ الخدَمي الذي نشأ عن غياب مؤسسات الدولة المختلفة، تماما كما كان لها دور كبير في إطلاق حركة فاعلة لوقف الحرب وإسقاط مشروع التقسيم، وهي حركة تجاوزت متاريس الحرب الأهلية وخطوط التشطير في العاصمة عبر تظاهرات بلغ تعداد بعضها مئة ألف لبناني، وهي الحركة اللبنانية الوحدوية التي مهدت للاتفاق اللبناني العربي الدولي الذي انعقد بين النواب اللبنانيين، وعرف باسم اتفاق الطائف.

إن هذه الحركة الفاعلة للمؤسسات الأهلية في لبنان شكلت نموذجا احتذت به المقاومة اللبنانية المجاهدة حين أحاطت نفسها بشبكة مهمة من المؤسسات الأهلية، التربوية والاجتماعية والصحية والإعلامية والإنسانية، وشكلت سياجا حقيقيا للمقاومة اللبنانية وما تزال، كما لا يمكن عزل هذا الحراك الشعبي اللبناني اللافت في الأشهر الأخيرة، بكل تجلياته وساحاته وقواه، عن جذور تلك الحركة الأهلية التي انطلقت خلال الحرب ورفعت لواء لبنان الواحد الرافض للتقسيم والحرب الأهلية.

ورغم كل المخاوف التي يشعر بها البعض إزاء تطورات الوضع اللبناني في الآونة الأخيرة، ورغم كل المحاولات المحمومة للالتفاف على المناخ الوحدوي الذي طبع هذه التحركات التي رفعت كلها علم لبنان، فإن المناخ الذي أطلقته تلك الحركة الوحدوية الأهلية اللبنانية عشية اتفاق الطائف سيبقى مخيما على التطورات اللبنانية يعالج بروح أخوية أي

أخطاء برزت في العلاقة مع الشقيق، ويواجه ببسالة وعناد أي محاولة لفرض وصاية أجنبية على لبنان.

النموذج الخامس، نموذج عربي شامل، وهو من النماذج المشعة التي ينبغي الوقوف أمامها بتأمل واستيعاب لمنهجها وفهم لأبعادها ودلالاتها، فهو نموذج حركة المؤتمرات العربية التي انطلقت منذ 1990، مع المؤتمر القومي العربي، فالمؤتمر القومي الإسلامي عام 1994، فالمؤتمر العام للأحزاب العربية عام 1996.

لم تسع هذه المؤتمرات لإطلاق أحزاب جديدة رغم أن بين أبرز مؤسسيها حزبيين بارزين، ولا لتكون جبهة سياسية، لأن بين أعضائها من يحمل وجهات نظر متعددة تجاه قضايا عديدة، ولا أن تكون مركز بحث أو منتديا فكريا لأن من أعضائها عدد من المناضلين الناشطين في الحياة الوطنية والقومية، بل إنها تسعى عبر الحوار بين أعضائها، المنتمين لكل ألوان الطيف السياسي والعقدي العربي، للخروج بمواقف وإطلاق مبادرات، تحولها إلى مرجعية للعمل العربي، فكريا وسياسيا، ولا تكمن أهمية هذا النموذج في اختراقه للحدود القطرية وإنشاء إطار قومي جامع فحسب، بل في وضع إصبعه على الجرح الذي يعاني منه الوضع الشعبي والحزبي والنقابي والأهلي العربي الذي عانى من شرور الإقصاء المتبادل والتشرذم والانقسام والانغلاق أكثر مما عانى من شرور قمع السلطات وقهرها ومطاردتها لمناضليه.

فهذه المؤتمرات جميعها تنطلق من أن بين أهل الفكر والنضال والعمل في الأمة، وبين أحزاب الأمة وقواها، جوامع مشتركة ونقاط خلاف فكري وسياسي في وقت واحد.

لقد كان السائد قبل ذلك أن يتم استدراج العلاقة بين هؤلاء جميعا إلى نقاط الافتراق فتحتدم المعارك، وتعلو لغة الإقصاء، فيجري اجتياح المشترك بينها وهو كثير.

جاءت هذه الحركة الجديدة، حركة المؤتمرات، لتقول: لننطلق معا من حيث الجوامع المشتركة بيننا، وهي تتصل بأبرز قضايا الأمة في فلسطين والعراق وجنوب لبنان، وفي الديمقراطية وحقوق الإنسان، مثلما تتصل بأبرز أهداف مشروع الأمة الحضاري النهضوي،

وهي تتصل بالوحدة العربية والديمقراطية والاستقلال الوطني والقومي والعدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والتجدد الحضاري، وتقول أيضا: لنعالج بالحوار نقاط الافتراق من موقع التلاقي بدلا من أن نضرب بمنطق الافتراق مواقع التلاقي بيننا.

وهكذا وجدنا في هذه المؤتمرات شخصيات تتحاور وتتشاور وتتجاوز، وكان يظن بعضنا أنه من المستحيل أن يجمعها مكان واحد، لكننا وجدنا فيها أحزابا تركز بعضها في جل آمالها على إيقاف الصراع بينها، وإذا بها تخطط لمبادرات مشتركة، وتبني بينها جسور التلاقي والتعاون.

إن هذا التحول في وجهة العلاقة بين مؤسسات الأمة وقواها كفيل وحده بأن يشكل بداية استنهاض شعبي حقيقي يكون القاعدة الثابتة لأي عمل مؤسسي أهلي عربي، وبالتالي يسمح لهذه المؤسسات أن تلعب دورها في استنهاض الأمة في مواجهة تحديات الصراع العربي- الصهيوني.

في ظل نماذج كهذه، وفي ظل الاستفادة من دروسها وتجاربها، سيتطور دور المؤسسات الأهلية الفاعلة داخل مجتمعاتها، وستزداد مهامها والأعباء الملقاة على عاتقها لمواكبة احتياجات هذا الصراع المتزايدة على كل صعيد سياسي وعقدي وثقافي واجتماعي وإعلامي.

فعلى الصعيد السياسي، سيبرز لهذه المؤسسات دور الضغط السياسي المحلي والعربي والدولي باتجاه مواقف أكثر حزما وجرأة في مواجهة العدوان الصهيوني، وستصبح حركات مقاومة التطبيع أكثر فاعلية، لا سيما حيث ستنحى الجهات الرسمية منحى تطبيعيا مع العدو الصهيوني، وستزداد الضغوط الشعبية لتفعيل مكاتب مقاطعة الكيان الصهيوني التي باتت شبه مجمّدة، خصوصا بعد اتفاق أوسلو 1993، وبذريعة أن الصراع قد اتخذ منحى سلميا ومجرى سياسيا عبر المفاوضات.

وعلى الصعيد العقدي ستصبح هذه المؤسسات، خاصة النقابي منها، تحت تأثير الأفكار العقدية الأكثر جذرية، لا سيما بعد أن يكون قد اتضح- بشكل أكبر- عجز العملية

التفاوضية وصمت المجتمع الدولي عن الإمعان الصهيوني في الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية، ولذا ستقترب هذه المؤسسات من مهمات الاحتكاك المباشر بآليات هذا الصراع ومتطلباته.

وسينعكس هذا التطور العقدي على المستوى الثقافي بالذات، حيث يستخدم الصراع ما يمكن تسميته بثقافة المقاومة وثقافة التسوية أو السلام، مما سيؤدي إلى ازدهار منابر ومنتديات ثقافية للاضطلاع بهذه المهمة.

واجتماعيا، ستتزايد مهام العون الاجتماعي والصحي والإنساني في برامج هذه المؤسسات، وسيجري تطوير أساليب هذا العون، ووسائل اختراق الحصارات المفروضة على توجه كل أشكال المساعدات إلى الأماكن الملتهبة في هذا الصراع بكل ما يمكن أن تودي إليه هذه الوسائل من احتكاكات مباشرة أو غير مباشرة مع الجهات القائمة على هذا الحصار، سواء كانت جهات رسمية عربية أو دولية.

وهنا، فإنني أتوقع أن تتزايد شبكات اللجان والهيئات الأهلية الداعمة للنضال الفلسطيني والعربي ضد الاحتلال، وستأخذ أشكالا وصيغا متعددة.

وعلى الصعيد الإعلامي، فإن مسعى هذه المؤسسات سيتركز على ابتكار وسائل جديدة للاتصال والإعلام، وعلى كسر الحصار الإعلامي العالمي المفروض بشكل شبه شامل على مجمل حقائق هذا الصراع، والذي يصل في أحيان كثيرة إلى تحوير هذه الحقائق.

ومع التأكيد على أن المرحلة القادمة، في حال اشتد الصراع واستمر، ستشهد مواجهات إعلامية كبرى، وستشهد حروبا إعلامية متعددة مترافقة مع حروب شرسة بهذا الاتجاه.

أما فيما يتصل بالبنى التنظيمية الداخلية لهذه المؤسسات، فإن حرارة الصراع قد تؤدي إلى تحررها من بعض الثغرات الذاتية المتصلة بها، ومن بعض الضغوط الخارجية التي تتعرض لها.

وختاما، إن مستقبل الصراع في المنطقة يتقرر إلى حد كبير في ضوء الدور المستقبلي للمؤسسات الأهلية العربية، خصوصا في دول المجابهة، فالوحدة تبنى في هذه المؤسسات قبل

أن تبنى في الدول، والديمقراطية تقوم في هذه المؤسسات قبل أن تقوم في الأنظمة، والممانعة والمقاومة تشتد في هذه المؤسسات قبل أن تبرز داخل الواقع الرسمي العربي.

فهل نستطيع أن نوفر لمؤسساتنا الأهلية العربية الاستقلالية في التمويل، والفاعلية في الأداء، والوحدوية في المنهج، والصدق في الالتزام؟!

إنه سؤال برسمنا جميعا، وفي ضوء الإجابة عليه يتحدد دور مؤسساتنا العربية في مستقبل الصراع.

الفصل الخامس/ الورقة الثالثة

دور المجتمع العربي المدني
"نموذج المجتمع المدني المغربي"

عبد القادر أزريع*

مدخل عام

سيكون عرض هذه الورقة ذا طبيعة استشرافية، ينحو نحو ما يسمى بالدراسات المستقبلية لأن المطلوب هو تناول مستقبل دور المجتمع العربي المدني في الصراع العربي- الإسرائيلي.

ولتحقيق هذا الهدف الاستشرافي، نرى أنه يجب الانطلاق من تناول خصوصية المجتمع المدني العربي، من خلال تناول مسار نشأته، وكذا المقومات الأساسية المساهمة في تشكله، وحدود الأدوار المنوطة به في هذه الواجهة.

1. خصوصية المسار

المقصود بها هنا المسار العام الذي تحكم بشكل أو بآخر في نشأة هيئات المجتمع المدني العربي وتشكلها، ولا بد من الدخول في تحليل مستويات هذا المسار للوقوف عند خصوصيته بالمقارنة مع مجتمعات مدنية أخرى، حيث سنجد أنفسنا أمام ثلاثة مسارات أساسية، هي:

- **المسار الأول:** المسار الذي يتميز بتأثر مؤسسات وهيئات المجتمع المدني العربي بأيديولوجيات ومرجعيات الحركات الاستقلالية العربية (الحركات الوطنية) التي ساهمت في تأسيسها كاستجابة سياسية لإنجاز المهام التاريخية التي ارتبطت بهذه الحركات خلال مرحلة الاستعمار المباشر أي "المرحلة الكولونيالية".
- **المسار الثاني:** هو المرحلة الثانية من التأسيس التي جاءت بعد الاستقلال، حيث سيبرز

* أستاذ فلسفة، وبرلماني سابق، ورئيس حركة المبادرات الديمقراطية، وعضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية المغربية.

عنصر جديد يدخل بقوة في خريطة التأسيس وتوسيع المجتمع المدني العربي، والمقصود به الأنظمة العربية، خاصة تلك التي وصلت إلى السلطة دون أن تكون لها علاقة بالحركة الوطنية أو تلك التي كانت لها علاقة، وأقبلت على الحركة الوطنية، وهكذا ستعرف هذه المرحلة شكلا جديدا من مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته، الخاضعة في كليتها لتوجهات الدولة وبرامجها.

- **المسار الثالث:** وهو المسار الذي انطلق مع مشروع جهات أجنبية في إعطاء أهمية خاصة لمؤسسات المجتمع المدني في أفق بناء علاقة معها لتصبح جسراً موصلاً إضافياً لشعوب المنطقة بعد أن تأثرت الجسور الأخرى، خاصة الجسور التي اعتمدت العلاقة مع الدول.

إذن جاء هذا المسار ليؤسس لعلاقة مجتمع مدني مع مجتمع مدني بدل علاقة دولة مع دولة، ودخلت هذه الجهات الأجنبية في عملية استقطاب واسعة وسط النسيج المدني العربي، ولتحقيق هذا الهدف، الذي أصبح استراتيجيا وحيويا لضمان استمرار العلاقة مع شعوب المنطقة، اعتمدت هذه الجهات الأجنبية على إطارات وآليات متعددة، أهمها:

- خلق مراكز تأطير تابعة لها في عدد من العواصم العربية، لتكون قريبة من المؤسسات المستهدفة، وبالتالي التمكن من المواكبة، ومتابعة التطورات التي يعرفها المجتمع المدني العربي.
- الدخول في تعاقدات وشراكات برامجية وتدريبية من أجل التحكم في تكوين الإطار المدني العربي وتوجيهه حتى يصبح أكثر قابلية لتصريف استراتيجية هذه الجهات وسياساتها.
- توفير إمكانات مالية هائلة لترسيخ التبعية المالية وضبط البرامج حتى تكون منسجمة مع سياسة هذه الجهات.

ومن خلال عرضنا لهذه المحطات أو المسارات الثلاثة الأساسية، وهي المُشكِّلة للمسار العام الذي تَحكَّم إلى حد كبير في نشأة المجتمع المدني العربي وتشكيله، وبالتالي طبعه بخصوصية أن هذا المجتمع، ومنذ لحظة الولادة الأولى، هو مجتمع غير مستقل على كل المستويات والأصعدة.

وإنْ تعلق الأمر بالتوجيه والتخطيط، أو بالآليات والإمكانيات، فإن معنى هذا أنه كان مجتمعا يعاني من التبعية للمجتمع السياسي ممثلا في الحركات الوطنية وبعده في الأنظمة العربية، أو تابعا لجهات أجنبية ومنخرطا في تطبيق سياسته المدنية، ولضبط حدود هذه التبعية لا بد أن نقف عند خصوصية المسارات بذاتها.

وبخصوص المسار الأول المتعلق بارتباط المجتمع المدني العربي بالحركة الوطنية العربية فإنه كان ضروريا لهذه التيارات، حيث مكّنها من الفاعلية والحضور، وجعلها قادرة على أداء رسالتها الوطنية، أما بالنسبة للمسار الثاني، حيث انتقل الجيل الثاني من مؤسسات هذا المجتمع إلى الارتباط بالأنظمة العربية السائدة، فقد أثر هذا الارتباط على فاعلية هيئات المجتمع المدني العربي وأثرها، فأصبح عطاء هذه المؤسسات وحضورها موسميا، وهكذا تحول هذا الارتباط إلى عبء على المجتمع المدني أفقده كثيرا من مصداقيته تجاه قواعده.

أما المسار الثالث، فهو خطير على مستقبل المجتمع المدني العربي، لأنه، على خلاف المسار الثاني، سيمكن هذه المؤسسات والهيئات العربية من الفاعلية والحركة بشكل أكبر، وسيمكنها من العودة مرة أخرى للساحات العربية، ولكنه في هذه المرة لتصريف سياسات واستراتيجيات أجنبية، وهذا ما يفسر ابتعاد العديد من الأطر المدنية عن طرح القضايا الاستراتيجية والمصيرية للأمة بحجة الانفتاح والتجديد والتمدن، وهي شعارات حق يراد بها باطل، أي إدخال الهيئات المدنية العربية في متاهة الانشغال بقضايا تفصيلية يومية بديلا عن القضايا الاستراتيجية التي ستحكم مصيرنا ومستقبل أمتنا.

من خلال ما سبق، يظهر جليا أن التركيز على المسار العام للمجتمع المدني العربي في غاية الأهمية، لأنه سيساعدنا كثيرا على فهم ما جرى وكيفيته، وسيمكننا من التحكم في أدوات التحليل التي سنعتمدها، ومن ثم المفاهيم التي يجب وضعها لتأطير هذا البحث لعلنا نصل إلى خلاصة تفيدنا جميعا في تأطير الفعل والفاعل المدني العربي نظرا لأهمية، والدور الذي يقوم به.

وهنا، وعلى سبيل المثال فقط، يمكننا تناول هذا الموضوع من خلال البحث في علاقة المجتمع المدني العربي بالسياسية في المسار الأول، أما بالنسبة للمسار الثاني فيمكن البحث في

هذه العلاقة من خلال ثنائية المجتمع المدني والسلطة، أو كما تسمى "علاقة الشيخ بالمريد"، في إشارة للعلاقة التقليدية السائدة في مجتمعاتنا، أما بالنسبة للمسار الثالث فيمكن بحث هذه العلاقة من خلال ثنائية الأنا والآخر، والتكيف والتجاوز.

2. **البيئة الحاضنة لهذا المجتمع المدني**

وهي البيئة التي تفتقد المحرك الأساسي لديناميكية المدنية وهي الديموقراطية، وبالتالي الحرية في الفعل، والتحرك والتعبير وإنجاز المبادرات الضرورية لإسناد القضايا العربية.

وإنه، ونظرا لخصوصية النشأة والتطور ، يستحسن أن نتحدث عن مؤسسات المجتمع المدني العربي من جمعيات ونقابات وأندية ومراكز، بدل الحديث عن مجتمع مدني كامل ومكتمل، وهذا معناه أن المجتمع المدني العربي بذاته مشروع مدني مفتوح على كل الاحتمالات.

إن الطبيعة الوجودية لمؤسسات المجتمع المدني العربي وهيئاته فرضت على هذه المؤسسات في علاقتها "بالدولة العربية" خوض صراع مزدوج:

- صراع داخلي ضد الأنظمة من أجل البقاء وحرية التعبير من أجل توسيع فضاءات التعبير القومي- الديموقراطي، وبالتالي تكوين رأي عام عربي منخرط في الصراع العربي- الإسرائيلي.
- صراع خارجي في مواجهة العدو الصهيوني، العدو في الساحات الدولية المختلفة، وكذا في الساحات العربية، خاصة منذ اتفاق كامب ديفيد إلى اليوم.

أولا: حصيلة التجربة "الدعم والمناهضة"

نستقرئ هنا التجربة المغاربية، من خلال:

أ- **رصد الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني العربي** في الصراع منذ هزيمة عام 1967، إلى الفترة الموالية لسقوط جدار برلين، أي مرحلة اختلال التوازن العالمي، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة القطبية الواحدة بقيادة الولايات المتحدة، وهذه الأدوار على وجه العموم هي:

- انخراط الفعاليات المجتمعية العربية في دعم القضية الفلسطينية تعبيرا عن حضور الجانب القومي في الصراع العربي- الإسرائيلي.

- مساهمة مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته في تكوين رأي عام عربي منخرط في الصراع من أجل الانتصار للقضية.
- التأثير بقوة على الأنظمة العربية والنخب السياسية المدبرة للشأن العام من أجل الدفاع عن القضية، وتحصين جبهة الدعم، والتشبث بالثوابت العربية حماية لوجود الأمة العربية حاضرا ومستقبلا.
- تكريس الأبعاد الحضارية والفكرية والقيمية للصراع كأبعاد تشكل العمق الاستراتيجي للصراع بين مشروعين متناقضين: **الأول** مشروع إمبريالي صهيوني، يستهدف وجود الأمة العربية وأمنها وثروتها وإنسانها، وبالتالي مستقبلها، **والثاني:** مشروع تحرري عربي ديمقراطي، يهدف إلى بناء مجتمع عربي تحرري ديمقراطي متحكم في مصيره، ومستقبله وثرواته، وقادر على توفير شروط تنمية مستدامة، كل هذا من أجل ضمان انطلاقة جديدة للأمة العربية حتى تحتل المكانة التي تستحقها ضمن أمم العالم.

إن الصراع بين المشروعين هو صراع تاريخي يتطلب نفسا طويلا قائما على استراتيجية وتكتيك مطابقين للحظات التاريخية والتقلبات والمتغيرات، وبالتالي قابلين للتحول من محطة لأخرى، مثل الانتقال من معركة التحرر إلى معركة مناهضة التطبيع.

ب-قراءة في التجربة المغاربية

- **تجربة الجمعيات المساندة للكفاح الفلسطيني**

كانت هذه الجمعيات فضاء للإجماع السياسي بين كل القوى الوطنية والديمقراطية، وجاءت تعبيرا عن الشعار المركزي لكل الهيئات المغاربية:"القضية الفلسطينية قضية وطنية"، وقد عملت هذه الجمعيات على تقديم كل أشكال الدعم: المادي، والأدبي الضامن لحضور القضية الفلسطينية في صفوف الجماهير، وذلك بتنظيم لقاءات مع قيادات فلسطينية ومفكرين قوميين، ومهرجانات شعبية حاشدة للتعريف بتطورات القضية، وآفاق النضال الفلسطيني، ومسيرات تضامنية.

كما أن هذه الجمعيات تحولت في المعركة من أجل فلسطين بعد اتفاقية كامب ديفيد إلى خوض معركة مناهضة التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي مع العدو الصهيوني.

- **تجربة المركزيات النقابية المغاربية**

عملت المركزيات النقابية المغاربية على نشر الوعي القومي وسط جماهير العمال، وربط الصراع العربي- الإسرائيلي بالصراع الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وقد اعتمدت من أجل إنجاز هذه المهمة القومية على ما يلي:

- تنظيم تجمعات ولقاءات ومحاضرات.
- إحياء الذكريات النضالية المرتبطة بالنضال الفلسطيني والنضال القومي، مثال ذكرى يوم الأرض (استشهاد الشاب المناضل محمد كرينة).
- الدعوة لإضرابات عامة لمواجهة التطبيع والاختراق الصهيوني.
- دعوة العمال والعاملات للانخراط في حملات الدعم المادي لصالح الثورة الفلسطينية.
- التعريف بالقضية الفلسطينية والتصدي للوجود الصهيوني في المنظمات النقابية، وكذا في المنظمات الدولية، حيث تمكنت المركزيات النقابية من فرض تنظيم جلسة عامة خاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي توقفت بعد اتفاق أوسلو، ومع انطلاق الانتفاضة الثانية فرضت المركزيات النقابية العودة إلى الجلسة الخاصة بفلسطين من أجل فضح الجرائم الصهيونية أمام أنظار كل الأطراف الحاضرة (حكومات، أرباب عمل، نقابات) في دورة جنيف.

- **تجربة الأندية الفكرية**

وتمثلت بندوات فكرية وإصدار مجلات ونشرات دورية تركز أساسا على القضية القومية وخلفيات الصراع العربي- الإسرائيلي وأبعاده، وكان ذلك الأداة الثقافية والفكرية لتكوين وتجديد النخب المرتبطة والمستوعبة لأبعاد القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع.

وهي، إذن، فضاء للتنشئة والتربية والتكوين والإعلام، حيث كانت توزع المجلات والكتاب الفلسطيني، وتوفر كذلك للشعراء والباحثين الفلسطينيين والعرب فضاءات للتواصل والتعبير عن آرائهم وأفكارهم.

يظهر جليا أن هذه التجربة كانت غنية ومتنوعة، ووفرت كثيرا من الإمكانيات لدعم القضية الفلسطينية، وبالتالي كانت خلفية مركزية للثورة الفلسطينية.

لكنها، وككل التجارب الإنسانية، وصلت أوجها لأنها امتداد للعناصر والمقومات والأدوار في تشكلها وفعلها، وهذا يعني أننا ملزمون بالبحث في إمكانية الاستمرار وكيفيته، خاصة بعد التحولات الكبرى التي حصلت، وهي كما نعرف سياسية واقتصادية واجتماعية ومعرفية وإعلامية، تحولات نتجت عن اختلال التوازن العالمي السابق الذي كان قوامه التوازن بين معسكرين، ليصبح العالم تحت رحمة القطبية الواحدة بزعامة أمريكا وحلفائها.

إذن، فالسؤال الذي سيواجهنا، ونحن بصدد تحديد معالم المستقبل المدني العربي، هو: كيف أثرت هذه التحولات في الساحة العربية؟ وكيف أثرت في الصراع العربي- الإسرائيلي؟

ثانيا: مستقبل مؤسسات المجتمع المدني العربي "جدل الهيمنة والتحرر"

أثرت التحولات العميقة التي شهدها العالم بشكل جوهري في المسار العالمي العام، حيث أدت إلى اختلال كبير في موازين القوى العالمية لصالح أمريكا وحلفائها، وهذا سمح بالعودة مرة أخرى إلى القضية الواحدة على حساب التوازن الذي كان قائما بين المعسكرين الإمبريالي والاشتراكي، هذا الأخير الذي ربما وفر إمكانات دعم أساسية للعرب في صراعهم ضد إسرائيل.

وفي غياب هذا التوازن السياسي والاقتصادي والعسكري توافرت لأمريكا الفرصة التاريخية لبسط هيمنتها على الوطن العربي، وقد استكمل هذا المخطط هيمنته على المنطقة بسقوط بغداد، واحتلال كامل أراضي العراق.

وهذا معناه أننا أصبحنا أمام وضع عربي جديد من المنظور الاستراتيجي العام، وهذا ما يستدعي منا البحث في الكيفية التي سيستمر بها المجتمع المدني العربي في تعامله مع الصراع، أي ما هي الآليات الضرورية لتفعيل المجتمع المدني العربي ليرقى إلى مستوى هذه الأدوار الجديدة المطلوبة في مواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة؟ وبأي استراتيجية عمل؟ وأي علاقة لكل هذا بمصير الأمة العربية ومستقبلها؟

كل هذا سيؤدي بنا إلى البحث في إمكانيات التحالفات المستقبلية القادرة على توفير السند الداعم للمجتمع المدني العربي حتى يتسنى له القيام بدوره الطليعي في هذه الواجهة.

ولتناول كل هذه المستويات من الأشكال المطروحة لا بد أن نأخذ بالاعتبار الأطروحات الثلاث المؤطرة اليوم للمجتمعات المدنية عبر العالم، وهي:

1. **أطروحة المؤسسة أو الكلاسيكية**

يرى الداعون لهذه الأطروحة أنه مهما اختلفت المراحل التاريخية، ومهما جد من التحولات، سيبقى المجتمع المدني عموما واجهة من واجهات الصراع السياسي، لذلك يجب أن يتحرك بتوجيه من المجتمع السياسي وبإشرافه.

2. **أطروحة الخصوصية المدنية**

يدعو أصحاب هذه الأطروحة إلى الاستقلالية التامة والمطلقة للمجتمع المدني عن المجتمع السياسي، نظرا لخصوصية الدور الاستراتيجي المنوط بالمجتمع المدني، حيث إنه، وانطلاقا من هذا الدور، قد يدخل في تناقض مع المجتمع السياسي، وقد يصبح بديلا عنه.

3. **أطروحة السياسة المدنية**

يركز أنصار هذه الأطروحة على أن كل الواجهات المجتمعية تهتم بالسياسة فقط من زوايا مختلفة، فإذا كان المجتمع السياسي يعمل على صياغة برنامج سياسي للوصول إلى السلطة وتدبير الشأن العام، فإن المجتمع المدني يعمل مدنيا لبلورة مشاريع تنموية وتربوية وإصلاحية بديلة توفر إمكانية تواصل مباشر مع الشعب، وهذا يعني أننا عندما نكون بصدد عمل مدني، فإننا نكون بالضرورة في قلب الصراع السياسي بين قوى الشر وقوى الخير من أجل توازن مجتمعي عام.

لذلك يَعُدُّ الداعون لهذه الأطروحة الحركة المدنية العالمية الجديدة هي في النهاية حركة مجتمعية جديدة طليعية في الصراع ضد النيوليبرالية، وضد العنصرية وضد الاضطهاد عبر العالم.

خلاصة

يمكن تلخيص ما سبق بهذه القراءة في الأطروحات الثلاث سالفة الذكر، فإذا كانت الأطروحة الأولى تدعو إلى الاستمرارية دون الاعتبار لعوامل التحول والتغيير التي طرأت على الساحة العالمية وبالتالي الساحة العربية، فإنها إذن تصادر التغيير، وبالتالي التجديد،

لتسقط في نهاية المطاف في التقوقع، وكل هذا سيؤدي، في حالة ضمان الاستمرارية، إلى غياب الفاعلية، وبالتالي القدرة على الفعل في المسارات الجديدة بذات القدرة السابقة التي وفرت للأمة العربية القدرة على الاستمرار في المواجهة رغم العديد من الإخفاقات، وخاصة العسكرية.

وإذا كانت الأطروحة الأولى كذلك، فإن الأطروحة الثانية توفر للمشروع الأمريكي- الصهيوني إمكانية التغلغل في الساحات العربية، عبر بوابة أخرى هي بوابة المجتمع المدني، ودون أن تعلن عن ذلك بوضوح.

إن الدعوة المطلقة للاستقلال عن المجتمع السياسي تعني في نهاية المطاف الابتعاد عن الفعل السياسي المدني، ومن ثم تعطيل الجهة المدنية في الصراع العربي- الإسرائيلي، وفتح الباب أمام تطبيع من نوع آخر، ومثال ذلك ما يعتبر فضاء للدعاية للمشروع الأمريكي- الصهيوني، وإطارا مدنيا مؤسسيا يهدف إلى تأطير المجتمع المدني العربي، ثم الشارع العربي عموما.

أما الأطروحة الثالثة"السياسة المدنية" فإنها توفر، بطبيعة الحال، إمكانية تحول شاملة، تمس النظرية والآليات والوسائل، ثم الاستراتيجية، وتوجد إمكانية تحالفات جديدة توفر للمجتمع فضاءات جديدة للحركة والتحرك، ثم فاعلية أكبر للانخراط في دينامكية عالمية جديدة، إنها ما يعرف بالحركات الاجتماعية الجديدة.

ثالثا: السيناريوهات المستقبلية الممكنة

إن المغامرة بطرح سيناريوهات مستقبلية، رغم طبيعتها الاحتمالية، ليست أمرا سهلا أو بسيطا، لذلك سنحاول اقتراح ثلاثة سيناريوهات لها علاقة بالتحولات التي عرفها العالم من جهة، ومن جهة أخرى لها علاقة بالوضع العربي العام الذي يخيم عليه جوٌّ عامٌّ لا يختلف كثيرا عن الجو الذي ميز العالم العربي بعد هزيمة عام 1967، وربما أكثر، لأنه منذ حصول الدول العربية على استقلالها السياسي لم يسبق أن توافرت للمشروع الأمريكي- الصهيوني نفس الإمكانية لبسط هيمنة كاملة على الدول العربية، لذلك فالسيناريوهات الثلاثة هي:

1- سيناريو الانصهار أو الذوبان في الآخر

وهو تحول المؤسسات والهيئات العربية من جبهة للمواجهة والصراع دفاعا عن قضايا الوجود العربي إلى جبهة للبلبلة وتمرير الأطروحات الاستسلامية والتبريرية للواقع القادم.

وتعمل جهات أجنبية عديدة من خلال وسائط متعددة منها "التمويل"، وهو صندوق المستقبل، كآلية مادية أساسية، نظرا لشح الإمكانات المادية التي يمكن أن تدفع بالمجتمع المدني العربي نحو أداء الرسالة، ثم تكوين رأي عام بعيد عن قضاياه القومية، بل مشدود لقضايا أخرى مثل: قضايا الأنواع الأصلية: العرقية والدينية واللغوية.

وفي هذا السيناريو يبدأ العمل على تغييب النظرية القومية باعتبارها نظرية متجاوَزة وغير قابلة للتحقق، إنها مجرد حلم غير مطابق للواقع التاريخي.

وبهذا يتم تسجيل اختراقات عديدة حصلت، بل وإن العديد من الساحات العربية تعرف وجودا محدودا لهذا النوع من المؤسسات المدنية، وتنتشر بالخصوص في وسط الجمعيات التنموية التي تعمل على مشاريع دون رؤية سياسية، وقد بدأت تنتشر في وسط بعض الجمعيات الحقوقية التي تغلف تخليها عن الدفاع عن القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع بحجج قانونية مجردة لا تأخذ بالاعتبار واقع الصراع العربي- الإسرائيلي.

2- سيناريو الاستمرار والتقوقع

إن هذا السيناريو سيضمن استمرارية مجتمع مدني متشبث بالثوابت المستمدة من النظرية القومية الكلاسيكية، لكن دون فاعلية ومردودية باستثناء ضمان الوجود.

وهذا السيناريو سيجعل المجتمع المدني العربي خارج الدورة الجديدة للمجتمعات المدنية المناهضة للسياسة النيوليبرالية والسياسة العنصرية، ومن ثَمَّ سيحرمه من آليات جديدة للاتصال والتواصل، ومن إمكانية استثمار فضاءات جديدة ستوفر للفكر العربي القومي إمكانية حوار أممي جديدة، وكذا القدرة على ملء كل الفراغات التي خلفتها الهزات الأخيرة التي عاشها العالم العربي بعد سقوط بغداد.

ونعتقد أن التجربة العربية الإسلامية توفر دروسا بليغة تساعدنا على تجاوز حالات التقوقع نحو سيناريو آخر، هو في رأينا أكثر مطابقة لواقع حال الأمة العربية اليوم.

3- سيناريو التجديد والمقاومة

يتأسس هذا السيناريو على ثنائية التجديد والمقاومة، والتجديد هنا بناءً على علاقة جدلية، حيث يصبح الماضي التاريخي للمجتمع المدني العربي مادة غنية لاستخلاص الدروس وتجاوز المعيقات.

أما المقاومة فهي هنا بمعنى عام وشامل يتجاوز المقاومة "المسلحة"، وهي كما عرفها "رموني" في إحدى مقالاته بـ "le monde diplomatique": "المقاومات اليوم هي أن تقول لا للسياسة النيوليبرالية للعنصرية للحرب ... إلخ".

إننا إذا أسسنا مشروعنا المدني المستقبلي على هذا التركيب الجدلي لهذه الثنائية، تجديد مقاومة، فهذا يتطلب منا تجديدا "للنظرية القومية" حتى تستوعب كل تناقضات اللحظة التاريخية، وتكون قادرة على رصد كل التحولات ومَدِّنا بمقاربات مستقبلية موجهة لحركاتنا في كل الواجهات.

كما أن هذا المشروع الجديد يستدعي بالضرورة توفير آليات جديدة تكون أكثر فاعلية ونجاعة حتى يتسنى للمجتمع المدني العربي القيام بدوره الطليعي، وأقترح في هذا الاتجاه الإسراع بإخراج المنتدى الاجتماعي العربي للوجود في مواجهة صندوق المستقبل، وهو ما سيوفر للمجتمع المدني العربي إمكانية هائلة لنقاش كل قضايا الاستراتيجية المستعجلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وكذا العراقية، كما أنه سيفتح واجهة للتواصل مع مجتمعات مدنية أخرى مناهضة للمشروع الأمريكي، مع إمكانية إعادة بناء الجبهة العربية لمواجهة تحديات المرحلة، ولتمويل هذا المشروع العربي الكبير أقترح خلق مؤسسة مالية داعمة لمؤسسات المجتمع المدني العربي وضمان استقلاليتها.

إن المقاومة صيرورة تاريخية يجب أن تتخذ أشكالا وأنواعا متعددة، وهنا نصل إلى الرافعة الأساسية لهذا المشروع، إنها الرافعة التواصلية، فبدون حضور تواصل عربي قوي فإنه يستعصي إقناع الآخر بمشروعنا التحرري العربي.

ختاما، إن بناء توازنات عالمية جديدة ممكن، إذا وفرنا للقوة العربية الإمكانات اللازمة لتصبح قوة عالمية تتحرك وتتفاعل مع قوى التحرر الجديدة، خاصة في أمريكا اللاتينية.

ولإعطاء صورة تقريبية عن هذا السيناريو يمكن، بشكل سريع، تقديم نموذج لتجربة أسس لها وأطرها مناضلون قوميون مغاربيون، إنها تجربة "مجموعة العمل الوطني لدعم العراق وفلسطين"، وكذا تجربة "المنسقية الجزائرية لمناهضة التطبيع".

إن هاتين التجربتين قامتا من حيث الهيكل على أساس التشبيك، ومن حيث برنامج عمل على أساس نقط الاتفاق، واستبعاد نقاط الخلاف.

هذه التجربة الجديدة في الجهة الغربية من عالمنا العربي مكنت من:

1- دمج الحركة الإسلامية في دينامية الدعم المجتمعي.

2- توفير إمكانية توافق وحوار بين الحركات الإسلامية، والحركات الديمقراطية واليسارية على أرضية القضية الفلسطينية والعراقية.

وهذا ما يفسر كيف نجحت هذه التجربة المدنية وتمكنت من تجاوز حدود تجربة الجمعيات المساندة للكفاح الفلسطيني وخلق شروط جديدة لفاعلية أكبر، حيث مكنت الحركة القومية المغاربية من الصمود، والوقوف في وجه كل أشكال التطبيع من خلال تنظيم المسيرات والوقفات، حيث إن الشعار المركزي لهذه المجموعات اليوم هو: لكل معركة عربية ضد أمريكا وحلفائها صداها في الساحات المغاربية.

الفصل الخامس/ الورقة الرابعة

مستقبل دور
مراكز الدراسات والمعلومات الوطنية والقومية

محمد السعيد إدريس[*]

إذا اتفقنا على تعريف الصراع العربي– الإسرائيلي على أنـه صراع حضـاري بـين المشروع النهضوي العربي والمشروع الصهيوني– الإمبريالي على أرض وطننا العربي، فإن مراكـز الدراسـات والبحوث والمعلومات تعد من ناحية من أهم أدوات هذا الصراع، وفي أصعب حلقاته وأكثرها تعقيداً، أي صراع الأفكار والرؤى والاستراتيجيات، وفي المجمل صراع الإرادات، وهي من ناحيـة أخـرى تعتـبر مـن أهـم المـؤشرات والمعـايير في تقيـيم جديـة انخـراط العـرب فى هـذا الصراع وإدارته، فبقدر اعتماد الدول العربية، وخاصة الدائرة الضيقة المعنية بصنع القـرارات الكـبرى وإدارة السياسة العامة، على مراكز البحـوث والدراسـات في صـنع القـرارات واتخاذهـا، يمكـن الحكم على جدية هذه الدول وقدرتها في إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي.

بهذا المعنى، نستطيع أن نقول إنه إذا اعتمدت الدول على مراكز الدراسـات والبحـوث والمعلومات فى إدارة الصراع فـإن إدارتهـا تكتسـب الجديـة والجـدارة، وبقـدر اكتسـاب هـذه الجدية والجدارة يكون الاعتماد على مراكز الدراسات والبحـوث والمعلومـات عـلى المسـتويين الوطني والقومي فى إدارة الصراع.

هـذه الأهميـة الكـبرى لمراكـز الدراسـات والبحـوث والمعلومـات ودورهـا في صـنع السياسة العامة، وعلى الأخص صنع قرار السياسة الخارجية، اكتسبتها على مراحل متعـددة، وخصوصا فى الدول المتقدمة، وأضحت عنواناً للتقدم، وأحد مؤشراته، ومن ثم فـإن التعـرف عـلى مسـتقبل دور مراكـز الدراسـات والبحـوث والمعلومـات العربيـة فى إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي يستلزم أولاً التعرف على هذه المراكـز وعـلى دورهـا المتصـاعد فى صـنع

[*] مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- مصر.

القرارات وصنع السياسة العامة، ثـم التعـرف عـلى الشروط اللازمـة لنجـاح دورهـا، وبالتـالي نعرج على التعرف على دور المراكز في إدارة الصراع ومستقبل هذا الدور.

أولاً: أهمية الأدوار التى تقوم بها مراكز البحوث والدراسات والمعلومات

ارتبطت نشأة مراكز البحوث والدراسـات بتطـور الثـورة العلميـة التـى كانـت إحـدى نتاجات الثورة الصناعية الحديثة، وبينما تكاملت هذه المراكز في بدء نشأتها بمراكز المؤسسات العلمية والجامعات، فقد أخذت تتجه بمرور الزمن نحو الصناعة في ضـوء انـدماج المؤسسـات العلمية بالصناعة، والذي وصلت ذروته حالياً في احتضان الشركات لتلـك المؤسسـات العلميـة وتمويلها ورسم سياسـاتها، في حـين تتـولى تلـك المراكـز إجـراء البحـوث والدراسـات لاسـتنباط منتجات جديدة للشركات، أو تقوم بمهمة تطوير المنتجات القائمة[1].

تتنوع مراكز البحوث والدراسات وفقاً إلى طبيعتها وإلى المساحة العلمية التي تتعامـل معها، حيث توجد هناك مراكز بحوث صناعية أو زراعية أو مراكز بحوث تربوية أو مراكز بحوث التاريخ، ويمكن أن نقسم هذه المراكز إلى مراكز بحوث متخصصة في حقـل علمـي واحـد كمراكـز بحوث الطاقة أو الليزر، أو تكون مراكز بحوث متنوعة التخصص كمراكز بحوث التاريخ أو مراكـز البحوث الاقتصادية بمختلف أشكالها أو مراكز البحوث الاجتماعية، لكـن أهمهـا بـالطبع بالنسـبة لقضيتنا التي نحن بصددها هو مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية.

إن عمل هذه المراكز يمكن أن يكون محصوراً في إطار منطقة جغرافية معينة، أو يمكن أن يمتـد ليعـبر الحـدود الإقليميـة، وقـد اهتمـت الـدول الصـناعية بـالفرع الأخـير في إدارة السياسات العامة وترشيد عملية صنع القرارات، وخاصة قرارات السياسة الخارجية.

وقد أصبح لمراكز البحوث والدراسات دور ريادي في قيادة العالم، وأصبحت أداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة، ولقد ازداد عدد هذه المراكز في دول العالم، لا سـيما في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيـة، وتنوعـت تخصصـاتها في مختلـف الميـادين السياسـية والاقتصادية والعلوم الأخرى.

ولقد كان الموطن الأول لهذه المراكز هو أوروبـا، ثـم انتقلـت إلى الولايـات المتحـدة، ثـم الاتحاد السوفييتى آنذاك، وقد أخذت البحوث التنموية والعسكرية جزءاً أساسياً من عمل هذه

المراكز رغم أن الاهتمام الأخير في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي كان موجهاً نحو البحوث العسكرية، ولقد تطور عمل هذه المراكز في الدول المتقدمة بحيث أصبحت مصدراً مهماً يعتمد عليه في توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات من قبل السلطات العليا[2].

ومن أبرز هذه المراكز ما أخذ يعرف بمستودعات الفكر، أو مؤسسات الفكر والرأي "Think Tanks" التي يفضل البعض تسميتها بترجمتها الحرفية، أي "دبابات الفكر"، في محاولة لكشف فلسفة القوة التي تستتر وراء الإنتاج الفكري الذي يخرج منها، وبالذات تلك المراكز التي لها علاقة مباشرة بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة، فهى تعبر عن التحالف بين الفكر والسلاح في الولايات المتحدة، وهذه المؤسسات الاستراتيجية وبيوت الخبرة السياسية تمثل قوة ضاغطة وفاعلة تعمل بنشاط قل مثيله في العالم، وهي تموَّل وتتمتع بميزانيات ضخمة من كبريات الشركات الأمريكية المعولمة.

ومن الشركات العملاقة الممولة لمراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، والتي يقارب إنتاجها ما يساوى 25% من الإنتاج العالمي، نذكر على سبيل المثال أن خمسة منها- (جنرال موتورز، ووال مارت، وإكسون موبيل، وفورد، وديملر كرايسلر)- يتجاوز ناتجها القومى 182 دولة في العالم، بل إن شركة إكسون يفوق دخلها دول الأوبك مجتمعة، وشركة جنرال موتورز يساوي دخلها دخل الدانمارك، وشركة بكتيل للمقاولات يساوي دخلها دخل إسبانيا، وشركة شل يساوي دخلها دخل فنزويلا.

وهذه الشركات وغيرها هي طليعة القوى الصانعة للعولمة، وهي الأسخى تبرعاً وتمويلاً لمرشحي الرئاسة الأمريكية ولمراكز الأبحاث وبيوت الخبرة السياسية والاستراتيجية، مثل مؤسسة التراث (أنشئت منذ 30 عاما)، ومركز مانهاتن للدراسات (أنشىء منذ 25 عاما)، ومؤسسة المشروع الأمريكي (أنشىء منذ 60 عاما)، ومركز هوفر (أنشىء منذ 25 عاما)، ومؤسسة المشاريع الأمريكية (AEI)، ومركز سياسة الأمن، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومى (JINSA)، وقد أصبح أعضاء في هذه المؤسسات نجوم الفضائيات وصانعو القرار في الإدارة، ومنهم كوندوليزا رايس وبول ولفوفيتز وريتشارد بيرل ودوجلاس فايث وريتشارد أرميتاج وديفيد ورمسر ودونالد رامسفيلد وديك تشيني[3].

يمكن القول: إن هذه المؤسسات هـي صـانعة رؤسـاء الجمهوريـات، وواضـعة الـبرامج والسياسات لكل الإدارات المتعاقبة، وخلافها هو تعبير مباشر عن خلاف المصالح التي يعبر كل منها عنها، تبعاً للجهات الممولة ... هذه المؤسسات هـي ابنـة التحـالف الرأسـمالي الصـناعي- العسكرى الذي سبق أن تحدث عنه باستفاضة الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت أيزنهاور، ففي عام 1961 ألقى خطاب الوداع بصفته رئيسا للولايات المتحدة، واحتوى الخطـاب عـلى قنبلـة سياسية، إذ احتوى تحذيراً للمجتمع الأمريكي من وحش كاسر ينمو في أحشائه، حيـث يقـول: "إن مواقع القرار الأمريكي يجب حمايتها من هـذا التحـالف العسـكري- الصـناعي الرأسـمالي، وإلا ستكون العواقب كارثية؛ لأننا بذلك نضع سـلطة القـرار في أيـدٍ غـير مسـؤولة، لأنهـا غـير مفوضة، وبالتالي لا يصح أن تؤتمن عليه"، وتابع محذراً: "أود أن ألفت النظـر إلى أنـه إذا وقـع القرار الأمريكي رهينة لمثل هذا التحالف الصـناعي- العسـكري وأطرافـه، فـإن الخطـر سـوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقـائق عـن المواطنين الأمريكيين، وبالتالي الخلط بين أمن الشعب الأمريكي وحرياته من جهة وبين أهداف أطراف هذا التحالف ومصالحهم"[4].

ومنذ أشهر قليلة مضت، وبعد ما يقارب أربعـين عامـاً عـلى خطـاب أيزنهـاور صـدرت "الإيكونوميست" وفيها افتتاحية بعنوان "هجمة دبابات الفكر" جاء فيهـا: "كثـيرون في العـالم الخارجي يتمنون لو أن الولايات المتحدة ضبطت أعصابها ولو قليلاً، إذ إن هناك ضرورة للجم كلاب الحرب التي أطلقتها الرأسمالية الأمريكية النفاثة ... إن أمريكا أصبح لديها جيش خطـر من المفكرين الذين احترفوا تهييج القوة الأمريكية واستثارتها حتى تندفع أبعد، كل يوم، عـلى طريق الحرب ... إن هؤلاء الناس وضعوا لأمريكـا أجنـدة وجـدول أعـمال يتضـمن الآن خطـة لتغيير الشرق الأوسط كله، وفيما هـو واضـح فـإن الرأسـمالية الأمريكيـة تمـول وتـدعم هـذه المؤسسات الفكرية التي ضلت طريقهـا، وجنحـت إلى الإصرار عـلى تطبيـق النظـام الرأسـمالي حتى في عوالم الفضاء الخارجي، ثم ينتظرون أن يصفق العالم لهذا الجنـوح الأمـريكي المجنـون المتحصن في دبابات الفكر الجديدة"[5].

وتتابع "الإيكونوميست" في افتتاحيتها: "إن أحـدا لم يعـد في مقـدوره أن ينـاقش أن هـذه

المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل في أمريكا، بل وتأكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التي تصوغ القرار السياسى وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار في الإدارة".

ولا تكتفي هذه المؤسسات بصناعة الاستراتيجيات، بل تتجه نحو صياغة العقول عبر الهيمنة على الإعلام من خلال شركات ومؤسسات إعلامية عملاقة؛ فالولايات المتحدة تتحكم بحوالى 80% من الصور المبثوثة في العالم، وداخل الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة الأفلام الأمريكية المعروضة 75% مما يعرض في دور العرض، فيما نجد 53% من المواد المقدمة في قنوات التلفزة الأوروبية البالغ عددها حوالي 50 قناة، غير القنوات المشفرة، مواد أمريكية أيضاً، وتهيمن على قطاع الأخبار والمعلومات المتداولة، فـ "الاسوشيتد برس" الأمريكية تزود بالأنباء والصور ما يناهز 1600 صحيفة يومية و5900 محطة للراديو والتلفزيون في أنحاء العالم، إضافة إلى أن 90% من مواقع شبكة الإنترنت هي مواقع أمريكية، وكل هذه العوامل تسهم في تعميم الأفكار الأمريكية وتسويقها، بل تنشر بنشاط النموذج الأمريكي لنمط العيش في مختلف أنحاء العالم.

لذلك تعد هذه المراكز البحثية، أو ما يطلق عليه "Think Tanks" من أبرز سمات المجتمع المدني والسياسي الأمريكي لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما يظهر- على سبيل المثال- بصورة واضحة بالنسبة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

إن دور تلك المراكز في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى عاملين:

- **الأول**، هو طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، بشكل لا تصبح معه السياسة الخارجية حكرا على مؤسسة دون الأخرى.
- **أما الثاني**، فهو انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيس في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة، فقد صاحب هذا التطور منذ بداياته ظهور المراكز البحثية الأمريكية مثل مركز كارنيجى للسلام الدولى، ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام، ومجلس العلاقات الدولية.

وللمراكز البحثية خمسة أدوار أساسية تقوم بها:

- **أولاً**، مراكز صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسة الخارجية، وهو ما تستفيد به الإدارة الأمريكية بكافة أجهزتها، وتقوم بدراسة كافة المستجدات الدولية، "كالإرهاب"، لمعرفة أثرها على المصالح الأمريكية؛ فوظيفة المراكز البحثية إعداد السبل لتحقيق المصالح الأمريكية واختيار أفضل وسائل التطبيق ... إن المراكز البحثية تقوم بكسر الحواجز بين العمل الأكاديمي النظري في الجامعات الأمريكية وبين العمل السياسي التطبيقي لصناع القرار.
- **ثانيا**، تنظم المراكز البحثية بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة الخارجية، ويعد هذا من التأثير المباشر لها، فأفرادها والعاملون بها يقومون بالعمل التطبيقي للسياسة الخارجية في الإدارات المختلفة، لذلك نجد أن كثيرا من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية، هم في الأساس باحثون، مثل ريتشارد بيرل مساعد وزير الدفاع السابق، ودينس روس مبعوث الإدارة الأمريكية السابق في الشرق الأوسط.
- **ثالثا**، تُجري المراكز البحثية حلقات نقاش عن المبادرات والسياسات الأمريكية عن طريق عقد اجتماعات بين ممثلي الإدارة وأعضاء المراكز وأصحاب الشركات الكبرى وكبار الأكاديميين من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية على المصالح الأمريكية ومدى فاعليتها، وفي حالة فاعليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة في حالة إضرارها بالمصالح الأمريكية.
- **رابعا**، للمراكز البحثية تأثير غير مباشر من خلال نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية التي تواجه الولايات المتحدة وكيفية مساندة أو اعتراض تلك السياسات، ويتم ذلك عن طريق كتابة مقالات ودراسات بالصحف الكبرى وإصدار الكتب والدوريات والظهور في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لخبراء المراكز.
- **خامسا**، تتدخل المراكز البحثية تدخلاً مباشراً في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة، ولعل من أبرز هذه الأدوار ما قام به المركز الأمريكي للسلام بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى جانب

تدريب موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين كلا الطرفين[6].

لقد شهدت مراكز البحوث والدراسات، وبالذات مؤسسات الفكر والرأي Think Tanks، تطورات مهمة منذ أن استخدمت لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى "غرفة" أو "بيئة آمنة" يستطيع خبراء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية، إلا أن هذا الاستخدام الضيق لتلك العبارة قد اتسع منذ ذلك الحين ليضم قرابة 2000 منظمة مقرها الولايات المتحدة وتعمل في ميدان التحليلات السياسية، وحوالي 2500 مؤسسة أخرى مشابهة عبر العالم.

وعنوان "مؤسسة الفكر والرأي" قد يورِد إلى الأذهان صورةَ منظمةٍ مثل "راند"، وهي إحدى أكبر مؤسسات الأبحاث الأمريكية الخاصة بالسياسة الخارجية والدفاعية، والتي تضم أكثر من 1000 موظف، وتزيد ميزانيتها السنوية على 100 مليون دولار؛ أو قد تستعمل هذه العبارة أيضاً لوصف ورشة عمل حول السياسة أكثر تواضعاً مثل "مؤسسة الدراسات السياسية" في واشنطن، وهي منظمة يقل عدد العاملين فيها عن أربعة وعشرين شخصاً، وتتراوح ميزانيتها بين 1-2 مليون دولار أمريكي.

ويمكن رصد أربعة أجيال من تطور هذه المؤسسات والمراكز البحثية على النحو التالي[7]:

- **الجيل الأول: مؤسسات الفكر والرأي كمؤسسات أبحاث حول السياسة**

بدأت الموجة الرئيسة الأولى لمؤسسات الفكر والرأي المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة بالظهور بداية القرن الماضي، وإلى حد كبير، نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها، وبدأت ثلاث مؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال العقود الأولى من القرن العشرين هي: "مؤسسة كارنيجي الخيرية للسلام العالمي" (1910)، والتي أنشأها قطب صناعة الفولاذ كارنيجي في مدينة بيتسبيرج، و"مؤسسة هوفر" حول الحرب والثورة والسلام (1919)، والتي أنشأها الرئيس الراحل هربرت هوفر، و"مجلس العلاقات الخارجية" (1921)، وهي مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر مؤسسات السياسة الخارجية التي تحظى بالاحترام في العالم،

وبدأت في ما بعد، مؤسستا فكر ورأي أخريان هما: "معهد الأبحاث الحكومية" (1916)، الذي اندمج لاحقاً مع مؤسستين أخريين لإنشاء "مؤسسة بروكنجز" (1927)، وهذه الأخيرة تعتبر أيقونة في واشنطن، ثم "معهد أمريكان إنتربرايز لأبحاث السياسة العامة" (1943)، وهو مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى باحترام كبير، ركزت بمرور الزمن على تشكيلة واسعة من القضايا الخارجية.

مؤسسات الفكر والرأي هذه، وغيرها التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كانت ملتزمة بتطبيق خبراتها العلمية على حشد من القضايا السياسية، وكما يقول كنت ويفر، الباحث في "مؤسسة بروكنجز"، عن هذه المؤسسات أمثال "مؤسسة كارنيجي" الخيرية و"بروكنجز"، بأنها تعمل "كما لو كانت جامعات بلا طلاب"، وتعطي أعلى الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية؛ فهي تصدر الكتب والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعاً مختلفة من القراء، ورغم أن الباحثين في هذه المؤسسات قد قدموا في بداية عهدها، وفي بعض الأحيان، المشورة لصانعى السياسة، غير أن الهدف الأول لم يكن التأثير المباشر على القرارات السياسية، بل مساعدة صانعي السياسة والجمهور وإعلامهم بخصوص العواقب المحتملة لاتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية.

لقد نشأت جزئياً رغبة مؤسسات الفكر والرأي المتوجهة نحو الأبحاث السياسية في البقاء بعيداً عن العملية السياسية من التزامها الاحتفاظ باستقلاليتها الفكرية والمؤسساتية، وهو أمر كانت العديد من المؤسسات المعاصرة على استعداد للتضحية به.

- **الجيل الثاني: ظهور المتعاقدين مع الحكومة**

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية؛ فقد أصبح صانعو السياسة في واشنطن، الذين واجهتهم مسؤوليات متزايدة بسبب تحول البلاد إلى دولة عظمى مسيطرة في عالم ثنائي القطب، بحاجة إلى الآراء المتبصرة والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي، والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة، وبحلول العام 1948، وجد صانعو السياسة من يلجؤون له، ففي أيار/مايو 1948 تأسست "مؤسسة راند كوربوريشن" لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمنية وحمايتها خلال العصر الذري.

إلى جانب سد الفراغ لدى مجتمع الأبحاث المختص بالسياسة الخارجية، فقد جاءت مؤسسة "راند" بمجموعة جديدة من مؤسسات الفكر والرأي، تلك المتعاقدة مع الحكومة، وهي مؤسسات للأبحاث السياسية ممولة على نطاق واسع من قبل الدوائر والوكالات الحكومية، والتي استهدفت أبحاثها معالجة مشاغل معيّنة لصانعى السياسة، وقد أثرت "مؤسسة راند" في السنوات التي تلت في إنشاء العديد من المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة، ومن بينها "معهد هدسون" (1961)، و"معهد أيربان" (1968).

- **الجيل الثالث: نشوء مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة**

لم تبرز أي من مؤسسات الفكر والرأي في وسائل الإعلام خلال العقود الثلاثة الأخيرة أكثر مما برزت فيها المؤسسات المسماة بـ "مؤسسات الفكر والرأي" الداعية لقضايا عامة، فاعتماد هذه المؤسسات لأسلوب الجمع بين الأبحاث السياسية وتقنيات التسويق الجريئة، وهي وظيفة يشاركها فيها العديد من مجموعات المصالح، غيّر بشكل أساسي طبيعة مجتمع مؤسسات الفكر والرأي ودوره عامةً، وخلافاً لمؤسسات الفكر التي قامت في النصف الأول من القرن العشرين، التي كانت تمانع الانخراط في المناقشات السياسية، فقد رحّبت مؤسسات الفكر والرأي الداعية لقضايا عامة، ومن ضمنها "مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية" (1962)، و"مؤسسة هيريتيج" (1973) و"معهد كاتو" (1977)، رحّبت بالفرص السانحة للتأثير على كل من اتجاه السياسة الخارجية ومضمونها، ومع ازدياد قدرات قطاع مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية على المنافسة، توصلت معظم مؤسسات الفكر والرأي إلى إدراك أهمية جذب انتباه عامة الناس وأذهان صانعي السياسة.

- **الجيل الرابع: مؤسسات الفكر والرأي الميراثية**

أحدث نوع من مؤسسات الفكر والرأي الذي ظهر لدى مجتمع صنع السياسة الخارجية هو ما يشير إليه البعض بعبارة "المؤسسات الميراثية"، ومنها "مركز كارتر" في مدينة أطلنطا، و"مركز نيكسون للسلام والحرية" في واشنطن العاصمة، وهي مؤسسات فكر ورأي أنشأها رؤساء سابقون ينوون ترك أثر دائم لهم في السياسة الخارجية والداخلية، وتنتج هذه المؤسسات تشكيلة واسعة من المطبوعات، وتنظم الحلقات الدراسية وورش العمل، وتجري الأبحاث في عدد من الميادين السياسية.

تعمل مؤسسات الفكر والرأي في حقل تطوير وترويج الأفكار، وتُخصّص، على غرار شركات القطاع الخاص، موارد مهمة جداً لتسويق منتجاتها، لكنها، وخلافاً للشركات، لا تقيس مدى نجاحها على أساس الربح؛ فهي في النهاية مسجلة كمنظمات مستقلة لا تبغى الربح، بل على أساس درجة التأثير الذي لها في صوغ الرأي العام والسياسة، وبهذا المعنى، باتت مؤسسات الفكر والرأي تشبه مجموعات المصالح أو مجموعات الضغط التي تتنافس مع المنظمات غير الحكومية على السلطة السياسية والاعتبار، ورغم الفوارق الظاهرة بين مؤسسات الفكر والرأي ومجموعات المصالح، فإن السمات التي تُميّز الاثنتين قد أصبحت، مع الزمن، أقل تحديداً أكثر فأكثر.

وتتباين مؤسسات الفكر والرأي بدرجة كبيرة من حيث الحجم، وعدد العاملين فيها، ومواردها المؤسسية، لكنها تعتمد جميعها، إلى حدٍ ما، على القنوات العامة والخاصة لممارسة النفوذ السياسي؛ فمن أصل 2000 مؤسسة في الولايات المتحدة، يعد ما يقارب 25% منها مؤسسات مستقلة أو قائمة بذاتها، أما الأكثرية الواسعة منها فمرتبطة بدوائر الجامعات.

تعتمد مؤسسات الفكر والرأي، بصفتها العلنية، على جملة من الاستراتيجيات لإيصال وجهات نظرها إلى صانعي السياسة وعامة الناس، قد تشمل هذه الاستراتيجيات: عقد مؤتمرات عامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، وتشجيع الباحثين المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، وأندية الروتارى، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية في الكونجرس، وتعزيز الظهور في المطبوعات ووسائل الإعلام الإلكترونية، ونشر البحوث، وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت[8].

أما بصفتهم الخاصة، فقد يسعى الخبراء في مؤسسات الفكر والرأي، إلى الانخراط في السياسة الخارجية عن طريق: قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الفيدرالية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها)، أو يخدمون بصفة مستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو العمل في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونجرس، أو قد يقوم هؤلاء الخبراء بدعوة

صانعي سياسة مختارين من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، والوكالات الأخرى التي تجمع المعلومات، للمشاركة في ورش عمل خاصة وحلقات دراسية، أو بتزويد صانعي السياسة في الكونجرس والإدارة الأمريكية بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتصلة بها حول قضايا السياسة الخارجية.

ثانياً: مراكز البحوث والدراسات العربية: مأزق إدارة الصراع

هذه المسيرة المهمة من تطور أدوار مراكز ومؤسسات الدراسات والفكر ووظائفها وفاعليتها، وعلى الأخص منها المراكز ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية، هي انعكاس لمدى التقدم بمفهومه المطلق الذي تتمتع به الدول الصناعية الكبرى، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كان التقدم الاقتصادي أو التكنولوجي أو العلمي، أو التقدم في إدارة السياسة وصنع السياسات العامة، وعلى رأسها السياسة الخارجية، وما يعبر عنه هذا التقدم من مؤشرات قوية لمدى ما تتمتع به مجتمعات هذه الدول من تقدم ديمقراطى واتساع في مجالات المشاركة السياسية.

إن هذا التقدم الديمقراطي يشكل أحد دعامتين مهمتين لنجاح مراكز ومؤسسات الدراسات والفكر في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، فلم يوفر التقدم الديمقراطي والليبرالى فرصاً حقيقية لحرية الفكر وحرية تداول المعلومات فقط، بل وفر أيضاً الضمانات اللازمة لحماية هذه الحرية، وألزم المجتمع بدرجة عالية من الشفافية والمحاسبة حالت دون تفرد شخص أو مؤسسة واحدة بالقرار.

أما الدعامة الثانية فهي دعامة التمويل الذاتى المستقل غير المرتبط بالمؤسسات الحكومية، ومن هنا، حافظت هذه المراكز على قدر كبير من الاستقلالية، فهي أساسا مؤسسات غير هادفة للربح، وهي معفاة من الضرائب وتقوم على التبرعات الفردية والجماعية للشركات، وبعض هذه المراكز لا يقبل أي معونات حكومية[9].

ورغم أهمية استقلالية هذه المراكز بالنسبة للتمويل فإنها تتمتع بنوع آخر من التمويل غير المباشر الذي يوفره المجتمع الصناعي المتقدم، وهو التمويل والاستثمار في العملية التعليمية والمراكز البحثية والعلمية، حيث تتمتع هذه الدول المتقدمة بنسبة عالية من الدخل

القومي في مجال التعليم والبحث العلمي، على عكس الدول النامية ومنها الدول العربية.

فأغلب الدول العربية تعانى من نقص هائل في الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، حيث تنظر الحكومات العربية إلى هذا النوع من الاستثمار على أنه إنفاق هامشي ونشاط ترفي يجري إنفاق بعض الأموال عليه من أجل الوجاهة الاجتماعية الإقليمية والدولية، وليس من أجل تحقيق إنجازات علمية وتقنية حقيقية؛ فمخصصات البحث العلمي في أكبر الدول العربية وهي مصر خلال الفترة من عام 1996- 2002 لم تزد عن 0.19% من الناتج المحلي الإجمالي المصري في الفترة المذكورة، مقارنة بنحو 2.36% في المتوسط العالمي، ونحو 5.08% في إسرائيل، بما يوازى نحو 5.52 مليار دولار*، أي أكثر من 27 ضعفا من الإنفاق الحكومي المصري على البحث والتطوير العلميين، وأكثر مما تنفقه الدول العربية مجتمعة، رغم أن عدد سكان إسرائيل يبلغ نحو 8.6% من سكان مصر، ونحو 2% فقط بالمقارنة مع عدد سكان الوطن العربي.

وبالنظر إلى الجدول (1) سنجد أن مصر والبلدان العربية إجمالا في وضع متراجع فيما يتعلق بالبحث والتطوير العلميين، سواء فيما يتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أو بنسبة العلماء والمهندسين والفنيين العاملين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان، أو عدد المقالات العلمية المنشورة للباحثين العلميين في دوريات محكمة علميا، أو قيمة الصادرات عالية التقنية، أو عائد حقوق الملكية الفكرية، وذلك بالمقارنة مع العالم عامة ومع دول متفاوتة في مستويات تطورها العلمي والتقني.

ومن الطبيعي في ظل الإنفاق المحدود على البحث والتطوير العلميين أن تظل مصر وغيرها من الدول العربية معتمدة على التقنيات الحديثة المنتجة في الدول الأكثر تقدما، وتابعة لهذه الدول في هذا المجال، ومن البدهي أن الدول التي لا تسهم في الإنجازات العلمية والتقنية العالمية لا يمكنها أن تحصل على أحدث التقنيات الإنتاجية، وإنما تحصل عادة على تقنيات من الدرجة الثانية والثالثة؛ لأنها ببساطة لا تملك ما تتبادله من إنجازات علمية وتقنية مع الدول الأخرى المبدعة الفعلية لمثل هذه الإنجازات.

*. World Bank, World Development Indicators 2005, p. 314-316.

جدول (1)

إنتاج دارسي العلوم الطبيعية والهندسة من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في إيران ومصر وتركيا، مقارنة بالدول العربية وبدول مختارة وبالمتوسط العالمي*

الدولة	العلماء والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 1990-2001	الفنيون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 1990-2001	دارسو العلوم والهندسة بعد الثانوية 1987-1997	المقالات العلمية والتقنية عام 1999	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين من الدخل القومي الإجمالي 2002-1996	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام 2002	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام 2002
مصر	493	366	%12	1198	%0.19	13	38
الجزائر	00	00	%58	162	00	21	00
العراق	00	00	%41	21	00	00	00
الأردن	94	10	%26	177	%0.26	15	00
الكويت	212	53	%29	260	%0.2	00	00
لبنان	00	00	%30	100	00	00	00
ليبيا	361	493	..	19	00	00	00
موريتانيا	00	00	%41	2	00	00	00
المغرب	00	00	%41	386	00	439	11
عمان	4	صفر	%13	73	00	36	00
السعودية	00	00	%17	528	00	30	صفر
السودان	00	00	%16	43	00	4	صفر
سوريا	29	24	%23	55	%0.18	2	00
الإمارات	00	00	%24	118	00	18	00
تونس	336	32	%33	237	%0.45	177	16
اليمن	00	00	%5	10	00	00	00
الولايات المتحدة	4099	00	%19	163526	%2.8	162345	44142

* المصدر : World Bank, World Development Indicators2004, table 5.12 & 2001, Table 5.11.

الدولة	العلماء والمهندسون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 1990- 2001	الفنيون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة 1990- 2001	دارسو العلوم والهندسة بعد الثانوية 1987- 1997	المقالات العلمية والتقنية عام 1999	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين من الدخل القومي الإجمالي 1996-2002	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام 2002	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام 2002
اليابان	5321	667	%21	47826	%3.09	94730	10422
ألمانيا	3153	1345	%47	37308	%2.5	86861	3765
كوريا ج	2880	564	%32	6675	%2.96	46438	826
الصين	548	202	%43	11675	%1.09	68182	133
إسرائيل	1563	516	%49	5025	%4.96	5414	389
العالم	00	00	%35	528627	%2.46	1149146	79611

ورغم أهمية التمويل والاستثمار في العملية التعليمية فإن الدول العربية تفتقر إلى البيئة العلمية المناسبة؛ فالمناخ العام للبحث العلمي ليس منتجاً للتقدم[10]، لذلك فإن ما هو موجود في الوطن العربي من مراكز ومعاهد ومؤسسات بحثية، مع ندرتها، لا يحمل أكثر من مجرد الأسماء إلا فيما ندر، لأسباب كثيرة، منها ما أشرنا إليه بخصوص التمويل الكافي للعملية البحثية، ومنها أيضاً الاستقلالية المالية والإدارية عن الحكومات، فأغلب مراكز البحوث والدراسات العربية تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظراً لعزوف القطاع الخاص عن احتضان المراكز العلمية والبحثية وتأسيسها، ومنها المناخ السياسي غير المواتي للعملية البحثية بسبب غياب الديمقراطية والافتقار إلى الحريات وإلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكارية السلطة التي تجعل نظم الحكم سلطوية وشخصية بما يكفي لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز البحوث في عملية صنع القرارات وفي مقدمتها قرارات السياسة الخارجية.

وبسبب هذه الخصوصيات لا توجد في العالم العربي رغبة حقيقية في بناء قاعدة بحثية علمية حقيقية، ولا توجد إرادة سياسية لفعل ذلك، ولا يوجد قرار سيادى يدرك أهمية

الإنفاق في البحث العلمي، والسلطة السياسية لا تعترف بدور مراكز البحوث والدراسات في صنع القرارت وفي صنع السياسات العامة[11].

لهذه الأسباب مجتمعة تدنت مكانة الدور المنوط بمراكز البحوث والدراسات، وتقلصت اهتمامات إنشاء مثل هذه المراكز والمؤسسات الفكرية والعلمية، ومن ثَمَّ، لم تكن طرفاً فاعلاً في إدارة الصراع مع إسرائيل التي أعطت أولوية كبيرة للاستثمار في التعليم والبحث العلمي وتأسيس المراكز العلمية والبحثية، فضلاً عن إشراكها هذه المراكز في عملية صنع السياسة العامة وإدارة الصراع مع الدول العربية، وبالذات في مجال اختراق العقل العربي في محاولة لنزع العداء من الوجدان والعقل والذاكرة العربية كضرورة لنزع الأسلحة المقاومة للمشروع الإسرائيلى لدى الشخصية العربية.

وتحت دعوة التطبيع الثقافي قامت مراكز البحوث والدراسات الصهيونية بدور متقدم في اختراق العقل والوجدان العربيين لترويضهما على القبول بإسرائيل والتعاون معها على حساب الحقوق والثوابت العربية، وطرح ثقافة السلام بديلا لثقافة المقاومة التي كانت قد اعتمدتها منظمات المقاومة الفلسطينية ودول عربية أعطت أهمية مركزية ومحورية للقضية الفلسطينية على أجندتها الوطنية.

ولقد أوكلت مهمة التطبيع الثقافي ونشر ثقافة السلام التي انعقد عليها الإجماع الفكرى والاستراتيجى في إسرائيل لعدد من مراكز الدراسات والبحوث والجامعات التي تولت مسؤولية تأصيلها والتنظير لها، مثل "المركز اليهودي العربي" و"معهد العلاقات الإنسانية" و"معهد الدراسات العربية" في جامعة حيفا، و"قسم الدراسات الإسلاميّة والشرق أوسطيّة" في الجامعة العبرية، و"مركز الدراسات الاستراتيجية" باسم جافي/ يافيه فيما بعد" في جامعة تل أبيب، و"المركز الدولى للسلام في الشرق الأوسط"، و"المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة، وغيرها من المراكز والمؤسّسات البحثية المعروفة[12].

إن إصرار إسرائيل على التطبيع، خصوصاً في الميدان الثقافي، إنّما ينبع من إدراكها أن هذا الميدان هو المؤهّل والقادر على تلويث الفكر العربي والثقافة الشعبية- الوطنية، وضخّ المفاهيم والتصوّرات المّشوّهة لقيمه ومبادئه و"الشخصية القومية"؛ فالتطبيع في المجال الثقافي،

كما تنطوي عليه المخطّطات الاستراتيجية الصهيونية، يستهدف في التطبيق العملي[13]:

1. إعادة كتابة التاريخ الحضاري لمنطقتنا العربية، عبر تزييف العديد من الحقائق والبدهيات التاريخية المتعلقة بالطريقة الاستعمارية الاستيطانية، التي أقحمت إسرائيل في الوطن العربي؛ حيث أقامت دولتها على الأرض العربية في فلسطين، مع تشريد أغلبية شعبها.
2. التوقّف عن تدريس الأدبيات والوثائق والنصوص المعادية لليهود والصهيونية ودولة إسرائيل، بما في ذلك الوارد منها في بعض الكتب المقدّسة كالقرآن الكريم، تطبيقاً "للمادة الخامسة" من مواد اتفاقيات كامب ديفيد (البند الثالث)، حيث كثّفت إسرائيل جهودها العلمية لرصد المفاهيم الإسلامية المؤثّرة في الصراع مع الصهيونية وتسجيلها وتحليلها، كأحد أبرز العناصر البنائية للذهنية العربية؛ ففي أثناء زيارة مناحيم بيغن لمصر في 25 آب/أغسطس 1981 أعرب عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة في مصر في دراسة كتب التاريخ التي تتحدث عن "اغتصاب إسرائيل لفلسطين" وكتب التربية الإسلامية التي تحتوي آيات من القرآن الكريم تندّد باليهود.

أمّا الأساليب والوسائل والبرامج الصهيونية المتّبعة لتحقيق هذه الأهداف الخطيرة، فهي شديدة الإشعاع والتنوع والتداخل والتجدّد.

ويهمّنا في هذه الورقة كشف الحجاب عمّا تقوم به مراكز الأبحاث والمؤسّسات والهيئات الإسرائيلية والأمريكية في منطقتنا العربية تحت ستار البحث العلمي والتعاون الأكاديمي والتواصل الثقافي، وغير ذلك من الأقنعة والتمويهات، مقارنة مع تردي الدور المناهض الذي كان يجب أن تقوم به مراكز بحوث ودراسات عربية لدعم وتأصيل ثقافة المقاومة.

ومن المعروف أن التطبيع يأتي ضمن مخطّط دولي تشارك فيه الصهيونية العالمية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومؤسّسات وهيئات غربية كثيرة، عبر التركيز الشديد على تقويض حقائق ظلّت لعقود متتالية قاعدة للثقافة القومية العربية، ولا يمكن دراسة الظاهرة الطائفية التي تصاعدت في السنوات الأخيرة في الوطن العربي، بمعزل عن تأثيرات تلك الجهات والدوائر المشبوهة، التي نشرت ما يمكن تسميته بـ "ثقافة الفتنة"، لدرجة أنها

ساهمت مباشرة في التمهيد لعدد من عناصر الانهيار والتردّي التي تخترق أوصال الأمة، وتقوم "ثقافة الفتنة" على نبش الأحقاد والضغائن وعناصر التوتر في المجتمع، فهي ثقافة تعميق التضاد والتناحر والاختلاف والتقاتل بين الجماعات المختلفة داخل الأمة التي يعدّها أكثر من كاتب عربي من أبرز العناصر الميُسّرة أو الخادمة للتطبيع الثقافي، وركناً رئيساً من أركان ثقافة التطبيع، لأنّ التطبيع مع أعداء الأمّة لا يستقيم إلا بالفتنة داخل صفوف الأمّة ذاتها.

ويأخذ هذا الاختراق شكل الترويج لقيم وعلامات تصب مباشرة في تدمير المناعة الثقافية العربية، مثل مهاجمة "العقل العربي" و"الشخصية العربية" والتشكيك بالأمة العربية وهويّتها الحضارية، والترويج لمزاعم الصهيونية والتيّارات الشعوبية الحاقدة، التي تصرّ على مزاعم متجدّدة كالقول بأن "العرب نَقَلة للحضارة" أو "مترجمين" أو "لا يتمتعون بعقل علمي-تحليلي نقدي"، أو الترويج لأطروحة "الشعوب والأقوام والقبائل الناطقة بالعربية ... وأنّ الثقافة العربية الواحدة والأمة العربية الواحدة مجرّد وهم وخرافة"[14].

فالعقل الإسرائيلي بات يدرك أنه إذا كانت الثقافة العربية صعبة الاختراق لعراقة جذورها ومتانة مقاومتها، لذلك لجأ إلى وسيلة أيسر وأسهل، تتمثّل في اختراق بعض المثقفين العرب، الذين يمكن استخدامهم أدواتٍ لتفكيك حصن الثقافة العربية ودكّ أساسها من الداخل، ويأخذ هذا الاختراق أشكالا وأساليب متنوعة من التطبيع وتصفية مصادر أو منابع العداء في الفكر السياسي العربي، ومحاولة إلغاء ما يسمى بـ "الطابع السلبي" السائد في الأيديولوجية القومية العربية تجاه إسرائيل والصهيونية، وخلْق قاعدة فكرية للتواصل والتعامل المباشر مع بعض القوى والهيئات والجماعات والنخب الفكرية والسياسية القائمة.

وممّا يجدر ذكره أنّ جامعة تل أبيب وضعت مشروعاً للسلام جهّز لاتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، أداره بادئ الأمر البروفيسور "أفيفي أفين" ثم تولاّه البروفيسور "ديفيد هورن"، وقد نشط مُعدّو المشروع في إجراء الاتصالات الشخصية بين أساتذة جامعة تل أبيب والمثقفين المصريين، كما أُنشئ كرسي أستاذية لتاريخ مصر في جامعة تل أبيب، من وجهة نظر صهيونية.

وفي إطار هذا المشروع تبارى المفكّرون والباحثون الإسرائيليون في إجراء الدراسات والحوارات، وعقد الندوات حول مجالات التعاون الثقافي والعلمي بين إسرائيل والعرب.

إذ إنّ المطلوب إسرائيلياً هو تبديل مفاهيم العرب وقناعاتهم ومعتقداتهم ليتحولّوا إلى ما يطلق عليه الإسرائيليون "فهماً أفضل لحضارة وثقافة جيرانهم اليهود"!.

وفي إطار الاستراتيجية الصهيونية- الأمريكية الهادفة إلى خلق بؤرة تابعة ثقافياً وسياسياً في الوطن العربي، ضعيفة العقيدة والولاء للوطن، لاهثة خلف إغراءات المال والشهرة وتوهّم العالمية والانفتاح الحضاري على "الآخر- الإسرائيلي"، وفي هذا الإطار أقيمت في مصر ستّ وثلاثون مؤسّسة علمية أمريكية، وثقافية إسرائيلية، مثّلت وتمثّل مظلّة رسميّة لاختراق الشخصية العربية، والتجسّس على قطاعات المجتمع كافّة.

وبغية اختراق العقل العربي وعناصر المجتمع العربي أُنشئ في مصر عام 1982 "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة، الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهيد للتطبيع وزرع بذور الصهيونية التدميرية، من خلال شبكة أبحاثه ورجال المخابرات الإسرائيلية، الذين يحتلّون مواقع قيادية فيه منذ بداياته الأولى، ويجمع الكتّاب والباحثون الوطنيون في مصر على أنه يلعب دوراً رئيساً في جمع المعلومات واصطياد العملاء والتجسّس السياسي والثقافي على مصر والعرب.

ونظراً لكون "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة الأخطر في ميدان استراتيجية العدو على الأصعدة الأمنية والثقافية والعلمية، فقد توالى على إدارته عدد من أبرز المتخصصين في الدراسات الشرقية والعربية، الذين يرتبطون بعلاقات عضويّة مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ومع مراكز التخطيط الاستراتيجى في الكيان الصهيوني.

وللتمويه أعلن مهامّه ضمن النقاط التالية:

- رعاية البحث والدراسة في التربية والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والآثار والفنون والتاريخ.
- استضافة الباحثين الإسرائيليين الذين يحصلون على منح دراسية، والعلماء الزائرين الذين يقيمون في مصر لأغراض الدراسة والبحث ومساعدتهم.

- اتخاذ الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية ذات الشأن، لتمكين العلماء والباحثين الإسرائيليين من متابعة بحوثهم في المؤسسات الأكاديمية ودور الوثائق والمكتبات والمتاحف.
- عقد دورات للعلماء والباحثين الزائرين، وإتاحة الفرصة لهم لمقابلة علماء وباحثين مصريين والتعاون معهم.

إنّ أهداف هذا المركز الحقيقية ونوعية نشاطاته وممارساته في السنوات السابقة، تجعله- كما قلنا في فقرات ماضية- من أخطر المواقع الهجومية المتقدمة في استراتيجية الغزو الفكري- الثقافي الإسرائيلي ضد العقل العربي، وشبكة متطوّرة لمؤسّسة الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية (الموساد) للتغلغل في مجالات البحث العلمي كافة، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المصرية بوجه عام.

وفيما يلى عرض مختصر لأنشطة المركز المعلنة والمعروفة[15]:

1. إصدار النشرات الدوريّة في مصر، ومنها نشرة دورية بالإنجليزية تحت عنوان "نشرة المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" (Academik of the Israeli -Bulletion Center Cairo) والتي أصبحت تصدر نسخة باللغة العربية، يغلب عليها الجانب الدعائى حول ما يسمّى بـ "التقدم العلمي والتكنولوجى" والأنشطة الجامعية في إسرائيل.
2. إبراز الميادين العلمية التي يمكن أن تشكّل ساحة للتعاون المشترك بين الباحثين المصريين والإسرائيليين وتقديم دراسات تاريخية متنوعة عن التأثيرات الثقافية بين ما يزعم من "ثقافة يهودية" والثقافة العربية، ويتكون مجلس الإدارة الاستشاري من مناحيم بن ساسون، وأفينوم دانين، ويهودا فريد لاندر، وشيمون شامير، وجبرائيل فاربوج.
3. إصدار مجلّة ضخمة بعنوان "لقاء الثقافتين العربية واليهودية" وتصدر باللغتين العربية والعبرية، ويتركز اهتمامها حول الدراسات المتصلة بما يسمّى العناصر المشتركة بين الفكر العربي والفكر اليهودي، كما تنشر ترجمات للأدب العبري وأعمال أدبية لكتّاب مجهولين في الوطن العربي، ويقوم المركز بتوزيع مجلة "التربية من أجل السلام".

4. خدمات مكتبية وتعليمية ورحلات، إذ تمثّل مكتبة المركز مصدر جذب واسع لطلاّب وباحثى أقسام اللغة العبرية وآدابها في الجامعات المصرية، فهي حافلة بالمراجع اليهودية في شتى المجالات، ومكتبة فيديو لأفلام دعائية لإسرائيل، ويساعد المركز الباحثين المتعاملين معه في تأمين المراجع العلمية المطلوبة لأبحاثهم من إسرائيل.
5. تيسير مهمّة الباحثين الإسرائيليين في مصر، حيث يقوم المركز بتقديم العون والمساعدة للباحثين الإسرائيليين وإرشادهم إلى الأساتذة المصريين الذين يقبلون التعاون في تقديم المعلومات وبحوث مشتركة في إطار مخطّط "مسح شامل" للمجتمع المصري، ورسم خارطة للاتجاهات السياسيّة والدينية والفكرية، ووضع تصور دقيق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.
6. عقد الندوات والمحاضرات، وهي إحدى وسائل الحرب الفكرية الصهيونية، حيث يقوم المركز بتنظيم المحاضرات للأكاديميين الإسرائيليين، وإتاحة الفرصة لهم للاحتكاك بنظرائهم المصريين، ويواظب على حضورها بعض أساتذة الجامعات وبعض العاملين في حقل الإعلام ومجموعة من الطلاّب والطالبات.

ومن أبرز مديرى "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" بالقاهرة شيمون شامير أوّل مدير للمركز، والذي ولد في رومانيا عام 1933، وهاجر مع أسرته إلى فلسطين عام 1940، ودرس الاستشراق في الجامعة العبرية بالقدس، وحاز درجة الدكتوراه من جامعة برنيستون الأمريكية.

وفي أوائل عام 1967 ترأس شامير "معهد شيلواح- SHILOAH- للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية"، الذي يتبع جامعة تل أبيب، وهو معهد يهتم بإجراء دراسات حول ما يسمى بـ "أوضاع الشرق الأوسط"، وحول التطورات التي يشهدها الوطن العربي بشكل أساسي، ويستعين لهذه الغاية بجميع الأعداد اليومية لأكثر من مائتى صحيفة تصدر في الأقطار العربية وبعض الدول المجاورة لها.

ويذكر أنّ المعهد حصل على كثير من الوثائق المهمّة، وصوّر غالبية المواد البحثية العائدة لمركز الأبحاث الفلسطينى- مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية- بعد أن اقتحمته القوات الإسرائيلية إبان غزو لبنان عام 1982، ونقلت موجوداته إلى فلسطين المحتلة.

وكان شيمون شامير يشرف على دائرة مصر في المعهد المذكور[16]، قبل انتدابه لرئاسة "المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة"، حيث يعدّ من أبرز الخبراء الإسرائيليين بشؤون مصر، وهو مؤسّس قسم تاريخ مصر المعاصر بجامعة تل أبيب، إضافة إلى ارتباطه المعروف بدوائر الموساد[17]، واستمرت فترة إدارته للمركز ثلاث سنوات، انتهت في تشرين أول/أكتوبر 1984 وعاونته في أداء مهمته قرينته دانييلا شامير، ونُشرت له بحوث ودراسات كثيرة من بينها: تاريخ العرب الحديث في الشرق الأوسط، ومصر تحت حكم السادات، ورؤى الذات من منظور تاريخى لمصر وإسرائيل (بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين الإسرائيليين)، وعمل أستاذاً زائراً في جامعات هارفارد وبنسلفانيا وكورنيل، وقد شارك في وضع التصوّر الإسرائيلي لـ "معاهدة السلام" مع مصر وإخراجها من جبهة المواجهة المباشرة مع العدوّ.

وقد زار شامير مصر 8 مرات قبل توليه إدارة المركز، وكان له لقاء في كل زيارة بالرئيس السادات، وارتبط بصداقات قويّة مع من يطلق عليهم المصريون "لوبي التطبيع" في أوساط المثقفين المصريّين، وفي أثناء تلك الزيارات قام بمسح شامل لمعظم محافظات مصر، تمهيداً لعمله الرسمي اللاحق في هذا المجال، وقد اتسمت إدارته للمركز بنشاط مكثّف تمثّل في إعداد الدراسات وجمع المعلومات، وكان يفاخر بأنّ مركزه "ليس مركزاً ثقافياً عادياً كتلك المراكز التابعة للسفارات"[18]، وهذه بالفعل حقيقة المركز، فهو المركز الجاسوسي الإسرائيلي الأول في مصر والمنطقة العربية.

وبعد اغتيال الرئيس أنور السادات، قام المركز بإعداد مجموعة دراسات حول احتمالات تطور الأوضاع في مصر بعنوان: "أبحاث مركز شيلواح لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا في جامعة تل أبيب- أوراق السلام 1982)، تركزت على أهمية الخط السياسي للسادات، وضرورة إجهاض أي تطورات من شأنها أن تعيد مصر إلى مكانتها الاستراتيجية في الصراع العربي- الإسرائيلي.

كما شارك مع جبرائيل فاربوج المدير الثاني للمركز في وضع دراسة عن "دور مصر في الصراع العربي- الإسرائيلي"، ضمن سلسلة "أبحاث وحدة دراسات الشرق الأوسط التابعة لمعهد ترومان"، بالاشتراك مع "معهد شيلواح"، ركّزت على حقيقة أن مصر تشكّل عاملاً حاسماً في استمرار الصراع وتطوره، كما أوصت بضرورة الحد من فاعلية دور مصر

المؤثّر في موازين القوى وعزلها عن دائرة الصراع[19].

هذه الأدوار المهمة التي تقوم بها مراكز البحوث والدراسات والمؤسسات العلمية والفكرية الإسرائيلية في إدارة الصراع مع العرب تكشف عن حقيقتين غائبتين عن الواقع المؤلم الذي تعيشه نظيرتها العربية:

الحقيقة الأولى، مركزية قضية الصراع مع العرب لدى صانع القرار الإسرائيلي، على عكس حال العرب الذي يتم فيه تهميش الصراع، وتفتح الأبواب على مصراعيها أمام كل محاولات اختراق العقل والقرار السياسي العربي للانحراف بالأداء العربي نحو التطبيع والاستسلام.

الحقيقة الثانية، المكانة المرموقة التي تحظى بها مراكز البحوث والدراسات والمعاهد البحثية والأكاديمية من جامعات ومعاهد إسرائيلية في عملية صنع القرار، وهو ما يعكس درجة عالية من تطور المجتمع الإسرائيلي على عكس الحال في المجتمعات العربية.

وهكذا تجد مراكز البحوث والدراسات العربية نفسها أمام مأزقين: **أولهما**، مأزق مجتمعي لا يعترف بمكانة العلم والعلماء والبحث العلمي، **وثانيهما**، مأزق التخلف السياسي في إدارة الصراع مع إسرائيل وانحراف دور بعض نظم الحكم نحو التطبيع وعقد اتفاقيات تعاون رسمية أو غير رسمية مع إسرائيل على حساب الالتزامات العربية نحو القضية الفلسطينية التي تراجعت مكانتها من قضية مركزية للعرب إلى قضية هامشية في أحسن الأحوال، لكنها وصلت بالفعل إلى درجة أنها أصبحت عبئاً غير مرغوب فيه من جانب كثير من الحكومات العربية التي ربطت مصيرها بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتعتبر إسرائيل هي الباب الأرجح إلى قلوب وعقول الأمريكيين.

ثالثاً: مستقبل دور مراكز البحوث والدراسات العربية في الصراع

إن تحديد عام 2015 كأفق للتحليل يضعنا أمام سؤالين منطقيين، ونحن نبحث عن أي مستقبل وأي دور سيكون لمراكز الدراسات والبحوث العربية في الصراع العربي– الإسرائيلي:

السؤال الأول: كيف سيكون حال العرب، ونقصد النظام العربي، والدولة الوطنية العربية باعتبارها الوحدة المكونة لهذا النظام عام 2015؟ هل سيكون هناك نظام عربي أم ماذا

سيكون حال العرب؟ وهل ستكون هناك دولة وطنية عربية بـالمفهوم القـائم الآن، أم إن تغيرات ما سوف تحدث للدولة العربية وفي الدولـة العربيـة في ظـل مخططـي التفكيـك للنظام العربي والتفتيت للدولة الوطنية (القطرية) العربية على أسس عرقية وطائفية؟

السؤال الثاني: كيف ستكون فلسطين في ظل ما هو مطروح الآن من سيناريو: غزة أولاً وأخيراً، وحـدوث تحـول خطـير في مجـرى الصراع العـربي- الإسرائـيلي عـلى مسـتوييه العـربي والفلسطينى باتجاه تهميش مركزية هذا الصراع عربياً، وباتجاه بـروز حـدة الصراعـات الفلسطينية- الفلسطينية وتصاعدها داخل دويلة أو "جيتو" غزة عـلى حسـاب الصراع الفلسطينى- الإسرائيلي.

هذان السؤالان المحوريان يحكمان مجرى الصراع العربي- الإسرائـيلي، لكـن يبقـى دور مراكز البحوث والدراسات السياسية العربية على وجه العموم، ولـيس عـلى وجـه التخصـيص بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي، محكوماً بمسـتوى التطـور والتقـدير العـربي عـلى محـورى التقدم المادى العلمي والصناعي والاقتصادي والتقدم السـياسي الـديمقراطي والليـبرالى، كيـف سيكون حال مراكز البحوث والدراسات العربيـة عـام 2015؟ وتتوقـف الإجابـة بـالقطع عـلى حال المجتمعات العربية وتوافر الشروط اللازمـة للنهـوض بـدور مراكـز البحـوث والدراسـات وبالتحديد شرط التمويل الوافر والمستقل والمتحرر مـن أيـة ضـغوط أو إمـلاءات سـلطوية أو خارجية، وشرط النهوض المجتمعي اقتصادياً وسياسياً باتجاه الديمقراطية والليبرالية، أي كفالـة مؤسسات الحكم الـديمقراطي وتـأمين الحريـات الديمقراطيـة والحقـوق الاجتماعيـة الكفيلـة بخلق وتوفير البيئة الملائمة لإنتاج العلم والمعرفة.

على هذا النحو نستطيع أن نحدد العوامل التي ستحكم مستقبل دور مراكـز البحـوث والدراسات العربية في الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام 2015 في عوامل ثلاثة هـي:

1. **مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعى والديمقراطي في الدول العربية.**
2. **مستقبل النظام العربي ومستقبل الدولة الوطنية (القطرية) العربية ومكانة القضية الفلسطينية بالنسبة لهذا النظام.**
3. **مستقبل القضية الفلسطينية.**

والتفاعل بين هذه العوامل هو الذي سيحكم مستقبل أي دور لمراكز البحوث والدراسات العربية في الصراع العربي- الإسرائيلي، ويمكن تحديد أهم معالم هذا التفاعل على النحو التالي:

1. **مستقبل التطور الديمقراطي العربي ومكانة مراكز الدراسات والبحوث العربية في النظام السياسي العربي**

نستطيع القول: إن المجتمعات العربية تشهد تطوراً ملحوظاً على صعيد التطور الديمقراطي بفعل عاملين: **أولهما**، خارجي متمثل في الضغوط الأمريكية الداعية إلى إجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية فيما تصفه بـ "الدولة العربية الفاشلة" ضمن المخطط الأمريكي للحرب على الإرهاب. **وثانيهما**، زيادة حدة المطالب الشعبية بالإصلاح السياسي والديمقراطي كرد فعل لحالة الفساد السياسي والفشل الاقتصادي وتراكم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أهمية العامل الخارجي إلا أنه يظل محكوماً بجدية الرغبة الأمريكية في إحداث الإصلاحات السياسية والديمقراطية في المجتمعات العربية مقارنة بالمصالح الأمريكية في الدول العربية الصديقة، إذ تبقى الأولوية لهذه المصالح، حيث يلاحظ أن الضغوط الأمريكية على الدول العربية من أجل الإصلاح كانت ضغوطاً موسمية مقترنة بمطالب أمريكية من الحكومات في ملفي فلسطين والعراق، وفي كل مرة تحصل فيها واشنطن على المطالب والتنازلات التي تريدها تخفت ضغوطها على الحكومات العربية من أجل الإصلاح وتتراجع.

وبهذا المعنى، ستبقى الأولوية للعوامل الداخلية في إحداث التحولات الديمقراطية والمطلوبة، وإذا قرأنا الأداء السياسي الراهن في الدول العربية بتمعن سنجد أن التحولات السياسية والديمقراطية في الدول العربية ستحدث بمعدلات بطيئة، والنتيجة هي أن المناخ الديمقراطي سيبقى غير موات لتفعيل دور مراكز البحوث والدراسات، فضلاً عن أن التعثر في العملية السياسية سيؤدى إلى عدم حدوث تحولات نوعية في أدوار مراكز البحوث والدراسات داخل أقطارها، بمعنى أن أولوية هذه المراكز لدى صانع القرار العربي ستبقى

محدودة، الأمر الذي سيجعل هذه المراكز رهن الدعم والتمويل الخارجي بكل ما يعنيه ذلك من انحراف في أدوارها الوطنية والقومية، وبالذات بالنسبة للصراع العربي- الإسرائيلي باتجاه خدمة دعوة التطبيع على حساب ثقافة المقاومة.

2. مستقبل النظام العربي والدولة الوطنية العربية

يواجه النظام العربي والدولة الوطنية العربية تحديات خطيرة في ظل مخططي التفكيك للنظام العربي والتفتيت للدولة الوطنية العربية على أسس عرقية وطائفية، وفي ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير والمشروع الأمريكي في العراق الذي يتم تكريسه من خلال دستور عراقى جديد يعتمد الطائفية السياسية والفيدرالية كقاعدتين للحكم في العراق قابلتين للتعميم في دول عربية أخرى.

فدعوة الشرق الأوسط الكبير أو الموسع التي تعمل الإدارة الأمريكية لها ضمن مشروعها "الإمبراطوري" تهدف إلى توسيع الإطار التقليدى لإقليم الشرق الأوسط ليمتد إلى وسط آسيا، مع حرص واشنطن على فرض سيطرتها الكاملة على أهم منابع النفط في العالم وفقاً لتطلعات تيار المحافظين الجدد الذي يرى أن هذه السيطرة ضرورية لبناء النظام الإمبراطوري الأمريكي.

وقد عبر كثير من مفكري هذا التيار عن هذا الطموح على نحو ما أوضح ريتشارد كراوتهامر، وهو أحد أبرز المعبرين عن هذا التيار في شرحه لمطلب التغيير وإعادة رسم الخريطة الإقليمية للشرق الأوسط؛ فقد قال أمام "معهد أمريكان إنتربرايز": "إن الولايات المتحدة الآن في صراع مع العالم العربي- الإسلامي مثل الصراع الذي خاضته في سنوات الحرب الباردة مع العالم الشيوعي"، ومعنى هذا أنه يعبر عن مشروع يضع هذه المنطقة على خط مواجهة معهم، ويعتبرها بتكوينها الحالي مصدر الخطر عليهم، ومن حقهم التدخل فيها لإعادة تشكيلها بالصورة التي يرونها منزوعة الخطر من وجهة نظرهم، من خلال إعادة صياغة المجتمعات والأنظمة العربية والنظام العربي وأغلب العالم الإسلامي، لكنه يتعامل مع المنطقة أيضاً كمصدر للكسب من خلال تجيير كل ثرواتها لخدمة المشروع الإمبراطوري الأمريكي من ناحية ولخدمة إسرائيل، وذلك بالربط بين الديمقراطية والسلام[20].

وترجع بدايات التفكير في هذا المشروع إلى عملية البحث عـن صـيغة أفضـل للحفـاظ على المصالح والأهداف الأمريكية طويلة المدى، والتـي تـتم مـن خـلال تقريـري الاسـتراتيجية الشاملة اللذين تعدهما كل من وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات كل عقد مـن الزمـان لرسـم الخطوط العريضة للاستراتيجيات الأمريكية المسـتقبلية عـلى ضـوء توقعـاتهم لخريطـة العـالم خلال المرحلة التالية.

وإذا كان هذان التقريران لم يركزا بشكل محدد عـلى العـالمين العـربي والإسـلامي، فـإن أفكاراً أخرى أهم تم الدفع بها من خلال مساهمات عدد من أهم مراكز البحوث والدراسـات التي لها صلات قوية بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة؛ فخلال مرحلة ما بعد 11 سـبتمبر 2001 بدأت المشروعات تتوالى بداية بما سمى بــ " مشروع مارشـال جديـد لـلشرق الأوسـط" والمعروف باسم"الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية"، وامتداداً لمشروع "دمقرطة العالم العـربي" وغيرهما، وكانت أغلبها تركز على تغيير المنطقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، على أساس تعريـف الولايات المتحدة لمصالحها في محيط هذا الشرق الأوسط الكبير، وقد قـدمت مؤسسـة "رانـد" للأبحاث تعريفاً مهماً لهذه المصالح يشمل:

- حماية بقاء إسرائيل، والتوصل لسلام في الشرق الأوسط.
- استمرار تدفق النفط بسعر مناسب.
- منع قيام أنظمة قوية تعادى الولايات المتحدة في أنحاء المنطقة.
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الدفع بعملية إصلاح سياسي واقتصادي ومكافحة الإرهاب.

وهناك دراسات أخرى قدمت إسهامات بشأن تلـك الأهـداف ووسـائل تحقيقهـا، مثـل دراسة المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية والتي أشرف عليها "فرانسـوا هـايبورج" وحملـت عنوان "أي استراتيجية نتبع من أجل شرق أوسط كبير؟" ، أو مثل الدراسة التي أصدرها معهـد أبحاث السياسة الخارجية والتي حملت عنوان "الشرق الأوسط الكبير عام 2005" والتي كتبها "آدم جـار فينكـل"، وكتـاب "زالمـاي خليـل زاد" بعنـوان "مصـادر الصراع في القـرن الواحـد والعشرين- الاستراتيجية الأمريكية ومصـادر المنـاطق" الصـادر ضـمن مطبوعـات "رانـد" عـام 1998.

بعض هذه الدراسات يروج لمفهوم "الشرق الأوسط الكبير" باعتباره الحل الأمريكي الأمثل من منظور السلبيات والمخاوف، أي إنه الحل الأمثل لمواجهة السلبيات والمخاوف والمخاطر التي تتهدد الولايات المتحدة ومصالحها وأهدافها الاستراتيجية، والبعض الآخر يروج للمفهوم باعتباره الحل الأمريكي الأمثل لتحقيق أعلى درجات المكاسب[21].

الملاحظة المهمة بهذا الخصوص هي وجود تدخل إسرائيلي قوي وملموس في ضبط مفهوم "الشرق الأوسط الكبير" والدفع به كخيار أمريكي استراتيجي، ووجود مسعى أمريكي قوي لتوريط أوروبا للانخراط في تبني المشروع كاستراتيجية مشتركة للنظام العالمي الجديد.

ففي الوقت الذي كان الأمريكيون منغمسين فيه طيلة السنوات الخمس الماضية للخروج بمفهوم جديد للصراعات القائمة والاستراتيجية المثلى للتعامل معها، ظهر اتجاه مواز في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي يؤكد أن "الإسلام السياسي" يمثل عدواً، وأن هناك ضرورات لاستئصاله، خاصة في ظل تحولات توجهات حركة "حماس" وتزامن هذا الإدراك مع ما اعتبرته كارثة تهدد وجود إسرائيل، وهو العامل الديمغرافي، الذي كانت تأثيراته قد بدأت بالفعل في ظل الانتفاضة الثانية.

وتمت بلورة أجندة عمل إسرائيلية وضعها "ناثان شارانسكي" الوزير الليكودي، واقتنع بها صقور الإدارة الأمريكية، هذه الأجندة تشير إلى أن"العرب لن يقبلوا إسرائيل إلا بعد تحول أنظمتهم إلى الديمقراطية".

كانت واشنطن مهيأة للإنصات لهذا المفهوم في ظل إدراك أن الولايات المتحدة ستكون بحاجة إلى استيراد 70% من احتياجاتها النفطية بحلول عام 2010، وأن الدول التي يمكن أن تغطي هذه الاحتياجات هي العراق وإيران والسعودية.

وقد تبلورت كل هذه المفاهيم الخاصة بـ"الشرق الأوسط الكبير" في ضرورة التدخل بحسم للقضاء على التهديدات التي قد تشهدها دول هذه المنطقة حتى لو ظهرت عن طريق ديمقراطية حقيقية أو انتخابات حرة، مع خلق شرق أوسط أوسع بقوى مركزية أضمن، مثل تركيا وأذربيجان وإيران، وبهذا تم الدمج بين مشروع الرئيس بوش لـ"دمقرطة العالم

العربي والإسلامي"، ومشروع آخر نوقش في الكونجرس وهو مشروع السيناتور "جون ماكين" (22 أيار/مايو 2003) والمعروف باسم قانون"التواصل والتجارة في الشرق الأوسط للعام 2003" أو "مشروع منطقة الشرق الأوسط الكبرى"، والذي نص على أنه "من مصلحة واشنطن إيجاد شرق أوسط مستقر، وأن دمقرطته من عناصر مواجهة الإرهاب أو أن إقامة شراكة أو اتفاقيات تجارة حرة ليست بديلاً، بل جزءاً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية".

لكن هذه الواجهة شيء والحقيقة شيء آخر في ظل التنسيق الأمريكي- الإسرائيلي حول طبيعة النظام الشرق أوسطي المطلوب والرامي إلى صياغة ما سمى بـ"خريطة الهندسة السياسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير" في السنوات الثلاث القادمة، وهي خطة جرى التباحث حولها في الأسابيع الأخيرة من عام 2004، وربما في تزامن مع انعقاد الدورة الأولى لـ"منتدى المستقبل" في الرباط بين مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين كبار، وتركز الخطة على تفكيك الروابط الإقليمية بين الدول العربية، سواء كان على مستوى جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو الاتحاد المغاربي أو المشاريع والاتفاقيات التكاملية بين الدول العربية أو بين بعضها، لصالح ربط اقتصادات هذه الدول بإسرائيل والولايات المتحدة والتعامل مع توقيع مصر لـ"اتفاقية الكويز" مع إسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك توقيع واشنطن اتفاقية التجارة الحرة المنفردة مع البحرين والتداعيات السلبية لهذه الاتفاقية على روابط التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على أنها مجرد مقدمات لجهود أخرى مهمة تسير في الاتجاه ذاته.

ولقد حضر الاجتماع المشار إليه في واشنطن ثلاثة من مستشارى رئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون، ورؤساء الأجهزة الاستخباراتية الإسرائيليين، واثنان من مكتب شارون، مع لجنة أمريكية تشكلت من عدد من كبار الخبراء والمستشارين في الأمن القومي والخارجية والاستخبارات الأمريكية، إضافة إلى عدد من مستشاري الرئيس الأمريكي جورج بوش، بهدف البحث في الخطوات التنفيذية لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير في أسرع وقت ممكن من خلال مناقشة مذكرتين أعدتا لهذا الغرض: **الأولى** أمريكية أعدها وليم تومسون

رئيس فريق العمل الأمريكي، **والثانية** أعدها دانيال ليرانوهام أحد مستشاري شارون المقربين، والذي ركز في ورقته "الهندسة السياسية للشرق الأوسط الكبير" على تطوير وتفعيل التغلغل الإسرائيلي والأمريكي داخل المجتمعات العربية وفي الهياكل المؤسسية، وبالذات الاقتصادية منها، باعتبار أن هذا كله ضروري من أجل التطبيع الثقافي والسياسي على مستوى شعوب ومجتمعات دول المنطقة مع إسرائيل مع التركيز على المجتمعات الخليجية.

والطموح الأمريكي- الإسرائيلي لفرض هذه الخطة، والذي يركز على الاقتصاد مستهدفاً الأمن والثقافة، ستكون له تداعيات خطيرة على مستويات عدة، أبرزها مستقبل إطار التكامل الإقليمي، وخصوصا النظام الإقليمي ونظام الأمن الإقليمي، وكذلك على مستوى مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي والدور القيادي الذي تؤهل له الدولة العبرية ضمن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، وعلى مستوى الهوية الحضارية للعالم الإسلامي والانعكاسات الثقافية والاجتماعية لتعريض تلك الهوية للخطر.

ويتجلى الخطر على الهوية الثقافية والأوضاع الاجتماعية للمشروع الأمريكي من تركيزه على إعطاء الأولوية لما يسمى بـ"الإرهاب الأصولي" في إشارة مستترة إلى دعوة "صراع الحضارات" كما صاغها "صموئيل هنتنجتون"، والجهود التي تبذل لصياغة ما سمى بـ"الإسلام الليبرالي"، ومن تركيزه على إعطاء الأولوية أيضاً لدعوة تمكين المرأة وإطلاق الحريات وبالذات ما يتعلق بـ"الحريات الدينية"[22].

لكن الأخطر من هذا هو ما يحدث الآن في العراق من اختراق يستهدف تمزيق الهوية القومية والوحدة الوطنية العراقية كتجربة أولى لمخطط التفتيت الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه في المنطقة، والذي عبر عن نفسه في أكثر من مشروع إسرائيلي، كان آخرها ما كشفه عن شارون كتاب المؤرخ الإسرائيلي "آني سلي" أستاذ العلوم السياسية بجامعة بن غوريون بالنقب تحت عنوان "الواجهة الفولاذية"؛ فقد كشف هذا الكتاب أن كبار قادة إسرائيل، وعلى رأسهم آرييل شارون، يسعون ومنذ إقامة الدولة الصهيونية إلى تقسيم الدول العربية وتقطيع أوصالها وتفتيتها إلى أجزاء متباعدة، خاصة أن هذا التفتيت يعتبر الطريق الوحيد الذي سيضمن لإسرائيل البقاء في المنطقة والحياة كدولة طبيعية[23].

لقد كان حلم "الدولة المارونية" في لبنان أول ما شغل إسرائيل كبداية لهذا المخطط، وقد قامت حكومات إسرائيلية كثيرة بأدوار مهمة لهذا الغرض، لكن العراق يحظى الآن بالأولوية في ظل الاحتلال الأمريكي والاختراق الإسرائيلي من خلال فرض مشروع الفيدرالية الطائفية، التي تطرح الآن كأساس لنظام الحكم الجديد في العراق، وهي ليست خطأ، فهي إبداع سياسي شديد الأهمية، لكن الخطأ في ما يمكن تسميته بالظروف أو البنية الداخلية العراقية التي تطرح من خلالها دعوة الفيدرالية، والبنية السياسية العربية الراهنة[24].

فدعوة الفيدرالية تطرح الآن في العراق ضمن منظومة سياسية أمريكية واسعة وضعت العراق في موضع مركزي منها هي دعوة النظام الشرق أوسطي الموسع التي بدأت بالدعوة إلى إعادة رسم وتخطيط الخرائط السياسية العربية، وهناك تأكيدات أمريكية كثيرة ومهمة صدرت عن أشخاص لهم مكانتهم في دائرة صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، اعتبرت أن الحرب على العراق هي بمثابة الحرب العالمية الرابعة، كما اعتبرت أن العراق هو البداية، وبعده ستكون دول عربية أخرى، خاصة السعودية ومصر، ضمن هذا الإطار "التغييري" الذي أخذ في البداية دعوة التغيير الديمقراطي شعاراً، لكنه يأخذ الآن الدعوة التقسيمية شعاراً بديلاً.

إن الدعوة للفيدرالية في العراق تجيء في ظل ظروف عربية غير مواتية، خصوصاً فيما يتعلق بجدارة الدولة الوطنية"القطرية" العربية التي باتت توصف بـ"الدولة الفاشلة" التي عجزت عن القيام بالوظائف الأساسية للدولة الوطنية، خاصة الأمن والاستقلال والتنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما تجيء في ظل ظروف غير مواتية للنظام العربي وللنظم الفرعية العربية (مجلس التعاون الخليجي- الاتحاد المغاربي).

فالدولة الوطنية الفاشلة بدأت تشهد دعوات متصاعدة من أجل الديمقراطية، وهي دعوات تجيء مع الأسف متزامنة مع هجوم غربي (أمريكي- أوروبي) لدعم هذه الدعوة، من منطلق علاج الدولة الفاشلة ومحاربة "الإرهاب" وتأمين المجتمعات الغربية من تصدير هذه الدولة الفاشلة لعوامل عدم الاستقرار إلى الغرب (الإرهاب- اللجوء غير الشرعي)، وتجيء مقرونة بتركيز على حقوق الأقليات أكثر من دعمها لدعوة "المواطنة المتساوية"،

الأمر الذي يعني أن الدعوة إلى الديمقراطية وإطلاق الحريات تأتي مقرونة بدعوات نحو حريات أخرى مدمرة، مثل الحرية الدينية (بما فيها دعم الشذوذ الجنسي) وحريات الأقليات ودعم مطالبها حتى لو كانت بعض هذه المطالب انفصالية.

3. مستقبل القضية الفلسطينية

تواجه القضية الفلسطينية الآن انحساراً على مستويين: **المستوى العربي** في ظل توجه عربي متزايد للتطبيع مع إسرائيل والتخفف من القيود الفلسطينية على قرار الدولة الوطنية العربية في علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، **والمستوى الفلسطيني** بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة الذي جاء ضمن سياق دعوة أمريكية- إسرائيلية- عربية لإنهاء الانتفاضة، وبالذات ما سمى بـ"عسكرة الانتفاضة"، وتدمير البنية التحتية لمنظمات المقاومة التي باتت توصف بـ"الإرهاب".

لقد بدأ تهميش القضية الفلسطينية عربياً مع مؤتمر مدريد للسلام (تشرين أول- تشرين ثاني/أكتوبر- نوفمبر 1991) ضمن تداعيات ما سمي بـ"حرب تحرير الكويت"، حيث فرضت على دول عربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام والانخراط في مسار تفاوضي أخذ اسم "المفاوضات الإقليمية"، وكان هدفه خلق مسار للتطبيع العربي- الإسرائيلي بموازاة مسار التفاوض السياسي مع إسرائيل حول القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة (سوريا- لبنان- الأردن).

وإذا كانت انتفاضة الأقصى قد عرقلت هذا المسار، فإن وقف الانتفاضة وانخراط السلطة الفلسطينية في مفاوضات مع إسرائيل وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة قد فتح مجالاً واسعاً للإفصاح وكشف ما هو مستور من علاقات عربية- إسرائيلية ظلت غير معلنة لسنوات طويلة مضت.

والآن، وفي ظل الانتكاسات المتتالية التي تواجه النظام العربي في العراق وسوريا، والاختراق الإسرائيلي المتزايد، لم تعد القضية الفلسطينية قضية مركزية للعرب، بل أضحت عبئاً على صانع القرار العربي، وهو حريص على التخلص منه.

وبعد تفكك الرابطة العربية حول القضية الفلسطينية بدأت دول عربية تهرول متسارعة

لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ليس باعتبارها مجرد "الباب الأفضل" للوصول إلى القلب والعقل الأمريكيين، ولكن أيضاً كـ"موازن إقليمي" وحليف يستعان به في موازنة العلاقات بين الدول العربية.

لذلك لم يعد غريباً أن نرى مسؤولي الدول العربية التي لها علاقات مع هذا الكيان وهم يعانقون نظراءهم الإسرائيليين بحميمية حقيقية غير مفتعلة، ووصلت المصيبة إلى ذروتها في العلاقات بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين، فقد أصبحوا هم أيضاً شركاء في تلك الأحضان الدافئة مع أصدقائهم من الإسرائيليين، ما يعني أنه ليس عند مثل هؤلاء المسؤولين الفلسطينيين صراع أو نزاع أو خلاف مع إسرائيل[25].

وعندما تصل الأمور إلى هذا الحد فإن مستقبل القضية الفلسطينية سيكون محدداً في أحد احتمالين: **الأول،** هو التداعي الكامل أمام المشروع الإسرائيلي، وهو تداع سيكون متزامناً ومترافقاً مع تداعٍ وسقوط للنظام العربي أمام المشروع الأمريكي- الإسرائيلي، **والثاني،** هو تجدد الانتفاضة، بل وولادة الانتفاضة الأهم في حياة الشعب الفلسطيني، وهي انتفاضة لا بد أن تكون مقترنة مع انتفاضة أخرى على المستوى العربي تثور فيها جماهير عربية للتخلص من نظم حكم أهدرت مقدسات الأمة وانخرطت في مشاريع مع الأعداء لا لشيء إلا لمزيد من احتكار السلطة والثروة.

وهنا يتحدد مستقبل دور مراكز البحوث والدراسات العربية، فإما أن تكون أداة تطويع لإرادة الصمود العربي والانخراط في مشروع التردي والاستسلام، وإما أن تكون أداة نهوض لإحياء خيار المقاومة في وجه خيار الاستسلام.

الهوامـش

1. www. ebaa. net/ wijhat-nader/13/745

2. المرجع السابق

3. د. عبد الغنى عماد، دبابات الفكر الجديدة – صانعو القرار والحكومة الخفية في أمريكا: www. Kefaya. Org, Translation

4. المرجع السابق

5. المرجع السابق

6. كريم القاضى، مراكز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، ملف الأهرام الاستراتيجى (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد 112، أبريل 2004.

7. دونالد أ. أبلسون، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية: نظرة تاريخية: http://us info.State.gov/journals/itps///02/jipa/abelson.Htm

8. المرجع السابق

9. كريم القاضي، مرجع سابق

10. محمد أبو زيد، مراكز البحوث في الوطن العربي بين مطرقة التمويل الأجنبى وسندان الأنظمة، الشرق الأوسط، 2004/12/26

11. المرجع السابق

12. إبراهيم عبد الكريم، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل، عمان- دار الجليل للدراسات والنشر والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1993.

13. مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والاستراتيجية الصهيونية: http:www.Palestine-ing. Net/arabic/books/al-fakar/fakar.Hum

14. المرجع السابق

15. المرجع السابق

16. عرفة عبده على، تهويد عقل مصر، القاهرة، دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، 1989، ص21.

17. المرجع السابق، ص 23.

[18]. المرجع السابق، ص 24.

[19]. مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والاستراتيجية الصهيونية، مرجع سابق.

[20]. محمد السعيد إدريس، مشروع الشرق الأوسط الكبير وآثاره الاجتماعية والثقافية في منطقة الخليج، دراسة غير منشورة قدمت إلى المؤتمر الدولي الخامس عشر للخليج "الفارسى" – معهد الدراسات السياسية والدولية، طهران 1-2 آذار/مارس 2005.

[21]. المرجع السابق.

[22]. المرجع السابق.

[23]. الواجهة الفولاذية، كتاب إسرائيلي يكشف خطة شارون لتقسيم العالم العربي، جريدة الخليج، 2005/11/5.

[24]. محمد السعيد إدريس، تأثير الفيدرالية العراقية في العالم العربي– ثقافة سياسية ونظاماً سياسياً، مقال غير منشور.

[25]. محمد السعيد إدريس، "الأحضان الدافئة"، جريدة الخليج 2005/11/7.

الفصل الخامس/ الورقة الخامسة

دور المؤسسات الإعلامية العربية

صلاح عبد المقصود[*]

ثمة أسباب موضوعية تمنح البحث في دور المؤسسات الإعلامية في الصراع العربي- الإسرائيلي خلال العشرية القادمة- الجدارة بالعناية والاهتمام، فهناك التطورات الخاصة بمسار الصراع وديناميابه، وبلوغ القضية الفلسطينية مراحل حرجة وحساسة تتشابك فيها الخيوط، وتتداخل الحسابات، وتختلط فيها الإنجازات بالمخاطر، الأمر الذي يطرح تحديات جسيمة ينوء بها كاهل الأمة العربية بمختلف تكويناتها وكافة شرائحها، وما يستتبعه ذلك من العمل على تكثيف الجهود وتعظيم القدرات والإمكانات، والبحث في توزيع الأدوار والمسؤوليات في ظل صراع بالغ الشراسة والتعقيد يتطلب تنظيم الجهود وحشدها ووضعها في استراتيجية متناغمة تتضافر عناصرها، ويؤول حاصل مفاعيلها لصالح إسناد مشروع المقاومة والوصول بالقضية الفلسطينية إلى حقبة قطف الثمار وحصد الإنجازات، وهناك التطور الخاص بالعملية الإعلامية ذاتها.

فرغم أن الإعلام ظل يلعب دورا محوريا في عملية الصراع منذ بدايتها، إلا أن هذا الدور أخذ ثقله في التمدد مع توالي التطورات والمستجدات الخاصة بالقفزات المذهلة في إطار الإنجازات المتوالية والمتسارعة في مجال التقنيات الخاصة بالوسائط الإعلامية، وما حمل ذلك في طياته من انعكاسات وتأثيرات تمس صلب الصراع ومفاصله وتتحكم بوتائره ورسم نتائجه.

صار من نافل القول أن يشار إلى الإعلام ودوره متعاظم التأثير في الشأن الإنساني إلى الحد الذي أصبحت معه تلك حقيقة راسخة لا يجادل أحد بشأنها، فقد أصبح الإعلام المكون الأبرز والموجه الرئيس لاتجاهات الرأي العام، وقد أشار الباحثون المتخصصون إلى هذا الأمر، وأكدوا على أن «وسائل الإعلام تتفوق على مصادر المعلومات الأخرى، وبخاصة الشخصية منها، في أنها تتسم بقدر متزايد من المرونة في عملية نقل المعلومات من

[*] مدير مركز الإعلام العربي، والأمين العام المساعد لنقابة الصحفيين- مصر.

خلال تناولها لمدى واسع من الموضوعات والقضايا وتفوقها في عملية النشر والإذاعة، وانفتاحها على العديد من المصادر الإخبارية، فضلاً عن اضطلاعها بوظيفة الجسر الذي ينقل المعلومات عن العالم الخارجي إلى الجماهير، ومن ثم فهي تقوم- وسائل الإعلام- بوظيفة معرفية بالغة الأهمية في المجتمع»[1].

ومن الحقائق التي تستلزم الموضوعية الاعتراف بها- رغم مرارتها- أن العدو الصهيوني كان سبّاقا إلى الوعي بأهمية دور الإعلام وتأثيره البالغ على مجريات الصراع؛ فالكيان الصهيوني ومنذ نشأته يولي أهمية فائقة للإعلام، وقد احترف استخدامه سلاحا مهما في حروبه غير مع الجانب العربي؛ فالحرب الإسرائيلية منذ بدايتها هي حرب دعائية ذات طابع هجومي بدأت حملتها الأولى منذ عام 1948 بإنشاء وكالة الإعلام اليهودية، وبالتدريج بدأت تطور من أنشطتها الدعائية والإعلامية[2].

إن الإعلام يمتد بتأثيراته إلى مجمل الأوضاع الحياتية، وبخاصة تلك المرتبطة بعامل الهوية وصياغة الرؤية الحضارية، وفي هذا السياق تتلامس تأثيرات الإعلام بشكل وثيق الصلة مع طبيعة الصراع العربي- الإسرائيلي، وتبعاً لهذه المدركات حاول الكيان الصهيوني استثمار المكون الإعلامي في الصراع، فعمل على تكريس حالة الانهزامية في الوعي والوجدان العربي، وقد حاول إلى جوار ذلك النفاذ إلى ساحة الهوية ومساحة الثوابت من خلال المحاولات التطبيعية التي ترمى إلى تحويل الصراع وحرفه عن مساره باعتباره صراعًا حضاريًا تتداخل فيه الأبعاد العقدية والسياسية والتاريخية إلى مجرد نزاع على «جزء من الأرض».

ومع التنامي الحادث في مجال قدرة الوسائط الإعلامية على الذيوع والانتشار وتقريب مسافات ومساحات المعمورة تتزايد أهمية الإعلام ودوره في صنع السياسة الدولية والتأثير عليها، حيث يُجمع الكثيرون على أن الصراعات الدائرة في واقعنا المعاصر هي بالأساس صراعات ذات أبعاد ثقافية وحضارية، ومرد هذا لا يعود إلى التأثير الواسع لوسائل الاتصال أو لانتشار القنوات الفضائية فحسب، ولكن لأن الإعلام أصبح سلاحا اجتماعيا سياسيا له وظيفة مكملة للسياسة، بل انعكاس لها بأسلوب معلن، كما أنه يعد من أخطر الأسلحة التي تستخدم في مجال الحرب النفسية؛ إذ يعمل على تغيير المفاهيم والمواقف من مجمل القضايا المطروحة سلبًا أو إيجابًا.

من هنا أصبحت الحرب الإعلامية واحدة من أهم الحروب في عصرنا الحالي وواقعنا المعيش، فقد طرأ على مفهوم الحرب كثير من التغييرات، بل وأصبحت البديل العصري للحروب التقليدية التي كان يغلب عليها الطابع العسكري، وأصبحت القنوات الفضائية الموجهة عن قصد لتحقيق هدف معين عبر الحدود الدولية، مستهدفة شعوبا بذاتها بلغاتها القومية سلاحا من أسلحة هذه الحرب النفسية وأداة رئيسة في العلاقات الدولية[3].

إن تأثير الإعلام وما يعنيه من تشكل الرؤى وما يرتبط بذلك من صراع الإرادات يبدو أوضح ما يكون في الصراع العربي- الإسرائيلي، فالعدو الصهيوني يدرك أن موازين القوى وترسانة الأسلحة، وإن نجحت في تحقيق انتصارات في ميادين الحروب في أوقات ما، إلا أنها تظل عاجزة عن رسم الحلول النهائية ورسم مصائر الصراع بشكل قاطع ونهائي ما بقي عنصر الوعي وعامل الإرادة متوهجا وحاضرا في ساحة الصراع.

وإننا لنلمس مصداق ذلك في حرص الكيان الصهيوني على عقد اتفاقيات وإبرام معاهدات وتدبيجها بقيود للأطراف العربية يمكن من خلالها للعدو الصهيوني أن ينفذ إلى البؤر الصلبة في دوائر الصراع، وبخاصة العناصر المشكلة للهوية والحاضنة للروحية الجمعية، وقد نهضت محاضن التنشئة والقوى الحية في المجتمعات العربية والإسلامية بدور هائل في إفشال المخططات الصهيونية، وأحبطت كثيرا من المساعي لتزييف الوعي العربي الإسلامي.

وقد انضاف إلى هذه الجهات، وباتت في مقدمتها في الآونة الأخيرة، المؤسسات الإعلامية التي كشفت عن حقيقة العدو الصهيوني وجرائمه، وأماطت اللثام عن بطولات الشعب الفلسطيني وتضحياته، وقامت بتعرية الأوهام والأغاليط التي حاول البعض ترويجها وخداع الرأي العام بسرابها الخادع، وليس من قبيل المبالغة إذن أن يقال: إن دور الإعلام يفوق في تأثيره دور الجيوش، وبخاصة في صراع من نوعية الصراع المحتدم بين أمتنا وبين العدو الصهيوني؛ فأن يكون الصراع ضد الكيان الصهيوني «صراعا حضاريا" معناه أن الذين سيخوضونه ضده لن يكونوا الدولة والجيوش حصرا، بل المجتمعات ومخزونها الثقافي العظيم أيضا، وأنها لن تقبل بحال بحل سياسي منقوص؛ لأن هذا الحل المفروض بقوة ميزان القوة والأمر الواقع، لن يكون- في حساب التاريخ- أكثر من هدنة ظرفية وانتقالية، أما الذي يكسب هذا الصراع الحضاري فهو من يستطيع أن يعبئ سائر موارده تعبئة جيدة

وفاعلة، وهي ليست الموارد المادية فقط، بل الموارد الروحية والرمزية أيضا.

صحيح أن الحرب تتقرر بميزان القوى بين المتحاربين، ومع ذلك ينبغي ألا نخطئ الوجه الآخر للحرب، وهى أنها صراع إرادات، يُهزم فيها من تضعف إرادته وتهن وترتهن، وينتصر فيها في المطاف الأخير من يحفظ إرادته من الزلل والزوال، وبهذا المعنى لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد انتصار جيش في معركة أو هزيمة آخر فيها، بل يصبح الانتصار تعبيراً عن فرض الإرادة على العدو، مثلما تصبح الهزيمة الفعلية هي الهزيمة النفسية[4].

الصراع الإعلامي: التجربة والحصاد

كما تمت الإشارة سلفا؛ فقد أولى المشروع الصهيوني كبير عنايته بالإعلام، ونظر إليه رافعة أساسية لقيام مشروعه أولاً، ولضمان ديمومة واستقرار هذا المشروع من خلال المنجز الإعلامي وتأثيراته الهائلة على كل مجريات الصراع ثانيا.

منذ إرهاصات المشروع الصهيوني والاهتمام يتركز على عامل الدعاية التي اعتبرها هرتزل الأداة السحرية القادرة على خدمة المشروع الصهيوني، من خلال تشويه الحقائق، وقد ظلت المعركة الإعلامية تدور بشكل غير متكافئ.

وفى ظل حالة من التناقض بين الحق والمشروعية والقدرات والإمكانات والتخطيط، فقد دخل الطرف العربي المعركة، وهو يستند إلى عدالة قضيته ومشروعية حقوقه، لكنه أساء إلى هذه الحقوق بدخوله ساحة الصراع بهلامية في الأداء وضبابية في الرؤى والتصورات جعلته دائما لا يخوض المعارك بقدر ما ينجر إليها، وبقيت إدارته للصراع الإعلامي تعاني الاهتراء، وتفتقد إلى الصياغة الاستراتيجية الواعية والمتكاملة، وقد طالت مظاهر الضعف كل مكونات العملية الإعلامية، سواء كان ذلك في مجال الوسائط، أو في مجال الكوادر والخبرات، وعلى النقيض من ذلك دخل العدو الصهيوني إلى المعترك الإعلامي متسلحا بإرادة قوية واستراتيجية محكمة وأجهزة فاعلة وعناصر بشرية مدربة، ويعزو الكثيرون النجاحات التي حققها الكيان الصهيوني في ميدان الصراع الإعلامي إلى جملة أمور يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا- الإمكانيات المادية والبشرية

• امتلاك إسرائيل لأفضل أجهزة الاتصال في العالم، بل وحرصها على شراء المؤسسات

التي لا تمتلكها أو المساهمة فيها وبنصيب مؤثر يمكن أن يوجه سياسة تلك المؤسسات وخططها لتخدم الأغراض الدعائية الإسرائيلية.

- وجود خبراء في مجال الإعلام والاتصال الجماهيري على رأس أجهزة الدعاية من ذوي الخبرة والعلم، والاستعانة بغيرهم من بلاد العالم للمشورة والاستفادة.
- امتلاك خطط واضحة ومحددة وموضوعية.

ثانيا- كيفية التعامل مع الحدث والشعوب المختلفة

- تتميز الدعاية الصهيونية بالدهاء في تعاملها مع الحدث الذي يخدم قضيتها، فضلاً عن امتلاك القدرة على حسن استغلال حدث واحد لمخاطبة عدة شعوب.
- سرعة التحرك لاستغلال ومتابعة أي حدث عالمي يخدم قضيتهم.
- التطوير المستمر في طريقة مخاطبة الجماهير داخل إسرائيل وخارجها.

ثالثا- أحادية الجهة التي تهيمن على الدعاية

هناك دائمًا جهة واحدة تهيمن على الدعاية وتخطط لها وتقوم على تنفيذها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو عن طريق تجنيد وتسخير جهات أخرى تلتزم بالخط الذي تقرره[5].

وقياس التفوق الإعلامي الصهيوني لم يكن من الصعوبة بمكان، فشواهده عديدة، يأتي في مقدمتها ما حققته الدعاية الصهيونية في الفضاء الخارجي، وخاصة الدول الغربية، فرغم عدالة قضية الشعب الفلسطيني ومظلوميته البائنة تحت وطأة الاحتلال الصهيوني، ورغم كل ما يلاقيه هذا الشعب من عسف وتنكيل وجور على حقوقه، فقد برع الإعلام الصهيوني في تسويق إسرائيل باعتبارها واحة الديمقراطية، والنبتة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وأنها تعيش في ظل أجواء عدائية غير مبررة من العرب الذين يتربصون بها.

وقد صورت إسرائيل كل حروبها العدوانية وجرائمها في حق الشعب الفلسطيني بأنها لا تعدو كونها تدابير تأتي في سياق حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس ضد كل الأخطار التي تتهددها من جانب العرب والفلسطينيين.

وإلى وقت قريب كانت هذه الصورة المزعومة المتشكلة في الذهنية الغربية السياج الواقي لكل القرارات السياسية الصادرة عن الدول الغربية الداعمة لإسرائيل والمجافية للحقوق

الفلسطينية؛ فلم يكن صانع القرار الغربي يضع في حساباته الكلفة السياسية المترتبة على قراره في ظل وقوع الرأي العام الغربي في إسار الدعاية الصهيونية، وإلى جوار ذلك، فقد استطاع الإعلام الصهيوني في فترات سابقة زرع الروح الانهزامية في الوعي العربي من خلال تكريس صورة إسرائيل التي لا تقهر والمستعصية على الهزيمة.

وما من شك في أن أنظمة الحكم العربية تحملت تبعة هذا الإخفاق، خاصة أنها كانت إلى وقت قريب تسيطر بشكل حصري على كل المنابر والوسائط الإعلامية، وقد أدى ذلك إلى وقوع الإعلام العربي تحت سطوة المصالح القطرية المزعومة، وهى ليست قطرية، بل شخصية ونخبوية؛ فقد أتى زمن على الإعلام العربي كان لا هَمَّ له سوى التسبيح بحمد الحاكم، ومتابعة سكناته وحركاته، وكان نصيب القضايا القومية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية الأكاذيب والدعاية الهوجاء التي تكشفت بالأخير عن حالة من الانكسار والهزيمة.

لم يكن رصيد تجربة الصراع صفريا على كل حال؛ فقد حملت الآونة الفائتة في تلافيفها إنجازات مقدرة على هذا الصعيد، وقد تعاضدت مجموعة من العناصر لتخلق المناخ الحاضن والمهيئ لتلك الإنجازات، فقد قادت ثورة الاتصالات إلى كسر الاحتكار الحكومي للوسائط الإعلامية، وما توازى مع ذلك من ظهور إعلام يتصف بكثير من الاستقلالية والانعتاق من رقابة وإعاقات النظم السياسية، فمع بزوغ نجم القنوات الفضائية وبزوغ الإنترنت تآكلت إلى حد ما القيود الرقابية والسيطرة الحديدية للحكومات على الأجهزة الإعلامية.

وثمة متغير آخر أسهم في تحقيق بعض المنجزات الإعلامية، وقد تمثل ذلك في رغبة بعض النظم في زيادة رصيدها السياسي وتعظيمه من خلال الدخول في السياق الإعلامي، وأيا كانت الدوافع وراء هذا التوجه، إلا أنه وفر في المحصلة النهائية فرصا مواتية لخلق مناخ إعلامي مغاير، وإلى جوار ذلك، فإن ضغوطات التنافسية وتداعيات احتدام الصراع بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني أسهم في محاولة الأجهزة الإعلامية الحكومية أن تظهر في إطار من التناغم مع الأجواء السائدة، وعدم معاكسة الاتجاهات الجمعية السائدة بشكل صارخ، خاصة أن كثيرا من هذه النظم بات يقع في مرمى الضغوطات الخارجية، وخاصة الأمريكية، ولا يريد استفزاز الشارع لديه حتى لا تتفاقم أزماته.

لم تكن تجربة المقاومة في جنوب لبنان بقيادة حزب الله رائدة في مجال المقاومة الملحة فقط،

فقد أضافت إلى ذلك ريادتها في مجال كسب معركة الإعلام، حيث أدرك حزب الله خطورة السلاح الإعلامي، وأن الحرفية والنجاعة في مجال الإعلام بإمكانها تثبيت الانتصار وتعزيزه وإحاطته بكل أسباب القوة وإكسابه المنعة في وجه محاولات الالتفاف حوله أو التهوين من شأنه.

كما أدرك حزب الله أثر صناعة الصورة في حفز الهمم ورفع الروح المعنوية في الواقع اللبناني والعربي، وأثر ذلك في توفير الإسناد المطلوب لمشروع المقاومة وخلق قاعدة اجتماعية حاضنة لمشروع المقاومة، وفي الاتجاه المعاكس كان حزب الله يدرك الأثر السلبي الذي ستخلفه الرسالة الإعلامية المدعمة بالصوت والصورة لانحدار القوات الصهيونية وتلقيها الضربات الموجعة على الداخل الصهيوني.

وعلى خطى حزب الله سارت وتسير قوى المقاومة الفلسطينية، ورغم أن أداءها الإعلامي لم يصل إلى المستوى المرجو لأسباب عديدة كثير منها خارج عن إرادتها، إلا أنها حققت بعض الإنجازات في سياق الصراع الإعلامي، وبالجملة يمكن القول: إن الوسائط الإعلامية بقدراتها المتنامية مكنت الجمهور العربي من الاطلاع بشكل كثيف على حقيقة الأوضاع داخل فلسطين، وخلقت في كثير من الأحيان حالة من اللحمة وجسرا من التواصل، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الحالة الفلسطينية.

ومن الشواهد التي تختزنها الذاكرة في هذا المجال التغطية الإعلامية المميزة لاقتحام الضفة الغربية وحصار مخيم جنين وارتكاب المذابح بداخله من قبل العدو الصهيوني، فقد أسهمت تغطية وسائل الإعلام العربية لهذا الحدث في إثارة غضبة الشارع العربي والإسلامي، وما لحق ذلك من تنظيم الفعاليات الاحتجاجية والحركة الجماهيرية المتواصلة في الشارع العربي والإسلامي، مما قاد إلى زيادة الضغوط على النظم السياسية، وجعلها تبحث عن مخارج لها، وقد كان لافتا في هذا السياق قول وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول عندما جاء لزيارة المنطقة في هذه الأثناء من أجل تهدئة الأمور: «جئت لأجل الشعوب العربية».

لقد أسهم الإعلام العربي الجاد، والملتزم في ازدياد الالتفاف حول القضية الفلسطينية، ودعم مشروع المقاومة، وقد تركت حملات التبرع التي كانت تقيمها بعض الفضائيات العربية

أكبر الأثر في حفز الشارع العربي والإسلامي وشعوره بعظم المسؤولية الملقاة على كاهله، وقد أرقت هذه الحملات دوائر صنع القرار في واشنطن وتل أبيب فسعتا إلى محاصرة هذه الظاهرة.

لم يتوقف الإنجاز الذي حققه الإعلام العربي عند هذا الحد، فقد تمكنت الآلة الإعلامية العربية من تعرية العدو الصهيوني وكشف وجهه القبيح أمام العالم، مما أدى إلى اندلاع التظاهرات في العواصم الغربية وزيادة حالة السخط من الممارسات الصهيونية، ومن الأمور اللافتة في هذا الصدد ذلك الاستطلاع الذي أُجري في أكثر من بلد أوروبي وكشف عن أن ما يزيد على 60% من الأوروبيين يعتبرون إسرائيل خطرا على الأمن العالمي وينظرون إليها بصورة سلبية.

إن الإنجازات الإعلامية الداعمة للقضية الفلسطينية ولمشروع المقاومة يمكن قياسها بشكل أكثر دقة في ضوء حالة الهلع التي أصابت الائتلاف اليميني الحاكم في كل من واشنطن وتل أبيب، حيث توالت الدعوات من قبلهما من أجل وقف ما أسماه بحملات التحريض، كما شرعا في تأسيس منابر إعلامية تخاطب المواطن العربي؛ فأنشأ الكيان الصهيوني القناة الفضائية الإسرائيلية الناطقة بالعربية، وأنشأت الإدارة الأمريكية كلاً من قناة الحرة وإذاعة سوا، ولو لم يكن للرسالة الإعلامية كل هذا التأثير لما رأينا كل هذا الانزعاج، وكل تلك الجهود والأموال المرصودة لإنشاء قنوات إعلامية تخاطب العالمين العربي والإسلامي.

ورغم الإنجازات التي أشرنا إليها سالفا، إلا أن أوجه القصور ومظاهر الإخفاق لا زالت تعلق بأداء المنظومة الإعلامية وتتطلب كثيرا من الجهد والتخطيط لتلافي هذه النواقص؛ فهناك حالة من التشرذم والتشظي الناجم عن التباين في الرؤى والتوجهات، ما يجعل الساحة الإعلامية العربية أكثر عرضة لعوامل التضارب والتصارع عوضا عن التكامل والتقارب، ويبدو هذا الأمر في أحد مسبباته الرئيسة ناتجا عن استمرار نفوذ الأجهزة الرسمية في توجيه وسائل الإعلام، وانشطار الحالة الإعلامية بين إعلام رسمي يتبع الحكومات ويخدم سياساتها ويرتبط بقناعاتها، وإعلام يتبع مؤسسات مستقلة يتمتع بقدر كبير من الاستقلالية، وإن كان هذا النوع الأخير من الإعلام يتأثر أداؤه هو الآخر في بعض الأحيان بالضغوطات المختلفة الممارسة عليه داخليا وخارجيا، كما أنه يتأثر بالتوجهات والقناعات السياسية

والفكرية التي تحكم القائمين عليه، وقد لا تكون هذه القناعات وتلك التوجهات متوائمة بالضرورة مع مقتضيات المصلحة الجمعية ومتطلباتها.

وبصفة عامة يمكن القول: إن حصاد التجربة يؤكد على ضرورة العمل على تحسين مستوى الأداء الإعلامي العربي، وبخاصة في مجال عرض الرؤية وصناعة المواقف، سواء كان ذلك على المستوى العالمي، أو على المستوى الإقليمي، فعلى صعيد مخاطبة الفضاءات الخارجية ما زال الإعلام العربي غير قادر على النفاذ الكثيف إلى ساحة الوعي العالمي وتبصيره بحقائق الصراع مع الكيان الصهيوني، وقد أظهرت دراسة قامت بها جماعة وسائل الإعلام في جامعة غلاسكو البريطانية افتقار الجمهور إلى تفهم أزمة الشرق الأوسط، فنادرًا ما يقال للمشاهدين: إن الفلسطينيين هم ضحايا احتلال عسكري، وكذلك نادرا ما يقدم تفسير للمشاهد عن معنى تعبير «الأراضي المحتلة»، وأظهرت الدراسة أن 9% فقط من الشباب الذين تم استبيانهم يعلمون أن الإسرائيليين محتلون، وكذلك «مستوطنون» غير شرعيين، وتشير الدراسة إلى أن الاختيار الانتقائي للغة واضح، فعند ذكر الموتى الإسرائيليين تُستعمل على وجه الحصر تقريبا التعابير: «جريمة»، «وحشية»، «إرهاب»، ويقول البروفيسور جورج فيلو، المشرف على الدراسة: إن فريقه لم يجد في أي تقرير صحفي ما يشير إلى أن هجوم الفلسطينيين هو رد على اغتيال المقاومين من الاحتلال الإسرائيلي[6].

وإزاء هذه التغطية المتحيزة للإعلام الغربي؛ فإن الأمر يتطلب مضاعفة الجهود من قبل المؤسسات الإعلامية العربية، والبحث في كل السبل والوسائل التي تمكن من التواصل مع الإنسان الغربي وتزويده بكل الحقائق التي تخفى عليه في إطار من الدراية والحرفية القائمة على امتلاك ناصية الجهوزية الإعلامية، ولا يعني ذلك أن الساحتين العربية والإسلامية ليستا بحاجة إلى فاعلية الأداء على مستوى أداء الإعلام العربي، "فالإعلام الوافد وما يطرحه من رؤى مغلوطة، وما ترسخ في الأذهان من ترهات حول القضية الفلسطينية وما ينتظرها من تحديات يؤكد على أهمية الدور الإعلامي في علاج كل هذه الإشكاليات؛ فقد أظهرت التجربة «أن ثغرات المعرفة بالقضية الفلسطينية موجودة أيضا لدى الفلسطينيين وبين العرب بالنسبة لحقائق الصراع العربي- الصهيوني ... لقد كانت كثير من الحقائق الخاصة بالصراع مطموسة ومتجاهلة في مجال معركة الإعلام، كما كانت وظيفة الإعلام نفسها بعيدة

عن كل ما تفرضه حقائق الصراع من أهداف وتوجهات، وقد أضيف إلى ذلك ما نشأ من التزامات بموجب معاهدات الصلح بشأن الإعلام، وينبغي أن يوضع ما تقدم في الاعتبار عند النظر في صياغة دور الإعلام في إطار الاستراتيجية، بالإضافة إلى أن التحرك الإعلامي يختلف من مرحلة إلى مرحلة، بحسب مقتضيات تنفيذ الاستراتيجية»[7].

نحو بناء استراتيجية إعلامية للعشرية القادمة

تحديد الاستراتيجية الإعلامية بمفصل زمني محدد يعني أول ما يعني ضرورة تحديد أولويات هذه الاستراتيجية في ضوء الأهداف المتوخاة والمتوقعة في تلك المرحلة دون أن يعني ذلك التفريط في الأهداف النهائية والقضايا الكلية، فالأمر يرتبط في جوهره بأجندة الأولويات وطبيعة الأهداف وأولوياتها، في ضوء القدرة على تحقيقها أو توقع القدرة على تحقيقها ومستوى أهميتها، وللإستراتيجية ركائز أربع هي:

- **المرونة**: بحيث تكون قادرة على استيعاب المستجدات والتكيف مع المتغيرات.
- **الوضوح**: فينبغي ألا تحدد عناصر الاستراتيجية بمحددات يغلب عليها الغموض وعدم صفاء القصد.
- **الانسجام**: بحيث تتناغم عناصرها وتتراسل في إطار هيكلية منطقية قائمة على التتابع الموضوعي.
- **التأثير والفاعلية**: بحيث تقود في المكاسب النهائية إلى تحقيق أهدافها أو القدر الأكبر من الأهداف المرصودة سلفا.

والحديث عن دور المؤسسات الإعلامية وبناء استراتيجية إعلامية خاصة بالصراع العربي- الإسرائيلي خلال السنوات القادمة يتطلب تكثيف الإضاءة حول محاور عدة، يمكن تركيزها في:

- الأهداف.
- الوسائل والأدوات.
- التحديات والعوائق.

أولا: الأهداف

ينبغي على دور المؤسسات الإعلامية وإستراتيجيتها المأمولة ألا تكون نابعة من

التجريب المحض والخبط العشوائي، فهذا الدور وتلك الاستراتيجية، وهي تتحرك في سقف زمني محدد، ينبغي أن تراعي خصوصية الظرف السياسي والحضاري وطبيعة التحديات وحجم الفرص ومستوى المخاطر، بحيث يتكثف خطابها وتتركز جهودها حول الأهداف قريبة المنال، ومقارعة التحديات الحالة ذات الخطر الأكبر، دون أن يعني ذلك إهمال القضايا الكلية والأهداف غير المتوقع تحقيقها في المدى المنظور.

وبالنظر إلى مجمل التطورات والظروف المرتبطة بالقضية الفلسطينية يمكن القول: إن العشرية القادمة في السياق الإعلامي تتطلب تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. الاستمرار في تدعيم لحمة الشعب الفلسطيني بمحيطه العربي والإسلامي

ينبغي العمل على ازدياد التواصل وتوثيق الأواصر ودعم الشعب الفلسطيني في مقاومته بكل صنوف الدعم، وما يستتبع ذلك من تعرية الدعوات الانعزالية وصيحات الخلاص الفردي التي أثبتت التجارب زيف منطقها، فمنذ عشرينيات القرن الماضي كان في الساحة العربية والإسلامية من تصوروا أنه بمهادنة الصهاينة ومصالحتهم، نزولاً على شروطهم، سبيل الخلاص الفردي، وحين تتوالى التهديدات الصهيونية لمصر حينا وللأردن حينا آخر، ففي ذلك الدلالة القاطعة على أن توقيع اتفاقيات السلام والتوسع في إجراءات التطبيع، وقول: لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين، كل ذلك وأمثاله لا يشكل ضمانة ضد المحاولات الصهيونية لاستغلال حالة انعدام المناعة العربية الشائعة.

ولقد بات واضحا أن إسرائيل بعد تجربتها المرة في لبنان، وبعد الانسحاب من غزة، لم تعد قادرة على التوسع في الأرض العربية، وإن لم يسقط غالبية المستوطنين هذا الطموح، فيما يتبنى الأكثر واقعية منهم طموحات الهيمنة السياسية والتغلغل الاقتصادي والتطبيع الثقافي، مستغلين في ذلك تهافت دعاة الخلاص الفردي من ساسة ورجال أعمال عرب، ولكن دعاة الخلاص الفردي لا يبدو أنهم يدركون بالقدر الكافي مستجدات ومتغيرات الصراع، وأبرزها أن المقاومة في الأراضي المحتلة غدت الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه[8].

2. مقاومة التطبيع

ينظر البعض بقدر من الازدراء والسخرية عندما ينمو إلى سمعه الحديث عن التطبيع ومخاطره وضرورة التصدي له، وإذا كان هؤلاء لا يدركون حقيقة الأمر، فعليهم أن يراقبوا

السياسة الصهيونية وسعيها الدؤوب لتفعيل التطبيع وتوسيع رقعته.

فهذا الاحتلال الإحلالي يستبطن ويعي في قرارته أن المعارك العسكرية مهما كانت نتائجها لا يمكن أن تكفل له البقاء والاستمرار ما دام ملفوظا من محيطه، ومن هنا فإن الوسائل الناعمة، وفى طليعتها الإعلام، تبدو في نظر العدو الصهيوني أكثر قدرة على تحقيق ما تعجز عنه أحدث الأسلحة وأفتكها، ولعل من اللافت أنه ورغم الانتصارات الكثيرة التي حققها الكيان الصهيوني في مجال المعارك الحربية، إلا أنه عانى في المقابل من محدودية المردود على صعيد التطبيع.

فقد «حققت آلة الهيمنة الإمبريالية والصهيونية كثيرا من الانتصارات في المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهي تخوض الآن أعنف المعارك وأشرسها لحسم المعركة الثقافية، وميدانها الوعي والعقل، لكي تدك آخر حصون المقاومة، وتسقط هذا السور العظيم الذي يحمي الأمة ويصون هويتها ووجودها ... وهذا هو أصل المسألة، ومصدر الخطورة في معركة الوعي أو معركة العقل التي ينبغي التركيز عليها»[9].

وإذا كنا نلفت إلى أهمية ذلك الهدف المتمثل في مقاومة التطبيع ودور وسائل الإعلام في تحصين الوعي العربي، فإن الأجدر بنا كذلك أن نتوجه بحديثنا إلى كثير من وسائل الإعلام العربية التي لا تفتأ تستضيف شخصيات صهيونية تلقي بأغاليطها وتنفث سمومها، ويتم ذلك كله تحت دعاوى المهنية ولوازم الحرفية، وأخطر منه أن يقال بدافع الحياد، فلا يمكن لوسيط إعلامي عربي يلتزم بقضايا أمته أن يدّعي الحياد، فتلك الكلمة تفقد قيمتها في هذا السياق وتتحول إلى جريرة يستحق عليها صاحبها اللوم والعتاب.

3. تكثيف الضغط على صانع القرار السياسي

من شأن التحولات المتسارعة في المنطقة العربية والانفراجة النسبية في المسار السياسي في بعض البلدان وحالة الحراك السياسي الآخذة في التصاعد أن تعطي دافعية أكبر للحركة الاحتجاجية الجماهيرية وتجعل صوتها مسموعا أكثر من ذي قبل لدى صانع القرار، وبإمكان وسائل الإعلام بمختلف ألوانها أن تبرز المطالب الجماهيرية وتظهر الأنشطة والفعاليات الخاصة بها، ومن شأن هذا أن يزيد من حجم الضغط على صانع القرار ويعصمه من الزلل السياسي ويمنعه من التفريط في الحقوق ويلزمه الحفاظ على الثوابت،

وتستطيع وسائط الإعلام أن تلعب دورا محوريا إذا قامت بدورها وعكست نبض الشارع وتطلعاته بأمانة.

4. تعزيز مشروعية المقاومة

في ظل الهجمة الشعواء على قوى المقاومة ومحاولة وصمها بالإرهاب تشتد الحاجة إلى إسناد المؤسسات الإعلامية لتقوم بدورها في دحض تلك الافتراءات وبيان عدالة مشروع المقاومة ومشروعية ما تقوم به من أعمال استنادا إلى الشرائع السماوية وقوانين الشرعية الدولية، على أن يكون ذلك بشكل علمي ومنظم، ومن خلال المتخصصين في ميادين القانون والسياسة.

وعلى بعض الوسائل الإعلامية أن تخرج من حالة الارتباك والحيرة، وعلى الأخرى أن تكف عن وصم المقاومة بما يشينها؛ «فالالتزام الإعلامي العربي في هذه الأيام الصعبة يتطلب توحيد المصطلحات الإعلامية من خلال التوصل إلى قناعات وتفاهمات مشتركة بين الإعلاميين العرب في كل أماكنهم، حتى يتم الخروج من حالة الفوضى الرهيبة في القيم والتقييمات السياسية والاجتماعية السائدة في العالم العربي ... هناك مثلاً الوضع في كل من فلسطين والعراق، والاختلاف في تقييم الأوضاع والمواقف والتطورات والأشخاص في هذين القُطْرين، فهل هناك احتلال أم حكم ذاتي أم حكومة؟ وكيف يتم التعامل مع المقاومة المسلحة؟ وهل توصف بأنها مقاومة مشروعة أم إرهاب؟ وإلى أي حد تستخدم المصطلحات الإعلامية الغربية في توصيف المقاومة؟ وإلى أي مدى يمكن إشراك إعلاميين إسرائيليين في الحوار المتلفز والمسموع؟»[10].

ثانيا: الوسائل والأدوات

من البديهي أن يشار إلى أن كل الوسائط قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف الرسالة الإعلامية السالفة، إلا أن مقدرة هذه الوسائط تتفاوت تبعا لنوعية الوسيلة وطبيعة الجمهور الذي تخاطبه وقدرتها على الانتشار، ورغم هذا التفاوت فإن الحاجة تبدو ماسة لكل هذه الأنواع، فما يحققه وسيط قد لا يحققه وسيط آخر، حتى وإن كثر جمهور الأول وقل جمهور الأخير، وبصفة عامة يمكن الإشارة بشكل موجز إلى أهم تلك الوسائط:

1. التلفـزيــون

يتميز التلفزيون بقوة الانتشار وشدة التأثير وكثافة المشاهدة، ومع ظهور البـث الفضـائي تضاعف تأثير البث التلفزيوني، فإذا كان قبل أن تتهيأ له ظروف البـث الفضـائي قـد اسـتطاع أن يغير وجه الحياة السياسية، ويعـدل العـادات اليوميـة، ويكيـف أسـلوب حيـاة النـاس، ويجعـل الأحداث المحلية ظواهر عالمية، فإنه بفضل الاتصال الـدولي الفضـائي أصـبح مهيـأ لإحـداث آثـار انقلابية في حيـاة المجتمعـات، وفي التفكـير السـياسي، والـوعي بـه عـلى مسـتوى شـعوب العـالم قاطبة[11].

لقد لعب التلفزيون دورا مؤثرا وشارك بفاعلية في ظواهر التغيـير السـياسي والاجتماعـي، ولعل المثال الأبرز على عمق التأثير التراكمي والعميق له هو ما حدث مـن تحـولات جذريـة في دول الكتلة الشرقية، حيث أسهم في دعم تطلعات الجماهير ورغبتها في التغيير، وكان «سياسيون في قمة السلطة قد وصفوه بأنه كان في تسلله إلى الكتلة الشرقية قبيل التسعينيات قد فعـل مـا لم يكن بوسع السلاح النووي أن يفعله، وأن أزراره فتحـت نوافـذ إلى أحـداث قـادت إلى شـيوع الرغبة في تغيير النظم السياسية في أوروبا الشرقية ... واعترف قـادة مـن الكتلـة الشرقيـة نفسـها بأن التليفزيون الوافد إلى بلدانهم قد ألهب مشاعر الناس وحول آمـالهم إلى منعطفـات جديـدة فكان ما كان»[12].

وقد كان للبث التلفزيوني تأثيره الكبير على القضية الفلسـطينية في الآونـة الأخـيرة؛ فقـد شكلت الرؤيـة التلفزيونيـة انـدلاع انتفاضـة الأقصى وتجـذرها في الواقـع الفلسـطيني والـتلاحم العربي والإسلامي معها أولى مرتكزاتها من خلال الصور التي بثت لرئيس الوزراء الإسرائيلي، وهـو يدنس المسجد الأقصى، ثم انتفاضة الفلسطينيين داخل المسجد للرد على هذا الاستفزاز وسـقوط العديد من الشهداء منهم، وقد توالت تأثيرات البث من خـلال مشـاهد عديـدة مثـل استشـهاد الطفل محمد الدرة، والرضيعة إيمان حجو، وحصار جنين، وما ارتكب بداخله من مجازر، إضـافة إلى تسجيل وعرض عمليات المقاومـة الفلسـطينية، وتصـدي الشـعب الفلسـطيني لآلـة الحـرب الصهيونية.

ورغم عظم التحديات التـي قـدمها الشـعب الفلسـطيني في انتفاضـة الأقصى، وتطـور الأداء النوعي لقـوى المقاومـة، إلا أن كثـيرين يـرون أن الانتفاضـة الأولى- انتفاضـة الحجـارة-

ربما يعـود محدوديـة إنجازهـا السـياسي في أحـد أبعـاده إلى غيـاب التغطيـة الإعلاميـة التـي توافرت لانتفاضة الأقصى، وخاصة البث التلفزيوني.

2. الإنترنـــت

مثلت شبكة المعلومات النقلة الأبرز في مجال التطور التقني لوسائط الاتصال، وبفضـل المميزات التي توفرها الشبكة تدنت قدرة السيطرة الحكومية على الرقابة والمنـع، وبـات مـن المتعذر حجب الأفكار والرؤى، ورغـم أن هـذه الوسـيلة تتسـم بمحدوديـة الانتشـار نسـبيا في الـوطن العـربي، نظـرا لكلفتهـا الماديـة واحتياجهـا إلى مسـتويات تعليميـة، إلا أنهـا آخـذة في الانتشار، وخاصة بين الأجيال الشابة، وقد وفرت هـذه الوسـيلة كثيرا مـن المنافـذ أمـام قـوى المقاومة للتواصل مع الجمهور العـربي والإسـلامي، كـما أنهـا منحـت المتعـاطفين مـع مشروع المقاومة فرصا إضافية وميادين جديدة لإسناد مشروع المقاومة، والأمـر الـذي لا مـراء فيـه أن الإنترنت ستبقى في طليعة الوسائط الإعلامية بازدياد جمهورها واتساع تأثيرها.

3. الصحافـــة

رغم التقدم الهائل في مجـال الوسـائط الإعلاميـة المرئيـة والمسـموعة، إلا أن الصـحافة لم تفقد بريقها، ولم يتلاش تأثيرها، وظلت تستقطب اهتمام شرائـح كبـيرة مـن الجمهـور، و«تمتـاز الصحافة بأنها أكثر ثباتا من وسائل الإعلام الأخـرى، ويمكـن الرجـوع إليهـا في أي وقـت، فـيما لا تستطيع الصحف أن تقدم الأخبار بالسرعة التي يقدمها الراديـو مـثلاً، إلا أنهـا تسـتطيع تقـديم الخبر بطريقة أطول من غيرها، كما أنها قليلة الثمن وسهلة، ويمكن قراءتها أكثر من مرة، وفى أي وقت نشاء، ولكنها تنتشر بشكل أقوى في المجتمعات الحضرية، وبشكل أضـعف في المجتمعـات الريفية»[13].

وفى ظل التطورات السياسية في الآونة الأخـيرة في كثـير مـن البلـدان العربيـة والسـماح للمؤسسات الإعلامية الخاصـة بإصـدار الصـحف تتزايـد الحاجـة إلى صـحافة داعمـة للقضـية الفلسطينية، فمن الملاحظ أن المحيطين العربي والإسـلامي يفتقـدان إلى صـحافة متخصصـة في تناول القضية الفلسطينية، والتركيز على قضاياها.

4. الإذاعـــة

ظلت الإذاعة حتى مطلع الستينيات المصدر الرئيس للحصول على الأخبار ومعرفـة مـا

يجري في العالم، ومع توالي التطورات في مجال وسائل الإعلام تراجعت الإذاعة بشكل نسبي، إلا أنها بقيت تستحوذ على اهتمام شرائح جماهيرية ليست باليسيرة، وقد أشارت بعض الدراسات إلى العلاقة الطردية بين انتشار الأمية وتدني المستوى الاقتصادي والاعتماد على الراديو بشكل كبير، وأحد الأسباب الرئيسة لذلك يعود إلى تميز الإذاعة بالقدرة على تخطي حاجز الأمية وضآلة كلفتها المادية بالنسبة للمتلقي، إضافة إلى سهولة التعامل والتواصل معها.

ورغم تفاوت الوسائط السابقة في الإمكانات والقدرات، إلا أن المنظومة الإعلامية الفاعلة لا يمكنها أن تتخلى عن واحدة منها، فما يجمع بين هذه الوسائط هو رابط التنوع والتكامل، وقد أكدت الأبحاث الإعلامية «أن لكل واحدة من وسائل الاتصال مقدرة خاصة على الإقناع تزيد أو تقل عن غيرها من الوسائل الأخرى، بحسب الظروف والملابسات التي تحكم نشاط كل واحدة من هذه الوسائل، أي إن القدرات الإقناعية لمختلف الوسائل تختلف بشكل واضح من وسيلة إلى أخرى، وفقا للموضوع الذي تعالجه، والجمهور الذي تتوجه إليه، إلا أن الجمع بين أكثر من وسيلة يحقق تأثيرا فاعلا، ويضاعف عدد المزايا، ويمكن عملية الاتصال من تحقيق أهدافها»[14].

ثالثا: التحديات والعوائق

ثمة صعوبات تعترض طريق بناء استراتيجية إعلامية داعمة للقضية الفلسطينية في العشرية القادمة، من بين هذه الصعوبات والتحديات:

1. غياب التخطيط

لكي يؤتي العمل الإعلامي أكله، فإنه يحتاج أول ما يحتاج إلى الخطط الواضحة القائمة على الدراسات العلمية المدروسة وعدم الوقوع في أسر الارتجالية والعشوائية، ويعيب الكثيرون على جل صناع القرار في مختلف الميادين في العالم العربي عدم تحسبهم للمستقبل والتوجه لمكافئة المستجدات بتخطيط علمي، فبسبب غياب الرؤية المستقبلية «لم يتهيأ استخلاص حقائق علمية عن عالم الغد، ولم يتسن وضع ما يحتمل أن يقع لاحقا في الحسبان، لذلك تعتور حياة العرب أحداث تبدو لهم كالمفاجآت، ويعد التلفزيون الأجنبي الوافد عبر موجات الفضاء ظاهرة جديدة، بعد أن كان موضوع هذه الظاهرة كثير التردد كموضوع

مستقبلي، لـذا فـإن حلـول هـذه الظـاهرة يعنـى أن المسـتقبل قـد وصـل، ولكننـا لم ندخلـه مشاركين فاعلين بقدر دخولنا فيه مستقبلين نفتح العيـون والآذان قبالـة الشاشـة الصـغيرة في دهشة»[15].

2. التناقض في الخطاب الإعلامي

يصعب الحديث عن منظومة إعلامية تتسم بالتجانس والانسجام في ظل توزع المؤسسات الإعلامية بين مؤسسات حكومية تخضع لإشراف أجهزة رقابية بيروقراطية وبين مؤسسات إعلاميـة مستقلة يتأسس خطابها عـلى ضـوء مسـتلزمات المهنيـة والأهـداف الرسـالية، وحتـى المؤسسـات الإعلامية الخاصة لا يتسم خطابها بالتجانس في ظل تباين القناعات والخلفيات، ومـن شـأن هـذا التعارض أن يؤدي إلى محدودية المردود وقلة المتحصل من الأداء الإعلامي.

3. التنافسية

تخوض المؤسسات الإعلامية معركة إعلامية حامية الوطيس في ظل منافسـة شرسة مـن قوى عديدة تحمل روح الخصام لمشروع المقاومة، وتريد أن تضع للقضية الفلسـطينية حلـولاً غير عادلة، إضافة إلى محاولات ترويض المنطقة من خلال كسر عناصر المناعة وتوليد القابليـة للتكيف مع سياسة الأمر الواقع.

فالوطن العربي بصفة عامة مستهدف في ثقافته وهويته «قبل مائه وأرضه ونفطه؛ لأن السيطرة على المجال الثقافي تجعل الدروب سالكة للسـيطرة عـلى الاقتصـاد والأرض، ذلـك أن عملية الاختراق القيمي للثقافة العربية، تتم عبر طرائق خاطفة وفعالـة، يمهـد لهـا الغربيـون عبر جهود إعلامية جبارة متوخين جذب المزاج الجماهيري العربي إلى ثقافة العصر الاسـتهلاكية وتنفيره من ثقافته الوطنية عبر إبرازها كجثة هامدة لا وشائج لها بالعصر أو بهمومه»[16].

وقد دخل الكيان الصهيوني ميدان الصراع الإعلامي على المستوى الإقليمي من خـلال إنشاء الفضائية العبرية الناطقة باللغة العربية، والتي تتوجه بالأساس إلى الجمهـور العـربي؛ فالكيان الصهيوني أدرك حجم خسائره في الآونة الأخـيرة، وبخاصـة تلـك التـي لحقتـه جـراء وسائل الإعلام، ومن ثم، فإن إسرائيل تسعى إلى أن "تقتحم على المواطن العربي غرفة نومـه وتتحدث بلسانه بعد أن استشعرت مدى الاهـتمام الـذي تلاقيـه الفضـائيات عنـد المتلقـين العرب، وبعد أن فرضت أحداث الانتفاضة نفسـها عـلى الإعـلام الـدولي والعـربي، وهـذا مـا أكده أحد الخبراء الإسرائيليين في الشؤون الفلسطينية بقوله: إن ظهـور الفضـائيات العربيـة

وترويجها للانتفاضة جعل الفلسطينيين والعرب يتوقفون عن مشاهدة وسائل الإعلام الإسرائيلية ... وتشكل القناة الفضائية الإسرائيلية الناطقة بالعربية- كما وصفتها وكالة رويتر- بداية معركة، طرفاها إسرائيل والعالم العربي، من أجل الفوز بتأييد الرأي العام الإقليمي، لذا فهي تعتبر خطة لتوجيه الرأي العام العربي، كما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون: إن هذه القناة تعتبر ردا على الحرب الدعائية التي يشنها العالم العربي على الدولة العبرية، هدفها إحداث توازن مع بحر الدعاية السامة التي تحيط بإسرائيل»[17].

4. ضعف القدرات المالية

تحتاج الصناعة الإعلامية إلى رؤوس أموال كبيرة لحيازة أحدث التقنيات ولاستجلاب الخبرات والكوادر المدربة، ناهيك عن ضرورات التوسع والتنوع، وتزداد الصعوبة في ظل الوضع القائم، حيث لا تشكل المؤسسات الإعلامية والمواد الإعلامية الداعمة لمشروع المقاومة عامل جذب استثماري لرؤوس الأموال، وإضافة إلى ذلك، فإن أموال الوقف والهبات ما زالت ضعيفة، وتحتاج هذه الإشكالية إلى البحث في وضع حلول لها من خلال عقد ندوات ومؤتمرات تتناول بشكل تفضيلي كيف يمكن تأسيس صناعة إعلامية مقاومة، وتوفير سبل الاستقرار المالي لها.

التوصيات

1. تدشين ميثاق شرف تتوافق عليه المؤسسات الإعلامية يتضمن التقيد بثوابت الحقوق الفلسطينية والعربية، ويلتزم بالخطوط العامة التي تقررها هذه الهيئات.
2. عقد مؤتمر سنوي يتم من خلال دراسة حصاد أداء المؤسسات الإعلامية، بحيث يتم تعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيات.
3. توجيه الاستثمارات إلى العمل في المؤسسات الإعلامية وتفعيل التسويق والإعلانات باعتبار أن جمهور الوسائط الإعلامية التي تعتني بالقضية الفلسطينية يتسم بالتنوع والتعداد الهائل، وإضافة إلى ذلك، يتم عقد مؤتمر لدراسة سبل تفعيل الوقف وتنظيم جهود المجتمع الأهلي في هذا الشأن.
4. التنسيق بين جهود المنظمات الإعلامية والربط بينها في إطار من العلاقة التكاملية.

الهوامــش

[1]. خالد صلاح الدين، دور وسائل الإعلام في تشكيل الاهتمامات البارزة للرأي العام، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، مركز بحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الرابع يناير 2003م، ص 255-256.

[2]. جيهان يسري، القناة الفضائية الإسرائيلية ودورها في الحرب الإعلامية بين العرب وإسرائيل، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المرجع السابق، ص77-78.

[3]. المرجع السابق، ص77.

[4]. نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني، تحرير مجدي حماد، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 28.

[5]. جيهان يسرى، مرجع سابق، ص 84، 86.

[6]. نبيل دجاني، أجهزة الإعلام الغربية - وموضوع الإرهاب - العرب والإعلام الفضائي، سلسلة كتاب المستقبل العربي، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م)، ص84-85.

[7]. نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مرجع سابق، ص123.

[8]. عونى فرسخ، هل دعوة الخلاص الفردي واقعية وومكنة؟، شؤون عربية، ع117، ربيع2004، ص49.

[9]. نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني، مرجع سابق، ص110-111.

[10]. محمد شاكر عبد اللـه، الإعلام ملتزم ولا يمكن أن يكون حياديا أو متحيزًا للخصوم، شبكة الإنترنت العربي- أمين- 15/3 /2005.

[11]. هادي نعمان الهيتي، الاتصال التليفزيوني الفضائي الدولي الوافد واحتمالات تأثيره السياسي في الوطن العربي - العرب والإعلام الفضائي، سلسلة كتاب المستقبل العربي، ص 66، 67.

[12]. نفسه، ص64.

[13]. محمد عبد اللـه الجريبيع، وسائل الإعلام العربي والعولمة الثقافية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 100، يوليو- سبتمبر 2000، ص75.

[14]. محيى الدين عبد الحليم، إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية، ط1

(قطر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية 1998م) ص50-51.

[15]. هادي نعمان الهيتي، مرجع سابق، ص63.

[16]. منى العبد اللـه سنو، العرب في مواجهة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، سلسلة كتاب المستقبل العربي، ص51.

[17]. جيهان يسري، مرجع سابق، ص80-81.

الباب الثالث

سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي

الفصل الأول

محددات بناء سيناريوهات الصراع

الفصل الثاني

خيارات الأطراف وبدائلها

الفصل الأول

محددات بناء سيناريوهات الصراع

- الورقة الأولى

المحددات من وجهة النظر العربية

- الورقة الثانية

المحددات من وجهة النظر الفلسطينية

- الورقة الثالثة

المحددات من وجهة النظر الإسرائيلية

الفصل الأول/ الورقة الأولى

المحددات من وجهة النظر العربية

مجدي حماد[*]

مقدمة

شهد النظام العربي مع نهاية القرن العشريـن ترسـيخاً لمجموعـة مـن التغيـيرات التـي برزت في أعقاب كل من "الزلزال السوفييتي" و"الزلزال العربي" مطلع التسعينيات، ومع ذلـك، فإن مراجعة الاتجاهات الدولية والإقليمية المتغيرة، إنما تكشف عن أكثر من مجـرد "اللايقـين" العادي الذي يرتبط بالتحولات العالمية الكبرى، فلم يشهد الوطن العربي، من قبل، مثـل هـذه الدرجة من الانقسام وغياب الرؤية، فيما يتعلق بعلاقته بالنظام العـالمي؛ فـلا شـك أن تـزامن "الزلزالين" معاً- بما تمخض عنهما من انهيار القطبية الثنائية، وتزايد حدة الهويات والتوجهـات المتصارعة داخل المجتمعات العربية، إضافة إلى احتمالات تحقيق تسـوية مـع إسرائيـل تفـتح الباب أمام قيام "نظام الشرق الأوسط"، أو "نظام جديد" على أي حال- كـل ذلـك قـد أدى إلى مزيد من التوتر والتناقض.

في داخل هذا الإطار العام تنبغي دراسة"محددات بنـاء سـيناريوهات الصراع العـربي- الإسرائيلي، من وجهة النظـر العربيـة"، ولا شـك أن مـن الممكـن الحـديث عـن وجهـة نظـر إسرائيلية، لأن إسرائيل تعرف ما تريد، لكنها تعجز عن فرضه، بل يمكن الحديث عـن وجهـة نظر فلسطينية، لأن القوى الفلسطينية مع تنوعها تعرف ما لا تريد، لكنها تعجز عـن صـده، ولكن ما معنى دراسة المحددات من وجهة النظر العربية، فهل هناك وجهة نظر، أم وجهات نظر عربية؟ وهل"وجهات النظر العربية" تسـتند إلي المحـددات ذاتهـا؟ وهـل نتحـدث عـن محددات التصورات الرسمية، أم غير الرسـمية؟ وكيـف يمكـن أن نجمـع ونفـرق بيـنهما؟ إن الصراع العربي- الإسرائيلي بالمعني السـياسي قـد يكـون قـابلاً للتسـوية باعتبـاره "صراعـا بـين دول ذات سيادة"، لكن هذا الصراع بالمعنى الاجتماعي، وبحكـم طبيعـة "قضـية إسرائيـل"،

---

[*] رئيس الجامعة اللبنانية الدولية- بيروت.

لا "القضية الفلسطينية" فحسب، ليس كذلك باعتباره "صراعا بين شعوب وأمم وعقائد وهويات" تستحيل التسوية بينها، لأنه- بالدقة- "صراع وجود.. لا صراع حدود"، فعن أي محددات نتكلم؟

إن محددات بناء سيناريوهات الصراع، كشأن محددات بناء سيناريوهات أي صراع، تتمثل في ثلاث مجموعات أساسية:

أولاها- حقائق الواقع.

ثانيتها- إدراك المستقبل القريب والبعيد.

ثالثتها- تقييم حال الإمكانات القائمة والكامنة.

أولا- الواقع

تمثل حقائق الواقع بيئة صياغة المحددات بما تنطوي عليه من قيود ومخاطر وفرص، ومن هذا المنظور يجري عرض مجموعة المحددات الإقليمية والعالمية، الذاتية والموضوعية، حيث يرد في المقدمة حال النظام العربي ذاته الذي تسيطر عليه ظاهرة الاغتراب، إلى جانب حال النظام الدولي الذي تسوده ظاهرة هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية، باعتبارهما يمثلان أطراف الصراع والتسوية، ومن ثمّ يأتي الحديث عن حال الصراع وحال التسوية.

- **اغتراب النظام العربي**

رغم تعدد ظروف نشأة النظام العربي وعواملها، إلا أن عاملا رئيسا يشكل أساس ذلك النظام، وينفرد به عن غيره من النظم الإقليمية، ويتمثل في القومية العربية التي تتبلور في تيار فكري من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى، وهي خاصية معنوية ونفسية لها نتائج سياسية مهمة، تتمثل في أن إيديولوجية القومية العربية لا تجعل التفاعلات بين أجزاء النظام العربي بمثابة علاقات بين دول وحسب، ولكنها تعطيها قيمة رمزية خاصة.

ومن الجدير بالنظر أن السياسات الاستعمارية اعترفت صراحة بالإطار القومي العربي للنظام، وعمدت إلى وضع خطط مواجهة التيار القومي العربي، تارة محاولة احتواءه، وتارة بالانقلابات وإثارة النزاعات المحلية وإفساد النخبة العربية، وتارة بضربه عسكرياً، ثم لجأت إلى استخدام مفاهيم جيوبوليتكية تجنبها التسليم به، وحسم الصدام لمصلحة"نظام الشرق الأوسط".

مع ذلك، يبقى الأكثر أهمية وخطورة، هو ما تفعله الدول العربية ذاتها، كما يتضح من التوجهات السائدة على الساحة العربية، وفي مقدمها ظواهر ثلاث: أولاها- استباحة محرمات العروبة، وثانيتها- تساقط الجوامع المشتركة، وثالثتها- انتهاك الشرعية القومية.

أ- استباحة محرمات العروبة

لقد قيل إن أزمة الخليج- من غزو إيران إلى غزو الكويت إلى غزو العراق- كانت في حقيقتها "أزمة كاشفة" للتناقضات والتوجهات العربية، وإن كان من الصحيح أيضاً أنها لعبت دور المُعجِّل في انقلاب خطير، حيث أصبح للتناقضات العربية- العربية الأولوية على التناقضات العربية- الغربية، ومن ضمنها التناقضات العربية- الإسرائيلية، نظراً لانعكاسات تلك الأزمة على عقيدة النظام العربية التي كانت تدعم قواعده وتصلب قوائمه وتشد أزره.

ورغم أنه لا يسهل رد عوامل تلك المشكلة إلى أزمة الخليج، إلا أنها قد تفاقمت بسببها، وفي هذا السياق يمكن رد المشكلة التي تواجه القومية العربية إلى العوامل الستة الآتية:

1- انحسار مصداقية النظم التي مثلت قلاع القومية العربية؛ ففي حرب عام 1967 هُزِم نظاما الوحدة العربية في مصر وسوريا، والنظام الثوري الجزائري ترك البلاد تعصف بها أعباء الديون والفساد وحرب استنزاف ضروس، وفي حروب الخليج ذاتها ضُرِب نظام وحدوي آخر هو النظام العراقي، حيث هَدم قرارُه ضمَّ الكويت الأسس الرئيسة التي اعتمد عليها النظام العربي.

2- عدم فاعلية الآليات العربية في حل النزاعات العربية- العربية أو تسويتها، وحين ثبت أن بعض هذه الصراعات ليست خلافات بين أشقاء، وإنما له طابع عدائي، بل وقادر على خلق جروح نفسية عميقة، واجهت الفرضيات المحورية لأيديولوجية القومية العربية تحدياً خطيراً.

3- التباين الحاد بين مصلحة الدولة ومقتضيات الوحدة العربية؛ فقد وقفت سوريا وليبيا إلى جانب دولة غير عربية في حرب الخليج الأولى ضد العراق، ثم وقفت سوريا ومصر في خندق واحد مع الولايات المتحدة ضد نفس الدولة التي يحكمها

جناح منافس لحزب البعث ذاته، بينما تستهدف الأيديولوجية الوحدوية، قبل أي شيء آخر، مناهضة الإمبريالية.

4- تفاقم التوتر العربي القائم ليس فقط على مستوى الدولة، وإنما أيضاً على مستوى المجتمع، فمن الواضح أن خبرة العمالة العربية المهاجرة لم تدعم الشعور بهوية عربية واحدة، بل يبدو أنها أسهمت في تدعيم الانتماء السياسي القُطْري، نتيجة تسييس قضية هجرة العمالة.

5- التغيرات التي أثرت على المسألة الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية في النظام العربي، بل إن تاريخ القضية الفلسطينية قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بصعود عقيدة القومية العربية، فتلك العقيدة تقوم على أن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود، لا صراع حدود، وبالتالي استحالة التوافق بين الصهيونية والقومية العربية، ولم يعد الأمر كذلك بعد أن دخل الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مفاوضات منفصلة وسرية مع إسرائيل، بعد أن كان قد اعترف بحقها في الوجود علناً، وتوصل إلى اتفاقات سلام وتعاون اقتصادي مع الكيان الصهيوني، وبغض النظر عن دوافع قادة المنظمة ودعاواهم، إلا أنه لا شك أنهم بدؤوا يشككون في الأساس العقدي للقومية العربية، حينما فرضوا على أنفسهم فصل قضيتهم عن القضية العربية، ولعل من دلائل تغير البيئة العربية أن استقبلت اتفاقيات المنظمة مع إسرائيل برد فعل مختلف تماماً عما واجهه الرئيس السادات عندما ذهب إلى إسرائيل، على أساس أنه ليس حراً في أن يفعل ذلك، لأن تلك قضية عربية! رغم خطورة الفارق بين الحالتين: فمن الصحيح أن مصر سبقت إلى عقد اتفاق منفرد مع إسرائيل، لكن هذا الاتفاق لم ينه الصراع، وإن كان قد غير موازينه، أما الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي فإنه أكثر من تغيير في حركة الموازين، وربما أننا بالفعل أمام نقطة تحول جذري، تحمل في أعقابها نذر خطر شديد.

6- الصعود والنفوذ المتزايد للإيديولوجيات والحركات الإسلامية، فقد ربح الإسلاميون من دعوتهم أنهم يمثلون التراث والأصالة الثقافية على نحو بسيط وبلغة

مألوفة يلخصها مبدأ "الإسلام هو الحل"، وهكذا نجحوا في كسب تأييد الأجيال الجديدة التي طحنتها تكلفة برامج الإصلاح الاقتصادي التي يمليها الغرب ومؤسساته الدولية، وقدم الزلزال السوفييتي مساعدة إضافية هامة؛ ففي الوقت الذي انهارت فيه مصداقية النظم القومية، حدث تهميش إضافي للقوى القومية.

ويمكن القول إن الدول العربية- منذ مطلع السبعينيات- أخذت تصر على تجاهل بعضها، وتجاهل المنظمات القومية والإقليمية، وأي قوة يمكن أن تشكل قيداً على سلوكها، حتى إذا كان ذلك السلوك واضحاً في انتهاكه محرمات العروبة، لذلك من الملاحظ، بالنسبة للحكام أولا، أن انهيار محرمات العروبة أصبح من الوضوح بمكان، مما أدى إلى تغير في التوجهات، فلم تعد السياسات العروبية المعلنة تشكل قيداً على السلوك الفعلي، بل كلما رأوا زعماء آخرين يسعون إلى المصالح الخاصة لدولهم، فإنهم لا يألون جهداً في تحويل محرمات الأمس إلى واقع اليوم، وبالنسبة للمحكومين ثانيا، أصبح انهيار مصداقية العروبة من الوضوح بمكان أيضاً، حتى لقد أصبحوا أكثر ريبة تجاه صيغ الخطاب العام لشعارات العروبة، لأن الفجوة الهائلة بين المبدأ السامي والتطبيق العملي له كان لا بد وأن تؤدي إلى التقويض من شرعية المبدأ ذاته.

ب- تساقط الجوامع المشتركة

لقد ترتب على كل ما سبق أن الوطن العربي فقد الإحساس بهويته، فقد ضاع منه جامعه المشترك، وهدفه المشترك، ومواقفه المشتركة، ويبدو ذلك جلياً على ثلاثة محاور أساسية:

الأول- كانت هذه الأمة خلال السنوات الخمسين الأخيرة من تاريخها تعيش في إطار فكرة واحدة جامعة، وهي فكرة القومية العربية التي وجدت لنفسها تجسيداً حياً بعد الحرب العالمية الثانية، وفي مناخ الفوران الوطني والقومي الذي أعقبها، وذلك في إطار جامعة الدول العربية.

وليس من شك أن الفكرة تعثرت في لحظات معينة بسبب مقاومة إمبراطوريات قديمة وجديدة، وبسبب صدام في الرؤى الاجتماعية بين فقراء العرب وأغنيائهم، كما

أنها تلقت صدمات عنيفة أبرزها صدمة الانفصال عام 1961، ثم صدمة الهزيمة عام 1967، لكن هذه الفكرة ظلت واقفة صامدة، صلبة ومؤمنة، حتى حققت انتصاراً لا شك فيه عام 1973، ولكن في حروب الخليج، وفي أعقابها وعواقبها، انكفأت الفكرة الجامعة على وجهها وانحل الرباط، وإذن فإن الفكرة الجامعة التي أحاطت بحركة الأمة وحددت اتجاه خطاها، لم تعد الآن في مكانها.

الثاني- مع الفكرة الواحدة الجامعة عرف العرب خلال السنوات الخمسين الأخيرة قضية واحدة جامعة، هي القضية الفلسطينية، وكانت هذه القضية مجال فكر الأمة وفعلها، وكانت مجال نشاط جامعة الدول العربية وتأثيرها، وكانت مجال شحذ الهمم والعزائم في كل بلد عربي أدرك عمق التحدي الحضاري وراح يحاول الاقتراب من ضروراته.

ولقد تاهت القضية الواحدة الجامعة، بنفس الطريقة التي تاهت بها الفكرة الواحدة الجامعة، وكانت بداية النهاية هي مؤتمر مدريد الشهير في أواخر عام 1991، ولقد قيل إن هذا المؤتمر ممارسة عملية لشعار "الأرض مقابل السلام"، ونسي القائلون أن الأرض هي مفتاح السلام، ومن ثم فإن الذي يسيطر على الأرض هو الذي يملك مقدرات السلام، أي إن العرب لم يكن في مقدورهم أن يعطوا السلام في مقابل الأرض، وكانت اتفاقيات أوسلو أبلغ دليل على ذلك.

هكذا بصرف النظر عن محاسن تلك الاتفاقيات أو مضارها، فإن القضية الواحدة الجامعة لحقت بالفكرة الواحدة الجامعة، وانفك الرباطان: رباط القضية ورباط الفكرة.

الثالث- أن هذه الأمة طوال الفترة الماضية أسلمت قيادة صراعاتها لدولة واحدة فيها، يمكن أن نطلق عليها مجازاً وصف الدولة الجامعة، وهي مصر، وكانت مصر قد بنت دورها الخاص في المحيط العربي، على حقائق الجغرافيا والتاريخ، والعطاء الثقافي والعلمي، مع التزام مبدئي واضح بدأ بجامعة الدول العربية، ثم ثبتته بميثاق الدفاع المشترك، فضلاً عن عهد المسؤولية والالتزام حتى حصلت على اعتراف الأمة كلها بدورها الخاص والفريد.

إن هناك عملية تآكل جارية في النموذج الذي كانت تمثله مصر، بالنسبة لأمتها العربية، جيلاً بعد جيل، وتفصيل ذلك أن الدور المصري الجامع ما لبث أن اعترته الحيرة والشك، ثم حدث من الأمور ما كان أبعدها دواماً عن الحسبان، فإذا مصر هي التي تتولى إقناع المترددين بجدوى الصلح مع إسرائيل، وهي التي تولت إقناع قادة المقاومة الإسلامية بوقف انتفاضة الأقصى! والمهم أن محاولة فك قوائم الدور التاريخي لمصر تسعى بهمة، لا يقدر أصحابها نتائج ما يفعلوه.

وهكذا يضيع الوطن العربي وفكرته الواحدة الجامعة، وقضيته الواحدة الجامعة، والدور الواحد الجامع لإدارة حركته.

ت- انتهاك الشرعية القومية

إن استقرار أي نظام إقليمي ومستقبله يرتبط بشرط أساسي، تماماً كما يرتبط به النظام السياسي الداخلي، وهذا الشرط هو الشرعية، ولا جدال في أن الحيوية التي يتمتع بها النظام العربي استندت أساساً إلى درجة كبيرة من الشرعية القومية، إذ تخللت مراحل تطور النظام العديد من الأزمات اجتازها وتجاوزها بفضل هذه الشرعية، وفي العديد من الفترات أمكن للنظام أن يحتفظ بقواعد عمله وأهدافه العامة، رغم إصرار طرف أو أكثر على سلوك سياسة المراجعة السياسية، ورغم محاولات عضو أو أكثر تغيير معادلات الإمكانات السياسية والاقتصادية وموازناتها، ومحاولات قوى خارجية التغلغل إلى داخل شبكة التفاعلات العربية وربطها بشبكات تفاعل خارجية، وفي بعض هذه المحاولات استخدم بعض أعضاء النظام القوة العسكرية لتنفيذ أغراضه، واستخدمت أطراف خارجية أساليب الاحتلال المباشر للأرض العربية، ومع ذلك ظلت شرعية النظام سائدة فوق كل هذه المحاولات، واستمر النظام صامداً.

ويُردُّ كل ذلك إلى أن الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام العربي أفرزت قواعد للسلوك السياسي العربي، في مقدمتها مبدأ الشرعية القومية التي كانت ترتبط بها عدد من القيم السياسية العربية تتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي، والاستقلال القومي، وعدم الانحياز، والتنمية العربية المستقلة، والأمن العربي، والوحدة العربية.

يمكن القول إن من أهم وسائل تكريس الشرعية وبنائها هي الفاعلية في إدارة شؤون المجتمع، كما النظام الإقليمي، وفي تحقيق أهدافه، وفي تجسيد قيمه ومثله العليا، لذلك فإن التطورات الجارية على الساحة العربية تحمل نذر تدهور جسيمة، تعبر عنها مجموعة من المخاطر المرتبطة بانتهاك الشرعية القومية كما تجسدها أزمة الفاعلية، خاصة ظاهرة الاختلال التنفيذي في النظام العربي.

لا شك في أن الالتزامات والتعهدات القانونية والوثائق الدستورية الكبرى للنظام العربي تجسد أهدافاً نبيلة ومتسقة مع المصالح العربية الجماعية والفردية، ولكن المشكلة تتمثل في عدم التنفيذ الفعلي لها، معنى ذلك أنه ليس من الصحيح أن العلة الرئيسة وراء أزمة النظام العربي هي الخلافات العربية، فالاتفاقيات والقرارات التي تم التوصل إليها بالفعل كانت، ولا تزال، كافية لنهوض النظام العربي بالوفاء بجانب كبير من أهدافه ووظائفه، فضلاً عن مجابهة التحديات والتهديدات الداهمة للوطن العربي، والتأقلم الإيجابي مع البيئة الإقليمية والعالمية المتغيرة، وربما تكمن الأهمية الأساسية للخلافات العربية في أنها تقدَّم كسبب لعدم التنفيذ، أما التفسير الحقيقي لعدم التنفيذ، وبالتالي لتدهور فعالية النظام العربي، فيكمن في وجود أسباب بنائية في صلب هذا النظام، وهي:

أولا- طبيعة مؤسسات هذا النظام، حيث كلفها بوظائف تقترب من النطاق الوظيفي للحكومات الفيدرالية، دون أن ينقل إليها أي جزء من السلطة من الدول العربية.

ثانيا- الأزمة المتفاقمة للدول العربية ذاتها، للسبب نفسه، أي إغراقها بمطالب ومسؤوليات ووظائف تعجز عن الوفاء بها.

ثالثا- التكلفة المرتفعة لتنفيذ قرارات الأمن القومي وتعهداتها بالذات، ولا شك في أن أسوأ سجلات فعالية النظام العربي، أي تنفيذ التعهدات والقرارات، هي تلك الواقعة في دائرة قضايا الأمن القومي التي يدور أغلبها حول الصراع العربي- الإسرائيلي.

رابعا- طبيعة علاقات القوة في النظام العربي وهيكلها، وهنا تنبغي الإشارة إلى أن فجوة الفاعلية سبقت بكثير تحول موازين القوى لمصلحة دول الخليج، أما المشكلة الرئيسة في هيكل القوة البازغ في النظام العربي فترجع إلى الانتشار النسبي للقوة، وانقطاع الصلة

بين الموارد المختلفة للقوة، وبالتالي لا توجد دولة تملك حزمة متكاملة من هذه الموارد.

خامسا- التبعية للقوى الكبرى، خاصة للولايات المتحدة التي مثلت الخصم الأشد للنظام العربي وللأهداف القومية التي طرحها خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته، كما أن العلاقات الخاصة و الضغوط الكبيرة التي مارستها قد مثلت بالفعل حائلاً أمام تنفيذ بعض الالتزامات العربية.

ولكن لا بد من تأكيد أن كل ذلك لم يكن سبباً لعدم تنفيذ التزامات أخرى، حتى في ميدان الأمن القومي، وليس أدل على ذلك من استخدام سلاح المقاطعة العربية بفاعلية، على مدار نصف قرن، واستخدام سلاح النفط بفاعلية أكبر في حرب عام 1973، رغم المعارضة الأمريكية والغربية الحادة والعنيفة.

- **هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية**

إذا وُضِع النظام العربي في إطاره العالمي، يمكن القول إنه إذا كانت فترة الخمسينيات والستينيات مرحلة النضال من أجل الاستقلال السياسي للأمة العربية وتبني سياسة عدم الانحياز سياسة خارجية للقومية العربية، فإن هزيمة عام 1967 كانت فرصة متاحة أمام نظام الهيمنة العالمي كي يتطلع لاسترداد مواقعه المفقودة، وفي هذا المناخ علقت الولايات المتحدة آمالاً كبيرة على إنجاز تحول سياسي تحت إشرافها، ووفق مصالحها، استناداً إلى التحولات المهمة التي اعترت المنطقة العربية خلال هذه الفترة وفي أعقابها، بخاصة الزلازل الإقليمية والعالمية التي تدافعت منذ مطلع التسعينيات، فلم يكن مبعث قضية السلام بين العرب وإسرائيل تغييراً في موقف إسرائيل يجعلها أكثر قبولاً من الجانب العربي، بل على العكس لم يحدث أن تمادت إسرائيل في تطلعاتها التوسعية وفي ممارساتها العدوانية والعنصرية كما فعلت منذ نهاية السبعينيات وحتى الآن، معنى ذلك أن قضية السلام لم تكن قضية ثنائية بين العرب وإسرائيل بل قضية ثلاثية طرفها الأساس هو الولايات المتحدة بالذات.

ويبدو أن الغرب قد استوعب جيداً كل دروس المراحل السابقة، فلم يعد يسمح لنفسه بأي وهم في تقييم مدى ثبات الأسس التي يبني عليها مشاريعه في المنطقة، ومن هنا فإن الدوائر الغربية والإسرائيلية تدرك أكثر من غيرها أن ما تم حتى الآن ليس الرضا الشعبي

العربي التاريخي النهائي بالمشروع الإسرائيلي، بل الاعتراف العربي الرسمي بالعجز أمام هذا المشروع، والفارق بين الاثنين كبير، فالأول صامد ثابت، والثاني متغير زائل، وصحيح أن الغرب ما زال يبني مشاريعه ويقيس واقعيتها على أساس العجز العربي، لكنه تعلم من مرحلة الخمسينيات والستينيات، أن العجز العربي حالة لا يمكن أن تستمر إلا بفرض ظروف استمرارها وتعميقها وترسيخها.

إن تحليل ما يتصل بتأثير الإطار الدولي بشكل عام، وتأثير المنظومة الرأسمالية العالمية بشكل خاص يتمثل في بعدين أساسيين: أولهما- دبلوماسية البوارج الاقتصادية، وثانيهما- مشروع بناء نظام الشرق الأوسط الكبير.

أ- دبلوماسية البوارج الاقتصادية

لقد دخل العرب حقبة التسعينيات والأرض تميد تحت أقدامهم من كل حدب وصوب، نتيجة لمجموعة التغيرات الجذرية العالمية والإقليمية والعربية، التي جاءت متوافقة تماماً مع أهداف الولايات المتحدة في الهيمنة، متعارضة إلى حد بعيد مع المصالح العربية.

وحتى توضع الهيمنة الأمريكية في إطارها الصحيح، ومن دون الدخول في الجدال الدائر حول مستقبل النظام العالمي، فإن هناك حقيقة مركزية لا تقبل الجدال، ألا وهي وجود "منظومة رأسمالية عالمية" أصبحت تشكل، دون أي تحد خارجي يذكر، قلب النظام العالمي كله، وتقبض بإحكام على الدفة الموجهة لمساره، ولهذه المنظومة مكونات ثلاثة: أولها، الدول الرأسمالية الثمان المتقدمة، وثانيتها، الشركات متعددة الجنسية، وثالثتها، المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية).

وقد أصبحت دبلوماسية هذه المؤسسات بالذات في مطلع الألفية الثالثة بديلاً لمنطق دبلوماسية البوارج التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر، ومن خلال هذه المكونات الثلاثة مع إدراك حجم الدور الأمريكي في تشكيلها وتحريكها، تتضح مداخل منظومة الهيمنة الأمريكية وأدواتها ووسائلها، ومن المفهوم أن مكونات هذه المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل معاً وفي تناغم تام من أجل تحويل العالم إلى سوق موحدة تعمل وفقاً لآليات النظام الاقتصادي

الرأسمالي وقيمه ومفاهيمه، وإن كانت المنافسة تشتد بين أقطابه أحياناً حول نصيب كل منهم من هذه السوق.

أما بالنسبة إلى النظام العربي، فإن الترجمة المباشرة لهذا التوجه الرأسمالي العالمي تنصرف عملياً، ومن الناحيتين الاقتصادية والسياسية، إلى تصفية الصراع العربي- الغربي باعتباره الصراع الأساس، وفي سياق ذلك تجري تصفية الصراع العربي- الإسرائيلي، بحيث تتحقق الهيمنة المباشرة للمركب الإمبريالي- الصهيوني، وتسقط القومية العربية وتندثر مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي إطار هذا التوجه الأساسي للمنظومة الرأسمالية العالمية، تتعرض الدول العربية لضغوط مكثفة ومتصاعدة لإتمام عملية إعادة دمج اقتصادياتها في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولإسقاط كل الحواجز التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، بصرف النظر عن التكلفة السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه العملية، يعني ذلك أن الدول العربية قد انخرطت مكرهة في خضم عملية تحول كبرى في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، مدفوعة بضرورات التكيف مع مقتضيات هذا النظام العالمي الجديد، وليس بالاعتبارات الخاصة بالمصالح الوطنية والقومية لتلك الأقطار.

على هذا الأساس الذي يشيع أنّ دافع الربح هو المحرك الحقيقي للأفراد وللأوطان، وأن "رأس المال لا وطن له"، تبنى القاعدة المادية لعمليات التسوية الجارية في المنطقة، ولا شك أن عمليات التطبيع الجارية مع إسرائيل تنطوي على مخاطر جسيمة، بخاصة إذا أخذت في الانتقال من المستوى الرسمي إلى المستوى غير الرسمي، مما سيجعل الأمة عرضة للإصابة بحال أقرب ما تكون إلى حالات فقدان المناعة، ويعني التطبيع على المستويات غير الرسمية تغلغل القوى الصهيونية في النسيج الاجتماعي العربي لحسم معركة الوعي والعقل، حيث تتصور الولايات المتحدة والصهيونية وإسرائيل أنهم كسبوا المعارك السياسية والإستراتيجية، وربما الاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى كسب هذه المعركة الأخيرة، على طريق تفكيك الأمة، ليس فقط بمعنى إعادة إنتاج التجزئة والتبعية أو ترسيخها، ولكن أيضاً بهدف ضرب الثوابت القومية في وعي الأمة وكيانها، وضرب القومية العربية تحديداً باعتبارها مصدر الهوية والمرجعية والشرعية.

فضلاً عما تقدم، هناك بعض التحديات الإضافية التي تفرضها المنظومة الرأسمالية العالمية، بهدف تسريع عملية تفكيك النظام العربي: أولها- برامج التصحيح الهيكلية، وثانيها- المشروع الأوسطي، وثالثها- مشروع منطقة التجارة الحرة العربية- الأمريكية.

وتشترك تلك المشروعات الثلاثة في محاولاتها فرض نظام اقتصادي على الوطن العربي، يتصف بمزيد من الخصخصة، وبدرجة عالية من حرية الأسواق الداخلية، وحرية التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية، مع انحسار دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتوجيهه، وقد تمت مناقشة الآثار السلبية لهذه التوجهات في التنمية العربية في العديد من الدراسات المتخصصة.

وهي تتلخص إجمالاً في أربعة آثار أساسية: أولها- سوء توزيع الثروات والدخول وتفاقمه باستمرار؛ وثانيها- انتشار البطالة، وثالثها- الفشل في إشباع الحاجات الأساسية للناس، ورابعها- تعميق التخلف والتبعية.

ب- مشروع بناء نظام الشرق الأوسط الكبير

إلى جانب التحديات الأساسية التي تفرضها المنظومة الرأسمالية العالمية، وفي ارتباط وثيق معها، هناك على الساحة السياسية والاقتصادية مشروع بناء نظام الشرق الأوسط الكبير، وصحيح أنه لا يختلف كثيراً من حيث المضمون عن مشروعات قدمت من قبل وفشلت، ولكن ظروفاً متعددة تغيرت، منها الحال القومية؛ إذ انتابها انكسار وانحسار، وأدى ذلك إلى تخفيف الضغط السياسي من جانب الجماهير والنخب غير الحاكمة، والذي كان يُمكن أن يقف عائقاً دون قيام نظام غير عربي في المنطقة العربية، ومنها أيضاً مواقف الدول الكبرى التي تحبذ الآن تنظيماً جديداً للتعاون بين دول المنطقة، يكون مرتبطاً بتنظيم أعلى أو أوسع يضم دولاً أخرى غير عربية، كإسرائيل وتركيا، ولا يتوقع أحد أن تقبل الأطراف غير العربية أن تخضع اتفاقياتها مع الدول العربية لالتزامات تعاقدية عربية ينص عليها ميثاق الجامعة، أو أن تكون للمعاهدات العربية أولوية عليها.

كذلك فقد تغيرت الظروف الإقليمية، حيث تبرز الآن ثلاث دول إقليمية غير عربية- إيران وتركيا وإسرائيل- تعمل ليكون لها دور فاعل في شؤون الدول العربية، والواقع يشير

إلى أن هذه الدول قد حققت اختراقات عدة في الساحة العربية، فهل يوجد في التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة ما يهدد كيان النظام العربي واستمراره؟

الإجابة على هذا السؤال يجب أن تظل مشروطة بعدد من المتطلبات والشروط؛ فالنظام العربي قد يكون مهدداً بالانهيار إذا استمرت الانقسامات العربية الراهنة، وإذا شاركت الدول العربية فرادى ودون تنسيق فعال في مساعي بناء نظام الشرق الأوسط الكبير، وإذا استمرت الثقة ضعيفة أو معدومة بين الدول العربية، فإذا توافرت هذه الشروط، أو توافر أغلبها، فالأمر الأكثر احتمالاً هو أن يبقى النظام العربي- ممثلاً في جامعة الدول العربية- معطلاً فعلياً، ولكن يبقى قائماً شكلاً لفترة من الزمن، أو أن يبدأ انهياره بانسحاب دولة بعد أخرى، أو انسحاب تجمع إقليمي بعد آخر، رغم أن الدول العربية لم تجد- وفي الغالب لن تجد- في أي منظمة إقليمية أخرى البديل الكافي والمناسب الذي يغني عن مميزات عضويتها في جامعة الدول العربية.

ومن المهم أن يلاحظ أن نظام الشرق الأوسط الكبير المقترح سيكون نظاماً حافلاً بالتناقضات، وأخطرها التناقضات الثقافية والحضارية، لذلك يصعب تصور تحقيق استقرار إقليمي دون استخدام العنف والقوة، صحيح أن هناك تياراً سياسياً يتجاهل الفكرة العربية وأهميتها، وأن هذا التيار السياسي هو أحد الأعمدة الرئيسة التي قد يُبنى فوقها نظام الشرق الأوسط الكبير، لكن الصحيح أيضاً أن في المنطقة العربية مخزوناً احتياطياً هائلاً من العقائد القومية، يخطئ من يظن أنه يمكن كبحها أو إيقاف سريانها وتسربها من تحت الحدود، مهما ارتفعت الحدود القطرية.

- **حال الصراع**

ينتمي الصراع ضد إسرائيل والصهيونية إلى نمط الصراعات التاريخية- الاجتماعية الممتدة؛ فهو صراع حضاري طويل الأمد، ناجم عن استهداف قوى الهيمنة المتغيرة- والحركة الصهيونية منها- المنطقة العربية بوسائل السيطرة والاستغلال، ومنها الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

ومن ثَمَّ، يتمثل الصراع الأساسي الذي تشهده المنطقة العربية في الصراع العربي-

الغربي، أي محاولات قوى الهيمنة الأجنبيـة المتغـيرة ترسـيخ التخلـف والتبعيـة والتجزئـة مـن ناحية، ورعاية المشروع الصهيوني للمساهمة في تحقيق هذه الأهداف مـن ناحيـة أخـري، أمـا الصراع العربي- الإسرائيلي فهو الصراع المباشر الذي قد يكون أكثر خطـورة في الأجـل المتوسـط؛ لأن الطرف الصهيوني يسعى إلى فرض هيمنتـه عـلى الـوطن العـربي، فضـلاً عـن خلـق وقـائع جديدة على الأرض كل يوم، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسـطيني، لـذلك فإن ما يجري الآن هو فصل جديـد تسـعي الولايـات المتحـدة– وحتـى قبـل إسرائيـل- إلى أن يكون فصلاً أخيراً لحسم هذا الصراع لمصلحة نظام الشرق الأوسط، إن هناك خريطـة سياسـية واقتصادية ترسم من جديد للمنطقة، قد تكون أكثر خطورة من خريطة سايكس- بيكو؛ فتلك الخريطة القديمة كانت عملية توزيـع إرث الإمبراطوريـة العثمانيـة، لكـن الخريطـة الجديـدة تحاول أن تكون شهادة ميلاد لا مجرد إعلام إرث لرجل مريض مات.

مـؤدى ذلـك أن الصراع الأسـاسي الـذي تفرضـه قـوى الهيمنـة المعـاصرة- الأمريكيـة- سيسـتمر حتـى بفـرض التوصـل إلى تسـوية شـاملة لـلصراع العـربي– الإسرائـيلي، وأن الـدور الصهيوني سيستمر أيضاً في خدمة أهداف الولايـات المتحـدة في المنطقـة، إلى جانـب مصـالحه الخاصة، كذلك فإن أي تسوية- مهما كان نطاقها– لن تحـل الصراع المبـاشر ولـن تنهيـه طالمـا استمر الوجود الصـهيوني الاسـتيطاني في فلسـطين، بنوازعـه الاسـتعمارية، وبارتباطـه العضـوي بقوى الهيمنة.

إن عملية التسوية الجارية تؤكد، قبل غيرها، أن الصراع العـربي– الإسرائـيلي هـو صراع حضاري طويل الأمد، يترتب على ذلك أنه لا يسهل تصور حل عسكري لحسم هذا الصراع مرة واحدة وإلى الأبد من ناحيـة، وأن الـذين سيخوضـونه ضـد إسرائيـل والصـهيونية لـن يكونـوا الدولة والجيوش حصراً، بل المجتمعات أيضاً ومخزونها الحضاري- الثقافي العظـيم مـن ناحيـة ثانية، وأنه لا يقبل بفرض حل سياسي منقـوص؛ لأن مثـل هـذا الحـل المفـروض بفعـل ميـزان القوي، لن يكون في ميزان التاريخ أكثر من هدنة ظرفية من ناحية ثالثة.

- **حـال التسويــة**

إن التسويات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وأطراف عربية عديدة، حتى إذا كانت

قد تمت تعبئتها في معاهدات واتفاقيات سلام، ليست قدراً لا يمكن صدُّه، بل إن الخبرات المتواترة في العلاقات الدولية توحي بتأييد الفرضية التي تذهب إلى أن المعاهدات والاتفاقيات تعقد تُخرق، فهل يمكن أن يصدق هذا التوجه التاريخي العام على المعاهدات والاتفاقيات العربية- الإسرائيلية التي عقدت تحت شعار السلام؟

يتحدد حال التسوية- أيي تسوية- بالإجابة على سؤال أساسي: لماذا التسوية من ناحية؟ وما هو إدراك البدائل من ناحية أخرى؟ في السياق التاريخي الدولي العام لإبرام معاهدات السلام يبرز سؤال مهم حول الأسباب التي تدعو طرفاً ماً في صراع معين إلي البحث عن تسوية أو حل لذلك الصراع، وتركز الإجابة على واحد أو أكثر من أربعة أسباب أساسية هي:

أولها- تغير في الأسباب الموضوعية التي أدت إلى الصراع.

ثانيها- تغير في القدرات اللازمة للاستمرار في الصراع، بخاصة الصراعات المسلحة.

ثالثها- تغير في إدراك القيادات، إما للأسباب الموضوعية، أو لإمكانية الحل العسكري.

رابعها- تغير في التحالفات والارتباطات الإقليمية والدولية المرتبطة بالصراع.

وفي الحدود التي يكون من المفهوم فيها أنه يصعب الحديث عن سبب واحد أو وحيد لمثل هذا التحول الخطير في العلاقات الدولية، يمكن القول إن العنصر الثالث بالتحديد، أي التغير في إدراك القيادات السياسية، قد دفع الجانب المصري، ثم الجانب العربي، ناحية السلام مع إسرائيل، على ما هي عليه من عنصرية وعدوانية وتوسعية، وكان أبرز تعبير عن ذلك التحول هو الحديث عن الحاجز النفسي بين العرب وإسرائيل، بل والادعاء أنه يفسر 70 % من عوامل تفجر الصراع، وإذا كان هذا التغير الجوهري في الإدراك قد انعكس بدوره على التغير في القدرات، وبالتالي في التحالفات، فمن المؤكد أنه لم يكن مبنياً على أي تغير في الأسباب الموضوعية التي فجرت الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذه نقطة محورية في استشراف المستقبل، فهل سيكون المستقبل لاستمرار التسويات القائمة وإحلال السلام؟ أم لاستمرار الصراع وتجدد الحروب، في ضوء الخبرات المتواترة من الصراع العربي- الغربي الذي يعتبر الصراع الأساسي في المنطقة؟

إن هذا التوجه العربي الأساسي يقود إلي عرض ثلاثة أبعاد أساسية: أولها- منهج التسوية الذي التزمته القيادات السياسية العربية، وثانيها- إدراك البدائل لدي تلك القيادات، وثالثها- خبرة التسوية التي نجمت عن هذا المنهج، وذلك الإدراك.

أ- منهج التسوية

بررت مدرسة التسوية كل توجهاتها بمنطق الواقعية، لكن هذه الواقعية تقودنا بعيداً جداً عن الواقع والتاريخ؛ فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع، كما أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية.

لقد ذهب أنصار الواقعية إلى أن المدرسة القومية تسببت في هزيمة قاسية، وأزمات اقتصادية طاحنة، وخلافات عربية مريرة، كما تسببت في خلق حال عداء مزمن مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الأقوى والأعظم، ودفعها إلى مساندة إسرائيل! ومن ثمّ، اعترفوا صراحة أن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود، والأهم هو استعادة الأجزاء غير الفلسطينية أولاً، وعلى حسابها بالمنطق، وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة، وإنهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض منظومة المفاهيم والأساليب السائدة، وتبني منظومة جديدة تتسق مع المتغيرات العالمية، وتنزل على مقتضيات الواقعية.

هكذا يمتد نطاق لا واقعية الواقعيين العرب إلى حد التماهي بالعدو، ويتجلي هذا في الاستجابة شبه التلقائية لدعوات اليأس، والقبول- على مضض- برموز هذه الواقعية، بدعوى أنها تجتهد في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، مهما كان موقف العدو! خاصة وقد أشاعت أنها لا بديل لها! كما في حديثها عن ثمن السلام الواجب دفعه مقابل أرض الوطن، من خلال الالتزام بضمان أمن إسرائيل، ويتناسى هؤلاء من عانى ويعاني مشكلة الأمن، أو التناقض الكلي بين حق الصهاينة وحق الشعب العربي في فلسطين، بل إن هذا الادعاء ينطوي على مفارقة صارخة: أن تطالب دولة نووية بضمانات لأمنها من دول غير نووية!

ب- إدراك البدائل

تذهب مدرسة التسوية إلى أن السياسة العربية قد أضاعت العديد من فرص السلام،

ثمّ هرولت بعد ضياع الفرص إلى القبول بشروط الأمر الواقع وطغيانه، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض من غير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة، ولا شيء غيره، وكان التبرير أنه لم يكن هناك بديل آخر!

إن المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى انعدام البديل يحتاج إلى مناقشة موضوعية، إن أولئك السياسيين والمنظرين العرب الذين يركزون فقط على بنية الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية إنما يقدمون فرضية مضللة- على أحسن تقدير- تتعلق في جوهرها بفكرة انعدام البديل، فهذه الفرضية تجعل الزعماء العرب في حل من تبعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فلا شك أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى خيار واحد، تكون الهزيمة الكاملة- هزيمة الإرادة- قد وقعت لا محالة؛ ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير يكون أمام الدول العربية خيارات أخرى غير الخنوع باسم الواقعية، والمواجهة غير المسؤولة تحت شعار الثورية، فبينهما خيارات وبدائل عديدة ممكنة، حقيقية وموضوعية، لكنها رهن بجسارة الفكر وحرية الإرادة وصلابة الفعل، أما حين يصل القرار السياسي- أي قرار سياسي- إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض أو مفروض عليه، فمعنى ذلك أن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته، فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد، كما يقولون، بشأن السلام المعروض أو المفروض، فلا مفر من التسليم بأنه سلام الإذعان، لا سلام الشجعان!

ت- خبرة التسوية

في استشراف آفاق معاهدات واتفاقيات السلام العربية- الإسرائيلية، ومن ثمّ في صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي؛ تفيد الإشارة إلى أحد أوجه المقارنة بين العقيدة الصهيونية في علاقتها بدولة إسرائيل من ناحية، وعقيدة القومية العربية في علاقتها بالدول العربية من ناحية أخرى.

فالعقيدة الصهيونية تتبناها، بمنتهى القوة، دولة واحدة، هي إسرائيل، تعتبر بدورها في منتهى القوة، بل يمكن القول إن الارتباط يعتبر ضرورياً بين قوة الدعوة وقوة الدولة، انطلاقاً من توجهات الحل الصهيوني ومتغيرات الدولة الاستيطانية، وليست هناك حاجة للإشارة

إلى أن العقيدة الصهيونية تعتبر بالنسبة لإسرائيل مسألة حياة أو موت.

أما بالنسبة للقومية العربية فلا يمكن القول بتوافر مثل هذه الظروف؛ فبداية تتبنى القومية العربية عدة دول، ولا تصل هذه العقيدة، في أقصى حالات التمسك بها، إلى المستوى الذي تنزله العقيدة الصهيونية لدى إسرائيل، وليس هناك ارتباط واضح- على مستوى إدارة الصراع المصيري- بين قوة الدعوة وقوة الدولة، وهو ما يمكن أن يرد إلى أن الدول العربية لم تصل إلى حد اعتبار القومية العربية مسألة حياة أو موت، بل على العكس من ذلك هبطت بها في بعض الأحيان إلى دائرة المزايدات السياسية فيما بينها.

وبينما استفادت العقيدة الصهيونية من تجزئة الوطن العربي إلى عدة دول في توطيد دعائم دولتها القومية في إسرائيل وتوحيدها، فإن الدول العربية لم تنجح في استثمار صراعها مع إسرائيل من أجل توحيد قواها المبعثرة، وصولاً إلى الدولة العربية الواحدة.

من هنا، تأتي أهمية هذه المقارنة مدخلا لعرض التوقعات والنتائج، لأنها تعني- باختصار- استمرارية الوظائف الإيجابية لحال الصراع بالنسبة لإسرائيل، بمعنى استمرار المشروع الصهيوني في مواجهة الشعب الفلسطيني والدول العربية التي ترفض التسوية، واستمرار التعبئة الصهيونية والدولية نتيجة لذلك، بينما تعني في الوقت ذاته أن هناك تغيراً في الوظائف السلبية لحال الصراع بالنسبة لإسرائيل ولمصلحتها أيضاً؛ لأن معاهدات واتفاقيات السلام- بخاصة مع مصر مفتاح الحرب، والفلسطينيين مفتاح السلام- يعني تخفيضاً جوهرياً في حجم الخطر الكامن في حال بقايا الصراع الذي استقر "إرهابا" بالنسبة لإسرائيل.

ومن ثمّ، فإن الحديث عن محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي، من وجهة النظر العربية يقتضي تحديد قضية العرب الأولى، فقد شاع أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، لكن المفارقة هنا أن اللحظة التاريخية التي تركزت فيها قضية فلسطين لتصبح هي جوهر الصراع، كانت هي ذاتها لحظة بداية تجزئة الصراع ليتحول عملياً إلى صراع بين دول عربية وإسرائيل، أي إن ديناميات الصراع لم تكن قد أسهمت في الحفاظ على التجزئة العربية القائمة فقط، وإنما أيضاً في تجزئة الصراع ذاته، بخاصة بعد هزيمة عام 1967،

إلى صراعين مختلفين: أولهما- وله الأولوية- الصراع حول الأراضي العربية المحتلة بعد هزيمة عام 1967، وثانيهما- الصراع حول فلسطين، الذي جرى تقديم التنازلات في ميدانه باستمرار من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة! وهو ما ساهم بدوره في نزع الطبيعة القومية عن القضية الفلسطينية، وتحويلها إلى مجرد مسألة حدود، أي مجرد مسألة قُطْرية.

من هنا، تمكنت إسرائيل من إحراز تقدم باهر في أداء الدور الوظيفي الذي قامت من أجله على حساب المبادئ والأهداف المعلنة للنضال العربي، على مدار قرن كامل، ولم يتمثل الإنجاز الصهيوني الأكبر في تحويل الصراع المسلح إلى علاقات سلمية بين دول ذات سيادة فحسب، وإنما أيضاً في إنجاز تسويات منفردة ترسخ التجزئة العربية، وتنزع عن الصراع كل حقائقه وخواصه القومية.

إن قضية العرب الأولى والمركزية هي التدرج نحو الوحدة العربية، وهذا هو ردهم التاريخي الكبير على المشروع المضاد لهم والصراع الأساسي الذي يواجههم، والذي تتقاطع عنده قضاياهم في التنمية والأمن والتحديث والديمقراطية والاستقلال الفعلي وتطوير علاقاتهم الداخلية، وعلى ذلك فإن القضية الفعلية التي تواجههم ليست القضية الفلسطينية، بل هي قضية إسرائيل، وأساس ذلك أن إسرائيل كيان ودور، فقد يكون التعايش مع الكيان صعباً، لكنه ممكن، أما التعايش مع "الدور" فهو مستحيل؛ لأنه- بالضبط- دور عدواني لا يهدف إلى التوسع الجغرافي فحسب، بل أساساً إلى التدخل في صياغة المستقبل العربي لضمان استمرار التخلف والتبعية والتجزئة، ومن ثمّ إخضاع الوطن العربي لمصلحة قوى الهيمنة الغربية.

إن من الواضح أن حقبة التسوية ستمتد إلى الأجل المتوسط، على الأقل، ومن ثمّ فإن عملية صياغة المحددات ينبغي أن تتعامل مع حقائق التسوية المبنية- من حيث الجوهر- على الانتصار العام للحركة الصهيونية بانتزاع الاعتراف العربي الرسمي بدولة إسرائيل، كما تجسد في المعاهدات والاتفاقيات التي تم إبرامها مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها تشكل قيوداً على الحركة مستقبلاً، وبما تتضمنه من التزامات قانونية، وما تفرزه من آثار سياسية.

من هذا المنظور تبرز أهمية متابعة عملية التحول الكبرى من الصراع إلى التسوية، بخاصة أن كل معاهدات واتفاقيات السلام لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى المشروع الصهيوني، بممارساته وتوجهاته وسياساته المعلنة التي يجسدها مفهوم "أرض إسرائيل التاريخية".

ثانياً- المستقبـــــل

إن رصد محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي وتحليلها، من وجهة النظر العربية لا بد أن يضع في اعتباره أن بيئة المحددات تتميز بالحركة الدائمة، والتغير المستمر، سواء في العناصر والمكونات، أو في الأوزان النسبية لكل منها، من مرحلة إلى أخرى، وعلى ذلك فإن إدراك المستقبل القريب والبعيد يقتضي بدوره دراسة مستقبل النظام العربي ذاته من ناحية، ومستقبل الصراع ومستقبل التسوية من ناحية أخرى.

1- مستقبل النظام العربي

لقد درجت دراسات استشراف المستقبل العربي على اعتماد ثلاثة سيناريوهات:

- **سيناريو استمرار الوضع القائم.**
- **سيناريو التنسيق والتعاون.**
- **سيناريو الوحدة.**

ولا بد هنا من اعتماد "النسبية" عند تقرير معنى السيناريو الأول؛ لأن استمرار الوضع القائم في ظل عالم متغير يعني في الواقع تنمية التخلف، واتساع الفجوة بين الذين يقفون حيث هم، مع تغير هنا أو هناك، وبين الذين يغذون السير نحو مستقبل أفضل وأرقى، وإذا كانت حقبة التسعينيات لم تشهد مجرد عالم متغير وفق التعبير الدارج فحسب، وإنما شهدت أيضاً عالم يعاد بناؤه بخطوات متسارعة، وعلى أسس جذرية لا مثيل لها، فقد يصعب إدراك مدى تنمية التخلف أو عمق الفجوة القائمة في هذه الحال، ومع ما تقدم، فإن الأزمة الناجمة عن الزلزال العربي الذي تواكب مع زلزال عالمي كانت له آثار سلبية وخيمة على النظام العربي، فتحت الطريق أمام سيناريو رابع يبدو أنه أكثر انطباقاً على الأمة العربية، وهو "**سيناريو تدهور الوضع القائم**"!

إن ما يواجه المشروع القومي العربي في المرحلة الراهنة، بعد الزلازل التي نزلت بكل من النظام العالمي والنظام العربي، والتي لا تزال تفاعلاتها ممتدة وتأثيراتها كاسحة- هو نوع من تحديات المصير، وإذا لم تتمكن الأمة العربية من التعامل الإيجابي مع هذا الواقع بقصد تغييره، وهذا هو التقدير الراجح، فإن الباب سيبقى مفتوحاً لزلزال آخر.

كذلك يواجه النظام العربي ظاهرة "اختفاء العدو"، مع ما يحدثه ذلك من خلل في التوازن، وإعادة توجيه حركة الضغوط، فضلاً عما يولده من ضغوط جديدة، فلا شك أن الدول العربية تجد نفسها أمام مشهد يكاد يكون جديداً تماماً، ولم تألفه منذ نصف قرن، خاصة بعد إنجاز ما تبقى من تسويات؛ فهناك عناصر جديدة ستدخل هذا المشهد، بما يعنيه ذلك من ملفات ستبقى مفتوحة، وأخرى جديدة ستفتح، بين العرب وإسرائيل، وبعد أن يخرج كل طرف بتسويته، سيكون لكل صراعه ما بعد التسوية، مع إسرائيل، ومع مجتمعه، ومع التاريخ.

وفي هذا السياق من المتصور أن الدول العربية ستواجه تحديات جديدة حجبها الصراع مع العدو الصهيوني طوال نصف القرن الماضي، فضلاً عن أن التوصل إلى تسوية شاملة، بالمعنى الدارج الآن، سيساعد بعض الدول العربية على التخلص من حرج العلاقات العلنية المباشرة مع إسرائيل، كما أن بعض الأنظمة العربية ستجرى تعديلاً جذرياً في خطابها القومي السابق المعادي لإسرائيل والصهيونية والإمبريالية في المجالات السياسية والتربوية والإعلامية.

ويضاعف من أهمية هذه الخصوصيات أن المؤشرات الثقافية الكمية والنوعية المتوافرة تؤكد أن المجتمع العربي قد شهد، في العقود الثلاثة الأخيرة، رِدَّة بالغة الخطورة عن الرؤى والسياسات الحاكمة التي سادت في خمسينيات القرن الماضي، فتراجعت النزعة المستقبلية إلى الوراء، نتيجة تفاعلات معقدة دولية وسياسية وثقافية واجتماعية، وصعدت تيارات تريد أن تلغي المستقبل لحساب الماضي، حيث تصر على أن يصبح الماضي هو المرجعية الحاكمة في صنع قرارات الحاضر والمستقبل.

إن زلازل التسعينيات قد هيأت الفرصة لكل هذه المؤشرات كي تفعل فعلها، وتؤذن

بحدوث تحولات جذرية في النظام العربي، قد تؤدي إلى طرح شكوك جدية حول بقاء هذا النظام كلية، يعنى ذلك أن القول بأن هناك مستقبلاً أكيداً لاستمرار "نظام" من الممكن وصفه بأنه "النظام العربي" مقولة لم تعد تسندها الشواهد، بل أصبح النظام العربي- أي النظام الذي تقرره الإرادة العربية وللمصلحة العربية العامة- مهدّد في صميم وجوده،ومن هنا لا بد من إدراك أن الانتماء إلى القومية العربية، ما لم يكن هناك كيان عربي متناسق، تسند تماسكه إرادة غلابة، لا بد من أن يهتز، وأن تتوه معالمه وتضيع هويته وسط كيانات أوسع، الأمر الذي يكرس التمزق العربي، في هذا العصر الذي يشهد عمليات اندماج كبرى، لا العكس.

ويستند هذا التقدير إلى ما تقدم، من محصلة نهاية القرن العشرين، بشأن مخاطر التحديات الخارجية التي ستفرضها هيمنة المنظومة الرأسمالية العالمية، باتجاه تنمية التخلف وتعميق التبعية وترسيخ التجزئة والاستلاب الحضاري، خاصة مع ترسيخ التغلغل الأمريكي- والأجنبي عموماً- في الشؤون العربية العامة، وكفالة الشرعية للوجود العسكري الأجنبي على الأرض العربية، وقد انعكست تلك المخاطر على مسيرة الصراع العربي- الإسرائيلي، باتجاه تصفية القضية الفلسطينية على أساس الأمر الواقع، والاتفاقيات الثنائية التي تعبّر عن سلام الإذعان لا سلام الشجعان، وتغلب منطق المساومة لا منطق المقاومة، كما انعكست في الدور المتعاظم لدولتي الجوار الجغرافي، إيران وتركيا، في النظام العربي ككل.

كذلك هناك درجة جسيمة من "الانكشاف" في حال الأمن القومي العربي، إلى جانب حدة المشكلة التي تواجه عقيدة القومية العربية، بما كان يرتبط بها من مبدأ الشرعية القومية الذي كان يشكل قيداً وحداً، وربما سداً، أمام محاولات المساس القطري بالأمن القومي العربي.

كما يشهد النظام العربي مزيداً من استنزاف القدرات الاقتصادية العربية في الحروب، وفي إزالة آثار الحروب معاً، وتتفاقم حدة مشكلة إهدار القدرات الاقتصادية العربية في ظل تغليب المنطق القطري في عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، وليس أدل على ذلك من

تفاقم المشكلات التي تواجه الدولة القطرية من المحيط إلى الخليج.

ولعلها من المفارقات المهمة، أن النظام العربي، في الوقت الذي تشتتت جهوده وطاقاته خارج حدوده وداخلها، لم يواجه من قبل خطر الانفراط من داخله، لكن الزلازل التي تعرض لها طوال العقود الثلاثة الماضية، تؤكد أن التحدي الأكبر الذي سيواجه هذا النظام هو تحدي الانفراط من الداخل، وهذا هو المعنى الحقيقي للقول بأن المشروع النهضوي العربي برمته يواجه نوعاً من تحديات المصير: يكون أو لا يكون.

2- مستقبل الصراع ومستقبل التسوية

إن صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع، أي صراع، لا بد أن تضع لنفسها هدفاً، وبما أن العمل من أجل تحقيق الهدف يجري في إطار واقع متحرك من التاريخ ذي المكونات والسمات المحددة المعالم، فلا بد من تحديد نقطة البداية، وفي هذه المرحلة التاريخية من الصراع العربي- الإسرائيلي هناك جدال بين مسارين: **مسار الصراع،** بما يقتضيه من إعادة تنظيم النضال من أجل استئنافه من النقطة التي توقف عندها، وهي نقطة التسوية، خاصة نقطة أوسلو، **ومسار التسوية** الذي يفترض الانطلاق من واقع التسويات القائمة، خاصة واقع اتفاق أوسلو، فهذه الثنائية تتبلور في عدة أشكال:

- جدلية التحرير والتسوية.
- الحل الهندسي والحل التاريخي للصراع الحضاري.
- الحروب النظامية والمقاومة الشعبية.
- خريطة صراعات المستقبل.

أ- جدلية التحرير والتسوية

إن أي دراسة لتاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة تاريخ النضال الفلسطيني، تؤكد أن المستقبل الفلسطيني سيصب في هذين المسارين، ولن يكون أحدهما بديلاً عن الآخر؛ فلا أوسلو قادرة على تحقيق الأماني، أو على المعالجة الشاملة لكل أوضاع و أوجاع الشعب الفلسطيني، ولا استئناف النضال قادر على تحقيق نصر في أفق منظور من الزمان، وسيكون لكل من هذين المسارين جماهيره، والأرجح أن يتمحور مسار الصراع، أو مسار

النضال، حول الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية، وأن يتمحور مسار التسوية، أو مسار أوسلو، حول الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق الحكم الذاتي، وسيكون لكل من المسارين مقوماته الخاصة المستمدة من وضعه، غير أن تفاعلاً سياسياً لا بد من وجوده بين المسارين، ولا بد من مزايدات تدفع كلاً منهما إلى تحقيق شيء ما يشكل تحسيناً على الوضع القائم.

إن أحد أشكال العلاقة المتصورة بين التيارين هو وضع توزيع أدوار، والمثال المعاصر على ذلك هو حال أيرلندا؛ فقد التزمت بدولة على جزء من أراضيها، لكنها أغمضت العين عن تنظيم سياسي نضالي (شين فين) وآخر عسكري (الجيش الجمهوري الأيرلندي)، كانا يعملان على تحرير الجزيرة الأيرلندية بأكملها وإعادة توحيدها.

ب- الحل الهندسي والحل التاريخي للصراع الحضاري

تؤكد حال الصراع العربي- الإسرائيلي، كما حال التسوية الجارية والقادمة، أن احتمال التوصل إلي حل هندسي لهذا الصراع، خاصة للقضية الفلسطينية، يعد أمراً غير واقعي، سواء للجانب "اليهودي" أو للجانب "العربي"، وأن الحل التاريخي وحده هو المتصور.

- **المنظور اليهودي**

إن الصورة الهندسية التي رسمها آباء الصهيونية للدولة اليهودية تختلف عن الصورة الواقعية لهذه الدولة من ناحيتين: الجغرافية (النقاء اليهودي)، والديمغرافية (إسرائيل الكبرى)، وحيث إن إسرائيل ما تزال تتطلع إلي تحقيق الصورة الهندسية؛ فمن غير الممكن أن ينشأ نمط مستقر من العلاقات العربية- الإسرائيلية، إلا إذا تغير ميزان القوى لمصلحة العرب، أو إذا استطاع النضال العربي إسقاط هذا الحل وإظهار استحالته.

- **المنظور العربي**

أصبح من غير العملي، ومن غير الممكن، التطلع إلى حل هندسي يؤدي إلى قيام دولة عربية على جميع الأراضي الفلسطينية، لقد تبنت إسرائيل إستراتيجية إشاعة اليأس في مواجهة العرب، وكانت التسويات القائمة والقادمة ثمرة من ثمراتها، لكن حال اليأس لا

يمكن أن تستمر إلى الأبد لاعتبارين:

- أن الخبرات النضالية العربية تكشف عن قدرة على الصمود، بخاصة أن فترات اليأس والإحباط يرافقها صعود في الإيمان وصحوة التيارات السياسية الدينية التي يشكل "الجهاد" ركناً أساسياً من أركانها.
- أن الصهيونية، كما النازية، لا تحمل نظرة شمولية يمكن أن تستوعب طرفاً مهزوماً.

لقد بين الخبير الاستراتيجي البريطاني ليدل هارت في كتابه عن الحرب العالمية الثانية أن الانغلاق العنصري الاستعلائي الذي ألتزمته النازية كان مفصل الانهيار الحتمي لحروب هتلر.

ت- الحروب النظامية و المقاومة الشعبية

عمدت إسرائيل منذ قيامها إلى توسيع جغرافيتها بالحرب، حتى احتلت كل أراضي فلسطين، إلى جانب أراض عربية أخرى في حروب أعوام 1967 و 1978 و1982.

وعلى النحو نفسه حاول العرب أن يردوا على العدوان والتوسع الإسرائيلي بالقوة العسكرية، وهكذا فرض عليهم أن يخوضوا أربع حروب ضد إسرائيل في ربع قرن منذ قيامها، تعبيرا عن إرادة رفض الأمر الواقع الإسرائيلي بكل ما يرتبط به وطنياً وقومياً، وفي فترة الربع قرن الأخير، أي منذ حرب عام 1973، حتى الآن لم يخض العرب أي حرب نظامية، والذين خاضوا تلك الحروب هم الشعوب وحركات المقاومة المسلحة: حركة المقاومة الفلسطينية- جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية- حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية- حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية– الانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية.

ويمكن القول إن هذا التطور الجذري في مسيرة الصراع يعبر عن فرضيات أربع:

الفرضية الأولى- أن الحسم العسكري ممتنع، نتيجة اختلال ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، خاصة مع احتكارها السلاح النووي، وارتباطها العضوي بالولايات المتحدة، فضلاً عن القرار العربي الرسمي باعتبار "السلام خيار استراتيجي"!

الفرضية الثانية- أن الحروب المحدودة واردة، وليست الحرب مستبعدة بين دول عربية وإسرائيل، رغم الحقائق الإستراتيجية السابقة، بل هي ممكنة وواردة، لكنها ستكون

حرباً محـدودة الأهـداف عـلى شـاكلة حـرب 1973، في ضـوء جمـود عمليـة التسـوية، وتشـدد إسرائيـل وعـدوانها التصـاعد، وتوجهـات السياسـة الأمريكيـة في المنطقـة، إلى جانب صراعات المياه.

الفرضية الثالثة- أن المقاومة الشعبية المسـلحة ممكنـة؛ فالمواجهـة العسـكرية ضـد الاحـتلال الإسرائيلي ستستمر على يد الشعب الفلسطيني و حركات حماس والجهاد الإسـلامي في فلسطين، وحزب الـلـه في لبنان، نتيجة رفض إسرائيل استكمال تنفيذ أي اتفـاق، حتـى اتفاقيات أوسلو، والاعتراف بحق تقرير المصير للشـعب الفلسـطيني، والانسـحاب مـن مزارع شبعا اللبنانية، مع اعتماد مبـدأ الجهـاد الـذي أعطـى المقاومـة المسـلحة طـابع الفريضة الدينية، فضلاً عن مضمونها السياسي الوطني التحريري.

الفرضية الرابعة- أن النضال السلمي له دوره المساند؛ فالوصول إلى هدف محـدد في أي صراع قد يتحقق أيضاً استخدام وسائل سـلمية، مثـل الإعـلام والمقاطعـة الشـعبية ومواجهـة التطبيع والإضرابات إلى حـد العصـيان المـدني، ويغلـب عـلى هـذه الوسـائل أن تكـون مساندة للنضال من أجل تحقيق هدف محدد لكنها ليست قادرة بذاتها عـلى إحـداث التغيير.

ث- خريطة صراعات المستقبل

إن التسويات القائمة والقادمة، بالنظر إلى أطرافها ومرجعيتها، لن تضـع نهايـة لـلصراع العربي- الإسرائيلي، ولن تمنع استمرار المواجهـة بالوسـائل كافـة، بـل إن خارطـة الطريـق إنمـا تحدد خريطة صراعات المستقبل التي يمكن أن تدور على مستويين للصراعات المحتملة:

- **مستوى الصراع العربي- الإسرائيلي**

فمن ناحية أولى، سيبقي هناك صراع بحكم حقائق وضرورات لا مهرب منها:

أولا- استمرار توجهات قوى الهيمنة الغربية، بمـا تتضـمنه مـن تأكيـد الرابطـة العضـوية بـين الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية، فضـلاً عـن الحـرص الإسرائـيلي عـلى تأكيـد الانـتماء للغرب، وبما ينطوي عليه ذلك من امتهان الخصائص الثقافية- الحضارية للمنطقة العربيـة وشعوبها من ناحية أخرى.

ثانيا- إن أي قوة متفوقة عسكرياً على الحدود، بمعيار الأمن القومي المجرد، تعتبر قوة معادية، فإذا أضيف إلى ذلك أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق "الأمن المطلق" بما يعنيه من "تهديد مطلق" للأمة العربية من ناحية، وطبيعة العنصرية المجنونة التي تنطوي عليها العقيدة الصهيونية، وتطلعها إلي إخضاع الأمة العربية كلها من ناحية أخرى؛ إذا أضيف ذلا يتضح إلى أي مدى يمكن أن تستمر التسويات التي تم التوصل إليها.

ثالثا- حقائق الهزيمة التاريخية التي لحقت بالأمة العربية وأثقالها وأثمانها؛ إذ لم يحدث أن استسلمت أي أمة، إلى ما لا نهاية، لهزيمة تاريخية ساحقة فرضت عليها الاستسلام الكامل، رغم انتفاء مقوماته ومبرراته، ولا شك أن حال ألمانيا- بعد الحربين العالميتين- خير دليل.

رابعا- حجم وطبيعة القيود الواردة في المعاهدات والاتفاقيات بين بعض الأطراف العربية وإسرائيل، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة الدولة، بل ولا يبررها غير حال الحرب، لا حال السلام، خاصة بعد استكمال مسيرة التسوية الجارية والقادمة، والتوصل إلى سلام شامل وفق المعنى المتداول حالياً، وكما تجسد في المعاهدات والاتفاقيات القائمة.

خامسا- إن خبرة العلاقات الدولية المتواترة تكشف أن المعاهدات التي تبنى على أوضاع ظالمة غالبا ما تسقط أو تلغى؛ فقيام حكومة مصر الملكية عام 1951 بإلغاء "معاهدة 1936" مع بريطانيا العظمي من جانب واحد ينطوي على أكثر من دلالة.

سادسا- استمرار التوجهات الإسرائيلية المبنية على العنصرية والعدوانية والتوسعية تجاه فلسطين، أرضاً وشعباً ومقاومة، حتى مع افتراض قيام دولة فلسطينية في مناطق الحكم الذاتي من ناحية، وتجاه الدول العربية، سواء قبل التسوية وبعد ذلك من ناحية أخرى.

سابعا- الصراع بين الأمة العربية إجمالا والمشروع الصهيوني الاستعماري حول مصادر المياه والأسواق وموارد المنطقة وإمكاناتها.

- **مستوى الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي**

ومن ناحية أخرى، سيبقي هناك صراع فلسطيني- إسرائيلي متعدد الأبعاد نتيجة مأزق المشروع الصهيوني ذاته:

أولا- أن فلسطيني عام 1948 يحاصرونه بحق المساواة وحقوق المواطنة كافة، بما يكشف الطابع العنصري واللاديمقراطي للدولة الصهيونية.

ثانيا- أن فلسطيني الضفة والقطاع يحاصرونه بحق السيادة والدولة.

ثالثا- أن فلسطيني الشتات يحاصرونه بحق العودة وحق تقرير المصير.

رابعا- أن القدس بحد ذاتها قضية كبرى، فهناك معركة الداخل بهدف عودة أهلها إليها وتمكينهم من حقوقهم وممتلكاتهم فيها من ناحية، وهناك معركة عربية- إسلامية- مسيحية ودولية بشأنها من ناحية أخرى.

ثالثاً- الإمكانات

إن أي دراسة لعناصر الإمكانات ينبغي أن تدور حول محورين أساسيين: الأول يتمثل في معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها، والثاني يركز على حال الإمكانات.

1- معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها

لا شك أن حشد الإمكانات يمثل أمراً مهماً في إطار عملية صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع، لكن الأمر الأكثر أهمية يتمثل في كيفية توظيف واستثمار الإمكانات المتاحة، والتي يمكن إتاحتها، لتحقيق أهداف محددة، وحل معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها، وفق ما يأتي:

أ- إن صياغة المحددات تستهدف إدارة الموارد والإمكانات بما يحقق ثلاثة أغراض:

1- محاولة تغيير معادلة القوة– أي عناصر القوة وعناصر الضعف– على جانبي الصراع، ويتضمن ذلك على الجانب العربي عمليات منع التناقضات بين السياسات، وتعظيم الموارد والإمكانات، وتقليص عناصر الضعف، أما على الجانب الإسرائيلي فيتضمن شحن وتغذية التناقضات، وتقليص الموارد والإمكانات، وتعظيم عناصر الضعف.

2- محاولة تهيئة البيئة الدولية باستمرار، وليس كجزء من عملية تغيير معادلة القوة فقط، إنما أيضاً كمدخل لتهيئة الشرعية الدولية للحركة القادمة.

3- محاولة الاستجابة للظروف المتغيرة بصفة دائمة، سواء الظروف التي تتصل بعناصر القوة ومفهومها، أو تلك الظروف التي تتصل بالبيئة الداخلية والخارجية للصراع، ويدخل في ذلك تهيئة البيئة القادرة على استيعاب نتائج إنجاز جانب من الأهداف المحددة.

ب- **إن صياغة المحددات ينبغي أن تكفل بالتالي قدرا من المرونة**، يتيح للقيادات اتخاذ قرارات تتطلبها ظروف الصراع الديناميكية من ناحية، مع مراعاة مبدأ توزيع الأدوار، خاصة بين الأقطار العربية والطرف الفلسطيني، وبما ينطوي عليه من تعدد وتنوع من ناحية ثانية، وملاحظة ما تفرضه السياسات من معضلات جادة وحادة في ميدان إدارة الإمكانات، وهي معضلات تقتضي التفكير بأقصى قدر من الحرية والالتزام معا من ناحية ثالثة، وأمثلة ذلك:

- أن مطلب الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية قد يصبح قيداً إزاء تنازلات السلطة الفلسطينية، التي بلغت حداً لم يكن من المتصور أن تبلغه.
- أن مسيرة أوسلو، كما خارطة الطريق، تجعل إسرائيل والولايات المتحدة، بالضرورة، في وضع يسمح لهما بابتزاز السلطة الفلسطينية والدول العربية باستمرار.
- أن استمرار عمليات المقاومة الشعبية المسلحة، كما في جنوب لبنان، تقابله إسرائيل بتبني استراتيجية الردع الجسيم.
- أن المواجهة الشاملة تقتضي تبني سياسة محددة تجاه "الداخل الإسرائيلي"، بكل تكويناته وتناقضاته المتعددة، لكن ذلك ينطوي على مأزق محدد؛ لأنه قد يتعارض مع مواجهة التطبيع.

ت- **إن الحديث عن المستوى غير الرسمي- الذي يمتد من المجتمع المدني إلى المقاومة المسلحة- لا يعني إغفال أهمية ومحورية دور المستوى الرسمي**، وليس أدل على ذلك من التطلع الدائم، في محيط الأمة، إلى انعقاد مؤتمرات القمة العربية، كلما تعاظمت التحديات الإقليمية والدولية التي تواجه الأمة العربية، وكلما تفجرت الخلافات والمنازعات

العربية- العربية، وربما يكون من المفيد، في مجال تقييم الآمال والتوقعات التي تعلق عادة على مؤتمرات القمة العربية، الإشارة إلى أن هناك رأيين بهذا الخصوص في محيط الرأي العام العربي، ومجموعات المثقفين والمنشغلين بهموم أمتهم وقضاياها: أولهما- يعتقد بضرورة اجتماع عربي على مستوى القمة لمواجهة هذه التحديات الخارجية والداخلية، وذلك يبدو تفاؤلاً يُمَنّي نفسه بالأمل وينسى درس التجربة، وثانيهما- يعتقد أنه لا فائدة من اجتماع عربي على مستوى القمة، خصوصاً إذا كان انعقاده مرهوناً " بضوء أخضر" من خارج الوطن العربي، وهذا الاعتقاد- بصرف النظر عن هَمٍّ ثقيلٍ فيه– يبدو تشاؤماً يطفئ بقايا شمعة تذوب، لكنه ليس هناك غيرها في ظلام هذا الليل، والحقيقة أن كلا من الرأيين دليل أزمة عميقة تهدد الأمة في مستقبلها ذاته وليس في مجرد خياراتها، خاصة إذا وضع في الاعتبار أن هؤلاء الحكام العرب هم الذين يختلفون ويتفقون، وهم الذين يجمعون بين أيديهم كل خيوط الحل والعقد! مع تأكيد أن انعقاد مؤتمرات القمة ما يزال يشكل قيداً على الحكام العرب، حيث إن مبدأ الشرعية القومية ما يزال سائداً، رغم كل ما حل بالأمة العربية.

2- **حال الإمكانات**

ليس الهدف من التحليل الآتي بحث حال الإمكانات العربية تفصيلياً، إنما تقتضي الدراسة عرض العناصر التي تتطلبها عملية صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع فقط، وفي ضوء هذا التحفظ يجري عرض الإمكانات: السياسية- الإيديولوجية، والاقتصادية- الديمغرافية، والعسكرية– التكنولوجية، والتنظيمية– الدولية.

أ- **الإمكانات السياسية– الإيديولوجية**

يعتبر الواقع الحالي، واقع التسوية كما واقع الصراع، نتاج طبقات حاكمة عربية محددة بمصالحها وتوجهاتها، وحال جماهيرية بعينها، ومنهج، سبق عرضه، يدعي الواقعية.

- **الطبقات الحاكمة**

تتوقف دراسة محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي، من وجهة النظر العربية، على تحليل توجهات الطبقات الحاكمة العربية، في ضوء الخبرة التاريخية المتراكمة

لأكثر من نصف قرن، في محاولة لفهم ما يدور في أذهان صانعي السياسة العربية حالياً ومستقبلاً، وفي مجال رصد ومتابعة ما يدور في أذهان صانعي السياسة العربية لا بد من الاعتراف أن هؤلاء لا يملكون رفاهية الوقت التي نملكها، ولا رفاهية الاختيار بين البدائل كما نملك؛ فالمستقبل بالنسبة إليهم بعيد كل البعد، والبحث فيه جهد تنظيري، وتشتيت للطاقة المحدودة المتوافرة لديهم، والتطلع إليه يدخل في دوائر الأحلام أو الأوهام.

وعلى ذلك، لا يكفي أن نتحدث عن ظروف قُطْرية وإقليمية وعالمية، ثم نقول إن هذه الظروف تدفع المنطقة دفعاً نحو إقامة نظام عربي جديد، أو نظام إقليمي بديل، أو بعثرة قُطرية شاملة، بل يجب أن نرصد ونتابع ما يقوله ويفعله صانعو السياسة العرب، فهؤلاء هم الذين يتخذون القرارات بناء على إدراكهم الظروف المحيطة بهم، وبناء على مدى اقتناعهم أو استسلامهم لمحتوى النفوذ الأجنبي، وهم الذين أضعفوا النظام العربي بقرارات أو ممارسات، وهم الذين يقررون الآن في شؤون الحاضر ما سينعكس حتماً على مستقبل النظام العربي.

من هذه الزاوية يتضح على الفور أن رد فعل الطبقات الحاكمة تجاه الأحداث التي يتعرض لها الوطن العربي يدل- ضمن شواهد أخرى كثيرة ودامغة- على أن خط التصرف المفتوح أمامها هو في اتجاه تدعيم الأزمة الإستراتيجية الممسكة بخناق الوطن العربي.

وفضلاً عن ذلك، من الملاحظ أن انتكاس "الشرعية الثورية" قد صاحبه، وربما كان سبباً من أسبابه، تضخم الثروات النفطية للأنظمة الملكية وتصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربي، ولم تصبح "الأنظمة التقدمية" تابعة لقوى خارجية فقط، وإنما أيضاً لأنظمة عربية، فكأن تبعيتها أصبحت تبعية مزدوجة إحداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة قُطرية أخرى هي نفسها تابعة لقوى خارجية، وباختصار فمع نهاية سبعينيات القرن الماضي كانت معظم هذه الأنظمة قد فقدت القدر الأكبر من شرعيتها وفاعليتها على السواء، وأحكمت من حولها حلقة مفرغة من البؤس التاريخي.

ثم إن أزمة الشرعية لا تقتصر على قضية السلطة، وإنما هي تمد ظلها إلى "مشروعية الثروة"، وعندما تظهر في أي دولة تساؤلات عن شرعية السلطة وعن مشروعية الثروة،

فمعنى هذا أن تلك الدولة تواجهها مشكلة التناقض بين الواقع والحقيقة، وهذه قضية بالغة الحساسية، لأن السخط والغضب السياسي يمكن أن يلحق بهما سخط وغضب اجتماعي، وهما معاً شحنة خطرة لا تستطيع أن تتحملها مجتمعات هشة لم ترسخ فيها بعد سيادة الدساتير والقوانين.

- **الجماهير العربية**

في إطار تحليل الأزمة الإستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي تبدو الجماهير العربية غائبة عن الفعل السياسي المنظم والمستمر، وهي بالتالي غائبة عند التحليل والتفسير والاستشراف، لذلك فإن غياب رد الفعل العربي العام تجاه الأحداث الجسيمة التي تعرض لها الوطن العربي– وتوقع استمرار هذا الغياب– يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي.

وفي محاولة رصد أسباب هذه الحال الجماهيرية العامة تمكن الإشارة إلى العناصر الآتية:

- ضياع الهدف القومي بتأثير الصدمات والاختيارات الجديدة في المنطقة العربية، وبالذات من جانب مصر (تصفية الناصرية، الانفتاح، كامب ديفيد.. إلخ)، والسعودية (الخيار الإسلامي، دور النفط)، وسوريا (مأزق لبنان)، والعراق (غزو إيران ثم غزو الكويت)، ومنظمة التحرير الفلسطينية (أوسلو.. وما بعد).
- طبيعة الدور المصري في الوطن العربي، فمنذ مطلع القرن الحالي ومصر تباشر ثلاثة أدوار أساسية: التحديث، التوحيد، التأمين، وعندما اختفى هذا الدور المركزي لم يكن من المتصور بروز بديل تلقائي يؤدي وظائفه، وإذا تدهورت قاعدة النظام نفسها، فإن بقية الهياكل لا تستطيع الصمود بمفردها، وإذا انفلتت فإن النظام يصبح بلا مركز وبلا قاعدة، ويتفكك.
- مأزق الدولة القُطْرية وعجزها عن الوفاء بوظائفها الأساسية، وكلما اشتد العجز تعاظم استئسادها على مواطنيها، ولقد أصبح العنف والعنف المتبادل هو لغة الخطاب السياسي بين مجموعات النخبة الحاكمة وشعوبها، وبين هذه المجموعات داخليا، كما أصبحت الهيمنة الخارجية والتبعية للغرب هي لغة الخطاب الدولي بين

كل نخبة حاكمة قُطرية والولايات المتحدة، حتى من قبل انفرادها بقيادة النظام العالمي.

- النفط والغرب، إذ لا شك أن للعوامل الخارجية أهمية خاصة في تأسيس فترة الانحسار العربي، بما في ذلك الدور الذي لعبه النفط تعبيرا عن العوامل الخارجية، ولا شك أيضاً في أهمية الدور الذي لعبته عملية الهجرة تجاه منابع النفط في سلب إمكانيات التغيير الاجتماعي- السياسي من بعض البلدان العربية ذات الدور المتميز، وفي مقدمتها مصر.
- ظاهرة "تعب المعادن: Metal Fatigue"، إذ يمكن القول إن الجماهير العربية أصيبت بنوع من "تعب المعادن" بسبب طول مرحلة النضال بما رافقها من "توتر ثوري"، فضلاً عن الصدمات المختلفة التي تعرضت لها، مثل الانفصال، وهزيمة عام 1967، ورحيل جمال عبد الناصر، والحرب الأهلية اللبنانية، واتفاقية كامب ديفيد، وحروب الخليج، واحتلال العراق، واتفاقية أوسلو.

وفي ظل هذه الحالة الجماهيرية العامة، التي ساهمت في صنعها، وتساهم في استمرارها، أطراف عربية ودولية عديدة، كان من الممكن لكل من أنور السادات، وصدام حسين، وياسر عرفات، أن يتخذ قراراته الخطيرة "مطمئناً" إلى رد الفعل العربي العام، لكن حال الصراع العربي- الإسرائيلي، وحال التسوية، كما حال العراق، كل ذلك أحدث نقلة نوعية في الإحباط لدى تلك الجماهير العربية، دفعت بها إلى مزيد من السلبية وإلى الاختزال الشديد في تحديد الهدف الاستراتيجي، شعبياً، للصراع العربي- الإسرائيلي، وللصراع العربي – الغربي إجمالاً.

ولا بد هنا من تأكيد أن التوصيف السابق لرد الفعل الجماهيري لا يحوي في طياته أي إدانة للشعب العربي، فلهذا الموقف الشعبي السلبي أسباب موضوعية، سيسجلها التاريخ ضمن "إنجازات" الأنظمة التي استفادت فيها بكفاءة وفاعلية من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى الإبداع المحلي، خاصة في مجالات الأمن والإعلام.

وفي ضوء المحددات الأساسية السابقة، يمكن القول إن حال الجماهير العربية، على مدار

العقد الماضي، شهد مجموعة من المؤشرات والتوجهات ذات الأهمية في مجال عودة الجماهير العربية إلى المسرح السياسي، وإعادة الاعتبار إلى المجتمع المدني العربي، وإخفاق محاولات تغييب وتحييد الرأي العام العربي عن القضايا الرئيسة للأمة العربية.

ولا شك أن تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي يعتبر في مقدمة هذه التطورات، فهو إنجاز تاريخي بكل معنى الكلمة، أعطى زخماً لثقافة المقاومة في الشارع العربي، تجسد ملياً في انتفاضة الأقصى، ولا شك أن تحرير الجنوب اللبناني وانتفاضة الأقصى شحنا عقيدة النظام العربي وفجرا مخزونة الأيديولوجي، وكذلك فعَلَ احتلال العراق، وتكمن أهمية الانفجار في الشارع العربي في أنه لا يعبر فقط عن تراكم الإحباط عند الشعوب العربية، والفجوة الواسعة بينها وبين الحكام، بل يعبر أيضاً عن المخزون الأيديولوجي والحضاري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من عقيدة النظام العربي، التي تعلو وتخبو تجاوباً مع الظروف والأزمات التي تعصف بالمنطقة، دون أن يعني ما تقدم أن هذه الحالة الجماهيرية تؤذن ببزوغ فجر جديد يلعب فيه المخزون الأيديولوجي والحضاري والرأي العام العربي دوراً مؤثراً في صياغة القرار في المنظومة القطرية.

ب- الإمكانات الاقتصادية- الديمغرافية

لا شك أن الاقتصاد هو مجال للحرب بوسائل أخرى، وتحتل تلك القضية أهمية خاصة في المواجهة بين العرب وإسرائيل في المستقبل، من ثمّ، فإن صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع لا بد أن تركز على توافر الشرطين الآتيين:

1- خروج الدول العربية من دائرة التخلف والتبعية، باعتبار أن ذلك شرط ضروري، وإن كان غير كاف، لكي يتوافر لديها الموارد المادية والتكنولوجية اللازمة لمواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد وردعه.

2- بناء الاقتصاد المقتدر ذي القاعدة الصناعية والتكنولوجية العصرية التي تجعله قادراً على المنافسة، والإقلاع على منحنى النمو المرتفع والمتواصل عبر الزمن.

لكن ذلك لا يتم في فراغ، بل في إطار بيئة عالمية تحكمها "آليات العولمة"، و"محيط إقليمي" حافل بالصراعات والمنافسة الشرسة، إن تلك البيئة لها انعكاساتها على مستقبل

الصراع العربي– الإسرائيلي، على أساس أن إسرائيل تعتبر نفسها إحدى الدول المستفيدة من عمليات العولمة، لذلك تحاول توظيف كافة أدوات العولمة لمصلحتها على حساب الاقتصاديات العربية التي تحاول إلحاقها بها باعتبارها حديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي المعولم في ظل ما تعده من سيناريوهات السلام، انطلاقا من أن مشروع بناء نظام الشرق الأوسط الكبير بدوره يمثل إحدى آليات العولمة في المنطقة تحت قيادة إسرائيل.

من ناحية أخرى، وفي إطار الصراع الحضاري طويل الأمد، ينبغي أن يلقى العنصر الديمغرافي اهتماما خاصاً؛ فالتزايد السكاني اليهودي يعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على الهجرة، بينما يلعب التكاثر الطبيعي دوراً ثانوياً في هذا التزايد، أما الشعب الفلسطيني، فإن تزايده يعتمد اعتماداً كلياً على التكاثر السكاني، وإن تعداد الأقلية العربية يبلغ حالياً خُمْس سكان إسرائيل، وسيصل إلى حوالي 30%-40% من السكان عام 2020، وفي العام ذاته سيشكل الشعب الفلسطيني أكثرية بين مجموع المقيمين على أرض فلسطين التاريخية، وضعفي عدد اليهود، حيث يعيش مثلهم من الشعب الفلسطيني في الشتات، يؤكدون حقهم وواجبهم في العودة.

في مواجهة هذه الحقائق الديمغرافية تسعى إسرائيل إلى استباق أي إغراق عددي عربي؛ فتعمل على إبقاء الهجرة عنصراً فاعلاً، كما تؤكد أهمية الكيف في مقابل الكم.

ت- الإمكانات العسكرية- التكنولوجية

إن التقدير السليم لحقيقة "اختلال توازن القوى" بين الدول العربية وإسرائيل، يقتضي التوقف عند المنهج المستخدم في مقارنة الإمكانات، ولا شك أن إسرائيل تتفوق على الدول العربية في كثير من المجالات، لكن ذلك لا يعني أن تلك الدول تعجز عن مواجهة إسرائيل ما لم تكن أقوي منها أو نداً لها في كل المجالات.

وفي الحقيقة إذا ما خلد أي شعب إلى مثل هذه الحسابات قبل أن يشرع في مقاومة الاستعمار لما قامت حركة تحرير واحدة، فحروب التحرير كافة كانت تنشأ والدولة الاستعمارية أقوى وأكثر تقدما في التعليم والتكنولوجيا والاقتصاد والقوات المسلحة، ورغم ذلك تكون حروب التحرير متاحة، ويكون النصر فيها ممكناً؛ لأن الشعب المقاوم يملك

مصادر قوة بديلة فاعلة- في مقدمها الإرادة والتضحيات- تجعل التوازن إجـمالاً في مصـلحته، ويكون النصر بالتالي ممكنا.

أما من ناحية التـوازن العسـكري بالتحديـد، فـإن التطـورات الراهنـة تقـتضي بـدورها إسقاط "مناهج الحساب والتقييم" التي درجنا على استخدامها في مقارنة الإمكانـات، ولا شـك أن هناك اختلالاً في التوازن العسكري لمصلحة إسرائيل، من حيث الجيوش النظامية والأسـلحة التقليدية، لكن هذا الاختلال يحد من آثاره انتشار الصواريخ ذات الـرؤوس غـير التقليديـة أو فوق التقليدية لدى مصر وسوريا، لأن تـوازن الرعـب لا يمكـن أن يـؤدي إلى تجميـد الترسـانة النووية الإسرائيلية وملحقاتها فحسب، لكنه يؤدي أيضاً إلى تقييد إمكانية اسـتخدام الجيـوش النظامية لكي لا تتحول في أي لحظة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التـي أصبح يخشـاها الطرفان.

إن هذه المراجعة قد تكون مناسبة لمناقشة مسـألة تـوازن القـوى مـن منظـور جـدير بالاعتبار؛ فمن الملاحظ أن من بين المصطلحات الأكثر شيوعاً في الخطاب العربي المعاصر هناك تعبيران: أولهما- التكيف مع المتغيرات، وثانيهما- مراعاة موازين القوى.

لا شك في أن هذين المصطلحين يتحليان بدرجة من "الهيبة العلمية"، ويتسمان بمسحة من الواقعية التي تبدو ضرورية لإخراج الخطاب العربي من براثن الشـعارات! لكـن الخطـورة في شيوعهما، وفي طريقة استخدامهما، أن ذكرهما يرتبط غالبا بمجموعة من النتـائج السياسـية والاقتصادية والفكرية التي تكاد تشكل بمجملها انقلابات على غير صعيد، بـل دعـوة صريحـة للتخلي عن منظومة قيم ومعتقدات آمَنّا بها على مدى عقود، لمصلحة منظومة أخرى لم نختبر بعد مدى جديتها وجدارتها، بل مدى علميتها وموضوعيتها أيضاً.

إن المفارقـة الصـارخة الكامنـة في تـلازم هـذين المصـطلحين تتمثـل في أن الـدعوة إلى التكيف مع المتغيرات- لأننا كما يقولون نعيش في عالم متغير باستمرار- تتطلب منا في الوقت ذاته أن نتعامل مع ميزان القوى الراهن وكأنه ميزان ثابت لا يخضع هو الآخـر لحكـم قـانون التغير ذاته! كأننا لا نستطيع بجهود نبذلها، ونضال نخوضه، وإمكانات نحشدها، أن نسـهم في تغيير هذه الموازين، وتصحيح الخلل فيها؟! أليست حرب عام 1973 خير شاهد؟!

لنكن أكثر صراحة، إننا، باسم التكيف مع المتغيرات ومراعاة موازين القوى، أمام دعوة صريحة للتخلي عن حقوقنا ومقدساتنا، وعن هويتنا وثقافتنا، وعن استقلالنا ومشروع نهضتنا، باختصار: التخلي عن عروبتنا الجامعة، الحاضنة لكل قوى الأمة وعقائدها وتوجهاتها.

من ناحية أخرى، عندما يأخذ الصراع- أي صراع- شكلاً مسلحاً تلعب التكنولوجيا المستخدمة من قبل كل طرف دوراً أساسياً في تقرير نتيجة الصراع، ولدى مراجعة سجل الصراع المسلح يتضح أن أداء الجيوش النظامية العربية كان يتحسن بشكل سريع من مستوى يعادل الصفر تقريباً في عام 1948، إلى نقطة التكافؤ والسجال في عام 1973، وهي نقطة الخطر التي يمكن أن تغري طرفاً يمتلك أسلحة الفتك أن يجرب حظه فيها، وليس من رادع عن مثل هذه الخطوة سوى الخوف من ارتدادها، إن هذه الأسلحة لا يمكن استخدامها تدرجاً وتصعيداً، وهي فرصة واحدة لا بد من التحسب إذا طاشت، من هنا حرصت الولايات المتحدة على أن تتوافر لدولة إسرائيل وحدها هذه الأسلحة ... إن وصول هذه النقطة الحرجة من السجال التقليدي والإغراء النووي كان له دوره في تحرك الولايات المتحدة وإسرائيل تجاه عملية التسوية، لاستبعاد خطر الحروب النظامية، فنظراً إلى الارتباط العضوي بين الغرب وإسرائيل، أصبح السلام هو سبيل لئلا تكون المواجهة ضد إسرائيل سبباً في إرباك علاقات التكامل الجديدة بين العرب والغرب، لكن صعود المقاومة الإسلامية المسلحة أكد أنه لن يجدي نفعاً أي أمن نووي إذا كان الأمن النفسي مختلاً باستمرار، ومن المعروف أن جنوب أفريقيا وجدت أن من الأفضل لها أن تفكك عنصريتها بدلاً من استعمال قدراتها النووية.

ث- الإمكانات التنظيمية- الدولية

إذا كانت السياسة العربية، كما السياسات الدولية عموما، في حال سيولة، فإن الأخطار والتحديات التي تهدد الوجود العربي الجماعي تفرض على العقل السياسي العربي – وإن كان في اللحظة الراهنة مشدوداً إلى أحداث وتطورات متلاحقة تملي عليه مواقف وقتية- أن يكون مدركاً في نهاية الأمر لحقيقة أن استمرار النظام العربي فاعلاً سيقي الدول

العربية من مخاطر الذوبان في هويات أكبر من الهوية العربية، ومن مخاطر التشرذم إلى هويات ثانوية ومنها التقسيم والتفتيت، ومن هنا أهمية الدور الذي تمارسه التحديات الداخلية والخارجية؛ إذ منذ نشأة النظام العربي شعرت الدول العربية الأعضاء فيه بضخامة تحديات الأمن والتنمية وجهود بناء الدولة الحديثة، وشعرت في نفس الوقت بحجم التحدي الصهيوني، هذا الشعور كان كافياً لأن يولد رغبة ولو شكلية في استمرار التضامن العربي في إطار منظمة إقليمية هي جامعة الدول العربية، كذلك كانت الجامعة تمثل رصيداً مهماً- حتى عندما كان يتضاءل نفوذها وينخفض أداؤها- استخدمته الدول العربية حديثة الاستقلال في خلق مكانة دولية وتثبيت دعائم الاستقلال، وفي تقوية مراكزها التفاوضية تجاه العالم الخارجي، واستمرت إلى يومنا هذا تستخدمه وإن بطريقة انتقائية.

وفي هذا السياق يتضح مغزى الهجوم الأمريكي- الإسرائيلي على النظام العربي، فكلاهما ضد العروبة كمبدأ وعقيدة، وضد التجمع العربي كإستراتيجية، وضد جامعة الدول العربية، مع ما هي عليه، كمؤسسة، لذلك أليس من اللافت للنظر أن مجرد وجود جامعة الدول العربية يؤرق القوة العالمية الأعظم، هي الولايات المتحدة، وقوة إقليمية كبرى، هي إسرائيل؟ فالتخطيط الأمريكي- الإسرائيلي للمنطقة يريد تعاملاً فردياً للدول العربية مع نظام الشرق الأوسط، الذي يستبعد هذا ويقبل ذاك، أي يتعامل مع النظام العربي بهدف تمزيق أوصاله، وتصفية هويته وعقيدته، ثم إلغاء وجوده كإطار للتفاعلات العربية- العربية، وبهذا المعنى تبدو جامعة الدول العربية خارج التصور الأمريكي- الإسرائيلي لمستقبل المنطقة، فوجودها يعني استمرار الرابطة القومية العربية، بل إن القيمة الرمزية للجامعة تبدو أهم بكثير من دورها العملي المشوب بالعجز والترهّل والقعود، إنهم يتصورون- كما تقدم- أنهم كسبوا المعارك السياسية والإستراتيجية وربما الاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى معركة الوعي والعقل، وفي هذه المعركة يبدو بقاء الجامعة فكرة مزعجة، بقدر ما تذكّر العرب بمراحل من تاريخهم المعاصر، استطاعوا فيها أن يتجمعوا وأن ينجزوا، وبالتالي ففي ظل متغيرات معينة يمكن استعادة التضامن العربي، الذي أثبت أنه أداة فعالة لتعامل عربي ناجح مع التحديات الخارجية.

لذلك فإن بقاء الجامعة- رمزاً ومؤسسة- قد يكون نافعاً ذات يوم إذا عادت العقول إلى الرؤوس، وعاد البصر إلى العيون، وعادت البصيرة إلى القلوب!

خاتمة- العبور ... إلى أين؟

يشكل عنصر الزمن أهمية خاصة بالنسبة لعملية صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع أي صراع، لأن هذه العملية تتعامل بالضرورة مع استشراف المستقبل، وتنطلق من نقطة زمنية إلي نقطة زمنية أخرى، ولهذا العنصر أهمية مضاعفة في حال الصراع العربي- الإسرائيلي؛ نظراً لأن قضية فلسطين تفجرت في زمان غير موات من ناحية توازن القوى الخارجية، ومستوى التهيؤ العربي الذاتي، ومستوى الوعي السياسي العربي، وبالمقابل مستوى تهيؤ العدو وقدرته على استثمار كل ما هو متاح له من إمكانات استثماراً أفضل.

إن الزمن عبارة عن عناصر كثيرة متحركة، ولا يتطلب التعامل معه مجرد التنبؤ أو التوقع، بل العمل على التأثير في العناصر المتحركة، لدفعها في مسار أو مسارات تبعد الضرر وتأتي بالفائدة من خلال خلق واقع إثر واقع، والانطلاق الدائم من الواقع الأحدث إلى واقع آخر يليه، ويتضمن إنجازاً أفضل، على أساس أن عملية صياغة المحددات- كما تقدم- ينبغي أن تستهدف إدارة الموارد والإمكانات بما يحقق عدة أغراض، يأتي في مقدمها محاولة تغيير معادلة القوة - أي عناصر القوة وعناصر الضعف- على جانبي الصراع، مع تأكيد أن الزمن- بحد ذاته- ليس خصماً في أي صراع، ولا هو يعمل لمصلحة طرف ضد طرف، وإنما هو يخدم من يستخدمه بكفاءة وفاعلية، وإذا كانت عملية صياغة محددات بناء سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي تنطلق من أن الزمن يلعب- أو ينبغي أن يلعب- ضد مصلحة إسرائيل، في صراع حضاري من هذا النوع، فإن ذلك يقتضي تعبئة كل الإمكانات القائمة والكامنة في الأمة لتحقيق هذه الغاية.

إن إسرائيل تدرك جيداً قيمة عامل الزمن في هذا الصراع، لذلك تسعى إلى إنتاج البنية الأساسية النفسية لإعراض العرب عن الرهان على عامل الزمن، ولذلك فهي في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة، وإحاطته بسائر الضمانات الذاتية والإقليمية والعالمية، ومن ثمّ، لا يمكن فهم إصرارها على إسقاط الميثاق الوطني الفلسطيني، وإصرارها على أن تتلازم

عملية السلام، على المسارات العربية الأخرى، مع التطبيع وإلغاء المقاطعة، إلا ضمن ذلك المنحى، رغم نجاحها في انتزاع الاعتراف العربي والفلسطيني بشرعية وجودها.

إن مرحلة من التاريخ العربي وصلت إلى نهاياتها مع نهاية القرن الماضي، وهناك زمان عربي قادم، ينتظر صياغة آماله، وينظر تحديد مهامه، وينتظر رجاله، وحيوية الأمة العربية وحدها هي الكفيلة بتحديد مدة الانتظار!

لكن هناك- ابتداء- شرطين لازمين لكي لا يتوقف الزمن العربي: الشرط الأول- هو استعادة الوعي بوسائل المعرفة، والشرط الثاني- هو استعادة الإرادة بوسائل العقل!

الفصل الأول/ الورقة الثانية

المحددات من وجهة النظر الفلسطينية

سمير عوض*

سيتم التعرض إلى التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة، وهي تشكل في الوقت نفسه المحددات التي تنطلق منها السلطة في مفاوضاتها مع الكيان الإسرائيلي؛ فهناك مسائل متعلقة بسياسة الحصار والتضييق على الفلسطينين، مثل الجدار والحواجز، وتحدي خطة الفصل الأحادي الجانب والاستيطان، والمياه واللاجئين والقدس والحدود، وقضية الأسرى والمعتقلين، وتمثل جميعها قضايا الوضع النهائي، وكل واحدة منها مرتبطة بالأخرى؛ فلا يمكن مثلا فصل قضية الجدار عن قضية الحدود والمياه والاستيطان والقدس.

إن السلطة الفلسطينية في ظل هذا الواقع تقف أمام تحديين:

- الوضع الداخلي الفلسطيني المتمثل بالانسحاب من غزة وتبعاته، ومسألة الأمن والحد من الفوضى الداخلية.
- الانتقال إلى مفاوضات الحل النهائي، واستحقاقاتها بإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة في ظل تحدي الاحتلال وسياسات الحكومات الإسرائيلية التي تسعى إلى فرض رؤاها للحل، وتعنتها في الانتقال إلى مفاوضات الحل النهائي بدعم أمريكي كامل.

وللخروج من هذه الأزمة على السلطة الوطنية أن تخرج من حالة ردات الفعل في التجاوب أو رفض مشاريع الحل التي تطرح من حين لآخر، وأن تأخذ زمام المبادرة من خلال صياغة مشروع للحل الدائم، قائم على أساس الشرعية الدولية والقانون الدولي فيما يخص كل القضايا سالفة الذكر، وتشكل القضايا الأساسية، وأن تنظم حملة دبلوماسية واسعة لعرضها على الدول العربية والأوروبية والدول الصديقة واللجنة الرباعية على أنها تمثل

---

* مدير مركز أبو لغد في جامعة بيرزيت- فلسطين.

رؤية السلطة الوطنية للحل، وتحرج بها بالمقابل أمريكا والكيان الإسرائيلي، وتخرج السلطة الوطنية بذلك من الوضع المحرج الذي وضعت فيه بعد الانسحاب من غزة، حيث ظهر شارون بمظهر رجل السلام، وبهذه الحالة يوضع الكيان الإسرائيلي في موقع ردة الفعل التي ستكون محسوبة عليه وستسجل نقطة لصالح الدبلوماسية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، فقد يعزى ترددها في التفاوض إلى احتفاظها بدوافع أخرى، مما سيدفع الرأي العام للتشكيك بصدق نواياها، وبالتالي تخسر شرعيتها الدولية.

إن عقد مفاوضات دون تحضير جيد ودون ضمان نتائجها، وفي ظل عدم وجود مرجعية واحدة واضحة تحكم العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية يوحي بأن شارون رجل سلام وجاد بإحياء المفاوضات وعملية السلام، في حين أن شارون يفعل كل ما من شأنه دفن السلام وجعل الأمن الإسرائيلي هو المرجعية الوحيدة للمفاوضات ولكافة الاجتماعات الفلسطينية- الإسرائيلية، ولكافة الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تهتم بأزمة الشرق الأوسط.

وينسجم مع هذا الاستنتاج رفض الدخول في التفاصيل، مثل تفاهمات شرم الشيخ والقضايا العالقة بعد الانسحاب من غزة، ورفض التركيز على هذه التفاصيل والقضايا، لأن الانشغال بها لا يؤدي إلى عدم حل القضايا الأساسية مثل الاحتلال والاستيطان والجدار والعدوان فحسب، وإنما- وهذا ما حصل فعلاً حتى الآن- لا يؤدي إلى حل القضايا والتفاصيل الجزئية، فتفاهمات شرم الشيخ التي كان يجب تنفيذها خلال أسابيع، وأشهر قليلة على الأكثر أصبحت سقفاً للمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، والأنكى من ذلك أن هذا السقف أصبح بعيد المنال، وبحاجة إلى نضال لتحقيقه، فقد خطف شارون في القمة عودة سفيري مصر والأردن إلى تل أبيب أمام بصر الإدارة الأمريكية وسمع الاتحاد الأوروبي، ونقض وعوده للرئيس مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني، ولم ينفذ تفاهمات شرم الشيخ التي التزمها بحضورهما.

ورغم وفاء أبو مازن بالتزاماته ونجاحه في إقناع القوى الوطنية والإسلامية بأهمية التهدئة وعمل "هدنة" من جانب واحد، إلا أن شارون ظل على موقفه، ولم يتجاوب مع

طلبات رئيس السلطة الفلسطينية المتواضعة، ولم يسمح بعودة مبعدي أحداث كنيسة المهد في بيت لحم إلى بيوتهم وقراهم، ولم يطلق سراح دفعة جديدة من المعتقلين، ورفض التعهد بعدم التعرض لزعيم الجبهة الشعبية أحمد سعدات وزميله العميد فؤاد الشوبكي في حال إخلاء سبيلهما، ولم يخفف الحواجز على الطرق ولم يسهل حياة الناس، ولم يسحب جيشه من المدن الفلسطينية (أريحا وطولكرم وقلقيلية ورام الله وبيت لحم) ورفض تسليمها للسلطة الفلسطينية.

وما دام الأمر كذلك، لنجعل التركيز على القضايا الأساسية التي يجب صياغة المبادرة أو المشروع الفلسطيني للحل على أساسها، وعندما نتوصل لحل لها في كافة التفاصيل، وعندما نفشل بالاتفاق حولها سنفشل حتماً.

الوضع الداخلي

- **حالة الفوضى والفلتان الأمني**

إن إسرائيل لا تريد استقرار النظام السياسي الفلسطيني، بل تعمل على تقويضه بمختلف الوسائل المتاحة، لأن حصول الاستقرار يضع ضغوطا عليها؛ إذ سيؤدي إلى بطلان حجتها التي دامت لسنوات حول عدم وجود شريك فلسطيني يعتمد عليه للمضي في عملية التسوية السياسية.

إن استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية تصب مباشرة في مصلحة إسرائيل كونها تؤيد ادعاءها أن الفلسطينيين ليسوا قادرين على حفظ الأمن، وبالتالي فإنهم لا يستحقون أن يكونوا شركاء تفاوض في عملية التسوية السياسية، ومن هنا تثبت إسرائيل موقفها أن الوسيلة الوحيدة الممكنة للتقدم في طريق تسوية الصراع مع الفلسطينيين تتمثل باتخاذها خطوات أحادية الجانب، لذلك تعمل دوماً على التصعيد، فتفتعل الأحداث الميدانية، وتقوم بالاقتحامات والاغتيالات والاعتقالات، وتشدد الضغط العشوائي على الفلسطينيين على الحواجز المنتشرة على طرق الضفة الغربية، ويستمر الوضع هكذا، وترفع خلاله إسرائيل وتيرة الاستفزازات لتحرج السلطة الفلسطينية بقبول الادعاء الإسرائيلي بضعفها وعدم قدرتها على مواجهة تحدي الفصائل لسلطتها الواحدة (وكأن

الفصائل عند مقاومتها للاحتلال تتحدى السلطة!)، أو بالدخول في مواجهة مفتوحة مع هـذه الفصائل تؤدي إلى إشـعال فتيـل حـرب أهليـة فلسـطينية تطـيح بالوضـع الفلسـطيني لفـترة مديدة، وتثبت أن إسرائيل معـذورة في عـدم وثوقهـا بالسلطـة الفلسـطينية مـن ناحيـة، وفي اتباعهـا سياسة فك ارتباط أحادي مع الفلسطينيين من ناحية أخرى، وفي كلتا الحـالتين تحـرج السلطة أو تدفعها نحـو هاويـة الحـرب الأهليـة، وتفـوز إسرائيـل بمبتغاهـا التسـويفي لحـين انتهائها من فرض أسس التسوية التي تريدها على أرض الواقع.

ومن هنا، فإنه لا بد من اتخاذ سلسلة خطوات سريعة وفاعلة تفوِّت على إسرائيل الفرصة وتسهم في ترسيخ سيادة القانون، وإن حالة الفلتان الأمني رغم مخاطرها الجسيمة إلا أنهـا حالـة غير مستعصية ويمكن معالجتها إذا مـا تـم اتخـاذ إجـراءات عمليـة كفيلـة بتقويـة دور السـلطة القضائية، وتعزيز مكانتها باعتبارها المدخل الرئيس لوضع حد لظاهرة الانفلات الأمني.

ويمكن معالجة الفلتان الأمني والفـوضى مـن خـلال إعـادة فـرض القـانون في المنـاطق الفلسطينية ونشر الأجهزة الأمنية وفرض نظام المحاسبة، حيث من السهل التعامـل مـع هـذه الحالة وحلها، خصوصاً بعد انتخابات المجلس التشريعي المقبلة؛ حيـث يصـبح قطـاع عـريض من الشعب الفلسطيني مسؤولا عن القرار وتطبيقه نتيجـة دخـول أقطـاب مـن المعارضـة في الانتخابات، فالمشاركة في الانتخابات التشريعية الجديدة المقـررة في كـانون ثـاني/ينـاير المقبـل ٢٠٠٦، تمثل نهاية مرحلة من عمر النظام السياسي الفلسطيني القديم، وبداية مرحلة جديدة لها سماتها الخاصة، تنهي مظاهر التفرد بالقرار والمسؤولية عنـه، وبغـض النظـر عـن النسـب التي ستحصل عليها القوى والاتجاهات الرئيسة، فالمؤكد أن عهد حكم الحزب الواحد سينتهي دون رجعة عند إقفال صـناديق الاقـتراع، كـما أن مبـدأ التمثيـل النسـبي وقـانون الانتخابـات الجديد وعدد أعضاء المجلس ... إلخ كفيلة بخلق مجلس تشريعـي يختلـف في بنيتـه اختلافـا نوعيا عن المجلس المنتهية مدته، وأنه سيرسي نوعا من الرقابة والمحاسبة السياسية.

لذلك، فإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المقرر أمر في غاية الأهمية فلسطينيا، وتأجيل إجرائهـا سـيؤدي إلى انتكاسـه بالغـة الخطـورة عـلى الوضـع الفلسـطيني الـداخلي، وسيمنح إسرائيـل الفرصـة في تأكيـد نظرتهـا، واسـتمرارها في تخريـب الوضـع، فالواضـح أن

الوقوف أمام إجراء انتخابات ديمقراطية يشكل صعوبة بالغة لكل من يدعي الديمقراطية ويبشر بضرورتها في المنطقة.

- **الانسحاب من غزة**

سعى شارون من خلال الانسحاب من غزة، وتحت مقولة إنهاء الاحتلال، إلى تحقيق هدفين: إنهاء مسؤولية إسرائيل عن قطاع غزة، وتعزيز الشرعية الدولية الإسرائيلية، ويتمثل ذلك بسحب قوات الاحتلال، وإزالة الوجود المدني الإسرائيلي منها، وإحكام السيطرة الخارجية عليها، وبالمقابل تعزيز الوجود الاستيطاني في الضفة الغربية وخصوصا القدس، وهذه الخطة التي تلخصت بعبارة شارون "خطة انفصال عن غزة" هي "خطة ارتباط بالضفة".

ومن المبادئ المركزية لخطة الانسحاب أيضا، أن إسرائيل تتطلع إلى التوصل إلى تسوية متفق عليها على أساس دولتين لشعبين، كجزء من رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش، وتكمن الخطورة هنا في تجاوز قرارات الشرعية الدولية (242)، والتي تعززت في التصريحات الأخيرة لبوش في 2005/4/12، على ضوء زيارة شارون التي أقر فيها بوش بالتعهدات والضمانات لشارون في نيسان/أبريل عام 2004، بالإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة، وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967، وشطب حق العودة، واعتبار القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، في تعدٍ واضح على قرارات الشرعية الدولية (194، 242، 338)، واعتماد شرعية جديدة هي الولايات المتحدة الداعم الرئيس للكيان الإسرائيلي.

ومن المبادئ المتعلقة بخطة الانسحاب أيضا الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، لإحكام السيطرة على الضفة الغربية بتقطيع أوصالها وتحويلها إلى معازل سكانية؛ فإسرائيل تسعى من خلال خطة الفصل وبناء الجدار إلى انتزاع أراض جديدة من الفلسطينيين، عبر تقويض مفهوم الخط الأخضر أو خط الهدنة 1949 أو خطوط 4 حزيران عام 1967، باعتبارها خطوطا معترفا بها لتحديد حدود إسرائيل، عبر ابتكار بدعة جديدة في القانون الدولي تتمثل بالاعتراف بسياسة الأمر الواقع بمفعول رجعي خارج إطار التبادل أو التوافق مع الطرف الآخر المعني.

قد تكون إسرائيل قد توصلت إلى قدر محدود من مكاسب الشرعية الدولية عبر تنفيذ خطة الانسحاب، هذا إذا استطاعت تعزيز شرعيتها دولياً، لذلك يجب على السلطة الوطنية الاستمرار بالدور السياسي والقانوني بهدف الاستمرار بتحميل إسرائيل المسؤولية حتى ما بعد الفصل على قاعدة تطبيق وثيقة جنيف الرابعة، وانطباقها على حالة قطاع غزة بعد الانفصال، وبالمقابل الاستمرار بحشد القوى التضامنية الدولية باتجاه إبراز حقيقة سعي خطة شارون الرامي إلى الدولة المؤقتة على 42% والحلول المرحلية طويلة الأمد متعددة الحلقات، وذلك على حساب حقوق شعبنا والقانون الدولي الإنساني والإرادة الدولية.

وبهذا ستواجه إسرائيل بالتنديد الدولي جراء رفضها التفاوض، كما ستعتبر كالعادة كيانا محتلا في غزة والضفة، وبهذا تفشل أهداف الخطة المتمثلة في إنهاء مسؤولية احتلال إسرائيل لقطاع غزة وتعزيز الشرعية الدولية الإسرائيلية.

ويعزى الأمر إلى إدراك المجتمع الدولي للتردد الإسرائيلي في الجلوس على طاولة المفاوضات وعزمها على "الاحتفاظ لنفسها بالحق الأساس للدفاع عن النفس، بما في ذلك اتخاذ خطوات وقائية، وكذالك رد الفعل في ظل استخدام القوة تجاه تهديدات تنشأ من قطاع غزة"، وفي هذا أيضا دليل على تواصل الاحتلال واستمراره، فالخطة تتميز بالأحادية والسيطرة الصهيونية على غزة، والأحادية بمعنى عدم التفاوض مع السلطة الفلسطينية على قضايا الحقوق السياسية، رغم التفاوض على التدابير التقنية، والسيطرة على محيط غزة بحرا وجوا وحدودا مع مصر، وإحكام الحصار عليها.

بناء على ذلك، لا يمكن اعتبار خطة الانسحاب إلا عملية إعادة انتشار لقوات الاحتلال وتفكيك المستوطنات، فالسيطرة تعني المسؤولية التي تعني الاحتلال، وهذا ينفي مزاعم الكيان الإسرائيلي بإنهاء الاحتلال، فإنهاء الاحتلال يعني تحقق المعاني السيادية للسلطة الفلسطينية، وتحديداً فيما يتعلق بالموانئ الجوية والبحرية، والنقاط والمعابر والممرات البرية بين الضفة وغيرها؛ فالسيطرة على الحدود والموارد والمنافذ وبناء الميناء مهمة لتحقيق وتنفيذ البرامج التنموية في قطاع غزة بهدف تشجيع التبادل التجاري، وإخراج القطاع من حالة الحصار، وهذا ما يؤكده إعلان الحق بالتنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986 الذي يقر بحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة كشرط أساس لتحقيق التنمية.

بالنتيجة مع تكشف بنود خطة الانسحاب هـذه، مـن المتوقـع أن تتضـاعف الضـغوط على حكومة إسرائيل لربط خطة الانسحاب بعملية سياسية تجلب حلاً دائمـاً لـلصراع، وبهـذا تكون الفرصة مواتية للسلطة الوطنية لعرض مشروعها التفاوضي وإنجاحه عـبر حشـد التأييـد الدولي له.

ومن نتائج الخطة الإيجابية أنها أسقطت القدسـية عـن الاسـتيطان والمسـتوطنين بعـد تـرحيلهم وتـدمير بيـوتهم ونقـل قبـورهم، وتكرسـت سـابقة مهمـة في الصراع الفلسـطيني- الإسرائيلي لم تتحقق في المفاوضات، ولم يجرؤ قادة حزب العمـل- رابـين وبيريـز وبـاراك- عـلى صنعها عندما كانوا رؤساء وزراء، وقدمت الخطة نموذجا عمليا جديدا في أشـكال وطـرق حـل الصراع المتعلقة بقضايا الحل النهـائي الحساسـة، خاصـة الاسـتيطان والحـدود والمعـابر، وهـذا النموذج الإسرائيلي يمكن للمفاوض الفلسطيني التسلح به عندما تستأنف المفاوضات، ويمكـن استخدامه في حقل السياسة الدولية ومطالبة اللجنة الرباعيـة الدوليـة والمعنيـين بحـل الصراع باعتماده في معالجة القضايا ذاتها في الضفة الغربية، والأهم الآن هو القضايا الأخـرى العالقـة التي تخص المفاوضات مع الطرف الآخر الإسرائيلي.

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية

- **مفاوضات الحل الدائم**

إن أي مفاوضات مفترضة بين الطرفين الفلسـطيني والإسرائـيلي يجـب أن تكـون قائمـة على أساس القانون الدولي، وليس على أساس وعود بوش لشارون ورؤية شارون أو الحكومات القادمـة للحـل، لأن هـذا سـيعيد المفاوضـات إلى المربـع الأول وإلى التفـاوض عـلى أمـور تـم التفاوض عليها وحسمها سابقاً، لذلك لا بد من جعل إنهاء الاحتلال مرجعيـة للتفـاوض حتـى يصبح للتفاوض معنى، وحتى يكون هناك أمل بأن التفـاوض سيوصـلنا إلى الأمـن والاسـتقرار، وذلك يقتضي الانتقال إلى مفاوضات الحل الدائم وإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة ذات السيادة، بصياغة مبادرة فلسطينية ضمن مرجعية القـانون الـدولي لمعالجـة المسـائل العالقـة والمتمثلة فيما يلي:

- الاستيطان

سُلِبت في ظل الاحتلال مئات آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين، واستخدمت لإقامة عشرات المستوطنات وتوطينها بمئات آلاف المستوطنين، وتقوم إسرائيل بمنع كافة الفلسطينيين من الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، مستغلة وجود المستوطنات كي تبرر المسَّ بقائمة طويلة من حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق السكن وحق كسب لقمة العيش وحق حرية التنقل.

إن التغيير الهائل الذي قامت به إسرائيل في خارطة الضفة الغربية وغزة يمنع كل إمكانية حقيقية لإقامه دولة فلسطينية مستقلة ودائمة الوجود في نطاق الحق بتقرير المصير في حدود الرابع من حزيران 1967؛ فإسرائيل تسارع الخطى لبناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وتنتزع أراضي جديدة في الضفة الغربية أكثر مما سلمت في غزة، وتبني آلافاً من المساكن الجديدة في المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية، وتلتهم أكثر من 40% من مساحة الضفة الغربية، بينما اغتصب الجدار 10% أخرى.

ولذلك على المفاوض الفلسطيني أن يطالب إسرائيل بإخلاء هذه المستوطنات وإيقاف البناء الجديد في المستوطنات، سواء كان لأجل إقامة مستوطنات جديدة أو لتوسيع مستوطنات قائمة، إضافة إلى المطالبة بتجميد شق شوارع التفافية جديدة وتخطيط مثل هذه الشوارع، ووقف مصادرة الأراضي المعدة لذلك والاستيلاء عليها، تمهيداً للانسحاب الكامل.

فبناء المستوطنات يعد خرقا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال؛ حيث أقر المجتمع الدولي منذ عام 1967 بأن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال حربي، وأن الأراضي الفلسطينية هي أراض محتلة، تنطبق عليها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب ... وبصفة إسرائيل طرفاً متعاقداً على الاتفاقية، فإنه يتحتم عليها تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ... كما تفرض هذه الاتفاقية والقانون الدولي الإنساني على المتعاقدين توفير الحماية للسكان المدنيين؛ فالقانون الدولي الإنساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق

التي قامت باحتلالها (بند 49 لاتفاقية جينيف الرابعة)، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء في ذلك قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقا، وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية بتأكيد ذلك وإنكار أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات، بما في ذلك الاستيطان في القدس، ومنذ عام 1967، وقد صدرت حتى اليوم قرارات بهذا الخصوص أهمها:

1) قرارات مجلس الأمن

- o قرار (446) عام 1979، الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي.
- o قرار (452) عام 1979، ويقضي بوقف الاستيطان، حتى في القدس، وعدم الاعتراف بضمها.
- o قرارا (465، 478) عام 1980، اللذان دعَوا إلى تفكيك المستوطنات.

2) قرارات الجمعية العامة

صدرت عن الأمم المتحدة قرارات كثيرة أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها: القرار (2851) لعام 1977، والقرار (160/42) لعام 1987، والقرار (48/44) لعام 1989، والقرار (74/45) لعام 1990، والقرار (47/46) لعام 1991، والقرار (46) لعام 1991.

- الجدار والحدود

يبلغ طول الجدار في الضفة الغربية 420 ميلاً، ويعتبره كثير من السياسيين الإسرائيليين ترسيماً لحدود مستقبلية، فمساره يقتطع مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية من أجل توسيع مستوطنات رئيسة هي: (غوش عتسيون ومعالية أدوميم وأرييل وصودرت)، حيث تم فصلها عن أصحابها وملاكها الذين توارثوها جيلاً بعد جيل، فمن الواضح أنه يتم استغلال الجدار لترسيم الحدود التي يعتقد شارون أنه يستطيع التوصل إليها مع الأمريكيين.

إنَّ ما قامت به قوات الاحتلال من بناء لجدار الفصل العنصري حول الضفة الغربية،

يمثل انتهاكا لكافة المواثيق والأعراف الدولية، وخاصة قرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2003/10/21، والذي يدعو إسرائيل بوضوح إلى "وقف وإزالة الجدار المقام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أجزاء داخل القدس الشرقية وحولها، والتي تبعد عن خط الهدنة لعام 1949 وتتعارض مع مواد ذات صلة في القانون الدولي"، فاحتمالية إقامة دولة فلسطينية ولو مؤقتة في ظل الحدود التي يفرضها الجدار يجب ألا تكون قائمة، فحدود الدولة الفلسطينية يجب أن تكون في الإطار الذي نص عليه القانون الدولي، دون الرضوخ إلى ضغوط أطراف أخرى ورؤاها للحل، فالقانون الدولي هو المحدد لتحركات المفاوضات وقضاياها.

- **المياه**

لقد أصبحت مشكلة المياه إحدى القضايا الرئيسة في الصراع العربي- الإسرائيلي، وهي أيضاً عامل في عدم الاستقرار في المنطقة؛ فقد وضعت الحركات اليهودية منذ بداية القرن الماضي موضوع السيطرة على موارد المياه الفلسطينية نصب عينيها، بل جعلتها شرطاً لإقامة الوطن القومي اليهودي، وقد قامت إسرائيل منذ احتلال الأراضي الفلسطينية بنهب الموارد المائية الفلسطينية واستنزافها، الأمر الذي يستدعي وضع حد لهذه الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على حقوق الشعب الفلسطيني.

لقد تم التعرض لقضية المياه في الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 13 سبتمبر/أيلول عام 1993، بما عرف بإعلان المبادئ المادة (7)، والملحق الثالث البند (1) والملحق الرابع البند (3)، وكذلك ظهر في اتفاق القاهرة (اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقها، المادة الثانية فقرة (31) المياه والصرف الصحي، وكذلك في اتفاقية واشنطن 1995/9/28 المادة (40)، لكن، ورغم وجود هذه الاتفاقيات الموقعة، وبرعاية الدول الكبرى والأمم المتحدة، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بما ورد فيها، وما زالت مستمرة في تجاوزاتها، وتستنزف المياه الفلسطينية بشكل يهدد الخزان الجوفي بالنضوب أو عدم الصلاحية للاستهلاك لجميع الأغراض، إضافة إلى أن إسرائيل تفرض حصارها المائي على التجمعات السكانية الفلسطينية؛ إذ ترفض زيادة كمية المياه اللازمة للقرى والمدن الفلسطينية، الأمر الذي

أدى إلى انقطاع المياه عن المواطنين الفلسطينيين فترات طويلة، خصوصا في فصول الصيف، ولا زالت تعتبر أن لا سيادة للفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية، ومن هنا، فيجب على المفاوض الفلسطيني التأكيد على أن الحقوق المائية مرتبطة بمسائل الأرض واللاجئين والتعويض عن الحرمان من التنمية، وغيرها، وأن جميع الأحواض المائية التي تقع داخل حدود الأراضي التي احتلت عام 1967 هي من حق الفلسطينين وخاضعة لسيادة الفلسطينيين.

إن جميع الأنشطة الإسرائيلية أثناء الاحتلال، مثل بناء المستوطنات وما يتبعها من المنشآت العسكرية والجدار والامتيازات، غير شرعية، وهي لاغية؛ فالحقوق المائية الفلسطينية إنما تستند على الاتفاقيات المعقودة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- الملحق (3) من اتفاقية المبادئ الموقعة بتاريخ 1993/9/13 وينص على أنه سيجري بحث قضايا المياه، وإعداد خطط خاصة بما يتعلق بتعريف حقوق المياه لكل طرف على أساس مبدأ الاستخدام العادل للمصادر المائية.
2- البند (1) من الفقرة (40) لاتفاقية أوسلو تنص على ما يلي: "تعترف إسرائيل بالحقوق المائية للفلسطينيين، وسيتم التفاوض حول تلك الحقوق والتوصل إلى تسوية بشأنها خلال مفاوضات الوضع النهائي والتي تتعلق بمختلف مصادر المياه.
3- قراري (242، 338) وهما مرجعية عملية السلام.
4- القانون الدولي فيما يخص مجاري المياه غير الملاحية واتفاقية المجاري المائية الدولية عام 1997، خصوصاً المادة (5) منها حول الانتفاع والمشاركة المنصفَيْن والمعقولَيْن.
5- قواعد هلسنكي التي وضعتها جمعية القانون الدولي، خصوصاً المادة (4) منها التي تنص على أن الحاجة إلى المحافظة على حياة السكان تشكل أولوية في أي عملية توزيع مياه مشتركة، وكذلك المواد (5، 6، 7) التي تركز على بعض الجوانب عند تقسيم المياه مثل الجوانب الهيدرولوجية والمناخية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعينية، إضافة أنه لا يجوز لأي دولة أو أي جهة السيطرة أو الانتفاع الأحادي الجانب على حساب أطراف أخرى صاحبة حق في مصادر المياه.

إن سلطات الاحتلال تسعى من خلال بناء الجدار الفاصل إلى ضمان استمرار سحب ما يزيد على 400 مليون م^3، تشكل كامل الطاقة المائية المتجددة للحوض المائي الجوفي الغربي، وهي بغالبيتها مياه فلسطينية تتكون داخل حدود الضفة الغربية، إضافة إلى إبعاد الفلسطينيين عن أهم مناطق الحوض من حيث عمليات الحفر والاستغلال للمجرى، والسيطرة على عدد كبير من الآبار الفلسطينية التي تزيد على33 بئراً، وعلى أراض زراعية مهمة تزيد مساحتها على 83 ألف دونم غرب الجدار في المرحلة الأولى منه.

وتشير الدراسات أيضا إلى أن إسرائيل تستغل 85% من المياه الموجودة في الخزان الجوفي في الضفة الغربية، وهذه الكمية تعادل 475-483 مليون م^3، وفي دراسات أخرى تصل إلى 600 مليون م^3، إضافة إلى ما تضخه من مياه قطاع غزة وتقدر بـ 10 مليون م^3، وهذه الكميات تغطي 25% من احتياجات إسرائيل المائية، كما تشير الدراسات إلى أن 70% من المستوطنات الإسرائيلية تقع على حوض الخزان الشرقي في الضفة الغربية و45% من مجموع المستوطنات تقع على مناطق حساسة جداً بالنسبة لتغذية الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية، ويبدو أن هذا كان هدف مسلسل الأوامر العسكرية الإسرائيلية حول المياه في المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في أعقاب حرب 1967، والتي أدت إلى إعاقة الشعب الفلسطيني وحرمانه من الاستفادة من موارده على أرضه.

وإضافة إلى ما تستهلكه إسرائيل من المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية فإنها تستهلك أيضاً أكثر من مليار م^3 من موارد حوض نهر الأردن، وهو ما يزيد على حصة إسرائيل حسب خطة جونستون المقدرة بـ565 مليون م^3، وفي تقرير لمعهد دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد جاء فيه أن إسرائيل تسعى لتحويل 400 مليون م^3 من نهر الليطاني إلى الأراضي الإسرائيلية من أقرب نقطة إليها، وذلك عن طريق الجاذبية وليس عن طريق الضخ، وبهذا فإن إسرائيل تستولي على المياه العربية دون أي سند قانوني، وتخالف جميع الأعراف والقوانين الدولية التي لا تقر هذا الاستغلال وتعتبره انتهاكاً لأبسط القوانين سواء أكانت قرارات عثمانية، أو اتفاقات عقدت بين السلطتين المنعقدتين على لبنان وسوريا وفلسطين وهي السلطات البريطانية والفرنسية.

- **اللاجئيـن**

منذ البداية لم تعترف الأسرة الدولية والقانون الدولي بالاحتلال، وطالبوا بضرورة عـودة اللاجئين لأراضيهم، وبانسحاب المحتل والالتزام بحدود قرار التقسـيم مـن خـلال قـرار (194)، ومنذ ذلك الحين والعالم كله والقانون الدولي وهيئة الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن يعترفـون بالحدود كما جاءت في قرار التقسيم، ويؤكدون حق اللاجئين بالعودة وتعويضهم عما تكبدوه وخسروه.

إنّ الجانب الفلسطيني مطالب اليوم بالإجابـة عـلى هـذه المعضـلة متسـلحا بالقـانون الدولي، وأن يطرح القضية أمام الرأي العـالمي والإسرائـيلي، وأن يقـدم الحـل القـانوني لقضـية اللاجئين بعودتهم لأراضيهم، وعودة أراضـيهم للدولـة الفلسـطينية، مـما يشـكل حـلاً ممكنـاً؛ فاللاجئون هم الرقم الصعب في أي تسوية سياسية قادمة، وقضيتهم أسـاس الحـل ومفتاحـه، ولا تتقدم المفاوضـات دون طرحهـا عـلى الطاولـة بكـل زخمهـا القـانوني، وإلا آن الأوان لنقـر جميعا بأن الانسحاب لحدود عام 1967 هو تسوية مؤقتة وليس حلا شـاملا لـلصراع، بسـبب قضية اللاجئين، ولا يعني هذا بالطبع التنازل عن حق العودة حفاظا على التسوية المطروحـة، بل الصحيح أن نتجاوز التسوية، ونعمل للحـل الشـامل الـذي يعـالج قضـية اللاجئـين، مـما لا يعني الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 فقط، بل ومن الأراضي الأخرى التي احتلت بعد قرار التقسيم، فلا يمكـن للسـلام أن يبنـى ويحـافظ عليـه دون أن يـزول كـابوس اللجوء، ولا يمكن الحديث عن استقرار 5 ملايين فلسطيني ما زال جـرح النكبـة ينـزف لـديهم ألما وحنينا، ولن يلتئم هذا الجرح إلا بعودتهم.

- **القـــــدس**

منذ انفضاض أعمال قمة كامب ديفيد الثانية، في تمـوز/يوليـو 2000، ومسـألة القـدس تهيمن على العملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باعتبار أنهـا القضـية التـي حالـت دون وصـول المتفاوضـين إلى الاتفـاق النهـائي، لكـن هـذا لا يعنـي أن عـلى المفاوضـين الفلسطينيين إهمال هذه المسألة وتقديم مسألة وطنيـة عـلى أخـرى، أو يفصلـون بـين هـذه المسألة وغيرها، بل يجب أن ينظروا إلى كـل المسـائل الوطنيـة الفلسـطينية عـلى أنهـا وحـدة

واحدة تترابط معا، ويعتبر المكسب في واحدة منها، مكسباً للأخرى، وإن أي تنازل هنا أو هناك يعتبر خسارة وطنية عامة، والقدس، كما أقرت الثوابت الوطنية الفلسطينية، جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة في عدوان 1967، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، ويجب أن يخضع كل شبر منها لسيادة الشعب الفلسطيني الكاملة، وإن أي حل مغاير يعتبر مساساً بهذه الثوابت وتخطياً لها، أما بشأن المقدسات الإسلامية والمسيحية وغيرها، فإن السيادة عليها تكون هي الأخرى كاملة للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة التي بمقدورها تأمين حرية الوصول إليها للأديان كافة، تحت سيادة القانون الفلسطيني، وإن الفوز بالقدس، وإرغام الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني، على الانسحاب من كل شبر منها، تطبيقاً للقرارين 242 و338 يعتبر مكسباً وطنياً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً مهماً، لأنه إلى جانب كونه يشكل استعادة لجزء مقدس من الأرض الفلسطينية واستعادة لعاصمة الدولة المستقلة، فإنه سيشكل سابقة مهمة في تطبيق قرارات الشرعية الدولية على إحدى المسائل الفلسطينية، تفتح الباب لأمر مماثل على باقي المسائل.

الخاتمة

من المهم أن تأخذ السلطة الوطنية الفلسطينية زمام المبادرة وأن تقوم بطرح رؤيتها للحل والتي تقوم على أساس القانون الدولي ومقرراته، فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية الفلسطينية لعام 1948، وما لحق ذلك من تطورات تاريخية مهمة حتى الآن، خرجت العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ممثلة بالميثاق والجمعية العامة ومجلس الأمن، وما تم من اتفاقيات ومعاهدات دولية خاصة بالشعب الفلسطيني، ولكن السؤال هل قامت إسرائيل بالالتزام بها وتطبيقها؟

إن سياسة أمريكا الحالية تقتضي أن يوضع القانون جانبا، وأن يتم تنفيذ معاهدات السلام الدولية لإنهاء الصراع، ولكن أين إسرائيل من ذالك؟ لقد وقعت إسرائيل على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل: اتفاقية أوسلو، وكامب ديفيد، وهي في حِلٍّ منها الآن، فلماذا تطبق قرارات الأمم المتحدة على تيمور الشرقية وتحقيق الانفصال لإقليم بيافر عن نيجريا، ولا تطبق على فلسطين!

إن التحيز الأمريكي واضح لإسرائيل، خاصة عند اتخاذ قرار لمجلس الأمن يخص الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إعطائها حق النقض الفيتو في مثل قرارات (242 و338 و181 و194)، فهذه القرارات تلزم إسرائيل من ناحية قانونية، ولكن السياسة الأمريكية المؤيدة لها جعلتها غير مطبقة، وينطبق الحال كذلك على العديد من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تعطي الشعب الفلسطيني سيادته واستقلالة وحق تقرير نصيرة، خاصة قرار الجمعية العامة رقم 53 و45 لعام 1988، وحتى توقيع اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية.

لقد خرجت عدة قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذه الفترة وركزت على إقامة سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، والتطرق إلى مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية الفلسطينية حتى حدود 1967، لكن تبرير ذلك أن مبادئ القانون الدولي الإنساني لا تجيز ترحيل السكان المدنيين عن أرضهم أمام القانون الدولي بحجة أن هذا يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، مع العلم أنها لم تصادق عليها، فالقانون الممثل لقرار الجمعية العامة ومجلس الأمن يعتبرها غير شرعية من ناحية قانونية، ولكن إسرائيل نسيت قرار الجمعية العامة 181 الذي يقضي بإنشاء دولة فلسطينية ويهودية جنبا إلى جنب، وأن يكون لكل منهما حدود إقليمية واضحة، ولا يجوز لأحد التعدي عليها، لكن إسرائيل في حِلٍّ من ذلك، وعادت الجمعية العامة وأكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في قرارها 49\149 لعام 1994، وقرار51\82 لعام 1996، و51\55 لعام 1996، لإعادة اللاجئين إلى أرضهم وممتلكاتهم، وقرارها 53\55 لعام 1998، الذي تعتبر فيه المستوطنات غير شرعية وغير قانونية، وقرارها 53\56 لعام 1998، الذي يطالب إسرائيل بالكف عن الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان استنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

فسياسة الترانسفير المتمثلة بمصادرة الأراضي والتحكم بالمياه، وفرض الضرائب الباهظة والسيطرة على الاقتصاد وفرض القانون العسكري، كل هذه الأمور شكلت انتهاكا لحرية وحقوق الأفراد الفلسطينيين الذين تعرضوا للقتل والاعتقال والنفي والتنكيل وسياسة

هدم المنازل، فلجأت المقاومة إلى الكفاح المسلح كوسيلة لرفض الاحتلال، فاستخدمت إسرائيل ردة الفعل العسكرية التي تعتبر غير شرعية بقرار من مجلس الأمن رقم 487؛ فقرار الجمعية العامة (2465) لعام 1968 وقرار (312) لعام 1972 يؤكدان على أن استخدام القوة العسكرية من قبل الدول المحتلة غير شرعي، وأي دعم لهذا الاستخدام من أي دولة أخرى، هو مساعدة لعمل عدواني، وقرار (3092) لعام 1973 وقرار (608) لعام 1988 يؤكدان قانونية اتفاقية جنيف الرابعة، وتطبيقها على الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، والبروتوكولات والمعاهدات تناولت موضوع حماية الأسرى والعقوبات الجماعية وتهجير السكان.

كل هذه القرارات والمعاهدات تشكل ورقة لدى الطرف الفلسطيني لاستغلالها لإظهار شرعية مطالباته وحقه في تقرير المصير، فعدم تطبيق هذه القرارات لا يعني أنها لاغية، حيث إن تحقيق حق تقرير المصير لأي شعب، أو أقلية من الاحتلال، يتطلب من تلك الشعوب أن تقدم كل ما لديها من إمكانيات من أجل تحقيقه، فنضال الشعب الفلسطيني وكفاحه يمثلان تضحية من أجل نيل الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، فالشعوب التي تطالب بحقها القانوني لا بد من نيله، فالقانون ملزم لجميع الدول بكل أشكاله حتى لو لم يتم تطبيقه من بعض الدول، مثل إسرائيل.

إن التخلي عن هذه المرجعية وعدم استغلالها وصياغتها بشكل يضمن الحقوق الفلسطينية يؤدي إلى ضعف الموقف الفلسطيني وتجاذباته بين قوى الأطراف الدولية دون موقف واضح وقوي له، ودون حل نهائي عادل للأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون.

قائمة بالمراجع

1- محمود خلف، الدبلوماسية: النظرية والممارسة، عمان، دار زهران للنشر، 1997.

2- نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.

3- طلال أبو عفيفة، 1998، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897-1997،د.م.ن.

4- عزمي بشارة، 2005، من يهودية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية، رام الله ، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

5- علاء البكري، حنان ريان، د.ت.ن. الوضع القانوني لملكية الأراضي في الضفة الغربية، القدس: جمعية الدراسات العربية.

6- شمعون بيريز، 1994، الشرق الأوسط الجديد، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.

7- علي الجرباوي، 1999، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله ، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

8- خالد الحسن، سعيد الحسن، 1995، حول اتفاق غزة- أريحا أولا، ط2، عمان، دار الشروق.

9- برهان الدجاني، 1994، مفاوضات السلام، المسار والخيارات والاحتمالات، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

10- أوري سافير، 1998، المسيرة، حكاية أوسلو من الألف إلى الياء، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات الفلسطينية.

11- إدوارد سعيد، 2002، نهاية عملية السلام، أوسلو وما بعدها، ط1، بيروت، دار الآداب للنشر والتوزيع.

12- خليل الشقاقي، زياد أبو عمرو، علي الجرباوي، 1993، قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي، غزة أريحا أولا، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

13- خليل الشقاقي، 2002، مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية (1980-2001)، رام الله ، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.

14- يزيد صايغ، 2002، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

15- محمود عباس، 1994، طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

16- بسيوني عبد الغني، 2002، النظم السياسية، دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحريات والفكر الإسلامي والأوروبي، ط1، الإسكندرية، منشاة المعارف.

17- أحمد قريع، 1999، السلام المعلق (1)، قراءات في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

18- أحمد قريع، 2005، السلام المعلق (2): في الطريق إلى الجولة الفلسطينية: قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

19- آن ليش، 1993، الانتقال الى الحكم الذاتي الفلسطيني، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

20- محمد حسنين هيكل، 2004، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: سلام الأوهام- أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط8، ج3، القاهرة، دار الشروق.

21- مارك هيلر، إريك لوران، 1994، مجانين السلام، القصة السرية لمفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بيروت، دار الطليعة.

الفصل الأول/ الورقة الثالثة

المحددات من وجهة النظر الإسرائيلية

إبراهيم أبو جابر *

المقدمـة

شغل موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي بال البـاحثين وحـاملي الـرؤى الإسـتراتيجية في إسرائيل منذ لحظات نشأتها الأولى وحتى هذه اللحظات، وشكل هذا الموضوع هاجساً بكـل ما تحمله الكلمة من معاني، تجلى في السنوات الأخيرة في سلسلة الأبحاث التي تصدرها مراكز البحث الإسرائيلية المتخصصـة بموضـوع إسرائيـل والصـهيونية مـن جهـة، ومسـتقبل إسرائيـل والصراع العربي- الإسرائيلي من جهة أخرى.

ونتيجة لوجود مدارس فكرية (يسار- يمين) في إسرائيل، ولأن صناع القرار في الدولـة أو في المراكز البحثية يحملون مثل هذه الخلفيات كذلك، فإن طروحات رؤية الصراع تختلف من شخص إلى آخر ومن قائد إلى آخر ومن مدرسة إلى أخرى، بيد أن جميعهم متفـق عـلى ثـلاث قضايا أساسية: ديمومة إسرائيل، وتفوق إسرائيل، وإسرائيـل دولـة الشـعب اليهـودي، وبالتـالي فكافـة الطروحـات تـأثرت بشـكل أو بـآخر بهـذه الثلاثيـة وتسـعى لتحقيقهـا عـبر مختلـف النظريات والمسوغات.

نعتمد في دراستنا على مجموعة من القرائن والمعطيات التي ستشكل سياجاً ورافعة في آن واحد لتحليلاتنا حول مستقبل الصراع، وسيطرح الباحث في ورقته وجهة النظر الإسرائيليـة بتشكيلاتها الثلاثية: السياسية والأكاديمية والأمنية، مستعيناً في التحليل بالمعطيات التالية:

1) يرى الكاتب أن إسرائيـل دولـة وظيفيـة في الشرق الأوسـط، وبالتـالي فهـي تقـوم بمهمـة محدودة، ولا يمكنها أن ترفض هذه المهمات[1].

2) يرى الكاتب أن إسرائيل دولة كولونيالية منذ لحظة الميلاد[2]، منطلقاً من أنـه مـع التسـليم

---

* مدير مركز الدراسات المعاصرة/ أم الفحم- فلسطين.

بالقرار الدولي لإقامة الدولة العبرية على جزء كبير من أرض فلسطين إلا أن الصهيونية رفضت التسليم بذلك وخاضت حربها الشرسة ضد شعب فلسطين الأعزل لتحدث النكبة وسلسلة الهزائم المعروفة لدينا جميعاً، ولأنها كولونيالية فهي تقوم بممارسات كولونيالية، وتسعى دائماً للتمترس خلف تنظيمات وتوليفات مختلفة تستجلبها من التاريخ وغيره.

3) تعتبر إسرائيل نفسها دولة أوروبية وليست دولة شرق أوسطية رغم أن بناها التحتية تنسجم مع دول العالم الثالث[3].

4) تعتبر إسرائيل نفسها دولة الشعب اليهودي وثمرة الحركة الصهيونية والفكرة الصهيونية، وتعتبر هذا الفكر فكراً إبداعياً خلاقاً رغم أنه يمر منذ عقدين بأزمة خانقة[4].

5) تعتمد هذه الدراسة في أسلوبها التحليلي الجمع بين النظريات السياسية المتناولة لوضعية الدول والحضارات وبين السياسات المتعددة المجالات ونظريات الاستشراف المستقبلي، ويؤكد الكاتب في سياق تحليلاته أنه يعتمد تقريباً بالكلية على الدراسات والأبحاث والوثائق الإسرائيلية التي وصفت الحالة، وسعت إلى وضع الحلول لها، فموضوع مستقبل إسرائيل تناولته حكومة باراك بتوسع كبير، تناولت فيه كافة شؤون الحياة والمجتمع الإسرائيلي وطرحت خمسين قاعدة للخروج من المأزق الذي وقعت فيه إسرائيل[5].

منذ حرب عام 1973 سقطت نظرية الكم مقابل الكيف التي آمنت بها إسرائيل[6]، وتحطمت بعد الحرب كثير من النظريات التي راهنت عليها المؤسسة الإسرائيلية في صياغة المجتمع الإسرائيلي متعدد العرقيات والقوميات والثقافات والألسن[7]، وجاءت الانتفاضة الأولى لتنهي، وبشكل قاطع، نظرية الغلبة المطلقة وحسم الصراع بشكل حاسم وفاصل، خاصة أن الإجماع القومي الذي صنع المجتمع الإسرائيلي في سنواته الأولى قد انتهى بعد حرب رمضان عام 1973، وبعد الانتفاضة الأولى[8]، بيد أن المشكلة التي واجهت المؤسسة الإسرائيلية في صراعها العربي- الإسرائيلي، وتحديداً جذره الفلسطيني كَمَنَ- من وجهة

النظر الإسرائيلية- في المعطيات التالية:

1- لا تستطيع إسرائيل إعادة الأراضي التي احتلتها بالكامل[9].

2- المسألة الدينية في أراضي الضفة الغربية- قداسة الأرض توراتياً[10].

3- العمق الاستراتيجي في حالة قيام الدولة الفلسطينية[11].

4- مسألتي العودة واللاجئين[12].

5- القدرات العسكرية العربية التقليدية وغير التقليدية[13].

ويذهب بعض المفكرين إلى أن جذور الأزمة الإسرائيلية في علاقتها مع جيرانها أو مع منطقة الشرق الأوسط تكمن في العقلية الكولونيالية التي تحملها، وفي عمليات القتل والتهجير التي تمارسها بشكل منهجي، مناهضة وضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية[14].

لقد سعت إسرائيل بعد الانتفاضة الأولى، وبعد تأكدها استحالة استمرار احتلالها لأراضي الضفة والقطاع لما سيحمل من آثار سلبية على خصوصية الجيش ومهارته وقدراته من جهة، ولما سيحمله من آثار سلبية على المجتمع ككل[15]، سعت إلى التخلص من ورطتها عبر تبني نظرية جديدة هي أشبه بنظرية البقرة، وتعني الحصول على كل شيء مقابل تقديم وعود وهمية[16]؛ ففي حين سعى الفلسطينيون للحصول، ولو على دويلة، على جزء من أرض فلسطين التاريخية حتى ولو ارتبطت أجزاؤها ارتباطاً عبورياً (معابر)، فإن إسرائيل سعت لاستبدال ذلك بسلطة بديلة ظاهرها فلسطيني وباطنها لَحْدويّ ونهجها وفكرها إسرائيلي، وهو ما فشلت جزئياً فيه[17].

إلى ذلك يعيش المجتمع الإسرائيلي حالة من التدهور المستمر، إذ إن هناك انهيارا في هذا المجتمع يلحظه المراقبون الاجتماعيون، فالمجتمع الإسرائيلي يمر في مرحلة انشقاقات وانقسامات وحالة من التفكك الدائم، وتكمن أزمة المجتمع الإسرائيلي في مجموعة من المشاكل عصفت به من داخله، بدءا من ضرب الفكرة الصهيونية ذاتها، إذ ما عاد الشباب اليهودي- الإسرائيلي ينظر إلى الصهيونية كأيديولوجيا وأفكار، وما عاد يهتم في مستقبله فضلاً عن ماضيه، فهو ابن اللحظة ولها يعيش[18]، ونجم عن انهيار اليسار الإسرائيلي الذي

يعتبر، وبحق، الأب الراعي للصهيونية العملية ومترجمها إلى واقع، إلى انهيار حبات الدومينو واحدة تلو الأخرى[19].

يتجلى الانهيار التتابعي في المجتمع الإسرائيلي في المرافق الحياتية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وسوق العمل، وزيادة البطالة، والهجرة العكسية، ولذلك خلص الاستراتيجي المفكر "يحزقيئيل دورو" إلى نتيجة قاتمة حول مستقبل إسرائيل إذا استمر الانهيار بهذا الشكل المأساوي، إذ كتب يقول:"... من كافة النواحي فإسرائيل كدولة يهودية صهيونية تتجه نحو الأفول أكثر من اتجاهها نحو الازدهار، وصحيح أن ذلك ليس بطريقة لا يمكن وقفها أو تغييرها، ولكن إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه خاضع للتطورات العفوية فثمة مكانة كبيرة لمثل هذا التخوف"[20]، ونحن نلحظ أن ثمة توجهات إسرائيلية ترتفع أصواتها بشكل مستمر تدعو إلى تبني الهوية الإسرائيلية هوية جمعية بدلاً عن الهوية "الصهيونية" التي أصابها الذبول والشيخوخة، ويتجلى هذا في حالة التشظي التي أصابت مؤسسات المشروع الصهيوني، كالكيبوتسات وبيعها، وفشل نظرية بوتقة الصهر بعد حرب عام 1973، وانهيارها كلية عام 1999 بظهور حركة شاس كتجل واضح لعمق التشظي المجتمعي الإسرائيلي، وهناك اتجاه متنام دعا إليه "شلومو بن عامي" منظر اليسار الإسرائيلي ودعا فيه إلى نهاية الصهيونية كأيديولوجيا واليهودية كنزعة شوفينية، ودعا إلى تبني الإسرائيلية كمركب أساس للشخصية اليهودية الجديدة ويكون هذان البعدان من مضامينه[21].

- **المحـــددات**

أولاً: المحدد الأمني: التفوق العسكري وقوة الردع

لن نتناول في هذه الدراسة تطور النظرية الأمنية الإسرائيلية رغم ملاصقتها بالصراع العربي- الإسرائيلي، بل سنتناول فرضيات هذه النظرية، وسبل العمل على تنفيذها، مع إشارتنا السابقة إلى أن هناك ثلاثة تيارات أو أكثر تتناول هذا الدعم.

أولاً: النظرية الأمنية تفترض أن الصراع مع الدول العربية والإسلامية، وليس كلها، حالة دائمة، وتدور النظرية في هذا السياق حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان[22]،

وذهب المفكر الاستراتيجي "أهرون أرنسون" إلى أزلية الصراع مع العرب بما سماه حرب المائة عام، ويذهب إلى أن إسرائيل دولة تعيش في وسط عربي لا يزال يخوض عملية التحديث.

ثانياً: لن تقبل شعوب العرب وأممهم مطلقا بإسرائيل كيانا في الشرق الأوسط، ولهذا فسيظلون ينظرون نحو الخلاص من إسرائيل عبر لافتات مختلفة، حتى لو قبلت أنظمتهم بها[23].

ثالثاً: ستظل العلاقة مع الدول العربية باردة وراكدة، حتى لو حدث سلام، ولذلك فالسلام مرحلة انتقالية، ومن أجل ذلك يجب الاستعداد للمرحلة القادمة حتى لا تحصل المفاجأة.

رابعاً: إن الانتفاضة أحدثت فلسطنة من جديد في الصراع العربي- الإسرائيلي، بحيث إن أي عملية سلام مع الدول العربية لا يمكن أن تتم إلا إذا تم ترتيب الأمر مع الفلسطينيين.

وإلى جانب هذا، هناك خمسة أسباب ومصادر مركزية تبلور الموقف الإسرائيلي تجاه المنطقة فيما يتعلق بعلاقاتها معها، وتحديداً في المجال الأمني، وقد لخصها مؤتمر هرتسليا الأول بالآتي:

1) مستقبل الصراع مع الفلسطينيين وما يخبئه المستقبل من إمكانيات الاندلاع المجدد، إذ في ظل هذا الواقع، مصر ملتزمة بالسلام مع إسرائيل التزاماً استراتيجياً، والجيوش العربية تزيد بشكل مستمر من ترسانتها العسكرية، واستغلال ضعف إسرائيل من حيث الحساسية لفقدان الجنود، والمساعي لامتلاك سلاح نووي إلى جانب أن 50% من سكان العالم العربي لم يتجاوزوا 16 عاماً.

2) مستقبل دولة إسرائيل كدولة يهودية- صهيونية يدور بين الأفول والازدهار.

3) على المدى البعيد يمكن أن نقول إن الشرق الأوسط سيتميز بثلاثة مركبات أساسية:

- عدم استقرار مستمر في المنطقة، وهذا يعني أن أحداثا كثيرة غير متوقعة ستصيب المنطقة.
- عملية التحديث ستكون بطيئة وجزئية.

- الدولة اليهودية في منطقة الشرق الأوسط ستظل تعتبر دولة معارضة ومعادية في المنطقة بغض النظر عن مستقبل المسيرة السلمية.

4) الولايات المتحدة ستظل تمارس الدور الأساس والمؤثر في المنطقة.

5) إيران تتجه نحو تسلح نووي وترعى ما يسمى "الإرهاب"، فيما سوريا ستغرق في مشاكلها الداخلية، أما العراق فسيظل يشكل هاجساً بالنسبة لإسرائيل، وفي هذا يقول رئيس هيئة الأركان السابق موشيه يعلون في مؤتمر الأمن القومي الثالث المنعقد في هرتسليا:"تبرز إيران كتهديد لدولة إسرائيل؛ فتزودها بصواريخ أرض- أرض وسعيها لشراء مقدرة نووية في السنوات القادمة، حتى وإن اصطدمت بصعوبات دولية، فإنها مصلحة قومية في نظرية الأمن الإيرانية، وذلك في مسعاها لتصبح قوة مركزية في المنطقة ... إن الكراهية الأيديولوجية والدينية العميقة لإسرائيل تغذي النظرية الإستراتيجية الإيرانية تجاه إسرائيل".

ومنذ بدايات تبلور النظرية الأمنية الإسرائيلية، وإسرائيل مزروعة في الشرق الأوسط كدولة، فقد فرضت النظرية الأمنية ثلاث دوائر، وهذه الدوائر تتعرض للتقويم المستمر كل عشر سنوات تقريباً:

الدائرة الأولى: دائرة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني.

الدائرة الثانية: دائرة الصراع مع الدول المجاورة (دول الطوق).

الدائرة الثالثة: دائرة الصراع مع دول الأفق: الدول الإسلامية والعربية، وبالذات إيران والعراق وليبيا.

وإسرائيل اليوم، وفي ظل الفرضيات المطروحة، تقف أمام مجموعة من التحديات، أشرنا إلى بعضها في مقدمة هذه الدراسة، وعلى رأسها الفقر والفساد والرشوة، والكثافة السكانية، والفساد الإداري الحكومي، والبيروقراطية السلطوية الخانقة، وغياب التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى، وعدم المساواة الاجتماعية، وعدم تكافؤ فرص العمل، في وقت تتجه فيه المؤسسة الإسرائيلية نحو مزيد من التورط في الفوضى الإدارية والرشاوي السلطوية والانتخابية والوزارية، وتراجع أخلاقيات التجمع الصهيوني، ووجود إسرائيل في مصافي

دول العالم الثالث من حيث الاهتمام في البنى التحتية.

وهذا كله يصب في محاور الأمن الداخلي لإسرائيل، وفي هذا يتخوف الراب "يهودا عاميطال" حاخام "هار تصيون" من أن خوفاً شديداً يخيم على مستقبل الدولة وهويتها اليهودية.

إذاً، هناك عدة متغيرات أساسية ستحدد حاضراً ومستقبلاً معادلة إسرائيل وثباتها داخلياً وخارجياً، الأول ما يحدث في العراق وتبعات هذا الوضع الراهن، وثانيا التقدم الحاصل على المستوى الفلسطيني، إذ إن أي حل مع الفلسطينيين سيقرب إسرائيل إلى دول الشرق الأوسط، ويمكن القول إن العسكريين الإسرائيليين يميلون إلى أن إسرائيل رغم ما يحدث فيها من هزات ما زالت قوية قياساً مع الدول العربية، ويذهب الجنرال "رؤبون جال" نائب رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس قسم السياسات والمجتمع والبنى التحتية في المجلس، إلى أن ثمة ثلاثة مبشرات لإسرائيل في عشريتها القادمة مقابل ثلاثة أسباب للقلق:

- **المبشرات الثلاثة**

1. إن الخط البراجماتي الواقعي في العالم العربي الذي يؤمن بوجود إسرائيل وحقها في الحياة آخذ بالنماء والازدياد فضلاً عن أن السلام مع مصر والأردن ثابت وصامد.
2. إن مقدرة إسرائيل العسكرية على مواجهة حرب قوية، وقوة الردع التي تملكها، لم تتآكل أو تتراجع مقارنة مع جيوش كثيرة في العالم.
3. الدعم الأمريكي لأمن وسلامة إسرائيل ما زال في ازدياد، وهذا يترك أثاره على المنطقة برمتها[24].

- **أما الأسباب الثلاثة التي تستدعي القلق فهي:**

1. حقيقة أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي يبدو أنها ما زالت غير واضحة وغير مفهومة في منطقة الشرق الأوسط.
2. تزايد خطر العمليات الفلسطينية المسلحة.
3. التهديد الديمغرافي والنووي الإيراني ما زالا قائمين ويزدادان خطراً[25].

إن إسرائيل اليوم، وهي تعيش مجموعة من الأزمات الخانقة وتنظر إلى المستقبل، تسعى لبلورة جديدة لهذه السياسات؛ فقد قامت في عهد حكومة باراك بمراجعات شاملة طالت مختلف شؤون الحياة، فتمت مراجعات الوضع الداخلي وسبل معالجته، وتم تقييم دور السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، كما تم تحديد العوامل المحددة للعقيدة القتالية الجديدة وأدخلت عليها عوامل جديدة، هي:

1- إعادة النظر في اللواءات العسكرية.

2- إعادة النظر في قوات الاحتياط.

3- تبني نظرية الجندي المحترف لبناء جيش صغير وذكي.

4- إعداد قوات للقتال في أماكن بعيدة المدى (بعيدة عن أرض الوطن).

5- تدعيم التقنية العسكرية.

6- الحفاظ على الخيار النووي.

7- دعم سلاح البحرية وتحويله إلى خيار استراتيجي في الحرب المرتقبة مع دول بعيدة المدى، يشكل فيها هذا السلاح الضربة التالية لضربة قد تتلقاها إسرائيل.

وبالنسبة لمستويات التهديدات التي تحيط بإسرائيل فعلا، فهي على ثلاثة مستويات تتفاوت من حيث المخاطر التي قد تهدد أمن إسرائيل وسلامتها، وصُنفّت على النحو التالي:

1- المستوى الإقليمي المحيط بإسرائيل، خاصة إذا تولت الحكم في هذه الدول المحيطة أنظمة لا تؤمن بالسلام مع إسرائيل ولا تؤمن بالتهدئة.

2- المستوى الإقليمي البعيد عن إسرائيل، لأنه يشكل تهديدا يُفترض فيه أن يستعمل أسلحة الدمار الشامل، ويمتلك قدرات قتالية عالية جداً.

3- المستوى المحلي، ويقسم إلى قسمين: الفلسطيني القادم من الضفة والقطاع، والفلسطيني القادم من داخل دولة إسرائيل.

ومن هنا، فإن على دولة إسرائيل أن تطور مقدراتها لإمكانية الازدهار بدون السلام، وأن تعمل على أن تكون مهيئة مستقبلاً لوضع ليس فيه سلام وأن تتحمل نتائجه أكثر من أعدائها.

إن حكومات إسرائيل ملزمة بالتفكير بعيد المدى لوضع مخططات مستقبلية بعيدة المدى، وأن ترصد لهذا الأمر المبالغ اللازمة.

وفي مجال الردع، على إسرائيل أن تفكر في نظم ومفاهيم جديدة في مواجهتها لحرب ذات مستوى منخفض (كحالة الانتفاضة)، أو حرب محلية، وأن تبلور من اللحظة نظرية ردع معينة على أساس أن دولة عربية أو إسلامية ستمتلك القنبلة النووية وسلاح الدمار الشامل، وأساس نظرية الردع يجب أن يُبنى وفقاً لهذا التصور على: الجنون الدفاعي (نظرية شمشون)، ومعنى ذلك:

1. ستكون إسرائيل مستعدة لتقتل وتُقْتَل في الدفاع عن وجودها وعن قيمها الوجودية الأساسية مع كل من يفكر ويجرؤ أن يضربها.
2. على يهود العالم أن يكونوا جزءاً أساسياً من سياسة الردع الجديدة.
3. على الولايات المتحدة أن تكون مركباً أساسياً في سياسات الردع الإسرائيلية.

وأخيراً في النظرية الأمنية الجديدة على إسرائيل أن تحدد مجدداً أهداف الحرب، بحيث تكون الأهداف، أولاً وقبل كل شيء، خادمة وتصب في مصلحة إحلال السلام، وفي المقابل على إسرائيل أن تفكر في العمل المشترك مع حلفائها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، في حرب قد تنشب في المنطقة (الحالة العراقية مثلاً)، وأن يتم التشديد على نوايا الأعداء في منطقة الشرق الأوسط لتتم معالجتها ومواجهتها، حتى يتم بناء الترسانة العسكرية الإسرائيلية بما يتلاءم وهذه الطروحات.

ثم أخيراً لا بد من بناء نظرية حرب خاصة في مواجهة الحرب ذات المستوى الضعيف.

ثانياً: محدد التطبيع

نهجت إسرائيل عملياً في علاقتها مع الدول العربية نهجين: اتسم **الأول** بالحذر والطمع في بناء علاقات مع الدول العربية عبر تجاوز للقضية الفلسطينية، وهذا ما نلحظه من نظريات الأب المؤسس للدولة العبرية بن غوريون رغم بعض مواقفه المتشددة، ودون النظر إلى سخونة العلاقات الرسمية مع الدول العربية، ولذلك سعت إسرائيل مثلاً، وفي وقت

مبكر، إلى إدخال بضائعها للأسواق العربية، وليس فقط عبر الضفة الغربية وقطاع غزة، وجنوب لبنان كأراض محتلة، بل وعبر دول رسمية، وتحديداً قبرص واليونان، مع تغيير لعناوين هذه البضاعة ومصادرها.

وفي هذا النهج سعت إسرائيل لاختراق العالم العربي والإسلامي عبر شبكة متطورة من الجواسيس والعملاء من جهة وعبر دعم كبير لمراكز الأبحاث والدراسات الجامعية في إسرائيل والغرب هدفت إلى دراسة المجتمع العربي ومراقبته مراقبة دقيقة.

أما **النهج الآخر** الذي سارت عليه إسرائيل فهو فتح علاقات سرية مع دول عربية بمستويات مختلفة وتحت لافتات مختلفة، هدفت هذه العلاقات لتحقيق أهداف تصب في مصلحة إسرائيل ومشروعها الصهيوني كدولة غربية في منطقة الشرق الأوسط أولاً، وكجسم غريب في بحر إسلامي ثانياً.

لقد شكلت معاهدة كامب ديفيد عام 1978 المفتاح الرئيس لإسرائيل لاختراق العالم العربي، مع أن المؤسسة الإسرائيلية لا ترى آثاراً مشجعة في السلام مع مصر؛ إذ ظل الشعب المصري ونخبه ممانعاً ومعارضاً لهذا السلام، فوصفته إسرائيل بالسلام البارد، ومع ذلك فإن هذا السلام البارد صار ضمن الرؤى الإستراتيجية لمستقبل العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

ومن وجهة النظر الإسرائيلية فإن هناك التزامات للسلام من الطرفين، حتى لو كان بارداً وجافاً، وهذا الالتزام والاتفاقيات في كل الأحوال تخدم بشكل أو بآخر المهمة الإسرائيلية، ومنذ كامب ديفيد ومؤسسات البحث العلمي الإسرائيلي والأمريكي لا تنفك تبحث سبل تطبيع الشعوب لقبول إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، ولكن، وبعد أن استقر أمر الحكام والأنظمة على القبول بإسرائيل دولة في الشرق الأوسط، إلا أن إسرائيل لا ترى نفسها كذلك حتى هذه اللحظات.

ولذلك رأينا أن صندوق "آرمند هامر" التابع لجامعة تل أبيب، والذي يُعنى بالتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، دعا إلى خلق حالة جديدة في الشرق الأوسط، وهي الانتقال من نظام التهديد بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط إلى نظام التبادل، ومن نظام توازن

الرعب إلى نظام توازن الازدهار، باعتبار أن الاقتصاد يشكل حجر الأساس والزاوية لاستمرار العلاقة واستقرارها بين إسرائيل والدول العربية.

وقد نجحت إسرائيل، وبعد أن تهدم مبدأ النظام الإقليمي العربي بالكلية تقريباً إثر غزو العراق للكويت وحدوث حرب الخليج الأولى عام 1990، نجحت في دخول العالم العربي عبر بوابة مؤتمر مدريد الذي تمخضت عنه بعد ذلك اتفاقية أوسلو عام 1993، وتنص بعض بنود المعاهدة في العلاقة مع إسرائيل على التعاون الأمني الاقتصادي، وفي عام 1993 صدرت وثيقة عن جامعة "هارفارد" تتبنى إقامة عدة مشاريع تساهم في تطوير وتوثيق علاقات بين الطرفين، كمشروع الريفييرا على جانب البحر الأحمر، ولعل ما كتبه شمعون بيرس في كتاباته الكثيرة عن مستقبل المنطقة يعبر عن مدى أطماع إسرائيل في الشرق الأوسط، ويمكن من خلال قراءة مشروع بيرس وما يتم تنفيذه اليوم بهدوء في المنطقة الإشارة إلى التوجهات الإسرائيلية، حيث يبدأ بإقامة شبكة علاقات قوية مع فلسطين والأردن، ثم تتوسع بالتدريج مع الدول العربية، ويستند هذا المشروع الطموح إلى فرضية رئيسة بأن إقامة هذه العلاقات والمصالح هي الرابط الرئيس بين البشر في الدول العربية وإسرائيل.

ثم كانت المرحلة الثالثة مع مطلع القرن الحادي والعشرين؛ فرغم جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين، إلا أن دولاً عربية ظلت ترتبط بعلاقات مع إسرائيل، وبعد أن أعلن شارون خطته عن الانسحاب ارتفعت وتيرة الدول العربية الساعية لبناء علاقات مع إسرائيل، وقد شهد التطبيع السري ازدهارا غير مسبوق بعد سقوط بغداد، فقد نشرت صحيفة معاريف أن هناك شركات اقتصادية إسرائيلية تعمل على تحويل البضائع الإسرائيلية إلى شركات أردنية تتولى بدورها تصديرها إلى العراق، وكانت دراسة قد كشفت عن حجم جوانب الاختراق الحياتية والاقتصادية والثقافية والأمنية[26].

ومن الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها:

1. العمل الجاد على بناء علاقات مع الدول العربية المجاورة.
2. تقوية العلاقات مع الدول المعتدلة (التي تدور في الفلك الأمريكي).

3. عمل مشترك لبناء اقتصاديات مشتركة تخلق فرص عمل للأطراف العربية وتدعم مصلحة إسرائيل الأمنية.
4. العمل على دمقرطة العالم العربي بما يخدم مصلحة المشروع الصهيوني وإسرائيل، (بحيث لا يصل الإسلاميون أو الرافضون للصلح مع إسرائيل أو ممن لا يعترفون بإسرائيل كدولة إلى سدة السلطة).

ثالثاً: محدد المياه

كتب الدكتور أرنون سوفير أحد دعاة الترانسفير في كتابه "إسرائيل، ديموغرافيا 2000-2020، مخاطر واحتمالات"، "وِدْيان إسرائيل كلها حُوِّلت إلى مجار لمياه الصرف الصحي أو تيبست، ومستوى المياه في مراكز المياه الجوفية في تدهور، والطلب على المياه في ازدياد، وحتى بحيرة طبريا تمر في أزمة لم يسبق لها مثيل" ويحلل الأسباب، فيقول:"إنها نتائج لا يمكن وقفها لعدة أسباب: الجفاف الذي عاشته البلاد 1999-2000، وازدياد معدلات الطلب في إسرائيل ومناطق السلطة كنتيجة لازدياد السكان، والتزام الدولة بتزويد الأردن بالمياه بمقدار 55 مليون م^3 (30سم من مياه بحيرة طبريا)"[27].

ويذهب سوفير في كتابه "أنهار النار" إلى أن أنهار النيل والفرات ودجله تنسحب عليها وثيقة هلنسكي المتعلقة بالقانون الدولي للأنهار الدولية لعام 1996، ولإسرائيل الحق بالأنهار القريبة منها كأنهار اليرموك والأردن والليطاني.

ويتناول الكميات التي يحق لإسرائيل الحصول عليها من نهري الأردن واليرموك، ويشدد التأكيد على أن إسرائيل لم تستعمل مياه الليطاني قط، على غير ما يذهب إليه الجغرافيون والإستراتيجيون العرب والغربيون المؤيدون للدول العربية[28].

ويعتبر سوفير أن لإسرائيل الحق المطلق والتاريخي والديني في المياه الجوفية في الضفة الغربية[29]، ويقسم المياه مع الفلسطينيين على النحو التالي[30]:

إسرائيل	السلطة	المستوطنون
450 مليون م^3	110 مليون م^3	40-60 مليون م^3

وفي السنوات الأخيرة هدأت حدة طرح الموضوع على المستوى الإسرائيلي خصوصا، بسبب كميات المياه الكبرى والوافرة الهاطلة، إلى جانب السياسة الجديدة للمياه الساعية لتوفيرها، وبسبب المفاوضات الجادة التي جرت مع تركيا لشراء المياه أو مد خط مياه من تركيا إلى إسرائيل.

- **التوجهات السياسية تجاه مسألة المياه**

هناك ثلاثة احتمالات أمام إسرائيل في التعامل مع مسألة المياه:

1. في إطار العملية السلمية، التوصل إلى اتفاق يقضي باستمرار استغلال المياه الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية والسورية، (وهذا مرتبط بدرجة الثقة التي ستبنى بين الجانبين).

2. في حالة الانسحاب من كافة أراضي الضفة والقطاع العمل على تغيير السياسة المائية عبر تبني سياسة تحلية المياة.

3. عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة واستمرار استثمار واستغلال المياه الجوفية، مع مطالبة إسرائيل الدول العربية المجاورة لها الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بينهما بشأن المياه وإن لم تكن خطية لوجود الطرف الأمريكي كوسيط وحكم في القضية.

رابعاً: محدد العلاقة مع الولايات المتحدة

تعتبر إسرائيل علاقتها مع واشنطن علاقة إستراتيجية، مستثمرة مجموعة من العوامل والآليات لصالح هذه العلاقة، وأهمها:

1- المؤسسات اليهودية الفاعلة في الولايات المتحدة، وعلى رأسها الإيباك، ولجنة مواجهة السامية.

2- اللجنة اليهودية الأمريكية.

3- جماعات الضغط داخل الكونغرس (أعضاء في الكونغرس) أو شركات.

4- استثمار العقيدة الدينية.

5- استثمار مراكز ومعاهد الأبحاث كرافعة لتقوية شوكة المؤسسة الإسرائيلية.

6- النخب اليهودية المتنفذة في شرايين المجتمع الأمريكي.

7- رأس المال اليهودي في الولايات المتحدة.

وهناك عاملان حسما الدور الأمريكي في الشرق الأوسط كدور أساسي ومركزي، وهما الانتصار في الحرب الباردة وفي حرب الخليج الأولى، وأفول وتفكك المعسكر الشرقي والاتحاد السوفييتي على وجه التحديد.

وإسرائيل بدورها تمر منذ عقود بعملية تغريب، وجوهرها الأمركة التي طالت كافة شؤون الحياة، وإسرائيل مرتبطة ارتباطاً كلياً بالولايات المتحدة سواء كان ذلك سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً، وحتى شعورياً[31].

ورغم أن الزعم بأن إسرائيل توجهت بداية تأسيسها للاعتماد على إحدى الدولتين العظيمتين: الاتحاد السوفييتي وفرنسا، إلا أن علاقاتها مع الولايات المتحدة قائمة على أسس استراتيجية ووطنية، وفقاً لنظرية بن غوريون مؤسس الاستراتيجيات للدولة الوليدة، حيث إن بُعد النظر عند بن غوريون ولدور الجالية اليهودية في الولايات المتحدة توجهت إسرائيل نحو واشنطن، على أساس خلق توازن مع الدول العربية، وقد تم تغيير التوجه السياسي لتل أبيب من فرنسا إلى الولايات المتحدة، حيث شهدت سنوات الخمسينيات والستينيات توجهاً سياسياً نحو فرنسا في السياسة الخارجية، ثم استبدلت تدريجياً بالاعتماد على الولايات المتحدة.

ومن المعلوم تاريخيا أن يتسحاق رابين كان أحد الشخصيات المركزية، والأساس في إقناع حكومة أشكول، في التوجه نحو واشنطن والتخلي التدريجي عن أوروبا لاعتقاده أنها فقدت دورها الاستراتيجي والعمل على شراء الأسلحة منها، ولأجل ذلك سعى جاهدا ليكون سفير إسرائيل في واشنطن عام 1968[32].

وتعود جذور العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين إلى بدايات موافقة تل أبيب على طلب واشنطن لمساعدة الأردن في أيلول/سبتمبر عام 1970، ولاتخاذ خطوات عسكرية لمنع سوريا من دخول الأراضي الأردنية، وشكلت هذه الموافقة نقلة نوعية مهمة جداً في تعميق العلاقات بين البلدين[33].

وذهب رابين عام 1976 عندما كان رئيساً لوزراء إسرائيل إلى أن تخلي واشنطن عن كيان إسرائيل سيكون في خطر، ولذلك وضع خمسة محاور تعتبر جوهرية لحفظ وجود

إسرائيل، وتحتاجها من واشنطن:

1- التزود بالأسلحة.

2- المساعدات المالية.

3- ردع الاتحاد السوفييتي.

4- مساعدة إسرائيل في الأمم المتحدة.

5- مساعدة إسرائيل في تنمية علاقتها مع يهود العالم[34].

ثم استغلت إسرائيل الانتخابات الأمريكية لتقوية علاقاتها مع الرئيس المنتخب، ففي عام 1975 تعهدت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بأسلحة متقدمة، وبالنفط إن لم تستطع الحصول عليه من الأسواق العالمية.

وفي عام 1992، وعندما انتخب رابين رئيساً للحكومة، صرّح مجدداً أن واشنطن هي الوحيدة المؤهلة لقيادة مشروع دولي لوقف انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، وفي عام 1993 صرّح رابين وبشكل واضح أنه يطمع ويطمح أن تشارك واشنطن إسرائيل في الحفاظ على أمنها من خلال التعاون العسكري المشترك، ومن خلال وضع منظومة مضادات الصواريخ "باتريوت"، وتطوير شبكة دفاع ضد الصواريخ البالستية، ووضع قوات أمريكية في الجولان، كجزء من اتفاقية السلام مع سوريا[35].

وكتدليل على عمق العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، فقد أقرت حكومة كلنتون دعماً مالياً إضافيا لإسرائيل بقيمة 800 مليون دولار، وفي عام 2001 طالبت إسرائيل الإدارة الأمريكية بصرف المبلغ[36].

ووفقاً لاتفاقية بين البلدين عام 1976 التزمت الولايات المتحدة مع تل أبيب بالدفاع عنها في المحافل الدولية والحفاظ عليها، ووقفت ضد الدول الأوروبية في الأمم المتحدة في آذار/مارس من عام 2001 إبان انتفاضة الأقصى.

وقد ذكرت وكالات الأنباء آنذاك أن الإدارة الأمريكية فاجأت الدول الأوروبية الأربع أعضاء مجلس الأمن (فرنسا والنرويج وأيرلندا وبريطانيا)، برفضها مجرد ذكر سياسة

الاستيطان الإسرائيلية في أراضي السلطة، ورفضت مجرد ذكر اتفاقية جنيف الرابعة، واعترضت على كلمة حصار وعلى مصطلح الأرض مقابل السلام[37].

ورغم عمق العلاقات الإستراتيجية فإن إسرائيل تسعى دائماً عبر اللوبي الصهيوني وعبر عملاء لها في وكالة المخابرات وآخرين للتغلغل إلى دوائر الحكم الأمريكية والاطلاع على ما يدور في أروقتها عامة وفي أروقة المؤسسة الأمنية خاصة، والأمثلة أكثر من أن تعد في هذا المجال، ولعل الصفقة مع الصين، والعميل الذي سعى لاختراق مكتب الرئاسة والحصول على أوراق سرية تتعلق باتفاقية الخليل عام 1999 مثال ذلك[38]، وكذلك الأمر عندما ضغطت الولايات المتحدة على إسرائيل ومنعتها من تطوير أسلحة F16 لفنزويلا.

وصرّح مسؤول سياسي إسرائيلي لصحيفة يديعوت بقوله:"توجهنا للولايات المتحدة في إطار العلاقات الأمنية فيما بيننا، وتوصلنا إلى اتفاق أن على إسرائيل أن لا تزود فنزويلا بهذه التطورات، وأن لا تتدخل في تحسين وضع طائرة F16 المقاتلة ... وليس من الحكمة أن نعرض الأمر وكأنه أزمة مع الأمريكيين" فوفقاً لمذكرة التفاهم التي وقعت بين الدولتين فعلى إسرائيل أن تنسق مع الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بصادراتها العسكرية[39].

وتعتمد إسرائيل في سياساتها بعيدة المدى مع واشنطن على:

1- الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وقوتها ونفوذها

2- المعاهدات الإستراتيجية بين البلدين.

3- الدور الوظيفي الذي مارسته (قبل دخول القوات الأمريكية منطقة الشرق الأوسط كقوات عسكرية غازية).

4- الأمركة التي تعتمدها إسرائيل في مناحيها الثقافية.

5- اللوبي المسيحي الصهيوني الذي يعتقد بنظرية الخلاص ويؤمن بضرورة قيام دولة إسرائيل وبناء الهيكل قبل قيامة المسيح[40].

- **التحـديــات**

أولاً: العنصر الديموغرافي

يشكل العـنصر الـديمغرافي هاجسـاً في النفسـية الإسرائيليـة ومركبـاً أساسـا في حيثيـات الصراع العــربي- الإسرائــيلي، وتحديــداً الصراع الفلســطيني- الإسرائــيلي عــلى أرض فلســطين التاريخية؛ فالتعداد السكاني في فلسطين التاريخية سيكون بعد أقل مـن 15 عامـا بـين اليهـود والفلسطينيين في مستوى ترى إسرائيل أنه يهددها، إذ سـيكون تعـداد الفلسـطينيين قـد فـاق عدد اليهود كما هو مبين في الجداول، وسيشكل اليهود مع حلول عـام 2020 مـا نسـبته 42% فقط من تعداد السكان العام الذي يشمل اليهود والعرب والأجانب.

ويذهب المفكرون وأهل القرار إلى أن للخطر الـديمغرافي آثـارا سـلبية كبـيرة ستصـيب النمو الطبيعي للمجتمع، كما سيكون له آثاره الاقتصادية؛ إذ إن زيادة الأعـداد سـتجعل ثقـلاً على الاقتصاد، وسيؤدي ذلك إلى خلل في تكافؤ فرص العمل، وازدياد البطالة، فنسبة العمل في إسرائيل 54% مقابل 65% في الولايات المتحدة و58% في أوروبا، وازدياد عـدد السـكان يعنـي وجود صراع على نفس المصادر.

- **الآثار التي ستترتب على المحدد الديمغرافي**
  - المستوى الاقتصادي
  - الكثافة السكانية
  - البطالة والعمل
  - ازدياد الفجوات الطبقية
  - إصلاحات في التربية والتعليم
  - الهوية والأيديولوجيا

إن أكثر ما يهدد أمن إسرائيل هو الازدياد المضطرد لعدد الفلسطينيين مقابل تراجـع في ازدياد اليهود بسبب قلة المهاجرين.

وكما أشرنا، فإنه بعد أقل من عقد سيكون تعداد الفلسطينيين قد فـاق تعـداد اليهـود (انظر الجداول التالية)، خاصة أن الشعب الفلسطيني شعب شـاب متوسـط عمـره 15 عامـاً، وأن متوسط الإخصاب في قطاع غزة 4.7، وأن 60% من سكانها تحت جيل 16سنة.

إسرائيل	عام 2000	عام 2020 (افتراضي)	ملاحظات
اليهود	4.900 (73% من إسرائيل ويشكلون 50.5% من أراضي فلسطين التاريخية	6.4 مليون (68% في إسرائيل 42% في فلسطين التاريخية	
العرب	1.3 (يشمل عرب القدس)	2.1 مليون يشمل عرب القدس	لا يشمل عرب الجولان المحتل
العمال الأجانب	نصف مليون عامل	900 ألف	غير يهود
المجموع في إسرائيل	6.700 مليون	9.400 مليون	

مناطق السلطة الفلسطينية	عام 2000	عام 2020 (افتراضي)
قطاع غزة	1.200 مليون	2.5 مليون
الضفة الغربية	1.8 مليون	3.3 مليون
المجموع في السلطة	3 مليون	5.8 مليون
المجموع في فلسطين التاريخية	9.7 مليون	15.2 مليون

كما شكل الهاجس الديمغرافي مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة لليهود في إسرائيل، خاصة أن عام 2000 شكل تساويا في التعداد بين عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية.

مجموع اليهود في فلسطين التاريخية	مجموع الفلسطينيين في فلسطين التاريخية
4.9 مليون	4.3 مليون

ولذلك وضعت المؤسسة الإسرائيلية مجموعة خيارات أمامها في مسألة الديمغرافيا:

أ- التوجهات السياسية الديمغرافية لإسرائيل (استراتيجيات)

1. تشجيع اليهود على التناسل ورفع الأسرة اليهودية من 2 إلى أربعة أنفار لمواجهة الولادات الفلسطينية.
2. تشجيع الهجرة إلى إسرائيل
3. الفصل الأحادي الجانب عن الفلسطينيين، من خلال:

- مغادرة قطاع غزة ومعظم أراضي الضفة الغربية والحفاظ على تكتلات استيطانية ذات كثافة سكانية كبرى.
- إقامة جدار فاصل بين إسرائيل والفلسطينيين.
- الاقتراح على سكان المثلث الصغير الانضمام إلى الدولة الفلسطينية.
- تهويد الجليل.
- منع تسلل عرب إلى إسرائيل (منع لم شمل عائلات، منع زواج الأقارب، منع زواج شباب من الضفة والقطاع من فتيات من القدس وداخل إسرائيل).

ثانياً: التحدي الثقافي

تعتقد الدوائر الإسرائيلية أن الموروث الثقافي يقف حاجز عثرة أمام قبول شعوب المنطقة لإسرائيل دولة في الشرق الأوسط، ويزداد هذا الشعور قوة لدى إسرائيل كلما ارتفعت وتيرة التيار الإسلامي في المنطقة؛ حيث ترى إسرائيل بالحركات الإسلامية عدوا لدودا لها، ولذلك كتب "أفراييم سنيه" أحد كبار السياسيين في حزب العمل: "علينا العمل على إقامة معاهدات واتفاقيات وتحالفات مع الدول المعتدلة في الشرق الأوسط، ونهدف منها إلى قطع دابر التطرف الإسلامي، وعلى رأسه إيران، ولمثل هذا التحالف آثار عملية، الأول: عمل مشترك بنّاء وفعّال لمكافحة "الإرهاب" بلا هوادة، من خلال بناء شبكة معلومات يتم فيها تبادل المعلومات حول خلايا"الإرهاب"ونشاطاتها، ثانياً: الدفاع المشترك ضد صواريخ بالستية بعيدة المدى ... وحتى نمد يدنا إلى قطر وكازبلانكا لا بد من أن يسود الهدوء بين كفار سابا وطولكرم، ومعنى ذلك أن السلام ليس هو الهدف المطلوب بعينه مع الفلسطينيين، بل الهدف الأساس هو بناء علاقات مع الدول العربية".

ومن أجل إحداث اختراق في الموروث الثقافي ليتسنى إحداث تغيير في العقلية العامة للشعوب العربية والإسلامية، فقد تولت الولايات المتحدة والأمم المتحدة هذه المهمة وحددت سياسات التغيير في العقليات بدءا من الناشئة وحتى كبار السن وأخذت المحاور التالية:

أولاً: تغيير مناهج التعليم في الدول العربية، وخصوصا ذات العلاقة بالسلام مع إسرائيل،

وقد حدث تغيير في مناهج التعليم في أكثر من دولة عربية تماشياً مع المطلب الأمريكي، وفي المقابل لم تقم إسرائيل بإحداث أي تغيير في مفاهيمها التعليمية وفلسفتها تجاه الصراع وأبديته، وركزت على أن أرض إسرائيل هي أرض الآباء والأجداد لليهود، وأنه لم تحدث نكبة، وأن العرب متخلفون متوحشون، وأن الإسلام دين السيف.

ثانياً: انتشار الجمعيات الأهلية العاملة تحت مظلة المجتمع المدني والداعية إلى تغيير في البنى والنظم المجتمعية، والدعوة بتمويلات مباشرة من أجهزة ومؤسسات ومراكز أجنبية.

ثالثا: اللعب على المتناقضات داخل المجتمعات العربية وإثارة مواضيع حساسة، مثل الأقليات، وإحياء مثل هذه النعرات عبر لافتات مختلفة شكّل النموذج العراقي نجاحاً باهراً فيها.

ثالثاً: الاستيطان

شكل الاستيطان في الفكر الصهيوني ركنا أساسا فيه، وتشكل مقولة بن غوريون الخلفية الأساس للتصور الصهيوني حول مسألة استيلاء اليهود على الأرض، إذ إن الاستيلاء على الأرض يشكل أولوية على الاعتبارات الأخلاقية:"إذا أردنا خلاصاً عبرياً 100%، فعلينا أن نحصل إذاً على 100% من الاستيطان العبري و100% من المزرعة العبرية و 100% من الموانئ العبرية"[41]، وفي السياق نفسه يؤكد رئيس الصندوق القومي اليهودي عضو اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية:"علينا دائماً أن نثير المطلب، فإن أرضنا عادت إلينا ... إذا كان هناك سكان آخرون فلا بُد من ترحيلهم إلى مكان آخر ... علينا أن نسيطر على الأرض ..."[42].

وفي عام 1967 وبعد احتلال الضفة والقطاع وزوال الخوف الذي خيّم على المجتمع الإسرائيلي استعدت إسرائيل لإرجاع الجولان وسيناء مقابل سلام حقيقي، وفتح قناة السويس ومضائق تيران، أما بالنسبة للقطاع فقد حدد أشكول الوضع بقوله:"غزة كانت تحت الاحتلال المصري، وشكلت خطراً أمنياً على دولة إسرائيل ولذلك وجب أن لا نعيدها"[43].

أما بالنسبة للضفة الغربية فقد ذهب موشيه دايان، أحد مهندسي السياسة الإسرائيلية

للأراضي المحتلة عام 1967، إلى دعم سياسات الترحيل والأبواب المفتوحة تجاه الأردن، وذهبت سياسته إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية بالأسعار الإسرائيلية، وكذلك مسألتي المياه والبنى التحتية والكهرباء بهدف السيطرة على الأرض[44].

وفي عام 1967 بدأ الاستيطان اليهودي لأراضي الضفة والقطاع، وذلك في غوش عتصيون، وفي هذا الأمر يقول يغئال آلون:"علينا أن لا نعود إلى حدود عام 1967 لأن العودة إلى هذه الحدود تعني بالتأكيد حرباً في المستقبل غير البعيد"[45].

لقد شكل احتلال عام 1967 تفسيراً أيديولوجياً لبعض نبوءات وأقوال حاخامات إسرائيل والشتات، فهذا الحاخام حاييم روكمان يقول:"إن جيوش إسرائيل هي جيوش الله، فالكثير منا، نحن اليهود، رأينا في الدبابات والمدرعات والطائرات آليات مقدسة تستعمل لغرض مقدس هو تنفيذ فرض استيطان أرض إسرائيل"[46].

وفي المقابل يقول العلماني يغئال كون حول استيلاء المستوطنين على فندق في الخليل:"إن حقيقة سيطرة بعض المستوطنين على فندق في الخليل، رغم اعتراض الحاكم العسكري وحكماء القانون عندنا، ليس فيه أي مخالفة قانونية، ويحرم علينا أن نعتقد ولو للحظة أن مجازر عام 1929 التي حدثت في الخليل مع اليهود، ستمنعنا من استيطان الخليل أو جعلها نظيفة لليهود"[47].

ومنذ لحظة الاحتلال الأولى منحت إسرائيل المستوطنين حماية مطلقة، وداست بأقدامها كل الحقوق المدنية والشرعية للفلسطينيين ..."إن الاستيطان اليهودي الإحلالي الذي جاء مغلفاً بالأمر الإلهي والحماية الحكومية أدى إلى ضرر مستمر وواسع النطاق في حقوق الإنسان الفلسطيني فرداً ومجتمعاً، ونتيجة لهذا الاحتلال الاستيطاني، مُنِع من أن يتقدم المجتمع الفلسطيني لبناء مجتمع وكينونة سياسية، وكون إسرائيل وضعت في مقدمة أولوياتها مصلحة المستوطنين المعيشية والكسبية والحياتية والاستيطانية فقد خلق ذلك حالة من الفصل والاضطهاد والتمييز ضد السكان أصحاب الأرض الأصليين"[48].

ومعلوم أن آباء الاستيطان الأوائل في الضفة الغربية والقطاع هم حزب العمل وقياداته، وعلى رأسهم يغئال آلون؛ ففي فترة حزب العمل تم إنشاء 24 مستوطنة (1967- 1976):

السنة	67	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
عدد المستوطنات	4	1	6	2	3	2	-	4	2	14

تعود أسباب الاستيطان في النظرة الإستراتيجية الإسرائيلية إلى:

1- العمل على تمكين اليهود من الاستيطان في فلسطين، وهم يرون أنها أرضهم التاريخية (التوراتية).

2- منح إسرائيل عمقاً استراتيجياً؛ فبعد احتلال عام 1967 وانتهاء الخط الأخضر، شكلت الضفة الغربية العمق الاستراتيجي.

3- الاستيطان سيشكل بحد ذاته عقبة أمام (النفسية الإسرائيلية) والإسرائيليين في مفاوضات مستقبلية حول السلام ومستقبل الأراضي الفلسطينية.

4- الاستيطان الجبلي في الضفة يشكل عائقاً للسلام كونه استيطاناً سياسياً وليس إحلالياً (أي إن المستوطنين لا يعملون في الزراعة أو مصانع في مستوطناتهم، بل يعملون في القدس والمنطقة الوسطى ويعودون إلى بيوتهم) [49].

يذهب البروفيسور يشعياهو فولمان إلى أن الاستيطان الواسع والمكثف في الضفة الغربية أدى إلى تمازج بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين، ولم يترك أي فرصة أو مجال لخلق حالة من التتابع في امتداد الأرض الفلسطينية التي يمكن أن تُؤهل لقيام كيان فلسطيني، فهذا الدمج المتعمد بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين، وبين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، يشكل حجرات عثرة، ويعيق بشكل كبير إجراء مفاوضات تؤدي إلى إخلاء المستوطنات حين ستتم الحاجة إلى الفصل بين الكيانين، ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أن هناك فرقا بين التوجهات السياسية من وراء بناء المستوطنات بين حكومة بيغن وبين توجهات موشيه ديان وشمعون بيرس من قيادات حزب العمل[50].

في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 أشار شارون في كتابه المحارب Warrior إلى أنه سعى لتكثيف الاستيطان ليشكل حجر عثرة أمام المفاوضات، حيث أكمل ما أقرته

حكومة العمل من مستوطنات وبنى خلال العامين 1977-1978، فأنشأ 20 مستوطنة سكنها 92144 مستوطنا.

وفي أعقاب ذلك وإثر اعتراف حكومة الليكود المبدئي بحق الفلسطينيين بكيان منفصل[51]، سعت الحكومة الإسرائيلية للتوصل إلى اتفاق مع الأردن بحيث تبقي معها جزءا من أرض الضفة الغربية، وجرت مفاوضات متعددة في هذا الجانب مع الملك حسين وممثليه، إلا أن الملك رفض كل المخططات الاستيطانية واشترط عودة الضفة كاملة إلى سيادة الأردن كما كانت قبل عام 1967 وهو ما رفضته كافة حكومات إسرائيل[52]، وسعت بعد ذلك إلى تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية.

ومع انتفاضة الأقصى وتدهور الأوضاع في إسرائيل، حيث أدت الانتفاضة إلى تراجع في مستوى الأمن الاجتماعي والنفسي والمعيشي للمجتمع الإسرائيلي دفعت "إيلي صوروفيتش" للتصريح في مؤتمر قيساريا عام 2001 إلى أن "الاقتصاد الإسرائيلي لن يستطيع الثبات لعدة سنوات إذا استمرت الانتفاضة بهذه الكيفية والوتيرة[53]".

وكذلك صرح مدير بنك العمال (هبوعليم) أمام مؤتمر حركة من أجل الانفصال عام 2001 إلى أن "الخسارة السنوية للاقتصاد الإسرائيلي بسبب الأوضاع الأمنية تصل إلى 5.5 مليار دولار سنوياً[54]"، ونتيجة الانتفاضة وصل العجز القومي في خزينة الدولة عام 2004 إلى 9% من الناتج القومي.

وكان كل من البروفيسور تسفي أكشاطين والبروفيسور داني تسيدروت من جامعة تل أبيب قد وص في بحث لهـه حول الأثر الاقتصادي للجدار الفاصل إلى نتيجة أن خسارة إسرائيل في ناتجها القومي بين أعوام 2001- 2002 نتيجة الانتفاضة والعمليات تتراوح ما بين 3-4%، وهو ما يعبر عنه بلغة الأرقام بمتوسط حسابي يتجاوز قليلاً 15- 20 ألف مليون شيقل، أي أربعة مليارات دولار تقريباً، وهبط المستوى المعيشي من جراء الانتفاضة إلى 15%[55].

لذلك شكل الاستيطان هاجساً مطلقاً لإسرائيل، كما أنه شكل في الوقت ذاته رافعة أمنية وسياسية مغلفة بغلاف أيديولوجي يدفع نحو إمكانية تحمل نتائج هذا الاستيطان

وخسائره المادية الظرفية، ولذلك استمرت السلطة الإسرائيلية في غيها وأقامت الجدار الفاصل الذي نهب 20% من الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول: إن الاستيطان شكل محدداً استراتيجياً في الصراع مع الفلسطينيين تحديداً والعرب عموماً، وشكلت المعطيات التالية مركبات أساس في هذا المحدد:

1- الأيديولوجيا المستمدة من التوراة والتلمود وتاريخ اليهود القديم شكلت محفزاً أيديولوجيا للاستيطان ذاته.
2- الاستيطان استمر بذاته رافعة أمنية بحيث شكل عمقاً استراتيجياً لإسرائيل[56].
3- الحماية الأمريكية للاستيطان الإسرائيلي (الفيتو) أمام أي ضغوطات دولية على إسرائيل.
4- المماحكات السياسية في المفاوضات (الانسحاب من غزة وبعض المستوطنات شمال الضفة) مقابل البقاء في تكتلات استيطانية.
5- الأرض هي العامل الأساس في مركب الصراع، وإسرائيل تطمع للحصول على أكبر قدر ممكن من المساحة التاريخية لفلسطين مقابل أقل الأضرار.
6- الاستيطان بذاته يشكل عقبة كؤودا أمام تحقيق الاتفاقيات أو تحقيق السلام في المنطقة.
7- الاستيطان على الأرض يعني عدم عودة أصحاب الأرض الشرعيين إليها، سواء كانوا مهجرين داخل وطنهم أو في الشتات.

وهذا المركب الأخير يمثل إشكالية مهمة جداً ذات صلة بقضية اللاجئين عموماً؛ حيث ترفض إسرائيل مطلقاً الاعتراف بمسؤوليتها عن شتات اللاجئين وتعتبر ما حدث حالة من الدفاع عن النفس، "لا تتحمل إسرائيل مسؤولية تاريخية إزاء قضية اللاجئين ولن توافق تحت أي ظرف على عودتهم إلى إسرائيل لكنها سوف تشارك في جهود المساعدة الدولية"[57].

وكانت إسرائيل قد وافقت على عودة اللاجئين- ممن يُسمح لهم بالعودة- إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الإطار المحصور بلم شمل العائلات، ورغم أن البند 12 من إعلان

المبادئ يسمح بطرح الموضوع ونقاشه بالنسبة للفلسطينيين الذين شردوا عام 1967، ويقدر عددهم بـ 300 ألف، إلا انه لم يحدث أي تطور في الموضوع[58]، وذلك يعود في الأساس إلى مسألة الأرض وتنفيذ السياسة الاستيطانية الرامية إلى مصادرة أكبر قدر من المساحة لإبقاء الفلسطينيين على أقل قدر ممكن منها.

رابعاً: الحركات الإسلامية

تعتبر إسرائيل الصحوة الإسلامية أحد أهم التحديات التي تواجهها في العقدين الأخيرين، وحملت إسرائيل كِبَر التحريض على الصحوة الإسلامية واتهامها بالإرهاب، ولقد صرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق يتسحاق رابين أن أفضل وسيلة لمواجهة التيار الأصولي الإسلامي المتشدد هي عبر تطوير الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط ورفع المستوى المعيشي للناس، وبهذا يتم تجفيف المنابع البشرية لمثل هذه الحركات[59]، وكانت القيادات الإسرائيلية دائماً تستثمر جلساتها الحكومية في كل دول العالم للتحريض على الإسلاميين وتحويلهم إلى بؤر للصراع ضد المسلمين، حيث يصل الأمر إلى الحرب على الإسلام، ومرد ذلك إلى الوضعية التي تحتكم إليها إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ووجودها في بحر هائج رافض لها ككيان سياسي وسيادي.

نجحت إسرائيل في تجييش العالم بعد أحداث سبتمبر 2001 المشهورة، وأصبح لنظرياتها المطروحة في أصقاع الأرض صدى معيناً، وشكلت الولايات المتحدة المضرب الذي يقوم بمهمة الحرب على الإسلام، وفي هذا يقول يزهار مزواحي في دراسته "الحرب على الإسلام": "في خضم الحرب على العراق صرّح وزير الخارجية كولن باول أن الولايات المتحدة ستعمل على خلق تغييرات جذرية وإصلاحات مدنية في منطقة الشرق الأوسط، وهذه الخطوة التاريخية من قبل الولايات المتحدة لا توازيها خطوة سوى اعتراف بريطانيا عام 1939 بخطر النازية، وفي هذا التصريح تكون أمريكا قد فتحت حرباً على الإسلام"[60].

والكاتب يتأسف جداً لأن هذا الموقف هو فقط موقف الولايات المتحدة إذ يقول:"ولكن هذه الحقيقة لأسفنا الشديد، هي فقط من الولايات المتحدة، فالعالم المسيحي

برمتـه لا يشـارك أمريكـا قرارهـا هـذا، فأمريكـا، في أعـين الملايـين مـن الأوروبيـين والـروس والاسـتراليين وغـيرهم، تمثـل الهمجيـة والوحشـية والعنـف، وهـو مـا يرفضـونه"[61]، ويـذهب البروفيسور أريئيل يسرائيلي إلى أن "الكراهية والرفض للآخرين ولكـل مـا هـو مـدني ومتمـدن وغير إسلامي (مسلم) تكمن في ثنايا الإسلام، ولذلك فهو يشكل خطورة على البشرية وتحديداً الأمم المتنورة".

شكلت العمليـات الاستشـهادية بالنسـبة لإسرائيـل مشـكلة أمنيـة مـن الدرجـة الأولى كشفت عن هشاشـة المجتمـع الإسرائـيلي، ومـدى ضـعفه في اسـتيعاب الأحـداث؛ إذ كشـفت دراسات أجرتها جامعة تـل أبيـب عـن أن 30-40% مـن طلبـة المـدارس الإعداديـة في المركـز يعانون من قلق دائم[62].

وفي الكتاب الصادر عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول أثر العمليـات الفلسـطينية المسلحة على الاقتصاد الإسرائيلي كتب رؤيون جرونا:"إن ازدياد العمليات الاستشهادية دفعت نحو مزيد من تدهور الوضع الأمني في البلاد بحيث رفعت بشكل متواتر من نسبة التالي:

1- حدوث الموت إذا حدثت عملية.
2- حدوث أضرار جسمانية.
3- حدوث أضرار اقتصادية في الأملاك.
4- ونتيجة لارتفاع المخاطر الحياتية نجم عن ذلك أثر سلبي كبير يتعلق بالاسـتثمار والدورة الاقتصادية[63].

ويمكن رصد آثار العمليات الفلسطينية المسلحة على إسرائيل في النواحي التالية:

1. الحراك الحياتي اليومي؛ حيث تقل الحركة السكانية، سواء في السيارات العموميـة أو الحافلات أو المشاة، وهذا بدوره يترك ظلاله على الحراك الاقتصادي في السوق.
2. التصرفات والسلوكيات الإنسانية؛ حيث يزداد القلـق والاضـطراب والخـوف الشـديد مما يؤدي إلى حالة من التراجع والذهول الـنفسي والشرود الـذهني في أحيـان كثـيرة يترك آثاره على المدرسة والجامعة والبيت والمجتمع[64].

3. الواقع الاقتصادي للسوق وللعملية الاقتصادية ذاتها مما يؤدي إلى هبوط حاد في:

- هبوط أسعار العرض والطلب على المباني والأشغال.
- ازدياد الثقل والمتاعب بشأن العمالة والتجارة يصل إلى الشمل العام لنسيج الحياة اليومية.
- ازدياد ثقل على الدولة لحماية الطاقة العامة (مسؤولية شخصية وحياتية، وأمنية وبالأساس مادية- مالية).

ونتيجة لهذا الوضع الذي تشابك مع الحراك السياسي في المجتمع الإسرائيلي ودفع شارون إلى سدة الحكم تحت شعار (شارون يأتي بالأمن) فإن إسرائيل، دولة ومؤسسات، وضعت مجموعة مخططات استشرافية ذات أبعاد عدة تعمل على محاصرة العمليات المسلحة للفلسطينيين، وهي:

1- البعد الأول: محلي- إسرائيلي، وتمثل بناء الجدار الفاصل واستمرار عمليات الاغتيال المنظمة تحت سمع العالم وبصره، وبسكوت وصمت واضح من أطراف عدة.

2- البعد الثاني: القانوني، بحيث يُطرح موضوع العمليات في إطار المعاهدات الدولية، لتصبح العمليات في دائرة أن منفذي العمليات مجرمو حرب(65).

3- البعد الثالث: الضغط على المنظمات الدولية الحقوقية جعل منظمات منظمات فلسطينية كحماس والجهاد في إطار منظمات مجرمي حرب(66)، والضغط الدولي لجعل المنظمات الفلسطينية المجاهدة "منظمات إرهاب" دولية وخارجة على القانون الدولي(67)، وتجفيف منابع الحركات الإسلامية سواء حُسِبَت في دائرة الاعتدال أو التشدد(68)، ونقل المعركة إلى دائرة الحركات الإسلامية المقاتلة على أرضها(69).

إسرائيل وتأثير المحددات على مستقبل الصراع

أدركت إسرائيل، منذ قيامها، المعادلات في المنطقة وأطرافها، وحتى محددات وجودها وبقائها كدولة على أرض عربية شردت شعبها وقتلت في مجازر جماعية عشرات الآلاف منه، وأرسلت ملايين آخرين خارج حدود وطنهم.

إن مستقبل الصراع من وجهة نظر صناع القرار في إسرائيل، وخصوصا الخبراء الاستراتيجيين والمفكرين، يراهنون عليه وفق مجموعة من المحددات، يرون أنها إن توفرت، لا بل ووظفت لصالحهم، فبقاء إسرائيل متفوقة في المنطقة سيكون مضموناً.

وإسرائيل، كما نعلم، تعتمد دوما على التفوق العسكري كعامل مصيري لوجودها في المنطقة؛ حيث إنها ترى في ذلك شريان حياتها وبقائها في خضم بحر من العرب.

صحيح أن إسرائيل تولي الدعم الخارجي أهمية كبيرة، غير أنها تعتمد على نفسها، فكلما شعرت بخطر ما يداهمها فإنها ترد بقوة، وقد فعلت وخاصة في المجال العسكري، سواء على شكل شن حرب أو شراء أسلحة أو هجمات، ولهذا يلاحظ أن إسرائيل عملت في وقت كانت فيه غنية على امتلاك سلاح نووي، وذلك ليشكل سلاح ردع ضد جاراتها من الدول العربية.

إذن، تفوق إسرائيل عسكرياً، وتطوير قطاعاتها العسكرية بأسلحة حديثة، وإعادة بناء وحداتها، وخصوصا البشرية، لا شك أنه سيجعل إسرائيل واثقة من نفسها، وسيدفعها نحو تحديد مستقبل المنطقة والدفاع عن وجودها.

غير أن محددات أخرى تلعب أدواراً ذات قيمة في مستقبل الصراع، ومنها محدد التطبيع مع العرب، والذي إن نجحت إسرائيل فيه فإنها ستضمن تحييدهم وإقصائهم عن الصراع، ولعل مبادرة الملك السعودي عبد الله في بيروت جاءت كمؤشر لإذابة العوائق التي تسود العلاقة بين الطرفين.

ناهيك عن محدد الثروة المائية الذي يراهن عليه كثيرون من أن الحرب القادمة ستكون على المياه؛ فإسرائيل دولة تحتاج لمنابع للمياه لسد حاجاتها كما تدعي، في حين أنها تملك أكثر بكثير من دول عربية مجاورة، لكن تهديد هذا الأمر من قبل العرب مثلاً قد يؤجج نار الحرب من جديد، والعكس صحيح.

أما المحدد الأخير وهو ذو شأن وأهمية كبرى، فهو البقاء على علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لما تملكه من مقدرات أولا، وتأثير على الساحة الدولية ثانيا، الأمر الذي يعد صمام أمان لوجود إسرائيل وهيمنتها في المنطقة.

لا شك أن لهذه المحددات تأثيرات مهمة مجتمعة على إسرائيل ومستقبل الصراع في المنطقة؛ فتأثيرات المحددات تلك ستنعكس على بقاء هذه الدولة التي تصول وتجول في المنطقة دونما تأثير لأي قوة أخرى، وخاصة الدول العربية، ناهيك عن امتلاك إسرائيل مفاتيح كثير من القضايا، وعلى رأسها المسائل الاستراتيجية ذات العلاقة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي ومستقبل القضية الفلسطينية، ثم إن هذه المحددات ستخدم لا محالة جوانب الحياة المختلفة فيها، ومنها الانتعاش الاقتصادي وازدهار التجارة والانفتاح على العالم وأسواقه، ومنها الأسواق العربية.

هذا، ويرى بعض المراقبين أن هذه المحددات قد تحافظ على الوضع الراهن في المنطقة ونزع فتيل الحروب، لكنه سيجعل الفلسطينيين يدفعون فاتورة ذلك، من باب رفضهم للواقع وطموحاتهم نحو الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتفضيل الدول العربية العيش في حالة كهذه على الدخول في صراعات جديدة مع تل أبيب، في حين تقف واشنطن خلفها، وإمكانيات الانتصار في أي ملحمة شبه معدومة.

ولا شك أن للعنصر النووي وامتلاك إسرائيل له أبعادا وتأثيرات جمة على الدول العربية، فهو يشلّ تحرك العرب ويجعلهم رهائن لدى إسرائيل، في وقت أضاعوا فيه فرصاً ذهبية لبناء أنفسهم وتضييع مثل هذا السلاح، أما الآن فالولايات المتحدة تقف لكل محاولة بالمرصاد لتبقى إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة المالكة لمثل هذا السلاح، وإذن فإن لهذا السلاح تأثيرات جمة على مستقبل المنطقة.

الخاتمـــة

تعد إسرائيل من أكثر الدول استفادة من المتغيرات الدولية الأخيرة، فما احتلال العراق وتدمير قدراتها الدفاعية ومقدراتها والمؤامرات التي تحاك حالياً ضد دول عربية أخرى إلا لصالح إسرائيل.

فإسرائيل سعت ولا تزال تسعى لتبقى حارسة المنطقة بل شرطيا عليها، وعليه فهي تحرص دائماً على امتلاك ما لم يستطع العرب ودول الجوار امتلاكه، وتعمل أيضاً على حرمانهم من امتلاك ذلك من خلال الضغط على الدول المصدرة بعدم بيعها لهم، لكونه من

وجهة نظر إسرائيل يهدد أمنها وسلامة مواطنيها.

إن محددات الصراع من وجهة النظر الإسرائيلية تشكل مجتمعة رادعاً أمام نوايا العالم العربي، بل والإسلامي، لمهاجمة إسرائيل، وسداً منيعاً أمام أي مشروع مستقبلي مطروح لإبادتها.

إن من جملة ما تراه إسرائيل خادماً لمصالحها هو المحافظة على تفوقها على دول الجوار، والدفع نحو وأد كل محاولة، حتى وإن كانت غير عربية أو إسلامية من قبل أصدقاء إسرائيل، تهدف في النهاية للنيل منها.

لقد حرصت إسرائيل من جانبها وعملاً على تطبيق النظرية أعلاه، ولا تزال، على اقتناء أكثر الأجهزة تطوراً، وخاصة العسكرية والتكنولوجية منها، لتساعدها على التفوق النوعي، بل وتعمل على اتباع أنماط قتالية جديدة بعيداً عن الأراضي الإسرائيلية والعمق الاستراتيجي للدولة.

ويمكن تلخيص الموضوع في النقاط الرئيسية التالية:

1. اضمحلال فكرتي الحدود والسيادة للدول يمنح إسرائيل حرية الحركة في تنفيذ مهام تتعدى حدودها.
2. الاستعداد لتنفيذ هجومات إجهاضية ووقائية ضد أهداف بعيدة المدى.
3. يشكل الردع والإنذار المبكر، ومنع الخصم من أي تطور تقني أو معرفي يهدد أمن إسرائيل، يشكل ثالوث العقيدة القتالية.
4. حتى تحسم حربها مع من تسميهم "الإرهابيين" يجب الاستعداد لاحتلال أراضٍ بعيدة المدى.
5. امتلاك ذراع بحري قوي جداً.
6. تطوير قدرات نووية للغواصات الإسرائيلية.
7. العمل على تدمير العدو في الضربة الثانية عبر هذه الغواصات النووية.
8. تنمية القدرات المعلوماتية والتكنولوجية عبر ثلاثية الإنسان والتقنيات المادية اللوجستية والأقمار الاصطناعية.

الهوامش

[1]. بوعز عفرون، الحساب القومي، وطن جديد، ص 229، دار نشر دافيز،2002 (عبري).

[2]. نظرية ونقد، تحرير: يهودا شنهاب وحنان جبار، عدد: 2002/20، ص10(عبري).

[3]. يحزقيل دورور: الدائرة المستديرة حول مستقبل إسرائيل من دون الصهيونية، مجلة كيفوئيم، 2002(عبري).

[4] . يغئال عيلام، الدفاع طريق الصهاينة إلى القوة، ص 190-200، زمورا،1979(عبري).

[5]. خمسون طريقة للخروج من المأزق، هآرتس، ب4، 2000/8/14.

[6]. دان هورفيتش، موشيه ليسك: الديموقراطية والأمن القومي في إسرائيل، ص74 (عبري).

[7]. عنبر تسفي، الحرب والتسويات، معضلات مختارة في علاقات الأمن الإسرائيلية على المستوى الخارجي، الجامعة المفتوحة، ص11 (عبري).

[8]. صالح لطفي، شؤون دولية، نظرية الأمن الإسرائيلية، ص16، ع 1999/5، مركز الدراسات المعاصرة- أم الفحم.

[9]. معاريف، 1999/5/9.

[10]. بنيامين شيفمان 2004/10/31، أرض إسرائيل الكبرى واقع أم خيال.

[11]. الجامعة المفتوحة: الدخول إلى الأمن القومي، ص106-110، جاي شاحر، وزارة الدفاع، 2002.

[12]. ملحق هآرتس الأسبوعي، 2001/9/14، مقابلة مع وزير الخارجية آنذاك شلومو بن عامي.

[13]. ميزان المناعة والأمن القومي، المعهد المتعدد المجالات، فصل: المحيط الاستراتيجي المستقبلي، ص256-278، ط2001/1، يديعوت أحرونوت (عبري).

[14]. البروفيسور باروخ ليرمنيلج، هآرتس، نوفمبر 2000(عبري).

[15]. البروفيسور، مارتين كرنفيلد، وسط الخضيرة 2033 (عبري).

[16]. ايتمار رابنوفيتش، عقابيل السلام، إسرائيل والعرب منذ عام 1948- 2003، ص174، دار نشر: دافير، 2004 (عبري).

[17]. باروخ كبرمينيلج، هآرتس، تشرين ثاني/نوفمبر 2000.

[18]. توم سيغاف، الصهيونيين الجدد، 117-120، عام أوفير، 2001 (عبري).

[19]. مجلة كيفونيم، ندوة حوارية حول مستقبل إسرائيل بدون الصهيونية، د. دانييل جوطين أستاذ دراسات تاريخ إسرائيل/جامعة حيفا، عدد 2000/3، ص18 (عبري).

[20]. يحزقيل درور، مجلة كيفوئيم، عدد 2000/3، ص10.

[21]. شلومو بن عامي.

[22]. بيني موريس: ضحايا تاريخ الصراع الصهيوني العربي، 1881-2001، ص562، عام عوفير- اوفيكيم،2003(عبري).

[23]. أفراييم سنيه، توجيهات في منطقة خطرة، 2002 (عبري).

[24]. رؤبون جال،نائب رئيس مجلس الأمن القومي.

[25]. المصدر السابق.

[26]. الاختراق الصهيوني للعراق، خالد الناشف، إصدار اتحاد الكتاب العرب، 2005.

[27]. أرنون سوفير: كاتدرائية الجيو-استراتيجيا، مركز أبحاث الأمن القومي، جامعة حيفا ص44، 2001.

[28]. البروفيسور أرنون سوفير: انهار النار: الصراع على المياه في الشرق الأوسط، 1992، جامعة حيفا.

[29]. مصدر سابق، ص18.

[30]. المصدر نفسه.

[31]. العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة: حروب ومستويات، مشاكل مختارة في علاقات إسرائيل الخارجية، تحرير: بنيامين نويدجر، ص392.

[32]. يتسحاق رابين،مكتبة معاريف ص212-213، تل أبيب 1979.

[33]. مصدر سابق، ص313.

[34]. معاريف، 14 يونيو 1976.

[35]. دافار، 17 يناير، ص18.

[36]. يديعوت أحرونوت،ص2 ، 2001/6/26.

[37]. هآرتس، 28 مارس، 2001.

[38]. ملحق معاريف 1997/7/9.

[39]. يديعوت أحرونوت،ص3، 2005/10/21.

[40]. من يخاف من المسيحيين اليهود، مجلة ثيخلت، عدد 2002/9.

[41]. جوزيف نحمان، المسألة العربية اليهودية، مركز دراسات الاستيطان، حولون 2002، ص 158.

[42]. معاريف، ص162.

[43]. شعياهو فولمان، قصة الجدار الفاصل، الكرمل- القدس، ط1/ 2004، ص20

[44]. مصدر سابق، ص21-22.

[45]. يغئال ألون: التوجه نحو السلام، الكيبوتس الموحد، ط2، 1989.

[46]. الراب دروعمان في ذكرى وفاة الراب كوك "سيدنا"، ص47.

[47]. أقوال آلون في الكنيست يوم 1970/3/25.

[48]. يحزقيل آلون، (أبحاث ودراسات)،" مصادرة الأراضي: سياسة الاستيطان في الضفة الغربية"، القدس 2002، ص7.

[49]. هذه نظرية شارون الاستيطانية، راجع كتاب (المحارب) Warrior، والحديث عن المستوطنات.

[50]. شعياهو فولمان: قصة الجدار الفاصل: الكرمل- القدس، 2004، ص 34-33.

[51]. مصدر سابق

[52]. مصدر سابق، نقلاً عن كتاب الخيار الأردني لدان شيفطان، إصدار الكيبوتس الموحد 1981.

[53]. مصدر سابق ص68.

[54]. مصدر سابق، ص68.

[55]. مصدر سابق، ص65-67.

[56]. ومع فشل هذا العمق اثناء الانتفاضة جاءت نظرية الجدار الفاصل والعمل على تنفيذه.

[57]. هآرتس، شباط/ فبراير 2001، ص11.

[58]. نور الدين مصالحة، إسرائيل وسياسة النفي، ص 222، إصدر 2003

[59]. هآرتس، 29 يونيو 1994، ص ب3.

[60]. الحرب ضد الإسلام، جرد حسابات، يزهار مزراحي، موقع: www.haayal.co.il.

[61]. مصدر سابق، ص 3.

[62]. قصة الجدار الفاصل، البروفيسور يشعياهو فولمان، الكرمل- القدس، ص62.

[63]. ورقة عمل حول: التهديد الأمني وأثره على الوضع الاقتصادي، تأثير الإرهاب على الاقتصاد الإسرائيلي فرمون جلرنارد، ص17، المعهد الإسرائيلي للدمويقراطية 2002.

[64]. مصدر سابق، ص17.

[65]. شاؤول شاي: الاستشهاديون والعمليات الانتحارية: معهد سياسات مكافحة الإرهاب والمركز المتعدد المجالات- هرتسليا، ط1، يناير 2003، ص 212.

[66]. مصدر سابق، ص218.

[67]. مصدر سابق، ص 219.

[68]. ملحق يديعوت، 2000/8/25، ص2.

[69]. www.debka.co.il

الفصل الثاني

خيـارات الأطـراف وبدائلهـا

- الورقة الأولى

الخيارات والبدائل من وجهة النظر الفلسطينية

- الورقة الثانية

الخيارات والبدائل من وجهة النظر الإسرائيلية

الفصل الثاني/ الورقة الأولى

الخيارات والبدائل من وجهة النظر الفلسطينية

أحمد سعيد نوفل[*]

مرت القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع العربي- الصهيوني قبل أكثر من مائة عام، بمراحل كثيرة، واصطدم المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني بمقاومة عربية وفلسطينية رغم قيام إسرائيل في فلسطين، ولكن مقاومة المشروع الصهيوني من الطرف العربي والفلسطيني ما زالت قائمة، وفشِل المشروع الصهيوني بعد كل هذه الفترة الطويلة من تحقيق الاستقرار في فلسطين، ومع أن النظام العربي يعيش حاليا أزمة كبيرة بسبب الظروف الراهنة التي انقلبت فيها المعايير، عندما أصبحت المقاومة "إرهابا"، والاستشهاد انتحارا، والتنازل عن الأوطان واقعية، والخيانة وجهة نظر، والاحتلال تحريرا، إلا أن الصراع العربي ـ الصهيوني لم ينته، وسيستمر إلى أن تعود الأوطان المحتلة إلى أصحابها.

ومن أجل المحافظة على المشروع الوطني الفلسطيني وثوابته الوطنية من دون أن تؤثر الظروف العربية (احتلال العراق) والإسرائيلية (ضرب الوحدة الوطنية) والدولية (مكافحة الإرهاب) على اختراق رؤيته الوطنية، كان لا بد من البحث في سيناريوهات متوقعة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

وتتناول الورقة الخيارات والبدائل الفلسطينية التي ستتخذها السلطة الفلسطينية لحل القضية الفلسطينية في السنوات العشر القادمة، مع وجود بعض الشكوك عما إذا كانت توجد لدى القيادة الفلسطينية، رؤية واحدة تعمل على تحقيقها، لصعوبة تحديد الخيارات والبدائل التي من الممكن أن تلجأ إليها السلطة الفلسطينية في العقد القادم، وبسبب وجود وجهات نظر متعددة ومختلفة في التعامل مع الصراع، فإن الورقة تعالج الرؤية الفلسطينية الرسمية، أي موقف السلطة الفلسطينية بجميع مكوناتها وتياراتها من عناصر الصراع المختلفة، وكذلك موقف المعارضة الفلسطينية ورؤيتها المستقبلية للصراع مع إسرائيل.

---

[*] أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك- الأردن

وبما أن الخيارات والبدائل الفلسطينية، بشقيها الرسمية والمعارضة، يصطدمان بموقف إسرائيل من تلك الرؤية، فإن الورقة تضع عدة سيناريوهات مستندة على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الصراع ومستقبله، كانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة- وإن لم يكن انسحابا كاملا- والنتائج التي ستسفر عنها الانتخابات التشريعية الفلسطينية القادمة، وقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في المحافظة على الأغلبية التي تتمتع بها حاليا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وقوة المنظمات الفلسطينية الإسلامية في تلك الانتخابات، كما تبحث الورقة في البدائل الفلسطينية في السنوات القادمة في حال تغير الحكومات الإسرائيلية بعد الانتخابات الإسرائيلية القادمة، وطرحها لمبادرات سلمية على الجانب الفلسطيني، وعودة حزب العمل والمعتدلين إلى الحكم في إسرائيل، وموقف الفلسطينيين منها.

وتبحث الورقة في صعوبة تحقيق تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في السنوات العشر القادمة، على أساس أن الصراع صراع وجود بين مشروعين: عربي وصهيوني استعماري، لا ينتهي إلا بتحقيق الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في وطنه.

<u>وقبل البدء بتحديد تلك الخيارات والبدائل، لا بد من توضيح النقاط التالية:</u>

أولا: أن السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت قبل عشر سنوات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، والتي استندت إلى قوة حركة فتح كتنظيم قوي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قد حلت محل منظمة التحرير الفلسطينية في تعاملها مع القضية الفلسطينية التي كانت فتح أقوى التنظيمات فيها أيضا، وهذا يجعلها تركز اهتمامها على قضايا الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية أكثر من قضايا اللاجئين وفلسطينيي الشتات.

ثانيا: أن الظروف التي نشأت فيها السلطة الفلسطينية قبل عشر سنوات تختلف عما هي عليه الآن من حيث احتكارها للسلطة، وأصبحت حركة حماس ومنظمات أخرى تشكل تحديا لها، ومن الممكن أن يظهر هذا التحدي بشكل أكبر في السنوات القادمة، مما يجعل السلطة الفلسطينة في مازق، لأنها ستطلب من حماس الاستماع إليها والتنسيق معها في العمل الوطني المشترك، لكنها لا تريد ولا تسمح لها بأن تشاركها في مؤسسات السلطة،

لأنها تخشى إذا سمحت لها بلك، أن تهيمن حماس في المستقبل على القرار الفلسطيني كما فعلت خركة فتح عام 1968، عندما سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية، وفي المقابل، فإن حركة حماس تشعر أنها أصبحت قوية في الساحة الفلسطينية بقدر كاف، مما يؤهلها أن تشارك في القرار الفلسطيني وتطلب المناصفة في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

ثالثا: أن السلطة الفلسطينية تتحدث صراحة عن هدفها بإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس، وتريد التفاوض مع إسرائيل من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية حسب خطة خارطة الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين التاريخية، ومن أجل تحقيق ذلك يمكن أن تضحي بقضية اللاجئين مقابل أن توافق إسرائيل على إقامة الدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها.

رابعا: من الصعب الحديث عن وجهات نظر فلسطينية واحدة لمسقبل القضية الفلسطينية، بسبب التباين في وجهات النظر بين السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية، ولهذا فإن السيناريوهات ستتناول الطرفين.

السيناريوهات الرسمية للسلطة الفلسطينية

السيناريو الأول: يركز هذا السيناريو على التزام السلطة الفلسطينية بمسيرة التسوية والتفاوض مع إسرائيل من دون شروط، وربط الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مع تنفيذ خارطة الطريق وانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ويرفض السيناريو إقامة الدولة الفلسطينية مؤقتة الحدود التي تعرضها إسرائيل، لأنها ستؤدي إلى أن يتحول الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى صراع بين دول، وليس صراعا بين شعب احتُل وطنه مع دولة الاحتلال، وفي المقابل يريد السيناريو وقف الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ونزع سلاح المنظمات الفلسطينية، وحل الخلافات معها عن طريق التفاوض، والسعي إلى إشراك المعارضة بمؤسسات السلطة دون أن يؤثر إشراكها على القرارات المصيرية للسلطة، ويعتمد نجاح هذا السيناريو على استمرار سيطرة

فتح على السلطة الوطنية، ونتيجة لاستحقاق دولي تعهدت به السلطة الفلسطينية في ما يتعلق بـ«وحدانية السلطة» عن طريق تفكيك الأجنحة العسكرية لحركة حماس والجهاد الإسلامي، وترى السلطة الفلسطينية في هذا السيناريو أنه من أجل حث الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التدخل للضغط على إسرائيل لتنفيذ خارطة الطريق وقيام الدولة الفلسطينية، فإنه لا بد من نزع سلاح التنظيمات الفلسطينية، وإزالة جميع مظاهر التسلح، ولكن هذه الرؤية للسلطة الفلسطينية تصطدم بطبيعة الحال مع موقف حركة حماس الرافضة لتسليم سلاحها طالما استمر الحصار الإسرائيلي للقطاع وطالما استمرت الاغتيالات للقادة الفلسطينيين من حماس والتنظيمات الأخرى.

السيناريو الثاني: يقوم هذا السيناريو على تصور عدم قدرة السلطة على فرض النظام وحفظ الأمن، واتهام المعارضة بأنها تقف خلف محاولات إضعافها، ورفض التنظيمات المسلحة خاصة الإسلامية، طلب السلطة بوقف عملياتها المسلحة ضد إسرائيل، مما سيؤدي إلى حدوث مواجهة مسلحة بين السلطة والمعارضة، مع ممارسة الضغوطات عليها من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة المعارضة المسلحة دون أن تقوم الأخيرة بأي انسحابات من المدن الفلسطينية، واستمرار اغتيالها لقيادات المقاومة، وسيؤدي هذا السيناريو إلى استمرار الفوضى في المناطق التي تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية بالسيطرة عليها، وإلى إضعاف السلطة الفلسطينية، مما يمهد الطريق إلى أن تطرح إسرائيل تطبيق الخيار الأردني على الأراضي الفلسطينية.

السيناريو الثالث: في حال رفض إسرائيل التفاوض مع السلطة الفلسطينية تمهيدا لقيام الدولة الفلسطينية والانسحاب من الضفة الغربية ووقف الاستيطان، يرجح هذا السيناريو حدوث اتفاق كامل بين السلطة الفلسطينية وجميع الفصائل الفلسطينية، والاتفاق على برنامج مشترك قائم على توزيع الأدوار بين السلطة والمقاومة، والعمل بجميع الوسائل، وعلى رأسها المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية والبدء بانتفاضة

جديدة، نتيجة لضغط شعبي فلسطيني تشارك فيها جميع التنظيمات الوطنية والقومية والإسلامية، والاتفاق على مشاركة فعلية للمعارضة بجميع مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكي يكون لها دور في القرارات السياسية، وسيؤدي هذا السيناريو إلى طرح مشروع إقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين، ثنائية القومية للعرب واليهود.

السيناريو الرابع: تعلن السلطة الفلسطينية عن حل نفسها والعودة إلى تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية لكي تكون المرجعية الوحيدة للفلسطينيين، بسبب عدم نجاحها في تحقيق أي مكاسب للفلسطينيين طيلة السنوات الماضية، مما يؤدي إلى ظهور قيادة فلسطينية جديدة تقود العمل الفلسطيني في الداخل والخارج، بأدوات وأساليب مختلفة، ومن الممكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى إعادة احتلال إسرائيل لجميع الأراضي الفلسطينية بما فيها قطاع غزة، والبدء بانتفاضة شعبية شاملة، واتساع العمليات المسلحة ضد القوات الإسرائيلية، دون أن تدعي إسرائيل بوقوف السلطة الفلسطينية خلفها.

سيناريوهات المعارضة

السيناريو الأول: الاتفاق على استمرار التهدئة بين جميع المنظمات الفلسطينية المسلحة والسلطة الوطنية، والعمل معا بشكل ديمقراطي على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، والاشتراك في الانتخابات البلدية والتشريعية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية، وتحويل جميع المنظمات الفلسطينية الإسلامية والوطنية إلى أحزاب سياسية لها كامل حرية الحركة مثلها مثل بقية التنظيمات التي تتشكل منها السلطة الوطنية الفلسطينية، لطرح مواقفها السياسية على الرأي العام الفلسطيني، والمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة مع بقية الأطراف الفلسطينية، وقد يؤدي إلى تحقيق وحدة وطنية بين جميع فصائل المقاومة مع السلطة الوطنية، والاتفاق على برنامج موحد لحل قضايا اللاجئين والمستوطنات والحدود.

السيناريو الثاني: عدم اتفاق فصائل المقاومة المسلحة مع السلطة الفلسطينية على تسليم

أسلحتها ووقف نشاطاتها، واستمرار عملياتها المسلحة والعمليات الاستشهادية ضد إسرائيل، والدعوة للبدء بانتفاضة شعبية جديدة من أجل الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، ونزول قيادات التنظيمات المسلحة للعمل السري تحت الأرض، دون الإعلان عمن يقف خلف تلك العمليات، وقد تصعد المعارضة المسلحة من مواقفها الرافضة لأي حلول وتسويات مع إسرائيل، وتدعو إلى تحرير كامل الأراضي الفسطينية من النهر إلى البحر والإصرار على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وهذا السيناريو قد يؤدي إلى حدوث انشقاق داخل حركة فتح وانضمام التيار الرافض للمعارضة المسلحة، مع تصاعد الخلافات مع السلطة الفلسطينية واحتمال المواجهة معها.

السيناريو الثالث: دعوة فلسطينية إلى ربط الصراع العربي- الإسرائيلي بالجماهير العربية، كي تمارس ضغطها على الأنظمة العربية لتأخذ دورها الفعال في الصراع ضد إسرائيل، على أساس أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الوطن العربي، والتأكيد على قومية الصراع مع إسرائيل، وبأنه صراع بين المشروع القومي العربي الوحدوي والمشروع الصهيوني الاستيطاني العنصري المعادي للأمة العربية كلها وليس ضد الفلسطينيين فقط، وأن الخطر الصهيوني يهدد وجود الوطن العربي بأكمله، ولهذا فهو صراع وجود وليس صراعا على الحدود، وأن معظم المشاكل التي تواجه الأمة العربية تعود بسبب الوجود الصهيوني في فلسطين، وهذا السيناريو قد يعيد الصراع العربي- الإسرائيلي إلى المربع الأول، ويطيل من أمده، ويؤدي إلى حدوث تغييرات في الأنظمة العربية بما يتلاءم مع تطور الصراع نفسه، وإلى حدوث تحالفات عربية وإقليمية للدفاع عن القضية الفلسطينية، واشتعال الجبهات العربية- الإسرائيلية مما يؤدي إلى احتمال حدوث حرب استنزاف على الجبهات وانتفاضة شعبية في الأراضي المحتلة، قد يشارك فيها فلسطينيو عام 1948.

الفصل الثاني/ الورقة الثانية

الخيارات والبدائل من وجهة النظر الإسرائيلية

سعيد عكاشة[*]

البحث عن مستقبل التسوية بين إسرائيل والعرب في المستقبل المنظور يبدو أمرا شائكا في ظل واقع تعقيدات الصراع بين الجانبين والتغييرات المستمرة في كثير من العناصر الحاكمة لهذا الصراع، بل وظهور متغيرات أخرى لم يُتَح لكثير من الباحثين دراستها بشكل وافٍ لمعرفة مدى تأثيرها على مستقبل هذا الصراع، مثل واقع ظهور الولايات المتحدة كدولة جوار في الشرق الأوسط بعد احتلالها للعراق، وأيضا الطموحات النووية الإيرانية، وازدياد قدرة التنظيمات الأصولية المتطرفة على تهديد الاستقرار، استنادا إلى تبرير حركتها وأنشطتها باستمرار الانتهاك الأمريكي- الإسرائيلي لحقوق العرب والمسلمين، خاصة في فلسطين.

ومن زاوية ما، يمكن القول إن إسرائيل بعد حرب "يوم الغفران" تشرين أول/أكتوبر عام 1973 قد أيقنت أن إمكانية حل الصراع مستحيلة وفق المعادلة البسيطة التي حكمت رؤيتها له منذ نشأتها عام 1948 وحتى انتصارها الباهر على الجبهات العربية الثلاث في حرب حزيران/يونيو عام 1967 والتي صيغت على الوجه التالي:

"إدراك العرب لعدم إمكانية هزيمة إسرائيل، ومجيئهم لطاولة التفاوض والقبول في النهاية بها"

لقد ثبت خطأ هذه المعادلة بعد حرب عام 1967 مباشرة، وبعد رفض العرب لشروط الصلح، بل ورفضهم أصلا لفكرة الصلح، كما جسدها مؤتمر الخرطوم الشهير في أيلول/سبتمبر من نفس العام، بل ولم تؤد اتفاقات التسوية الجزئية، فض الاشتباك الأول والثاني على الجبهة المصرية والأول على الجبهة السورية بين عامي 1974-1975، وما تلاها من اتفاقات سلام شاملة مع مصر عام 1979، والأردن عام 1994، واتفاقات سلام مجهضة وغير مكتملة مع الفلسطينيين (اتفاق أوسلو وملحقاته بين عامي 1993-1995) إلى

[*] رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في المؤسسة العربية لمناهضة التمييز- مصر

تحقيق ما كانت تعتقده إسرائيل من إمكانية إرغام العرب على القبول بها وتطبيع العلاقات معها شعبيا، وليس على مستوى الحكومات فقط وفقا لإستراتجية "الأرض مقابل السلام".

قاد هذا الفشل إسرائيل، سواء في إقناع العرب باستحالة دخول حرب معها والفوز فيها، أو في تحقيق السلام عبر التفاوض، قادها في النهاية إلى الاقتناع بواقع أن هذا الصراع غير قابل للحل على المستوى المنظور، وأن التغيير في البيئة الاستراتيجية للصراع بكافة أبعادها الحضارية هو وحده الذي يمكن أن يصل بإسرائيل إلى تحقيق أهدافها.

وانطلاقا من هذا الواقع تحولت إسرائيل من رؤية صراعها مع العرب كصراع قابل للحل إلى صراع يمكن إدارته بهدف الحفاظ على الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية (القبول، والتطبيع، والحدود الآمنة) ريثما تتهيأ الشروط الملائمة لتحقيق تسوية لا تبتعد كثيرا عن هذه الأهداف.

وقد أشار أحد الباحثين إلى هذا التحول في الرؤية الإسرائيلية، وإن أرجعه إلى تأثيرات غزو إسرائيل للبنان عام 1982 حيث وصف نظرة إسرائيل لصراعها مع العرب بالقصور منذ ذلك الوقت بسبب إقرارها بأنه صراع لا يمكن الفوز فيه unwinnable وبالتالي فهو manageable[1].

والأمر المؤكد أن إسرائيل لم تتحول في هذا الاتجاه باختيارها، فإلى جانب رفض العرب الاعتراف بالهزيمة كانت هناك متغيرات جديدة أخذت تطرق أبواب المنطقة منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأهمها صعود القوى الإسلامية وسيطرتها على أجزاء واسعة من الشارع العربي، وظهور الحركات الجهادية كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، واشتداد عود التنظيمات الجهادية العابرة للحدود كتنظيم القاعدة، وظهور التهديد النووي والصاروخي الإيراني لإسرائيل، وتعثر عملية دمقرطة البلدان العربية مع استمرار ضعف الأنظمة الحاكمة فيها، خاصة في البلدان المعتدلة أو الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بما يهدد بسقوط هذه البلدان مستقبلا في أيدي الإسلاميين.

وقد اعتبر أهارون زئيف رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق في محاضرة ألقاها في 21 حزيران/يونيو عام 2005 أن كثيرا من هذه المتغيرات أدت إلى تحول استراتيجي سلبي بالنسبة لإسرائيل[2].

وقد أضافت الحرب بين لبنان وحزب الله عنصرا آخر من عناصر الضبابية بسبب نتائجها غير الحاسمة، بما سينعكس على توجه السياسة الإسرائيلية خلال العقد المقبل، ويمكن القول إن إسرائيل تقف حاليا أمام ثلاثة خيارات نظرية:

الأول: الإبقاء على أسلوب معالجة الصراع كما هو دون إقدام على طرح مبادرات محددة، أي إدارته بدلا من البحث عن حل له.

الثاني: التحول نحو إحداث اختراق يؤدي إلى تفكيك الأوضاع وفرض الرؤية الإسرائيلية القديمة (حرب شاملة لتغيير البيئة الإستراتيجية للصراع).

الثالث: البحث عن تسوية يمكن تسويقها دوليا والقبول بها عربيا حتى لو أدت إلى تنازلات إسرائيلية كبيرة.

إن كلا من الخيارات الثلاثة محكوم بعناصر عدة، ربما يكون أهمها:

1- توجهات الرأي العام الإسرائيلي الحالية ومدى احتمال ثباتها أو تغيرها.

2- موقف الولايات المتحدة والسياسة المتوقع تبنيها حيال المنطقة في غضون العقد المقبل على الأقل.

3- التطورات التي ستقع في بعض المتغيرات الطارئة وخاصة الملف النووي الإيراني، والموقف السوري من التسوية.

وفيما يخص العنصرين الأول والثاني يمكن دراسة وضعهما الراهن والتطورات المستقبلية فيهما انطلاقا لتوقع آفاق تغيرهما أو ثباتهما، فيما يبقى العنصر الأخير مستعصيا على التنبؤ إلى حد كبير، وسنحاول هنا دراسة العناصر الثلاثة لترجيح أي من السيناريوهات أو الخيارات الثلاثة التي تقف أمامها إسرائيل سيشق طريقه إلى الواقع العملي في السنوات من 10-15 القادمة.

الرأي العام الإسرائيلي وآفاق تغيره

توفر استطلاعات الرأي العام التي تنشر دوريا في كبريات الصحف الإسرائيلية قاعدة بيانات ثرية لتوجهات المجتمع الإسرائيلي حيال عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد اخترنا متابعة مقياس السلام الذي يجريه معهد "تامي شتاينميتس" وينشر في جريدة هآرتس شهريا[3] للتعرف على توجهات المجتمع الإسرائيلي خلال الفترة من شهر 1- 7 عام 2006، فيما يتعلق بقضايا التسوية مع الفلسطينيين، حيث حفلت هذه الفترة بتطورات عديدة في الداخل الإسرائيلي بدءا من اختبار مدى نجاح خطة الانفصال عن غزة من وجهة نظر المواطنين الإسرائيليين كسياسة مفيدة للأمن القومي الإسرائيلي، وظهور حزب كاديما على مسرح الأحداث وفوزه في الانتخابات بزعامة أولمرت بعد خروج شارون من الساحة بأثر الغيبوبة التي لم يخرج منها منذ كانون أول/يناير عام 2006، ومرورا بنجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، ثم تطور المواجهة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية بسبب إطلاق صواريخ القسام على المدن الحدودية الإسرائيلية، وأخيرا نشوب الحرب مع حزب الله.

وعلى الرغم من صعوبة الادعاء بأن فترة الشهور الستة المختارة يمكن أن تنبئ بما سيكون عليه المجتمع الإسرائيلي في السنوات المقبلة نظرا لأن المتغيرات الطارئة التي تحدثنا عنها سابقا قد تؤثر تدريجيا في توجهات الإسرائيليين، إلا أنها- أي استطلاعات الرأي- توفر على الأقل صورة واضحة نسبيا لما يعتمل داخل المجتمع الإسرائيلي من تفاعلات تؤثر على رؤيته لكيفية التعامل مع الصراع مع الفلسطينيين، وهو أمر سيسهم دون شك في تشكيل السياسية الإسرائيلية في السنوات المقبلة بافتراض بقاء تأثير المتغيرات الطارئة محدودا، أما إذا كان هذا التأثير كبيرا فمن المتوقع أن تتغير الصورة بشكل مفاجئ، ولكن لصالح أحد الخيارات التي تظل متضمنة في الاتجاهات العامة التي تجسدها استطلاعات الرأي في الفترة المحددة للدراسة.

وقد اخترنا التركيز على الأسئلة المباشرة التي تكشف مدى ثقة الإسرائيليين أو عدم ثقتهم في الفلسطينيين ومستقبل مشروعات التسوية المطروحة، بما فيها اتفاقات أوسلو، وكذلك محاولات رسم حدود إسرائيل بشكل منفرد.

- **موقف الإسرائيليين من السلطة الفلسطينية**

رغم أن فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون أول/ يناير عام 2006

وتشكيلها للحكومة قد ألقى بظلال من الشك حول قدرة السلطة الفلسطينية على الاضطلاع بمهام ملف التسوية مع إسرائيل منفردة، إلا أن واقع انقسام المجتمع الفلسطيني حول شرعيتي حماس والسلطة وما يمكن أن يشهده المستقبل من تقلبات بالعودة مرة ثانية إلى هيمنة السلطة وتهميش حماس أو العكس أو بسيناريو ثالث (يجري الإعداد له حاليا) أي الدمج بين الاثنين عبر إدخال حماس والجماعات الجهادية في منظمة التحرير وتشكيل حكومة وطنية، وهذا الواقع المتغير دفع مصممي مقياس السلام لطرح سؤال ثابت حول الموقف من اتفاقات أوسلو والعلاقة مع السلطة الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالعلاقة أو بالنظرة إلى السلطة الفلسطينية كان هناك سؤالان: الأول **(ما موقفك من إجراء مفاوضات سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟)**، وجاءت الإجابات على الوجه التالي- بالنسبة المئوية-:

التاريخ	أؤيد بشدة	أؤيد إلى حد ما	أعارض إلى حد ما	أعارض بشدة	لم يحسم
2006/2	35.7	26.8	9.6	23.1	3.8
2006/3	34.9	34.7	6.7	19.8	4
2006/4	26.6	38.4	13.7	16.4	4.8
2006/5	33.8	29.3	12.5	20.4	3.9
2006/6	31.9	28.2	10	25.5	4.4
2006/7	23.9	32.9	15.8	23.1	4.4

والسؤال الثاني **(هل تعتقد أن المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ستؤدي في السنوات القادمة إلى إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين؟)**، وجاءت الإجابات كالتالي- بالنسبة المئوية-:

التاريخ	أعتقد بشدة	أعتقد إلى حد ما	لا أعتقد إلى حد ما	لا أعتقد على الإطلاق	لم يحسم
2006/2	11.2	25.4	20.1	38.3	5
2006/3	10.7	27.4	22.1	35.9	3.9
2006/4	5.8	30	25.2	35.1	4
2006/5	9	24.1	22.6	40.4	3.9
2006/6	6.9	23.2	19.8	46.7	3.3
2006/7	6.4	20.6	23.9	46.7	2.4

تبين البيانات الواردة في الجدولين جملة من الحقائق:

1- إنه في الوقت الذي تصل نسبة التأييد لإجراء مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (السلطة تحديدا) إلى 35.7% كأعلى نسبة تأييد مقابل 23.9% كحد أدنى، فإن توقع أن تقود هذه المفاوضات إلى إحلال السلام تبلغ في حدها الأقصى 11.2% وفي حدها الأدنى 5.8%، وهو ما يعني أن هناك أكثرية فى المجتمع الإسرائيلي ترى ضرورة إجراء هذه المفاوضات، حتى ولو لم يكن هناك أمل في تحقيق نتائج ملموسة منها، وهو مسلك يعكس إدراكا ما لأهمية المفاوضات كعنصر مهدئ للصراع الدموي بين الجانبين، ويشير أيضا إلى جوهر فكرة النظر إلى الصراع على أنه (manageable) وأنه بالضرورة غير قابل للربح.

2- أن الثقة في السلطة تتأثر بما تقوم به الفصائل المسلحة الفلسطينية من أنشطة اعتقادا من الإسرائيليين بأن السلطة قادرة على التأثير في قرارات هذه الفصائل ولكنها لا تفعل، أو لأن الأحداث تبين عجزها عن الفعل، والأمر بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي في هذه الحالة سيان ويظهر الجدول الأول السابق أن أدنى نسب التأييد الشديد للمفاوضات مع السلطة كانت في شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليو، حيث ارتفعت وتيرة العنف في نيسان/أبريل بعد إعلان حماس من جانب واحد عدم الالتزام بالهدنة، وكان ذلك في

شهر آذار/مارس من عام 2006، كما شهد شهر حزيران/يونيو حادثة أسر الجندي جلعاد شاليط على يد المقاومة بقيادة حركة حماس.

3- أن ثمة إدراكا لدى المجتمع الإسرائيلي بأن صيغة السلام التي تطرحها إسرائيل لا يمكن أن تكون مقبولة من الفلسطينيين، ولذلك فإن عدم ثقة الإسرائيليين في تحقيق السلام عبر المفاوضات ربما لا يعود وحده إلى اعتقاد الإسرائيليين بأن الفلسطينيين غير راغبين في السلام، بل يعود أيضا لحقيقة أن هناك تعارضا كبيرا بين طموحات الإسرائيليين، وخاصة فيما يتعلق بأجزاء واسعة من الضفة والقدس الشرقية، وبين تطلعات الفلسطينيين التي تدور في حدها الأدنى حول معظم الضفة والقدس الشرقية وإعادة نسبة قليلة من اللاجئين لأراضيهم داخل إسرائيل مقابل تعديلات حدودية طفيفة وترتيبات أمنية وسلام دائم للدولتين: إسرائيل، وفلسطين المنتظرة.

وتؤكد إجابات الجمهور الإسرائيلي على التساؤلات الخاصة بالموقف من اتفاقات أوسلو ومدى توقعه أن تؤدي إلى سلام في المستقبل بين إسرائيل والفلسطينيين على أن الجمهور الإسرائيلي عمليا يفصل ما بين التأييد لفكرة المفاوضات أو الاتفاقات التي يتم توقيعها من جهة وبين توقع أن تقود هذه المفاوضات أو الاتفاقات إلى سلام دائم من جهة أخرى؛ فقد طُرِح على الجمهور الإسرائيلي بشكل ثابت في مقياس السلام سؤالان: الأول (**ما موقفك من الاتفاقية التي وقعت في أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية- اتفاق إعلان المبادئ؟**) وجاءت الإجابات على النحو التالي- بالنسبة المئوية-:

الوقت	أؤيد بشدة	أؤيد إلى حد كبير	بين هذا وذاك	أعارض إلى حد ما	أعارض بشدة	لا أعرف، لا رأي لي
2006/1	12	10.8	21.2	17.8	22.7	15.5
2006/2	16.6	15.8	13.7	12	29.3	13.2
2006/3	12.9	14.2	16.8	11.7	27.4	17
2006/4	10.7	16.8	19.1	16.5	24.7	12.1
2006/5	12.6	15.6	20.7	11.2	26	13.9
2006/6	11.8	15.5	16.3	10.8	33.3	12.4

والسؤال الثاني (**هل تعتقد أن اتفاقية أوسلو التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ستؤدي في السنوات القادمة إلى إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين؟)** وجاءت الإجابات على النحو التالي- بالنسبة المئوية-:

الوقت	أعتقد بشدة	أعتقد إلى حد كبير	بين هذا وذاك	لا أعتقد إلى حد كبير	لا أعتقد على الإطلاق	لا أعرف، لا رأي لي
2006/1	6.5	9.8	12.9	13.9	44.3	12.5
2006/2	6.5	12.1	9.7	13.8	47.4	10.6
2006/3	5.3	11.6	9.5	14	47.4	12.1
2006/4	3.2	12.4	13.6	16.7	45.1	9.1
2006/5	4.1	90.5	10.1	16.2	50.1	10
2006/6	3.1	10.2	10.4	10.7	55.7	10

وبتحليل البيانات الواردة في الجدولين السابقين يمكن استنتاج التالي:

1- أنه في الوقت الذي ترتفع فيه نسب المؤيدين بشدة إلى 16.6% في الحد الأقصى و10.7% في الحد الأدنى تصل نسبة الاعتقاد في إمكانية أن تحقق هذه الاتفاقيات سلاما نهائيا في حدها الأعلى إلى 6.5%، و3.1% في الحد الأدنى، وهو ما يعكس أيضا وبوضوح حقيقة أن القطاع الذي يؤيد التفاوض أو اتفاقات أوسلو على الرغم من ضعفه فإن نسبة كبيرة داخله لا تعتقد أن المفاوضات أو الاتفاقات تلك يمكن أن تقود إلى تحقيق السلام، وبالتالي فهي تؤمن بأن فائدة المفاوضات تكتيكية أكثر منها إستراتيجية، أي هي إدارة صراع غير قابل للحل في المستوى المنظور.

2- أن صعود حركة حماس وتوليها الحكومة في الأراضي الفلسطينية رفع من نسب التأييد لاتفاق أوسلو في الشهر التالي مباشرة (أي شهر شباط/فبراير عام 2006) وهو ما يعكس تخوف الرأي العام الإسرائيلي من رفض حماس للسلام والمفاوضات بشكل مبدئي مع إسرائيل، وما يمكن أن يجره ذلك من تصاعد لعمليات العنف

الموجهة ضد الداخل الإسرائيلي، وبالتالي يصبح خيار التفاوض مع السلطة، رغم عدم الثقة فيها أيضا، أفضل نسبيا من خيار التفاوض مع حماس، وهو أمر مفهوم في إطار أن السلطة تعترف بحق إسرائيل فى الوجود بينما لا تعترف حماس بذلك.

- **الموقف من حركة حماس**

بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في شهر كانون أول/يناير عام 2006 بات واضحا أمام الرأي العام الإسرائيلي أن الحركة التي قادت وتبنت معظم عمليات المقاومة التي شهدتها المدن الإسرائيلية منذ عام 1994 هي نفسها التي ستقود الشارع السياسي في الأراضي الفلسطينية، ومن هنا حرصت استطلاعات الرأي على استكشاف مدى ثقة الشارع الإسرائيلي في التعامل مع وضع حركة حماس السياسي الجديد، وإمكانية التعامل معها والمراهنة على تحولات قد تحدث من داخلها في تجاه أكثر مرونة.

في شهر كانون أول/يناير من عام 2006 وجه مقياس السلام أربعة أسئلة إلى المشاركين في استطلاعه الشهري:

السؤال الأول: (هل توافق أو لا توافق على الرأي القائل بأن فوز حماس في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية يشكل خطرا على وجود دولة إسرائيل؟)، وأوضح 20.4%، و17.3% على التوالي معارضتهم التامة أو معارضتهم إلى حد كبير لهذا الرأي، فيما قال 38.1%، و17.3% على التوالي إنهم يوافقون تماما أو يوافقون إلى حد كبير على هذا الرأي.

السؤال الثاني: (ما مدى احتمال أن تجتاز حماس مسيرة مشابهة لتلك التي اجتازتها منظمة التحرير الفلسطينية وانتهت باعترافها بحق إسرائيل في الوجود؟)، وجاءت الإجابات على النحو التالي:

- يوجد احتمال ضئيل 37.1%
- يوجد احتمال كبير إلى حد ما 13.9%
- يوجد احتمال كبير 10.2%
- لا يعرفون 7.3%

السؤال الثالث: (هل ينبغي إجراء مفاوضات سلام مع حركة حماس إذا ما ترأست الحكومة الفلسطينية؟)

- واثقون في ضرورة ذلك 14.5%
- يعتقدون في ضرورة ذلك 28.2%
- لا يعتقدون في ضرورة ذلك 16.7%
- واثقون في أنه لا ينبغي التفاوض مع مثل هذه الحكومة 34.9%

السؤال الرابع: (إذا اجتمعت إسرائيل وحكومة بزعامة حماس لإجراء مفاوضات، ما هو في رأيك مدى احتمال التوصل إلى اتفاق سلام معها؟)

- لا يوجد أي احتمال 34.1%
- هناك احتمال ضئيل للغاية 34.1%
- هناك احتمال كبير إلى حد ما 2.9%
- لا يوجد احتمال لتحقيق السلام مع الفلسطينيين أيا كان من يقودهم 2%
- لا أعرف 4.9%

وإذا ما قارنا إجابات الأسئلة الأربعة السابقة بالإجابات على أسئلة مشابهة تم توجيهها، ولكن مع وضع السلطة الفلسطينية مكان حركة حماس، سنجد أن مستوى الثقة في حركة حماس وإمكانية تحولها في اتجاه يقبل بوجود إسرائيل ولاحقا التوصل لاتفاق سلام معها، إذا ما قارنا هذين الوضعين سنجد أن هناك نوعا من الوضوح والاتساق أكبر بالنسبة للرأي العام الإسرائيلي فيما يخص موقفه من حركة حماس، فالأغلبية التي أشارت في السؤال الأول (37.1%) إلى أنها ترى احتمالا ضئيلا لتحول حماس في اتجاه مشابه لما جرى من قبل لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي انتهى بقبول الأخيرة لوجود إسرائيل، قابلها نسبة قريبة واثقة في ضرورة عدم إجراء مفاوضات مع حكومة ترأسها حماس (34.9%).

ولكن رغم ذلك كانت هناك نسبة ليست قليلة واثقة من ضرورة ذلك، وهو ما يشير ربما إلى إدراك الرأي العام الإسرائيلي لفوائد التفاوض كوصفة لتقليل العنف ولو مؤقتا، دون النظر إلى النتائج التي يمكن أن تظهر في النهاية، وعموما كان من الواضح تأثير أحداث التخلي عن الهدنة من جانب حماس في آذار/مارس 2006، ثم أسر الجندي جلعاد شاليط في 25حزيران/ يونيو 2006، على الإسرائيليين؛ حيث رفعت من نسب من يعتقدون باستحالة اجتياز حماس مسيرة مشابهة لتلك التي اجتازتها منظمة التحرير وأدت إلى اعترافها بحق إسرائيل في الوجود، وبلغت هذه النسبة في آذار مارس 39.3% مقابل 37.1% في شهر كانون أول/يناير، ولكن المثير أن هذه الأحداث لم تؤثر كثيرا فى موقف الإسرائيليين من إجراء مفاوضات مع حماس.

جاء السؤال على الصيغة التالية: (بعد اختطاف جلعاد شاليط بشكل عام إلى أي حد ينبغي على حكومة إسرائيل أو لا ينبغي أن تكون مستعدة لإجراء مفاوضات سياسية مع حماس بغية التوصل إلى حل للنزاع؟)، وجاءت الإجابات على النحو التالي:

- واثق أنه ينبغي عليها ذلك 19.2%
- أعتقد أنه ينبغي عليها ذلك 27.4%
- أعتقد أنه لا ينبغي عليها 16.3%
- واثق أنه لا ينبغي عليها ذلك 33%
- لم يحسم 4.1%

ومقارنة بنتائج المقياس حول الموضوع ذاته في شهر كانون أول/يناير (لحظة فوز حماس في الانتخابات) والتي قال 34.9% إنهم واثقون في عدم ضرورة إجراء مفاوضات، نجد أن هناك انخفاضا ضئيلا عن شهر حزيران/يونيو (33%) بينما ارتفع معدل الواثقين في ضرورة إجراء مفاوضات من 14.5% إلى 19.2% بين كانون أول/يناير وحزيران/يونيو، وهو ما يؤكد أن مسألة التفاوض مع حماس منفصلة تماما عن الموقف من التوقعات الخاصة بنتائج هذه المفاوضات.

ومرة ثانية يؤكد هذا التوجه على اقتناع الإسرائيليين بأن وجود حالة تفاوض ربما تقلل من احتمالات العنف، وبالتالي فهى مطلوبة دون النظر إلى النتائج المنتظرة من ورائها.

- **خيارات الانفصال عن الفلسطينيين**

خلال الشهور الستة موضع الدراسة (كانون أول/يناير- حزيران/يونيو من عام 2006) اهتم مقياس السلام بتوجيه تساؤلات عن خطط الانفصال عن الفلسطينيين متمثلة في خطة "التجميع" التي طرحها رئيس الوزراء إيهود أولمرت عشية فوز حزب كاديما في الانتخابات العامة، كما كانت هناك تساؤلات أخرى حول مسار الجدار العازل، ومن هي الجهة التي لها الحق في تحديد هذا المسار، وأهمية هذه التساؤلات أنها تكشف عن البدائل التي يراها المجتمع الإسرائيلي غير المتفائل بإمكانية التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين سواء عبر اتفاقات أوسلو أو بالتفاوض مع حكومة تقودها حركة حماس.

أتى سؤال في شهر أيار/مايو على الصورة التالية: (هل تعتقد أنه يحق لإسرائيل أن تتخذ قرارا أحادي الجانب بشأن مسار حدودها الدولية؟)، وجاءت الإجابات على الصورة التالية:

- واثق أنه يحق لها 45.8%
- يبدو أنه يحق لها 24%
- يبدو أنه لا يحق لها 11.4%
- واثق أنه لا يحق لها 12.6%
- لم يحسم 6.2%

ورغم ارتفاع نسبة من يرون أن من حق إسرائيل أن تتخذ قرارا أحاديا بتحديد حدودها، إلا أن ذلك لا يتطابق مع الموقف من خطة التجميع التي طرحها أولمرت والتي تحظى بثقة أقل؛ ففي نفس الشهر كان هناك سؤال يقول: (هل تؤيد خطة التجميع التي تتضمن عملية إخلاء واسعة لمستوطنات يهودية وعشرات الآلاف من المستوطنين من يهودا والسامرة أم تعارضها؟)، وجاءت الإجابات على النحو التالي:

- واثق إنني أؤيدها 30.8%
- أعتقد أنني أؤيدها16.3%
- أعتقد أنني أعارضها 10.1%
- واثق أنني أعارضها 34.6%
- لم يحسم 8.3%

أي إن الغالب على الإسرائيليين معارضتهم للخطة، وربما لأسباب متنوعة، منها ما يتعلق بمدى الثقة في رئيس الوزراء أولمرت، ومنها ما يتعلق بالإحباط الناتج عن توقعات أجهضها الواقع عمليا كانت قد صدرت مواكبة لخطة الانفصال عن غزة التي طرحها ونفذها رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون.

ففي سؤال طرح في شهر حزيران/يونيو يقول: (بنظرة إلى الوراء هل تعتقد أن خطة فك الارتباط أحادية الجانب من قطاع غزة التي نفذها رئيس الوزراء شارون كانت خطوة صحيحة من حيث المصلحة القومية لإسرائيل أم لا؟)، وجاءت الإجابات على الصورة التالية:

- صحيحة تماما 25.4
- صحيحة إلى حد كبير 20.5%
- ليست صحيحة إلى حد كبير 15%
- ليست صحيحة تماما 33.4%
- لم يحسم 3.3%

أي إن هناك أكثرية (33.4) تعتقد أنها لم تكن خطوة صحيحة، ومع الأخذ في الاعتبار الفارق بين شعبية شارون وشعبية أولمرت (تدهورت شعبية أولمرت بشدة بعد حرب لبنان)، وكذلك الأهمية الدينية والأمنية للضفة الغربية بالنسبة لإسرائيل مقارنة بعدم تمتع غزة بأهمية تذكر على هذين المستويين، فإنه من المتوقع ألا يكون الشعب الإسرائيلي على استعداد لتقبل الخطة والتفاعل معها سواء بقي أولمرت في منصبه وواصل تمسكه بالخطة، أم

ابتعد وجاء من بعده رئيس وزراء آخر ليطرح تصورا قريبا من خطة التجميع ولو بصورة أخرى.

وفيما يتعلق بالجدار العازل الذي يحظى بناؤه بتأييد واسع في إسرائيل من الناحية المبدئية ويبقى الخلاف حول كيفية تحديد مساره، فإن قضية المسار تكتسب أهمية خاصة للكشف عن مدى استعداد الجمهور الإسرائيلي لمقايضة الأرض بالسلام وفقا لمبدأ مدريد وأي تسوية يمكن أن يقبلها الفلسطينيون.

فقد أوضح 41.2%، و39.5% على الترتيب في مقياس نياس/أبريل من عام 2006 أنهم يؤيدون بشدة ويؤيدون إلى حد كبير بناء الجدار العازل مقابل 5.5%، 6.8% على الترتيب عارضوا بناءه بشدة أو عارضوا بناءه إلى حد كبير.

أما عن العلاقة بين مسار الجدار العازل وبين حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 (الخط الأخضر)، فقد كان هناك سؤال يقول: (كما هو معروف، يحتدم الجدال حول مسار الجدار العازل بين من يؤيدون بناء الجدار على خط يتطابق مع الخط الأخضر، وبين من يعتقدون أن الخط الأخضر ينبغي ألا يكون هو العنصر الوحيد في تحديد مكان الجدار، وإنما هناك اعتبارات أمنية وأخرى تخص حكومة إسرائيل ... مع أي رأي تتفق أكثر؟)، وجاءت الإجابات على النحو التالي:

- مع تطابق المسار مع الخط الأخضر 14.7%
- مع الرأي الثاني 69%
- أعارض بناء الجدار بشكل مبدئي 5.9%
- لم يحسم 10.5%

وعن مدى استعداد الإسرائيليين لتغيير مسار الجدار وفقا لقاعدة أقل عدد من الفلسطينيين داخله، حيث من المفترض أنهم يشعرون بقلق من الوضع الديمغرافي ويريدون تقليل وجود العرب في الدولة أو تحت سيطرتها، جاء السؤال على الصيغة التالية: (هناك من يقولون إنه أثناء تحديد مسار الجدار من المهم أن تظل مناطق كبيرة بقدر الإمكان في أيدي إسرائيل حتى لو كان هذا يعني بقاء أعداد كبيرة من الفلسطينيين داخل إسرائيل، في مقابل

ذلك هناك من يقولون إنه ينبغي بناء الجدار العازل بحيث يظل أقل عدد من الفلسطينيين داخل إسرائيل حتى لو كان هذا سيعني التنازل عن مناطق خارج الخط الأخضر، مع أي من الرأيين تتفق؟)، وجاءت الإجابات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2006 على الصورة التالية **(بالنسب المئوية):**

	نيسان/أبريل	حزيران/مايو
مع الرأي الأول	19	25.4
مع الرأي الثاني	63	59.5
لا أوافق على أي من القولين	6.8	9
4لا أعرف	11.1	6.1

ويوضح هذا الجدول أن لفت انتباه الجمهور الإسرائيلي لإمكانية تحديد مسار الجدار العازل وفق العدد الذي سيبقى من الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية، يجعل الجمهور الإسرائيلي ينسى الاعتبارات التي سبق وأشار إليها والتي تمسك بها في سؤال السابق، وهى أن جدار الفصل يجب ألا يتحدد فقط وفقا لحدود الرابع من حزيران/يونيو (69% في شهر نيسان/أبريل) ويكشف ذلك عن مدى اضطراب الجمهور الإسرائيلي الذي يرى أن هناك اعتبارات أمنية وضرورات ربما تدركها الحكومة الإسرائيلية يجب أن تراعى عند تسيير الجدار، ولكنه حين يلفت انتباهه إلى مسألة الوضع الديمغرافي وإمكانية أن يؤدي تسيير الجدار في مناطق واسعة داخل الضفة إلى إدخال عدد كبير من الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل، فإن الجمهور الإسرائيلي يميل إلى تبني الخيار العكسي، أي إلى التضحية بالأرض مقابل تقليل عدد الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن داخل حدود الدولة، ولكن مع ملاحظة أن واضعي السؤال استخدموا صيغة التنازل عن مناطق من الخط الأخضر بدلا من صيغة أكثر وضوحا (تمرير الجدار قرب أو على حدود الخط الأخضر) ومن ثم قد يكون طرح السؤال بصورة أكثر وضوحا سببا في تغير وجهة نظر المجتمع في هذه القضية، وهناك ملحوظة

أخرى مهمة، وهى أن ارتفاع وتيرة العنـف المتبـادل بـين الفلسـطينيين وإسرائيـل بعـد إنهـاء حركة حماس الهدنة من جانب واحد قد أدى إلى ارتفاع نسبة مـن هـم عـلى اسـتعداد لضـم أكبر مساحة من الضفة دون النظر لاعتبـار الوضـع الـديمغرافي في الحـدود الجديـدة المفـترض رسمها لدولة إسرائيل، حيث ارتفعت هذه النسـبة مـن 19% في نيسـان/أبريـل إلى 25.4% في أيار/مايو.

ونحن إذن أمام نتائج واضحة نسبيا تشير إلى ما يلي:

1- إن ثقة الإسرائيليين في الفلسطينيين بشكل عام ضعيفة.
2- إن هناك أكثرية في المجتمع الإسرائيلي لا تعتقد في أن المفاوضات مع الفلسـطينيين ستكون مجدية، ولكن رغم ذلك تعبر نسبة معتبرة من الرأي العـام عـن رغبتهـا في إيجاد وسيلة للتفاوض سواء مع السلطة أو حتى مع حكومة ترأسها حماس.
3- إن مشروعات الانفصال أحادي الجانب، وخاصـة خطـة التجميـع، لا تحظـى بثقـة كبيرة في أوساط المجتمع الإسرائيلي.

وفي ظل هذا الوضع المرشح للاستمرار في المدى المنظور كانـت هنـاك تسـاؤلات تطـرح عـلى الجمهـور الإسرائـيلي حـول البـدائل التـي يمكـن أن تأخـذ بهـا إسرائيـل في ظـل تعطـل المفاوضات واستمرار العنف.

ففي شهر مارس طرح السؤال التالي: (**بافتراض عدم وجود احتمالات كبـيرة لاسـتئناف مسيرة التسوية مع الفلسطينيين في الفترة القادمة ماذا ينبغي أن تفعله إسرائيـل؟**)، وجـاءت الإجابات على الوجهة التالية:

- اسـتمرار الوضـع القـائم والانتظـار حتـى تسـمح الظـروف باسـتئناف المفاوضـات (44.4%).
- العمل بشكل أحادي الجانب لرسم الحدود النهائية (خطة التجميع عن طريق إخلاء مستعمرات يهودية في الضفة الغربية والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكـبرى تحـت السيادة الإسرائيلية (41%).
- لا أعرف (14.5).

وهو ما يوضح أن الخيار المفضل نسبيا بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي هو خيار الإبقاء على الوضع القائم وعدم المغامرة بتحديد حل حاسم، ولا يتعارض ذلك مع احتمال أن المجتمع الإسرائيلي لن يمانع في إجراء مفاوضات يكون هدفها التكتيكي تقليل العنف وهدفها الاستراتيجي عدم دفع إسرائيل لتبني حلول حاسمة غير جاهزة لتقبلها الآن، ورغم ارتفاع نسبة من يريدون رسم الحدود من جانب واحد (41%) وهى نسبة تقل قليلا عن نسبة من يفضلون إبقاء الأوضاع على ما هى عليه (44.4%).

إلا أن ذلك يقابله- كما أوضحت أجوبة أسئلة أسبق- عدم ثقة في خطة التجميع، وهي الخطة الوحيدة المطروحة، وتدور صراحة حول تحديد حدود الدولة من جانب واحد، وهو ما يعني أن هناك نسبة كبيرة ممن يؤيدون ترسيم الحدود من جانب واحد مرشحة للانضمام للفئة الأخرى التي سترى في الإبقاء على الوضع الراهن خيارا أفضل، خاصة مع المشكلات التي يواجهها أولمرت وحزب كاديما حاليا بعد حرب لبنان.

ومن دون شك، لن يكون الرأي العام الإسرائيلي وحده هو عامل الحسم في مسألة خيارات إسرائيل في مدى العقد القادم، بل سيلعب العاملان الآخران دورا مهما في هذا الحسم، ونعني بهما السياسة الأمريكية حيال المنطقة، ومدى التطورات التي ستلحق بالملفات العالقة (الموقف من سوريا وحزب الله، والملف النووي الإيراني).

- **مدى التغيير والثبات في السياسة الأمريكية**

ثمة إدراك مستقر في إسرائيل منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي بحتمية عدم السماح بأي خلل في العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية، بوصفها ضمانا استراتيجيا لأمن إسرائيل وبقائها، ولا يعبر هذا الإدراك عن قناعات النخب الحاكمة فقط، بل يتعداه إلى الجمهور الواسع الذي طُرح عليه سؤال في شهر أيار/مايو عام 2006 من خلال مقياس السلام بقول: (إلى أي حد تعتقد أن إسرائيل قادرة أو غير قادرة على اتخاذ قرار أحادي الجانب بشأن مسار حدودها النهائية وتحويلها إلى أمر واقع دون تنسيق مع الفلسطينيين حتى لو لم تساندها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي؟)، وجاءت الإجابة على الصورة التالية:

- واثق أنها قادرة 17.6%

- يبدو لي أنها قادرة 21.6%
- يبدو أنها غير قادرة 26.7%
- واثق أنها غير قادرة 28.7%
- لا أعرف 5.3%

وهو عين ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، قبل لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في 23 أيار/مايو عام 2006؛ حيث أعلن أن أي رسم لحدود إسرائيل يجب أن يتم بالتشاور مع الدول المهتمة والمؤثرة في الصراع مثل الولايات المتحدة ومصر والأردن[4]، والواقع أنه منذ أعلنت إسرائيل تحفظاتها الأربعة عشر على خطة خارطة الطريق، وما تلا ذلك من تطورات على الساحتين الفلسطينية واللبنانية بفوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وتوقف الحرب بين إسرائيل وحزب الله دون حسم واضح، لم يعد من المتوقع تفعيل خطط تسببت هذه التطورات في تجاوزها، فخارطة الطريق التي تضع اشتراطات معينة على الفلسطينيين لكي يتسنى تطبيق الخطة، انتهت عمليا بتحول الولايات المتحدة- بالتوافق مع اللجنة الرباعية- نحو إعطاء الأولوية لدفع حماس للاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقات التي تم توقيعها بينها وبين الفلسطينيين والتخلي عن العنف، دون الإشارة رسميا إلى أنه عند تحقق هذه الشروط سيتم تفعيل خارطة الطريق.

وعلى الجانب الآخر يبدو أن واشنطن ستحاول خلال المدى المنظور تفكيك الارتباط الذي حاول زعيم حزب الله حسن نصر الله إقامته بين معركته مع إسرائيل وبين القضية الفلسطينية، حيث كان حسن نصر الله قد قال أثناء الحرب: إن حزب الله يقاتل من أجل لبنان، نعم، لكن نتيجة هذه المعركة ستظهر في فلسطين[5].

إن السماح بتحقيق هذا الربط يعتبر خطا أحمر بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة، والأخيرة لا تتخوف فقط من أن يؤدي استئناف محاولات التسوية مع الفلسطينيين دون الوفاء بالشروط الموضوعة لذلك إلى نسبة هذا التراجع إلى نتائج حرب لبنان كما كان يشير نصر الله، بل تتخوف واشنطن أيضا من أن يؤثر أي نجاح ولو غير مباشر لحزب الله في زحزحة الأوضاع على الساحة الفلسطينية إلى تشجيع الفصائل الفلسطينية المقاوِمة على

السير في نهجها الداعي للربط بين حربها على المصالح الغربية وبين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ومن ثم فإن المتوقع أن واشنطن التي تعتبر أن حربها على "الإرهاب" لها الأولوية على كافة القضايا، ولن تتراجع عن موقفها الحالي المتجاهل للأوضاع المتفجرة في المنطقة، خاصة أن الملف النووي الإيراني بدوره يثير انزعاج واشنطن ولا تريد أن يكون لنتائج حرب لبنان أي ارتباط بما سيجري من معالجات لهذا الملف.

وفي إطار هذا الوضع يمكن توقع أن واشنطن ستنتظر حتى تحدث تغيرات ملموسة على جبهتين على الأقل:

- **على الجبهة الفلسطينية** بأن تنجح المحاولات الجارية حاليا لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية بموافقة حماس، وتؤدي لاحقا إلى وقف العنف ضد إسرائيل تمهيدا للدخول في مفاوضات سواء تحت مظلة خارطة الطريق، أو تحت أي مظلة أخرى يمكن طرحها إذا ما تحققت نتائج إيجابية على الجبهات الأخرى.
- **وعلى الجبهة اللبنانية** بنجاح الحكومة اللبنانية بالتعاون مع القوات الدولية في بسط نفوذها في الجنوب وتحجيم تحركات حزب الله، إضافة إلى منع وصول أي إمدادات للحزب عبر الحدود مع سوريا وصولا إلى تنفيذ القرار 1559 القاضي بتفكيك ونزع أسلحة الحزب.

أما فيما يتعلق بالجبهتين السورية والإيرانية فإن الولايات المتحدة تدرك التأثير الإيجابي المتبادل لعزل البلدين عن الجبهتين الأخيرتين، وتدرك أيضا حجم المقاومة الهائلة لهذه الاستراتيجية من قبل الأطراف الأربعة المناوئة، وحجم الضعف للقوى المضادة لهذه الأطراف في الداخل، ولكن من غير المتوقع أن تنجح واشنطن في المدى المنظور في تحقيق هدف عزل وتفكيك الارتباط بين هذه الجبهات.

وبالتالي فإن سياسة العصا والجزرة التي ستقدمها مستقبلا قد تنجح في ذلك، وإن كان ذلك يقتضي صبرا ووقتا طويلين، وقد عبر أحد الباحثين الأمريكيين عن حاجة الولايات المتحدة إلى استراتيجية تفكيكية بقوله: "يجب أن يدرك الجميع أن تجريد حزب الله من السلاح يضعف كثيرا من قوة إيران ومن تأثيرها الإقليمي، هذا فضلا عن أن تجربة حزب

الـلـه من السلاح قد يضعف حركة حماس ويساعد في إيجاد حالة من العقلانية السياسية"[6].

إن مشكلة السياسية الأمريكية في المدى المنظور في الشرق الأوسط هو محاولة الحفاظ على حد من الضغوط على الجبهات الأربعة لا تصل إلى مسـتوى يمكـن أن يـؤدي إلى تقـويض المنطقة ونشر حالة من الفوضى داخلها، فعلى الجبهة اللبنانية يجب الحذر في معالجة مسـألة تفكيك سلاح حزب الـلـه ونزعه، سواء بعنصر خارجي أو من داخـل لبنـان، خشـية أن يـؤدي ذلك إلى نشوب حرب أهلية لبنانية[7].

كما أن الضغط على إيران اقتصاديا في الملف النووي قد يزيد من تشبثها بـدعم حـزب الـلـه، وفي ظل التقارب السوري الإيراني حاليا يصعب ضبط الحدود السورية اللبنانية لكي يتم منع وصول المعونات الإيرانية إلى حزب الـلـه، حتى لو تم نشر قوات دولية بين سوريا ولبنان؛ حيث يمكن أن تتعرض هذه القوات لهجمات تؤدي إلى انسحابها كما حـدث مـرارا مـن قبـل، وبالتالي العودة إلى المربع الأول مرة ثانية.

وعلى الجانب الآخر لم تعد الأوضاع الفلسطينية تتحمل ضغوطا سياسـية مـن أي نـوع بعد التقاطع بين هذه الضغوط وتأثيراتها مع الضغوط الحياتيـة والإنسـانية التـي يعـاني منهـا الشـعب الفلسـطيني، ويقـتضي تخفيـف احـتمالات انفجـار الأوضـاع الإنسـانية في الأراضي الفلسطينية تخفيف موازى للضغوط السياسية والعسكرية من جانب واشنطن وإسرائيل.

بمعني أكثر وضوحا، يبدو أن السياسة الأمريكية ستكون بـدورها ماثلـة في اتجـاه إدارة الأوضاع والحفاظ على تفاعلاتها الحالية في الحد الأدنى على أمـل أن تـأتي الضـغوط المحسـوبة بنتائج ملموسة لصالح اتجاه العقلانية السياسية كـما تنشـده واشـنطن، وهـو مـا يلتقـي مـع تقديرات مشابهة داخل إسرائيل كما أوضحتها اتجاهات الرأي العام التي أشرنا إليها من قبـل، وكل ذلك سيحتاج إلى وقت طويل تدرك واشـنطن أنـه يسـتدعي كـما ذكرنـا ضـبط الأوضـاع وإدارتها وليس إحداث اختراق يؤدى إلى تفكيكها.

- **دور العناصر التي لا يمكن التنبؤ بها**

من المفارقات التي تدعو للتأمل أن رئيس الأركان الإسرائيلي دان حـالوتس قـد اعـترف فى حديث له نشر في السابع من حزيران/يونيو عـام 2006، أي قبـل نحـو أسـبوعين مـن أسر

شاليط وقبل شهر من نشوب الحرب مع حزب الـلـه، بأن الأوضاع فى المنطقة يصعب التنبؤ بتطوراتها، حيث قال:"الوضع فى عام 2005 كان أكثر وضوحا من عام 2006، وفى عام 2007 سيكون التوقع والتنبؤ أكثر صعوبة، وربما يكون الوضع مظلما أو أكثر ضبابية، والسبب أن الأصولية الإسلامية تشتد قوتها، والديمقراطية فى دول إسلامية معينة لن تأتى بالضرورة بمعتدلين إلى الحكم، بل على العكس قد تأتى بمتطرفين، كما لا يشعر الجهاد العالمي بتهديد كاف من المجتمع الدولي، وهناك كذلك الخطر النووي الإيراني الذي لا يتفق العالم على أسلوب معين لمعالجته"[8].

لم تكن إسرائيل تتوقع أن يفعلها حزب الـلـه يوم 12 تموز/يوليو ويقوم بخطف جنديين إسرائيليين، وبدوره لم يتوقع زعيم حزب الـلـه حسن نصر الـلـه- كما اعترف بذلك لاحقا- بحجم رد الفعل الإسرائيلي، كما لم يتوقع أحد من الخبراء والمحللين ألا يتمكن الجيش الإسرائيلي من التغلب على حزب الـلـه طيلة 34 يوما، وبالتبعية لا يمكن التنبؤ بالتداعيات التي ستترتب على مثل هذا الوضع الذي يسود المنطقة حاليا، وهو وضع عدم الحسم على كل الجبهات، بحيث لم تعد العناصر التي لا يمكن التنبؤ بحركتها تقتصر على العناصر الجهادية المحلية والدولية، بل أصبحت الأطراف التي يفترض أن لها خيارات يمكن توقعها مثل سوريا وإيران غامضة كذلك، فاحتمالات أن تتمادى إيران في رفضها لأي حلول وسط فيما يتعلق ببرنامجها النووي متساوية مع احتمالات قبولها بالامتيازات التي تعرضها عليها القوى الغربية لقاء التنازل عن طموحاتها النووية.

ومن جانب آخر تبقى احتمالات استعداد سوريا للتعاون مع الولايات المتحدة في عزل حزب الـلـه وإيران متساوية مع احتمالات لجوئها لمزيد من التنسيق معهما.

وحيث إن إسرائيل تعتقد أن حرب لبنان الأخيرة، رغم عدم انتهائها بإزالة حزب الـلـه، إلا أنها- أي هذه الحرب- قد وضعت خطوطا جديدة لردع حزب الـلـه عن تكرار مغامرته بعد العنف البالغ وغير المتوقع الذي ردت به إسرائيل بعد 12 تموز/يوليو، ولكن في المقابل أدى الفشل العسكري لإسرائيل في هذه الحرب إلى ظهور الحاجة لدى إسرائيل لمراجعة طويلة لإستراتيجيتها حيال الحرب، فضلا عن حاجتها لوقت ليس بالقليل لتدريب قواتها

على حرب قد تنشب مستقبلا وتتخذ السيناريو ذاته في ظل توقعات متشائمة بعدم استطاعة الجيش اللبناني والقوات الدولية تنفيذ مخطط منع وصول أسلحة لحزب اللـه.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله حالة عدم الاستقرار السياسي التي من المتوقع أن تعانيها إسرائيل لفترة غير قليلة على خلفية نتائج حرب لبنان، فإن التنبؤ بما يمكن أن تقوم به إسرائيل من رد فعل على أي تحرك من جانب الفلسطينيين أو سوريا أو حزب اللـه، وترى فيه تهديدا لأمنها، يبدو أمرا صعبا.

كذلك ليس من المعروف كيف ستتصرف إسرائيل حيال وضع تجد فيه أن إيران تقترب من امتلاك الخيار النووي دون أن تتمكن أمريكا والاتحاد الأوروبي من منع ذلك.

وبمعنى أكثر وضوحا، إن الفترة القادمة وحتى عام 2008 (موعد دخول رئيس جديد فى البيت الأبيض) ستكون فترة ترقب حذر من كافة الأطراف، ولن يعمد أي طرف (إسرائيل، أو أمريكا، أو حزب اللـه، أو سوريا، أو الفلسطينيون) إلى القيام بعمل يؤدى إلى اختلال التوازن الحرج القائم حاليا، تفاديا لتداعيات لا يمكن حساب أثرها ونتائجها، أما على المدى البعيد فإن وصول إدارة أمريكية جديدة في عام 2008 سيعطى لكل هذه الأطراف الفرصة والقوة للدخول في جولة جديدة من محاولات تسوية مشاكل المنطقة عبر المفاوضات التي قد تستغرق بدوره عقد آخر من الزمان.

خلاصة

يبدو أن الإدراك الإسرائيلي بأن صراعها مع العرب غير قابل للربح، وأنه ليس أمامها سوى إدارته، هو الوضع الذي سيبقى مهيمنا لعقد قادم على الأقل ما لم تقع تطورات تصطدم بالخطوط الحمراء، مثل تسليم المجتمع الدولي بعدم قدرته على منع إيران من امتلاك الخيار النووي، أو امتلاك حركتي حماس والجهاد فى الأراضي الفلسطينية لصواريخ تصل إلى العمق الإسرائيلي، أو استمرار كل من سوريا وإيران فى مد حزب اللـه بالسلاح وعودته للسيطرة على الجنوب.

كل هذه التطورات لو وقعت قد تؤدي إلى رد فعل عنيف من إسرائيل، قد يصل إلى حد القيام بضربة جوية للمنشآت النووية الإيرانية، أو دفع مئات الألوف من الفلسطينيين

نحو الأردن، أو غزو سوريا بما يؤدى إلى نشر حالة فوضى شاملة بعد حرب دمار متبادل بين الأطراف التي اشتبكت فى هذه الصراعات.

ونعيد التأكيد مرة ثانية على أنه لن يتسنى لنا رسم ملامح المستقبل بوضوح أكبر إلا بعد وصول إدارة أمريكية جديدة، بافتراض بقاء الأوضاع على ما هى عليه الآن، وأن إدارة أمريكية جديدة ستكون أقرب لتحريك المنطقة من حالة الاستقرار الحرج (critical stability) إلى حالة إدارة أو سيطرة على التفاعلات دون حلها طالما أن شروط السلام الأمريكي- الإسرائيلي غير متحققة، على أمل أن يلعب عاملا الزمن والأزمات الداخلية في الجانب العربي دورا فى توجيه المنطقة نحو العقلانية والرشد السياسي.

الهوامش

[1] . Daniel Pipes (interview) The Jerusalem Post up front, June 9, 2006.

[2] . وردت في عزمي بشارة، ارتباك إسرائيل- الحياة الدولية 6 تموز/يوليو 2006.

[3] . في متابعة مقياس السلام اعتمدنا على نسخته المنشورة على موقع المنظمة العربية لمناهضة التمييز (AAD – Arabs Against Discrimination)

[4] . لقاء أولمرت مع C.N.N 21 أيار/مايو 2006 على موقع: www.mfa.gov.il

[5] . لقاء حسن نصر الـلـه مع قناة الجزيرة 21 تموز/ يوليو 2006.

[6] . كوبي ميخائيل، لا للقوات متعددة الجنسيات، نعم لقوات حلف الناتو، معاريف 2006/7/21 – مختارات إسرائيلية آب/ أغسطس 2006.

[7] . انظر تقديرات International Crisis Group في إسرائيل/ فلسطين/ لبنان: الخروج من الهاوية، تقرير الشرق الأوسط رقم 57 – 25 تموز/ يوليو 2006.

[8] . Interview with Dan Halutz, The International Jerusalem Post, June 9 – 15,2006.

الملاحق

- التوصيات
- كلمات الافتتاح
- التعريف بالمشاركين
- برنامج المؤتمر

التوصيات الختاميـة

بعد أن استعرض المؤتمر الواقع الراهن للأمـة والميـزان الاسـتراتيجي في الصراع العـربي–الإسرائيلي، ومخاطر استمرار الخلل في هذا الميزان، لا سيما في ظل غيـاب الرؤيـة الإسـتراتيجية العربية الموحدة، وفي ضوء السيناريوهات المحتملة للصراع التي توصل إليها في نهايـة أعمالـه، فقد انتهى المؤتمرون إلى ما يلي:

1. يوصي المؤتمر الحكومات والأحزاب والتنظيمات والمؤسسات والأفراد ذوي العلاقـة بصـياغة القرار للاستفادة من السيناريوهات التي توصل إليها باعتبارها أساساً وإطـاراً عامـاً لوضـع الخطط، وتشكيل الرؤى السياسية، وبلورة اتجاهات التعامل اللازمـة مـع كـل منهـا لـدفع المتغـيرات نحـو تحقيـق المشروع العـربي الإسـلامي، وتعزيـز اتجاهـات مقاومـة المشروع الصهيوني وأدواته.
2. يـوصي المـؤتمر مركـز دراسـات الشرق الأوسـط بـنشر الرؤيـة الاسـتراتيجية لسـيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي حتى عـام 2015، وتوزيعهـا عـلى مختلـف الجهـات والمؤسسـات المدنية والرسمية في الوطن العربي والعالم الإسـلامي، مـن أجـل المسـاعدة عـلى بنـاء رؤيـة موحدة، وبلورة البرامج اللازمة للتعامل مع انعكاساتها.
3. يوصي المؤتمر الأطراف العربية التي شـاركت في عمليـات التسـوية والتطبيـع مـع إسرائيـل بإعادة تقييم تجربتها، في ضوء المؤشرات التي تؤكد الضرر البـالغ الـذي تسـببت بـه هـذه الاتجاهات على القضية الفلسطينية، وعـلى اتجاهـات الصراع العـربي- الإسرائـيلي لمصـلحة المشروع الصهيوني.
4. يؤكد المؤتمر ضرورة حشد الإمكانات والطاقات العربية لمصلحة مواجهة الخطـر الصـهيوني المحدق، ووقف كل أشـكال الاسـتنزاف الـداخلي، سـواء عـلى صـعيد المزايـدات السياسـية والإعلامية، أو على صـعيد العنـف والإرهـاب وترويـع الآمنـين. ويـدعو كـذلك إلى تحقيـق الإصلاح السياسي الشامل، وبناء المجتمع الديمقراطي الحر.

5. يؤكد المؤتمر أهمية معالجة ظواهر الانحراف الفكري، وأعمال العنف والإرهاب المحلي، وفق منظور وطني عربي إستراتيجي، يتخذ من المعالجة الاجتماعية والفكرية إطاراً لتحقيق مزيد من الوحدة الوطنية، واحتواء تداعيات المعالجات الأمنية لهذه الظواهر.

6. يؤكد المؤتمر الأهمية القصوى للدعم العربي والإسلامي لدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضاته ومقاومته الباسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتخفيف من معاناته حتى تحقيق التحرير والعودة وحقوقه المشروعة كافة.

7. يوصي المؤتمر بتطوير القدرات العربية العسكرية بمستوياتها كافة، بما يعالج الخلل في التوازن الإستراتيجي مع القدرات الإسرائيلية.

8. يوصي المؤتمر بوضع إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، ويؤكد رفض حالات الاحتلال والتهديد بالعدوان على دول عربية بما يخدم المشروع الصهيوني.

9. يرفض المؤتمر الإشكالية التي خلقتها السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الخلط بين المقاومة والإرهاب، ويؤكد دعمه للمقاومة المشروعة للاحتلال بكل الوسائل، ويدين أعمال الإرهاب التي تستهدف الأبرياء والمدنيين دون تمييز، ويطالب المفكرين والسياسيين العرب تبني هذا الموقف والدفاع عنه، وتشجيع المنظمة الدولية على تبنيه.

10. يطالب المؤتمر الحكومات والقوى العربية ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بالعمل على تطوير دور العرب في السياسة الدولية، بما يحقق مشاركتهم الفاعلة في رسم مستقبل المنطقة ومستقبل العالم.

11. يوصي المؤتمر بتعزيز الحوار مع دول الجوار العربي في آسيا وأفريقيا وأوروبا بما يعزز المصالح المشتركة، ويدعم الموقف العربي في الصراع العربي– الإسرائيلي.

12. يؤكد المؤتمر أهمية وحدة الشعب الفلسطيني، وينبه إلى مخاطر الصراعات الداخلية الجسيمة التي تهدد بتشتيت قواه في مواجهة الاحتلال.

13. يدعو المؤتمر الإعلام العربي إلى بناء الثقة في نفوس الشباب العربي والفلسطيني لتحمل

مسؤولياته تجاه قضية فلسطين والقضايا العربية.

14. يؤكد المؤتمر أهمية تعزيـز دور الجامعـة العربيـة لإعـادة الثقـة بهـا بأنهـا هويـة جامعـة للعرب وحاضنة لسياساتهم، خاصة في ظل المشاريع الشرق أوسطية. ويؤكـد أيضـا أهميـة تفعيل قرارات الجامعة، والعمل على إحياء مكاتب مقاطعة إسرائيل في الدول العربية.

15. ينبه المؤتمر إلى مخاطر استمرار الهيمنة الأمريكية على المؤسسات الدولية لفـرض الحصـار على الدول العربية أو للتدخل في شؤونها الداخلية، ويدعو إلى إصلاح هيئة الأمم المتحـدة بما يجعل للعرب وزناً مـؤثراً، ويحـترم مصـالح شـعوب المنطقـة والعـالم. ويـوصي بتكثيـف الجهود والمشاركة الفاعلة في التيارات الدولية المناهضة للعولمـة، والتـي تنـدد بالسياسـات الأمريكية وبالممارسات الإسرائيلية في فلسطين.

كلمـات الافتتـاح

الكلمة الأولى

جواد الحمد*

أصحاب الدولة والسيادة والمعالي والعطوفة والسعادة والسماحة

الزملاء الباحثون والخبراء

السادة والسيدات الضيوف

إنه لمن دواعي سروري أن أقف اليوم بين يدي هـذه النخبـة المتميـزة مـن أبنـاء الأمـة العربية لأتحدث إليهم في افتتاح هذا المؤتمر العربي المهم، وهي نخبة تمثـل أطيافـه السياسـية والاجتماعية والفكرية والعلمية المتعددة، والتـي التأمـت في عـمان لتسـهم في رسـم مسـتقبل هذه الأمة الواعدة، ولتضع بين يدي قياداتها الرسمية والشعبية رؤيتها لمستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي الذي شكل خرائط المنطقة السياسية منذ عقود خلت، ولا زال فـاعلا في مخططـات التشكيل الجديـدة لهـا، ولترسـم معـالم السـيناريوهات المحتملـة لطبيعـة الصراع ومخرجاتهـا والتحديات التي ستفرزها.

إن التكامل والتنوع الذي يتمثل في هذه النخبة من أحد عشر دولة عربية يعد عـاملا فاعلا في إنجاح أعـمال هـذا المـؤتمر، ونشـكر لكـم جميعـا هـذه الاسـتجابة لـدعوة الحضـور والمشاركة.

الإخوة والأخوات،،،

منذ ثلاثة أعـوام ونصـف (أي في آذار/ مـارس عـام 2002) التـأم جمـع مـن المفكـرين والباحثين العرب في عمان بدعوة من مركزنا للتشاور حول فكـرة هـذا المـؤتمر في ورشـة عمـل استمرت يومين، شارك فيها خمسة وعشرون باحثـا عربيـا، حيـث توصـلت إلى محـاور المـؤتمر وبرنامجه الأساسي، وأعدت ورقـة الإطـار الاسترشـادي الخاصـة بـه، كـما اقترحـت عـددا مـن

* **أ. جواد الحمد/ رئيس المؤتمر**- مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط

الباحثين والخبراء العرب المتخصصين لإعداد أوراقه وبحوثه، وها هو المشروع يرى النور في باكرة أعماله صبيحة هذا اليوم في عمان.

إن الهدف الأساسي لعقد هذا المؤتمر يتمثل في المساهمة الموضوعية في صياغة السيناريوهات المتوقعة للصراع العربي- الإسرائيلي، ولبلورة اتجاهات وأولويات الأمة في التعامل مع هذا الصراع مستقبلا، وبالتالي العمل على بلورة منهج جديد في إدارة الصراع يقوم على الفعل والتخطيط وتوفير الأدوات والإمكانيات اللازمة أمام متخذي القرار في الوطن العربي، كما يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالتحديات والفرص التي يحملها المستقبل.

وبذلك يمكن القول إن هذا المؤتمر يعد من الوقفات الاستراتيجية المهمة للأمة مع النفس ومع المتغيرات الواقعية والمستقبلية، حيث يمكن عبر دراستها رسم بعض الاتجاهات والديناميكيات الخاصة بحركتها التاريخية ومآلاتها المستقبلية خلال الفترة القادمة، والتي حددناها بعشر سنوات، ليكون التنبؤ والاستشراف في المدى المعقول لحركة المتغيرات وانعكاساتها.

وبذلك يمثل هذا المؤتمر استجابة واعية للتحديات والمخاطر التي تواجه مصير الأمة ومستقبل قضية فلسطين، خصوصا في ظل غياب الرؤية العربية الواحدة، ونزوع الولايات المتحدة الى تغيير الخرائط السياسية في المنطقة وبناء منظومات إقليمية جديدة تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل دون أن توفر الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني.

الحضور الكرام،،،

ينعقد مؤتمركم اليوم في الذكرى الثامنة والخمسين للقرار الأليم بتقسيم فلسطين عام 1947م، وفي ظل تضحيات جسام قدمها أبناء الشعب الفلسطيني منذ النكبة وحتى اندلاع الثورة الفلسطينية المعاصرة إلى أن اندلعت الانتفاضتان الكبريان: الأولى عام 1987م والثانية عام 2000م، كما ينعقد هذا المؤتمر في ظل تغول يميني صهيوني على الإدارة الأمريكية، وصل به الاستخفاف بالعالم حد التهديد بقصف قناة الجزيرة في الدوحة بعد أن دمر مكتبيها في أفغانستان وبغداد عن عمد، في محاولة للجم صوت ينقل جزءا من حقيقة الإجرام الصهيوني في فلسطين ولبنان، والجرائم الأميركية في العراق.

واسمحوا لي أن أعلن باسمكم مـن قاعـات هـذا المـؤتمر تضـامننا الكامـل مـع الإخـوة العاملين في قناة الجزيرة ومع سياستها المهنية والدقة التي تتخـذها في نقـل الحقـائق، ولنعـبر عن إدانتنـا الكاملـة لتوجهـات الإدارة الأمريكيـة في اسـتخدام العنـف والقـوة والتهديـد ضـد وسائل الإعلام العربية الحرة.

ومن جهـة ثانيـة ينعقـد المـؤتمر لبحـث قضـية الأمـة المركزيـة وصراعهـا الأكـثر مـرارة وخطورة في ظـل تـداعيات التفجـيرات التـي نفـذت في عـمان قبـل أسـابيع عـدة، والتـي راح ضحيتها العديد من الأبرياء، والتي أكدت عـلى تسـارع وتنـامي عمليـات الاسـتنزاف الـداخلي لطاقات إمكانيات الأمة وتسارعها والتي كان ينبغي أن توظف لمواجهـة التحـديات والمخـاطر الخارجية التي تستهدف الجميع، وتزايد اتجاهات الاحتراب الداخلي والعنـف، وهـو مـا يعـبر عن خطورة استمرار حالات الانقسام في الأمة، وفقدان لغة الحوار والاتصال فـيما بينهـا بـديلا للغة العنف والقوة.

إن دراســة اتجاهــات الصراع العــربي- الإسرائـيلي، والتحـديات التـي تواجـه مسـتقبل فلسطين، ومقدرات الأمة العربية ووحدتها يسهم بعمق في توحيد الجهود من جهـة، وتوجيـه الطاقات إلى المواجهة الاستراتيجية مع الخطر الأكبر من الصهيونية العالمية والكيـان الاسرائـيلي من جهة ثانية.

أيها السادة والسيدات الحضور،،،

لقد قادت التحولات التـي شـهدتها الأعـوام الخمسـة عشر الماضـية الشـعوب العربيـة عامة، والشعب الفلسطيني خاصة، إلى مزيد من التماسك على محـاور أساسـية، أهمهـا دعـم القضية الفلسطينية ونجاح الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية واستمرارها بقوة وتأثير بالغين.

ورغــم المحــاولات الإقليميــة والدوليــة والإسرائيليــة لإجهــاض تضـحيات الشــعب الفلسطيني ودفعـه نحـو الاحـتراب الـداخلي للـتخلص مـن عـبء مواجهتـه، إلا أن العامـل الفلسطيني حافظ على ديناميكية كامنة يمكن لها أن تؤثر في مختلف اللاعبين لرسم سياسات المنطقة، ولكنه كان بحاجة ماسـة لـديناميكيات عربيـة فاعلـة ربمـا كانـت الحالـة اللبنانيـة بدحر الاحتلال الإسرائيلي بالمقاومة المسـلحة عـام 2000 والمقاومـة العراقيـة ضـد الاحـتلال الأمريكي تمثل جزءا منها، وذلك رغم أن العامـل العـربي الرسـمي والـدولي لعـب دوراً سـلبياً

لصالح سيادة مفهوم الولايات المتحدة وإسرائيل في التعامل مع الصراع ومفرداته المختلفة.

من جهة أخرى، قادت هذه التحولات إلى تحييد أطراف عربية وإقليمية مهمة في بناء التوازنات الإقليمية، وشجعت تحول هذه الأطراف عن الصراع للانشغال بقضاياها المحلية الداخلية بحجة المحافظة على الأمن، وعلى سعيها للمحافظة على سيادتها الوطنية في ظل هجمة دولية لأسباب ومبررات مختلفة، بل وصل الحد بالبعض منها إلى مقايضة مواقفه القومية من قضية فلسطين أو العراق بوقف التحرش به أمريكيا على صعيد الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.

في ضوء هذه المتغيرات التي عملت على تشكيل الواقع في المنطقة، سوف يؤدّي العامل الإسرائيلي دورا مهما في تردّي عملية السلام، وتراجع اتجاهاتها، لأنه لا يقدم للأطراف التي تقبل التفاوض معه أي تنازلات ذات قيمة فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال، وهو ما يصب بالتالي في صالح تصاعد التأييد لبرنامج المقاومة وتفاعل اتجاهات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي.

وقد تشهد المنطقة تسارع وتيرة المطالبة بالمشاركة الشعبية بالإصلاح السياسي وتداول السلطة وتطبيق قوانين الحرية والديمقراطية بما في ذلك اتجاهات الشفافية ومحاربة الفساد وهو ما سيجعل المعادلة بين القوى السياسية والحكومات تصل إلى حد التكافؤ جماهيريا، بما يصبّ في بلورة مواقف عربية تحظى بشعبية يتوقع أن يكون أساسها مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي ودعم كفاح الشعب الفلسطيني.

الحضور الكرام،،،

لقد سادت سياسة ردود الفعل توجهات الطرف العربي وبرامجه في معظم مراحل الصراع الماضية، حيث كان الطرف الآخر يخطط وينفذ ليجد العرب أنفسهم أمام استحقاق ردود الفعل، ويبدو أن الأوان قد آن لتضع الأمة سيناريوهات المستقبل أمام ناظريها، وتتفهم مكوناتها وانعكاساتها المتوقعة، وتدرك حركة متغيراتها التاريخية، لتعمل بالتالي على وضع الخطط والبرامج القائمة على السعي لحسم الصراع لصالحها ووفق إرادتها ولتحقيق حقوقها معترفة بحجم الاستحقاقات التي تحملها مثل هذه الاتجاهات، وهو ما سيخرجها من دائرة رد الفعل إلى دائرة الصراع الحقيقية بالفعل ورد الفعل المتبادل، وهو ما سيعمل المؤتمر على التوصل إليه خلال أيامه الثلاثة.

ومما أحب أن أشير إليه في هذا المقام أنه قد تم تشكيل لجنة علمية متخصصة لهذا الغرض منذ أكثر من خمسة شهور استلمت البحوث المختلفة لتضع أهم ما ورد فيها من سيناريوهات، وتمكنت من التوصل إلى سيناريوهات أولية أربعة خلال السنوات العشرة القادمة، وهي:

1- استمرار الأوضاع القائمة واتجاهاتها العامة دون حسم واضح للصراع.
2- تزايد تدهور الوضع العربي وتراجع قضية الصراع.
3- استمرار التسويات الفرعية في عملية السلام.
4- تزايد فرص الصراع والمواجهة.

حيث يتم وصف السيناريو تفصيلاً، بمحدداته وبالشروط التي يفترض توافرها كي يتحقق، ثم يتم تحليل انعكاسات كل سيناريو على مختلف المستويات.

وسيتم وضع هذه الرؤية المقترحة كمسودة بين يدي هيئة استشارية موسعة يتم اختيارها من بين الزملاء المشاركين، ولتمثل فيها كل الدول العربية المشاركة، وذلك لمزيد من التنقيح والتطوير حيث تعاد صياغتها وتعرض على المؤتمر لتمثل إعلانه الختامي مدعومة بأبرز التوصيات التي قدمها الباحثون للانتقال من الحال القائم إلى حال التكافؤ مع الكيان الإسرائيلي في هذا الصراع، بوصفها شروطا موضوعية لاستثمار الواقع وتشجيع حركة السيناريوهات بما يحقق للأمة أهدافها في هذا الصراع، وهو ما قد يمثل رؤية استراتيجية متقدمة تخدم صانع القرار بكل مستوياته، وتضع له البدائل والخيارات المتاحة ومستلزماتها، ما يساعد على تحسين الأداء في إدارة الصراع منهجا ووسائل.

الأعزاء الزملاء،،،

لي كبير أمل بمؤتمركم هذا أن يتوصل إلى رؤية استراتيجية واضحة إزاء هذه السيناريوهات ليكون خطوة نوعية على طريق تحقيق الاستقلال والحرية والتحرر من الاحتلال، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه، والتخلص من السرطان العنصري الصهيوني في المنطقة، ليتاح للأمة الفرصة التاريخية الجديدة لخوض غمار التنافس الحضاري البناء للبشرية.

ختامـا لا يسـعني إلا أن أتقـدم بالشـكر الجزيـل لحضراتكـم عـلى هـذه المسـاهمة والمشاركة، وكذلك لوسائل الإعلام الأردنية والعربية ورموزها المتميـزين بيـنكم اليـوم، وبعـض الوسائل الأجنبية التي تتعاطف مع قضايانا، كما أتقدم بالشكر الجزيل للجهـات التـي قامـت بـدعم المـؤتمر وتـوفير سـبل النجـاح لـه بمختلـف الوسـائل وأخـص بالـذكر نقابـة المهندسـين الأردنيين، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وجريدة الدستور الأردنية، والندوة العالمية للشـباب الإسلامي، وفندق راديسون ساس، والخطوط الملكية الأردنية، وغيرها.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيـل الشـكر والامتنـان للعـاملين في لجـان النظـام والحمايـة والإعلام والضيوف والسكرتاريا وبقية اللجان وعلى رأسـهم رئـيس اللجنـة التحضـيرية الأسـتاذ سمير ياسين، وكذلك الجهات الرسمية التي وفرت الأجواء والتسـهيلات اللازمـة لنجـاح أعـمال انعقاد هذا المؤتمر في مختلف مراحله.

الشكر الموصول لكم جميعا ومرحبا بكـم في بلـدكم الأردن، واللــه نسـأل أن يوفقنـا وإياكم لبلورة الرؤى وطرح التصـورات والمشـاريع التـي تعـين أمتنـا عـلى حسـم هـذا الصراع الطويل لصالحها، ويحقق الآمال المعقودة على شبابها وشاباتها، ويعيد لهـا سـيادتها وحريتهـا واستقلالها لتكون بين الأمم واحة خير وعز كما كانت على الدوام.

والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته

الكلمة الثانية

عبد الهادي المجالي*

السيدات والسادة أصحاب الشرف الأعزاء،،،

السلام عليكم ورحمة الـلـه وبركاته، وبعد....

فلم يعد خافياً عند عتبات القرن الواحد والعشرين، أن جميع القضايا التي شكلت بؤر توتر على امتداد التاريخ، كانت دائماً نتاجاً طبيعياً لعلاقات دوليه شاذة، سادت خلال هذه الحقبة الزمنية أو تلك، ولم تكن قضية فلسطين وهي أساس العلاقات غير الطبيعية بين العرب وإسرائيل، بمعزل عن إفرازات هذا الثابت، مع ما أضفته المراحل الزمنية من الصراع على هذه القضية من تطورات، فهي قضية فلسطين، وهي القضية الفلسطينية، وهي قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وهي مشكلة الشرق الأوسط، وهي قضية مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا أدري إلى أين ستذهب بنا التسميات حتى العام 2015، إذا ما استمرت وتيرة العلاقات الدولية على ما هي عليه الآن من تغليب لمنطق القوه على منطق العقل، وركوب لموجة العنف والعنف المضاد، واستمرار للخلط بين مفهوم المقاومة المشروعة للظلم والاستبداد والاحتلال، ومفهوم الجريمة الإرهابية.

وفي السياق ذاته، فلم يعد خافياً كذلك أن النزعة الدينية القائمة على التعصب ورفض الآخر، كان لها وما زال أثرها الواضح في تحديد شكل منظومة العلاقات الاستراتيجية الدولية ومضمونها، فالحركة الصهيونية مثلاً، حتى وإن حاول البعض عبثاً تحييد السياسة عن فلسفتها الأم هي حركة انبثقت عن نزعة دينية سعت باستمرار إلى تمييز أتباع الديانة اليهودية عن سواهم من البشر، وليس أدل على ذلك من إصرار القيادة السياسية الإسرائيلية وفي هذا الوقت بالذات على أن يقر الفلسطينيون والعرب بأن دولة إسرائيل هي دولة يهودية أو هي دولة لليهود. ولست أرى حجةً أقوى من هذه الحجة التي تؤكد طبيعة النزعة الدينية في

* **م. عبد الهادي المجالي**/ رئيس مجلس النواب الأردني

كينونة دولة إسرائيل، والغريب أن العرب هم الذين يُتهمون وباستمرار بتوظيف الدين في إدارتهم للصراع مع إسرائيل، بينما لا يشير أحد خارج المنظومة العربية من قريب أو بعيد، إلى أن دولة إسرائيل قد نشأت أصلاً على أساس نزعة دينية محضة.

نحن إذن أمام حقيقة راسخة مؤداها أن التوظيف الخاطئ للدين في إدارة العلاقات الدولية على مر التاريخ، جسّد حالة الشذوذ في تلك العلاقات، وأن هذا الشذوذ أفرز بدوره قضايا النزاع والصراع وما نجم عنها من ويلات وحروب ودمار وتشريد على امتداد الكوكب، فالأديان التي أرادتها السماء لترسيخ مبادئ الحرية والعدل والاستقامة، وتجسيد قيم الحق والإخاء بين بني البشر، جرى توظيفها خطأ وبفعل تعصب متدينين وأشباه متدينين، لإشاعة القهر والتسلط والألم والمعاناة والظلم في هذه الحياة، ولم تكن قضية فلسطين وهي الجوهر في أسباب وجذور الصراع العربي الإسرائيلي، بمعزل عن هذا الواقع، عندما تم وعلى مرأى من العالم وبمباركة من دوائر القوة والنفوذ في هذا العالم تشريد شعب في طول الأرض وعرضها، من أجل إقامة دولة أو وطن قومي لليهود على أرضه.

إن مجمل التطورات، في العلاقات البينية العربية منذ قيام الجامعة العربية وحتى اليوم يشير إلى بروز حالة القطرية المصلحية على حساب المصالح القومية العربية، وهو أمر ترك أثره السلبي عربياً على العلاقات العربية الإسرائيلية.

لا أريد العودة إلى الوراء، ولا أرغب في نبش الماضي عملاً بتعليمات هذا المؤتمر المكتوبة، وعليه فإنني أود الإشارة وباهتمام إلى محطة بارزة جداً في تاريخ علاقات الصراع العربي- الإسرائيلي عندما تبنى العرب مبادرة سلام شاملة في قمة بيروت الأخيرة، وهي مبادرة شكلت في تقديري أبرز محطة مفصلية في تاريخ هذا الصراع، ولا أفهم حتى الآن الأسباب الحقيقية لرفضها من جانب إسرائيل بالذات، خاصة أن تلك المبادرة كانت أبرز موقف يبدي فيه العرب جميعاً رغبة أكيدة وعملية في سلام عملي دائم وموثق يقر بوجود دولة إسرائيل، وعلى نحو يضع حداً فاصلاً للصراع الدائر منذ عقود، ففي الوقت الذي أبدى العرب فيه رغبتهم في إعطاء إسرائيل كل ما أرادت عبر تاريخ الصراع مقابل استعادة الأرض المحتلة والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني بدت الحكومة الإسرائيلية في هذا الوقت

بالذات غير راغبة في حل تاريخي حاسم، وهو موقف يجعلنا نجنح جميعاً إلى القبول بعنوان هذا المؤتمر الذي يتحدث عـن السـيناريوهات المحتملـة للعلاقـة بـين العـرب وإسرائيـل عـام 2015، أي بعد عشر سنوات من الآن، فالأصـل كـما هـو واضـح مـن هـذا العنـوان أن الصراع سيستمر وإلى ما لا نهاية في المنظور القريـب، وأن الأمـر يتعلـق فقـط بتـدارس سـيناريوهات الواقع الذي سيكون عليه هذا الصراع بعد عقد من الزمن!

حضرات السيدات والسادة،،،

إنه لأمر مريح للمنظرين والمفكرين والمهتمين نظرياً مواصلة التحليـل سياسـياً لـلصراع وأبعـاده، واسـتنباط العنـاوين والمحـاور للنـدوات والمـؤتمرات التـي تتعـرض لـلصراع العـربي الإسرائيلي، وللواقع العربي الإسرائيلي، ولربما أفرز هذا الصراع حالة تجعل الكثـيرين في حالـة لا يكادون فيها أن يتصورا أن تستقيم الحياة في هذا الإقليم من العالم دون أن يكون هناك صراع ونزاع وخلافات تفضي إلى عنف وقتـل ومفاوضـات واتفاقـات واختلافـات، وهكـذا وإلى مـا لا نهاية.

قد يبدو هـذا مريحـاً أو مناسـباً للمنظـرين والمتـابعين ممـن ارتبطـت حيـاتهم وربمـا أرزاقهم بهذا الصراع، إلا أن الأمر المؤكد أن هناك بشراً يتألمون ويعانون ويجوعون ويطمحـون لحياة حرة كريمة أفضل، وأن ذلك لن يتحقق لهم إلا بحسم الصراع وإحلال السلام على أسس عادلة، ولست أتصور أن مثل هذا الحسم يمكن أن يتحقق حتى العام 2015 في ظـل اسـتمرار الشذوذ في العلاقات الدولية، وفي ظل استمرار توظيف النزعة الدينية نحو مزيد من التعصب وهضم حقوق الآخر، وتغليب منطق القوة على منطق الحوار في عالم تسـوده مبـادئ العـدل والتكافؤ والاحترام المتبادل، وتضافر الجهود من أجل حياة أكرم للإنسانية كافة.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

إن شـكل السـيناريوهات ومضـمونها منـذ الآن وحتـى العـام 2015 تحـدده طبيعـة العلاقات الدولية، وهي علاقات يحكمها حالياً منطق "إنني دائمـاً عـلى حـق"، و "إن الآخـرين ليسوا كذلك"، واستخدام القوة بدل لغة الحوار، ومحاولة فهـم الآخـر دينـاً وتاريخـاً وحضـارة وثقافة، هو الاستخدام الأفضل والأمثل لتحقيق الأهداف الكبيرة.

مؤسف حقاً أن يكون هذا المنطق هو السائد في الزمن الراهن، والمؤسف أكثر من هذا شيوع حالة النفاق السياسي الذي يـزين للكبـار والأقويـاء عـلى هـذا الكوكـب حـق اسـتباحة كرامات الآخرين وحقوق الآخرين وحياتهم، بمنأى عن العدل والحـق واحـترام حقـوق النـاس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً، كما أكدت الأديان كافة.

أشكركم حضرات الأعزاء، ومن خلالكم أشكر مركز دراسات الشرق الأوسط على الجهـد الطيب، وعلى إتاحة هذه الفرصة الثمينة لنـا كي نرحـب بالضـيوف الكـرام، ونسـتمع إلى شيء من فكرهم النير وتجاربهم وآرائهم السديدة.

والسلام عليكم ورحمة الـلـه وبركاته

الكلمة الثالثة

سليم الزعنون[*]

أيها الإخـوة

يسعدني أن أتقدم بالشكر للقائمين على هـذا المؤتمر العلمـي وهـم الأخـوة في مركـز دراسـات الشرق الأوسـط والـذين ينظمـون المؤتمر بعـنوان: العـرب وإسرائيـل عـام 2015م: السيناريوهات المحتملة. وأخصّ بالذكر المدير العام الأستاذ/ جواد الحمد لاختياري إلقاء هذه الكلمة في الجلسة الافتتاحية.

إن الصراع العربي- الإسرائيلي وخاصـة منـه الفلسـطيني- الإسرائـيلي يعـدّ أطـول صراع نواجهه منذ قرن من الزمان، بل هو أطول صراع عرفه العالم في هذا العصر. وقـد مـرّ في عـدة مراحل وتصدرته ثورات شعبية ومسـلحة عديـدة وإضرابـات وانتفاضـات كـان آخرهـا الثـورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت في الفاتح من كانون الثاني/ينـاير 1965، وانتفاضـة الأقصى المباركة التي مضى عليها خمسة أعوام.

أيها الإخـوة

لم تكتفِ الصهيونية العالمية بمساعدةٍ من القوى الاستعمارية الكبرى باحتلال فلسـطين وأجزاء من الأراضي العربية بل أقامت فوق أراضيها مستوطنات جلبت إليها المستعمرين مـن شتى بقاع الأرض، ولم تكتف بذلك أيضاً بـل عملـت عـلى تهجـير المـواطنين الفلسـطينيين مـن أراضيهم بالقوة ليحلّ محلهم المستجلبون الجدد في أسوأ ظاهرة إحتلاليـة اسـتعمارية عرفتهـا المنطقة.

لقد استطاع الشعب الفلسطيني من خلال منظمة التحرير وبمساعدة شرفاء العالم من الوقوف في وجـه هـذا الاحـتلال البغـيض بشـتى الوسـائل الشرعيـة ومنهـا القـرارات الأمميـة التي تدعو إسرائيل إلى وقف الاستيطان والامتناع عن تغيير معالم القدس، وإلى تفكيك جـدار

[*] أ. **سليم الزعنون**/ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الفصل العنصري، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وأخصّ بالذكر هنا القرارات 194، 242، 1397.

وقامت حكومة إسرائيل مؤخراً بإخلاء المستوطنات من قطاع غزة، وبالرغم من أننا لا نقلل من أهمية إزالة هذه المستوطنات، إلا أننا نرى أنها سابقة إيجابية تؤكد أن إزالة الاستيطان أمر ممكن، ونرى أن ما جرى في غزة يجب أن يكون رافعة لتحريك عملية السلام، وذلك باتخاذ خطوات مماثلة في الضفة الغربية. راحت حكومة شارون بدلاً من ذلك تكثف جهودها وأنشطتها الاستيطانية بتوسيع المستوطنات في الضفة واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، الأمر الذي يخلق واقعاً جغرافياً وديموغرافياً يجعل الضفة مجرد كانتونات مفصولة عن بعضها البعض ومنعزلة، وغير قابلة لإقامة دولة فلسطينية قادرة على الحياة.

بل إن هناكا اتجاها إسرائيليا واضحا يعمل على تهجير الفلسطينيين من أراضيهم من خلال سياسة ما أطلقوا عليه "الترانسفير".

إن موافقة حزب العمل الإسرائيلي على اتفاقية أوسلو فيه بعض الإيجابية خاصة أن وقد ساعدت على دخول القيادة الفلسطينية وكوادرها إلى الوطن، فبعد إبعادهم على مدى ما يقارب الثلاثين عاماً وطردهم عادوا إلى أرضهم، صحيح أن عودتهم كانت بشروط قاسية إلا أن هذه العودة تعتبر رداً على عملية التهجير.

وبالرغم من كل ما قامت به سلطات الاحتلال أثناء انتفاضة الأقصى المباركة من تدمير للبنية التحتية للسلطة الوطنية وإعادة احتلال المدن والقرى في الضفة والقطاع والقصف الهمجي بالطائرات والدبابات والاغتيالات ومحاولة تهجير المواطنين من مدنهم وقراهم وبيوتهم، إلا أن الصمود والتشبث بالأرض كان سمة المرحلة، وقد أفشل المواطن الفلسطيني هذا الاحتلال فحال دون تهجيره وترحيله.

وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققه الإعلام الإسرائيلي والإعلام المؤيد له من تشويه صورتنا عالمياً وتشويه صورة ما حدث في كامب ديفيد الثانية من أن الرئيس ياسر عرفات رحمه الله ضيّع فرصة كبيرة هناك، إلا أنه أصبح واضحاً للجميع بطلان هذا الزيف وعرف العالم ما حصل في كامب ديفيد.

ونحن أمام هذه الندوة نستطيع أن نؤكد بكل وضوح حقيقة ما جرى بدقة، ما لنا وما علينا.

لقد استطاع الجنرال أيهود باراك رئيس حكومة الاحتلال آنذاك تغيير بوصلة الرئيس كلينتون في كامب ديفيد الثانية، فبعد أن تعهد لنا خلال زيارته إلى غزة بحق تقرير المصير، تغير كل شيء في كامب ديفيد، وتغيرت لهجة كلينتون الذي كان يتحدث بلسان باراك الذي نجح هو الآخر بحشد مجموعة من اليهود الأميركان بحيث شكلت ثلثي إدارة المفاوضات ومن ضمنهم أولبرايت، وروس، وآخرين، وأراد جعل كامب ديفيد اجتماعاً لإعلان نتائج وليس قمة تفاوضية، لم يطرح علينا أكثر من 79% من الأرض المحتلة وساومونا على المسجد الأقصى المبارك، وأن لنا ما فوق الأرض ولهم ما تحت الأرض! أما في قضية اللاجئين فلم يوافقوا إلا على إعادة 5 آلاف لاجئ من لبنان من مجموع ملايين اللاجئين في الخارج.

وكان أسلوب الترهيب والضغط المباشر هو الذي اتبعه كلينتون فقال لراحلنا الكبير ياسر عرفات: "من سيأتي بعدي لن يعمل لكم استثناءات، وبالتالي لن تتمكن من مقابلة الرئيس المقبل، وستعود إرهابيا على القائمة، وسينقل الكونغرس السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وستتوقف المساعدات عنك".

وأتبعه مدير المخابرات الأمريكي تينيت بأنه يبدو أن السيد عرفات لا يفهم المنطقة التي يعيش فيها جيداً يجب أن يفهم السيد عرفات أنه يعيش في منطقة من السهل فيها تغيير الحدود والشعوب.

مما يعني هنا، أيها الأخوة، التهديد بإعادة تخطيط المنطقة وتقسيمها بسايكس- بيكو جديدة، وما يجري في المنطقة حالياً خير دليل على ذلك، وها هو شارون يريد فرض أمر واقع جديد بالانسحاب من مستوطنات غزة ومواصلة بناء الجدار وجعل الوطن الفلسطيني غير قابل للحياة، فيما تهيئ إسرائيل الأجواء للتطبيع مع الدول الأخرى حتى تتم هجرة الفلسطينيين عن أراضيهم بصورة اعتيادية وليست قسرية.

أيها الإخوة،

نتمنى أن تكون الدراسات والسيناريوهات الصادرة عن مؤتمركم هذا مدروسة بعناية

كي تعيد للأمة تماسكها والوقوف معنا من أجل الصمود فوق أرضنا الفلسطينية وتحقيق الحقوق الوطنية في فلسطين أو الجولان، ونؤكد لكم أن حصول الشعب الفلسطيني على حقه وكرامته واحترامه، وإنهاء الاحتلال والاستيطان، والإفراج عن معتقليه وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس هو أكبر ضمان للأمن والسلام والاستقرار في منطقتنا.

وفقكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الكلمة الرابعة

سليم الحص[*]

إنني من المصرّين على ضرورة إيلاء الأولوية في قضية فلسطين للإنسان نظراً لغير اعتبار، فقضية فلسطين هي أولاً وآخراً قضية إنسان سلب حقه في حريته وكرامته كما حقّه في أرضه، وكان هذا في واقع الحال سبيل العدو الصهيوني إلى إرساء قضية اليهود في العالم ومطالبتهم بوطن قومي في فلسطين، أي بالتركيز في الاستراتيجية الصهيونية عالمياً على كون اليهود شعباً مشرّداً لا وطن له، فصُوِّر زوراً أن فلسطين هي وطنه السليب وعاصمته القدس.

إن الإنسان هو الذي يعاني تداعيات قضية فلسطين، والإنسان عمره محدود، مما يبرر تقديم قضية الإنسان على أي اعتبار آخر، أما الأرض على أهميتها فباقية ولا بد من استعادتها مهما طال الزمن، وقد بات من المسلّمات أن التركيز على الأرض تستغله إسرائيل بلؤمها ودهائها لتجعل من قضية المصير مجرّد قضية حدود، وقضية فلسطين في جوهرها قضية مصير لأمة قبل أن تكون قضية بقعة من الأرض، على قدسية هذه الأرض.

ثم إن التركيز على الوجه الإنساني للقضية إنما يتمثّل في المطالبة بتطبيق القرار 194 الصادر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة منذ أكثر من نصف القرن، مع إعادة تأكيده سنوياً بقرارات من الهيئة العامة ردحاً طويلاً من الزمن قبل أن يُصار إلى تهميشه تحت ضغط الصهيونية العالمية فيتناساه أو يتجاهله المجتمع الدولي، مع التنبيه في كل الأوقات أن القرار 194 صادر عن الهيئة العامة للأمم المتحدة وليس عن مجلس الأمن، ويراد لنا أن نصدّق أن لا قيمة لقرار من الهيئة العامة كما لقرار من مجلس الأمن، علماً بأن قرارات الهيئة العامة تستمد قيمتها المتميّزة من كونها ثمرة توافق أو إجماع دولي، وعلة قرارات مجلس الأمن هي في كونها نتاجاً للعبة دولية أسيادها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي

[*] **د. سليم الحص**/ رئيس الوزراء اللبناني الأسبق

خمس، المتحكم الأكبر فيها الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا تم يوماً تنفيذ القرار 194 بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم في فلسطين، وبينهم نحو أربعمائة ألف من المقيمين في لبنان، فإن إسرائيل ستفقد عملياً مبرر وجودها القائم مبدئياً على الصفاء العنصري، فإما أن تكون كياناً يهودياً أو لا تكون.

من هنا، فإن قضية اللاجئين ليست هي الوجه الإنساني الساطع في القضية الفلسطينية فحسب وإنما هي أيضاً، عبر المطالبة بعودتهم إلى ديارهم، السلاح الأمضى في يد العرب في صراعهم مع العدو الصهيوني.

فهذه الاعتبارات جميعاً تدعو إلى تقديم أولوية الوجه الإنساني في قضية فلسطين على أي اعتبار آخر. وقضية الأسرى والمعتقلين هي من صلب هذا الوجه الإنساني للقضية.

بأي حق أو منطق يزج بمن ينادي بالحرية لقومه في غياهب السجون لسنوات وسنوات ولا من يسأل أو يحاسب؟ أين هي حقوق الإنسان التي يتشدّق بها الغرب ويضعها في مقدم القيم الحضارية في العصر الحديث؟

ثم إنّ تركيزنا على الوجه الإنساني للقضية العربية يحدونا إلى رفض كل أعمال التفجير التي لا تميز بين مسلح وأعزل ولا توفر الأبرياء من المدنيين بصرف النظر عن هويتهم أو انتمائهم ... إن استهداف المدنيين الأبرياء أتاح للعدو، وهو الإرهابي بامتياز، أن يصور للناس أن المقاومة والإرهاب سيّان.

إلى كل ذلك، لا بد لنا من التأكيد على ضرورة الحرص على مبدأ تلازم المسارات الفلسطيني واللبناني والسوري في أي محادثات للتسوية قد تُجرى مستقبلاً. فلا قِبل للسوري أو اللبناني أن يسير الفلسطيني في طريقه منفرداً فيوقع على تسوية مع العدو الإسرائيلي من دونهما، ففي تلك الحال لن يتورع العدو الصهيوني عن إهمال كل الحقوق اللبنانية والسورية وإهدارها، ولا قِبل للفلسطيني في المقابل أن يسير اللبناني أو السوري، لا قدّر الله ، في طريقهما فيوقعا على تسوية مع العدو من دون الفلسطيني، ففي تلك الحال لن يتردد العدو الإسرائيلي في إهدار الحقوق الفلسطينية الحيوية، وبذلك يكون اللبناني والسوري قد تنكّرا لأي فضل لشعبيهما في النضال من أجل قضية فلسطين عبر أكثر من نصف القرن، وكأن هذا النضال لم

يكن، من هنا يأتي القول بحتمية تلازم المسارات الفلسطيني واللبناني والسوري في أي محادثات للتسوية قد تُجرى مستقبلاً، وإن لم يكن تلازم، فتنسيق وثيق في أضعف الإيمان.

ولا غلو في القول إن تلازم المسارات هو من تلازم المصائر، ونحن من الذين يعتقدون أن الانتفاضة المباركة في الأرض المحتلة في فلسطين كانت ستواجه ظروفاً أصعب وأعتى مما واجهت لو كانت الجبهتان اللبنانية والسورية قد سلكتا طريق التسوية على غرار ما كان على الجبهتين المصرية والأردنية، وقد كان صمود لبنان وسوريا حتى اليوم من مقومات صمود الجبهة الفلسطينية، وهذا ما لا يجوز قومياً إنكاره أو التقليل من شأنه.

ونحن نتحدّث عن التسوية ولا نتحدّث عما يسمى سلاماً، فالسلام لا يتحقق إلاّ برضا الشعوب واقتناعها، أما التسوية فتكون بإنهاء حال الحرب المسلّحة، والصراع قد يستمر سلمياً لأجيال وأجيال بعد انتهاء الحرب المسلحة حتى إنجاز الحقوق القومية المشروعة وفي مقدمها عودة اللاجئين كل اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين كل فلسطين، ولنذكر أن اتفاق كامب ديفيد مع مصر، كما اتفاق وادي عربة مع الأردن، لم يرتقِيا إلى مستوى السلام، بدليل عدم تطبيع العلاقات بالمعنى الحقيقي للكلمة، فلا الإسرائيليون يتجولون أحراراً في شوارع القاهرة أو عمّان، ولا المنتجات الإسرائيلية قيد التداول في الأسواق المصرية أو الأردنية، وما زالت إسرائيل هي العدو في الخطاب الإعلامي كما في الأدبيات السياسية.

ويجب أن لا يُستهان بفاعلية استمرار الصراع غير المسلّح بعد إنهاء حال الحرب، فالهند تحررت بفعل المقاومة السلمية بقيادة المهاتما غاندي، وتحرر الأفارقة في جنوب أفريقيا بقيادة مانديلا بفعل الكفاح غير المسلح، فالمقاومة السلمية المدنية قد تتخذ شكل التظاهرات الشعبية والإضرابات والاعتصامات والعصيان المدني والحملات الإعلامية والسياسية وسائر مبادرات التوعية والتعبئة، ومن أكثر الوسائل فاعلية استمرار لا بل تصعيد المقاطعة وسد كل أبواب التطبيع ومنافذه على شتى الصعد: السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياحية والثقافية. ويبقى السؤال الكبير: أين للعرب غاندي أو مانديلا؟

إذا كان لنا أن نتكهّن بمسار الصراع العربي- الإسرائيلي المُرتقب عبر العقد القادم، فإننا نجيز لأنفسنا رسم المحطات والتوجّهات الآتية:

- من جهة، نحن لا نسقط من الحساب أن تسير السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان ودول عربية أخرى في طريق التسوية فتُوَقِّع مع الدولة العبرية على صك بإنهاء الحرب معها أسوة بمصر والأردن، وذلك تحت ضغط المجتمع الدولي، لا سيما الدولة العظمى أميركا، بدعوى نشر ألوية السلام في المنطقة، وكذلك تحت وطأة تشرذم القوى العربية ووهن جامعة الدول العربية، وبفعل ضياع الموقف العربي على صعيد الرأي العام فيما الإنسان العربي غارق في يمٍّ من الهموم، وقد علّمتنا التجارب أن الإنسان، في حال واجه مشكلة وقضية، فإن المشكلة مُرشّحة لأن تطغى في نفسه على القضية، لا تَسَلْ أُمّاً تبحث عن قوت لطفلها الجائع كيف تحرر القدس، فجوابها سيكون هاتِ خبزاً لطفلي، وهذه حال قطاع واسع من المجتمع العربي في غمرة معضلات الفقر والجهل والتخلّف.
- من جهة ثانية، ليس من المستبعد أن تعمد دول عربية من خارج إطار الطوق المحيط بفلسطين إلى التهافُت على الانفتاح على الكيان الصهيوني في شكل أو آخر، وبعضها شرعت منذ اليوم في سلوك هذا السبيل رضوخاً لإرادة دولية عليا أو استرضاء لها أو تحقيقاً لمكاسب آنية رخيصة، وبعضها تتنطّح إلى دور الوسيط المحايد بين أخ مظلوم وعدو ظالم.
- من جهة ثالثة، نحن على يقين من أن التسويات لن تفضي إلى سلام حقيقي في الأفق المنظور إلى أن تتأمّن عودة اللاجئين كل اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين، كل فلسطين، وستكون المقاومة السلمية هي سمة المرحلة المقبلة بكل أشكالها وعلى أوسع نِطاق.

هذا مع العلم أن المقاومة الفعّالة تقتضي وعياً ونضجاً على الصعيد الشعبي على امتداد الوطن العربي أجمع، وهذا يفترض تنمية الحياة الديمقراطية في المجتمعات العربية كافة، إذ من دونها لن تكون أمام الشعب العربي فرصة حقيقية للتعبير عن إرادته الحُرّة، مِن هُنا نرى تلازماً وثيقاً بين آفاق استمرار النضال القومي لتحرير فلسطين وبين آفاق تطور نظام الحريات والديمقراطية في العالم العربي.

إننا نعتبر النضال في سبيل التنمية الديمقراطية في المجتمع العربي جهداً رافداً أو متمماً للنضال القومي من أجل التحرير، لا بل هو جزء لا يتجزأ من هذا النضال، والرِهان يبقى معقوداً على صحوة شعبية عربية مقرونة ببروز قيادة عربية استثنائية.

الكلمة الخامسة

محمد صبيح*

دولة الرئيس الدكتور/ سليم الحص رئيس وزراء لبنان الأسبق

الأستاذ/ جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط

السيدات والسادة

يسعدني في البداية أن أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى وتقديره، وهو الذي كان يود أن يشارك في هذا الملتقى الهام مع هذه النخبة الممتازة من المفكرين والسياسيين العرب لدراسة موضوع "**العرب وإسرائيل عام 2015... السيناريوهات المحتملة**"؛ لولا انشغاله ومتابعته الدقيقة للشأن العراقي، لأن ما يجري في العراق يؤرق كل بيت عربي؛ فلا بد من وقف نزيف الدم في العراق، والحفاظ عليه مستقراً موحدا عربيا، ينسحب عنه الاحتلال، يعود أبناء العراق للعيش سويا في تسامح وتناغم وتفاهم وسلام كما كانوا عبر التاريخ وليعود العراق قويا، لأمته العربية يشارك في البناء وصنع المستقبل العربي، وكان اجتماع المؤتمر التحضيري في القاهرة والذي انتهى بنجاح في الأمس القريب خطوة جادة على هذا الدرب.

كما ينعقد مؤتمرنا هذا في ظروف غاية في الحساسية والدقة، ويأتي في أعقاب ما تعرض له الأردن الشقيق من عدوان آثم راح ضحيته العديد من الأبرياء نساء ورجالا وأطفالا.

وهذه الجريمة النكراء خارجة عن تقاليدنا، وشيمنا العربية الأبية، ومنافية لمبادئ ديننا السمح الحنيف الذي حرص على أمن وأمان الإنسان، وحرم القتل بأوضح العبارات، ولا يكفي أن نستنكر وندين هذه الأفعال التي تسيء إلى أمتنا وتلحق ظلما وعدوانا بالدين الإسلامي، لأهداف سياسية خبيثة، بل لا بد أيضا من تحليل أسبابها واجتثاث دوافعها

* **كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ السفير محمد صبيح/** الأمين العام المساعد، ورئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

وعقاب القائمين بها، وذلك من خلال تعاون دولي يؤمن احترام المرجعيات الدولية والقانون الدولي؛ وتأسيس علاقات دولية سوية ديمقراطية، لا يتم فيها الكيل بمكيالين؛ ولا يستمر فيها التنكر للحقوق المشروعة للشعوب وتستمر فيه إسرائيل في ممارسة شتى أنواع العدوان والإرهاب المنظم على الشعب الفلسطيني وخلط الأوراق، وتضليل الرأي العام العالمي من خلال وصف المقاومة بالإرهاب للهروب من التزاماتها، وتمعن في عدوانها وجرائمها على الشعب الفلسطيني كل يوم قتلاً وتدميراً وحصاراً وسجناً، جرائم حرب، وجرائم عقاب جماعي، وجرائم مصادرة واستيطان، وهي جرائم يعاقب عليها القانون الدولي لأنها انتهاكات خارجة عن كل بنود اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني وأمام العالم الذي لا يحرك ساكنا؛ في مؤامرة غريبة مشبوهة.

نقول ذلك والعالم يحيى اليوم يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي حددته الأمم المتحدة بيوم 29 تشرين ثاني/نوفمبر من كل عام، ذكرى تقسيم فلسطين وتشريد شعبها.

وإذا ربطنا بين هذا اليوم وهذه الذكرى، وبين هذا المؤتمر الهام الذي ينعقد بالعاصمة الأردنية عمان وما يحتويه جدول أعماله من محاور، فلا بد لنا أن نؤكد على الأمور التالية:

1) إن معظم القيادات العربية تستفيد كثيرا من مراكز الأبحاث العربية، ولم تقدم لها الدعم المناسب ومن ثم فقد غاب دور هذه المراكز، في حين أن جميع دول العالم وخاصة المتقدمة منها تولي هذه المراكز أهمية قصوى، وتحرص على تعددها وتنوعها والاستفادة من دراساتها وأبحاثها في صنع القرار الصائب الرشيد.

2) إن العرب خرجوا من عباءة الحكم العثماني، دون أن يكون لهم استراتيجيات واضحة وأهداف وطنية متفق عليها، تُوضع في خدمة تحقيقها إمكانيات عربية جماعية من خلال دراسات علمية محددة وبأساليب عصرية فعالة. الأمر الذي نفذته بكفاءة الحركة الصهيونية، فكان ما كان من وقوع معظم دولنا العربية في براثن الاحتلال والاستعمار الأجنبي.

3) لم نع الدرس، وخاض العالم حربين كونيتين، كانت الأرض العربية فيهما مسرحا لمعارك طاحنة، ولم تكن لنا سياسات وتوقعات وحسابات لما ستكون عليه نتائج هذه الحروب، ولم

يخرج العرب منهما بشيء غير الاحتلال لمعظم أراضيهم، وقيـام دولـة إسرائيـل في قلـب العـالم العربي.

4) دخل العالم في غمار الحرب الباردة وسباق تسلح رهيـب، وانقسـم العـالم إلى معسـكرين، ووقف العرب في كلا الجانبين، دون خطة أو إستراتيجية، وحتى مواقف جماعية متفق عـلى حدها الأدنى، حتى نخرج من الحرب الباردة بأقل الخسائر لا على الأقل، ولم نتمكن في نهاية هذه الحرب، التي يسميها البعض بـ "الحرب العالمية الثالثة" لخطـورة نتائجهـا، مـرة أخـرى من التوصل إلى إسـتراتجية عربيـة واضـحة لمعالجـة نتـائج هـذه الحـرب، بيـنما اسـتفادت إسرائيل سياسة وتسليحا واقتصـاداً، واسـتفادت مـن خـلال إسـتراتيجية طويلـة المـدى مـن تحقيق مكاسب كبيرة من خلال حروب شنتها على دول عربية في ظل الحرب الباردة أعـوام 1948، 1956،1967 باستثناء حرب 1973 التي نجح فيها العرب؛ لأنها قامـت عـلى تخطـيط وتعاون عربي واتباع منهج علمي في التضليل والخداع الاستراتيجي والحشد ووضـع الخطـط العسكرية.

5) في أعقاب حرب أكتوبر المجيدة عام 1973، توجه العرب للسلام، ولكن للأسف لم يتوجهوا بموقف موحد متماسك، وفـق إسـتراتيجية شـاملة للحصـول عـلى أفضـل النتـائج مـن هـذا التوجه، بينما صعد العدو عدوانه على الأمة العربية واجتاح لبنان عام 1982 وحاصر بيروت وخرب في أكثر من عاصمة عربية، واغتال وحاول اغتيال قيادات فلسطينية كبيرة، وأمعن في إقامة المستوطنات وتهويد القدس ومصادرة الأراضي وحصار الشعب الفلسطيني والعـدوان العسكري على أبنائه. ولا زال هذا العدوان مستمرا بالآلة الحربيـة الإسرائيليـة رغـم توقيـع اتفاقيات أوسلو، وغيرها واتفاق الفصـائل الفلسـطينية عـلى هدنـة أو تهدئـة ورغـم تأكيـد العرب المرة تلو المرة بأن السلام خيـار اسـتراتيجي، وتبنـي مـؤتمر القمـة في بـيروت مبـادرة السلام العربية، إلا أن إسرائيل أدارت ظهرها لكل ذلك، بل وكان رد فعلها عل مبادرة السلام أن اجتاحت المدن الفلسطينية وسجنت الرئيس الشهيد ياسر عرفات في مقر إقامته.

6) وما سنواجهه اليوم هو الأجندة السياسية للسيد شارون، وتتلخص في حـل مؤقـت طويـل

الأمد والقبول بدولة فلسطينية مؤقتة، في غزة وأجزاء من الضفة الغربية في ثلاثة أو أربعة معازل تتصل مع بعضها من خلال أنفاق تحت الأرض. يضاف إلى ذلك تهويد القدس، وضم المستوطنات والإبقاء على جدار الفصل العنصري حدوداً ما بين الجانبين، وإغراق عملية السلام في مفاوضات عقيمة طويلة حول قضايا ثانوية، بعيدة كل البعد عن قضايا الحل النهائي، والقيام بخطوات محدودة مثل الانسحاب من غزة لتخفيف الضغوط الدولية حول ضرورة تطبيق إسرائيل لخريطة الطريق ورؤية الرئيس بوش، وللظهور أمام العالم بمظهر المتمسك بالسلام والذي يتخذ قرارات مؤلمة، وفي اعتقادنا أن ما نشاهده اليوم على الساحة السياسية الإسرائيلية واستمرار وضع العراقيل أمام القيادة الفلسطينية المنتخبة بقيادة الرئيس محمود عباس والادعاء الدائم بأنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام في هذا الجيل بأكمله سوف يستمر لأعوام عديدة ولن نشهد انفراجات أو تغييرا ذا مغزى.

ومن هنا نؤكد أهمية محاور هذا المؤتمر والدراسات والأبحاث المقدمة له، حتى نضع أمام صانع القرار العربي الرؤى الصحيحة والبدائل التي يمكن أن يتبناها لدرء الأخطار والألغام التي توضع في طريق عملية السلام، أو إيجاد البديل الحتمي للتحرك عند إعلان فشل هذه العملية وعدم جدوى التحرك في إطارها.

7) ومن هنا لا بد أن نؤكد مرة أخرى على أهمية هذا المؤتمر مع أهمية ربط نتائجه واستكماله بمؤتمر آخر يعالج قضية القدس والتي هي في قلب كل الاستراتيجيات المتعارضة.

ولتحقيق نتائج المؤتمر نعتقد أنه من الضروري مشاركة العرب في إصلاح النظام الدولي بكل فعالية لتحقيق الأهداف الرئيسي بالنسبة لاستقرار العالم وخاصة تحقيق السلام والأمن الجماعي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو ما طالبت به الوثيقة الختامية لقمة الألفية الثانية في العيد الستين للمنظمة الدولية.

كما أن من الضروري إرساء الممارسة الديمقراطية في المعاملات بين الدول وعدم الكيل بمكيالين، وهذا يستوجب إصلاح الأمم المتحدة لتكون القدرة في الممارسة الديمقراطية، وهنا يجب تأكيد أهمية أن لا يغيب الدور العربي الفاعل في هذا المجال.

8) وفي الختام، إذا جاز لنا أن نقول إن المشروع الصهيوني حقق الكثير مـن أهدافـه في القـرن الماضي فإن هناك إخفاقات واضحة في تنفيذ هذا المشروع لأنه اعتمد على القوة العسـكرية المفرطة لتحقيق أهدافه، كما اعتمد اعتمادا كاملاً على دول كبرى من خارج المنطقـة تقـدم لـه المـال والسـلاح والحمايـة الدوليـة، كـما فشـل هـذا المشروع في كسر إرادة الشـعب الفلسطيني وصموده. وأخفق في دفعه إلى الاستسلام، وحال دون أن تعيش إسرائيـل كجـزء من نسيج وثقافة المنطقة.

نشكركم مرة أخرى على دعوتكم الكريمة وأكرر تمنيات معالي الأمـين العـام بنجـاح هـذا المـؤتمر المهم.

والسلام عليكم ورحمة اللـه وبركاته

المشـاركـون

أولاً: المشاركون في جلسة الافتتاح/(الأسماء مرتبة هجائيا)

الاسم	البلـد	الصفة
جـواد الحمـــــد	الأردن	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط
سليم الحــــص	لبنــــان	رئيس الوزراء اللبناني الأسبق
سليم الزعنــــون	فلسطين	رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
عبد الهادي المجالي	الأردن	رئيس مجلس النواب الأردني
عمرو موســــى	مصـــر	الأمين العام لجامعة الدول العربية

ثانيا: رؤساء الجلسات/ (الأسماء مرتبة هجائيا)

الاسم	البلـد	الصفة
إسماعيل الشطي	الكويت	مفكر إسلامي، رئيس معهد الخليج للدراسات الإستراتيجية
خليل الحديثي	العراق	أستاذ القانون الدولي في جامعة الزرقاء الأهلية
رفيق النتشة	فلسطين	عضو المجلس التشريعي الفلسطيني
سليم الحص	لبنان	رئيس الوزراء اللبناني الأسبق
طاهر المصري	الأردن	رئيس الوزراء الأردني الأسبق
عدنان عمران	سوريا	وزير الإعلام السوري السابق
فهد أبو العثم	الأردن	وزير الدولة السابق للشؤون القانونية
فهمي هويدي	مصر	مفكر ومحلل سياسي
ماهر الطاهر	فلسطين	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية
مجدي حماد	مصر	مدير الجامعة اللبنانية الدولية
محسن العيني	اليمن	رئيس الوزراء الأسبق
محمود ارديسات	الأردن	مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني
نظام بركات	الأردن	أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك

ثالثا: مقدمو أوراق العمل/ (الأسماء مرتبة هجائيا)

الاسـم	البلـد	الصفة
إبراهيم أبو جابر	فلسطين	مدير مركز الدراسات المعاصرة- أم الفحم
إبراهيم عبد الكريم	فلسطين	رئيس تحرير مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية- دمشق
أحمد البرصان	الأردن	أستاذ العلوم السياسية- جامعة الحسين بن طلال
أحمد رأفت غُضيّة	فلسطين	رئيس قسم الجغرافيا السياسية- جامعة النجاح
أحمد سعيد نوفل	الأردن	أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك
إلياس حنا	لبنان	خبير وباحث استراتيجي عسكري
ذياب مخادمـة	الأردن	أستاذ العلوم السياسية- الجامعة الأردنية
رائد النعيـرات	فلسطين	أستاذ العلوم السياسية- جامعة النجاح
رشاد الشامي	مصر	أستاذ الأدب العبري والدراسات الإسرائيلية- عين شمس
زكريا حسيـن	مصر	المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ومستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
سعيد عكاشة	مصر	رئيس قسم الدراسات الإسرائيلية في المؤسسة العربية لمناهضة التمييز
سلمان الناطـور	فلسطين	مدير معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
سمير عوض	فلسطين	مدير مركز أبو لغد- جامعة بيرزيت
صبري سميـرة	الأردن	أستاذ علوم سياسية- الجامعة الأردنية
صلاح عبد المقصود	مصر	مدير مركز الإعلام العربي، والأمين العام المساعد لنقابة الصحفيين
طلال عتريسي	لبنان	أستاذ علم الاجتماع- الجامعة اللبنانية
عبد الإله بلقزيز	المغرب	مفكر ومحلل سياسي، وأستاذ الفلسفة- جامعة الحسن الثاني
عبد الفتاح الرشدان	الأردن	أستاذ العلوم السياسية- جامعة مؤتة
عبد القادر أزريع	المغرب	أستاذ فلسفة، وبرلماني سابق، وناشط سياسي
عبد الـلـه الأشعل	مصر	سفير سابق وأستاذ قانون دولي- جامعة الزقازيق
عبد الـلـه محارمة	الأردن	لواء متقاعد- ومساعد رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق
عزيز حيــدر	فلسطين	أستاذ علم الاجتماع الاقتصادي- الجامعة العبرية

عمـاد جــاد	مصر	باحث في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام
فارس أبو الحسن	فلسطين	محام، وعضو مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان
ماهر الطاهر	فلسطين	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول قيادتها خارج فلسطين
مجدي حمــاد	مصر	مدير الجامعة اللبنانية الدولية-بيروت
محمد البشر	السعودية	أستاذ الإعلام السياسي- جامعة الإمام محمد بن سعود
محمد السعيد إدريس	مصر	مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية
معن بشور	لبنان	الأمين العام للمؤتمر القومي العربي
منذر سليمان	أمريكا	خبير استراتيجي في الأمن القومي
مها عبد الهادي	فلسطين	باحثة سياسية وصحفية
موسى الحديد	الأردن	مركز الدراسات الإستراتيجية في كلية الدفاع الوطني
نظام بركات	الأردن	أستاذ العلوم السياسية- جامعة اليرموك
نورهان الشيـخ	مصر	أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة
يوسف رزقة	فلسطين	أستاذ الأدب العربي- الجامعة الإسلامية- غزة

رابعا: لجنة التوصيات الختامية/ (الأسماء مرتبة هجائيا)

الاسـم	البـلـد
جواد الحمــد	الأردن
رشاد الشامـي	مصر
طلال عتريسي	لبنان
عبد اللـه الأشعل	مصر
عدنــان عمـران	سورية

خامسا: الهيئة الاستشارية الموسعة للرؤية الاستراتيجية

(الأسماء حسب الترتيب الهجائي)

الاسـم	البـلـد
إبراهيم أبو جابر	فلسطين
أحمد البرصان	الأردن
أحمد سعيد نوفل	الأردن
أحمد غضية	فلسطين
إسماعيل الشطي	الكويت
جواد الحمد	الأردن
رائد نعيرات	فلسطين
سميرة المسالمة	سوريا
عبد الفتاح الرشدان	الأردن
عيسى برهومة	الأردن
فهمي هويدي	مصر
مجدي حماد	مصر
محسن العيني	اليمن
محمد السعيد إدريس	مصر
منذر سليمان	لبنان
نظام بركات	الأردن

برنامج المؤتمر

اليوم الأول - الأحد 2005/11/27

التسجيل واستلام ملف المؤتمر

حفل الافتتاح

1. **السيد جواد الحمد**/مدير عام مركز دراسات الشرق الأوسط
2. **المهندس عبد الهادي المجالي**/رئيس مجلس النواب الأردني
3. **السيد سليم الزعنون**/رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
4. **الدكتور سليم الحص**/رئيس الوزراء اللبناني الأسبق
5. **السيد عمرو موسى**/الأمين العام لجامعة الدول العربية

استراحة

الجلسة الأولى: دوائر الصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيراته في القرن العشرين

رئيس الجلسة: د.محسن العيني/اليمن

1. المشروع العربي الإسلامي في قرن: الإنجازات، الإخفاقات، الاتجاهات الجديدة/د. رضوان السيد- لبنان
2. المشروع الصهيوني في قرن: الإنجازات، الإخفاقات، الاتجاهات الجديدة/د.رشاد الشامي- مصر
3. دوائر الصراع العربي–الإسرائيلي وتأثيرها على الجانبين/د. نظام بركات – الأردن

الجلسة الثانية: الإطار الإقليمي والعالمي المرتبط بالصراع

رئيس الجلسة: أ. رفيق النتشة/فلسطين

1. تحديات وتفاعلات المشروعين.. العربي-الإسلامي، والصهيوني/د. ماهر الطاهر- فلسطين
2. انعكاس التغيرات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر على مكونات الصراع واتجاهاته/د. محمد البشر- السعودية

حفل الغداء بضيافة من نقابة المهندسين الأردنيين

الجلسة الثالثة: تجربة عملية السلام 1978-2005 وآثارها على الصراع

رئيس الجلسة: د. سليم الحص/لبنان

1. مؤتمر مدريد للسلام تحول جديد في العملية السلمية/د. جورج جبور - سوريا
2. اتفاقيات أوسلو ووادي عربة واستمرار المحاولات السلمية/ د. ذياب مخادمة - الأردن
3. استراتيجيات التفاوض الإسرائيلي ودورها في عملية السلام/ اللواء د. زكريا حسين – مصر
4. اتفاقية كامب ديفيد والتجربة المصرية في عملية السلام/ د. مجدي حماد- مصر
5. النتائج العملية وآفاق مستقبل عملية السلام/د. رائد نعيرات- فلسطين

استراحة شاي

الجلسة الرابعة: الجوانب الفكرية والاقتصادية والاجتماعية في الصراع

رئيس الجلسة: أ. فهمي هويدي/مصر

1. الصراع الاجتماعي والثقافي بين الطرفين والعوامل المؤثرة فيه حتى 2015/أ. سلمان الناطور-فلسطين
2. الصراع الاقتصادي بين الطرفين والعوامل المؤثرة فيه حتى 2015/.د. عزيز حيـدر- فلسطين
3. الأبعاد الفكرية والحضارية في الصراع حتى 2015/د. عبد الإله بلقزيز- المغرب

اليوم الثاني -الاثنين 2005/11/28

الجلسة الخامسة: مستقبل الميزان الاستراتيجي التقليدي بين طرفي الصراع

رئيس الجلسة: اللواء محمود ارديسات/الأردن

1.الميزان الاستراتيجي بين طرفي الصراع من منظور إسرائيلي حتى 2015/ العميد إلياس حنا- لبنان
2.تطور التوازن العسكري التقليدي لدى طرفي الصراع حتى 2015/ اللواء موسى الحديد- الأردن
3. تجربة المقاومة والانتفاضة الفلسطينية في الصراع وآفاقها حتى 2015/د. يوسف رزقة- فلسطين
4.دور الأطراف الخارجية في التدخل العسكري والسياسي في حال نشوب صراع/اللواء محمد بلال- مصر

استراحة شاي

الجلسة السادسة: مستقبل الميزان الاستراتيجي غير التقليدي بين طرفي الصراع

رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور خليل الحديثي/العراق

1.الميزان الاستراتيجي بين طرفي الصراع من منظور عربي حتى 2015/العميد د. هيثم الكيلاني- سوريا
2.نظريات الردع غير التقليدي وتعامل طرفي الصراع معها حتى 2015/ د.محمود علي- الأردن
3.تطور التوازن العسكري غير التقليدي لدى طرفي الصراع حتى 2015/ د.منذر سليمان- لبنان
4.عناصر القوة والضعف على جانبي الصراع، وديناميات التفاعل داخلياً وخارجيا/د.طلال عتريسي - لبنان

حفل الغداء بضيافة من جريدة الدستور الأردنية

الجلسة السابعة: تصورات طرفي الصراع حول مستقبل الصراع وتداعياته

رئيس الجلسة: د. إسماعيل الشطي/الكويت

1. الإرادة السياسية لطرفي الصراع، والتطورات السياسية على جـانبي الصراع والعوامـل المـؤثرة فيـه حتـى 2015/ أ.د. عبد الـلـه الأشعل – مصر
2. تصورات الدول العربية حول مستقبل الصراع وتداعياته حتى 2015/د.عماد جاد- مصـر
3. تصورات الطرف الفلسطيني حول مستقبل الصراع وتداعياته حتى 2015/د. أحمد غضية- فلسطين

استراحة شاي

الجلسة الثامنة: تصورات الأطراف الدولية المؤثرة حول مستقبل الصراع وتداعياته

رئيس الجلسة: السيد فهد أبو العثم/الأردن

1. تصورات الولايات المتحدة حول مستقبل الصراع حتى 2015/د. صبري سميــرة- الأردن
2. تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان) لمستقبل الصراع/د.عبد الفتاح الرشدان- الأردن
3. تصورات دول الاتحاد الأوروبي حول مستقبل الصراع/د.أحمد البرصان- الأردن
4. تصورات الدول الكبرى (روسيا، الصين، اليابان، الهند) لمستقبل الصراع/د. نورهان الشيـخ- مصـر

اليوم الثالث - الثلاثاء 2005/11/29

الجلسة التاسعة: دور المؤسسات الشعبية والإعلامية العربية في الصراع

رئيس الجلسة: أ. عدنان عمران/سوريا

1. مستقبل دور المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني/ أ. فارس أبو الحسن- فلسطين
2. مستقبل دور مؤسسات المجتمع المـدني في دول المواجهـة (مصر، سـوريا، لبنـان، الأردن)/أ. معـن بشـور - لبنان
3.مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية الأخرى في الصراع/أ. عبد القادر أزريع- المغرب
4.مستقبل دور مراكز الدراسات والمعلومـات الوطنيـة والقوميـة في الصراع / د.محمـد السـعيد إدريـس- مصر
5.دور المؤسسات الإعلامية في الصراع/أ. صلاح عبد المقصود- مصر

استراحة شاي

الجلسة العاشرة: محددات بناء سيناريوهات الصراع

رئيس الجلسة: أ. طاهر المصري/الأردن

1. المحددات من وجهة النظر العربية/د. مجدي حمــاد- مصـر
2. المحددات من وجهة النظر الفلسطينية/د. سمير عــوض- فلسطين
3. المحددات من وجهة النظر الإسرائيلية/ د. إبراهيم أبو جابر- فلسطين

استراحة غداء

الجلسة الحادية عشرة: سيناريوهات الصراع .. خيارات الأطراف وبدائلها

رئيس الجلسة: د. طاهر كنعان/الأردن

1. الخيارات والبدائل من وجهة النظر العربية/ د .محمد السعيد إدريس- مصر
2. الخيارات والبدائل من وجهة النظر الفلسطينية/د. أحمد سعيد نوفل- الأردن
3. الخيارات والبدائل من وجهة النظر الإسرائيلية/د. أحمد غضية- فلسطين

الجلسة الختامية - مائدة مستديرة

لمناقشة مسودة الرؤية الاستراتيجية لسيناريوهات الصراع حتى عام 2015

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط/ ندوات 59.
- العلاقات التركية- الإسرائيلية، وتأثيرها على المنطقة العربية/ دراسات 58.
- معركة غزة ... تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل/ ندوات 57.
- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي/ ندوات 56.
- التداعيات القانونية والسياسية لانتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني/ ندوات 55.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى 2015، -3-/ ندوات54.
- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات 53.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ ندوات 52.
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو 2006م ضد لبنان/ دراسات 51.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015/ ندوات 50.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى 2015/ندوات 49.
- مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي/ مؤتمرات 48.
- العرب ومقاطعة إسرائيل/ دراسات 47.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني/ ندوات 46.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن/ ندوات 45.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي/ ندوات 44.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية/ ندوات 43.
- الانتخابات الفلسطينية 2005 ... ظروفها، آلياتها، نتائجها/ ندوات 42.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية/ دراسات 41.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية/ دراسات 40.

- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربيـة وغـزة (1998-2002) / (بالإنجليزيـة) / دراسات 39.
- الاستثمار في الأردن ... فرص وآفاق/ ندوات 38.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات/ ندوات 37.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة/ دراسات 36.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية عـلى التنميـة الاقتصـادية في الأردن/ ندوات35.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي/ ندوات 33.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر/ ندوات 32.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات/ ندوات 32.
- الدولة الفلسطينية المستقلة/ ندوات 31.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل/ ندوات 30.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط/ ندوات 29.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة/ دراسات 28.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة/ دراسات 27.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية/ ندوات 26.
- أمـن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد/ دراسات 25.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط3/ دراسات 24.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA)/ تقارير 23.
- اتفاق الخليل ... نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي/ دراسات 22.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط7/ دراسات 21.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (1987-1996)،ط3/ دراسات 20.
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني / دراسـات 18.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي/ دراسات 17.
- مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط/ دراسات 17.

- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1994-1995)، (إنجليزي)./ تقارير 16.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط/ تقارير 15.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (1994-1995)/ تقارير 14.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط/ دراسات 13.
- معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية ... دراسة وتحليل، ط2/ دراسات 12.
- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (1948-2000)، ط5/دراسات 11.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط2/ دراسات 10.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني/ دراسات 9.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني/ندوات 8.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي/ حلقات بحث 7.
- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة)/دراسات 5.
- مستقبل السلام في الشرق الأوسط/ دراسات 4.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير/ ندوات 3.
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط/ ندوات 2.
- نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط/ دراسات 1.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

- الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع 35.
- المأزق الأميركي في العراق ... رؤى في استراتيجيات الخروج ،ع 34.
- اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع33.
- صراع القيم الحضارية ما بعد 11 سبتمبر 2001م، ع 32.
- الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع 31.
- تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع 30.
- تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع 29.
- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج2، الحرب على العراق، ع 28.

- الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج 1، الحرب على أفغانستان، ع27.
- حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق).
- المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع25، 2003.
- مفهوم الإرهاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع 24، 2003.
- انتخابات الكنيست الإسرائيلي 2003، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع23، 2003.
- الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع22، 2002.
- الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع21، 2002.
- تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث 11سبتمبر2001، ع20، 2002.
- عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (1991-2001)، ع 18و19، 2002.
- الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع17، 2002.
- الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع16، 2001.
- انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع14و15، 2001م.
- مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع13، 2000م.
- الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع12، 2000.
- الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع10و11.
- توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع8 و9.
- القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع7.
- توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع6.
- المواجهة بين حماس والموساد، ع4و5.
- نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع2و3.
- المواجهة بين العراق وأمريكا، ع1.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، بدأت عام 1996، وصدرت منها حتى الآن الأعداد (1-54)

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

- الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
- دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
- اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
- نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
- تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.
- دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها.
- أزمة السلة الغذائية العربية، التحديات واتجاهات المعالجة.
- الفاتيكان والعرب، تحديات وآفاق في ضوء زيارة البابا للمنطقة.
- رسالة أوباما التصالحية والمطلوب عربياً.
- القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، الواقع والمستقبل.
- الوطن البديل، آفاق التطبيق وسبل المواجهة.
- التسوية السياسية، التحديات والآفاق.
- تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية.
- تركيا وإسرائيل وحصار غزة.

The Future & Scenarios of the Arab-Israeli Conflict

First Edition

Amman – 2011

To order our publication:

Middle East Studies Center

P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo
and All Jordanian & Arabic Libraries

The Future & Scenarios of the Arab-Israeli Conflict

Editors

Ahmed Al-Bursan **Abdulfattah Al-Rashdan**

Nitham Barakat

Participants

Ibrahim Abu-Jaber	Ibrahim Abdulkarim	Ahmed Al-Bursan
Ahmed Sa'id Nofal	Ahmed Ghadiyya	Ilias Hanna
Thiab Makhadma	Ra'ed Nu'eirat	Rashad Al-Shami
Zakaria Hussein	Sa'id Ukasha	Salman Al-Natour
Samir Awad	Sabri Sumeira	Salah Abdulmaqsoud
Talal Atrisi	Abdul-Ilah Balqaziz	Abdulfattah Al-Rashdan
Abdullah Al-Ash'al	Abdulqader azrai'e	Abdullah Maharma
Aziz Heidar	Imad Jad	Fares Abulhassan
Maher Al-Taher	Majdi Hammad	Mohammad Al-Bishr
Mohammad Sa'id Idris	Ma'n Bashour	Munther Suleiman
Maha Abdulhadi	Mousa Al-Hadid	Nitham Barakat

Norhan Al-Sheikh Yousef Rizqa

Conferences 48

Contents

Abstract

This book presents a scholarly, intellectual and strategic product of the output of the conference held by the Middle East Studies Centre on 27-29 November 2005 in the Jordanian capital of Amman. It was entitled by "The Arabs and Israel: Conflict Scenarios until 2015" in which more than 200 Arab scholars, politicians and intellectuals participated in proceedings, sessions and papers. 36 research papers were presented and 5 speeches were given in the opening session. The conference elaborately discussed the aspects of the Arab-Israeli conflict. Three chapters are introduced: The reality of the Arab-Israeli conflict, the future of the conflict, and the conflict scenarios until 2015.

This is a scholarly, specialised book. The papers are presented after they have been refereed and edited according to scholarly rules by highly experienced academic specialists. The various chapter sections address the conflict roots; circles; practical experiences of dealing with it by means of settlement and peace or resistance and rejection; its political, strategic and military future; the relevant parties' relation and perspectives; and the role of Arab public, partisan and media organisations. The book concludes by investigating the possible scenarios of the Arab-Israeli conflict until 2015 and their horizons by looking for determiners of building such scenarios as well as their options for all the parties of the conflict.

Chapter One, **The Reality of the Arab-Israeli Conflict**, consists of 4 sections. The first addresses the conflict circles, roots and consequences in the 20th century. Here, the Israeli project assessment turns to depend on the connection between the main objectives set by the Zionist movement in its beginning and what have been achieved of those goals, bearing in mind the failures of the project course as well as the new approaches. It is concluded that the Israeli project is going through what may be called "regional Israeli compulsory shrinking" (1979-2005).

The second section investigates the various peace process experiences, starting with Camp David – a significant shift from conflict to settlement. Then, the focus moves to the management of the settlement in which the main characteristics of the Egyptian attitude, experience and role in the peace process became clear. The Madrid peace agreement, held on 30 October 1991, is also studied in detail as a historic turn for the peace process in the Middle East with regard to the conflict. This accord was the top of the Bush Senior's administration's accomplishments after 6

decades of bloody events and wars between the two sides. From an Israeli point of view, in light of the change of factors and the following course of events, agreements change and what was agreed upon sometime before cannot be acceptable in the status quo. The Arab ruling systems have become weaker and more concessions are thus required in later accords, such as Oslo and the Jordan Valley. In addition, the section discusses the Israeli negotiation strategies and their well-known principles – mainly the rejection of going back to the 4 June 1967 borderlines or the recognition of the right of the Palestinian people of self-determination, as well as the persistence in keeping Jerusalem and the Golan Heights – regardless of the ruling party's stance.

Section Three analyses the intellectual, economic and social aspects of the conflict. The factors influencing the social and cultural conflict are based on so different pillars of cultural multiplicity that cannot form a point of departure for peace in the Middle East. That is, the culture of the Zionist project and its ideologies cannot meet with that of the Arab, Islamic nation and civilisation. This results from the fact that the Jewish state – in its current colonial nature – can never stay as an outsider in the east. It cannot stand as a small state amidst large countries which are civilisationally and politically coherent. Israel is not only a colonial state, but also a project only based on the forcible seizure of the land whose people it has subjected to occupation.

Chapter Two, **The Arab-Israeli conflict Future until 2015**, consists of 5 sections. The first two deal with the future of the classical and non-classical strategic balance between the two parties. The power capabilities of each party are mentioned, along with the influential material and spiritual factors. It is thanks to internal and external factors influencing both parties that the classical military Arab-Israeli balance is in favour of the Israeli side.

In contrast, the Arab governments believe that their power is seen in the peace agreements and normalisation with Israel. However, the peoples – represented by the Arab and Palestinian organisations and parties from all ideologies – believe that their strength is in getting rid of these systems by means of being engaged in war with Israel.

Sections Three and Four address all the involved parties' perspectives of its future, by addressing the factors influencing both sides as well as their political will. While the Arabs give in their initial focus of dismantling the Hebrew state and the returning of the Jewish minorities to their homelands, the Hebrew state advances in achieving its

ambitions. Nevertheless, a new, significant role of the Palestinian resistance is arising in viewing the future with its frontiers and details in its own favour as well as the entire Palestinian cause.

Among the influential international parties – the US, Russia, Asia and the EU – the US plays the most leading and complicated role. It is the role of the superpower, the biggest decision-maker and most effective party in the political scene in the Arab region and the whole world. However, for the Russian and Asian perspectives of the conflict future, 4 countries (Russia, china, India and Japan) already have their own contacts with the region, not only in trade, but also in the understanding between themselves which highly facilitates their setting of effective perspectives of the conflict future. After these countries' stance of full support to the Zionist movement in the late 40's, they shifted to full support to the Arab stance, especially in aftermath of the 1973 war.

Section Five, **The Role of the Arab Media and Public Organisations in the Conflict,** sets 3 possible scenarios for their future role. The first is that of melting in the other, which is the most dangerous. The second is that of isolation, which means inefficient continuity. The third is that based on the dialectic of regeneration and resistance, allowing the potential of a new start for the Arab civil community bodies in encountering the challenges of our time. That is evident in their vital role in the conflict which has become the leading factor and the basic component in affecting the public opinion approaches in the Arab region.

Chapter Three sheds light on **The Arab-Israeli conflict Scenarios**, consisting of 3 sections. The first discusses the determiners of building the conflict scenarios until 2015 from the perspectives of the various parties. On the one hand, for instance, there is an unprecedented degree of division and uncertainty in the Arab World with regard to the relation between the Arabs and the world order. Accordingly, the determiners here belong to 3 categories: the realities on the ground, the realisation of the near and far future, and the assessment of the actual and latent potential.

On the other hand, Israel knows what it wants but cannot impose it, whereas the numerous Palestinian movements know what they do not want but they cannot prevent it.

Section Two addresses **The Conflict Scenarios: Both Parties' Options**. There has been a special need for a study of the options from a Palestinian point of view for several reasons:

- the long stages through which the Palestinian cause has gone

since the beginning of the conflict over a century ago
- the dilemma of the colonial Zionist project with the Arab and Palestinian resistance
- the necessity of planning for a bright future.

The stance of the Palestinian Authority – with all its components and orientations – nor that of the Palestinian opposition – with its future vision of the conflict with Israel – cannot be addressed in isolation from the options from the Israeli point of view. Experience has proved erroneous the conviction that the Arabs' belief of their helplessness against Israel equals their coming to the negotiating table and ultimately recognising Israel. The latter has shifted its perspective of the problem with the Arabs from a solvable conflict a manageable one. This will maintain the strategic Israeli objectives – acceptance, normalisation and secure borders until the suitable conditions are ready for a settlement not very far from those objectives.

Section Three investigates the **Possible Scenarios and Their Horizons**, concluding with 4 possible scenarios for the conflict, which represent an important briefing of possible shifts in light of the future analyses presented by the researchers.

The scenarios aim at providing the Arabs with future perspectives helping in prioritising their future plans, setting a methodology of managing the conflict affairs, offering tools for decision-makers, and raising awareness of the future challenges, opportunities and issues in order to deal with them with the best means. These scenarios are:

- **the continuity of the status quo with its general approaches**
- **the deterioration of the Arab situation in favour of the Israeli project**
- **the advancement of the peace process**
- **the advancement of the Arab project at the expense of the Israeli project.**

It can be said that these are hypothetical scenarios tied to the actual development of the conflict mechanisms. Reality may impose a kind of overlapping between one scenario and another, or priorities might change. However, the fundamental determiner in all these is the ability of the Arabs to put an end to the conflict in their own favour.

The first and second scenarios may push the world order to impose a political settlement which meets the Israeli conditions but gives no triumph to the Arabs. As for the fourth scenario, the world order can be

pushed to respond by presenting a settlement with improved conditions in favour of the Arab rights. In both cases, a case of progress in the settlement in the third scenario may be reached.

Thus, some expected or unexpected changes can play a role exceeding the frontiers of planning adopted by the strategic vision for the next 10 years until 2015, necessitating its reconsideration within that period for improvement.

In conclusion, the book makes recommendations to be set as approaches and mechanisms of practice complementing the scenarios' strategic vision. They were agreed upon in the conference as they express the conscience of the Arab nation as well as the intellectuals' research conclusions and discussions in the conference, such as the following:

1. calling on the governments, parties, organisations andindividuals having to do with decision-making to make use of these scenarios as a basis and framework for plans, political visions and approaches to deal with each of them in a way that pushes the events towards the achievement of the Arab-Islamic project and the enhancement of the resistance tools of the Israeli project.
2. calling the Arab countries involved in the peace settlements and normalisation with Israel to reassess their experience, in light of the indicators of the severe loss for the Palestinian cause as well as the actuality of the Arab-Israeli conflict in favour of the Israeli project.
3. stressing the necessity of gathering Arab potential and capabilities in a bid to counter the standing Israeli danger, and put an end to all internal attrition whether in terms of political and media showing off or violence and terrorising innocents. An all-out political reform and a free, democratic society are demanded.
4. emphasising the necessity of the Arab and Islamic support to the steadfastness of the Palestinian people, intifada and resistance to the Israeli occupation. Its suffering must be alleviated until the liberation, return and other legal rights are obtained.
5. calling for development of the Arab military capabilities at all levels, in a way that solves the strategic imbalance with those of Israel
6. calling for a unified Arab strategy to counter the challenges to the pan-Arab security, rejecting all cases of occupation or threat of aggression against any Arab country in a way that serves the Israeli project

7. rejecting the US/Israeli-made confusion between resistance and terror; stressing support to the legal resistance to occupation by all means; condemning the actions of terror targeting innocents and civilians without discrimination; and calling on the Arab intellectuals and politicians to unanimously adopt, advocate and urge the UN to approve of this stance
8. calling on the Arab governments, movements and civil community bodies to try hard to enhance the Arab role in the international politics, so that their active participation would contribute to the planning of the future of the region and the world.
9. enhancing dialogue with the countries neighbouring to the Arab region in Asia, Africa and Europe in a way that concentrates on common interests and supports the Arab stance in the Arab-Israeli conflict
10. emphasising the importance of the Palestinian people unity, and drawing the attention to the dangers of serious internal conflicts which waste the efforts of countering the occupation
11. calling on the Arab media to promote confidence in the spirits of the Arab and Palestinian youth to shoulder their responsibilities towards the Palestinian and other Arab causes
12. stressing the significance of re-trusting and enhancing the role of the Arab League as a unifying identity for the Arabs and their policies, mainly in light of the Middle Eastern projects, and stressing the importance of reviving the bureaus for the boycott of Israel in the Arab countries
13. drawing the attention to the dangers of the continuity of the US control over the international institutions to impose sanctions against, or interfering in the internal affairs of, Arab countries; calling for reformations in the UN in a way that values the Arabs and respects the interests of the peoples of the region and the world; and calling for further efforts and more active participation of the worldwide anti-globalisation movements which condemn the US policies and the Israeli practices in Palestine.